



حُقُوق الطَّبْع مَحَفُوظَة الوزلارة الأفوقات والمشروك الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية دولة قطر الطَبَة الأولى مر ١٤٢٩ه - ٢٠٠٨م

فاستبمليات لنضيركض والبضاج الغنى والطباعة

كَالْلِلْكُولْلِلْ سارىياس نَوْلِلِلْيُنْظَالِيْنِ سورب د مشق - ص . ب : ٢١٢٦

سوربیا - دخشیق - ص . ب : ۲۲۰۹ لبشنان - بشیروت - ص . ب : ۱۲٬۵۱۸۰ مَاتَ ، ۲٬۲۷۰۱ ۱۱ ۹۱۳. - فاکن : ۲۲۲۰۰۱ ۱۱ ۹۲۳۰. www.daralnawader.com



المارية الماري

ستالف

أَبِي ٱلمَطَرِّفِ عَبُدِ الرَّحْمِٰنِ بْنِ مَرُوانَ ٱلْقَنَازِعِيِّ الْقُطْبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ولدَسَنَة ٢١١هـ وتوفي سَنَة ٢١١ه رجِمَهُ الله مَسَالَىٰ

> حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَخَرَجَ نصُوصَهُ الأستاذ الدكتورعب مرحس صبري

> > ٱلْحُجَـُ لَدُ الْأَوَلُ بِمِسْلَطُهِ

وَزَارِدُ الْوَقِافِ وَالشِّؤُونِكُنيْ الْمِيَّةُ

إِذَارَةُ ٱلسُّولُونِ ٱلإِسْكَرِينَةِ - دَوْلَةِ فَطُرْ

ظع بقوت الهَيَّا لِلقَطَاتِ بَلِلا**وقَافِ :**

بِيْنَالِيَّهُ الْخَوْلِيَّةِ مِيْنَانَةُ الْخَوْلِيَّةِ مِيْنِيْنَانِهُ الْخَوْلِيَّةِ مِيْنِانِهُ كَامِنَةُ مِنْ مُنْفَقِدَةً مِنْ مُنْفَقِدَةً مِنْ مُنْفَقِدَةً مِنْفَانِهُ مِنْ مُنْفِقَةً مِنْفَانِهُ وَمُن

سَعَاجَة وَزِيز الأَوْقَاوَ فَالشُّووُنِ الْإِسْلَامِيُّنا

وفر ولدرب ولعنا لمين ، والمصتلاة والمستلام على رسول والأمريل وها كالله وصحب أوجعيل . ويعتُ د :

فقد وح تنى ولسامرى بحديث نبيهم مصفطوه بوسسائهم والمتاحة ، وأوقا موارحول سياجاً من ولعلم ولت وح بداوية عصرول سياجاً من ولعلم واي يمكن أو نسبيها حارست ، في احون بعلم والحديث ، ومع بداوية عصرول حناك في والسرخ ، كاف « ضحة كُلُون من الخاصة ، بشروع ما تعد على مدور ولقروى ولمتناجرة ، وكائ لعمل والفراسس ولعناية والخاص به .

ووليم نواصل ولمسيرة في إصياء ولتراوس والإسلامي ، نعتم شرح أوليسيًا رائعً ، هو في والمقبقة تحف لم حليه تضافرت جهما من أوسله :

- _ رفحقیٰ ؛ ولای حاف تحقیقه .
- _ وهجن له برصياء ولتروزت وليرسلامي بوزورة ولأوقاف وولعنواه والإسلامية ولتي قامت بمراجعته وتعقيق
 - _ ولهوارة ولشؤون وللإسلاسية ، ولتي تشرف على طباعت وليصداره وتوزيع. .
 - ر وروبسين ولقطريك كالمدوقات . ولتي جدوك بتمريد ووركو كالوقف في الأمتى . فالعشك ولهم بميع ، ولاف دلله ذولاً ولاجتبرك .

فيَصَّلْ لَمُ عَلَّكُ ۗ لَالْحَهُ مُكُّ الْحَهُ مُكُّ الْحَهُ مُكُّ الْحَهُ مُكُّ الْحَهُ مُكُّ الْحَهُ الْحَيْ وَمَدِينَ جُلِنَ إِذَارَةِ الْهِنَةِ الْمَصْلَفَةِ الْإِدْوقَاف رَمْنِينَ جُلِنَ إِذَارَةِ الْهِنَةِ الْمُصَلَّفَةِ الْإِدْوقَاف كَوْلِلْمُ فَصَلِّلُ الْمُعَلِّلُ

يِنْدُ الْمُحَالِكُ الْحَالِ الْمُحَالِكُ الْمُعِلَى الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحَالِكُ الْمُعِلَى الْمُحْمِلِكُ الْمُحْمِلِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحْمِلِكُ الْمُحَالِكُ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْمِلِكِ الْمُحْ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه. أمّا بعيد ا

فهذا كتاب «تفسير الموطأ» للإمام الحافظ الزاهد أبي المطرّف عبدِ الرحمنِ بنِ مروانَ القُنَازِعيِّ القُرطبي، المتوفى سنة ١٣هـ.

وهو شرح لموطأ مالك، إمام دار الهجرة، بأسلوب سلس واضح، فاشتهر تأليفه لتميزه بكثرة الفوائد والفرائد، ولمكانة مؤلفه الرفيعة بين علماء الأندلس، وخاصة في اطلاعه الدقيق على الموطأ ورواياته، حتى قال القاضي عياض: "وكان أقوم من بقي بحديث موطأ مالك»، وقد اعتمد في شرحه على روايتي يحيى الليثى، ويحيى بن بكير.

وضم الشرح اقتباسات من كتب مفقودة، وما أكثر المفقود من كنوز التراث الإسلامي، وما يزال الكثير منه عرضة للضياع، ما لم يتم تدارك الأمر من قبل الجهات المسؤولة عن الثقافة في العالم العربي والإسلامي.

ومن مزايا الكتاب ترجيحه بين روايات الموطأ، وتحريره لأقوال الإمام مالك في المسائل التي كثر فيها الخلاف، وترجيحه بين أقوال علماء المالكية، وإبراز مذهب السلف في الأسماء والصفات.

وقد قام المحقق الفاضل الدكتور/ عامر حسن صبري: بقراءة الكتاب

كُتُبِ الحديثِ المُدَوَّنةِ، ومِنْ أَقُواها مَتْناً، وأَعْلاَها سَنَداً، وأَغْزَرِهَا فِقْها، ولِذا تَلَقَّاهُ عنهُ خَلْقٌ مِنْ تلامذِته، ونَشَرُوه في الآفاقِ، وحَرَصَ المُصَنَّفُونَ في السُّنَنِ والآثارِ على روايةِ الكَثِيرِ مِنْ مَرْويَاتهِ مِنْ طُرُقِ كَثِيرَةٍ، وَرِوَاياتٍ مُتَنوِّعةٍ، كَمَا تَنَاولهُ بالخِدْمةِ جَمَّ غَفِيرٌ مِنَ المُحَدِّثينَ والفُقهاءِ، تَمَثَّلَ فِي شَرْحهِ، وتَفْسِيرِ أَلْفَاظهِ، واخْتِصَارِه وتَهْذِيبهِ، وبَيَانِ أَطْرَافهِ، وَوَصْلِ مُنْقَطعاتهِ وبَلاَغَاتهِ، وتَوْضِيحِ رَجَالهِ وأَسَانِيدِه وغيرِ ذلك.

وكانَ لِعُلَماءِ الأَنْدَلُسِ وأَهْلِ المَغْرِبِ النَّصِيبُ الوَافِر في خِدْمَةِ هَذَا الكِتَابِ العَظِيم، فأَلَفُوا فيهِ تآليف كثيرة، اسْتَعْرضَها بعضُ المؤلِّفينَ قَدِيماً وحَدِيثا(١).

ومِنْ أَهَمَّ مَنْ قَامَ بِشَرْحِهِ: الإمامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ الزَّاهِدُ أَبُو المُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوانَ القُنَازِعيُّ القُرْطُبِي.

فقدْ تَوَلَّى شَرْحَ الموطَّأ، مُعْتَمِداً على رِوَايةِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى اللَّيْثِيِّ، وعَلَى بَعْضِ رِوَاياتِ المُوطَّأ الأُخْرَى، وعَلَى رَأْسِهَا رِوَايةِ يَخْيى بنِ بُكَيْرٍ، واعْتَمدَ فِي شَرْحهِ على أقوالِ عُلَماءِ الأَنْدَلُسِ خَاصَّةً، معَ اعتمادِه أيضاً على أقوالِ عُلَماءِ الأَمْصَارِ الآخَرِينَ مِنْ أَثْمة المالكيَّة وغَيْرِهم.

ويُعَدُّ هذا الكتابُ مِنْ أَفْضَلِ الكُتُبِ في شَرْحِ أَحَادِيثِ الموطَّأ، وفي بيانِ الأَحْكامِ الفقهيَّةِ، وعَرْضِ أقوالِ العلماءِ المتقدِّمينَ منهم والمتَأخِّرينَ.

وقد أشادَ بهِ كَثِيرٌ مِنَ العُلَماءِ.

منهُم: القَاضِي عِياض، فقالَ في تَرْجَمَتهِ: (وكَانَ أَقْوَمَ مَنْ بَقِيَ بِحَدِيثِ مُوطَّأُ مالكِ، ولهُ تَفْسِيرٌ، كِتَابٌ مَشْهُورٌ، مُفِيدٌ، مُسْتَعملٌ)(٢).

⁽١) منهم: الإمام محمد بن خير في فهرسته، والقاضي عياض في كتابه (الغنية) وهو فهرس لشيوخه، وفي كتابه النفيس (ترتيب المدارك)، ومن المعاصرين: الباحث المغربي محمد بن عبد الله التليدي في كتابه القيّم (تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه)، والدكتور مشعل الحدادي في كتابه (الإمام مالك وأثره في علم الحديث النبوي).

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣.

وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (وجمعَ فِي تَفْسِيرِ الموطَّا كِتَاباً حَسَناً مُفِيداً، ضَمَّنهُ ما نقلهُ يَخيى بنُ يَخيَى في مُوطَّاه، ويَخيَى بنُ بُكَيرِ أيضاً فِي مُوطَّاه)(١).

والحمدُ للهِ الذي وَفَقني إلى تَحْقِيقِ هَذا الكِتَابِ النَّفِيسِ الذي تَمَيَّزَ بِكَثيرِ مِنَ الخَصَائصِ والمَحَاسِنِ عَنِ الكُتبِ المُؤلَّفةِ في مَوْضُوعهِ، وقَدَّمتُ الكِتَابَ بِمقُدُمةٍ مُفِيدَةٍ عَنِ المُصَنِّفِ الذِي كَانَ نَادِرَةَ زَمَانهِ، ومِنْ أعيانِ المُحَدِّثينَ والمُقْرِثينَ بالأَنْدَلُسِ، وكتبتُ أيضاً مُقَدِّمةً عَنْ كِتَابِهِ (تَفْسِيرِ الموطاً) وأَهَمَّيتهِ، ومَنْهَجِ المُصَنِّفِ فيه، ثُمَّ خَدَمتُ الكِتَابَ بالفَهَارس الكَاشِفةِ.

وقد أتعبتُ نَفْسِي، وأَقْصَرْتُ نَهَارِي، وأَسْهَرْتُ لَيْلِي فِي ضَبْطِ هذا الكِتَابِ الماتع، وتَرْتِيبِ نُصُوصهِ وفِقْرَاتهِ، والتَّعْلِيقِ عليهِ بِمَا يُوضِّحُ عَبَارَاتهِ وكَلِمَاتهِ، وإصْلاَحِ أَخْطَاءِ النَّسْخَةِ وسَقَطاتِها، وأَرْجُو مِنَ الله تعالَى أَنْ أَكُونَ قَدْ وُفَقتُ لذلك، ومَا تَوْفِيقِي إلاَّ باللهِ، عليه توكلَّتُ وإليه أُنيبُ.

واللهَ تعالَى أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَنِي وإخْوَانِي بهذا الكِتَابِ المفيدِ، وأَنْ يَجْزِيَ مُؤلِّفَهُ الإمامَ أبا المُطَرِّفِ القُنَازِعِيَّ بِرِضْوَانهِ العَظِيمِ، ونَعِيمهِ المُقِيمِ، على ما بذَلَهُ مِنْ جُهُودٍ مَشْكُورَةٍ في خِدْمةِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وسُنَّةِ نَبيَّهِ ﷺ.

وصَلَّى الله تعالَى وسَلَّمَ على سيَّدنا مُحَمَّدٍ، وعَلَى آلهِ وصَحْبهِ أجمعينَ، والحمدُ لله رَبِّ العالمينَ.

* * *

⁽١) الصلة ٢/٣٢٣.

المقدمته

وفيها خَمْسةُ فُصُولِ:

TO THE TOTAL SECTION S

الفَصْلُ الأوَّلِ: عَصْرُ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ.

الفصل الثاني: ترجمة أبي المُطَرِّفِ.

الفصل الثالث: شُيُوخُ أَبِي المُطَرِّفِ وتَلاَمِيذُه.

الفصل الرابع: مَرُويَاتُ أَبِي المُطَرِّف ومَسْمُوعَاتهِ.

A TON A TON

الفصل الخامس: دِرَاسةُ الكِتابِ.

ٱلفَصُّلُ الْأَوَّلُ عصراً بي لمطرف الفِّسَارعي

وفيه مَبْحَثانِ:

THE VALUE OF VALUE OF VALUE VA

المبحث الأوَّلِ: الحياةُ السيّاسيّة.

المبحثُ الثاني: الحياةُ العلميّةِ.

ر المبحث اللَّاوَّلُ الحياة السيلية (١)

مَرَّتِ الأندلسُ خِلالَ حياةِ أبي المُطَرِّفِ بأربعِ مَرَاحِلَ سِيَاسيَّةٍ ، هي:

المَرْحَلةُ الأولى: مَرْحَلةُ الخِلاَفةِ:

وتَبْتَدِىءُ مِنْ تَارِيخِ إِعْلانِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ المَرْوَانِي، المُلَقَّبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ المَرْوَانِي، المُلَقَّبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ المَرْوَانِي، المُلَقَّبِ بالنَّاصِ لِدِينِ الله تَسْميتَهُ بأميرِ المؤمنينَ سنة (٣١٦)، وتَنْتَهِي بوفَاةِ الحَكَمِ المُسْتَنْصِر باللهِ سنة (٣٦٦).

وكانَ لِشَجاعةِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصرِ وصَرَامتهِ سَبَباً في وِحْدَةِ البَلاَدِ مِنْ أَقْصَاهَا إلى أَقْصَاهَا، وغَدا ثَانِي أَعْظَمِ مُلُوكِ الأَنْدَلُسِ بَعْدَ عبدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ، وهو باني مَدِينةَ الزَّهْرَاءِ الشَّهِيرةِ، ودَامتْ دَوْلَتُهُ خَمْسِينَ عَاماً مِنَ الحُكْمِ، ثُمَّ تُوفِي سنةَ بانِي مَدِينةَ الزَّهْرَاءِ الشَّهِيرةِ، ودَامتْ دَوْلَتُهُ خَمْسِينَ عَاماً مِنَ الحُكْمِ، ثُمَّ تُوفِي سنةَ (٣٥٠).

ثُمَّ خَلَفَهُ ابنهُ الحَكَمُ الثَّانِي المُسْتَنْصِرُ باللهِ، وقدْ جَاوزَ السَّابِعَةَ والأربعينَ مِنْ

⁽۱) كل ما ذكرته في هذا العبحث والذي يليه إنما هو استقراء للتاريخ من المصادر التالبة: كتاب (الحلل السندسية في الأخبار والآثار الاندلسية) لأمير البيان شكيب أرسلان، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات بالقاهرة، وكتاب (قرطبة حاضرة الخلافة بالأندلس) للدكتور عبد العزيز سالم، دار النهضة بمصر، وكتاب (قرطبة في العصر الإسلامي - تاريخ وحضارة) للدكتور أحمد فكري، صدر عن مؤسسة الجامعة بالاسكندرية، و(التاريخ الأندلسي من الفتح إلى سقوط غرناطة) للدكتور عبد الرحمن على الحجي، وهو مطبوع في دار القلم بدمشق.

عُمُره، وكانَ الحَكَمُ حَلِيماً رَفِيقاً، كمَا كانَ صَارِماً قَاسيًا على المتلاَعِبينَ مِنَ العُمَّالِ، وظَلَّ مُدَّةَ خِلاَفتهِ مُوَاصِلاً لِغَزْوِ الرُّومِ، ومَنْ خَالَفَهُ مِنَ المُحَارِبينَ، ولَمَّا أَحَسَّ بِقُرْبِ نِهَايتهِ عَهِدَ لابنهِ هِشَامِ الثَّاني الذي لُقِّبَ بالمؤيَّدِ باللهِ، وكانَ صَبِيًّا، وقد أُخِذَ عليهِ لِتَقْدِيمِة ابنهِ الصَّبِيُ على الأَكِفَّاءِ مِنْ أَعْمَامهِ، وتُوفِّي الحَكَمُ سنةَ (٣٦٦)، وبِمَوْتهِ اخْتَفَى آخرُ العُظَماءِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ الأَنْدَلُسِيْنَ (١٠).

المرحلةُ الثانية: مَرْحَلةُ الدُّولةِ العَامِريَّةِ:

لما بُويع هِ شَامُ بالخِلاَفةِ كَانَ له مِنَ العُمُرِ أَحدَ عشَر سنةً، واستطاعَ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي عامرِ المعروفُ بالحَاجِبِ المَنْصُورِ أَنْ يَكُونَ وَصِيًّا على الغُلاَمِ الخَلِيفةِ، وما لبث حتى اسْتَجْمَعَ أَزِمَّةِ السُّلْطةِ في يَدِه تِبَاعاً، وانتُهى الأمرُ بأَنْ فَرَضَ ابنُ أبي عَامِرٍ نَفْسَهُ حَاكِماً مُطْلَقاً للأندلُسِ، وغَدا الخليفةُ هِشَامٌ ليسَ له مِن الأمرِ شيءٌ، وكانَ ذلك سنة (٣٧١)، وقامَ المنصورُ بأمورِ الخِلاَفةِ خيرَ قِيامٍ، وكانَ حُكْمهُ مِنَ العُصُورِ الزَّاهيةِ في تاريخِ الأَنْدَلُسِ، ثُمَّ تُوفِّي سنة (٣٩٢) مُتَأثِّراً بِجِرَاحِهِ إِثْرَ قَلُولِهِ مِنْ غَزْوَةٍ لأَرَاضِي قُشْتَالةً.

ثُمَّ تَولَّى عبدُ الملكِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي عَامِرِ الحِجَابِةِ مَعَ بِهَاءِ اسمِ الخِلاَفةِ للمُؤيِّدِ باللهِ هِشَامِ الثَّانِي، وقد استمَرَّ عبدُ الملكِ فِي تَجْهِيزِ الجُيُوشِ، وتَوْطِيدِ الأُمْنِ، وحِمَايةِ الثَّغُورِ، لَكِنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ تُوفِّي فِي صَفَر سنة (٣٩٩)، فَخَلَفهُ أخوُه الأَمْنِ، وحِمَايةِ الثُّغُورِ، لَكِنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ تُوفِّي فِي صَفَر سنة (٣٩٩)، فَخَلَفهُ أخوُه عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ المنصورِ بنِ أبي عَامِرِ المُلقَّبِ بالناصر والمعروفُ بِشَنجُولَ، ولم يكنْ مثلَ أبيهِ وأخيهِ، فلم يَلْبثُ أَنْ طَلَبَ مِنَ الخَلِيفَةِ هِشَامِ المؤيَّدِ باللهِ بأن يَكْتَبُ إليهِ وِلاَيةَ العَهْدِ مِنْ بَعْدِه، وحَصلَ لَهُ مَأْمُولَهُ، فكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ فَتِيلِ فِي الفِئنَةِ، إليهِ وِلاَيةَ العَهْدِ مِنْ بَعْدِه، وحَصلَ لَهُ مَأْمُولَهُ، فكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ فَتِيلِ في الفِئنَةِ،

⁽۱) وصف الذهبي في السير ۱۳۲/۱۳۲ هشاماً هذا بقوله: كان ضعيف الرأي، قليل العقل، يُصدُق بما لا يكون، وأعطى مرة مالا عظيما لمن جاءه بحافر حمار وزعم انه حافر حمار العزيز، وأتاه آخر بحجر، فقال: هذا من الصخرة، وأتاه آخر بحجر، فقال: هذا من الصخرة، وأتاه آخر بنعر، فقال: هذا من شعر النبي صلى الله عليه وسلم، فلهذا كان المنصور يمنع الناس من الاجتماع به.

يُضَافُ إلى ذَلِكَ إلى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْظَى باحْتِرَامِ الجَيْشِ، ولاَ بِحُبُّ النَّاسِ له مِمَّا هيَّأ للثورة عليه.

وانتهزَ مُحَمَّدُ بنُ هِشَامِ بنِ عبدِ الجبَّارِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصِرِ الفُرْصَةَ في غِيابِ شَنْجُولَ، بأنْ ثَارَ عليهِ وسَيْطَرَ على قُرْطُبةَ، ثُمَّ اسْتَطاعَ أَنْ يَقْبِضَ على شَنْجُولَ ويَقْتُلَهُ، وذلكَ في رجَب سنة (٣٩٩)، وهَكَذا انْهَارِتْ الدَّولةُ العَامِريَّةِ.

المَرْحَلةُ الثالثة: مَرْحَلةُ الفِتَن:

عُرِفَتْ هذه المرحلةُ بدايةُ القَلاَقِل، وتُحَدَّدُ على النَّحْو التَّالي:

أ بداية الفِتنة (١) : بدأت بأن أجبر مُحَمَّدُ بنُ هِشَامِ بنِ عبدِ الجبَّارِ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ النَّاصِرِ الخَلِيفَة هِشَامَ المُؤيَّدَ بالله بأنْ يَتَنازَلَ عَنِ الجِلاَفةِ، وتَمَّ له ذَلِكَ، ثُمَّ عَمَدَ إلى الخَلِيفَة هِشَامِ المُؤيَّدِ فأَخْفَاهُ، وأشاعَ بينَ النَّاسِ أَنَّهُ ماتَ، ثُمَّ عَهِدَ إلى هِشَامِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ بالجِلاَفةِ مِنْ بَغْدِه، ولكنَّ سُوءَ خُلُقِ المَهْدِي وإهَانتَهُ لِرُوْسَاءِ قَبَائِلِ البَرْبرِ وَزُعَمَائِهِم جَعَلَ هِشَامُ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ بالجِلاَفةِ مِنْ بَغْدِه، ولكنَّ سُوءَ خُلُقِ المَهْدِي وإهانتَهُ لِرُوْسَاءِ قَبَائِلِ البَرْبرِ وَزُعَمَائِهِم جَعَلَ هِشَامُ بنَ سُلَيمانَ، وانسَحَبَ البَرْبرُ بَعَدَهُمُ بِجَمْعِ أَكبرَ، فَشَتَّتَ شَمْلَ البَرْبرِ وقَتَلَ هِشَامَ بنَ سُلَيمانَ، وانسَحَبَ البَرْبرُ بعدَ قَتْلِ هِشَامِ بنِ سُلَيْمَانَ إلى ضَوَاحِي قُرْطُبةَ، وفِيهِم ولدُه سُلَيْمَانُ بنُ هِشَامٍ، بعدَ قَتْلِ هِشَامَ بنِ سُلَيْمَانَ الى ضَوَاحِي قُرْطُبةَ، وفِيهِم ولدُه سُلَيْمَانُ بنُ هِشَامٍ، فَعَنْدَما عَرَفُوه وَلُوهُ عَلَيْهِم ولَقَبُوهُ بالرَّشِيدِ، وبَدَءَوُا يَعُدُونَ العُدَّةَ للاسْتِيلاَءِ عَلَى فَعَلْمَةً فَنْ أَبُوهُ بالرَّشِيدِ، وبَدَءَوُا يَعُدُونَ العُدَّةَ للاسْتِيلاَءِ عَلَى فَعَلْمَ مُنْ المُعْدِي وَلَوهُ عَلَيْهِم ولَقَبُوهُ بالرَّشِيدِ، وبَدَءَوُا يَعُدُونَ العُدَّةَ للاسْتِيلاَءِ عَلَى فَرْطُبةَ.

وتَأَجَّجَتِ الفِئْنَةُ في قُرْطُبَةَ حَيْثُ نَادَى مُنَادِي المَهْدِي بِأَنَّ مَنْ أَتَى بِرَأْسِ بَرْبَرِيُّ فَلَهُ كَذَا وكَذَا، فَتَسارعَ العَامَّةُ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ في قَتْلِ مَنْ قَدِرُوا عليهِ حتَّى امتدتْ

⁽١) ينظر: جذوة المقتبس ص١٨، وبغية الملتمس للضبي ص٢٤، والسير ١٢٣/١٧. بالاضافة إلى المصادر المتقدمة.

⁽۲) وصف ابن عذارى في البيان المُغْرِب ٣/ ٧٤ المهدي هذا بأنه أشأم خليفة على وجه الدنيا، وقال الذهبي في السير ١٢٩/ ١٢٩: فلما استوثق الأمر للمهدي أظهر من الخلاعة والفساد أكثر مما عمله شنجول.

الأيدِي إلى صَالِحِي المُسْلِمِينَ، فَقُتِلُوا صَبْراً، ونُهبتْ بِيُوتُهم، وهُتِكَتْ أَعْرَاضُهم، بِلْ قُتِلَ الكَثِيرُ مِمَّنْ قَدِمَ للرِّبَاطِ في ثُغُورِ الأَنْدَلُسِ مِنْ بلادِ المشرقِ الإسلامِيِّ، فَقُتِلُوا على أَنَّهُم بَرْبر، حتَّى أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بِينَهُ وبِينَ أَحَدِ عَدَاوةٌ قالَ: هذا بَرْبَرِيُّ، فَقُتِلَ.

ب امتدادُ الفتنة : وعندما بلغ البَرْبرُ ما جَرَى لإخوانِهِم بِقُرطُبَة زَحَفُوا عَليها ، وعلَى رَأْسِهِم سُلَيمَانُ بنُ هِشَامِ الرَّشِيدُ ، وحَاصَرُوا المَهْدِيَّ في قَصْرِه ، وكانَ ذَلِكَ في شَوَال سنة (٣٩٩) ، ولكِنَّ المهدِيَّ فَكَّ حِصَارَهُم ، وأَعْمَلَ فِيهم القَتْلَ ، وَظَفَر المَهْدِيُّ بِقَائِدِ البَرْبرِ سُلَيْمَانَ بنِ هِشَامٍ فَقَتلَهُ ، فَفَرَّ البَرْبرُ إلى ضَوَاحِي وظَفَر المَهْدِيُّ بِقَائِدِ البَرْبرِ سُلَيْمَانَ بنِ الحَكَمِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ النَّاصِرِ ولَقَبُوهُ بالمُسْتَعِينِ وهُو ابنُ أَخِي الرَّشِيدِ - (1) الذي سُرْعَانَ مَا عَادَ إلى قُرْطُبةَ بِمُسَاعَدِة النَّصَارَى وهُو ابنُ أَخِي الرَّشِيدِ على أَنْ يُعْطِيهم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ ، وفي لمواجَهَةِ المَهْدِي على أَنْ يُعْطِيهم مَا يَخْتَارُونهُ مِنَ الحُصُونِ المتاخِمةِ لهُ ، وفي الوقتِ نَفْسهِ كانَ هناكَ وَفَدٌ مِنْ قِبلِ المَهْدِي يُسَاوِمُ النَّصَارَى على ابنِ عَمْه ومَنْ مَعْهُ مِنَ البَرْبرِ المسلِمينَ ، ولَكِنَّ النَّصَارَى كَسْباً للطَّرَفِ القَوِيُّ مَدُّوا يدَ المُسَاعَدةِ النَّبِي المَهْدِي ، وكانتُ الدَّاثِرَةُ عَلَيْهِم ، وَلَجَثُوا إلى المَهْدِيُّ في قُرْطُبة ، واشْتَبكَ المُسْتَعِينِ وبينَ جَيْشٍ المُسْتِعِينِ مِعَ أَهْلِ قُرْطُبة الذينَ حَشَدَهُم المهدِي مِنْ غَيْرِ نِظَامٍ ، فَوَقَعَتْ فِيهِم مَقْتَلة عَظِيمة ، وَدَخَلَ المُسْتَعِينُ ومَنْ مَعَهُ مِنَ البَرْبرِ والنَصَارَى فَوْطُبة ، وَتَلُوا مِنْهم مَقْتَلة عَظِيمة ، وَدَخَلَ المُسْتَعِينُ ومَنْ مَعَهُ مِنَ البَرْبرِ والنَصَارَى فَوْطُبة ، وقَتَلُوا مِنْهم أَكْثَرَ مِنْ ثَلَائِينَ أَلفاً .

وقدْ أُوذِي أَبُو المُطَرِّفِ في هذه الفِتنةِ، قالَ ابنُ حيَّانَ: امتُحِنَ بالبربرِ أُوَّلَ ظُهُورهِم مِخْنَةً أُوْدَتْ بِمَالهِ^(٢).

ج - مُناورَةُ للمَهْدِي: لما رأى المَهْدِي مَا حَلَّ بهِ مِنْ هَزِيمَةٍ أَظْهَرَ هِشَامَ

 ⁽۱) قال الذهبي في السير ۱۳۳/۱۷ في ترجمته: دانت له الأندلس سنة (٤٠٣)، جال بالبربر يفسد وينهب البلاد، ويعمل كل قبيح، ولا يبقى على أحد.

⁽٢) تاريخ الاسلام ٢٨/ ٣٢٣.

المؤيّدَ وأَقْعَدَهُ حيثُ يَرَاهُ النَّاسُ، وأَرْسَلَ قاضيهِ لِيفَاوِضَ البَرْبَرِ ويُبْلِغُهُم أَنَّ هِشَامَ المؤيّدَ هُوَ الخَلِيفَةُ ومَا هُو إِلاَّ كالحَاجِبِ له، لكنَّ أهلَ قُرْطُبةَ خَذَلُوا المَهْدِيَّ، وخَرَجُوا يُرَحِّبُونَ بِسُلَيمانَ المستعينِ، ثُمَّ نُودِي بالبَيْعَةِ بالعهدِ لِسُليمانَ بنِ الحَكَم.

ثُمَّ فَرَّ المهدِيُّ ومَنْ مَعَهُ مِنْ قُرْطُبةً، واتَّفَقَ مَعَ النَّصَارَى على أَنْ يَتَنازَلَ عَن بَعْضِ الثُّغُورِ نَظِيرَ مُسَاعَدَتِهِم ضَدَّ المُسْتَعِينِ، فَخَرجَ إليهم المستعينُ باللهِ مَعَ البَرْبرِ إلى مَكَانٍ قُرْبَ قُرْطُبةً يُعْرَفُ بدَارِ البَقَرِ، وكَانَت الدَّائِرَةُ فيها على المستعينِ والبَرْبرِ، ودَخَلَ المَهْدِيُّ قُرْطُبةً مِنْ جَدِيدٍ، فعَاثَ فِيها ومَنْ مَعَهُ فَسَاداً، ثُمَّ أَجْهَزَ عَلَى كُلُ بَرْبَرِيُّ حَتَّى الأَطْفَالَ والنَّسَاءَ، فَحَدثتْ مَقْتَلةٌ عَظِيمَةٌ، ثُمَّ تَنَادَى إلى سَمْعِه بأَنَّ المُسْتِعِينَ ومَنْ مَعَهُ مِنَ البَرْبرِ يَعُدُّونَ العُدَّةَ لِقِتالهِ، فَخَرَجَ إليهِم، فكانَت الدَّائرةُ في هذِه المرَّةِ على المَهْدِيُّ الذي عادَ إلى قُرْطُبةَ لِيَتَحَصِّن بِدَاخِلَها، فكانَت الدَّائرةُ في هذِه المرَّةِ على المَهْدِيُّ الذي عادَ إلى قُرْطُبةَ لِيَتَحَصِّن بِدَاخِلَها، ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيُّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَّ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيُّ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيُ الخلافةِ في ذِي الحجَّة سنة ولكنَ العَبيدَ قَتَلُوه وأَعَادُوا هِشَاماً المؤيَّدَ إلى كُرْسِيُّ الخَلْقِةِ في ذِي الحجَّة سنة جُمْلَتِها السَتَّةُ الأَشْهُر التي كانَ فيها سُلَيمانُ بِقُرْطُبةً .

ولَمْ يَهْداْ لِسُليمَانَ المُسْتَعِينِ بال طِوَالَ تِلْكَ الفَترةِ، إِذْ ظَلَّ يَجُولُ بِعَسَاكِرِهُ البَرْبرِ في بلادِ الأَنْدَلُسِ، إلى أَن اسْتَطاعَ دُخُولَ قُرْطُبةَ في أوائلِ شَوَّال سنة (٤٠٣)، وقُتِلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وعَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ العُلَمَاءِ والأَغيانِ^(١)، ثم أعطَى الأَمَانَ لأهلِ قُرْطُبة، وقام بخَلعِ هِشَامِ المؤيَّدِ مِنَ الخِلاَفةِ وقَتْلهِ، ثُمَّ قامَ بِتَقْسِيمِ الأَنْدَلُسَ بِينَ القَبَائلِ التي نَصَرتُهُ مِنَ البربرِ وغَيْرِهم.

المرحلة الرابعة: دولة بني حَمُّود: بَحَثَ العَامِريُّونَ وأَنْبَاعَهُم - وَهُم الذينَ فَرُّوا عَنْ قُرْطُبةَ بعدَ دُخُولِ المُسْتَعينِ باللهِ لها- عَنْ خَلِيفَةٍ أُمُويٌ فَلَمْ يَجِدُوا أَصْلَحَ

⁽۱) منهم الإمام العلامة أبو الوليد ابن الفرضي الذي وري الثرى من غير غسل ولا كفن ولا صلاة بعد أن بقي في داره ثلاثة أيام مقتولا، ينظر: كتاب (أبو الوليد ابن الفرضي القرطبي) ٢/ ٢٢٢ .

للأمرِ مِنْ عليٌ بنِ حَتُودِ الهَاشِميُّ، وبدأ البربرُ في قُرْطُبَةَ يَسْأَمُونَ حُكُمَ المُسْتَعِينِ، فاجتمعت أَهْدَافُ العَامِريَّةِ والبَرْبَرِ فَتَمَّ التَّحَالُفُ بَيْنَهُمَا، واتَّفَقَ الفَرِيقَانِ على الاتَصَالِ بِعليٌ بنِ حَتُودٍ، فَرَحفَ مِنْ سَبْتَةَ إلى مَالَقةَ فَتَملَّكَها، ثُمَّ إلى قُرْطُبَةَ فَهَزمَ المُسْتَعِينَ وقَتَلهُ سنة (٢٠١)، وبذلكَ انقطعت دَوْلةُ بَنِي أُمَيَّةَ، وَتَوَلَّى الأَمرَ عليُّ بنُ حَتُودٍ، وبَقِي عَامَيْنِ إلى أَنْ قَتَلهُ عَبِيدُه، ثُمَّ وَلِيَ أَخُوهُ القَاسِمُ بنُ حَتُودٍ، وبَقِي بِها إلى سنة (٤١٢)، إذ قامَ عليهِ ابنُ أَجِيهِ يَحْبَى بنُ عَلَي بنِ حَتُودٍ بِمَالِقة، فَهَربَ القَاسِمُ عَنْ قُرْطُبَةَ بلا قِتَالٍ، وصَارَ بإشبيلِيَّةَ حتَّى اجْتَمعَ أَمْرُهُ واسْتَمَالَ البربر، وزَحَفَ بِهِم إلى قُرْطُبَةَ فَدَخلَها سنة (٤١٣)، وهرَب اجْتَمعَ أَمْرُهُ واسْتَمَالَ البربر، وزَحَفَ بِهِم إلى قُرْطُبَةَ فَدَخلَها سنة (٤١٣)، وهرَب يَخْتَى إلى مَالَقة، فَبَقِي القَاسِمُ بِقُرْطُبة شُهُورَا واضْطَرَبَ أَمْرُهُ، فعاشت قُرْطُبة فَتْرة مِن الزَّمَنِ في اضْطِرَاباتِ مُتَقَطَّعَة، تَوَالتْ خِلاَلهَا العَدِيدُ مِنَ الزَّعَاماتِ دُونَ أَنْ تَسْتَقَرً على حَال.

* * *

الميمث الثناني الحياة العلمية (١)

شَهِدتُ الفَتْرةُ التي عَاشَها الإمامُ القُنازِعيُّ في الأَنْدَلُسِ أَبْهَى عُصُورِها العِلْميَّةِ، وخُصُوصاً تلك الفترةِ التي كانتُ في عَهْدِ النَّاصِرِ وولَدِه الحَكَم، مع ما تَمَيَّزتُ أيضاً بالرِّخلاتِ العِلْميَّةِ التي قامَ بِها عُلَمَاءُ الأَنْدَلُسِ إلى المشرقِ.

هذا بالاضافة إلى ازدهار التغليم والتذريس مِمّا كان لهُ الاثرُ الكبيرُ في ازدهار الحياة العِلْمِيَّةِ في الاندلس، فقد عنى أهلُ الأندلس بِتغليم أنْفُسِهم وأَبْنَائِهِم، قالَ المَقَّرِئُ: (وأَمّا حَالُ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ في فُنُونِ العُلُومِ فَتَحْقِيقُ الإنصافِ في شَأْنِهِم المَقَّرِئُ: (وأَمّا حَالُ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ في فُنُونِ العُلُومِ فَتَحْقِيقُ الإنصافِ في شَأْنِهِم في هذا البابِ أَنَّهُم أَحْرَصُ النَّاسِ على التَّمَيُّزِ... والعَالِمُ عِنْدَهُم مُعَظَّمٌ مِنَ الخَاصَةِ والعَامَّةِ، يُشَارُ إليه ويُحَالُ عليهِ... ولَيْسَ لأَهْلِ الأَنْدَلُسِ مَدَارِسُ تُعِينُهم على طَلَبِ العِلْمِ، بلْ يَقْرَؤُونَ جَمِيعَ العُلُومِ في المَسَاجِدِ بأُجْرَةٍ، فَهُم تَعِينُهم على طَلَبِ العِلْمِ، بلْ يَقْرَؤُونَ جَمِيعَ العُلُومِ في المَسَاجِدِ بأُجْرَةٍ، فَهُم يَعْرَؤُونَ لأَنْ يَعْلَمُوا لاَ لأَنْ يَأْدُوا جَارِياً، فالعَالِمُ مِنْهُم بَارِعٌ، لأَنَّهُ يَطْلُبُ ذَلِكَ يَشْتَفِيدُ منه، ويُنْفِقُ مِنْ العِلْمَ بِبَاعِثِ مِنْ نَفْسِه يَحْمِلُهُ على أَنْ يَتُرُكَ الشَّغْلَ الذي يَسْتَفِيدُ منه، ويُنْفِقُ مِنْ عِنْدِه حَتَّى يَعْلَمَ) (٢).

⁽۱) يراجع كتاب: (الحياة العلمية في عصر الخلافة في الأندلس من سنة ٢١٦-٤٢٤) للدكتور سعد عبد الله صالح البشري، وهو كتاب قيّم، طبع بجامعة أم القرى بمكة، وكتاب (دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس في عصر الإمارة والخلافة) للدكتور خليل إبراهيم الكبيسي، وهو مطبوع بدار البشائر الإسلامية في بيروت.

⁽٢) نفح الطيب ١/٢٢٠.

وإلى جَانِبِ ذَلِكَ كَانَ اهْتِمَامُ بَعْضِ الخُلُفَاءِ بإنْشَاءِ المَكْتَباتِ، فقدْ كَانَ قَصْرُ الحَكَمِ بِقُرْطُبةَ يَضُمُ خَزَائنَ مِنَ الكُتُبِ يُقَالُ: إِنَّهَا لَمْ تَجْتَمِعْ لأَحَدِ مِنْ قَبْلَهُ ولا مِنْ بَعْدَهُ، قَدَّرَ بعضُ المؤرَّخِينَ مُحْتَويَاتِهَا بأربعمائةِ ألفِ مُجَلَّدِ أو أكثر (۱)، ولَمَّا أَسْنَدَ المنصُورُ بنُ أَبِي عَامِرِ إلى ابنِ المَكْوِيُّ ومَنْ مَعَهُ إعادَةَ تَرْتِيبِ الخِزَانةِ طَالَتْ مُدَّةُ عَمَلِهِم في ذَلِكَ حَوْلاً كَامِلاً وزيادة (۱)، وإلى جَانِبِ خَزَائنِ الحَكَمِ بِقُرْطُبةَ كَانَتْ في مُخْتَلِفٍ كُبْرَياتِ مُدِنِ الأَنْدَلُسِ الأُخْرَى مَكْتَبَاتٍ كَثِيرَةٍ، ويُضَافُ إلى هذا كَانَتْ في مُخْتَلِفٍ كُبْرَياتِ مُدِنِ الأَنْدَلُسِ الأُخْرَى مَكْتَبَاتٍ كثيرَةٍ، ويُضَافُ إلى هذا مَكْتَباتٌ خَاصَّةٌ لَدَى العُلَماءِ والأَغْيانِ، فقد ذُكِرَ أَنَّ الإمامَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ مُحْتَلِ بَنِ فُطْنِسٍ (ت٤٠٤) كَانَتْ لَهُ مَكْتَبةٌ كُبْرى، وكانَ مَتَى عَلِمَ بِكِتَابٍ حَسَنٍ مُحَمِّدِ بنِ فُطْنِسٍ (ت٤٠٤) كَانَتْ لَهُ مَكْتَبةٌ كُبْرى، وكانَ مَتَى عَلِمَ بِكِتَابٍ حَسَنٍ عَنَ النَّاسِ طَلَبَهُ للابْتِيَاعِ منهُ وبالَغَ فِي ثَمَنِهِ، فإنْ قَدَرَ على ابْتِيَاعِهِ وإلاَ انتُسَخَهُ منهُ ورَدَّهُ عَلَيْهِ، ولَمَّا تُوفِي قَرَّر أَحْفَادُه بَيْعَهَا، وبَقُوا في ذَلِكَ مُدَّةَ عَامِ كَامِلُ ؟ كَامِلُ مُنْ وَرَدَّهُ عَلَيْهِ، ولَمَّا تُوفِي قَرَّر أَحْفَادُه بَيْعَهَا، وبَقُوا في ذَلِكَ مُدَّةً عَامٍ كَامِلٍ (۱).

ومَنْ تَنَبَّعَ كُتُبَ التَّرَاجِمِ مثل: (تَارِيخِ عُلَماءِ الأَنْدَلُسِ) لابنِ الفَرَضِي، و(جَذُوةِ المُقْتَبسِ) للحُمَيْدِيِّ، و(تَرْتِيبِ المَدَارِكِ وتَقْرِيبِ المَسَالِكِ لمِعَرفةِ أَعْلاَمِ مَذْهَبِ مَالِكِ) للقَاضِي عِيَاضِ، و(الصَّلةِ) لابنِ بَشْكُوالَ، و(بُغْيةِ المُلْتَمِسِ) مَذْهَبِ مَالِكٍ) للقَاضِي عِيَاضِ، و(الصَّلةِ) لابنِ بَشْكُوالَ، و(بُغْيةِ المُلْتَمِسِ) للضبي وغَيْرِها عَلِمَ مَا وَصَلَتْ إليهِ الأَنْدَلُسُ في عَصْرِ المُؤلِّفِ وما قَبْلَهُ ومَا بَعْدَهُ مِنْ رِفْعَةٍ وتَقَدُّمٍ في المجالِ العِلْمِي، وفِيما يَلِي جَانِبٌ مُوجَزٌ لأَبْرَزِ العُلَمَاءِ في عَهْدِ المُؤلِّفِ في فُنُونِ العِلْم المُخْتَلِفَةِ:

١- فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ وعُلُومِهِ وقِرَاءَاتهِ: ظَهَر فِي الأندَلُسِ مُقْرِئِينَ كِبَاراً ومُفْسُرينَ عِظَاماً، مِثْلَ: أَبِي الحَسنِ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ الأَنْطَاكِيِّ (ت٧٧٣)، وأبي القَاسِمِ اللَّخْمِيِّ (ت٤١٠)، وأبي عُمَرَ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ

⁽١) نفح الطيب ١/ ٣٨٥.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٢٨.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣١٠.

عبدِ اللهِ الطَّلَمَنْكِيِّ (ت٤٢٩)، وأَبِي العبَّاسِ أَخْمَدَ بنِ عَمَّارِ المَهْدَوُيُّ (ت بعد ٤٣٠)، ومَكِّيّ بنِ أَبِي طَالِبِ القَيْسِيُّ (ت٤٣٧)، وأَبِي عَمْرو عُثْمَانَ بنِ سَعِيدٍ الدَّانِي (ت٤٤٤)، وغيرهم.

٧- في الحَدِيثِ وعُلُومهِ: تَأَلَّقَ مُحَدُّثُونَ كِبَارٌ ضَرَبُوا فيهِ بِحَظُّ وَافِرٍ، مِنْهُم: عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عليَّ المَعْرُوفُ بابنِ البَاجِي (٣٧٨)، ومُحَمَّدُ بنُ أَخْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَخْيَى بنِ مُفَرِّج القُرْطُبيُّ (٣٨٠)، وعَبْدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ الأَصِيلِيُّ (٣٨٠)، وعَبْدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ الأَصِيلِيُّ (٣٩٢)، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ فُطَيْسِ القاضي (٣٩٢)، وأبو الوَلِيدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيِّ (٣٣٠)، ومُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى ابنُ الحَذَّاءِ الوَلِيدِ عَبْدُ الله بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيِّ (٣٣٠٥)، ومُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى ابنُ الحَذَّاءِ (٣١٦) وغَيْرُهم.

٣- الفِقهُ: بَرَزَ فِي الْأَنْدَلُسِ في هَذَا العَصْرِ وبَعْدَه كَبَارُ الفُقَهَاءِ والمُفْتِين، بلُ ظَهَر فِيهِم مَنْ وَصَلَ إلى دَرَجةِ الاجْتِهَادِ، مِنْ أَمْثَالِ: أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبي (ت٣٦٤)، وأبي عِيسى يَحْيى بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ يَحْيى اللَّيْثِي (ت٣٦٧)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ يَبْقَى بنِ زَرْب (ت٣٨١)، وعَبْدِ اللهِ بنِ اللَّيْثِي (ت٣٩٢)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ يَبْقَى بنِ زَرْب (ت٣٨١)، وعَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ القَاسِمِ الثَّغْرِيِّ (ت٣٨٣)، وعَبْدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الأَصِيلِي (ت٣٩٢)، وأحمدَ بنِ عبدِ المَلِكِ ابنِ المَكْوِي (ت٤٠١) وغيرهم.

٤- اللَّغَةُ والأَدَبُ والشَّعْرُ: ازْدَهَرتْ الدَّرَاساتُ اللَّغَويَةِ والأَدْبِيَّةِ في هذا العَصْرِ ومَا بَعْدَه، وأَنْجَبتِ الأَنْدَلُسُ كِبَارَ العُلَمَاءِ في هذا الشَّأْنِ، مِنْ أَمثالِ: مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ البَرْبُرِيِّ ابنِ القُوطِيَّةِ (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدِ بنِ يَحْيى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ الخَرَّالِ عُمَرَ البَرْبُرِيِّ ابنِ القُوطِيَّةِ (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدِ بنِ يَحْيى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ الخَرَّالِ (ت٣١٩)، وعَبْدِ اللهِ بنِ حَمُّودٍ الزُّبَيْدِيِّ (ت٣٧٢)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الرَّبَيْدِيِّ (ت٣٧٩)، وأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ الحَسَنِ الرَّبيدِيِّ (ت٣٧٩).

وظَهَر فِيهَا أَيْضَا شُعَراءُ بُلَغَاءُ يُزَاحِمُونَ فُحُولَ الشُّعَراءِ الْمَجَوِّدِينَ المَطْبُوعِينَ، وأدباءٌ مُجِيدُونَ لَهُم التَّرَسُّلُ البَدِيعُ، والنَّظْمُ الرَّائِقُ، مِثلَ: أَبِي عُمَرَ يُوسُفَ بنِ هَارُونَ الفُرْطُبِيِّ (ت٣٠٤)، وأَبِي عُمَرَ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ دَرَّاجِ القَسْطَليُّ (ت٢١٤) وآخرينَ. ٥ - التَّارِيخُ: بَرَزَ في هَذِه الفَتْرَةِ مُؤَرِّخُونَ مَشْهُورُونَ، مِنْهُم: مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ البَرْبَرِيّ ابنُ القُوطِيَّةِ اللَّغَوي (ت٣٦٧)، ومُحَمَّدُ بنُ حَارِثِ بنِ أَسَدِ الخُشَنِيّ (ت٣٧١)، وأبو الوَلِيدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الفَرَضِيّ (ت٤٠٣) وغَيْرُهم.

كَمَا بَرزَ عُلَماءُ كَثِيرُونَ في عُلُومٍ أُخْرَى كالجُغْرَافِيا، والفَلْسَفةِ، والطَّبِّ، والطِّبِّ، والطّبّ والرّيَاضِيَّاتِ، وغَيْرِ ذَلِكَ.

* * *

ٱلفَصَّلُ الثَّانِي ترحم المُولف ترحم المُولف

وفيه ستَّةُ مَبَاحثِ:

المبحثُ الأوَّلِ: المُتَرُجِمُونَ له، والرَّاوِينَ لِحَدِيثهِ ومَرُويَاتهِ المبحثُ الثاني: اسمه ونسبه وكنَّيته، ومولَّده، ووفاته.

المبحثُ الثالث: نشأتهُ، وطلبهُ للعلم، ورخلاَته.

المبحثُ الرَّابع: مُصَنَّفاتُه.

المبحث الخامس: مذهبة، وعقيدُته.

المبحث السادس: مآثِرُهُ وثناءُ العُلَماءِ عليه.

رالمجث اللَّاوَّلُ المترجبون له والراوين كحديث, ومروما يْه

حَرَصَ العَدِيدُ مِنْ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ والتَّرَاجِمِ والفَهَارِسِ عَلَى ذِكْرِ أَبِي المُطَرُّفِ وَالإَشَادَةِ بِهِ، وَرِوَايةِ أَحَادِيثِهِ التِّي رَوَاها، والكُتُبِ التِّي تَمَلَّكَ حَقَّ رِوَايَتِهَا، بلُ أَفْرَدَهُ بالتَّصْنِيفِ الإمامُ أَبو القاسِم خَلَفُ بنُ عَبْدِ الملكِ بنِ بَشْكُوَالَ⁽¹⁾.

وقَدْ يَمَّمتُ قَصْدِي إلى المَصَادِر المُتَقَدِّمةِ القَرِيبةِ مِنْ عَصْرِ المُصَنَّفِ، أَمَّا المَصَادِرُ المُتَأَخِّرةُ ـ وهي التي جَاءتْ بعدَ القَرْنِ العَاشِرِ ـ فلَمْ أُعَرِّجْ عَلَيْها، لأَنَّه لَيْسَ فِيها جَدِيدٌ سِوَى النَّقْلِ عَنِ المَصَادِرِ المُتَقدِّمةِ، وقد رَتَّبْتُ المَصَادِرَ حَسَبَ لَيْسَ فِيها جَدِيدٌ سِوَى النَّقْلِ عَنِ المَصَادِرِ المُتَقدِّمةِ، وقد رَتَّبْتُ المَصَادِرَ حَسَبَ وَفَياتِ مُؤْلِّفِيهَا على النَّحْو التَّالِي:

١ـ حَافِظُ الأَنْدَلُسِ ومُحَدِّثُها وفَقِيهُها أَبو عُمَرَ يُوسُفُ بنُ عَبْدِ البَرُ النَّمْرِيُ الفُرْغِي (تَ ٤٦٣)، وَهُو تِلْمِيذُ المُصَنَّفِ، وقدْ رَوَى عنه رِوَاياتٍ كَثْيِرةٍ، وفِي القُرْطُبي (تَ ٤٦٣)، وَهُو تِلْمِيذُ المُصَنَّفِ، فَقَدْ رَوَى عنه رِوَاياتٍ كَثْيِرةٍ، وفِي بَعْضِها تَحْدِيدُ مَكَانِ الرَّوايةِ وتَارِيخِهَا، يُنظَرُ: (التَّمْهِيدُ) ٢١٨/١ و٢٢٦، و٢٠٢، و٢٠٠، و٢٥٧، و٣/٤٠، و٤٠٠، و٤٠/١٤، و٤٠/١٠، و٢١٤، و٤١/١٠، و٤١/١٤، و٢١٠، و٤١/١٤، و٢١٠، و٤١/١٤، و٢١٠، و٢١٤٠.

⁽۱) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٥٩/٤٠، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٣٠/١٣، ولم يصلنا هذا الكتاب فيما نعلم.

٢- الإمامُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أبي نَصْرِ الحُمَيْدِيُّ (ت٤٨٨)، في: (جَذْوةِ المعتبسِ في ذِكْرِ وُلاَةِ الأندلسِ) ص٢٧٨-٢٧٩.

٣- القَاضِي أبو مُحَمَّدِ عبدُ الحَقِّ بنُ عَطِيَّةَ الغَرْنَاطِي (ت ٥٤١)، في: فهرسته
 ص ٧٢.

٤- القَاضِي عِياض (ت٤٤٠)، في: (تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ وتَقْرِيبِ الْمَسَالِكِ لِمَعْرِفةِ أَعْلاَمٍ مَذْهِبِ مَالِكٍ) ٢٩٣-٢٩٣، وفي كتابه: (الغُنية) ص١٠٩، ومي كتابه: (الغُنية) ص١٠٩، ومي كتابه:

هـ أبو بكر محمد بن خير الأموي الإشبيلي (ت٥٧٥)، في: (فِهْرِسَةِ مَا رَوَاهُ عَــنْ شُيُـ وخِــهِ)، ص ٤٩، و٥٧، و٨٤، و١٠٤، و١٣٢، و١٣٤، و١٦٤، و٢٢٨، و٢٢٣، و٢٧٤، و٢٨٨، و٣٠٣، و٣٠٨، و٣٢٢.

٦- أبو القَاسِم بنُ بَشْكُوالَ (ت٥٧٨)، في: (الصَّلَةِ) ٣٢٢-٣٢٢، ورَوَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةٌ مِنْ طَرِيقهِ في كِتَابهِ: (غَوَامضِ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ الوَاقِعَةِ في مُتُونِ الأَحَادِيثِ كَثِيرَةٌ مِنْ طَرِيقهِ في كِتَابه: (غَوَامضِ الأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ الوَاقِعَةِ في مُتُونِ الأَحَادِيثِ المُسْنَفِيثِينَ المُمْسَنَفِيثِينَ باللهِ) ص٧٦، و٤٦، و٧٥٠، و٧٥، وفي كتابه: (المُسْتَفِيثِينَ باللهِ) ص٢٢، و٣٦، و٥٦، وفي كتابه: (الآثارِ المَرْويةِ في الأَطْعِمةِ السَريَّةِ والآلاتِ العِطْرية) صوره، وفي كتابه: (الآثارِ المَرْويةِ في الأَطْعِمةِ السَريَّةِ والآلاتِ العِطْرية) صاره، و٢٨، و٣٠، وجَاءتْ جَمِيعُ هَذِه الرَّواياتِ عَنْ شَيْخهِ أبي مُحَمَّدِ عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيُّ بهِ مُحَمَّدِ عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيُّ بهِ .

٧- أَخْمَدُ بنُ يَحْيى بنِ أحمدَ بنِ عَمِيرَةَ الضبي (ت٩٩٥)، في: (بُغْيةِ المُلْتَمِسِ في تَارِيخ رِجَالِ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ) ص٣٧١.

٨- عليُّ بنُ مُوسَى أبو سَعِيدِ المَغْرِبيِّ (ت٦٨٥)، في كِتَابِ: (المُغْرِبِ فِي
 محاسن حُلَى المَغْرِب) ١٦٦٦/١.

٩- القاسِمُ بنُ يُوسُفَ التُّجَيْبِي السَّبْتِي (ت٧٣٠)، في: (بَرْنَامَج شُيُوخِه)
 ص٩٤.

١٠ الإمامُ المؤرِّخ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عُثْمَانَ الذَّهبي (ت٧٤٨)
 في: (تاريخ الإسلام) ٢٨/ ٣٢٢، وفي: (سير أعلام النبلاء) ٣٤٢/١٧،
 و(تذكرة الحفاظ) ٣/ ١٠٥٥، و(العبر في خبر من غبر) ٣/ ١١٤، و(طبقاتِ القُرَّاءِ) ٢/ ٥٨٣، والمقتُّفَى في سَرْدِ الكُنَى ٢/ ٨١.

١١ ـ الإمام العلاَّمةُ صَلاَحُ الدِّينِ خَلِيلُ بنِ أَيْبَكَ الصَّفَدِيُّ (ت٧٦٤)، في:
 (الوافي بالوفيات) ١٨/ ١٦١.

١٢ الفقية بُرْهَانُ الدِّينِ إبراهيمُ بنُ عليٌ بنِ فَرْحُونَ المالكي (٣٩٩٠) في:
 (الدِّيباج المُذْهَبِ في مَعْرِفةِ أَعْيَانِ المَذْهبِ) ١/ ٤٨٥.

١٣ الإمامُ العَلاَّمةُ المُقْرِىءُ أَبو الخَيْرِ مُحَمَّدِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الجَزَرِيُ
 (ت٨٣٣)، في: (غَايةِ النَّهاية في طَبَقَاتِ القُرَّاءِ) ١/ ٣٨٠.

* * *

لالبحث الطنَّاني اسپ ونسبه وکنیت، وولادته ووفات

- هُو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ بنِ عبدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَادِيُ القُناذِعيُّ القُناذِعيُّ القُناذِعيُّ
 القُرْطُبيُّ.
 - * وأَمَّا كُنِّيتَهُ فَهِي: أبو المُطَرِّفِ(١).
- * ويَنْتَسِبُ أَبُو المُطَرِّفِ إِلَى الأَنْصَارِ، وَهُم الذينَ نَصَروا رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليهِ وسَلَّم والمُهَاجِرِينَ في المدينةِ النبويَّة الشَّريفةِ، وقدْ خَرَجَ كَثِيرٌ مِنْهُم إلى الأَمْصَارِ للجِهَادِ ونَشْرِ العِلْمِ، وكَانَ بَعْضُهُم مَعَ الجُيُوشِ التي فَتَحَتْ إفْرِيقِيَّةً، والمَغْرِب، والأَنْدَلُسَ، ونَزَلَ كَثِيرٌ مِنْهُم هذِه البلادَ واسْتَوْطَنُوهَا.

وأَمَّا نِسبتُهُ إلى (القُنازِعي)، فَهِي _ فِيمَا يُقَالُ مَنْسُوبةٌ إلى صَنْعَتِه، كَمَا قالَ ابنُ

(۱) يبدو أن هذه الكنية كانت منتشرة في الأندلس كثيراً، وأول من عَرفتُ أنه تكنَّى بها هناك: أمير الأندلس وسلطانها عبد الرحمن بن معاوية بن عبد الملك بن مروان الأموي المشهور بالداخل (۱۷۲۰)، وتكنى بها من أحفاده: عبد الرحمن بن الحَكَم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل (ت۲۳۸)، والناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم (ت٣٥٠)، وهو باني مدينة الزهراء في قرطبة، كما في السير ٨/ ٢٤٤، و٢٦٠، و٢٥٥، وعُرِف بهذه الكنية أيضا كثير من علماء الأندلس: منهم عبد الرحمن بن عسى بن محمد بن مدراج من أهل طليطلة (ت٣٦٣)، كما في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٢٦٣، والإمام العلامة الفقيه المصنّف قاضي قرطبة عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطّيس (ت٢٠٠٤)، كما في السير قاضي قرطبة عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فُطّيس (ت٢٠٤١)، كما في السير

عَتَّابٍ، والقَاضِي عِياض، وابنُ بَشْكُوالَ^(۱)، وقِيلَ: إنَّها نَسْبَةٌ إلى ضَيْعَتِه، وذَهَبَ إلى هذا القَوْلِ: الذَّهبيُّ، فقالَ: (قُنَازِعُ قَرْيةٌ)^(۱).

* أَمَّا القُرْطُبي، فَهُو نِسْبَةٌ إلى قُرْطُبة - بِضَمَّ أَوَّلهِ، وسُكونِ ثانيه، وضَمَّ الظاء المهملة - قال ياقوتُ الحَمَويُّ: (كلمة - فيما أَحْسَبُ - عَجَمِيَّة رُوميَّة، وهي مدينةٌ عَظِيمةٌ بالأندلسِ وَسَطَ بِلاَدِها، وكانت سَرِيراً لِمَلِكِها وقَصَبتها، وبِها كانتْ مُلُوكُ بني أُميَّة، ومَعْدنُ الفُضَلاء، ومَنْبعُ النُبلاءِ) (٣).

* ولادته ووفاته:

وُلِدَ أَبُو المُطَرِّفِ في سنة (٣٤١).

- وتُوفِّي - رحمه الله تعالى - في قُرْطُبةَ ليلةَ الخَمِيسِ آخرَ اللَّيلِ لاثنتي عشرَ خَلَتْ مِنْ رَجَب سنة (٤١٣)، ودُفِنَ عَشِيَّةً بِمَقبرةِ ابن عبَّاس على قُرْبِ يَحْيى بنِ يحيى اللَّبْي، وَهُو في عُشْرِ الثَّمَانِينَ، وصَلَّى عليه القاضي عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ بِشُر '')، وكانَ لِجَنازَتهِ حَفْلٌ عَظِيمٌ.

* * *

⁽١) المغرب ١/ ١٦٦، وترتيب المدارك ٧/ ٢٩١، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽۲) سير أعلام النبلاء ٣٤٣/١٧، قال الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين رَعاه الله في مقدمة تفسير غريب الموطأ لابن حبيب ١٩٠-٩١؛ ولا يخفى ما بين (ضيعة)و(صنعة) من النشابه في الرسم، ولا أدري ماهذه الصنعة، ولم ترد هذه النسبة في كتب الأنساب، ثم ذكر مصادره في الأنساب التي رجع إليها. قلت: ووجدت في كتاب الفوائد لا بن بشكوال في الورقة (١٠٩) أنه روى بإسناده عن ابن عتاب عن أبيه فقال: (حدثنا القلانسي عبد الرحمن بن مروان)، وهو القنازعي، وهذا يدل أنه منسوب إلى صنعة وليس إلى ضيعة.

⁽٢) معجم البلدان ٤/ ٣٢٤

 ⁽٤) هو أبو المُطَرِّفِ عبد الرحمن بن أحمد بن بشر قاضي الجماعة بقرطبة، كان فقيها أديبا،
 ينظر: جذوة المقتبس ص ٢٧٠.

لالبحث لافقًالات نشأت وطلب للعلم ورحلات ر

نَشَأَ أَبُو المُطَرُّفِ فِي قُرْطُبةَ، وكَانَتْ قُرْطُبةُ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ زَاخِرَةً بِكِبارِ المُلَمَّاءِ مِنَ المُحَدَّثِينَ والفُقَهاءِ والمُقْرِثِينَ واللُّغُويِينَ، بِلْ إِنَّها كَانَتْ مَقْصِداً للرَّاغِبِينَ فِي رِخْلةِ المُحَدِّثِينَ مِنَ الأَنْدَلُسِ إلى المَشْرِق، وكانتْ لاَ تَتَمُّ إلاَّ إذا عَرَّجُوا عَلَى قُرْطُبةَ، وأَخَذُوا عَنْ شُيُوخِ العِلْمِ والحَدِيثِ بِها (۱).

وبدأ أبو المُطَرِّفِ طَلَبَ العِلْمِ وَهُو مَا يَزَالُ يَافِعَا فِي مُقْتَبِلِ عُمُرهِ، ثُمَّ تَدَرَّجَ في تَلَقِّي العُلُومِ على نَحْوِ مَا كَانَ يَعْهَدُه أبناءُ الأَنْدَلُسِ، حيثُ كانَ يُبْدأُ أَوَّلاً بِحِفْظِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وتَعَلَّمِ الْحَرِيقِةِ، والتَّرَسُلِ كِتَابِ اللهِ تَعَالَى، وتَعَلَّمِ الْحَرِيقِةِ، والتَّرَسُلِ بَأَخْذِ قَوَانِينِها، وحِفْظِ الشَّغْرِ، ومَغْرِفَةِ أُصُولِهِ وقَوَاعِدِه، ثُمَّ الاسْتِفَادةُ مِنْ العُلُومِ بَأَخْذِ قَوَانِينِها، وحِفْظِ الشَّغْرِ، ومَغْرِفَةِ أُصُولِهِ وقَوَاعِدِه، ثُمَّ الاسْتِفَادةُ مِنْ العُلُومِ اللهَ الأولِيَّةِ الأَخرى كَالْفِقْهِ والأُصُولِ وغير ذلك بما يمَكُنُهُ بَعْدُ مِنَ الجُلُوسِ إلى حَلَقَاتِ العُلَمَاءِ، وظَهَرَ هَذَا مِنْ خِلاَلِ شُيُوخِهِ الذينَ لاَزَمَهُم، وكَانَ كثيرٌ منهُم حَلَقَاتِ العُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ ومِنَ الوَافِدِينَ عَلَيْهَا، وكَانُوا رجَالاً مُؤثِّرينَ في أَعْبانَ العُلماءِ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ ومِنَ الوَافِدِينَ عَلَيْهَا، وكَانُ أَبو المُطَرِّفِ آنذاكَ العباةِ الأَنْدَلُسيَّةِ، ولهم أَذْوَارٌ إيجَابِيَةٌ في مَسْرَحِ الحَياةِ، وكَانَ أَبو المُطَرِّفِ آنذاكَ يَافِعَا شَارِفا للبُلُوغ، ولَمَّا يَبْلُغُ مِنَ العِلْمِ مَدَاهُ.

⁽۱) ينظر: (حركة الحديث بقرطبة) ص٨٩، فقد ذكر نماذج لبعض المحدثين الذين مروا على قرطبة قبل رحلتهم إلى المشرق، وذكر منهم (علي بن محمد بن أحمد بن عبّادَل الأنصاري) وَهُو مِنْ أهل إشبيلية، قدم بقرطبة فأخذ عن أبي المُطرّفِ القُنازِعي، ثم رحل إلى المشرق.

فَقَدْ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ خَالدِ بنِ الجَبَّابِ الفَقِيه بقُرْطُبةَ (٣٦٣)، وَهُو أَقْدَمُ شُيُوخِهِ _ الذينَ عَرَفْتُهُم _ وَفَاةً.

كَمَا رَوَى عَنِ الإمامِ العَلاَّمةِ الفَقِيهِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِيِّ (تَّ18)، وقد نَقَلَ كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ في الفِقهِ والحَدِيثِ، مِمَّا يَدُلُّ على الفُقهِ والحَدِيثِ، مِمَّا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ المُلاَزمةِ له.

ورَوَى أيضاً عَنِ المُحَدِّثِ أَصْبِغَ بِنِ تَمَّامِ القُرْطُبِي (ت٣٦٥).

ولاَزمَ الإمامَ مُحَدِّثَ الأَنْدَلُسِ ومُسْنِدها أَبا عِيسَى يَخْيَى بنَ عبدِ الله اللَّيثي (ت٣٦٧).

ورَوَى أيضاً عَنِ الإمامِ العَلاَّمةِ قَاضِي الجَمَاعةِ بِقُرْطُبةَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ إبراهيمَ بن السَّلِيم (٣٦٧).

وجالسَ الإمامَ العَلاَّمةَ الفَقِيهَ اللُّغَوِيَّ مُحَمَّدَ بنَ يَحْيَى ابنِ الخَرَّازِ (٣٦٩).

والإمامَ عَلاَّمةَ الأَدَبِ والنَّخوِ أَبا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ ابنِ الفُوطِيَّةِ الإِشْبِيلِي ثُمَّ القُرْطُبِي (ت٣٦٩).

ورَوى كَثِيراً عَنِ الإِمَامِ المُحَدِّثِ الفَقِيه المُتْقِنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عليِّ البَاجي (٣٧٨).

والإمامِ العَلاَّمةِ المُحَدِّثِ أبي جَعْفِرٍ أحمدَ بنِ عَوْنِ اللهِ بنِ حَدَيرِ القُرْطُبيُّ (ت٣٧٨).

والإمامِ الفَقِيه المُحَدَّثِ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْمَى بنِ مُفَرِّجِ القُرْطُبي (ت٣٨٠).

والإمامِ العَلاَمةِ الفَقِيه أبي عُمَرَ أحمدَ بنِ عبدِ الملكِ الإشبيلي (ت ٤٠١) نَزِيلِ قُرْطُبةَ ، المَعْرُوفُ بابنِ المَكْوِي .

ولَمَّا أَشْبَعَ أَبُو المُطَرِّفِ نَهْمتَهُ في طَلَبِ العِلْم مِنْ عُلَمَاءِ قُرْطُبةَ ارْتَحَلَ إلى

المَشْرِقِ، وكَانَتْ رِخْلَتَهُ سنة (٣٦٧)، وبَقِيَ فيها أَرْبِعَ سِنِينَ، ثم قَفَلَ رَاجِعَا إلى قُرْطُبةَ سنة (٣٧١)، ولَمْ تُحَدِّدِ المصَادِرُ بِدَايةَ هذه الرِّخْلَةِ، كَمَا لَمْ تُبَيِّنُ مُدَّةَ إِفَامَتِهِ فِي كُلُّ بَلَدٍ تَوَقَّفَ فِيهِ، ولَكِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَحِلْ دُونَ مُحَاوَلَةٍ لِتَرْتِيبِ الرِّخْلَةِ وسَيْرِهَا، وذَلِكَ عَلَى ضَوْءِ مَا تَجْمَّعَتْ عِنْدِي مِنْ مَعْلُومَاتٍ.

نقذ كَانَت الرَّحْلةُ عندَ الأَنْدَلُسِينَ تَبْدأُ بِالقَيْرُوانِ، وذَلِكَ بِسببِ ازْدِهَارِ الحَيَاةِ العِلْميَةِ بِها، (حتَّى إنَّهُ يَنْدُرُ أَنْ يَخْرُجَ أَنْدَلُسِيِّ للحَجِّ أَو للطَلَبِ ولاَ يَمُرُّ بِعَاصِمةِ الْعِلْميَةِ بِها، (حتَّى إنَّهُ يَنْدُرُ أَنْ يَخْرُجَ أَنْدَلُسِيِّ للحَجِّ أَو للطَلَبِ ولاَ يَمُرُ بِعَاصِمةِ إِنْ يَقِيَّةَ لِلتَزَوُّدِ مِنْ عُلَمَائِهَا، ومِمَّا سَاعَدَ على ذَلِكَ وِحْدَةُ المَذْهَبِ الفِقْهِي بِينَهُما، إِنْ يَعْلَمُ المَالِكِيِّ كَانَ دِعَامةُ الحياةِ العِلْمِيَّةِ في إفْرِيقيَّةِ والأَنْدَلُسِ، كَمَا أَنَّ وَجُودَ القَيْرُوانَ فِي طِرِيقِ حَجِّ الأَنْدَلُسِينِ ورِحْلتُهُم كَانَ مِمَّا هَيًّا لَهُم سَبِيلَ المُرُودِ عَلَيْها والاسْتِفَادةَ مِنْ عُلَمَائِها)(١).

ثُمَّ تَكُونُ وِجْهَةُ المُرْتَحَلِينَ بعدَ ذَلِكَ إلى المشرقِ، قَاصِدِينَ مِصْرَ، التي كانتْ تَعُجُّ بِكِبارِ العُلَماءِ مِنَ المُحَدِّثينِ والفُقَهاءِ والمُقْرِثِينَ واللَّغُويينَ وغَيْرِهم، ومنهَا يَكُونُ التَّوجُه إلى مَكَّةَ للحَجِّ ولِقَاءِ العُلَمَاءِ، ثُمَّ زِيارةُ المَدِينةِ للسَّلاَمِ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم وصَاحِبَيْهِ رضي الله عنهما، والاجتماع بِعُلَمَائِها، ثُمَّ الإيابُ إلى مِصْرَ، ومِنْها إلى القَيْرَوانِ، ثُمَّ الأَنْدَلُس.

وقَدْ ضَعُفتْ رِحْلَةُ الأَنْدَلُسِينَ إلى القَيْرَوانِ في أثناءِ حُكْمِ العُبَيْدِيينَ (٢)،

⁽۱) من كتاب (مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري)، للدكتور الحسين بن محمد شواط ۲۱۹/۱، وقد ذكر عددا من علماء الأندلس ممن ارتحل إلى القيروان.

⁽٢) العبيديُّون هم الروافض الإسماعيلية الباطنيَّة الذين أقاموا دولتهم في بلاد المغرب على يد عبيد الله المهدي الفاطمي، وذلك سنة (٢٩٦)، واستمرت إلى سنة (٤٦٢)، وهي نخلة مارقة، عطّلت الشريعة، وأسقطت الفرائض، وأباحت المحرمات، وادَّعت أنَّ للفُرآنِ ظَاهِرا وباطنا، وأظهروا سَبَّ الصحابة رضوان الله عليهم، وزعموا أنهم ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذاق علماء أهل السنة وخصوصا أهل القيروان صنوفا من العذاب على أيدي العبيديين طيلة مقامهم في بلاد المغرب، وأعدم بعضهم، قال الإمام أبو الحسن القابسي: (إن الذين قتلهم عبيد الله وبنوه أربعة آلاف في دار النحر=

ولكِن اذْ دَادَتْ بعدَ خُرُوجِهِم إلى مِصْرَ سنة (٣٦٢)، وكانَ أَهمُ مَقْصَدِ لَهُم في الرِّحلةِ إلى القِيْرَوانِ التَّلَمُذُ على إمَامِ العُلَمَاءِ، وفِقِيه الفُقهاءِ، وعَالِمِ أَهْلِ الرِّحلةِ إلى القِيْرَوانِ التَّلَمُذُ على إمَامِ العُلَمَاءِ، وفِقِيه الفُقهاءِ، وعَالِمِ أَهْلِ المَغْرِب أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي زَيْدِ القَيْرَوانِ (ت٨٦٠)، الذي كانَ يُقَالُ لَهُ: مالكُ الصَّغِيرُ، وكانَ له الفَضْلُ في تَلْخِيصِ المَذْهَبِ وجَمْعِ أَطْرَافهِ، وصَنَّفَ مالكُ الصَّغِيرُ، وكانَ له الفَضْلُ في تَلْخِيصِ المَذْهَبِ وجَمْعِ أَطْرَافهِ، وصَنَّفَ مُصَنَّفًاتٍ كَثِيرةً، وقد ارْتَحَلَ أبو المُطَرِّفِ إلى القِيْرَوانِ وسَمِعَ فيها مِنْ هذا الإمَامِ الجَلِيلِ، ولاَزْمهُ، ونقلَ عنهُ كثيرا مِنْ أَقُوالهِ وَآرائهِ الفِقْهيَّةِ والحَدِيثيَّة، وحَمَلَ عنهُ مُصَنَّفاتهِ ومَرْوِياتهِ.

كَمَا سَمِعَ بِالقيروانِ (المُدَوَّنةَ) عَلَى هِبةِ اللهِ بنِ أَبِي عُقْبَةَ التَّمِيمِيِّ، وَهُو مِمَّنْ سَمِعَها مِنْ جَبَلَةَ بنِ حَمُّودٍ، عَنْ مُصَنِّفَها الإمام سَحْنُونَ بنِ سَعِيدٍ.

ولاً يُبْعُدُ أَنْ يَكُونَ أَبُو المُطَرِّفِ لَقِيَ عَالِمَ المَغْرِبِ، وفَقِيهَ القَيْرَوَانِ ومُحَدِّثِها الإمامَ العَلاَّمَةَ المُقْرِى، المُثْقِنَ أَبَا الحَسَنِ عَلِيَّ بنَ مُحَمَّدِ القَابِسيَّ (ت٤٠٣)، إمامَ العَصْرِ، وصَاحِبَ (الملخَّص) لموطأ ابنِ القاسمِ وغَيْرِها من المؤلَّفاتِ، فإنَّهُ كَانَ مَقْصَدَ الطَّلَبَةِ، ووجهةَ العُلَماءِ، ولكنِّي لَمْ أعثرُ على أَحَدٍ أَشَارَ إلى تَتَلْمُذِ أبي المُطَرِّفِ على هذا الإمام الجَلِيلِ.

ثُمَّ رَحَلَ إلى المَشْرِقِ، فَوَصلَ مِصْرَ، وكَانَتْ تأتي في الدَّرجةِ الثانيةِ بعدَ القَيْرَوانِ، لأَنَّهَا مَمَرُ للحَاجِّ إلى مَكَّةَ، ولأَنَّ فِيها كَثِيراً من العُلَماءِ كَمَا ذَكَرنا آنفاً، وقَدْ سَمِعَ أبو المُطَرِّفِ مِنْ إمامٍ مِصْرَ ومُحَدِّثها ومُسْنِدِهَا أبي مُحَمَّدِ الحَسَنِ بنِ رَشِيقٍ، وَهُو الذي رَوَى عَنْ سَبِعْمَانةِ مُحَدِّثٍ (١)، ولِذا لأزمهُ أبو المُطَرِّفِ، وأكثرَ مِنَ الرَّوايةِ عنهُ، وحَمَلَ عنهُ عِلْمَا كَثِيراً، وتَمَلَّكَ حَقَّ رِوَايةِ كُتُبٍ مُنَوَّعةٍ، مِنْها:

في العذاب من عالم وعابد ليردهم عن الترضي عن الصحابة، فاختاروا الموت) ينظر:
 ترتيب المدارك ٣٠٣/٥، والسير ١٤١/١٥، وكتاب (مدرسة الحديث في القيروان)
 للدكتور الحسين بن محمد شواط ١٩٢١-٨٢.

⁽١) - نقل ذلك ابن بشكوال في الصلة ٢/ ٣٢٣ عن أبي المُطَرُّفِ.

(مُصَنَّفُ ابنُ أَبِي شيبةً)، وكِتَابُ (مَعْرِفةِ الرِّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) للإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبَل، وكَتَبَ مُناكَ أيضاً عَنْ كَثِيرِ مِنَ المُحَدِّثِينَ والفُقهاءِ والمُقْرِثِينَ، فقدْ سَمِعَ أَبِا الطَّيْبِ أحمدَ بنَ سُلَيْمَانَ الجَرِيرِيَّ (ت٣٦٧)، تِلْمِيذَ أَبِي جَعْفِرِ الطَّبَرِيُّ، وَرَاوِيةً كَثِيرٍ مِنْ كُتُبهِ كَـ (التَّفْسِيرِ)، وكِتَابِ (الفَرَائِضِ)، وسَمِعَ فيها أيضا مِنَ المُطَرِّزِ (ت٣٧٥)، وكانَ مِنْ كِبَارِ المُحدَّثِينِ والمُسْنِدينَ، وسَمِعَ أيضا من: عبدِ العَزِيزِ بنِ علي بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَدِي (ت٢٨٩) مُسْنِدِ الدِّيارِ المَصْرِيَّةِ ومُقْرِثِها، ورَوَى فِيهَا أيضا عَنْ الحَسَنِ بنِ يَحْيَى القُلْزُميُّ (ت٢٥٩)، وكانَ هذا الشَّيْخُ مِمَّنْ رَوَى كُتُبَ ابنِ الجَارُودِ وكَانَ قد زَارَهُ في دَارِه وأَخَذَ عَنْهُ، وكَانَ هذا الشَّيْخُ مِمَّنْ رَوَى كُتُبَ ابنِ الجَارُودِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٥٩)، وكانَ مَا الشَّيْخُ مِمَّنْ رَوَى كُتُبَ ابنِ الجَارُودِ أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٧٦)، وكانَ رَاوِية لِكُتبِ أَبِي جَعْفِرِ الطَّحَادِيُّ، ورَاوية أَبِي خَلِيفَةَ الرُّعَيْنِي (ت٢٧٦)، وكانَ رَاوِية لِكُتبِ أَبِي جَعْفِرِ الطَّحَادِيُّ، ورَاوية أَبِي أَبِي المُؤَمِّلِي بن حَامِدِ بنِ أَحمدَ بنِ قُتَنِهُ، والحَسَنِ بن عليٌ بنِ شَعْبانَ، أَبِي المُؤَمِّلُ.

ولَمْ يَكْتَفِ أَبُو المُطَرِّفِ بِالسَّمَاعِ مِنْ هَوُّلاءِ العُلَماءِ وغَيْرِهم وإنَّما كَانَ يُرَاسِلُ العُلَمَاءَ المَشْهُورِينَ، ويَكْتُبَ إليهم في أَمْصَارِهِم، فقذ كَتَبَ إلى الإمامِ العَلاَّمةِ فَقِيهِ المالكيَّةِ ومُحَدِّثها ومُقْرِثها بالعِرَاقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَبْهَرِيُّ فَقِيهِ المالكيَّةِ ومُحَدِّثها ومُقْرِثها بالعِرَاقِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَبْهَرِيُّ البَعْدَادِي (ت٣٧٥)، صاحب المصنفات، ومنها شرحه للمختصر الكبير لابن عبد الحكم (١)، فقال في نهاية تفسيره: ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ الأَبْهَرِيُّ، وَهُوَ مِمَّا كَثْبَهُ إليَّ إجازَةً وأنا بمِصْرَ.

ولَمَّا وَصَلَ إلى مَكَّةَ _ شَرَّفَها اللهُ تَعَالى _ كَتَبَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَائِها ومِنَ المَارِّينَ عَليها، فأخذَ عَنْ الإمام المحدِّث أبي أحمدَ الحُسَيْنِ بنِ عليُّ النَّيْسَابُورِيِّ، المشهور بِحُسَيْنك، المتوفى سنة (٣٧٥)، ورَوَى فِيها أيضا عَنْ

⁽۱) توجد منه نسخ خطية غير كاملة، في مكتبة الأزهر، ومكتبة جوتا، وقد وصفهما وصفا دقيقا الدكتور ميكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص٣٠.

المحدِّث المُسْنِد يُوسُفَ بنِ يَعْقُوبَ النَّجَيْرَميِّ، المتوفى بعد سنة (٣٦٧)، وروى فيها أيضاً عَنْ يُوسُفَ بن إبراهيمَ الجُرْجَانِي.

ولاً شَكَّ أَن أَبَا المُطَرِّفِ التَّقَى بعددٍ آخرَ مِنَ العُلَماءِ في هذِه البِلاَدِ وغَيْرِها، ولَكِن هذا مَا ذَكَرَتْهُ المصادرُ التي وقفتُ عليها، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع مصنفات

وُصِفَ أَبُو المُطَرِّفِ بِأَنَّهُ أَقْبَلَ على التَّصْنِيفِ، فَكَانَتْ لَهُ كُتُباً في التَّفْسِيرِ، وفِي الحَدِيثِ، وفِي الفِقْهِ وأَخْكَامهِ وغَيْرِ ذَلِكَ، ولَمْ يَصلْنَا مِنْها - حَسَبَ عِلْمِنَا - سِوَى كِتَابِهِ (تَفْسِرُ الموطَّأ)، وفِيما يلى أسماءُ كُتبه:

اخْتِصَارُ تَفْسِير يَخْتَى بنِ سَلاَمٍ، ذَكَرهُ ابنُ بَشْكُوالَ والدَّهبي وغَيْرُهما(۱).

٢ الشُّرُوطُ علَى مَذْهَبِ مَالِكِ بَنِ أنس، ذَكَرهُ الحُمَيْدِيُ، وقالَ: أَخْبَرنا بهِ أبو شَاكِرِ حَمْدُ بنُ عُمَرَ القَيْسِي(٢)، وقالَ الدَّهبي: هُوَ في الشُّرُوطِ وعِلَلِها(٣).

٣_ فِهْرِسةُ شُيُوخهِ، ذَكَرهَا ابنُ خَيْرٍ، وقالَ: رِوَايتِي لَها عَنْ أبي مُحَمَّدِ بنِ
 عَتَّاب، عَنْ أبيهِ، عنه (٤٠).

٤ اخْتَصَرَ وَثَائِقَ أَحْمَدَ بنِ سَعِيدِ بنِ إبْرَاهِيمَ الهَمْدَانِيُّ، المَعْرُوفُ بابنِ الهندي، ذَكَرهُ القَاضي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ (٤).

ه _ تَفْسِيرُ الموطَّأ ، وسَيأْتِي الحَدِيثُ عنهُ لاَحِقاً .

 ⁽١) الصلة ٢/٣٢٣، وتاريخ الإسلام ٢٨/٣٢٣.

 ⁽۲) جذوة المقتبس للحميدي ص ۲۷۹.

 ⁽٣) تاريخ الإسلام ٢٨٣٢٣، والعبر ٣/ ١١٤.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٤٣٦.

⁽c) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣، والديباج المذهب ١/ ١٥٢. وكان ابن الهندي من أعلم عصره في علم الشروط، أقر بذلك فقهاء الأندلس، توفي سنة (٣٩٩)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٢٠٥.

(للبحث(لفي/س) مذهب, وعقيدت,

الإمامُ أبو المُطَرِّفِ مَالِكِيُّ المذهب، كَسَائرِ عُلَمَاءِ بَلَدِه، ونَرَى ذَلِكَ وَاضِحَا فِي شَرْحهِ، فَكَانَ يَحْرِصُ على اسْتِعْرَاضِ أَقْوَالِ كِبَارِ عُلَمَاءِ المالكيَّةِ، مِنْ أمثالِ: ابنِ القَاسِمِ، وأَشْهَب، وابنِ الموَّازِ، وأَصْبَغَ، وسَحْنُونَ، وعِيسَى بنِ دِينَارٍ، والأَبْهَرِيُّ، وابن أبي زَيْدِ القَيْرَوانِيُّ وغَيْرِهم، ويَهْتَمُّ كَثِيراً بالدُّفَاعِ عَنْ مَذْهَبِهِ والأَبْهَرِيُّ، وابن أبي زَيْدِ القَيْرَوانِيُّ وغَيْرِهم، ويَهْتَمُّ كثيراً بالدُّفاعِ عَنْ مَذْهَبِهِ والانْتِصَارِ لَهُ، وذَلِكَ بِمُنَاقَشَتِهِ لأَراءِ أبي حَنِيفَةَ والشَّافِعِيُّ وغَيْرِهما.

أَمَّا عَقِيدَتُهُ فَإِنَّنَا نَلْحَظُ في كِتَابِهِ (تَفْسِيرِ الموطَّأ) إِفْرَارَهُ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَةِ وَالجَمَاعةِ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ لَهُم بإخسَانٍ، وَهُو المُتَمَثِّلُ بإثباتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تعالَى لِنَفْسهِ وَرَسُولهِ الكَرِيمِ صَلَّى الله عليهِ وسَلَّم مِنْ غَيْرِ تَشْبيهِ، أَو تَأْوِيلٍ، أَو تَعْلِيفٍ، أَو تَعْطِيلٍ، والرَّدُّ على المبتدعةِ وأَصْحَابِ الضَّلاَلاتِ، والإِشَادةُ في مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدة بِفَضَائلِ الصَّحَابةِ الكَرَامِ، وسَوْفُ نَسْتَعْرِضُ بالتَّفْصِيلِ أَقْوَالَهُ في مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدة بِفَضَائلِ الصَّحَابةِ الكَرَامِ، وسَوْفُ نَسْتَعْرِضُ بالتَّفْصِيلِ أَقْوَالَهُ في هذا الأمرِ عند الحَدِيثِ عَنْ مَنْهَجِ المُصَنَّفِ في كِتَابِهِ.

لالبحث الساوكس مآثره وثن العلماء علي

أَطْبَقَتْ شَهَادَاتُ العُلَماءِ بِأَنَّ أَبِا المُطَرِّفِ كَانَ عَالِمَ الأَنْدَلُسِ بِالحَدِيثِ والفِقهِ، وكانَ أَقُواً مَنْ بَقِيَ فِيهَا، وكَانَ زَاهِداً عَابِداً، صَوَّامَ النَّهَارِ، قَوَّامَ اللَّيْلِ، مُغْرِضاً عَنِ المالِ والجَاهِ والسُّلُطَانِ، رَاضِياً بِالقَلِيلِ مِنَ الحَلاَلِ، ورُبَّما اقْتَاتَ بِمَا يَرْمِيهِ النَّاسُ مِنْ أَطْرَافِ البُّقُولِ ومَا أَشْبِهَ ذَلِكَ، ولا يَنْحَطُّ إلى مسألةِ أَحَدٍ.

ونُقِلَ عنهُ أَنَّهُ قَالَ: (كُنْتُ بِمِصْرَ وشَهِدْتُ العِيدَ مَعَ النَّاسِ فَانْصَرَفُوا إلى ما أَعَدُّوهُ، وانْصَرَفْتُ إلى النَّبلِ، وليسَ مَعِيَ مَا أُفْطِرُ عليهِ إلاَّ شَيءٌ مِنْ بَقِيَّةِ تُرْمُسِ بَقِيَ عِنْدِي فِي خِرْقَةِ (')، فَنَرَلْتُ علَى الشَّطُّ وجَعَلْتُ آكُلُه وأَرْمِي بِقِشْرِه إلى مَكَانِ مُنْخَفِض تَختِي، وأَقُولُ في نَفْسِي: تَرَى إنْ كَانَ اليومَ بِمِصْرَ في هَذَا العِيدِ أَسْوَءُ حَالاً مِنِّي، فلمْ يَكُن إلاَّ مَا رَفَعْتُ رَأْسِي وأَبْصَرْتُ أَمَامِي، فإذَا بِرَجُلِ يَلْقَطُ قِشْرَ اللهِ عَنَّ وَجَلَّ وشَكَرْتُهُ) (٢). التَّرْمُسِ الذي أَطْرَحَهُ ويأْكُلُه، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ تَنْبِيهٌ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وشَكَرْتُهُ) (٢).

وإليكَ بَعْضَ شَهَاداتِ العُلَمَاءِ في مَدْحهِ والنَّنَاءِ عليهِ:

- فقالَ تِلْميذُه الإمامُ الحَافِظُ ابنُ عبدِ البَرِّ: (كَانَ خَيْراً عَفِيفاً وَرِعَاً، كَانَ يَلْبَسُ قَمِيصَاً أَبْيَضَ عَلَى فَرْوَةٍ، وَرُبَّمَا لَبسَ الفَرْوَةَ دُونَهُ)(٣).

⁽١) الترمس: شجرة لها حب مفلطح مر، يؤكل بعد نقعه، المعجم الوسيط ١/ ٨٤.

⁽٢) المغرب ١٦٧/١.

⁽٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢.

- ونقلَ ابنُ حَزْمٍ فِي المُحَلِّى عن ابنِ عبدِ البَرِّ أَنَّهُ قالَ: (حدَّثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوانَ القُنازِعيُّ - ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ)(١).
 - وقَالَ تِلْمِيذُه أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَتَابٍ: (خَيْرٌ فَاضِلٌ)(٢).
- وقالَ ابنُ الحَصَّارِ: (كَانَ وَرِعَا زَاهِدَا، صَالِحاً مِنْ أَهْلِ العِلْمِ والتَّقَدُّمِ في الحَدِيثِ وعُلُوم القُرْآنِ، مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ لِرِوَايةِ يَحْيِي وَعِنَايةٍ بِهَا) (٣).
- ووصفهُ ابنُ حَبَّانَ القُرْطُبِيُ بقولهِ: (الفَقِيهُ، المُقْرِىءُ، الرَّاويةُ، الحَافِظُ، الزَّاهِدُ، المُخْبِثُ، المُتَقَشِّفُ، الفَاضِلُ، العَلَمُ، آخِرُ مَنْ تَنَاهَتْ فيهِ خِلاَلُ الخَيْرِ بِقُرْطُبةَ، وعَظُمَتْ بهِ المَنْفَعَةُ ظَاهِرَةً وبَاطِنَةً، وسَلَكَ سَبِيلَ السَّلَفِ المُتَقَدِّمينَ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ) (1).

- وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (كَانَ عَالِمَا، وفَقِيهَا حَافِظاً، مُتَيَقَظاً دَيُناً وَرِعَا فَاضِلاً، مُتَصَاوِناً، مُتَقَشِفاً، وَفَرا عَلَى العِلْمِ، كَثِيرَ الصَّلاَةِ والصَّوْمِ، على ذلكَ مَنِ انتُابهُ مِنْ أَهْلِ الحَاجةِ، دَوُباً عَلَى العِلْمِ، كَثِيرَ الصَّلاَةِ والصَّوْمِ، مُتَهَجِّداً بالقُرْآنِ، عَالِماً بِتَفْسِيرِه وأَحْكَامهِ، وحَلاَلهِ وحَرَامهِ، بَصِيراً بالحَدِيثِ، مُتَهجِّداً بالقُرْآنِ، عَالِماً بِتَفْسِيرِه وأَحْكَامهِ، وحَلاَلهِ وحَرَامهِ، بَصِيراً بالحَدِيثِ، حَافِظاً للرَّائِيِّ، عَارِفاً بِعَقْدِ الشَّرُوطِ وعِللِها. . . وكَانَ لَهُ بَصَرٌ بالإعْرَابِ، واللُّغَةِ، والاَدَابِ، وكَانَ حَسَنَ الأَخْلاَقِ، جَمِيلَ اللَّقَاءِ، مُقْبِلاً على مَا يَعْنِيهِ ويُقَرِّبهُ مِنْ خَالِقِه تَعَالَى) (٥).

- وقالَ الذَّهَبِيُّ: (لَمَّا رَجَع مِنْ رِحْلَتهِ أَقْبلَ عَلَى الزُّهْدِ والانْقِبَاضِ، ونَشْرِ العِلْمِ، والأَوْرَادِ، والمُطَالَعةِ والتَّصْنِيفِ، وكانَ كَثِيرَ العِلْمَ، والإَقْرَادِ، والمُطَالَعةِ والتَّصْنِيفِ، وكانَ كَثِيرَ الصَّلاَةِ، والتَّهَجُدِ والصَّيام، عَالِمَا بالتَّفْسِيرِ والأَحْكَام، بَصِيراً بالحَدِيثِ، حَافِظاً

⁽١) المحلى ٧/ ٥٠٢.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢.

⁽٤) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢_٢٩٢.

⁽٥) الصلة ٢/٣٢٣.

للرَّأْيُّ، وكَانَ حَسَنَ الأَخْلاَقِ، جَمِيلَ اللُّقَاءِ)(١).

- ووَصَفهُ فِي السِّيرِ بِقَوْلهِ: (العَلاَّمةُ القُدْوةُ . . . كَانَ إِمَاماً مُتَفَنَّناً حَافِظاً ، مُتَأَلُّهَا خَاشِعَاً ، مُتَهَجِّدًا مُفَسِّراً ، بَصِيراً بالفِقْهِ واللُّغَةِ)(٢) .

- وقالَ الصَّفَدِيُّ: (كَانَ عَالِماً عَامِلاً، فَقِيهَا حَافِظاً، وَرِعَاً مُتَقَشُّفاً... وكانَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِاللَّغَةِ والأَدَبِ)(٣).

ووَصَفهُ ابنُ الجَزَرِيِّ بِقَوْلهِ: (أُسْتَاذٌ كَبِيرُ القَدْرِ، كَثِيرُ التَّوَالِيفِ، كَانَ زَاهِدَأ خَيْرًا)(٤).

هَذه بَعْضُ الشَّهَاداتِ التِّي قِيلَتْ في الثَّنَاءِ عَلى هَذا الإِمَامِ الجَلِيلِ، وكَانَ هَذَا الإِمَامُ لاَ يَدْخُلُ في شَيءِ مِنَ السُّلْطَانِ، ولم يكنْ يَطْرُقُ أَبْوَابَهُم، أو يَحْضُرُ مَجَالِسَهُم، فقد ذَكَرَتْ بَعْضُ الكُتُبِ أَنَّهُ لَمَّا وَلِي عَلِيُّ بنُ حَمُّودِ بنِ مَيْمُونَ الهَاشِمِيُّ (٥) الخِلاَفة بِقُرْطُبة أَشَارَ عَلَيْهِ قَاضِيه ابنُ بِشْرٍ (١) بِتَقْدِيمِ أبي المُطَرِّفِ القُناذِعيُّ إلى وَظِيفَةِ الشُّورَى (٧)، وقدَّر أَنَّهُ لاَ يَجْسِرُ على رَدِّ ابنِ حَمُّودٍ لِهَيْبَتِهِ، القُناذِعيُّ إلى وَظِيفَةِ الشُّورَى (٧)، وقدَّر أَنَّهُ لاَ يَجْسِرُ على رَدِّ ابنِ حَمُّودٍ لِهَيْبَتِهِ، حِرْصاً منهُ عَلى نَفْع المُسْلِمينَ بهِ، فَعَملَ ابنُ حَمُّودٍ برأيهِ، وأَنْفَذَ إليهِ بِذَلِكَ كِتَاباً

⁽١) العبر ٣/ ١١٤، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽٢) السير ٢٤/٦٤٣. ٣٤٣.

⁽٣) الوافي بالوفيات ١٦١/١٨.

⁽٤) غاية النهاية ١/ ٣٨٠.

 ⁽٥) هو علي بن حمود بن ميمون الهاشمي العلوي الإدريسي، استولى على الأمر بقرطبة في
 أول سنة (٤٠٧)، وكانت دولته اثنين وعشرين شهرا، ثم قتله غلمان له في آخر سنة
 (٤٠٨)، راجع: السير ١٧/ ١٣٥٠.

⁽٦) هو أبو المُطَرِّفِ عبد الرحمن بن أحمد بن بشر قاضي الجماعة بقرطبة، تقدمت ترجمته في المبحث الثاني.

⁽٧) كانت وظيفة الشورى مما تفردت به بلاد الأندلس، فكان الخليفة هو الذي يعين أهل الشورى اعتمادا على ترشيح قاضي الجماعة بقرطبة، وكان الخلفاء لا يقدمون أحدا لفتوى حتى يكون من كبار العلماء، ينظر: كتاب دور الفقهاء في الحياة السياسية والاجتماعية بالأندلس، للدكتور خليل إبراهيم الكبيسي ص١١٢٠.

مِنْ عِنْدِه فامْتَنعَ وأبى، ولَمْ يُفَكِّرْ في ابنِ حَمُّودٍ وسَطْوَتهِ، وقالَ لَهُ: (أَنَا إِلَى وَفْتِي هَذَا مَا أَقُومُ بِمَغْرِفةِ مَا يَجِبُ عليّ فَضْلاً على أَنْ أُسْتَفْتَى في غَيْرِي)، وأَنشدَ قَائِلاً: وإنَّ بِقَسِوْمٍ سَسَوَّدُوكَ لَفَسَاقَةٌ إِلَى سَيُّدِ لَوْ يَظْفَرُونَ بِسَيُّدِ وَإِنَّ بِقَسِدِ لَوْ يَظْفَرُونَ بِسَيُّدِ فَاغْرضَ عنهُ ابنُ حَمُّودٍ وأَوْجَبَ عِذْرَهُ (۱).

⁽١) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٢، والصلة ٢/٣٢٣.

ٱلفَصَّلُ ٱلثَّالِثُ ستيوخ أبي المطرف وبلاميذه

وفيه مَبْحَثَانِ :

THE VERY CONTROL OF CONTROL CO

المبحث الأَوَّلِ: شُيُوخُهُ.

المبحث الثاني: تَلاَمِيذُه.

ر لبعث الأول شيون شيون

عَاشَ أبو المُطَرِّفِ في فَتْرَةٍ كَانَتْ الأَنْدَلُسُ والبلاَدُ الأُخْرَى تَعُجُّ بأَكَابِرِ المُلْمَاءِ، مِنْ فُقَهَاءٍ، ومُحَدِّثِينَ، وقُوَّاءٍ، ومُفَسِّرِينَ، ولُغُويينَ، وقَدْ رَوَى في كِتَابِهِ (تَفْسِيرِ المُوطَّأَ) عَنْ بَعْضِهِم، وعَثَرْتُ عَلَى شُيُوخِ آخَرِينَ فِي المَصَادِر التِّي ذَكَرْتُهَا انْفَا، ولا شَكَّ أَنَّ هَوُلاَءِ الشُّيُوخِ كَانَ لَهُم الأَثَرُ الأَكْبَرُ في تَكُوينِ شَخْصِيتهِ، ولِذَا انْفَا، ولا شَكَّ أَنَّ هَوُلاَءِ الشُّيُوخِ كَانَ لَهُم الأَثَرُ الأَكْبَرُ في تَكُوينِ شَخْصِيتهِ، ولِذَا فإنَّ ذِكْرَهُم يُسَاعِدُ فِي الكَشْفِ عَنْ حالِ أبي المُطَرِّفِ ومَكَانَتهِ العِلْمِيَّةِ، ويَبُدُو أَنَّ أَبا المُطَرِّفِ وَمَكَانَتهِ العِلْمِيَةِ، ويَبُدُو أَنَّ أَبا المُطَرِّفِ كَانَ يَنْتَقِي شُيُوخَهُ، فكان لا يَرْوِي عَمَّنْ يُخَالِفُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، فقذ أبي بَكْرِ الأُرْمُونِي، ثُمَّ تَرَكَهُ إِذْ رَأَهُ دَخَلَ معَ بَنِي عُبَيْدِ الفَاطِمِيينَ، وخَرَجَ أَخَذَ عَنْ أبي بَكْرِ الأُرْمُونِي، ثُمَّ تَرَكَهُ إِذْ رَأَهُ دَخَلَ معَ بَنِي عُبَيْدِ الفَاطِمِيينَ، وخَرَجَ مُحْتَلاً بِصِلاَتِهم وهَدَايَاهُم (۱).

وفِيمَا يَلِي ذِكْرَهُم مَعَ تَرْجَمَةٍ مُوجَزَةٍ لَهُم، مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ: ١- أحمدُ بنُ خَالِدِ التَّاجِرُ، ذَكَرَهُ ابنُ بَشْكُوال ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرُّفِ^(٢)، ولم أقفْ لَهُ عَلَى تَوْجَمَة.

⁽۱) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١. ومن باب الفائدة نشير إلى أن نسبة العبيدين إلى الفاطميين غير صحيحة، وإنما جاءت هذه التسمية من باب التعمية على اعتقادهم، فهم طائفة من الباطنية، وينسبون إلى عبيد الله بن ميمون القداح، وكان مجوسيا باطنيا خبيئا حريصا على إزالة ملة الإسلام، وأباح لأتباعه الخمر والفواحش، وأشاعوا الرفض بما فيه من سب الصحابة الكرام وغير ذلك من الأباطيل، ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٩٧/١٨، وكتاب (قضية نسب الفاطميين أمام منهج النقد التاريخي) للاستاذ الدكتور عبد الحليم عويس.

⁽٢) الصلة ٢/ ٣٢٢.

٧- أَحْمَدُ بنُ سُلَنِمَانَ بنِ عَمْرو، أبو الطَّيِّبِ الجَرِيرِيُّ البَغْدَادِيُّ، ويُقَالُ له أبضاً: الحَرِيرِيُّ، الإمامُ الفَقِيهُ، كأن على مَذْهَبِ ابنِ جَرِيرِ الطَّبَرِيُّ، وانتُقَلَ مِنْ بَغْدَادَ إلى مِصْرَ، وهُنَاكَ سَمِعَ مِنْهُ أبو المُطَرِّفِ، قالَ فِي تَفْسِيرِه: أَخْبَرَنِي أبو الطَّيْبِ الجَرِيرِيُّ بِمِصْرَ عَنْ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ، ورَوَى أبو الطَّيْبِ كُتَبَ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ: ورَوَى أبو الطَّيْبِ كُتَبَ أبي جَعْفَر الطَّبَرِيُّ، ورَوَى أبو الطَّيْبِ كُتَبَ أبي جَعْفَر الطَّبَرِيُّ: (التَّفْسِيرَ) وكِتَابَ (الفَرَائِضِ)، كَمَا فِي فِهْرِسةِ ابنِ خَيْرٍ، تُوفِّي بعدَ سنة الطَّبَرِيُّ: (التَّفْسِيرَ) وكِتَابَ (الفَرَائِضِ)، كَمَا فِي فِهْرِسةِ ابنِ خَيْرٍ، تُوفِّي بعدَ سنة (٣٦٧).

٣- أَخْمَدُ بنُ عَبْدِ الملكِ، أبو عُمَرَ الإشْبِيلِيِّ نَزِيلُ قُرْطُبةَ، المعروف بابن المَكْوِي، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيه، انتَهَتْ إليه رِثَاسَةُ الفِقْه بالأَنْدُلُسِ، ونَقَلَ عَنْهُ أبو المُطَرُّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيرًا مِنْ أَقْوَالِهِ وآرائهِ الفِقْهِيةِ والحَدِيثيَّةِ، تُوفِّي سنة (٤٠١).

٤- أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبو بَكْرِ بنُ البَيَّا المُهَنْدِس، الإمَامُ مُحَدُّثُ مِضْرَ، توفي سنة (٣٨٥)، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِضْرَ (٣).

٥- أَحْمَدُ بنُ عَوْنِ اللهِ بنِ حُدَير، أبو جَعْفَرِ القُرْطُبِيُّ، يَرُوي عَنِ القَاسِم بنِ أَصْبَعْ وغَيْرِه مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةً، وحَجَّ فَسَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بنِ الأَعْرَابِيُ وغَيْرِه، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ (سُنَنَ أبي دَوُادَ) بِرِوَايتهِ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِي عَنْ أبي دَاوُد، ورَوَى عنهُ أَيضاً (المختصرَ الكَبِير) لابن عبدِ الحَكَمِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِع عَنِ ابنِ ورَوَى عَنْهُ أَيضاً (المختصرَ الكَبِير) لابن عبدِ الحَكَمِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِع عَنِ ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ أَبْهِ، ونَقَلَ عَنْهُ أبو المُطَرِّفِ أَيْضاً بَعْضَ أَقْوَالهِ الفِقْهِيَّةِ، وكَانَ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ أبيهِ، ونقلَ عَنْهُ أبو المُطَرِّفِ أَيْضاً بَعْضَ أَقْوَالهِ الفِقْهِيَّةِ، وكَانَ شَيْخًا صَالِحًا صَدُوقاً، صَارِماً فِي السُّنَّةِ، مُشَدِّدًا على أَهْلِ البِدَعِ، وقدْ أَوْصَى أَحَد تَلاَمِ ذَتَهُ فقالَ لَهُ: (أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ، ولُدُومِ الذَّكُرِ، والعُزْلَةِ مِنَ تَلاَمِ ذَتَهُ فقالَ لَهُ: (أُوصِيكَ بِتَقْوَى اللهِ، ولُدُومِ الذَّكُرِ، والعُزْلَةِ مِنَ

⁽۱) تاريخ بغداد ۱۷۹/۶، والأنساب ۲/ ۵۲، وفهرسة ابن خير ص۲٦٣، وتوضيح المشتبه ۲/ ۲۸۳٪

⁽٢) ترتيب المدارك ١٢٣/٧، والصلة ٢٠٢١، وسير اعلام النبلاء ٢٠٦/١٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢٠٢/١١.

⁽٣) الصلة ٢/٣٢٢، وانظر ترجمته في: السير ١٦/٤٦٢.

النَّاس)(١)، وُلِدَ سنةَ (٣٠٠)، وتُوفِّي سنةَ (٣٧٨)(٢).

٦- أَصْبَغُ بنُ تَمَّامِ القُرْطُبِيُّ، قالَ ابنُ الفَرَضِيُّ: (مِنْ أَهْلِ القِرَاءَاتِ والحِفْظِ للقُرْآنِ، وكَانَ مُؤَدِّباً)، تُوفِّي سنة (٣٦٥)، وذَكَرَهُ ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرَّفِ: ابنُ بَشْكُوال، والذَّهبي في التَّارِيخ^(٣).

٧- الحَسَنُ بنُ دَاوُدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ خَلَفِ المُطَرِّز، أَبو عَلِي المِصْرِي، الإمّامُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ الدَّارَقُطْنِي والبَرْقَانِيُّ والجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهم، رَوَى عنهُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ الدَّارَقُطْنِي والبَرْقَانِيُّ والجَوْهَرِيُّ وغَيْرُهم، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمِصْرَ كمَا جاءَ في تَفْسِيرِه بِرِوَايتهِ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ زَبَّانَ المِصْرِي، وُلِدَ سنة (٢٨٥)، وتُوفِّي بِمَكَّةَ سنةَ (٣٧٥)، ونقلَ القَاضِي عِياضِ في تَرْجَمَةِ أبي المُطَرِّفِ أنَّهُ حَدَّثَ عَنِ المُطَرِّزِ قال: قالَ لهُ حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ في سنةِ المُطَرِّفُ إنَّ أَنَّ مَثَ عَنِ المُطَرِّزِ قال: قالَ لهُ حَمْزَةُ الكِنَانِيُّ في سنةِ (٣٤٨) (١٤): (سَيَمُرُّ بكَ تِسْعُ وسِتِينَ إنْ عِشْتَ، ولَسْتَ واللهِ تَرَى فِي الجَامِعِ بِمِصْرَ للهُ ولا لِرَسُولِهِ صلَّى اللهُ عليه وسلم مِنْ سُنَّةٍ)، قالَ المُطَرِّزُ: (فَمَاتَ مَنْ كَانَ بِهَا، ومُنْ سَنَّةٍ)، قالَ المُطَرِّزُ: (فَمَاتَ مَنْ كَانَ بِهَا، ومُنْ مَنْ الجُلُوسِ في الجَامِعِ إلاَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّيعَةِ، فَجَاءتِ ومُنْعَ بَقِيَّتُهُمْ مِنَ الجُلُوسِ في الجَامِعِ إلاَّ مَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّيعَةِ، فَجَاءتِ السَّينَةُ المُؤرَّخةِ بِمَا قالَ حَمْزَةً) (٥).

٨- الحَسَنُ بنُ رَشِيقٍ، أبو مُحَمَّدٍ العَسْكَرِيُ المِصْرِيُ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ المُحَدَّثُ المُسْنِدُ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كَتُبُا كَثِيرَةً، ومِنْهَا (مُوَطَّا ابنِ بُكَيْرٍ) بروايتهِ عَنْ أبي جَعْفَرٍ أَحَمْدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ رَبَاحِ المُؤَدِّبِ المِصْرِيِّ عِنْهُ، ورَوَى عنهُ أيضاً كتبا أخرى، منها: (مُصَنَّفَ ابنِ أبي شَيْبَةً)، وكِتَابَ (مَعْرِفَةِ عنهُ، ورَوَى عنهُ أيضاً كتبا أخرى، منها: (مُصَنَّفَ ابنِ أبي شَيْبةً)، وكِتَابَ (مَعْرِفَةِ

⁽١) الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٢١.

 ⁽٢) تاريخ علماء الأندلس ص٤٥، وبغية الملتمس ص١٩٨.

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٨١، والصلة ٢/ ٣٢٢، وتاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٢.

⁽٤) هو حمزة بن محمد بن علي المصري، الإمام الحافظ القدوة، وهو صاحب مجلس البطاقة المشهور المطبوع، توفي سنة (٣٥٧)، السير ١٧٩/١٦.

⁽٥) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١-٢٩٢، وينظر ترجمة ابن المطرز في: كتاب وفيات المصريين للحبال ص٢٤، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٨٨.

الرُّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) للإمَامِ أَحْمَدَ، وُلِدَ سنةَ (٢٨٣)، وتوفي سنة (٣٧٠).

٩- الحَسَنُ بنُ عَلِيٍّ بنِ شَعْبَانَ، أبو عَلِيٍّ المِصْرِيُّ (٣٦٩)، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ، كَمَا قالَ ابن بَشْكُوَالَ (٢).

1- الحَسَنُ بنُ يَحْيَى بنِ الحَسَنِ، أَبو مُحَمَّدِ القُلْزُمِيِّ القَاضِي، رَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ فِي دَارِه بِمِصْرَ سنة (٣٦٨) كَمَا جاءَ فِي التَّمْهِيدِ، وروى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (المُنتُقَى) لابنِ الجَارُودِ، كما روى عنه أيضا (مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني) عَنْ أَحْمَدَ بنِ زَيْدِ المَكِي، عَنْ مؤلِّفهِ، تُوفِّي سنة يحيى بن أبي عمر العدني) عَنْ أَحْمَدَ بنِ زَيْدِ المَكِي، عَنْ مؤلِّفهِ، تُوفِّي سنة (٣٨٥)

١١ الحُسَيْنُ بنُ حَامِدِ بنِ نَصْرٍ، أبو مُحَمَّدِ المِصْرِيُّ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرَّفِ في مِصْرَ بِرِوَايتهِ عَنْ عَلِيَّ بنِ الحُسَيْنِ القَاضِي، تُوفِّي سنة (٣٧٥)^(٤).

١٢ الحُسَيْنُ بنُ عَلِيِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَخْتَى، أَبو أَحْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ، المَغْرُوفُ بِحُسَيْنَكَ، المُحَدِّثُ الثُقَةُ المُسْنِدُ، لَقِيهُ أبو المُطَرُّفِ في مَكَّةَ بِمَوْسِمِ الحَجِّ كما في تَفْسِيرِه، تُوفِّي سنة (٣٧٥)^(٥).

١٣ خَطَّابُ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ بنِ بَنْرِي الأَيَادِي، أبو المُغِيرَةِ القَرْمُونِي، ثُمَّ القُرْطُبِيُ، كانَ عَالِمَا فَاضِلاً مُجَابَ الدَّعُوةِ، تُوفِّي سنة (٣٧٢)، وذَكَرَهُ ابنُ بَشْكُوالَ ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرِّفِ^(١).

⁽۱) السير ۱۸۰/۱۸.

⁽٢) الصلة ٣٢٢/٢، وروى عنه ابن الطحان كما في كتابه وفيات المصريين ص ٥٦، وروى عنه أيضا عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري في مسند الموطأ ص٢٩، وجاء اسمه في كتاب الصلة: (على بن شعبان أبو الحسن) وهو تحريف.

⁽٣) التمهيد ٢/ ٢٢٩، و ٢٦٦ ٢٦٦، وفهرسة ابن خير ص٥٨، ومعجم البلدان ٤/ ٣٨٨.

⁽٤) ذكره ابن الطحان في كتاب وفيات المصريين ص٢٤، باسم (الحسن بن حامد).

⁽٥) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٣٢٢، والسير ١٦/ ٤٠٧.

⁽٦) تاريخ علماء الأندلس ١٣٣١، والصلة ٢/٣٢٢.

١٤ - عَبْدُ العَزِيزِ بنُ عَلِيٌ بنِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْحَاقَ بنِ الفَرَجِ، المَعْرُوفُ بأبي عَدِيُ البنِ الإمَامِ العِضرِيّ، مُسْنِدُ الدَّيَارِ العِصْرِيَّةِ ومُقْرِئِها، تُوفِّي سنة (٣٨١)، ورَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه فقالَ: (حدَّثنا أبو عَدِي المُقْرِىءُ بِمِصْرَ، قالَ: حدَّثنا داودُ بنُ إبراهيمَ)(١).

١٥ عَبْدُ اللهِ بنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبو مُحَمَّدِ الأَصِيلِيُّ، الإمامُ العَلَّامَةُ عَالِمُ الأَنْدَلُسِ ومُحَدِّثِهَا وفَقِيهُهَا، تُوفِّي سنة (٣٩٢)، وذَكَرَهُ في شُيُوخِ أبي المُطَرَّفِ: القَاضِي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ، ولَهُ مُصَنِّفاتٌ، منها (شَرْحُ الموطّاً)(٢).

17 عَبْدُ اللهِ بِنُ أَبِي زَيْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الفَيْرُواني، إِمَامُ الْمَالِكِيَّةِ وَقُدْوَتُهِم، وَجَامِعُ مَذْهَبِ مَالِكِ وَشَارِحُ أَقْوَالهِ، ولَهُ مُؤَلِّفَاتٍ مَشْهُورَةٍ، مِنْها (النَّوَادِرُ وَجَامِعُ مَذْهَبِ، وَالرِّسَالةُ)، و(مُخْتَصرُ المدَوَّنةِ)، وغَيْرُها، تُوفِّي سنة (٣٨٦)، والزِّيَادَاتِ)، و (الرِّسَالةُ)، و(مُخْتَصرُ المدَوَّنةِ)، وغَيْرُها، تُوفِّي سنة (٣٨٦)، ولَقِيهُ أبو المُطَرِّفِ فِي رِخْلَتهِ للقَيْرُوانِ، ونَقَلَ عنه في تَفْسِيرِه كَثِيراً مِنْ أَفْوَالهِ، وقالَ في آخرِه وَهُو يَذْكُرُ مَصَادِرَهُ في الكِتَابِ: (ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ ابنِ أَبِي زَيْدِ فَبَعْضُهُ مِمَّا سَمِعْتُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، ومِنْهُ مَا أَجَازَهُ لِي مِنْ روَايَتِهِ)(٣).

١٧ عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدِ القُرْطُبِي، رَوَى عنهُ أَبُو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وآرَائهِ الحَدِيثيّةِ والفِقْهِيَّةِ، كَمَا رَوَى عنهُ أَيضاً جُزْءاً فيهِ مِنْ حَدِيثهِ عَنْ شُيُوحِهِ، توفى سنة (٣٦٤)(١).

١٨ عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عَلِيٍّ بِنِ شَرِيعَةَ، أَبِو مُحَمَّدٍ اللَّخْمِيُّ الإشْبِيلِيُّ، المَعْرُوفُ بِالبَاجِي، قالَ ابنُ الفَرَضِي: (كَانَ ضَابِطًا لِرَوَايتهِ، ثِقَةٌ صَدُوقاً حَافِظاً

⁽١) كتاب وفيات المصريين للحبال ص٣٣، ومعرفة القراء الكبار ٢٤٦/١.

⁽٢) ترتيب المدارك ٢٩٠/٧، والديباج المذهب ١٥٢/١، وتنظر ترجمة أبي محمد الأصيلي في: السير ٥٦٠/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٦٨٨.

⁽٣) ترتيب المدارك ٦/ ٢١٥، والسير ١٠/١٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٠٩، وأفرد الهادي الدرقاش كتابا في سيرته وأخباره بعنوان (أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، حياته وآثاره)، وقد طبع بدار ابن قتيبة في دمشق.

⁽٤) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٣٢، وجَدْوة المقتبس ص ٢٥٢.

للحَدِيثِ بَصِيراً بِمَعَانيهِ، لَمْ أَلْقَ فِيمَنْ لَقِيتُهُ مِنْ شُيُوخِ الأَنْدَلُسِ مِمَّنْ أُفَضَّلُهُ عليهِ فِي الضَّبْطِ)، ورَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه عَنْ الإمامِ أَحْمَدَ بنِ خَالِدِ الجَبَّابِ، وعَنْ أَحْمَدَ بنِ عَمْرِو المَكِي، وُلِد سنة (٢٩١)، وتوفِّي سنة (٣٧٨).

١٩ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ قَاسِمِ بنِ حَزْمِ بنِ خَلَفٍ، أَبو مُحَمَّدِ الثَّغْرِي القَلْعِيُّ الفَاضِي، الفَقِيهُ الحَافِظُ العَابِدُ الزَّاهِدُ، قالَ ابنُ الفَرَضِيِّ: (كَانَتِ الرَّحْلَةُ إليهِ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي الثَّغْرِ، نَفَعَ اللهُ بهِ عَالَمَا كَثِيرًا)، تُوفِّي سنة (٣٨٣)، وذَكَرَهُ ضِمْنَ شُيُوخ أبي المُطَرِّفِ: القَاضِي عِياض، وابنُ فَرْحُونَ (٢).

٢٠ عَبْدُ الوَاحِدِ بنُ أَخْمَدَ بنِ قُتَيْبةَ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في مِصْرَ، كَمَا قالَ ابنُ بَشْكُوالَ (٣)، ولم أقف له على ترجمة.

٢١ عَلَيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إِسْمَاعِبلَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بشْرٍ، أَبو الحَسَنِ الأَنْطَاكِيُّ المُفْرِىءُ، قَدِمَ الأَنْدَلِسَ سنة (٣٥٢)، وكانَ عَالِمَاً بالقِرَاءَاتِ رَأْسَاً فِيها، لاَ يَتَقَدَّمُهُ أَحَدٌ في مَعْرِفَتِهَا فِي وَقْتِهِ، وذَكَرَ ابنُ بَشْكُوالَ بأنَّ أَبا المُطَرِّفِ قَرَأَ القُرْآنَ وجَوَّدَهُ عَلَيْهِ بالأَنْدَلُسِ، ورَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الجُمَلِ) للزَّجَاجِيِّ، وكَانَ مَوْلِدُ الأَنطاكِيُّ سنة (٢٩٩)، وتُوفِّي بِقُرْطُبة سنة (٣٧٧).

٢٢ عُمَرُ بنُ المُؤمَّلِ، أبو القاسِمِ الطَّرَسُوسِيُ، لَقِيهُ أبو المُطَرَّفِ في مِصْرَ،
 كَمَا قالَ القَاضِي عِياض، وابنُ بَشْكُوالَ، ولم أقفْ لهُ على تَرْجَمَةٍ (٥).

⁽۱) تاريخ علماء الأندلس ص ۲۶، وترتيب المدارك ٧/ ٣٤، والسير ١٦/ ٢٧٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٥٢.

 ⁽۲) ترتيب المدارك ٧/ ۲۹۰، والديباج المذهب ١/ ١٥٢، وينظر ترجمة أبي محمد القلعي
 في: السير ١٦/ ٤٤٤، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٥٤.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣٢٢.

⁽٤) تاريخ علماء الأندلس ص٣١٦، وبغية الملتمس ص٤١٤، وفيه وفاته سنة (٣٩٧)، وهو تصحيف مطبعي فيما أراه.

⁽٥) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩١، والصلة ٢/ ٣٢٢.

٢٣ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ خَالِدِ القُرْطَبيُ، أبو بَكْرِ بنِ الجَبَّابِ الفَقِيه، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه بِرِوَايتهِ عَنْ أبيهِ الإمامِ العَلاَّمةِ المُحَدِّثِ، تُوفِّي أبو بَكْرِ سنة (٣٦٣)(١).

٢٤ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ مُفَرِّجِ القُرْطُبيُ، أبو عَبْدِ اللهِ اللهَ المَامُ الفَقِيهُ الحَافِظُ المُحَدِّثُ النَّقَةُ، تُوفِي سنةَ (٣٨٠)، رَوى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الزُّهدِ) لأبي دَاوُدَ بِرَوايتهِ عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيُّ عنهُ (٢).

٢٥ مُحَمَّدُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ السَّلِيمِ الأُمُويُ مَوْلاَهُم، أَبو بَكْرِ المَالِكِيُ، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ قَاضِي الجَمَاعةِ بِقُرْطُبَةَ، تُوفِّي سَنَة (٣٦٧)، وذَكَرَهُ فِي شُيُوخ أَبِي المُطَرِّفِ: الذَّهبيُّ (٣).

٢٦ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، أبو بَكْرِ الزُّبَيْدِيُ الشَّامِيُ الحِمْصِيُ ثُمَّ الأَنْدَلُسِيُ الإشْبِيلِيُ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ إمَامُ النَّخوِ، طَلَبَهُ الخَلِيفَةُ المُسْتَنْصِر مِنْ إشْبِيلِيَّةَ إلى قُرْطُبَةَ للإسْتِفَادَةِ منهُ، فأخذَ منهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُم أبو المُطَرُّفِ، تُوفِّي سنة إشْبِيلِيَّةَ إلى قُرْطُبَةَ للإسْتِفَادَةِ منهُ، فأخذَ منهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُم أبو المُطَرُّفِ، تُوفِّي سنة (٣٧٩)

٧٧- مُحَمَّدُ بنُ الحُسَيْنِ بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ النُّعْمَانَ، أَبو عَبْدِ اللهِ القُرَشِيُّ الفِهْرِيُّ الفَهْرِيُّ الفَهْرِيُّ الفَيْرَوَانِيُّ نَزِيلُ الأَنْدَلُسِ، الإمَامُ المُقْرىءُ البَارعُ، تُوفِّي سَنة (٣٧٨)(٥).

٢٨ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَبْهَرِئُ، أَبو بَكْرِ البَغْدَادِي المالكيُّ (ت٣٧٥)، الإمامُ
 العَلَّامةُ فَقِيهُ أَهْلِ العِرَاقِ ومُحَدَّثهم ومُقْرِئهم، وصَاحِبُ المُصَنَّفَاتِ، ولَمْ يَلْتَقِ به

⁽۱) جذوة المقتبس ص٣٩، وترتيب المدارك ٦/٣٠٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٩٢.

⁽۲) فهرسة ابن خير ص٢٧٤، والسير ٢٦/٠٦٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/١٠١٦.

⁽٣) ترتيب المدارك ١٠٤٥، وتاريخ الإسلام ٢٨/٣٢٢، والسير ٢٤٣/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/١٠٢٩.

⁽٤) الصلة ٢/ ٣٢٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٠.

⁽٥) طبقات القراء ١/ ٤٧٩.

أبو المُطَرُّفِ، وإنَّمَا كَتَبَ إليه وَهُوَ في مِصْرَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ في خَاتِمَةِ تَفسيرو (١١).

٢٩ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ البَرْبَرِيُّ، يُعْرَفُ بأبي بكر ابن القُوطِيَّة الإشْبِيلِيُّ ثُمَّ القُرْطُبِيُّ، الإمَامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ اللَّغَوِيُّ الأَدِيبُ العَابِدُ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كِتَابَ (الكَامِلِ) للمُبَرَّدِ، تُوفِّي سنةَ (٣٦٧) (٢).

٣٠ مُحَمَّدُ بنُ يَحْيَى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ القُرْطُبِيُ ، المَعْرُوفُ بأبي عَبْدِ اللهِ ابنِ الخَوَّاذِ ، قالَ ابنُ الفَرَضِيِّ : (كَانَ عَالِمَا بالنَّحْو فَصِيحًا بَلِيغَا ، وَوَلِيَ الصَّلاَةَ بِقُرْطُبةً) ، وكانَ ثِقَةً مَأْمُوناً فَاضِلاً عَاقِلاً ، توفي سنة (٣٦٩) ، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ (مُصَنَّفَ حَمَّادِ بن سَلَمَةً) (٣) .

٣١ مَسْلَمَةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ بَتْرِيِّ الأَيَادِيِّ، أبو مُحَمَّدِ القُرْطُبِيُّ، المُحَدُّثُ الزَّاهِدُ العَابِدُ، تُوفِّي سنةَ (٣٩١)، وذَكَرَهُ ضِمْنَ شُيُوخِ أبي المُطَرُّفِ: القَاضِي عِيَاض (١).

٣٧ هِ شَامُ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ أَبِي خَلِيفَةَ، أبو القَاسِمِ الرُّعَيْنِيُّ المِصْرِيُّ، الإمَامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ، يَلْمِيذُ أَبِي بِشْرِ الدُّولَابِيِّ، وأَبِي جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ وَرَاوِيةُ كُتُبهِما، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمِصْرَ كَمَا جَاءَ في تَفْسِيره، تُوفِّي سنة (٣٧٦) (٥٠).

٣٣ هِبَةُ اللهِ بنُ أَبِي عُقْبَةَ، أبو بَكْرِ التَّمِيمِيُّ، ذَكَرَ أبو المُطَرِّفِ في آخِرِ تَفْسِيرِهِ أَنَّهُ رَوَى مِنْ طَرِيقهِ (المُدوَّنة) بالقَيْرَوانِ، وكَانَ فَقِيهَا عَابِدًا ثِقَةً (١).

⁽۱) السير ۲۳۳/۱٦، ومن مؤلفاته (شرح المختصر الكبير في الفقه لا بن عبد الحكم) وسيأتي ذكره لاحقا، ومن كتبه التي وصلت إلينا جزء صغير في الحديث عنوانه (الفوائد الغرائب الحسان)، وهو مطبوع في الكويت بتحقيق الأستاذ حسام محمد بو قريص.

⁽٢) ترتيب المدارك ٦/ ٢٩٦، والسير ٣٦٨/١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١١٥٣/٣

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧٩، وجذوة المقتبس ص٩٩.

⁽٤) - ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٠، وترجمه ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٣٠.

 ⁽٥) ينظر: وفيات المصريين للحبال ص٢٦.

⁽٦) الصلة ٢/ ٣٢٢، ومعالم الإيمان ٣/ ٨٥، وشجرة النور الزكية ص٩٧.

٣٤ يَخْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى، أبو عِيسَى اللَّبْئِيُّ مَوْلاَهُم اللَّهُ مُؤلاَهُم اللَّهُ مَامُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ المُسْنِدُ، رَوَى أبو المُطَرِّفِ عنهُ كُتُباً كَثِيرَةً، مِنْهَا: (مُوطَّا يَخْيَى بنِ سَلاَم). قالَ ابنُ الفَرَضِي: مِنْهَا: (مُوطًّا يَخْيَى بنِ سَلاَم). قالَ ابنُ الفَرَضِي: (ورَحَلَ النَّاسُ إليهِ مِنْ جَمِيعِ كُورِ الأَنْدَلُسِ)، تُوفِّي سنة (٣٦٧)، ولَهُ خَمْسٌ وثَمَانُونَ سنة (٣٦٧).

٣٥ يُوسُفُ بنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو يَعْقُوبَ الجُرْجَانِيُّ، لَقِيهُ أَبُو المُطَرِّفِ في مَكَّةَ، ولمْ أَجِدُ لَهُ تَرْجَمَةً (٢).

٣٦ يُوسُفُ بنُ يَعْقُوبَ، أَبو يَعْقُوبَ النَّجِيْرَمِيُّ البَصْرِيُّ، الإمَامُ المحُدُثُ مُسْنِدُ البَصْرَةِ، رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ بِمَكَّةَ كَمَا في تَفْسِيرِه، وتُوفِّي بعدَ سنةِ (٣٦٧)

⁽۱) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٩١، وترتيب المدارك ٦/ ١٠٨، والسير ١٦/ ٢٦٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٣٥٠.

⁽٢) الصلة ٢/٣٢٣.

⁽٣) سير أعلام النبلاء ٢٥٩/١٦.

وليجث الطِّاني ملاميده

سَاهَمَ أَبُو المُطَرِّفِ فِي نَشْرِ العِلْمِ الشَّرْعِيِّ فِي الأَنْدَلُسِ، وكَانَ لَهُ دَوْرٌ كَبِيرٌ فِي تَخْرِيجِ نُخْبَةٍ مِنَ المُلَمَاءِ الأَنْذَاذِ فِي شَتَّى الفُنُونِ الشَّرْعِيةِ، فَكَانَ مِنْ تَلاَمِذَتهِ مَنْ كَانَ لَهُ شَأْنٌ كَبِيرٌ فِي القِرَاءَاتِ، ومِنْهُم مَنْ كَانَ لَهُ شَأْنٌ كَبِيرٌ فِي القِرَاءَاتِ، ومِنْهُم مَنْ كَانَ فَقَيهَا قَاضِيا، بِلْ إِنَّ بَعْضَ تَلاَمِذَتهِ مَنْ بَلَغَ القِمَّةَ فِي العِلْمِ كَابِنِ عَبْدِ البَرِّ حَافِظِ فَقِيهَا قَاضِيا، بِلْ إِنَّ بَعْضَ تَلاَمِذَتهِ مَنْ بَلَغَ القِمَّةَ فِي العِلْمِ كَابِنِ عَبْدِ البَرِّ حَافِظِ وَمَانِهِ، وصِنْوه أَبِي حَفْصِ الزَّهْرَاوِيِّ مُحَدِّثِ الأَنْدَلُسِ، وابنِ عَتَّابٍ مُفْتِي قُرْطُبَةَ وَعْرِهم، وهاكَ أَسْمَاءَ مَنْ عَرَفْتُ تَتَلُّمذَه عليهِ، مَعَ تَرْجَمَةٍ مُوجَزَةٍ لِمَنْ وَقَفْتُ عَلَى خَبُرهِ مُرَتَّبِنَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَم:

١- إِبْرَاهِيمُ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ أَحْمَدَ بِنِ عُبَيْدِ اللهِ القُرْطُبِيُ ، أَبِو الفَرَجِ ابنُ العَطَّارِ ،
 قَاضِي أَوْرُيولَةَ ، قالَ ابنُ الأَبَّارِ : حَدَّثَ عَنْهُ أَبِو القَاسِمِ بِنُ فَتْحُونَ بِالمُوطَأُ عَنِ القُنَازِعِي عَنْ أَبِي عِيسَى اللَّيْئِيُ (١).
 القُنَازِعِيْ عَنْ أَبِي عِيسَى اللَّيْئِيُ (١).

٢- أَخْمَدُ بنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ صَاعِدِ بنِ وَثِيقِ بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِيُ ،
 قَاضِي طُلَيْطُلةَ ، أَبو الوَلِيدِ التَّغْلِبيُ ، كَانَ مُجْتَهِداً في قَضَانهِ مُتَحَرِّياً ، صَارِماً في أُمُوره كُلُهَا ، تُوفَى قَاضِياً سنة (٤٩٤) (١) .

٣- أَخْمَدُ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ خَالِدِ بِنِ مَهْدِيٍّ، أَبِو عُمَرَ القُرْطُبِيُّ المُقْرِىءُ، كَانَ

⁽١) التكملة لكتاب الصلة للقضاعي ١/٦١٦، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار ص١٧٤.

⁽٢) الصلة ١/ ٥٦.

مُقْرِناً فَاضِلاً وَرِعَاً، عَالِمَاً بِالقِرَاءَاتِ وَوُجُوهِهَا، ضَابِطاً لَهَا، وأَلَّفَ كُتُباً كَثِيرَةً في مَعْنَاهَا، تُوفِّى سنة (٤٣٢)(١).

٤- أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدٍ الْأُمُويُّ القُرْطُبِيُّ، أبو عُمَرَ ابنُ الفَرَّاءِ، قَرَأَ عَلَى أبي المُطَرِّفِ القُرْآنَ بقِرَاءَاتِ (٢).

٥- أَخْمَدُ بنُ يَخْمَى بنِ أحمدَ بنِ سُمَيقِ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبو عُمَرَ القُرْطُبِيُّ، نَزِيلُ طُلَيْطَلةَ وقَاضِيهَا، كَانَ مُحَدِّثاً ثِقَةً أَدِيباً مُشَارِكاً في عِدَّةِ عُلُومٍ، وكَانَ عَابِداً قَارِناً للقُرْآنِ، مُحِبًّا للسُّنَّةِ، تُوفِّى فِي حُدُودِ سنةِ (٤٥٠)(٣).

٦- جَعْفَرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَحْمَدَ، أبو أَحْمَدَ اللَّخْمِيُّ القُرْطُبِيُّ ثُمَّ الطُّلَيطِلِيُّ، قَرأَ القُرْآنَ عَلَى أبي المُطَرِّفِ، وسَمِعَ منهُ الكَثْيِرَ فِي سَنة (١١١)، ورَوَى عَنْهُ بَعْضَ الكُتْبِ مِنْهَا: كِتَابُ (المنتقى) لابنِ الجَارُودِ، و(غَرِيبُ الحَدِيثِ) لأبي عُبَيْدٍ، وكانَ ثِقَة حَافِظاً، وتُوفِّي سنة (٤٧٥)^(١).

٧ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدِ الطَّرَابُلْسِيُّ، أبو القاسِم القُرْطُبِيُّ، رَوَى (تَفْسِيرَ المُوطَّأ)
 عَنِ القُنَاذِعِيِّ، وكَانَ عَالِمَا فَقِيها مُحَدِّثا ثِقَةً، تُوفِّي سنة (٤٦٩)^(٥).

٨ـ حَمَّادُ بنُ الوَلِيدِ بنِ عِيسَى بنِ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ، أبو يُوسُفَ الكَلاَعِيُ،
 روى عن أبي المُطَرِّفِ في قرطبة، وتوفي سنة (٤٤٧)^(١).

٩ حَمْدُ بنُ حَمْدُونَ بنِ عُمَرَ القَيْسِيُّ، أبو شَاكِرٍ القُرْطُبِيُّ، قالَ الحُمَيْدِيُّ: (فَقِيهٌ قَرَأْنَا عَلَيْهِ)، ماتَ بعدَ سنةِ (٤٣٠).

⁽١) الصلة ١/ ٤٨، وتاريخ الإسلام ٢٩/٢٦٢.

⁽٢) الصلة ١/ ٢٤.

⁽٣) الصلة ١/ ٥٥.

⁽٤) فهرسة ابن عطية ص٧٧، والصلة ١٢٩/١، وتاريخ الاسلام ١٣٦/٣٢، والمعجم المفهرس لابن حجر ص٤٥.

⁽٥) فهرسة ابن خير ص٧٥، والصلة ١/١٥٧.

⁽٦) التكملة لكتاب الصلة ١/ ٢٣٤، ونفح الطيب ٢/ ٥٠٩.

⁽٧) الصلة ١/ ١٥٦، وجذوة المقتبس ص ١٩٩، وبغية الملتمس ص ٣٧١.

١٠ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ إِسْمَاعِيلَ بنِ جَوْشَنَ، أبو المُطَرِّفِ الطُّلَيْطِلِيُّ، المُحَدُّثُ الحَافِظُ، تُوفِّي بعدَ سنة (٤٥٠) (١٠).

١١ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ خَلَفِ بنِ حَكَم، يُعْرَفُ بأبي المُطَرِّفِ ابنُ البَّنَا القُرْطُبيُ، قالَ أَبو عَلِيٌ الغَسَّانِيُّ: (قَرَأْتُ عَلَيْهِ القُرْآنَ خَتَمَاتٍ كَثِيرَةٍ، وكانَ قَدْ صَحِبَ أَبا المُطَرِّفِ القُنَازِعِيَّ، ومَكِّي المُقْرِى، وجَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ والمُقْرِثِينَ)، توفي سنة المُطَرِّفِ القُنازِعِيَّ، ومَكِّي المُقْرِى، وجَمَاعَةً مِنَ الفُقَهَاءِ والمُقْرِثِينَ)، توفي سنة (٤٥٤).

١٢ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عِيسَى بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُعْرَفُ بأبي زَيْدِ ابن المُطَرَّفِ الحَشَا، قَاضِي طُلَيْطِلَةَ، وطَرْطُوشَةَ، ودَانِيَةَ، وسَمِعَ بِقُرْطُبةَ من أبي المُطَرَّفِ القُنَازِعيُّ وغَيْرِه، وتُوفِّي سنة (٤٧٣)^(٣).

١٣ عَبْدُ المَلِكِ بنُ زِيادَةِ اللهِ بنِ عَلِيِّ بنِ حُسَيْنِ التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ الحِمَّانِي، أبو مَرْوَانَ الطَّبْنِيُّ القُرْطُبِيُّ، مُحَدِّثٌ ثِقَةٌ، رَوَى بِقُرْطُبَةَ عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيُّ وغَيْره، تُوفِّي سنة (٤٥٧)^(١).

١٤ عَبْدُ المَلِكِ بنُ أَحْمَدَ بنِ سَعْدَانَ، أَبو مَرْوَانَ الكَزَّنِيُّ، رَوَى عَنْ أَبي المُطَرَّفِ وغَيْرِه ثُمَّ رَحَلَ وخَجَّ، ثُمَّ قَفَلَ، وتُوفِّي سَنَة (٤٤٥) وقِيلَ بَعْدَها (٥).

١٥ عليُّ بنُ خَلَفِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ بَطَّالٍ القُرْطُبِيُّ قَاضِي لَوْرَقَةَ، الإمَامُ المَكلَّمَةُ المُحَدُّثُ، شَارِحُ صَحِيحِ البُخَارِيُّ، تُوفِّي سنةَ (٤٤٩)^(١).

⁽١) الصلة ٢/ ٣٣٦، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٥٠٣.

⁽۲) الصلة ۲/۲۳۱_۲۳۷.

⁽٣) الصلة ٢/ ٣٤٠، وتاريخ الإسلام ٣٢/ ٨٩.

⁽٤) ترتيب المدارك ٧/ ٣٩٣، والصلة ٢/ ٣٦٠.

⁽٥) الصلة ٢/٣٦٣.

 ⁽٦) الصلة ٤١٤/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٧/١٨، وتاريخ الإسلام ٣٠/٣٣٠. وكتابه في شرح الصحيح طبع في عشر مجلدات.

١٦ عَلَيُّ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ عَبَادِلَ، أبو الحَسَنِ الأَنْصَارِئُ
 الإشْبِيلِيُّ، قَرأَ القُرْآنَ بِقُرْطُبَةَ على أبي المُطَرَّفِ، وتُوفِّي سنة (٤٥٦)^(١).

١٧ عُمَرُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ حَامِدٍ، أَبو حَفْصِ الدُّهْلِيُّ الزَّهْرَاوِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ الحَافِظُ الثُقَةُ مُحَدِّثُ الأَنْدَلُسِ مَعَ ابنِ عَبْدِ البَرِّ، تُوفِّي سنة (٤٥٤)

١٨ مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ هَرْثُمَةَ بنِ ذَكْوَانَ، أبو بَكْرِ القُرْطُبِيُ، تُوفِّى سنة (٤٣٥)^(٣).

٢٠ مُحَمَّدُ بنُ جَهْوَرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ جَهْوَرِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بن الغَمْرِ،
 أبو الوَلِيدِ الأَمِيرُ رَئِيسُ قُرْطُبةَ، ومُدِيرُ أَمْرِهَا، وَلِي إِمْرَة قُرْطُبةَ بعدَ وَالِدِه سنةَ (٤٦٥)، وتُوفِّي مُعْتَقَلاً في سِجْنِ المُعْتَمَدِ بنِ عَبَّادٍ سنةَ (٤٦٢)^(٥).

٢١ مُحَمَّدُ بنُ عَابِدٍ، أبو عَبْدِ اللهِ، رَوَى كِتَابَ (تَفْسِيرِ المؤطَّأ) عَنْ مُؤلِّفهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

٢٢ مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عُثْمَانَ بنِ سَعِيدِ بنِ غَلْبُونَ، أبو عَبْدِ اللهِ اللهَ المُحَدِّثُ الثَّقَةُ، تُوفِّي سنة (٤٤٨)^(٧).

٢٣ ـ مُحَمَّدُ بنُ عَتَابِ بنِ مُحْسِنٍ، أبو عَبْدِ الله الجُذَامِيُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبِيُّ،

⁽١) الصلة ٢/ ٤١٥، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٤١٨.

⁽٢) الصلة ٢/ ٤٠٠، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ٣٦٧، وسير أعلام النبلاء ٢١٩/١٨.

⁽٣) تاريخ الإسلام ٢٩/ ٤٢٠.

⁽٤) الصلة ٢/١٤٥.

⁽٥) الصلة ٢/ ٥٤٦، وتاريخ الإسلام ٣١/ ٧٣، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٠.

⁽٦) فهرسة ابن خير ص٧٥.

⁽٧) الصلة ٢/ ٥٣٥، وتاريخ الإسلام ٣٠/ ١٩٠.

الإِمَامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ المتُقِنُ المُحَدِّثُ الثَّقَةُ العَابِدُ المُصَنَّفُ، تُوفِّي سنةَ (٤٦٢)(١).

٢٤ مُعَاوِيةُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ مَعَارِكِ، أبو عَبْدِ الله العُقَيْلِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ المُحَدِّثُ، تُوفِّى سنة (٤٦٩)^(١).

٢٥- مُوسَى بنُ عَبْدِ المَلِكِ بنِ وَلِيدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ وَلِيدِ بنِ مَرْوَانَ بنِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ جَمْرَةَ الأَنْدَلُسِيُ، رَحَلَ إلى قُرْطُبَةَ فَسَمِعَ مِنْ أبي المُطَرِّفِ (٣).

٢٦- يُوسُفُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ البَرِّ، أبو عُمَرَ النَّمْرِيُّ القُرْطُبِيُّ، الإمامُ الحَافِظُ الفَقِيهُ شَيْخُ الإسلامِ، وصَاحِبُ المُصَنَّفَاتِ الشَّهِيرِة كالتَّمْهِيدِ والاسْتِذْكَارِ والاسْتِيعَابِ وغَيْرِها، رَوَى عَنْ أبي المُطَرِّفِ في كَثِيرٍ مِنْ كُتِبهِ تُوفِّي سنة (٤٦٣)⁽³⁾.

* * *

(۱) الصلة ۷۶٤/۲، وسير أعلام النبلاء ۳۲۸/۱۸، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣٢٨/١٨.

⁽٢) الصلة ٢/ ٦١٤، وتاريخ الإسلام ٣١/ ٣٠٥.

⁽٣) النكملة لكتاب الصلة ٢/ ١٧٢ .

⁽٤) سير أعلام النبلاء ١٥٣/١٨. وقد ذكرت في المبحث الأول من الفصل الثاني مواضع روايته عن أبي المطرف.

ٱلفَصَّلُ ٱلرَّابِعُ مروتیات بی المطرّف وسموعات مروتیا

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: كتب التفسير.

المبحث الثاني: كتب علوم القرآن وفضائله.

المبحث الثالث: كتب الحديث المُسْنَدةِ.

المبحث الرابع كتب شروح الموطأ.

المبحث الخامس كتب علوم الحديث.

المبحث السادس كتب الفقه.

المبحث السابع كتب اللغة والأدب.



رَوى الإمامُ أَبُو المُطَرِّفِ كُتَباً كَثيرةً، رَوَى بَعْضَها عَنْ عُلَمَاءِ قُرْطَبةً، كَمَا أَنَّهُ حَمَلَ بَعْضَها عَنِ العُلَمَاءِ الذينَ التقى بِهِم فِي رِخْلَتِهِ فِي بِلاَدِ المَشْرِقِ كالقَيْرُوانِ وَمِصْرَ وَمَكَّةً وَغَيْرِها، وفِي إظْهَارِ هَذِه الكُتُبِ فَوَائدُ مُهِمَّةٍ، ولَعَلَّ مِنْ أَهَمُها أَنَّهَا تُظْهِرُ الكُتُب التي كَانَتُ مُتَدَاوِلَةً بِقُرْطُبَةً فِي ذَلِكَ الوَقْتِ، وتُظْهِرُ أيضاً هِمَة أَبِي المطرف في طلبِ العِلمِ ورَغْبَتِه في رِواية هذه الكُتب التي تَنوَّعت فُنُونُها ما بينِ كُتبٍ في التفسير، والحديثِ، والفقه، واللَّغة وغيرِ ذلك، وتوضح بعض ما بينِ كُتبٍ في التفسير، والحديثِ، والفقه، واللَّغة وغيرِ ذلك، وتوضح بعض معالم فهرسته التي لم يتم العثور عليها حسب علمي، فإنه ـ بدون شك ـ قد عني فيها بذكر أسانيده إلى الكتب مما أخذه عن شيوخه، ورَوَى أبو المُطَرِّفِ بَعْضَ فيها بذكر أسانيده إلى الكتب مما أخذه عن شيوخه، ورَوَى أبو المُطَرِّفِ بَعْضَ فيها بذكر أسانيده إلى الكتب مما أخذه عن شيوخه، ورَوَى أبو المُطَرِّف بَعْضَ هَذِهِ النَّهَا في خَاتِمَةِ شَرْحهِ للمُوطَّأ، كَمَا جَاءَ ذِكْرُ كَثيرِ مِنْهَا في خُاتِمَةِ اللهُ وَطَالَ ، كَمَا جَاءَ ذِكْرُ كَثيرٍ مِنْهَا في خُاتِمَةِ اللهُ وَالْتَهَا على الموضُوعَاتِ.

رالمجعث الأُووَّل كتب النفسير

1. جُزْءٌ فِيهِ (لُغَاتُ القُرْآنِ العَزِيزِ وتَفْسِيرِه) عَنْ عَبْدِ اللهِ بِن عَبَّاس رَضِي اللهُ عَنْهُما(١)، قال أبو المُطَرِّف: أخبرنا أبو مُحَمَّد الحَسَنُ بنُ رَشَيقِ العَسْكَري قِرَاءةً عليه عليه، قالَ: حدَّثنا أبو قُتَيْبةَ سَلْمُ بنُ الفَضْلِ بنِ سَهْلِ الأَدَمِيُّ البَغْدَادِي قِرَاءةً عليه وأَن المَعْنُ وَيُلاثمانة، قالَ: أخبرنا أبو بَكْرٍ مُحَمدُ بنُ عليُّ الرَّقِي مِنْ لَفْظِهِ، قالَ: حدَّثنا أبو جعفر مُحَمَّدُ بنُ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ البَرْدَعِيُّ، قالَ: حدَّثنا أبو علي الحَسَنُ بنُ يَزِيدَ الدَّقَاق، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الله، حدَّثنا أبو جعفر بنِ سَلَمة، عَنْ عبدِ المَلِكِ بنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبدِ المَهُ عَنْ عبدِ المَلِكِ بنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ ابنِ عبَّاس رَضِيَ اللهُ عنهما(٢).

٢- (تَفْسِيرُ يَحْيى بن سَلاَم) (٦)، قالَ أبو المُطَرِّف: حدَّثنا أبو عِيسَى يَحْيى بنُ
 عبد الله بن أبي عيسى، قال: حدَّثنا أبو الحَسَنِ عليُّ بنُ الحسنِ المِرِّي البَجَّانِي،

⁽۱) طبع مراراً بتحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، واعتمد فيه على نسخة المكتبة الظاهرية، وتوجد منه نسخة أخرى في مكتبة عاطف أفندي الملحقة بالمكتبة السليمانية باستنبول، في مجموع من ص١٠٧، إلى ص١٠٧.

 ⁽٢) برنامج القاسم بن يُوسف التَّجيبي السَّبتي ص ٤٩.

⁽٣) وهو من أقدم التفاسير التي وصلتنا، ولم يصل إلينا كاملا، وقد طبع جزء كبير مؤخرا بتحقيق الدكتورة هند شلبي، من سورة النحل إلى سورة الصافات، وهذا التفسير اختصره أبو المطرف ـ ولم يصل إلينا ـ كما اختصره الإمام ابن أبي زمنين وقد طبع، كما اختصره هود بن محكم الإباضي، وطبع أيضا.

قال: حدَّثنا أبو دَاود أحمدُ بنُ موسى بنِ جَرِير، عن يَخيى بنِ سَلام (۱).

٣- (تَفْسِيرُ) أَبِي جَعْفَرٍ محمد بن جَرِيرٍ الطَّبَرِيُ (٢)، رَوَاه أبو المُطَرِّفِ عَنْ أَبِي الطَّبرِي (٢). الطَّيْبِ أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْروِ الحَرِيرِي، عَنْ مُصَنَّفهِ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبرِي (٣).

(۱) فهرسة ابن خير ۵۷ .

⁽٢) طبع مرارا، وأفضل طبعة له كاملة هي التي حققها مع آخرين الدكتور عبد الله التركي، وصدرت في (٢٦) مجلدا مع الفهارس عن دار هجر بمصر، وقد جاءت هذه الطبعة معتمدة على نسخ خطية كثيرة، بالاضافة إلى الاستفادة من تحقيق العلامة أحمد شاكر

وأخية العلامة محمود شاكر رحمهما الله تعالى.

⁽٣) المعجم المفهرس ص١٠٨.

لالمجث الثنَّاني كتب علوم القرآن وفضا علمه

1- (ناسخُ القُرآنِ ومَنْسُوخِهِ) لأَبِي عُبَيْدٍ القَاسِم بِنِ سَلاَم (١)، قال أبو المُطَرِّف: حدَّثنا أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الله بِنِ مُحَمَّدِ بنِ غُثْمَانَ، قالُ: حدَّثنا أحمدُ بنُ خَالِدٍ، وطَاهِرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ، وسَعِيدُ بنُ خُمَيرٍ، قالُوا كُلُّهم: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزِيزِ، وسَعِيدُ بنُ خُمَيرٍ، قالُوا كُلُّهم: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العَزِيز، عَنْ أبي عُبَيْدِ (٢).

٢- (فَضَائلُ القُرْآنِ) لأبكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ، وهُمَا جُزْأنِ فيهما زِيادةُ على ما رَوَاهُ المؤلِّفُ في المُصَنَّفِ كما قالَ ابنُ خَيْرٍ، رواهُ أبو المُطَرِّف، فقالَ: قَرَأْتُهُ على أبي مُحَمَّدِ الحَسَنِ بنِ رَشِيق، قالَ: حدَّثنا أبو العَلاَءِ مُحَمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ جعفرِ الوَكِيعِى الكُوفِي، قالَ: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبة (٣).

⁽١) - طبع بتحقيق الدكتور محمد بن صالح المديفر، وصدر عن دار الرشد بالرياض.

⁽٢) فهرسة ابن خير ص٤٩، والمعجم المفهرس لابن حجر ص١١٣.

⁽٣) فهرسة ابن خير ١٣٢.

رائبعث الفَّالث سريب الحديث المسندة

١- (موطًا ابنِ بُكنرٍ) (١)، قال أبو المُطَرِّف في خاتمة تفسيره: حَدَّثنِي بهِ أبو مُحَمَّدِ بنِ رَشِيقٍ، عَنْ أبي جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ بُكنرٍ.

وهذا الكِتَابُ رواهُ ابنُ خَيْرِ أيضاً بإسنادهِ إلى أبي المُطَرِّف، قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ مُحَمَّدِ المَدِينيِّ، عن الحسنُ بنُ مُحَمَّدِ المَدِينيِّ، عن يَخْيَى بنِ بُكَيرِ (٢).

٢- (الجَامِعُ الصَّحِيحِ)، للإمام البُخَارِي(٢)، قالَ أبو المُطَرُّفِ في خَاتِمَةِ

⁽۱) قال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي حفظه الله تعالى في مقدمة تحقيقه للموطا ١٧٤٥: توجد عدة مخطوطات قديمة ونفيسة من رواية ابن بكير، قلت: أعرف منها خمس نسخ وفيها بعض النقص، ولعلها تكمل بعضها بعضا، النسخة الأولى في الظاهرية وتبدأ من كتاب الزكاة، والثانية من مكتبة جامعة استانبول بتركيا، والنسخة الثالث قطعة في مكتبة القيروان بتونس، والرابعة نسخة في مكتبة الأزهر بمصر، والخامسة في مكتبة أحمد الثالث بتركيا، ولها صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ويقوم الدكتور الأعظمي بتحقيق هذه الرواية، وقد أطلعني _ رعاه الله _ على بعض عمله في بيته بالرياض، وفي خزانتي مصورتا الظاهرية ومكتبة أحمد الثالث.

⁽۲) فهرسة ابن خير ص۸٤.

٣) هو (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، وقد طبع كثيرا، وأشهر طبعة له وأفضلها على الإطلاق هي الطبعة السلطانية في مطبعة بولاق عام ١٣١٣، وصورت بعد ذلك عدة مرات، وذكر العلامة أحمد شاكر بأن الذين قاموا على تصحيح الطبعة اعتمدوا في ذلك على نسخة شديدة الضبط بالغة الصحة من فروع النسخة اليونينية، وعلى نسخ أخرى خلافها، شهيرة الصحة والضبط، قلت=

تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بهِ أَبو جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بنِ السَّكَنِ، عَنِ الفِرَبْرِيِّ، عَنِ البُخَارِيِّ. البُخَارِيِّ.

٣_ (سُنَنُ أَبِي دَاوُدَ) (١٠)، قالَ فِي خاَتِمِة تَفْسِيره: حَدَّثَنِي بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيِّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢٠).

٤- (مُصَنَّفُ حَمَّادِ بنِ سَلَمةً)، رواه أبو المُطَرِّف عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَخْتَى بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، عَنْ أَحمدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ عليِّ بنِ عبدِ العَزِيزِ، عَنْ حَجَّاجِ بنِ المنهَالِ، عَنْ حَمَّادِ بن سَلَمة (٣).

٥ ـ (مُسْنَدِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ)(١)، قالَ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بهِ أَبو مُحَمَّدِ بنِ

ورواية ابن السكن وهو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري - التي اعتمدها المصنف القنازعي رحمه الله وُجد منها المجلد الأول بالخزانة الحبسية بالجامع الأعظم بمدينة تازة بالمغرب، كما ذكر ذلك الدكتور يوسف الكتاني في كتابه (مدرسة الإمام البخاري في المغرب) ١٢٠/١.

⁽۱) كتاب السنن، طبع مرارا، وأفضل طبعة له هي التي قام على تحقيقها وضبطها وفهرستها الأستاذ الفاضل العلامة محمد عوامة حفظه الله، فقد اعتمد على نسخة بخط الحافظ ابن حجر وقابل عليها سبع نسخ خطية، وقد ذكر في بعض هذه النسخ روايات السنن على رأسها رواية أبي سعيد بن الأعرابي، وقد فات الأستاذ المحقق أن يرجع إلى أصل مهم جدا للسنن بخط الإمام الخطيب البغدادي وفيها اعتماده على رواية ابن الأعرابي وغيرها، وينبغي أن أشير إلى أن العلامة العظيم آبادي جمع في شرحه عون المعبود أحد عشر نسخة، كما أن الحافظ المزي ذكر اختلافات روايات السنن ومنها رواية ابن الأعرابي في كتابه العظيم (تحفة الأشراف).

⁽٢) وكذا جاء مثله في فهرسة ابن خير ص ١٠٤. ومما ينبغي ذكره أن علماء قرطبة كانت لهم عناية بسنن أبي داود حتى فضله بعضهم على صحيح البخاري، ونقل ابن خير في فهرسته ص١٠٧ عن أبي محمد بن يربوع أنه قال: وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود، فالتموا به، وأما الكتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بأخرة.

 ⁽٣) فهرسة ابن خير ص١٣٤، والمعجم المفهرس لابن حجر ص٥٠، وتغليق التعليق له
 أيضا ٥/٧٥.

⁽٤) وصلتنا قطعة كبيرة من هذا الكتاب محفوظة في الخزانة العامة بالرباط، وطبع في =

عُثْمَانَ، عَنْ أَخْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنِ ابنِ وَضَّاحٍ، عَنِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ.

٦- (مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ.

٧- جُزْءٌ فِيهِ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ عَنْ شُيُوخِهِ)، رَوَاهُ أَبُو المُطَرُّف
 عَنْ مُؤَلِّفهِ أَبِي مُحَمَّدِ عبدِ اللهِ بِنِ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ عَنْ شُيُوخِهِ، قالَ ابن خَيْرٍ:
 وعِنْدِي منهُ أَصْلُ أَبِي المُطَرِّف القُنَازِعي بخَطَه (١).

٨ـ (الزُّهدُ) لأبي دَاوُد سُلَيمانَ بنِ الأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُ (٢)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّف عَنْ أبي عَبْدِ اللهِ مُحَمِّدِ بنِ مُفَرِّجٍ القَاضِي، عَنْ أبي سَعِيدِ بنِ الأَغْرَابِيُ، عَنْ أبي دَاوُدَ (٣).
 دَاوُدَ (٣).

9 ـ جُزْءٌ فيهِ (حَدِيثُ أَبِي حَازِمِ المَدَنِي)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّفِ عن أبي مُحَمَّدِ عبدِ الله بنِ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أبو الحسن طَاهِرُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ، قالَ: حدَّثنا أبو بَكْرِ الخَلاَّلِ، قالَ: أملى عَلَيْنا أبو سَلَمة يَحْيَى بنُ المغيرةِ المَخْزُومِي، قال: حدَّثنا عبدُ الجبَّارِ بنُ عبدِ العَزِيزِ بنِ أبي حَازِمٍ، قالَ: حدَّثني أبي، عَنْ جَدِّي أبي حازم، قالَ ابنُ خَيْر: وعِنْدِي هُوَ بخَطِ القُنَازِعيِّ (1).

مجلدين بتحقيق عادل العزازي وأحمد المزيدي، وصدر عن دار الوطن بالرياض، وهذه
 الطبعة سيئة، فيها سقط وتحريف، ولذا فإن الكتاب ما يزال بحاجة إلى خدمة وتوثيق.

⁽١) فهرسة ابن خير ص١٦٤.

 ⁽۲) طبع بتحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بمصر، كما صدر عن الدار السلفية بالهند بتحقيق ضياء الدين السلفى.

⁽٣) فهرسة ابن خير ٢٧٤.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٣٠٣ـ٤٠.

لابعث لالرابع سنشروح الموطأ

١- (تَفْسِيرُ يَحْنَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ)(١)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّفِ في خَاتِمَةِ
 تَفْسِيرِه عن أبي مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ حُمَيْدٍ، عَنِ ابنِ
 مُزَيْنِ.

٢- (تَفْسِيرُ الأَخْفَشِ)^(٢)، رَوَاهُ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه أيضاً عن أبي مُحَمَّدِ البَاجِي،
 عَنْ أَخْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ عُمَرَ، عَنِ الأَخْفَشِ.

٣- (تَفْسِيرُ عبدِ اللهِ بنِ نَافِعِ) (٣)، رَوَاهُ كذلكَ في خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه عن أبي عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابنِ نَافِع.

 ⁽۱) فقد أكثر هذا الكتاب ولم يصل إلينا منه سوى ورقات قليلة محفوظة في المكتبة العتيقة بالقيروان، وقد نسختها، وسأقوم بتحقيقها قريبا إن شاء الله تعالى.

⁽٢) وصلتنا منه ثلاث نسخ كما ذكر ذلك الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين في مقدمة كتاب تفسير غريب الموطأ لا بن حبيب ١/ ٦٨، وقال رعاه الله: منها نسخة جيدة قديمة في مكتبة صائب بتركيا، ومنها نسخة في مكتبة القيروان بتونس، وثالثة في مكتبة أحمد عبيد في دمشق، وذكر أيضا أن أحد الباحثين في تونس يعمل على تحقيقه.

 ⁽٣) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك ٨٣/٢، و٣/ ١٣٠، وذكره أيضا الدكتور
 عبد الرحمن بن العثيمين في مقدمة تفسير ابن حبيب ١/ ٩٦، ولا نعرف عنه شيئا من نسخه.

لالبحث لافئاس كتب علوم الحديث

١- (غَرِيبُ الحَدِيثِ) لأبي عُبَيْدِ القاسِمِ بنِ سَلاَمٍ (١)، رواه ابن عطية، والقاضي عياض بإسنادهما إلى أبي المُطَرِّف، قال: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ يحيى بنِ عبدِ العَزِيزِ المعرُوفُ بابنِ الخَرَّازِ، عَنْ أحمدَ بنِ خَالِدٍ، حدَّثنا أبو الحُسينِ عليُّ بنُ عبدِ العَزِيزِ البَغَويُّ، عَنْ أبي عُبَيْدِ القاسِم بنِ سَلاَم (٢).

٢- (مَعْرِفةُ الرِّجَالِ وعِلَلِ الحَدِيثِ) عَنْ أَخْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ^(٣)، رواه أبو المُطَرُّف عَنْ أبي مُحَمَّدِ الحَسَنِ بنِ رَشِيْقٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ زَبْرٍ، عَنْ أبي بَكْرِ أحمدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الحَجَّاجِ المَرُّوذِيِّ، عَنْ أحمدَ بنِ حَنْبلٍ^(١).

٣- (وَصِيَّةُ الإمامِ مَالِكِ بَنِ أَنَسٍ لِطَلبةِ العِلْمِ)، أو (وَصِيَّةُ يَخْتَى بن يَخْتَى لِطَلبةِ العِلْمِ)، أو (وَصِيَّةُ يَخْتَى بن يَخْتَى لِطَلبةِ العِلْمِ)، رَوَاه أبو المُطَرِّفِ عَنْ أبي عِيسَى، عَنْ أبي عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أبو المُعلَّى بنُ مَعلَّى، حدَّثنا عُثْمَانُ بنُ أَيُّوبَ، أخبرنا يَخْتَى بنُ يحيى، قالَ: قالَ مَالِكُ (٥).

⁽۱) طبع قديما بالهند مجردا من الأسانيد، ثم طبع في مصر بتحقيق الأستاذ الدكتور حسين شرف رحمه الله تعالى في ستة مجلدات، وطبع المجلد السابع وهو فهارس للكتاب، بإشراف أستاذنا العلامة الدكتور محمود الطناحي رحمه الله تعالى.

⁽٢) فهرسة ابن عطية الغرناطي ص٧٢، والغنية للقاضي عياض ص١٠٩.

⁽٣) طبع بتحقيق الدكتور وصي الله بن محمد عباس، وصدر عن الدار السلفية بالهند.

⁽٤) فهرسة ابن خير ص٢٢٨.

⁽٥) الغنية للقاضي عياض ص١٨٨.

المبحث الميالات كتب الفقر

١ـ (المُدَوَّنَةِ) (١)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه: حَدَّثَنِي بِهِ أَبِو بَكْرِ بِنِ أَبِي عُقْبَةً ،
 عَنْ جَبَلَةَ بِن حَمُّودٍ، عَنْ سَخنُونَ بِنِ سَعِيدٍ.

٢- (المختصر الكبير في الفقه)، لابن عَبْدِ الحَكَم (٢)، قالَ فِي خَاتِمَةِ تَفْسِيرِه :
 حَدَّثنِي بهِ أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، عَنْ أَخْمَدَ بنِ جَامِعٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الحَكَم، عَنْ أَبيهِ.
 الحَكَم، عَنْ أَبيهِ.

٣ (الفَرَائِضُ) لأَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، قالَ ابنُ خَيْرٍ: مُخْتَصَرةٌ عَلَى مَذْهَبِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكِ بنِ أَنْسِ رَحِمَهُ اللهُ، لاَ يُخَالِفُهُ فِي شَيءٍ مِنْهَا إِلاَّ فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعيِّ أَيضاً، ثُمَّ لاَ يُخَالِفُهُ فِي شَيءٍ مِنْهَا إِلاَّ فِي فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعيِّ أَيضاً، ثُمَّ رَوَاهُ بإسنادهِ إلى أبي المُطَرِّف، عَنْ أبي الطَّيِّبِ أحمدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرِهِ الحَرِيرِيِّ، عن مُصَنِّفهِ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ (٣).

* * *

(١) طبع مرارا، وعليه شروح وتعليقات ومختصرات كثيرة.

⁽٢) وصلنا جزء من كتاب عبد الله بن عبد الحكم المصري المسمى (المختصر الكبير في الفقه)، مخطوط ناقص يقع في (٣٣) ورقة، في مكتبة القرويين بفاس، كما ذكرذلك الدكتور ميكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص٢٧، ووصف المخطوط من أولها وآخرها.

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٢٦٣_٢٦٤.

رهبحث السابع كتب للغت والأوب

١- (أَدَبُ النُّفُوسِ)، لأبي جَعْفَرٍ الطَّبَرِيِّ، رَوَاهُ أَبو المُطَرِّف عَنْ أَبي الطَّيْبِ الطَّبِي مَنْ مُصَنَّفهِ أَبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ (١).
 أحمد بنِ سُلَيْمَانَ بنِ عَمْرٍ و الحريرِيِّ، عن مُصَنَّفهِ أبي جَعْفَرِ الطَّبَرِيِّ (١).

٢- (الجُمَلُ)، لأبي القاسِم عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ إسْحَاقَ الزَّجَاجِيِّ (٢)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّف عَنْ أبي الحَسَنِ الأَنْطَاكِيِّ المُقْرِىءِ، عَنْ أبي القَاسِمِ الزَّجَاجِيِّ (٣).

٣- (الكَامِلُ)، لأبي العبَّاسِ مُحَمَّدِ بنِ يَزِيدَ المُبَرَّدِ (١٤)، رَوَاهُ أبو المُطَرِّف عَنْ أبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمْرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ القُوطيَّةِ، عن أبي عُثْمَانَ سَعِيدِ بنِ جَابِرٍ، عَنِ الأَخْفَشِ، عَن المُبَرَّدِ (٥٠).

⁽۱) فهرسة ابن خیر ص۲۸۸.

⁽٢) طبع بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، وصدر في بيروت سنة (١٩٨٤).

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٣٠٨.

 ⁽٤) طبع مرارا، وأفضل طبعة له هي التي حققها العلامة أحمد شاكر والأديب الدكتور زكي مبارك، في مصر.

⁽٥) فهرسة ابن خير ص٣٢٢.

الفصل الخامِسُ وراست تفسير الموطلُ لأبي المطرف الفضاري

وفيهِ سِنَّةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلِ: إِنْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ، وتَوْثِيقُ نِسْبَتِهِ للمُؤَلِّفِ. المَبْحَثُ الثَّانِي: مَنْهَجُ المُؤَلِّفِ في الكِتَابِ، ومَسْلَكُهُ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَائدِ.

المَبْحَثُ النَّالِثِ: مَوَارِدُ المُؤَلِّفِ في الكِتَابِ.

المَبْحَثُ الرَّابِعِ: قِيمَةُ الكِتَابِ الْعِلْمِيَّةِ، ومَاّحَذُ على المؤلَّفِ. المَبْحَثُ الخَامِس: وَصْفُ النُّسْخَةِ المُعْتَمَدةِ في التَّحْقِيقِ. المَبْحَثُ السَّادِس: طَرِيقةُ تَحْقِيقِ الكِتَابِ.

وللبحث اللاُوَّال

وفيه مَطْلَبَان:

المَطْلَبُ الْأَوَّلِ: إثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ

المَطْلَبُ النَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبَةِ الكِتَابِ للمُؤَلِّفِ.

* * *

ٱلَطَلَبُ الْأُوَّلُ إِثْبات استم الكتاب

نَظُراً لِضَياعِ الأَوْرَاقِ الأُولَى مِنَ النَّسْخَةِ الْخَطِّيةِ فَقَدْ سَقَطَ عِنْوَانُ الْكِتَابِ، كَمَا سَقَطَتْ مِنْهُ مُقَدَّمَتُهُ، ولكنْ جَاءَ اسْمُهُ مُصَرَّحاً بهِ في نِهَايةِ كِتَابِ الصَّلاةِ فِي النَّصُ التَّالِي: (يَلِيهِ الجُزْءُ الثَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّا، فيهِ الزَّكَاةُ، والصَّيَامُ، والاعْتِكَافُ، ولَيْلَةُ القَدْرِ، والجَنَائِرُ، والنَّذُورُ، والضَّحَايا، والعَقِيقَةُ، والصَّيْدُ، والذَّبَائِحُ، ولَيْلَةُ القَدْرِ، والطَّلاقِ، والرَّضَاعِ، مِمَّا جَمَعَهُ أَبو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ وكِتَابُ النَّكَاحِ، والطَّلاقِ، والرَّضَاعِ، مِمَّا جَمَعَهُ أَبو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ القُنَازِعِيُّ، وبَوَّبَهُ على حَسَبِ تَبُويبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ تَلَقِينًا ومُشَاهَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ الذينَ دَرَسَ عَلَيْهِم المُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ تَلَقِينًا ومُشَاهَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ الذينَ دَرَسَ عَلَيْهِم المُوطَّأ، وأَدْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ تَلَقَينًا ومُشَاهَدَةً مِنْ مَالِكِ علَى ما رَوَاهُ يحيى بنُ يَحْيَى اللَّيْقِي).

وكَذَا جَاءَتْ تَسْمِيتَهُ في كَثِيرٍ مِنَ المَصَادِرِ، ومِنْهَا مَا جَاءَ في فِهْرِسَةِ ابنِ خَيْرٍ، فقَدْ رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إلى المُصَنَّفِ، فقالَ: (كِتَابُ تَفْسِيرِ المُوطَّأ، لأَبِي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَرْوَانَ القُنَازِعيِّ... إلخ).

وهَذا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ على أَنَّ اسْمَ الكِتَابِ الذي سَمَّاهُ به مُوَلِّفُهُ هُو (تَفْسِيرُ المُوطَّأ)، وهذه التَّسْمِيةُ كَانَتْ مَعْرُوفةً لَدَى كَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ الذينَ شَرَحُوا الموطَّأ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَو بعدَه، كَيَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَو بعدَه، كَيَحْيَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُزَيْنٍ مِنْ أَهْلِ الأَنْدَلُسِ وغَيْرِهم قبلِ أَبِي المُطَرِّفِ أَن بنِ عَنْهَ إِنْ أَجْمَدَ بنِ نَصْرٍ الدَّاوُدِيِّ المُسِيلِيِّ (ت٤٠٢)، وأبي عَبْدِ الملكِ مَرْوَانَ بنِ عليِّ البُونِيِّ (ت٤٤٠)، الدَّاوُدِيِّ المُسِيلِيِّ (ت٤٠٤)، وأبي عَبْدِ الملكِ مَرْوَانَ بنِ عليِّ البُونِيِّ (ت٤٤٠)، وغيرهم، فَكُلُّ هَوُلاءِ سَمُّوا كِتَابَهُمْ الذي هُو في شَرْحِ الموطَّأ بِهَذَا العِنْوَانِ الذي اخْتَارَهُ الإمامُ أبو المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ (١٠).

ٱلطَّلَبُ ٱلثَّانِي توشيق نسبة التكاب للمؤلف

كتابُ (تَفْسِيرُ المُوطَّا) ثَابِتُ النَّسْبةِ إلى أَبي المُطَرِّفِ، وهناكَ أَدِلَّةٌ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ تُثْبتُ ذَلِكَ ومنها:

انَّ كُلَّ مَنْ تَرْجَمَ لأَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ ذَكَر لَهُ هذَا الكِتَابَ ونَسَبهُ إليه،
 والبكَ جَانِباً مِنْ هَذِه المصادر:

لَـ قَالَ الْقَاضِي عِياضُ في تَرْجَمَةِ أَبِي المُطَرِّفِ: (كَانَ أَقْوَمَ مَنْ بَقِيَ بِحَدِيثِ مُوطًا مَالِكِ، ولَهُ في تَفْسِيرِه كِتَابٌ مَشْهُورٌ مُفِيدٌ مُسْتَعَمَلٌ)(٢)، وقالَ في بابِ اغْتِنَاءِ النَّاسِ بِكِتَابِ الموطَّأ: (ولأَبِي مَرْوَانَ القُنَازِعِيِّ كِتَابَهُ المَشْهُورُ في شَرْحهِ أَنْضَا)(٣).

ب _ وقالَ ابنُ بَشْكُوالَ: (جَمَعَ أَيْضًا في تَفْسِيرِ المُوَطَّا كِتَاباً حَسَناً مُفِيدًا،

 ⁽۱) ينظر: فهرسة ابن خير ص٨٦ـ٨٨، وترتيب المدارك ٢٠٧/٤، ومقدمة تفسير غريب الموطأ لابن حبيب.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ٢٩٣.

⁽٣) ترتيب المدارك ٢/ ٨٣.

ضَمَّنَهُ مَا نَقَلَهُ يَحْيى بنُ يَحْيَى في مُوطَّاهِ، ويَحْيى بنُ بُكَيرٍ أيضاً في مُوطَّاه) (۱). ج-وقالَ ابنُ حَيَّانَ: (لَهُ في الموطَّا تَفْسِيرٌ مَشْهُورٌ) (٢).

دوقالَ الدُّهِبِيُّ: (شَرَحَ المُوَطَّأ)(٣).

٢- نَقَلَ الْمُلَمَاءُ مِنْهُ بَعْضَ النُّصُوصِ ونَسَبُوهُ إليهِ، وهذا مِنْ أَوْثَقِ الأَدلَّةِ على أَنَّ هَذا الكِتابَ الذي بينَ أيدِينا هُو : (تَفْسِيرُ المُوَطَّا) لأبي المُطَرِّف القُنَازِعيُّ .

وإلبكَ بعضَ تِلْكَ النُّقُولاَتِ:

أ- روَى الحَافِظُ ابنُ عبدِ البَرُّ حَدِيثاً، فقالَ: (حدَّثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ، حدَّثنا أَبو مُحَمَّدِ القُلْزُمِيُّ بِمِصْرَ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الجَارُود، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ هاشِم، قالَ: حدَّثنا يَحْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو، عَنْ أَبِي سَلَمةَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتِيْنِ فِي بَيْعَةٍ ﴾ (١) وهذا النص مَوْجُودٌ فِي كِتَابنا عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ القُلْزُمِيُّ به.

ب القاضي عياضُ، فقد نقلَ منه في مَوَاضِعَ فِي كِتَابِهِ القَيِّمِ: (مَشَارِقِ الأَنْوَارِ على صِحَاحِ الآثارِ)، فقالَ: (ورَوَاهُ القُنَازِعيُّ بِضَمَّ يُعْجِل) (٥٠)، وقالَ: (وكَذَا رَوَاهُ القُنَازِعيُّ: اسْتَحَقُّوا بِالقَافِ) (٢٠)، وقالَ: (وعِنْدَ القُنَازِعيُّ: الخَصَاء) (٧٠)، وقالَ: (وعِنْدَ القُنَازِعيُّ في المُوطَّأ: إذا أَعَفَّكُم اللهُ (٨)، وهذه النُصوصُ نَقَلَها القَاضي مِنْ كِتَابِنا هَذا.

⁽۱) الصلة ۲/۳۲۳.

⁽٢) تاريخ الإسلام ٢٨/ ٣٢٣.

⁽٣) العبر ١١٤/٣.

⁽٤) التمهيد ٢٤/ ٣٨٩، وهذا النص في كتابنا ص ٤٦٩.

^(°) مشارق الأنوار ۱۲۲/۱، (طبعة المغرب بتحقيق البلعمشي أحمد يكن، ولم يصدر منها سوى مجلدين)، وهذا النص في كتابنا ص٧٤٧.

⁽٦) المشارق ٢/ ٥٣ و ٦٠، وهذا النُّص جاء في كتابنا ص٧٧٩.

⁽V) المشارق ٢/ ١٧٥، ولم يرد هذا الموضع في كتابنا بسبب ضياع الأوراق من الأصل.

⁽٨) المشارق ٢/ ٩٨، ولم يرد هذا الموضع أيضاً.

ج - أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الحَقِّ بنِ سُلَيْمَانَ اليَهُرَنِيُّ التَّلْمِسَانِيُّ في كِتَابِ (الاَقْتِضَابِ فِي غَرِيبِ المُوطَّا وإغرَابهِ عَلَى الأَبْوَابِ)، قالَ: (اسْتَحَلُّوا العُقُوبَةَ، أي: اسْتَوْجَبُوا أَنْ تَحِلَّ بِهِم، وكَذَا رَوَاهُ القُنَازِعيُّ بالقَافِ)(۱).

د ـ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ، قالَ فِي (التَّلْخِيصِ الحَبِيرِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيُّ الكَبِيرِ): (غَلِطَ القُنَاذِعيُّ في شَرْحِ المُوطَّأُ فَزَعمَ أَنَّهُ مِنْ رِوَايةِ ثَوْبانَ مَوْلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ) (٢).

٣- رَوَى الحافظُ ابنُ خَيْرِ الإشْبِيلِي هَذا الكِتَابُ ضِمْنَ الكُتُبِ التي رَوَاهَا بالإسْنَادِ إلى مُصَنِّفِيهَا، فقالُ: (كِتَابُ تَفْسِيرِ المُوطَّأ، لأَبي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ مَرْوَانَ القُنَازِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، حدَّثني بهِ الشَّيْخُ أبو الأَصْبَغِ عِيسَى بنُ الرَّحْمَدِ بنِ أبي البَحْرِ رَحِمَهُ اللهُ مُنَاوَلةً منهُ لِي، والشَّيْخُ الفَقِيهُ أبو القَاسِم أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبي البَحْرِ رَحِمَهُ اللهُ إجَازةً، قالاً: حدَّثنا بهِ الفَقِيهُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ بقِيً رَحِمَهُ اللهُ إجَازةً، قالاً: حدَّثنا بهِ الفَقِيهُ أبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ فَرَجٍ رَحِمَهُ اللهِ، قالَ: حدَّثني بهِ أبو القَاسِمِ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدِ اللهِ الطَّرَابُلْسِيُّ، عَنْ أبي المُطَرِّفِ القُنَازِعيِّ مُؤلِّفهِ رَحِمَهُ اللهُ.

قالَ: وحدَّثني بهِ أيضاً الشَّيْخُ أَبو مُحَمَّدِ بنُ عَتَّابٍ رَحِمَهُ اللهُ إِجَازَةً، قالَ: حدَّثني بهِ أبي رَحِمَهُ اللهُ، وأَبو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ عَابِدٍ، وأَبو القَاسِمِ حَاتِمُ بنُ مُحَمَّدِ الطَّرَابُلْسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ، قَالُوا كُلُّهُم: حدَّثنا بهِ أَبو المُطَرِّفِ القُنَازِعيُّ مُوَلِّفُهُ رَحِمَهُ اللهُ) (٣).

4- أَسَانِيدُهُ التي نَقَلَها عَنْ شُيُوخِهِ الذينَ رَوَى عَنْهُم، وكُلُّهُم شُيُوخٌ مَعْرُوفُونَ
 لأبي المُطَرَّفِ، وقدْ تَقَدَّم ذِكْرُهُم في المَبْحَثِ الذي خَصَّصْنَاهُ لَهُم.

⁽١) الاقتضاب ٢/٥٢٨، وهذا النص جاء في كتابنا ص٧٧٨.

⁽٢) التلخيص الحبير ١/١٧٨، وهذا النص سقط من الكتاب بسبب ضياع الأوراق.

⁽٣) فهرسة ابن خير ص٨٧.

٥- وُجُودُ اسْمِ المؤلِّفِ أو كُنْيَتِهُ في ثَنَايا الكِتَابِ بِلَفْظِ: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ)، أو: (قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ)، وقَدْ يَأْتِي اسْمُ المؤلِّفِ وكُنْيَتُهُ في أَوَّلِ الكُتُبِ المُفَسَّرةِ، كقول الناسخ في أول كتاب الفرائض: (قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)(١)، وكقوله في آخر الكتاب: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْوَانَ: جَمَعَتُ هَذَا الكِتَابَ عَلَى قَدْرِ فَهْمِي، وَمَبْلَغِ عِلْمِي، وعَلَى حَسَبِ مَا ضَبَطْتُهُ عَنْ شُبُوخِي رَحِمَهُم اللهُ، ولَسْتُ أُحَاشِي نَفْسِي فِيهِ مِنَ الغَلَظِ، والنَّسْيَانِ، والخَطَأ)(٢)، وهذا دَلِيلٌ قَوِيٌ يُفِيدُ صِحَةَ نسبةِ هذا الكِتَابِ لمُؤلِّفهِ.

* * *

١) تفسير كتاب الفرائض ص ٥٦٧ .

⁽۲) ص ۷۸٤.

اللبحث الطيَّاني

وفيه مَطْلَبَانِ:

المَطْلَبُ الأوَّلِ: مَنْهَجُ المُؤَلِّفِ في الكِتَابِ.

المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المؤلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَّوَاثدِ.

ٱلطَّلَبُ الأَوَّلُ منهج أبي لمطرف في الكماب

إِنَّ أُسْلُوبَ أَبِي المُطَرِّفِ وَاضِحٌ، وَلَغُتَهُ سَهْلَةُ التَّنَاوِلِ، والمَعَانِي مُدْرَكَةٌ بِيُسْرٍ، وجَاءَتْ نُقُولُهُ مُلَخَّصَةً، وَاضِحَةً، مُسْتَوفِيَةً.

ويَتَلَخَّصُ مَنْهَجُ المُصَنِّفِ في كِتَابِهِ بِالْأُمُورِ التَّالِيةِ:

١- سَلَكَ المُؤلِّفُ طَرِيقَةَ التَّنْكِيتِ على نُصُوصِ المُوطَّا، وذَلِكَ باختياً لِـ المُواضِع التي تَحْتَاجُ إلى تَفْسِيرِ وبيَانٍ.

٢- بِمَا أَنَّ المُؤَلِّفَ لَمْ يَلْتَزِم الشَّرْحَ المُفَصَّلِ لِكُلِّ النَّصُوصِ الوَارِدَةِ في
 المُوطَّأ، فإنَّهُ لا يَسُوقُ المتنَ كُلَّهُ، وإنَّمَا يُورِدُ منهُ مَا سَيُوضٌ حُمه فَقَطْ.

٣- يَخْرِصُ كَثِيراً على تَوْثِيقِ نُقُولُهِ، وذَلِكَ بِعَزْوِها إلى مَصَادِرَها.

4- عُنِيَ بِتَقْرِيرِ مَذْهَبِ الإمَامِ مَالِكِ، وذَلِكَ باعتمادِه في كَثيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ على مَا قَرَّرَهُ كِبَارُ عُلَمَاءِ المَذْهَبِ.
 مَا قَرَّرَهُ كِبَارُ عُلَمَاءِ المَذْهَبِ.

ه يُقَارِنُ بينَ الآراءِ المُخْتَلِفَةِ في المَذْهَبِ، ويُرَجُّحُ في الغَالبِ مَا يَظْهَرُ له أَنَّهُ القَوْلُ الرَّاجِحُ، مُعْتَمِدًا في ذَلِكَ علَى مُرَجِّحَاتٍ تَجْعَلُنَا نُقِرُّ لهُ بالتَّمَيُّزِ في هَذا المَيْدَان.

٦- يُرَاعِي الاختصارِ بِقَدْرِ الامْكَانِ مَعَ التَّلْخِيصِ والجَمْعِ للأَقْوَالِ، ولِذَا نَجِدُهُ
 يَبْتَعِدُ عَنْ ذِكْر تَفْريعَاتِ العُلَمَاءِ واسْتِطْرَادَاتِهم.

٧- يُورِدُ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ والشَّافِعِيُّ، وقَدْ يُورِدُ أَحْيَاناً أَقُوالاً لِعُلَماءِ آخَرِينَ، ثُمَّ يُعَقِّبُ عَلَيهَا بِمُلاَحَظَاتٍ لاَ تَخْلُو مِنْ نَظَراتٍ نَقْدِيَّةٍ، مُسْتَنِداً على أَقُوالِ الأَثِمَّةِ مِنْ شُيُوحِهِ ومِمَّنْ فَوْقَهُمْ، كَقَوْلهِ: (وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: اللَّعَانُ شَهَادَةٌ، ولاَ يُلاَعَنُ إلاَّ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ. قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يُرَدُّ هذَا القُولَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلذَينَ يَرْمُونَ أَزْوَجَهُمْ ﴾ [الور: ١]، فَدَخَلَ في هذَا مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، ومَنْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ،

وكقوله: (وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: إذا ارْتَدَّتِ المَرْأَةُ لَمْ تُقْتَلْ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ في الجهادِ. قالَ أَبو مُحَمَّدِ: يَرُدُّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا قَوْلُ النبيِّ ﷺ: (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)، وهَذا عَامٌّ فِيمَنِ ارْتَدَّ مِنَ الرَّجَالِ والنِّسَاءِ، ولَيْسَ هُوَ فِيمَنْ غَيَّرَ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ بِدِينٍ سِوَاهُ مِنْ دِينِ الكُفْرِ، لأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ).

وقال أيضا: (قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ، وزَيْدِ بِنِ ثَابِتِ، وَعَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ يُطَلِّقُ الحُرَّةَ تَطْلِيَقَتَيْنِ أَنَّهَا لاَ تَجِلُّ لَهُ إِلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ الطَّلاَقُ والعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ، وَهُو قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيُّ، وَهَٰو قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيُّ، يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ العَبْدُ الحُرَّةَ بِتَطْلِيقَتَيْنِ أَنَّهَا لا تَبِينُ مِنْهُ إِلاَّ بِثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ) (٣).

ونَلْمَحَظُ أَنَّ أَبِا المُطَرِّفِ أَغْفَلَ مَذْهَبَ الإمام أحمدَ بنِّ حَنْبَلِ الفِقْهِي فَلَمْ يَنْقُلْ

⁽۱) ص۲۷۶.

⁽۲) ص۱۱۵.

⁽۳) ص۳۷۷.

عَنْهُ شَيْئاً يَتَعَلَّقُ بِالفِقْهِ، وإِنْ كَانَ قد نَقَلَ عنهُ بَعْضَ رِوَايَاتِهِ وأَقْوَالهِ الحَدِيثَةِ، وهَذا الإِغْفَالُ لِمَذْهَبِ أحمدَ إِنَّمَا هُوَ صَنِيعٌ كَثِيرٍ مِنَ المُصَنَّفِينَ في المغرِبِ والأَنْدَلُسِ، ويَرْجِعُ ذلك في نَظَرِي إلى أَحَدِ أَمْرَيْنِ، إمَّا لأَنَّ الإمَامَ أحمدَ كَانَ مُحَدِّنَا أَشْهَرَ منهُ فَيَهُا، وإمَّا لِكُونِ مَذْهَبِهِ الفِقْهِي لَمْ يَدْخُلِ الأَنْدَلُسَ، فلم يُعرف هناك حَيْثُ كانَ المذَهَبُ المالِكِيُّ هُو السَّائِدُ.

٨- يَتَصرَّفُ في كَثِيرٍ مِنَ الأَحْيَانِ في مَثْنِ المُوطَّأُ بالاخْتِصَارِ تَارَةً، وبِتَغْييرِ
 الأَلْفَاظِ الوَاردَةِ إذا لَمْ تَخِلَّ بالمَعْنَى تَارَةً أُخْرَى.

٩- يُشِيرُ في بَغْضِ المَوَاضِعِ إلى العِلَلِ الحَدِيثيَّةِ الوَاقِعَةِ في المُتُونِ والأَسَانِيدِ
 بإشَارَاتٍ مُفِيدَةٍ، لَكِنَّهَا مُخْتَصَرةً، مُسْتَأْنِسَاً بِمَا يَنْقُلُه عَنْ شُيُوخِهِ أَو غَيْرِهِم.

ٱلمَطْلَبُ ٱلثَّانِي مسل*ك المؤلف في استخراج الفوائد*

أَظْهَرَ أَبُو المُطَرُّفِ فِي كِتَابِهِ فَوَائِدَّ جَلِيلَةً، ومَسَائِلَ مُفِيدَةً لأَرْبَابِ الحَدِيثِ والفِقْهِ، خُصُوصاً المالِكيَّة، تُؤكِّدُ أَنَّهُ كَانَ فَقِيهَا بَارِعَا، ومُحَدُّنا مُنْقِنَا، ومُحَقِّقاً نَاقِدَا، وأَنَّهُ كَانَ مُثَبِعا مَنْهُجَ السَّلَفِ وجُمْهُورِ أَهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ فِي قَضَايا العَقِيدَةِ، ولِهَذَا سَأُخَصِّصُ هذا المَطْلَبَ لآرَائهِ فِي العَقَائدِ، والتَّفْسِيرِ، العَقِيدةِ، والفِقْهِ، والأُصُولِ، واللَّغَةِ، وفَوائِدَ أُحرى غير ذلك، على النَّحْوِ التَّالِى:

أولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ:

عُنِي أَبُو المُطَرُّفِ عِنَايةً جَيِّدَةً بإقْرَارِ عَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ، وفِيما يَلِي جُمْلَةً مِنَ النَّمَاذِجِ:

١- عَرَّفَ أَبُو المُطَرِّفِ الإيمانَ بِمَا قَرَرَهُ أَهْلُ السُّنَةِ والجَمَاعةِ مِنْ أَنَهُ قَوْلٌ باللَّسَانِ، وتَصْدِيقٌ بالجَنَانِ، وعَمَلٌ بالأَرْكَانِ، فقالَ: (فالإيمَانُ قَوْلٌ باللَّسَانِ،

وإخْلاَصٌ بالقَلْبِ، وعَمَلٌ بالجَوَارِح، وإصَابَةُ السُّنَّةِ)(١).

ـوقالَ في مَوْضِع آخَرَ: (الإيمَانُ قَوْلٌ، وعَمَلٌ، ونِيَّةٌ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ)(٢).

٧- قَرَرَ في أَكْثِرِ مِنْ مَوْضِع بِأَنَّهُ لا يُخَلَّدُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ في النَّارِ، وأَنَّ العُصَاةَ مِنَ المُوْمِنِينَ الذين ارتكبوا كبائر الذنوب غير الشرك في مَشِينَةِ اللهِ إِنْ شَاءَ عَفَرَ لَهُمْ، وَهُو بِهذا يَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الطَّوَائِفِ كالخَوَارِجِ، عَذَّبَهُم، وإنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وَهُو بِهذا يَرُدُّ عَلَى بَعْضِ الطَّوَائِفِ كالخَوَارِجِ، القَائِلِينَ بأنَّ العُصَاةَ يُعَدَّبُونَ ولا بُدَّ،، وَهُم بِذَلِكَ أَخْرَجُوهُم مِنَ الإسلام بالكُليَّةِ، وأَذْخَلُوهم في دَائِرَةِ الكَفْرِ، وعَامَلُوهُم مُعَامَلَةَ الكُفَّارِ، وكالمُعْتَزِلَةِ القَائِلِينَ بأَنَّ العَصِي لاَ يُسَمَّى مُوْمِنَا، ولاَ كَافِرا، ولاَ مُنَافِقاً، بلْ فَاسِقاً، وأنَّهُ مَنْزِلَةٌ بينَ العَاصِي لاَ يُسَمَّى مُوْمِنَا، ولاَ كَافِرا، ولاَ مُنَافِقاً، بلْ فَاسِقاً، ولاَ بُدَّ مَنْزِلَةٌ بينَ المَنْزِلَتِينِ، وكَالمُرْجِنَةِ الذينَ قَالُوا: إنَّ العُصَاةَ كُلَهُم يُغْفَرُ لَهُم ولاَ بُدَّ، وأنَّه لاَ يَضُرُّ ذَنْبٌ مَعَ الإَيْمَانِ (٣)، فقالَ: (غيرَ أَنَّهُ لا يَخُلَّدُ في النَّارِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَوْحِيدِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبِي يَشِيَّةُ أَنَّهُ قالَ: (إنَّ اللهَ يَغُولُ يومَ القِبَامَةِ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْتُم في قَلْهِ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ مَنْ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ مَنْ النَارِ، فَيَخُرُجُونَ مَنْ النَارِ الْجَنَّةُ عَلَى النَّارِ الْمَانِ فَأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخُرُجُونَ مَنْ النَّارِ، فَيَخُرُجُونَ الجَنَّةُ وَلَا الْهُ بِيمَانِهِم فَيَذُخُلُونَ الجَنَّةَ) (1).

- وقالَ أيضاً: (وأَهْلُ السُّنَةِ لا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى فِي وَعْدِه للطَّانِعِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ فِي وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ المُعَانِدينَ اللطَّانِعِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ فِي وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ المُعَانِدينَ الذينَ يَسْتِحلُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ الذينَ يَسْتَحلُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وذلك قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾)(٥) لَهُمْ، وذلك قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾)

⁽۱) ص ۱۰۶.

⁽۲) ص٠٤٥.

⁽٣) إن الخلاف في حكم مرتكب الكبيرة، أو ما يعرف بالفاسق المِلِّي ـ من أعظم الخلافات التي نجمت عنها البدع، وافترقت بسببها الأمة، فكفر بعضهم بعضا، وقاتل بعضهم بعضا، وينظر: التمهيد ٩/ ٢٥١، وفتح البارى ١٢/ ٢٨٥.

⁽٤) ص ١٣٧.

⁽٥) ص ١٧٩.

- وقال في حديث ذكره: فَفِي هَذَا دَلِيلٌ على أَنَّ مَنْ سَجَدَ للهِ مُؤْمِناً بِهِ مُصَدُّقاً بِنَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ يَخْتَجُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللهِ، وَلاَ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، وإِنْ وَاقَعَ الكَبَائِرَ، وَيَصْدُقُ هَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: ﴿ أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلِ مِنْ إِيمَانِ اللَّهَ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ إِيمَانِ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ إِيمَانِ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مَا إِلَيْهُ اللَّهُ مَا إِلَيْهُ إِلَيْهُ مِنْ إِيمَانِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَنْ اللَّهُ مَا إِلَهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ إِلَيْهُ اللَّهُ اللَّ

- وقالَ: (تَفَضَّلَ اللهُ تَعَالَى لِمَن ارْتَكَبَ ذُنُوباً غَيْرَ الشَّرْكِ بالمَغْفِرَةِ إِنْ شَاءَ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ الرَّجُلِ الذي طَلَبَ أَنْ يُحْرَقَ بعدَ مَوْتهِ، وأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ تَفَضَّلَ عَلَيْهِ، وغَفَرَ لَهُ بِخَشْيَتِه للهِ، وهذَا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ مُوحُداً مُقِرًا باللهِ، وقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ: إِنَّما غَفَرَ اللهُ لِهَذَا الرَّجُلِ مِنْ أَجْلِ تَوْبَيّه التِّي تَابَهَا، وقَالَتْ فِرْقَةُ آخَرُونَ مِنْهُم: إِنَّما غَفَرَ اللهُ لَهُ بأَصْلِ تَوْجِيدِه الذي لا يَضُرُّ مَعَهُ عَمَلٌ، وقَالَ أَهْلُ السُّنَةِ: إِنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَصَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَصَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَصَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَعَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَضُورُ اللهُ يَنْ مِنْ أَلْهُ لَكُ اللهُ عَلَى هذَا الرَّجُلِ فَعَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُثُمَلُ المِديثِ إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَعَالَى يَشَوْرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءً ﴾ ، فَهَذِه الآيةُ تَأُويلُ مَا تَأَوّلُهُ أَهُلُ السُّنَةِ في هذَا الحَدِيثِ) (٢).

- وقالَ وَهُو يُقَرِّرُ هذا المبدأ ويُزِيلُ إشْكَالاً جَاءَ في حَدِيثِ: «من اقْتَطَعَ حَقَّ الْمِيءَ مُسْلِم بِيَمِينِهِ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ اللهُ فقالَ: (وطَرِيقُ هَذا الحَدِيثِ طَرِيقُ الوَعِيدِ، ولاَ تُحَرَّمُ الجَنَّةُ ويُخَلَّدُ في النَّارِ إلاَّ أَهْلُ الكُفْرِ، وقَدْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ قَوْمٌ مِنَ المُسْلِمينَ بَعْدَ أَنِ احْتَرَقُوا فِيهَا، فَيُدْخَلُونَ الجَنَّة، لا خِلاَفَ بينَ أَهْلِ السُّنَّةِ في هَذَا) (٣).

٣- مَسَائِلُ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ: قَرَّر أَبُو المُطَرِّفِ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مَذْهَبَ السَّلَفِ في هَذِه المسالةِ الشَّائِكَةِ، وَهِيَ إثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى في كِتَابِهِ وَرَسُولُهُ ﷺ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى والصِّفَاتِ العُلاَ إثباتاً يَلِيقُ بهِ سبحانه بلاَ تَحْرِيفٍ، ولا تَعْطِيلٍ، ولا تَشْبِيهِ، ولا تَحْرِيفٍ، ولا تَعْشِيل.

⁽۱) ص۹۶ه.

⁽۲) ص۳۰۶.

⁽۳) ص۳۰۵.

فقالَ وَهُو يَتَحَدَّثُ عَنْ إثباتِ اليَمِينِ للهِ تَعَالَى: (هَذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفِيهِ: أَنَّ للهِ يَمِينَا، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ بلاَ كَيْفٍ ولاَ تَحْدِيدٍ)(١).

رِ وَأَثْبَتَ صِفَةَ النَّزُولِ للهِ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ، فقالَ: (حَدِيثُ التَّنزُلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَثِمَةُ الثُقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ).

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ مَالِكِ في الاسْتِوَاءِ، فقالَ: (وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ الرَّحْنَ عَلَ الْمَسْرَشِ السَّتَوَى ﴾ [طه: ٥] فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ اسْتَوى، فأَعْظَمَ المَسْأَلةَ في ذَلِكَ؟ وقَالَ: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ) (٢).

- وأثبتَ صِفَةَ العُلُو لله عَزَّ وَجَلَّ، فقالَ: (وفِي هَذَا الحَدِيثِ [يعني حديث الأمة السوداء] بَيَانٌ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في السَّمَاءِ، فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُو في كُلُّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَكُوثُ مِن غَوَى ثَلَائَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَكُوثُ مِن غَوَى ثَلَائَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [السجادات: ٧]، إلى آخِرِ الآيةِ، يَعْنِي: يُحِيطَ بِهِم عِلْمَا، ويَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلَمُ وَنَ اللهِ وَيَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلَمُ وَنَ اللهِ وَيَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلَمُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَيَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلَمُ وَاللهِ وَيَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ ومَا يُعْلَمُ وَاللَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ إِلَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ مَا يُسُولُونَ وَمَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلِي اللَّهُ عِلْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْعَلَّالَ وَاللَّهُ اللّ

- وأثبتَ صِفَةَ الكَلاَمِ له تعالى، فقالَ: (والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، وصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، لَيْسَ بِخَالِقِ ولاَ مَخْلُوقِ، ولَكِنَّهُ كَلاَمُ اللهِ الخَالِقِ)(١٠).

- وأَثْبَتَ القَدَرَ للهُ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنَّ أَفْعَالَ العِبَادِ قَدَّرَهَا اللهُ تعالى على العِبَادِ، فقالَ: (وأَدْخَلَ مَالِكُ حَدِيثَ آدَمَ ومُوسَى حُجَّةٌ بأَنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ كُلَّهَا قَدْ فقالَ: (وأَدْخَلَ مَالِكُ حَدِيثَ آدَمَ ومُوسَى حُجَّةٌ بأَنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ كُلَّهَا قَدْرَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنَّهُ عَلِمَهَا قَبْلَ كَوْنِهَا، بِخِلاَفِ قَوْلِ أَهْلِ البِدَعِ الذينَ يَقُولُونَ: (إنَّ اللهُ خَلَقَ الأَشْبَاءَ كُلَّهَا يَقُولُونَ: (إنَّ اللهُ خَلَقَ الأَشْبَاءَ كُلَّهَا عَيْرَ الأَعْمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَآللَهُ خَلَقَكُمْ عَيْرَ الأَعْمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا، قالَ اللهُ تعَالَى: ﴿ وَآللَهُ خَلَقَكُمْ

⁽۱) ص ۷٤١.

⁽۲) ص۲٤۲.

⁽۳) ص ۲۰۱.

⁽٤) ص ٢٤١. وقال نحو هذا الكلام في ص١٥١.

وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصانات: ٩٦]، وقالَ: ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَالْقُ وَٱلْأَشُّ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْمَالَمِينَ﴾ (١) [الأعراف: ٥٤].

٤- إثْبَاتُ عَذَابِ القَبْرِ ونَعِيمهِ، فقالَ: (: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ في حَدِيثِ الكُسُوفِ أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَقِّ، وأَنَّ العَبْدَ يُسْأَلُ في قَبْرِهِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللهُ عَزَابَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

٥- النَّنَاءُ على الصَّحَابةِ رَضِي اللهُ عنهم، وبيانُ فَضْلِهِم، فقالَ وَهُو يَتَحَدَّثُ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (وكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ صَحِيحَ الفِرَاسَةِ، جَلِيلَ القَدْرِ عِنْدَ اللهُ عَنْدَ اللهُ المُسْلِمِينَ. قالَ رَسُولُ اللهِ يَظِيَّة فِيهِ: ﴿إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عِنْدَ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ، ﴿وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ، ﴿وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَعَ لِسَانِ عُمَرَ وقَلْبِهِ، ﴿وَلَمْ يَلْقَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكاً فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرِ مَا فَجُهِ، وَوَافَقَهُ رَبُهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي ذَلِكَ، إلى غَيْرِ مَا شَيء يَطُولُ الكِتَابُ بِبَعْضِ فَضَائِلِه، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ وَالنَّابِعِينَ لَهُمْ بإحْسَانِ) (٣).

- وذَكَر حَدِيثاً ثُمَّ رَدَّهُ فقالَ: (قال لِي أَبُو مُحَمَّدِ: هَذَا حَدِيثٌ شِيعِيٌّ كَذِبٌ لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَاثِشَةَ بِخُروجِهَا في دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَاثِشَةَ بِخُروجِهَا في دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا بَعْدَ النبيِّ ﷺ ثُمَّ تُخَالِفُهُ)(١٤).

٦- مَوْقِفُهُ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، فقد ذكر قوما من البغاة الذين خَرَجُوا على الإمّام، وأنه ينبغي أن يُقاتَلُوا، فقال: (إِنَّ القَدَرِيَّةَ وغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ إِذَا خَرَجُوا عَلَى إمّامِ عَادِلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ، ويَدْعُونَ إلى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَإِنْهَمْ يُدْعَوْنَ إلى السُّنَّةِ إمّامِ عَادِلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ، ويَدْعُونَ إلى مَا هُمْ عَلَيْهِ فَإِنْهَمْ يُدْعَوْنَ إلى السُّنَةِ

⁽۱) ص ۷٤١.

⁽۲) ص۲۲۳.

⁽۲) ص ۹۵.

⁽٤) ص٦٠١.

والجَمَاعَةِ، فإنْ أَبَوا أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ بِدْعَتِهِمْ ومَا هُمْ عَلَيْهِ قُوتِلُوا)(١).

- وذكر بأن أهل البدع لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، ولاَ يُنْكَحُ إليهِم، ولاَ يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، ولاَ يُعَادُ مَرِيضُهُمْ، ولاَ تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ (٢).

- وذكر قصة صَبِيغ الذي كان يُتَّهَمُ بِرَأَي الخَوَارِجِ وَأَهْلِ الأَهْوَاءِ، وقد سَأَلَ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ عَنِ الذَّارِيَاتِ، والمُرْسَلاَتِ، والنَّازِعَاتِ، فَأَمَرَ بِهِ فَضُرِبَ بِجَرَائِدِ النَّخِيلِ حَتَّى أُدْمِي جَسَدُهُ، ثم قال المصنف: فَغِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ عَالِماً عَنْ مَسْأَلَةٍ فَجَاوَبَهُ عَنْهَا أَنْ يَقْنَعَ بِجَوَابِهِ، ولاَ يَتَعَسَّفَ فِي سُوَالِهِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلُّ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَةِ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلُّ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَصْحَابُهُ، وَوقَفَ عِنْدَهَا أَهْلُ السُّنَّةِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا بِمَا لَمُ سَنَّهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ أُدُّبَ حَتَّى يَتُوبَ، كَمَا تَابَ صَبِيغٌ، ورَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الخَوَارِجِ (٣).

٧- حدَّدَ البِدْعةَ وبَيَّنَ أَنْوَاعَهَا، فقالَ: (قول عمر: (نِعْمَتِ البِدْعَةُ) فالبَدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةُ هُدَى، وبِدْعَةُ ضَلاَلَةٍ، وبِدْعَةُ الضَّلاَلةِ كُلُّ مَا ابْتَدِعَ على غَيْرِ سُنَةٍ) (1). وهذا التَّقْسِيمُ قالَ بهِ الإمامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تعالى، فقالَ: (البِدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةٌ مَحْمُودَةٌ، وبِدْعَةٌ مَذْمُومَةٌ، فَمَا وَافَقَ السُّنَّةَ فَهُو مَحْمُودٌ، ومَا خَالَفَ السُّنَّةَ فَهُو مَذْمُومٌ (٥)، وفَسَّرَ ابنُ رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ مُرَادَ الشَّافِعِيُّ فقالَ: (ومُرَادُ الشَّافِعِيُ اللَّرْبِعةِ تُرْجَعُ إليهِ ومُرَادُ الشَّافِعِيُّ السَّرْبِعةِ تُرْجَعُ إليهِ وَهِمَ البَدْعَةُ المَحْمُودَةُ فَمَا وَافَقَ السُّنَّةَ، يَعْنِي مَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ، يَعْنِي مَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّما هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّما هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّما هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّما هِيَ بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا كَانَ لَهَا أَصْلٌ مِنَ السُّنَةِ تُرْجَعُ إليهِ، وإنَّما هِي بِدْعَةٌ لُغَةً لا شَرْعاً لِمُوافَقَتِهَا

⁽۱) ص ۷٤١.

⁽۲) ص ۷٤۱.

⁽۳) ص ۸۹ه.

⁽٤) ص١٧٢.

⁽٥) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ١١٣/٩.

السُّنَة)(١)، قُلْتُ: ويُؤكِّدُ هذا التَّفْسِيرَ أَنَّ للشَّافِعِيِّ قَوْلٌ يُوضِّحُ قَوْلَهُ الأَوَّلِ فَعَالَ: (المُحْدَثَاتِ ضَرْبانِ، مَا أُحْدِثَ يُخَالِفُ كِتَاباً أَو سُنَّةً أَو أَثَراً أَو إِجْمَاعاً فَهَذِه بِذَعَهُ الضَّلاَلِ، وما أُحْدِثَ مِنَ الخَيْرِ لاَ يُخَالِفُ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَهَذِه مُحْدَثَةٌ غيرُ مَذْمُومةِ)(١).

٨- حكم بقتل كل من سبّ رسول الله ﷺ أو ازدراه، وحكم أيضا بقطع نصيب من سبّ أحدا من الصحابة، فقال وهو يتحدّث عن سبب أمر النبي ﷺ بقتل ابن خَطَل عند فتح مكة: (وهَذا حُكْمُ كُلِّ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَو قَالَ: إِنَّ ثَوْبَهُ أَو إِزَارَهُ وَسِخٌ أَنْ يُقْتَلَ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ كُلِّهِ الإِزْرَاءَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَحُكْمُهُ القَتْلُ. وكَذَلِكَ لا حَظَّ فِي شَيءٍ مِنَ الفَيءِ، ولا سَهْمَ لِمَنْ سَبَّ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرَضِيَ اللهُ عَنْ جَمِيع أَصْحَابِهِ) (٣).

ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَرِيم:

لقَدْ عُنِي أَبُو المُطَرِّفِ عِنَايةً جَيَّدةً بإيرادِ الآياتِ القُرآنيةِ وتَفْسِيرِهَا وتَوْجِيهِهَا، والاخْتِجَاجِ بِهَا على الخُصُومِ والمُخَالِفِينَ.

وفِيمَا يَلِي بعضَ النَّمَاذِج:

فقال: (قولَ اللهِ تباركَ وتعَالى: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّكُوٰهَ طَرُفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْيَّلِ ﴾ يعني: ﴿ طَرَفِ ٱلنَّهَارِ ﴾ صلاةً الصُّبْحِ والظُهرِ والعَصْرِ، ﴿ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلْيَلِ ﴾ المَغْرِبَ والعِشَاءَ ﴿ إِنَّ ٱلْخَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّتَاتِ ﴾ (١) [مود: ١١٤].

(وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ ، يَعْنِي: ﴿ ٱصْبِرُواْ ﴾ عَلَى طَاعَةِ اللهِ ، ﴿ وَرَابِطُواْ ﴾ ، يَعْنِي : خَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ، ﴿ وَأَنَّقُواْ ٱللهَ لَعَلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، والفَلاَحُ : جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ ، ﴿ وَأَنَّقُواْ ٱللهَ لَعَلَكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠]، والفَلاَحُ :

⁽١) جامع العلوم والحكم ص ٢٦٧.

⁽٢) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٢٥٣/١٣.

⁽٣) ص ١٧٤.

⁽٤) ص ١٣٧.

البَقَاءُ في الجَنَّةِ، و(لَعَلَّ) مِنَ اللهِ حَتْمٌ وَاجبٌ)(١).

(وقال اللهُ: ﴿ أَلَرْ نَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِفَانًا ﴿ أَلَرْ نَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِفَانًا ﴿ أَخَيَاءٌ وَأَمْوَانًا ﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦] يَعْنِي: أَنَّهَا تَضُمُّ الخَلْقَ وَهُمْ أَخْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا مَاتُوا وصَارُوا فِي القُبُورِ) (٢٠ .

ثالثا: عُلُومُ الحَدِيثِ:

حَرَصَ أَبُو المُطَرِّفِ في كِتَابِهِ عَلَى شَرْحِ الأَحَادِيثِ وتَوْجِيهِها، والرَّدُّ بِهَا على الخُصُومِ، وعلَى هَذا بَنَى كِتَابَهُ، وحَرَصَ أَيضاً على إظْهَارِ جَوَانِبَ أُخْرَى تَتَعلَّقُ الخُصُومِ، وعلَى هذا بَنَى كِتَابَهُ، وحَرَصَ أَيضاً على إظْهَارِ جَوَانِبَ أُخْرَى تَتَعلَّقُ بِعُلُومِ الصَّالِي: بِعُلُومِ السَّخِوِ التَّالِي:

١- نَقَلَ كَثِيراً مِنَ الأَقْوَالِ في الكَلاَمِ على الأَحَادِيثِ مِنْ حَيْثُ صِحَّتُهَا أو ضَعْفُهَا، والأمثلةُ في هذا كَثِيرةٌ، ولكنْ لا بأسَ بذْكِر مِثالٍ لِذَلِكَ:

- نقلَ في أُوَّلِ بابِ جَامِعِ الوُضُوءِ عَنْ أحمدَ بنِ خَالِدِ القُرْطِيِّ المَعْرُوفِ بابنِ الجَبَّابِ فقالَ: (قال أحمدُ بنُ خَالِدِ: أَسْنَدَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ حَدِيثَهُ عَنْ الجَبَّامِ بنِ عُرْوَةَ عَنْ أبيهِ عَنْ أبي هُرَيْرةَ، أَنَّ النبيَّ عَيِّلَةِ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابِةِ، فقالَ: «أُولا يَجِدُ أَحَدُكُم ثلاثَةَ أَحْجَارٍ»، قالَ ابنُ خَالِدٍ: وهُو غَلَطٌ لم يَرْوِه أَحَدٌ عَنْ أبي هُرَيْرةَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ عَنْ أبيهِ...إلخ).

- وفال: (حَدِيثُ (لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ) حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، ولاَ يُسْنَدُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيح)(٣).

- وقال في حَدِيثِ: (إذا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ)، قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: (هَذا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ، لأَنَّ ابنَ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لا يُعْرَفُ)(١٠).

٧- نَقَلَ أَقُولاً في الحُكْم على الرُّواةِ جَرْحاً وتَعْدِيلاً، وإليكَ اسْمَاءَ الرُّواةِ

⁽۱) ص ۸۰۰.

⁽۲) ص۲۲۲.

⁽۳) ص۲۰۵.

⁽٤) ص ٣٣٤.

الذين جَرَّحَهُم أو عَدَّلَهُم، مُرَتَّبِينَ عَلَى حُرُوفِ المُعْجَمِ:

_ إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ: كَانَ يَقْلِبُ الأَحَادِيثَ على وَجْهِ الغَلَطِ، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ رَجُلاً صَالحَا^(١).

- سُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ ضَعِيفٌ (٢).
- عَبْدُ الرَّحْمَن بنُ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لاَ يُعْرَفُ (٣).
 - عَبْدُ الملك بنُ المُغِيرَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ (٤).
- مَالِكُ بنُ أَنَسٍ: مَالِكٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وقدْ أَجْمَعَ النَّاسُ على عَدَالَتِهِ وصِحَّةِ مَا نَقَلَ (٥٠).
 - المُسَيَّبُ بنُ وَاضِع ضَعِيفٌ (٦).
 - هُزَيْلُ بنُ شُرَحْبِيلَ لَيْسَ بِشَيءٍ (٧).

٣- ذَكَرَ في مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ جَوَانِبَ مِنْ عِلَلِ الأَحَادِيثِ تَتَعَلَّقُ باتِّصَالِ الأَسَانِيدِ وانْقِطَاعِهَا، وقدْ نَقَل أَكْثَرِها عَنْ شَيْخِه أَبِي مُحَمَّدِ القُرْطُبِيِّ، وإليكَ أمثلةً في هذا:

- قال: (وكَذَلِكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيُ عَنْ عَمْرِوِ بنِ العَاصِي غيرُ مُتَّصِلٍ، لَمْ يُدْرِكُ الزُّهْرِيُ عَمْروَ بنَ العَاصى) (٨).

⁽۱) ص ۲۱۶.

۲۰۰۰ حس۲۱۳. (۲) ص۳۱۳.

⁽۳) ص ۲۲۶.

⁽٤) ص ٢٣٤.

⁽۵) ص۲۲۲.

⁽۷) ص ۴۰۵.

⁽۸) ص ۱۸۷.

- وقالَ: (هذَا حَدِيثٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِيُّ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ)(١).
 - ـ وقالَ: (لَمْ يُدْرِكْ مَطَرُ الوَرَّاقُ رَجَاءَ بنَ حَيْوَةَ)^(٢).
- وقالَ: (أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُه مُرْسَلَةٌ، لأَنَّ عَمْراً يَرْوِيها عَنْ أَبِيهِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدَّه مُحَمَّدِ بِنِ عبدِ اللهِ بِنِ عَمْرِوِ بِنِ العَاصِي، وَمُحَمَّدٌ جَدُّ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْيَى بِنُ مَعِينٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِوِ بِنِ شُعَيْبٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْيَى بِنُ مَعِينٍ: أَحَادِيثُ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدُه صِحَاحٌ)(٣).
- وقالَ: (في هَذا الحَدِيثِ أَنَّ أَبا أُمَامَةَ الذي رَوَاهُ عَنِ النبيِّ ﷺ لَيْسَ هُوَ أَبو أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ، وإنَّمَا هُوَ أَبَو أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحَ لأَبي أُمَامَةَ الحَارِثيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحَ لأَبي أُمَامَةَ الحَارِثِيُّ سِمَاعٌ مِنَ النبيِّ ﷺ⁽³⁾.
- وقالَ عَنْ حَدِيثِ: (هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، لأَنَّ شُرْحِبيلَ بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكُ سَعْدَ بنَ عُبَادَةً) (٥٠).
- وقالَ: (لَيْسَ يَصِحُّ للقَاسِمِ سَمَاعٌ مِنْ أَسْمَاءَ، وحَدِيثُهُ عَنْهَا في المُوطَّأُ مُرْسَلٌ)(١).
- ونقلَ عَنِ ابنِ مُزَيْنِ: (عَبْدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبِ الذي رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ هَذِه القِصَّةَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ لَأَنَّ الأَصْمَعِيُّ الأَصْمَعِيُّ الأَصْمَعِيُّ الأَصْمَعِيُّ اللَّاصَمَعِيُّ الأَصْمَعِيُّ اللَّاصَمَعِيُّ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ الللْمُلْمِلِيلِي اللَّهُ اللللْمُلْمِلِيلِي الللْمُلِلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ
- ٤- بيانُ الإبهامِ في المتنِ: كَقَوْلهِ نَقْلاً عَنْ أحمدَ بنِ خالدٍ: (اسْمُ ذَلِكَ الرَّجُلِ

⁽۱) ص۳۱۳.

⁽۲) ص۲۸۵.

⁽٣) ص٤٢٤.

⁽٤) ص٥٠٥.

⁽٥) ص ۲۸ه.

⁽۲) ص۲۰۰۰.

⁽۷) ص۸٦۸.

الذي سَأَلَ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ أُمَيَّةُ بنُ خَالِدِ بنِ أَسِيدٍ)(١٠.

- وقالَ في مَوْضُع آخرَ: اسْمُ البَهْزِيِّ الذي أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الحِمَارَ العَقِيرَ: زَيْدُ بنُ كَعْبِ(٢).

_ وقال: (كَانَ اسْمُ صَاحِبِ هَدَايَا رَسُولِ اللهِ ﷺ ذُوَيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِيصَةَ بنِ ذُوَيْب، فَذُوَيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِيصَةَ بنِ ذُوَيْب، فَذُوَيْبٌ صَاحِبٌ وابنُهُ صَاحِبٌ)(٣)

ه بيانُ التَّفَرُّدِ: كَقَوْلهِ في حَدِيثٍ ذَكَرهُ: (انْفَردَ بِهَذَا الحَدِيثِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، لَمْ يَرْوهِ عنهُ غَيْرُهُ)(١).

رابعا: علم الفقه:

لقد اشتملَ هذا الكتابُ على ثَرْوَةٍ فِقْهِيَّةٍ هَامَّةٍ فِي مَجَالِ الفِقْهِ المَالِكِيُّ عَلَى الخُصُوصِ، واعْتَمَدَ في ذَلِكَ على كِبَارِ الفُقْهَاءِ المالكيَّةِ بِدْءاً بِتَلامِذَةِ الإمّامِ مَالِك كابنِ القاسِم، ويَخيى، وأشْهَب، وابنِ المَاجِشُونَ، وعليٌ بنِ ذِيَادٍ، ثُمَّ مَنْ يَلِيهِم كابنِ القَاسِم، ويَخيى، وأَشْهَب، وابنِ المَاجِشُونَ، وعليٌ بنِ ذِيَادٍ، ثُمَّ مَنْ يَلِيهِم كَسُخُنُونَ، وعَبْدِ الملكِ بنِ حَبِيب، وأَصْبَغَ، وعِيسَى بنِ دِينَادٍ، كَمَا أَنَّهُ أَكْثَرَ مِنَ النَّقْلِ عَنِ المَتَاخُرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الأَنْدَلُسِ وغيرهم وأكثرهم مِنْ أعيان شُيُوحِهِ، وأبي مُحَمَّدٍ، وأبي عُمَرَ، وابنِ أبي زَيْدٍ، وأبي بَكْمِ الأَبْهَرِيُّ، وآخرين ممّن ذَكْرَتُهُم في مَبْحَثِ مَوَارِد المُصَنِّفِ في كِتَابِهِ.

والأمثلةُ في ذَلِكَ كَثِيرَةٌ جِدًّا، ولا بأسَ بذكِرٍ مِثَالَيْنِ:

- فقد قالَ في أَوَّلِ جَامِعِ الوُّضُوءِ: (قولُ النبيُّ عليه السَّلامُ لأهلِ القُبُورِ: «السَّلامُ عليكُم دارَ قَوْمٍ مُؤْمِنينَ» وذَكَرَ الحَدِيثَ، فيه من الفِقه: إباحةُ زِيَارةِ القُبُورِ، والسَّلامُ على المَوْتَى. وقالَ بَعْضُهم: في هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ الْفَوْرَ، والسَّلامُ على أَفْبِيةِ القُبُورِ، وأَنكرَ هذا القَوْلَ بعضُ شُيُوخِنا، وقالَ: ثَبَتَ عَنِ

⁽۱) ص۱۹۳.

⁽۲) ص ۹۲۵.

⁽٣) ص ٦٤١.

⁽٤) ص ٤٣٧.

النبي ﷺ أنَّهُ قالَ: ﴿إِنَّمَا نَسَمَةُ المُؤْمِنِ مِنْ طَيْرٍ يُعْلَقُ فِي شَجَرةِ الجَنَّةِ حَتَى يُرْجِعَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إلى جَسَدِه يومَ القِيَامَةِ ٤. وسُئِلَ يحيَى بنُ يحيَى عَنْ مُسْتَقَرُّ الأَرْوَاحِ أَينَ هي؟ قالَ للسَّائِل: أينَ كانتْ قبلَ أَنْ تَكْمُنَ فِي الأَجْسَادِ، وقالَ لَهُ: كانتْ في عِلْمِ اللهِ، قالَ له يحيَى: وكَذَلِكَ هي بعدَ خُرُوجِها مِنَ الأَجْسَادِ في عِلْمِ اللهِ،

- وقال أيضا: (وذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ لُبَابَةَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذُكِرَ لَهُ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا شَكَا بَعْضَهُمَا بَعْضَا إلى الحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَبْغَهُمَا أَلْ يَبْنَهُمَا أَلُو مَيْنَ الْحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا أَمِينَ الحَكَمَ بِمَا يَبْدُو لَهُ مِنْ أُمُورِهَما. فَكَانَ أَبُو أَمِينَا، أو في دَارٍ أَمِينِ، ويُخْبِرُ الأَمِينُ الحَكَمَ بِمَا يَبْدُو لَهُ مِنْ أُمُورِهَما. فَكَانَ أَبُو مُحَمَّدِ يَقُولُ: لَسْتُ أَرَى هَذَا إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَآبُعَتُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ مَا إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَآبُعُمُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَمَكَمًا إِلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُولِ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

خامسا: عِلْمُ أُصُولِ الفِقْهِ:

تَنَاوَلَ أَبُو المُطَرِّفِ بَعْضَ القَضَايا التي تَتَعلَّقُ بِعِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ، وإليكَ جانباً من المسائل التي تَتَطرَّقَ لَها:

١- نقلَ عَنْ أَبِي عُمَرَ المَكْوِيِّ القُرْطُبِيِّ قولَهُ: (والصَّاحِبُ إذا روَى حَدِيثاً عَنِ النبيِّ ﷺ وخَالَفَهُ بِعَمَلِه كَانَتْ عِلَّةً في الحَدِيثِ تُوجِبُ التَّوقُفَ عنهُ) (٣).

٢- قال: (فَنَوَاهِيه ﷺ أَلْزَمُ مِنْ أَوَاهِرِه، فَلَيْسَ لنَا أَنْ نَسْتَبِيحَ شَيْئَاً مِمَّا قَدْ نَهَانا
 عنهُ، وإنْ فَعَلَ هُوَ ذَلِكَ الشَّىءَ الذي نَهَانَا عَنْهُ)⁽¹⁾.

٣- نقل عن أبي زيد قوله: (والصَّحَابةُ إذا اخْتَلَفُوا في حُكْمٍ مِنَ الأَحْكَامِ وَسِعَ الاَخْتِلاَفُ مِنْ أَقَاوِيلِهم، والأَخْذُ بِمَّا يَقْوَى في الأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ) (٥).

⁽۱) ص ۱۳۶.

⁽۲) ص۳۸۷.

⁽۳) ص۱۸۷.

⁽٤) ص١٩٤.

⁽٥) ص۲٦٨.

٤ وقال: (أَنَّ سُنَنَ النبيِّ ﷺ وأَفْعَالَهُ يُؤْتَى بِهَا كَمَا سَنَّهَا وَفَعَلَها مَا لَمْ
 يَنْسَخْهَا ﷺ بِغَيْرِهَا أَو يَتْرُكَهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ لِشَيءٍ عَلِمُوهُ فِي ذَلِكَ) (١٠).

ه وقال: (والقُرْآنُ المَتْلُو هُوَ: مَا نَقَلَتْهُ الأُمَّةُ كَافَّةَ جَمِيعًا لاَ مِنْ طَرِيقِ الآَحَادِ، ومَا قَدْ ضَمِنَ اللهُ جَمْعَهُ وقُرْأَنَهُ)(٢).

٦- وقال: (أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَضَعَ نَبِيّهُ ﷺ مِنْ كِتَابِهِ مَوْضِعَ البَيَانِ عَنهُ، فَجَاءَتْ سُنَّةُ رَسُولَ اللهِ ﷺ مُفَسِّرَةً للقُرْآنِ الذي نَصَّ اللهُ سُبْحَانة فِيهِ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ غَيْرِ تَخْدِيدٍ لِقِيمَةِ السَّرِقَةِ، فَلَوْ تُرِكْنَا وَظَاهِرُ القُرْآنِ لَقَطَعْنَا كُلَّ سَارِقِ يَسْرِقُ مَا قَلَ أَو كَثْرَ كَمَا قَالَتِ الخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَقُ أَنْ تُتَبَعَ مِنْ قَوْلِ الخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَحَقُ أَنْ تُتَبَعَ مِنْ قَوْلِ الخَوَارِجُ).

٧ وقال تعليقا على حديث ذكره: (وفي هذا الحديث دَلِيلٌ على أَنَّ أَعْمَالَ أَهْلِ اللَّمْ الْمَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ الآفاقِ) (١).

٨ ذكر أن خبر الآحاد يحتج به في الأحكام وغيرها، فقال: (قَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءِ في صَلاَةِ الصُّبْحِ إِذ جَاءَهُم آتِ، فقالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ)، إلى آخِرِ الحَدِيثِ، فيهِ مِنَ الفِقْهِ: قَبُولُ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَا فِي فَتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَا فِي فَتَمِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ) (٥٠).

٩-قال: (والسُّنَنُ الثَّابِتَةُ مُفَسِّرَةٌ للقُرْآنِ)^(١).

⁽۱) ص ۹۳۵.

⁽۲) ص۷۱۰.

⁽۲) ص۷۱۸.

⁽٤) ص ١٣٢.

⁽۵) ص۲۲۸.

⁽٦) ص٥٠٢.

سادسا: علم اللُّغَة:

إِنَّ مِمَّا لاَ شَكَّ فيه أَنَّ عُلُومَ اللَّغَةِ ضَرُورِيَّةٌ لِمَنْ يَتَصدَّى لِتَفْسِيرِ كِتَابِ اللهِ تعالى أو سُنَّةِ رَسُولهِ ﷺ، وقد ذَكَرَ أبو المطرف جَوَانِبَ يسيرةً من هذا العِلْمِ، وإليكَ أمثلةً لذلك:

- وقال: (الجَائِفَةُ: هِيَ جُرْحَةٌ تَصِلُ إلى الجَوْفِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ. والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا والمأمُومَةُ: هِيَ ما وَصَلَ إلى الدَّمَاغِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ. والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا مِنَ العَظْمِ. والمُوضَحَةُ: مَا أَوْضَحَ العَظْمَ، قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ، ولاَ يَكُونَ إلاَّ فِي الوَجْهِ، أَو فِي الرَّأْسِ. والبَاضِعَةُ: مَا بَضَّعَ فِي اللَّحْمِ. والدَّامِيةُ: هِيَ التِّي تَدمَى، الوَجْهِ، أَو فِي الرَّأْسِ. والبَاضِعَةُ والدَّامِيةُ خَطَأَ فَلاَ دِيةَ فِيهِمَا، إلاَّ أَنْ تَبُراً عَلَى شَيْنٍ، فَيَعْقِلُ للمَجْرُوحُ بِقَدْرِ ذَلِكَ الشَّيْنِ) (٢).

- وقال: (قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ: (لَهِيَ أَسْوَدَ مِنَ القَارِ)، هَكَذَا رَوَاهُ يَخْيَى، ورَوَى غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ: (لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادَا مِنَ القَارِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، لأَنَّ العَرَبَ لاَ تَقُولُ: هُوَ أَشَدُ سَوَادَاً. قالَ: والقَارُ الْعَرَبَ لاَ تَقُولُ: هُوَ أَشَدُ سَوَادَاً. قالَ: والقَارُ هُوَ الزِّفْتُ) (٣).

⁽۱) ص۹۷۹_۸۰۰.

⁽۲) ص ۱۸۵.

⁽۳) ص۰۸۷.

- قالَ أبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ الخِطْبَةُ - بِكَسْرِ الخَاءِ- في النُّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمُّ الخَاءِ - في النُّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمُّ الخَاءِ - في الجُمُعَةِ وشِبْهها(١).

سابعا: فوائد أخرى:

اشتمل هذا الكتاب على نكت علمية كثيرة غير ما تقدّم، وإليك نُبذا منها:

١- ذكر دخولَ النبيِّ ﷺ على أُم حَرَام وأُختها أُم سُلَيْم، فقال: (كَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَهِيَ أُخْتُ أُمِّ سُلَيْمٍ امْرَأَةٍ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيُّ)(٣).

٧- نقل عن صالح بن إدريس المقرىء في مسألة الحُرُوفُ التي وَقَعَتْ في بَعْضِ المَصَاحِفِ وأُسْقِطَتْ مِنْ بَعْضِها، وذكر أنها نَحْو عِشْرِينَ حَرْفاً في جَعِيعِ القُرْآنِ، ثم قال: (فإنَّها كَانَتْ مَعْرُوفَة عندَ الذينَ كَتَبُوا المَصَاحِفَ لِعُثْمَانَ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوهَا في مُصْحَفِ وَاحِدٍ، فَفَرَّقُوهَا في المَصَاحِفِ، فَبَعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ العِرَاقِ، وبَعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ العِرَاقِ، وبَعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ العِرَاقِ، وبَعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ اليَمَنِ، وبَعْضُها في مُصْحَفِ أَهْلِ الشَّام، لا يُنْكِرُهَا بَعْضُهُم على بَعْضِ، ويَقْرَوُونَها في صَلاَتِهِم وتِلاَوتِهِم، قَدْ حَفِظَها اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى وأَثْبَتَها في المَصَاحِفِ، قالَ اللهُ تَعَالَى وأَثْبَتَها في المَصَاحِفِ، قالَ اللهُ تَعَالَى وأَثْبَتَها في خَفِظُهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى وأَثْبَتَها في حَفِظُهُ اللهُ عَلَيْنَا فَلاَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا خَتُنُ نَزَلْنَا ٱلذِّكُرَ وَإِنَّا لَمُ لَحَيْظُونَ ﴾ [الحجر: ١٩]، فَمَا حَفِظُهُ اللهُ عَلَيْنَا فَلاَ سَبِيلَ إلى الزِّيَادَةِ فيهِ ولا إلى النَّقْصَانِ منهُ) (١٤).

⁽۱) ص۲۳۸.

⁽۲) ص ۴٤٩.

⁽٣) ص ٥٩٥_٩٦٥.

⁽٤) ص ٢٣٤.

٣- قال: (إنَّمَا مَكَثَ ابنُ عُمَرَ في تَعْلِيمِه سُورَةَ البَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ يَتَعَلَّمُهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم كَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ويَتَعَلَّمُونَ حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ وَنَاسِخَهُ ومَنْسُوخَهُ ومُحْكَمَهُ، فإذَا أَحْكَمُوا عِلْمَ ما تَعَلَّمُوا مِنْ ذَلِكَ انْتَقَلُوا إلى شَيءَ آخَرَ، لا كَمَنْ يَقْرَأَهُ ولا يَعْلَمُ شَيْعًا مِنْ ذَلِكَ) (۱).

* * *

⁽۱) ص۲۳۸.

والبحث ولثَّالث موارد المُولف<u>ف</u> في الكتاب

إِنَّ مَعْرِفَةَ مَصَادِرِ المُؤلِّفِ لَهُ أَهَمِّيةٌ كَبِيرَةٌ في دِرَاسةِ مَنْهَجِيَّةِ المُؤلِّفِ فِي كِتَابهِ، وبَيَانِ قِيمَةِ الكِتَابِ الذِي أَلَّفَهُ.

وقد وَجَدْتُ أَبَا المُطَرِّفِ خَصَّصَ في نِهَايةِ كِتَابهِ للمَصَادِرِ التي كَانَتْ أَكْثَرَ دَوَرَاناً في شَرْحهِ، وذَكَرَ بعضَ أَسَانِيدِه إليها، وقد اسْتَعْرَضْتُهَا في الفَصْلِ الرَّابِعِ المُتَقَدِّمِ، كَمَا أَنَّهُ اعتمدَ أَيْضَا عَلَى مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةَ أُخْرَى، ولكنَّهُ لمَ يُصَرِّحْ في أَكْثَرِهَا بأَسْمَاءِ مُصَنَّفِيها، وتتَلَخَّصُ هذه المصادِرُ بالأَنْوَاعِ التَّالِيةِ:

النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادر التي صرَّحَ بالنَّقْلِ منها:

وهي على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: القُرْآنُ الكَرِيمُ: تَضَمَّنَ كتاب (تَفْسِيرُ الموطَّأ) قَدْراً لا بأسَ بهِ مِنَ الآياتِ الكَريمةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: الكُتُبُ التي حَدَّدها في قَائِمَتِهِ في نِهَايةِ الكِتَابِ، وقد ذَكَرْتُها في الفَصْلِ الرَّابِع المُتَقدِّم آنِفاً.

القِسْمُ النَّالِثِ: كُتُبٌ أُخْرَى لَم تُذْكَرُ في قَائِمَتهِ، ولَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ يَرْجِعُ إلى مَا مُنِيتُ بهِ النُّسْخَةُ التي وَصَلَتْنَا مِنْ سَفْطٍ في آخِرِها، وَهِي مَصَادِرُ قَلِيلَةٌ، وإليكَ ذِكْرَها:

١- تَفْسِيرُ يَحْيى بنِ سَلامٍ، وقد ذَكَرنا إسْنَادَ المُصَنَّفِ إليهِ في المبحثِ الرَّابِعِ،
 وكنا قدْ ذَكَرنا في مَبْحث مُصَنَّفَاتهِ أنَّهُ قامَ بِتَهْذِيبِ هذا التَّفْسِيرِ.

٢-الموطَّأ، روايةُ يَخْيَى بن يَخْيَى اللَّيْثِي، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي قَامَ عَلَيْهَا تَفْسِيرُه.

٣ـ الموطَّأ، روايةُ يَخْيَى بنِ بُكَيْرٍ .

٤-الموطَّأ، رِوَايةُ عبدِ اللهِ بنِ مَسْلَمةَ القَعْنَبيِّ.

٥-الموطا، روايةُ عَبْدِ اللهِ بن وَهْبٍ.

٦-الموطأ، روايةُ عبدِ الرَّحْمَن بنِ القَاسِم.

٧-الموطأ، روايةُ مَعْنِ بنِ عِيسَى.

٨- رِسَالةُ الإيمانِ لأَبِي عُبَيْدٍ القَاسِم بنِ سَلاَّم.

النَّوْعُ الثَّانِي: مَصَادِرُ نَقَلَ مِنْهَا لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسمِ الكِتَابِ، وإنَّمَا اكْتَفَى باسمِ مُؤَلِّفِهِ، وإليكَ أَسْمَاءَ هَوُلاَءِ المُؤَلِّفِينَ مَعَ تَرْجَمَتِهِم بالْحَتِصَارِ، مُرَتَّبِينَ على حُرُوفِ المُعْجَم:

١- إبْرَاهِيمُ بنُ مُحَمَّدٍ، أَبو إسْحَاقَ الزَّجَّاجُ البَغْدَادِيُ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ اللَّغُويُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ (مَعَانِي القُرْآنِ) وغَيْرِه، لَزِمَ المُبَرَّدَ وغَيْرَهُ، وأخذَ عنهُ أَبو عَلِيَّ الفَارسيُّ وجَمَاعَةٌ، تُوفِّي سنة (٣١١)^(١).

٢- أحمدُ بنُ أبي بَكْرِ بنِ الحَارِثِ القُرَشِيُّ الزُّهْرِيُّ، أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ الإمامِ مَالِكِ الموطَّأ، ولَهُ كِتَابُ مُخْتَصرٌ في قَوْلِ مَالِكِ، وكَانَ فَقِيهَا مُحَدِّثا ثِقَةً، رَوَى عنهُ البُخَارِيُ ومُسْلِمٌ وغَيْرُهما، تُوفِّي سنةَ (٢٤٢)^(١).

٣- أَخْمَدُ بنُ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ، أبو عُمَرَ القُرْطُبيُّ، يُعْرَفُ بابنِ الجَبَّابِ، الإمامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ الزَّاهِدُ، كَانَ إمامَ وَقْتِهِ غَيْرَ مُدَافَعِ فِي الفِقْهِ والحَدِيثِ، صَنَّفَ

⁽۱) السير ۱۶/۱۶ ۲۲۰

⁽٢) ترتيب المدارك ٣٤٧/٣، وتهذيب الكمال ٢٧٨١، وجمهرة تراجم المالكية ١٩٢١، وقد اعتمدا في وقد طبعت روايته للموطأ بتحقيق الدكتور بشار عواد ومحمود خليل، وقد اعتمدا في التحقيق على نسخة محفوظة بالهند، مع أن للكتاب نسخ خطية أخرى، ينظر: مقدمة كتاب الإيماء للداني ٢١٣١١. وأما كتابه الآخر في الفقه فقد وصلنا وما يزال مخطوطا في مكتبة القرويين بفاس، كما في تاريخ التراث العربي ٣/١٥٤.

(مُسْنَدَ حَدِيثِ مَالِكٍ)، وكِتَابَ(الإيمانِ)، وكِتَابَ (فَضْلِ الوُضُوءِ والصَّلاةِ) وغيْرَ ذَلكَ، تُوفِّي سنةَ (٣٢٢)(١).

٤ أَخْمَدُ بنُ عَبْدِ الملكِ بنِ هَاشِمِ الإشبيلِيُّ نَزِيلُ قُرْطُبةَ، الإمامُ العَلَّامةُ الفَقِيهُ، المعروفُ بابنِ المَكْوِيِّ، صَنَّفَ بالاشْتِرَاكِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الله المُعيطيِّ كِتَابَ (الاسْتِيعَابِ لأَقْوَالِ مَالِكِ)، وانتهتْ إليهِ رِقَاسةُ الفِقْهِ بالأَنْدُلُسِ، ونقلَ عَنْهُ أَبو المُطَرِّفِ كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وآرائهِ الفِقْهيَّةِ، تُوفِّي سنةَ (٤٠١) (٢).

ه أَخْمَدُ بنُ عَوْنِ اللهِ بنِ حُدَير، أبو جَعْفَرِ القُرْطُبِيُّ، يَرْوي عَنِ القَاسِم بنِ أَصْبَعْ وغَيْرِه مِنْ أَهْلِ قُرْطُبةَ، وحَجَّ فَسَمِعَ مِنْ أَبِي سَعِيدِ بنِ الأَعْرَابِيِّ وغَيْرِه، وقَدْ رَوَى عنهُ أبو المُطَرِّفِ كثيراً مِنْ أَحَادِيثِه وبَعْضَ أَقْوَالهِ، وكَانَ شَيْخَا صَالِحًا، صَارماً في السُّنَةِ، تُوفِّي سنة (٣٧٨)(٣).

رَ إِسْمَاعِيلُ بنُ إِسْحَاقَ بنِ إِسْمَاعِيلَ الجَهْضَمِيُّ، أَبو إِسْحَاقَ القَاضِي البَصْرِيُّ المالِكِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ، الإمامُ العَلاَّمةُ شَيْخُ الإسْلاَمِ، وإمَّامُ زَمَانِهِ، لَهُ تَالَيفٌ كَثِيرَةٌ تُعَدُّ أُصُولاً في فُنُونِهَا، مِنْهَا: (أَحْكَامُ القُرْآنِ)، وكِتَابُ (المَبْسُوطِ في الفِقْهِ)، و(مُخْتَصَرهُ في الفِقْهِ) وغَيْرُها الكَثِيرُ، تُوفِّي سنة (٢٨٢)(١٤).

٧ أَشْهَبُ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ دَاوُدَ، أبو عَمْرو القَيْسِيُّ المصريُّ، تَفَقَّه بالإمَامِ مَالِكِ، ورَوَى عَنِ اللَّيْثِ وغَيْرِه، وكَانَ إمّاماً فَقِيهاً، انتهتْ إليهِ رِقَاسةُ المذهبِ بعدَ وَفَاةِ ابنِ القَاسِمِ، صَنَّفَ كُتُباً مِنْها: (الاختلافُ في القَسَامةِ) و(المُدوَّنةُ في الفَقْه) وغَيْرُ ذلك، تُوفِي سنة (٢٠٤)(٥).

⁽١) ترتيب المدارك ٥/ ١٧٤، والسير ١٥/ ٢٤٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٩٨١.

⁽٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٢٣، والسير ١٧/ ٢٠٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٢٣٠.

⁽٣) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٥٤.

⁽٤) ترتيب المدارك ٢٧٦/٤، والسير ٣٣٩/١٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/٤٣، وقد أخرجتُ له ما وصلنا من كتابه (أحكام القرآن) عن النسخة الوحيدة المحفوظة بالمكتبة العتيقة بالقيروان، وطبع مؤخرا بدار ابن حزم، والحمد لله على توفيقه.

⁽٥) ترتيب المدارك ٣/ ٢٦٢، والسير ٩/ ٥٠٠، وجمهرة تراجم العلماء المالكية ١/ ٣٣٣،

٨- أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ بنِ سَعِيدٍ، أبو عبدِ اللهِ المِصْرِيُ، كَاتِبُ ابنِ وَهْبٍ وَوَرَّاقهِ، كَانَ رَحَلَ إلى المدينةِ لِيَسْمَعَ مِنْ مَالِكِ، فَدَخلَها يومَ مَاتَ، وصَحِبَ ابنَ القَاسِمِ، وأشْهَبَ، وابنَ وَهْبٍ، ولهُ تآليفٌ، مِنْها: (تَفْسِيرُ غَرِيبِ الموطَّأ)، و(الرَّدُ على أَهْلِ الأَهْوَاءِ) وغَيْرها، وَهُو شَيْخُ البُخَارِيِّ، والدُّهْلِيُّ، ومُحَمَّدِ بنِ وَضَاحٍ وغَيْرُهم، تُوفِّي سنة (٢٢٥)(١).

٩- رَبِيعَةُ بنُ أَبِي عبدِ الرَّحْمَنِ، أَبو عُثْمَانَ المدنيُّ الفَقِيةُ، كانَ قد أَذْرَكَ بعضَ الصَّحَابةِ وكِبَارَ التَّابِعِينَ، وكانَ صَاحِبَ الفَتْوَى بالمدينةِ، وعنهُ أخذَ مَالِكٌ وغَيْرُهُ، تُوفِّي سنةَ (١٣٦)، وروى حَدِيثَهُ الستَّةُ (١٠).

١٠- زِيادُ بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ زُهَيْرٍ، أَبو عبدِ اللهِ اللَّخْمِيُّ القُرْطُبيُّ، الملقَّبُ بِشَبْطُونَ، سَمِعَ مَالِكاً وأخذَ عنهُ الموطَّا، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَذْخَلَهُ إلى الأَنْدَلُسِ، وصَنَفَ كِتَابً للجَامِعِ، ورَوَى عنهُ يخيى بنُ يَحْيى، تُوفِّى سنة (١٩٣) وقيلَ بَعْدَها (٣).

١١- سُلَيْمَانُ بنُ بُرْدٍ، أَبو الرَّبِيعِ المِصْرِيُّ القَاضِي، الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ الموطَّأُ وغَيْرِه، وكانَ يُقَالُ: مُوطَّأُ ابنُ بُرْدٍ أَصَحُّ مُوطًّأ، تُوفِّي سنةَ (٢١٠)(١٠).

١٢- صَالِحُ بنُ إِذْرِيسَ بنِ شُعَيْبٍ، أبو سَهْلِ البَغْدَادِيُ المُقْرِىءُ الثَّقَةُ، قَرَأُ على ابنِ مُجَاهِدٍ وغَيْرِه، وبَرَعَ في القِرَاءَاتِ وعِلَلِهَا، تُوفِي سنة (٣٤٥)^(٥).

وقد وصلنا من كتبه كتاب (الحج) توجد منه قطعة في المكتبة العتيقة بالقيروان، ينظر: تاريخ التراث العربي ٣/ ١٤٥.

⁽١) ترتيب المدارك ٤/١٧، والسير ١٠/٦٥٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/٣٢٨.

⁽٢) تهذيب الكمال ٩/ ١٢٣، والسير ٦/ ٨٩، وذكر فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي ٣/ ٢٤ بأن لربيعة كتابا في الفقه ينقل منه كثير من الفقهاء.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/١١٦، والسير ٩/ ٣١١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٤٩٠.

⁽٤) ترتيب المدارك ٣/ ٢٨٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٥٥٢.

⁽٥) تاريخ بغداد ٩/ ٣٣١، وتاريخ دمشق ٢١٣/٢٣، وغاية النهاية في طبقات القراء (٦) ٣٣٢.

17 عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ القَاسِمِ بنِ خَالِدٍ، أبو عبدِ الله العُتَقِيُّ المِصْرِيُّ، الإمامُ العَلَّمَةُ الفَقِيه المحتَهِدُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ وصَحِبهُ وتَفَقَّهَ بهِ، وكانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِعِلْمٍ مَالِكِ، ورَوَى أيضاً عَنِ اللَّيْثِ، وعبدِ العَزِيزِ بنِ الماجِشُونَ وغَيْرِهم، تُوفَى سنة (١٩١)(١).

١٤ عبدُ العَزِيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي سَلَمةَ المَاجِشُونَ المدنِيُّ الفَقِيهُ المحدَّثُ الثَّقَةُ، رَوَى حَدِيثَهُ السَّتَّة، ولهُ كُتُبٌ فِقْهِيَّةٌ مُصَنَّفَةٌ، تُوفِّي سنةَ (١٦٦)(٢).

1٦ عبدُ اللهِ بنُ أَبِي زَيْدٍ، أَبُو مُحَمَّدِ القَيْرَواِنِيُّ، الإِمَامُ العَلَّامَةُ الفَقِيهُ، تَفَقَّهَ بِأَبِي بَكْرِ بنِ اللَّبَادِ، وأَبِي الفَضْلِ الممَّسي وغيرهما، ولهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ على إِمَامَتِهِ، وعَلَى رَأْسِهَا كِتَابُ: (النَّوادِر والزِّيادات على ما في المدوَّنة من غيرها من الأمهات)، و(مختصر المدونة)، و(الرسالة) وغيرها كثير، وإليه انتهت الرُّئاسةُ في الفِقْهِ، وكانَ يُسَمَّى بِمَالِكِ الصَّغِيرِ، توفِي سنة (٣٨٦)(٣).

١٧ عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدِ القُرْطُبِي، روى عنه أحمد بن

 (۲) تهذيب الكمال ۱۵۲/۱۸، والسير ۳۰۹/۷، وقد طبع له مؤخراً الأثر الوحيد الذي وصلنا من كتبه، وهو أوراق من كتاب الحج، بتحقيق الدكتور ميكلوش موراني.

⁽۱) ترتيب المدارك ٢٤٤/٣، والسير ١٢٠/٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٦٤٥. ومن كتبه التي وصلت إلينا: قطعة من روايته للموطأ، وطبع له الملخص من موطئه للقابسي، وذكر له الدكتور فؤاد سزكين رسالتين محفوظتين في بعض المكتبات الأوربية، ينظر: تاريخ التراث العربي ٣/ ١٤٣. ومن باب الفائدة نشير إلى أن الإمام أبا عبيد القاسم بن خلف الجبيري الطرطوشي المتوفى سنة (٣٧٨) ألف كتابا سماه (التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة)، وفي هذا الكتاب يظهر علم ابن القاسم ومكانته، فمع كونه تلميذ مالك فقد خالف في بعض المسائل مما يبين نزعته الاستقلالية الاجتهادية، وهذا الكتاب طبع بتحقيق مصطفى باجو، وصدر عن دار الضياء بطنطا في مصر.

⁽٣) ترتيب المدارك ٢/ ٢١٥، والسير ١٠/١٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٠٩، وقد طبع كتابه النوادر والزيادات في خمسة عشر مجلدا، كما طبع كتاب (الجامع) وهو الجزء الأخير من كتابه (مختصر المدونة)، أما كتاب (الرسالة) فقد طبع مرارا.

خالد بن الجباب وغيره، رَوَى عنهُ أَبو المُطَرِّفِ في تَفْسِيرِه كَثِيراً مِنْ أَقْوَالهِ وَآرَائهِ الحَدِيثيَّةِ والفِقْهيَّةِ، توفي سنة (٣٦٤)(١).

١٨ عبدُ الله بنُ نَافِع، أبو مُحَمَّدِ القُرَشِيُّ مَوْلاً هم المدنيُّ، المعروفُ بالصَّافِغ، صَحِبَ مَالِكاً وتَفَقَّه بهِ، ورَوَى عَنْ غَيْرِه، كَانَ مُفْتِي أَهْلِ المدينةِ بِرَأْي مَالِكِ، ووَثَقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغَيرُه، ورَوَى له مُسْلِمٌ وأصحابُ السُّنَنِ، وتُوفِّي سنة مَالِكِ، ووَثَقَهُ ابنُ مَعِينٍ وغَيرُه، ورَوَى له مُسْلِمٌ وأصحابُ السُّنَنِ، وتُوفِّي سنة (٢٠٦).

19 عبدُ اللهِ بنُ وَهْبِ بنِ مُسْلِم، أبو مُحَمَّدِ القُرَشِيُّ الفِهْرِيُّ مَوْلاَهُمْ الْمِصْرِيُّ، الإمّامُ الحَافِظُ الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ ولاَزَمَهُ، وتَفَقَّهَ بهِ وبِغَيْرِه، وصَنَّفَ مُصَنَّفَاتٍ كَثِيرَةٍ، مِنْها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الموطَّأ الكَبير)، و(الجَامِع) وغَيْرها، توفي سنة (١٩٧).

٢٠ عبدُ الملِكِ بنُ حَبِيبِ بنِ سُلَيْمَانَ، أبو مَرْوَانَ السُّلَمِيُّ، الإمَامُ العَلاَّمَةُ الفَقِيهُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الشَّهِيرةِ، ومنها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الوَاضِحَةُ) ـ الفَقِيهُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الشَّهِيرةِ، ومنها: (تَفْسِيرُ الموطَّأ)، و(الوَاضِحَةُ) ـ وَهُو مِنْ أَشْهَرِ كُتُبهِ ـ ولَهُ أيضاً (الجَامِعُ) وغير ذلك، توفي سنة (٢٣٨)^(١).

٢١ عبدُ الملِكِ بنُ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أبي سَلَمةَ، المعرُوفُ بابنِ المَاجِشُونَ، الإمامُ العَلاَّمةُ الفَقِيهُ، تَفَقَّهَ بِمَالِكِ، وبأبيهِ، وابنِ أبي حَازِمٍ وغَيْره، كانَ مُفْتِي أَهْلَ المدِينةِ في زَمَانهِ، ولَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ في الفِقْهِ والخِلاَفِ والسُّنَةِ،

⁽١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٣٢، وجذوة المقتبس ص٢٥٢.

 ⁽۲) ترتیب المدارك ۳/۱۲۸، وتهذیب الكمال ۲۱/۲۰۸، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكیة
 ۷۲۸/۲.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٢٢٨، والسير ٩/ ٢٢٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧٧٥، وصدر له من الكتب: الجامع، والتفسير، والقدر.

⁽٤) ترتيب المدارك ١٢٢/٤، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٧٨٣/٢، وقد طبع كتابه (تفسير الموطأ) بتحقيق الدكتور عبد الرحمن بن العثيمين باسم (تفسير غريب الموطأ)، كما وصلنا بعض من كتابه (الواضحة) استعرضها الدكتور مكلوش موراني في كتابه (دراسات في مصادر الفقه المالكي).

رَوَى حَدِيثَهُ النَّسَائِيُّ وابنُ مَاجَه، تُوفِّي سنة (٢١٢) وقيل بعدها(١).

٧٧_ عُثْمَانُ بنُ عِيسَى بنِ كِنَانَةِ، أبو عَمْرو الأُمُويُّ مَوْلاَهُم المدَّنِيُّ، صَحِبَ مَالِكَا وكانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِهِ، وكانَ فَقِيهَا غَلَبَ عليهِ الرَّأَيُّ، توفِّي سنة (١٨٦) فيما يقال(٢).

٣٧ عليُّ بنُ زِيادٍ، أَبو الحَسَنِ العَبْسِيُّ التُّونِسِيُّ، سَمِعَ مَالِكَا وَرَوى عنهُ الموطَّأ، وَهُو أَوَّلُ مَنْ أَذْخَلَ الموطَّأ إلى إفْرِيقيَّةَ، أخذَ عنهُ شُخنُونُ، وأسدُ بنُ الفُرَاتِ، والبُهْلُولُ بنُ رَاشِدٍ وغيرُهم، ولهُ كُتُبٌ في البيُوعِ والنَّكَاحِ والطَّلاَقِ، توفى سنة (١٨٣)(٣).

٢٤ عِيسَى بنُ دِينَارِ بنِ وَاقِدٍ، أَبو مُحَمَّدِ الغَافِقِيُّ الطُّلَيْطِليُّ ثُمَّ القُرْطُبيُّ، الإَمَامُ العَلاَّمةُ القَاضِي الفَقِيهُ المُفْتِي الزَّاهِدُ العَابِدُ، صَحِبَ عبدَ الرَّحْمَنِ بنَ القَاسِمِ وتَفَقَّه بهِ وسَمِعَ منهُ الكَثِيرَ، ولَهُ كِتَابُ (البُيُوعِ)، وله أيضا كِتَابُ (الهِدَايةِ) وغَيْرُ ذلك، توفى سنة (٢١٢)(٤).

٢٦_ القَاسِمُ بنُ سَلاَمٍ، أبو عُبَيْدِ البَغْدَادِئُ القَاضِي، الإمَامُ العَلاَمةُ الفَقِيهُ المُحَدِّثُ الأَدِيبُ، وصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الشَّهِيرَةِ، كَـ(غَرِيبِ الحَـدِيثِ)، و(الأَمْوَالِ) وغيرِها، روى حديثه أبو داود في السنن، توفي سنة (٢٢٤)(٥).

⁽۱) ترتيب المدارك ٣/ ١٣٦، وتهذيب الكمال ١٨/ ٣٥٨، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٧٩٠/٢.

⁽٢) ترتيب المدارك ٣/ ٢١، وجمهرة تراجم فقهاء المالكية ٢/ ٨٣١.

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٨٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٨٥٠، وقد طبعت روايته للموطأ بتحقيق الشيخ العلامة محمد الشاذلي النيفر رحمه الله تعالى على نسخة مكتبة القيروان وهي قطعة ناقصة، وللفائدة نشير إلى أن سحنون نقل في المدونة كثيرا من أقواله.

⁽٤) ترتيب المدارك ٤/ ١٠٥، والسير ١٠/ ٤٣٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٩٠٦.

⁽٥) تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٥٤، والسير ١٠/ ٤٩٠.

٧٧ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ زِيادٍ، أبو عَبْدِ الله الإشكِنْدَرَانِيُّ، المعروفُ بابنِ المَعوَازِ، الإمَامُ الفَقِيهُ الزَّاهِدُ، تَفَقَّهَ بابنِ عبدِ الحَكَمِ، وابنِ المَاجِشُونَ، وأَصْبَغَ بنِ الفَرِّجِ وغَيْرِهم، ولهُ كِتَابٌ مَشْهُورٌ في الفِقْه يُعْرَفُ بالمَوَازيَّةِ، توفي سنة (٢٦٩) (١).

٢٨- مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بُكَيْرٍ، أبو بَكْرِ التَّمِيمِيُّ البَغْدَادِيُّ، الْقَاضِي الفَقِيه، رَوَى عَنِ القَاضِي إسْمَاعِيلَ، ورَوَى عنهُ بَكْرُ بنُ العَلاَءِ وغَيْرُه، ولهُ كِتَابٌ في مَسَائِلِ الخِلاَفِ وغَيْرُ ذَلِكَ، توفي سنة ولهُ كِتَابٌ في مَسَائِلِ الخِلاَفِ وغَيْرُ ذَلِكَ، توفي سنة (٣٠٥).

٢٩- مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرِ بنِ يَزِيدَ، أَبو جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ، الإمَامُ الفَقِيهُ المُجْتَهِدُ، وصَاحِبُ التَّصَانِيفَ الشَّهِيرَةِ كـ(التَّفْسِيرِ)، و(التَّارِيخِ) و(تَهْذِيبِ الآثَارِ) وغَيْرِها، تُوفِّى سنة (٣١٠)^(٣).

" مُحَمَّدُ بنُ سَخْنُونَ بنِ عبدِ السَّلاَمِ، أبو عبدِ الله التَّنُوخِي الإفْرِيقِيُّ الْفَرِيقِيُّ الْفَرِيقِيُّ الْفَقِيهُ البَارِعُ، تَفَقَّهَ بأبيهِ، وسَمِعَ أَبا مُصْعَبِ الزُّهْرِيَّ، ومُوسَى بنَ مُعَاوِيةَ الصُّمَادِحيَّ وغَيْرَهما، ولهُ مُؤلِّفاتٌ كَثِيرةٌ، منها: (تَفْسِيرُ المُوطَأ)، و(الجَامِعُ)، و(الجَوَاباتُ) وغير ذلك، توفي سنة (٢٥٦)(١).

⁽۱) ترتيب المدارك ١٦٧/٤، والسير ٦/١٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/١٨٠. وتوجد بعض القطع في مكتبة القيروان العتيقة، ونقل منها نصوصا كثيرة ابن أبي زيد في النوادر والزيادات، وينظر: (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص١٤٩.

⁽٢) ترتيب المدارك ٥/ ١٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ١٠٠٠.

⁽٣) تاريخ بغداد ٢/٢١، والسير ١٦٧/٤.

⁽٤) ترتيب المدارك ٤/ ٢٠٤، والسير ٢٠/١٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٢٠٠، وقد وصلنا شيء يسير من مؤلفاته، منها كتابه (آداب المعلمين) وقد طبع غير مرة، ومنها بتونس بتحقيق محمود عبد المولى، ووصلنا له أيضا قطع مخطوطة في الفقه، محفوظة في المكتبة العتيقة بالقيروان، كما جاء في كتاب (دراسات في مصادر الفقه المالكي) ص١٦١.

٣٢ مُحَمَّدُ بنُ عُمَرَ بنِ لُبَابةَ، أَبو عَبْدِ اللهِ القُرْطُبيُّ، الإَمَامُ الفَقِيهُ المُفْتِي، كانَ عَالِمَا باخْتِلاَفِ أَصْحَابِ مَالِكِ وغَيْرِه، إلاَّ أنَّهُ كانَ قَلِيلَ الرَّوايةِ، قَلِيلَ الكُتُب، تُوفَى سنة (٣١٤)(١).

٣٣ مُحَمَّدُ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ مُحَمَّدٍ، أَبو هِشَامٍ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ دِمَشْقَ، كَانَ إِمَاماً فَقِيهاً ثِقَةً نَسَّابَةً، رَوَى عَنْ مَالِكٍ وتَفَقَّه به، وله كُتُبٌ في الفِقْه، توفى سنة (٢١٠)(٢).

٣٤ مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، أَبو عبدِ اللهِ الأُمُويُّ مَوْلاَهُم القُرْطُبيُّ، الإمامُ الحَافِظُ مُحَدِّثُ الأَنْدَلُسِ ومُقْرِنِهَا وفَقِيهِها، أَلَّفَ كُتُباً في الحَدِيثِ والفِقْهِ والسُّنَّةِ وغَيْرَ ذَلِكَ، وكانَ عَابِداً زَاهِداً، توفي سنة (٢٨٧)^(٣).

٣٥ مُطَرُّفُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مُطَرُّفِ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارَ الهِلاَلِي مَوْلاَهُم، المَدَنِيُّ الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ الموطَّأُ وغَيْرِه، وتَفَقَّهُ أَيضاً بابنِ المَاجِشُونَ، وابنِ أَبي حَازِمٍ، وابنِ كِنَانةَ وغَيْرِهم، وَرَوى عنهُ البُخَارِيُّ، والدُّهْلِيُّ وغَيْرُهما، توفي سنة (٢٢٠)(٤).

٣٦ المغيرَةُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ الحَارِثِ القُرَشِيُّ المَخْزُومِيُّ المدّنِيُّ، الإمامُ

⁽١) ترتيب المدارك ٥/ ١٥٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١١٥٥.

⁽٢) ترتيب المدارك ٣/ ١٣١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٠٠.

⁽٣) ترتيب المدارك ٤/ ٤٣٥، والسير ١٤٥/ ٤٥، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٢٢١، وكتاب (محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد) للدكتور نوري معمر، ومن كتبه التي وصلت إلينا كتاب (البدع) وقد طبع مرارا، وأفضل طبعة له هي التي حققها صديقنا الأستاذ بدر البدر في الكويت، وكتاب (النظر إلى الله تعالى) وهو مخطوط لدى مكتبة حسن حسني عبد الوهاب، وهي الملحقة بالمكتبة الوطنية بتونس، ومن كتبه (تسمية شيوخ ابن وهب) وهذا الكتاب اعتمده الحافظ ابن بشكوال في كتابه رجال ابن وهب وزاد عليه، وقد طبع مؤخرا بتحقيقي على نسختين خطيتين نادرتين، والحمد لله على توفيقه.

 ⁽٤) ترتيب المدارك ١٣٣/٣، وتهذيب الكمال ٧٠/٧٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٢٥٤/٣.

الفَقِيهُ، رَوَى عَنْ مَالِكِ، وهِشَامِ بنِ عُرُوةَ، ومُحَمَّدِ بنِ عَجْلاَنَ وغيرهِم، كانَ فَقِيهَ أَهْلِ المَدِينَةِ بعدَ مالِكِ، رَوَى حَدِيثَهُ مَالِكٌ وأَصْحَابُ السُّنَنِ إلاَّ التَّرْمِذيَّ، توفى سنة (١٨٦)(١).

٣٨- يَخْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى بنِ كَثِيرٍ، أَبو عِيسَى المَضْمُودِيُّ اللَّيْثِيُّ مَوْلاً هُم القَّرْطُبيُّ، القَاضِي الفَقِيهُ المُحَدِّثُ، المعروفُ بابنِ أَبي عِيسَى، سَمِعَ مِنْ عَمِّ أَبِيهِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ يَخْيى، ومُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ لُبَابةً، وأحمدَ بنِ خَالِدٍ وغَيْرِهم، وكَانَ جَلِيلَ القَدْرِ، عَالِمَاً بالحَدِيثِ والفِقْه، رَحَل إليهِ النَّاسُ مِنْ جَمِيع الأَنْدُلُسِ، تُوفِّي سنة (٣٦٧) (٢).

٣٩- يَخْيَى بنُ يَخْيَى بنِ كَثِيرٍ، أَبو مُحَمَّدٍ المَصْمُودِيَّ اللَّيْثِيُّ مَوْلاً هُم الطَّنْجِيُّ ثُمَّ الأَنْدَلُسِ وعَالِمَها، سَمِعَ مَالِكَ بنَ أَنَسٍ، وأَخذَ عنهُ المُوطَّأ، وسَمِعَ أيضاً اللَّيْثَ، وابنَ القاسِمِ وبهِ تَفَقَّه، ولهُ مَسَائِلُ عَنْ أَشْهَبَ، وابنِ القاسِمِ وبهِ تَفَقَّه، ولهُ مَسَائِلُ عَنْ أَشْهَبَ، وابنِ القاسِمِ وبهِ تَفَقَّه، ولهُ مَسَائِلُ عَنْ أَشْهَبَ، وابنِ القاسِمِ وغيْرِهما مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ، ولهُ وصيَّةٌ لِطَلبةِ العِلْمِ، توفي سنة وابنِ القاسِمِ وغيْرِهما مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، ولهُ وصيَّةٌ لِطَلبةِ العِلْمِ، توفي سنة (٢٣٤)

* * *

⁽۱) ترتيب المدارك ٣/ ٢، وتهذيب الكمال ٢٨/ ٣٨١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٢٦٣/٣

⁽٢) ترتيب المدارك ١٠٨/٦، والسير ١٦/٢٦، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١٣٥٠/٣

⁽٣) ترتيب المدارك ٣/ ٣٧٩، والسير ١٠/ ٥١٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٣٠، ووصيته لطلبة العلم نقلها عن مالك وأضاف إليها وصايا أخرى، وقد رواها ابن خير في فهرسته ص٢٢٨ بإسناده إلى أبي المطرف عَنْ أبي عِيسَى، عَنْ أبي عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أبو المُعَلَّى بنُ مَعَلَّى، حدَّثنا عُثْمَانُ بنُ أَيُّوبَ، أَخبرنا يَحْيَى بنُ يحيى، قالَ: قالَ مَاكَ.

المبحث الرابع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة.

المطلب الثاني: مآخذ على المؤلُّفِ.

* * *

ٱلطَّلَبُ ٱلْأُوَّلُ قيمت إلكتاب العلمية

هذا الكِتَابُ مِنْ أَرْفَعِ كُتُبِ شُرُوحِ الحَدِيثِ قَدْرَاً، وأَنْبَهِهَا ذِكْراً، وأَعَمَّهَا نَفْعاً، نَفْعاً، فقدْ زَخَر بِمَادَةٍ عِلْمِيَّةٍ وَافِرَةٍ تَتَلَخَّصُ بِالأُمُورِ التَّالِيةِ:

1_ حَفَلَ هذا الكِتَابُ بِنُصُوصٍ فِقْهِيَّةٍ قَيِّمَةٍ نَقَلَها عَنِ كُتُبٍ مَفْقُودَةٍ لَمْ تَصِلْ إلينا، ومِنْها مُؤَلَّفَاتٍ لِفُقَهَاءَ مِنَ الأَنْدَلُسِ ضَاعتْ كُتُبهُم، مِثْلَ مُؤَلَّفَاتِ عِيسَى بنِ دِينَارٍ، وأحمدَ بنِ خَالِدٍ ابن الجبَّابِ، ومُحَمَّدِ بنِ وَضَاحٍ، وأبي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بنِ عَدْنِ اللهِ القُرْطُبيِّ، وأبي عِيسى يحيى بنِ عبدِ الله اللَّيثيِّ، وأبي عُمَرَ ابنِ المَكْوِيِّ عَوْنِ اللهِ القُرْطُبيِّ، وأبي عِيسى يحيى بنِ عبدِ الله اللَّيثيِّ، وأبي عُمَرَ ابنِ المَكْوِيِّ وغَيْرِهم، وقد ذَكَرْنا أَسْمَاءَ الفُقَهاءِ الذينَ رَجَعَ أبو المُطَرِّفِ إلى مُؤَلِّفَاتِهِم في المبحَثِ السَّابق.

٢ التَّرْجِيحُ بينَ رِوَاياتِ الموطَّأ، كَقَوْلهِ في حَدِيثٍ: (خَلَطَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى مَنْ مَالِكِ، وجَعَلَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ
 مَذَا الحَدِيثَ في رِوَايَتِه عَنْ مَالِكِ، وجَعَلَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ

نَفْسِ الحَدِيثِ، وإنَّما هُو تَفْسِيرٌ في الحَدِيثِ، كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرِ عَنْ مَالِكٍ)(١).

٣- اهتمَّ كَثِيراً بِبَيانِ مَذْهَبِ مَالِكٍ واخْتِلاَفِ أَقْوَالهِ فِي المسأَلَةِ الوَاحِدَةِ، وذَلِكَ بِتَخْرِيرِ قَوْلهِ المُعْتَمَدِ، وعلى سَبِيلِ المِثَالِ فقدْ نَقَلَ عَنِ ابنِ أبي زَيْدِ القيرواني أنه قال: (اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمُّ القُرْآنِ في رَكْعَةٍ مِنْ صَلاَتهِ وَهُو يُصَلِّي، فَمَرَّةً قالَ: يُلْغِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ تِلْكَ الرَّكْعَةَ التي تَرَكَ القِرَاءَةَ فِيها على خَدِيثِ جَابِرٍ، ثُمَّ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ ويَسْجُدَ بعدَ السَّلاَمِ، ثُمَّ قالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيهِ سُجُودُ السَّلاَمِ، ثُمَّ قالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيهِ سُجُودُ السَّهُو قبلَ السَّلاَمِ، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيْنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَمِ، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيْنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجُدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَمِ، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيْنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَمِ، ثُمَّ يُسَلِّمُ ويُعِيدُ الصَّلاَةَ احْتِيَاطَاً.

قالَ ابنُ المَوَّازِ : إِنَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكِ في هَذِه المَسْاَلَةِ لاخْتِلاَفِ مَنْ قَبْلَهُ فِيمَنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ في بَعْضِ صَلاَتهِ، ورُوي عَنْ عُمَرَ وعَلَيٌ إجازَةَ صَلاَةٍ مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءِةٍ، ولم تَجُزْ صَلاَتُهُ للأَعْجَمِيِّ الذي لا يَقْرَأً، فَلِهَذَا أَمَرُهُ مَالِكٌ بالشُجُودِ، وَنُجْزِيه صَلاَتهُ، ثُمَّ نَظَر إلى حَدِيثِ جَابِرٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يَاتِي بِرَكْعَةٍ، إذ لا تُجْزِيه تِلْكَ الرَّكْعَةُ التي لم يَقْرأُ فيها بأُمُ القُرْآنِ)(٢).

٤- التَّرْجِيحُ بينَ أَقْوَالِ عُلَمَاءِ المذْهَبِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ وغَيْرِهِم، وبيانِ ما تَأْوَلُوهُ مِنَ الأَحَادِيثِ والآثارِ، كَقَوْلهِ: (وحُجَّةُ ابنِ القَاسِمِ التِّي ذَكَرَها عنهُ سُحْنُونُ في المُدَوَّنَةِ في هذِه المَسْأَلةِ أَصَحُّ مِنْ حُجَّةِ أَشْهَبَ) (٢٣).

وكقوله: (قالَ ابنُ القَاسِم: إذا تَسَلَّفَ العَامِلُ مِنْ مَالِ المُقَارِضِ مَالاً فَابْتَاعَ بِهِ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا وحَمَلَتْ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ عَلَيْهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَبْعِ بِعَارِيَةً فَوَطِئَهَا وحَمَلَتْ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ عَلَيْهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَبْعِ بِقِيمَتِهَا دَيْنَا إلى مَيْسَرَةٍ، ولَسْتُ آخَذُ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِقَوْلِ مَالِكِ: أَنَّهَا تُبَاعُ إذا لَمْ يَعْمِمُ مَالًا في مَالًا مَالٌ، ويُجْبَرُ رَأْسُ المَالِ مِنْ ثَمَنِهَا. قالَ عَبْدُ الرَّحمنِ: الذي قالَهُ مَالِكٌ في هَذه المَسْأَلَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إنْ شَاءَ اللهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ تَعَدَّى على مَالِ

⁽۱) ص۱۶۱.

⁽۲) ص۲۵۲.

⁽۳) ص۲۸۷,

غَيْرِهِ فَابْتَاعَ بِهِ شَيْئَاً لِنَفْسِهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُ مُلْكَهُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ هَذِه الجَارِيَةُ، ويُجْبَرُ المَالُ مِنْ ثَمَنِهَا. وبِهَذَا قَالَ أَصْبَعُ بنُ الفَرَجِ... إلخ)(١).

٥- إيرَادُهُ لِفَوَائِدَ حَدِيثَيَةٍ، كَقُولهِ في جَدِيثِ (أَفطرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومِ): قال لي أبو مُحَمَّدِ: (: لَيْسَ في هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وقدْ رَوَى أَيُوبُ عَنْ عِكْرِمةَ، عَنْ ابن عبَّاس: (أَنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ)(٢).

وكقوله: (أَصَحُّ حَدِيثِ يُرُوى في صَلاَةِ الضُّحَى عَن النبيِّ عَلَيْهُ حَدِيثُ أُمَّ هَانِى بَنتِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ دَخَلَتْ على رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ بِمَكَّةَ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ وفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتُرُه بِثَوْبٍ، وكَانَتْ تُمْسِكُ النَّوْبَ مِنْ وَرَاءِهَا وتُولِّي ظَهْرَهَا للنبيِّ عَلَيْهُ لِثَلاَّ تَرَاهُ عُرْيَاناً)(٢)، وقذ ذَكَرنا في المبحثِ السَّابِقِ جُمْلَةً مِنَ الفَوَائِدِ الحَدِيثيةِ التي زَخَرَ بها هذا الكِتَابُ المُسْتَطَابُ.

٦- تَفْسِيرهُ للألفاظِ الغَرِيبةِ، كَقَوْلهِ مَثَلاً: (قالَ عِيسَى: الشَّطَاطُ عُودٌ مُحَدَّدُ الطَّرَفِ، واللَّكَاةُ بهِ جَائِزَةٌ عندَ الضَّرُورَةِ. قالَ: واللَّيطَةُ فِلْقَةُ القَصَبَةِ، والظُّرَرُ فِلْقَةُ الطَّرَفِ، قالَ: فَكُلُ مَا ذُبِحَ بهِ مِنْ هَذَا فَلاَ بَأْسَ بهِ إذا قَطَعَ الأَوْدَاجَ والحُلْقُومَ)(1).

٧- إيرادُ الأَخْكَامِ الفِقْهِيَّةِ المُسْتَنبَطَةِ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ الوَارِدةِ، وهَذا هُوَ مَقْصَدُ المولِّفِ مِنْ تَأْلِيفِ كِتَابِهِ، والأمثلة في هذا ظَاهِرَةٌ، ولكنْ هذا لاَ يَمْنَعُ مِنْ فَخْرِ مِثَالِ له، فقدْ ذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ: (ما خُيْرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إلاَّ أَخَذَ أَنْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا)، فقال: (فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ أَنْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا)، فقال: (فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ أَنْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمَا) مَقال: (فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الإنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ الفَقْهِ: رَفْقُ الإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَذِيمُ بِهِ العَمَلُ، وإذا حَمَّلَ نَفْسَهُ المَشَقَّةَ رُبَّمَا النَّوْبَةِ، الْقَطْعَ فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئَا، وفِيهِ: تَرْكُ الإِثْمِ، وتَرْكُ الإِثْمِ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ،

⁽۱) ص ٥٥٥_ ٢٥٥.

⁽۲) ص ۲۹۱.

⁽۲) ص ۱۸۹

⁽٤) ص ۲۲۸.

وفِيهِ: العَفْوُ عَنِ النَّاسِ فِيمَا دُونَ الحُدُودِ، وإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وارْتَفَعَتْ إلى الأَغْلَو أَن يُخَفِّفُوا عَنْهَا، وهَذا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاَقِ)(١).

٨- إبرازُ مَذْهَبِ السَّلَفِ وجُمْهُورِ أَهْلِ الشَّنَةِ والجَمَاعةِ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ وَمَنْ تَبِعَهُم بإحْسَانِ في قَضَايا العَقِيدَةِ، ومَسَائِلِ الأَسْمَاءِ والصَّفَاتِ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُها في المبحثِ السَّابِقِ، ولا بأس مِنْ إيرادِ مِثَالِ لِذَلِكَ، فقدْ قالَ وَهُو يَتَحدَّثُ ذِكْرُها في المُبحثِ نُزُولهِ سُبْحَانَهُ وتعَالى إلى سَمَاءِ الدُّنيا في الثُّلُثِ الأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ نُزُولاً عَنْ حَدِيثِ نُزُولهِ سُبْحَانَهُ وتعَالى إلى سَمَاءِ الدُّنيا في الثُّلُثِ الأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ نُزُولاً عَنْ حَدِيثِ نَوْلهِ مَا اللَّيْلِ نَزُولاً عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ اللَّيْقُ بهِ جَلَّ جَلاَلهُ، فقالَ: (حَدِيثُ التَّنَزُّلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَثِمَةُ الثَّقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ. وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ السَّنَةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فيهِ. وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ السَّنَةِ، وَلَا السَّنَةِ، وقَالَ: الاَسْتَوَاءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ! التَّنَرُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ! التَّنَرُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ، وَقَدْ سُئِلَ الأَوْزَاعِيُ عَنْ هذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ، وقَدْ سُئِلَ الأَوْزَاعِيُ عَنْ هذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ، وأُمِرُّوهُ هَا كَمَا جَاءَتُ بلا كَيْفِيَةٍ، يَعْنِي: المُضُوا الأَحَادِيثَ على مَا عَاءَتْ اللَّهُ وَالْكَانِيْ اللَّهُ وَالْكَانُ اللَّهُ وَالْكَانِهُ وَالْكَانِيْلُ مَا اللَّهُ وَالْكَانِ اللَّهُ وَالْكَالِكَ عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى مَا عَلَى اللَّهُ وَالْكَانُ اللَّهُ وَالْقَالَ الْكَالِكُ عَلَى اللَّهُ وَالْكَرِيثَ عَلَى مَا عَلَانًا اللَّهُ وَالْكَانِ اللَّهُ وَالْتُولُ اللَّهُ وَالْمَالُولُ اللَّهُ وَالْكَالِيلُ اللَّهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ وَالْكَالُولُ اللَّهُ وَالْمَالُولُ اللّهُ وَالْعَلَا اللّهُ وَالْمُولُ اللّهُ وَالْفَالُولُ اللّهُ وَالْمَالِقُولُ اللّهُ وَالْمَالِقُولُ اللّهُ وَالْمَالِقُ اللّهُ وَالْمَالِعُ اللّهُ وَلَا لَكُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

* * *

ٱلمَطْلَبُ ٱلثَّانِي مآخذ على المؤلف

وقع المُصنَفُ في بَعْضِ الأوهام، وَهِي لاَ تُقلِّلُ مِنْ أَهِمِّيةِ الكِتَابِ، لأَنَّ كُلَّ اِنْسَانِ مُعَرَّضِ لِذَلِكَ، وَرَحِمَ اللهُ الإمامَ مُسْلِماً حِينَ قالَ: (فَلَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ، إنْسَانِ مُعَرَّضِ لِذَلِكَ، وَرَحِمَ اللهُ الإمامَ مُسْلِماً حِينَ قالَ: (فَلَيْسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ، وحَامِلِ أَثْرٍ مِنَ السَّلَفِ المَاضِينَ إلى زَمَانِنا وإنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، وأَشَدَّهُم تُوقِياً وإنْقَاناً لِمَا يَحْفَظُ ويَنْقُلُ إلاَّ الغَلَطُ والسَّهْوُ مُمْكِنٌ في حِفْظِهِ ونَقْلِهِ)(٣).

⁽۱) ص ٥٤٧.

⁽۲) ص۲٤۲.

⁽٣) كتاب التمييز ص١٧٠.

وقَدْ وَجَدْتُ أَبَا المُطَرُّفِ وَقَعَ فِي أَخْطَاءِ يَسِيرَةٍ، فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

ـ (كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ للصَّلاَةِ فِيهِ لِفَضْلِ بُقْعَتِهِ، وقِيلَ: هُوَ المَسْجِدُ الذي أُسُسَ على التَّقْوَى، بَنَاهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ حَينَ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ) (١)، وهذا سَهْوٌ مِنَ المُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فإنَّ مَسْجِدَ قُبَاءَ بَنَاهُ النبيُ عَندَ مَقْدَمِه مِنْ مَكَّةَ مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ يَبْنِي المَسْجِدَ النَّبُويُّ، وهذا أَمْرٌ مُسْتَفِيضٌ لا إشْكَالَ فيهِ.

- وقال: (قالَ أَبُو مُحَقَّدِ: كَانَ سَبَبُ إِخْرَاجِ عَمْرِو بِنِ الجَمُوحِ وعَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِو الأَنْصَارِيَيْنِ مِنْ قُبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمٍ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُحُدِ، القَنَاةَ التِّي جُلِبَتْ مِنْ جَبَلِ أُحُدِ إلى المَدِينَةِ)(٢)، وَهُو وَهَمٌ فإنَّ شُهَداءَ أُحُدِ لَمُ يُذُفَنُ أَحَدٌ منهُم بِالبَقِيعِ، وإنَّما دُفِنُوا في سَاحَةِ المعركةِ بأُحُدٍ، وهذا مِمَّا لاَ خِلاَفَ فيهِ.

* * *

⁽۱) ص ۲۰۹.

⁽۲) ص۹۹۵.

لالبحث لاليس وصف النسخ المعتمرة في التحق في وصف

اعتمدتُ في التَّحْقِيقِ على نُسْخَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وإليكَ وَصْفَهُمَا:

النُسْخةُ الأُولَى: وَهِي المَحْفُوظَةُ في الخِزَانةِ العَامَّةِ بِالرِّباطِ برقم(٦٤ج)، وقد كُتِبتُ بِخَطَّ مَغْرِبِيِّ دَقِيقٍ، وَاضِعِ القِرَاءَةِ في أَكْثَرِهِ، ولكنْ طَراً في بَعْضِ المواضِعِ طَمْسٌ وسَقْطٌ، مَعَ ضَيَاعِ بَعْضِ الأَوْرَاقِ مِنْ أَوَّلِهَا ومِنْ آخِرِهَا، وفِي ثَلاَثةِ مَوَاضِعَ في أَثْنَائِهَا، وعدد أوراقها (٢٨٩) ورقة، من لوحةٍ وَاحدةٍ، في كل صفحة (٢٥) في أَثْنَائِهَا، وعدد أوراقها (٢٨٩) ورقة، من لوحةٍ وَاحدةٍ، في كل صفحة (٢٥) مِنَ الجُزْءِ سطرا، تبدأ بباب (الطَّهُور للوَضُوءِ) وهو في الموطأ صفحة (٢٩) مِنَ الجُزْءِ الأُوّلِ، وتنتهي إلى كتابِ الجِامِعِ، في أوّلِ بابِ (تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ والانْتِعَالِ).

وقد وُضِعتُ بعض الأوراق الأولى في غير مَوْضِعها، وقُدَّمتُ بعضُها على بعض.

والنُّسْخَةُ جَيِّدَةٌ إلى حَدُّ كَبِيرٍ، وتَمَّ مُقَابَلَتُهَا بِالنُّسْخَةِ المَنْقُولَةِ مِنْهَا، إذ وَجَدْتُ في مَوَاضِعَ مُتَعَدِّدَةٍ عِبَارةَ: (بَلَغَتُ)، وفي مَوْضِعٍ آخرَ: (بلغتِ المُقَابِلَةُ)، ومَعَ مُقَابَلَتِها فإنَّهَا لَمْ تَسْلَمْ مِنَ الخَطَأ والسَّقْطِ.

وقد اتَّبَعَ النَّاسِخُ الطَّرِيقَةَ المغرِبيَّةَ في الخَطِّ، مِنْ نَقْطِ القَافِ نَقْطَةً وَاحِدَةً، وَنَقْطِ الفَاءِ مِنْ أَسْفَلَ، كَمَا أَنَّ النَّاسِخَ كَانَ يُهْمِلُ الهَمْزَةَ المَكْسُورَةَ فَيَرْسِمُهَا ياءً، نَحُو (البائع، والحايط)، كَمَا أَنَّهُ أَيضًا رُبَّمَا أَسْقَطَ الْخُو (البائع، والحايط)، كَمَا أَنَّهُ أَيضًا رُبَّمَا أَسْقَطَ الأَلِفَ الممهودةِ مِنْ بَعْضِ الكَلِمَاتِ، فَلَفْظُ (ثلاثة) مثلاً كَتَبهَا (ثلثة)، ولَفْظَةُ:

(مالك) كتَبَها (ملك)، ومِمَّا رَأَيْتُهُ أَيضاً أنه يَكْتُبُ بَعْضَ الكَلِمَةِ في نِهَايةِ السَّطْرِ الأَوَّلِ، ويَكْتُبُ بَقِيَّها في السَّطْرِ الثَّانِي، فَكَلِمَةُ (المناجزة) مثلاً كَتَبَ في نِهَايةِ السَّطْرِ الأَوَّلِ (المنا)، وكَتَبَ (جزة) في بِدَايةِ السَّطْرِ الثَّانِي، وكَتَبَ كَلِمَةَ (الشَّهادات) هَكَذا: (الشها) ثُمَّ (دات)، وهَكَذا.

النسخة الثانية: وَهِي مُصَوَّرَةٌ مِنَ المكتبةِ العَتِيقةِ بالقَيْرُ وَانِ، والتي هي الآنَ في مَعْهدِ الحَضَارةِ والفُنُونِ الإسلاميَّةِ بِرَقَّادَةَ، وَهِي قِطْعَةٌ صَغِيرَةٌ مِنَ الكِتَابِ غيرُ عددُ أَوْرَاقِهَا: (٤٧) ورقة، وَهِي أَخْلاَطٌ مِنْ مَوَاضِعَ مُفَرَّقةِ مِنْ آخِرِ الكِتَابِ غيرُ مُرتَبّةٍ، وأهم فَائِدَةٍ لهذه النُسْخَةِ أَنَّها أَكْمَلتِ النَّقْصَ الأخيرِ الذي وَقَعَ في نِهَايةِ النُسْخَةِ المُتُقدِّمةِ، وَهِذه النُسْخَةُ نُسْخَةٌ مُتُقنَةٌ إِذْ تَمَّ مُقابَلتُها عَلَى نُسْخَةٍ أُخْرَى، النَسْخَة المُتَقدِمةِ، وَيَبْدُو أَنَّها قَرِيبةٌ مِنْ عَصْرِ المُصَنِّفِ، وقَدْ أَصَابَ النُسْخَة تَلَفَ شَدِيدٌ بسببِ تَقَادُمِها وسُوءِ حِفْظِها مِمًا أَذَى إلى صُعُوبةِ القِرَاءةِ في مَوَاضِعَ كَثِيرةِ، هذا بالإضافةِ إلى ما وقع فيها من سَقْطِ في مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ، وكُتِبَ عَلَيْهَا حَوَاشٍ دَقِيقَةِ الخَطِّ غَيْرِ مَقُرُوءةٍ، فِيها تَعْلِيقَاتُ كَثِيرَةٌ مِنْ تَفْسِيرِ الموطَّأُ لابنِ عَبْدِ الملكِ البُونِيِّ وغَيْرِهما، وقدْ أَهْمَلَ ناسِخُها لَيْهَا حَوَاشٍ دَقِيقةِ الخَطِّ غَيْرِ مَقُرُوءةٍ، فِيها تَعْلِيقَاتُ كَثِيرَةٌ مِنْ تَفْسِيرِ الموطَّأُ لابنِ عَبْدِ الملكِ البُونِيِّ وغَيْرِهما، وقدْ أَهْمَلَ ناسِخُها النَّفَظُ إلا في مَوَاضِعَ قَلِيلَةٍ، وهَذِه النُسْخَةُ مِثْلَ التِي تَقَدَّمت، فَقَدْ كَانَ النَّاسِخُ يَخْذِفُ مِنَ الأَعْرَ المُكِلُولَ المَمْرَةُ المَكْسُورَة فَيَرْسِمُها يَخْذِفُ مِنَ الأَعْلَامِ الأَلْفَ الممدُودةِ، كَمَا كَانَ يُهْمِلُ الهَمْزَةَ المَكْسُورَة فَيَرْسِمُها يَعْرِدُكُ مِنَ الأَعْلَامِ الأَلْفَ الممدُودةِ، كَمَا كَانَ يُهْمِلُ الهَمْزَةَ المَكْسُورَة فَيَرْسِمُها يَعْلِيدًا فَعْرَفُونَ المَعْرَادِلُكَ.

ومنْ بَابِ الأَمَانَةِ نُشِيرُ إلى أَنَّ الشَّيخَ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ اللهِ التَّلِيدِيَّ ذَكَرَ في كِتَابهِ (تُرَاثِ المُغَارِبةِ) نُسْخَةً ثَالِئَةً للكِتَاب، فقالَ: (وقدْ وَقَفَ المُخْتَارُ السُّوسِي بِخِزَانةِ يَئِلْكَات على مَخْطُوطَةِ قالَ: لَعَلَّها شَرْحُ القُنَازِعيِّ للمُوطَّأ، وَهُو شَرْحٌ جَمَعَ بينَ رِوَايَتَيْ يَخْيَى اللَّيْفِيُّ وابنِ بُكَيْرٍ، وتَضَمَّنَ الكَثيرَ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيُّ رَوَايَتَيْ يَخْيَى اللَّيْفِيُّ وابنِ بُكَيْرٍ، وتَضَمَّنَ الكَثيرَ مِنْ أَقْوَالِ أَبِي مُحَمَّدٍ الأَصِيلِيُّ حَسَبَ المَخْطُوطةِ التي وَقَفَ عَلَيْهَا السُّوسِي) (١)، أقول: لقد سألتُ كَثِيراً مِنَ

 ⁽١) تراث المغاربة ص١٠٩. وقوله: (وتضمن الكثير من أقوال أبي محمد الأصيلي..)
 أقول: الصواب هو أبو محمد عَبْدُ الله بنُ مُحَمَّد بنِ عُثْمَانَ القُرْطُبِي، المتوفى سنة =

الفُضَلاَءِ مِنْ أَهْلِ المَغْرِبِ مِمَّن لَه اعْتِناءٌ بالمخَطْوُطَاتِ فَلَمْ يَغْرِفُوا عَنْهَا شَيْئاً، ولَعَلَّ اللهُ تَعَالَى يُوفِّقَنا في المُسْتَقبلِ إلى الحُصُولِ عَلَيها أَو عَلَى غَيْرِها، ومَا ذَلِكَ على اللهِ بعَزيز.

هذا وإنّي مَدِينٌ بالشُّكْرِ الجَزِيلِ والثَّنَاءِ العَطِرِ إلى الصَّدِيقِ الوفيِّ الدِّكُتُور مِيْكُلُوشِ مُورَاني الأُسْتَاذِ بِجَامِعةِ بُون بالمانيا سَابِقا، وصَاحِبِ الكُتُبِ والدِّرَاسَاتِ في المَذْهَبِ المالكِيِّ - الذي تَفَضَّلَ بإرْسَالِ مَا عِنْدَهُ مِنْ هَذَا الكِتَابِ النَّفِيسِ، وَهُمَا مُصَوَّرَتَهُ مِنْ نُسْخَةِ الرِّبَاطِ، ونُسْخَةِ القَيْرَوانِ، فلهُ مِنِّي جَزِيلَ الشَّكْرِ، وأَسْأَلُ اللهَ تعالى أَنْ يَهْدِيه إلى الخَيْرِ، ويُوفَقَنا جميعاً إلى مَا يُحِبُه اللهُ ويَرْضَاهُ.

* * *

⁽٣٦٤)، وقد ذكرنا ترجمته في هذه الدراسة .

ولايحث اليالاس الطريقة المتبعة في تحقيق الكتاب

لَقَدْ كَلَّفَنِي إِعْدَادُ الكِتَابِ وإِخْرَاجِهِ _ على صُورَةٍ أَرْجُو أَنْ تَكُونَ قَرِيبَةً مِمَّا تَركَهُ المُؤَلِّفُ _ كَثِيرًا مِنَ الوَقْتِ والجُهْدِ، ولا أُرِيدُ أَنْ أُزَكِي عَمَلِي، ولَكِن حَسْبِي أَنِي لَمْ أَدَّخِرْ وُسْعَا في خِدْمةِ هذا الكِتَابِ المُسْتَطَابِ على نُسْخَةٍ فَرِيدَةٍ وَقَعَ فِيهَا مَحْوٌ وطَمْسٌ لِجَوانِبَ كَثِيرَةٍ مِنْ صَفَحَاتهِ، وَهُو عَمَلٌ لَيْسَ بِالسَّهْلِ اليَسِيرِ، وقد البَّعْتُ في تَخقيق الكِتَابِ الخُطُواتِ التَّالِيةَ:

١- نَسَخْتُ الكِتَابَ على نُسْخَتِهِ الوَحِيدَةِ المُصَوَّرَةِ مِنَ الخِزَانةِ العَامَّةِ بالرِّبَاطِ،
 ثُمَّ قَابَلْتُ المنْسُوخَ على هَذِه المَخْطُوطَةِ، وعَلَى الأَوْرَاقِ المُتَبَقِّيَةِ مِنْ قِطَعَةِ مَكْتَبةِ القَيْرُوانِ العَتِيقَةِ.

٧- كَتَبْتُ الكَلَمَاتِ بِمَا هُوَ مُتَعَارَفٌ عليهِ اليومَ مِنْ صُورَ الإمْلاَءِ، وحَرَضْتُ على تَرْتِيبِ فِقْرَاتِ النَّصِّ، وضَبْطِهِ بالشَّكْلِ التَّامِّ، وعُنِيتُ بِعَلاَمَاتِ الفَوَاصِلِ، وعَلاَمَاتِ الاَسْتِفْهَام، وغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يَزِيدُ النَّصَّ وُضُوحَاً.

٣- نَبَّهْتُ على مَا وَقَعَ في الأَصْلِ المَخْطُوطِ مِنْ تَصْحِيفٍ وسَقْطٍ، وتَرْمِيمُ مَا مُحِيَ مِنْ كَلِمَاتٍ في بَعْضِ المَوَاضِعِ، وذَلِكَ بالرُّجُوعِ إلى المَصَادِرِ المُخْتَلِفَةِ، مَعَ التَّعَوُدِ علَى تَعْبِيرِ المُؤَلِّفِ وأُسْلُوبهِ، وَمُرَاعَاةِ مَا يَتَنَاسَبُ مَعَ سِيَاقِ الكَلاَمِ، وَوَضَعْتُ مَا صَوَّبْتُهُ بِينَ مَعْقُوفَتَيْن.

٤- عَارَضْتُ مَا فِي الكِتَابِ مِنْ أَقْوَالِ ونصُوصِ بِمَا فِي الكُتُبِ الأُخْرَى،

ورَجَعْتُ إلى كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الفِقْهِ والحَدِيثِ، وبالأَخَصِّ كُتُبِ المَذْهَبِ المَالِكِيِّ، لِلْتَحَقُّق مِنَ النَّصِّ، وتَوْثِيقِ النُّصُوصِ.

ه أغنيتُ النَّصَّ بالاسْتِدْرَاكَاتِ اللاَزِمَةِ مِنْ عَزْوِ الآيَاتِ إلى مَوْضِعَهَا في المُصْحَفِ الكَوِيمِ الأَفْاظِ المُصْحَفِ الكَوِيمِ الأَخادِيث والأَقْوَالِ، وتَفْسِيرِ الأَلْفَاظِ المُفيدةِ، ومَرَاعَاةُ الإيْجَازِ في ذَلِكَ كُلِّهِ.

٦ عَرَّفْتُ بِالْأَعْلام المُشْكِلِينَ والمُهْمَلِينَ بِمَا يَكْشِفَ عَنْهُم ويُوضِّحُهُم.

٧_ أَبْدَلْتُ حَرْفَ (ع) الذي وَضَعَهُ النَّاسِخُ في بَعْضِ المَوَاضِعِ اخْتِصَاراً الاسْمِ المُؤلِّفِ، ووضعتُ كُنْيَتَهُ أو اسمَه صَرِيحاً لِكَي يَكُونَ الكِتَابُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، وَقَد حَصْرَتُهُ بِينَ مَعْقُوفَتَيْن.

٨. أثبتُ أَزْقَام النَّصِّ في الموطَّأ مِنْ حَدِيثٍ أَو أَثَرٍ أَو قَوْلٍ عَقِبَ النَّصِّ الوَارِدِ مَخْصُوراً بينَ مَعْقُوفَتَيْنِ، ولَمْ أَجْعَلْهُ في الهَامِشِ، وقدْ اعْتَمَدتُ في إحَالاَتِ المُوطَّأ على الطَّبْعَةِ التِّي حَقَّقَها الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ مُصْطَفَى الأَعْظَمِي (١).

٩_ وَضَعْتُ مُقَدِّمَةً تَنَاولتُ فِيهَا جَوَانِبَ تَتَعلَّقُ بالإمامِ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعِيِّ،
 وكِتَابهِ: (تَفْسِيرِ المُوطَّأ).

١٠ ـ عَمَلتُ الفَهَارسَ العِلْميَّةَ الضَّرُوريَّةَ الكَاشِفَةَ .

١١ نَسَبتُ في فِهْرسِ الأَعْلاَمِ جَمِيعَ المُهْمَلِينَ في الكِتَابِ بِمَا يُوضَّحُهم
 ويَزيلُ الإشْكَالَ عنهم.

* * *

⁽۱) وهذه الطبعة هي أفضل طبعات الموطأ، فقد أحسن الدكتور _ جزاه الله خيراً_ في جمع النسخ المعتمدة من الموطأ وفي المقابلة بينها، ثم في ضبط النص وترقيمه، وتوج عمله بعد ذلك بالفهارس الكاشفة.

وبعد: فَهَذا هُوَ (تَفْسِيرُ المُوطَّأ) للإمامِ أَبِي المُطَرِّفِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَرُوانَ القُنَازِعيِّ أُقَدِّمُهُ بينَ يَدَي أَهْلِ العِلْمِ بعدَ أَنَّ خَدَمْتُهُ بالضَّبْطِ والتَّحْقِيقِ والتَّعْلِيقِ، هَذا الكِتَابُ الذي طَالَما تَشَوَّفَ كَثِيرٌ مِنَ البَاحِثِينَ إلى ظُهُوره.

والحَمْدُ للهِ الذي وَفَقَنِي إلى ذَلِكَ، وهذا مَبْلَغُ عِلْمِي، وغَايةُ جُهْدِي، فإنْ حَالَفَنِي التَّوْفِيقُ فَذَلِكَ فَضْلُ اللهِ تَعَالَى يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ، ولَهُ سُبْحَانهُ الحَمْدُ والشُّكُرُ بِمَا هُو أَهْلُهُ، وإنْ أَخْفَقْتُ فأسْتِغْفِرُ اللهَ تعالَى وأتُوبُ إليه، وعُذْرِي أَنِّي لَمْ أَذَخِرَ بِمَا هُو أَهْلُهُ، وإنْ أَخْفَقْتُ فأسْتِغْفِرُ اللهَ تعالَى وأتُوبُ إليه، وعُذْرِي أَنِّي لَمْ أَذَخِرَ وُسُعَا في خِدَمةِ الكِتَابِ الذي لَمْ يَصِلْ إلينا مِنْهُ سِوَى مَخْطُوطَةٍ وَحِيدَةٍ لَمْ تَسْلَمْ مِنْ النَّقْص والتَّحْريفِ والسَّقْط.

والحمدُ لله ربِّ العَالَمِينَ، وصلَّى الله وسَلَّمَ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ، وعلَى آلهِ وصَحْبهِ إلى يَوْم الدِّين.

وكنب أبواكار<u>ث</u>عبام صرح صبري ^{الت}يمي عفا الله معالى عنه ووالدمه

THE STATE OF THE PROPERTY OF T

مابعت ولاسكاولهما احسرولهاج موسلعه الااربصواله لمعسرا بصيدولاعلا ملا بعد مست الاماساوء قار معارة بعاعل وقست مسم المرفق المولكون المطل الديسطع ما بسمكول عدد مواحا سال موصف الورط العدد ع ما المادا بغا فصد الزرفر وعراؤك مفصوب عمالم بحف السع وطات عولم الفوسة لرجاد وم ضعة المالين فوالمليم مرباع سالعري تعل دخر المعرف المروامات أيداع المصعول بمناشع دوسلعند فالع بتعتل سعطام دكراه مسوم اعمالاء حفال وهانا كميز العمل عند الفلسانو والملم عليه مواهد سارط وتعل ولمرح الدحال بصروانان رعبهم لمزوجة بهالمعال ملا وجعال حداد اناجا المتواع مداها والمر العلي لبدولم بأنه بوالدلانس له مزاله عرف البغل يجزيد ما لعمل عار مهرمناء الاعاراء و حده للبرد مز ذلك الااعلوم واز العصوله أزية علموا الماوال لانسوله وسمانعه مل عد عنوبتم بع النود الداهنة إلا مراله العدارسة فالوعاد الداد والمالك الأبه عواعليم ولسل على ونعو معلى والكوالعلم أع الإستر بعد رمل عوام والدكل وم دالملط واستعاد الموسلان المراس المراسة ما ماحوال المراس المراسة تعانوجهم والمتعجب عشراص عندط فاعدد الاعلى مرموسه والمروسه يعضونعوم والعراقة وتوجعهم وهوصناوالودج وسرعهدوه والمدالوب والمعلية وهلها متكم المعطيس الميوالمصدرة عمامعلوم الدبسرع العراء الوف ... شنع تعليمتنيني بمكالت عيوصل الدعل عروعمواله وسلم .. ومُلُوم كما حَلَ الأصَفِ بَعُولَ الدَّعَلَى رِر

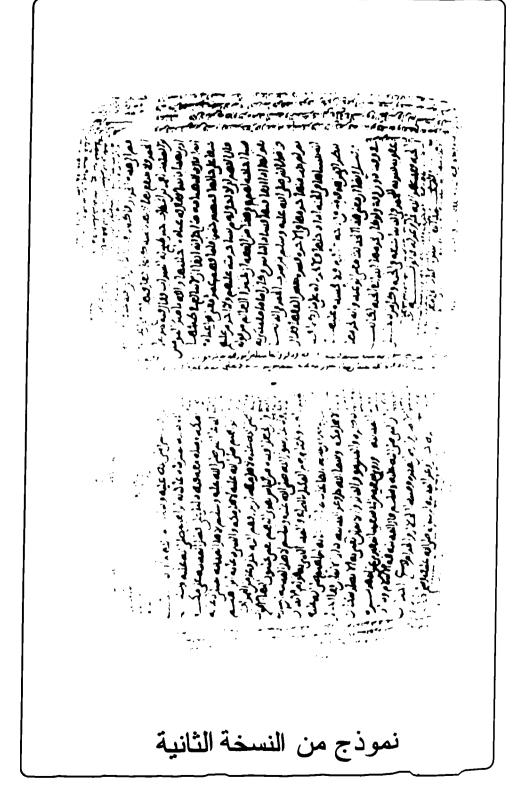
العادل العادل المادل ا

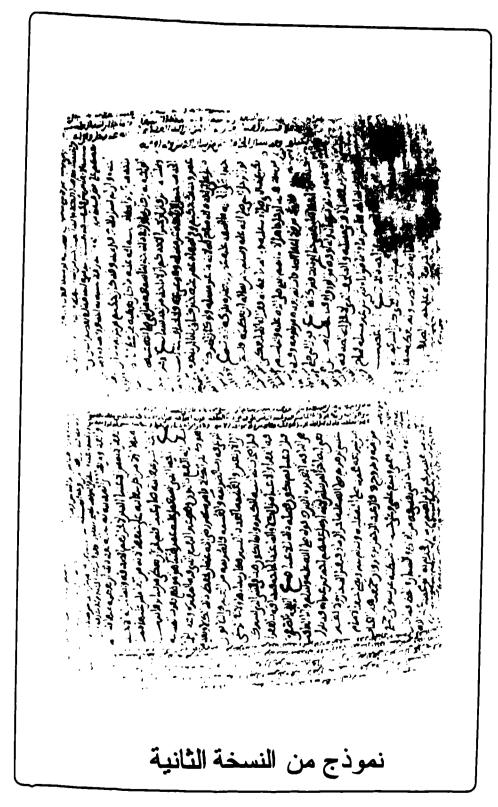
ما الدور معراد وسلم الدور المراد الدور ال

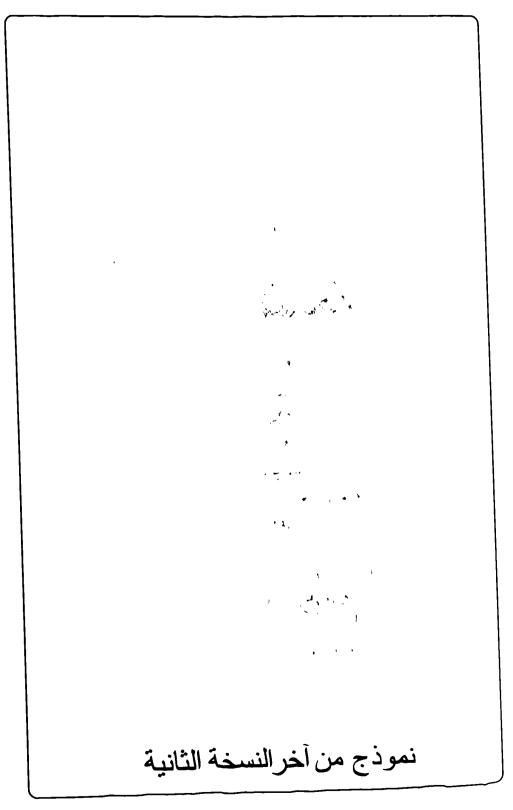
نموذج من النسخة الأولى

وفوله اعلان جاره الموراد بالم عب الزهر سار مدودو عسفارة لرسالها وماراء على ولا معروم العلاق مرعواهده امراله عراو مرعا موالك ما مرا السيمير يواهد والتوالدار كالم وكم لم الدار اراحد الد وستم شعير رهاولا ماح ورماء علسموا دروانسه منعم فرالمل وسرجواد بمسواله فسلم عله وعواوكلمه وعوصده لكاوه فعلا أرنع مكرود الدلع سرموالسيماء ومكلمه وصعكما الرمرهوله استاء. فالرعوم وحاداء عبرانا المراد درايعيو الذ كالدول الموسكة الماويك بعرارمادامام والعسد فيدارا ركرا العقاله ووله الوكوا هانوسو بيعما بصاروهوا هادار المستعار مترعبوه عدر لعماس ويرسعاعو عواصا فالمكارابهوا رماسعا للغعواول بمنج المسلمسرار بعما وما ومدور ومكاب تعسيراً بواد اللبامرة كل تعالى والمسترجلة الريار مار المسلم على عدد العولم ووعدو - وقد هدعو المنو موسولة الموكا فاللعوستم) عو كسرسار رعياله النااله وسعد سرد والسومليات عله وسام سال رج اله الإنكاودمه سربد كم وسطهم وجع سرسي جعم تسوار سيسرى لنتوجها والم علوجع سرب ع ومعزجو الموصل المعله وسلم لعلره والدائم والماسووما وسوله عراك الماسكان مرجعة الكلتستعريد والطالسكار الام كالرادم ولم ورسلااله عدم مرمز طال اوز حرام وحكم مروجع مردده تعام ارا يكل الحدام اله به كا واسراء اركرها وضعد برماء شيد المكس فلالكرم كعامه ودراء اسر مهله على وسلم لمزيد التباب إلى لمعراعلوولا سماعد ملافاء المعدو وقد امراله البيلمزار يعنفا المنتر وطرحال تكاعوا موقو ولدلط دعا رسوالده وااد الدوام على الرسال عرب الم المسلم والهرماعة إنه ماسعد وعادت وعرام اسالسه و الوسعال علما ما وسع الدعلم واوسعوا على المستم وي الوسعال عاشر مه المكالوا وموامد على بعسدتم و السلسرو عبي وعالم الطبائم مالم ركر . له مرما ودوله خمع رسار علمه بايد فالرابوه باموار السراوية وسوره المعالة وبعقمام الوسيم وملاء الراج وسرطور موسلامه عدود والمعر مدعه لدولاار معلى المهدام وسالم - ومسطوعوه له اعطاً اواء النشر بنوار ما حار ولله عندالعدم عبد الرحو الماره له الرام

نموذج من النسخة الأولى









كاليف

أِي ٱلمَطَرِّفِ عَبُدِ الرَّحْنِ بْنِ مَرُوانَ ٱلْقُنَازِعِيِّ ٱلْقُطِّيِّ الْأَنْدَلْسِيِّ وَلِيَ الْمُنْ الْفَ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللْحَالِمُ اللَّهُ اللْحَالِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَالِمُ اللَّهُ اللَّ

حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَخَرَجَ نصُوصَهُ الأستاذ الدكتورعب مرصرصبري



[الطَّهُور للوَضُوءِ]

* [قولُهُ في الهِرَّة: "إنَّها ليست بنَجَسٍ، إنَّما هي مِنَ الطَّوَافِينَ عليكم أو الطَّوَفاتِ" +٦١، يعني]: إنَّما تَطُوفُ على ثِيَابِكُم، وتأوي إلى فُرُشِكُم فليستُ بنَجس.

قالَ مَالِكٌ: (إلاَّ أَنْ يُرَى في فَمِها نَجَاسةٌ فلا تَتَوضًا مِمَّا شَرِبتْ منهُ) يُريدُ: إذا كان المَاءُ قَلِيلاً، وحُكْمُ الهِرِّ حُكْمُ السَّبَاعِ التي أباحَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الوُضُوءَ بفَضْل ما شَرِبتْ.

قالَ أبو عُمَرَ (٢): وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على وُجُوبِ رَفْعِ النَّجَاسَةِ مِنَ الثَّيَابِ وَغَيْرِها، لِقَوْلَهِ عليه السَّلامُ: «إنَّها ليستُ بِنَجَسٍ» فلَو كانَتْ نَجِسَةً لأنْجَسَتُه وأفْسَدتهُ، ولم يَجُزْ إسْتعمالُه في وَضُوءِ ولا في غَيْرِه.

⁽۱) سقط من أول الكتاب عدد من الأوراق، وفيها أحد عشر بابا من الموطأ، من صفحة (٥)، إلى صفحة (٢٩)، وما وضعته بين معقوفتين زيادة من الموطأ.

 ⁽۲) هو أحمد بن عبد الملك بن هاشم الإشبيلي نزيل قرطبة، الإمام العلامة الفقيه،
 المعروف بابن المكوي، توفي سنة (٤٠١)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١
 ۲۳۰/.

* قولُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ لِصَاحبِ الحَوْضِ: (لا تُخْبِرْنا، فإنَّا نَرِدُ على السَّبَاعِ، وَتَرِدُ السَّبَاعِ مِنْ حَوْضِكَ، فإنَّا السَّبَاعِ، وَتَرِدُ السَّبَاعِ مِنْ حَوْضِكَ، فإنَّا نَتُوضًا وَنَشْرَبُ مِنْ فَضْلَتِها، وهذا يَدُلُّ على الحُكْمِ في المَاءِ لِغَلَبَةِ الطَّهَارِة عليهِ.

قالَ أبو المُضعَبِ الزُّهْرِئُ^(۱): المَاءُ عِنْدَنا على الطَّهَارِةِ، إلاَّ أَنْ يَتَغَيَّرَ لَوْنَهُ، أو طَعْمُهُ، أو رَاثِحَتُهُ مِنْ شَيءٍ نَجَسٍ حلَّ فيه إلاَّ قَلِيلَ المَاءِ، فإنَّ النَّجَاسَةَ اليَسِيرَةَ تُفْسِدُه وإنْ لم تُغَيِّرُهُ.

* قولُ ابنِ عُمَرَ: (إنْ كانَ الرِّجَالُ والنِّسَاءُ لَيَتَوضَّنُونَ جَمِيعًا في زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)[٦٣] قالَ عِيسَى (٢): يعني أنَّ الرَّجُلَ وامْرَأْتَهُ كاناً يَتَوضَّ ثانِ مِنْ إِنَاءِ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ فِيهِ أَيديهُما.

قال أبو مُحَمَّدِ^(٣): في هذا دَلِيلٌ على إباحَةِ الوُضُوءِ بالمَاءِ المُسْتَعَملِ الذي قد توضَّا به، وإنَّما كُرِه الوُضُوءُ بالمَاءِ الذي قد توضَّا به مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قد أُدِّي به فَرْضٌ، كما كُرِه أَنْ يُرْمَى مِنَ الجِمَار بما قد رُمِيَ به.

وقالَ ابنُ القَاسِم(٤): مَنْ تَوضًا بِما قد تَوضًا بِه وصَلَّى جَازَتْ صَلاَتُه إذا كانَ المُتَوضِّىءُ بِه أَوَّلاً طَاهِرَ الأعْضَاءِ وإلاَّ فلا يتوضًا بِه .

* قولُ النبيِّ ﷺ في ثَوْبِ المَرْأَةِ: ﴿ لِلْطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ ﴾ [٦٥] يُرِيدُ: إذا جَرَّتْ ثَوْبَهَا على نَجَاسةِ يَابِسَةٍ ثُمَّ جَرَّتهُ بعد ذلك على تُرَابِ طَاهِرٍ فقد أَزَالَ عَنْ ثَوْبِها ما كَانَ

⁽۱) هو أحمد بن أبي بكر بن الحارث القُرَشي الزُّهري، أحد من روى عن الإمام مالك، وكان فقيها محدثا ثقة، توفي سنة (٢٤٢)، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما.

 ⁽۲) هو عيسى بن دينار بن واقد، أبو محمد الغَافِقي القُرْطبي القاضي، الإمام الفقيه المغتي
الزاهد، صحب عبد الرحمن بن القاسم، وتخرّج به، وله مصنّفات، توفي سنة (۲۱۲)،
ینظر: سیر أعلام النبلاء ۱۰ / ٤٣٩، وجمهرة تراجم الفقهاء المالکیة ۲ / ۲۰۲.

 ⁽٣) هو عبد الله بن عثمان الأسدي القرطبي، المحدث الفقيه الثقة، ولد سنة (٢٨٣)،
 والمتوفى سنة (٣٦٤)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٢٣٢.

 ⁽٤) هو عبد الرحمن بن القاسم المصري، الإمام العلامة الفقيه، صحب الإمام مالك وغيره،
 وتوفى سنة (١٩١)، ينظر: السير ٩ / ١٢٠.

قد تعلَّقَ بهِ مِنَ النَّجَاسةِ اليَابِسَةِ، وأمَّا إذا جَرَّتهُ على نَجَاسةٍ رَطْبَةٍ لم يُزِلْهَا إلاَّ الغُسْلُ بالمَاءِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: القَلَسُ شَيءٌ يَخْرُجُ مِنَ الحَلْقِ مِثلُ القَيءِ، رُبَّما كانَ مَاءً، ورُبَّما كانَ طَعَاماً، فمنْ أَصَابَهُ ذلكَ في صَلاَتهِ فإنْ كانَ مَاءً تَمَادَى فيها ولا شَيءَ عليهِ، وإنْ كانَ طَعَاماً يَسِيراً تَمَادَى فيها ولا شَيءَ عليهِ، وإنْ كانَ كَثِيراً قَطَعَ صَلاَتهُ وتَمَضْمَضَ بالمَاءِ وابتداً صَلاَتهِ.

* تَرْكُ ابنِ عُمَرَ حينَ غَسَّلَ ابنَ سَعِيدِ بنِ زَيْدِ [٦٨] وتَرْكُه الوُضُوءَ والغُسْلَ دَلِيلٌ على أَنْ لا وُضُوءَ ولا غُسْلٌ على مَنْ غَسَّلَ مَيْتَاً.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: أجمعَ أهلُ المَدِينةِ على أنَّ لا وُضُوءَ على مَنْ أَكَلَ طَعَاماً قد مسَّتُهُ النَّارُ، فسَأَلتُهُ عَنْ حَديثِ الأَغَرُّ عَنْ أبي هُرَيرةَ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «تَوضَّوُوا ممَّا غَيَرتُه النَّارُ» (١) فقالَ لي: هو حَدِيثٌ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، والعَمَلُ في هذا على فِعْلِ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ وعُثْمَانَ وعليٌ وغيرِهم مِنَ الصَّحَابةِ الذينَ كَانُوا لا يَتُوضَّنُونَ ممَّا مَسَّتُه النَّارُ.

* قال أبو المُطَرِّف: روَى جَابِرُ بنُ عبدِ الله قالَ: «كانَ آخِرُ الأَمْرَينِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ ممَّا مَسَّتُه النَّارُ» (٢).

* وفي حَدِيثِ سُويدِ بنِ النَّعْمَانِ [٧٧] مِنَ الفِقْه: نَظَرُ إمامِ الجَيْشِ لأهلِ العَسْكَرِ عندَ قِلَّةِ الزَّادِ فتُجْمَعُ أَزْوِدَتُهم لكي يَقُوتَ منها مَنْ لا زَادَ معهُ، كما فعلَ النبيُّ عليه السَّلامُ.

وقالَ بعضُ الفُقَهاءِ: هذا الحديثُ يُوجِبُ إِخْرَاجَ الطَّعَامِ مِنْ مَخَازِنِ المُخْتَكِرينَ إِذَا قَلَّ في الأَسْوَاقِ فَيَبِيعُونهُ مِنْ أهلِ الحَاجَةِ [لعُسْرِ] (٣) ذلك اليومِ (١).

⁽١) رواه أبو داود (١٩٤)، وأحمد ٢/ ٤٥٨، وابن حبان (١١٤٨).

⁽۲) رواه أبو داود (۱۹۲)، والنسائي ۱ /۱۰۸، وابن حبان (۱۱۳٤)، والبيهقي ۱ /۱۵۵.

⁽٣) في الأصل: بعسر، وما وضعته هو الذي يتوافق مع السياق.

⁽٤) ذكره ابن حجر في الفتح ١ (١/ ٣١٢) نقلا عن المهلب.

* وقوله في السَّوِيقِ: «فَأَمَرَ بِهِ فَثُرِّيَ» [٧٧]، يعني: بُلَّ بالمَاءِ، لِيَكُونَ أَسْهَلَ لَأَكْلِهِ وشُرْبِه، وفي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْه: مَضْمَضَةُ الفَمِ عندَ أَكْلِ الطَّعَامِ، وهو مِنْ بابِ النَّظَافةِ، وفيه تَرْكُ الوُضُوءِ ممَّا مَسَّتِ النَّارُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّف: إِنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ قَوْلَةَ أَنسِ: (لَبُتَنِي لَمْ أَفْعَلُ) [٧٩] رَدُّ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَنَسَ مَاتَ على الوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، وقِيلَ: إِنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ هذه القِصَّةَ مِنْ أَجْلِ إِنْكَارِ أَبِي طَلْحَةَ وأُبَيِّ على أَنَسَ وُضُوءَهُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.
النَّارُ.

وفي هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ أَعْمَالَ أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم مِنْ أَهْلِ الآفاقِ، ولِذَلِكَ قَالَ أُبَيِّ وأبو طَلْحَةَ لأنسٍ: (أَعِرَاقيَةٌ؟) [٧٩] يعني: جِئْتَنا مِنَ العِرَاقِ بِما ليسَ عليه العَمَلُ بالمَدِينَةِ، فقالَ: (لَيْتَنِي لِمْ أَفْعَلُ)، فأقرَّ أَنَّ عَمَلَ أَهْلِ المَدِينةِ حُجَّةٌ على مَنْ خَالَفَهُم.

وفي هذه القِصَّةِ مِنَ الفِقْه: زيارةُ مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، وإكْرَامُ الرَّجُلِ مَنْ زَارَهُ بِطَعَامِه، وإنْكَارُ الفُقَهاءِ ما لا يُعْرَفْ مَعْمُولا به في المَدِينةِ، واغْتِرَافُ الرَّجُلِ بِخَطَنِه.

* * *

بابُ جَامِعِ الوُضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْن والاسْتِطَابِةِ

* قال أحمدُ بنُ خَالِدِ: أَسْنَدَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ حَدِيثَهُ عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابِةِ، فقالَ: ﴿ أَوَلا يَجِدُ أَحَدُكُم ثلاثَةَ أَحْجَارٍ ﴾ (')، قالَ ابنُ خَالِدِ: وهُو غَلَطٌ لم يَرْوِه أَحَدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ وَأَنَّ النبيَّ ﷺ هُرَيْرةَ وَأَنَّ النبيَّ ﷺ هُرَيْرةَ وَأَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ بثلاثَةِ أَحْجَارٍ ، ونهَى عَنِ الرَّوْثَةِ والرَّمَّةِ ﴾ ('')، يعني: نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى بِرَوْثَةٍ أَو عَظْمٍ ، لأَنَّهُما طَعَامُ المُسْلِمينَ مِنَ الجِنِّ ، لِنَلاّ يُقَذِّرَ عليهِم بنو آدمَ طَعَامَهُم .

قَالَ ابنُ خَالدِ: ورَوى ابنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ مُسْلِمِ بنِ [قُرْطٍ] " قَالَ: كُنْتُ معَ عُرْوَةَ فَخَرِجَ مِنَ الغَائِطِ فَأَتيتُه بإدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ فَتُوضًا بها، ثُمَّ قَالَ: قَاتَلَ اللهُ الشَّيْطَانَ، حدَّثنني عَائِشةُ أَنَّ النبيَ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُم إلى الغَائِطِ فَلْيَذْهَبُ الشَّيْطَانَ، حدَّثنني عَائِشةُ أَنَّ النبيَ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا خَرَجَ أَحَدُكُم إلى الغَائِطِ فَلْيَذْهَبُ مَعُهُ بِثَلاَثَةٍ أَحْجَارٍ يَسْتَطِيبَ بها، فإنَّها سَتَكْفِيه ﴿ () ، وقد تَوضًا بإدَاوةٍ مِنْ مَاءٍ وهُو يَقُولُ لَي: إنَّكَ لَم تُطَهَّرُهُ.

(۱) رواه يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلا (۸۱)، ولم أجده في رواية ابن القاسم بتلخيص القابسي المطبوعة.

⁽٢) رواه أبو داود (٨)، والنسائي ١ /٣٨، وابن ماجه (٣١٣)، وأحمد ٢ / ٢٤٧، من طريق أبي صالح ذكوان السمان به.

⁽٣) في الأصل: قرة، وهو خطا.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٠)، والنسائي ١ / ٤١.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: وهذا هُو المَعْرُوفُ مِنْ طَرِيقِ عُرْوةَ عنْ عَائِشَةَ، وليسَ بثابِتٍ مِنْ طَرِيقِ عُرُوةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: معنى الاسْتِطَابةِ يعني: النَّظَافةَ والتَّمَسُّحَ بالأَحْجَارِ عندَ الحَدَثِ، ومنهُ يُقَالُ: رَجُلٌ مُطِيْبٌ إذا اسْتَنْجَى عندَ الحَدَثِ.

* قولُ النبيِّ عليه السَّلامُ لأهلِ القُبُورِ: «السَّلامُ عليكُم دارَ قَوْمٍ مُؤْمِنينَ " وذَكَرَ الحَدِيثَ [٨٧] فيه من الفِقه: إباحةُ زِيَارةِ القُبُورِ، والسَّلامُ على المَوْتَى .

وقالَ بَعْضُهم: في هذا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ أَرْوَاحَ المَوْتَى على أَفْبِيَةِ القُبُورِ، وأَنكَرَهذا القَوْلَ بعضُ شُيُوخِنا، وقالَ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: "إِنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِ مِنْ طَيْرٍ يُعْلَقُ في شَجَرةِ الجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ إلى جَسَدِه يومَ القِيَامةِهِ (١).

وسُئِلَ يحيَى بنُ يحيَى عَنْ مُسْتَقَرِّ الأَرْوَاحِ أَينَ هي؟ قالَ للسَّائِل: أَينَ كَانَتْ قَبَلَ أَنْ تَكُمُنَ فِي الأَجْسَادِ، وقالَ لَهُ: كَانَتْ فِي عِلْمِ اللهِ، قالَ له يحيَى: وكَذَلِكَ هي بعدَ خُرُوجِها مِنَ الأَجْسَادِ في عِلْم اللهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: معنى قُولُهِ في هذا الحَدِيثِ: ﴿إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُم لاَحِقُونَ ﴾ [٨٦] يعني: لا نُبُدُلُ ما تَرَكْتُمُونَا عليهِ، ونَمُوتُ على مَا مِثْم عليه إِنْ شَاءَ اللهُ، والاسْتَثْنَاءُ مِنَ الأمرِ الوَاجِبِ مَعْرُوفٌ عندَ العَرَبِ، قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ لَتَدْخُلُنَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللّهُ ﴾ [النح: ٣٧] فأَوْجَبَ لَهُم دُخُولَهُ، لقوله: ﴿ لَتَدْخُلُنَ ﴾ ثُمَّ اسْتَثْنَى في ذلكَ، فقالَ: ﴿ إِن شَآءَ اللّهُ ﴾ .

* وقولُه: ﴿ وَدِدْتُ أَنِّي قد رَأَيْتُ إِخْوَانَنا ﴾ [٨٦] تَمنَّى أَنْ يَرَى أُمَّتَهُ في الجنَّةِ ،

⁽۱) رواه مالك (۸۲۰) عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب الأنصاري عن أبيه به، ورواه من طريقه: النسائي ۱۰۸/۶، وابن ماجه (٤٢٧١)، وأحمد ٣/٤٥٥. والنَّسَمة بفتح النون والسين ـ والمراد بها هنا الروح. وقوله: (يعلق في شجر الجنة) يروى بفتح اللام، وهو الأكثر، ويروى بضم اللام، والمعنى واحد، وهو الأكل والرعي، يريد: نأكل من ثمار الجنة وتسرح بين أشجارها، ينظر: التمهيد ١١/٥٥-٥٥.

فَاسْتَفْهَمهُ أَصِحَابَهُ وَقَالُوا: ﴿ السِنَا بَإِخُوَانِكَ؟ فَقَالَ: بِلْ أَنْتُم أَصْحَابِي، وإِخْوَانَنَا الذين لم يأثُوا بعدُ ﴿ فَدَلَ هذا على أنَّ الأُخُوَّةَ اسمٌ عامٌ يَذْخُلُ فِيها مَنْ شَاهَدَهُ وغيرُهم مِنْ أُمَّتهِ، والصُّحبةُ اسمٌ خَاصٌ ، وهو لِمَنْ رأى النبيَّ ﷺ وصَحْبَهُ.

* وقولُه: "وأنا فَرَطُهُمْ على الحَوْضِ " يعني: أنا مُتَقدَّمُهم يومَ القِيَامَةِ إلى حَوْضِي، والفَارِطُ هو المُتَقدِّمُ إلى المَاءِ، والوَارِدُ هو الذي يَرِدُ المَاءَ بعدَ الفَارِطِ، وثبتَ بهذا الحَدِيثِ أنَّ للنبيِّ عَلَيْ حَوْضاً يُورِدُه وأمَّتَهُ يومَ القِيَامَةِ ويَشْرَبُونَ منه، وأنَّهُ يَعْرِفُ أُمَّتَهُ يومَ القِيَامَةِ بِعَلاَمةِ الوُضُوءِ التي خُصُوا بها مِنْ بينِ سَائِرِ الأمم، وأنَّهُ يَعْرِفُ أُمَّتَهُ يومَ القِيَامَةِ بِعَلاَمةِ الوُضُوءِ التي خُصُوا بها مِنْ المُبَارَكِ مِنْ طَرِيقِ وهي الغُرَّةُ والتَّخِيلُ، يأتُونَ بِيضَ الوُجُوهِ والأيدِي، وذكرَ ابنُ المُبَارَكِ مِنْ طَرِيقِ أبي ذَرِّ وأبي الدَّرْدَاءِ أنَّ النبيَّ عَلَيْ قِيلَ له كيفَ تَعْرِفُكَ أُمَّتُكَ يومَ القِيَامةِ منْ بينَ سَائِرِ الأُمَمِ؟ فقالَ: «هُمْ غُرُّ مُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الوُضُوءِ ('')، ولا يكُونُ كذلك أحدٌ عَيْرُهم ".

قالَ أبو المُطَرِّفِ: سألتُ أبا مُحَمَّدِ عن حَدِيثِ المُسَيَّبِ بنِ وَاضِحِ عَنْ [حَفْصِ بنِ مَيْسَرة] (٢) ، عَنْ [عبدِ اللهِ] (٣) بنِ دِينَارِ ، عَن ابنِ عُمَرَ: قَانَّ النبيَّ عَلَا تُوضًا مَرَّةً مَرَّةً ، فقالَ: هذا وُضُوءُ مَنْ لا يَقْبَلُ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى لهُ صَلاَةً إلاَّ به ، ثُمَّ توضًا مَرَّتينِ مَرَّتينِ ، ثُمَّ قالَ: هذا وُضُوءُ مَنْ يُضَاعِفُ اللهُ لهُ الأَجرَ مرَّتينِ ، ثُمَّ توضًا ثلاثاً ، فقالَ: هذا وُضُوئِي ووُضوءُ الأنبياءِ مِنْ قَبْلِي (٤). فقالَ لي

⁽۱) رواه أحمد ٥ / ١٩٩٩، وابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ٢٦١، بإسنادهما الى ابن المبارك عن ابن لَهِيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير أنه سمع أبا ذر وأبا الدرداء. . . . إلخ.

⁽٢) زيادة من المصادر.

⁽٣) جاء في الأصل: عمرو، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٤) رواه الحسن بن سفيان في الأربعين (١٦)، وأبو عروبة في أحاديثه (٥٨)، والبيهقي في السنن ١/ ٨٠، وابن عساكر في تاريخه ٥٨ / ٢٠١، كلهم بإسنادهم إلى المسيب بن واضح به، وهو حديث لا يصح، لا يعرف إلا من حديث المسيب بن واضح، وهو ليس بالقوي.

أبو مُحَمَّدِ: ليسَ هذا بِثَابِتِ، والمُسَيِّبُ بنُ وَاضِحٍ ضَعِيفٌ، ليسَ يَصِحُّ عَنِ ابنِ عُمَرَ حَدِيثٌ في الوُضُوءِ، وهذه الأُمَّةُ مَخْصُوصَةٌ بالوُضُوءِ.

قال أبو عُمَرَ: هذِه الأُمَّةُ مَخْصُوصةٌ بالوُضُوءِ، قالَ: ونزلَ فَرْضُ الوُضُوءِ بالمَدِينةِ، قِيلَ له: فبأيِّ شَيءِ صَلُوا بمكَّةَ إذ فُرِضتِ الصَّلاةُ بها؟ فقالَ: لا أُدرِي، ليسَ كُلُّ شيءٍ يَبْلُغَنا(۱).

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قُولُهُ "فَلَيُذَادَنَّ رِجَالٌ عَنْ حَوْضِي " [٨٢] على معنى الخَبَرِ، وفيهِ مَعْنَى التَّخذِيرِ، أي لَيَخذَرُ العَاصِي أَنْ يُذَادَ عَنْ حَوْضِي بالعَمَلِ الخَبَرِ، وفيهِ مَعْنَى التَّخذِيرِ، أي لَيَخذَرُ العَاصِي أَنْ يُذَادَ عَنْ حَوْضِي بالعَمَلِ السَّيءِ، وروَى يحيى بنُ يحيى: "فَلا يُذَادَنَ "على معنى لا يَفْعَلُ فِعْلا يُطَردُ به عَنْ حَوْضِي.

* وقولُه: «ألاَ هَلُمَّ، ألاَ هَلُمَّ» يَدْعُو إلى حَوْضِه الذين يأتُونَ بِعَلاَماتِ الوُضُوءِ، فَيُقَالُ له فيمنْ يُطْرَدُ منهُم عَنِ الحَوْضِ: «إِنَّهُم قد بَدَّلُوا بَعْدَكَ»، أي غَيَروا سُنتَكَ وأَحْدَثُوا، وهَوُلاءِ أهلُ البِدَعِ والمُحْدِثينَ في دِينِ اللهِ المُخَالِفِينَ لِما أَمَرَ اللهُ به ورَسُولُه.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وقدْ يكُونُ في غيرِ أهلِ البِدَعِ مَنْ هُو شَرٌّ مِنْ أَهلِ البِدَعِ، وَذَلكَ أَهْلَ البِدَعِ فَعَلُوا مِنْ أَهلِ البِدَعِ مَنْ هُو شَرٌّ مِنْ أَهلِ البِدَعِ، وَذَلكَ أَعْذَرَ مِمَّن تَقَحَّمَ فَي فِعْلِ الشَّيءِ بعدَ مَعْرِفتهِ بِتَقَحُمِه (٢).

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٧٩/١٩: معلوم عند جميع أهل السير أن النبي همنذ افترضت عليه الصلاة بمكة لم يصل إلا بوضوء مثل وضوئنا اليوم، وهذا لا يجهله عالم ولا يدفعه إلا معاند. . . إلخ وأشار إلى هذا المعنى أيضا القرطبي في التفسير ٥/ ٢٣٣.

⁽٢) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٠ ٢٦٢: كل من أحدث في الدين مالا يرضاه الله ولم يأذن به الله فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طردا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيلهم، مثل الخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهولاء كلهم مبدّلون، وكذلك الظلمة. . . وجميع أهل الزيغ والأهواء والبدع وكل هؤلاء يخاف عليهم أن يكونوا عنوا بهذا الخبر .

وقوله: «فَسُخْقاً فَسُخْقاً» يعني: بُعْداً لِهَوُلاءِ المَطْرُودِينَ عَنِ الحَوْضِ، غيرَ انَّهُ لا يَخُلَّدُ في النَّارِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، لأَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ يومَ القِبَامَةِ: انْظُرُوا مَنْ وَجَدْنُم في قَلْبِه مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِبِمَانِ فَأَخْرِجُوه مِنَ النَّارِ، فَيَخْرُجُونَ منها بإيمَانِهم فَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ (١٠).

قالَ أبو عُمَرَ: وهذا الحديثُ يَقْضِي على مَا في حَدِيثِ العَلاَءِ بنِ عبدِ الرَّحمن (٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: المَقَاعِدُ التي يَجْلِسُ عليها عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ كَانَتْ حِجَارَةً بِقُربِ دارِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ، كانَ يَجْلِسُ عليهَا مَعَ أَصْحَابِهِ، ومِنْ شَأْنِ الأثمةِ الاَشْتِغَالُ بأمور المُسْلِمينَ، ولذلكَ رَتَّبُوا مُؤذِّنِينَ يُؤذِّنُونَهُم بأوقاتِ الصَّلَواتِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُه في آخِرِ الحَدِيثِ: الَّوْلَا آيَةٌ في كِتَابِ اللهِ مَا حَدَّثُكُم به "(٣) (٨٣)، يعني: لَوْلاَ أَنَّ تَصْدِيقَهُ في كِتَابِ اللهِ تَبَارَكَ وتعَالَى ما حَدَّثُكُم به، ثُمَّ حدَّثُهُم.

وتأوَّلَ مَالِكٌ في ذلك قولَ اللهِ تباركَ وتعَالى: ﴿ وَأَقِيرِ ٱلصَّكَوْءَ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ ٱلْيَّلِ ﴾ [مود: ١١٤] يعني: ﴿طرفي النهار﴾ صَلاَةً الصَّبْحِ والظُّهرِ والعَصْرِ، ﴿ وَذُلْفَا مِنَ ٱلْيَلِ ﴾ المَغْرِبَ والعِشَاءَ ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾.

وروى ابنُ بُكَيْرٍ: (لَوْلاَ آيةٌ في كِتَابِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ ما حدَّ ثُنكُم به)(١)، يعني قولَهُ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكُنتُمُونَ مَا آَزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيْنَتِ وَالْهُكَا﴾ إلى آخرِ الآيةِ [البغرة: ١٥٩]، يُرِيدُ عُثْمَانُ بهذا الوَعْدُ أَنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أَخَذَ على العُلَماءِ ألاَّ يَكْتُمُونَ العِلْمَ ما حدَّثْتُكُم بهذا، لِنَلاَّ يَتَكِلُوا عليهِ، ويَدَعُوا الأَعْمَالَ.

⁽١) رواه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤) وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري.

 ⁽٢) يعني حديث مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة (٨٢).

⁽٣) في الموطأ (٨٣): (والله لأحدثنكم حديثا، لولا أنه في كتاب الله ما حدّثتكموه)،

⁽٤) موطأ مالك برواية يحيى بن بكير (الورقة ٨ أ)، ولفظه:: (تالله لأحدثنكم حديثا، لولا أية في كتاب الله ما حدثتكموه).

أخبرنا أبو بَكْرِ بنُ أحمدَ بنِ خَالِدٍ (١)، عَنْ أبيه (٢)، عَنِ الدَّبَرِيِّ (٣)، عَنْ عبدِ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ حُمْرَانَ، قالَ: (رَأَيْتُ عُثْمَانَ يَتَوضًا، فَأَفْرَغَ على يَدَيْهِ فَغَسَلَها، ثُمَّ مَضْمَضَ واسْتَنْشَقَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلاَثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلاَثًا، ثُمَّ اليُسْرَى ثَلاَثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ اليُمْنَى ثَلاَثًا، ثُمَّ اليُسْرَى ثَلاَثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، ثُمَّ غَسَلَ قَدَمَهُ اليُمْنَى ثَلاَثًا، ثُمَّ اليُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ يَعْلِيْ تَوَضَّا نحو وُضُوبِي هذا، ثُمَّ صَلَى رَكْعَتْينِ لا يُحَدِّثُ فيها نَفْسَهُ عُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبه (١٤).

قال أبو المُطَرِّفِ: وهذا الحَدِيثُ أَعَمُّ ما جاءَ في الوُّضُوءِ، وقد روى ابنُ عبَّاسٍ: (أنَّ النبيَّ يَجِيِّةُ تَوضًا مرَّة مرَّة) (٥)، وفي حديثِ ابنِ زَيْدٍ: (أنَّهُ توضًا مَرَّتينِ مَرَّتَيْنِ (١)، وهذا كُلُّه على سَبيلِ السَّعَةِ.

وقالَ مَالِكٌ: لا أُحِبُ للمُتوضَّىء أَنْ يَقْصُرَ مِنَ اثْنَتَيْنِ إِذَا عَمَّتًا.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ الصُّنَابِحِيِّ مُفَسَّرٌ في المُوطَّأُ [14].

قِيلَ لأبي عُمَرَ: أَيُّ شَيءٍ يذْهِبُ الوُضُوءُ الكَبَاثِرَ أَمِ الصَّغَاثِرَ؟ قالَ: لا تُذْهَبُ الكِبَائِرُ إلاَّ التَّوْبَةُ، والاغتِقَادُ ألاَّ يَعُودَ.

(۱) هو محمد بن أحمد بن خالد بن الجبَّاب القُرْطبي الفقيه، توفي سنة (٣٦٣)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٩٩٢.

(٢) هو أحمد بن خالد بن الجبّاب القُرْطُبي، الفقيه الزاهد محدث الأندلس، توفي سنة
 (٣٢٢)، السير ١٥ / ٢٤٠.

 (٣) الدَّبَري ـ بفتح الدال والباء ـ هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عباد الصنعاني، راوية عبد الرزاق بن همام، كان محدثا ثقة، توفي سنة (٢٨٥)، السير ١٣/٤١٦.

(٤) رواه عبد الرزاق في المصنف ١ /٤٤، عن معمر بن راشد به. ورواه البخاري (٦٠)، ومسلم (٢٢٧)، بإسنادهما الى الزهري به.

(٥) رواه البخاري (١٥٧)، وأبو داود (١٣٨)، والترمذي (٤٢)، والنسائي ١ /٦٢، وابن ماجه (٤١١).

(٦) حديث عبد الله بن زيد رواه البخاري (١٩٧)، وابن حبان (١٠٩٦).

وقالَ لنا مِثْلُهُ ابنُ أبي زَيْدٍ (١).

وسُئِلَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَنْ هذا، فقالَ: يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ.

* وقولُه في آخِرِ الحَدِيثِ: «ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إلى المَسْجِدِ وصَلاَتهُ نَافِلَةً ا [٥٥]
 يعني: يَتَنَفَّلَ ذَلِكَ إلى أَجْرِ الوُضُوءِ الذي تقدَّمَ له .

* حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: ﴿إِذَا تُوضًّا الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أُو الْمُؤْمِنُ ﴾ [٨٥] فيه مِنَ الْفِقْهِ: تَحَرِّي المُحَدِّثُ لَفْظَ النبيِّ عَلَيْ ، فَيَنْقُلَهُ كَمَا يَسْمَعُه منه، ولا يَنْقُلُهُ على المَعْنَى.

وقالَ بعضُ العُلَماءِ: المُسْلِمُ والمُؤْمِنُ شَيءٌ وَاحِدٌ، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٦٣٥] وَهُم أَهْلُ بَيْتِ لُوطٍ، فَذَكَرَهُم اللهُ باسمِ الإيمانِ والإسلامِ.

ومِنَ العُلَمَاءِ مَنْ قالَ: الإسلامُ هُو التَّوْحِيدُ، والإيمانُ إِقَامَةُ الفَرَائِضِ وإِصَابَةُ السُّنَة.

قالَ أبو المُطَرَّفِ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الإِنْيَانِ إلى الصَّلاَةِ جَرْياً، وذلكَ أَنَّ الآتِي إليها في صَلاَةٍ كَانَ يَعْمَدُ إليها، لِقَوْلهِ ﷺ: «الأعمالُ بالنِّياتِ، ولِكُلُّ الْمَرِيءِ ما نَوَى (٢) فَوَاجَبٌ أَنْ تُؤْتَى الصَّلاَةُ بالسَّكِينةِ وَالوَقَارِ.

* قَوْلُ أَنسِ بنِ مَالِكِ: «فَرَأْيتُ المَاءَ يَنْبَعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ١٦٦١ عَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عُرِضَتْ هذِه القِصَّةُ للنبيِّ ﷺ بالمَدِينةِ في نَاحِيةِ الزَّوْرَاءِ (٣)، ولم

⁽۱) يعني أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيرواني، الإمام العلامة الفقيه، صاحب الكتب المعتب المعتب المعتبد المشهورة، ومنها النوادر والزيادات، توفى سنة (۳۸٦)، ينظر: السير ۱۰/۱۷.

⁽٢) رواه البخاري (١)، ومسلم (٣٥٣٠).

⁽٣) الزوراء موضع بالمدينة غربي مسجد النبي ﷺ عند سوق المدينة، وهو مايعرف اليوم بالمناخة، ينظر: كتاب الأماكن للحازمي ص٤٨٨.

يُسْتَبَحِ النَّيَمُّمُ في ذلك المَكَانِ عندَ عَدَمِهِم المَاءَ لأنَّهُم كَانُوا أَهلَ حَضَرٍ، ولم يَتُوضًا مِنْ بِغْرِ بُضَاعَةً (١)، وكَانَ لا يَقْرَبُهُ مِنْ أَجْلِ نَجَاسَتِهِ، وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ أَبَاحَ الوُضُوءَ بِمَاءِ بِثْرِ بُضَاعَةً، واحْتَجَّ بأنَّ المَاءَ إذا كَانَ قُلْتَيْنِ لَم يُنْجِسْهُ ماطُرِحَ فيه مِنَ النَّجَاسةِ، وكانَت النَّجَاسَةُ تُطْرَحُ في بِثْرِ بُضَاعَةِ.

ونَبْعُ المَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِه مِنْ عَلاَمةِ نُبُوَّتِه، وشَاهَدَ هذِه القِصَّةَ جَمَاعةٌ مِنَ الصَّحَابةِ، وقالَ غَيْرُه: إنَّما انْفَرَد أنسٌ بِروَايتِها لِطُولِ بَقَائِه بعدَ النبيِّ ﷺ، ولِطَلَبِ العُلوُ في سَنَدِ الحَدِيثِ.

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إِنَّمَا ذلكَ وُضُوءُ النِّسَاءِ) [٨٨] يُرِيدُ أَنَّ الرِّجَالِ يَتَمَسَّحُونَ الأَخْجَارَ عندَ الحَدَثِ، وأمَّا المَرْأَةُ فَتَغْسِلُ فَرْجَها عندَ البَوْلِ، مِنْ أَجْلِ انْتِشَادِ البَوْلِ عندَ خُرُوجِه مِنْ فَرْجِها، بِخِلاَفِ ذَكَرِ الرَّجُلِ.

قولهُ عليه السَّلاَمُ: "إذا شَرِبَ الكَلْبُ في إنَاءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ" [٨٩] قالَ ابنُ أبي زَيْدٍ: غَسْلُ الإنَاءِ في هذا الحَدِيثِ سَبْعَاً [تَعَبُّدا](٢)، ولَو كَانَ ذَلِكَ لِنَجَاسَتِه لأُزِيلَتْ بغَيْر تَحْدِيدٍ.

قالَ مَالِكُ: وقد أَبَاحَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ أَكُلَ صَيْدِه، فَكَيْفَ يُكْرَهُ لُعَابُهُ، وإنَّمَا يُغْسَلُ الإنَاءُ في المَاءِ وَحْدَهُ بعدَ أَنْ يُهْرَقَ ذَلِكَ المَاءُ لِخَفَّةِ مَوُنَتِه، وللحَدِيثِ الذي جاءَ فيهِ، ولا يُغْسَلُ لِطَعَامُ ولا لِشَرَابٍ وَلَغَ فيهِ، ويُؤكّلُ ذلكَ الطَّعَامُ، ويُشْرَبُ ذَلِكَ الشَّرَابُ الذي يَلِغُ فيهِ الكَلْبُ.

وقالَ ابنُ حَبِيبٍ^(٣): يُؤكَّلُ ذَلِكَ الطَّعَامُ ويُشْرَبُ ذَلِكَ الشَّرَابُ، ثُمَّ يُغْسَلُ بعدَّ ذَلِكَ الإِنَاءِ.

⁽١) بُضاعة _ بضم الأول وقد يكسر _ وهي بئر كان معروفا الى عهد قريب بالقرب من سقيفة بني ساعدة في المدينة، وقد دخل في التوسعة الجديدة للمسجد النبوي، ينظر: المعالم الأثيرة ص٤٩.

⁽٢) في الأصل: بعيد، وهو خطأ.

⁽٣) هو عبد الملك بن حبيب السُّلمي الأندلسي الإمام المحدث الفقيه، صاحب المصنفات، =

وقالَ بعضُ شُيوخِنا: لمَّا قَدِمَ المُهَاجِرُونَ المَدِينةَ كانتْ كِلاَبُ الأَنْصَارِ تُؤذِيهم، فَشَكُوا ذَلِكَ إلى النبيِّ ﷺ فَنَهَى عَن اقْتِنَاءِ الكِلاَبِ، ثُمَّ شَدَّد في ذَلِكَ، فقالَ: ﴿إِذَا شَرِبَ الكَلْبُ في إِنَاءِ أَحَدِكُم فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ ﴾ .

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: ورَوَى سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ شَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ ثَوْبَانَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «اسْتَقِيمُوا ولَنْ تُخْصُوا، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ('')، وهذا الحَدِيثُ في المُوطَّأ بَلاَغٌ (٩٠).

قالَ عِيسَى: يقُولُ اجْتَهِدُوا في العَمَلِ ولَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَسْتَقِيمُوا في كُلُّ مَا أَمِرْتُم أَنْ تَسْتَقِيمُوا فيه، ولنْ يَنْجُو مِنَ الخَطَايَا ولا يَصْبِرَ على الوُضُوءِ في شِدَّةِ البَّرْدِ وحَالَةِ الشُّغْلِ إِلاَّ مُؤْمِنٌ.

* وإنَّمَا نَهَى جَابِرٌ عَنِ المَسْعِ على العَمَامَةِ [٩٣] لأنَّ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى أَمَرَ بِمَسْعِ الرَّأْسِ في الوُضُوءِ، وما رَوَى في ذَلِكَ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ: وأنَّ النبيِّ عَلَيْ مَسَعَ على عِمَامَتِه، فَحَدِيثٌ مُضْطَرِبٌ (٢)، وتَرْكُ الصَّحَابةِ له يَدُلُ على ضَعْفِه (٣)، والنَّابِتُ عَنِ النبيِّ عَلَيْ أَنَّهُ مَسَعَ شَعْرَ رَأْسِه كُلُه في الوُضُوءِ.

قَالَ عِيسَى: كَانَ ابنُ عُمَرَ يَقْبِضُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ كُلُّهَا ويَمُدُّ أُصْبُعَيْهُ اللَّتَيْنِ تَلِيَانِ

ومنها الواضحة، توفي سنة (٢٣٨)، ينظر: السير ١٢ /١٠٢، ومقدمة كتابه (تفسير غريب الموطأ) لمحققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، و(دراسات في مصادر الفقه المالكي) للدكتور ميكلوش موراني.

(۱) رواه ابن ماجه (۲۷۷)، بإسناده إلى سفيان الثوري به.

(۲) هذا الحديث رواه البخاري (۲۰۵) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أبيه به، فهو إذن ليس بمضطرب كما زعم المصنف رحمه الله تعالى، وينظر: فتح البارى ١/٣٠٨.

(٢) ذكر ابن المنذر في الأوسط ١/ ٤٦٨ بأن بعض الأئمة كالأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم احتجوا بأن بعض الصحابة كان يمسع على العمامة ومنهم أبو بكر وعمر، قال: ولو لم يثبت الحديث عن النبي فيه لوجب القول به، لقول النبي فيه: (اقتدوا باللذين من بعدي أبو بكر وعمر)... إلخ.

الإِبْهَامِينَ، أُصْبُعا مِنْ كُلِّ يَدِ، ثُمَّ يَغْمِسَها في المَاءِ ويَمْسَحُ بِهِما أَذُنَيْهِ دَاخِلِهما وخَارِجهما(۱).

قَالَ مَالِكُ: الأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ، ويُسْتَأَنَفُ لَهُما المَاءُ، يعنِي أَنَّهُما مَمَسُوحتَانِ في الوُضُوءِ غيرُ مَغْسُولَتَيْنِ، ولا يُمْسَحَانِ بالمَاءِ الذي مُسِحَ بهِ الرَّأْسُ، ومَسْحُهُما سُنَّةٌ، ومَسَحُهُما رَسُولُ اللهِ ﷺ في وُضُونهِ مِنْ غيرِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّا عَنْ صَفِيَّةَ: (أَنَّهَا كَانَتْ تَنْزِعُ خِمَارَهَا وَتَمْسَحُ رَأْسَهَا كُلَّهُ)[١٥] يَرُدُّ به قَوْلَ مَنْ نَسَبَ إلى ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ بَعْضَ رَأْسِهُ في الوُضُوءِ، وكانتْ صَفِيَّةُ أَشَدَّ النَّاسِ اقْتِدَاءً بابنِ عُمَرَ، فلو رَأَتُهُ يَمْسَحُ بَعْضَ رَأْسِه في وُضُونهِ مَا [نزَعَتْ](٢) خِمَارَها عندَ مَسْح رَأْسِها.

وقَوْلُه في الحَدِيثِ: (ونَافِعٌ يَوْمَثِذٍ صَغِيرٌ) [١٥] يعنِي: أَنَّهُ كَانَ حِينَثِذٍ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ النَّظُرُ إلى شَعْرِ صَفِيَّةَ لِصِغَر سِنَّه.

وفي هذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْه: إِبَاحَةُ أَخْذِ العِلْمِ عَمَّن رآهُ في صِغَرِه إذا حَدَّث به في كِبَره.

قالَ ابنُ القَاسِم: مَنْ مَسَحَ بَعْضَ رَأْسِه في وُضُوبِه وصَلَّى أَعَادَ وُضُوبَهُ وصَلاَتَهُ، لاَنَّهُ نَقَصَ وُضُونَهُ وصَلَّى بغَيْر وُضُوءٍ كَامِل.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: روَى ابنُ مَسْلَمة (٣): (مَنْ مَسَحَ ثُلُثَ رَأْسِه في وُضُوبِه وصَلَّى أَنَّ صَلاَتهُ تَامَّةً)(٤)، وأنكرَ هذه الرِّوايةَ شُيُوخُنا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَن احْتَجَّ في إجَازَةِ هذا بأنَّ البَّاءَ قد دَخَلتْ في قولهِ:

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١ / ١٨ .

⁽٢) جاء في الأصل: (تمونت نزع) ولم أجد لها معنى، وما وضعته هو الموافق للسياق.

⁽٣) هو محمد بن مسلمة بن محمد، أبو هشام المخزومي المدني نزيل دمشق، الإمام الفقيه الثقة، توفي سنة (٢١٠)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣ -١٢٠٠.

⁽٤) نقل هذه الرواية ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات ١ ٠٤، والحطاب في مواهب الجليل ١ / ٢٥٥.

لأنّ اللهُ	مَ ،	تَيَمً	إذا	4	رَ ج	رَ	مض	َ ب	*	يت		أر	ئە	ز٠	يَلْ	ں	بض	بع	لتَا	J	۲]	:	ندة	ماز	[ال	•	(;	Ź	- يىن	٠	بر	þ
بِبَغْضِ	وَافِ	الطَّ	ء رء ب	تَزِی	بُج	ولِ	۲)	: 1.	باند	ال) (€;	Ż	ر ببر	ر •و	َ بِرِ	نوا	_	_	أم	وَ	>	:	لَ	قا	ر	الَح	نَعَا	و :	٤	ارَا	نَبَ
ج: ۲۹]	[الح	ڼ∳	بيو	آلعز	تِ	بك	بِاَل	ر فوا	لوً	يَطُ	ن	وَ	>	:	لً	ج	,	يؤ	c	لهِ	نوا	لِهُ	(ں	<u>ض</u>	بَعْ	:	ود	ۮ	نِ	ئير.	البَ
																								ُ حَدُ	أَ	4	وأ	ر يَ	Y	11.	مذ	ر،
لتَّأْهُبُ	لهِ: ا	الفِق	بِنَ	• [4	۱۹]	نبة	ث	ن	ِ بر	ر [َ] ةِ	فِي	٨	11	ثِ	ږ.	حَلِ	٠ ,	فح	•	:	_	ر"ف ر"ف	طَ	لمُ	١.	بو	1	الَ	ق	*		
لَبِسَهُما																																لد
					•															(١)	رَةٍ	Ų	طُ	Ĺ	لم	ء	و ع	ء سو	و خ	ر مُتَو	الأ
																•													•			
								•						•		•				•		•				•			•			
												•			•	•			•			•			•	•						
								•			•				•	•		•	•			•			•			•				
						_		_																								

* * *

⁽۱) سقطت أبواب من الأصل، وفيها (۲٤) بابا من أبواب الطهارة، و(٣) أبواب من أبواب الصلاة، ما بين صفحات الموطأ ٤٨، إلى الصفحة ٢٠١من الجزء الأول.

[بابُ افْتِتَاح الصَّلاَةِ]

* [مَالِكٌ، عَنِ ابنِ شِهَاب، عَنْ أَبِي سَلَمةً بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ، أَنَّ أَبا هُرَيْرَةَ كَانَ يُصَلِّي فَيُكَبِّرُ كُلِّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فإذا انْصَرفَ قالَ: واللهِ إنِّي لأَشْبَهُكُم] (١) صَلاةً برَسُولِ اللهِ ﷺ [٢٤٨] قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَذْخَلَهُ مَالِكٌ على أَنَّ البَيْنِ تُوْفَعَانِ [في] (١) تَكْبِيرَةِ الإخْرَامِ، خَاصَّةً أَنَّ المُصَلِّي يُكَبِّرُ كُلَّما خَفَضَ البَدَيْنِ تُوْفَعَانِ [في] أن تَكْبِيرَةِ الإخْرَامِ، خَاصَّةً أَنَّ المُصَلِّي يُتُرُكُ التَّكْبِيرَ عند رَفْعِ رَأْسِه مِنْ بَيْنِ وَرَفَعَ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ قَالَ أَنَّ المُصَلِّي يَتُرُكُ التَّكْبِيرَ عند رَفْعِ رَأْسِه مِنْ بَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ فَيُكَبِّرُ في صَلاَةٍ ذاتِ أَرْبَع ثَمَانِ عَشَرةً تَكْبِيرَةً.

عَنْ عِكْرِمةَ أَنَّهُ قَالَ لابنِ عَبَّاسٍ: إنِّي صَلَّيتُ خَلْفَ شَيْخِ بِمِكَّةَ فَكَبَّرَ في صَلاَتهِ اثْنَتَيْنِ وعِشْرِينَ تَكْبِيرَةً، فقالَ لهُ ابنُ عبَّاسٍ: تِلْكَ سُنَّةُ أبي الْقَاسِمِ ﷺ^(٣).

قَال أَبُو المُطَرُّفِ: ولهذا كَانَ أَبُو هُرَيْرةَ يَقُولُ إِذَا كَبَّر في صَلاَتهِ كُلَّما خَفَضَ وَرَفَعَ: (واللهِ إِنِّى لأَشْبَهُكُم صَلاَةً برَسُولِ اللهِ ﷺ).

* قولُ مَالِكِ فِيمَنْ لَم يُكَبِّرُ لِلافْتِتَاحِ، ولا للرَّكُوعِ في الرَّكُعةِ الأولَى وكَبَّر في الثَّانِيَةِ أَنَّه يَبْنَدِيءُ صَلاَتَهُ.

[٢٥٢] قال أبو مُحَمَّدٍ: روَى عنه عليُّ بنُ زِيَادٍ (١) أنَّهُ إِنْ كَبَّرَ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ

 ⁽١) مابين المعقوفات سقط من الأصل لضياع الأوراق السابقة، وقد استدركتها من الموطأ.

⁽٢) مابين المعقوفتين سقطت من الأصل، وإثباته يتناسب مع السياق.

⁽٣) رواه البخاري (٧٨٨)، وابن حبان (١٧٦٥).

 ⁽٤) هو أبو الحسن التونسي الفقيه المفتي، سمع من مالك موطئه، وهو أول من أدخله الى
 إفريقية، توفي سنة (١٨٣)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٨٥٠.

نَكْبِيرَةً يَنْوِي بِهَا الافْتِتَاحَ أَنَّ صَلاَتَهُ مُجْزِيةٌ عنهُ إذا أعادَ رَكْعَةً بعدَ سَلاَمِ الإمامِ، فإن لم يَنْو بِتَكْبِيرِه تَكْبِيرَةً يَنْوِي بها الافْتِتَاحَ تَمَادَى معَ الإمامِ وأَعَادَ الصَّلاةَ، وذَلِكَ أَنَّ الصَّلاةَ لا تُجْزَىءُ في قَوْلِ رَبِيعَةَ (١)، مِنْ أَجْلِ تَرْكِه تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ.

وقالَ ابنُ المُسَيِّبِ والزُّهْرِيُّ: تُجْزِىءُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ للمَاْمُومِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الاُفْتِتَاحِ إِذَ أَشْبَهَها (٢). الاَفْتِتَاحِ إِذَ أَشْبَهَها (٢).

فلهذَا أَمَر مَالِكٌ مَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الافْتِتَاحِ وَرَاءَ الإمَامِ وكَبَّرَ للرُّكُوعِ ولم يَنْوِ بِها الإخْرَامَ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإمامِ، ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلاَةَ، لِكَي يَخْرُجَ مِنَ الاخْتِلاَفِ.

قالَ مَالِكٌ: وإذا نَسِي الإمامُ تَكْبِيرَةَ الإِخْرَامِ أَعَادَ وأَعَادَ مَنْ خَلْفَهُ وإنْ كَانُوا أَخْرَمُوا، لأنَّهم حَطُوا مُكَبِّرينَ قبلَ إِمَامِهِم، ولَو صَلَّى بِهم غيرَ مُتَوضِّى عِناسِياً لِذَلِكَ أعادَ هُو ولم يُعِيدُوا هم(٣).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّما افترقَ حُكْمُ هَاتينِ المَسْأَلَتُيْنِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ تَكْلِيفَ عِلْمِ حَالَةِ الإمامِ هَل هُو على طَهَارةٍ أم لا غيرُ مُتَمَكِّنَةٍ للمَأْمُومِينَ، وتَكْبِيرةُ الإخْرَامِ ليستْ تَخْفَى عليهِم، فإذا كَبَّرُوا قبلَ أَنْ يَسْمَعُوا تَكْبِيرَهُ فقذْ أَفْسَدُوا صَلاَتَهُم، لانَّهم اثْتَمُوا فيها بمنْ لا صَلاَةَ لَهُ.

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: قَرَأُ النبيُّ ﷺ بِالطُّورِ فِي المَغْرِبِ، وقَرَأَ فِيها مَرَّةً أُخْرَى بِالمُرْسَلاَتِ، وقَرَأَ فِيها أَبُو بَكْرٍ بِقِصَارِ المُفَصَّلِ، وقَرَأَ فِي الصَّبْحِ بِالبَقَرَةِ فِي الرَّكْعَتَيْنِ، وكانَ ابنُ عُمَرَ يَقْرَأُ بِالسُّورَتَيْنِ والثَّلاَثِ فِي الرَّكْعَةِ الوَاحِدَةِ [٢٦٠-٢١٠]

 ⁽١) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن، المعروف بربيعة الرّأي، الإمام الفقيه الثقة المتقن، توفي
 سنة (١٣٦)، وحديثه عند الستة.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١ / ٢٣٨، و٢٤٢.

⁽٣) ينظر: المدونة ١ / ٦٤، وفيه قول مالك المتقدم المتضمن أيضا النقل عن سعيد بن المسيب وربيعة، ثم قال: (فأنا أحب في قول سعيد أن يمضي، لأني أرجو أن يجزىء عنه، وأحب له في قول ربيعة أن يعيد احتياطا، وهذا في الذي مع الإمام) أ. هـ وهذا المسألة اختلف فيها أهل العلم، ينظر: الأوسط ٣ / ٧٩، والتمهيد ٧ / ٥٧، والاستذكار ٢ / ٧٠.

وهذا كُلُه على سَبيلِ السَّعَةِ، والذي مَضَى بهِ العَمَلُ وأَخَذَ به مَالِكُ ألاَّ يَزِيدَ المُصَلِّي على أُمِّ القُرْآنِ في الأُخْرَتَيْنِ، ومَنْ فَعَلَ أُمِّ القُرْآنِ في الأُخْرَتَيْنِ، ومَنْ فَعَلَ كَفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ وابنِ عُمَرَ لمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا قَرَأَ أَبُو بَكْرٍ فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا . . ﴾ [آل عمران: ٨] الآيةَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَامَ مَقَامَ النبيِّ ﷺ الذي كَانَ يَأْتِيه الوَحِيُّ مِنَ الله تَبَارِكَ وتَعَالَى فِي كُلِّ مَا عُرْضَ لَهُ،

فسألَ أبو بَكْرِ رَبَّهُ أَن لَا يُزِغْ قَلْبَهُ عَنِ الْإِسْلاَمِ بِعَدَ إِذْ هَدَاهُ إِلَيْهِ اللهُ، وأَنْ يُعِينَهُ على مَا وَلاَّهُ إِيَّاهُ، ولم يَرَهُ مَالِكٌ للنَّاسِ أَنْ يَلْتَزِمُوا هَذَا فِي صَلاَةِ المَغْرِبِ عَلَى مَا وَلاَّهُ إِيَّاهُ، ولم يَمْعَلْهُ النبيُ ﷺ (١).

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ بِأَنَّ عُمَرَ^(٣) صلَّى المَغْرِبَ فلمْ يَقْرأْ فيها، فَذُكِرَ ذَلِكَ له، قالَ: فَكَيْفَ كَانَ الرُّكُوعُ والسُّجُودُ؟ قِيلَ حَسَنٌ، فقالَ: لا بَأْسَ^(٣).

قَالَ مَالِكٌ: وَلِيسَ على هذا العَمَلُ، لأنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: (كُلُّ صَلاَةٍ لم يُقْرأُ

 ⁽١) وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٨٦٪ إنما هو ضرب من القنوت والدعاء، لما كان فيه من أمر أهل الردة.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (ابن عمر) وهذا خطأ فيما أرى، والصواب (عمر) كما سيأتي في نهاية الأثر.

⁽٣) لم أجده في موطأ ابن بكير في باب القراءة في المغرب (الورقة ١١٤) ولعله جاء في موضع آخر قد خفي علي، أو سقط من النسخة التي بين يدي، وهي المصورة من مكتبة أحمد الثالث باستنبول. ورواه البيهقي في السنن ٢ /٣٤٧، و٣٨١، بإسناده الى ابن بكير عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، أن عمر بن الخطاب كان يصلي . . . إلخ، ورواه عبد الرزاق ٢ / ١٢٢، وابن أبي شيبة ١/ ٣٩٦، بإسنادهما الى التيمي به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٢٠ مرحمة الله الحديث منكر منقطع الإسناد . . . وقد روي عن عمر من وجوه متصلة أنه أعاد تلك الصلاة . . . إلخ .

فيها بأُمِّ القُرْآنِ فَهِي خِدَاجٌ)(١)، وقد رُوِي عَنْ عُمَرَ أَنَّه أَعَادَ تِلْكَ الصَّلاَةَ.

* قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: إنَّما قَراَ النبيُّ ﷺ في العِشَاءِ بالتَّينِ والزَّيْتُونِ[٢٦١] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ مُسَافِراً، وحَالَةُ السَّفَرِ حَالَةُ شُغْلٍ، فَلِذَلِكَ خَفَّفَ القِرَاءَةَ، ولِيُوسَعَ بذلكَ على النَّاسِ.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ في لُبْسِ القَسِيِّ، فقِيلَ فيه: عَن إِبْرَاهِيمَ بن عبدِ اللهِ بن حُنَيْنِ، عَنْ عليٌّ عَنِ النبيِّ ﷺ.

* وقالَ ابنُ بُكَيْرٍ ويَخْيَى بنُ يَخْيَى: عَنْ مَالِكِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ خُنَيْن، عَنْ أَبيه، عَنْ عَلَيْ [٢٦٢]".

ورَوَاهُ القَطَّانُ^(٣) عَن ابنِ عَجْلاَنَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حُنَيْنِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عليِّ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ القَسِيِّ، وعَنْ تَخَتَّمِ الذَّهَبِ، وعَنْ قِبَاسٍ. وعَنْ القُرْآنِ في الرُّكُوعِ»، فَزَادَ ابنُ عَجْلاَنَ في سَنَدِ هذا الحَدِيثِ ابنَ عبَّاسٍ.

وقالَ أبو مُحَمَّدٍ: هذا حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ السَّنَدِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: القَسِيُّ ثِيَابٌ مِنْ حَرِيرٍ، تُعْمَلُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ يُقَالُ لها قَسِيّ، فَنُسِبتْ تلكَ الثَّيَابُ إليها، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِذُكُورِ أُمَّتِه لِبَاسَها، كَمَا كَرِه لَهُم التَّخَتُمَ بِالذَّهَبِ، وقد ثبتَ عنه أنَّه قالَ في الحَرِيرِ والدَّهَبِ: «هُمَا مُحَرَّمانِ على ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلُّ لانَاثِها» (٤)، يعني في اللَّبَاسِ، فَمَنْ صلَّى مِنْهُم بُوْبِ حَرِيرٍ، أو خَاتَم ذَهَبِ أعادَ صَلاَتَهُ في الوُقْتِ.

قال أبوالمُطَرِّفِ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ في الرُّكُوعِ، وأَبَاحَ فيهِ التَّسْبِيحَ والتَّعْظِيمَ للهِ عزَّ وَجَلَّ، وأَقَلُّ ذَلِكَ التَّسْبِيحَ والتَّعْظِيمَ للهِ عزَّ وَجَلَّ، وأَقَلُّ ذَلِكَ

⁽١) سيأتي ذكره بعد قليل.

⁽٢) موطأ يحيى بن بكير الورقة (١٤).

⁽٣) هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطان، الإمام الناقد المشهور.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي ٨/١٦٠، وابن ماجه (٣٥٩٥)، من حديث علي رضي الله عنه.

أَنْ يَسْتَوِي ظَهْرُ الرَّاكِعِ إِذَا وَضَعَ يَدَيْهِ على رُكْبَتَيْه، وأَنْ يَضَعَ جَبْهَتَهُ وأَنْفَهُ على الأَرْض في سُجُودِه، ويُسَبِّحَ اللهَ ويُعَظِّمَهُ.

* وقولُه ﷺ في حَدِيثِ البَيَاضِيِّ: "ولا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ على بَعْضِ بالقُرْآنِ اللهُ وَاللهُ اللهِ عَلَيهِ قِرَاءَتَهُ وصَلاَتَهُ بِرَفْعِ صَوْتِه، فإذا مُنعَ مِنْ هذِه الحَالَةِ التي يَتَقرَّبُ بها إلى اللهِ عَلَي وَجَلَّ بِقِرَاءةِ القُرْآنِ اليسَ هُو أَشَدُ منها في غير ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِي به أَخَاهُ المُسْلِمَ كَاخْذِ عِرْضِه، وافْتِطَاعِ مَالِه !.

ولم يَذْكُرْ مَالِكٌ اسْمَ البَيَاضِيِّ الذي رَوى هذا الحَدِيثَ، وقِيل اسْمُه عبدُ اللهِ بنُ غَنَّام البَيَاضِيُّ، وبَنُو بَيَاضَةَ فَخِذٌ مِنَ الأَنْصَارِ (١).

* قولُ أَنَسٍ: (قُمْتُ ورَاءَ أَبِي بَكْرٍ وعُمْرَ وعُثْمَانَ فَكُلُّهُم كَانَ لا يَقَرْأُ ﴿ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيرِ ﴾ إذا افْتَتَحُوا الصَّلاَةً)[٢٦٥]، وهذا مَوْقُوفٌ في المُوطَّا لَيْسَ فيه ذِكْرُ النبيِّ ﷺ، ورَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَتَادةً، عن أنسٍ: (أنَّ النبيَّ ﷺ وَأَبا بَكْرٍ وعُمْرَ وعُثْمَانَ كَانُوا يَفْتَبِحُونَ القِرَاءةَ بِـ﴿ الْحَكَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾، فذَكَرهُ ابنُ عُيَيْنَةَ مُسْنَداً (٢).

وهذا أَصْلٌ في أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللَّهِ ٱلرَّحْسَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ليستْ مِنْ أُمِّ القُرْآنِ كَما قالَ بَعْضُهُم، ويَرُدُّ أيضاً هذا الحَدِيثُ قَوْلَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَنْ لَم يَقْرَأُ في صَلاَتِه ﴿ بِسَمِ اللَّهِ الرَّحْسَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ مَعَ أُمُّ القُرْآنِ فَقَدْ بَطُلَتْ صَلاَتُهُ، ويَلْزَمُ مَنْ قالَ بهذَا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَتُهُ، ويَلْزَمُ مَنْ قالَ بهذَا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَةً هَوُلاءِ الأَنْمَةِ الذينَ كَانُوا لا يَقْرَؤُونَ ﴿ بِسَمِ اللّهِ ٱلرَّحْسَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ إذا افْتَتَحُوا الصَّلاة، وقد روى أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةً مِنْ طَرِيقِ [ابن] (٢) عبدِ اللهِ بنِ

⁽١) ينظر: الإصابة ٤ / ٢٠٧.

⁽۲) رواه النسائي ۲ /۱۳۳، وابن ماجه (۸۱۳)، وأحمد ۳/ ۱۱۱، بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به. وله طرق أخرى روى بعضها البخاري وغيره، ينظر: المسند الجامع ١ / ۲۸۷.

⁽٣) زيادة يتقضيها السياق، وبما جاء في مصادر تخريج الحديث.

* قالَ عِيسى: البَلاَطُ الذي كَانَتْ تُسْمَعُ قِرَاءَةُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عندَ خَاتِمَتِهِ هُو طَرِيقٌ مُرْصَفٌ، آخِرُه في طَرَفِ السُّوقِ، وأَوَّلُه عندَ مَسْجِدِ النبيِّ ﷺ [٢٦٦].

وعلى الإمَام أنْ يُعْلِنَ بِقِرَاءَتِه في صَلاَةِ الجَهْرِ، وكانَ عُمَرُ جَهِيرَ الصَّوْتِ.

* أَخَذَ مَالِكٌ بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيءٌ مِنْ صَلاَةِ الْإِمَامِ يَقْضِي مَا فَاتَهُ بِأُمِّ القُرْآنِ وسُورَةٍ ويَجْهَرُ[٢٦٧].

قالَ مَالِكٌ: وما أَدْرَكَ الرَّجُلُ مَعَ الإمَامِ مِنْ صَلاَتهِ هُو أَوَّلُ صَلاَتهِ، إلاَّ أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ صَلاَتهِ بأُمَّ القُرْآنِ وسُورَةٍ، فَالقَضَاءُ بأُمُّ القُرْآنِ وسُورَةٍ، والبِنَاءُ بأُمُّ القُرْآنِ وَحْدَها.

وقَوْلُ عبدِ العَزِيزِ بنِ أَبِي سَلَمةَ (٣): ما أَذْرَكَ الرَّجُلُ مَعَ الإِمَامِ مِنْ صَلاَةِ الإِمَامِ هُو أَوَّلُ صَلاَتهِ، ويُتُّمَها على مَا أَذْرَكَ بِأُمُّ القُرْآنِ وَحْدَها.

 ⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ١/ ٤١٠. ورواه الترمذي (٢٤٤)، وابن ماجه (٨١٥)،
 وأحمد ٤/ ٨٥.

 ⁽۲) رواه الطبري في التفسير ۱۶/ ۵۷ بإسناده إلى حجاج بن محمد به .

 ⁽٣) هو الماجشون المدني، الإمام الفقيه المحدث الثقة، من أقران مالك في العلم، توفي سنة (١٦٤)، وحديثه في الستة وغيرها.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: مَنْ قالَ بهَذا القَوْلِ أَسْقَطَ مِنْ صَلاَةِ الجَهْرِ سُنْتَيْنِ: إِخْدَاهُما السُّورَةُ التي معَ أُمُّ القُرْآنِ، والجَهْرُ في صَلاَةِ اللَّيْلِ.

قالَ عيسى: ولا يَفْتَحُ على الإِمَامِ إلاَّ حينَ يَقِفُ، وقد قَرأَ ابنُ عُمَرَ في صَلاَةِ المَغْرِبِ بأُمُّ القُرْآنِ ثُمَّ سَكَتَ، فَفَتَحَ عليه نَافِعٌ، وقال: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَمَا ﴾ المَغْرِبِ بأُمُّ القُرْآنِ ثُمَّ رَكَعَ (٢).

* قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ: إِنَّمَا قَرَأَ عُمَرُ (٣) في صَلاَةِ الصُّبْحِ بِسُورَةِ يُوسُفَ وسُورَةِ الحَجِّ الالا) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُم يَصْبِرُونَ على طُولِ القِيَامِ مَعَهُ في الصَّلاَةِ، ثُمَّ إِنَّه حَمَلَ النَّاسَ على سُورَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ مِنَ المُفَصَّلِ على سَبِيلِ في الصَّلاَةِ، ثُمَّ إِنَّه حَمَلَ النَّاسَ على سُورَتَيْنِ طَويلَتَيْنِ مِنَ المُفَصَّلِ على سَبِيلِ الرَّفْقِ بِهِم، ولِقَولِ النبيِّ ﷺ: ﴿إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفُ، فَإِنَّ فِيهِم السَّقِيمَ والضَّعِيفَ وذَا الحَاجَةِ» (١٤).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فِي تَرْكِ مُجَاوَبَةِ أُبَيِّ بِنِ كَعْبِ النبيَّ يَثَلِيُّ حِينَ نَادَاهُ وَهُو يُصَلِّي [٢٧٥] مِنَ الفِقْهِ: أَلاَّ تُقْطَعُ الصَّلاةَ لاَّحَدِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ النبيُ يَثِلِيُّ لاَّبَيُ فِي هذا الحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ رِوَايةِ مَالِكِ: ﴿مَامَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي، اليسَ قَدْ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱسْتَجِيبُوا بِلَهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُعْيِيكُمُ [الانفال: ٢٤]

 ⁽۱) جاء في الأصل: زياد، وهو خطأ، ويزيد بن رومان مدني مولى آل الزبير بن العوام، كان ثقة فقيها، توفي سنة (۱۳۰)، وروى حديثه الستة، ينظر: التهذيب ۳۲ / ۱۲۲.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٢ /٧٣، بإسناده إلى أشعث عن نافع به بنحوه.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن عمر) والصواب حذف (ابن)، كما جاء في الموطأ، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ /١٨٠ بإسناده إلى ابن وهب عن مالك بإسناده الى عمر، ورواه ابن أبي شيبة ١ /٣٥٣، بإسناده الى عمر به.

⁽٤) رواه البخاري (٧٠٣)، وأبو داود (٧٩٤)، والنسائي ٢ /٩٤، ومالك (٤٤٢)، من حديث أبي هريرة.

وقالَ أُبَيِّ: كُنْتُ أُصَلِّي، فلمْ يُعَنِّفُهُ النبيُّ ﷺ على ذَلِكَ (١).

* ومَعْنَى قَوْلهِ: «الْأَعَلِمَنَّكَ سُورَةً مَا أَنْزَلَ اللهُ في التَّوْرَاةِ، والاَ في الإنْجِيلِ، ولا في الفُرْقَانِ مِثْلَها»[٢٧] يعني: مَا أَنْزَلَ اللهُ في القُرْآنِ سُورَةً مُفْتَرَضَةً قِرَاءَتُها في الصَّلاَة غيرَ أُمُّ القُرْآنِ، ولا تَتِمُّ الصَّلاَةُ إلاَّ بِقِراءَتِها فِيها، وَهِي سُورَةٌ قَسَمَها اللهُ بَيْنَهُ وبِينَ عَبْدِه كمَا قَالَ ﷺ، وتولَّى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى عَدَّ آيَاتِها، فهذَا مَعْنَى «مَا أَنْزَلَ اللهُ في القُرْآنِ مِثْلَها»، والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، وكلاَمهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِه، ليسَ بِخَالِقِ ولا مَخْلُوقٍ.

* وقولُه ﷺ لأبيّ بن كغب: «كَنْفَ تَقْرَأُ إذا افْتَنَحْتَ الصَّلاَةَ؟ فَقَراً عليهِ ﴿الْحَمْدُ لِلَهِ رَبِ الْعَلَمِينَ ﴾ إلى آخِرِها (١٧٥) فَفِي هذا بَيَانٌ لِتَرْكِ التَّوْجِيه في الصَّلاَةِ الذي قالَ فيهِ أَهْلُ الكُوفَةِ، وذَلِكَ أنَّهُم قَالُوا: يُلزَمُ المُصَلِّي بعدَ أَنْ يُكَبُرَ للإَحْرَامِ أَنْ يَقُولَ: وَجَهتُ وَجْهِي للذِي فَطَرَ السَّمَواتِ والأرضَ حَنِيفاً، إلى للإحْرَامِ أَنْ يَقُولَ: وَجَهتُ وَجْهِي للذِي فَطَرَ السَّمَواتِ والأرضَ حَنِيفاً، إلى قَوْلهِ: ومَمَاتِي للهِ رَبُ العَالَمِينَ، ويَبْتَدِأُ القِرَاءَةَ، ولَيْسَ هَذا في حَدِيثِ أُبَيّ، ولا فيهِ قِرَاءةُ ﴿ بِسَمِ اللّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ قَبْلَ أُمُّ القُرْآنِ (٢).

وقِيلَ لأُمُّ القُرْآنِ السَّبْعِ المَثَانِي لأنَّها سَبْعُ آيَاتٍ تُثَنَّى في كُلِّ رَكْعَةٍ مِنَ الصَّلاَةِ. وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ^(٣) مِنْ طَرِيقِ قَبِيصَةَ بنِ ذُوْنِبِ أَنَّهُ قالَ: لا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ أُمَّ القُرْآنِ، وليَقُلُ فَاتِحَةَ الكِتَابِ^(٤).

⁽۱) رواه الترمذي (۲۸۷۵)، والبيهقي ۲ / ۳۷۰.

⁽٢) هذا ليس رأي أهل الكوفة وإنما هو رأي الشافعية، أما أهل الكوفة ومعهم أحمد وغيره فإنهم قالوا بأن المصلي يقول في دعاء الاستفتاح (سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك وتعالى جَدُك، ولا إله غيرك)، أما مالك فإنه يرى بأن المصلي لا يقول شيئا من ذلك، وإنما يكبر ويقرأ: ﴿الْحَمَدُ لِللّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ﴾، ينظر: الأوسط ٣/ ٨٥، والمدونة ١٩٣/١، والمغنى ١/ ٢٨٢.

 ⁽٣) هو يحيى بن سلام البصري نزيل إفريقية، الإمام المفسر الصدوق، توفي سنة (٢٠٠)،
 ينظر: السير ٩ / ٣٩٦.

⁽٤) لم أفف عليه في تفسير ابن أبي زمنين، وهو ملخَّص لتفسير يحيى بن سلام، والأثر ذكره=

وقالَ غَيْرُه: يُقَالَ لَهَا: أُمُّ القُرْآنِ على مَغْنَى أَنَّها أَصْلُ القُرْآنِ، وأَوَّلُ ما يُقْرأُ مِنَ القُرْآنِ.

* قَوْلُ جَابِرِ بنِ عبدِ الله: (مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لمْ يَقْرَأُ فِيها بأُمُّ القُرْآنِ فلمْ يُصَلُّ، إِلاَّ وَرَاءَ الإمامِ)[٢٧٦] يعني: أنَّ تِلْكَ الرَّكْعَةَ لا تُجْزِيه إذا صلَّى وَحْدَهُ، فَمَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ حَمَلَ عنهُ الإمامُ قِرَاءَتَها إذا لم يَقْرَأْهَا مَعَ الإمام.

قالَ ابنُ أبي زَيْدِ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ تَرَكَ قِرَاءَةَ أُمُّ القُرْآنِ في رَكْعَةِ مِنْ صَلاَتهِ وَهُو يُصَلِّي، فَمَرَّةً قالَ: يُلْغِي مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ تِلْكَ الرَّكْعَةَ التي تَرَكَ القِرَاءَةَ فِيها على حَدِيثِ جَابِرٍ، ثُمَّ يأْتِي بِرَكْعَةِ ويَسْجُدَ بعدَ السَّلاَمِ، ثُمَّ قالَ: أَرْجُو أَنْ يُجْزِيهِ سُجُودُ السَّهْوِ قبلَ السَّلاَمِ، ومَا هُو عِنْدِي بِالبَيِّنِ، واسْتَحَبَّ ابنُ القَاسِمِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ السَّلاَمِ ثُمَّ يُسَلِّمُ ويُعِيدُ الصَّلاَةَ احْتِيَاطَاً (١).

قالَ ابنُ المَوَّازِ^(۱): إنَّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكِ في هَذِه المَسْأَلَةِ لاخْتِلاَفِ مَنْ قَبْلَهُ فِيمَنْ تَرَكَ القِرَاءَةَ في بَعْضِ صَلاَتهِ، ورُوي عَنْ عُمَرَ وعَلَيَّ إجازَةَ صَلاَةِ مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ قِرَاءِةٍ، ولم تَجُزْ صَلاَتُهُ للأَعْجَمِيُّ الذي لا يَقْرَأُ، فَلِهَذا أَمَرُهُ مَالِكٌ بالشُجُودِ، وتُجْزِيه صَلاَتهُ، ثُمَّ نَظَر إلى حَدِيثِ جَابِرٍ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْتِي بِرَكْعَةٍ، إذ لا تُجْزِيه تِلْكَ الرَّكْعَةُ التي لم يَقْرأ فيها بأُمُّ القُرْآنِ^(۱).

السيوطي في الاتقان ١٤٩/١، وقال: هذا حديث لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتها.

⁽۱) لم أجد كلام ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات، وأما قول ابن القاسم فقد نقله سحنون في المدونة ١ / ٢٠١ .

⁽٢) هو محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، الإمام الفقيه، صاحب الكتاب المشهور في الفقه، المسمى بالموازية، توفي سنة (٢٦٩)، ويوجد من الموازية قطع مفرقة في المكتبة العتيفة بالقيروان، وقد أدخل الإمام ابن أبي زيد نصوصا كثيرة منه في كتابه القيم (النوادر والزيادات) ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٩٨١، ودراسات في مصادر الفقه المالكي ص١٤٩٠.

 ⁽٣) قال ابن عبد البر في الاستذكار ١١٦٢/٢: وقد روي عن مالك قول شاذ لا يعرفه أصحابه، وينكره أهل العلم به: أن الصلاة تجزىء بغير قراءة على ماروي عن عمر، =

* حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: • مَنْ صَلَّى صَلاَةً لَم يَقْرَأُ فِيها بِأُمُّ القُرْآنِ فَهِي خِدَاجُ غِيرُ تَمَامٍ • [٢٧٨] أي هِي نَاقِصَةٌ غيرُ تَامَّةٍ.

قَالَ أَحمدُ بِنُ خَالِدٍ: لَمَّا كَانَ ظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ فِي الْإِمَامِ والْفَدُ قَالَ أَبُو الْمَانِبِ لأَبِي هُرَيْرَةَ: (إِنِّي أَحْيَاناً أَكُونُ وَرَاءَ الْإِمَامِ)، فقالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ: (اقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ إِذَا قَرَأَهَا الْإِمَامُ، وذَلِكَ (اقْرَأُ بِهَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِيُّ)، يعني: تَدَبَّرَها فِي نَفْسِكَ إِذَا قَرَأَهَا الْإِمَامُ، وذَلِكَ أَنْ تَدَبَّرُهُ إِيَّاهَا فِي نَفْسِه إِذَا قَرَأُهَا الْإِمَامُ لا يَمْنَعُهُ مِنَ الْإِنْصَاتِ لِقَرَاءَةِ الْإِمَامِ، ولَا يُنَاذِعُهُ بِتَدَبُّرِه إِيَّاهَا قِرَأْتُهُ، وقدْ قالَ الله عزَّ وَجَلَّ (١) ﴿ وَإِذَا قُرِكَ ٱلْفُرْوَلَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى السَّلَاةِ إِذَا فَرِكَ ٱللهُ فِي الصَّلاةِ إِذَا فَرَاءَةُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَ اللهُ عَلَى المُعَامِ وَجَهَرُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْعَلَى اللهُ اللهُ عَالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قال أحمدُ (١): فإنْ قِيلَ قدْ رَوَى عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ عَنِ النبيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: الاَ صَلاَةَ لِمَنْ لم يَقْرأُ بأُمُ القُرْآنِ فَصَاعِداً (٥) قِيلَ لِقَائِلٍ: هذا الحَدِيثُ قدْ فَسَرَ ذَلِكَ ابنُ عُيَيْنَةَ وَهُو الذي رُوَاهُ - قالَ: مَعْنَى هذا الحَدِيثُ لِمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ.

قالَ أَحْمَدُ: وقدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ الإِمَامَ رَاكِعَا فَرَكَعَ مَعَهُ أَنَّ رَكْعَتَهُ مُجْزِيَةٌ عنهُ، وأنَّ الإِمامَ قدْ حَمَلَ عنهُ قِرَاءَةَ أُمَّ القُرْآنِ، والإِمامُ لا يَحْمِلُ عَنِ المَأْمُوم فَرْضَاً.

فإنْ قِيلَ: قد رَوَى مَكْحُولٌ عَنْ مَحْمُودِ بنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: "صَلَّى النبيُّ ﷺ صَلاَةَ العِشَاءِ فَثَقُلَتْ عليهِ الْقِرَاءة، فلمَّا انْصَرَفَ قالَ: لَعَلَّكُم تَقْرُونُ خَلْفَ إِمَامِكُم؟ قُلْنَا: أَجَلْ، قالَ: فَلاَ تَفْعَلُوا إِلاَّ بِأُمِّ القُرْآنِ، فإنَّهُ

وهي عن مالك رواية منكرة، والصحيح عنه خلافها وإنكارها.

⁽١) جاء في هنا في الأصل: وقال رسول الله ﷺ قال الله. . . إلخ؛ والصواب ما أثبته .

⁽٢) ورد في الأصل: (قال أبو هريرة روى ابن المسيب) وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) رواه الطبري في التفسير ٩ /١٦٣ ، وابن عبد البر في التمهيد ١١/٣٠.

⁽٤) هو أحمد بن خالد ابن الجبّاب القرطبي الفقيه، تقدم التعريف به.

⁽٥) رواه البخاري (٧٢٣)، ومسلم (٣٩٣).

لا صَلاَةَ إِلاَّ بِهِا (١) ، قِيلَ لِمَن اخْتَجَّ بِهذا الحَدِيثِ: مَكْحُولٌ الذي رَوَاهُ اضْطَرِبَ فِيهِ، فَمَرَّةً قَالَ: (الصُّبْحَ)، ومَرَّةً أَرْسَلَهُ ولمْ يُسْنِدْهُ.

وفي الحَدِيثِ الثَّابِتِ: (أَنَّ النَّاسَ انْتَهُوا عَنِ القِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيمَا جَهَر فيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيمَا جَهَر فيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالقِرَاءَةِ) (٢)، وقدْ كَانَ عليٌّ، وابنُ مَسْعُودٍ، وزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وابنُ عُمَرَ لا يَقْرَؤُنَ خَلْفَ الإمَامِ (٣)، يُجْتَزُوونَ بِقَرَاءَةِ الإمَامِ، [وأنَّهُ] (٤) كَفَى بها.

ولا حُجَّةَ على مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْ لم يَقُرأُ مَعَ إِمَامٍ بِأُمُّ القُرْآنِ فَصَلاَتُهُ [بَاطِلةٌ]^(٥)، ويَلْزَمُ مَنْ قَالَ بهذا أَنْ يُبْطِلَ صَلاَةً هَؤُلاءِ الإنمةَ.

* قَوْلُ اللهِ بَبَارِكَ وَتَعَالَى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ فهي الآية الرَّابِعَةُ مِنْ أُمُ القُرْآنِ مِنَ التِي قَسَمَها اللهُ بَيْنَهُ وبينَ قَارِئِها، لِقَوْلِهِ في الحديثِ: "فهذه بَيْنِي وبَيْنَ عَبْدِي، ولِعَبْدِي مَا سأَلَ (٢٧٨] وهَكَذَا تَكُونُ القِسْمَةُ صَحِيحَةً في أُمُ القُرْآنِ بينَ اللهِ وبينَ عَبْدِه، ثلاثُ آياتٍ قَبْلَ هذِه الآيةِ وهذِه الرَّابِعَةُ، وثَلاَثُ أُمُّ القُرْآنِ بينَ اللهِ وبينَ عَبْدِه، ثلاثُ آياتٍ قَبْلَ هذِه الآيةِ وهذِه الرَّابِعَةُ، وثَلاثُ آياتٍ بَعْدَها، لِقَوْلِهِ في الحَدِيثِ: "فَهُولاءِ لِعَبْدِي ولِعَبْدِي ما سَأَلَ»، ولَو كَانَ على عَددِ مَنْ يَجْعَلُ ﴿ بِسَمِ اللّهِ الرَّحْنَنِ الرَّحِيدِ ﴾ آية مِنَ القُرْآنِ لَقَالَ فَهَاتَانِ لِعَبْدِي، ولا خِلافَ في أَنَّ أُمَّ القُرْآنِ سَبْعَ آيَاتٍ، فَهذا الحَدِيثُ، وحَدِيثُ أَنَسِ بنِ مَالِكِ، وحَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ تَشْهَدُ كُلُها على أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليسَ مِنْ وحَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ تَشْهَدُ كُلُها على أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليسَ مِنْ وحَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ مُغَفَّلٍ تَشْهَدُ كُلُها على أَنَّ ﴿ بِسَمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليسَ مِنْ أَمْ القُرْآنِ ...

⁽۱) رواه أبو داود (۸۲۳)، والترمذي (۳۱۱)، وأحمد ۳۱۲، وابن حبان (۱۷۸۰) و(۱۸٤۸).

⁽۲) رواه أبو داود (۸۲٦)، والترمذي (۳۱۲)، والنسائي ۲ /۱٤۰، ومالك (۲۸٦) من حديث أبي هريرة، وسيأتي بعد قليل.

⁽٣) ينظر: مصنف عبد الرزاق ١٣٨/٢، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٣٧٥، وسنن البيهقي ١٦١/٢.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة ضرورية للسياق.

 ⁽٥) في الأصل: باطل، وهو خطأ ظاهر.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِد: اخْتُلِفَ في اسْمِ ابنِ أُكَيْمَةَ اللَّيْثِيُ، فَقِيلَ: اسْمُه عَامِرٌ، وقِيلَ: اسْمُه عَامِرٌ، وقِيلَ: اسْمُهُ عُمَارَةُ بنُ أُكَيْمَةَ (١)، وحَدِيثُهُ صَحِيحٌ، وبهِ قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ فِي تَرْكِ القِرَاءَةِ خَلْفَ الإمَامُ فِيمَا جَهَرَ فيهِ الإمَامُ بالقِرَاءَةِ.

قالَ عِيسى: ومَعْنَى قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ: "مَالِي أَنَازَعُ القُرْآنَ" يُرِيدُ: إنْكُم إذا جَهَرْتُم بالقِرَاءَةِ فَقَرَأْتُم مَعِي في الصَّلاَةِ نَازَعْتُمُونِي قِرَاءَتِي، إذ لا تُنْصِتُونَ لِي، قالَ: "فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ القِرَاءةِ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فيمًا جَهَرَ فيهِ بالقِرَاءةِ مِنَ الصَّلاَةِ"، وقَرأُوا مَعَهُ فِيما أَسَرَّ فيهِ مِنَ الصَّلُواتِ.

* * *

⁽۱) قال محمد بن يحيى الذهلي: والمحفوظ عندنا عمار، ينظر: تهذيب الكمال ٢٢٨/٢١.

باب التَّأمِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها

قولُ النبِيِّ ﷺ: ﴿إِذَا أَمَّنَ الإِمامُ فَأَمْنُوا ﴿ [٢٨٨] يعني: إِذَا بَلَغَ مَوْضِعَ التَّأْمِينِ مَنْ بِقَرَاءَةٍ ﴿ وَلَا ٱلضَّالِينَ ﴾ فَقُولُوا: آمينَ، ويُسَمَّى الإِمامُ مُؤَمِّناً لِسَبِ تَأْمِينِ مَنْ خَلْفَهُ مِنَ المُصَلِّينَ لاشْتِرَاكِهِم في الدُّعَاءِ والتَّأْمِينِ، كَمَا يُسَمَّى المُؤَمِّنُ دَاعِياً مِنْ جِهَةٍ تَأْمِينُه على دُعَاءِ الدَّاعِي، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِبَت دَعْوَتُكُما ﴾ جِهةٍ تَأْمِينُه على دُعَاءِ الدَّاعِي، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ قَالَ قَدْ أُجِبَت دَعْوَتُكُما ﴾ وَمَارُونَ دَاعِيَيْنِ، فإنَّمَا كَانَ مُوسَى يَدْعُو وَهَارُونُ يُؤَمِّنُ وَلِينَا لِللهِ عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ دَاعِيَيْنِ، فإنَّمَا كَانَ مُوسَى يَدْعُو وَهَارُونُ يُؤَمِّنُ وَلَي اللهُ عَلَى مَلِي المُوطَأَ: ﴿كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ قَوْلِ الزُّهْرِيُ في المُوطَأَ: ﴿كَانَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: آمِينَ اللهُ عَلَى حَدِيثِ سُمَيْ وَمِنَ الْمُولِ الذَّهُ عَلَى مَدِيثِ سُمَيْ وَالْعَمَلُ في هذا على حَدِيثِ سُمَيْ وَمَا رَبُولُ اللهُ اللهِ عَلَى المُوطَأَةُ وَالْعَمَلُ في هذا على حَدِيثِ سُمَيْ وَالْمَالُ فَي هذا على حَدِيثِ سُمَيْ وَالَ مَنْ مَنْ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى مَالِي اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ مِنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَمَالُ في هذا على حَدِيثِ سُمَيْ وَالْمَالُ فِي عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى المُعَلَى اللهُ اللهُ عَلَى المُعَلِّلَ عَلَى المُعْلَى المُعْمَلُ عَلَى اللهُ عَلَى الله

المَن الله صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «إذا قالَ الإمامُ ﴿غَيْرِ الْمَعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِينَ ﴾ فَقُولُوا آمينَ، فإلَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ المَلاَئِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبه » [٢٩٠].

قالَ أبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ (١٠): معنى المَوَافَقةِ هَهُنا الإَجَابةُ، إذا اسْتُجِيبَ للمُؤمِنِ عندَ قَوْلِه (آمينَ) كَمَا يُسْتَجَابُ للمَلاَئِكَةِ غُفِرَ للمُؤمِنِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ .

قالَ مَالِكٌ: إذا سَمِعَ المَامُومُ قَوْلَ الإِمَامِ ﴿ وَلَا ٱلضَّاَلِينَ﴾ قالَ هُو آمينَ، وإذا لم يَسْمَعْهُ فَلْيَدَغُ ذَلِكَ، ولا يَتَحَرَّى قَذْرَ فَرَاغِه مِنْ قِرَاءَةِ أُمُّ القُرْآنِ لِكَي يَقُولَ آمينَ، وإنَّما يُؤَمِّنُ إذا سَمِعَ قِرَاءَةَ الإِمَام.

 ⁽١) هو أحمد بن عون الله بن عبد الله بن دليم القرطبي، الإمام الفقيه الزاهد، توفي سنة
 (٣٧٨)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس ١/ ٥٤.

إِنَّمَا نَهَى ابنُ عُمَرَ عليّ بنَ عبدِ الرّحمنِ المُعَاوِيّ عَنِ العَبَثِ بالحَصْبَاءِ في الصَّلاَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَم يَكُنْ خَاشِعاً في صَلاَتهِ، وقد اثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى على الخَاشِعِينَ في صَلاَتِهِم المُقْبِلِينَ عَلَيْها بِقُلُوبِهِم وجَوَارِحِهم، فقالَ: ﴿ فَدَّ أَفْلَكَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿ النَّوْمِونِ : ١]، ثُمَّ عَلَمَ ابنُ عُمَرَ عَلِيّ بنَ عبدِ الرَّحمنِ كَيْفَ كَانَ النبيُّ يَعْلِيُّ يَفْعَلُ في صَلاَتهِ، فقالَ لَهُ: ﴿ افْعَلْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ يَعْمَلُ في صَلاَتهِ، كان [إذا جَلَسَ في الصَّلاَةِ وَضَعَ كَفَّهُ البُعْنَى على فَخِذِه البُعْنَى، قَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّها، وأَشَارَ بإصْبَعُه التي تَلِي الإَبْهَامَ، ووَضَعَ كَفَّ البُعْنَى على فَخِذِه البُعْنَى، قَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّها، وأَشَارَ بإصْبَعُه التي تَلِي الإَبْهَامَ، ووَضَعَ كَفَّ البُعْنَى عَلَى فَخِذِه البُعْنَى عَلَى الْمُعْمَلُ في صَلاَتِهِ ، كان [إذا جَلَسَ في الصَّلاَةِ وَضَعَ كَفَّهُ البُعْنَى على فَخِذِه البُعْنَى ، قَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّها، وأَشَارَ بإصْبَعُه التي تَلِي الإَبْهَامَ، ووَضَعَ كَفَّ البُعْنَى عَلَى فَخِذِه البُعْنَى عَلَى عَلَى المِنْ عَلَى المَنْ عَلَى الإَنْهَامَ ، ووَضَعَ كَفَّهُ البُعْنَى عَلَى الْمُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللللّ

* * *

⁽۱) سقط شرح أحاديث الموطأ، من الصفحة (۱۲۲)، الى الصفحة (۱۲٦) وفيها تكملة هذا الباب مع الباب الآخر وهو التشهد في الصلاة، وباب ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام، بسبب ضياع ورقة أو ورقتين من الأصل.

[باب ما يفعل مَنْ سلّمَ مِنْ رَكْعَتين سَاهِيا]

قَالَ عِيسى: فَقَرأْتُ على ابنِ القَاسِم قَوْلَ ابنِ كِنَانَةَ، فقالَ: ما أَدري ما هذه الحُجَّةُ، قد قالَ لَهُم رَسُولُ اللهِ كُلُّ ذَلِكَ لم يكنْ، فَقَالُوا له قد كَانَ بعضَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ الله، فقدْ كَلَّمُوهُ بعدَ عِلْمِهم أنَّ الصَّلاَةَ لم تُقْصَرْ، ثُمَّ أَتَمَّ بِهم الصَّلاَةَ وسَجَد بعدَ السَّلام، فهذه سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ مَعْمُولٌ بِها عندَ أَهْلِ المَدِينَةِ.

سألتُ أبا مُحَمَّدِ عَنْ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ سَلَّمَ مِن اثْنَتَيْنِ سَاهِياً ثُمَّ لَم يَرْجِعُ الى إلى تَمَامِ صَلاَتهُ، فقالَ لي: رُجُوعَهُ إلى تَمَامِ صَلاَتهُ، فقالَ لي: رُجُوعَهُ إلى تَمَامِ صَلاَته بِنَيَّةِ تُخْزِئُه عَنِ ابْتِدَاءِ إِخْرَامٍ كَمَا فَعَلَ النبيُ ﷺ، ولَيْسَ سَلاَمهُ مِنَ الصَّلاَةِ على وَجْهِ السَّهْ وِمِمَّا يُخْرِجُه منها.

⁽١) مابين المعقوفتين من الموطأ، نظرا لضياع الورقة السابقة.

 ⁽۲) هو عثمان بن عيسى بن كنانة، أبو عمرو المدني الفقيه، صحب مالكا، وكان من كبار أصحابه، ولكن غلب عليه الرأي، توفي سنة (۱۸٦)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ٨٣١.

⁽٣) ما بين المعقوفتين من الاستذكار ٢ / ١٧٩، وقد سقط من الأصل لضياع الورقة السابقة.

وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: يَرْجِعُ إلى الجُلُوسِ، ثُمَّ يَقُومُ إلى تَمَامِ صَلاَتهِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: لَيْسَ في حَدِيثِ مَالِكِ أَنَّ النبيِّ ﷺ سَلَّمَ مِنْ سَجْدَتِي السَّهُوِ اللَّيَنِ سَجَدَ فيها بعدَ سَلاَمهِ يومَ ذِي اليَدَيْنِ، وقد سُئِلَ ابنُ سِيرِينَ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ اللَّيْنِ سَجَدَ فيها بعدَ سَلاَمهِ يومَ ذِي اليَدَيْنِ، وقد سُئِلَ ابنُ سِيرِينَ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ سَلَّمَ النبيُّ ﷺ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ولكنْ نَبُتْ أَنَّ عِمْرَانَ بنَ الحُصَيْنِ أَنَّهُ قَالَ: (سَجَدَ النبيُّ ﷺ يومَ ذِي اليَدَيْنِ سَجْدَتِي السَّهُو، ثُمَّ سَلَّمَ بعدَ ذَلِكَ)(١).

وأخذَ مَالِكٌ بِحَدِيثِ ذِي اليَدَيْنِ في سُجُودِ السَّهْوِ بعد السَّلامِ في الزِّيَادةِ، وبِحَدِيثَانِ ابنِ بُحَيْنَةً (٢) في سَجْدَتِي السَّهْوِ قبلَ السَّلاَمِ في النُقْصَانِ، وهُما حَدِيثَانِ صَحِيحَانِ مَعْمُولٌ بها عند أَهْلِ المَدِينةِ.

وقالَ الشَّافِعِيُّ: السُّجُودُ في ذَلِكَ كُلُّه قبلَ السَّلام.

وقالَ أبو حَنِيفَةَ: يَسْجُدُ في ذَلِكَ كُلُّه بعدَ السَّلاَم.

قالَ الأَبْهَرِيُّ (٣): سَجْدَتِي السَّهْو قبلَ السَّلاَمِ في النُّقْصَانِ يُجْبَرُ بِهِما مَا نُقِصَ مِنْ سُنَنِ الصَّلاَةِ، وهُما في الزِّيادَةِ بعدَ السَّلامِ تَرْغِيمٌ للشَّيْطَانِ، يعنِي يُغِيظَهُ، لأنَّهُ أُمِرَ بالسُّجُودِ فَعَصَى فَلَهُ النَّارُ، وسَجَد ابنُ آدمَ للهِ عزَّ وَجَلَّ فَلَهُ الجَنَّةَ.

* مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارِ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم فِي صَلَاتِهِ فَلمْ يَدْرِ كُمْ صَلَّى ثَلَاثاً أَم أَرْبَعاً فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً، ولِيَسْجُد سَجْدَنيْنِ وَهُو جَالِسٌ قَبْلَ السَّلاَمِ ﴿(٣١٥].

قَالَ أَحَمَدُ بِنُ خَالِدٍ: انْتُهَى لَفْظُ النبيِّ ﷺ في هذا الحَدِيثِ إلى قَوْلهِ: ﴿وَهُو جَالِسٌ ﴾، ومَا زَادَ مِنْ قَوْلهِ: ﴿قَبَلَ السَّلاَمِ ۗ إلى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ عَطَاءٌ في الحَدِيثِ

⁽١) رواه البخاري (٤٨٢)، وأبو داود (١٠٠٨).

⁽٢) حديث ابن بُحينة رواه مالك (٣٢٠)، ورواه البخاري (٧٩٥)، ومسلم (٥٧٠).

⁽٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر التميمي البغدادي، الإمام العلامة الفقيه المتقن، صاحب التصانيف، توفي سنة (٣٧٥)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ١١٢٤.

زِيَادَةٌ مِنْ قَوْلِ عَطَاءٍ، ولم يأخُذْ بهِ مَالِكٌ في سَجْدَتي السَّهُوِ، لأنَّهُ خِلاَفُ مَا في حَدِيثِ ذِي اليَدَيْنِ، وذَلِكَ أَنَّهُ جَعَلَ السُّجُودَ في الزِّيَادَةِ قبلَ السَّلاَم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ عَطَاءِ هذا في بَابِ مَنْ شَكَّ في صَلاَتهِ فلم يَغْرِفُ الزِّيَادةِ مِنَ النُقْصَانِ أَنَّهُ يَبْنِي على مَا يَسْتَيْقِنَ مِنْ ذَلِكَ ويُلْغِي الشَّكَ ولا يَتْمَادَى عليه، ولا يَقْطَعُ صَلاَتَهُ، بِخِلاَفِ ما رُوِي عَنْ عَطَاءِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَصَابَهُ مِثْلُ ذَلِكَ في صَلاَتهِ أَنَّهُ يَقْطَعُهَا ويَبْتَدِأُ الصَّلاَةَ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: وهذا هُو وَجْهُ الحَرَجِ، لأَنَّهُ هَكَذَا يَعْرِضُ له في الصَّلاَةِ النَّانِيةِ والنَّالِثَةِ، ويَتَمَكَّنُ الشَّيْطَانُ بهِ، ويَخْلِطُ عليه صَلَواتِه أَبدا، ولهذا المَعْنَى النَّانِيةِ والنَّالِكَ حَدِيثَ ابنِ عُمَرَ: ﴿إِذَا شَكَّ أَحَدُكُم في صَلاَتِهِ فَلْيَتَوخَّ (١) الذي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيهُ مِنْ صَلاَتِهِ فَلْيُصَلِّه، ويَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُو جَالِسٌ ١٦١٦٤، قَالَ مِثْلُه عِبْدُ اللهِ بنُ عَمْرو بنِ العَاصِي، وكَعْبُ الأَحْبَار (٣١٧)، وبهذا أَخذَ مَالِكٌ.

* أَسْنَدَ الْقَعْنَبِيِّ وَابِنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بِنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عِنْ أُمّه، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «أَهْدَى أبو جَهْمِ بِنُ حُذَيْفَةَ لِرَسُولِ الله ﷺ خَمِيصَةً شَامِيّةً»، وذَكَر الحَدِيثَ(٢)، وأَرْسَلَهُ يَحْيَى بِنُ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، ولمْ يَذْكُرْ فيه أُمّهُ(٢) وَذَكَر الحَدِيثَ أَرْسَلَ أَيْضَا يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ أُمّهُ اللّهِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لَبِس خَمِيصَةً لَهَا عَلَمُ المَارَا وذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَسْنَدَهُ مَعْنُ بِنُ عِيسَى عَنْ النبيَّ ﷺ لَبِس خَمِيصَةً لَهَا عَلَمُ المَارَا وَذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَسْنَدَهُ مَعْنُ بِنُ عِيسَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَة، عَن النبيِّ ﷺ (١٤).

قَالَ عِيسى: الخَمِيصُةُ كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ فيهِ عَلَمٌ مِنْ حَرِيرٍ، فَكَرِهَهُ

⁽١) يتوخ يعني: يتحرى.

 ⁽۲) موطأ مالك برواية القعنبي (۲٦٤)، وموطأ مالك برواية ابن القاسم، تهذيب القابسي
 (٤٠٤).

⁽٣) ينظر: التمهيد ٢٠ /١٠٨، وكتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا للداني ؟ / ١٣.

⁽٤) ينظر: التمهيد ٢٢ / ٣١٤.

رَسُولُ الله ﷺ لِمَوْضِعِ الحَرِيرِ، فَرَدَّ تِلْكَ الخَمِيصَةَ إلى مُهْدِيها، وأَخَذَ مِنْهُ عِوَضُها أَنْبِجَانِيَّةً، والأَنْبِجَانِيَّةً كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ ولا عَلَمَ فيهِ مِنْ حَرِيرٍ.

وفي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ إِبَاحَةُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ مَكْسَبِ طَيْبٍ، وفيه رَدُّ الهَدِيَّةِ للمُدْرِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا نَظَرَ إلى عَلَمِها في صَلاَتهِ شَغَلَتْهُ فَرَدَّها إلى مُهْدِيها إليه، وفي رَدَّه إِيَّاها إليه تَعْلِيمٌ منهُ وتَنْبِيةٌ أَلاَّ يُصَلِّي الرَّجُلُ فَرَدَّها إليه وَخَفَّفَ الفُقَهَاءُ العَلَمَ الرَّقِيقَ يَكُونُ في بِمِثْلِها مِنْ أَجْلِ الحَرِيرِ الذي كَانَ فِيها، وخَفَّفَ الفُقَهَاءُ العَلَمَ الرَّقِيقَ يَكُونُ في الثَّوْبِ يُصَلِّي به الرَّجُلُ، فإذا كانَ مِثْلَ الخَمِيصَةِ فلاَ يَفْعَلَ.

* قَوْلُه في خُدِيثِ أبي طَلْحَةَ: "وكَانَتِ النَّخْلُ مُطَوَّقَةً بِثَمَرِهَا الْآرَامَ"، يعني كَانَتْ ثَمَرةَ النَّخْلِ قد أَطَافَتْ بِعَرَاجِينِها، فَصَارَتْ [لَيَّنَةً] (١) كَالأَطُواقِ في الأَعْنَاق.

وقولُه: "قَدْ ذُلِّلَتْ" يعنِي: فَذُلِّلَتْ ثَمَرَةُ تِلْكَ النَّخْلِ العَرَاجِينَ إلى الأَرْضِ وتَدَلَّتْ، وحَسُنَ مَنْظَرُهَا فَشَغَلَهُ نَظَرَهُ إليهَا عَنْ صَلاَتهِ، حتَّى أَنَّهُ لَم يَدْرِ كَمْ صَلَّى، فصَارَ ذَلِكَ فِتْنَةً افْتُتِنَ بِها فَتَصَدَّقَ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: أَدْخَلَ مَالِكُ هذا البَابَ في المُوطَّا لِكَرَاهِيةِ الشُّغْلِ في الصَّلاَةِ خَاصَّةً، وللمُؤلِّفِ أَنْ يَخُصَّ مِنْ جُمْلَةِ الحَدِيثِ إلى شَيءٍ وَاحِدٍ، يُتَرْجِمُ بهِ مَا قَصَدَ إليه مِنْ مَعْنَى الحَدِيثِ، وقد تقدَّمَ لِمَالِكِ قبلَ هذا البَابِ البُنْيَانَ في الصَّلاَةِ على اليَقِينِ، وبِسُجُودِ السُّهُو في الزِّيَادةِ بعدَ السَّلاَم، وفي النُّقْصَانِ قبلَ السَّلاَم.

* وقولُه ﷺ: "إنِّي لأَنْسَى أُوأُنَسَّى لأَسُنَّ الْرَسَّ قَالَ عِيسى: يَقُولُ إنِّي لأَنْسَى أَنَا أُو يُنْسِينِي رَبِّي، لكَنِّي أَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ مَا نَسِيتُ عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً لِمَنْ بَعْدِي مِنْ أُجَّلِ مَا نَسِيتُ عَمَلاً يَكُونُ سُنَّةً لِمَنْ بَعْدِي مِنْ أُمِّتِي، يَعْمَلُونَ بِها في صَلاَتِهِم.

* قَوْلُ القَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ للرَّجُلِ الذي سَأَلَهُ أَنَّهُ يَهِمُ فِي الصَّلاَةِ، يَعْنِي قَدْ غَلَبَ عليهِ الوَهْمُ فِيها، فقالَ لَهُ القَاسِمُ بِنُ مُحَمَّدٍ: "امْضِ في صَلاَتِكَ، فإنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ

⁽١) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

عنْكَ حتَّى تَنْصَرِفَ وانتَ تَقُولُ: ما أَتْمَتُ صَلاَتِي» [٢٣٢] يَقُولُ: إِنَّكَ إِذَا لَمْ تَلْتَفِتْ إِلَى مَا يُوهِمُكَ بِهِ الشَّيْطَانُ في صَلاَتِكَ، وأَكْثَرْتَ مُخَالَفَتَكَ للشَّيْطَانِ بِتَرْكِكَ لمَّا يُوهِمُكَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ تَرَكَكَ، وذَهَبتْ عنكَ وَسُوسَتُهُ، ولهذَا قالَ مَالِكٌ فِيمن اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو في صَلاَتهِ (١): أَنَّهُ لا سُجُودِ عليهِ، وإذا عُرِضَ لَهُ مِثْلُ هذه فيمن السَّيْرِ مِنْ صَلاَتهِ، وفِي وَقْتِ دُونَ أَوْقَاتٍ فإنَّهُ يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ الوَسُوسَةِ في اليَسِيرِ مِنْ صَلاَتهِ، وفِي وَقْتِ دُونَ أَوْقَاتٍ فإنَّهُ يُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ مُنْ مَلْاتهِ، ولم يَكُنْ عليهِ غيرُ ذَلِكَ، نَحْو حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النبي يَقِيدُ قالَ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عليهِ ﴾ إلى قَوْلِه النبي يَقِيدُ قالَ: ﴿إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عليهِ ﴾ إلى قَوْلِه وَلَلْمَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ وَهُو جَالِسٌ ﴿ [٣٠٦] فإنَّما هذا [فِيمَنْ خَافَ] (٢) مِنَ السَّهُو وَانَّما يَبْنِي على يَقِينِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ مَنْ [قبل سلامه] (٣) في الصَّلاةِ فيأتِي بِمَا شَكَ فيه وَانَّا مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو وَغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ وَلَكَ مَنْ إِنْ السَّهُو وَغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ وَلَلْكَ مَنْ إِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو وَغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيْتِي عَلَى وَلَهُ مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو وَغَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ فلاَ سُجُودَ عَلَهِ عَلَيْ السَّهُ وَالْمَا مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُو وَعَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَهِ وَالْمَا مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُودُ وَعَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَيهِ وَلاَ مَنِ اسْتَنْكَحَهُ السَّهُ وَعَلَبَ عليهِ فلاَ سُجُودَ عَلَهُ الْمُعُودَ عَلَيهِ عَلَى السَّيْطُونَ وَلَهُ مَن الْمَالِقُ فَولِهِ الْمَالَعُ الْمَالَا الْمَالَمُ الْمَلْكُونَ الْمَلْ الْمَالَ السَّهُ اللَّهُ السَّهُ وَالْمُ الْمُلْهُ وَالْمُنْ الْمُنْ الْمَنْ الْمُودَ الْمُلْهُ الْمُنْ الْمَذَا الْمَنْ الْمُنْ الْمَالَا اللَّهُ الْمُلْمِ الْمَامُونَ الْمُؤْمُ الْمَالَعُولُ الْمُؤْمِلِهُ الْمَالَمُ السَّوا

* * *

⁽١) ذكر ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٢٢٩ بأن مالكا وأصحابه يسمون المستنكح بكثرة الوهم فيمن يكثر عليه الوهم فلا ينفك منه.

⁽٢) جاء في الأصل: (فيما خف) وما وضعته هو المتوافق للسياق.

⁽٣) وقع في الأصل: (قل سمعوه) وليس لها معنى، ولعل ما وضعته هو المناسب.

بابُ مَسَائِل الجُمُعَةِ إلى آخِرها

حدَّثنا [ابن] (١) عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا ابنُ [خُمَير] (١)، قالَ: حدَّثنا ابنُ مُزَيْنِ (٣)، عَنْ عِيسى بنِ دِينَارٍ، عَن ابنِ القَاسِمِ، عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قالَ في حَدِيثِ أَبي مُرَيْرَةً، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ، ثُمَّ رَاحَ في السَّاعَةِ الأولَى فَكَانَما قَرَّبَ بَدَنَةً المَاعَةِ المَا الحَدِيثِ.

قالَ مَالِكٌ: الذي يَقَعُ في نَفْسِي إِنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِهَذَا الْحَدِيثِ سَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، يَكُونُ في هَذِهِ السَّاعَةُ مَنْ رَاحَ أَوَّلَ تِلْكَ السَّاعَةِ إلى الجُمُعَةِ، كَانَ [كالمُهْدِي](1) بَدَنَةً، ثُمَّ ذَكَرَ الثَّانِيَةَ والثَّالِثَةَ والرَّابِعَةَ والخَامِسَةَ.

قالَ مَالِكٌ: ولَو لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ مَا صُلِّيتِ الجُمُعَةُ حينَ يَكُونُ النَّهَارُ مِنْ تِسْع سَاعَاتٍ [إلاَّ]^(٥) وَقْتِ العَصْرِ، أَو قَرِيباً مِنْ ذَلِكَ.

⁽۱) جاء في الأصل: (أبو)، وهو خطأ، وابن عثمان عبد الله بن محمد بن عثمان، أبو محمد القرطبي، وقد تقدم ذكره، وسيأتي أيضا.

⁽٢) هو سعيد بن خمير بن عبد الرحمن القرطبي، أبو عثمان، الإمام الفقيه المتقن، توفي سنة (٣٠١)، ينظر: تاريخ علماء الأندلس ١٦٣/، وجذوة المقتبس ص٢٣٠، وبغية الملتمس ص٣٠٨ (وفيه: بن حمير)، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/٥٢٤، وجاء في الأصل: حميد، وهو خطأ.

 ⁽٣) هو يحيى بن إبراهيم القرطبي، الإمام العلامة الفقيه، وهو صاحب تفسير الموطا، وقد
 وقفت على قطعة منه وهي التي وصلتنا، وسأقوم إن شاء الله تعالى بتحقيقها.

⁽٤) في األصل: كالمهتدي، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٥) جاء في الأصل: (إلى) وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

قال أبو المُطَرِّفِ: وَمِثْلُ مَالِكِ يُوجَّهُ بِحَدِيثِ النبيِّ ﷺ أَحْسَنُ الوُجُوهِ، وَيُتَأْوَّلُ لَهُ التَّاوِيُلُ الحَسَنِ، وقد قالَ ابنُ عُيَيْنَةً: (الحَدِيثُ مَضِلَّةُ اللهِ للفُقَهَاءِ) (١) يُريدُ: أَنَّ غَيْرَهُم قد عَمِلَ شَيْئًا على ظَاهِرِ حَدِيثٍ، وله تَأْوِيلٌ مِنْ حَدِيثِ غَيْرِه، أو دَلِيلٍ يَخْفَى، أو مَتْرُولِ أَوْجَبَ تَرْكَهُ، [أو] (٢) غيرِ شيء، وهذا كُلُه لا يَقُومُ بهِ إلاَّ مَنِ اسْتَبْحَرَ في العِلْم، ووَقَفَ على مَعَانِيه.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِد: روَى الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قالَ: «إذا كَانَ يَوْمُ الجُمْعَةِ كَانَ على كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ المَسْجِدِ مَلاَئِكَةً يَكْتُبُونَ النَّاسَ على مَنَازِلِهم، فالمُهَجِّرُ إلى الصَّلاَةِ كالمُهْدِي بَدَنةً، ثُمَّ مَلاَئِكَةً يَكْتُبُونَ النَّاسَ على مَنَازِلهم، فالمُهَجِّرُ إلى الصَّلاَةِ كالمُهْدِي بَدَنةً، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كالمُهْدِي بَقَرَةً (٣) وذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثَ، قالَ أحمدُ: وهذا أَثْبَتُ مِنْ الذي يَلِيهِ كالمُهْدِي بَقَرَةً (٣) وذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثَ، قالَ أحمدُ: وهذا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ سُمَيًّ عَنْ أبي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَةَ، ويَدُلُّ هذا على أَنَّ هَذِهِ السَّاعَةَ قُرْبَ الزَّوَالِ، لا فِي أَوَّلِ النَّوَالِ، لا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، كَمَا تَأُولَ غِيرُ مَالِكِ.

وقَوْلُه في الحَدِيثِ: «فإذا خَرَجَ الإمّامُ حَضَرَتِ المَلاَثِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذَّكْرَ» والإمّامُ إنَّما يَخْرُجُ عندَ زَوَالِ الشَّمْسِ.

 * وقَوْلُهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِذَا نُودِى لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوا إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾
 [الجنبة: ١] إنَّما هذا على قَدْرِ قُرْبِ المَنَاذِلِ مِنَ الجَامِعِ، ومَنْ بَعُدَ مَنْزِلُه فإنَّما هُوَ

 يَشْعَى إليها قبلَ ذَلِكَ الوَقْتِ.

* قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ أنَّهُ قالَ: ﴿غُسْلُ الجُمُعَةِ وَاجِبٌ على كُلِّ

 ⁽١) ذكره ابن أبي زيد القيرواني في كتاب الجامع ص٠١٥، ثم قال: يريد أن غيرهم قد يعمل شيئا على ظاهره وله تأويل من حديث غيره أو دليل يخفى عليه، أو متروك أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

 ⁽۳) رواه النسائي (۱۳۸۱)، وابن ماجه (۱۰۹۲)، وابن خزيمة (۱۷۲۹)، والبيهةي
 ۳/ ۲۲۰، بإسنادهم إلى الزهري به.

مُختَلِمٍ، [٣٣٤] يعنِي: وُجُوبَ سُنَّةٍ، والدَّلِيلُ على أنَّهُ سُنَّةٌ تَرْكُ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ لَهُ وإِنْيَانُهُ إلى الجُمُعَةِ بغَيْرِ غُسْلٍ، ولو كَانَ كَغُسْلِ الجَنَابَةِ في الوُجُوبِ ما تَرَكَهُ عُثْمَانُ، ولا سَمَحَ لَهُ عُمَرُ في تَرْكِه إِيَّاهُ، غيرَ أنَّهُ في العُمُومِ كَعُمُومٍ غُسْلِ الجَنَابَةِ.

قالَ مَالِكٌ : لا بَأْسَ بِكَلاَمِ الإمَامِ في الخُطْبَةِ بِأَمْرٍ يَأْمُرُ بِهِ أُو يَنْهَى عنهُ.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: مَن اغْتَسَلَ يَوْمُ الجُمُعَةِ وَهُو نَاسٍ لِجَنَابِةِ لَم يُجْزِ غُسْلُ الجُمُعَةِ لِسَ هو لِرَفْعِ حَدَثِ، وإنَّما هُو الجُمُعَةِ عَنْ غُسْلُ الجَمُعَةِ لِسَ هو لِرَفْعِ حَدَثِ، وإنَّما هُو للنَّظَافَةِ، وغُسْلُ الجَنَابَةِ هُو لِرَفْعِ حَدَثِ، وليسَ حُكْمُ الغُسْلِ هَهُنا كَحُكْمِ الوُضُوءِ للنَّظَافَةِ، وغُسْلُ الجَنَابَةِ هُو لِرَفْعِ حَدَثِ، وليسَ حُكْمُ الغُسْلِ هَهُنا كَحُكْمِ الوُضُوءِ الذي مَنْ تَوضًا لِنَافِلَةٍ فإنَّهُ يُصَلِّي به مَكْتُوبة، وذَلِكَ أَنَّ الغُسْلَ يَتَنَوَّعُ، فَيكُونُ للجَنَابِةِ وللجُمُعَةِ، وإحَرامٍ، ولِدُحُولِ مَكَّةً، والوُضُوءِ لا يَتَنوَّعُ، إنَّما هو لِدَفْعِ حَدَثِ كَانَ لِنَافِلَةٍ أو فَريضَةٍ.

وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِنَّ غُسْلَ الجُمُعَةِ يُجْزِي عَنْ غُسْلِ الجَنَابَةِ إِذَا لَم يَذْكُر الجُنُبُ جَنَابَتَهُ حِينَ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ، وقدْ تَنُوبُ الشُّنَّةُ عَنِ الفَرِيضَةِ، كَرَجُلٍ غَسَلَ الجُنُبُ جَنَابَتَهُ حينَ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ، وقدْ تَنُوبُ الشُّنَّةُ عَنِ الفَرِيضَةِ، كَرَجُلٍ غَسَلَ بَعْضَ وَجْهِه، أَو بَعْضَ ذِرَاعَيْهِ فِي الغُسْلَةِ الأُولَى مِنْ وُضُونهِ، ثُمَّ أَعَمَّ ذَلِكَ بالمَاءِ فِي المُسْلَةِ الأُولَى مِنْ وُضُونهِ، ثُمَّ أَعَمَّ ذَلِكَ بالمَاءِ فِي المَرَّةِ النَّانِيةِ التي هي سُنَّةٌ في الوُضُوءِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وليسَ هُو كَمَا قَالَ، لأَنَّ الوُضُوءَ فَرْضٌ مِنْ جِهَةِ العُمُومِ لا مِنْ جِهَةِ العُمُومِ لا مِنْ جِهَةِ العُمُومِ لا مِنْ جِهَةِ العَدَدِ، وقد أَجْمَعَ مَالِكٌ وأَصْحَابُه على أنَّ مَنِ اغْتَسَلَ يومَ الجُمُعَةِ لا مِنْ جِهَةِ العَدَدِ، وقد أَجْمَعَ أَنَّ عُسْلَ الجَنَابَةِ لا يَنُوبُ عَنْ غُسْلِ الجُمُعَةِ، فإذا للجَنَابَةِ ولمْ يَنُوبُ عَنْ الفُرْضُ عَنِ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ أَحْرَى أَنْ لا تَنُوبُ عَنِ الفَرْضُ عَنِ السُّنَّةِ، فالسُّنَّةُ أَحْرَى أَنْ لا تَنُوبُ عَنِ الفَرْضُ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ ولمْ يَغْتَسِلْ فإنَّهُ يَخُرُجُ مِنَ المَسْجِد إذا كَانَ الوَقْتُ وَاسعَا ثُمَّ يَغْتَسلُ للجُمُعَةِ.

* قَالَ ابنُ كِنَانَةَ: إِنَّمَا تَرَكَ عُمَرُ عُثْمَانَ ولمْ يَأْمُرُهُ بِالغُسْلِ مِنْ أَجْلِ ضِيقِ الوَفْتِ، ولَو كَانَ فيه سَعَةً لَرَدَّهُ يَغْتَسِلُ (٣٣٦].

⁽١) جماء في الأصل: (ينوب)، وهو خطأ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ [قَالَ](١): «مَنِ اغْتَسَلَ يُومَ الجُمُعَةِ أَوَلَ نَهَارِه ـ وَهُو يُرِيدُ بِذَلِكَ غُسُلَ الجُمُعَةِ لَ فَإِنَّ ذَلِكَ الغُسُلَ لَا يَجْزِي عَنهُ الجُمُعَةِ لَا يَاللَّهُ الْعُسُلَ لَا يَجْزِي عَنهُ [٣٢٩].

ورَوى غيرُ يَخْيَى عَنْ مَالِكٍ وَهُو لا يُرِيدُ بذلِكَ غُسْلَ الجُمُعَةِ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى رِوَايَةُ يحيى: أَنَّهُ اغْتَسَلَ للجُمُعَةِ ثُمَّ تَرَكَ الرَّوَاحِ وَاشْتَغَلَ، ثُمَّ رَاحَ إلى الجُمُعَةِ فَلذَلِكَ لم يُجْزِه غُسْلُه إذا لم يَتَّصِلْ غُسْلُه بِرَوَاحِه، وَمَعَنى رِوَايَةُ غَيْرِ يَحْتَى أَنَّهُ اغْتَسَلَ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، فَلِذَلِكَ لم يُجْزِه.

روَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِي النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ فقدْ لَغَوْتَ ﴾ (٢)، يُرِيدُ بِذَلِكَ: والإمامُ يَخْطُبُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: خَلَطَ يَحْيَى بنُ يَحْيَى هَذا الحَدِيثَ في رِوَايَتِه عَنْ مَالِكِ، وجَعَلَ قَوْلَهُ: (يُرِيدُ بِذَلِكَ والإمامُ يَخْطُبُ) مِنْ نَفْسِ الحَدِيثِ، وإنَّما هُو تَفْسِيرٌ في الحَدِيثِ، كَمَا رَوَاهُ اَبنُ بُكَيْرِ عَنْ مَالِكِ(٣).

ورَوى الأَعْمَثُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبِيَّ ﷺ قَالَ: "مَنْ تَوضًا فَأَخْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الجُمُعَة فاسْتَمَعَ وأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وبِينَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى، ومَنْ مَسَّ الحَصَا فقذ لَغَى ('') يعني بذَلِك: أنَّهُ مَنِ اشْتَغَلَ الجُمُعَةِ الأُخْرَى، ومَنْ مَسَّ الحَصَا فقذ لَغَى» (المُعْبَثِ بِحَصَى المَسْجِدِ عَنِ الاسْتِمَاعِ إلى الخُطْبَةِ فقذ لَغَى، وإن كَانَ بَعِيدًا مِنَ الإَمَامِ، وذَلِكَ أَنَّ للمُنْصِتِ الذي لا يَسْمَعُ مِنَ الأَجْرِ مثلَ ما لِلْمُنْصِتِ السَّامِعِ، فمنْ شَغَلَ نَفْسَهُ بِشَيءٍ عَنِ الاسْتِمَاعِ فقذ لَغَا.

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢٨ب) من نسخة تركيا.

⁽٣) ينظر: التمهيد ١٩ / ٢٩.

 ⁽٤) رواه مسلم (٨٥٧)، وأبو داود (١٠٥٠)، والترمذي (٤٩٨)، وابن ماجه(١٠٩٠)،
 بإسنادهم إلى الأعمش به.

قَالَ ابنُ وَهْبٍ: وَمَنْ لَغَا كَانَتْ صَلاَتُهُ ظُهْراً، ولَهُمْ تَكُنْ له جُمُعَةً، وحُرِمَ فَصْلُهَا.

وقالَ بعضُ الفُقَهاءِ: خُطْبَةُ الجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ، واسْتُدِلَّ على ذَلِكَ بِقَوْلِ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا رَأَوَا يَجَسَرَةً أَوْ لَمَوَّا انفَضُّوَا إِلَيْهَا وَتَرَكُّوكَ قَآبِمًا ﴾ [الجمعة: ١١] يعني: قَائِما تَخْطُبُ.

* قالَ النبيُ ﷺ: "فإذا خَرَجَ الإمّامُ حَضَرتِ المَلاَثِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذُّكْرَ ا ٢٣٤] يعنى: الخُطْبَةَ .

* قولُ الزُّهْرِيِّ: (خُرُوجُ الإمّامِ يَقْطَعُ الصَّلاَةَ، وكَلاَمهُ يَقْطَعُ الكَلاَمَ) المُؤْنِينَ في الأَذَانِ يَقْطَعُ صَلاَةَ النَّافِلَةَ، يَغْنِي: جُلُوسَ الإمّامِ على المِنْبَرِ، وأَخْذُ المُؤذّبِينَ في الأَذَانِ يَقْطَعُ صَلاَةَ النَّافِلَةِ وكَلاَمُهُ بِالخُطْبَةِ يَقْطَعُ الكَلاَمَ، ويُوجِبُ الاسْتِمَاعَ، وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يُجِيزُ صَلاَةَ النَّافِلَةِ والإمّامُ يَخْطُبُ، واخْتَجَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سُلَيْكِ الغَطَفَانِيُّ، رَوَاهُ النَّافِلَةِ والإمّامُ يَخْطُبُ، واخْتَجَّ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سُلَيْكُ الغَطَفَانِيُّ والنبيُّ عَلَى الأَعْمَثُ عَنْ أَبِي صَالِحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قالَ: ﴿جَاءَ سُلَيْكُ الغَطَفَانِيُ والنبيُّ عَلَيْكُ الغَطَفَانِيُ والنبيُّ عَلَى الفَلَاءُ اللهُ اللهِ عَلَى الفَلَاءُ اللهُ اللهِ عَلَى الفَلَاءُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الفَلَاءُ لِينَظُرَ النَّاسُ إليه وإلى حَاجَتِه فَيَتَصَدَّقُونَ عليه، ثُمَّ حَضَّهُم عَلَيْ على الصَّدَةَ واعلَاء اللهُ عَلَى الضَدَّقُوا عليه.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: قَدْ رُوي مِنْ طَرِيقِ جَابِرِ بِنِ عبدِ اللهِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ وَالإِمَامُ يَخْطُبُ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ يَتَجَوَّزُ فِيهِما النبيَّ ﷺ قَالَ لي: لَيْسَتْ مَقْبُولَةً إِلاَّ فِيما وَالزِّيَادَةُ فِي الحَدِيثِ مَقْبُولَةً إِذَا رَوَاهَا النَّقَةُ، فقالَ لي: لَيْسَتْ مَقْبُولَةً إِلاَّ فِيما وَالزِّيَادَةُ فِي الحَسْجِدِ يومَ الْجُنُمِعَ عليهِ، وقدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُصَلُّونَ النَّافِلَةَ فِي المَسْجِدِ يومَ الجُمُعَةِ حَتَى يَخْرُجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للخُطْبَةِ، فإذا جَلَسَ عندَ المِنْبَرِ تَرَكَ النَّاسُ الجُمُعَةِ حَتَى يَخْرُجَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للخُطْبَةِ، فإذا جَلَسَ عندَ المِنْبَرِ تَرَكَ النَّاسُ

⁽۱) رواه أبو داود (۱۱۱٦)، وابن ماجه (۱۱۱۶)، وابن حبان (۲۵۰۰)، بإسنادهم إلى الأعمش به، ورواه مسلم (۸۷۵) من طريق الأعمش عن أبي سفيان عن جابر به.

الصَّلاَةَ ولم يَتَنَفَّلُوا واسْتَمَعُوا الخُطْبَةَ إذا خَطَبَ، فكَذَلِكَ يَلْزَمُ كُلُّ مَنْ جَاءَ والإمَامُ يَخْطُبُ أَنْ يَجْلِسَ يَسْتَمِعُ.

قالَ عِيسى: ليسَ العَمَلُ على تَحْصِيبِ مَنْ تَكَلَّمَ والإمَامُ يَخْطُبُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَالْ مَامُ يَخْطُبُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلَا يَعْدِ التَّكُوتِ. ولا بأسَ بالإشَارَةِ إلى المُتَكلِّمِ بالشُّكُوتِ.

* قَوْلُ الزُّهْرِيُ: "مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الجُمُعَةِ أَضَافَ إليها أُخْرَى "٢٥٠١ وهذا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ، بِخِلاَفِ مَا يُرْوَى عَنْ عَطَاءِ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ فَاتَتُهُ الخُطْبَةُ يَوْمَ الجُمُعَةِ أَنَّهُ لا جُمُعَةَ لَهُ، وأَنَّهُ يُصَلِّبِها أَرْبَعْ رَكَعَاتٍ) (١)، وبِخِلاَفِ مَنْ يَقُولُ: (إِنَّهُ مَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُدَ يومَ الجُمُعَةِ مَعَ الإمامِ أَنَّهُ يأتِي بِرَكْعَتَيْنِ)، وتَأْوَلَ في ذَلِكَ قَوْلُهُ مَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُدَ يومَ الجُمُعَةِ مَعَ الإمامِ أَنَّهُ يأتِي بِرَكْعَتَيْنِ)، وتَأْوَلَ في ذَلِكَ قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "مَا أَذْرَكَ التَّسَهُدَ يومَ الجُمُعَةِ مَعَ الإمامِ أَنَّهُ يأتِي بِرَكْعَتَيْنِ كَمَا فَاتَتَا، عليهِ السَّلاَمُ: "مَا أَذْرَكُ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ وَلَا الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ لَا لَكُولُكُونَا الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ رَكُعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذُرَكَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ لَهُ المَدِينَةِ أَنَّ النبيَ يَعِيدُ قَالَ: "مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ رَكُعَةً مِنَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلاَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ السَّورِيقِ أَنْ النبي وَيَقِي قَالَ: " هَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَلاقِ فَقَدْ أَذْرَكَ رَكُونَا لَيْ الْمَدِينَةِ أَنْ النبي وَيَقِهُ الْعَلَاقِ الْمَدِينَةِ أَنْ النبي وَلَكَ الْمُلِكِ المَدْلِقَاقُولُ اللّهُ الْمَدْرَكَ رَكُونَا اللّهُ الْمَدِينَةِ أَنْ النبي الْمَدِينَةِ أَنْ النبي الْمَدِينَةِ أَنْ النبي المَدْرِيلِ الْمَدِينَةِ أَنْ النبي الْمَدِينَةُ السَالِقُ الْمُذَالِقُولُ الْمُلْولُ الْمُؤْمِلُ الْمُذَالِقُ الْمُعْرِقُ الْمِلْولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْ

قالَ مَالِكُ: مَنْ أَصَابَهُ حَدَثٌ يومَ الجُمُعَةِ فَلْيَخْرُجْ ولَيَتَوضَّأَ، وليسَ عليه اسْتِلْذَانُ الإمَامِ، وتَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ تبارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَمُ عَلَىٰ أَمْرِ جَامِعٍ لَمْ اسْتِلْذَانُ الإمَامِ، وتَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ تبارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَمُ عَلَىٰ آمْرِ جَامِعِ لَمْ يَذْهَبُواْ حَقَىٰ يَسْتَغَذِنُوهُ ﴾ [النور: 17] إنَّما كَانَ هذا في حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ عَلَىٰ لا فِي الجُمُعةِ، وذَلِكَ أَنَّ في ذَهَابِهم عنهُ في الحُرُوبِ تَوْهِينٌ للمُسْلِمينَ، فإذا أَذِنَ لَهُم في الخُرُوبِ تَوْهِينٌ للمُسْلِمينَ، فإذا أَذِنَ لَهُم في الدَّمُوبِ اللهِ اللهُ اللهُ

وتَأَوَّلَ غيرُ مَالِكِ الآيةَ على الجُمْلَةِ، فقالَ: مَنْ أَصَابَهُ حَدَثٌ يومَ الجُمُّعَةِ والإِمَامُ يَخْطُبُ لم يَخْرُجُ حتَّى يَسْتَأْذِنَ الإِمامَ، وفي هذا حَرَجٌ عَظِيمٌ، لأنَّهُ رُبَّما أَخْدَتَ الدَّاخِلُ قبلَ أَنْ يَصِلَ إلى الإِمَام.

قالَ عِيسى عَنِ ابنِ القَاسِمِ، أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَلَّى الجُمُعَةَ في دَارٍ مَحْجُوزَةً عَلَيْها فَلْيُعِدْ ظُهْرًا أَرْبَعاً (٢).

⁽۱) رواه عبد الرزاق ۲ / ۲۳۸، وابن أبي شيبة ۲ /۱۲۸، بإسنادهما إلى عطاء بن أبي رباح به.

⁽٢) الدار المحجوزة هي التي عليها سور يحجزها عن بقية صفوف الصلاة.

وقال ابنُ نَافِع (١): مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فقدْ أَخْطَأُ ولا إعَادَةَ عليهِ.

قالَ ابنُ نَافِع: في الإمَامِ المُسَافِرِ يَجْمَعَ الجُمُعَةَ بِأَهْلِ قَرْيَة مِنْ عَمَلِه لا تَجِبُ عَلَيْهِمِ أَنَّ صَلاَتَةً مَجْزِيَةٌ عنهُ وعَنْ مَنْ كَانَ مُسَافِراً مِثْلَهُ، كَانَّهُم يَقْصِرُونَ الصَّلاَةَ، وأمَّا أَهْلُ تِلْكَ القَرْيَةِ فإنَّهُم يُتِمُّونَ صَلاَتَهُم، ويَبْنُونَ على تِلْكَ الرَّكْعَتَيْنِ.

وقالَ ابنُ القَاسِم: يُعِيدُ الإمَامُ ويُعِيدُونَ، وذَلِكَ أَنَّ الإمَامَ جَهَرَ في صَلاَتهِ عَامداً.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: مَنْ جَهَرَ في صَلاَتهِ مُتَأَوِّلاً لم تَفْسُدُ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ إذا أَصْلَحَها بالشُجُودِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: إذا كَانَت القَرْيَةُ مُتَّصِلَةَ البُيُوتِ كَالرَّوْحَاءِ وشَبَهِهَا لَزِمَتْهُم الجُمُعَةِ.

وقالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزيزِ: يُجَمِّعُ الجُمُعَةَ خَمْسُونَ رَجُلاً.

وقالَ مُطَرِّفٌ وابنُ المَاجِشُونَ^(٢): يُجَمِّعُ الجُمُعَةَ أَهلُ ثَلاَثِينَ بَيْتَا فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ بِوَالٍ وبِغَيْرِ وَالٍ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وفَضْلُ يَوْمِ الجُمُعَةِ ثَابِتٌ عَنِ النبيِّ ﷺ، ومَوْجُودٌ في النَّورَاةِ كَمَا قَالَ كَعْبٌ لأَبِي هُرَيْرَةَ [٣٦٤].

وقولُهُ في الحَدِيثِ: «مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلاَّ وَهِي مُصِيخَةٌ يومَ الجُمُعَةِ» يُريدُ: هي مُسْتَمِعَةٌ مُشْفِقَةٌ مِنْ قِيَامِ السَّاعَةِ غَيْرِ الجَنِّ والإنْسِ، فإنَّهُم يَغْفُلُونَ مِنْ شَأْنِ يومَ الجُمُعَةِ الذي فيه تَقُومُ السَّاعَةِ، وفي هذا دَلِيلٌ على قُرْبِ مَجيءِ السَّاعَةِ.

⁽۱) هو عبد الله بن نافع المدني الصائغ، صحب مالكا وتفقه به، وروى له مسلم وأصحاب السنن، وتوفى سنة (۲۰۱)، ينظر: تهذيب الكمال ۱۲ / ۲۰۸.

⁽۲) مطرف هو عبد الله بن مطرف المدني، شيخ البخاري، وتلميذ مالك وابن أخته، وأما ابن الماجشون فهو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن ابي سلمة، الإمام المحدث الفقيه، روى عن مالك وغيره، وحديث في النسائي وابن ماجه، ينظر: تهذيب الكمال ١٨/ ٧٠و ٣٦٠.

* قال أبو المُطَرِّفِ: إنَّما كَرِهَ بُصْرَةُ بنُ أَبِي بُصْرَةَ لأَبِي هُرَيْرَةَ خُرُوجَهُ إلى الطُّورِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لا تُشْخَصُ المَطَايا وتُرْكَبُ الإبلُ إلاَّ إلى ثلاثة مَسَاجِدَ: مَكَّةً، والمَدِينَةِ، وبَيْتِ المَقْدِسِ، لِفَضْلِ هذِه المَسَاجِدِ على سَائِرِ بُقَعِ الأرضِ، إلاَّ مَنْ نَذَرَ رِبَاطاً في ثَغْرِ مِنْ ثُغُورِ المُسْلِمينَ، فَيَلْزَمُه إِنْيَانُ ذَلِكَ الثَّغْرَ، مِنْ أَجْلِ الرِّبَاطِ الذي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ وحَضَّ عليهِ، وإنْ كَانَ الذي نَذَرَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أو المَدِينةِ، أو بَيْتِ المَقْدِس.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: رُوي في سَاعَةِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ يَوْمَ الجُمُعَةِ ثَلاَثُ أَقْوَالٍ، فِيلَ: إِنَّهَا في أُولِ الشَّمْسِ، وقِيلَ: هِي آخِرِ سَاعَةٍ في يَوْمِ الجُمُعَةِ. الجُمُعَةِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: في مُذَاكَرَةِ أَبِي هُرَيْرَةً كَعْبَ الأَحْبَارِ فَضْلِ يَوْمِ الجُمُعَةِ مِنْ الفِقْهِ: الاسْتِمَاعُ إلى مَا في التَّوْرَاةِ إذا حَدَّثَ بِذَلِكَ مُسْلِمٌ قد قَراً التَّوْرَاةِ مَنْ الْقَوْرَاةِ مَنْ اللَّوْرَاةِ اللَّوْرَاةِ اللَّوْرَاةِ اللَّوْرَاةِ مَنْ اللَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلَ اللَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ الرَّجُلِ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ على كُلِّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَا التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ الرَّجُلِ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ على كُلِّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَا التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ الرَّجُلِ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ على كُلِّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَا التَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ مَلَ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الكِتَابِ على كُلُّ مُسْلِمٍ قدْ قَرَا اللَّوْرَاةَ والإِنْجِيلَ، لِيَعْلَمَ مَلَ وَلَا فَيْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى مَا عَنْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى مَا عَلِيلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ اللْلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلُهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللْمُعْمِ المُعْمَلِيلُ اللْمُعْمِ الْمُعْمَالِ الللْهُ اللْهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللْكُتَالِ اللَّهُ اللْمُعْمِ الْمُعْمَا الْمُرَافِلُ اللْمُعْلِيلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْلَمُ الْمُعْلِلِ الللْمُعْلِيلُولُ الللْمُعْلِيلُولُ اللللْمُولُ اللْمُولُ اللْمُعْلِيلُولُ اللْمُعْلِيلُولُ اللْمُعْلَالُولُ اللْمُعْلِيلُولُ اللْمُعْلِمُ الْمُعْلِيلُولُولُ اللْمُعْلِيلُولُ اللْمُعْ

قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَمَرَ النبيُّ ﷺ بالغُسْلِ، والتَّجَمُّلِ للجُمُّعَةِ بالثَّيَابِ الحِسَانِ، والطَّيب.

وقَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مِنْ صَلاَةِ الجُمُعَةِ مَعَ أُمِّ القُرْآنِ سُورَةَ الجُمُعَةِ، وفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيةِ بِأُمِّ القُرْآنِ و﴿ هَلْ أَتَنكَ حَدِيثُ ٱلْفَنشِيَةِ ﴾ [الغاشبة: ١].

ومِنْ رِوَايةِ غَيْرِ مَالِكِ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الأُولَى مَعَ أُمُّ القُرْآنِ سُورَةِ الجُمُعَةِ، وفي الثَّانِيةِ سُورَةِ المُنَافِقِينَ المُتَخَلِّفِينَ عَنْهَا.

رَوَى غَيْرُ مَالِكٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ طَبَعَ اللهُ على قَلْبِه بِطَابِعِ النَّفَاقِ،، ومِنْ رِوَايةِ سَمُرَةَ بنِ جُنْدَبٍ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿مَنْ تَرَكَ الجُمُعَةَ مِنْ غَيْرٍ عُذْرٍ فَلْيَتَصَدَّقْ بِدِينَارٍ».

ورَوى ابنُ عبدِ الحَكَمِ (١) عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لا تَجُوزُ شَهَادَةُ مَنْ يَتْرُكُ الجُمُعَةَ مِنْ غَيْرِ عُذْر، لأنَّهَا فَريضَةٌ.

* * *

نَمَّ كِتَابُ الصَّلاَةِ

بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنهِ، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً

* * *

⁽۱) هو عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو محمد المصري، الإمام الفقيه، سمع مالك بن أنس وغيره، وله تآليف كثيرة، توفي سنة (٢١٤)، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٢٠، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٧١٩.



صلَّى اللهُ على سيُّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصَحْبه وسلَّم تَسْلِيما تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الصَّلاَةِ في رَمَضَان

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النبيَّ وَعَلِيْهُ صلَّى فِي الْمَسْجِد ذَاتَ لَيْلَةِ، إلى آخِرِ الحَدِيثِ (٢٧٥)، قالَ: جَاءَ النَّاسُ فَصَفُوا وَرَاءَ رَسُولِ الله وَ فَصَلُوا بِصَلاَتِه، ثُمَّ صَنَعُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي اللَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ فلم [يَنْهَهُم] (١) ولم يكن أَوَّلا أَمَرَهُم أَنْ يُصَلُوا معهُ، فلمَّا خَشِي أَنْ يَعُودَ عليهِم فَرْضُ قِبَامُ اللَّيْلِ تَرَكَ الخُرُوجَ إليهِم، ثُمَّ رَغَبَهُم فِي قِبَامٍ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْزِمَ عَلَيْهِم فِي ذَلِكَ فَيُوجِهُ الخُرُوجَ إليهِم، فقالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إيماناً واختِسَاباً غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْهِه اللهِ عَلَى اللهِ عَلْ مَا تَقَدَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْ اللهِ عَلْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى ال

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وَفِي جَمْعِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ النَّاسَ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ على إِمَامٍ وَاحِدِ مِنَ الفِقْه: نَظَرُ الإِمَامِ لِرَعِيَّتِه فِي [جَمْعِ](٢) كَلِمَتِهم، ومَا يَصْلَحُ فِي مَعَادِهِم.

* وقَوْلُهُ في ذَلِكَ: (نِعْمَتِ البِدْعَةُ) ٣٧٨١] فالبَدْعَةُ بِدْعَتَانِ: بِدْعَةُ هُدَى، وبِدْعَةُ ضَلاَلَةِ، وبِدْعَةُ الضَّلاَلةِ كُلُّ مَا ابْتُدِعَ على غَيْرِ سُنَّةٍ.

وإنَّما لم يُصَلِّ عُمَرُ تِلْكَ الصَّلاَةَ مَعَ النَّاسِ لأنَّ النبيِّ ﷺ لم يُصَلَّهَا بالنَّاسِ في المَسْجِدِ.

⁽١) في الأصل: ينهاهم، والصواب ما أثبته.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة ضرورية للسياق.

قَالَ مَالِكٌ : ولَو صَلاَّها الإمَامُ مَعَ النَّاسِ في المَسْجِدِ لم يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ.

وَقَوْلُ عُمَرَ: «والتي تَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ» يُرِيدُ: أَنَّ التَّنَفُّلَ آخِرَ اللَّيْلِ أَفْضَلُ، مِنْ أَجْل حَدِيثِ النُّزُولِ، واسْتِجَابةِ الرَّبِّ للعِبَادِ في ذَلِكَ الوَقْتِ.

وقالَ أبو المُطَرِّفِ: قَامَ النَّاسُ في رَمَضَانَ في خِلاَفةِ عُمَرَ بِثَلاَثِ وعِشْرِينَ رَكْعَةً، يُطَوِّلُونَ القِرَاءَةَ في كُلِّ رَكْعَةٍ، ثُمَّ صَلُّوا بعدَ ذَلِكَ سِتَّةً وثَلاَثينَ رَكْعَةً سِوَى الوُترِ، نَقَصُوا مِنْ طُولِ القِيَام، وزَادُوا في عَدَدِ الرَّكَعَاتِ.

وقالَ نَافِعٌ القَارِىءُ: أَذَرَكْتُ النَّاسُ وَهُم يُصَلُّونَ فِي رَمَضَانَ سِتَّةً وثَلَاثِينَ رَكْعَةً سِوَى الوُتْرِ^(۱)، واسْتَحْسَنَهُ مَالِكٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ الأَغْرَجِ: (مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلاَّ وَهُم يَلْعَنُونَ الكَفَرَةَ فِي رَمَضَانَ)[٣٨١]. قالَ عِيسى: كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ مِنْ نِصْفِ رَمَضَانَ إِلَى آخِرِه، يَدْعُو إِمَامُهُم على الكَفَرَةِ، ويَدْعُو للمُسْلِمينَ، رَافِعًا صَوْتَهُ، ويُؤَمِّنُونَ على دُعَائِه، وكَانَ مَالِكٌ لا يَأْخُذُ بِهِ، لأَنَّهُ لم يكُنْ ذَلِكَ في أوَّلِ الإِسْلاَمِ بالمَدِينةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَهْلُ المَدِينَةِ حِينَ قَاتَلَهُم الْخَوَارِجُ، فَقَتَلُوا فُقَهَائهُم وصَالِحِيهِم، فَكَانُوا يَلْعَنُونَهُم ويَدْعُونَ عَلَيْهِم في صَلاَةِ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ، فَهَائهُم وصَالِحِيهِم، فَكَانُوا يَلْعَنُونَهُم ويَدْعُونَ عَلَيْهِم في صَلاَةٍ رَمَضَانَ بِاللَّيْلِ، فَهُمَ هذا رُخْصَةٌ في الدُّعَاءِ على مَنْ ظَلَمَ المُسْلِمينَ، ولمْ يَتَّقِ اللهَ فِيهِم.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: صَلاَةُ عَائِشَةَ خَلْفَ ذَكُوَانَ مُدَبَّرَهَا فِي رَمَضَانَ [٢٨٥] دَلِيلٌ على أَنَّ الإمَامَةَ لَيْسَتُ إلى النِّسَاءِ لا فِي فَرِيضَةِ ولا في نَافِلَةٍ، وأنَّهُ لا بَأْسَ بإمَامَةِ العَبْدِ في النَّافِلَةِ، وتَجُوزُ إمَامَتُهُ في الفَريضَةِ إذا لم يَكُنْ إمَامَا رَاتِباً، لأَنَّ على العَبْدِ في النَّافِلَةِ، وتَجُوزُ إمَامَتُهُ في الفَريضَةِ إذا لم يَكُنْ إمَامَا رَاتِباً، لأَنَّ على العَبْدِ أَنْ يُطِيعَ سَيِّدَهُ فِيمَا يَأْمُرُه به، بمَا أَمْرَهُ بسَفَرٍ أو خِذْمَةٍ، وشغلُهُ عَنِ الإمَامَةِ [للزَمِه](٢) طَاعَةَ سيِّده.

* * *

⁽١) ذكره العيني في عمدة القاري ١١/ ١٢٦، ونسبه إلى ابن وهب عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع بن أبي نعيم مقرىء المدينة.

⁽٢) جاء في الأصل : (لزمه)، وما وضعته هو الموافق للسياق.

بابُ صَلاَةِ اللَّيْلِ، وصَلاَةِ الوِتْرِ، ورَكْعَتِي الفَجْرِ

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الرَّجُلُ الذي حَدَّثَ سَعِيدَ بنَ جُبَيْرٍ عَنْ عَائِشَةَ هُو الأَسْوَدُ بنُ [يَزيدَ](١)، وكانتْ عَائِشَةُ تُحِبُّه لِفَضْلِه [٣٨٥].

* وقَوْلُه عَلِيهِ السَّلاَمُ: "مَا مِن المْرِيءِ تَكُونُ لَهُ صَلاَةٌ بِلَيْلِ يَغْلِبُهُ عليهَا نَوْمُ إِلاَّ كُتَبَ اللهُ لَهُ أَجْرَ صَلاَتِهِ "[٢٨٥] قالَ أبو المُطَرِّفِ: نَحْو قَوْلَهِ عَلَيهِ السَّلاَمُ: "مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَ لَهُ حَسَنَةُ "(٢)، وكَقَوْلَهِ: "الأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ، ولِكُلِّ المْرِىءُ مَا نَوَى "(٣).

وأَمَرَ النبيُّ عليهِ السَّلاَمُ مَنْ غَلَبَهُ النُّومُ في صَلاَتهِ بِالرُّقَادِ وألاَّ يُغَالِبَ النَّوْمَ في ضَلاَتهِ بِالرُّقَادِ وألاَّ يُغَالِبَ النَّوْمَ فَيُعَدُّبَ نَفْسَهُ، ورُبَّما أَرَادَ أَنْ يَدْعُو اللهَ فَيَدْعُو عَلَيْها فَيَسُبُّ [نَفْسَهُ، قَالَ عبدُ اللهِ بنُ](١) مَسْعُودٍ: إنَّ لِهَذِه القُلُوبَ [شَهْوَةً وإقْبَالاً، وإنَّ لها فَتْرَةً وإذْبَاراً، فَخُذُوهَا عندَ شَهْوَتِها وإقْبَالِها](٥)، ودَعُوهَا عندَ فَتْرَتِهَا وإذْبَارِهَا(٢).

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: قَوْلُ عَائِشَةَ: (كُنْتُ أَنَامُ بِينَ يَدَي رَسُولِ اللهِ ﷺ وَرِجْلاًي

 ⁽۱) جاء في الأصل: (زيد)، وهو خطأ، والأسود بن يزيد هو النخعي، وينظر: التمهيد ۱۲ / ۲۲۱.

⁽٢) رواه البخاري (٦١٢٦)، ومسلم (١٣١) من حديث ابن عباس.

⁽٣) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب.

⁽٤) مابين المعقوفتين سقط من الأصل بسبب حذفه، وزدته مراعاة للسياق.

⁽٥) مابين المعقوفتين زدته من كتاب الزهد لابن المبارك، وقد مسح من الأصل.

⁽٦) رواه عبد الله بن المبارك في الزهد (١٣٣١).

في قِبْلَتِه) [٣٨٦]، وذَكَرتِ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، فيهِ مِنَ الفِقْه: أَنَّ المُلاَمَسَةَ إِذَا لَم يُقْصَدُ بِهَا اللَّذَّةَ لَمْ تَنْقُضِ الوُضُوءَ، وذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمَسَّ عَائِشَةَ بِيَدِه عندَ سُجُودِه لِكَي يَسْجُدَ على الأَرْضِ، فَكَانَتْ تَقْبِضُ رِجْلَيْهَا ثُمَّ يَسْجُدُ ويَتَمَادَى في صَلاَتهِ، وفيهِ الزُّهْدُ في الدُّنيا، وأَخْذُ البُلْغَةِ مِنْهَا، وتَرْكُ الاتَسَاع في البُنْيَانِ.

قال ابنُ القَاسِمِ: لا يُصَلِّي أَحَدٌ نَافِلَةً أَو فَرِيضَةً وَرَاءَ نَائِمٍ إلاَّ مِنْ ضِيقِ بَيْتٍ أَو سَفِينَةٍ، بِسَبِ مَا يَحْدُثُ مِنَ النَّائِم.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَتِ الحَوْلاَءُ قَرِيبَةٌ لِخَدِيجَةَ، وكَانَتْ تَبِيتُ في المَسْجِدِ، وتُكْثِرُ الصَّلاَةَ فيهِ باللَّيْلِ، فَخَشِي عَلَيْهَا رَسُولُ الله ﷺ الفَتْرَةَ، فقالَ: ﴿إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجُلَّ لا يَمَلُ اللهَ عَلَيْهَا وَانْتُم تَمَلُّونَ.

وقالَ فيهِ ابنُ مُزَيْنِ: مَعْنَاهُ أَنَّ اللهَ تَبَارِكَ وتَعَالَى لا يَمَلُّ مِنْ كِتَابِ الحَسَنَاتِ للعَبْدِ مَا دَامَ العَبْدُ يَعْمَلُهَا، فإذا تَرَكَ العَمَلَ لمْ يُكْتَبْ لَه شَيْئًا، وخَيْرُ العَمَلِ مَادَامَ عليهِ صَاحِبُه وإنْ قَلَّ، يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِل.

* قَوْلُ عُمَرَ لأَهْلِه بِاللَّيْلِ (الصَّلاَةَ الصَّلاَةَ)[٣٨٩] فِيه مِنَ الفِقْهِ: تَأْدِيبُ الرَّجُلِ أَهْلَهُ على صَلاَةِ النَّافِلَةِ بِاللَّيْلِ، ولمْ يُكَلِّفْ عُمَرُ لأَهْلِهِ مِنْ طُولِ القِيَامِ مِثْلَ مَا تَكَلَّفَهُ هُو، وكَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْعَلُه بِأَهْلِه.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ مَالِكِ عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ في عَدَدِ رَكَعَاتِ وِتْرِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ (٣٩٣) مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ سَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ [٣٩٤] وخَالَفَ هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ فقالَتْ فيهِ: "أَنَّ النبيَّ عَظِيرٌ كَانَ يُوتِرُ بِثَلاَثَ عَصْرةَ رَكْعَةً" [٣٩٥]، والصَّخيحُ في هذا فقالَتْ فيهِ: "أَنَّ النبيَّ عَظِيرٌ كَانَ يُوتِرُ بِثَلاَثَ عَصْرةَ رَكْعَةً" [٣٩٥]، والصَّخيحُ في هذا عَنْ عَائِشَةَ مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُ وسَعِيدُ بنُ أَبِي سَعِيدٍ: "أَنَّ النبيَّ عَظِيرٌ كَانَ يُوتِرُ بِإَحْدَى عَشَرةَ رَكْعَةً" والغَلَطُ فيهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَام (١٠).

⁽١) أشار الطحاوي في شرح معاني الآثار ١ / ٢٨٥ إلى الاختلاف في حديث عائشة، وذكر أن هشاما خالف عامة الرواة عن أبيه، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٣٥٤: أما=

قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ النبيُّ ﷺ: ﴿إِنَّ عَنِنَيَّ تَنَامَانِ وِلا يَنَامُ قَلْبِي الْآوَامِ كَانَ يُوحَى لا يَنَامُ ﷺ وَمَنْ جِهَةِ ضَبْطِه للوَحْي ، لاَنَّهُ كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ كَمَا كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ كَمَا كَانَ يُوحَى إليه في النَّوْمِ لابنهِ: ﴿ يَبُنَى آلِيَ اللهِ فِي النَّوْمِ لابنهِ: ﴿ يَبُنَى آلِيَ اللهِ فِي النَّوْمِ لابنهِ: ﴿ يَبُنَى آلِيَ اللهِ فِي النَّوْمِ لابنهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

* في حَدِيثِ ابنِ عبّاسِ حِينَ بَاتَ عندَ مَيْمُونَةَ خَالَتِه زَوْجِ النبيِّ عَلَى حَنْ سَعِعَ النبيِّ عَلَى يَقَرَأُ آخِرَ آلِ عِمْرَانَ [٢٩٦] فيه مِنَ الفِقْهِ: الرُّخْصَةُ في قِرَاهَ الْقُرْآنِ على غَيْرِ وُضُوءٍ، لأنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى الْقَرْآ هَذِهِ الآياتِ بعدَ قِيَامَهِ] (١) مِنْ نَوْمهِ، وقِيَامُ الرَّجُلِ للآخِرِ وَضُونَهُ وإنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ أَهْلِه أو مِنْ وَلَدِه أو [غَيْرِهِم إنْ كَانُوا] (١) صَالِحِينَ، وفيهِ الإمَامَةُ في النَّافِلَةِ، وقِيَامُ المَامُومِ عَنْ يَمِينِ الإمّامِ إذا كَانَا اثْنَيْنِ، وَكَذَلِكَ [روَى سَعِيدً] (١) بنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابنِ عبّاسِ انَّهُ قالَ: فَقَمْتُ عَنْ يَسَادِ وَكَذَلِكَ [روَى سَعِيدً] (١) بنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابنِ عبّاسِ انَّهُ قالَ: فَقَمْتُ عَنْ يَسَادِ وَكَذَلِكَ [روَى سَعِيدً] (١) بنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابنِ عبّاسِ انَّهُ قالَ: فَقَمْتُ عَنْ يَسَادِ وَلَقَامَ النَّيِّ عَنْ يَعِينِهِ [وأقامَ المَرْأَةَ مِنْ] (١) خَلْفِهِ، وقالَ كُرَيْبُ مَوْلَى ابنِ عبّاسٍ: وفَتَلَ النبيُ عَنْ يَعِينِهِ [وأقامَ المَرْأَةَ مِنْ] (١) خَلْفِهِ، وقالَ كُرَيْبُ مَوْلَى ابنِ عبّاسٍ: وفَتَلَ النبيُ عَنْ يَعِينِهِ أَوْفَلُ، وأَنَّ الوُيْرَ رَكْعَةً وَاحِدَةً يُفْصَلُ بَيْنَهُما وبَيْنَ رَكْعَةً وَاحِدَةً يُفْصَلُ بَيْنَهُما وبَيْنَ

⁼ حديث هشام بن عروة هذا فقد أنكره مالك، وقال: مذصار هشام بالعراق أتانا عنه ما لم نعرف منه.

⁽۱) ما بين المعقوفتين أصابه مسح، وقد اجتهدت في وضعه بما فهمته من كلام ابن بطال كما نقله ابن حجر في الفتح ١ / ٢٨٨، وقال: وتعقبه ابن المنيَّر وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك، لأنه قال: فتنام عيناي ولا ينام قلبي، وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدد الوضوء، أو أحدث بعد ذلك فتوضأ، قال ابن حجر: وهو تعقب جيد... إلخ.

⁽٢) أصاب المسح ما بين المعقوفتين فلم يظهر، وقد اجتهدت في وضعه بما يتناسب مع الساق.

 ⁽٣) مابين المعقوفتين أصابه المسح، وما وضعته هو المناسب مع الكلام.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استدركته مما ورد في رواية مسلم (٦٥٩).

الشَّفْعِ بِسَلاَمٍ، وفيهِ الرُّكُوعُ للفَجْرِ بعدَ اطَّلاَعِ الفَجْرِ، وفيهِ إعْلاَمُ المُؤَذِّنِ الإمَامَ بوَقْتِ الصَّلاَةِ.

قالَ عِيسى: واضْطَجَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِيَنِنْدٍ اضْطِجَاعَاً لَمْ [يَنمْ](') فيهِ، لِكَي يَشْتَرِيحَ مِنْ طُولِ قِيَامِه في الصَّلاَةِ.

* قَوْلُ النبي ﷺ اصلاَةُ اللَّيْلِ مِثْنَى مَثْنَى، [٢٩٩]، يُرِيدُ: رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ في النَّافِلَةِ.

ورَوَى هذا الحَدِيثَ شُغْبَةُ، عَنْ يَعْلَى بنِ عَطَاءِ، عَنْ علي بنِ عبدِ اللهِ البَارِقيّ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «صَلاَةُ اللَّيْلِ والنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى» (٢)، وهَذِه الرُّوَايةُ تُبَيِّنُ أَنَّ النَّافِلَةَ بالنَّهَارِ رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ، يُسَلِّمُ مِنْ كُلُّ رَكْعَتَيْنِ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّافِلَةَ بالنَّهَارِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ في آخِرِهِنَ.

 # قالَ: وقَوْلُهُ في حَدِيثِ المُوَطَّا: • فَإِذا خَشِيَ أَحَدُكُم الصَّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً، تُوتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى مِنَ الفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ.
 والنَّافِلَةِ.

وقالَ مَالِكٌ في هَذا الحَدِيثِ: (مَا مِنْ شَيءِ أَبْيَنَ مِنْ هَذا)، يُرِيدُ: أَنَّ الوِتْرَ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ، بِخِلاَفِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الوِتْرَ ثَلاَثُ رَكَعَاتٍ، يُسَلِّمُ في آخِرهنَّ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَنْكُرَ عُبَادَةُ بِنُ الصَّامِتِ قَوْلَ أَبِي مُحَمَّدٍ ـ وَاسْمُهُ: مَسْعُودُ بِنُ أَوْسِ أَنَّ الوِثْرَ وَاجِبٌ، يُرِيدُ: وُجُوبَ الفَرَائِضِ، فَأَنْكَرَ عُبَادَةُ هَذَا القَوْلَ، وقَالَ: هُو سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، واحْتَجَّ بِحَدِيثِ النبيِّ ﷺ: «خَمْسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ على العِبَادِ» [٤٠٠] إلى آخِرِ الحَدِيثِ.

⁽١) في الأصل: ينام، وهو خطا ظاهر.

 ⁽۲) رواه أبو داود (۱۲۹۵)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ۱ /۳۳٤، والبيهةي في السنن ۲ /۴۸۷، وذكر ابن عبد البر في التمهيد ۱۳ /۳٤۳ بأن رواية علي بن عبد الله البارقي هذه في ذكر النهار لم يقله أحد عن ابن عمر غيره، وأنكروه عليه.

وقالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: الوِتْرُ فَرِيضَةٌ (١)، واخْتَجُوا في ذَلِكَ بِحَدِيثِ رَوَوْهُ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: وإِنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى زَادَكُمْ صَلاَةً إلى صَلاَتِكُم، أَلاَ وَهِيَ الوَتْرُ، (١).

ومَعْنَى هذا الحَدِيثِ عندَ أَهْلِ المَدِينَةِ: أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ زَادَنَا ثَوَابَ صَلاَةَ الوِتْرِ إلى ثَوَابِ صَلاَةً الفَرْضِ، ولَو كَانَ الوِتْرُ فَرْضَا لَقَالَ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى زَادَكُم فَرْضَا إلى فَرْضِكُم، وقدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على رَاحِلَتِه، ولمْ يُصَلُّ قَطُّ فَرِيضَةً على رَاحِلَتِه، ولمْ يُصَلُّ قَطُّ فَرِيضَةً على رَاحِلَتِه،

وقَدْ سُئِلَ ابنُ عُمَرَ عَنِ الوِئْرِ: (أَوَاجِبٌ هُو وُجُوبَ الفَرَائِضِ؟ فقالَ: أَوْتَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَأَوْتَرَ المُسْلِمُونَ ١٤٠٣]، وَلَو كَانَ الوِئْرُ فَرْضَاً لَبَيْنَ ذَلِكَ ابنُ عُمَرَ للذي سأَلَهُ عنهُ، فَالوِئْرُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ.

قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: أَنْكُرَ مَنْ يَقُولُ بِإِنْفَاذِ الوَعِيدِ _ مِنْ أَهْلِ البَدَعِ (" - حَدِيثُ عُبَادَةَ هَذَا، لِقَوْلِه فِي آخِرِه: "ومَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ عندَ اللهِ عَهْدٌ إِنْ شَاءَ عَذَبَهُ، وإِن شَاءَ غَفَرَ لَهُ وقَالُوا: سَنَدُ هذَا الحَدِيثِ فِي المُوطَأ مَجْهُولٌ، وهذا حَدِيثٌ رَوَاهُ يَحْيَى بنُ سَلاَمٍ عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَانَ، عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عَنِ النبيِّ عَلِي وَذَكَرَ الحَدِيثِ على عَدِ اللهِ بنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، عَنِ النبيِّ عَلَى وَذَكَرَ الحَدِيثِ على نَحْوِ ما ذَكَرَ مَالِكٌ فِي المُوطَأُ (١٠).

⁽۱) هذا قول نقل عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويريد أنه فرض عملا لا علما، فهو واجب لازم في حق العمل دون الاعتقاد ينظر: بدائع الصنائع ١ /٢٧٢، وتبيين الحقائق ١٦٩/١.

 ⁽۲) رواه ابن أبي شيبة ۲/ ۲۹۷، وأحمد ۲/ ۱۸۰، والدارقطني ۲/ ۲۱، من حديث عمرو بن
 شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ضعيف.

⁽٣) هم الخوارج والمعتزلة.

⁽٤) لم أجد متابعة يحيى بن سلام في شيء من الكتب، وذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ / ٢٨٨ متابعات كثيرة لهذا الحديث ولكنه لم يشر إلى متابعة يحيى بن سلام هذه،=

وأَهْلُ السُّنَّةِ لا يَخْتَلِفُونَ في أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في وَعْدِه للطَّائِعِينَ مِنَ المُؤْمِنِينَ لا يُخْلِفُهُ، وأَنَّهُ في وَعِيدِه لأَهْلِ التَّوْحِيدِ [المُعَانِدينَ] (١) الذينَ يَسْتِحلُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ ورَسُولُهُ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُم، وإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ، وذلك قوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [الساه: ١٥ - وذلك قوله: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآهُ ﴾ [الساه: ١٥ - ١١٦].

وقؤلُهُ في الصَّلَواتِ: • وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ صَندَ اللهِ عَهْدٌ • يعنِي: إنَّ لَم يأْتِ بِهِنَّ على سَبِيلِ التَّضْيِيعِ لَهُنَّ والغَفْلَةِ فاللهُ فيهِ بالخَيَارِ ، إنْ شَاءَ عَذَبَهُ ، وإنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ ، وإنْ جَحَدهَا اَسْتُتِيبَ ، فإنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ ، وإنْ أَقَرَّ بِها وقالَ: لا أُصَلِّي ، أُخِرَّ حتَى يَمْضِي وَقْتُ صَلاَةٍ ، فإنْ صَلاَّهَا وإلاَّ قُتِلَ .

قالَ أبو مُحَمَّدِ: سُئِلَ ابنُ عُمَرَ عَنْ تَشْفِيعِه للوِثْرِ، فَقِيلَ لَهُ: (هَلْ فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أو فَعَلَهُ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ؟ فقالَ: لا، ولَكِنَّهُ شَيءٌ اسْتَخْسَنَتُهُ)(٢)، قالَ أبو مُحَمَّدٍ: ولِهَذا قالَ مَالِكٌ: إنَّهُ مَن افْتَتَحَ وِثْرًا فلاَ يَجْعَلْهَا شَفْعاً إذ لم يَفْعَلْهُ النبيُ ﷺ.

* قالَ مَالِكٌ: وليسَ العَمَلُ على فِعْلِ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَاصِ إِذْ كَانَ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ لا شَفْعَ وَوَاحِدَةٌ وِتُرٌ [٤٠٧]. لا شَفْعَ وَوَاحِدَةٌ وِتُرٌ [٤٠٧].

قالَ أبو عُمَرَ: أَذْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّا حَدِيثَ ابنِ عَبَّاسٍ في وِثْرِه بعدَ الفَجْرِ، وكَذَلِكَ حَدِيثَ عَبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ يَرُدُّ بِهِما قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ لا يُوتِرُ بعدَ الفَجْرِ، وإنَّما يَكُونُ الوِثْرُ باللَّيْلِ، والمُسْتَحْسَنُ عندَ مَالِكِ أَنْ يَكُونَ الوِثْرُ باللَّيْلِ، فإذا وَقَعَ

ويحيى بن سلام لم يدرك يحيى بن سعيد الأنصاري وإنما يروي عن بواسطة، ينظر: سير
 أعلام النبلاء ٩/ ٣٩٦.

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استظهرته بما رأيته مناسبا مع السياق.

⁽۲) رواه بنحوه مالك (٤٠٦)، وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٣/ ٢٥٤، : وروي مثل قول ابن عمر في الفصل بين الشقع والوتر بالتسليم عن عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وسعد بن مالك وزيد بن ثابت . . . إلخ.

بعدَ الفَجْرِ أَجْزَأُ على حَسْبِ مَا فَعَلَ ابنُ عَبَّاسٍ وعُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ.

ولا يَقْضِي بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ السُّنَنِ إذا ذَهَبتْ أَوْقَاتُها لَم تَكُنْ فِيها إعَادَةٌ، وليْسَتْ كالفَرَائِض التي أَوْقَاتُها أَبَداً مُدْرَكَةً.

قالَ عِيسى: إذا خَرَجَ الإمَامُ لِصَلاَةِ الصَّبْحِ قبلَ أَنْ يُوتِرَ فَأَقَامَ المُؤذِّنُ الصَّلاَةَ، فإنَّهُ يُسَكِّتُه الإمَامُ، كَمَا فَعَلَ عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ، ولا يُسَكِّتُهُ لِرَكْعَنِي الفَجْرِ، ولَكِنَّهُ يُصَلِّي الصَّبْحَ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتِي الفَجْرِ إذا طَلَعَت الشَّمْسُ إِنْ أَحَبَ، وهُمَا مِنَ الرَّغَائِب.

وقالَ أَشْهَبُ (١): هُمَا سُنَةٌ.

قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: إِنَّمَا أُمِرَ مَنْ فَاتَتُهُ رَكْعَتَا الفَجْرِ قَبْلَ صَلاَةِ الصَّبْحِ أَنْ يُصَلِّيهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، لأَنَّ الرَّغَائِبَ إِذَا تُرِكَتْ فَلَمْ تُصَلِّى فِي أَوْقَاتِهَا المَعْرُوفَةِ لَهَا يُخْتَ بَعَدَ ذَلِكَ.

كَمَا قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: (مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّبْلِ فَقَضَاهُ عندَ زَوَالِ الشَّمْسِ فكأنَّهُ لم يُفِتْهُ)[٦٨٦]، فأَبَاحَ لَهُ قَضَائَهُ في غَيْر وَقْتِهِ.

ورَوى القَعْنَبِيُ عَنْ مَالِكِ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَة زَوْجِ النبيِّ عَلَيْ: وَأَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ كَانَ إِذَا سَكَتَ المُؤَذِّنُ عندَ الأَذَانِ بِصَلاَةِ الصَّبْعِ وَبَدَأَ الصَّبْعُ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ (٢)، وهَذه الرُّوَايةُ تُبَيِّنُ أَنَّ رَكْعَتِي الفَجْرِ لا تُصَلَّى قَبْلَ الفَجْرِ، ولمْ يَذْكُرْ يَحْيَى ولا ابنُ بُكَيْرٍ في هذا الحَدِيثِ (وبَداً الصَّبْعُ)، كمَا رَوَاهُ القَعْنَبِيُ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: ﴿أَصَلاَتَانِ مَعَاً؟ ﴿[٢١] يُرِيدُ بِذَلِكَ: النَّهْيَ عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ والإِمَامُ يُصَلِّى فَرِيضَةً.

 ⁽١) هو أشهب بن عبد العزيز، أبو عمرو المصري، الفقيه العلامة، سمع مالكا وغيره، توفي
 سنة (٢٠٤)، السير ٩/٠٠٠

 ⁽۲) موطأ مالك برواية القعنبي (۱۷۲)، وينظر: موطأ مالك برواية يحيى (٤١٩)، وبرواية يحيى بن بكير الورقة (۲۰أ) نسخة أحمد الثالث.

قالَ مَالِكٌ: فِيمَنْ دَخَلَ في فَرِيضةٍ وأُقِيمَتْ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ فإنْ طَمَعَ في تَمَامِ صَلاَتِهِ ويُدْرِكَ الإمَامَ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الرَّكْعَةَ الإولَى فَعَلَ ذَلِكَ، وإنْ لم يَطْمَعْ بِذَلِكَ قَطَعَ مَا هُوَ فِيهِ ودَخَلَ مَعَ الإمَامِ، ثُمَّ صَلَّى الصَّلاَةَ التِّي فَاتَتُهُ، وأَعَادَ التي صَلاَّمَا مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَ الإمَامِ لِيُدْرِكَ فَضْلَ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلاَةَ الأولَى التِّي كَانَتْ عَلَيْهِ، ويُعِيدُ بَعْدَهَا النِّي صَلاَّهَا مَعَ الإمَامِ لِكِي يُقِدَّمَ التَّيْ صَلاَّهَ الفَرْضِ.

* * *

بابُ فضلِ صلاةِ الجَمَاعةِ، وإعَادَةِ الصَّلَاةِ مَعَ الإِمَامِ، وصَلاَةِ الرَّجُلِ جَالِسَاً

* في حَدِيثِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ [٢٥٥]، وفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ التَّرْغِيبُ في مُشَاهَدَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَاتِ مُشَاهَدَةِ الجَمَاعَةِ الجَمَاعَاتِ وَحْدَهُ، وإِقَامَةُ الجَمَاعَاتِ فَرْضٌ على الكَافَةِ.

* وقَوْلُهُ ﷺ: "لقد هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبِ فَيُخْطَبَ (٤٢٧) وذَكَرَ الحَدِيثِ إلى آخِرِه، إنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في مُنَافِقِينَ كَانُوا لا يَشْهَدُونَ الصَّلُواتِ مَعَهُ، فَهَمَّ بِتَحْرِيقِ بِيُوتَهُم عُقُوبَةً لَهُم.

وقَوْلُهُ: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُم اللهُ يَجِدُ عَظْمَا سَمِيناً» يعنِي: لَحْمَا سَمِيناً يَأْكُلُه في المَسْجِدِ، أَو يَجِدُ فيهِ (مِرْمَاتَيْن حَسَنتَيْن) لَجَاءَ إلى المَسْجِدِ.

قالَ الأَخْفَشُ^(۱): المَرَامِي وَاحِدُها مِرْمَاةٌ، وَهِي حَدِيدَةٌ لَها طَرَفٌ كَطَرفِ السَّنَانِ كَانُوا يَلْعَبُونَ بها في الجَاهِليَّةِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: مَعْنَى هذَا الحَدِيثِ أَنَّ أُولَئِكَ المُتَخَلِّفِينَ عَنِ الصَّلاَةِ مَعَ النبيِّ ﷺ لَو دُعِيَ أَحَدُهُم إلى طَعَامٍ يَأْكُلُه في المَسْجِدِ، أو إلى اللَّعِبِ بالمَرَامِي لأَتَى المَسْجِدَ رَغْبَةً في ذَلِكَ، لا رَغْبَةً مِنْهُ في مُشَاهَدَةِ صَلاَةِ العِشَاءِ، التِّي مَنْ

⁽۱) هو أحمد بن عمران بن سلامة البصري الألهاني المتوفى قبل سنة (۲۵۰)، المحدث الثقة اللغوي، له شرح لغريب الموطأ، وقد وصلنا، ينظر: الجرح والتعديل ١/٦٨، ومقدمة تفسير الموطأ لا بن حبيب للدكتور عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين ١٨/١.

صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ فكَأَنَّما قَامَ نِصْفَ لَيْلَةٍ، فَحُرمَ [المُنَافِقُونَ](١) هذا الفَضْلَ.

* قالَ أبوالمُطَرُّفِ: أَوْقَفَ مَالِكُ فِي المُوطَّا قَوْلَ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ: «أَفْضَلُ الصَّلاَةِ صَلاَّتُكُم فِي بِيُوتِكُم إِلاَّ المَكْتُوبَةَ ١٤٢٨١ وأَسْنَدَهُ غَيْرُ مَالِكِ عَنْ، زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ، فَالنَّوَافِلُ فِي البِيُوتِ أَفْضَلُ مِنْها فِي المَسَاجِدِ، لأنَّهُ يُرْفعُ فِي ثَالِثَ المَكَانِ الرَّيَاءُ عَنِ المُتَنفُّلِ، والفَرَائِضُ فِي المَسَاجِدِ والجَمَاعَاتِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي البِيُوتِ، لأنَّهُ لا يَذْخُلُ الفَرَائِضَ دِيَاءٌ، لا شُتِرَاكِ الجَمِيع فِي ذَلِكَ المَكَانِ.

قولُ النبيُ ﷺ: «بَيْنَنَا وبَيْنَ المُنَافِقِينَ شُهُودُ العِشَاءِ وَالصَّبْحِ ١٤٣٠١، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: حَرَّمَ [اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى علَى] (٢ المُنَافِقِينَ مُشَاهَدَةَ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْنِ في المُطَرِّفِ: حَرَّمَ [اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى علَى] على مَنْ صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ بِثَوَابٍ قِيَامِ الجَمَاعَةِ عُقُوبَةً لِتَثَاقُلِهِم [في أَدَاءِهَا] (٣) على مَنْ صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ بِثَوَابٍ قِيَامِ اللَّيْلِ كُلُه، وكَمَا تَفَضَّلَ على الذي أَمَاطَ خُصْنَ الشَّوْكِ عَن الطَّرِيقِ خِيفَةَ أَنْ يَتَأَذَّى اللَّيْلِ كُلُه، وكَمَا تَفَضَّلَ على الذي أَمَاطَ خُصْنَ الشَّوْكِ عَن الطَّرِيقِ خِيفَةَ أَنْ يَتَأَذَّى اللَّيْلِ كُلُه، وكَمَا تَفَضَّلَ على الذي أَمَاطَ خُصْنَ الشَّوْكِ عَن الطَّرِيقِ خِيفَةَ أَنْ يَتَأَذَى به مُسْلِمٌ، [وأنَّها تُوجِبُ] (١) الغُفْرَانَ إذا أَرَادَ بِذَلِكَ وَجُهَ اللهِ عزَّ وَجَلَّ، واللهُ لا يُضِيعُ أَجِرَ العَامِلِينَ.

وذَكَرَ مَالِكٌ في هذا الحَدِيثِ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ»، وذَكَرَ في كِتَابِ الجَنَائِزِ:
 «الشُّهَدَاءُ سَبْعَةٌ (٤٣١) و٨٠٢).

وزَادَ ابنُ بُكَيْرٍ في آخِرِ حَدِيثِ شُمَيٌّ هذَا •وَلُو يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ والصُّبْعِ لأَتَوْهُمَا ولَو حَبْوَٱه (٥)، وذَكَرَ يَحْيَى هذِه الزُّيَادَةَ في باب الأَذَانِ [٢٢٠].

* حَدِيثُ بُسْرِ بنِ مِخجَنٍ عَنْ أَبِيهِ[١٤٠٥] [حَدِيثٌ] يَخْتَمِلُ التَّاوِيلَ، وفيه أنَّ النبيَّ ﷺ لم يُلْزِمْ مَنْ صَلَّى في بَيْتِهِ [مُنْفَرِداً] أنْ [يُصَلِّي في](١) المَسْجِدِ، فَيُعِيدُ

⁽١) في الأصل: (المنافقين)، وصوبته مراعاة لسياق الكلام.

⁽٢) مابين المعقوفتين مسح، واستظهرته بما يتوافق مع السياق.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع السياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد استظهرته بما يتوافق مع نص مشابه ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ / ١٢.

 ⁽٥) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢١ب) نسخة تركيا.

⁽٦) ما بين المعقوفات لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتوافق مع السياق.

تِلْكَ الصَّلاَةَ مَعَ الإِمَامِ، ولكِنَّهُ أَمَرَ مَنْ دَخَلَ المَسْجِدَ فَوَجَدَ النَّاسَ يُصَلُّونَ تِلْكَ الصَّلاَةَ التي صَلاَّعَهم هَذِه، ولا يَجْلِسُ في الصَّلاَةَ التي صَلاَّعَهم هَذِه، ولا يَجْلِسُ في المَسْجِدِ، لِثَلاَّ يُوقِعَ على نَفْسِه بِجُلُوسِه والنَّاسُ يُصَلُّونَ ظَنَّ سُوءٍ، وأَمَرَهُ النبيُ ﷺ بالصَّلاةِ لِكَي يُدْرِكَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ قالَ: "مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ كَانَ النبيُ ﷺ بالصَّلاةِ لِكَي يُدْرِكَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ قالَ: "مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ سَهْمَانِ مِنَ الأَجْرِ، [٤٣٨] ".

* قَـالَ مَـالِـكُ : (وتُعَـادَ الصَّلَـواتِ كُلُّهَـا مَعَ الإَمَـامِ إِلاَّ صَـلاَةَ المَغْرِبِ وَحْدَهَا)[٤٤٠]، إنَّما قالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أنَّهُ إِذَا أَعَادَ المَغْرِبَ مَعَ الإَمَامِ بعدَ أَنْ كَانَ قد صَلاَّهَا في بَيْتِهِ صَارَتْ شَغْعاً، وَهِي وِتْرُ صَلاَةِ النَّهَارِ.

قَالَ أَبُوعُمَرَ: إِنَّمَا صَارَتْ شَفْعًا لِأَنَّهُ صَلاَّهَا ثَانِيَةً بِنِيَّةِ الْمَغْرِبِ، ولَو صَلاَّهَا ثَانِيةً على أَنَّهَا نَافِلَةً خَالَفْ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ النَّافِلَةَ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ وَأَنَّهَا رَكْعَتَانِ، وقَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ.

* قالَ ابنُ عُمَرَ وابنُ المُسَيَّبِ للذِي سأَلَهُمَا عَنْ صَلاَتهِ في بَيْتِه وَحْدَهُ ثُمَّ صَلَّى تِلْكَ الصَّلاَة مَعَ الإمَام، وقالَ: (أَبَنُهُمَا أَجْعَلُ صَلاَتِي؟ فقالاً لَهُ: أَوَ أَنْتَ نَجْعَلُهُمَا؟ إِنَّما ذَلِكَ إلى اللهِ يَجْعَلُ أَيْتَهُمَا شَاءَ) ٢٦١ (٤٣٧) إِنَّما يَغْنِيَانِ بِذَلِكَ الْقَبُولَ، أَيْ أَنْ اللهَ عزَّ وَجَلَّ يَتَقبَّلُ مِنْكَ أَيَّ صَلاَةٍ شَاءَ، إِنْ شَاءَ التي صَلَّيْتُها وَحْدَكَ أَو التي صَلَّيْتَها مَعَ الإمَام.

وقالَ غَيْرُهُمَا: إِنَّ الأُولَى هي صَلاَتُهُ، ولذَلِكَ قالَ مَالِكٌ: مَنْ صلَّى صَلاَتَهُ فَلاَ [يَتَقدَّمُهُم، لأنَّهُ قد صلاَّها في بَيْتِهِ] (٢) فَرُبَّما كَانَت الثَّانِيَةُ نَافِلَةً، فَتَخْتَلِفُ

⁽١) لم أجد اللفظة هكذا في موطأ يحيى، وإنما فيه من قول أبي أيوب الأنصاري: (فإن له سهم جمع، أو مثل سهم جمع)، ونقل ابن عبد البر في التمهيد ٤ / ٢٤٩ عن ابن وهب أنه قال: يعنى يضعف له الأجر.

 ⁽٢) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، وقد استظهرته بما وجدت نحوه في المدونة ١٧٩/١.

صَلاَةُ الإمَامِ والمَأْمُومِ، يأْتَمُّ المَأْمُومُ في صَلاَتهِ التي هِي عليه فَرِيضَةٌ بإمَامٍ هي لَهُ رُبَّمَا [نَافِلَةٌ](''، فلهَذَا كَرِهَهُ مَالِكٌ.

قالَ أبو المُطَرّفِ: إنَّما كَرِهَ مَالِكٌ إمّامَةَ مَنْ لا يُعْرَفُ أَبُوهُ مِنْ أَجْلِ مَا يَلْحَقُ
 مَنْ يُصَلّي ورَاهَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ ذلكَ، فَيَتَأذُّوا بِذَلِكَ (٤٤٤).

قالَ عِيسى: وَلَسْتُ آخُذُ في هذا بِقَوْلِ مَالِكِ إذا كَانَ مَرْضِيَّ الحَالِ، فإمَامَتُهُ جَائِزَةٌ في الجُمُعَةِ وغَيْرِها وإنَّما عُيُوبُ النَّاسِ في دِينِهم (٢).

وكذلكَ إِمَامَةُ الْأَقْطَعِ والْأَعمَى [فَصَلاَةُ هَوُلاَهِ](٢) جَائِزَةٌ إذا كَانُوا صَالِحِينَ.

* قولُ أَنسٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ رَكِبَ فَرَسَاً فَجُحِشَ شِفُهُ ١٤٤٦]، يعني أَصَابَ النبيُ ﷺ مِنْ سَقْطَتِه التي سَقَطَها مِنَ الفَرَسِ الذي [رَكِبَهُ فَأَصَابَ] (١٠) جَنْبُهُ، فَسُلِخَ جَنْبُهُ وَآذَتُهُ السَّقْطَةُ، فَصَلَّى بالنَّاسِ جَالِسَاً مِنْ أَجْلِ الأَلْمِ الذي كانَ على [لَحِقَهُ مِنَ السَّقْطَةِ، وصَلَّى وَرَاءَهُ القَوْمُ قِيَاماً، فأَمَرَهُم بالجُلُوسِ، ثُمَّ قالَ: «إذا صلَّى الإمَامُ جَالِسَا فَصَلُّوا جُلُوساً أَجْمَعُونَ».

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: قَوْلُهُ (فَصَلُوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ) مَنْسُوخٌ، نَسَخَهُ فِعْلُهُ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى آخِرَ صَلاَةٍ صَلاَّهَا في جَمَاعَةٍ وَهُو جَالِسٌ، وصَلَّى النَّاسُ وَرَاءَهُ وَهُم قِيَامٌ، ولمْ يَامُرْهُم بالجُلُوس.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: في غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿لَا يُؤُمَّنَ أَحَدٌ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالِي أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿لَا يُؤُمَّنَ أَحَدٌ اللهِ عَالِم اللهِ عَالِم اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَالَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى الل

⁽١) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، وقد اجتهدت بما رأيته مناسبا مع السياق.

⁽٢) نقل قول عيسى بن دينار هذا ابن عبد البر في الاستذكار ٢/ ٤٣٤، ونصه: (لا أقول بقول مالك في إمامة ولد الزنى، وليس عليه من ذنب أبويه شيء).

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٤) أصاب المسح ما بين المعقوفتين، ووضعت ما رأيت أنه المناسب للسياق.

⁽٥) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ١ / ١١١ ونسبه إلى أبي مصعب الزبيري في مختصره، ثم قال: وهذا حديث لا يصح عند أهل العلم بالحديث، لأنه يرويه جابر الجُعفي مرسلا وليس بحجة فيما أسنده، فكيف فيما أرسله؟!.

* وَقَعَ فِي رِوَايةِ يَخْيَى عَنْ مَالِكِ: (وإذا قَالَ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ) [٢٤٦] ووَقَعَ فِي رِوَايةِ ابنِ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ: (فَقُولُوا رَبَّنَا ولَكَ الْحَمْدُ) (١٠ بِزَيَادَةِ وَاوٍ، ومَعْنَاهُ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا وَلَكَ الْحَمْدُ، فَعَطَفَ بِالوَاوِ، على كَلاَم مُضْمِرٍ فِي الْحَدِيثِ.

وقالَ ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ: والعَمَلُ عِنْدَنا على حَدِيثِ رَبِيعَةَ أَنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى بِصَلاَةِ أَبي بَكْرِ (٢).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: وحدَّثنا أبو مُحَمَّدِ الحُسَيْنُ بنُ حَامِدِ بنِ نَصْرِ بِمِصْرَ (٣)، قالَ: حدَّثنا عليُّ بنُ سَعِيدٍ، قالَ: حدَّثنا شَعْبَدُ، قالَ: حدَّثنا شَعْبَدُ، قالَ: حدَّثنا شُعْبَدُ، قالَ: حدَّثنا نُعَيْمٌ (٤)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقِ، عَنْ عَائِشَةَ، قالَ: (صلَّى النبيُّ ﷺ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ في مَرَضِه الذي ماتَ منهُ وَهُو قَاعِدٌ، (٥).

* قولُ النبيِّ ﷺ: «صَلاَةُ القَاعِدِ مِثْلُ نِصْفِ صَلاَةِ القَائِمِ ١٤٥١) قالَ أبو عُمَرَ: يُرِيدُ في النَّافِلَةِ مَعَ القُدْرَةِ على القِيَامِ، ولِذَلِكَ أَذْخَلَ مَالِكٌ في المُوَطَّا عَقِيبَ هذا البَابِ حَدِيثَ عَائِشَةَ وحَدِيثِ حَفْصَةً: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لمْ يُصَلُّ صَلاَةَ اللَّيْلِ جَالِساً إلاَّ بعدَ أَنْ دَخَلَ في السِّنِّ ١٤٥٤،٤٥١].

⁽١) موطا مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢٢ب)، نسخة تركيا.

 ⁽٢) لم أجده في موطا ابن بكير، وإنما وجدت الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ٦ / ١٤٤ نقل
 عن ابن القاسم هذا القول عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي.

⁽٣) هو أبو محمد الحسين بن حامد بن نصر الحدّاد المصري، المتوفى سنة (٣٧٥)، جاء ذكره في وفيات المصريين ص ٢٤، باسم الحسن بن حامد، ولم أجد له ترجمة. وشيخه علي بن الحسن القاضي لم أعرفه، وأما شيخ شيخه فهو علي بن سعيد بن بشير الرازي نزيل مصر، المعروف بعَليّك، الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (٢٩٩) ينظر: السير ١٤٥/١٤.

⁽٤) هو نعيم بن أبي هند، وأبو واثل هو شقيق بن سلمة.

⁽٥) رواه الترمذي (٣٦٢) عن محمود بن غيلان عن شبابة به، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

- * قالَ أبو مُحَمَّدِ: حَدِيثُ مَالِكِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ مَوْلَى لِعَمْرُو بِنِ العَاصِ مَجْهُولُ السَّنَدِ، لأنَّ مَوْلَى عَمْرُو بِنِ العَاصِ لا يُعْرَفُ مَنْ هُوَ .[10.]
- * وقالَ: وكَذَلِكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَمْرِو بنِ العَاصِ غيرُ مُتَّصِلٍ، لَمْ يُدْرِك الزُّهْرِيُّ عَمْرِوَ بِنَ العَاصِ [٤٥١].

قَالَ ابنُ نَافِع: كُلُّ مَنْ ضَعُفَ حتَّى صَارَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّى مَكْتُوبَةً قَاعِداً فلا بأس أنْ يُصَلَّى النَّافِلَةَ جَالِسَا أُو مُحْتَبِياً.

وقالَ ابنُ القَاسِم: مَنْ صَلَّى فَرِيضَةً جَالِسَا وَهُو قَادِرٌ على القِيَام أَعَادَ صَلاَتَهُ، ولْيُصَلُّ النَّافِلَةَ جَالِسَا أَنْ شَاءَ وإِنْ كَانَ قَادِرَاً على القِيَامِ.

قَالَ ابنُ حَبيبٍ: مَنْ شَاءَ صَلَّى النَّافِلَةَ جَالِسَا أَو مُتَربَّعًا أَو مُحْتَبياً، يَتَدَاولُ ذَلِكَ كَيْفَ شَاءَ مِنْ غَيْرِ ضَعْفِ يَكُونُ بِهِ.

بابُ الصّلاةِ الوُسْطى، إلى آخرِ الجَمْع بينَ الصَّلاَتَيْنِ في السَّفَرِ

* [المَوْضِعُ] (١) الذي أَمْرَتْ بهِ عَائِشَةُ أَنْ يُكْتَبَ في مُصْحَفِها مِنْ قَوْلهِ عَزَّ وَجَـلً : ﴿ حَفِظُواْ عَلَ الصَّكَوَةِ وَالصَّكَوَةِ الْوُسْطَىٰ ﴾ [النسرة: ٢٣٨] (وصَلاَةُ العَصْرِ) [٨٥٤]، يَحْتَمِلُ هذا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ كِتَابَةِ أَصْحَابُ النبيُ عَلَيْ المَصَاحِفَ [التي أَمَرَ بِكِتَابَتِها عُثْمَانُ، و] (١) لمْ يَقُرأُ بهذِه القِرَاءَةِ أَحَدٌ، وتَابَعَتْهَا على ذَلِكَ حَفْصَةُ ، أَمَرَ بِكِتَابَتِها عُثْمَانُ، و] (١) لمْ يَقُرأُ بهذِه القِرَاءَةِ أَحَدٌ، وتَابَعَتْهَا على ذَلِكَ حَفْصَةُ ، وكانتْ كَثِيرَةَ المُتَابَعَةِ لِعَائِشَةَ ، إلا أَنَّ حَفْصَةَ لَمْ تَقُلُ أَنَّها سَمِعتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ [١٤٥١]، ولَيْسَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ كَمَا قالتْ عَائِشَةُ أَنَّها سَمِعتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ [١٤٥١]، ولَيْسَ في هَاتِينِ القِرَاءَيْنِ بَيَانِ أَنَّ الصَّلاَةَ الوُسْطَى هِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى فِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى فِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى لِيَانَ أَنَّ الصَّلاَةَ الوُسْطَى فِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى لِيَانَ أَنَّ الصَّلاَةَ الوَسْطَى فِي العَصْرُ، ولو كَانَت الوُسْطَى لِيَانَتُ في التَلاَوةِ: ﴿ حَنْفِطُواْ عَلَ الصَّلاَةِ وَالصَّكَوْةِ الْوُسْطَى ﴾ صَلاَةُ العَصْرِ) بِغِيرِ وَاو.

* وقد قالَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عبَّاسٍ إِنَّ الصَّلاَةَ الوُسْطَى هِي الصَّبْخُ. واخْتَارَ ذَلِكَ مَالِكُ(٤٦١، ١٤١٦)، لأنَّها بَيْنَ صَلاَتَيْنِ لَيْلٍ وصَلاَتَيْنِ نَهَادٍ ، وفَيها الجَهْرُ كَما يُجْهَرُ في صَلاَةِ اللَّيْلِ، وأنَّهُ لا يَجُوزُ الأَكْلُ في وَقْتِها في رَمَضَانَ، لأنَّهُ نَهَارٌ.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَدْخَلَ البُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ (")، عَن ابنِ سِيرِينَ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ، عَنْ عليِّ بنِ أبي طَالِبٍ أنَّ النبيُّ ﷺ قَالَ: ﴿شَغَلُونَا عَنِ الصَّلاَةِ

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد اجتهدت بما رأيته مناسباً.

⁽٢) مابين المعقوفتين أصابه المسح، وقد اجتهدت ما أراه مناسبا للسياق.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن هشام)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وهشام هو ابن حسان.

الوُسْطَى صَلاَةِ العَصْرِ، مَلاَ اللهُ قُبُورَهُم وبُيُوتَهُم نَاراً اللهُ أَبا مُحَمَّدِ عَنْ هذا الحَدِيثِ لم يُدْخِلْهُ البُخَارِيُ في كِتَابِ الصَّلاَةِ، الحَدِيثُ لم يُدْخِلْهُ البُخَارِيُ في كِتَابِ الصَّلاَةِ، والصَّحِيحُ عَنْ عليٌ بنِ أبي طَالِبٍ مَا في المُوطَّا: (أنَّ الصَّلاةَ الوُسُطَى صَلاَةُ الصَّبْح) [11]. الصَّبْح) [11].

صِفَةُ الاشْتِمَالُ المَذْكُورِ في حَدِيثِ النبي ﷺ أَنَّهُ صلَّى مُشْتَمِلاً، وَهُو أَنْ يَلِفَ الرَّجُلُ بِرِدَائِهِ مِنْ رَأْسِهِ إلى قَدَمَيْهِ ثُمَّ يُخَالِفُ بِطَرَفِي الرَّدَاءِ على مَنْكِبَيْهِ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِه، واشْتِمَالُ الصَّمَاءِ الذي نُعِيَ عنهُ هو أَنْ يَلْتَحِفَ بِرِدَائِهِ ثُمَّ يَرُدُ طَرَفَ النَّوْبِ الأَيْمَنِ على مَنْكِبهِ الأَيْسَرِ، فَرُبُّما أَنْ كُشِفَتْ عَوْرَهُ مَنِ اشْتَمَلَ هَكَذَا على غَيْرِ الأَيْمَنِ على مَنْكِبهِ الأَيْسَرِ، فَرُبُّما أَنْ كُشِفَتْ عَوْرَهُ مَنِ اشْتَمَلَ هَكَذَا على غَيْرِ فَقُبْ وَسَتْرُ العَوْرَةِ فَرْضٌ في الصَّلاَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَنَبَقِ مَادَمَ فَلُو الْأَيْنَ عَلَيْكُولِكُ اللهُ عَزَّ وَجَلًا : ﴿ يَنَبَقِ مَادَمَ فَلُو اللّهُ عَلَيْكُولِهِ اللّهُ عَلَيْكُ وَالمَسَاجِدُ الصَّلَواتُ اللهُ عَنَالَ عَلَيْكُولِكُ وَتَعَالَى : ﴿ ﴿ يَنَبَقِ مَادَمَ فَلُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُولِكُ اللّهُ عَلَيْكُ وَلَاكُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ وَلَا اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: صَلاَةُ الرَّجُلِ في ثَوْبِ وَاحِدٍ رُخْصَةً، وذَلِكَ جَائِزٌ لِقَوْلِ النَّبِيُ وَلَلَّ حَينَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: ﴿ أَوَلِكُلُّكُم ثَوْبَانِ؟ ﴾ [١٦٥]، وكَذَلِكَ صَلاَةُ النَّهُ أَفِي ثَوْبَيْنِ رُخْصَةٌ، ثَوْبٌ يَسْتُرُ جَسَدَها ويُغَطِّي قَدَمَيْهَا، وخِمَارٌ تَسْتُرُ به شَعْرُهَا وصَدْرُهَا.

* قالَ أبو المُطَرُّفِ: قَوْلُ المَرْأَةِ لِعُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ: (إِنَّ المِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ وَجُودُه (أَفَأُصَلِّي فِي دِرْعٍ وخِمَارٍ؟)، فَرَخُصَ لَهَا فِي ذَلِكَ.

⁽۱) رواه البخاري في ثلاث مواضع من صحيحه (۲۷۷۳) و(۳۸۸۵) و(۲۰۳۳)، بإسناده إلى هشام بن حسان به .

⁽٢) بحثت عن هذا الأثر ولم أقف عليه.

قالَ أبو عُمَرَ: غَيْرُ عُرْوَةَ يَقُولُ: (تُصَلِّي في أَرْبَعِ أَثْوَابِ: خِمَارٍ، وقَمِيصٍ، ومِثْزَرٍ وإزَارٍ، ويُصَلِّي الرَّجُلُ في ثَوْبَيْنِ لا بُدَّ لَهُما مِنْ ذَلِكَ)(().

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: يُصَلِّي الرَّجُلُ في ثَوْبٍ، والمَرْأَةُ في ثَوْبَيْنِ.

قالَ أبو مُحَمَّدٍ: قَوْلُ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ في حَدِيثِ: ﴿ اَخَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلاَةُ ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى المَغْرِبَ والعِشَاءَ جَمِيعًا ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الطُّهْرَ وَقْتِهِا ، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَها وبَيْنَ واصحابه ، فلمَّا [نزَلَ] (٢) صَلَّى الظُّهْرَ ، آخَرَهَا إلى آخِرِ وَقْتِها ، ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَها وبَيْنَ العَصْرِ [. . . .] (١) ثُمَّ خَرَجَ بعد المَغْرِبِ فَجَمَعَ بينَ المُغْرِبِ والعِشَاءِ ، وإنَّما فَعَلَ ذَلِكَ لِكَي يُرِي النَّاسَ اشْتِرَاكَ الأوقاتِ ، أَوْقَاتِ بينَ الطُّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ الشَّتِرَاكَ الأوقاتِ ، أَوْقَاتِ الصَّلُواتِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ لِكَي يُرِي النَّاسَ الشَّتِرَاكَ الأوقاتِ ، أَوْقَاتِ الشَّمْ الطُّهْرِ والعَصْرِ لِكي يُرِي النَّاسَ الشَّتَرَاكَ الأَوْقَاتِ . الشَّمْ الْكُولُ الْأَوْقَاتِ .

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُهُ في هذا الحَدِيثِ: ﴿إِنَّكُم سَتَأْتُونَ غَداً إِنْ شَاءَ اللهُ عَيْنَ تَبُوكِ اللهُ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وذَلِكَ تَبُوكِ اللهُ أَنْ يَقُولَ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاقَ وَإِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا إِلاَّ أَنْ يَشَآءَ اللهُ ﴾ [الكهف: ٢٠- عَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَقُولَنَ لِشَاقَ وَإِنِي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًا إِنَّ إِلَا أَنْ يَشَآءَ اللهُ ﴾ [الكهف: ٢٠-

قَالَ الأَخْفَشُ: قَوْلُ مُعَاذِ: ﴿وَالْعَيْنُ تَبِضُّ بِشَيءٍ مِنْ مَاءٍ ۗ يُرِيدُ: يَسِيلُ مَاؤُهَا سَيْلاً خَفِيفَا.

 ⁽۱) نقل هذا القول عن مجاهد بن جبر، رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٢٣٦، وقال ابن
 عبد البر في الاستذكار ٢ / ٤٧٣: وهذا لم يقله غيره.

⁽٢) ما بين المعقوفتين أصابه البلل فلم تظهر الكتابة بمقدار نصف سطر، ولم أستطع استظهاره.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

 ⁽٤) أصاب المسح مقدار كلمة فلم تظهر، ولم أستطع استظهارها.

⁽٥) أصاب المسح مقدار كلمة لم تتبين لى.

وَسَبَّ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ الرَّجُلَيْنِ اللّذَيْنِ سَبَقَا إلى العَيْنِ لأَخْذِهِما المَاءَ الذي قَدْ كَانَ نَهَى أَنْ يَمَسَّ أَحَدٌ منهُ شَيْئاً حتَّى يَأْتِيه رَسُولُ اللهِ عَلَيْ لِكِي يُبَارَكَ فيهِ فَيَكُثُرُ، حَتَّى يَشْرَبَ منهُ جَمِيعُ الجَيْشِ، فَلَمَّا فَعَلَ الرَّجُلاَنِ خِلاَفَ مَا قَدْ كَانَ أَمَرَ به رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ البَشَرُ، رَسُولُ اللهِ عَلَيْ يَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُ البَشَرُ، عَيْرَ أَنَّ سَبَّهُ كَانَ بَرَكَةً ورَحْمَةً للمُؤْمِنِينَ، وذَلِكَ ما حدَّثنا به أبو محمد البَاجِي (١)، غيرَ أنَّ سَبَّهُ كَانَ بَرَكَةً ورَحْمَةً للمُؤْمِنِينَ، وذَلِكَ ما حدَّثنا به أبو محمد البَاجِي (١)، قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ خَالِدٍ، عَنْ جَمَاعةٍ مِنْ شُيُوخِه، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ الفَوْمِنِينَ سَبَئْهُ الفَوْمِنِينَ سَبَئْهُ اللهُ وَيَّ بَعْ مَا لَيْ الرَّغُونِينَ سَبَئْهُ اللهُ مَا عَدْ مَا اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ وَلِي اللهُ الل

وهذا بِخِلاَفِ سَبُه ولَعْنَتِه لِغَيْرِ المُؤْمِنِينَ، وسَبُه لأُولَئِكَ ولَعْنَتُه إِيَّاهُم مُسْتَجَابٌ منهُ فِيهم ولا [حُكُمٌ](٣) لَهُم في الآخِرَةِ.

ثُمَ أَمر رَسُولُ اللهِ عِلَى بِجَمْعِ مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ لِيُبَارِكَ فِيهِ، فَفَعلَ وصَبَّ فِيها مَاءً وَضُونِه فَجَرَتْ تِلْكَ العَيْنُ فِي وَقْتِها بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَجِينَئِذٍ قَالَ النبيُ ﷺ لِمُعَاذٍ: وَضُونِه فَجَرَتْ تِلْكَ العَيْنُ فِي وَقْتِها بِمَاءٍ كَثِيرٍ، فَجِينَئِذٍ قَالَ النبيُ ﷺ لِمُعَاذٍ: وَنُوشِكُ بِا مُعَاذُ إِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةً أَنْ تَرَى مَاءً هَاهُنا قَد مُلِيءَ جِنَانًا، يعني: إِنْ عِشْتَ فَستَرَى هذا المَكَانَ الخَالِي قَدْ عُمِرَ وكَثُرتْ فِيهِ الأَجِنَّةُ، بِسَبِ غَزَرُ مَاءُ هذه العَيْن، فَغَزُرَ مَاءُهَا مِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ، وعَمُرَ المَكَانُ حَتَى صَارَت الأَرْجَاءُ (1)

⁽۱) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عيسى الأندلسي، المفتي الفقيه، توفي سنة (٣٦٩)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢ /٧٤٠. وأحمد بن خالد هو ابن الجبّاب الإمام، تقدم التعريف به.

⁽٢) رواه الحميدي (١٠٤١)، وأحمد ٢/٤٤٩، والخطيب البغدادي في تاريخه ١٠ / ٨٠، بإسنادهم إلى أبي الزناد به، ورواه مسلم (٢٦٠١) عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا، واجتهدت في وضع ما رأيته مناسبا.

⁽٤) الأرحاء جمع رحى، وهي التي يطحن بها الحنطة والشعير وغيرهما.

تُطْحَنُ مِنْ مَاءِ تِلْكَ العَيْنِ وكَثُرتْ فيهِ الأَجِنَّةُ المُسْقِيةُ مِنْ تِلْكَ العَيْنِ، وهذِه مِنْ عَلاَماتِ نُبُوَّتِه ﷺ.

قالَ مَالِكُ: لا بَأْسَ أَنْ يُؤَخِّرَ المُسَافِرُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيرُ المَغْرِبَ إِلَى قُرْبِ غَيْبُوبَةِ الشَّفْقِ، فَيَجْمَعُ حِينَيْدِ بِينَ الصَّلاَتَيْنِ، ولا يُقَدِّمُ صَلاَةَ العِشَاءِ إلى المَغْرِب، ولا بَأْسَ أَنْ يُقَدِّمِ العَصْرِ إلى الظُّهْرِ فَيَجْمَعُهُمَا، ولا بَأْسَ أَنْ يُؤخِّرَ الظُّهْرِ أَلَى أَوْل وَفْتِ العَصْرِ.

وقالَ غَيْرُه: لا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ المُسَافِرَ بينَ الصَّلُواتِ وإِنْ لم يَجِدُّ بهِ السَّفَرُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: الجَمْعُ بينَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ سُنَّةٌ، فَعَلَ ذَلِكَ الخُلفَاءُ بالمَدِينَةِ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يُؤذَّنُ المَغْرِبُ في أَوَّلِ وَقْتِهَا، ثُمَّ تُؤخَّرُ الخُلفَاءُ بالمَدِينَةِ بعدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، يُؤذَّنُ المَغْرِبُ في أَوَّلِ وَقْتِهَا، ثُمَّ تُؤخَّرُ قَلِيلاً، ثُمَّ يُولدُنُ للعَشَاءُ، ولا يُتَنفَّلُ بينَ الصَّلاَتَيْنِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ وعَلَيْهِم أَسْفَارُ (١٠)، ولا يَكُونُ الوِثْرُ حتَّى يَغِيبُ الشَّفَقُ، وبهذا قالَ مَالِكٌ واللَّيْثُ بنُ سَعْدِ.

سَالَتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنِ الرَّسَالَةِ التي نَسَبَهَا أَبُو صَالِحِ كَاتِبُ اللَّيْثِ إلى اللَّيْثِ أَنَّهُ كَتَبَ بِهَا إلى مَالِكِ بنِ أَنَسِ^(٢)، وأنكرَ عليهِ فِيها قَوْلَهُ بِإِبَاحَةِ الجَمْعِ بينَ المَغْرِبِ والعَشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ، فقالَ لي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَتْ تَصِحُ تلكَ الرَّسَالَةَ عَنِ اللَّيْثِ، والعَشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ، وعندَ والمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ اللَّيْثِ أَنَّهُ أَبَاحَ الجَمْعِ بَيْنَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ لَيْلَةَ المَطَرِ، وعندَ الطَّين، والظُّلْمَةِ كمَا قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ.

* * *

⁽١) أي قبل مغيب الشفق، والشفق الإسفار البياض الباقي من النهار.

 ⁽۲) رسالة الليث إلى الإمام مالك رواها بطولها يحيى بن معين، كما في تاريخ الدوري
 (۲) ونقلها ابن القيم الجوزية في إعلام الموقعين ٣ / ٨٣ نقلا عن يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ، ثم قال: وهو كتاب جليل غزير العلم جم الفوائد.

بابُ قَضرِ الصَّلاَةِ في السَّفرِ [إلى آخِر بَابِ الصَّلاَة على الدَّابَة](١)

* قَوْلُ الرَّجُلِ لابنِ عُمَرَ: (إِنَّا نَجِدُ صَلاَةَ الخَوْفِ وصَلاَةَ الحَضرِ في القُرْآنِ، ولا نَجِدُ صَلاَةَ الصَّلَاةِ في القُرْآنِ في غَيْرِ -َالةِ ولا نَجِدُ صَلاَةَ السَّفَرِ)[١٨٥]، يعنِي: لا نَجِدُ قَصْرَ الصَّلاَةِ في القُرْآنِ في غَيْرِ -َالةِ الخَوْفِ، فقالَ ابنُ عُمَرَ: (إِنَّ اللهَ بَعَثَ إلينَا مُحَمَّداً ولا نَعْلَمُ شَيْئاً، فإنَّما نَفْعَلُ كمَا رَأَيْنَاهُ يَفْعَلُ) يعنِي: تُقْصَرَ الصَّلاةُ في أَسْفَارِنَا فَنُصَلِّيها رَكْعَتَيْنِ [كمَا] (٢٠ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ في أَسْفَارِه، إذ هُو المُبَيِّنُ عَنِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ ما أَمَرَهُ به.

قالَ أبو المُطَرُّفِ: صَلاَةُ الخَوْفِ هِي صَلاَةُ السَّفَرِ، ولكنْ مِنْ أَجْلِ الخَوْفِ فَي صَلاَةُ السَّفَرِ مَذْكُورَةٌ فِي القُرْآنِ كَمَا أَنَّ صَلاَةَ السَّفَرِ مَذْكُورَةٌ فِيه، وذَلِكَ قَوْلُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ فَإِذَا ٱطْمَأْنَتُم ﴾ [الساء: ١٠٣] يعنِي: إذا اسْتَقْرَرَتُم فِي أَمْصَارِكُم ﴿ فَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوَةً ﴾ (٣) يعنِي: صَلُّوهَا أَرْبِعَا.

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: اسْمُ ذَلِكَ الرَّجُلِ الذي سَأَلَ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ أُمَيَّةُ بنُ خَالِدِ بن أَسِيدٍ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: في جَوَابِ ابنِ عُمَرَ لِهَذَا الرَّجُلِ مِنَ الفِقْهِ: الوُقُوفُ عندَ السُّنَنِ، وتَرْكُ الاغْتِرَاضِ على مَا ثَبَتَ مِنْهَا واسْتَفَاضَ بهِ العَمَلُ، وهذَا سَبِيلُ أَهْلِ السُّلاَمَةِ، وأمَّا مَنْ نَصَبَ دِينَهُ للجَدَلِ فإنَّهُ يُكْثِرُ التَّنَقُّلَ، ويُعْمِي قَلْبَهُ عَن الصَّوَابِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته من الموطا.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) جاء في الأصل: (فأتموا الصلاة)، وهو خطأ ظاهر.

* وحَدِيثُ عَائِشَةَ: (فُرِضَت الصَّلاَةُ رَكُعْتَيْنِ فِي الحَضَرِ والسَّفَرِ) [١٨٦] إلى آخِرِ الحَدِيثِ، قالَ أبو عُمَرَ: هَذَا الحَدِيثِ عِلَّتُهُ بَيِّنَةٌ، وَهِي مُخَالَفِةٌ لَهُ، وذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ تُتِمُّ الصَّلاَةَ فِي السَّفَرِ، والصَّاحِبُ إذا روَى حَدِيثاً عَنِ النبيُ ﷺ وخَالَفَهُ كَانَتْ تَتِمُ الصَّلاَةَ فَي السَّفَرِ، والصَّاحِبُ التَّوقُفَ عنهُ، والذي ثَبَت مِنْ هذَا أَنَّ بِعَمَلِه كَانَتْ [عِلَّةً] (١) في الحَدِيثِ تُوجِبُ التَّوقُفَ عنهُ، والذي ثَبَت مِنْ هذَا أَنَّ الصَّلاَةَ فُرِضَتْ على النبيُ ﷺ مِنْ أَوَّلِ مَا فُرِضَتْ بِتَمَامِهَا، ثُمَّ قُصِرَتْ بعدَ ذَلِكَ فِي الصَّلاَةَ فُرِضَتْ على النبيُ ﷺ مِنْ أَوَّلِ مَا فُرِضَتْ بِتَمَامِهَا، ثُمَّ قُصِرَتْ بعدَ ذَلِكَ فِي السَّفَرِ، لِحَالَةِ التَّعَبِ فيهِ، كَمَا رُخُصَ للمُسَافِرِ فِي الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ لِحَالَةِ مَشَقَةِ الصَّيَام.

وقالَ غَيْرُ أَبِي مُحَمَّدِ: يَخْتَمِلُ قَوْلُ عَائِشَةَ: (فُرِضَت الصَّلاَةُ رَكْعَتَبْنِ رَكْعَتَبْنِ وَكُعَتَبْنِ وَكُعَتَبْنِ وَكُعَتَبْنِ وَالحَضَرِ) أَنَّهَا أَرَادَت الصَّلاَةُ التي كَانُوا يُصَلُّونَها بمكَّة قَبْلَ لَيْلَةِ الإَسْرَاءِ رَكْعَتَيْنِ غُدُوةً ورَكْعَتَيْنِ عَشِيَّةً، وذَكَرَها في القُرْآنِ في قَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَسَنِيْمْ عِمَيْدِ رَبِكَ قَبْلُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلُ غُرُومِهَ ﴾ (١٣ وله: ١٣٠) فَيَخْتَمِلُ حَدِيثُ عَائِشَة أَنْهَا أَرَادتْ هَاتَيْنِ الصَّلاَتَيْن، واللهُ أعلمُ.

وتَأَوَّلَ النَّاسُ في تَمَامِ عُفْمَانَ بنِ عَفَّانَ للصَّلاَةِ في السَّفَرِ، وإثْمَامِ عَائِشَةَ تَأْوِيلاَتِ، فَقِيلَ في عُفْمَانَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَتَمَّهَا لأَنَّهُ قَالَ: (أَنَا خَلِيفَةٌ، فَحَيْثُ مَا كُنْتُ فَأَنا في عَمَلِي) (٢) كأنَّه مُقِيمٌ في أَهْلِهِ، وقِيلَ: إِنَّمَا أَتَمَّهَا بِمِنَى وعَرَفةً مِنْ أَجْلِ في عَمَلِي) (اللَّهُ مُقِيمٌ في أَهْلِهِ، وقِيلَ: إِنَّمَا أَتَمَّهَا بِمِنَى وعَرَفةً مِنْ أَجْلِ الأَعْرَابِ الذينَ يُشَاهِدُوا مَعَهُ المَوْسِمَ، فأَرَادَ أَنْ يُرِيهِم أَنَّ الصَّلاةَ أَرْبَعُ رَكَعَاتِ، وقِيلَ] (أَنَّ عَلَيْهُ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ وَقَيلًا إِللَّهُ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةً وَمَا أَمْلاً بِالطَّائِفِ، فكَأَنَّهُ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةً ومَا جَاوَرَهَا.

والذي تَأَوَّلَتْ في ذَلِكَ عَائِشَةُ أَنَّهَا أُمُّ المُؤْمِنِينَ، فَحَيْثُ مَا كَانَتْ فَهِي مُقِيمَةٌ مَعَ وَلَدِهَا.

⁽١) في الأصل: (علته)، وهو مخالف للسياق.

⁽٢) في الأصل(فسبح) يعني بالفاء، وهو خطا ظاهر.

⁽٣) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٥٠٦.

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، ووضعته مراعاة للسياق.

قالَ أبوالمُطَرِّفِ: قالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ: القَصْرُ في السَّفَرِ رُخْصَةٌ، فَمِن الصَّحَابَةِ مَنْ أَخَذَ بِها، وصَلَّى صَلاَتَهُ في السَّفَرِ على الصَّحَابَةِ مَنْ أَخَذَ بِها، وصَلَّى صَلاَتَهُ في السَّفَرِ أَعَادَهَا سَفَرِيَّةً في هَيْنَيْهَا في الحَضَرِ، ولهذا قالَ مَالِكٌ: مَنْ أَتَمَّ صَلاَتَهُ في السَّفَرِ أَعَادَهَا سَفَرِيَّةً في الرَّفْتِ، وَلَو كَانَ فَرْضُهُ في السَّفرِ رَكْمَتَيْنِ رَكْمَتَيْنِ ثُمَّ صَلاَّهَا أَرْبَعا لوَجَبَ عليهِ الوَّفْتِ، وَلَو كَانَ فَرْضُهُ كَانَ يَكُونُ زَائِداً في فَرْضِه، ومَنْ زَادَ في فَرْضِهِ عَامِداً وَجَبَتْ عليهِ الإعَادَةُ أَبِداً.

* [قالَ أبو المُطَرُفِ] (١): بينَ ذَاتِ الجَيْشِ والعَقِيقِ عَشَرَةُ أَمْيَالِ ١٩٨٧) وأَظُنُ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ إنَّما أَخَرَ صَلاَةَ المَغْرِبِ حينَ غَرُبَتْ لَهُ الشَّمْسُ بذِاتِ الجَيْشِ فَصَلاَها بالعَقِيقِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَطْلُبُ المَاءَ للوُضُوءِ، فَلِذَلِكَ أَخَرَها بهذا التَّأْخِير.

وقالَ أبو مُحَمَّدٍ: إنَّمَا أَخَّرَهَا ابنُ عُمَرَ هذا التَّأْخِيرُ لِكَي يَقْطَعَ [في]^(٣) سَفَرِه، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ اسْتُصْرِخَ على زَوْجَتِه صَفِيّةَ وَهُو بِمَكَّةَ، فَذُكِرَ لَهُ أَنَّهَا على المَوْتِ، فَأَسْرَعَ السَّيْرَ إلى المَدِينَةِ، فَوَصَلَ إليها مِنْ مَكَّةَ في ثَلاَثَةِ أَيَّام، فلذَلِكَ أَخَرَ صَلاَةَ السَّيْرُ. المَنْرِبِ إلى قُرْبِ مَغِيبِ الشَّفْقِ، وهَكَذا يَفْعَلُ المُسَافِرُ إذا جَدَّ به السَّيْرُ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: رُوي عَنْ عليٌ بنِ أبي طَالِبِ أَنَّهُ خَرَجَ مِنَ البَصْرَةِ في وَقْتِ صَلاَةِ إلى سَفَرٍ فَنَظَرَ إلى خُصِّ مِنْ خُصُوصِ البَصْرَةِ عَنْ يَمِينِه فقالَ: (لَوْلاَ هذا الخُصُّ لَقَصَرْتُ الصَّلاَةَ)(١)، فهذَا يَدُلُّ على أَنَّ المُسَافِرَ لا يَبْتَدِى مُ بالتَّقْصِيرِ حَتَّى

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا في الأصل، واجتهدت في وضعه.

 ⁽۲) ذات الجيش موضع قريب من ذي الحليفة جنوب المدينة، تسمى اليوم بالمفرحات،
 وتبعد عن المدينة قرابة (۳۰) كيلا تفريبا، ينظر: معجم الأمكنة الواردة ذكرها في
 صحيح البخاري ص٢٣٤.

⁽٣) ريادة يقتضيها السياق.

⁽٤) رواه عبد الرزاق ٢ / ٥٢٩، وابن أبي شيبة ٢ / ٤٤٩، بإسنادهما إلى أبي حرب الديلي به. والخصُّ بضم الخاء المعجمة وتشديد الصاد المهملة ـ هو البيت من قصب، ينظر: عمدة القارى ٧ / ١٣١.

يُجَاوِزَ بُيُوتَ الفَرْيَةِ التي خَرَجَ مِنْها، وتَصِيرُ وَرَاءَهُ.

ويُروَى عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قالَ: (لا تُقْصَرُ الصَّلاةُ إِلاَّ في سَفَرِ الحَجُّ والجهَادِ)(١).

وقالَ مَالِكٌ: تَقْصَرُ الصَّلاَةُ في الأَسْفَارِ كُلُها إذا كَانَتْ في طَاعَةٍ ولمْ يَخْرُجِ المُسَافِرُ في مَعْصِيَةٍ، فإذا خَرَجَ في مَعْصِيَةٍ لم يَجُزْ لَهُ التَّقْصِيرُ.

* وقدْ قَصَر ابنُ عُمَرَ الصَّلاَةَ في مَسِيرِه إلى رِيمَ (٢)، وإلى خَيْبرَ، وكانتْ فيه ضَيَاعَهُ التي كانَ منها مَعَاشُهُ [٤٩٠، ٢٩٠].

قَالَ مَالِكٌ: تُقْصَرُ الصَّلاَّةُ في مَسَافَةِ أَرْبَعِينَ دُونَ ثَمَانِيَةٍ وأَرْبَعِينَ مِيلاً.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إذا نَوَى المُسَافِرُ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعِ أَنَمَ الصَّلاَةَ) [٥٠١] وإنَّما قَالَ ذَلِكَ لأنَّ مَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ وَاقِعٌ في خِدْمَةً السَّفَرِ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ : «لا يَبْقَ المُهَاجِرُ بِمَكَّةَ بعدَ قَضَاءِ نُسُكِهِ فَوْقَ ثَلاَثِ السَّفَرِ، لِقَوْلِ النبيُ عَلَيْ فَي النَّلاَثِ مُسَافِرًا، وذَلِكَ أَنَّ المُهَاجِرِينَ الذين هَاجَرُوا مِنْ مَكَّةَ فَجَعَلَهُ النبيُ عَلَيْ في النَّلاثِ مُسَافِرًا، وذَلِكَ أَنَّ المُهَاجِرِينَ الذين هَاجَرُوا مِنْ مَكَّةَ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، إلى اللهِ ورَسُولِهِ، فَحُكْمُهُم في الإقامَةِ بِمَكَّةَ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ حُكْمُ المُسَافِرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ على النَّلاثِ مِنْ حُدُودِ الإقَامَةِ بِمَكَّةً ثَلاَئَةً أَيَّامٍ حُكْمُ المُسَافِرِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا زَادَ على النَّلاثِ مِنْ حُدُودِ الإقَامَةِ .

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذَا دَخَلَ المُسَافِرُ بَلَدَهُ أَوَّلَ نَهَارِه وِنَوَى إِفَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فِيهَا أَتَمَّ صَلاَتَهُ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِ، فإنْ دَخَلَ وقدْ مَضَى جُلُّ النَّهَارِ ٱلْغَى ذَلِكَ اليومُ وبدَأَ بالإثْمَام مِنْ أَوَّلِ اليوم الثَّانِي.

⁽۱) رواه عبد الرزاق ۲ / ۵۲۱، وابن أبي شيبة ۲/ ٤٤٦، والطبراني في المعجم الكبير ۹ / ۲۸۸، بإسنادهم إلى ابن مسعود به.

⁽٢) ريم - بكسر أوله - واد قرب المدينة لا يزال معروفا يفضي سيله إلى النقيع أعلى وادي العقيق، ينظر: كتاب الأماكن للحازمي مع تعليقات العلامة حمد الجاسر رحمه الله تعالى ١ / ٤٨٤.

⁽٣) رواه البخاري (٣٧١٨)، ومسلم (١٣٥٢)، من حديث العلاء بن الحضرمي.

وقالَ سُخنُونُ^(۱): إذا دَخَلَ ونَوَى إقَامَةَ عِشْرِينَ صَلاَةٍ بِدأَ بِالتَمَامِ مِنْ وَقْتِ دُخُولِهِ، [وإنْ]^(۲) كَانَ قدْ دَخَلَ في بَعْضِ النَّهَارِ، وإنْ لم يَنْوِ إقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ قَصَرَ الصَّلاَةَ.

* قالَ مَالِكُ: إذا اجْتَمَعَ المُسَافِرُونَ وأَهْلُ الحَضَرِ في الصَّلاَةِ فَأَوْلاَهُم بِالإَمَامَةِ المُسَافِرُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ يُدْرِكُ صَلاَتَهُ على بالإَمَامَةِ المُسَافِرُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ يُدْرِكُ صَلاَتَهُ على هَيْنَتِها، وإذا دَخَلَ مُسَافِرٌ خَلْفَ مُقِيمٍ أَتَمَّ مَعَهُ الصَّلاَةَ، كَمَا كَانَ ابنُ عُمَرَ يَفْعَلُ بِمِنَى، كَانَ إذا أَتَمَّ الإَمَامُ الصَّلاَةَ أَتَمَّهَا مَعَهُ ابنُ عُمَرَ، وإذا صَلاَهَا لِنَفْسِهِ صَلاَّهُمَا رَكْعَتَيْن [٥٠٦].

* إنَّما كَانَ ابنُ عُمَرَ لا يَتَنقُلُ في أَسْفَارِه بالنَّهَارِ ١٠٠١ التِزَامَا منهُ للقَصْرِ في السَّفَرِ، وكَانَ يَتَنقُلُ باللَّيْلِ لِقَوْلِ النبيُ ﷺ فيهِ: ﴿ نِعْمَ الرَّجُلِ عبدُ اللهِ إِلاَّ أَنَّهُ يَنَامُ بِاللَّيْلِ ﴿ وَكَانَ يَرَى ابنَهُ بِاللَّيْلِ ﴿ وَكَانَ بِعدَ ذَلِكَ لا يَتُرُكُ قِيَامَ اللَّيْلِ في الحَضَرِ والسَّفَرِ، وكانَ يَرَى ابنَهُ سَالِمَا يَتَنقُلُ بالنَّهَارِ فلا يُنكِرُ عَلَيْهِ، فَدَلَ هذَا على [أَنَّ] (١) التَّنفُلَ بالنَّهَارِ في السَّفَرِ مُبَاحٌ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: انْفَرَدَ عَمْرُو بَنُ يَخْيَى بَقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى النَّافِلَةَ فِي السَّفَرِ عَلَى حِمَارٍ ١٣١٥]، وإنَّمَا الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ صَلَاَهَا على رَاحِلَتِهِ في السَّفَرِ حَيْثُمَا تَوجَّهَتْ بهِ.

* * *

⁽۱) هو الإمام عبد السلام بن حبيب بن حسان التنوخي القيرواني المالكي، الملقب بسحنون - بفتح السين وبضمها- الفقيه المشهور صاحب المدونة، المتوفى سنة (۲٤٠)، السير ۲۲/۱۲.

⁽٢) جاء في الأصل: (واكان)، وهو خطأ.

⁽۲) رواه البخاري (۱۰۷۰)، ومسلم (۲٤۷۹).

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

بابُ مَنْ صَلَّى الضَّحَى الصُّبَحِ الصُّبْحِ الصَّبْحِ الْمَامِ الصَّبْحِ الصَّبْحِ الصَّبْحِ الصَّبْحِ الصَّبْحِ الصَّبْحِ الصَامِ الصَّبْحِ الْمَامِ الصَامِ الصَامِ الصَامِ الصَامِ الْعَلْمِ السَامِ الصَامِ المَامِ الصَامِ الصَامِ المَامِ ا

* أَصَحُّ حَدِيثٍ يُرْوَى في صَلاَةِ الضَّحَى عَن النبيِّ عَلَيْ حَدِيثُ أُمَّ هَانِي بنتِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ دَخَلَتْ على رَسُولِ اللهِ عَلَيْ بمَكَّةَ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَنَهُ تَسْتُرُه بِثَوْبٍ، وَكَانَتْ تُمْسِكُ الثَّوْبَ مِنْ وَرَاهِهَا وَتُوَلِّي ظَهْرَهَا للنبيِّ عَلَيْ لِنَلاً تَرَاهُ عُرْيَاناً [18].

وفي قَوْلِ النبيُ ﷺ لأُم هَانِي في هذَا الحَدِيثِ: ﴿قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتِ يَا أُمَّ هَانِي﴾ حُجَّةٌ لأَشْهَبَ، وذَلِكَ أَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ إِجَارَةَ المَرْأَةِ المُشْرِكَةِ لا تَجُوزُ [الآ أَنْ](١) يُجزُها الإمَامُ.

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: تَجُوزُ إِجَارَةُ المَرْأَةِ، وتُنْفَذُ على الإِمَامِ وغَيْرِه، وحُجَّةُ ابنُ القَاسِمِ أَنَّ أَمَانَ النبيُ ﷺ كَانَ يُقَدَّمُ لِذَلِكَ الرَّجُلِ ولِغَيْرِه يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةً، لِقَوْلِهِ عَلَيهِ السَّلاَمُ: (يُجِيرُ على المُسْلِمِينَ أَذْنَاهُم) (٢) فإجَارَةُ المَرْأَة جَائِزَةٌ.

* [وقَوْلُ عَائِشَةَ](1) في صَلاَةِ الضُّحَى: (لَوْ نُشِرَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْنُهُمَا) [٥٢٠]

 ⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع سياق الكلام.

⁽٢) رواه مسلم (١٧٨٠)، وأحمد ٢ / ٢٩٢، ضمن حديث طويل عن أبي هريرة.

⁽۳) رواه ابن ماجه (۲٦٨٥)، وأحمد ۲ /۲۱۵، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته بما جاء في الموطأ، ومع ما يتوافق مع السياق.

يعَني: لَوْ أُخْيِيَ لِي أَبَوَايَ مَا تَرَكْتُ صَلاَةَ الضَّحَى، ولا مَنَعَنِي فَرَحِي بِهِما مِنْ صَلاَتِهمَا، ولَمْ تَحْكِ أَنَّها رَأَت النبئ ﷺ يُصَلِّبهَا.

وصَلاَةُ الضَّحَى مُرَغَّبٌ فِيها، مَرْجُوَّ ثَوَابُهَا، وكَانَ ابنُ عُمَرَ يُصَلِّيهَا كُلَّ يَوْمٍ في المَسْجِدِ، وصَلاَهَا النبيُّ ﷺ بِمَكَّةَ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، ومِنَ النَّاسِ مَنْ كَانَ يُصَلِّيها عَشْرَ رَكَعَاتٍ.

* قالَ أبو المُطَرَّفِ: في دَعْوَةِ مُلَيْكَةَ للنبيُ ﷺ وإجَابَتِه إِيَّاهَا مِنَ الفِقْهِ [٢٦]: إجَابَةُ دَعْوَةِ المَرْأَةِ الصَّالِحَةِ، وأَكْلُ الطَّعَامِ عِنْدَهَا، وقِيلَ أَيضاً: إنَّها كَانَتْ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وذَلِكَ أَنَّ النبيُّ ﷺ كَانَ مُسْتَرْضَعَا في الأَنْصَارِ، فَلِذَلِكَ أَجَابَ دَعْوَتَها، وأكلَ طَعَامَها في بَيْتِهَا.

* قالَ عِيسَى: نَضْحُ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ الحَصِيرَ التِي بَسَطَنْهُ مُلَيْكَةُ للنبيُ ﷺ [170] لِكَي تَطِيبُ نَفْسُ النبيُ يَشِخُ على الصَّلاَةِ عَلَيْهِ، وهذَا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: لَيْسَ النَّضْحُ بِشَيءٍ، والنَّضْحُ طُهْرٌ لِمَا يُشَكُّ فيهِ مِنَ النَّيَابِ وغَيْرِهَا، هَلْ أَصَابَهُ نَجَسٌ أَمْ لاَ، وفي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ الإمَامَةِ في النَّافِلَةِ، وفيهِ أَنَّ صُفُوفَ النِّسَاءِ في وفي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ الإمَامَةِ في النَّافِلَةِ، وفيهِ أَنَّ صُفُوفَ النِّسَاءِ في الصَّلاَةِ خَلْفَ الرَّجَالِ، وأَنَّهُ إذا كَانَ رَجُلٌ وصَبِيٌ يَعْقِلُ الصَّلاَةَ صَلَّبًا جَمِيعًا خَلْفَ الإمَامِ، ويَتَقَدَّمُهُما الإمَامُ، فإذا خُشِيَ على الصَّبِيُ أَنْ يَتْرُكُ الصَّلاَةَ لِصِغْرِه لَمْ يُعْتَدَ الْمَامُ، ومَنَّلَ المَرْأَةُ خَلْفَهُمَا.

* في تَنَفُّلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ بالهَاجِرَةِ [٥٢٣] دَلِيلٌ على ضَعْفِ مَا حَكَاهُ عبدُ اللهِ الصَّنَابِحِيُ في حَدِيثهِ مِنَ النَّهْي عَنِ التَّنَفُّلِ بالهَاجِرَةِ، وهُو الحَدِيثُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا، في بَابِ النَّهِي عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ بعدَ العَصْرِ وبَعْدَ الصَّبْحِ [٧٤١]، والتَّنَفُلِ في الهَاجِرَةِ، وعندَ زَوَالِ الشَّمْسِ أَمْرٌ مَعْمُولٌ بهِ عندَ أهلِ المَدِينَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَزَلِ العِبَادُ يَتَنَقَّلُونَ بِالهَاجِرَةِ، ويَرْجُونَ بَرَكَةَ التَّنَفُلِ في ذَلِكَ الوَقْتِ، ولا أَعْرِفُهُ مَعْمُولاً بهِ. الوَقْتِ، ولا أَعْرِفُهُ مَعْمُولاً بهِ.

قَالَ عِيسَى: كَانَ يَرْفَأُ مَوْلَى لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، والسُّنَّةُ أَنْ يُصَلِّي المَأْمُومُ عَنْ يَعِينِ الإِمَامِ، فإذا دَخَلَ عَلَيْهِما ثَالِثٌ تَقَدَّمَ الإِمَامُ، وصَارَ لوِرَائِه صَفَّا. * قولُ النبيُ عَلَيْ المَارُ بينَ يَدَى المُصَلِّى: ﴿إِنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ فَلْيُقَاتِلْهُ ، فَإِنَّمَا هُو شَيْطَانُ ١٥٠٥ قالَ عِيسَى: يَنْبَغِي للمُصَلِّي أَنْ يَمْنَعَ الذي يُرِيدُ أَنْ يَمُرُّ بينَ يَدَيْهِ مَنْعَا لا يَشْتَغِلُ بهِ عَنْ صَلاَتهِ ، فإنْ غَلَبَهُ فَلْيَدَعْهُ يَبُوءُ بإثْمِه ، ولا يَضُرُّهُ مُرُورَهُ بينَ يَدَيْهِ في صَلاَتهِ ، وفِعْلُهُ ذَلِكَ كَفِعْلِ الشَّيْطَانِ الذي يَخْطُرُ بينَ المَرْءِ ونَفْسِه في صَلاَتهِ ، وفِعْلُهُ ذَلِكَ كَفِعْلِ الشَّيْطَانِ الذي يَخْطُرُ بينَ المَرْءِ ونَفْسِه في صَلاَتهِ ،

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكٌ: وإذا مَضَى المَارُّ بينَ يَدَي المُصَلِّي وجَاوَزَهُ فلاَ يَرُدُّهُ، وكَذَلِكَ لا يَرُدُّهُ وهُو سَاجِدٌ.

قَالَ أَشْهَبُ: وإذا مَرَّ قُدَّامَهُ فَلْيَرُدُّهُ بإشَارَةٍ ولاَ يَمْشِي إليهِ، لأنَّ مَشْيَهُ إليه أَشَدُّ مِنْ مُرُوره بينَ يَدَيْهِ، فإنْ مَشَى إليه وَرَدَّهُ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

* حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسِ الذي قَالَ فيهِ: (أَقْبَلْتُ رَاكِبًا على أَتَانِ)[٥٣١] إلى آخِرِ الحَدِيثِ، فيهِ دَلِيلٌ على أَنَّ الإمّامَ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، وأَنَّ الحِمَارَ لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ، وقالَ عليمُ بنُ أَبي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: (لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ شَيءٌ مِمًّا الصَّلاَةَ، وقالَ عليمُ بنُ أَبي طَالِبٍ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: (لا يَقْطَعُ الصَّلاَةَ شَيءٌ مِمًّا يَمُرُّ بينَ يَدَى المُصَلِّى)[٥٣١ و٥٣١].

* قالَ [أبوالمُطَرُّفِ] (١٠): إنَّما كَانَ ابنُ عُمَرَ يَسْتَتِرُ بِرَاحِلَتِهِ في الصَّحْرَاءِ إذا صَلَّى مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَوْلَهَا وبَعْرَهَا ليسَ بِنَجَسِ [٥٣٦].

وقالَ ابنُ وَهْبِ: إِنَّمَا كُرِهَتِ الصَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَسْتَتِرُونَ بِهَا عندَ الخَلاَءِ، فإذا لم يَسْتَتِرْ بِهَا عندَ الخَلاَءِ فَلاَ بَأْسَ بالصَّلاَةِ في أَعْطَانِها.

ورَوَى ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ: لا يُصَلَّى في مَعَاطِنِ الإبلِ وإنْ كَانَ عَلَيْهَا سنْرٌ.

وقالَ: لا بَأْسَ بالصَّلاَةِ على الفِرَاشِ النَّجِسِ يُصَلِّي عليهِ المَرِيضُ إذا بُسِطَ

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه.

عليهِ نَوْبٌ طَاهِرٌ يُمَدُّ على الفِرَاشِ ثُمَّ يُصَلِّي عليهِ، وهَذا يَدُلُّ مِنْ قَوْلِ مَالِكِ أَنَّهُ إِنَّمَا كُوِهَتِ الضَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ الحَدِيثِ الذي رُوِي عَنِ النبيُّ ﷺ: وَأَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ في مَعَاطِنِ الإبلِ (١).

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا كُرِهَتِ الصَّلاَةُ في مَعَاطِنِ الإبلِ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ النبيُ ﷺ الذي رَوَاهُ الحَسَنُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ مُغَفَّلٍ صَاحِبِ النبيُ ﷺ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَر بالصَّلاَةِ في أَعْطَانِ الإبلِ، لأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الصَّلاَةِ في أَعْطَانِ الإبلِ، لأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الضَّيَاطِينِ (٢).

* قَوْلُ أَبِي ذَرُّ: "مَسْحُ الحَصْبَاءِ مَسْحَةً وَاحِدَةً" (١٥٠) يعنِي: مَسَحَهَا المُصَلِّي بِيدِه مَسْحَةً وَاحِدَةً إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ عَلَيْهَا "وَتَرْكُهَا خَيْرٌ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ عَدَقَةً، تَرْكَ الشُّغْلِ بِمَسْحِها في الصَّلاَةِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُعْطَى تَارِكُ ذَلِكَ حُمْرَ النَّعَمِ صَدَقَةً، وإنَّمَا ذَكَرَ الحُمْرَ لأنَّهَا مِنْ أَنْفُسِ الغَنَمِ وأَعْلاَهَا عندَ العَرَب، والمُرَادُ مِنْ هذَا الإَثْبَالُ على الصَّلاَةِ [وذَلِكَ أَنَّ] (١) المُصَلِّي [أَمَامَ] (١) رَبُه الذي يَقُومُ بينَ يَدَيْهِ في صَلاَتهِ، وفي الحَدِيثِ النَّابِتِ: "أَنَّهُ مَا التَفَتَ العَبْدُ في صَلاَتهِ إلاَّ قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا خَيْرٌ لكَ مِمنْ تَلْتَفِتُ إليه "٥٥).

* قَوْلُه: «مِنْ كَلاَمِ النُّبُوةِ: إذا لَمْ تَسْتَخي فَاصْنَعْ مَا شِنْتَ ١٥٤٥] يقولُ: مِنْ
 كَلاَمِ الأَنْبِيَاءِ: مَنْ لَم يَكُنْ لَهُ حَيَاءٌ فَلْيَصْنَعْ مَا يَشَاءُ، وفي هذا الحَدِيثِ وَعِيدٌ لِمَنْ

⁽۱) رواه الترمذي (۳٤۸)، وابن ماجه (۷٦۸)، وأحمد ۲/٤٥١، و٤٩١، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) رواه النسائي ٢/٥٦، وابن ماجه (٧٦٩)، وأحمد ٥ /٥٦، والبيهقي في السنن ٢ / ٤٤٩.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يتبين في الأصل، واجتهدت في وضعه.

^{(&}lt;sup>{})</sup> جاء في الأصل: (أمر)، وهو مخالف للسياق.

⁽٥) رواه أبن أبي الدنيا في كتاب التهجد (٥٠٨)، والعقيلي في الضعفاء ١ /٧٠، وإسناده ضعيف جدا، ولكنه صحيح من قول أبي هريرة، رواه عبد الرزاق في المصنف ٢/ ٢٥٧، وابن أبي شيبة ٢ / ٤١.

تَرَكَ الحَيَاءَ، والمَعْنَى: فَلْيَصْنَعْ مَا شَاءَ فَسَيرَى عَاقِبةً عَمَلِه، كَمَا قالَ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ آعْمَلُواْ مَا شِئْتُمُ ﴾ [نصل: ٤٠] أي: فَسَتَرُونَ عَاقِبَةَ أَعْمَالِكُم.

وأَرْسَلَ مَالِكٌ الحَدِيثَ في المُوطَّأُ ولم يُسْنِدُهُ.

قالَ أبو المُطَرُّفِ: وحدَّثنا به أبوالقَاسمِ بنُ أبي خَلِيفَةَ بِمِصْرَ (١) ، قال: حدَّثنا البو بِشْرِ الدُّولاَبِيُّ (٢) ، قال: حدَّثنا بَنْدَارُ مُحَمَّدُ بنُ بَشَّارٍ ، قال: حدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِي، قال: حدَّثنا شُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ رَبْعِيُ بنِ حِرَاشٍ ، عَنْ أَبُو مَنْ مَنْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «[إن] (٣) مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسَ مِنْ كَلاَمِ النَّبُوةِ إذا لم تَسْتَخي فَافْعَلْ مَا شِفْتَ » (٤) وهذا حَدِيثٌ مُسْنَدٌ .

وفِي حَدِيثِ مَالِكِ المُرْسَلِ زِيَادَةُ قَوْلِهِ: (وَوَضَعَ البُمْنَى على البُسْرَى في الصَّلاَةِ المَكْنُوبَةِ، الصَّلاَةِ المَكْنُوبَةِ، الصَّلاَةِ المَكْنُوبَةِ، وأَجَازَ ذَلِكَ أَشْهَبُ وابنُ وَهْبٍ.

ووَجْهُ كَرَاهِيةِ ابنِ الفَاسِمِ لِذَلِكَ أَنَّهُ رَأَهُ مِنْ وَجْهِ الاغْتِمَادِ في الصَّلاَةِ على الشَّيءِ الذي يُكْرَهُ المُصْلِّى إلاَّ مِنْ ضَرُورَةِ.

وَوَجْهُ إِجَازَةِ أَشْهَبَ وابنِ وَهْبٍ لِذَلِكَ أَنَّهُمَا أَنْزَلَاهُ بِمَنْزِلَةِ التَّذَلُلِ والاسْتِكَانَةِ بينَ يَدَي رَبُّ العَالَمِينَ.

* ومَعْنَى قَوْلِ أَبِي حَازِمٍ في هَذا الحَدِيثِ: (لا أَعْلَمُهُ إِلاَّ أَنَّهُ يَنْمِي ذَلِكَ) [٥٤٦]

 ⁽۱) هو هشام بن محمد بن قرة بن أبي خليفة المصري، توفي سنة (۳۷٦)، وهو الذي روى
 كتاب مشكل الآثار للطحاوي، كما جاء فيه ١/٥٠١، وينظر: كتاب وفيات المصريين
 ص٣٦.

⁽٢) هو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الدُّولابي الرازي، الإمام الحافظ الناقد، وهو صاحب كتاب الكنى وغيره، توفي سنة (٣١٠)، السير ١٤ / ٣٠٩.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٤) رواه البخاري (٣٢٩٦)، وابن ماجه (٤١٨٣)، وأحمد ٤ /١٢١، بإسنادهم إلى منصور بن المعتمر به.

يعنِي: يُشْنِدَ ذَلِكَ إلى النبيِّ 瓣، ومِنْهُ يُقَالُ: نَمَيْتُ الحَدِيثَ إلى [قَائِلهِ](١) أَيْ أَشْنَدُتُهُ إليه.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى تَرْكِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ للقُنُوتِ في الصَّلاَةِ [180] كَانَ ذَلِكَ منهُ مُدَافَعَةً للجِلاَفَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: إِنْ قَنَتَ ابنُ عُمَرَ في الصَّلاَةِ كَمَا كَانَ عليٌ وأَصْحَابُهُ يَقْنِتُونَ في الصَّلاَةِ فَالجِلاَفَةُ يُرِيدُ، فَلِهذَا تَرَكَ ابنُ عُمَرَ القُنُوتَ في صَلاَةِ الصَّبْع.

وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّهُ كَانَ لِا يَقْنُتُ فِي صَلاَةِ الصُّبْح، فإنَّه كَانَ يَقْنِتَ بعدَ الرَّكْعَتَيْنِ)(٢).

قَالَ مَالِكٌ : والقُنُوتُ في صَلاَةِ الصُّبْحِ قَبْلَ الرُّكُوع، وبعدَ الرُّكُوعِ حَسَنٌ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والقُنُوتُ: (اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، ونَسْتَهْدِيكَ، ونَسْتَغْفِرُكَ، ونَشْتَغْفِرُكَ، ونَخْنَعُ لَكَ، ونَخْلَعُ ونَتُرُكُ لَكَ مَنْ يَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ، ولَكَ نُصُلِّي ونَسْجُدُ، وإليكَ نَسْعَى ونَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ، ونَخَافُ عَذَابَكَ الجِدّ، إِنَّ عَذَابَكَ الجِدّ بِالكَافِرِينَ مُلْحِقٌ).

قَالَ: ومَنْ تَرَكَ القُنُوتَ في صَلاَتِهِ نَاسِياً كَانَتْ صَلاَتُهُ تَامَّةً.

وقَالَ غَيْرُهُ: عليهِ أَنْ يَسْجُدَ قَبْلَ السَّلاَم.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٢٧) ب، بلفظ: (كان لا يقنت في شيء من الصلاة إلا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الآخرة)، وبهذا اللفظ ذكره ابن عبد البر في الاستذكار ٢ / ٥٨٩.

بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ [والإنسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ](۱)، النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ على النبيِّ عَلِيْ النبيِّ الصَّلاةِ على النبيِّ عَلِيْ

* قَوْلُ النبيُ ﷺ: ﴿إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمُ الغَائِطَ فَلْيَبُدَأَ بِهِ قَبْلَ الصَّلاَةِ ﴾ [٥٥٠] إنَّما أَمَرَ النبيُ ﷺ بهذَا لِنَلاَ يَشْتَغِلُ الحَاقِنُ عَنْ صَلاَتهِ بِمَا يَجِدُهُ مِنْ ذَلِكَ، لِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: ﴿لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَقَدْ عَنْ صَلاَتهِ بِمَا يَعِنِي: لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ وقَدْ عُمَرُ: ﴿لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَقَدْ عَمَرُ: ﴿لا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَقَدْ حَقَنَهُ بَوْلٌ أَو غَائِطٌ ، فَيَظُمُ فَخِذَيْهِ خِيفَةَ أَنْ يَغْلِبُهُ الغَائِطُ أَو البَوْلُ ، فَمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ فِي صَلاَتهِ فَشَعْلَهُ عَنْهَا قَطَعَها ، ثُمَّ قَضَى حَاجَتَهُ وتَوضًا وصَلَّى ، فإنْ تَمَادَى فِيها أَعَادَهَا ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ شَيْنَا خَفِيفًا فَلاَ إِعَادَةً عَلَيْهِ .

* قَوْلُ النبيُ ﷺ: «المَلاَئِكَةُ تُصَلِّي على أَحَدِكُم مَا دَامَ في مُصَلاَّهُ ا [٥٠٠] وذَكَرَ الحَدِيثَ، يَغْنِي: المَلاَئِكَةَ تَدْعُو لِمَنْ جَلَسَ في المَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلاَةَ بالرَّحْمَةِ والمَغْفِرَةِ مَا لَمْ يَنْتَقِضْ وُضُوءَهُ، وهذا قَوْلُ مَالِكِ.

وقَوْلُ غَيْرِه: مَا لِمْ يَغْتَبِ النَّاسَ وِيَأْخُذُ فِيمَا لَا يَنْبَغِي.

* وقُولُهُ: «لا يَزَالُ أَحَدُكُم في الصَّلاَةِ مَا كَانَتِ الصَّلاَةُ تَخْبِسُهُ ١٥٥٤] فيهِ مِنَ الفِقْهِ: التَّرْغِيبُ في عِمَارَةِ المَسَاجِدِ لِمُشَاهَدةِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، وإنَّ لَكُلِ امْرِىءِ مَا نَوَى.
 نَوَى.

* قَوْلُ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ: «مَنْ غَدَا أَو رَاحَ إِلَى الْمَسْجِدِ لاَ بُرِيدُ غَيْرَهُ لِيَتَعَلَّمَ خَبْرَاً أَو لِيُعَلِّمُهُ كَانَ كَالمُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ (٥٥٥) فيهِ مِنَ الفِقْه: أَنَّ العَالِمَ

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ ٢ / ٢٢٢ (٩٤٥)، وجاء في الأصل: (الخفين)، ولا شك أنه سهو من الناسخ.

والمُتَعَلِّمَ في الأَجْرِ سَوَاءٌ، وكَذَلِكَ قالَ أَبو الدُّرْدَاءِ: إنَّ العَالِمَ والمُتَعَلَّمَ شَرِيكَانِ في الأَجْرِ^(١).

 « قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وكَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنْ كَانَ في المَسْجِدِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ لِغَيْرِ ضَرُّورَةٍ إذا سَمِعَ المُؤَذِّنَ لِثَلاً يُشَبَّه بِالشَّيْطَانِ الذي يُدْبِرُ إذا سَمِعَ الأَذَانَ [٥٥٨].

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ فِي حَدِيثِ سَهْلِ: ﴿أَنَّ النَّبِي ﷺ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَمْرِهِ بِنِ عَوْفٍ (٥٦٥) مِنَ الفِقْهِ: إصْلاَحُ الإمَامِ على رَعِيَّتِه إذا تَقَاتَلُوا، لِنَلاَّ تَفْتَرِقَ كَلِمَتُهُم فَيَدْخُلَهُمُ الفَسَادُ، واسْتِخْلاَفِ الإمَامِ على صَلاَةِ الجَمَاعَةِ إذا غَابَ عَنِ المَسْجِدِ أَهْلُ الفَضْل والرَّضَا.

روَى هَذَا الحَدِيثَ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، وقالَ فيهِ: إنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لَبلاَلٍ: ﴿إذَا حَضَرتِ الصَّلاَةُ فَقَدَّمْ أَبَا بَكْرٍ ۗ (٢).

وفي حَدِيثِ مَالِكِ أَيضًا مِنَ الفِقْه: فَضُلُ الصَّفُ الأَوَّلِ في الصَّلاَةِ، والحِرْصُ على الدُّخُولِ فيه لِتَحْضِيضِ رَسُولِ اللهِ ﷺ على الوُصُولِ إليه، وفيه: الحِرْصُ على الدُّخُولِ في الصَّفِّ الأَوَّلِ، وإبَاحَةُ الإِشَارَةِ في الصَّلاَةِ، وليسَ العَمَلُ على خُرُوج الإمّام مِنَ الصَّلاَة لِغَيْرِ حَدَثٍ ودُخُولِ غَيْرِه إذ لاَ مِثْلَ للنبيِّ ﷺ.

وقَوْلُهُ فِي آخِرِ الحَدِيثِ: ﴿إِنَّمَا التَّصْفِيقُ للنِّسَاءِ ۚ قَالَ مَالِكٌ: يعِني أَنَّ النِّسَاءَ شَأْنَهُنَّ التَّصْفِيقُ عندَ الحَاجَاتِ فِي غَيْرِ الصَّلاَةِ، ولمْ يُرِدْ أَنَّهُنَّ يُصَفِقْنَ فِي الصَّلاَةِ عندَ شَيءٍ يَحْدُثُ فِيهَا.

وقالَ مَالِكٌ : ومَنْ نَابَه شَيءٌ في صَلاَتِهِ فَلْيُسَبِّحْ رَجُلٌ كَانَ أَو امْرَأَةٌ .

• ورَوى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ في حَدِيثِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ قَالَ: «دَخَلَ زَيْدُ بنُ

 ⁽١) ذكره الذهبي في السير ٢ /٣٤٧. وروي هذا القول مرفوعا من حديث أبي أمامة، رواه
 ابن ماجه (٢٢٨)، والطبراني في المعجم الكبير ٨ / ٢٢٠، وإسناده ضعيف.

⁽٢) رواه أحمد ٥/ ٣٣٢، والطبراني في المعجم الكبير ٦/ ١٢٩.

ثَابِتِ المَسْجِدَ فَوَجَد النَّاسَ رُكُوعاً، فَمَشَى حتَّى إِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفُ رَكَعَ ١٩٥١٥ ١٠ ، وذَكَرَ بَاقِي الحَدِيثِ، لم يَرُو يَحْيَى: ﴿حتَّى إِذَا أَمْكَنَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفَ»، والذي رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ فَسَّرَهُ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي (٢) قَالَ: مَنْ دَخَلَ المَسْجِدِ فَوَجَدَ النَّاسَ رُكُوعاً أَنَّهُ لا يَرْكَعُ إِلاَّ إِذَا طَمَعَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفُ ولا يَرْكَعُ إِذَا طَمَعَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفُ ولا يَرْكَعُ إِذَا طَمَعَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفَ ولا يَرْكَعُ إِذَا بَعُدَ مِنَ الصَّفِ وإِنْ خَشِيَ أَنْ تَفُوتُهُ الرَّكْعَةُ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ فِيمَنْ دَخَلَ المَسْجِدَ فَوَجَدَ الإَمَامِ رَاكِعَا فَلْيَرْكَعُ إِنْ خَشِيَ أَنْ يَرْفَعَ الإَمَامِ رَأْسَهُ إِذَا كَانَ قَرِيباً مِنَ الصَّفِّ يَطْمَعُ إِذَا رَكَعَ فَدَبَّ رَاكِعاً قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا سَكَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ جَوَابِ بَشِيرِ بِنِ [سَغْدٍ] (٣) حَيْثُ قَالَ لَهُ: ﴿كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ ﴿١٥٥ حَيَاءً مِنْهُ ﷺ أَنْ يُثْنِي على نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَيْكَ ﴿١٥٥ عَلَيْكَ ﴿١٥٥ عَلَيْهِ مَنْهُ ﷺ أَنْ يُثْنِي على نَفْسِهِ، ثُمَّ عَلَمْهُم كَيْفَ يَصَلُّوا عليهِ.

وَقَوْلُهُ فِي آخِرِ الحَدِيثِ: «والسَّلاَمُ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ» يعنِي: السَّلاَمَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النبيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ.

وقالَ مَالِكٌ: لا يُصَلَّى على غَيْر نَبِيُّ (1)

* وَقَعَ فِي مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ (أَنَّ عبدَ اللهَ بنَ عُمَرَ كَانَ يَقِفُ على قَبْرِ النبيِّ ﷺ

(١) لم أقف على هذه الرواية في موطأ ابن بكير، كما أني لم أجد هذه الرواية في مسند الموطأ للجوهري، ولا في أطراف الموطأ للداني، ولم أعثر عليها أيضا في التمهيد.

 ⁽۲) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، الإمام العلامة الفقيه الناقد صاحب التصانيف العظيمة، ومنها كتاب (أحكام القرآن) الذي صدر مؤخرا بتحقيقي، توفي هذا الإمام سنة (۲۸۲).

 ⁽٣) جاء في الأصل: سعيد، وهو خطأ، وهو بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي،
 والد النعمان بن بشير.

⁽٤) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢١/ ٣٠٥ بأن الصلاة على كل أحد جائزة من كل أحد اقتداء برسول الله عليه السلام الذي يمتثل قول الله عز وجل: ﴿وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم﴾.

فَيُصَلِّي على النبيِّ ﷺ ويَدْعُو لأبي بَكْرٍ وعُمَرَ)^(١)، وهذَا أَصَحُّ مِنَ الذي روَى يَخْبَى: (فَيُصَلِّي على النبيُّ وعلى أبي بكْرٍ وعُمَرَ)[٤٧٤]، والصَّحِيحُ: (ويَدْعُو لأبي بكْرٍ وعُمَرَ)[٤٧٤]، والصَّحِيحُ: (ويَدْعُو لأبي بكْرٍ وعُمَرَ).

* * *

⁽۱) لم أجد هذا الأثر في موطأ مالك برواية ابن بكير في باب ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، الورقة (٣٣أ).

بابُ جَامِعِ الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ في الصَّلاَةِ

* في حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: "أَنَّ النبيِّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الظُّهْرِ رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبَعْدَهَا رَكْعَتَيْنِ، وبعدَ الحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ النَّافِلَةَ باللَّيْلِ والنَّهَارِ رَكْعَتَانِ، وكَانَ ﷺ لا يُصَلِّي بعدَ الجُمُعَةِ في المَسْجِدِ حتَّى يَنْصَرِفَ إلى بَيْتِه فَيُصَلِّي فيهِ رَكْعَتَيْنِ، وبهذَا قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ.

* وروَى حمَّادٌ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِع: (أَنَّ ابنَ عُمَرَ رَأَى رَجُلاً صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِعدَ الجُمُعَةِ ، فقالَ لَهُ: أَتُصَلِّي الجُمُعَةَ ، فقالَ لَهُ: أَتُصَلِّي الجُمُعَةَ أَرْبَعَا؟!)(١) وأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِمَا فيهِ خِلاَفُ فِعْل رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ مُنَافِقُونَ يَسْتَخْفُونَ بِالصَّلاَةِ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَوَبَّخَهُم بِفِعْلِهِم، وقَالَ: "إنِّي أَرَاكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي، [٧٧٥]، وهذا مِنْ عَلاَمَةِ نُبُوَّتِه.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ لَمْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَمْ يَعْتَدِلْ قَائِمَا حَتَّى خَرَّ سَاجِدَاً فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ وَلا يَعُودُ، فإنْ خَرَّ مِنَ الرُّكُوعِ إلَى السُّجُودِ ولَمْ يَرْفَعْ شَيْئاً فَلاَ يَعْتَدِلْ يَعْتَدِلْ مَالِكِ، ومَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ فَلَمْ يَعْتَدِلْ جَالِسَا حَتَّى سَجَدَ أُخْرَى فَلْيَسْتَغْفِرِ اللهَ ولا يَعُدْ، ولا شَيءَ عليهِ في صَلاَتهِ.

⁽۱) رواه أبو داود (۱۱۲۷)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ۱ /۳۳٦، بإسنادهما إلى حماد بن زيد به.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَحَبُّ إليَّ للذِي خَرَّ مِنَ الرَّكْعَةِ سَاجِداً قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإِمَامِ ثُمَّ يُعِيدُ الصَّلاَةَ.

قَالَ عِيسى: إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي الرَّكُمَةِ الأُولَى قَطَعَ صَلاَتَهُ وابْتَدَأَهَا، وإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ في الرَّكُعَةِ النَّالِيَةِ أَتَمَّ ذَلِكَ في الرَّكْعَةِ النَّالِيَةِ أَتَمَّ الصَّلاَةَ وجَعَلَهَا نَافِلَةً وسَلَّمَ، وإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ في الرَّكْعَةِ النَّالِيَةِ أَتَمَّ الصَّلاَةَ وجَعَلَهَا نَافِلَةً، ثُمَّ أَعَادَها بِتَمَام رُكُوعِها وسُجُودِها، وهذا فِيمنْ صَلَّى وَحُدَهُ، وأَمَّا مَنْ صَلَّى مَعَ الإمّام وفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ تَمَادَى مَعَهُ، ثُمَّ أَعَادَهَا.

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قُبَاءَ للصَّلاَةِ فِيهِ لِفَضْلِ بُقْعَتِهِ، وقِيلَ: هُوَ المَسْجِدُ الذي أُسُسَ على التَّقْوَى، بَنَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حينَ رَجَعَ مِنْ غَزْوَةٍ تَبُوكَ (١)، وكانَ قَوْمٌ مِنَ المُنَافِقِينَ قَدْ بَنُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا يَنْفَرِدُونَ فِيهِ لأَذَيّةِ المُسْلِمِينَ، وَهُم الذينَ ذَكَرَهُم اللهُ في كِتَابِه بِقَوْلهِ: ﴿ وَٱلَّذِينَ اتَّغَنَدُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا ﴾ إلى قوله: ﴿ لاَنَقُدَ فِيهِ أَبَدُا ﴾ [النوبة: ١٠٠٨-١٠٨]، وأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّي في المَسْجِدِ الذي أُسُسَ على التَّقْوَى، وَهُو مَسْجِدُ قُبَاءَ، فَكَانَ يَأْتِيهِ رَاكِباً وَمَاشِياً.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ النَّعْمَانَ بِنِ مُرَّةَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ في المُوطَّالْ (٢٥١)، وقَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ في الحَدِيثِ: ﴿وَالْسُوَأُ [السَّرِقَةِ] (٢) الذي يَسْرِقُ صَلاَتَهُ عَرِيدُ: أَنَّ مَنْ لَمْ يُتِمَّ رُكُوعَهُ ولا سُجُودَهُ، فقذْ خَانَ نَفْسَهُ، أَشَدَّ مِنْ خِيَانَةِ السَّارِقِ مَالَ أَخِيهِ الذي هُوَ حَرَامٌ عليهِ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ لَم يُتِمَّ رُكُوعَهُ ولاَ سُجُودَهُ في الصَّلاَةِ وَجَبَ عليهِ إِعَادَتُها،

⁽۱) هذا سهو من المصنف رحمه الله تعالى، فإن مسجد قباء بناه النبي صلى الله عليه وسلم عند مقدمه من مكة مهاجرا قبل أن يبني مسجده النبوي، وهذا أمر مستفيض لا إشكال فيه، وكأن المصنف اشتبه عليه بناء مسجد الضرار الذي بناه المنافقون بعد منصرفه من غزوة تبوك.

⁽٢) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

كَمَا أَمَرَ النبيُّ ﷺ الذي فَعَلَ ذَلِكَ بإعَادَةِ صَلاَتهِ، فقالَ لَهُ: «ارْجِعْ فَصَلَّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ)(١).

- * قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَرْسَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ: «اَجْعَلُوا مِنْ صَلاَتِكُمْ في بُنُوتِكُمْ اللهِ عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَر، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «اَجْعَلُوا مِنْ صَلاَتِكُمْ في بُنُوتِكُمْ، ولاَ تَتَخِذُوهَا قُبُورَاً» (٢) يَعْنِي: تَنَقَّلُوا في قالَ: «اَجْعَلُوا مِنْ صَلاَتِكُمْ في بُنُوتِكُمْ، ولاَ تَتَخِذُوهَا قُبُورَاً» (٢) يَعْنِي: تَنَقَّلُوا في البُنُوتِ، ولا تَجْعَلُوهَا كَالقُبُورِ التي لا يُصَلَّى فِيها، ولمْ يُرِدْ بهذا الحَدِيثِ النَّهِيَ البُنُوتِ، وقد صَلَّى في المَقْبَرَةِ الصَّحَابَةُ والتَّابِعُونَ، وإنَّمَا جَاءَ النَّهِيُ عَنِ الصَّلَاةِ في مَقْبَرَةِ المُشْرِكِينَ، لأَنَّهَا حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ.
- * قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ لأَصْحَابِهِ: (مَا صَلاَةٌ يُجْلَسُ فِي كُلُّ رَكْعَةٍ مِنْهَا)، ثُمَّ قَالَ: (هِي المَغْرِبُ إِذَا فَاتَتْكَ مِنها رَكْعَةٌ) قَالَ مَالِكٌ: وكَذَلِكَ سُنَّةُ الصَّلاَةِ ١٥٨٧١، يَعْنِي: مَنْ أَذْرَكَ مِنْ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ رَكْعَةٌ فإذا سَلَّمَ الإمَامِ قَامَ هَذَا فَأْتَى بِرَكْعَةٍ ثُمَّ جَلَسَ، وذَلِكَ أَنَّ المَأْمُومَ مَاضٍ فِي القِرَاءَةِ، لا فِي القِيّام والجُلُوسِ (٣).
- * في حَمْلِ النبيِّ عَلَيْ في صَلاَتهِ أَمَامَةَ بنتِ زَيْنَبَ٥٨٩ مِنَ الفِقْه: الرَّفْقُ بالأَطْفَالِ، والرُّخْصَةُ في الصَّلاَةِ بالنَّوْبِ النَّجسِ عندَ الضَّرُورَةِ، إذ مَعْلُومٌ أَنَّ ثِيَابَ الصَّبْيَانِ الصَّغَارِ لا تَخْلُوا مِنَ النَّجَاسَاتِ، وإنَّمَا حَمَلَها مِنْ أَجْلِ بُكَائِهَا، ولَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ أَحَدٌ يُلَطِّفُهَا.

قالَ مَالِكٌ: ولا يَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ أَحَدٌ بِوَلَدِه إِلاَّ عندَ الضَّرُورَةِ، وفيهِ: اسْتِجَازَةُ الشُّغْلِ اليَسِيرِ في الصَّلاَةِ إِذا كَانَ في طَاعَةٍ.

* أَنْكَرَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ علَى الذي مَرَّ عَلَيْهِ وَهُو يُصَلِّي فَسَلَّم عَلَيْهِ فَرَدَّ الرَّجُلُ

⁽١) رواه البخاري (٧٢٤)، ومسلم (٣٩٧)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) رواه البخاري (٤٢٢)، ومسلم (٧٧٧)، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر العمري به.

⁽٣) يعني أن الماموم ماض يقرأ ويسبح مع نفسه، بينما هو في القيام والجلوس متابع للإمام لا يجوز ان يخالفه مادام ان الإمام لم يخرج من صلاته.

كَلاَما، فقالَ لَه ابنُ عُمَرَ: ﴿إِذَا سُلِّمَ على أَحَدِكُم وَهُو يُصَلِّي فَلاَ يَتَكَلَّم، وليُشِرْ بِيَدِه ١٩٨٨)، وفي هَذَا مِنَ الفِقْه: إِبَاحَةُ السَّلاَمِ على المُصَلِّي، وأنَّ الإِشَارَةَ بِالسَّلاَمِ تَقُومُ مَقَامَ الرَّدُ بِالكَلاَمِ، إِذَ الكَلاَمُ مَنْنُوعٌ منهُ في الصَّلاَةِ، وكَذَلِكَ رَدَّ رَسُولُ اللهِ يَظِي على الذينَ يُسَلِّمُونَ عليهِ وَهُو يُصَلِّي، وفيه: بَيَانُ العَالِمِ لِمَنْ أَخْطَأَ في صَلاَتِهِ كَيْفَ يَفْعَلُ، فَلاَ يُسَلِّمُ على المُؤذِّنُ في حَالِ أَذَانِهِ، ولا على المُلَبِي في حَالِ النَّهِ بِيَهِ، إِذَ لِيسَ في ذلك أَثَرٌ يُثَبَعُ.

وفِي رِوَايةِ بَعْضِ المَصْرِيينَ في المُؤذَّنِ يُسَلَّمُ عليهِ وَهُو يُؤذُّنُ أَنَّهُ يَرُدُ إِشَارَةُ
 بأُصْبُعِه كَمَا يَفْعَلُ المُصَلِّى.

[قالَ أبو المُطَرُفِ] (١٠): إنَّمَا أَمَرَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ الذي ذَكَرَ صَلاَةً وَهُو مَعَ الإِمَامِ أَنْ يَتَمَادَى مَعَ الإِمَامِ بعدَ ذِكْرِه للصَّلاَةِ التي نَسِيهَا مِنْ أَجْلِ فَضْلِ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي التي نَسِي ويُعِيدُ التِّي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَلاَّهَا في الجَمَاعَةِ، ثُمَّ يُصَلِّي التي نَسِيَ ويُعِيدُ التِّي صَلَّى مَعَ الإِمَامِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَلاَّهَا في غَيْرِ وَقْتِهَا، وذَلِكَ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ التِّي نَسِيَ صَارَ ذَلِكَ الوَقْتِ وَقْتَا لَها فَصَلَّى بَقِيَةً صَلاَتهِ مَعَ الإِمَامِ في وَقْتِ الصَّلاَةِ المَنْسِيَةِ، فَلِذَلِكَ أَعَادَهَا ١٩٨١].

وفي كِتَابِ اَبِنِ بُكَيْرٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ رأَى رَجُلاً قَدْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ اضْطَجَعَ، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَرَدْتُ أَنْ أَفْصِلَ بِينَ صَلاَتِي، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَرَدْتُ أَنْ أَفْصِلَ بِينَ صَلاَتِي، فقالَ لَهُ: وأَيُّ فَصْلِ أَفْضَلُ مِنَ السَّلاَم)(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ عُمَرَ هَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: مَنْ تَنَفَّلَ بِاللَّيْلِ أَنَّهُ يَفْصِلُ بِينَ نَافِلَتِه وبِينَ صَلاَةِ الصَّبْحِ بِضَجْعَةٍ، فقالَ ابنُ عُمَرَ: (وأَيُّ فَصْلٍ أَفْضَلُ مِنَ السَّلاَم)، لَمْ يَرْوِ يَحْتَى هَذِه المَسْأَلَةَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عُمَرَ ولاَ مِنْ غَيْرِهِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِنَسَائِهِ: ﴿مُرُوا أَبَا بَكْمٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ (٥٩١) فيهِ مِنَ الفِقْهِ: اسْتِخْلاَفُ الإمَام على صَلاَةِ الجَمَاعَةِ مَنْ يُصَلِّيها لَهُم، فَرَاجَعَتْهُ عَائِشَةُ، وقَالَتْ

 ⁽١) جاء في الأصل: (ع)، وهي إشارة إلى اسم المصنف، وقد أبدلتها بكنيته حسب ما تقدم وما سوف يأتي.

⁽۲) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٣٦٠).

لَهُ: (مُرْعُمَرَ)، قَالَ فِيهِ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِنَّمَا رَاجَعَتْهُ فِي ذَلِكَ عَائِشَةُ إِرَادَةً مِنْهَا أَنْ تُثْبِتَ الْخِلاَفَةَ لأَبِيهَا بعدَ النبيِّ عَلَى، لأنَّهُ إِذَا صَعَّ لَهُ الاسْتِخْلاَفُ على الصَّلاَةِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَلِيفَةَ بعدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى، وليسَ هذا على مَا قَالَ، وقدْ حدَّثنا ابنُ رَشِيقٍ بِمِصْرَ (۱)، قالَ: حدَّثنا عَبّاسُ بنُ مُحَمّدِ (۱)، قالَ: حدَّثنا خُشَنْشُ بنُ أَصْرَمَ، قالَ: حدَّثنا عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِ، عَنْ حَمْزَةَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالِتْ: (وَاللهِ مَا كَانَتْ مُرَاجَعَتِي للنبيُ عليهِ السَّلاَمُ إِذْ قَالَ: مُرُوا أَبا بِكُر يُصَلِّي بالنَّاسِ إِلاَّ كَرَاهِيةَ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بأَوَّلِ رَجُلِ السَّلاَمُ إِذْ قَالَ: مُرُوا أَبَا بِكُر يُصَلِّي بالنَّاسِ إِلاَّ كَرَاهِيةَ أَنْ يَتَشَاءَمَ النَّاسُ بأَوَّلِ رَجُلِ يَقُومُ مَقَامَ رَسُولِ اللهِ عَلَى فَيْكُونُ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَبِي) (۱).

* مَعْنَى قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِعَائِشَةَ وحَفْصَةَ حِينَ رَاجَعَتَاهُ في ذَلِكَ: ﴿إِنَّكُنَّ لأَنْتُنَّ صَوَاحِبُ يُوسُفَ ١٩٩١] أَيْ: أَنِّي إذ امْتُحِنْتُ أَنَا بِكُما تُرِيدَانِ مِنِّي مَا لا يَنْبَغِي كَمَا أَرَادَ النَّسْوةُ مِنْ يُوسُفَ.

فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ: (مَا كُنْتُ لأَصِيبُ مِنْكِ خَيْرَاً)، تَعْنِي: مِنْ أَجْلِ غَضَبِ النبيِّ عَلَيْهِمَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: في حَدِيثِ عَدِيِّ بنِ الخِيَارِ [٥٩٦] مِنَ الفِقْه: اسْتِمَاعُ الإَمَامِ إلى تَجْرِيحِ مَنْ يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحِ، فإذا لم يَكُنْ المَجْرُوحِ مِمَّن يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحِ، فإذا لم يَكُنْ المَجْرُوحِ مِمَّن يَلِيقُ بهِ التَّجْرِيحُ وَجَبَ الحَدُّ على المُجَرِّحِ إذا شَهِدَ عليهِ شَاهِدَانِ، لأنَّهُ قَذْفٌ، إلاَّ أَنْ يَأْتِي بالبَيْنَةِ على قَوْلهِ، فَيَسْقُطُ عنهُ الحَدُّ.

⁽۱) هو أبو محمد الحسن بن رَشِيق العسكري المصري، الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (۳۷۰)، السير ۲۸۰/۱٦.

 ⁽۲) هو أبو الفضل العباس بن محمد بن العباس الفَزَاري المصري، الإمام المحدث الثقة،
 توفي سنة (۲۰۹)، السير ۱۶ ۲۲۹.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٢ /١٣٣ بإسناده إلى الحسن بن رشيق به. ورواه عبد الرزاق في المصنف ٥/ ٤٢٢ عن معمر بن راشد به، ورواه من طريقه: مسلم (٤١٨)، والبيهقي في كتاب الاعتقاد ص٣٣٧.

وقَوْلُ النبيِّ عَلَيْ فِيمَنْ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ ويُصَلِّي وَهُو لاَ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ: وَأُولَئِكَ الذَينَ نَهَانِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ قَتْلِهِم، وَهُم المُنَافِقُونَ، إِنَّمَا تَرَكَهُمْ عَلَيْ اللهُ عَدَّى النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّداً يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، ثُمَّ لمْ يَمُتْ عَلَيْ حَتَّى أَذِنَ اللهُ لَهُ في لِنَا لَا يَعْتَلُ أَصْحَابَهُ، ثُمَّ لمْ يَمُتْ عَلَيْ حَتَّى أَذِنَ اللهُ لَهُ في قَتْلِهِم، بقولهِ لَهُ: ﴿ لَي يَنْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَي رَجُلِ يشْهِدُ وَلَيْنَ فِي قُلُوبِهِم مَرَضَّ ﴾ إلى قَوْله: ﴿ أَخِذُواْ وَقُتِلُواْ تَقْتِيلُا ﴾ [الاحزاب: ١٠- ١١] فإذا ظَهَرَ الإمّامُ الآنَ على رَجُلِ يشْهِدُ ولا شَهَادَةَ لَهُ، ويُصَلِّي ولا صَلاَةَ لَهُ، ولا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، قَتَلَهُ ولا يَسْتَتِبْهُ، وجَعَلَ ولا شَهَادَةَ لَهُ، ويُصَلِّي ولا صَلاَةَ لَهُ، ولا يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، قَتَلَهُ ولا يَسْتَتِبْهُ، وجَعَلَ مَاكُ في بَيْتِ المَالِ، لأَنَّهُ زِنْدِيقٌ، قَالَهُ ابنُ نَافِع.

وقالَ غَيْرُهُ: يَرِثْهُ وَرَثَتُهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فإنْ قالَ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ: أَنَا تَائِبٌ مِمَّا شُهِدَ به عَلَيَّ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ، لأَنَّهُ لا يَعْلَمُ أَصَادِقٌ هُوَ أَمْ كَاذِبٌ، وَهُوَ بِخِلاَفِ اللهُ تَذَالُدَى يُظْهِرُ الكُفْرَ ثُمَّ يَتُوبُ مِنْهُ أَنَّهُ تَقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: المُرْتَدُ الذي يُظْهِرُ الكُفْرَ ثُمَّ يَتُوبُ مِنْهُ أَنَّهُ تَقْبَلُ تَوْبَتُهُ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفُرُو لِللَّهُ اللَّهُ اللّهَ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ يَعْفِرُهُ وَلمْ يُظْهِرُهُ، فَلِذَلِكَ لاَ أَظْهَرَ كُفْرَهُ وَلمْ يُظْهِرُهُ، فَلِذَلِكَ لاَ تَقْبَلُ تَوْبَتُهُ.

* فَوْلُ النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ لاَ تَجْعَلْ قَبْرِي وَثَنَاً يُعْبِدُ بَعْدِي، (٥٩٣] يعنِي: لاَ تَجْعَلْهُ صَنْمَا يُصَلَّى إليهِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ الشُّنَّدُ غَضَبُ اللهِ على قَوْمِ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَاثِهِم مَسَاجِدً ﴾ .

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لِهَذَا الحَدِيثِ سُتِرَ قَبْرُ النبيِّ ﷺ بِحَاثِطِ مِنْ حَوَالِيهِ، وجَعَلَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ مُؤُخَّرَهُ مُحَدَّدًا بِرُكْنَيْنِ، لِثَلاَّ يَسْتَقْبِلَ النَّاسُ القَبْرَ، فَيُصَلُّونَ إليه.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ مَالِكٌ اسْتِلْقَاءَ الرَّجُلِ على ظَهْرِهِ في المَسْجِدِ، وَكَرِهَهُ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ، واحْتُجَّ في ذَلِكَ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رَجْلَيْهِ على الأُخْرَى وَهُوَ

مُسْتَلْقِ عَلَى ظَهْرِه في المَسْجِدِ (١)، وَهُو حَدِيثٌ لَم يَرْوِه أَهْلُ المَدِينَةِ، والعَمَلُ عِنْدَهُم بِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بنِ تَمِيم، عَنْ عُمِّهِ: • أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ عَلَى الْأَخْرَى المَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ على الْأَخْرَى المَامَعِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ على الْأَخْرَى المَامَعِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ على الْأَخْرَى المَامَعِدِ وَاضِعًا وَمُذَا حَدِيثٌ صَحِيعٌ، وفَعَلَهُ أَبو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ.

* قَوْلُ ابنِ مَسْعُودِ للرَّجُلِ: (إِنَّكَ في زَمَانِ كَثِيرٌ فُقَهَاؤُهُ، قَلِيلٌ قُرَّاؤُهُ) [٥٩٧] يعنِي: أَنَّهُم يَتَحَفَّظُونَ القُرْآنَ ويَتَفَقَّهُونَ فِيما يَحْفَظُوا مِنْهُ، فَمَنَعَهُم تَعَلَّمُهُم للفِقْه مِنْ كَثْرَةِ القِرَاءَةِ بِغَيْرِ تَفَقَّهُ، ويَشْغُلُهُم حِفْظُ حُدُودِ القُرْآنِ عَنْ حِفْظِ حُرُوفهِ.

وقَوْلُه: (قَلِيلٌ مَنْ يَسْأَلُ كَثِيرٌ مَنْ يُعْطِي) يعنِي: أَنَّ المُعَلِّمَ كَانَ أَحْرَصَ على تَعَلَّم المُتَعَلِّم مِنَ المُتَعَلِّم على التَّعْلِيم.

وَقَوْلُهُ: (بُبَدُونَ فِيهِ أَعْمَالَهُم قبلَ أَهْوَائِهِم) يعنِي: يُبَدُّونَ فِيهِ الحَقَّ بِمَا افْتُرِضَ عَلَيْهِم قَبْلَ اتَّبَاعِهِم لأَهْوَائِهِم التي تَقْصُرُ بِهم عَنِ الطَّاعَاتِ واكْتِسَابِ الحَسَنَاتِ.

ثُمُّ وَصَفَ صَفَةَ مَنْ يَأْتِي آخِرَ الزَّمَانِ: أَنَّ قُرَّاءَهُم كَثِيرٌ، وفُقَهَاءَهُم قَلِيلٌ، والعَالِمَ مَفْتُونٌ مُثَبِعٌ لِهَوَاهُ، يُكْثِرُ خَطِيبُهُم المَوَاعِظَ في خُطْبَتِهِ، ويُطُولُهَا قَبْلَ مَنْ يَنتُفِعَ بِها مِنْهُم، ويُقْصِرُونَ الصَّلاَةَ، بِخِلاَفِ فِعْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، ولَمْ يَقُلُ هذا ابنُ مَسْعُودِ إلاَّ وقد سَمِعَهُ مِنَ النبِيِّ يَظِيَّةً، واللهُ أعلمُ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "إِنَّما مَثَلُ الصَّلاَةِ كَمَثُلِ نَهْرٍ غَهْرٍ عَذْبٍ (١٠٠١ وذَكَرَ الحَدِيثَ، يَقُولُ: كَمَا يُنَقِّي النَّهُرُ الكَثِيرُ المَاءَ مِن اغْتَسلَ فيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتِ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الصَّلُواتُ الخَمْسُ بِمَنْ صَلاَّهَا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ كَذَلِكَ تَفْعَلُ الصَّلُواتُ الخَمْسُ بِمَنْ صَلاَّهَا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ كَذَهِ بِنَ ٱلسَّيِّنَاتِ ﴾ [مود: ١١٤].

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: البُطَيْحَاءُ التي بَنَاهَا عُمَرُ كَانَتْ دُكَّاناً كَبِيراً بِجَانِبِ مَسْجِدِ رَسُولِ الله ﷺ [١٠٢]؟ .

⁽۱) رواه مسلم (۲۰۹۹)، وأبو داود (٤٨٦٥)، والترمذي (٢٦٦٧)، بإسنادهم إلى أبي الزبير المكي به.

⁽٢) البطيحاء _ تصغير البطحاء رحبة مرتفعة نحو الذراع، بناها عمر خارج المسجد لمن أراد

وقَوْلُهُ: (مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْغَطَ) يعني: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ في مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ مَا لا يَنْبَغِي مِنَ الْكَلاَمِ، أَو يَنْشُدَ فيهِ الشَّعْرَ القَبِيحَ فَلْيَخْرُج مِنَ الْمَسْجِدِ إلى هذِه البُطَيْحَاءَ أَو غَيْرِها، وهذا أَصْلٌ فِيمَنْ كَثُرَ كَلاَمُهُ في المَسْجِدِ بمَا لا يَنْبَغِي، أَو بَاعَ فيهِ، أَو اشْتَرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، ولا بَأْسَ أَنْ يُنْشِدَ في المَسَاجِدِ الشَّعْرَ يَكُونُ فيهِ، أَو اشْتَرَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ، ولا بَأْسَ أَنْ يُنْشِدَ في المَسَاجِدِ الشَّعْرَ يَكُونُ حِكْمَةً، كَمَا كَانَ يَنْشُدُ حَسَّانُ بنُ قَابِتٍ، ويَقُولُ لَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَى وَمَعَكَ رَفُحُ القَدُسِهِ (١)، يعنِي: جِبْرِيلَ، وكَانَ شِعْرُهُ ذَلِكَ في مَدْحِ الإسلامِ وأَهْلِهِ، وذَمْ المُشْرِكِينَ وآلهَتِهِم.

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ الأَعْرَابِيِّ الذي سَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَنِيْ عَنِ الفَرَائِضِ، وذَكَرَهَا لَهُ [10:] ولَمْ يَذْكُرْ فِيها فَرْضَ الحَجِّ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ فَرْضَ الحَجِّ، إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ فَرْضَ الحَجِّ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ بعدَ أَنْ نَزَلَ فَرْضُ الحَجِّ: ﴿ بُنِيَ الْإِسْلاَمُ على خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وإقَامِ الصَّلاَةِ، وإيتَاءِ الزِّكَاةِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ، وحَجُّ البَيْتِ (٢٠)، ثُمَّ سُنَّتِ السُّنَنُ فَأْتِمَّتِ الفَرَائِضُ، فَيَنْبَغِي للمُسْلِمينَ أَنْ يَأْتُوا بِالسُّنَنِ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ.

وقَوْلُهُ في الحَدِيثِ: ﴿ أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ ﴾ يعنِي: إنْ صَدَقَ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى في قَوْلِهِ ، وأَرَادَهُ بِعَمَلِه دَخَلَ الجَنَّةَ ، والفَلاَحُ البَقَاءُ في الجَنَّةِ .

قالَ أبو عُمَرَ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ على قَافِيةِ رَأْسِ أَحَدِكُم إذا
 هُوَ نَاثِمٌ ثَلاَثَ عُقَدٍ»[١٠٥] يعني: ثَلاَثَ عُقَدٍ مِنَ السِّخرِ، يَفْعَلُ ذَلِكَ بالنَّاثِمِ يَمْنَعُهُ

أن يتحدث، أو يرفع صوتا، أو ينشد شعرا قبيحا، وقد دخلت في المسجد فيما زيد فيه بعد عمر، ينظر: أخبار المدينة لابن شبه ٢٧/١، ومعجم البلدان ١/ ٤٥٠، والمغانم المطابة في معالم طابة للفيروزآبادي ٢ / ٦٦٩.

⁽۱) رواه أبو داود (۵۰۱۵)، والترمذي (۲۸۵۰)، وأحمد ٦ / ٧٢، من حديث عائشة، وهو حديث حسن.

 ⁽۲) رواه البخاري (۸)، ومسلم (۱۵)، من حديث ابن عمر.

بِذَلِكَ مِنَ الصَّلاَةِ، فإذا اسْتَيْقَظَ وذَكَرَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وتَوضَّا وصَلَّى انْحَلَّتْ بِلْكَ المُقَدِ التِّي كَانَ الشَّيْطَانُ عَقَدَها، وأَصْبَحَ فَاعِلُ ذَلِكَ طَيْبَ النَّفْسِ، ومَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ طَيْبَ النَّفْسِ، ومَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ أَصْبَحَ كَسْلاَناً قد حُرِمَ فَضْلَ قِيَامِ اللَّيْلِ.

و (قَافِيةُ الرَّأْسِ) مُؤَخَّرُ الرَّأْسِ، وَقِيلَ: وَسَطُ الرَّأْسِ.

* * *

بابُ الغُسْلِ للعِيدَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الاسْتِسْقَاءِ، وصَلاَةِ الخَوْفِ

قالَ أبو عُمَرَ: قَوْلُهُ في المُوطَّأ: لمْ يَكُنْ في العِيدَيْنِ نِدَاءٌ ولاَ إِقَامَةٌ مُنْذُ
 زَمَانِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى يَوْمِنا هذَا، وإنَّما كَانَ هذَا بالمَدِينَةِ [١٠٨] وأَمَّا سَائِرُ
 الأَمْصَارِ فَالأَذَانُ والإِقَامَةُ عِنْدهُم مَعْرُوفٌ في العِيدَيْنِ

قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: الغُسْلُ للعِيدَيْنِ مَأْمُورٌ به، وكَذَلِكَ الطَّيبُ، والحَسَنُ مِنَ الثَّيَاب.

قالَ مَالِكٌ: في مَسِيرِ النَّاسِ يَوْمَ العِيدِ إلى المُصَلَّى مِنْ طَرِيقِ وانْصِرَافِهِم على غَيرِه لا أَرَى هذا وَاجِباً على النَّاس، وإنَّي لأَسْتَخسِنُه للرَّجُلِ في خَاصَّةِ نَفْسِه.

وقالَ غيرُ مَالِكِ: كَانَ النَّاسُ قَدْ أُمِرُوا بِذَلِكَ في أَوَّلِ الإِسْلاَمِ بِالمَدِينةِ لِكَي يَنْتُشِرَ المُسْلِمُونَ بِها، ويَكْثِرُونَ في أَغْيُنِ المُنَافِقِينَ، وهذَا مِنْ بَابِ الإِرْهَابِ على العَدُّق، ثُمَّ قَوِي الإِسْلاَمُ، وذَهَبَ النَّفَاقُ، وبَقِيتِ السُّنَّةُ مَعْمُولٌ بِها.

* أَرْسَلَ مَالِكٌ حَدِيثَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الفِطْرَ والأَضْحَى قَبْلَ الخُطْبَةِ (٦١١) وأَسْنَدَهُ عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ ابنِ جُرِيجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ: •أَنَّ النبيُّ ﷺ بَدَأَ بِالصَّلاَة قَبْلَ الخُطْبَةِ (٢٠).

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/ ٢٢٩: لا خلاف بين العلماء ولا تنازع بين الفقهاء أنه لا أذان ولا إقامة في العيدين، ولا في شيء من الصلوات المسنونات والنوافل، وإنما الأذان للمكتوبات لا غير.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق ٣ ٢٧٨.

وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّهُ لا يُصَامُ يُومُ الفِطْرِ والأَضْحَى، واخْتَلَفُوا فِيمَا سَوَاهُمَا.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رَوَى الأَغْمَشُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ قَالَ: أَخْرَجَ مَرْوَانُ بِنُ الحَكَمِ المِنْبَرَ يَوْمَ العِيدِ إلى المُصَلِّى فَبِدَأَ بِالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ، فَقَامَ إليه رَجُلٌ فقالَ: يا مَرْوَانُ، خَالَفْتَ السُّنَّة، بَدَأَتَ بِالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَة، فقالَ لَهُ مَرْوَانُ: قَدْ تَرَكَ مَا هُنَاكَ (١).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: كَانَ سَبَبُ تَقْدِيمٍ مَرْوَانُ للخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَفْتَرِقُونَ بعدَ الصَّلاَةِ فَلاَ يَبْقَى للخُطْبَةِ إِلاَّ القَلِيلُ، فبدأَ بالخُطْبَةِ قَبْلَ الصَّلاَةِ لِنَلاَّ يَذْهبَ أَحَدٌ حَتَّى تَتَمَّ الخُطْبَةُ والصَّلاَةُ.

قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ: لَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِإِذْنِ عُثْمَانَ لأَهْلِ الْعَوَالِي فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الجُمُعَةِ يَوْمَ الْعِيدِ[٦١٣] وكَانَ يَقُولُ: مَنْ لَزِمَتْهُ الجُمُعَةُ لَمْ يُسْقِطْهَا عنهُ إِذْنُ الإِمَامِ، لأَنَّ الجُمُعَةَ لَمْ يُسْقِطْهَا عنهُ إِذْنُ الإِمَامِ، لأَنَّ الجُمُعَةَ فَرِيضَةٌ، فلا يُسْقِطْهَا عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ العُذْرَ الذي لا يُسْتَطَاعُ دَفْهُهُ

وحدَّثنا أبو جَعْفَرِ^(٢)، قالَ: حدَّثنا ابنُ السَّكَنِ^(٣)، قالَ: حدَّثنا الفِرَبْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا البُخَارِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ سُلَيْمَانَ، قالَ: حدَّثنا البُخَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ [الرَّحيمِ](١)، عَنْ سَعِيدِ بنِ سُلَيْمَانَ،

⁽۱) رواه مسلم (٤٩)، وأبو داود (۱۱٤۰)، وابن ماجه(۱۲۷۵)، وأحمد ٣/١٠، بإسناده إلى الأعمش به

⁽٢) - هو أبو جعفر بن عون الله، وتقدم التعريف به.

⁽٣) هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصري، الإمام الفقيه المحدث، توفى سنة (٣٥٣)، السير ١١٧/١٦.

 ⁽٤) جاء في الأصل: عبد الرحمن وهو خطأ، ومحمد بن عبد الرحيم هو الإمام المعروف بصاعقة.

عَنْ [هُشَيمٍ] (١)، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أُنَسٍ، قالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لا يَغْدُو يَوْمَ الفِطْر إلى المُصَلَّى حتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ (٢).

وبهَذا قَالَ مَالِكٍ في الفِطْرِ، قالَ: ولَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِم في الأَضْحَى.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا سَأَلَ عُمَرُ أَبِا وَاقِدِ اللَّيْثِيَّ عَمَّا كَانَ يَقْرَأُ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ في الفِطْرِ والأَضْحَى على سَبِيلِ الاخْتِبَارِ لِحِفْظِه لِسُنَنِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وكانَ عُمَرُ عَالِمَا بِذَلِكَ، والعَالِمُ أَنْ يَسْأَلَ أَصْحَابَهُ عَمَّا يَعْلَمُه مُو، وقذ فَعَلَهُ النبيُ ﷺ والصَّحَابةُ والتَّابِعُونَ (٦١٨).

وقَرَأ فِيهِما بـ ﴿ فَنَّ ﴾ و ﴿ أَقْتَرَبَتِ ﴾ ، وقرأ بِغَيْرِهِما .

والذي مَضَى بهِ العَمَلُ التَّخْفِيفُ بالقِرَاءَةِ فِيهِما، لِقَوْلهِ عليهِ السَّلاَمُ: اإذا صلَّى أَحَدُكُمْ بالنَّاس فَلْيُخَفِفُ (٣).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وكَبَّرَ أَبُو هُرَيْرَةَ في صَلاَةِ العِيدَيْنِ في الرَّكْعَةِ الأُولَى سَبْعاً، وفي الثَّانِيَةِ خَمْسَاً (١١٩)، كَمَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ في حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَة، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ في العِيدَيْنِ سَبْعًا في الأُولَى، وخَمْسَا في الآخِرَةِ (١٠)، وبهذا قالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبِ: مَن أَذْرَكَ الإمِامَ وَهُوَ رَاكِعٌ فِي الرَّكُعَةِ الثَّانِيَةَ مِنْ صلاَةِ العِيدَيْنِ أَنَّهُ يَرْكُعُ مَعَ الإمَامِ، فإذا تَمَّ الإمَامُ صَلاَتَهُ قَامَ هَذا فَكَبَّرَ سَبْعَاً كَمَا سَبَقَهُ بِهِ الإمَامُ، ثُمَّ بَداً بالقِرَاءَةِ.

ا في الأصل: هشام، وهو خطأ، وهُشيم هو ابن بَشِير، وعبيد الله هو ابن أبي بكر بن أنس بن مالك.

٢) صحيح البخاري (٩٥٣) عن محمد بن عبد الرحيم به.

٢) ﴿ رُواهُ البَّخَارِي (٦٧١)، ومسلم (٤٦٦)، من حديث أبي هريرة.

٤) رواه أبو داود (١١٤٩)، وابن ماجه (١٢٨٠)، بإسنادهما إلى الزهري به، وإسناده ضعف.

وقَالَ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ: إِنَّه يُكَبِّرُ سِتَّا قَبْلَ القِرَاءَةِ، ثُمَّ يَبْدَأُ بِالقِرَاءَةِ. * قالَ أَبو عُمَرَ: إِنَّما كَانَ ابنُ عُمَرَ لا يَتَنَقَّلُ في يَوْمِ عِيدِ (١٢٢] لاَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: صَلاَةُ العِيدِ نَافِلَةُ ذَلِكَ اليَوْمِ، فكَانَ يَجْتَزِئُ بِصَلاَةِ العِيدَيْنِ عَنْ نَوَافِلِ ذَلِكَ اليومِ كُلُهِ.

وكانَ الفَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ وعَرْوَةُ بنُ الزُّبَيْرِ يَتَنَفَّلَانِ قبلَ الغُدُوِّ إلى المُصَلَّى الفَالاَةِ ولا بَعْدَهَا المُصَلَّى المَّسَلَّى قبلَ الصَّلاَةِ ولا بَعْدَهَا المُصَلَّى قبلَ الصَّلاَةِ ولا بَعْدَهَا مِنْ عَمَلِ آهٰلِ المَدِينَةِ، فإنْ صَلُّوا في المَسْجِدِ صَلاَةَ العِيدِ لِعُذْرِ مَطَرٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مِنْ عَمَلِ آهٰلِ المَدِينَةِ، فإنْ صَلُّوا في المَسْجِدِ صَلاَةَ العِيدِ لِعُذْرِ مَطَرٍ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ مَنْ دَخَلَهُ قَبْلَ الصَّلاَةِ إذا كَانَ دُخُولُهُ بعدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ تَحِيَّةَ المَسْجِدِ، كَمَا أَمَرَ رَسُولُ الله يَعْلِيُ (١).

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: فُتْنَا مَالِكِ في صَلاَةِ الْخَوْفِ مُوَافِقٌ لِظَاهِرِ الْقُرْآنِ (١٢١)، قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلِيَأْخُدُوا الْمُسَلَّفَةَ مُلَا اللهُ عَنَى اللهُ عَلَى السَّلَاةِ اللهُ عَنَى الصَّلَاةِ اللهُ عَنَى الصَّلَاةِ اللهُ عَنَى المَّلَاةِ اللهُ وَلِيَأْخُدُوا أَسْلِحَتَهُم كَا يَعْنِي الْخُدُ اللهَ اللهُ الله

وقولُهُ: ﴿ وَلِيَاخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتُهُمْ ﴾ يعني: يأْخُذُوهَا الذينَ قذ أَتَمُّوا الصَّلاَةَ أَوَلاً، ويَخْفَظُونُ هَوُلاَءِ حَتَّى يُتِمُّوا صَلاَتَهُم.

* قالَ أبو مُحَمَّدِ: وحَدِيثُ ابنِ عُمَرَ في صَلاَةِ الخَوْفِ (٦٣٤ يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الطَّائِفَةُ الأُولَى والثَّانِيَةُ بعدَ سَلاَمِ الإمَامِ في صَلاَةٍ وَاحِدَةٍ فَيَذْهَبُ الحَذَرُ الذي أُمِرُوا به، والتَّحَدُّرُ مِنَ العَدُقُ، ولَذِلَكَ لم يَأْخُذْ به مَالِكٌ في صَلاَةِ الخَوْفِ.

⁽١) جاء أمره صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿إذَا دَخُلُ أَحَدُكُمُ الْمُسْجَدُ فَلْيُرَكُعُ رَكَعْتَيْنَ قَبْلُ أَنْ يَجِلُسُ ۗ رَوَاهُ الْبِخَارِي (٤٣٣)، ومسلم (٧٤١) من حديث أبي قتادة.

والْحَتَلَفْتِ الْأَحَادِيثُ في صَلاَةِ الخَوْفِ، وأَصَحَّهُا مَا رَوَاهُ مَالِكٌ في المُوطَّأ.

قالَ الأَخْفَشُ: إِنَّمَا قِيلَ غَزْوَةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم كَانُوا يَمْشُونَ حُفَاةً، فَنُقِبَتْ أَقْدَامُهُم، يَعْنِي: قُرِحَتْ أَقْدَامُهُم، فَكَانُوا يَشُدُّونَ عَلَيْهَا الخِرَقَ، فَلِذَلِكَ سُمُّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا شُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرَّقَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَايَاتِهِم تَقَطَّعَتْ فَرَفَعُوهَا بِالخِرَقِ(١).

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: أَسْنَدَ شُعْبَةُ حَدِيثَ صَلاَةِ الخَوْفِ عَنْ عبدِ الرَّحمنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ صَالِحِ بنِ خَوَّاتٍ، عَنْ سَهْلِ بنِ أَبي حَثْمَةَ، عَن النبيُ عَلَيْ (٢). النبيُ عَلَيْ (٢).

* وأَوْقَفَهُ مَالِكٌ على سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةَ [٦٣٣].

قَالَ أَخْمَدُ: ولا نَعْلَمُ أَحَداً أَسْنَدَهُ إلاَّ شُعْبَةً.

* قَالَ أَبُو المُعَرَّفِ: قَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: اما صَلَّى رَسُولُ اللهِ الطُّهْرَ وَقْتِهَا وَالْعَصْرَ يَوْمِ الْخَنْدَقِ حَتَّى غَرَبتِ الشَّمْسُ (١٣٥١)، إِنَّمَا أَخَرَهُمَا عَلَيْ يَوْمِ الْخَنْدِ عَنْ وَقْتِهَا مِنْ أَجْلِ الشَّخْالِهِ بِالحَرْبِ، ولمْ تَكُنْ صَلاَةُ الخَوْفِ يَوْمِ اللهِ قَد نَزَلَتْ عَلَيْهِ، وإنَّمَا نَزَلَتْ عَلَيْهِ بِعَدَ ذَلِكَ بِعُسْفَانَ حِينَ لَقِيّهُ أَهْلُ مَكَّةَ بِالجُنُودِ، وعلى خَيْلِهِم خَالِدُ بنُ نَزَلَتْ عَلَيْهِ بِعَد ذَلِكَ بعُسْفَانَ حِينَ لَقِيّةُ أَهْلُ مَكَّةَ بِالجُنُودِ، وعلى خَيْلِهِم خَالِدُ بنُ الوَلِيدِ، فَنَزلَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِعُسْفَانَ، ونزلَ المُشْرِكُونَ بِقُرْبِه، فَلَمَّا حَضَرتِ الصَّلاَةُ صَلاَّمًا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِعُسْفَانَ، ونزلَ المُشْرِكُونَ بِقُرْبِه، فَلَمَّا حَضَرتِ الصَّلاَةُ صَلاَّمًا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِعُسْفَانَ، ونزلَ المُشْرِكُونَ بِقُرْبِه، فَلَمَّا حَضَرتِ الصَّلاَةُ صَلاَّمًا رَسُولُ اللهِ عَلَيْ بِعُسْفَانَ، ونزلَ المُشْرِكُونَ بِقُرْبِه، فَلَمَّا وَالْمَشْرِكُونَ قَدْ الصَّلاَةُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهِ عَلْمَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَالْمَانَ عُلْمَ فِي الصَّلاةِ قَالَ بَعْضُهُم لِبَعْضٍ : لَوْ تَأَمَّبُنَا فَحَمَلْنَا عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدَةً وَالْمَانَاعُم، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُم: الآنَ تَأْتِيهِم صَلاَةً أُخْرَى، فإذا دَخَلُوا فِيها كُونُوا على عِلَقَ واحْدَهُ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدُهُ عَلَى عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدِه عَلَى عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدٍه عَلَى عَلْكُوا فِيها كُونُوا عَلَى عَلْمَا وَاحِدُه وَاحِدُه فَيْ الصَّلَقَ مَنْ السَلامُ عَلَى عَلَيْهِ السَّلامُ على الصَّلَة وَاحِدُه السَّلامُ على الصَّلُوا عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدٍه فَلَوْلَ عَلَيْهِم حَمْلَةً وَاحِدُه فَيْ السَّلامُ عَلَى عَلَيْ السَلَّو عَلَيْهِ السَّلامُ عَلَى عَلَيْهِ السَّلامُ عَلَى الْعَلَاقُ اللْهُ الْمُعْلَى الْمُولُ اللْهُ الْمُسْتِهِ السَّلِهُ الْمُؤْلِقُ عَلَى الْمَافِي الْهُ الْمُؤْلِقُ اللْهُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُلْولِ الْمُؤْلِ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ اللْهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤْلِولُوا عَلَى الْمُعْلَقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُ

⁽۱) استعرض الحافظ ابن عبد البر في التمهيد ۲۳ /۳۳ الأقوال في تسمية هذه الغزوة، فانظره إن شئت.

⁽۲) رواه مسلم (۸٤۱)، وأبو داود (۱۲۳۷)، وابن ماجه (۱۵۹)، بإسنادهم إلى شعبة به.

رَسُولِ اللهِ ﷺ بِصَلاَةِ الخَوْفِ، فَقَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَصْحَابِهِ طَائِفَتَيْنِ، فَصَلَّى بِهِم العَصْرَ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ عزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا نَظَرَ المُشْرِكُونَ إلى ذَلِكَ تَعَجَّبُوا.

* قال عيسى: لمَّا مَاتَ إِبْرَاهِيمُ بنُ النبيِّ عَلَيْ وَافَقَ يَوْمَ مَوْتِهِ كُسُوفَ الشَّمْسِ، فَقَالَ النَّاسُ: إِنَّمَا كُسِفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَلِذَلِكَ قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: اللهَّمْسَ والقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لا يَخْسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ولاَ لِحَيَاتِهِ اللهَّ مَنَ وَلَكَنَّهُمَا مِنَ الآيَاتِ اللهِ يُخَوِّفُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِهِا عِبَادَهُ.

* قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ كُسُوفِ الشَّمْسِ: ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ مَا أَعْلَمُ ، لَضَحِكْتُمْ قَلِيلاً ، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرَا الرَّارَةِ وَمَا أَعَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرَا الرَّارَةِ وَمَا أَعَدَّ اللهُ عَلِيْهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رأَى النَّارَ ، ومَا أَعَدَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيها لأَهْلِها ، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ فِيها لأَهْلِها ، فَلَوْ عَلِمَ النَّاسُ مِثْلَ الذي عَلِمَهُ رَسُولُ اللهِ عَنَّ مِنْ ذَلِكَ لَكَثُرَ بُكَاؤُهُمْ ، خِيفَةً مِنْ عَذَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ .

* وقَوْلُهُ في النَّارِ: ﴿ وَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ﴿ ١٤٠] يعنِي: رأَى مَقَاعِدَ النِّسَاءَ ﴿ وَقَوْلُهُ فِي النَّارِ اللَّوَاتِي يَكُفُرُنَ إِحْسَانَ العَشِيرِ إليهِنَّ، والعَشِيرُ هُوَ الزَّوْجُ، وهذَا كُفْرَانُ النَّعَمِ لا كُفْرٌ باللهِ، واللهُ يُحِبُ أَنْ يُشْكَرَ المُحْسِنُ على إِحْسَانِهِ، والزَّوْجُ على جَمِيعِ مُعَاشَرِتِه، غَيْرَ أَنَّهُ لا يُخَلَّدُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْجِيدِ في النَّارِ.

* وقولُهُ ﷺ في العَنْقُودِ الذي هَمَّ أَنْ يَأْخُذَهَ: "لَوْ أَخَذْتُهُ لِأَكَلْتُم مِنْهُ مَا بَقِبتِ الدُّنبَا"[١٤٠] إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ثِمَارَ الجَنَّةِ لا تَفْنَى، كُلَّمَا جُنِيَ مِنْهَا شَيءٌ عَادَ غَيْرُهُ مَكَانَهُ في وَقْتِهِ، وطَعَامُ الجَنَّةِ لا يُؤْكَلُ في الدُّنيَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ مَا يُؤْكَلُ في الدُّنيَا يَعُودُ رَجِيعَا، وأَهْلُ الجَنَّةِ لا يَبُولُونَ ولاَ يَتَغَوَّطُونَ.

قَالَ أَصْبَغُ (١): تُصَلَّى صَلاَّةُ الكُسُوفِ في المَسْجِدِ، ولاَ يُبْرَزُ لَهَا كَمَا يُفْعَلُ في

⁽١) هو أصبغ بن الفرج المصري، الإمام الفقيه المتقن، روى عنه البخاري ومحمد بن يحيى الذهلي ومحمد بن وضاح وغيرهم، وتفقه عليه ابن المواز وابن حبيب وغيرهما، وتوفي سنة (٢٢٥)، ينظر: تهذيب الكمال ٣٠٤/٣.

العِيدَيْنِ، وكذَا الاستِسْفَاءُ، ولا يُصَلَّى في كُسُوفِ القَمَرِ كَمَا يُصَلَّى في كُسُوفِ الشَّمْسِ، ولكنْ يُصَلِّي النَّاسُ حِينَيْدِ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ كَصَلاَةِ النَّافِلَةِ، إذ لمْ يَصِعَّ عَنِ النَّيِّ وَلَكَنْ يُصَلِّقِ القَمَرِ كَمَا جَمَعُوا في عَنِ النَّبِيِّ وَلاَ عَنْ الخُلَفَاءِ بَعْدَهُ أَنَّهُم جَمَعُوا في كُسُوفِ القَمَرِ كَمَا جَمَعُوا في كُسُوفِ الشَّمْسِ.

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بَنُ أَبِي سَلَمَةً (١): وَنَحْنُ إِذَا كُنَّا فَذَّاذَا صَلَّيْنَا هَذِهِ الصَّلاَةَ رَكُعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: ﴿فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَأَفْرَعُوا إِلَى الصَلاَةِ (٢).

قالَ: أبوالمُطَرُّفِ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ عَلَيْ في حَدِيثِ الكُسُوفِ أَنَّ عَذَابَ القَبْرِ حَقَّ، وأَنَّ العَبْدَ يُسْئَلُ في قَبْرِهِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُشَنِّتُ اللهُ اللَّيْسِ الكُسُوفِ أَنَّ الْفَالِينَ وَأَنَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يُشَنِّتُ اللّهُ النَّفْسِيرِ: هذَا في الشَّائِتِ فِي الْحَيْدِ وَاللّهُ التَّفْسِيرِ: هذَا في مُسَائِلَةِ المَلِكَيْنِ العَبْدِ فِي قَبْرِه، وقَوْلُ المَلَكَيْنِ للعَبْدِ فِي قَبْرِه، مُسَائِلَةِ المَلِكَيْنِ للعَبْدِ فِي قَبْرِه، مَا عِلْمُكَ بِهِذَا الرَّجُلِ؟ يَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهذَا إلى النبيِّ عَلَيْ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، ويَجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهذَا إلى النبيِّ عَلَيْهِ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، ويجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهذَا إلى النبي عَلَيْهِ، ويَرَاهُ الرَّجُلُ في قَبْرِه، ويجُوزُ أَنْ يُشَارَ بِهذَا إلى عَالِي مَعْهُودٍ، كَمَا قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في كِتَابِهِ: ﴿ هَنَذَا مِن شِيعَيْهِ وَهَذَا مِنْ عَدُومٌ ﴾ [النصص: ١٥] فأَشَارَ بهذَا إلى غَائِبٍ مَعْهُودٍ.

* ومَغْنَى قَوْلِ أَسْمَاءَ في حَدِيثِها: "فأَمَّا المُؤْمِنُ أَو المُوقِنُ"، "وأَمَّا المُنَافِقُ أَو المُوقِنُ"، "وأَمَّا المُنَافِقُ أَو المُوتَابُ"[٦٤٥]، فيهِ مِنَ الفِقْهِ: تَحَرَّي لَفْظَ النبيِّ ﷺ، فَيُؤَدَّى كَمَا سُمِعَ مِنْهُ، ولاَ يُنْقَلُ علَى المَعْنَى.

* وقَوْلُ العَبْدِ في قَبْرِه المَلَكَيْنِ: (هُوَ مُحَمَّدٌ جَاءَنَا بِالبَيِّنَاتِ والهُدَى)[٦٤٥]، يغْنِي: بالتَّوْحِيدِ والفَرَائِضِ فَعَمَلْنَا بِها، وصَدَّقْنَاهُ في ذَلِكَ، فَيَشْهَدُ المَلَكَانِ لَهُ بذَلِكَ.

⁽١) . هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون نزيل بغداد، تقدم التعريف به.

⁽٢) نقل قول الإمام الماجشون: ابن أبي زيد القيرواني في النوادر والزيادات ١ /٥١٢، ومعنى قوله (أفذاذا) يعني: أفرادا، والحديث المذكور رواه مسلم (٩٠١) من حديث عائشة.

وأَمَّا المُنَافِقُ فَلَيْسَتْ لَهُ حُجَّةٌ يَخْتَجُّ بِهِا [إذ](١) لَمْ يُصَدُّقْ بِشَيءٍ مِنْ ذَلِك في حَيَاته.

قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ: وَقَعَ في حَدِيثِ أَنَسٍ مِنْ غَيْرٍ رِوَايةٍ مَالِكِ: ﴿ وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَقُولُ: لا أَدْرِي، فَيُقَالُ لَهُ: لا دَرَيْتَ ولاَ تُلَيْتَ ﴾ (٢) فَمَعْنَى (لا تَلَيْتَ) المُتَابَعَة في الكَلاَم، أي تَابَعْت، أو لا يَدْري مُحَمَّدا ﷺ، ولاَ بِمَا جَاءَ بهِ .

ثُمَّ يُضْرَبُ ضَرْبَةً تَفْتَرِقُ أَوْصَالُهُ، وهذَا أَصْلٌ صَحِيعٌ عندَ أَهْلِ السُّنَّةِ لا يَخْتَلِفُونَ فيهِ، ومَنْ قَالَ بِخِلاَفِهِ فَهُو كَاذِبٌ مُفْتَرِي.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ فِي حَدِيثِ عبدِ اللهِ بِنِ زَيْدٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ صَلَّى فِي الاسْتِسْقَاءِ)، وإنَّمَا قالَ فيهِ: (أَنَّهُ دَعَا)[١٩٤]، ورَوَاهُ مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيُ، عَنْ عَبَّادِ بِنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَرَجَ يَسْتَسْقِي، فَصَلَّى بِهِم رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِما بِالقِرَاءَةِ، وحَوَّل رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ واسْتَسْقَى، واسْتَقَبلَ رَكَعَتَيْنِ جَهَرَ فِيهِما بِالقِرَاءَةِ، وحَوَّل رِدَاءَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ واسْتَسْقَى، واسْتَقَبلَ القَبلَةَ اللهُ المَدِينَةِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي الاسْتِسْقَاءِ.

* ومَعْنَى تَحْوِيلِه رِدَاءَهُ لِكَي تَتَحَوَّلَ حَالَةُ الشَّدَّةِ إلى حَالَةِ السَّعَةِ والخَصْبِ

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَالَ مَالِكٌ: صَلاَةُ الاسْتِسْقَاءِ رَكْعَتَانِ، ويَبْدَأُ الإِمَامُ بِالصَّلاَةِ قَبْلَ الخُطْبَةِ، ويَجْهَرُ فِيها بِالقِرَاءَة، ثُمَّ يَخْطُبُ، ويَدْعُو اللهَ، ويَسْتَسْقِي.

قَالَ ابنُ وَضَّاحٍ(١): قَدْ كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: الخُطْبَةُ قَبْلَ الصَّلاَةِ، ثُمَّ رَجَعَ سَنَةَ

⁽١) جاء في الإصل: (إذا) وهو خطا مخالف للسياق.

⁽٢) رواه البخاري (١٢٧٣)، ومسلم (٢٨٧٠)، والنسائي ٤ / ٩٧.

⁽٣) رواه أبو داود (١١٦١)، والترمذي (٥٥٦)، وأحمد ٤ /٣٩، بإسنادهم إلى معمر بن راشد به.

 ⁽٤) هو محمد بن وضاح القرطبي، الإمام المحدث الفقيه العابد المصنف، توفي سنة
 (٢٨٧)، ينظر: السير ١٣ / ٤٤٥، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣ / ١٣٢١.

سِتُينَ ومَاثَةٍ، وأَشَارَ علَى زُفَرِ بنِ عَاصِمٍ وَالِي الْمَدِينَةِ ('' أَنْ يُقَدِّمَ الصَّلاَةَ قَبْلَ الخُطْبَةِ، والعَمَلُ عِنْدَنا في هذَا على قَوْلِهِ الْأَوَّلِ أَنْ تَكُونَ الخُطْبَةَ قَبْلَ الصَّلاَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وحَدِيثُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أَصْلٌ في الاسْتِسْقَاءِ عندَ قِلَّةِ المَطَر، وأَصْلُ في الاسْتِصْحَاءِ عندَ كَثْرَةِ المَطَرِ.

- وقولُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «اللَّهُمَّ ظُهورَ الحِبَالِ والآكامِ ١٥٠٠] يعني: بالآكامِ الكَداءَ الصُّغَار.
- وقَوْلُهُ: ﴿ فَانْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ انْجِيَابِ النَّوْبِ ١٥٠٠]، قالَ مَالِكُ: يَعْنِي
 يَدُورَ السَّحَابُ فِي الْمَدِينَةِ كَمَا يَدُورُ جَيْبُ القَمِيصِ، فَكَانَ يُمْطِرُ حَوْلَ الْمَدِينَةِ ولاَ
 يُمْطِرُ بالْمَدِينَةِ.
- * وقَوْلُهُ: ﴿ أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي ، وَكَافِرٌ بِي ١٥٣] يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ جَعَلَ الفِعْلَ فِي المَطَرِ للكَوَاكِبِ فَهُو كَافِرٌ ، ومَنْ جَعَلَهُ دَلِيلاً على المَطَرِ فقدْ أَخْطَأ ، لأَنَّهُ يَدَّعِي عِلْمَ الغَيْبِ ، وكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ عندَ المَطَرِ: (مُطِرْنَا بِنَوْءِ الفَتْحِ) ، ويَثْلُو: ﴿ مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ فَلا مُعْمِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢] [٥٥٥]، فالمَطَرُ مِنْ رَحْمَةِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى إِذَا أَنْزَلَهُ فِي وَقْتِهِ ، ولَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدَّه المُتَعَارَفِ ، فإنْ زَادَ على ذَلِكَ سُئِلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ كَشْفَهُ ، كَمَا فَعَلَ النبي ﷺ في حَدِيثِ أَنسِ .
- * وقَوْلُهُ عَلَيْ: ﴿إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةً، ثُمَّ تَشَامَتْ فَتِلْكَ عَيْنٌ غَدِيقَةٌ ﴿ [٢٥٤] يَقُولُ: إِذَا أَنْشَأَتِ السَّحَابَةُ مِنْ نَاحِيةِ البَحْرِ الذي هُو بِغَرْبِيِّ المَدِينَةِ ثُمَّ اسْتَدَارِتْ فَعَلَتْ عَلَى المَدِينَةِ مِنْ نَاحِيةِ الشَّامِ، يعني: مِنْ جَوْفَيْ المَدِينَةِ فَذَلِكَ سَحَابٌ يَكُونَ مِنْهُ عَلَى المَدِينَةِ مِنْ نَاحِيةِ الشَّامِ، يعني: مِنْ جَوْفَيْ المَدِينَةِ فَذَلِكَ سَحَابٌ يَكُونَ مِنْهُ مَطَرٌ غَزِيرٌ والغَرَقُ الغَزِيرُ، وليسَ في هذا حُجَّةٌ لِمَنْ قَالَ بِالأَنْوَاءِ، أَو فِعْلِ النَّجُومِ وَطُلُوعِهَا أَدِلَةٌ على المَطَرِ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ هذا بالمَدِينَةِ على طَرِيقِ العَادَةِ وَالعُرْفِ، وذَلِكَ أَنَّ السَّحَابِ إِذَا أَطَلَّ على المَدِينَةِ مِنْ هَذِهِ النَّوَاحِي كَانَ سَحَابَ مَطَرِ.

⁽۱) هو زفر بن عاصم بن عبد الله بن يزيد الهلالي، روى عن عمر بن عبد العزيز وغيره، روى عنه مالك وغيره، ينظر: المعرفة والتاريخ ١ /٣٩٠، وتاريخ دمشق ١٩ / ٤٠.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وهذَا حَدِيثٌ لَم يَذْكُرُهُ أَحَدٌ إِلاَّ مَالِكٌ.

وقَوْلُهُ: ﴿إِذَا أَنْشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ ﴾ وكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنِّي لَا أَنْسَى أَو أُنَسَّى ۖ لَم يَذْكُرْهُمَا أَحَدٌ إِلاَّ مَالِكٌ ، وَهُمَا عندَهُ بَلاَغٌ ، ومَالِكٌ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ ، وقذ أَجْمَعَ النَّاسُ على عَدَالَتِهِ وصِحَّةِ مَا نَقَلَ.

* * *

بابُ النَّهٰي عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ للحَاجَةِ، إلى آخِرِ خُرُوجِ النَّاسِ إلى المَسْجِدِ

* قَوْلِ أَبِي أَيُوبَ الأَنْصَارِيِّ: (مَا أَدْرِي مَا أَصْنَعَ بِهَذِه الْكَرَابِسِ) (١٥٨) يعنِي: اللَكَرَابِسِ الْمَرَاحِيضَ التِّي في الغُرَافِ خَاصَّةٌ، وأَمَّا التِّي في البَيُوتِ فإنَّها تُسَمَّى الْكُنُفُ، ونَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ واسْتِدْبَارِهَا، وهذَا في الصَّحَارَى الكُنُفُ، ونَهَى رَسُولُ اللهِ عَلَيْ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ واسْتِدْبَارِهَا، وهذَا في الصَّحَارَى ولَيْسَ ذَلِكَ في المَدَائِنِ، وقد رَأَى ابنُ عُمَرَ النبيَّ عَلَيْ بالمَدِينَةِ قَاعِدًا على لَبِنتَيْنِ مُسْتَفْبِلاً بَيْتَ المَقْدِسِ اسْتَذْبَرَ القِبْلَةَ، مُسْتَفْبِلاً بَيْتَ المَقْدِسِ اسْتَذْبَرَ القِبْلَةَ، فَحَامَ مُسْتَفْبِلاً بَيْتَ المَقْدِسِ اسْتَذْبَرَ القِبْلَةَ، فَحَامَ مُفَسِّراً لِحَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ (١٩٥٨) الذي رَوَاهُ في النَّهِي عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ واسْتِدْبَارِهَا عندَ الغَائِطِ والبَوْلِ، إنَّمَا ذَلِكَ في الصَّحَارَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا عندَ الغَائِطِ والبَوْلِ مِنْ أَجْلِ حُرْمَةِ القِبْلَةِ، وقدْ أَمَرَنا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نَسْتَقْبِلَهَا للصَّلاَةِ، وَهِي مِنْ أَجَلُ الأَعْمَالِ، فَيَقْبُحُ اسْتِقْبَالُهَا عندَ الغَائِطِ والبَوْلِ.

قالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: وذَكَرَ الشَّعْبِيُّ أَنَّ مَعْنَى النَّهْيُّ عَنِ اسْتَقْبَالِهَا واسْتِدْبَارِهَا في الصَّخرَاءِ مِنْ أَجْلِ المُصَلِّينَ للهِ عَزَّ وَجَلَّ في الصَّحَارَى مِنْ غَيْرِ الإنْسِ، فَكَرِه أَنْ يَسْتَقْبِلَهُم الإنْسَانُ بِفَرْجِه أَو مَخْرَجِه، ذَكَرَ هذَا سَحْنُونُ عَنِ الشَّعْبِيِّ (۱).

* قَالَ أَبُوالمُطَرِّفِ: إِنَّمَا نَزَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ البُصَاقَ مِنْ جِدَارِ القِبْلَةِ إِكْرَاماً مِنْهُ

⁽۱) رواه سحنون في المدونة ۱ / ۷۰ عن ابن وهب عن حمزة بن عبد الواحد عن عيسى الحناط عن عامر الشعبي به، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٢٣٦ بإسناده إلى ابن وهب به.

للقِبْلَةِ وصِيَانَةً لَهُ عَنِ القَذَرِ [111]، وقدْ رَوَى أَنَسُ بنُ مَالِكِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «البُصَاقُ في المَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وكَفَّارَتُها دَفْنُهَا»(١)، وإنَّما بُنِيَتِ المَسَاجِدُ لِذِكْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ والصَّلاَةِ، فَلِهذَا أَوْجَبَ أَنْ تُنَزَّهَ عَنْ جَمِيعِ الأَقْذَارِ.

* فَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (بَيْنَمَا النَّاسُ بِهُبَاءٍ في صَلاَةِ الصَّبْحِ إِذَ جَاءَهُم آتٍ، فقالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ قَدْ أَنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ (١٦٦٦، إلى آخِرِ الحَدِيثِ، فيه مِن الفِقْهِ: قَبُولُ خَبَرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، واللَّيلِ على ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالنَّبُتِ في خَبْرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبْرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، وفيه: أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالنَّبُتِ في خَبْرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبْرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، وفيه: أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالنَّبُتِ في خَبْرِ الفَاسِقِ أَوْجَبَ قَبُولَ خَبْرِ الوَاحِدِ العَدْلِ، وفيه: أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ نَسَخَ مِنْ كِتَابِهِ مَا شَاءً، وأَبْقَى الحُكْمَ فيهِ لَمَّا شَاءً، ولَيْسَ العَمْلُ على مَنِ اسْتَذْبَرَ القِبْلَةِ أَوْ شَرَقَ أَوْ غَرَّبَ ثُمُّ تَبَيْنَ لَهُ ذَلِكَ في بَعْضِ صَلاَتِهِ أَنْ يَنْصَرِفَ إلى القِبْلَةِ وَيُتِمَّ صَلاَتَهُ، كَمَا فَعَلَ أَهُلُ قُبُاءً، ومَنْ عَرَضَ لَهُ وَلِكَ في صَلاَتِهِ أَنْ يَنْصَرِفَ إلى القِبْلَةِ وَيُتِمَّ صَلاَتُهُ، كَمَا فَعَلَ أَهُلُ قُبُاءً، ومَنْ عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ في صَلاَتِهِ فَطَعَهَا وابْتَدَوَّ اليها صَلاَتَهُ، فَلَمَّ بَلْعَهُم التَّحَوُّلُ عَنْهَا وأُمِرُوا باسْتِفْبَالِ ذَلِكَ فِي صَلاَتِهِ فَطَعَهَا وابْتَدَوَّ اليها صَلاَتَهُم، فَلَمَّا بَلَغَهُم التَّحَوُّلُ عَنْهَا وأُمِرُوا باسْتِفْبَالِ كَانُوا قَدْ عَمْدُولُ عَنْهَا وأَمِرُوا باسْتِفْبَالِ الْكَفْبَةِ لَزِمَهُم [الاَنْصِرَافَ] (إلى مَا أَمُرُوا به، وَهُم في حِينِ الصَّلاقِ، وارْتَفَعَ مَا كَانُوا عَلْمَ مَا لَوْبُلَةٍ فَرْسَ عَذَى الْوَبْلَةِ فَلِ الْعَبْلَةِ فَرْلَ أَنْ فَرَغَ مِنْ صَلاَتِهُ أَوْلَ أَنْ الْجَتِهَادَ في الْقِبْلَةِ فَرْصٌ عَذَى الْوَبْلَةِ وَلَى الْوَبْلَةِ فَلَى الْوَبْلَةِ وَلَى الْوَبْلَةِ وَلَى الْوَبْلَةِ وَلَى الْوَلْمَ بِعَدَ أَنْ فَرَعْ مِنْ صَلاّتُهُ في الوَقْتِ بعدَ أَنْ فَتَ الْوَبْقَةِ وَلَى الْوَبْلَقَ مَلَ الْمُؤْمَى الْوَفْتِ بعدَ أَنْ تَبَيْنَ لَهُ ذَلِكَ .

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (فِيمَا بَيْنَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ قِبْلَةٌ)[١٦٨] يعنِي: إذا تُوجَّهَ قِبَلَ البَيْتِ، وإنَّمَا قَالَهُ عُمَرُ بالمَدِينَةِ، وقدْ حدَّثنا أبو

⁽۱) رواه النسائي (۷۲۳)، وابن أبي شيبة ۲/۳٦٥، وأحمد ۳ /۱۷۲، بإسنادهم الى أنس بن مالك.

⁽٢) جاء في الأصل: (الأنصارف)، وهو خطا ظاهر.

يَغْفُوبَ يُوسُفُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بِمَكَّةً (١)، قالَ: حدَّثنا مُوسَى بنُ العبَّاسِ (٢)، قالَ: حدَّثنا أَبُو عبدِ اللهِ الوَرَّاقُ (٢)، قالَ: حدَّثنا حَجَّاجُ بنُ المِنْهَالِ، قالَ: حدَّثنا حَجَّاجُ بنُ المِنْهَالِ، قالَ: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمةَ، عَنْ عُبيدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَا المَعْدِبُ عَنْ يَمِينِكَ وَالمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةً (١)، وهذَا الحَدِيثُ يَدُلُّ على السَّعَةِ في التَّوجُّهِ إلى القِبْلَةِ، وإنَّمَا هذا بالمَدِينَةِ، ومَا وَرَاءَهَا المَحْدِيثُ يَدُلُّ على السَّعَةِ في التَّوجُّهِ إلى القِبْلَةِ، وإنَّمَا هذا بالمَدِينَةِ، ومَا وَرَاءَهَا مِنَ السَّعْ اللهُ المَعْرِبِ، ولَيْسَ هذَا الأَهْلِ العِرَاقِ والا الأَهْلِ اليَمَنِ، فأَمَرَ النَّامِ ومِصْرَ والمَغْرِبِ، ولَيْسَ هذَا الأَهْلِ العِرَاقِ والا اللَّهْ اليَمَنِ، فأَمَرَ النَّيُ يَعِيْعُ أَهْلَ المَدِينَةِ ومَنْ وَرَاءَهُمْ أَنْ يَتَوجَّهُوا عندَ صَلاَتِهِم إلى سَمْتِ القِبْلَةِ النَّيْ يَعْفُ أَهْلَ المَدِينَةِ ومَنْ وَرَاءَهُمْ أَنْ يَتُوجَهُوا عندَ صَلاَتِهِم إلى سَمْتِ القِبْلَةِ الذِي يَكُونُ بينَ المَشْرِقِ والمَغْرِبِ نَحْوَ الكَعْبَةِ، وأَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَهْلَ الدِي فَرَاهُ أَنْ يُولُوا وُجُوهَهُمْ عندَ صَلاَتِهِم نَحْوَ البَيْتِ الحَرَام، فاسْتِقْبَالُهُ مَعَ المُعَايَنَةِ اللهُ فَرِيضَةً، فإذَا أَخْطَأ المُجْتَهِدُ فَتَبَيَّنَ المُؤْرِيضَةً، فإذَا أَخْطَأ المُجْتَهِدُ فَتَبَيْنَ المُغْرِبُ لَهُ فَرِيضَةً، فإذَا أَخْطَأ المُجْتَهِدُ فَتَبَيْنَ المُؤْلِكَ أَعَادَ صَلاَتَهُ في الوَقْتِ، وإذَا ذَهُبَ لَمْ يُعِدْ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: ﴿ صَلاَةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَبْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاَةٍ فِيمَا سِوَاهُ إِلاَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (١٧٠) قالَ أَشْهَبُ: سَأَلْنَا مَالِكَا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فقالَ: هُوَ يُفَضِّلُ الْمَسْجِدَ دُونَ فَضْلِه علَى غَيْرِه مِنَ الْمَسَاجِدِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: يُرِيدُ مَالِكٌ أَنَّ الصَّلاَةَ فِي مَسْجِدِ النبيِّ ﷺ الفَرِيضَةُ تَفْضُلُ على الصَّلاَةِ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ بِدُونَ أَلَفِ صَلاَةٍ، وتَفْضُلُ الصَّلاَةُ فِي مَسْجِدِ

⁽١) هو أبو يعقوب يوسف بن يعقوب النَّجِيْرَمي البصري، الإمام المحدث مُسْنِد البصرة، توفي بعد سنة (٣٦٥)، السير ١٦ / ٢٥٩.

⁽٢) هو أبو عمران موسى بن العباس الخراساني الجُويني، الإمام الحافظ الثقة، توفي سنة (٣٢٣)، السير ١٥ / ٢٣٥.

⁽٣) هو أحمد بن بَشر السَّليمي الأزدي البصري، محدث ثقة، روى عنه الترمذي والنسائي، توفي بعد سنة (٢٤٠)، تهذيب الكمال ٢٠٢١.

رواه الدارقطني ٢ / ٣٢، بإسناده الى حجاج بن المنهال به، ورواه البيهقي في السنن ٢ / ٩٠. بإسناده إلى عبيد الله العمري به.

النبيُ ﷺ على سَائِرِ المَسَاجِدِ بأَزْيَدَ مِنْ أَلفِ صَلاَةٍ، وفي هذا دَلِيلٌ على فَضْلِ المَدِينَةِ على مَكَّة.

* لَمْ يُسْنِدُ مَالِكٌ حَدِيثَ: الا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ الهِ المَادَةُ حَمَّادُ [عَنْ أَيُوبَ] (١٧٤) وأَسْنَدَهُ حَمَّادُ إِعَنْ أَيُوبَ] (١ عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنِ النبيُ ﷺ (١٠)، وفِي هذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: رَدِّ لِقَوْلِ مَنْ يُبِيحُ إِمَامَةَ النِّسَاءِ، ولَو كَانَتِ الإَمَامَةُ مُبَاحَةً لَهُنَّ لَمْ يَكُنْ لِنَهْ النبي ﷺ عَنْ أَنْ يَمْنَعَهُنَّ المَسَاجِدَ مَعْنَى، إذ كُنَّ يُدْرِكُنَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ فِي النبي ﷺ عَنْ أَنْ يَمْنَعُونَ المَسَاجِدَ مَعْنَى، إذ كُنَّ يُدْرِكُنَ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ فِي النبي اللهِ عَنْ أَنْ يَمْنَعُونَهُنَّ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ . «لا تَمْنَعُونَهُنَّ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ .

* قَوْلُ عَائِشَةَ: (لَو أَدْرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النَّسَاءُ) [۱۷۷] يعني: مَا أَحْدَثْنَ مِنَ التَّبَرُّجِ والزِّينَةِ عندَ خُرُوجَهِنَ إلى المَسَاجِدِ لَمَنَعَهُنَّ الخُرُوجَ إليها، وحَرَمَهُنَّ فَضْلَ صَلاَةِ الجَمَاعَةِ عُقُوبَةً لِفِعْلِهِنَّ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ أَحْدَثْنَ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً، ورَوَى أَبو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: اللهِ مَسَاجِدَ اللهِ، ولْيَخْرُجْنَ تَفِلاَتٍ، (٣) يعنِي: غَيْرَ مُتَطَيِّبَاتٍ.

وَلَقِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ امْرَأَةً مُطَيِّبَةً، فقالَ لَهَا: أَيْنَ تُرِيدِينَ؟ فقَالَتْ: إلى المَسْجِدِ، فقالَ لَهَا: شَيْعِتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: فقَالَ لَهَا: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ تَطَيِّبَتْ وخَرَجَتْ إلى المَسْجِدِ لَمْ تُقْبَلُ لَهَا صَلاَةٌ حَتَّى تَرْجِعَ فَتَغْسِلَهُ عَنْهَا، (1)، فَحُكْمُ المَرْأَةِ إذا خَرَجَتْ إلى المَسْجِدِ التَّخَفُّرُ والتَّسَتُّرُ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، ولا بد منه، وقد استدركته من كتب تخريج الحديث.

⁽۲) رواه أبو داود (٥٦٦)، بإسناده إلى حماد بن زيد به، ورواه البخاري (٨٥٨)، ومسلم (٢٤٢)، بإسنادهما إلى نافع به.

 ⁽٣) رواه أبو داود (٥٦٥)، وعبد الرزاق ٣ /١٥١، وابن أبي شيبة ٢ /٣٨٣، وأحمد ٢
 / ٥٢٨، بإسنادهم إلى أبي سلمة بن عبد الرحمن به.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٧٤٤)، وابن ماجه (٤٠٠٢)، وأحمد ٢/٢٤٦.

بابُ الوُضُوءِ لِمَنْ مَسَّ القُرانَ، إلى آخرِ بَابِ في القُرانِ

* كَتَبَ النبيُّ ﷺ لِعَمْرِو بنِ حَزْمٍ حِينَ أَخْرَجَهُ وَالِياً كِتَاباً أَمَرَهُ فيهِ بأَوَامِرَ، وَنَهَاهُ عَنْ نَوَاهِيَ، وكَانَ مِنْ جُمْلَتِهَا: ﴿أَنْ لاَ يَمَسَ المُصْحَفَ إِلاَّ طَاهِرٌ ١٨٠١].

قالَ مَالِكٌ وغَيْرُهُ مِنَ العُلَمَاءِ: لا يَمَسَّ المُصْحَفَ أَحَدٌ ولاَ يَحْمِلْهُ بِعِلاَقَتِه إلاَّ طَاهِرٌ بِطُهْرِ الوُضُوءِ إِكْرَاماً للقُرْآنِ، وقِيلُ في تَأْوِيلِ قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ لَا يَمَشُهُۥ إِلَّا ٱلمُطَهَّرُونَ ﴾ [الرائعة: ٧٩] أَيْ: لاَ يَمَشُهُ عندَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى إلاَّ المُطَهَّرُونَ، وَهُمُ السَّفَرَةُ الكِرَامُ البَرَرَةُ، فَأَمَّا في الدُّنيَا فَقَدْ مَسَّهُ مُنَافِقٌ وغَيْرُهُ مِمَّن لَيْسَ بِمُطَهَّرِ.

* قَوْلُ عُمَرِ بِنِ الخَطَّابِ الذي قالَ لَهُ: (أَتَقْرَأُ ولَسْتَ على وُضُوءِ؟ فقالَ لَهُ عُمَرُ: مَنْ أَفْتَاكَ بِهَذَا، أَمُسَبْلَمَةُ؟)[١٨٥] قالَ ابنُ وَهْبِ: كَانَ عُمَرُ في جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ يَتَعَلَّمُونَ القُرْآنَ، يُعَلَّمُه بَعْضُهُم بَعْضَا، وكآن ذَلِكَ الرَّجُلُ القَائِلُ لِعُمَرَ: (أَتَقْرَأُ ولَسْتَ على وُضُوءٍ؟) مِنْ أَصْحَابِ مُسَيْلَمَةَ يُكْنَى بأبِي مَرْيمَ (١)، فَلِذَلِكَ وَأَتَقْرَأُ ولَسْتَ على وُضُوءٍ؟) مِنْ أَصْحَابِ مُسَيْلَمَة يُكْنَى بأبِي مَرْيمَ (١)، فَلِذَلِكَ عَرَضَ لَهُ عُمَرُ بِمُسَيْلَمَة، أَيْ: أَنَّ مُسَيْلَمَة أَفْتَاكَ بِهذا الغُلُو والخَطَأُ، فَقِرَاءَةُ القُرْآنِ عَلَى عَيْرِ وُضُوءٍ مُبَاحَةً إذا لمْ يَقْرَأُ القَارِىءُ في المُصْحَفِ، وأمَّا الجُنُبُ فلاَ يَقْرَأُ عَلَى عَيْرِ وُضُوءٍ مُبَاحَةً إذا لمْ يَقْرَأُ القَارِىءُ في المُصْحَفِ، وأمَّا الجُنُبُ فلاَ يَقْرأُ مِنَ القُرْآنِ إلاَّ الآيَاتِ اليَسِيرَةِ لارْتَيَاعِ وفَزَع ونَحُو ذَلِكَ.

* قَوْلُ النبيِّ عِلى: ﴿ أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةٍ أَخْرِفٍ ، فَاقْرَوْا مَا تَبَسَّرَ مِنْهُ ١٦٨٩]

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ١٣ / ٢٠٧: كان الرجل فيما زعموا من بني حنيفة قد صحب مسيلمة الحنفي الكذاب، ثم هداه الله للإسلام بعد.

قَالَ مَالِكٌ: وتَفْسِيرُ ذَلِكَ مِثْلُ قِرَاءَةِ عُمَرَ: ﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، مَكَانَ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، مَكَانَ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾، مَكَانَ: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾ ، يُجْعَلُ هَذَا مَكَانُ هَذَا إِذَا كَانَ المَعْنَى وَاحدًا.

* وقالَ صَالِحُ بنُ إِذْرِيسَ المُقْرِىءُ (١): ﴿ أُنْزِلَ القُرْآنُ على سَبْعَةِ أَخْرُفِ ﴿ اللَّهِ يَعْنِي: نَزَلَ عَلَى سَبْعَةِ لُغَاتٍ مُفْتَرِقَةٌ فِي قُرَيْشٍ وفُصَحَاءِ العَرَبِ تَوْسِعَةً مِنَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى ورَحْمَةً للعِبَادِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ لاَ يُحِيلُ مَعْنَاهُ.

فإنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ هذَا في مَعْنَى اللَّغَاتِ، ولُغَةُ هِشَامِ بنِ حَكِيمٍ هِي لُغَةُ عُمْرَ بنِ الخَطَّابِ، وقدْ أَنْكُرَ عُمَّرُ على هِشَامٍ مَا كَانَ يَقْرَأُ به؟ [٦٨٩]، فَيُقَالُ لِقَائِلِ ذَلِكَ: قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ في لُغَةٍ وَاحِدةٍ قِرَاءَاتِ، كَقَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَنَفِرْلَكُمْ خَطَيْنَكُمْ ﴾ (البغرة: ٨٥)، و ﴿ يغفر لكم خطاياكم ﴾ ، و ﴿ تغفر لكم خطاياكم ﴾ بالنون، والياء، والناء (٢)، وذَلِكَ لُغَةٌ وَاحِدةٌ، فالحُرُوفُ السَّبْعَةِ مُتَّفِقةُ المَعَانِي وَإِنْ كَانَتِ الأَلْفَاظُ مُخْتَلِفَةً، ثُمَّ جَمَعَ عُثْمَانُ المُسْلِمِينَ على مُصْحَفٍ وَاحِد نَظَراً مِنْهُ لَهُم حِينَ اخْتَلَفُوا في بَعْضِ القِرَاءَاتِ المُنزُولةِ، وعَظُمَ اخْتِلاَفُهُم في ذَلِك، مِنْهُ لَهُم حِينَ اخْتَلَفُوا في بَعْضِ القِرَاءَاتِ المُنزُولةِ، وعَظُمَ اخْتِلاَفُهُم في ذَلِك، وَبَعْمَ على مُصْحَفٍ وَاحِد مِمَّا لَمْ يَخْتَلِفُوا فيهِ، وَوَافَقَهُ على ذَلِكَ عليْ بنُ أَبِي طَالِبٍ مَعَ سَائِرِ الصَّحَابةِ مِنَ المُهَاجِرِينَ والأَنْصَارِ، فَلا سَبِيلِ لاَحَدِ اليومَ أَنْ يَقْرَأُ بَخِلاً فِ مَا أَجْمَعَ عليهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ.

قَالَ صَالِحُ بِنُ إِذْرِيسَ: وإِنَّمَا جَازَ لَهُم إِسْقَاطُ بَعْضِ القِرَاءَاتِ بعدَ أَنْ قُرِى ۚ بِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ تُفْرَضْ عَلَيْهِم القِرَاءَةُ بِجِمِيعِ القِرَاءَاتِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: الْفُرْآنُ علَى سَبْعَةِ أَخْرُفِ، فَاقْرَقُا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ، فَلَمَّا رأَى أَصْحَابُ الْمُرْآنُ القُرْآنُ علَى سَبْعَةِ أَخْرُفِ، فَاقْرَقُا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ، فَلَمَّا رأَى أَصْحَابُ

⁽۱) هو أبو سهل البغدادي المقرى، الثقة، توفي سنة (٣٤٥)، ينظر: تاريخ بغداد ٩ / ٣٣١، وتاريخ دمشق ٢٢ / ٢١٣ .

 ⁽۲) الذي قرأ بالنون ابن كثير وأبو عمرو البصري وعاصم وحمزة والكسائي، والذي قرأ بالياء نافع، وأما الذي قرأ بالتاء فهو ابن عامر الشامي، ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للعلامة عبد الفتاح القاضي ص٨٤.

رَسُولِ الله ﷺ الصَّلاَحَ في تَرْكِ مَا فِيهِ التَّنَازَعُ بَيْنَهُم مِنَ القِرَاءَاتِ، والاجْمَاعَ على المُتَّفَقِ عَلَيْهِ طَلَبُ الصَّلاَحِ لِدِينِهِم جَازَ ذَلِكَ لَهُم.

قالَ أَبو جَعْفَرِ الطّبَرِيُّ (1): وبَقِيَ الاخْتِلَافُ بِينَ الفُرَّاءِ فِي حَرَكَاتِ القِرَاءَةِ مِنْ الْجُلِ المَصَاحِفِ التِّي كَتَبَها الصَّحَابَةُ كَانَتْ خَالِيَةٌ مِنَ الشَّكْلِ والنَّقَطِ، وكَانَ أَهْلُ كُلُّ نَاحِيَةٍ مِنَ النَّوَاحِي يَقْرُوُونَ بِمَا عَلَّمَهُم أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ قَبْلَ أَنْ يَجْمَعَ عُنْمَانُ المُصْحَف، ولَمْ يَكُونُوا أُمِرُوا بالانْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَما غُمْمَانُ المُصْحَف، ولَمْ يَكُونُوا أُمِرُوا بالانْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَما أُمِرُوا بالانْتِقَالِ عَنْ تِلْكَ القِرَاءَاتِ إلى غَيْرِها كَما أُمِرُوا بالانْتِقَالِ عَمَّا يُوجِبُ الاخْتِلاَفَ في صُورَتِهِ كـ(الزَّقْيَةِ) و(الصَّيْحَةِ)، و(العَهْنِ المَنْفُوشِ) و(الصَّوفِ المَنْفُوشِ) وشِبْهِ ذَلِكَ، فَلَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بالانْتِقَالِ عَمَّا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الحَرَكَاتِ صَعَّ أَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ عَنِ النبيِّ يَثِلِثَ، والدَّلِيلُ على عَمَّا اخْتَلَفُوا فيهِ مِنَ الحَرَكَاتِ صَعَّ أَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ عَنِ النبيِّ يَثِلِثَ، والدَّلِيلُ على عَمَا الْخَتَلَفُوا فيهِ مِنَ الحَرَكَاتِ صَعَّ أَنَّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ عَنِ النبيِّ يَثِلِثَ، والدَّلِيلُ على واللَّيلِ والنبي عَمْرو بنِ العَلاَءِ، وعَاصِم، وحَمْزَة، والكِسَائِيُّ، وابنِ عَامِر، فَهَذِه لَيْرَاءَاتِ مَعْرُوفَةٌ عندَ أَهْلِ الأَمْصَارِ، يَتْلُونَهَا أَنَاءَ اللَّيْلِ والنَّهَارِ في الصَّلُواتِ وغَيْرِها.

قالَ صَالِحُ بنُ إِذْرِيسَ: وأَمَّا الحُرُوفُ التي وَقَعَتْ في بَعْضِ المَصَاحِفِ وأُسْقِطَتْ مِنْ بَعْضِها، مِثْلُ قِرَاءَةِ نَافِع ﴿ وأوصى بها إبراهيم بنيه ﴾ بألف بينَ الوَاوَيْنِ، وقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍهِ وغَيْرِه: ﴿ وَوَضَى ﴾ [البترة: ١٣٢] بِغَيْرِ أَلَفٍ، ومِثْلُ: ﴿ قَالُوا اتّخذ الله ولداً ﴾ بِغَيْرِ وَاوِ (٢)، وقَرَأَ بَعْضُهُم: ﴿ وَقَالُوا اتَّخذَ الله ولداً ﴾ بِغَيْرِ وَاوِ (٢)، وقَرَأَ بَعْضُهُم: ﴿ وَقَالُوا اتَّخذَ الله ولداً ﴾ بِغَيْرِ وَاوِ (٢)، وقَرَأَ بَعْضُهُم: ﴿ وَقَالُوا اتَّخذَ الله وَلداً ﴾ بِغَيْرِ وَاوِ (٢) مِثلُ قَولُهِ بِزِيَادَةً وَاو، ومِثلُ قَولُهِ وَفِي قِرَاءَةً بَعْضِهِم: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةً مِن رَبِّكُم ﴾ بزيادة واو، ومِثلُ قَولُهِ ومَن بَرَاءَةً بَعْضِهِم: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةً مِن رَبِّكُم ﴾ بزيادة واو، ومِثلُ قَولُهِ ومَن بَرَاءَةً : ﴿ جَنات تجري تحتها الأنهار ﴾ [النوبة: ١٠٠] في قِرَاءَةٍ نَافِع ومَنْ

⁽١) هو محمد بن جرير الطبري، الإمام الفقيه المجتهد، صاحب التصانيف الشهيرة، توفي سنة (٣١٠)، السبر ٢٦٧/١٤.

 ⁽۲) الآية في أكثر من موضع، ولكن الموضع الذي فيه هذه الاختلاف هو في سورة البقرة،
 الآية: (١١٦)، والذي قرا بحذف الواو هو ابن عامر الشامي رحمه الله تعالى وحده،
 ينظر: البدور الزاهرة ص٩٢.

تَابَعَهُ، وفِي قِرَاءَةِ ابنِ كَثِيرٍ: ﴿ جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ بزيادة (مِنْ)، وفِي الكَهْفِ: ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهُا مُنقَلَبًا ﴾ (١) [الكهف: ٢٦]، وفي قِرَاءَةِ: ﴿ لأجدن خيراً منقلبا ﴾ ، وشِبهُ هذَا مِنَ الحُرُوفِ، وَهُو نَحْوٌ مِنْ عِشْرِينَ حَرْفاً في جَمِيعِ القُرْآنِ، فإنَّها كَانَتْ مَعْرُوفَة عندَ الذينَ كَتَبُوا المَصَاحِفَ لِعُثْمَانَ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوهَا في مُصْحَفِ وَاحِدٍ، فَفَرَّقُوهَا في المَصَاحِفِ، فَبَعْضُهَا في مُصْحَفِ أَهْلِ المَدِينَةِ، وبَعْضُهَا في مُصْحَفِ أَهْلِ العَرَاقِ، وبَعْضُهَا في مُصْحَفِ أَهْلِ البَمَنِ، وبَعْضُهَا في مُصْحَفِ أَهْلِ النَّمَامِ، لا يُنْكِرُهَا بَعْضُهُم على بَعْضٍ، ويَقْرَقُونَهَا في صَلاَتِهِم وَلا إلى الشَّامِ، لا يُنْكِرُهَا بَعْضُهُم على بَعْضٍ، ويَقْرَقُونَهَا في صَلاَتِهِم وَلاَ إِلَى النَّالَةُ لَكَمُ وَإِنَّا لَهُ لَتَهَالَى: ﴿ إِنَّا يَعْضُهُمُ اللهُ عَلَيْنَا فَلاَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا يَعْضُهُ اللهُ عَلَيْنَا فَلاَ سَبِلَ إِلَى النَّيْ صَلاَتِهِم اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْنَا فَلا سَبِلَ إلى النَّقُصَانِ منهُ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالمَوَاظَبَةِ على دِرَاسَةِ القُرْآنِ كَمَا يُوَاظِبُ صَاحِبُ الإبِلِ على ضَبْطِ إبلِه بأَنْ يَعْقِلَهَا، وإنْ ضَبَّعَ ذَلِكَ ذَهَبَتْ، كَذَلِكَ صَاحِبُ القُرْآنِ إِنْ ضَبَّع دَرْسَهُ ذَهَبَ عَنْهُ[٢٩٠].

والمُسْتَحَبُّ في قِرَاءَةِ القُرْآنِ تَدَبُّرَهُ عندَ قِرَاءَتِهِ، والتَّرَسُّلُ في ذَلِكَ، وإحْضَارُ الفَهْم عندَ تِلاَوَتِهِ.

وقالَ زَيْدٌ للذِي سَأَلَهُ عِنْ قِرَاءَةِ القُرْآنِ، فقالَ لَهُ زَيْدٌ: (لأَنْ أَقْرَأَهُ فَي مَرَّةً عِشْرِينَ يَوْماً أَحَبُّ إِلَيَّ لِكَيْ أَنَدَبَّرَهُ وأَقِفَ عَلَيْهِ)[٦٨٧] فَقِرَاءَةُ تَدَبُرٍ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةٍ بِغَيْرِ تَدَبُّرِ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ في الوَحْي: ﴿ أَحْبَانَا ۗ يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلْصَةِ الْجَرَسِ ١٦٩٠١ يعنِي: يَنْزِلَ عليهِ المَلَكُ بالوَحْي بِصَوْتٍ كَمِثْلِ صَوْتِ الْجَرَسِ إِذَا بَاهَتَ (٢)، وكَانَ ذَلِكَ أَشَدً مَا يَلْقَاهُ مِنْ نُزُولِ الوَحْي عَلَيْهِ.

⁽١) وهذه قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وأبي جعفر، ينظر: البدور الزاهرة ص ٣٧٨.

⁽٢) يعنى: إذا سمع بغتة.

وقَوْلُهُ: «فَيَهْصِمُ عَنِّي وقَدْ وَعَبْتُ مَا قَالَ »، كَمَا يَهْصِمُ الخِلْخَالُ، يَعْنِي: يَنْحَلُّ عَنِّي كَمَا يَهْعَلُ الخِلْخَالُ إذا فُتِحَ مِنْ قُفْلِهِ.

وأَخَفُ مَا كَانَ يَلْقَاهُ مِنَ الوَحْيِ إِذَا تَمَثَّلَ لَهُ جِبْرِيلُ فِي صُورَةِ آدَمِيٌّ ثُمَّ يُخْبِرُه بالذِي نزَلَ بهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ عزَّ وَجَلَّ.

* وَقُولُ ابنِ أُمُّ مَكْتُومِ للنبيُ ﷺ: «اسْتَذْنِنِي ١٩٢١) يعنِي: قَرَّنِنِي مِنْ نَفْسِكَ، وَكَانَ النبيُ ﷺ مَشْخُولاً بِمُخَاطَبَةِ الْمُشْرِكِ الذي كَانَ يَطْمَعُ بِإِسْلاَمِهِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ شَيْئَةُ بِنُ رَبِيعَةً، وقِيلَ: كَانَ أُبَيُّ بِنُ خَلَفٍ، وَيَقُولُ لَهُ: (يا أَبَا فُلاَنٍ، هَلْ نَرَى كَانَ شَيْئَةً بُنُ رَبِيعَةً، وقِيلَ: كَانَ أُبَيُّ بِنُ خَلَفٍ، وَيَقُولُ لَهُ: بِمَا أَقُولُ بَأْسَاً) [١٩٢٦] يعنِي: هَلْ تَسْمَعُ فِيمَا أُخَاطِبُكَ بِهِ شَيْئَا تَكْرَهَهُ، ويَقُولُ لَهُ: (لا والدُمَاءُ)، يعنِي: لا وَدِمَاءُ الهَدَايَا التي كَانُوا يُقَرِبُونَهَا لأَصْنَامِهِم، وَمَنْ رَوَاهَا: (لا والدُمَاءُ)، يغنِي: الأَصْنَامَ والصُّورَ، فَفِي هذَا مِنَ الغِفْهِ: تَكْنِيَةُ المُشْرِكِ إِذَا طُمِعَ بِإِسْلاَمِهِ، وَإِلاَنَةُ القَوْلِ، فَلَمَّا كَانَ في عِلْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ ذَلِكَ اللهُ شَرِكِ إِذَا طُمِعَ بِإِسْلاَمِهِ، وَإِلاَنَةُ القَوْلِ، فَلَمَّا كَانَ في عِلْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ ذَلِكَ المُشْرِكِ إِذَا طُمِعَ بِإِسْلاَمِهِ، وَإِلاَنَةُ القَوْلِ، فَلَمَّا كَانَ في عِلْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ ذَلِكَ اللهُ مَنْ فَي عِلْمِ اللهِ عَزَق وَجَلَّ أَنَّ ذَلِكَ يَكُومِ اللهِ وَالدَّمَاءُ)، مَعْنُومِ، وَإِلاَنَةُ القَوْلِ، فَلَمَّا كَانَ في عِلْمِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّ ذَلِكَ يُخْرِمُ اللهِ وَلَكُ يُونِ القِهُ أَمْ مَكْتُومٍ، وَاسْمُهُ إِلَى الْحِرِ القِطَّةَ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ وَلِي بِعَدَ ذَلِكَ يُكْرِمَ ابنِ أُمْ مَكْتُومٍ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ بنُ قَيْسٍ، وأُمَّهُ أُمْ مَكْتُومٍ.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ: (نَزَّرْتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ)[١٩٣] يعنِي: أَكْثَرْتَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ سَاكِتٌ عَنْكَ لاَ يُجِيبُكَ، وهذَا الْحَدِيثُ مُرْسَلٌ فِي الْمُوطَّأَ، وحدَّثنا بهِ [أبو] عليَّ بنُ المُطَرِّزِ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ زَبَّانَ (٢)، قالَ: حدَّثنا عَبْدةُ بنُ حَرْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ عَبْدةُ بنُ عَبْد الرَّحِيمِ، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ حَرْبٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ

⁽١) هو الحسن بن علي بن داود بن سليمان المصري، الإمام المحدث الثقة، قدم بغداد وحدث بها عنه أبو بكر البرقاني وأبو الحسن الدارقطني وغيرهما، وولد سنة (٢٨٥)، وتوفي بمكة سنة (٣٧٥)، ينظر: تاريخ بغداد ٧ / ٣٨٨. وما بين المعقوفتين سقط من الأصل ولا بد منه.

⁽٢) هو محمد بن زبان بن حبيب بن زبان، أبو بكر الحضرمي، الإمام القدوة الحجة، محدّث مصر، توفي سنة (٣١٧)، السير ٥١٩/١٤.

أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَسِيرُ في بَعْضِ أَسْفَاره، وذَكَرَ الحَدِيثِ، وأَسْنَدَهُ (١).

* وقالَ أَنَسُ بنُ مَالِكِ: كَانَتْ هذِه القِصَّةُ حِينَ انْصَرفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الحُدَيْبِيَةِ حِينَ صَدَّهُ المُشْرِكُونَ هُو وأَصْحَابُهُ عَنِ البَيْتِ ومَنَعُوهُم دُخُولَ مَكَة ، فَانْصَرَفُوا مَخزُونِينَ، فَعَوَّضَهُم اللهُ عزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَتْحَ خَيْبَرَ، وأَنْزَلَ على رَسُولِهِ سُورَةَ الفَتْحِ، وغَفَرَ له مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبهِ ومَا تَأَخَرَ، وهذَا يُبيِّنُ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الذي حَكَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قالَ: «ما أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي ولا بِكُم اللهُ ونَصَرَهُ نَصْرَا عَزِيزاً، وَوَعَدَهُ بِإِذْ خَالِ المُؤْمِنِينَ الجَنَّةَ وتَعْذِيبِ المُنَافِقِينَ بِالنَّارِ، وهذَا خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا ومَا فِيها، كَمَا قَالَ النبيُ ﷺ في سُورَةِ الفَتْحِ: «هِيَ خَيْرٌ مِمَّا طَلَعَتْ عليهِ الشَّمْسُ (١٩٣٠).

* قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ يَخْرُجُ فِيكُم قَوْمٌ نَحْقِرُونَ صَلاَتَكُم مَعَ صَلاَتِهِم ١٩٤١ وذَكَرَ السَحْدِيثَ، قالَ فيهِ ابنُ وَضَّاحِ: لَمَّا قالَ ﷺ: ﴿ يَخْرُجُ فِيكُم قَوْمٌ ۗ وَلَمْ يَقُلُ: يَخْرُجُ عَلَيْكُمْ، دَلَّ على أَنَّهُم مِنَ المُسْلِمِينَ.

وَقَوْلُهُ: «يَقْرَوُونَ القُرْآنِ لا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم، يعنِي: أَنَّهُم لا يُؤْجَرُونَ عَلَيْهِ، ولاَ تَكْتُبُه لَهُم المَلاَئِكَةُ لِمُخَالَفَتِهم مَا يَغْتَقِدُه أَهْلُ السُّنَّةِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ لَهُم صِيَامَا وصَلاَةً وأَعْمَالاً إِلاَّ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُتَقَبَّلٍ مِنْهُم، لِخُرُوجِهِم مِنَ الدِّينِ وَمُرُوقِهِم مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمْيَةِ.

قالَ الأَخْفَشُ: الرَّمْيَةُ هِي التِّي تُرْمَى بِالنَّبْلِ مِنَ الصَّيْدِ، مِثْلَ الضَّبْيِّ، وبَهَرَةِ الوَّحْشِ وشِبْهِ ذَلِكَ، فَيَزْمِيهِ الصَّائِدُ فَيَنْفُدُهَا بِسَهْمِه فَيَأْخُذُهُ الصَّائِدُ، فَيَنْظُرُ في الوَّحْشِ وشِبْهِ ذَلِكَ يَرَى فيهِ شَيْناً مِنَ الدَّمِ، والنَّصْلُ هُوَ حَدِيدَةُ السَّهْمِ، ويَنْظُرُ في القِدْحِ فَلاَ يَرَى فيهِ مَنْناً مِنَ الدَّمِ، والقِدْحُ هُوَ عُودُ السَّهْمِ، ويَنْظُرُ في الرَّيشِ فَلاَ يَرَى فيهِ

⁽١) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٣ / ٢٦٤ بإسناده إلى محمد بن زبان به. ورواه البخاري (٢٩٤٣)، بإسناده إلى مالك به.

⁽٢) رواه البخاري (٦٦١٥)، بإسناده إلى أم العلاء الأنصارية.

شَيْنَاً مِنَ الدَّمِ، والرَّيشُ هُوَ رِيشُ السَّهْمِ، وذَلِكَ لِشِدَّةِ الرَّمْيَةِ وقُوَّةِ خُرُوجِ السَّهْمِ مِنَ الرَّمْيَةِ.

وقولُهُ: (وَتَتَمَارَى في الفُوقِ) [٦٩٤] والفُوقُ: هُوَ الجُزْءُ الذي في طَرَفِ السَّهْمِ الذي يَجْعَلُهُ الرَّامِي في وَتَرِ القَوْسِ حِينَ يَرْمِي بالسَّهْمِ، والتَّمَارِي هُوَ الشَّكُ، ومَعْنَى هذا أَنَّ الرَّامِي يَنْظُرُ في فُوقِ السَّهْمِ هَلْ تَعَلَّقَ بهِ شَيءٌ مِنْ دَمِ الرَّمْيَةِ أَمْ لا، فَحُيُّلَ اليه أَنَّ فيهِ دَمٌ، ثُمَّ شَكَّ في ذَلِكَ هَلْ هُو دَمٌ أَم لا، فَكَذَلِكَ أَهْلُ البِدَعِ فَحُيُّلَ اليه أَنَّ فيهِ دَمٌ، ثُمَّ شَكَ في ذَلِكَ هَلْ هُو دَمٌ أَم لا، فَكَذَلِكَ أَهْلُ البِدَعِ خَرَجُوا مِنَ الإسلامِ بِبِدَعِهِم التِّي أَحْدَثُوهَا في الإسلامِ، فَلَمْ يَبْقَ فِيهِم مِنَ الإسلامِ الأَسْلامِ عَلْ هُو مِنْ أَهْلِه أَم لا؟.

وقَالَ ابنُ الفَاسِمِ: وقَدْ يَكُونُ في غَيْرِ أَهْلِ البَدَعِ مَنْ هُو أَشَرُّ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ، لأَنَّ أَهْلَ البِدَعِ فَعَلُوا شَيْئاً بِتَأْوِيلٍ تَأْوَلُوا أَنَّهُم على الحَقِّ، فَكَانَ حَالُهُم أَخَفَّ مِمَّن أَتَى الكَبَاثِرَ مُجَاهَرَةً وَهُو عَالِمٌ أَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ حَرَّمَهَا ونَهَى عَنْهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: وذَلِكَ التَّمَارِي المَذْكُورِ في الحَدِيثِ هُو الذي أَبْقَى لأَهْلِ البِدَعِ نَصِيباً مِنَ الإسْلاَمِ في مَوَارِيثِهِم للمُسْلِمينَ ومُوَارَثَةِ المُسْلِمِينَ لَهُم، ولاَ خِلاَفَ في هذَا، ولَوُ كَانُوا كُفَّارًا جُمْلَةً وَاحِدَةً مَا وَرَثُوا

مُسْلِماً ولاَ وَرَثَهُم مُسْلِمٌ، غيرَ أَنَّ أَهْلَ البِدَعِ قَوْمٌ مَذْمُومُونَ مَهْجُرُونَ، لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِم، ولا يُنْكَحُ إليهِم، ولاَ يُعَادُ مَرْضَاهُم، ولاَ تُشْهَدُ جَنَائِزُهُم إلاَّ أَنْ يَضِيُعُوا فَيُدْفَنُوا('').

[قالَ](٢) سُخنُونُ: أَدَبا لَهُم، لِمُخَالَفَتِهِم ما عليهِ أَهْلُ السُّنَّةِ، ونَعُوذُ باللهِ مِنْ هَوَى مُضلُّ.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، أَنَّ كَعْبَ الأَحْبَارَ جَاءَ إلى عُمَرَ

⁽١) كذا قال النفزاوي في الفواكه الدواني ٢٩٠/١، ونص عبارته: (فإن خيف ضيعتهم غسلوا وكفنوا وصلى عليهم غير أهل الفضل).

⁽٢) ما بين المعقوفتين غير واضحة في الأصل، ووضعته مراعاة للسياق.

بِمُصْحَفِ قَدْ تَشَرَّمَتْ حَوَاشِيهِ^(۱)، فقالَ لَهُ: يا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، في هذَا التَّوْرَاةُ الْمَقْ مِنِينَ، في هذَا التَّوْرَاةُ التي أُنْزِلَتْ علَى مُوسَى يَوْمَ طُورِ سَيْنَاءَ، فَاقْرَأُهَا بِاللَّيْلِ والنَّهَارِ)^(۱)، وذَكَرَ الفِصَّةَ إلى آخِرِهَا، فَفِي هذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ عُمَرَكَرِهَ أَنْ يُقْرَأُ مِنَ الكُتُبِ الأُولُ شَيءٌ إلاَّ مَا صَحَّ أَنَّهُ مُنَوَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى لَمْ يُحَرَّفُ ولَمْ يُبَدَّلْ، وفيهِ: أَنَّ كَعْبَ الأَحْبَارَ قَدْ عَلِمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ قَدْ حَرَّفُوا التَّوْرَاةَ، إذ لَمْ يُخْبِرْ عُمَرَ بِأَنَّ في ذَلِكَ المُصْحَفِ التَّوْرَاةَ المَنْزُولَةَ غَيْرَ المُبَدَّلَةِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا مَكَثَ ابنُ عُمَرَ فِي تَعْلِيمِه سُورَةَ البَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ يَتَعلَّمُهَا [٦٩٥] مِنْ أَجْلِ أَنَهُم كَانُوا يَتَعلَّمُونَ مَا أُنْزِلَ مِنْ حُرُوفِ القُرْآنِ، ويَتَعَلَّمُونَ حَلاَلَهُ وحَرَامَهُ ونَاسِخَهُ ومَنْسُوخَهُ ومُحْكَمَهُ، فإذَا أَحْكَمُوا عِلْمَ مَا تَعَلَّمُوا مِنْ ذَلِكَ انتَقَلُوا إلى شَيءٍ آخَرَ، لا كَمَنْ يَقْرَأَهُ ولا يَعْلَمُ شَيْنًا مِنْ ذَلِكَ.

* * *

⁽١) تشرمت يعنى تشققت، ينظر: اللسان ٤ / ٢٢٥١.

⁽٢) - موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٨أ) نسخة تركيا. وانظر: التمهيد ١٤/ ٣٨٧.

بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِر كِتَابِ الصَّلاَةِ

روَى [مَطَرُ](١) الوَرَّاقُ عَنْ عِكْرَمةَ، عَن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَسْجُذُ فِي المُفَصَّلِ مُنْذُ تَحَوَّلَ مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينَةِ (٢)، ولذَلِكَ ما قالَ مَالِكُ: إِنَّ عَزَائِمَ سُجُودِ القُرْآنِ إِحْدَى عَشَرَةَ سَجْدَةٍ لَيْسَ في المُفَصَّل مِنْهَا شَيءٌ.

ومَعْنَى العَزَائِم: هِي التِّي عَزَمَ النَّاسُ على السُّجُودِ فِيها.

* وحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الذي ذَكَرَ فيهِ: (أَنَّ النبيِّ ﷺ سَجَدَ في) ﴿ إِذَا ٱلتَّمَاهُ السَّقَتَ ﴾ [الإنتفاق: ١] (١٩٢) يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِمَكَّةَ قَبْلَ تَحْوِيلِهِ مِنْ مَكَّةَ إلى المَدِينَةِ، إِذ لَمْ يَحْكِ أَبُو هُرَيْرةَ أَنَّهُ سَجَدهَا حِينَيْدٍ مَعَهُ، وهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ ابنُ عَبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ النبيَ ﷺ لَمْ يَسْجُدُ فِي المُفَصَّلِ مَنذُ تَحَوَّلَ إلى المَدِينَةِ ٩ .

* والعَمَلُ في سُجُودِ القُرْآنِ على قَوْلِ عُمَرَ: (إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَكْتُبُهَا عَلَيْنَا الْأَ أَنْ نَشَاءَ)[٧٠١] ولَيْسَ العَمَلُ على أَنْ يَقْرِأَهَا الإِمَامُ في خُطْبَةِ يَوْمِ الجُمُعَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ ويَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ، وإِنَّمَا فَعَلَها عُمَرُ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أَعْلَمَهُم مَرَّةً أُخْرَى حِينَ قَرَأَهَا أَنَّهُ لا سُجُودَ على الإمَام ولاَ على المُسْتَمِعِينَ للخُطْبَةِ.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَام بنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ: (أَنَّ عُمَرَ قَرَأَ

⁽١) جاء في الأصل: (مطرف)، وهو خطا.

⁽۲) رواه أبو داود (۱٤٠٢)، والبيهقي في السنن ۲۱۲/۲، وابن عبد البر في التمهيد ۱۲۰/۱۹ بإسنادهم إلى مطر الوراق به، وقال ابن عبد البر: هذا عندي حديث منكر يردّه قول أبي هريرة: (سجدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت) ولم يصحبه أبو هريرة إلا بالمدينة.

السَّجْدَةَ وَهُو يُصَلِّي علَى المِنْبَرِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَنَزَلَ وسَجَدَ وسَجَدُوا مَعَهُ)(١٠).

* ورَوَى يَخْيَى بنُ يَخْيَى: (فَنَزَلَ، وسَجَدْنَا مَعَهُ)[٧٠١]، وهذِه الرُّوَايَةُ خَطَأً، لأَنَّ عُرْوَةَ لَمْ يَشْهَدْ ذَلِكَ فَسَجَدَ تِلْكَ السَّجْدَةَ مَعَ عُمَرَ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَوْلُودَاً يَوْمِنْذٍ، وإنَّمَا وُلِدَ عُرْوَةُ في خِلاَفَةِ عُثْمَانَ، والصَّحِيحُ رِوَايةُ ابنِ بُكَيْرٍ: (وسَجَدُوا مَعَهُ).

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: قَوْلُ عُمَرَ فِي سُورَةِ الحَجِّ : (أَنَّهَا فُضَّلَتْ بِسَجْدَتَبْنِ) [١٩٨١] لَمْ يَرْوِه عنهُ إِلاَّ رَجُلٌ مَجْهُولٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ لاَ يُغْرَفُ مَنْ هُوَ، ولَذِلَكَ قَالَ مَالِكُ : لِيسَ فِي سُورَةِ الحَجِّ إِلاَّ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَوَّلُهَا، وسَجَدَ ابنُ عُمَرَ فِي آخِرِهَا لِيسَ فِي سُورِةِ الحَجِّ إِلاَّ سَجْدَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ أَوَّلُهَا، وسَجَدَ ابنُ عُمَرَ فِي آخِرِهَا على سَبِيلِ الاسْتِخْبَابِ، وكَذَلِكَ عَلى سَبِيلِ الاسْتِخْبَابِ، وكَذَلِكَ حَكَى عَنْ نَفْسِهِ.

* إِنَّمَا قَالَ مَالِكُ: لا تُسْجَدُ السَّجْدَةُ بعدَ الصُّبْحِ ولاَ بَعْدَ العَصْرِ (١٠٠١ مِنْ أَجْلِ نَهْي النبيِّ عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ، وإِنَّمَا هَذَا عندَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وبَعْدَ أَنْ تَصْفَرَ بالعَشِيِّ، وذلك أنَّ ابنَ القاسِمِ قَالَ: يَسْجُدُ مَنْ قَراَ السَّجْدَةَ بعدَ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ، وبعدَ الصَّبْحِ مَا لَمْ [تَطْلُعَ](٢)، كَمَا قَدْ يُصَلَّى على الجِنَائِز في هَذَيْنِ الوَقْتَيْن.

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وقَدْ يُصَلَّى الصَّبْحُ والعَصْرُ في هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ، فَلِذَلِكَ يَسْجُدُ مَنْ قَرَأَهَا بعدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ تَشْرِقْ، ومِنَ العَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَر الشَّمْسُ.

وروَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ: (أَنَّ عُمَرَ [بنَ عبدِ العَزِيزِ قالَ لِمُحَمَّدِ بنِ قَيْسٍ القَاضِي: أُخْرُجْ إلى النَّاسِ فَأَمُرْهُمْ يَسْجُدوُنَ ﴿ إِذَا ٱلتَّمَآهُ ٱنشَقَتْ ﴾، وهذَا]^(٣) لَمْ

⁽١) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٧أ) نسخة تركيا.

⁽٢) جاه في الأصل: (تصفر) وهو خطأ، والصواب ما أثبته موافقة للسياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته من موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٧٧)، نسخة تركيا، ونقله ابن عبد البر في التمهيد ١٧٤/١، وفي الاستذكار ٣/١٧٢.

يَرُوهِ يَخْيَى بنُ يَخْيَى [عَنْ](١) مَالِكِ، [ويُخْمَلُ على الاسْتِخْبَابِ](١) مِنْ عُمَرَ بنِ عَبدِ العَزيز.

* قالَ عِيسى: مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ الذي يَسْمَعُ رَجُلاً يَقْرا ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَــ أَهُ ، وَيُرَدِّد قِرَاءَتَها ويَتَقَالُهَا، يعنِي: أَنَّهُ كَانَ يَرَاهَا قَلِيلَةً قَصِيرَةً، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ، فقالَ ﷺ: ﴿ والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ ﴾ (٧٠٨).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدُ ﴾ وَحُدَانِيَتُهُ وصمَدَانِيَتَهُ، وأنَّهُ ﴿ لَمْ كِلِدْ وَلَمْ يُولَـدْ ۞ وَلَمْ يَكُن لَمُ كُفُوا أَحَـدُ ﴾ ثُمُّ تَفَضَّلَ على قَارِثِها أَنْ أَعْطَاهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلَ مَا أَعْطَى لِمَنْ قَرَأَ ثُلُثَ القُزَانِ.

وقَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ جِهَةِ فَضْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عِبَادِه، والقُرْآنُ كَلاَمُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، وصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، لَيْسَ بِخَالِقٍ ولاَ مَخْلُوقٍ، ولَكِنَّهُ كَلاَمُ اللهِ الخَالِقِ.

قَالَ ابِنُ عَبَّاسٍ: ﴿ وَٱلْبَقِيَاتُ ٱلصَّلِحَاتُ ﴾ [الكهف: ٤٦] هِيَ: الصَّلَوَاتُ الخَمْسُ^(٣).

وقالَ غَيْرُهُ: هِي لاَ إِلهَ إِلاَّ اللهُ، وسُبْحَانَ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، واللهُ أَكْبَرُ، ولاَ حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ⁽¹⁾.

* قَالَ عِيسَى: لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ فِي صَلاَةِ النَّافِلَةِ: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لِكَ الحَمْدُ حَمْداً كَثِيراً، طَيْبَا مُبَارَكا فِيه)، كَمَا ذَكَرَهُ رِفَاعَةُ بنُ رَافِعِ حَمِدَهُ، رَبَّنَا لِكَ الحَمْدُ حَمْداً كَثِيراً، طَيْبَا مُبَارَكا فِيه)، كَمَا ذَكَرَهُ رِفَاعَةُ بنُ رَافِعِ اللهُ لِمَنْ اللهَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي الفَرِيضَةِ، لِقَوْلِ النبي عَلَيْهُ: •وإذا قالَ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ اللهُ لِمَنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، واستدركته بما يتوافق مع السياق.

⁽٢) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعته بما جاء في التمهيد.

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق في تفسيره ٢ / ٢١٤، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة
 ١/ ١٥٧ .

⁽٤) هذا قول كثير من أتمة السلف، ومنهم سعيد بن المسيب، كما رواه مالك في الموطأ (٧١٥)، وينظر: تفسير ابن كثير ٥/٧٠٠.

حَمِدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ (٤٤٦)، ومَنْ قَالَ بِقَوْلِ رِفَاعَةَ بِنِ رَافِعٍ لَمْ تَفْسُدْ بِذَلِكَ صَلاَتُهُ.

* قَوْلُ النبيُ ﷺ في دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ اقْضِ عَنِّي الدَّيْنِ، وأَغْنِنِي مِنَ الفَقْرِ، وأَمْتِغْنِي بِسَمْعِي، وبَصَرِي، وقُوَّتِي في سَبِيلكَ ١٢٢٧١ فيهِ مِنَ الفِقْهِ: الحَضُّ علَى قَضَاءِ الدَّيُونِ، ورَدُّ الحُقُوقِ إلى أَرْبَابِهَا، والرَّغْبَةُ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في المُعَافَاةِ مِنَ الفَقْرِ الذي يُوجِبُ الدَّيْنَ، ومَسْأَلَةَ النَّاسِ، ومَنْ مَتَّعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِسَمْعِه، الفَقْرِ الذي يُوجِبُ الدَّيْنَ، ومَسْأَلَةَ النَّاسِ، ومَنْ مَتَّعَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِسَمْعِه، وبَصَرِه، وقُوَّتِهِ ارْتَفَعَتْ عنهُ [مَنِنَّةُ](١) مَنْ يُعَالِجُهُ، ومَنْ عُوفِيَ فَشَكَر [كَانَ](١) أَنْ يُعَالِجُهُ، ومَنْ عُوفِيَ فَشَكَر [كَانَ](١) أَقْرَبَ إلى السَّلاَمَةِ مِثَن ابْتُلِي فَصَبَرَ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: ﴿لِيَعْزِمْ أَحَدُكُمْ على الْمَسْأَلَةِ فِإِلَّهُ لاَ مُكْرِهَ لَهُ الْالاَبُ بعنِي: لِيَعْزِمُ الدَّاعِي على مَسْأَلَةِ الرَّبُ، فإنَّ اللهَ لا يُكْرِهُهُ أَحَدٌ على العَطِيَّةِ، إنْ شَاءَ أَعْطَى، وإنْ شَاءَ مَنَعَ، والدُّعَاءُ منهُ مَا يُعَجَّلُ إِجَابَتَهُ، ومِنْهُ مَا يُدَّخَرُ لِصَاحِبهِ، ومِنْهُ لِيُكَفَّرُ عنهُ بهِ.

* قَوْلُهُ ﷺ في دُعَائِهِ: ﴿ لاَ أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَبْتَ على نَفْسِكَ ١٥٧٥] يَقُولُ: أَنَا وإِنْ أَجْهَدْتُ نَفْسِي في الثَّنَاءِ عَلَيْكَ، والشُّكُرُ لَكَ على نِغْمِكَ، فلاَ أُخْصَى نِعْمَكَ، ولا أُحيطُ بِذَلِكَ، فأَنْتَ كَمَا أَثْنَبْتَ على نَفْسكَ.

حَدِيثُ التَّنزُّلِ ثَابِتٌ صَحِيحٌ، نَقَلَهُ الأَثِمَّةُ الثُقَاتِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وسَلَّمُوهُ، ولَمْ يَطْعَنُوا فِيهِ [٧٢٤].

وقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلَهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ٱلرَّحْنُ عَلَى ٱلْمَـرُشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] فَقِيلَ لَهُ: كَيْفَ اسْتَوى، فأَعْظَمَ المَسْأَلَةَ فِي ذَلِكَ؟ وقَالَ: الاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ، والكَيْفُ مَجْهُولٌ، فَكَذَلِكَ نَقُولُ نَحْنُ: التَّنَزُّلُ مَعْلُومٌ والكَيْفُ مَجْهُولٌ.

وقدْ سُئِلَ الأَوْزَاعِيُّ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ: يَفْعَلُ اللهُ [مَا يَشَاءُ، وأَمِرُوْهَا

⁽١) مابين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، واستدركته بما يظهر من السياق.

⁽٢) مابين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

كَمَا جَاءَتْ بِلاَ كَيْفِيَّةٍ، يَعْنِي: أَمْضُوا الأَحَادِيثَ على](١) مَا جَاءَتْ، يَعْنِي مِثْلَ هَذَا الحَدِيثِ وشَبَهِه مِنَ الأَ[حَادِيثِ.....الأَحَدِيثِ...الحَديث.

- * قالَ الأَخْفَشُ: الإِنَابَةُ الرُّجُوعُ مِنَ الشَّرِّ إلى الخَيْرِ خَاصَّةً، ولاَ يَكُونُ الرُّجُوعُ مِنَ الشَّرِّ إلى الخَيْرِ خَاصَّةً، ولاَ يَكُونُ الرُّجُوعُ مِنَ الخَوْرَةُ، ذَلِكَ قَوْلُه: حَارَ بعدَ أَنْ كَانَ صَالحاً [٧٢٨].
- * قولُ ابنِ المُسَيَّبِ: ﴿إِنَّ الرَّجُلَ لَيُرْفَعُ بِدُعَاءِ وَلَدِهِ مِنْ بَعْدِه الاسْرَا يعنِي: تُرْفَعَ مَنْزَلَتهُ في الآخِرَةِ بِدُعَاءِ وَلَدِه لَهُ بعدَ مَوْتِهِ، وفِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: ﴿إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَاتَ انْقَطَعَ عَمَلَهُ إِلاَّ مِنْ ثَلاَثِ: وَلَدِ صَالِح يَدْعُو لَهُ، وعِلْمٍ يُنْشَرُ بَعْدَهُ، وصَدَقة تصَدَّقَ بها أَوقَعَها في سَبيلِ اللهِ يَجْرِي عليهِ أَجْرُهَا مَا دَامَتْ قَائِمَةً وَ(1).

قَوْلُهُ: ﴿ وَلَا تَجْهَرَ بِصَلَائِكَ ﴾ [الإسراء: ١١٠] [٧٣٤]، قالَ عِيسى: الصَّلاَةُ هَهُنَا الدُّعَاءُ، يَقُولُ: مَنْ دَعَا اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَلاَ يَرْفَعْ صَوْتَهُ ولا يُخْفِيهِ، ولَيَكُنْ صَوْتُهُ بدُعَائِهِ مُتَوسًّطًا.

قَوْلُ أَبِي الدَّرْدَاءِ: «نَامَتِ العُيُونُ، وغَارَتِ النُّجُومُ»[٧٣٩] يعني: نَامَتْ

⁽١) أصاب المسح ما بين المعقوفتين واستدركته بما فهمته من السياق، ومما ورد في بعض الكتب، ومنها أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة لأبي القاسم اللالكائي ٣/٧٥، وسنن البيهقي ٣/٣، والتمهيد ١٤٩/٧، وسير أعلام النبلاء ٥/٣٣٧، و٨/١٦٢ وحدد ٤٠٢٥.

⁽٢) أصاب المسح مقدار نصف سطر ولم أستطع استظهاره.

⁽٣) رواية الموطأ تقتصر على الجملة الأولى من الحديث، وهي قوله: (مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِيبَ لَهُ) والحديث رواه البخاري (١٠٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

⁽٤) هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، وقد رواه مسلم (١٦٣١)، والترمذي (١٣٧٦)، والنسائي ٢٥١٦، من حديث أبي هريرة.

وأَغْفِلَتِ العِبَادَةَ والذِّكْرَ، (وَفَارَتِ النَّجُومُ) يعنِي: تَوَارَتِ النُّجُومُ في مَغِيبِها، (وأَنْتَ الحَيُّ الْفَيُّومُ) يعني: القَائِمَ على كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عبدُ اللهِ الصَّنَابِحِيُّ الذي حَدَّثَ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ عَنْ رَيْدِ بنِ أَسُلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ عبدِ اللهِ الصَّنَابِحِيِّ: قَانَ النبيُّ يَنْ نَهَى عَنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ عندَ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ (٢٤١٧)، ليسَ هُوَ بِمَعْرُوفٍ في الصَّحَابةِ، وإنَّما المَعْرُوفُ في التَّابِعِينَ أَبُو عبدِ اللهِ الصَّنَابِحِيُّ، واسْمُهُ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عُسَيْلَةً، وأمَّا عَبْدُ اللهِ الصَّنَابِحِيُّ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، ولَذِلَكِ لمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ في النَّهِي وَأَمَّا عَبْدُ اللهِ الصَّنَابِحِيُّ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، ولَذِلَكِ لمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ في النَّهِي عَنِ التَّابِعِي فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ، ولَذِلَكِ لمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِحَدِيثهِ في النَّهِي عَنِ التَّنَقُلِ عندَ اسْتِوَاءِ الشَّمْسِ، والنَّابِتُ في هذَا حَدِيثُ أَبِي هُوَيْرَةَ: قَالَ النَّيْ يَظِي عَنِ الصَّلاَةِ بعدَ الصَّبحِ حتَى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَظُلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَظُلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَظُلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَظُلُع الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وعَنِ الصَّلاَةِ بعدَ العَصْرِ حتَى السَّهُ في النَّهُ مِنْ السَّمُهُ المَالِقُ الْعَمْ السَّمْسُ اللهُ الْعَمْرِ وَالْهُ الْعَلْمَ السَّهُ السَّمْسُ المَالِقُ الْمَلْكِ اللهِ الْعَمْ السَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمَ السَّهُ الْعَمْ الْعَلْمَ السَّهُ السَّهُ الْعَلْمَ السَّهُ الْعَلْمُ الْعَمْ الْعَلْمُ الْعُلْمَ السَّهُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمِ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ السَّهُ الْعَلْمَ الْعَلْمُ الْعَمْ الْعَالَةُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَيْمِ اللْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلُولُ الْعِلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَمْ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعُل

* قِيلَ لأَبِي مُحَمَّدِ: فقدْ تَنَفَّلَ النبيُ ﷺ بعدَ العَصْرِ، فقالَ: هذَا خَاصَّ لَهُ عليهِ السَّلاَمُ، وذَلِكَ أَنَّهُ نَهَانَا نَحْنُ عَنِ التَّنَفُّلِ بعدَ صَلاَةِ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وقدْ قالَ ﷺ: ﴿إِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ فَانتُهُوا، وإِذَا أَمَرْتُكُم بِشَيءٍ فَاتُوا الشَّمْسُ، وقدْ قالَ ﷺ مَنْ أَوَامِرِه، فَلَيْسَ لنَا أَنْ نَسْتَبِيحَ شَيْئاً مِمَّا فَذُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ، (')، فَنَوَاهِيه ﷺ أَلْزَمُ مِنْ أَوَامِرِه، فَلَيْسَ لنَا أَنْ نَسْتَبِيحَ شَيْئاً مِمَّا قَدْ نَهَانا عنهُ ، وقدْ كَانَ عَمْرُ يَضْرِبُ قدْ نَهَانا عنهُ ، وقدْ كَانَ عُمْرُ يَضْرِبُ المُنكَدِرَ على صَلاَةِ النَّافِلَةِ بعدَ العَصْرِ [٧٤٧]، وَهُو يَعْلَمُ أَنَّ النبي ﷺ قَدْ كَانَ يَتَنَفَّلُ بعدَ العَصْرِ في بَيْتِهِ ، وأَنَّ هذَا لَهُ خَاصَّ ﷺ ، فلمْ [يَمْنَعُهُ أَنْ يُنْزِلَهُ] ('' في نَفْسِهِ ولا أَبَاحَهُ لغَيْرِه .

وقالَ بَعْضُهُم: نَهَى عَنِ الصَّلاَةِ والتَّنَفُّلِ [بَعْدَهَا]^(٣) لِثَلاَّ يُوَافِقَ المُصَلِّي عَبَدَةَ الشَّمْسِ الذينَ يُصَلُّونَ عندَ طُلُوعِهَا وعندَ غُرُوبِها، وهُمَا قَرْنَا الشَّيْطَانِ المَذْكُورَةِ فَى الحَدِيثِ.

⁽١) رواه البخاري (٦٨٥٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، وقد اجتهدت في وضعه.

⁽٣) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، ووضعت ما يناسب السياق.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: صُنَابِحُ فَخِذٌ مِنَ العَرَبِ يُقَالُ لَهُم: بَنُو صُنَابِح، وعبدُ اللهِ الفَارِئِي هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي قَارَّةَ، وَهُمْ فَخِذٌ مِنْ كِنَانَةَ، ونُعَيْمُ المُجْمِرُ رَجُلٌ كَانَ يُخْمِرُ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا جَلَسَ عَلَيْهِ عُمَرُ للخُطْبَةِ يومَ الجُمُعَةِ، وتَمِيمُ الدَّارِئِي يُجْمِرُ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إذا جَلَسَ عَلَيْهِ عُمَرُ للخُطْبَةِ يومَ الجُمُعَةِ، وتَمِيمُ الدَّارِئِي رُجُلٌ مِنْ بَنِي الدَّارِ، وَهُمْ بَطْنٌ في لُخَمٍ، والرُّواةُ كُلُّهُم يَقُولُونَ: الدَّارِي، إلاَّ يَخْيَى بنَ يَحْيَى، فإنَّهُ يَقُولُ: الدَّيرِي، نَسبَهُ إلى قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الشَّامِ يُقَالُ لَهَا الدَّيْرُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الدَّلِيلُ على أَنَّ الإمام لا يُصَلِّي بالنَّاسِ صَلاَةً ثُمَّ يُصَلِّي تِلْكَ الصَّلاَةَ نَفْسَهَا بِطَائِفَةٍ أُخْرَى مَا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِه مِنْ صَلاَةِ الخَوْفِ، وحَالَةُ الخَوْفِ كَانَتْ أَوْلَى أَنْ تُبِيحَ للإمَامِ أَنْ يُصَلِّي بِطَائِفَةٍ الصَّلاَةَ كُلَّهَا، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الخَوْفِ كَانَتْ أَوْلَى أَنْ تُبِيحَ للإمَامِ أَنْ يُصَلِّي بِطَائِفَةٍ الصَّلاَةَ كُلَّهَا، ثُمَّ تَأْتِي الطَّائِفَةُ الأَخْرَى فَيُصَلِّي بِهِم تِلْكَ الصَّلاَةَ نَفْسَهَا، فَلَمَّا مَنَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ ذَلِكَ شِدَّةَ الخَوْفِ أَشَدًا، الخَوْفِ أَشَدًا، وَهَذَه حُجَّةً قَاطِعَةً.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الصَّلاَةِ الأَوَّلُ والثَّانِي، بَحَمْدِ اللهِ وَعَوْنَهِ وَتَأْثِدِهِ وَيُمْنِه، وَصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدِ وعلى آلهِ وصَحْبِهِ وأَزْوَاجِه وذُرَّيَتِهُ وسَلَّم تَسْلِيمَا كَثِيراً يتلوه في [الذي](١) يليهِ على بَرَكَةِ اللهِ: كِتَابُ الزَّكَاةِ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وقد وضعتها بما يتناسب مع السياق.

الجُزْءُ النَّانِي مِنْ تَفْسِيرِ المُوطَّا، فيهِ الزَّكَاةُ، والصَّيَامُ، والاغْتِكَافُ، ولَيْلَةُ القَدْرِ، والجَنَائِزُ، والنَّذُورُ، والضَّحَايا، والعَقِيقَةُ، والصَّيْدُ، والذَّبَائِحُ، وكِتَابُ النَّكَاحِ، والطَّلاَقِ، والرَّضَاعِ، مِمَّا جَمَعَهُ أَبو المُطَرِّفِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مَرْوَانَ الثُّنَازِعِيُّ، وبَوَّبَهُ على حَسَبِ تَبْوِيبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّا، وأَذْخَلَ فيهِ مَا أَخَذَهُ القُيْرَ في وبَوَّبَهُ على حَسَبِ تَبُويبِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى للمُوطَّا، وأَذْخَلَ فيهِ مَا رَوَاهُ ابنُ تَلَقِيمًا ومُشَاهَدَةً مِنْ شُيُوخِهِ الذينَ دَرَسَ عَلَيْهِم المُوطَّا، وأَذْخَلَ فيهِ مَا رَوَاهُ ابنُ بَكَيْرِ في رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكِ علَى ما رَوَاهُ يحيى بنُ يَحْيَى اللَّيْشِي.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وصَحْبه وسلَّمَ تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ

* أَجْمَلُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذِكْرَ الزَّكَاةِ فِي كِتَابِهِ كَمَا أَجْمَلَ ذِكْرَ الصَّلاَةِ، فقالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَقِيمُوا المَمْكَوْةَ وَمَا تُوا الزَّكَوْةَ ﴾ [الغرن: ١١٠]، فَأَتَى بِلَفْظ مُجْمَلٍ، ثُمَّ بَيْنَ ذَلِكَ على لِسَانِ نَبِيه عِلَى فقالَ: «لَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الوَرِقِ صَدَقَةٌ، ولَيْسَ فِيما دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ المِمْكَا دُونَ خَمْسَةٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ المِمْكَا وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهِ مِنْ الإبلِ صَدَقةٌ، واللّهُ وقِيمًا دُونَ خَمْسَةٍ مِنَ الإبلِ صَدَقةٌ، والأُوقِيّةُ المَذْكُورَةُ هَهُنا: أَرْبَعُونَ دِرْهَما كَيْلاً، فكَأَنّهُ قالَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ مِانَتَيْ مُدُ لِمُدَّ النبي عَنَا دُونَ مِانَتَيْ وَذَلِكَ وَلَا الوَسْقَ سِتُونَ صَاعَا، والصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدَّه عِلْمٌ.

ولاَ تَكُونُ الزَّكَاةِ إلاَّ في المَاشِيَةِ، والعَيْنِ، والحَرْثِ، فالحَرْثُ: النَّخِيلُ والكُرُومُ، والحُبُوبُ: التِّي هِي أَقْوَاتٌ مُذَّخَرَةٌ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على أَنَّ في عِشْرِينَ مِثْقَالاً نِصْفُ مِثْقَالٍ، ولَيْسَ يُوجَدُ في هذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ السَّنَدِ، كمَا يُوجَدُ في الوَرِقِ، فَصْرَفُ الدِّينَارَ في الزَّكَاةِ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ كَيْلاً.

قالَ مَالِكٌ: وتُؤْخَذُ الزَّكَاةُ مِمَّا زَادَ على المِائتَيْ دِرْهَمٍ وإِنْ قَلَّتِ الزُّيَادَةُ، ويُؤْخَذُ مِمَّا زَادَ على العِشْرِينَ مِثْقَالاً وإِنْ قَلَّتِ الزِّيَادَةِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ولمْ يَثْبُتُ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الخُضَرِ الزَّكَاةَ، ولَمْ

يَأْخُذْهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، ودَخَلَتِ الفَوَاكِهُ مَدْخَلَ الخُضَرِ أَنْ لاَ زَكَاةٍ فِيها، وهذِه الشُّنَّةُ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ] (١): تَجِبُ الزَّكَاةُ بالإسْلاَمِ، والحُرِيَّةِ، والحَوْلِ، والنَّصَابِ الذِي نَصَّ عليهِ النبيُّ ﷺ.

* وقالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: كَانَ أَبُو بَكْرِ يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ الذي يَدْفَعُهُ إلى صَاحِبهِ، قَدْرَ مَا وَجَبَ عليهِ مِنْ زَكَاةٍ مَالهِ الذي قدْ حَالَ عَلَيْهِ فيهِ الْحَوْلُ، ولا يَأْخُذُ مِنَ الْعَطَاءِ شَيْئاً، لأَنَّهُ فَائِدَةٌ، ولا زَكَاةً في فَائِدَةِ الْعَيْنِ، وفَعَلَهُ أَيْضاً عُمَرُ، وعُثْمَانُ (٨٣٨ ر٨٣٨).

* وقَوْلُ ابنِ شِهَابِ: (أَوَّلُ مَنْ أَخَذَ مِنَ الأَعْطِيَةِ الزَّكَاةَ مُعَاوِيَةُ بِنُ أَي سُفْيَانَ) [۱۸٤٠]، يعنِي: أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُزَكِّي الأَعْطِيَةَ بِعَيْنِها على سَبِيلِ الاجْتِهَادِ، فَيَأْخُذُ مِنْهَا الزَّكَاةَ، وَهُو خِلاَفُ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وعُمَرَ، وعُثْمَانَ، وذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الأَعْطِيَةَ أَمْوَالاً مَوْقُوفَةً للذِينَ كَانُوا يُعْطُونَها، فإذا خَرَجَتْ لَهُم وقَبَضُوهَا يَرَى الأَعْطِيةَ أَمْوَالاً مَوْقُوفَةً للذِينَ كَانُوا يُعْطُونَها، فإذا خَرَجَتْ لَهُم وقَبَضُوهَا وَجَبَتْ عَلَيْهِم فِيها الزَّكَاةُ، كَالدُيُونِ إذا قُبِضَتْ بعدَ حَوْلٍ وَجَبَ فِيهَا الزَّكَاةُ، وقالَ بهذَا شُخنُونُ (٢).

وقالَ غَيْرُهُ: لَيْسَتِ العَطَايَا كالدَّيُونِ، لأَنَّهَا رُبَّمَا خَرَجَتْ لأَصْحَابِها فَيَأْخُذُونَها، ورُبَّمَا لمْ تَخْرُجْ لَهُم، والدَّينُ هُوَ خَارِجٌ أَبَدَاً.

ولا زَكَاةً في مَالٍ مُسْتَفَادٍ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ حتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْمِ يُسْتَفَادُ.

وسَأَلْتُ أَبِا مُحَمَّدٍ عمَّا رَوَاهُ عِكْرِمةُ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ أَنَّهُ قالَ: (فِي كُلُّ مَالٍ

 ⁽١) جاء في الأصل: (ع)، وهو إشارة للمصنف رحمه الله تعالى، وقد أبدلته بكنيته الصريحة
 كما فعله هو في كتاب الصلاة المتقدم، وقد تابعته في هذا، وكذا فعلته فيما سيأتي دون
 إشارة إليه، ولكنى سأجعله بين معقوفتين.

⁽٢) ينظر قول سحنون في المدونة ٢/ ١٤٢.

مُسْتَفَادِ الزَّكَاةُ)(١)، فقالَ: يَرُدُّ هذَا الحَدِيثَ إِعْطَاءُ النبيُّ ﷺ لِعَمَّه العَبَّاسِ حِينَ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ مِنَ المَالِ الذي أَفَاءَ اللهُ عليهِ، فأَعْطَاهُ مِنْهُ مَا قَوِيَ العبَّاسُ أَنْ يَسْتَغِلَّ به (١)، ولمْ يَأْخُذُ منهُ النبيُّ ﷺ زَكَاةً، وقدْ قالَ عليِّ، وابنُ عُمَرَ: (لَيْسَ في المَالِ به (١)، ولمْ يَأْخُذُ منهُ النبيُّ ﷺ زَكَاةً، وقدْ قالَ عليِّ، وابنُ عُمَرَ: (لَيْسَ في المَالِ المُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حتَّى يَحُولَ عليهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْمِ اسْتُغِيدَ)(١)، وقدْ ثَبَتَ عَنِ المُسْتَفَادِ زَكَاةٌ وعَنِ الخُلَفَاءِ بَعْدَهُ أَنْ لا زَكَاةً في مَالِ مُسْتَفَادِ إلاَّ بعدَ حُلُولِ حَوْلٍ مِنْ يَوْمِ اسْتُغِيدَ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (ليسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ دِينَارَاً عَيْنَاً زَكَاةٌ)[٨٤٢]، وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ عَنِ الخَلِيلِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الدِّينَارُ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ قيرَاطَاً» (٤٠).

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: القِيرَاطُ وَزْنُ ثَلاَثِ حُبُوبِ مِنْ شَعِيرٍ، فَجَمِيعُهَا اثْنَانُ وسَبْعُونَ حَبَّةٍ، وَوَزْنُ جَمِيعِها دِرْهَمَانِ مِنْ وَزْنِ قُرْطُبة، فإذا كَانَ مِنْ هذَا الوَزْنِ عِشْرُونَ مِثْقَالاً وَجَبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ.

* قَالَ مَالِكٌ : (ولَيْسَ فِيمَا دُونَ مِائتَيْ دِرْهَم كَيْلاً زَكَاةٌ)[٨٤٢].

قالَ عِيسَى: إذا كَانَتْ تَنْقُصُ نُقْصَاناً يَسِيراً في المِيزَانِ وَهِي تَجْرِي بِجَوَازِ الوَازِنَةِ عَدَداً ووَزَناً فَفِيهَا الزَّكَاةُ، خَمْسَةُ دَرَاهِمَ كَيْلاً، وذَلِكَ رُبْعُ عُشْرِهَا.

[قالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: وَوَزْنُ الدُّرْهَمِ الكَيْلِ: دِرْهَمٌ وخُمْسَانِ بِوَزْنِ قُرْطُبَةَ، فَجَمِيعُهَا مَاتَتَانِ وثَمَانُونَ دِرْهَمَاً.

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤ / ٧٦ بإسناده إلى عكرمة به، ورواه ابن حزم في المحلى ٥ / ٢٣٥ بإسناده إلى ابن عباس.

 ⁽۲) عطاء النبي صلى الله عليه وسلم لعمه العباس ثابت في صحيح البخاري (٤١١) وغيره،
 من حديث أنس.

 ⁽٣) رواه البيهقي في السنن ٤ / ١٠٣، بإسناده إلى علي وابن عمر. ورواه مالك (٨٣٩) عن
 نافع عن ابن عمر به.

⁽٤) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ١٤٥، وقال: وهذا الحديث وإن لم يصح إسناده ففي قول جماعة من العلماء، وإجماع الناس على معناه ما يغني عن الإسناد فيه.

قَالَ مَالِكٌ: ولَهُ أَنْ يُخْرِجَ عَنِ الذَّهَبِ فِضَّةً، وعَنِ الفِضَّةِ ذَهَبَا، بِحِسَابِ الصَّرْفِ يَوْمَ يُخْرِجُ زَكَاتُهُ، قَلَّ الصَّرْفُ أَو كَثُرَ.

ومَعْنَى إِخْرَاجِهِ عَنِ الدَّهَبِ دَرَاهِمَ لِكَي يَنَالَ مِنْ زَكَاتِه جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَرَاءِ، وأَمَّا إِخْرَاجُهُ عَنِ الفِضَّةِ ذَهَبا فَلاَ وَجْهَ لَهُ، إِلاَّ أَنْ يَكُونَ المَالُ كَثِيرًا، فَيُعْطَى لِكُلُ مِسْكِينِ مِثْقَالٌ.

* قَوْلُ مَالِكِ في الشُّرِكَاءِ في العَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ أَو الوَرِقِ أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ على مَنْ لَمْ تَكُنْ في حِصَّتِه مِنْهُم مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، ثُمَّ قالَ في آخِرِ المَسْأَلَةِ: (وهذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إليَّ ١٨٤٧]، إنَّمَا قَالَهُ مَالِكٌ رَدًّا لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: يُزَكَّى على الشُّركَاءِ مَا سَمِعْتُ إليَّ ١٨٤٧]، إنَّمَا قَالَهُ مَالِكٌ رَدًّا لِقَوْلِ مَنْ يَقُولُ: يُزَكَّى على الشُّركَاءِ وإنْ لَمْ تَبُلُغْ حِصَّةُ الزَّكَاةِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُم مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، وهذِه قَوْلَةٌ شَاذَّةٌ ليسَ عليهَا العَمَلُ.

وإذا كَانَ لِرَجُلٍ أَمْوالٍ مُودَعَةٍ عندَ رِجَالٍ فإنَّهُ يُحْصِيهَا ويَضُمَّها إلى مَا بِيَدِه مِنَ النَّاضِ ويُزَكِّي جَمِيعَها (١^{٥)}، بِخِلاَفِ الدَّيُونِ التِّي لا تُزَكَّى حتَّى تُقْبَضَ.

* * *

⁽۱) الناض: اسم للدراهم والدنانير عند أهل الحجاز، وإنما يسمونه نضا إذا تحول عينا بعدما كان متاعا، لأنه يقال: ما نض بيدي منه شيء، ينظر: لسان العرب ٦ /٤٤٥٦.

بابُ زَكاةِ المَعَادِنِ، والحُلِي، وأَمْوَالِ اليَتَامَى، والدُّيُونِ، وزَكَاةِ المُدِيرِ^(١)

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ بِلاَلَ بِنَ الحَارِثِ المُزَنِيَّ مَعَادِنَ القَبَلِيَةِ (٢)، وَهِي بَأَرْضِ مُزَيْنَةَ مِنْ نَاحِيَةِ الفُرُعِ، وَهِي أَرْضٌ مُتَمَلَّكَةٌ بَيْنَهَا وبينَ المَدِينَةِ أَرْبَعُونَ مِيلاً [٨٥٨]، فَفِي هذَا تَقُوِيةٌ لِقَوْلِ مَالِكِ: أَنَّ أَمْرَ المَعَادِنِ إلى الإمَامِ، وإِنْ ظَهَرَتْ فِي أَرْضِ مُتَمَلَّكَةٍ، يَقْطَعُهُا لِمَنْ يَرَاهُ أَهْلاً لِذَلِكَ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهَا الزَّكَاةَ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاة.

قالَ مَالِكٌ: ولَمَّا كَانَ مَا يَخْرُجُ مِنَ المَعَادِنِ يَعْتَمِلُ ويَنْبُتُ كَنَباتِ الزَّرْعِ كَانَ مِثْلَ الزَّرْع، وفِي تَعْجِيل زَكَاتِهِ يُؤْخَذُ منهُ، وهذَا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

وقالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: إنَّ في المَعَادِنِ الخُمُسَ على مَنْ أَصَابَهَا (٣).

قالَ أحمدُ بنُ خَالِدٍ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «المَعْدَنُ جُبَارٌ، وفِي الرُّكَازِ الخُمُسُ (٤)، فَالرُّكَاذُ عَيْرُ المَعْدَنِ، وَلَوْ كَانَ حُكْمُ المَعْدَنِ كَحُكُم الرُّكَاذِ

المدير _ بضم الميم وكسر الدال _ هو: التاجر الذي يبيع ويشتري ولا ينتظر وقتا،
 ولا ينضبط له حول، كأصحاب الحوانيت، ينظر: القوانين الفقهية ص٧٠.

⁽٢) القَبَليّة ـ بفتح القاف والباء وتشديد الياء ـ ناحية من نواحي الفُرُع، والفُرُع ـ بضم الفاء والراء ـ تقع جنوب المدينة، تبعد عنها قرابة (١٥٠) كيلا، ينظر: المعالم الأثيرة ص٢٣٦،

⁽٣) ينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في: بدائع الصنائع ٢/ ٦٧، وشرح فتح القدير ٢/ ٢٣٣.

⁽٤) رواه البخاري (٢٢٢٨)، ومسلم (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة.

لَقَالَ ﷺ: فِيهِما الخُمُسُ، وقد أَقْطَعَ النبيُّ ﷺ المَعَادِنَ وأَخَذَ مِنْها الزَّكَاةَ ولمْ يَأْخُذُ مِنْهَا الخُمُسَ.

[قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: وغَيْرُ رِوَايةِ يَحْيَى: (العَجْمَاءُ جُبَارٌ، والمَعْدَنُ جُبَارٌ، وولمَعْدَنُ جُبَارٌ، وفي الرَّكَاذِ الخُمُسُ)(١).

قالَ عيسى: العَجْمَاءُ جَمِيعُ البَهَائِمِ، يَقُولُ: جِنَايَتُهَا جُبَارٌ، لاَ دِيَةَ لِمَنْ جَنَتْ عَلَيْهِ إذا لم يَكُنْ ذَلِكَ سَبَبَ قَائِدٍ، أَو سَائِقِ، أو رَاكِبِ.

وقَولُه: (وَالمَعْدَنُ جُبَارٌ) يعَنِي: لا دِيَةَ لِمَنْ مَاتَ في حَفْرِ المَعْدَنِ إذا انْهَارَ ذَلكَ عَلَيْه.

والرَّكَازُ هُو: دَفِينُ الجَاهِلِيَّةِ مِنَ الذَّهَبِ أُوالفِضَّةِ، ومنهُ يُقَالُ: أَرْكَزَتُ الشَّيءَ في الأَرْضِ، إذا وَضَعْتُهُ فِيهَا.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ وَجَدَ رِكَازَاً بِأَرْضِ العَرَبِ وَفَيَافِي الأَرْضِ فَهُو لَهُ، وعَلَيْهِ فِيهِ الخُمُسُ قَلِيلاً كَانَ أَو كَثِيراً، ومَا وُجِدَ منهُ بِأَرْضِ الصُّلْحِ فَهُو لأَهْلِ تِلْكَ الأَرْضِ، ومَا وُجِدَ مِنْهُ بأَرْضِ العَنْوَةِ فَهُو للذِينَ افْتَتَحُوهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: مَنْ وَجَدَ رِكَازًا بِأَرْضِ العَنْوَةِ فَهُوَ لَهُ، وعَلَيْهِ فِيهِ الخُمُسُ، يَدْفَعُهُ إلى الإمَام.

قَالَ عِيسَى: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِي الثِّيَابِ والمِسْكِ والعَنْبَرِ يُوجَدُ ذَلِكَ فِي قُبُورِ الأَوَّلِينَ، وَمَرَّةً قَالَ: لِيسَ فِيهِ قُبُورِ الأَوَّلِينَ، وَمَرَّةً قَالَ: لِيسَ فِيهِ الخُمُسُ. ومَرَّةً قَالَ: لِيسَ فِيهِ الخُمُسُ.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: أَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ الخُمُسُ، لأَنَّهُ أُنْزِلَ بِمَنْزِلَةِ الفَيءِ والغَنِيمَةِ.

⁽۱) هذا الحديث عند ابن وهب وابن القاسم وسعيد بن عفير فقط، وليس عند ابن بكير ولا القعنبي ولا معن ولا أبي مصعب بالاضافة إلى رواية يحيى، ينظر: مسند الموطا ص٥٤-٤٥٤.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُحْتَجُّ في إِسْقَاطِ الزَّكَاةِ عَنْ حُلِيِّ النِّسَاءِ بِمِثْلِ قَوْلِ عَائِشَةَ: (أَنَّهُ لا زَكَاةَ فيه)(١)، وذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ صَاحِبَةُ حُلِيَّ، ولَمْ يُحْفَظْ عَنْهَا أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمْرَهَا بِزَكَاتِهِ، وبهذَا قَالَ ابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عُمَرَ، وأَنسُ بنُ مَالِكِ، وجَابِرُ بنُ عبدِ الله وغُيْرُهم مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

ولَمْ يَكُنْ فِي اللَّوْلُوِ، ولاَ المِسْكِ، ولاَ العَنْبَرِ زَكَاةٌ، لأَنَّ ذَلِكَ لِسَ بِعَيْنِ، وإنَّمَا هُوَ عَرَضٌ، وقَالَ ابنُ عبَّاسٍ: (لَيْسَ فِي العَنْبِرِ زَكَاةٌ، لأَنَّهُ شَيَّ دَسَرَهُ البَحْرُ)(٢)، يعنِي: رَمَى بهِ البَحْرُ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَوْجَبَ عُمَرُ، وعَلَيٌّ، وعَائِشَةُ وغَيْرُهُم الزَّكَاةَ في أَمْوَالِ البَتَامَى مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّكَاةَ في الأَمْوَالِ لاَ علَى الأَبْدَانِ، لِقَوْلهِ تعالَى: ﴿خُذْ مِنْ الْمَهْلِمُ وَالْمَالِكَةَ فِي الأَمْوَالِ لاَ علَى الأَبْدَانِ، لِقَوْلهِ تعالَى: ﴿خُذْ مِنْ الْمَوْلِمِمْ صَدَقَةُ تُطَهِرُهُمْ وَتُرْكِيم بَهَا﴾ [التربة: ١٠٣] يعني: الزَّكَاةَ، وقَدْ أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ علَى أَنَّ على البَتَامَى زَكَاةَ الفِطْرِ، فَكَذَلِكَ تَجِبُ عَلَيْهِم زَكَاةُ الأَمْوَالِ، وقالَ عُمَرُ: (اتَّجِرُوا بِأَمْوَالِ البَتَامَى لاَ تَأْكُلُهَا الزَّكَاةُ)[٨٦٣].

قَالَ عِيسَى: تَفْسِيرُهُ أَنْ يَتَّجِرَ وَلِيُّ اليَتِيمِ بِمَالهِ، وتَكُونَ زَكَاتُهُ مِنْ رِبْحِه، ويَجُوزُ للوَلِيُّ أَنْ يَدْفَعَ مَالَ اليَتِيمِ قِرَاضًا إلى أَهْلِ الأَمَانَةِ والثُقَّةِ، ولاَ ضَمَانَ عليهِ إِنْ تَلِفَ المَالُ ضَمِنَهُ الوَلِيُّ لِتَعَدِّيهِ. إِنْ تَلِفَ المَالُ ضَمِنَهُ الوَلِيُّ لِتَعَدِّيهِ.

* [قالَ أَبو المُطَرُّفِ]: قَوْلُ مَالِكِ: (إذا هَلَكَ الرَّجُلُ ولمْ يُؤَدُّ زَكَاةً مَالهِ أَنَّهَا مُبَدًّا على الوَصَايَا، وأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ) [٨٦٩]، يُرِيدُ مَالِكٌ بهذَا الغَوْلِ: أَنَّهُ لمَّا كَانَ الدَّيْنُ مُبَدًّا على المِيرَاثِ كَذَلِكَ تَكُونُ الزَّكَاةُ المُفَرَّطُ فِيها مُبَدَّاةٌ في الثُّلُثِ على كَانَ الدَّيْنُ مُبَدًّا على المِيرَاثِ كَذَلِكَ تَكُونُ الزَّكَاةُ المُفَرَّطُ فِيها مُبَدًّاةٌ في الثُّلُثِ على جَمِيعِ الوَصَايَا، وإنَّمَا هذَا إذا أَوْصَى بِها المَيَّتُ أَنْ تُخْرَجَ، وقَدْ يُبَدًّا عَلَيْهَا المُدَبَّرُ في الصَّحَةِ (٣)، وإنَّمَا بُدًا المُدَبَّرُ على الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ ذَبَرَ عَبْدَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ في الصَّحَةِ (٣)، وإنَّما بُدًا المُدَبَّرُ على الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ أَنْ مَنْ ذَبَرَ عَبْدَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ

⁽١) رواه عبد الرزاق ٤/ ٨٢، وابن أبي شيبة ٣/ ١٥٤.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٣/ ١٤٢، والبيهقي في السنن ١٤٦/٤.

⁽٣) المدبَّر هو الذي عُلِّق عتقه بموت سيَّده، سمي بذلك لأن الموت دبر الحياة، أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته، أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده، وأما آخرته=

سَبِيلٌ في أَنْ يَرْجِعَ في تَدْبِيرِه إِيَّاهُ، وقَدْ يَرْجِعُ الرَّجُلُ عَنْ قَوْلهِ في زَكَاةِ مَالِهِ، فَيَقُولُ: إِنَّي قَدْ أَدَّيْتُهَا فَتَسْقُطُ عَنْهُ، وقَدْ يُبَدَّا أَيْضًا عَلَيْهَا صُدَاقُ المَرِيضِ لأَنَّهُ كالجِنَايَةِ، فَلِذَلِكَ بُدًا في الثُّلُثِ على الزَّكَاةِ المُوصَى بها.

* قالَ أَبو عُمَرَ: تَرْجَمَ مَالِكٌ في المُوطَّأ (بَابَ الزَّكَاةِ في الدَّيْنِ) [٨٧٢] علَى مَعْنَى: أَنَّ الدَّيْنَ يُرَدُّ إلى صَاحِبهِ، فَيُرَكِّيهِ إذا قَبَضَهُ إِنْ كَانَ قَدْ حَالَ عَلَيْهِ الحَوْلُ مِنْ يَوْم دَايَنَ بهِ.

* قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: أَسْقَطَ الصَّحَابَةُ الزَّكَاةَ مِنَ الدِّيُونِ إِذ لَيْسَتْ فِي مِلْكِ مَنْ هِي عليهِ، ولِهَذا كَانَ يَخْطُبُ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ فَي لَهُ، وإِذ لَيْسَتْ مِلْكَا لِمَنْ هِي عليهِ، ولِهَذا كَانَ يَخْطُبُ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ فَيْقُولُ: (هذَا شَهْرُ زَكَاتِكُم، فَمَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيُؤَدِّ دَيْنَهُ)[٨٧٦]، يَعْنِي: كَي يَقْبضَهُ صَاحِبُهُ فَيُزَكِيّه.

 # قالَ الزُّهْرِيُّ: (كَانَ يَخْطُبُ بِهَذَا عُثْمَانُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ) (١٠)، فَلِهَذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: لاَ زَكَاةَ فِي دَيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

* المَالُ الضَّمَارُ: هُوَ المَالُ المُغَيَّبُ عَنْ صَاحِبهِ(''، وَكَتَبَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ المَالِ الذي غُيِّبَ عَنْ أَصْحَابِهِ سِنِينَ زَكَاةَ تِلْكَ السِّنِينَ إِذَا صُرِفَ إليهم، ثُمَّ عَقَّبَ بعدَ ذَلِكَ بِكِتَابِ آخَرَ: أَنْ لاَ يُؤْخَذَ مِنْهُ إلاَّ زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ، فإنَّهُ كَانَ ضِمَارًا [٨٧٤]، يعنِي: أَنَّهُ كَانَ مُغَيِّبًا عَنْ أَصْحَابِهِ في غَيْر مِلْكِهِم.

فَفِي هذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ يَتَعَقَّبَ المُفْتِي مَا أَفْتَى بِهِ بِمَا يَرَاهُ أَصْلَحَ فِي المَعْنَى مِمَّا فِيه أَوَّلًا، وإنَّمَا يَصِحُّ بِهذَا للمُسْتَعْجِزِ فِي العِلْمِ المُسْتَنْبِطِ منهُ.

* [قالَ أبو المُطَرُّفِ]: قَوْلُ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ فِيمَنْ لَهُ مَالٌ وعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ أَنْ
 لا زَكَاةَ عَلَيْهِ [٥٧٥] إنَّما هَذا إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ بهِ أَصْلٌ أو عَرَضٌ، فهذا لا زَكَاةَ عَلَيْهِ،

فبتحصيل ثواب العتق، وسيأتي تفصيل أحكامه في بابه، وينظر: فتح الباري ٤ / ٢٦١.

⁽١) نقله ابن حجر في فتح الباري ١٣ /٣١٠.

 ⁽٢) المال الضمار هو: المال الغائب الذي لا يرجى عوده، ينظر: المعجم الوسيط ١
 (٢) ١٥٤٣/

لأَنَّ المَالَ الذي بِيَدِه الدَّيْنُ أَوْلَى به، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عليهِ زَكَاتُهُ، وأَمَّا إذا كَانَ لَهُ أَصْلٌ أو عَرَضٌ، فإنَّهُ يُجْعَلُ دَيْنُهُ فيهِ، ويُزَكَّى المَالُ الذي بِيَدِه.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ في العُرُوضِ المُقْتَنَاةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْتِجَارَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ على المُسْلِمِ في عَبْدِه، ولا فِي فَرَسهِ صَدَقَةٌ () ، فَإِذَا كَانَتِ العُرُوضُ للصَّدَقَةِ زُكِّيَ ثَمَنُهَا إِذَا بِيعَتْ بعدَ حَوْلٍ فَأَكْثرَ مِنْ يَوْم اشْتُرِيتْ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا جَعَلَ اللهُ زَكَاةَ الأَمْوَالِ مِنْهَا، لَمْ تَجِبْ زَكَاةُ دَيْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ، ولاَ فِي عَرَضٍ قَبْلَ بَيْعِهِ، فَمَتَى قُبِضَ الدَّيْنُ أَو بِيعَ العَرَضُ زُكِّي ذَلِكَ لِعَامٍ وَاحِدٍ، وإنْ مَرَّتْ لَهُ أَعْوَامٌ، وهذَا في غَيْرِ المُدِيرِ، وأَمَّا المُدِيرُ فَيُقَوَّمُ عُرُوضُهُ التَّي للتِجَارَةِ ويُزَكَّى دَيْنَهُ عندَ حُلُولهِ، وبهذَا أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ.

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ عَبِدِ الْعَزِيزِ فِي كِتَابِهِ إِلَى زُرَيقِ بِنِ حَيَّانَ (٢): (أَنْ خُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ، مِنْ كِلُّ أَرْبَعِينَ مِشْقَالاً مِسْقَالاً إِلَى أَنْ تَبْلُغَ عِشْرِينَ مِشْقَالاً فَخُذْ مِنْهَا نِصْفَ مِشْقَالٍ) [٨٨٠]، يعنِي: خُذْ مِمًّا أَقَرُّوا أَنْ [تَكُونَ] (٢) عِشْرِينَ مِشْقَالاً فَخُذْ مِنْهَا نِصْفَ مِشْقَالِ) [٨٨٠]، يعنِي: خُذْ مِمًّا أَقَرُّوا أَنْ [تَكُونَ] (٢) الزَّكَاةُ عَلَيْهِم فيهِ وَاجِبَةً، وذَلِكَ أَنَّها مَوْكُولَةٌ إلى أَمَانَةَ المُسْلِمِينَ، إلاَّ أَنْ يُتَهْمَ أَحَدٌ فِي قَوْلِهِ، إِلاَّ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَجِلً عليَّ زَكَاةٌ بِعدُ بِوَجْهِ [يدَّعِيه] (١)، فَيَخْلِفُ على ذَلِكَ إِنْ كَانَ مُتَهَمَا ويُتُهَلَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَجِلً عليَّ زَكَاةٌ بِعدُ بِوَجْهِ [يدَّعِيه] (١)، فَيَخْلِفُ على ذَلِكَ إِنْ كَانَ مُتَهَمَا ويُتُهَلَ

قَالَ: وَلَيْسَ الْعَمَلُ على قَوْلِهِ: (فَإِنْ نَقَصَتْ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارَأَ ثُلُثَ دِينَارٍ فَدَعْهَا، ومَا نَقَصَتْ مِمَّا لا يُخْتَلفُ فيهِ المَوَازِينُ فَلاَ زَكَاةَ فيه).

⁽١) رواه البخاري (١٣٩٤)، ومسلم (٩٨٢)، عن أبي هريرة.

⁽٢) يقال: زريق، ويقال رزيق، والراجع تقديم الزاي، ينظر: تهذيب الكمال ٩ / ١٨١.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر جليًا في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب والسياق.

 ⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يتبين في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يناسب السياق، والمعنى: (بوجه يدعى عليه صاحب الجباية).

قالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ لَيْسَ العَمَلُ على قَوْلِهِ فِي أَهْلِ الذَّمَّةِ: (أَنْ (۱) يُؤْخَذَ مِنْهُم مَرَّةً وَاحِدَةً في العَامِ نِصْفُ العُشْرِ، [ويُكْتُبُ](۱) في ذَلِكَ بَرَاءات إلى رَأْسِ الحَوْلِ).

قالَ: ويُرْوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ هَذَا الكِتَابِ، وأَمَرَ بِوَضْعِ المَكْسِ^(٣)، وقَالَ: ﴿ وَلَا نَبْخُسُوا النَّكَاسَ وَقَالَ: ﴿ وَلَا نَبْخُسُوا النَّكَاسَ أَشْدَيَآءَهُمُ ﴾ [الاعراف: ٨٥]، ومَنْ أَتَاكَ بِزَكَاةٍ مَالِه فَاقْبَلْهَا، ومَنْ مَنْعَهَا فَاللهُ خَسْبُهُ)(١).

قالَ عِيسَى: وَقَدْ أَخْبَرَنِي ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَةِ العُشْرُ مِرَارًا في السَّنَةِ كُلُها إذا اتَّجَرُوا في غَيْرِ بِلاَدِهم، كَانَ المَالُ قَلِيلاً أَوْ كَثِيرًا، ولا يُكْتَبُ مِنْهُم بَرَاءَةٌ إلى السَّنَةِ المُقْبِلَةِ، ولا يُؤْخَذُ مِنْهُم شَيءٌ حتَّى يَبِيعُوا سِلْعَتَهُم (٥٠).

قالَ مَالِكٌ: ولَو أَرَادُوا الانْصِرَافَ بِهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُم إِذَا كَسَدَثُ أَسْوَاقُهَا وَهُم مُخَالِفُونَ للعَدُّقِ، يَنْزِلُونَ بِلاَدَ المُسْلِمينَ بِصُلْحٍ ومَعَهُم التِجَارَةُ، فَهُوْلاَءِ بَاعُوا أَو لَمْ يَبِيعُوا يُؤْخَذُ مِنْهُم مَا صُولِحُوا عَلَيْهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ العُشْرُ إِذَا اخْتَلَفُوا بِتِجَارَةِ إِلَى غَيْرِ بِلاَدِهِم، لأَنَّهُم لَمْ يُقَرُّوا على الجِزْيَةِ لِيَتَصَرُّفوا في بِلاَدِ المُسْلِمينَ، وإذ بالإمَّامِ

 ⁽۱) في الأصل: (أن لا يؤخذ) وأرى ان ذلك خطأ، والصواب حذف (لا)، وينظر: المدونة
 ۲ / ۱۹۹۸.

⁽٢) جاء في الأصل: (وكلهم) ولم أجد لها معنى، وما أثبته هو المتوافق مع ما جاء في الاستذكار ٣ / ٤٤٦.

⁽٣) المَكْس ـ بفتح الميم بمعنى الجِبَاية، وصاحب المكس: هو الذي يعشر أموال المسلمين، ويأخذ من التجار وغيرهم مكسا باسم العُشر، ينظر: عون المعبود ١١١/٨

⁽٤) رواه سحنون في المدونة ٢/ ١٥٥.

⁽٥) نقله ابن حزم في المحلى ٦ / ١١٤، وابن عبد البر في الكافي ١ /٢١٨.

حَاجَةٌ إلى مَصْلَحَةِ الطُرِقِ، وتَأْمِينِ السُّبُلِ، ولاَ يَقُومُ هذَا إلاَّ بِمَنْ يَتَولاَّهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، ويَأْخُذُونَ الرَّزْقَ مِنَ الإمَامِ، فَلِهَذَا أُخِذَ مِنْهُم في تِجَارَتِهِم في غَيْرِ بلاَدِهِم العُشْرُ.

قَوْلُ مَالِكِ: (مَن اشْتَرَى حِنْطَةً أَو تَمْراً للتِجَارةِ، ثُمَّ أَمْسَكَ ذَلِكَ حَوْلاً، ثُمَّ بَاعَهُ بِما تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، زَكَّى بِثَمَنِه حينَ يَقْبِضُهُ، ولَيْسَ ذَلِكَ مِثْلُ الحَصَادِ، يَحْصُدُه الرَّجُلُ مِنْ أَرْضِهِ، ولا مِثْلُ مَا يَجِدُّهُ مِنْ نَخْلِهِ)، يُرِيدُ مَالِكٌ: أَنَّ هذَا إذا بَاعَهُ بعدَ أَنْ أَمْسَكَهُ زَمَانا أَنَّهُ يُسْتَقْبَلُ بِفَمِنِ مَا بَاعَ مِنْهُ الحَوْلَ، إلاَّ أَنْ يَكْتَرِي أَرْضَا للتِجَارَةِ، فَهذا يُخْرِجُ مِنْهُ زَكَاةُ الحَبُ يومَ حَصَادِه، كَمَا للتِجَارَةِ، ويَزْرَعَ فِيها للتِجَارَةِ، فَهذا يُخْرِجُ مِنْهُ زَكَاةُ الحَبُ يومَ حَصَادِه، كَمَا يُخْرِجُها الذي يَزْرَعُ في أَرْضِهِ، ثُمَّ إذا بَاعَ ذَلِكَ التَّاجِرُ بعدَ حَوْلٍ أَو أَخْوَالٍ مِنْ يَوْمِ زَكَى أَوَّلاً زَكَاةً ثَمَنِهُ إذا قَبَضَهُ، زَكَاةً وَاحِدةً إذا كَانَ في مِثْلِه عَدَدُ الزَّكَاةِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَحِمَهُ اللهُ أَنْ يُقَوَّمَ المُدِيرُ عُرُوضَهُ وَقْتَ زَكَاتِه، ويُزَكِّي قِيمَتَهُ مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ.

قالَ ابنُ القاسِمِ: أَهْلُ الإِذَارَةِ مِثْلُ البَرَّاذِين، والقَصَّادِينَ، وأَصْحَابِ الحَوَانِيتِ، فَهُولاَءِ يَجْعَلُونَ لأَنْفُسِهِم شَهْراً مِنَ السَّنَةِ يُزَكُّونَ فِيهِ نَاضَّهُم، ويُقَوِّمُونَ عُرُوضَهُم، فَيُرَكُّونَ قِيمَتَها، ويَحْسَبُونَ دِيُونَهُم التِّي في مَلاَءِ وَثِقَةٍ، ويُخرِجُونَ ذِكَاتَها في كُلُّ عَام.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا كَانَ الرَّجُلُ يَبِيعُ العَرَضَ بالعَرَضِ، ولاَ يَبِيعُ بِشَيءٍ مِنَ العَيْنِ، فإنَّهُ لاَ يُزَكِّي أَبَداً حتَّى يُنَضَّ بِيَدِه بَعْدَ الحَوْلِ دِينَارٌ أَو دِرْهَمٌ، فإذا نَضَّ لَهُ ذَلِكَ قَوَّمَ عُرُوضَهُ، وزَكَّى عَنِ الجَمِيعِ.

وقالَ أَشْهَبُ: لاَ تَقْوِيمَ عَلَيْهِ وَإِنْ مَضَتْ لَهُ أَخْوَالٌ، حَتَّى يَمْضِي لَهُ حَوْلٌ مُسْتَقْبَلٌ منذُ بَاعَ بِشَيءِ مِنَ العَيْنِ، لأَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ الوَقْتِ صَارَ مِنْ أَهْلِ الإَدَارَةِ، فإذا مَضَى لَهُ حَوْلٌ مِنْ وَقْتِ بَيْعِه بِشَيءٍ مِنَ العَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ وزَكَّاهَا مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ وزَكَّاهَا مَعَ مَا بِيَدِه مِنَ العَيْنِ .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ أَشْهَبَ هذا هُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ قَدْ وَرِثَ عُرُوضًا،

أُو وُهِبتْ لَهُ، ثُمَّ أَدَارَ تِلْكَ العُرُوضَ في عُرُوضِ عَامَاً بعدَ عَامٍ، ثُمَّ بَاعَ مِنْهَا بِعَيْنِ رَاعَى مَجِيءَ الحَوْلِ، فإذا حَالَ الحَوْلُ عليهِ مِنْ يَوْمِ بَاعَ بالْعَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ، وزَعَى مَجِيءَ الحَوْلِ، فإذا حَالَ الحَوْلُ عليهِ مِنْ يَوْمِ بَاعَ بالْعَيْنِ قَوَّمَ عُرُوضَهُ، وزَكَى فِيمَتها مَعَ مَا بَاعَ بهِ مِنَ العَيْنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَعْنَى قَوْلِ ابْنِ القَاسِمِ هُوَ أَنَّ أَصْلَ مَالِهِ كَانَ عَيْنَا، ثُمَّ أَدَارَهُ في عُرُوضٍ، فإذا بَاعَ مِنْهَا ولَو بِدِرْهَمٍ فَمَا فَوْقَهُ بَعْدَ الحَوْلِ، وَجَبَ عليهِ التَّقْوِيمُ والزَّكَاةُ، فَقُولُ أَشْهَبَ، وابْنِ القَاسِمِ فِي صَفْقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: "مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالِهِ مُثُلَ لَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ شُجَاعٌ أَقْرَعُ" [١٨٨٧] يعنِي: صُوَّرَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ ثُغْبَاناً أَقْرَعَ، قَدْ تَجَمَّعَ السُّمُّ في رَأْسِهِ، حتَّى تَسَاقَطَ شَعْرُهُ، فَصَارَ أَقْرَعَ.

(لَهُ زَبِيبَتَانِ) يعنِي: لَهُ رَغْوَةٌ في شِدْقَيْهِ مِنْ زَبَدِه مِنْ كِلْتَا النَّاحِيَتَيْنِ، شَبْهَهَمُا بِالزَّبِيبَيْنِ فِي النَّادِ لِمَنْعِهِ بِالزَّبِيبَيْنِ فِي النَّادِ لِمَنْعِهِ بِالزَّبِيبَيْنِ فِي النَّادِ لِمَنْعِهِ اللَّهِ مَالَهِ، فَيُعَدْ بهِ في النَّادِ لِمَنْعِهِ إِيَّاهَا، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَالَّذِينَ يَكُنِرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ ﴾ يعني: ولا يُزَدُّونَها، إلى قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكَنِرُونَ ﴾ [النوبة: ٣٤- ٣٥].

فِي زَكَاةِ المَاشِيةِ، ومَا يُغْتَدُّ بِهِ مِنَ السَّخْلِ فِي الزَّكَاةِ

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: الكِتَابُ الذي قَرَأَهُ مَالِكٌ في أَخْذِ الصَّدَقَةِ ـ وَهُوَ نُسْخَهُ الكِتَابِ الذي كَتَبَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لِعُمَّالِهِ ـ ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ قالَ: (كَتَبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجُهُ إلى عُمَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ قالَ: (كَتَبَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجُهُ إلى عُمَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ، والخُلَفَاءُ)(٢)، عُمَّالِهِ حَتَّى قُبضَ، فَقَرِنَهُ بِسَيْفِه (١)، فَعِمَلَ بهِ أَبو بَكْرٍ، وعُمَرُ، والخُلَفَاءُ)(٢)، وهذَا حَدِيثٌ مُسْنِدٌ، ولَمْ يُسْنِدُهُ مَالِكٌ في المُوَطَّأَ، وإنَّمَا ذَكَرَهُ مُرْسَلاً [٨٨٩].

قالَ عِيسَى: النَّصَابُ المُزَكَّى مِنَ المَاشِيَةِ في الغَنَمِ: أَرْبَعُونَ فَصَاعِداً، ومِنَ الإبلِ: خَمْسَا فَصَاعِداً، ومِنَ البَقْرِ: ثَلاَّتُونَ فَصَاعِداً، فهذَا الأَصْلُ في زَكَاةِ الإبلِ: خَمْسَا فَصَاعِداً، ومِنَ البَقْرِ: ثَلاَّتُونَ فَصَاعِداً، فهذَا الأَصْلُ في زَكَاةِ المَاشِيَةِ، والسَّائِمَةُ: هِيَ الرَّاعِيةُ، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠] يعني: فيه تَرْعُونَ.

قَالَ ابنُ حَبِيبٍ: الجِذْعُ مِنَ الضَّاْنِ: هُوَ ابنُ سَنَةٍ، وقِيلَ: ابنُ عَشَرَةٍ أَشْهُو، وقِيلَ: ابنُ عَشَرَةٍ أَشْهُو، وقِيلَ: ابنُ ثَمَانِيةٍ أَشْهُو، والنَّنِيَّةِ مِنَ الثَّانِيَةِ، والنَّبِيعُ مِنَ البَقَوِ: هُوَ ابنُ سَنتَيْنِ قَدْ فُطِمَ عَنْ أُمّه، والمُسِنَّةُ مِنَ البَقَوِ: بِنْتُ أَرْبَعِ والنَّبِيعُ مِنَ البَقَوِ: هُوَ ابنُ سَنتَيْنِ قَدْ فُطِمَ عَنْ أُمّه، والمُسِنَّةُ مِنَ البَقَوِ: بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، وذَلِكَ أَنَّ أُمّها في حَدُّ المَخَاضِ، وَهُو الحَمْلُ، وبِنْتُ لَبُونٍ: بِنْتُ ثَلَاثٍ سِنِينَ، وذَلِكَ أَنَّ أُمّها في حَدُّ المَخَاضِ، وَهُو الحَمْلُ، وبِنْتُ لَبُونٍ: بِنْتُ ثَلَاثٍ سِنِينَ، وذَلِكَ أَنَّ أُمّها [صَارَ لَهَا

⁽۱) أي انه كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لإرادة أن يخرجه إلى عماله فلم يخرجه حتى قبض، ففي العبارة تقديم وتأخير، وينظر: تحفة الأحوذي للمباركفوري ٣/٣٠٢.

⁽۲) سنن أبي داود (۱۵٦۸)، ورواه الترمذي (۱۲۱)، وأحمد ۲ /۱۶، وأبو يعلى ۹ /۳۰۹، والبيهقي في السنن ۸۸/٤.

لَبَنُّ] (١) بِلَبنِ أُخْرَى قَدْ وَضَعَتْهَا بَعْدَها، فَلَذَلِكَ قِيلَ لَهَا بِنْتُ لَبُونِ، والحِقَّةُ: بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ، تَسْتَحِقُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الحَمْلُ، وأَنْ يَطْرِقَهَا العِجْلُ، والجَذَعَةُ: بِنْتُ خَمْسِ سِنِينَ، والمُسِنَّةُ: بِنْتُ سِتْ سِنِينَ.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: ذَكَرَ مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ بِنِ قَيْسٍ، عَنْ طَاوُوسٍ: (أَنَّ مُعَاذَ بِنَ جَبَلٍ أَخَذَ مِنْ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعًا، ومِنْ أَرْبَعِينَ بَقَرَةً مُسِئّةً ١٨٩١٨، أَرْسَلَ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأ، ورَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ

عُثْمَانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، قالَ: حدَّثنا أَبو مُعَاوِيةَ، عَنِ الأَغْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ: (أَنَّ النبيِّ ﷺ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ أَمَرُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ البَقَر) (٢)، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ.

قَوْلُ مَالِكِ: (يُجْمَعُ على الرَّجُلِ زَكَاةُ غَنَمِهِ، وإِنِ افْتَرَقَتْ مَوَاضِعُهَا)، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ من أَجْلِ أَنَّ المُلْكَ وَاحِدٌ، فَلِذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْهُ زَكَاتُها كُلُها في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على أَنَّ كُلَّ مَنِ اسْتَفَادَ مَاشِيَةً فَأَضَافَها إلى مَاشِيَةٍ عِنْدَهُ تَجِبُ في الأولادِ الزَّكَاةُ، أَنَّهُ يُزَكِّي مَا اسْتَفَادَ مِنَ المَاشِيَةِ عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِ حُوْلِ حَوْلِ حَوْلِ مَاشِيَةِ الأُولَى، وإن لم تَسْتَفِذ المَاشِيةُ النَّانِيةُ إلاَّ قبلَ حُلُولِ حَوْلِ الأُولَى بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، وحُجَّتُهُم في ذَلِكَ: أَنَّ النَّاسَ أَقَامُوا زَمَنَ الفِتْنَةِ خَمْسَ سِنِينَ الأُولَى بِيَوْمٍ وَاحِدٍ، وحُجَّتُهُم في ذَلِكَ: أَنَّ النَّاسَ أَقَامُوا زَمَنَ الفِتْنَةِ خَمْسَ سِنِينَ لا شَعَاةً لَهُم (٣)، ثُمَّ اسْتَقَامَ أَمْرُ النَّاسِ، وخَرَجَ الشُعَاةُ فَأَخَذُوا زَكَوَاتِ المَوَاشِي مِنَ النَّاسِ عَنْ تِلْكَ السَّيْنِ، ولم يَسْأَلُوهُم عَنْ فَائِدَةٍ ولاَ غَيْرِها، فَصَارَ ذَلِكَ سُنَّةً مُنَّا النَّاسِ عَنْ تِلْكَ السَّيْنِ، ولم يَسْأَلُوهُم عَنْ فَائِدَةٍ ولاَ غَيْرِها، فَصَارَ ذَلِكَ سُنَّةً مُنَّا

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وينظر: التمهيد ١٧/ ٣٥٥.

 ⁽۲) سنن أبي داود (۱۵۷۷)، ورواه النسائي ٥/ ٢٥، وابن حبان (٤٨٨٦)، والطبراني في
 المعجم الكبير ۲۰ / ١٢٩، والبيهقي في السنن ٤/ ٩٨، بإسنادهم إلى الأعمش به.

 ⁽٣) يعني بها الفتن التي كانت بعد مقتل عثمان رضي الله عنه وما ترتب عليها من آثار سيئة
 كموقعة الجمل وصفين والنهروان إلى أن انتهت باستشهاد سيدنا علي رضي الله عنه، ثم
 استقام أمر الناس بخلافة معاوية رضى الله عنه، وينظر: المدونة ٢/٢٥٧.

وأَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على أَنَّ فَائِدَةَ المَوَاشِي إِذَا أُضِيفَتْ إلى غَيْرِ نِصَابٍ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِجَمِيعِها الحَوْلَ مِنْ يَوْمِ الاسْتِفَادَةِ، وإنْ كَانَتِ المُسْتَفَادَةُ مَاثِينَ.

* قالَ مَالِكٌ: (وإذا كَانَتْ لِرَجُلِ إبلٌ وبَقَرٌ وغَنَمٌ يَجِبُ في كُلُّ صِنْفٍ مِنْها الزَّكَاةُ، ثُمَّ أَفَادَ بَعِيرًا أو بَقَرَةً أو شَاةً صَدَّقَها مَعَ مَاشِيتِه حِينَ يُصَدُّقُ مَاشِيتَهُ)[٨٩٦].

[قالَ أَبو المُطَرُّفِ]: مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الرَّجُلِ أَرْبَعَةٌ وعِشْرُونَ مِنَ الإبلِ فَعَلَيْهِ فِيهَا أَرْبَعُ شِيَاهِ، فإن اسْتَفَادَ بَعِيرًا وَاحِدًا قَبْلَ أَنْ يُزكِيهَا بِيَوْمٍ وَجَبَ عليهِ فِيها بِنْتُ مَخَاضٍ، وكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ تِسْعَةٌ وثَلاَثُونَ بَقَرةٌ كَانَ عليهِ فِيها تَبِيعٌ، فإذا أَفَادَ وَاحِدةً قَبلَ الحَوْلِ كَانَتْ عَلَيْهِ بَقَرةٌ مُسِنَّةٌ، ولَوْ كَانَ مَعَهُ عِشْرُونَ ومَعَةٌ شَاةٍ وَجَبَ عليهِ فِيها شَاتَانِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: إِنَّمَا كُرِهَ للرَّجُلِّ أَنْ يَشْتَرِي صَدَقَةَ مَاشِيَتِه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رُجُوعٌ فِيها، وقدْ قالَ النبيُّ ﷺ: «العَائِدُ في صَدَقَتِه كَالكَلْبِ يَعُودُ في قَيْنِه» (١٠).

قَالَ أَبُوحَنِيفَةَ: لاَ صَدَقَةَ في بَقَرِ الحَرْثِ والسَّوَانِي لأَنَّهَا كالآلةِ (٢).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: الصَّدَقَةُ فِيهَا، لأنَّهَا سَائِمَةٌ، وقدْ ثَبَتَ في حَدِيثِ الصَّدَقةِ: (أَنَّ في كُلُ سَائِمَةٍ مِنَ الإبلِ والبَقرِ والغَنَم صَدَقَةٌ)[٨٨٩].

*[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَبَاحَ النبيُّ ﷺ الخِلْطَةَ في المَوَاشِي بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بينهما بالسَّوِيَّةِ (٨٨٩)، وفِي الخِلْطَةِ رِفْقٌ لأَهْلِ المَوَاشِي.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: الذي يُوجِبُ الخِلْطَةَ بَيْنَ الخَلِيطَيْنِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ الرَّاعِي، والفَحْلُ، والدَّلُو، والمَرَاحُ، والمَبِيتُ وَاحِداً، فَهِذه أَوْجُهُ الخِلْطَةِ، فإن انْخَرَم بَعْضُهَا لَمْ يُخْرِجْهَا ذَلِك مِنَ الخِلْطَةِ.

 ⁽۱) رواه البخاري (۲٤٤٩)، ومسلم (۱٦٢٢)، من حديث ابن عباس وغيره.

⁽٢) السُّواني: هي الناقة التي يستقى عليها، ينظر: النهاية ٢ / ٤١٥، وانظر قول أبي حنيفة في الاستذكار ٣ / ٤٨٦.

وقالَ ابنُ حَبِيبٍ: أَصْلُ الخِلْطَةِ الرَّاعِي، فإذا اجْتَمَعَتْ في الرَّاعِي فَقَد اجْتَمَعَتْ في الرَّاعِي فَقَد اجْتَمَعَتْ في أَكْثَرِ وُجُوهُ الخِلْطَةِ، لأنَّهُ هُوَ الذي يَسْقِيهَا، وَهُو الذي يَجْمَعُهَا في الرَّعِي. الرَّعِي.

* قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ تَجِبُ الصَّدَقَةُ على الخَلِيطَيْنِ حتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ مِنْ جَمِيعِ المَوَاشِي/[٩٠٤]، إنَّمَا قالَ ذَلِكَ لأَنَّ الحُكْمَ في الزَّكَاةِ للنِّصَابِ لاَ للخِلْطَةِ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: إذا كَانَ في جَمِيعِ الغَنْمِ ما تَجِبُ فيهِ الصَّدَقةُ، وكَانَتْ للخَلِيطَيْنِ فَأَخَذَ مِنْهُمَا المُصَدِّقُ مَثْنَاةً، فإنَّهُمَا يَتَرَادًانِهَا بَيْنَهُمَا بالسَّوِيَّةِ، وَهُوَ قَوْلُ رَبِيعَةً.

* [قالَ أَبو المُطَرُّفِ]: إِنَّما امْتَنَعَ سُفْيَانُ بنُ عبدِ اللهِ أَنْ يَأْخُذَ فِي زَكَاةِ الغَنَمِ مِنَ جِهَةِه، أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ السِّخَالِ التِّي كَانَ يَعُدَّهَا على أَرْبَابِ الغَنَمِ مِنْ جِهَةِه، أَنَّهُ لا يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ يَتَعَرَّبَ إلى اللهِ تعَالَى إلاَّ بِخَيْرِ المَالِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَلاَتَيَمَّمُوا ٱلْخَيِئَ مِنْ اللهِ تَعْمَدُوا إلى رَذَالَةِ أَمُوالِكُم مِنْ تُعْمَدُوا إلى رَذَالَةِ أَمُوالِكُم فَتَتَصَدَّقُون بِها، فإذا أَعْطَى الرَّجُلُ في صَدَقَتِهِ الجَذَعَة والنَّنِيَّة كَانَ ذَلِكَ عَدْلاً بَيْنَ خِيَارِ المَالِ وَرَدِيثِه، وبهذا أَمْرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المُصَدِّقِينَ أَنْ يَأْخُذُوهُ مِنَ النَّاسِ خِيَارِ المَالِ وَرَدِيثِه، وبهذا أَمْرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المُصَدِّقِينَ أَنْ يَأْخُذُوهُ مِنَ النَّاسِ فِي صَدَقَاتِهِم [1.9].

قُولُ مَالِكِ: (مَا وَلَدَتِ الغَنَمُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الأُمَّهَاتِ في الزَّكَاةِ، مِثْلُ رِبْحِ
 المَالِ سَوَاءٌ، وذَلِكَ مُخَالِفٌ لِمَا أُفِيدَ إليها بشِرَاء أُوهِبَةٍ) [٩١٠].

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: يُرِيدُ أَنَّ رَجُلاً لَوْ كَانَتْ لَهُ عِشْرُونَ شَاةً حَالَ عَلَيْهَا الحَوْلُ، ثُمَّ وَضَعَتْ عِشْرِينَ خَرُوفَا، زَكَّاهَا في الوَقْتِ، ولَو أَضَافَ إلى العِشْرِينَ اللَّوْلَى عِشْرِينَ اسْتَقْبَلَ بَجَمِيعِهَا الحَوْلَ.

* ومَغْنَى قَوْلِ مَالِكِ: (إذا تَظَاهَرَتْ على رَبُّ المَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ، فَلَيْسَ للمُصَدِّقِ أَنْ يُصَدِّقَ إِلاَّ مَا وَجَدَ عِنْدَهُ)[٩١٣] يُرِيدُ: أَنَّهُ إذا غَابَ السَّاعِي عَنْ رَبِّ المَالِ سِنِينَ، ثُمَّ جَاءَهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُ أَرْبَعِينَ، وقَدْ كَانَتْ في وَقْتِ مَغِيبِه عنهُ

مَانِينَ، فإنَّهُ يَأْخُذُ منهُ شَاةً وَاحِدَةً مِنَ الأَرْبَعِينَ لِعَامٍ وَاحِدٍ، وَهُو العَامُ الذي جَاءَ فِيهِ، وَلَو وَجَدَهَا أَقَلَ مِنْ الأَرْبَعِينَ لَمْ يَأْخُذُ منهُ شَيْئَا، وهَذا خِلاَفٌ بِمَاشِيَتِه مِنَ الصَّدَقَةِ، هذا إِذَا وَجَدَهُ السَّاعِي أَخَذَ منهُ زَكَاةَ كُلُّ عَامٍ غَابَ عنهُ فِيها، ويُضَمَّنُهُ الرَّكَاةَ إِنْ لَمْ يَجِدْ عِنْدَهُ شَيْئَا مِنْ غَنَمِهِ.

قالَ: وَلَوْ أَتَى السَّاعِي إلى الذي تَخَلَّفَ هُوَ عنهُ فَوَجَدَ عِنْدَهُ مَاثِينَ، وقد كَانَتْ قَبْلَ ذَلِكَ أَرْبَعِينَ، إلاَّ في ذَلِكَ العَامِ الذي جَاءَهُ، فَإِنَّهُ يَأْخُذُ منهُ لِتِلْكَ السِّنِينَ على عَدَدِ مَا يَجِدُهُ عندَهُ في ذَلِكَ الوَقْتِ.

قالَ أَبُو دَاوُدَ: وهَذا هُوَ المَشْهُورُ في زَكَاةِ المَوَاشِي(١).

وقالَ ابنُ المَاجِشُونَ: ولاَ يَأْخُذُ منهُ إلاَّ على حِسَابِ مَا كَانَ عِنْدَهُ في كُلُّ عَامٍ مِنَ الأَعْوَامِ التي تَخَلَّفَ عنهُ فِيهَا.

* * *

⁽١) لم أجد قول أبي داود في سننه، ولعله جاء في رواية ابن الأعرابي وهي الرواية التي اعتمدها المصنّف.

بابُ كِرَاهِيةِ التَّضَيِيقِ على النَّاسِ في الصَّدقةِ، ومَنْ يَأْخُذُهَا مِنهم

* كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ النَّاسِ في صَدَقَاتِهِم خِيَارَ أَمُوالِهِم، فقالَ حِينَ رَأَى الشَّاةَ الحَافِلَ التي كانَ أَخَذَهَا المُصَدِّقُ في الصَّدَقَةِ: (مَا أَعْطَى هذِه أَهْلُهَا وَهُمْ طَائِعُونَ) [٩١٥].

وَفِي هَذَا مِنَ الْفِقُٰهِ: تَعَاهُدُ الْإِمَامِ أُمُورَ عُمَّالِهِ، ومَنْعُهُ إِيَّاهُم مِنْ ظُلْمِ النَّاسِ فَيَفْتَتِنُوا، ويَمْنَعُوا زَكَوَاتِهِم إِذَا أُخِذَ مِنْهُم في ذَلِكَ مَا يُحَزِرُونَ في أَنْفُسِهِم أَنَّهَا خِيَارُ أَمْوَالِهِم(١).

وَقَوْلُهُ: (نَكُبُوا عَنِ الطَّعَامِ)، يعَنِي: نَكُبُوا عَنْ أَخْذِ ذَوَاتِ اللَّبَنِ التَّي يَعِيشُ أَهْلُهَا مِنْ لَبَنِهَا.

ثُمَّ لَمْ يَأْمُرْ عُمَرُ بِرَدُّ تِلْكَ الشَّاةِ الحَافِلِ التِّي أُخِذَتْ منهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُصَدُّقَ أَخَذَهَا مِنْ رَبُهَا على وَجْهِ الاجْتِهَادِ، فَصَارَ ذَلِكَ حُكُمٌ وَقَعَ باجْتِهَادِ الحَاكِمِ فَلَمَّ تُرَدًّ.

ثُمَّ أَمَرَ عُمَرُ المُصَدُّقَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ أَنْ يَأْخُذَ الجَذَعَةَ والظَّنِيَّةَ، وهذَا هُوَ العَدْلُ في الأَخْذِ بينَ غِذَاءِ الغَنَمِ وخِيَارِهَا، والغِذَاءُ: الصَّغَارُ مِنْهَا(٢)، وتُعَدُّ على رَبُّهَا في الصَّدَقةِ مِثْلَ الكِبَارِ.

⁽١) قوله (يحزرون) ـ بفتح الحاء وسكون الزاي ـ جمع حَزْرة، وهي خيار مال الرجل، ينظر: النهاية ١/ ٣٧٧.

 ⁽۲) الغِذَاء ـ بغين معجمة مكسورة وبالمد ـ وهو الرديء، والمراد: ان لا ياخذ الساعي خيار
 الغنم ولا رديثه، وإنما ياخذ الوسط، ينظر: النهاية ٣/ ٣٤٨.

قَالَ عِيسَى: لا يَأْخُذُ المُصَدِّقُ ذَاتَ عَوَارٍ، ولا يَأْخُذُ تَنِسَاً إِلاَّ أَنْ يَرَى ذَلِكَ أَفْضَلَ للمَسَاكِينِ، والتَّيْسُ: هُوَ الذي يُتَّخَذُ للْفَحْلَةِ، وَهُو دَاخِلٌ في ذَاتِ العَوَرِ، لأَنْ لَحْمَهُ لِيسَ بِطَيِّبٍ، فإذا كَانَ أَخَذَ مَا فَضَلَ مِنْ جَذَعَةٍ أَخَذَهُ مِنْ رَبُّهِ.

قالَ: ولاَ يَنْبَغِي للمُصَدُّقِ إذا دَفَعَ إليه رَبُّ الغَنَمِ كَفَافاً مِنْ حَقَّه، إلاَّ أَنْ يَقْبَلَ ذَلكَ ولاَ يَتَعَسَّفُ.

قالَ ابنُ نَافِع: إذا كَانَتِ الغَنَمُ تُيُوسًا كُلُها لم يَأْخُذ المُصَدُّقُ مِنْها شَيْناً وكَانَ على صَاحِبهَا أَنْ يَبْتَاعَ لَهُ السُّنَّ الذي وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الجَذَعَةِ أَو الثَّنِيَّةِ.

وقالَ عليُّ بنُ زِيَادٍ: إذا كَانَتِ الغَنَمُ كُلُهَا جَرْبَاءَ أَو عِجَافَا فإنَّ المُصَدُّقَ يَأْخُذُ مِنْهَا، ولَيْسَ على رَبُّهَا أَنْ يَأْتِيهِ بِغَيْرِهَا.

* [قالَ أَبو المُطَرُّفِ]: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ: ﴿ لا تَحِلُّ الصَّدَقَةَ لِغَنِيُّ المَّندَهُ عَبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، عن النبيِّ ﷺ (١٠).

قالَ عِيسَى: تَفْسِيرُ هذَا الحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ الغَاذِي في غَزَاتِهِ لَيْسَ مَعَهُ مَالُهُ، فهذَا يَأْخُذُ مِنَ الزَّكَاةِ، ولا تَحِلُّ لِمَنْ كَانَ مَعَهُ مَالُهُ مِنَ الغَزَاةِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قالَ ابنُ القَاسِمِ: يُعْطَى مِنهَا الغَازِي وإنْ كَانَ مَعَهُ في غَزَاتِهِ مَا يَكْفِيهِ مِنْ مَالِهِ، وَهُوَ غَنِيٍّ في بَلَدِه.

قالَ عِيسَى: وأَمَّا الغَارِمُ المَذْكُورِ في هذَا الحَدِيثِ فَهُو الذي قد أَخْجَبَ الغُرْمُ بِمَالِهِ وأَفْقَرَهُ مِنْ دَيْنِ اسْتَدَانَ بهِ في حَجِّ أو نِكَاحٍ أو غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ الصَّوَابِ، مَا لَمْ يَتَدَاينُ في فَسَادٍ، فإذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُعْطَ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْناً.

قَالَ: وَأَمَّا الغَارِمُ الوَفِيُّ بِدَيْنِهِ فَلاَ حَقَّ لَهُ فِيها.

قالَ عِيسى: ومَا أُعْطِيَ مِنْهَا المَسَاكِينُ فَمُبَاحٌ للأغْنِيَاءِ اشْتِرَا هَا مِنْهُم إن لم

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤ /١٠٩.

يَكُنْ المُشْتَرِي هُوَ الذي تَصَدَّقَ بِها على المِسْكِينِ البَاثِع لها، لأنَّهُ يَصِيرُ بِشِرَائِها منهُ رَاجعاً في صَدَقَتِهِ.

قالَ عِيسَى: (وَالعَامِلِينَ عَلَيْهَا) هُوَ الذي يَجْمَعُهَا للمَسَاكِينِ مِنْ عندَ المُتَصَدُّقِينَ بِها، فهذَا يُعْطَى مِنْهَا على قَدْرِ مَا يَسْعَى ويَتَكَلَّفُ، ولا يَنْظُرُ إلى قَدْرِ مَا جَمَعَ مِنَ الصَّدَقَةِ والعُشُورِ، ولَيْسَ الثَّمَنُ بِفَرِيضَةٍ له، ولكنْ يُعْطَى على قَدْرِ اجْتِهَادِه وسَعْيهِ.

قالَ: ويَأْخُذُ كُلُّ مَنْ سُمِّيَ في هذَا الحَدِيثِ مِنْ زَكَاةِ النَّاضِّ، والعُشُورِ، والمُشُورِ،

قالَ عليٌّ وابنُ عبَّاسٍ: في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآهِ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْمَنْمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [الوبة: ٦٠]، إلى آخِرِ الآيةِ: (هذَا عِلْمٌ أَعْلَمَنَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَأَيُّ الأَصْنَافِ جُعِلَتْ في الصَّدَقةِ مِنَ الأَصْنَافِ المَذْكُورِينَ في هذِه الآيةِ أَجْزَأً) (١٠).

وإنَّما تُقَسَّمُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَو كَانَتِ الصَّدَقَةُ مُجَزَّأَةً على الثَّمَانِيَةِ الأَصْنَافِ المَذْكُورِينَ فِي القُرْآنِ كَمَا قالَ مَنْ يُخَالِفُنَا، لَكَانَ للعَامِلِينَ عَلَيْهَا الثَّمَنُ، ولَمْ يَرْجِع سَهْمُ المُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم المَذْكُورِينَ في الآيةِ على غَيْرِهِم مِنَ الأَصْنَافِ، ولا خِلاَفٌ بينَ المُؤلِّفَةِ قُلُوبُهُم المَذْكُورِينَ في الآيةِ على غَيْرِهِم مِنَ الأَصْنَافِ، ولا خِلاَفٌ بينَ أَهْلِ العِلْم في هذا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكٌ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعْطِي المُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُم مِنَ الصَّدَقةِ يَسْتَأْلِفُهم بذلكَ على الإشلام.

قَالَ مَعْمَرٌ: وكَانَ مِنْهُم أَبو سُفْيَانُ بنُ حَرْبٍ، والحَارِثُ بنُ هِشَامٍ، وعُيَيْنَةُ بنُ بَدْرٍ، وصَفْوَانُ بنُ أُمَيَّةَ، وجَمَاعةٌ سِوَاهَا وَلاَءً، وسَهْمُهُم اليومَ مَرْدُودٌ على سَايْرِ الأَصْنَافِ المَذْكُورِينَ في الصَّدَقةِ.

⁽۱) ذكره بنحوه ابن عبد البر في الاستذكار ٣ / ٥٠٤، ونسبه الى حذيفة وابن عباس، وقال: ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا قَوْلُهُ ﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾ فَهُو أَنْ يَشْتَرِي الإِمَامُ مِنَ الزَّكَاةِ رِقَابًا فَيُعْتِقَهَا عَنْ جَمَاعةِ المُسْلِمينَ، وَوَلاَؤُهُم للمُسْلِمينَ، فإنْ جَعَلَ وَلاَءَهَا لِنَفْسِهِ ضَمِنَ الزَّكَاةَ.

قَالَ مَالِكٌ: ولا أَرَى أَنْ يُعْطَى مِنْهَا المُكَاتَبُ مَا يَتِمَّ عِنْقُهُ، لأَنَّ وَلاَؤَهُ يَبْقَى للذي عَقَدَ كِتَابَتَهُ.

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقدْ رَخَّصَ في ذَلِكَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ إِذَا أُعْطِيَ مِنْهَا مَا يَتِمُّ به كِتَابَتَهُ ويَخْرُجُ بذلكَ حُرًّا، قَالَ: وحدَّثِني مُطَرُّفٌ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَخْيَى بنِ سَعِيدٍ، قَالَ: قَدِمتُ إِفْرِيقِيَّةَ، فَخَرَجْتُ بِها سَاعِيّاً، وجَمَعْتُ صَدَقَاتِهِم، ثُمَّ طَلَبْتُ مِسْكِيناً أُعْطِيهِ فَمَا وَجَدْتُهُ، فَابْتَعْتُ أَمَةً سَوْدَاءَ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَاعْتَقْتُهَا وأَعْطَيْتُهَا أَرْبَعِينَ كَبْشَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَاعْتَقْتُهَا وأَعْطَيْتُهَا أَرْبَعِينَ كَبْشَا مِنَ الصَّدَقةِ.

قالَ عِيسَى: لا تُخْرَجُ صَدَقَاتُ قَوْمِ إلى غَيْرِهِم، ولكَنْ يُفَرَّقُ جَمِيعُهَا في البَلَدِ الذي جُمِعَتْ فيهِ، إلاَّ أَنْ تَنْزِلَ بِقَوْمٍ شِدَّةٌ، فَيُنْقَلُ السَّهْمُ مِنَ الصَّدَقَاتِ التِّي جُمِعَتْ في غَيْرِ بِلاَدِهِم بعدَ أَنْ تُسَدَّ فيه حَاجَةُ الفُقَرَاءِ الذينَ جُمِعَتْ الزَّكَاةُ في بِلاَدِهِم، وقدْ نَقَلَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ زَكَاةَ قَوْمِ إلى غَيْرِهِم عندَ الشَّدَّةِ والمَجَاعَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا مَا يُؤْخَذُ مِنْ تُجَّارِ العَدُوّ، ومَا أُخِذَ مِنْ أَرْضِ العَنْوَةِ، وأَرْضِ العَنْوَةِ، وأَرْضِ الصُلْحِ، وخُمُسِ الزَّكَاةِ، ومَا أُخِذَ مِنْ تُجَّارِ أَهْلِ الذَّمَّةِ في غَيْرِ بِلاَدِهِم مِنَ العُشْرِ، فهذَا كُلُّه في تَقْسِمَةِ الإمَامِ على أَهْلِ البَلْدِ الذي افْتَتَحُوهُ، ويبَدأُ بأَهْلِ الحَاجَةِ مِنْهُم.

قالَ: ومِنَ الفَيءِ يُعْطَى غَاذِي المُسْلِمِينَ، وقَاضِيهِم، وأَصْحَابُ أَعْمَالِهِم التي لا غِنَى للمُسْلِمينَ عَمَّنْ يَقُومُ لَهُم فِيها، وبِها مَصْلَحَتُهُم.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: (لَوْ مَنَعُونِي عِقَالاً لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَيْهِ ١٩٢٣] يعنِي: لَوْ مَنَعَنِي الذين تَجِبُ عَلَيْهِم زَكَوَاتِ مَوَاشِيهِم زَكَاتَها لَجَاهَدْتُهُم على مَنْعِهَا كَمَا أُجَاهِدُ العَدُوَّ، وقَاتَلْتُهُم على ذَلِكَ، والعِقَالُ هُوَ سِعَايَةُ عَامٍ مِنَ الغَنَمِ والبَقَرِ

والإبِلِ، فَلُو مَنْعُونِي زَكَاةَ عَامِ وَاحِدٍ لَجَاهَدْتُهُم على ذَلِكَ(١).

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: إِنَّمَا قَالَ أَبو بَكْرٍ هذِه المَقَالَة فِي أَهْلِ الرَّدَةِ الذينَ ارْتَدُوا فِي خِلاَفَتِه بعدَ مَوْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وزَعَمُوا أَنَّهُم يُقِيمُونَ الصَّلاَة ولاَ يُؤْتُونَ الرَّكَاة، فلم يُجِبْهُم أَبو بَكْرٍ إلى ذَلِكَ، وقالَ: (واللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَقَ بينَ الصَّلاَةِ والرَّكَاة، واللهِ لَوْ مَنعُونِي عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُم والرَّكَاة، واللهِ لَوْ مَنعُونِي عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُم عليهِ النَّاكِثِينَ مِنْ أَهْلِ عليهِ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، الدُّمَةِ، الذينَ إذا نكثُوا مَا عَهَدَهُم عليهِ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، الدُّمَةِ، الذينَ إذا نكثُوا مَا عَهَدَهُم عليهِ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم، وسَبْي ذَرَارِيهِم، وأَجْرَاهُم مَجْرَى المُونَدِينَ مِنَ المُسْلِمُونَ وَجَبَ قِتَالُهُم مَجْرَى المُونَدِينَ مِنَ المُسْلِمِنَ .

وقالَ مَالِكٌ: ولاَ يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ المُرْتَدِينَ بارْتِدَادِه هُو ولاَ أَحَدٌ مِنْ ذُرَّيَتِه فَيْثَاً، لَحِقَ بدَار الحَرْبِ أَو لَمْ يَلْحَقْ بها.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والصَّحَابةُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي حُكُم مِنَ الأَخْكَامِ وَسِعَ الاَخْتِلاَفُ مِنْ أَقَاوِيلِهم، والأَخْذُ بِمَّا يَقْوَى فِي الأَدِلَّةِ الصَّحِيحَةِ، وقدْ ثَبَتَتَ حُرْمَةُ أَوْلاَدِ المُرْتَدِينَ، فلاَ يُزِيلُها رِدَّةُ آبَائِهِم، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ قَوْلُ النبيُ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على فِطْرَةِ الإسلام، وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ أَنَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ (المَعْقِرَةِ الإسلام، وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ أَنَّ لِوَلَدِ المُؤْمِنِ حُكْمُ أَبِيهِ فِي الدِّينِ وَالمَوَارَثَةِ، وأنَّ لِوَلدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ فِي الدِّينِ والمَوَارَثَةِ، وأنَّ لِوَلدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ فِي الدِّينِ والمَوَارَثَةِ، وأنَّ لِوَلدِ الكَافِرِ حُكْمُ أَبِيهِ فِي الدِّينِ والأَخْكَامِ، فَلِهَذَا كُلُه لا يُسْتَرَقُ وَلَدُ المُوتَدُ، واللهُ المُوقَلُ للسَّوَاب.

⁽١) العقال: هو الحبل الذي كان يعقل به الفريضة التي كانت تؤخذ في الصدقة إذا قبضها المصدق، وذلك أنه كان على صاحب الإبل أن يؤدي مع كل فريضة عقالا تعقل به، ينظر: النهاية ٣/ ٣٨٠، وعمدة القاري ٨/ ٣٤٦.

⁽٢) رواه البخاري (١٣٣٥)، ومسلم (٢٠)، من حديث أبي هريرة.

⁽٣) رواه البخاري (١٣١٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة.

- * [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَالِكِ: (الأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللهِ فَلَمْ يَسْتَطِعِ المُسْلِمُونَ أَخْذَهَا، [كَانَ] (١) حَقًّا عَلَيْهِم جِهَادُهُ حَتَّى يَأْخُذُوهَا مِنْهُ) [٥٢٥] إنَّما هذَا إذا مَنَعُوهَا وبَانُوا بِدَارِهِم وفَارَقُوا جَمَاعَةَ المُسْلِمينَ، فَخِينَيْدٍ يُجَاهَدُوا على مَنْعِها ويُقَاتَلُوا على ذَلِكَ، وأَمَّا إذا لم يَبِينُوا بِدَارِهِم فإنَّ الزَّكَاةَ تُؤْخَذُ مِنْهُم قَهْرًا مَا أَقَرُّوا بها ولمْ يَجْحَدُوهَا.
- * [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: في اسْتِقَاءِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ للذِي كَانَ شَرِبهُ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقةِ (٩٢٤) مِنَ الفِقْه: إخْرَاجُ الرَّجُلِ عَنْ نَفْسِه المَالَ الحَرَامَ، وأَنَّ الحَرَامَ لاَ يَحِلُّ أَكْلُهُ، ولاَ يُتَغَدَّى به، لأَنَّ كُلَّ لَحْمِ انْبَتَهُ الحَرَامُ النَّارُ أَوْلَى به، وإنَّما اسْتَقَاهُ عُمَرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الذِي كَانَ سَقَاهُ إِيَّاهُ كَانَ مِنَ الأَغْنِيَاءِ الذينِ لا تَحِلُ لَهُم الصَّدَقَةُ، وَلَو كَانَ مِنَ الفُقراءِ لم يَسْتَقِه عُمَرُ، لأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ بِمَنْزِلةِ هَدِيَّةِ الفَقِيرِ للغَنِيُّ مِمَّا وَلَو كَانَ مِنَ الفُقراءِ لم يَسْتَقِه عُمَرُ، لأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ بِمَنْزِلةِ هَدِيَّةِ الفَقِيرِ للغَنِيُّ مِمَّا يُتَعَلِّمُ مُبَاحٌ غيرُ مَكْرُوهٍ، وقدْ قالَ ﷺ في لَحْمِ بَرِيرَةَ: (هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ ولنَا هَدِيَّةٌ) (٢) وأكلَ منهُ.

[قالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ بأَخْذِ الزِّكَاةِ مِنَ الرَّجُلِ الذي كَانَ مَنَعَها، مِنْ أَجْلِ نَدَامَتِهِ على مِنْعِه إِيَّاها وتَوْبَيّه مِنْ ذَلِكَ ورُجُوعهِ عَنْ مَذْهَبِه فِي مَنْعِه إِيَّاها والسَّدَقَةِ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ في مَنْعِه إِيَّاهَا، وقدْ كَانَ أَمْرُ عُمَرَ عَامِلَهُ على الصَّدَقَةِ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ زَكَاةً مَعَ المُسْلِمينَ، فَلَمَّا تَابَ سَارَعَ إلى أَدَائِهَا أَمَرَ عُمَرُ عَامِلَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا منهُ مَعَ المُسْلِمينَ [371].

وَقَوْلُ مَالِكِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ مَنْ مَنَعَ زَكَاةَ مَالَهِ بُخُلاَ بِهَا، فإنَّهَا تُؤْخَذُ منهُ قَهْرَاً، إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَها جَحْداً لهَا، فإنَّه يُسْتَتَابُ فإنْ تَابَ وإِلاَّ قُتِلَ.

* * *

⁽١) في الأصل: (أن)، وما أثبته هو المتوافق مع الموطأ.

⁽٢) رواه البخاري (١٤٢٢)، ومسلم (١٠٧٥)، من حديث عائشة.

بابُ مَا يُخْرَصُ مِنَ الثَّمَارِ، ومَا يُزْكِّي مِنْهَا

* أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأ حَدِيثَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ والبَعْلُ العُشُرُ (٩٢٨) [ورَوَاهُ] (١) ابنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابنِ عُمْرَ، عَنِ النبيِّ ﷺ قالَ: «فِيما سَقَتِ السَّمَاءُ والعُيُونُ (٢) وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ.

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: البَعْلُ مِنَ الثِّمَارِ هُوَ الذي يَشْرَبُ بِعُرُوقِهِ، ولَيْسَ تَسْقِيه السَّمَاءُ ولا العُيُونُ ولا الأَنْهَارُ، كَنَخِيل مِصْرَ التي تَشْرَبُ بعُرُوقِها مِنْ تَخْتِ الأَرْضِ^(٣).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إِنَّمَا جَعَلَ النبيُ ﷺ فِيمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفَ العُشْرِ لَكَهُرَةِ النَّفَقَةِ فِيهِ [لِمَوُنَةِ] (1) إِخْرَاجِ المَاءِ، وأَمَرَ ﷺ بِخَرْصِ النَّخْلِ والأَعْنَابِ لِكَي تُحْصَى الزَّكَاةُ إِذ في ذَلِكَ نَظَرٌ للمَسَاكِينِ، ورِفْقاً بأَصْحَابِ الثَّمَارِ، وذَلِكَ أَنَّ تُحْصَى الزَّكَاةُ إِذ في ذَلِكَ نَظَرٌ للمَسَاكِينِ، ورِفْقاً بأَصْحَابِ الثَّمَارِ، وذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَنْتَفِعُونَ بِثِمَارِهِم، فَيَأْكُلُونَ مِنْ نَجِيلِهِم وأَعْنَابِهِم رَطَّبَا ويَابِسَا، بِجِلاَفِ سَائِرِ الحُبُوبِ التِّي لا تُؤْكَلُ إلاَّ بعد حَصَادِهَا وتَخْصِيلِها، فإذا خُرِصَتْ عَلَيْهِم سَائِرِ الحُبُوبِ التِّي لا تُؤْكَلُ إلاَّ بعد حَصَادِهَا وتَخْصِيلِها، فإذا خُرِصَتْ عَلَيْهِم نَجْلُهُم وأَعْنَابُهُم، وعلى قَدْرِ مَا يَصِيرُ على كُلُّ وَاحِدٍ في زَكَاةٍ مَالهِ، كَانَتْ تِلْكَ الْحِصَّةُ لاَزْمَةً لَهُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلُّهِ فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلُّهِ فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلَّهِ فَيَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَّ أَنْ يَنْهَى منهُ الحِصَّةُ لاَزْمَةً لَهُ، إلاَّ أَنْ يَذْهَبَ ثَمَرُ نَخْلِهِ كُلُه فَتَسْقُطُ عنهُ الزَّكَاةُ، إلاَ أَنْ يَنْهَى منهُ

⁽١) جاء في الأصل: (ورواها)، وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

 ⁽۲) ورواه البخاري (۱٤۱۲)، وأبو داود (۱۵۹٦)، والترمذي(۱٤٠)، وابن ماجه(۱۸۱۷)،
 بإسنادهم إلى عبد الله بن وهب به .

⁽٣) غريب الحديث ١٩٨/١.

⁽٤) جاء في الأصل: (لمؤنته)، وهو خطأ مخالف للسياق.

بعدَ [الجَامِكيِّةِ] (١) مَا تَجِبُ فيهِ الزَّكَاةُ، فإنَّهُ لا يُزَكِّى عليهِ ذَلِكَ البَاقِي على سَنَّةِ الزَّكَاةِ . الزَّكَاةِ .

قَوْلُ مَالِكِ: إِذَا كَانَ ثَمَرُ الحَائِطِ كُلُه جَيِّدا أُخِذَتْ مِنْهُ الزَّكَاةُ، وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ رَدِينَا كُلُّهُ أُخِذَ مِنْهُ الزَّكَاةُ، وإِنْ كَانَ أَصْنَافاً أُخِذَ مِنْ وَسَطِه، والثَّمَرُ مُخَالِفٌ للمَاشِيَةِ التي لا يُؤْخَذُ مِنها إِلاَّ الأَسْنَانُ المَعْلُومَةُ الجَذَعَةُ والثَّنِيَّةُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا جَعَلَ مَالَكُ القِطْنَيَّةُ (٢) صِنْفَا وَاحِدًا في الزَّكَاةِ مِنْ أَجْلِ تَقَارُبِ مَنَافِعِها، وأَنَّها كُلُّها إِدَامٌ يُؤْتَدَمُ بِها، وجَعَلَها في البِيُوعِ أَصْنَافاً مُخْتَلِفَةً، لاخْتِلاَفِ أَعْرَاضِ النَّاسِ فيها.

ولمْ يُوجِبْ مَالِكٌ الزَّكَاةَ في التَّينِ، لأَنَّهُم كَانُوا لا يَعْرِفُونَهُ بالمَدِينَةِ، ولأَنَّهُ يَأْتِي بَطْنَا بِعِدَ بَطْن^(٣).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ولمْ يَجْعَلْ مَالِكٌ الزَّكَاةَ فِي الفَاكِهَةِ لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الأَقْوَاتِ التي نَصَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عليها.

ومَنَعَ مَالِكٌ مِنْ بَيْعِ الفَاكِهَةِ مُتَفَاضِلاً مِنْ صِنْفِ وَاحِدٍ، لأَنَّهَا تَجْرِي مَجْرَى المَأْكُولاَتِ المُدَّخَرَاتِ، إلاَّ مَا كَانَ مِنْ رَطْبِ الفَاكِهَةِ كالبَطْيخِ والقِثَّاءِ والخُوخِ والرُّمَانِ وشِبهُ ذَلِكَ، فإنَّهَا تُبَاعُ مُتَفَاضِلاً يَدَا بِيدٍ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الفَاكِهَةِ المُدَّخَرةِ، ولا هِي أَصْلٌ مُعَاشِ، وبهذا قالَ أَهْلُ المَدِينةِ.

* * *

⁽۱) جاء في الأصل: (الجاميكة) وهو خطأ، والجامكيّة: هو الراتب، وهو اسم فارسي، مركب من (جامه) أي قيمة، ومن (كي) وهي أداة النسبة، ينظر: حاشية سير أعلام النبلاء ١٨ / ٤٦١).

⁽٢) القطنية ـ بكسر القاف أو ضمها وسكون الطاء جمعها قطاني، وهي البقول التي تصلح للاقتيات والادخار، مثل العدس والحمص واللوبيا والباقلاء ونحوها، وسميت بالقطنية لأنها تقطن بالمحل ولا تفسد بالتأخير، ينظر: النهاية ٤/ ٨٥.

⁽٣) أي يطيب شيئا بعد شيء، ينظر: التمهيد ٢/ ١٩٨.

بابُ صَدَقَةِ الرَّقِيقِ، وجزيةِ أَهْلِ الكِتَابِ

* وَجْهُ [إِباءِ] (١) عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ خَيْلِ أَهْلِ الشَّامِ ورَقِيقِهِم الرَّكَاةَ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ النبيِّ ﷺ: النِّسَ على المُسْلِمِ في عَبْدِه، ولا في فَرَسِه صَدَقَةٌ (٢٦٢)، فَلَمَّا أَكْثَرَ أَهْلُ الشَّامِ على أَبِي عُبَيْدَةَ في ذَلِكَ أَعْلَمَ عُمَرَ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا مِنْ أَغْنِيَائِهِم، ويَرُدَّهَا على فُقَرَائِهِم، وذَلِكَ لِتَطَوِّعِهِم بِها ٢٩٦٣.

وقالَ [أبو]^(۱) عَمرَ: قَوْلُ عُمَرَ لأَبِي عُبَيْدَةَ: (وارْزُقْ رَقِيقَهُم) يعني: تَعَاهَدْ أَمْرَ عَبِيدِهم لاَ يُضَيِّعُوهُم، فَمنْ ضَيَّع عَبْدَهُ جَعَلَتُ لَهُ في مَالِ سَيِّدِه رِزْقَا يَكْفِيهِ لِمَعَاشِه، وقدْ كَانَ عُمَرُ يَتَعَاهَدُ بالمَدِينَةِ أُمُورَ العَبِيدِ، فإذا وَجَدَ عَبْدَاً قَدْ كُلُفَ مِنَ الخِدْمَةِ فَوْقَ طَاقَتِه خَفَّفَ عنهُ مِنْهَا، وفَرَضَ لَهُ في مَالِ سَيِّده قُوتَا يَقُومُ بهِ.

* قَوْلُ ابنِ شِهَابِ: (بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ البَحْرَينِ، وفَعَلَ عُمَرُ مِثْلَ ذَلِكَ، وأَخَذَها عُثْمَانُ مِنْ كَفَرَةِ بَرْبَرٍ)(٩٦٨و،٩٦٧)، وَهَوُلاَءِ كُلُّهم مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ، وهذَا كُلُّه يَدُلُّ على أَنَّ الجِزْيَةَ تُؤْخَذُ مِنْ جَمِيعِ أَهْلِ الكُفْر إذا رَضُوا بها، وحَقَنُوا بها دِمَاءَهُم.

وهذا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: لاَ تُقْبَلُ الجِزْيَةُ إِلاَّ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ خَاصَّةً، وأَمَّا مَنْ سِوَاهُم مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ فإنَّهُ لا يُقْبِلُ مِنْهُم إِلاَّ الإِسْلاَمُ، فإنْ أَبَوا أَنْ يُسْلِمُوا قُوتِلُوا،

⁽١) جاء في الأصل: (إبائه)، وهو خطأ مخالف لسياق الكلام.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (ابن)، وهو خطا ظاهر، وأبو عمر تقدم مرارا، وهو الإمام المعروف بابن المكوي.

لأَنَّ اللهَ إِنَّمَا أَمَرَ بِأَخْذِهَا فِي كِتَابِهِ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ(١).

وحُجَّةُ أَهْلِ المَدِينَةِ أَخْذُ النبيِّ ﷺ الجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ البَحْرَيْنِ ثُمَّ الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وهَوُلاَءِ هُمُ العُلَمَاءُ بِتَأْوِيل كِتَابِ اللهِ عزَّ وَجَلًّ.

* ومَعْنَى قَوْلِ النبِي ﷺ في المَجُوسِ: وسُنُوا بِهِم سُنّةَ أَهْلِ الكِتَابِ (١٦١ يعني: في أَخَذِ الجِزْيةِ خَاصَّةً، لا في مُناكَحةِ نِسَائِهِم، ولا في أَكْلِ ذِبَائِهِم، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَى يُؤْمِنَ ﴾ [البقر:: ٢٢١] وهُنَّ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا لَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَى يُؤْمِنَ ﴾ [البقر: ٢٢١] وهُنَّ اللهُ جُوسِيّاتِ] (٢) والوَثَنِيَّاتِ مِمَّن لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وقالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَأْكُوا مِنَا لَهُ يُكُولُ الشَمُ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ٢١١] يَعْنِي: لا تَأْكُلُوا مَا ذَبَحَهُ غَيْرُ أَهْلِ الكِتَابِ مِنَ المَجُوسِ وعَبَدَةِ الأَوْثَانِ، وأَبَاحَ اللهُ تَعَالَى نِكَاحَ حَرَاثِ أَهْلِ الكِتَابِ وَأَكُلُ ذَبَائِحِهم، فقالَ: ﴿ وَالمُحْصَنَاتُ مِنَ المُؤْمِنَاتِ وَالْمُصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنِي وَالْمُكُمْ حِلْ أَمْ وَالْمَامُ الْمِنَامُ الْمِنَامُ الْمُنْ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَانُ مِنْ أَلْوَلُوا الْمُكِنَابِ مِنَ المَجُوسُ مِخِلاَفِ هذا كُلُه، إلاَ في أَخْذِ الجِزْيةِ كما تُؤخَذُ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَالمَجُوسُ بِخِلاَفِ هذا كُلّه، إلاَ في أَخْذِ الجِزْيةِ كما تُؤخَذُ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، لِقُولِ النبِيِّ عَلَى الْمُؤَمِّ الْمُنَامُ الْمُؤَلِ الْمُنَامُ الْمُ الكِتَابِ، لَقُولِ النبي عَلَى الْمُؤَلِ المِنْ المُعْلَامُ الْمُؤْلِ الْمُنَابُ الْمُؤْلِ الْمُنَابِ الْمُؤْلِ النبي عَلَى الْمُؤْلِ المِنْ الْمُ الْمُنَابِ الْمُؤْلِ الْمَامِ الْمُؤْلِ الْمُنَامُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمِنَامِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَامِ الْمُؤْلِ الْمُ

قالَ عبدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: أَوَّلُ مَا فَرَضَ اللهُ الجِزْيةَ على أَهْلِ الذَّمَةِ وبَيْنَ كَيْفَ تُؤْخَذُ مِنْهُم عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لمَّا وَجَه عَمْرو بنُ العَاصِي إلى مَصْرَ فَافْتَتَحَها كَتَبَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ يَسْتَأْذِنَهُ في أَنْ يُقْسِمَ الأَرْضَ على الذينِ افْتَتَحُوهَا كمَا يُقْسِمَ عليهِم سَائِرَ الغَنِيمَةِ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أَن يُقْسِمَ مَا سَوَى افْتَتَحُوهَا كمَا يُقْسِمَ عليهِم سَائِرَ الغَنِيمَةِ، فَكَتَبَ إليه عُمَرُ أَن يُقْسِمَ مَا سَوَى الأَرْضِ ويُبْقِيهَا بِعُمَّالِهَا ولا يَقْسِمْهَا، وتَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ عزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَالَّذِينَ جَآهُو الأَرْضِ ويُبْقِيهَا بِعُمَّالِهَا ولا يَقْسِمْهَا، وتَأَوَّلَ قَوْلَ اللهِ عزَّ وَجَلً : ﴿ وَالَذِينَ بَهُمُ الْأَرْضِ وَيُبْقِمُ إِللهُ عَنْ المُسْلِمِينَ بعدَ مِنْ المُسْلِمِينَ بعدَ الذِينَ افْتَتَحُوهَا، ثُمَّ جَعَلَ على كُلُّ عِلْجٍ مِنْهُم أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ في العَامِ، وجَعَلَ على الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالًا لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالًا لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالًا لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم، الأَرْضِ خَرَاجاً على حِدَةٍ، وتَرَكَهُم عُمَّالًا لها، ولَمْ يَعْرِضْ على نِسَائِهِم،

⁽۱) هذا قول جماعة من أهل الحجاز وأهل العراق، وإليه ذهب الشافعي، ينظر: الكافي لا بن عبد البر ١ / ٢٠٨.

⁽٢) جاء في الأصل: (المجسيات)، وهو خطا.

ولا على صِبْيَانِهِم، ولا على عَبِيدِهم شَيْثا، وجَعَلَ على أَهْلِ الوَرِقِ أَرْبَعِينَ دِرْهَماً في العَام على كُلِّ بَالِغ فَمَا فَوْقَهُ.

[قالَ أَبو المُطَرُّفِ]: إنَّما لَمْ يَأْخُذُ مِنَ النِّسَاءِ ولا مِنَ الصَّبْيَانِ لأَنَّهُم لَيْسُوا مِمَّن يُقَاتِلُ، وإنَّمَا أَمَرَ اللهُ أَخْذَ الجِزْيَةِ مِنَ المُقَاتِلَةِ، وأَمَّا العَبِيدُ فَإِنَّهُم سِلْعَةٌ، ولاشيءَ عَلَيْهِم في سِلْعَتِهِم.

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وعَلَيْهِم مَعَ هذَا أَرْزَاقُ المُسْلِمِينَ الذين يَحُوطُونَهُم، ويَدْفَعُونَ الضَّررَ عَنْهُم، ويُضِيفُونَ مَنْ نَزَلَ بِهم مِنَ المُسْلِمينَ ثَلاَثَةَ أَيَّام.

ومَن اسْتَغْنَى مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ لَمْ يَزِدْ عليهِ على فَرِيضَةِ غُمَرَ، ومَنْ أَسْلَمَ مِنْهُم وُضِعَتْ عنهُ الجِزْيةُ، وإنْ لَمْ يَبْقَ إلاَّ يَوْمٌ وَاحِدٌ مِنَ العَامِ، ويَحْرِزُ نَفْسَهُ ومَالَهُ، وأَمَّا أَرْضُهُ فَهِي خَرَاجٌ للمُسْلِمينَ، ومَنْ مَاتَ مِنْهُم قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ فَمَالُهُ لِوَرَثَتِهِ وأَهْلِ دِينِه.

قَالَ عِيسَى: ومَنْ كَبِرَ مِنْهُم أَو افْتَقَرَ، رَزَقَهُ الإِمَامُ مِنْ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ، وقَدْ مَرَّ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ مِنْ أَهْلِ الدُّمَّةِ، فَسَالَ عَنهُ فأُخْبِرَ بِضَعْفِهِ وَقَدْه، فَرَقَّ لَهُ عُمَرُ، وفَرَضَ لَهُ مِنْ بَيْتِ المَالِ نَفَقَتَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: تُطْرَحُ الضِّيَافَةُ عَنِ الذُّمَّةِ ضِيَافَةُ الثَّلاَثَةِ الأَيَّامِ التي كَانَ فَرَضَها عَلَيْهِم عُمَرُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُم الآنَ فَوْقَ فَرْضِ عُمَرَ.

* قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: وكَانَ عُمَرُ يَأْخُذُ النُّوقَ مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ، عِوَضَاً في جِزْيَتِهِم، فَيَحْمِلُ عليهَا في سَبيلِ اللهِ.

وإنَّما أَمَرَ بِنَحْرِ النَّاقَةِ العَمْيَاءِ التي سُئِلَ عنها، وأَطْعَمَها الأغنياءَ ١٩٧٠]، لأنَّها كَانَتْ مِنْ نَعَمِ الجِزْيةِ التي يَجِلُّ أَكْلُهَا للأغْنِياءِ، ولم تَكُنْ مِنْ نَعَمِ الصَّدَقةِ التي لا يَجِلُّ أَكْلُهَا للأغْنِياءِ.

وكَانَ عُمَرُ يَعْدِلُ في القِسْمَةِ بينَ النَّاسِ في جَمِيعِ مَا يَقُسِمُه بَيْنَهُم، ولا يُفَضَّلُ أَخَداً مِنْ وَلَدِه في شَيءِ مِنْ ذَلِكَ على غَيْرِهم مِنَ النَّاسِ، ورُبَّما أَنْقَصَ وَلَدَهُ فَأَعَطُاه دُونَ ما يُعْطِي سَائِرَ النَّاسِ.

ويَجُوزُ للإمَامِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ أَهْلِ الجِزْيةِ الثَّيَابَ عِوَضَا في جِزْيَتِهم، كَمَا يَأْخُذُ النُّوقَ، فَيَكْسُوا تِلْكَ الثَّيَابَ لِرَجَالهِ مِنَ المُسْلِمينَ الذينَ يُتقَوَّى بِهِم على جِهَادِ العَدُوِّ.

وإنَّمَا أَخَذَ عُمَرُ مِنْ نَبَطِ الشَّامِ العُشْرَ، وكَانُوا نَصَارَى مِنْ أَهْلِ الذَّمَةِ [٩٧٦]، لأَنَّهُم خَرَجُوا بِتَجَارَاتِهِم إلى بَلَدِ الحِجَازِ، وَهُوَ غَيْرُ البَلَدِ الذي صُولِحُوا عليهِ، فَلِذَلِكَ أَخَذَ مِنْهُم العُشْرِ، وَأَخَذَ مِنَ الطَّعَامِ والزَّيْتِ نِصْفَ العُشْرِ، أَرَادَ أَنْ يُكْثِرُوا مِنْ حَمْلِه إلى المَدِينَةِ، [فلهذَا](١) خَفَّفَ عَنْهُم.

* [قالَ أَبو المُطَرِّفِ]: إنَّما نَهَى (٢) رَسُولُ اللهِ يَنَظِيُّ عَنِ الرُّجُوعِ في الصَّدَقةِ وشِرَائِهَا بعدَ أَنْ يُخْرِجَها الرَّجُلُ مِنْ يَدِه [٩٨٠]، لأَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ، ومَثَلَ ذَلِكَ بالرُّجُوعِ في القَيءِ الذي لاَ يَحِلُّ أَكْلُهُ، فإنْ رَجَعْتْ إلى المُتَصَدِّقِ بِمِيرَاثٍ جَازَ له جينَئِذِ أَخْذُهَا.

* * *

⁽١) - جاء في الأصل: (إذا) ولم أجد لها معنى، ولذا وضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) جاء هنا في الأصل: (نهي عنه رسول الله) والصواب حذف (عنه) لعدم مناسبتها.

بابُ زَكَاةِ الفِطْر

*قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: زَكَاةُ الفِطْرِ فَرِيضَةٌ، فَرَضَها رَسُولُ اللهِ ﷺ كَمَا قَالَ ابنُ عُمَرَ[٩٨٩].

وقالَ ابنُ سَلاَمٍ في قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [الاعلى: ١٤] يعنِي به: زَكَاةَ الفِطْر^(٢).

* قَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ: (كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الفِطْرِ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَاعَاً مِنْ طَعَامٍ)[٩٩٠]، إلى آخرِ الحَدِيثِ، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: الطَّعَامُ المَذْكُورُ في هذَا الحَدِيثِ أَشْيَاءَ تَتَفَاضَلُ قِيمَتُها، ومَا سَاوَى الحَدِيثِ هُوَ البُرُّ، ولَمَّا ذَكَرَ في هذا الحَدِيثِ أَشْيَاءَ تَتَفَاضَلُ قِيمَتُها، ومَا سَاوَى بَيْنَهَا في الكَيْلِ لَم يَبْقَ أَنْ يَنْقُصَ مُخْرِجَ البُرُّ مِنْ صَاعِ على كُلُّ نَفْسٍ، لارْتِفَاعِ قِيمَةِ البُرُّ على قِيمَةِ صَاعِ على كُلُّ نَفْسٍ، لارْتِفَاعِ قِيمَةِ البُرُّ على قِيمَةِ صَاعِ مِنْ زَبِيبٍ أَو أَقِطٍ، وبهذَا قالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قالَ غَيْرُ مَالِكِ: يُخْرَجُ في زَكَاةِ الفِطْرِ عَنِ الإِنْسَانِ
 نِصْفُ صَاعِ مِنْ بُرُّ، أَو صَاعِ مِنْ شَعِيرٍ، أو تَمْرٍ، واحْتَجَّ قَائِلُ هذا بمَا ذُكِرَ عَنْ
 مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ قَالَ بِالشَّامِ: (مَا أَرَى نِصْفَ صَاعِ مِنْ بُرُّ إِلاَّ يَعْدِلَ صَاعَاً مِنْ شَعِيرٍ)⁽¹⁾.

⁽١) وردت هذه الآية في مواضع كثيرة، ومنها ما جاء في سورة البقرة.

لم أجد قول يحيى بن سلام في مختصر تفسيره لابن أبي زمنين ٢ /٥٠٩. ونقل هذا التفسير أيضا عن عطاء وأبي العالية وقتادة وغيرهم، ينظر: تفسير القرطبي ٢٠/٢٠.

⁽٣) رواه مسلم (٩٨٥)، وأبو داود (١٦١٦)، والترمذي (٦٧٣)، وابن ماجه (١٨٢٩).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يَكُونُونُ بِالمَدِينَةِ يُخْرِجُونَ صَاعَاً مِنْ بُرُّ مَعَ شِدَّةِ الحَالِ، وقِلَّةِ الطَّعَامُ، ويَأْمُرُهم النبيُّ ﷺ بذلك، فَلَمَّا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِم، وَكَثُرَ عِنْدَهُم الطَّعَامُ، يُؤدُّونَ إلى نِصْفِ صَاعِ، هذَا مُحَالٌ، وهذَا شَيءٌ لا يَصِحُّ.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ كَثِيرِ بنِ فَرْقَدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ ﷺ أنه قَالَ: ﴿زَكَاةُ الفِطْرِ على كُلِّ حُرَّ وعَبْدٍ مِنَ المُسْلِمِينَ ﴾(١).

ورَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ [٩٨٩].

ومِنْ هذا الحَدِيثِ قالَ مَالِكٌ: لا يُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الفِطْرِ عَنْ عَبْدِه النَّصْرَانِيِّ، ويُخْرِجُهَا عَنْ عَبْدِه المُسْلِم.

قالَ ابنُ الفَاسِمِ: لا بَأْسَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ زَكَاةَ الفِطْرِ قَبْلَ الفِطْرِ بِيَوْمٍ أَو بِيَوْمِينَ إلى الذي يَلِي دَفْعَها إلى المَسَاكِينِ، وإنْ قَدَّمَها قَبْلَ الفِطْرِ بِيَومٍ أَو يَوْمَينِ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَشْهَبُ: لا يُجْزِيهِ تَغْرِيفُها قبلَ يومِ الفِطْرِ، وَهُوَ كَمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ قبلَ الزَّوَالِ، فَعَلَيْهِ الإعَادَةُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: المُسْتَحَبُّ عندَ مَالِكِ أَنْ تُفَرَّقَ يومَ الفِطْرِ قبلَ الغُدُّو إلى المُصَلِّى، ويُؤَدِّي الرَّجُلُ الحِنْطَةَ إذا كَانَ يَأْكُلَ مِنْهَا، وكَذَلِكَ التَّمْرُ، والشَّعِيرُ، والذُّرَةُ، والدُّخُنُ إذا كَانَ يَأْكُلُ مِنْ ذَلِكَ، ولا يُؤَدِّي في زَكَاةِ الفِطْرِ تِيناً، ولا جَوْزًا، ولا لَوْزًا، ولا دَقيقاً.

قُلتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: [ما](٢) وَجُهُ كَرَاهِيةِ مَالِكِ لِهذا؟ فقالَ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ هذَا صَارَ مُشْتَرِياً للزَّكَاةِ التِّي وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِهذَا الذي يُخْرَجُ عَنْها، وقد نُهِيَ أَنْ

⁽١) رواه الدارقطني في السنن (٢٠٧٤)، والحاكم في المستدرك ١/٤١٠، بإسنادهما إلى الليث بن سعد به.

 ⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

يَشْتَرِي الرَّجُلُ صَدَقَتهُ التي تَصَدَّق بها، لأنَّهُ لا رَجُوعَ فيها.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: لَمْ يُلْزَمُ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةً عَنْ عَبِيدِ عَبِيدِه، مِنْ أَجْلِ أَنْ مَالَ العَبْدِ لَهُ، حَتَّى يَنْتَزِعَهُ منهُ سَيْدُه، فَلِذَلِكَ لا يُزَكِّى السَيْدُ عَمَّنْ لا يَمْلِكُهُ مِلْكَا تَامَّا، ولَمْ يُلْزَمُ العَبْدُ أَنْ يُخْرِجَها عَنْ عَبْدِه، لأَنَّ الزَّكَاةَ إِنَّمَا هِي علَى الأَخْرَارِ، وَلَزِمَ الرَّجُلُ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَنْ خَادِمٍ زَوْجَتِه، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ النَّفَقَةَ على الْمَرْأَتِه، وعلى خَادِمِهَا التي لا غِنى لَها عَنْهَا.

* * *

تَمَّ تَفْسِيرُ كِتَابِ الزَّكَاةِ، والحمدُ لله رَبِّ العَالِمينَ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ، وصَحْبهِ الأَكْرَمِينَ يَتْلُوهُ على بَرَكةِ اللهِ كِتَابُ الصَّيام

* * *



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

[كتابُ الصّيام](١)

قَالَ اللهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُنِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ الطَّوْمُ، فَقَالَ: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِى أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البزه: ١٨٥].

* وقالَ ﷺ: ﴿ لا تَصُومُوا حتَّى تَرَوُا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوُهُا [١٠٠١، يعنِي: لاَ تَصُومُوا أَوَّلَ شَهْر رَمَضَانَ حتَّى تَرَوُا الهِلاَلَ.

اولا تُفْطِرُوا حتَّى تَرَوْهُا، يعنِي: ولا تَفْطِرُوا آخِرَ الشَّهْرِ حتَّى تَرَوُا هِلاَلَ شَوَّالَ.

* وقَوْلُهُ: ﴿ فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُم ﴾ ، يعني: فإن خَفِيَ عَلَيْكُم الهِلاَلُ بِغَيْمٍ يَكُونُ في السَّمَاءِ.

"فَمُدُّوا ثَلَاثِينَ"[١٠٠٣] مِنْ غُرَّةِ هِلاَلِ شَغْبَانَ، ثُمَّ ابْدُوا بالصَّيامِ، وكَذَلِكَ في آخِرِ الشَّهْرِ، وقالَ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُونَ"[١٠٠٢] أَيْ: قَدْ يَكُونُ رَمَضَانُ مِنْ تِسْع وعِشْرِينَ.

سَأَلْتُ أَبِا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ فَقَالَ لِي: هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ: ﴿ شَهْرًا عِيدِ لا يَنْقُصَانِ: رَمَضَانُ وذُو الْحِجَّةِ (٢) فقالَ لِي: هذَا الْحَدِيثُ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وهي موجودة في الموطأ.

⁽۲) رواه مسلم (۱۰۸۹)، وأبو داود (۲۳۲۳)، والترمذي (۲۹۲)، وابن ماجه (۱۲۵۹).

لا أَغْرِفُ مَعْنَاهُ، وقدْ قالَ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُونَ»، وقدْ يَكُونُ رَمَضَانُ مِنْ تِسْعَةٍ وعِشْرينَ يَوْماً، وكَذَلِكَ ذُو الحِجَّةِ، وهذا مُدْرَكٌ بالعَيَانِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: رَأَيْتُ فِيما نَقَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: (شَهْرَا عِيدٍ لا يَنْقُصَانِ مِنَ الأَجْرِ، يُؤْجَرُ الصَّائِمُ لا يَنْقُصَانِ مِنَ الأَجْرِ، يُؤْجَرُ الصَّائِمُ والعَامِلُ فِيهِما وهَمُا نَاقِصَانِ، كَمَا يُؤْجَرُ فِيهِما وَهُمَا كَامِلاَنِ، وهذَا تَفْسِيرٌ صَحِيعٌ (١).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَالِكِ في الهِلاَلِ: إذا رُوِيَ بالعَشِيِّ أَنَّهُ لِلَّيْلَةِ المُفْبِلَةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَخْتَلِفِ العُلَمَاءُ فِي رُوْيَةِ الهِلاَلِ بِالعَشِيِّ أَنَّهُ للَّيْلَةِ المُفْبِلَةِ، وإنَّمَا الاخْتِلاَفُ بَيْنَهُم إذا نَظَرُوا إليه قَبْلَ الزَّوَالِ، فقالَ مَالِكٌ: سَواءٌ رُوْي قَبْلَ الزَّوَالِ، فقالَ مَالِكٌ: سَواءٌ رُوْي قَبْلَ الزَّوَالِ أو بَعْدَهُ هُوَ للَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ.

فَسَأَلَتُهُ عَنْ رِوَايةِ شِبَاكٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ قَالَ: (إِذَا رَأَيْتُمُوهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَهُو لِلَّيْلَةِ المَاضِيةِ) (٢)، فَقَالَ أَبو مُحَمَّدِ: شِبَاكٌ رَجُلٌ ضَعِيفٌ، والمَعْرُوفُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ لَمْ يُفَرِّقْ بِينَ قَبْلِ الزَّوَالِ ولا بَعْدَهُ، وأَنَّ الهِلاَلَ لِلَّيْلَةِ المُقْبِلَةِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: بهذا قالَ ابنُ مَسْعُودٍ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عبَّاسٍ، وقالَ: إنَّمَا مَجْرَاهُ في السَّمَاءِ، ولَعَلَّهُ أَهَلَّ ذَلِكَ الوَقْتَ.

قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ رَأَى هِلاَلَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ أَنَّهُ يَصُومُ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِنْسَانَ مُتَعَبَّدٌ بِيَقِينِهِ، ولا يُلْزَمُ النَّاسُ الصِّيَامَ بِرُؤْيتهِ، لأَنَّهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، ولا يُضَامَ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإِنْ كَانَ عَدْلاً، ولا يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإِنْ كَانَ عَدْلاً، وها يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإِنْ كَانَ عَدْلاً، وها يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإِنْ كَانَ عَدْلاً، وها يُفْطَرُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ وإِنْ كَانَ عَدْلاً،

⁽١) لم أجد قول أبي عبيد في غريب الحديث، فلعلَّه ذكره في كتاب أخر.

 ⁽۲) رواه عبد الرزاق في المصنف ٤/ ١٦٣، ومن رواه من طريقه: البيهقي في السنن ٤
 / ٢١٢، وقال: هكذا رواه إبراهيم النخعي منقطعا.

وقالَ غَيْرُهُم مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ: يُصَامُ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ، واحْتَجُوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سِمَاكُ بِنُ حَرْبٍ، عَنْ عِكْرِمةَ، عَنِ ابن عبّاسِ قالَ: ﴿جَاءَ أَعْرَابِيُّ إِلَى رَسُولِ اللهِ عِلَى فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الهِلاَلَ، فقالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ عِلَى: أَتَشْهَدُ أَنْ لا اللهَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى الله الله الله الله عَلَى الله الله الله الله الله الله عَلَى الله الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَرَابِيّ، فَتَمَّتِ الشَّهَادَةُ عَلَى أَلُولَ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقَدْ رَوَى الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقِ، أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ أَمَرَ بِشَاهِدَيْنِ في هِلاَلِ رَمَضَانَ (٢)، وقدْ أَبَى عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ أَنْ يُجِيزَ شَهَادَةَ هَاشِمَ بنَ عُثْبَةَ وَخُدَهُ على هِلاَلِ رَمَضَانَ (٣).

قالَ مَالِكٌ: ويُقَالُ لِمَنْ أَجَازَ شَهَادَةَ وَاحِدِ على رُؤْيَةِ هِلاَلِ رَمَضانَ، أَرَأَيْتَ إِنْ أُغْمِيَ الهلاَلُ آخِرَ الشَهْر.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إِنَّمَا قَالَ مَالِكُ هذا للمُخَالِفِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَقُولُ: لا يُفْطَرُ آخِرَ الشَّهْرِ مِنْ رَمَضَانَ إِلاَّ بِشَاهِدَيْنِ، ويَقُولُ: يُصَامُ أَوَّلُ الشَّهْرِ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ، وَلاَ فَرْقَ بِينَ أَوَّلِ الشَّهْرِ وَآخِرِه، فَلِهذَا قَالَ مَالِكٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ أُغْمِيَ الهِلاَلُ آخِرَ الشَّهْرِ، فَلَمْ يُرَ وقَدْ صَامُوا ثَلاَيْينَ يَوْماً بِشَهَادةِ الوَاحِدِ، فَمِنْ قَوْلِ المُخَالِفِ أَنَّهُم الشَّهْرِ، فَلَمْ يُرَ وقَدْ صَامُوا ثَلاَيْينَ يَوْماً بِشَهَادةِ الوَاحِدِ، فَمِنْ قَوْلِ المُخَالِفِ أَنَّهُم

⁽۱) رواه أبو داود (۲۳٤٠)، والترمذي (۱۹۱)، والنسائي ۱۳۲/٤، بإسنادهم إلى سماك به، وقال الترمذي: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وأكثر أصحاب سماك يروونه عنه عن عكرمة مرسلا.

⁽٢) رواه الدارقطني (٢١٩٦) من حديث أبي معاوية عن الأعمش به.

⁽٣) رواه عبد الرزاق ٤/ ١٩٧ عن ابن جريجٌ عن عمرو بن دينار قال: فذكره، وهو منقطع.

لا يَفْطُرُوا حتَّى يَرَوُا الهِلاَلَ، وهذا تَرْكُ منهُ لِقَوْلهِ: يُصَامُ أَوَّلَ الشَّهْرِ بِشَهَادَةِ [وَاحِدِ](١).

سَالَتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عُمَيْرِ بنِ أَنَسٍ، عَنْ عُمُومَتِهِ: «أَنَّ رَكْبَا قَدِمُوا على النبيُ ﷺ النَّاسَ بالفِطْرِ، على النبيُ ﷺ النَّاسَ بالفِطْرِ، وأَنْ يُصَلُّوا صَلاَةَ العِيدِ مِنَ الغَدِ، (٢)، فقالَ لِي: هذا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، لا يَصِحُ طَرِيقُهُ.

ولَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُم لا يُصَلُّونَ صَلاَةَ العِيدِ مِنَ الغَدِ إِنْ كَانَ ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُم بعدَ الزَّوَالِ، والنَّوَافِلُ إذا ذَهَبتْ أَوْقَاتُها لم يكُنْ فيها إعَادَةٌ، لأَنَّها لا تَشْبَهُ الفَرَائِضَ، فإنْ ثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُم قبلَ الزَّوَالِ صَلُّوا صَلاَةَ العِيدِ على سُنَّتِهَا، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ.

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

 ⁽۲) رواه النسائي ۳ / ۱۸۰، وابن ماجه (۱۲۵۳)، وأحمد ٥/ ٥٧، بإسنادهم إلى أبي عمير
 به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٤ / ٣٥٩: وأبو عمير مجهول لا يحتج به.

بابُ مَنْ أَجْمَعَ الصَّيَامَ قبلَ الفَجْرِ، إلى أَخِر بَابِ الصَّيَامِ في السَّفَرِ

ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ قَالَ: ﴿لا يَصُومُ إِلاَّ مَنْ أَجْمَعَ الصِّيَامَ قَبْلَ الفَجْرِ ﴾(١).

* وأوقف مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأُ على عبدِ الله بنِ عُمَرَ، وعلَى عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ، ولمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ فيهِ: (أَنَّ النبئَ ﷺ)[١٠٠٨ر١٠٠٨].

وقالَ مَالِكٌ: لا صِيامَ إلاَّ لِمَنْ بَيَّتَ الصَّيَامَ.

وأَجَازَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ الصَّيَامَ بِغَيْرِ تَنْبِيتٍ، واخْتَجَّ في ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَةَ (رَوْجِ النبيِّ ﷺ أَنَّهَا سُفْيَانُ، عَنْ طَلْحَة (رَوْجِ النبيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إذا دَخَلَ عَلَيْنَا، قالَ: هَلْ عِنْدَكُم مِنْ طَعَامٍ فإذا قُلْنَا: لا، قالَ: فإنْي صَائِمٌ (٣)، قالَ: فهذَا الحَدِيثُ يُبيحُ الصَّيَامَ بغَيْر تبيَّتٍ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وهذا الحَدِيثُ قَالَ فيهِ بَعْضُ شُيُوخِنا: ليسَ فيهِ حُجَّةٌ لِمِنْ اخْتَجَّ بهِ على ظَاهِرِ قَوْلهِ، وذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَلْزَمُهُ مُرَاعَاةُ قُوتِ أَهْلِهِ، فَيَسْأَلُهُم عَنْ ذَلِكَ، فإذا أَخْبَرُوهُ أَنَّهُ لا طَعَامَ عِنْدَهُم، قالَ: «إنى صَائِمٌ»،

⁽۱) سنن أبي داود (۲٤٥٤)، ورواه الترمذي (۷۳۰)، والنسائي ٤ /١٩٦، وابن خزيمة (۱۹۳)، وقال الترمذي: حديث حفصة لا تعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وقد روى عن نافع عن ابن عمر قوله، وهذا أصح.

⁽٢) هو طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التبمي القرشي.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٧٨/١٢ بإسناده إلى سفيان الثوري به، ورواه النسائي ٤ / ١٩٥، بإسناده إلى عائشة بنت طلحة به.

أَيْ قَدْ بَيْتُ الصِّيَامَ فَلاَ تَسْأَلُوا عَنِي، وقدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ وحَفْصَةَ، أَنَّ النبيَ عَلَيْ قَالَ: ﴿ لا صِيَامَ إِلاَّ لِمَنْ بَيَّتَ الصِّيَامَ ('')، وَهُوَ ظَاهِرُ القُرْآنِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُرُ ٱلْفَيْطُ ٱلأَبْيَسُ مِنَ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَسْوَدِمِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَقَّ يَتَبَيَّنَ لَكُرُ ٱلْفَيْطُ ٱلأَبْيَسُ مِنَ ٱلْخَيْطُ الْأَسْوَدِمِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البغر: ١٨٧]، فإذا لمْ يَجُزُ للصَّائِمِ الأَكْلُ بعدَ الفَجْرِ لمْ يَكُنْ للنَّاسِ بُدُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْعَبِيَّةُ فِي الصَّيَامِ.

قَالَ مَالِكٌ: ويُخْزِيءُ التَّبْيِيتُ في أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ، ولَيْسَ على النَّاسِ تَبَيُّتُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، لأَنَّ الشَّهْرَ شَيءٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ إلى آخِرِ الشَّهْرِ.

* حَدِيثُ سَهْلِ بِنِ سَعْدِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ النَّاسُ بِعَنِي: عَجَّلُوا الأَكْلَ إِذَا صَامُوا فِي رَمَضَانَ بِعَدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وفِي هذَا مِنَ الفِقْه: أَنَّ مَنْ وَقَفَ عِنْدَما حَدَّ اللهُ لَهُ فِيمَا فَرَضَهُ عَلَيْهِ، وفِيما بَيَّنَهُ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَانَ بِخَيْرٍ مِنْ دُنْيَاهُ، واسْتَوْجَبَ الأَجْرَ على ذَلِكَ مِنْ رَبَّه فِي آخِرَتِهِ.

قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ثُمَّ أَتِمُواْ العِسَيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البغرة: ١٨٧]، وأوَّلُ اللَّيْلِ غَيْبُوبَةُ الشَّمْس.

وذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ:
﴿ لَا يَنَوَالُ اللهِينُ (٢) ظَاهِرًا مَا عَجَّلَ النَّاسُ الفِطْرَ، لأَنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى
يُؤَخِّرُونَ (٣) يعنِي: يُؤَخِّرُونَ فِطْرَهُم إذا صَامُوا، فَكَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ تَمْتَئِلَ أَمْتُهُ فِعْلَ البَهُودِ والنَّصَارَى في ذَلِكَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَرْسَلَ يَحْنَى بنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَبِدِ اللهِ بنِ عَبِدِ اللهِ بنِ عَبِدِ اللهِ عَنْ عَبِدِ اللهِ بنِ عَبِدِ اللهِ عَنْ أَبِي يُونُسَ حَدِيثَ الرَّجُلِ الذي سَأَلَ النبيَّ ﷺ أَنَّهُ يُصْبِحُ جُنُباً في

⁽١) رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي ٤ /١٩٦.

⁽٢) جاء في الأصل: (لا يزال الناس الدين. . .) والصواب حذف كلمة (الناس).

⁽٣) رواه أبو داود (٢٣٥٣)، وأحمد ٢/ ٤٥٠، وابن حبان (٣٥٠٣)، بإسنادهم إلى أبى سلمة بن عبد الرحمن به.

رَمَضَانَ، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِهُ (١)، وأَسْنَدَهُ القَعْنَبِيُّ عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النبيِّ ﷺ، وذَكَرَ الحَدِيثَ (٢).

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى غَضَبِ رَسُولِ اللهِ على ذَلِكَ الرَّجُلِ حِينَ رَاجَعَهُ الكَلاَمَ بِعدَ أَنْ ذَكَرَ لَهُ ﷺ عَلَى وَمَضَانَ ثُمَّ يَغْتَسِلُ ويَصُومُ [١٠١٥، مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَكِلَ الرَّجُلَ وغَيْرَهُ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَمْتَلِلُوا أَفِعالِ النبي ﷺ، إلاَّ فِيمَا خَصَّهُ اللهُ به دُونَ أُمَّتِهِ (")، فَلَمَّا قَالَ لَهُ: (إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنا، قَدْ غَفَر اللهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ، فَلِمَا قَالَ: فَكَأَنَّهُ لِم يَتَأْسَ بِه فِيما أَفْتَاهُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، فَلِذَلِكَ عَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: ولَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الفُقَهَاءِ يَقُولُ: إنَّهُ مَنْ أَصْبَحَ جُنُباً في رَمَضَانَ أَفْطَرَ ذَلِكَ اليومَ، وذَلِكَ أَنَّ الأَكْلَ والشُّرْبَ والوَطْءَ مُبَاحٌ للنَّاسِ كُلُهِم في لَيَالِي رَمَضَانَ إلى طُلُوعِ الفَجْرِ، فإذا كَانَ ذلكَ مُبَاحًا إلى طُلُوعِ الفَجْرِ لمْ يَقَعْ خُسْلُ الوَاطِيءِ إلاَّ بعدَ طُلُوعِ الفَجْرِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: في دُخُولِ أَبِي بَكْرِ بنِ الحَارِثِ على مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ السَّنَن، والبَحْثُ عَنِ المُعَجِيحِ منها، وأَخْذُهَا عَمَّن نَقَلَها عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وتَرْكُ الأَخْذِ بالحَدِيثِ الصَّحِيحِ منها، وأَخْذُهَا عَمَّن نَقَلَها عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، وتَرْكُ الأَخْذِ بالحَدِيثِ الذي يُخَالِفُ ظَاهِرَ القُرْآنِ، ورُجُوعُ العَالِمِ عَنْ قَوْلَةٍ قَالَهَا إِذَا صَعَّ عِنْدَهُ أَنَّ الني الصَّوَابَ في خِلاَفِها، كَمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرةَ، وكانَ المُخْبِرُ الذي أَخْبَرَهُ أَنَّ الني ﷺ الصَّوَابَ في خِلاَفِها، كَمَا فَعَلَ أَبُو هُرَيْرةَ، وكانَ المُخْبِرُ الذي أَخْبَرَهُ أَنَّ الني ﷺ قَالَ : "مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَفْطَرَ ذَلِكَ اليومَ"، الفَضْلُ بنُ عَبَّاسٍ، وحَكَتْ عَائِشَةُ وأُمُّ سَلَمةَ: "أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَطَأُ باللَّيْلِ في رَمَضَانَ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بعدَ الفَجْرِ، ويَصُومُ سَلَمةَ: "أَنَّ النبي ﷺ كَانَ يَطَأُ باللَّيْلِ في رَمَضَانَ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ بعدَ الفَجْرِ، ويَصُومُ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٥أ) نسخة الظاهرية. ورواه هكذا أيضا يحيى في موطئه (١٠١٥).

⁽٢) موطأ مالك برواية القعنبي (٤٧٩).

⁽٣) كررت كلمة (أمته) مرتين، فحذفت أحدهما.

ذَلِكَ اليَومَ ، وعلى هذَا جَمَاعَةُ النَّاسِ: أَنَّ مَنْ أَصْبَعَ جُنُبًا في رَمَضَانَ أَنَّهُ لا يُفْطِرُ.

* [قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ]: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِحَدِيثِ عَطَاءٍ: (أَنَّ رَجُلاً قَبَلَ امْرَأَتُهُ فَي رَمَضَانَ)(١٠٢٠)، وإنَّما لَم يأخُذْ به لأَنَّهُ مِنْ مُرْسَلاَتِ عَطَاءٍ، وهُوَ خِلاَفُ قَوْلِ عَلَيْ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ عبَّاسٍ، وعَائِشَةَ، وَهِيَ التي قالت: (وأَيُكُم أَمْلَكَ لإرْبهِ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ المَاءَ، تعنِي: أَيُكُم أَمْلَكُ لِشَهْوتِه مِنْهُ لِنَفْسِهِ عَلَيْ، فَذَكرتْ في مِنْ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ المَاءَةُ في رَمَضَانَ خَاصً له، [إذ] (١٠ كانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ في حَديثِها: أَنَّ تَقْبِيلَهُ نِسَاءَهُ في رَمَضَانَ خَاصً له، [إذ] (١٠ كانَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ في حَلل صِيَامِه مَالاً يَمْلِكُ غَيْرُهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَرُبَّمَا غَلَبَتْ شَهْوَةُ القُبْلَةِ على المُقَبِّلِ حَللهِ صَوْمَهُ بإنزالهِ المَاءَ، وقَذْ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابِةِ والتَّابِعِينَ يَجْتَنِبُونَ وَخُولَ مَنَازِلِهِم بالنَّهَارِ في رَمَضَانَ خَوْفاً على أَنْفُسِهِم مِنَ القُبْلَةِ وغَيْرِهَا.

وقَدْ سُئِلَ عليُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ القُبْلَةِ للصَّائِمِ فِي رَمَضَانَ بالنَّهَارِ، فقالَ: (اللَّيْلُ قَرِيبٌ) (٢)، فَهَذِه الآثَارُ كُلُها خَلاَفَ مَا رَوَاهُ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ فِي ذَلِكَ (٣)، ولِذَلِكَ لَم يَأْخُذُ بِهِ مَالِكٌ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا أَفْطَرَ النبيُّ ﷺ نَهَارَا فِي رَمَضَانَ حِينَ عَلاَ على شَرَفِ الكَدِيدِ [١٠٣١] لِكَي يَرَى النَّاسُ أَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ فَيَنْظُرُونَ لِفِطْرِه، وقدْ كَانَ أَمَرَهُمْ الكَدِيدِ إلامَا لَهُم: •تَقَوَّوْا مِنَ المَدِينَةِ، وقالَ لَهُم: •تَقَوَّوْا بِالفِطْرِ فِي سَفَرِهِم ذَلِكَ حِينَ خَرَجُوا مِنَ المَدِينَةِ، وقالَ لَهُم: •تَقَوَّوْا

⁽١) في الأصل: (إذا) وهو لا يتناسب مع السياق.

لم أجد قول علي رضي الله عنه، وإنما وقفت نحوه عن مسروق، رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٣/ ٦٣.

⁽٣) نقل رأي عطاء: ابن عبد البر في التمهيد ٥ /١١٤، وقال: وبه قال الشعبي والحسن وأحمد وإسحاق وداود.

لِعَدُوِّكُمْ ١٠٣٢١، وصَامَ هُو، فَلَمَّا عَلِمُوا بِصِيَامهِ صَامُوا، فَشَقَّ عَلَيْهِم الصَّوْمُ وَجَهَدَهُم ذَلِك، فَلَمَّا عَلَا على الجُحْفَةِ، والكَدِيدُ العَقَبَةُ المُطِلَّةُ على الجُحْفَةِ، ونَظَرَ النَّاسُ بِفِطْرِه.

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: لِيسَ في هذَا الحَدِيثِ حُجَّةٌ لِمَنْ بَيَّتَ الصَّيَامَ في السَّفَرِ ثُمَّ أَفْطَرَ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ لم يكنْ قَصْدُهُ إلى الفِطْرِ اخْتِيَاراً منهُ لِذَلِكَ، وإنَّما أَفْطَرَ اتَّقَاءً على النَّاس ورفْقاً بِهم.

وحُجَّةُ ابنِ القَاسِمِ التِّي ذَكَرَها عنهُ سُخنُونُ في المُدَوَّنَةِ في هذِه المَسْأَلَةِ أَصَعُّ مِنْ حُجَّةِ أَشْهَبَ(١).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: (كانَ ابنُ عُمَرَ لا يَصُومُ في السَّفَرِ) [١٠٣٥]، يَأْخُذُ في ذَلِكَ بِرُخْصَةِ اللهِ للمُسَافِرِ في الفِطْرِ، واسْتَحَبَّ مَالِكٌ الصَّوْمَ للمُسَافِرِ إذا لم يَشُقَّ الصَّوْمُ عليهِ. الصَّوْمُ عليهِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وقَوْلُ أَنَسٍ: (سَافَرَنا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَمَضَانَ، فَلَمْ يُعِبِ الصَّاثِم على المُفْطِرِ، ولا المُفْطِرُ علَى الصَّاثِم (١٠٣٣)، هكذا رَوَاهُ مَالِكُ.

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: غَيْرُ مَالِكِ يَقُولُ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَنْ أَنَسٍ: (سَافَرْنَا مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)(٢)، قَالَ أَحْمَدُ: وهذَا هُوَ المَعْرُوفُ عَنْ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ فَى هذَا الحَدِيثِ(٣).

وَرُوَى أَبُو نَضْرَةً، عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ قالَ: (كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ)،

⁽١) ينظر: المدونة ٢/ ٢٤، باب الصيام في السفر.

⁽۲) رواه البيهقي في السنن ٣ /١٤٥، ورواه البخاري (١٨٤٥)، ومسلم (١١١٨) وغيره بمثل رواية مالك.

⁽٣) هذا هو قول محمد بن وضاح، ورد ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ١٦٩، فقال: هذا عندي قلّة اتساع في علم الأثر، وقد تابع مالكا جماعة من الحفاظ... كلهم رووه عن حميد عن أنس بمعنى حديث مالك (سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء)... إلخ.

يعني: في رَمَضَانَ، وفَيَصُومُ الصَّائِمُ، ويُفْطِرُ المُفْطِرُ، فلاَ يُعِيبُ الصَّائِمُ على المُفْطِر، ولاَ المُفْطِرُ على الصَّائِمِ، (١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: روَى عبدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادةً في قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِن كُمُ ٱلشَّهُ وَلَلْيَعُ مُنَّ اللَّهُ وَالِبِ: (مَنْ خَرَجَ في رَمَضَانَ إلى سَفَرٍ، فإنَّ الصَّومَ وَاجِبٌ عليهِ في سَفَرِه) (٢)، لأنَّهُ مِثَنْ شَهِدَ أَوَّلَ الشَّهْرِ في الحَضَرِ.

قَالَ قَتَادَةُ: وقَالَ غَيْرُ عَلَيَّ: الفِطْرُ لِمَنْ خَرَجَ فِي رَمَضَانَ إِلَى سَفَرِه مُبَاحٌ، وقَدْ فَعَلَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَعَهُ وَبَعْدَهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ قَالَ: ﴿خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إلى خُنَيْنِ لِثِنِتَىٰ عَشَرَةَ لَيْلَةٍ بَقِيَتْ مِنْ رَمَضَانَ، فَصَامَ قَوْمٌ، وأَفْطَرَ قَوْمٌ، فَلَمْ يُعِبِ الصَّائِمِ عَلَى المُفْطِرِ، ولا المُفْطِرُ على الصَّائِمِ (٣).

* [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى ابنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ حَمْزَةَ بِنَ [عَمْرو](١) قالَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ إنِّي رَجُلٌ أَصُومُ (٥)، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وأَسْنَدَهُ، وأَرْسَلَهُ يَحيى عَنْ مَالِكِ فِي المُوطَّأ، ولمْ يَذْكُرُ فِيهِ عَائِشَةً بِصَوْم [١٠٣٤]، والصَّحِيحُ أَنَّهُ مُسْنَدٌ كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ.

وأَبَاحَ النبيُ ﷺ صَوْمَ الدَّهْرِ لِمَنْ شَاءَ، وكَانَتْ عَاثِشَةُ تَصُومُ الدَّهْرَ، وكَانَ أَبو هُرَيْرَةَ يَصُومَهُ، وفَعَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ.

ومَعْنَى الحَدِيثِ الذي ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيُّ: (أَنَّ رَجُلاً

⁽١) رواه مسلم (١١١٧) بإسناده إلى أبي نضرة عن جابر وأبي سعيد الخدري به .

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف ٢٦٩ .

⁽٣) رواه مسلم (١١١٦)، وأحمد ٣/ ٤٥، و٤٧.

⁽٤) في الأصل: عمر، وهو خطأ.

⁽٥) موطا مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٥٣) نسخة المكتبة الظاهرية.

سَأَلَ النبيُّ ﷺ عَمَّنْ يَصُومُ الدَّهْرَ، فقالَ النبيُّ ﷺ: لا صَامَ ولا أَفْطَرَ) (``، فَدَعَا ﷺ على مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ لاَ يُعِينَهُ اللهُ على الصِّيَام، ولاَ على الإفْطَار، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَصُومَ أَبَداً، ولاَ يُفْطِرُ في فِطْرِ ولا أَضْحَى، فَيَصُومُ مَا قَدْ نَهَى النبيُّ عَنْ صِيَامِهِ، لأنَّهُ ثَبَتَ عنهُ عليهِ السَّلاَّمُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ صِيَام يَوْم الفِطْر ويَوْم الأَضْحَى، وقالَ في أَيَّام مِنَى: (إنَّهَا أَيَّامُ أَكْلِ وشُرْبِ)'``، فَمَنَّ صَاَمَ الدَّهْرَ كُلَّهُ فَقَدْ خَالَفَ رَسُولَ اللهِ ﷺ في صِيَامٍ يومِ الفِطْرِ والأَضْحَى، فَلِذَلِكَ قَالَ فِيمَنْ فَعَلَ ذَٰلِكَ: (لا صَامَ ولاَ أَفْطَرَ)، وأَمَّا إِذَا صَامَ الدُّهْرَ وأَفْطَرَ في الفِطْرِ والأَضْحَى وأَيَّام التَّشْرِيقِ، فَمُبَاحٌ لِمَنْ فَعَلَ هَذَا، وكَانَ اللهُ مُثيبَهُ مِنَ الأَجْرِ بِمَا لاَ يَعْلَمُهُ إلاَّ هُوَ.

(1)

سنن أبي داود (٢٤٢٥)، ورواه مسلم (١١٦٢)، والنسائي ٤ ٢٠٧، وأحمد ٥ ٢٩٦. **(Y)** رواه مسلم (١١٤١)، وأبو داود (٢٨١٣)، من حديث نبيشة الهذلي وغيره.

في كفّارَةِ مَنْ أفطرَ في رَمَضان، وحِجَامَةِ الصَّائِم، وصِيَام يَوْم عَاشُورَاءَ

* قالَ عِيسى: العَرَقُ الذي أَمَرَ بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ المُكَفِّرَ في رَمَضَانَ [١٠١٣] هُوَ: مِكْتَلٌ يَسَعُ مَا بَيْنَ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعَاً إلى عِشْرِينَ.

وأَمَرَ الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ لِيُكَفِّرَ بِهِ عَنْ وَطْءِ أَهْلِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَنْ يَأْكُلُهُ، ويَصُومَ يَوْما مَكَانَ اليومَ الذي وَطِءَ فيهِ، وهذا خَاصَّ لِذَلِكَ الرَّجُلِ، ويَصُومَ يَوْما مَكَانَ اليومَ الذي وَطِءَ فيهِ، وهذا خَاصَّ لِذَلِكَ الرَّجُلِ، ولِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَخُصَّ مَنْ شَاءَ مِنْ أُمَّتِهِ بِمَا شَاءَ، وقدْ قالَ لأَبِي بُرْدَةَ بِنِ نِيَادٍ وَلِرَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يُخُصَّ مَنْ شَاءَ مِنْ المَعْزِ: (اذْبَحْهَا، ولَنْ تُجْزِىٰ عَنْ أَحَدِ بِينَ أَبَاحَ لَهُ يُضَحِّي بِالصَّغِيرَةِ مِنَ المَعْزِ: (اذْبَحْهَا، ولَنْ تُجْزِىٰ عَنْ أَحَدِ بَعْدَكَ) (١)، فَكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ أَكَلَ كَفَّارَتَهُ الوَاجِبَةِ عليهِ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ عليهِ، وقَالَهُ الزُهْرِيُّ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: قالَ مَالِكُ: الذي نَأْخُذُ بِهِ في كَفَّارَةِ رَمَضَانَ لِمَنْ وَطِيءَ فِيهِ نَهَاراً الإطْعَامَ، وَهُوَ ظَاهِرُ القُرْآنِ قَوْلُهُ: ﴿ وَعَلَى ٱلَذِينَ يُطِيقُونَهُ فِذَيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (٢) [البنر:: ١٨٤]، وإنَّمَا ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ الإطْعَامَ، فَمَا لَهُ [غَيْرَ] (٣) ذَلِكَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: ذَكَرَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ يَحْمَى بنِ

⁽١) رواه البخاري (٩٢٥)، ومسلم (١٩٦١)، من حديث البراه بن عازب.

 ⁽۲) هذه الآية جاءت القراءة فيها بأوجه كثيرة، وما وضعته إنما هو موافق لقراءة عاصم،
 ينظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للعلامة عبد الفتاح القاضي رحمه الله
 تعالى ص٩٩٩-١٠.

٣) جاء في الأصل: (ولغير) والصواب ما أثبته، مراعاة للسياق.

أَيُّوبَ، قَالَ: قِيلَ لِسَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ: إِنَّ عَطَاءَ الخُرَاسَانِيَّ يَرْوِي عَنْكَ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ الذي أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ أَنْ يَعْتِقَ رَقَبَةً، أَو يَنْحَرَ جَزُورَاً ، فقالُ سَعِيدٌ: كَذَبَ عَطَاءٌ، إِنَّمَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿تَصَدَّقْ تَصَدَّقُ ا () .

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: الكُوفِيُّونَ يَقُولُونَ في كَفَّارَةِ الوَاطِىءِ في رَمَضَانَ بِمِثْلِ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ، أَنْ يَعْتِقَ أَوَّلاً رَقَبَةً، فَإِنْ لَم يَجِدْهُ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (٢)، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينَا، على حَسَبِ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ (٣).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: لَيْسَتْ مِثْلُ كَفَّارَةِ الظَّهَارِ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ خَيْرَ فِيهَا المُكَفُّرَ، ولَيْسَ فِي كَفَّارَةِ [الظُّهَارِ] (١٠ تَخْيِيرٌ، فَوَجَبَ بهذَا الحَدِيثِ أَنْ لاَ تَكُونَ مِثْلَ كَفَّارَةِ الظُّهَارِ، والذي يَسْتَحِبُ مَالِكُ الإطْعَامَ، لأنَّ به وَاقعُ تَكْفِيرِ النبيُ ﷺ عَن الوَاطِيءِ في رَمَضَانَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: سألتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحَبِيُ، عَنْ ثُوبَانَ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ: ﴿ [أَفْطَرَ] (٥) الحَاجِمُ والمَحْجُومُ (٢) ، فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ فِي هذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وقدْ رَوَى أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمةَ ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُو صَائِمٌ (٧) .

⁽۱) رواه أحمد في العلل (٥٤٥٤)، وأبو داود في المراسيل (١٠٣)، والعقيلي في الضعفاء ٣ / ٤٠٦، والدارقطني في العلل ١٠ ٢٤٦، وابن عبد البر في التمهيد ٢١ / ٩، من طريق إلى عطاء الخراساني.

⁽٢) جاء العبارة في الأصل هُكذا: فإن لم يجده (لا يعتق منه رقبة) صام شهرين متتابعين، وما كان بين القوسين مقحمة، والصواب حذفها مراعاة للسياق.

 ⁽٣) ينظر: المبسوط ٢ / ٢٠٣، وحاشية ابن عابدين ٢ / ٤١٢.

⁽٤) جاء في الأصل: (الصيام) وهو خطأ، لأنه خلاف ما يقتضيه السياق، وينظر: التمهيد ٧ ١٦٤، والمنتقى ٢ ٥٤.

⁽٥) جاء في الأصل: (افطار) وخو خطأ.

⁽٦) رواه أبو داود (٢٣٦٧)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وأحمد ٥ / ٢٧٧، من حديث أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي به.

⁽٧) رواه أبُّو داود (٢٣٧٥)، والطبراني في المعجم الكبير ١١ / ٢٣٤، والبيهقي في السنن ٤=

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: سَمِعْتُ بَعْضَ الفُقَهَاءِ يَقُولُ: «مَرَّ النبيُّ ﷺ على حَاجِم ومَحْجُومٍ وَهُمَا يَغْتَابَانِ رَجُلاً، فقالَ عليهِ السَّلاَمُ: أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ (())، ولِهَذا قالَ سُفْيَانُ: (إنَّ الغِيبَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ) (٢).

[قَالَ أَبو المُطَرُّفِ]: إنَّمَا كُرِهَتِ الحِجَامَةُ للصَّائِمِ خِيفَةَ التَّغْرِيرِ بالصَّائِمِ، لِنَلاَّ يُمْنَعَ المُحْتَجِمُ أَو يَضْعُفُ (٣)، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لإفطارِه، فإذا احْتَجَمَ وسَلِمَ لَمْ يَكُنْ بهِ بَأْسٌ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: روَى سَعِيدُ بنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿ أَنَّ النبِي اللهِ لَقُومَ اللهِ عَن قَدِمَ المَدِينَةَ وَجَدَ اليَهُودَ الذينَ كَانُوا بِها يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَسُئِلُوا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالُوا: في هَذا اليوم أَظْهَرَ اللهُ مُوسَى على فِرْعَونَ، فَنَحْنُ نَصُومهُ تَغْظِيماً لَهُ، فقالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ: أَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُم، فَصَامَهُ وأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرضَ رَمَضَانُ قالَ: مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، ومَنْ شَاءَ تَرَكَهُ (1).

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: صِيَامُ يومَ عَاشُورَاءَ مُرَغَّبٌ فيهِ، ولاَ يُصَامُ إلاَّ بِتَبَيْتِ كَمَا لاَ يُصَامُ رَمَضَانُ إلاَّ بِتَبَيْتِ. لا يُصَامُ رَمَضَانُ إلاَّ بِتَبَيْتِ.

* وقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الحَارِثَ بنَ هِشَامٍ أَنْ يَصُومَهُ هُوَ وأَهْلُهُ وأَمَرَهُ أَنْ يُبَيِّتَ الصَّيَامَ [١٠٥٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ نَيَّةٌ فِي صِيَامِ يومِ عَاشُورَاءَ فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ ذَلِكَ اليومِ نَسِيَ أَنْ يُبَيِّتَ الصَّيَامَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا لَيْلَةُ يومِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا اليومِ نَسِيَ أَنْ يُبَيِّتَ الصَّيَامَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا لَيْلَةُ يومِ عَاشُورَاءَ، فَلَمَّا

^{= /} ٢٦٣، بإسنادهم إلى أيوب به.

 ⁽١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٩٩، وذكره ابن حجر في الفتح ٤ / ١٧٨،
 وضعفه.

 ⁽۲) لم أجده عن سفيان، وإنما ورد هذا القول مرفوعا، ولكنه ضعيف، ينظر: نصب الراية
 ۲۸ ۲۸۲.

⁽٣) لعله يريد: لثلا يعرض نفسه للهلكة والضعف.

⁽٤) رواه البخاري (١٩٠٠)، وابن ماجه (١٧٣٤)، وأحمد ١/ ٣٣١، بإسنادهم إلى سعيد بن جبير به.

أَصْبَحَ عَلِمَ أَنَّهُ يومُ عَاشُورَاءَ ولَمْ يَكُنْ أَكَلَ شَيْئاً، فإنَّهُ يَتَمَادَى على صِيَامِهِ، ويَكُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ صَائِماً، وأمَّا مَنْ أَكَلَ يومَ عَاشُورَاءَ بعدَ أَنْ أَصْبَحَ فلاَ صِيامَ لَهُ.

قالَ أبو مُحَمَّدِ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّهُ لا يُصَامُ يَوْمُ الفِطْرِ ولا يَوْمُ الفِطْرِ ولا يَوْمُ الفِطْرِ ولا يَوْمُ الفَطْرِ ولا يَوْمُ الأَضْحَى، وأَمَّا أَيَّامُ مِنَى فلا يُصُمْهَا إلاَّ المُتَمَتِّعُ الذي لا يَجِدُ الهَدْيَ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَصِيَامُ ثَلَثَةِ آليَّامِ فِي لَغَيْجٌ ﴾ [الغز:: ١٩٦]، وكَذَلِكَ يَصُومُها مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَنَابِعٍ فَمَنَعَهُ مِنْ تَتَابِعِه مَرَضٌ فَافْطَرَ ثُمَّ صَعِّ في أَيَّامٍ مِنَى، فإنَّهُ يُفْطِرُ يومَ الأَضْحَى ويَصُومُ أَيَّامَ مِنَى، واليومُ الرَّابِعُ لا يَصُومُهُ إلاَّ مَنْ نَذَرَهُ أو مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَنَابِعِ وَيَصُومُ أَيَّامَ مِنَى، واليومُ الرَّابِعُ لا يَصُومُهُ إلاَّ مَنْ نَذَرَهُ أو مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَنَابِعِ وَيَامٍ مُنَابِعِ وَيَامٍ مُنَابِعٍ وَيَامٍ مُنَا لَكُونَ في صِيَامٍ مُتَنَابِعِ وَيَامٍ مُنَى وَاليومُ الرَّابِعُ لاَ يَصُومُهُ إلاَّ مَنْ نَذَرَهُ أو مَنْ كَانَ في صِيَامٍ مُتَنَابِعِ فَيْلَا ذَلُكَ .

* * *

بابُ الوِصَالِ، إلى آخرِ بَابِ قَضَاءِ رَمَضَانَ والكَفَّارَاتِ

قَالَ مَالِكٌ: لا يُوَاصِلُ الصَّائِمُ مِنْ لَيْلٍ إلى لَيْلٍ، ولاَ مِنْ سَحَرٍ إلى سَحَرٍ، لأنَّ النبيِّ ﷺ نَهَى عَن الوصَالِ.

قَالَ أَبُو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ: قَدْ وَاصَلَ النبيُّ ﷺ بأَصْحَابِهِ، فَدَلَّ ذَلِكَ على أَنَّ الوَصَالَ مُبَاحٌ، وإنَّمَا نَهَى عنهُ ﷺ رَأْفَةً ورَحْمَةً ورِفْقاً بأُمَّتِه، إذ ليسَ كُلُّ النَّاسِ يُطِيقُونَهُ، وقدْ قالَ بهذا قَوْمٌ مِنَ المُتَعَبِّدِينَ.

* وقَالَ غَيْرُ أَبِي جَعْفَرِ: روَى أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَانَ النبِي عَلَى الْمِسْفِينِهِ (۱) الْمِوصَالِ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، فقالَ: إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي ويَسْقِينِهِ (۱) يعنِي: يُقَوِّينِي علَى الصِّبَامِ حتَّى أَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَأْكُلُ ويَشْرَبُ، فَلَمَّا أَبُوا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الوصَالِ وَاصَلَ بِهِم عَلَى يَوْما ويَوْما، فَلَمَّا أَمْسُوا رَأَوُا الهِلاَلَ، فقالَ: ولَوْ تَأَخَّرَ لَزِذْتُكُم اكالمُنكُلِ لَهُم حِينَ أَبُوا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الوصَالِ الذي كَانَ قَدْ الوصَالِ الذي كَانَ قَدْ نَهَاهُم عنه ، فهذا الحَدِيثُ حُجَّةٌ على مَنْ يَقُولُ بِفَضْلِ الوصَالِ في الصّبَامِ إذ لَمْ يُواصِلُ بِهِم النبيُّ عَلَى جَهَةِ النّكَالِ لَهُم ، وقدْ قالَ عَلَى الصّبَامِ إذ لَمْ يُواصِلُ بِهِم النبيُّ عَلَى إلاّ على جِهَةِ النّكَالِ لَهُم ، وقدْ قالَ عَلَى اللّهُ النّاسُ بِخَيْرِ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ (١٠٤) ، وقالَ الله عزَّ وَجَلَّ: ﴿ ثُمَّ آيَتُوا القِمَالِ اللهَ النّبَالِ اللهُ عَلَى وَالْوصَالَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الصّبَامِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁽١) رواه البخاري (٦٨٦٩)، ومسلم (١١٠٣)، بإسنادهما إلى الزهري عن أبي سلمة به.

⁽٢) رواه البخاري (١٨٥٦)، ومسلم (١٠٩٨)، من حديث سهل بن سعد.

يُتَعَدَّى مَا حَدَّهُ اللهُ، ولا يُسْتَبَاحُ مَا نَهَى عنه رَسُولُ اللهِ ﷺ، وقَدَ قَالَ ﷺ: ﴿إِذَا نَهَيْتُكُم عَنْ شَيءٍ فَانْتُهُوا ﴾ (١).

[قَالَ أَبو المُطَرِّفِ]: قالَ أبو مُحَمَّدِ: أَجْمَعَ النَّاسُ كُلُّهُم عَنِ المَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ في صِيَامِها إِذَا طَهُرَتْ مِنْ حَيْضَتِها.

واخْتَلَفَ النَّاسُ في المَرِيضِ يَمْرَضُ في صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ المُتَتَابِعِينِ: فقالَ أَبو حَنِيفَةَ: إذا أَفْطَرَ فِيها المَرِيضُ أَنَّهُ يَسْتَأْنِفُ الصَّيامَ إذا صَعَّ^(٢).

وقالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يَبْنِي على صِيَامِهِ إِذَا صَحَّ، وذَلِكَ أَنَّ المَرَضَ شَي ۗ لا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ كَالْحَيْضِ الذي لا يُسْتَطَاعُ دَفْعُهُ، فأمَّا مَنْ سَافَرَ في صِيَامِ الشَّهْرَيْنِ المُتَنَابِعَيْنِ فَأَقَطْرَ مِنْ ضَرُورَةٍ، فإنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صِيَامَهُ، لأَنَّهُ قَدْ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ السَّفَرَ ولا يَدْفَع فَأَفَطْرَ مِنْ ضَرُورَةٍ، فإنَّهُ يَسْتَأْنِفُ صِيَامَهُ، لأَنَّهُ قَدْ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ السَّفَرَ ولا يَدْفَع المَرضَ، وكَذَلِكَ الحَائِضُ إِذَا طَهُرَتْ [وأَخَذَتْ] أَنْ تَصِلَ الصَّيَامَ بِما صَامَتُهُ أَلْمَرضَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ المَريض إذا صَحَّ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَامَنُوٓا أَوْفُواْ فِلَا مُعْوَدُ ﴾ [المائدة: ١]، وذَلِكَ مِمَّا نَذَرَهُ النَّاسُ مِنَ الطَّاعَاتِ، فَلِهذَا أَمَرَ بِصِبَامِ النَّذْرِ قَبْلَ التَّطُوعِ، فإذا فَرَّطَ الرَّجُلُ في نُذُورِه التي هِي في مَالِهِ، وأَوْصَى بِها عندَ مَوْتهِ، وَبُلُ التَّطُوعِ، فإذا فَرَّطَ الرَّجُلُ في التَّطَوعِ، ولَمْ تُخْرَجُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، لأَنَّ ثُلُثِي مَالهِ أَخْرِجَتْ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، لأَنَّ ثُلُثِي مَالهِ قَدْ صَارَ لِوَرْثَتِهِ، فَلاَ يُؤَدِّى عَنْ نَفْسه مِنْ مَالِ وَرَثَتِهِ.

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ [مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرٍ](١)، عَنْ

⁽۱) رواه مسلم (۱۳۳۷)، والترمذي (۲۲۷۹)، والنساني ۱۱۰/۵، وابن ماجه (۱)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) ينظر مذهب أبي حنيفة في الاستذكار ٣ / ٨٨.

⁽٣) كذا في الأصل، ويبدو أن سقطا ما وقع في الأصل.

⁽٤) جاء في الأصل: (جعفر بن محمد)، وهو خطأ، ومحمد بن جعفر هو ابن الزبير بن العوام، وهو ممن يروي عن عمه عروة بن الزبير.

غُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَ ﷺ قالَ: «مَنْ مَاتَ وعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عنهُ وَلِيُهِ اللهُ فَقَالَ لي: لَيْسَ هذا الحَدِيثُ بِصَحِيحٍ ، لأنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النبيُ ﷺ أَنَّهُ قالَ: «إذا مَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلَاثٍ ، دُعَاءُ وَلَدِه لَهُ ، وصَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ قَدْ أَوْقَفَها في وَجْهِ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلاَّ مِنْ ثَلَاثٍ ، دُعَاءُ وَلَدِه لَهُ ، وصَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ قَدْ أَوْقَفَها في وَجْهِ مِنْ وُجُوهِ البِرِّ تَجْرِي عليهِ أَجْرُهَا في قَبْرِه ، وعِلْمٌ يُنْشَرُ بَعْدَهُ قَدْ عَلَمَهُ النَّاسَ (٢٠) فَهَذَا مِمًا يَنْتَفِعُ بِهِ المَيْتُ في قَبْرِه ، وقدْ قالَ ابنُ عُمَرَ: (لا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، ولا يُصَومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ، ولا يُصَلِّى أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ ،

قالَ أبو مُحَمِّد: كَمَا لا يُؤْمِنُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدِ.

* * *

رواه البخاري (١٨٥١)، ومسلم (١١٤٧)، بإسنادهم إلى محمد بن جعفر به. وذهب
 بعض العلماء إلى أنه هذا في النذر، ينظر: عمدة القاري ١١/٥٩.

⁽٢) هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه، وهو حديث مشهور، رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وتقدم تخريجه.

⁽٣) جاء في الأصل: (جعفر بن محمد)، وهو خطأ، وتقدم ذكره آنفا.

⁽٤) سقط من الأصل بعض الأوراق، وفيها تكملة لكتاب الصيام، ثم كتاب الاعتكاف، ثم كتاب ليلة القدر.

[كتاب الجنائز]

[مَا يَقُولُ المُصَلِّي على الجَنَازَةِ، ومَا جَاءَ في الصَّلاَةِ على الجَنَائِزِ في المَسْجِدِ](١)

فلمْ يُصَلِّ وَاحِدٌ مِنْهُم على قَبْرِه، وكَفَى بهذا حُجَّةً على مَنْ أَبَاحَ الصَّلاَةَ على قَبْرِه، وَتَفَى بهذا حُجَّةً على مَنْ أَبَاحَ الصَّلاَةَ على قَبْر مَيْتِ قد صُلِّي عليهِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَرَ.

قَالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على حَدِيثِ السَّوْدَاءِ العَمَلُ (٢).

قالَ عِيسَى: مَنْ دُفِنَ ولمْ يُصَلَّ، أَو قُتِلَ ولمْ يُصَلَّ عليهِ ودُفِنَ، فإنِّي أَرَى أَنْ يُصَلَّى على قَبْرِه، وقدْ بَلَغَنِي ذَلِكَ عَنْ عبدِ العَزِيزِ بنِ أَبي سَلَمَةَ (٢).

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ عُيَيْنَةً، عَنْ [سَعْدِ](١) بنِ إبْرَاهِبم، عَنْ

⁽١) سقطت ستة أبواب من الأصل، بسبب ضياع الأوراق، والأبواب في الموطأ في الجزء الثاني، من الصفحة ٢١١، إلى الصفحة ٣١٩.

⁽٢) حديث المرأة السوداء الفقيرة التي توفيت رواه مالك في الموطا (٧٧٢)، باب ما جاء في التكبير على الجنائز.

⁽٣) نقل قول عيسى بن دينار الإمام ابن عبد البر في التمهيد ٦/ ٢٧٩.

⁽٤) في الأصل: سعيد، وهو خطأ.

طَلْحَةَ بنِ عبدِ [الله] (١) بنِ عَوْفِ أَنَّه قالَ: (صَلَّيْتُ مَعَ ابنِ عبَّاسٍ على جِنَازَةٍ، فَقَراً بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ) (١) ، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدِ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قالَ في المَيْتِ: وَأَخُلِصُوه بالدُّعَاءِ (١) ، وإذا قَرَأَ المُصَلِّي على المِيْتِ بأُمْ القُرْآنِ كَانَتْ قِرَأَتُهُ بينَ اللهِ وبينَ القوريء، ولمْ يَكُنْ للمَيْتِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ، وقذ أَمَرَنا عليهِ السَّلاَمُ أَنْ إِنْخُلِصَهُ] (١) بالدُّعَاءِ .

قِيلَ لَهُ: قَدْ قَالَ ﷺ: • كُلُّ صَلاَةٍ لا يُقْرَأُ فِيها بِأُمِّ القُرْآنِ فِهِي خِدَاجٌ • () ، قَالَ: يَكُونُ فِيهَا رُكُوعٌ وسُجُودٌ ، والصَّلاَةُ على الجَنَائِزِ إِنَّما هُو دُعَاءٌ للمِيِّتِ ، كَمَا أَمَرَ ﷺ .

روى مَالِكٌ عَنْ أَبِي النَّضْرِ: (أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَغْدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ حِينَ مَاتَ لِكَي تُصَلِّي عليهِ، فأَنْكَر النَّاسُ عَلَيْها ذَلِكَ)[٧٨٧]. قالَ أَبو مُحَمَّدِ: لَمْ يَسْمَعْ أَبو النَّضْر مِنْ عَائِشَةَ، وحَدِيثُهُ عَنْهَا مُرْسَلٌ.

فقُلتُ لَهُ: فقذ روَى ابنُ أَبِي فُدَيْكِ، عَنِ الضَّحَاكِ بِنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ عَائِشَةَ قالتْ: (واللهِ مَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ على ابْنِي بَيْضَاءَ سَهْلاً وسُهَيْلاً إلاَّ فِي المَسْجِدِ) (٢)، فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هذَا حَدِيثٌ لِيسَ بِثَابِتِ، وَابنُ أَبِي فُدَيْكِ ضَعِيفٌ، وقَدْ أَنْكَرَ النَّاسُ على عَائِشَةَ إذْ أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدٍ وَابنُ أَبِي فُدِي خُرُوجِ النبيِّ ﷺ مِنَ المَسْجِدِ إلى المُصَلَّى لِيُصَلِّي فِي الْمَسْجِدِ إلى المُصَلَّى لِيُصَلِّي

⁽١) جاء في الأصل: عبد الرحمن، وهو خطا، وطلحة بن عبد الله هو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف.

⁽٢) رواه البخاري (١٢٧٠)، وأبو داود (٣١٩٨)، بإسنادهما إلى ابن عيينة به.

 ⁽٣) رواه أبو داود (٣١٩٩)، وابن ماجه (١٤٩٧)، من حديث أبي هريرة، وليس في الحديث نهى عن القراءة، وإنما فيه الدعاء له بالإخلاص.

⁽٤) جاء في الأصل: نخلصوه، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٥) تقدم تخريج هذا الحديث في كتاب الصلاة، وهو حديث صحيح مشهور.

⁽٦) رواه مسلم (٩٧٣)، وأبو داود (٣١٩٠)، بإسنادهم إلى إسماعيل بن أبي فديك به.

 ⁽٧) قال ابن حجر في الفتح ٣ / ١٩٩١: إن عائشة لما أنكرت ذلك الإنكار سلموا لها، فدل
 على أنها حفظت ما نسوه.

على النَّجَاشِيِّ ولَيْسَ بالحَضْرَةِ، أَقْوَى دَلِيلٍ على أَنَّهُ لا يُصَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجدِ.

قُلْتُ لَهُ: فَقَدْ صُلِّيَ على عُمَرَ في المَسْجِدِ، فقالَ: إنَّمَا صُلِّيَ عَلَيْهِ في المَسْجِدِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ قَبْرَهُ كَانَ فيهِ، فَصُلِّي عليهِ عندَ قَبْرِه، ثُمَّ دُفِنَ فِيهِ.

ورَوَى أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى على جِنَازَةٍ في المَسْجِدِ فَلاَ شَيءَ لَهُ اللهُ ، يعنِي: لا أَجْرَ لَهُ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وإذا صُلِّيَ عَلَيْهَا في المُصَلَّى كَانَ لَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الأَجْرِ، وذَلِكَ مِثْلُ وَزْنِ جَبَلِ أُحُدٍ ثَوَاباً.

قَالَ مَالِكٌ: لا يُصَلَّى على جِنَازَةٍ إلاَّ بِوضُوهِ أَو تَيَتُّم لِمَنْ لم يَجِد المَّاءَ.

وقالَ الشُّعْبِيُّ: (لا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّى عَلَيْهَا بِغَيْرِ وُضُوهِ)(٢)، لأَنَّهُ دُعَاءٌ للمَيْتِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وُلِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الاثْنَيْنِ لاَثْنَيْ عَشَرَةَ لَيْلَةٍ مَضَتْ مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ عَامَ الفِيلِ، وتُوفِّي يومَ الاثْنَيْنِ لاَثْنَيْنِ عَشَرَةَ لَيْلَةٍ مَضَتْ مِنْ رَبِيعِ الأَوَّلِ، حِينَ اشْتَدَّ الضَّحَى لإحْدَى عَشَرَةَ سَنَةً مَضَتْ مِن الهِجْرَةِ، وَهُوَ ابنُ سِتِّينَ سَنَةً، وصَلَّى النَّاسُ عَلَيْهِ أَفْذَاذاً لاَ يَوُمُهُم أَحَدٌ.

وقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: اللهُ أَعْلَمُ مَا الَّذِي مَنَعَهُم مِنْ أَنْ يَجْمَعُوا الصَّلاَةَ عَلَيْهِ، وقَدْ كَانُوا أَجْمَعُوا قَبْلَ دَفْنِهِ على خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرِ^(٣).

⁽١) سنن أبي داود (٣١٩١)، بإسناده إلى أبي صالح مولى التؤمة عن أبي هريرة.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة ٣/ ٣٠٦ـ٣٠٥، وذكر ابن عبد البر في الاستذكار ٣/ ٢٧٧، بأنه مما شدَّ فه.

⁽٣) اختلف العلماء في تعليل ذلك، فقيل: هو أمر تعبدي، وقيل: ليباشر كل واحد الصلاة عليه منه إليه، وقال الشافعي: ذلك لعظم أمر رسول الله صلى عليه وسلم وتنافسهم في أن لا يتولى الإمامة في الصلاة عليه واحد، وصلوا عليه مرة بعد مرة، وقال ابن العربي: وقيل صلى عليه الناس أفذاذا لأنه كان آخر العهد به فأرادوا أن يأخذ كل أحد بركة مقصوده، دون أن يكون فيها تابعا لغيره، ينظر: القبس ١٨٠٤، وتنوير الحوالك ١ /١٨٠.

في دَفْنِ المَيِّتِ، والوُقُوفِ للجَنَائِزِ، وتَرْك البُكَاءِ على المَيِّتِ

لمَّا اخْتَلَفَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ مَوْتهِ فِي صِفَةِ قَبْرِهِ، هَلْ يُلْحَدُ أَمْ يُشَقُّ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَهُم فِي صِفَةِ ذَلِكَ عِلْمٌ مِنَ النبيِّ ﷺ اصْطَلَحُوا على أَنَّ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِم أَوَّلَ رَجُلٍ مِمَّن يَخْفُر القُبُورَ عَمَلٌ عَمِلَهُ، دَخَلَ أَبُو طَلَخَةَ الأَنْصَادِيُّ، وَهُو الذي كَانَ يَلْحَدُ بِالمَدِينَةِ فَلَحَدَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وكَانَ أَبُو عُبَيْدةَ بنُ الجَرَّاحِ يَخْفِرُ القُبُورَ شِقًا، وهَكَذا كَانَتْ قُرَيْشٌ تَفْعَلُهُ بِمَكَّةً، تَشُقُّ وَسَطَ القَبْرِ شِقًا، يُجْعَلُ فِهِ المَتَنْ.

وقالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعَيُّ: (اللَّحْدُ لَنا، والشَّقُ لأَهْلِ الكِتَابِ)(١)، وَصِفَةُ اللَّحْدِ أَنْ يُخْفَرَ فِي قِبْلَةِ القَبْرِ حَيْثُ يُوضَعُ المَيْتُ على جَنْبِهِ الأَيْمَنِ، وَوَجْهُهُ إلى القِبْلَةِ

- * قَوْلُ أُمُّ سَلَمَةَ: (مَا صَدَّقتُ بِمَوْتِ رَسُولِ الله ﷺ حتَّى سَمِعْتُ بِوَفْعِ الكَرَازِينِ)[٧٩٢]، يعني: أنَّها لَمَّا سَمِعَتْ بِوَقْعِ المَحَافِرِ في الأَرْضِ حِينَ حُفِرَ قَبْرُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلِمَتْ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ إِذْ يُحْفَرُ قَبْرُهُ.
- * [قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: أَمْرُ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ وسَعِيدِ بنِ زَيْدٍ أَنْ يُدْفَنَا بِالبَقِيعِ لِفَضْلِ المَدِينَةِ، ولِمُجَاوَرَةِ الشَّهَداءِ في قُبُورِهِم [٧٩٤].
- * وَمَعْنَى قَوْلِ عُرْوَةَ: (مَا أُحِبُّ أَنْ أَدْفَنَ بِالبَقِيعِ)[٧٩٥]، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ حِينَ كَثُرَ الدَّفْنُ فيهِ، وخَافَ أَنْ تُنْبَشَ لَهُ عِظَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ، وتُكْسَرَ عِظَامُهُ، وحُرْمَةُ

⁽۱) هذا حدیث مرفوع، رواه أبو داود (۳۲۰۸)، والترمذي (۱۰٤۵)، والنسائي ٤ / ۸۰، وابن ماجه (۱۵۵۵)، من حدیث ابن عباس .

كَسْرِ عَظْم المَيُّتِ كَحُرْمَةِ كَسْرِه وَهُو حَيٌّ في الإثم.

* قَوْلُ عليَّ بنِ أَبِي طَالِبِ: •كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُومُ فِي الجَنَائِزِ، ثُمَّ جَلَسَ بَعْدُ»[٧٩٧]، يعنِي: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُومُ إِذَا نَظَرَ إِلَى جِنَازَةٍ مُقْبِلَةٍ، ثُمَّ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ أَنَّهُ كَانَ يَجْلِسُ فلاَ يَقُومُ، وهَكَذَا حُكْمُ مَنْ مُرَّ عَلَيْهِ بِجِنَازَةٍ أَنْ يَجْلِسَ فَلاَ يَقُومُ لَهَا

* قَوْلُ مَالِكِ: «إِنَّمَا نُهِيَ عَنِ القُّمُودِ على القُبُورِ للمَذَاهِبِ١٧٩٩]، يعني: أَنْ يُفْعَدَ عَلَيْهَا لِغَايْطٍ أَو بَوْلٍ، ويَنْبَغِي لِمَقَابِرِ المُسْلِمِينَ أَنْ تُصَانَ مِنَ النَّجَاسَاتِ والأَقْذَارِ، لأَنَّهَا دَارُ قَوْم مُؤْمِنِينَ.

* في حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عَتِيكِ: ﴿ أَنَّ النبِيَ ﷺ جَاءَ يَعُودُ عبدَ اللهِ بنَ ثَابِتِ ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ (١٠٠١)، فيهِ مِنَ الفِقْهِ: فَضْلُ عِيَادَةِ المَرْضَى، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَفْتَقِدُ أُمُورَ أَصْحَابِهِ، ويَعُودُ مَرْضَاهُم، وفيهِ: إبَاحَةُ الصَّيَاحِ عندَ رَأْسِ المُغْمَى عليهِ إذا كَانَ في النَّزعِ، لِكَي يَذْكُرَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وفِيه: إبَاحَةُ البُكَاءِ على مَنْ فِي عليهِ إذا كَانَ في النَّزعِ، لِكَي يَذْكُرَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ، وفِيه: إبَاحَةُ البُكَاءِ على مَنْ فِي النَّزعِ، وتَرْكُ البُكَاءِ بعدَ المَوْتِ، لِقَوْلهِ ﷺ: ﴿ فَإذَا وَجَبَ فَلاَ تَبْكِينَ بَاكِيَةٌ ﴾ النَّزعِ، وذَلِكَ أَنَّهُم لَمْ يَغْرِفُوا (مَا الوُجُوبُ؟) حتَّى فَسَرَهُ لَهُم وَكَانَ ﷺ أَفْصَحَ العَرَبِ، وذَلِكَ أَنَّهُم لَمْ يَغْرِفُوا (مَا الوُجُوبُ؟) حتَّى فَسَرَهُ لَهُم بِقَوْلهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

* وقَوْلُهُ في تَسْمِيةِ الشَّهَدَاءِ: ﴿ وَالمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجُمْعِ ١ [٨٠٢] قالَ مَالِكٌ: هُوَ أَنْ
 تَمُوتَ وَهِيَ حَامِلٌ وَوَلَدُهَا في بَطْنِهَا.

وقالَ غَيْرُهُ: هُو أَنْ تَمُوتَ مِنَ النَّفَاسِ.

* وَمَغْنَى قَوْلِ عَائِشَةِ: (يَرْحَمُ اللهُ ابنَ عُمَرَ، أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكُذِبُ وَلَكِنَّهُ أَخْطَأُ في سَمْعِهِ، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ بَيْظِيَّ: المَيْتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الحَيِّ عَلَيْهِ، في يَهُودِيَّةٍ كَانَ أَهْلُهَا يَبْكُونَ عَلَيْهِا وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا، ولم يَقُلْهُ في أَخْلِها وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ في قَبْرِهَا، ولم يَقُلْهُ في أَخَدِ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ)[٨٠٣] وفيهِ مِنَ الفِقْه: أنَّ العَالِمَ مَتَى سَمِعَ مُحَدَّثًا يُحَدِّثُ

بِحَدِيثٍ عَنِ النبيِّ ﷺ ومَعْنَى الحَدِيثِ خِلاَفُ ظَاهِرِهِ أَنَّ على العَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ، وذَلِكَ أَنَّ الأَحَادِيثَ على مَعَانِيهَا لاَ على ظَوَاهِرِهَا.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: إذا أَمَرَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ أَنْ يَبْكُوا عَلَيْهِ بِعَدَ مَوْتِهِ فَبَكُوا، أَيْم في ذَلِكَ ولَحِقَهُ ذَلِكَ في قَبْرِه، وأَيْمُوا في بُكَائِهِم، وإذا بَكُوا عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَمْرِه أَيْمُوا في ذَلِكَ، ولمْ يَأْثَمْ هُوَ.

* * *

بابُ الحِسْبَةِ في المُصِيبَةِ، إلى آخِرِ الجَنَائِزِ

* قَوْلُ النبِي عَلَيْهِ: ﴿ لا يَمُوتُ لأَحَدِ مِنَ المُسْلِمِينَ ثَلاَئَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَتَمَسَّهُ النَّالُ إِلاَ تَجِلَّةَ القَسَمِ (١٠٥) قالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ هَذِه الآيةَ: ﴿ وَإِن يَنكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ إِلاَّ تَجِلَّةَ القَسَمِ (١٠٥٠) قالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ هَذِه الآيةَ: ﴿ وَإِن يَنكُرُ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيّا ﴾ إلى قَوْلهِ: ﴿ جِثِيّا ﴾ [مربم: ٢٠١١]، قالَ: فَمَنْ مَاتَ لَهُ ثَلاَثَةٌ مِنَ الوَلَدِ فَصَبَرَ عَلَيْهِم واحْتَسَبَهُم، لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ، إِلاَّ قَدْرَ مَا يَبُو اللهُ بهِ قَسَمَهُ، وَهُو وُرُودُه على النَّارِ، والورُودُ: الجَوَازُ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: أَطْفَالُ المُسْلِمِينَ إذا مَاتُوا فَصَبرَ عَلَيْهِم آبَاؤُهُمْ واخْتَسَبُوهُم عِنْدَ اللهِ كَانُوا لَهُم [حِرْزًا](١) مِنَ النَّارِ، يَسْتُرُهم اللهُ بِهم مِنْهَا.

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ: المُعْزُ المُسْلِمُونَ في مَصَائِبِهم المُصِيبَةُ بِي ١٨٠٠] معناهُ: مَنْ يُعَزَّى في مُصِيبَةٍ النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ، فإذا ذَكَرَها يُعَزَّى في مُصِيبَةٍ نَزَلَتْ بهِ فَأَجَلُّ مِنْ مُصِيبَةٍ مُصِيبَةُ النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ، فإذا ذَكَرَها سَهُلَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَتُهُ، وهَذِه مَنْزِلَةٌ قَدْ حُرِمَها أَهْلُ عَرَضَها المُصَابُ على مُصِيبَةِ سَهُلَتْ عَلَيْهِ مُصِيبَتُهُ، وهَذِه مَنْزِلَةٌ قَدْ حُرِمَها أَهْلُ النَّارِ، قَالَ اللهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَ كُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُونِ الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزحرف: النَّارِ، قَالَ اللهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَ كُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُونِ الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزحرف: ١٤]، فَلَمَّ الشَّرَكُوا في العَذَابِ حُرِمُوا التَعَزِّي.

قَالَ عَلَيُّ بِنُ أَبِي طَالِبِ: (تُقْطَعُ يَدُ النَّبَّاشِ)^(٢)، لأَنَّهُ دَخَلَ على المَيْتِ في قَبْرِه الذي هُوَ بَيْتُهُ، وخَلَعَ أَكْفَانَهُ.

١) مابين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضع ما يتناسب مع السياق.

٢) بحثت عن قول علي رضي الله عنه فلم أعثر عليه .

وقالَ ابنُ مُزَيْنِ (١٠): إنَّمَا سُمِّي النَّبَّاشُ مُخْتَفِياً، لأَنَّهُ يَخْتَفِي بِقَلْعِ أَكْفَانِ المَيُّتِ مِنْ عَلَيْهِ، فإذا أَخْرَجَ الكَفَنَ مِنَ القَبْرِ قُطِعَتْ يَدَهُ إذا سَاوَى رُبْعَ دِينَارِ.

* فَوْلُ النبيُ ﷺ في دُعَائهِ: ﴿وَٱلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الْأَعْلَى ﴿٨١٦﴾، سَأَلَ أَنْ يُلْحِقَهُ اللهُ بَأَعْلَى مَرَافِقِ الجَنَّةِ وَأَحْسَنِها، وقدْ عَلِمَ أَنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَهُ ذُنُوبَهُ، ولَكِنَّهُ دَعَا بِهَذَا لِيَكُونَ دُعَاؤُهُ زِيَادَةً في عِلْمِه.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "إذا مَاتَ أَحَدُكُم عُرِضَ عليهِ مَقْعَدُهُ بالغَدَاةِ والعَشِيُ اللهِ عَزَّ المَدِيثِ المَديثِ المَديثِ مُوَافِقٌ لِكِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في آلِ فِرْعَونَ يُعْرَضُونَ عَلَيْها غُدُّواً وعَشِياً، فَكَذَلِكَ يُعْرَضُ على المُؤْمِنِينَ مَقَاعِدُهُم مِنَ الجَنَّةِ، ومَقَاعِدُ غَيْرِهِم مِنَ النَّارِ، ويَنْظُرُونَ يُعْرَضُ على حَسَبِ مَا سَبَقَ لَهُم في عِلْم اللهِ.

* قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: "إنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِ طَيْرٌ يُعَلِّقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حَتَى يُرْجِعَهُ اللهُ إلى جَسَدِه يَوْمَ القِيَامَةِ المامِهِ اللهَ عِيسَى: مَنْ رَوَى (يُعَلِّقُ) بِفَتْحِ اللاَمِ - يُمَعْنَاهُ تَرْعَى في فَمَعْنَاهُ تَرْعَى أَلَى اللهَ مِ اللهَ مِ اللهَ مَ اللهُ مَ اللهُ مَ اللهُ اللهُ مَ اللهُ اللهُ مَ اللهُ مَا اللهُ اللهُ مَ اللهُ مَ اللهُ الل

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: ورَوَى هُزَيْلُ بنُ شُرَخبيلَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودِ أَنَّهُ قَالَ: (أَرْوَاحُ الشُّهَداءِ في أَجْوَافِ طَيْرِ خُضْرٍ تَرْعَى في الجَنَّةِ حيثُ شَاءَتْ، وأَرْوَاحُ أَوْلاَدِ المُؤْمِنِينَ في أَجْوَافِ عَصَافِيرٍ تَرْعَى في الجَنَّةِ، وتأوِي إلى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةِ بالعَرْشِ، وإنَّ أَرْوَاحَ آلِ فِرْعَوْنَ في أَجْوَافِ طَيْرٍ سُودٍ تَغْدُو وتَرُوحُ في النَّارِ، ذَلِكَ بالعَرْشِ، وإنَّ أَرْوَاحَ آلِ فِرْعَوْنَ في أَجْوَافِ طَيْرٍ سُودٍ تَغْدُو وتَرُوحُ في النَّارِ، ذَلِكَ عَرْضُهَا، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا عُدُواً وَعَشِيبًا ﴾ (٢) [خانر: ٤٦].

⁽١) جاء في الأصل: (محمد بن مزين)، وهو خطأ، وابن مزين هو يحيى بن إبراهيم بن مزين القرطبي، وتقدم مرارا، وسيأتي أيضا.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: هذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وهُزَيْلُ بنُ شُرَخْبِيلَ الذي رَوَاهُ لَيْسَ بِشَيءِ ('')، والصَّحِيحُ في هذا قَوْلُ النبيُ ﷺ: "إنَّما نَسَمَةُ المُؤْمِنِينَ طَيْرٌ يُعَلِّقُ في شَجَرِ الجَنَّةِ حتَّى يُرْجِعَهُ اللهُ إلى جَسَدِه يَوْمَ القِيَامَةِ، ولَمْ يَقُلْ: أَنَّ الأَرْوَاحَ في أَجُوافِ طَيْرٍ خُضْرٍ، وقذ أَجْمَعَ أَهْلُ السُّنَّةِ على أَنَّهُ لا يَصِيرُ رُوحُ أَحَدِ في غَيْرِ جَسَدِه الذي خَرَجَ مِنْهُ.

* قَوْلُ النبيُ ﷺ: "كُلُّ ابنِ آدَمَ تَأْكُلُه الأَرْضُ إِلاَّ عَجْبَ الذَّنَبِ، منهُ خُلِقَ، وفيهِ يُرَكَّبُ الشَّغِيرِ الذي يَكُونُ في آخِرِ فِقَارِ الصَّغِيرِ الذي يَكُونُ في آخِرِ فِقَارِ الصَّلْبِ، منهُ ابْتَداَ خَلْقُ آدَمَ، وفيهِ يُرَكَّبُ إِذَا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةَ النَّشُورِ.

وقالَ ابنُ حَبيبٍ: حَرَّمَ اللهُ على الأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الأَنْبِيَاءِ، وسَائِرُ الخَلْقِ تَأْكُلُ أَجْسَادَ الأَنْبِيَاءِ، وسَائِرُ الخَلْقِ تَأْكُلُهُم الأَرْضُ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ في أَجْسَادِهِم التي كَانَتْ في الدُّنيا، فهي تَنَالُ نَعِيمَ الجَنَّةِ لِمَنْ دَخَلَ الجَنَّةَ، وَهِي تُحْرَقُ بالنَّارِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدَتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنطَقَنَا أَللهَ اللهِ كَالَ شَيْءٍ ﴾ [نصل: ٢١].

* قَوْلُهُ: "إذا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وإذا كَرِهَ عَبْدِي لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ، وإذا كَرِهَ عَبْدِي لِقَائِي كَرِهْتُ لِقَاءَهُ، وإذا كَرِهَ عَبْدِي لِقَائِي كَرِهْ اللهُ عَمَلِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، فَأَحَبُ اللهُ عَمَلُ العَبْدِ صَالِحًا، ونَظَرَ عندَ مَوْتهِ إلى ثَوَابٍ عَمَلِهِ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ، فَأَحَبُ اللهُ لِقَاءَهُ، وإذا كَانَ بِخِلاَفٍ ذَلِكَ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَجْلِ مَا يَتَقِيهِ مِنَ اللهُ عَنْدُ ذَلِكَ لِقَاءَهُ. اللهُ عَلَيْهِ، فَكَرِهَ اللهُ عندَ ذَلِكَ لِقَاءَهُ.

* حَدِيثُ الرَّجُلِ الذي لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ حتَّى ماتَ (٨٢٢)، رَوَاهُ حَمَّادُ بنُ

عن ابن مسعود به في أرواح الشهداء وأنها في جوف طير خضر، وهذه فضيلة خاصة بأروح الشهداء، وينظر: التمهيد ١١ / ٦٤.

⁽۱) ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من نقله عن بعض شيوخه في تضعيف هزيل غير سديد، فإن هذا الراوي ثقة من المخضرمين، روى له البخاري وأصحاب السنن وغيرهم، ينظر: تهذيب الكمال ٢٠/ ١٧٢.

زَيْدٍ، وقالَ فِيهِ: (لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ إِلاَّ التَّوْحِيدَ)(١)، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ في حَدِيثهِ التَّوْحِيدَ.

* وقَوْلُهُ: «لَيْنُ قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِبني (٢٧٢)، يُرْوَى هذا الحَرْفُ بالتَخْفِيفِ، و(قَدَّرَ) بالتَّشْدِيدِ، فَمَنْ رَوَاهُ بالتَّخْفِيفِ فَمَعْنَاهُ: أَنَّ هذَا الرَّجُلَ جَهِلَ صِفَةً مِنْ صِفَاتِ اللهِ، وَهِيَ إِخْيَاءُ المَوْتَى، وَهِيَ بِدْعَةٌ عَظِيمَةٍ، ومَنْ رَوَاهُ (قَدَّرَ) بالتَّشْدِيدِ ضَعْنَاهُ: لَيْنُ ضَيَّقَ اللهُ عليَّ ونَاقَشَنِي الحِسَابَ لَيُعَذِبَنِي عَذَاباً شَدِيداً، وهذِه الرُّوايةُ تَدُلُّ على أَنَّهُ لم يَجْهَلْ إِخْيَاءُ اللهِ المَوْتَى، ولكِنَّهُ ابْتَدَع بِدْعَةً عَظِيمَةً، وِهِي إِخْرَاقُهُ تَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ اللهُ عَنْ وَهَلَا يَدُلُّ على أَنَّهُ كَانَ مُوحَدًا مُقِرًا باللهِ.

وقَالَ فَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الأَهْوَاءِ: إنَّما غَفَرَ اللهُ لِهَذا الرَّجُلِ مِنْ أَجْلِ تَوْبَتِه التِّي تَابَهَا.

وقَالَتْ فِرْقَةٌ آخَرَوُنَ مِنْهُم: إنَّما غَفَرَ اللهُ لَهُ بأَصْلِ تَوْجِيدِه الذي لا يَضُرُّ مَعَهُ عَمَلٌ.

وقَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى تَفَضَّلَ على هذَا الرَّجُلِ فَغَفَر لَهُ، كَمَا قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاكُمُ ﴾ الناء: 81-111، فَهَذِه الآيةُ تَأْوِيلُ مَا تَأَوَّلَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ في هذَا الحَدِيثِ.

* قَوْلُ النبِيِّ ﷺ: ﴿ كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ ۗ إلى آخِرِ الحَدِيثِ [٨٢٣] ، قالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ : مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُولَدُ على فِطْرَةِ الإسْلاَمِ ، وَهِي المَعْرِفَةُ باللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُكَ مِنْ بَنِى ٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِرَ ذُرِيَّتُهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلْنُ ﴾ [الاعراف: ١٧٢] ، فَأَقَرُوا للهِ عَزَّ وَجَلَّ بالرُّبُوبِيَّةِ ، ثُمَّ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَيِكُمْ قَالُوا بَلْنُ ﴾ [الاعراف: ١٧٢] ، فَأَقَرُوا للهِ عَزَّ وَجَلَّ بالرُّبُوبِيَّةِ ، ثُمَّ

⁽۱) لم أقف عليه من حديث حماد بن زيد، وإنما رواه أحمد ٣٩٨/١، بإسناده إلى أبي رافع عن أبي هريرة به. وقال ابن عبد البر في التمهيد ١٨ / ٤٠: هذه اللفظة لم تصح من جهة النقل، لكنها صحيحة من جهة المعنى، والأصول كلها تعضدها، والنظر يوجهها. . . إلخ.

صَرَفَهُم في صُلْبِ آدَمَ بعدَ أَنْ عَرَفُوا أَنَّهُ رَبُّهُم، فَكُلُّ مَوْلُودٍ إِنَّمَا يُولَدُ على تِلْكَ المَعْرِفَةِ، وعلى ذَلِكَ الإِقْرَارِ.

وقَوْلُهُ في الحَدِيثِ: ﴿فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَو يُنَصَّرَانهِ العِنِي: يَجْعَلاَنِه نَصْرَانِيًّا أَو يَهُودِيًّا إِنْ كَانَا يَهُودِيَيْنِ أَو نَصْرَانِيَيْن.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَنْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ إِلاَّ بِتَسْلِيطٍ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَاهُمَا عَلَى ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: «كُمَا تُنَاتِجُ الإبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعَاءَ يعْنِي: بَهِيمَةً جَمَعَتْ وَلَدَهَا في بَطْنِهَا.

وقَوْلُهُ: «هَلْ تَحِسُّ مِنْ جَدْعَاءً؟» يَغْنِي: هَلْ تَرَى فِيهِنَّ مَجْدُوعاً؟ والجَدْعُ: النُّقْصَانُ حتَّى يَجْدَعَهُ صَاحِبُهُ، فَكَذَلِكَ المَوْلُودُ يُولَدُ على فِطْرَةِ الإسْلاَمِ حتَّى يَصْرِفَهُ عَنْهَا أَبَوَاهُ.

قِيلَ لِمَالِكِ: إِنَّ أَهْلَ البِدَعِ يَحْتَجُونَ عَلَيْنَا بِهِذَا الحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَاصِي العِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَلاَ تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿ فَأَبُواهُ يُهُودَانِهِ أَو يُنَصُّرَانِهِ ﴾ العِبَادِ لَيْسَتْ مَقْدُورَةً للهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَلاَ تَسْمَعُ قَوْلَهُ: ﴿ فَأَبُواهُ يُهُودَانِهِ أَو يُنَصُّرَانِهِ ﴾ قالَ مَالِكٌ: اخْتَجُوا عَلَيْهِم بآخِرِ الحَدِيثِ: ﴿ اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ ﴾ يعنِي: أَنَّ هَذَا كُلَّهُ قَدْ قَضَى اللهُ بِهِ وعَلِمَهُ ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (١٠).

* قَوْلُهُ: ﴿ لا تَقُومُ السَّاعَةُ حتَّى يَمُرَّ الرَّجُلِ بِقَبْرِ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا لَيْتَنِي مَكَانَهُ ﴿ الرَّجُلِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ الْمَوْتَ مِنْ شِدَّةِ الحَالِ، وتَغْيِيرِ أَهْلِ ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَيَتَمنَّى الرَّجُلُ الصَّالِحُ عند ذَلِكَ المَوْتَ، طَمَعاً مِنْهُ في الرَّاحَةِ مِمَّا يَرَاهُ فَلاَ يَقْدِرُ على تَغْييرِه.

* قُوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ لِعُثْمَانَ بنِ مَظْعُونَ حِينَ مَاتَ: ﴿ ذَهَبْتَ وَلَمْ تَلَبَّسْ مِنْهَا بِشَيءٍ الْمَالِمُ لِعُثْمَانَ بنِ مَظْعُونَ حِينَ مَاتَ: ﴿ ذَهَبْتَ وَلَمْ تَلَبَّسْ مِنْهَا بِشَيءٍ ﴿ ، فَغَبَطَهُ النبيُ ﷺ بِشَيءٍ ﴿ مَنَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّ

⁽١) نقله بنحوه الجوهري في مسند الموطأ ص٥٤٥ .

وقَدْ قَالَ ﷺ: «الزُّهْدُ في الدُّنيا يُرِيحُ القَلْبَ والبَدَنَ، والرَّغْبَةُ في الدُّنيا تُورِثُ الهَمَّ والحَزَنَ»(١١).

* قَوْلُهُ ﷺ: "إنِّي بُعِثْتُ لأَهْلِ البَقِيعِ لأُصَلِّي عَلَيْهِم"[٨٢٧] يعنِي: بُعِثْتُ لأَهْلِ القُبُورِ لِنَدْعُو لَهُم.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ هَذَا قَبْلَ وَفَاتهِ بِخَمْسِ لَيَالِي كَالْمُوَدِّعِ للأَحْيَاءِ، وفي هذَا دَلِيلٌ على أَنَّ الدُّعَاءَ الصَّالِحَ يَلْحَقُ المَوْتَى في قُبُورِهِم، وَهُو مِنَ العَمَلِ الذي يَنْتَفِعُ بِهِ المَيِّتُ بعدَ مَوْتهِ في قَبْره.

* قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (أَسْرِعُوا بِجَنَايْزِكُم)[٨٢٨] يعنِي: أَسْرِعُوا بالمَوْتَى إلى القُبُورِ، فإمَّا أَنْ تَقْدِمُونَهُم لِخَيْرِ أَعْمَالِهِم، أَو تَضَعُوا عَنْ رِقَابِكُم ثُقْلَ حِمْلاَنِهِم إِنْ لَمُ تَكُنْ لَهُمْ أَعْمَالٌ صَالِحَةٌ يَقْدِمُونَ عَلَيْهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَنْبَغِي لاَحَدٍ أَنْ يَتْرُكَ النَّعْشَ الذي يُعْمَلُ على المَيْتَةِ، ويُرْمَى عَلَيْهَا في قَبْرِهَا.

قالَ مَالِكٌ: أَوَّلَ مَنْ صُنِعَ ذَلِكَ بِهَا زَيْنَبُ بِنتُ جَحْشٍ حينَ مَاتَتْ، فَلَمَّا رَآهُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ قالَ للتِي صَنَعَتْهُ: (سَتَرْتِيهَا سَتَرَكِ اللهُ مِنْ ذُنُوبِكِ)(٢).

* * *

تَمَّ كِتَابُ الجَنَائِزِ، والحَمْدُ للهِ رَبُّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ النُّذُورِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽١) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٧ /٣٤٧، من حديث طاووس مرسلا، ورواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٣٤٣)، من حديث أبي هريرة مرفوعا، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

⁽٢) رواه بنحوه البيهقي في السنن ٧ / ٧١، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٢/ ١٨٢.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ النُّذُورِ

حدَّثنا أبو مُحَمَّدِ عبدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ، قالَ: حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ وَضَّاحٍ، قالَ: حدَّثنا أبو بَكْرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، قالَ: حدَّثنا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ مُرَّةَ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ [عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ] (١)، قالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ رَبِي يَنْهَى عَنِ النُّذُورِ، وقالَ: لاَ يَرُدُّ شَيْئاً، وإنَّما يُسْتَخْرَجُ به مِنَ البَخِيلِ (٢).

سَأَلَتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ هذا الحَدِيثِ، فقالَ لِي: مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الإِنْسَانُ في أَمْرِ شِذَةٍ فَيَقُولُ: إِنِ اللهُ أَنْجَانِي مِنْ هذَا فَعَلَيَّ نَذْرُ كَذَا وكَذَا، فهذَا الذي يُسْتَخْرَجُ بهِ مِنَ البَخِيلِ، وأَمَّا نَذْرُ التَّطُوعِ فقدْ أَثْنَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على المُوفِي بِنَذْرِهِ، فقالَ: ﴿ بُوفُونَ بِالنَّذِهِ وَيَالُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧].

* قَالَ عِيسَى: كَانَ نَذْرُ أُمُّ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ الذِي أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَقْضِيه بعدَ مَوْتِها [۱۷۱۰] فِيمَا أُرَاهُ واللهُ أَعْلَمُ عِثْقاً أو إطْعَاماً، فَلِذَلِكَ أَمَرَهُ بِوَفَاتِهِ عَنْهَا،

⁽۱) جاء في الأصل: (عمرو بن العاصي) وهو خطأ أو وهم من المصنف رحمه الله تعالى، لأن الحديث هو حديث عبد الله بن عمر وليس عبد الله بن عمره، كما أن عبد الله بن مرة لا يعرف أنه يروي عن ابن عمرو، وإنما يروي عن ابن عمر، ينظر: تهذيب الكمال ١١٤/١٦.

 ⁽۲) رواه البخاري (۱۲۳٤) و(۱۳۱۵)، ومسلم (۱۲۳۹)، والنسائي ۷/ ۱۰، وأحمد
 ۲/ ۲۱، و۸۲، وابن حبان (۲۳۷۷)، كلهم بإسنادهم عن منصور بن المعتمر به.

ولمْ يَكُنْ صَوْماً ولاَ صَلاَةً، إذْ لا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، ولاَ يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.

بِظَاهِرِ حَدِيثِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ أَخَذَ مَنْ أَجَازَ كَفَّارَةَ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِه إذا كَفَّرَ عنهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، وأَمَّا مَنْ لَمْ يَرَ ذَلِكَ جَائِزًا قالَ: إنَّهُ لمَّا لمْ يَكُنْ للمُكَفِّرِ عنهُ نِيَّةٌ في تِلْكَ الكَفَّارَةِ لمْ تُجْزَ عَنْهُ.

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنْكَرَ مَالِكُ الأَحَادِيثَ التي رُوِيتْ في المَشِي إلى مَسْجِدِ قُبَاءَ، ولَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ يُلْزَمُ المَشِي إلاَّ إلى مَسْجِدِ مَكَّةَ خَاصَّةً [١٧١١].

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: إنَّمَا أَذْخَلَ مَالِكٌ هذَا في المُوطَّا يُؤَكِّدُ بهِ المَشْيَ إلى مَكَّةَ، لأنَّهُ إذ أَوْجَبَهُ ابنُ عبَّاسٍ على مَنْ جَعَلَتْ على نَفْسِها مَشْيَا إلى مَسْجِدِ قُبَاءَ أَنْ يَمْشِي كَانَ الوَفَاءُ بالمَشِي أَوْجَبَ على مَنْ جَعَلَهُ على نَفْسِهِ إلى مَكَّةَ.

* قَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا أَوْجَبَ العُلَمَاءُ على عبدِ اللهِ بنِ أَبِي حَبِيبَةَ المَشِي إلى مَكَّةَ حِينَ أَعْطَى جِزْوَا، وقَالَ: (عَلَيَّ المَشِي إلى مَكَّةَ ١٧١٣) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ حِينَ قَالَ ذَلِكَ بَالِغَا في سِنَّه، فَلِذَلِكَ لَزَمَهُ مَا لَزِمَهُ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: يُقَالُ لِكُلُّ ثَمَرَةٍ مُسْتَطِيلَةٍ كالقِثَّاءِ والقَرْعِ وشِبْهِها أَجْرَاءُ، والوَاحِدُ مِنْهَا جزو^(١).

وقالَ عِيسَى: مَنْ حَلَفَ بالمَشِي إلى مَكَّةَ ثُمَّ حَنَثَ فإنَّه يَخْرُجُ مَاشِيَا مِنَ المَوْضِعِ الذي حَلَفَ فيه فَيَمْشِي، حتَّى يَنتُهِي إلى مَكَّة فَيَدْخُلَهَا بِحَجَّةٍ أَو بِعُمْرَةً، إلاَّ أَنْ يَكُونَ نَوَى أَحَدُهُما حينَ حَلَفَ، فَيُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِهِ بالذي نَوَى، ويُتِمَّهُ على سُنتِهِ، فإنْ عَجَزَ عَنِ المَشْي في بَعْضِ طَرِيقهِ، رَكِبَ حتَّى يأْتِي مَكَّةَ، فَيُتِمَّ مَا أَحْرَمَ بِهِ، إمَّا حَجَّةً وإمَّا عُمْرَةً.

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ عَمَرَ: (وعَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ مَرَّةً ثَانِيَةً إلى مَكَّةَ فَيَمْشِي)[١٧١٥،
 إمَّا كَرُكُوبِهِ النِّي رَكِبَها أَوَّلاً حِينَ عَجَزَ عَن المَشِي، ويَرْكَبُ مَا مَشَى.

⁽١) الجِرو ـ بكسر الجيم، وفيل بفتحها ـ الصغير من كل شيء، ويطلق ـ كما قال المصنف ـ لما استدار من الثمار كالقثاء ونحوه، ينظر: المعجم الوسيط ١١٩/١.

وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: (إذا عَجَزَ عَنِ المَشِي فإنَّه يَرْكَبُ)^(١)، فإذا أَكْمَلَ مَا دَخَلَ فِيهِ مِنْ حَجِّ أَو عُمْرَةٍ كَانَ عَلَيْهِ الهَدِي، لِعَجْزِهِ عَنِ المَشِي ورُكُوبِهِ، ولا عَوْدَ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً إلى مَكَّةَ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وجَمَعَ مَالِكٌ بِينَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَعَبِدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ فِي هذه المَسْأَلَةِ، فَأَوْجَبَ عَلَيْهِ الرُّجُوعَ ثَانِيَةً بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، وأَوْجَبَ عليهِ الهَدِي بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فَرَقَ مَشْيَهُ، ولَمْ يَسْتَكْمِلْهُ فِي سَفَرٍ وَاحِدٍ.

وقَدْ ذَكَرَ أَبُو الرَّبِيعِ الْمَصْرِيُّ (٢) أَنَّهُ سَأَلَ مَالِكَاً: حينَ عَجَزَ في بَعْضِ طَرِيقِه إلى مَكَّةَ عَنِ المَشِي، فُرَكِبَ حتَّى أَنَى مَكَّةَ، ثُمَّ أَهْدَى عَنْ رُكُوبِهِ وتَزْكِهِ المَشِي، فقالَ لَهُ مَالِكٌ: إِنَّ مَوْضِعَكَ لَبَعِيدٍ، قَدْ أَجْزَأَ عَنْكَ مَشْيُكَ، ولمْ يَرَ عليهِ عَوْدَةً.

والمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ مَالِكِ أَنَّ عَلَيْهِ العَوْدَةَ، ويُهْدِي هَذَيا بِمَكَّةَ، وأَقَلُّهُ شَاةٌ.

* * *

١) - رواه سحنون في المدونة ٣/ ١٥١

⁽۲) هو سليمان بن برد بن نجيح التُجيبي مولاهم، الإمام القاضي الفقيه، روى عن مالك الموطأ وغيره، وكان من كبار الفقهاء في مصر، توفي سنة (۲۱۰)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١ / ٥٥٢.

بابُ مَا لاَ يَجُوزُ مِنَ النُّذُورِ في مَعْصِيةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَجَلَّ، وَلَغُو اليَمِينِ وَالكَفَّارَةِ في ذَلِكَ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَالَ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي)[١٧٢٥]، فَإِنْ نَوَى وَجْهَ مَا يُنْحَرُ مِنَ الهَدِي، فَعَلَيْهِ هَدِي بَدَنةً، فإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقَرةً، أو شَاةً إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهَا، وإِنْ لَمْ يَنُو وَجْهَ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ فلاَ شَيءَ عَلَيْهِ.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ] إنَّما قَالَ هذَا مَالِكٌ لأَنَّهُ إذا نَوَى بِقَوْلهِ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي) القُرْبَةَ إلى اللهِ تَعَالَى فقدْ نَوَى طَاعَةً، فَلِذَلِكَ لَزِمَهُ أَنْ يَهْدِي عنهُ، وإذا أَرَادَ نَحْرَ ابْنِهِ خَاصَّةً فقدْ نَوَى مَعْصِيَةً، ولا نَذْرَ في مَعْصِيَةٍ، فَلِهذَا لم تَكُنْ عليهِ كَفَّارَةٌ.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: مَعْنَى فُتْيَا ابنِ عَبَّاسٍ المَرْأَةَ التِّي سَأَلَتُهُ عَنْ نَذْرِهَا نَخْرَ الْنِهَا فَأَمَرِهَا بالكَفَّارَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ اللَّذِينَ يُطُلهِرُونَ مِنكُمْ مِن نِسَآبِهِم ﴾، إلى قَوْلهِ: ﴿ وَإِنَّهُمْ لِيَقُولُونَ مُنكِرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا ﴾ [المجادلة: ٢]، [١٧٢٥] يقولُ ابنُ عَبَّاسٍ: إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمَّا أَوْجَبَ على المُتَظَاهِرِ الكَفَّارَةَ، وَهُوَ قَدْ قَالَ مُنكَراً مِنَ القَوْلِ وَزُورًا ، وَهُو قَدْ قَالَ مُنكَراً مِنَ القَوْلِ وَزُورًا ، كَذَلِكَ تَجِبُ الكَفَّارَةُ على هَذِهِ المَرْأَةِ بِقَوْلِها: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي)، وكَفَّارَةُ مَنْ نَذَرَ بِنَحْرِ ابْنِهِ عَندَ ابنِ عَبَّاسٍ كَفَّارَةُ يَمِينِ باللهِ عَزَّ وَجَلًّ .

والذِي يَقُولُ بهِ مَالِكٌ في هذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهَا إذا لَمْ تَنْوِ وَجُهَ مَا تَنْحَرُ مِنَ الْهَذِي أَلاَّ شَيْءَ عَلَيْهَا، إلاَّ أَنْ تَقُولَ: (أَنَا أَنْحَرُ ابْنِي عندَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ) في يَمِينٍ، ثُمَّ تَحْنَثُ، فلاَ بُدَّ لَهَا مِنَ الهَدِي، وهَدْيُها بَدَنَةٌ، أو بَقَرَةٌ، أو كَبْشٌ، يُذْبَحُ بِمَكَّةَ، ويُفَرَّقُ لَحْمُهُ على المَسَاكِينِ.

سَأَلْتُ أَبا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ المُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي

سَلَمةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيُّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللهِ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ (() ، فقالَ لِي: هذَا حَدِيثٌ لَمْ يَسْمَعْهُ الزُّهْرِئُ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ، وإنَّمَا يَرْوِيهِ الزُّهْرِئُ عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ أَرْقَمَ، عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، وسُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ ضَعِيفٌ، ولا كَفَّارَةَ فِي نَذْرِ مَعْصِيةٍ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ^(٢): حدَّثنا أَبُو جَعْفَرِ بِنِ عَوْٰذِ اللهِ، قَالَ: حدَّثنا ابنُ الأَغْرَابِيِّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَخْمَدَ بِنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: (أَفْسَدُوا عَلَيْنَا هَذَا الحَدِيثَ)^(٣).

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: إنَّما قَالَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلِ لأَنَّ ابنَ بُكَيْرٍ رَوَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ طَلْحَةَ بنِ عبدِ المَلِكِ الأَيْلِيِّ، عَنِ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، قالتْ: قَالَ النبيُّ ﷺ: قَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهَ فَلاَ يَعْصِهِ ('')، النبيُ ﷺ: قَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهَ فَلاَ يَعْصِهِ ''، ومَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللهَ فَلاَ يَعْصِهِ فَي نَذْرِ وهذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَيْسَ فيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ مِنَ الكَفَّارَةِ في نَذْرِ وهذا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، لَيْسَ فيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمَانُ بنُ أَرْقَمَ مِنَ الكَفَّارَةِ في نَذْرِ المَعْصِيةِ، ولم يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى حَدِيثَ طَلْحَةَ هذا، [أسَقَطَهُ] ('') مِنْ كِتَابِهِ.

* [قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وقَدْ أَسْقَطَ النبيُّ ﷺ الكَفَّارَةَ عَمَّنْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ فِي نَذْرِهِ مَا يَشُقُ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ الذِي نَذَرَ أَنْ يَمْشِي إلى مَكَّةَ حَافِياً أَنْ يَنْتَعِلَ، ويَتَهَادَى في مَشْيهِ الى مَكَّةَ ، ولَمْ يَأْمُرُهُ بِكَفَّارَةٍ، وأَمَّا الذي نَذَرَ أَنْ يَخْمِلَ على [عَاتِقِه](٢) خَشْبَةً إلى مَكَّةَ أَنْ يَطْرَحَها عَنْ نَفْسِهِ، ولَمْ يَأْمُرُهُ بِكَفَّارَةٍ، ورَأَى رَجُلاً قَائِماً في الشَّمْسِ، مَكَّةَ أَنْ يَطْرَحَها عَنْ نَفْسِهِ، ولَمْ يَأْمُرُهُ بِكَفَّارَةٍ، ورَأَى رَجُلاً قَائِماً في الشَّمْسِ،

⁽۱) رواه أبو داود (۳۲۹۰)، والنسائي ۷ /۲۲، وابن ماجه (۲۱۲٤)، بإسنادهم إلى ابن المبارك به.

⁽٢) جاء في الأصل: (قال وحدثنا أبو المطرف قال: حدثنا أبو جعفر... إلخ)، وقد حذفت مالا يتناسب مع السياق.

^(۳) سنن أبى داود (۳۲۹۱).

⁽٤) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٣٩ب) نسخة تركيا، ورواه البخاري (٦٣١٨)، وأبو داود (٣٢٨٩)، والترمذي (١٥٢٦)، والنسائي ٧/ ١٧، بإسنادهم إلى مالك به.

⁽c) في الأصل: (سقطه)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٦) جاء في الأصل: (عتقه) وهو خطأ، والعاتق: ما بين المنكب والعنق، ينظر: المعجم الوسيط ٢/ ٥٨٢.

فَسَأَلَ عَنْهُ فَقَالُوا: «نَذَرَ أَنْ يَقُومَ ولا يَقْعُدَ ولا يَسْتَظِلَّ ولا يَتَكَلَّمَ ويَصُومَ، فقالَ: مُرُوهُ فَلْيَتَكَلَّمْ ويَجْلِسْ ويَسْتَظِلَّ ولَيْتِمَّ صَوْمَهُ ١٧٢٣]، فَأَمَرَهُ النبيُّ ﷺ بِطَرْحِ المَشْقَةِ عَنْ نَفْسِهِ التِّي لَيْسَتْ بِطَاعَةٍ شَهِ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنْ يَفِي بِمَا فيهِ شَهِ طَاعَةً، وَلَمْ المَشْقَةِ عَنْ نَفْسِهِ التِّي لَيْسَتْ بِطَاعَةٍ شَهِ عَزَّ وَجَلَّ، وأَنْ يَفِي بِمَا فيهِ شَهِ طَاعَةً، وَلَمْ يَأْمُرهُ بِكَفَّارَةُ، وهذَا كُلُهُ مِمَّا يُضْعِفُ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بِنِ أَرْقَمَ في إيجابِ الكَفَّارَةِ في نَذْرِ المَعْصِيةِ.

* [قالَ أبو المُطَرَّفِ]: قَوْلُ عَائِشَةَ: (لَغُوُ الْيَمِينِ هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ في كَلاَمهِ: لاَ وَاللهِ، وبَلاَ وَاللهِ)[١٧٢٩]، تَعْنِي: الذِي يَلْفِظُ بهذا في دَرَجٍ كَلاَمهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ الحِلْفَ باللهِ، وهذَا مَوْقُوفٌ على عَائِشَة في المُوطَّا، ورَوَاهُ أَبو دَاوُدَ، عَنْ يَعْتَقِدَ الحِلْفَ باللهِ، وهذَا مَوْقُوفٌ على عَائِشَة في المُوطَّا، ورَوَاهُ أَبو دَاوُدَ، عَنْ المُعَلِقِ، بنِ مَسْعَدة، عَنْ حَسَّانَ بنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِخِ، عَنْ عَطَاءِ، وبَلاَ عَنْ عَائِشَة، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «اللَّغُو هُو كَلاَمُ الرَّجُلِ في بَيْتِهِ: كَلاَّ واللهِ، وبَلاَ وَاللهِ، وبَلاَ

ورَوَى هذَا الحَدِيثَ دَاوُدُ بنُ أَبِي الفُرَاتِ، مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ مَوْقُوفَاً على عَائِشَةَ، لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ النبيُ ﷺ (٣)، فَاخْتَلَفَتْ رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ الصَّائِغِ فَيهِ، مَرَّةً أَوْقَفَهُ على عَائِشَةَ وجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِهَا، ومَرَّةٌ حَدَّثَ بهِ عَنْهَا عَنِ النبيُ ﷺ، والصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ عَائِشَةً.

وقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ الصَّائِغُ يَقْلِبُ الأَحَادِيثَ على وَجْهِ الغَلَطِ، إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ رَجُلاً صَالِحًا، ولَغْوُ اليَمِينِ هُوَ مَا قَالَهُ مَالِكٌ: أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ على الشَّيءِ وَهُوَ يُوقِنُ أَنَّهُ كَذَلِكَ لاَ شَكَّ فِيهِ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ خِلاَفُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فَهَذَا لا كَفَّارَةَ فِيهِ، وَلاَ إِثْمَ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَقْصِد الحِنْثَ، ولاَ تَعَمُّدَ

⁽١) جاء في الأصل: (أحمد)، وهو خطأ.

⁽٢) سنن أبي داود (٣٢٥٤)، ورواه ابن حبان (٤٣٣٣) عن الحسن بن سفيان عن حميد بن مسعدة به .

⁽٣) أشار أبو داود إلى هذه المتابعة بعد روايته للحديث المسند المتقدم.

الكَذِبِ، وقَدْ تَجَاوَزَ اللهُ لِهَذِه الأُمَّةِ عَنِ الخَطَأُ والنَّسْيَانِ، وهَذَا هُوَ مِنْ ذَلِكَ الخَطَأ الذي تَجَاوَزَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ العِبَادَ عَنْهُ.

حدَّثنا أَبو جَعْفَرٍ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَخْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِع، عَن ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: قَالَ: قَالَ: قَالَ: إنْ شَاءَ اللهُ، فَقَدِ اسْتَثْنَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

أَوْقَفَ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثَ في المُوَطَّأ على ابنِ عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغْ بهِ النبي عِلَى المُوطَا على ابنِ عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغْ بهِ النبي عَلَى ابن عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغْ بهِ النبي عَلَى الله الله المُؤمّل على ابن عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغْ بهِ النبي عَلَى ابن عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغُ بهِ النبي عَلَى المُؤمّل على المُؤمّل على ابن عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغُ بهِ النبي عَلَى ابن عُمَرَ، ولَمْ يَبْلُغُ بهِ النبي عَلَى المُؤمّل على المؤمّل على ال

* والاسْتِثْنَاءُ في اليَمِينِ لا يَكُونُ إلا مُتَّصِلاً باليَمِينِ في كَلاَم وَاحِدٍ، فإذا قَطَعَ الحَالِفُ كَلاَمَهُ بِينَ اليَمِينِ والاسْتِثْنَاءِ لَمْ يَنْتَفِعْ باسْتِثْنَانهِ، وَلَزِمَهُ الْحِنْثُ فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ إِنْ حَنَثَ، وليسَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: (إنَّ للحَالِفِ أَنْ يَسْتَثْنِي في يَمِينِه ولَوْ بعدَ شَهْرِبشيءٍ)، ويَرُدُّ هذَا القَوْلَ قَوْلُ النبيُ عَلَيْ : "مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا شَهْرِبشيءً)، ويَرُدُّ هذَا القَوْلَ قَوْلُ النبيُ عَلَيْ : "مَنْ حَلَفَ بِيَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذي هُوَ خَيْرٌ المعلاما، فَلَوْ كَانَ للحَالِفِ مُبَاحٌ أَنْ يَقُولَ: إنْ شَاءَ اللهُ وَلَوْ إلى شَهْرٍ، لَسَقَطَتِ الكَفَّارَةُ المَذْكُورَةُ في هذَا الحَدِيثِ، والنبيُ يَشِخْ قالَ: "فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذِي هُوَ خَيْرًا وَلَمْ والنبيُ يَقِلِقُ قالَ: "فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذِي هُوَ خَيْرًا وَلَمْ وَلَنْ يَمُونَ اللّهُ مُولَا الذِي هُو خَيْرًا وَلَمْ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مُ وَلَيْهُ فَلَى اللّهُ اللّهُ عَلْ الذِي هُو خَيْرًا وَلَمْ اللّهُ مَا اللّهُ عَلْمُ اللّهُ مُ وَلَيْهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْ يَمِينِه، ولْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرًا وَلَمْ اللّهُ اللّهُ عَلْ إِلَا اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

قَالَ عِيسَى: ومَعْنَى هذَا الحَدِيثِ هُوَ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لاَ يُسْلِفَ أَحَداً شَيْئاً، ولاَ يُكَلِّمَ فُلاَناً، فهذَا ومَا أَشْبَهَهُ لِمَنْ حَلَفَ على ذَلِكَ باللهِ أَنْ يَحْنَتُ في يَمِينِه، ويَغْمَلَ الذِي حَلَفَ عَلَيْهِ أَلاَ يَفْعَلَهُ، ويُكَفِّرَ عَنْ يَمِينِه، لأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ مِنَ الطَّاعَاتِ للهِ، وللرَّجُلِ أَنْ يُكَفِّرَ في اليَمِينِ باللهِ قَبْلَ الحِنْثِ وبَعْدَهُ، لأَنْ هذَا الحَدِيثَ رُوي بِلَفْظَيْنِ، قِيلَ: ﴿ فَلْيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الذِي هُوَ خَيْرُه، الحَدِيثَ رُوي بِلَفْظَيْنِ، قِيلَ: ﴿ فَلْيُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيَفْعَلِ الذِي هُوَ خَيْرٌه، ويُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِه، وأَمَّا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ ورُوي: ﴿ فَلْيَفْعَلِ الذِي هُو خَيْرٌه ويُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِه ، وأَمَّا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ ورُوي: ﴿ فَلَا يَعْنِ اللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ عَنْ يَمِينِه ، وأَمَّا غَيْرُ اليَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ التَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ التَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ التَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ التَمِينِ باللهِ فَلاَ يُكَفِّرُ التَمْ لِلهِ إلاَ بعدَ الحِنْثِ.

⁽١) - سنن أبي داود (٣٢٦١)، ورواه أحمد ٢/ ١٠ عن سفيان بن عيينة به.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: الأَيْمَانُ بِاللهِ أَرْبَعَةٌ: فَيَمِينَانِ مُكَفِّرَانِ، ويَمَيِنَانِ غَيْرُ مُكَفِّرَانِ، ويَمَيِنَانِ غَيْرُ مُكَفِّرَيْنِ، فالمُكَفِّرانِ قَوْلُ الرَّجُلِ: واللهِ لاَ أَفْعَلُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ لاَ يَفْعَلُ، فَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ. ذَلِكَ، أَوْ أَنْ يَفْعَلُ، فَعَلَيْهِ الكَفَّارَةُ.

وأَمَّا غَيْرُ المُكَفِّرَيْنِ فَلَغُو اليَمِينِ، فَهَذَا لا كَفَّارَةَ فيهِ ولاَ إِثْمَ.

والرَّابِعُ هُوَ القَاصِدُ بِيَمِينِه إلى الكَذِب، والذِي يَخْلِفُ وَهُو شَاكُ في الذِي يَخْلِفُ عَلَيْهِ، فَهَذا أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَكُونَ فِيهِ كَفَّارَةٌ، لأَنَّ مَنْ فَعَلَ هذَا فَقَدْ قَصَدَ الكَذِب، واجْتَرَأَ على اللهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللهِ وَلَيْسَانِهِمْ ثَمَنَا قَلِيلًا أُوْلَتَهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمْ فِ ٱلآخِرَةِ ﴾ [آل عمران: ٧٧].

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: الجِنْثُ يَقَعُ في اليَمِينِ باليَمِينِ بأَقَلَّ الوُجُوهِ، والبِرُّ في اليَمِينِ لا يَكُونُ إِلاَّ بأَكْمَلِ الوُجُوهِ، وذَلِكَ لَو أَنَّ رَجُلاً قَالَ: واللهِ لا أَكَلْتُ هذَا الرَّغِيفَ، فأَكَلَ بَعْضَهُ فَهُوَ حَانِثٌ، والدَّلِيلُ على صِحَةِ هذَا القَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: الرَّغِيفَ، فأَكَلَ بَعْضَهُ فَهُو حَانِثٌ، والدَّلِيلُ على صِحَةِ هذَا القَوْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا لَنَكِمُواْ مَا نَكُمَ ءَابَاوُكُم مِن النِسَكَةِ ﴾ [الساه: ٢٦]، فإذا تزوَّجَ الرَّجُلُ المَرْأَةَ ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا، فَقَدْ حَرُّمَتْ على آبَائِهِ وأَبْنَائِهِ بِنَفْسِ العَقْدِ، وَهُو أَقَلُ وُجُوهُ النَّكَاحِ، فَكَذَلِكَ يَقَعُ الجِنْثُ في اليَمِينِ بأَقَلُ الوُجُوهِ، ولَمَّا لَمْ يُبِحِ النَّانِي النَّهِ المُطَلَقَةَ المَبْتُونَةَ الذي طَلَقَهَا إلاَّ بِوَطْءِ صَحِيحٍ كَامِلٍ مِنَ الزَّوْجِ النَّانِي عَلِمَ أَنَّ البَرَاءَ لا يَكُونُ إلاَّ بأَكْمَلُ الوُجُوهِ.

قَالَ عِيسَى: نَذْرُ المَرْأَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ جَائِزٌ عَلَيْهَا، وِيَلْزَمُهَا مَا نَذَرَتْهُ مِنْ ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يَضُونِ وَلاَ مَشْرَ لَلْ مَنْ أَنْ يَضُونِ وَلاَ مَشْرَ لِي عَنِ النِّسَاءِ، فَلَهُ أَنْ يَضُعُهَا مِنْهُ، مِثْلُ أَنْ تَنْذِرَ صِيَامَ شَهْرِ أَو شَهْرَيْنِ وَلاَ مَشْرَ لِي عَنِ النِّسَاءِ، فَلَهُ أَنْ يَنْذِرَ مَجَّةً، فَيَقُولُ زَوْجُهَا: إِنَّ هذَا مِمَّا يَضُوبِي، ولاَ صَبْرَ لِي عَنِ النِّسَاءِ، فَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ ذَلِكَ، ويَكُونُ نَذْرُهَا بَاقِيا عَلَيْهَا، حتَّى تَجِدِ السَّبِيلَ إلى الوَفَاءِ به، ولَوْ أَخَذَ الزَّوْجُ مِنْهَا شَيْئًا على أَنْ أَبَاحَ لَهَا فِعْلَ مَا نَذَرَتْهُ، لَرَجَعَتْ عَلَيْهِ بِمَا أَخَذَ مِنْهَا، وَيَمْضِي عَلَيْهِ إِذْنَهُ لَهَا في فِعْلِ ذَلِكَ، لأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ كَانَ مُضِرًّا بِهَا في مَنْعِهِ إِيَّاهَا مِنَ الوَفَاءِ بمَا كَانَتُ نَذَرَتُهُ بمَا أَخَذَ مِنْهَا.

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: مَنْ حَلَفَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ، أَو بِشَيءٍ مِنْ أَسْمَائهِ، أَو

صِفَاتهِ، ثُمَّ حَنَثَ، كَانَ مُخَيِّراً في كَفَّارَةِ يَمِينِه بِينَ الكِسْوَةِ، والعِثْقِ، والإطْعَامِ، فالإطْعَامُ هُوَ أَنْ يُطْعِمَ المُكَفَّرُ عَشَرةَ مَسَاكِينَ، كُلَّ مِسْكِينِ مُدًّا مِنْ حِنْطَةٍ بِمُدُّ النبِيِّ عَلَيْ، ويُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَو زَادَ على المُدُّ ثُلُثَ مُدُ، أو نِصْفَ مُدُ، وإنْ كَفَّرَ بِالكِسْوَةِ كَسَى المَسَاكِينَ العَشَرَةِ، فإنْ كَانُوا رِجَالاً كَسَى كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُم قَمِيصًا، بالكِسْوَةِ كَسَى المَسَاكِينَ العَشَرَةِ، فإنْ كَانُوا رِجَالاً كَسَى كُلَّ وَاحِد مِنْهُم قَمِيصًا، وإنْ كُنْ نِسَاءً كَسَى كُلُّ وَاحِدةٍ مِنْهُنَّ قَمِيصًا ومَقْنَعَةً تَسْتُرُ بِها شَعْرَهَا، وتَكْسُوا الصَّغَارَ مِثْلَ كِسُوةِ الكِبَارِ سَوَاهٌ، وإنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبة مُؤْمِنَةً لَيْسَ فِيهَا شَرَكُ، الصُغَارَ مِثْلَ كِسُوةِ الكِبَارِ سَوَاهٌ، وإنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبة مُؤْمِنَةً لَيْسَ فِيهَا شَرَكُ، الصُغَارَ مِثْلَ كِسُوةِ الكِبَارِ سَوَاهٌ، وإنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبة مُؤْمِنَةً لَيْسَ فِيهَا شَرَكُ، الصُغَارَ مِثْلَ كِسُوةِ الكِبَارِ سَوَاهٌ، وإنْ شَاءَ أَعْتَقَ رَقَبة مُؤْمِنَةً لَيْسَ فِيهَا شَرَكُ، الصُغَامَ مَا يَقُوتُ بِهِ لَا يَجِدَ إلاَ قُوتَهُ، وذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عِيْدَةُ أَمْدَادٍ مِنْ طَعَامٍ مَا يَقُوتُ بِهِ نَمْ مَا يَقُوتُ بِهِ لَنْ كَانَ لَهُ عِيَالٌ يَوْمًا وَاحِدًا، إلاَّ أَنْ يَكُونَ في بَلَدِ يَخَافُ على نَفْسِهِ الجُوعَ، ولاَ يَجِدُ مَنْ يَعْطِفُ عَلَيْهِ، فَمُبَاحُ أَنْ يَصُومَ حِينَذِذٍ ثَلَاثَةَ أَيَامٍ مُتَنَابِعَاتٍ، فإنْ فَرَقَ صَوْمَها أَجْزَأَهُ، وإنَّما هذَا في اليَمِينِ باللهِ وَحْدَهَا.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمَّنْ حَلَفَ، فقالَ في يَمِينِهِ: واللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، المَلِكِ الفَّدُوسِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ، فقالَ: قالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ، وإذا حَلَفَ فَقَالَ: وقُدْرَةُ اللهِ، وعَظَمَةُ اللهِ، وكِبْرِيَاهُ اللهِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ كَفَارَاتٍ.

فقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: مَنْ قَالَ: وَاللهِ الرَّحِمنِ الرَّحِيمِ، المَلِكِ القُدُّوسِ، فإنَّمَا حَلَفَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ، ومَنْ قَالَ: وَقُدْرَةُ اللهِ، وعَظَمَتُهُ، وكِبْرِيَاءُ اللهِ، فَقَدْ حَلَفَ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَكِبْرِياءُ شَيءٌ، والكِبْرِياءُ شَيءٌ، ولَكِنَّهَا حَلَفَ بأَشْيَاءُ ثَلَاثَةٍ، لأَنَّ القُدْرَةَ شَيءٌ، والعَظَمَةُ شَيءٌ، والكِبْرِياءُ شَيءٌ، ولَكِنَّهَا أَشْيَاهُ لَيْسَتْ مُتَغَايِرَةً، ولاَ مُتَبَايِنَةً، ولاَ مُنْفَصِلَةً مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَلِذَلِكَ

[مَنْ] (١) حَلَفَ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ثُمَّ حَنَثَ، وَجَبَثْ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ، ولِهَذا قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ ومِيثَاقُهُ وكَفَالَتُهُ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا وكَذَا، ثُمَّ فَعَلَهُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثُ كَفَّارَاتٍ، لأَنَّ العَهْدَ شَيءٌ، [والمِيثَاقَ شَيءٌ] (١)، والكَفَالَةُ شَيءٌ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة ضرورية للسياق.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ بِأَبِيهِ [١٧٤٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيءِ فإنَّمَا يَقْصُدُ إلى تَغْظِيمِه، ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَظَّمَ غَيْرُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وفي اليَمِينِ باللهِ عَزَّ وَجَلَّ جُعِلَتِ الكَفَّارَةُ.

* قَوْلُ النبيِّ لأَبِي لُبَابَةَ حِينَ هَمَّ أَنْ يَنْخَلِعَ مِنْ مَالِهِ كُلُّه ويَتَصَدَّقَ بهِ، فَقَالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: ﴿يُجْزِيكَ مِنْ ذَلِكَ النُّلُكُ ١/٥٧١)، إنَّمَا أَمَرَهُ بِذَلِكَ لِثَلاَ يَتُرُكَ نَفْسَهُ عَدِيمًا، فَرُبَّمَا اضْطَرَّ إلى مَسْأَلَةِ النَّاسِ، ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: فِيمَنْ قَالَ: مَالِي في المَسَاكِينِ، أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بِثُلُثِهِ (١).

* [قالَ أبو المُطَرِّفِ]: قالَ مَالِكٌ: ومَنْ قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ، أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِين (٢)، نَحْوَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ في المُوطَّأُ [١٧٥٦].

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ هَذه القَوْلَةِ، وقَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيءٌ.

قَالَ ابنُ القَاسِم: والرُّتَاجُ هُوَ البَّابُ.

قالَ: وكَذَلِكَ يَقُولُ مَالِكٌ في الذي يَقُولُ: مَالِي في حَطِيمِ الكَعْبَةِ، أَنَّهُ لاَ شَيءَ عليهِ^(٣).

قالَ: والحَطِيمُ هُوَ مَا بَيْنَ الكَعْبَةِ والمُلْتَزَم، بِقُرْبِ الرُّكْنِ الذِي فيهِ الحَجَرُ.

ومَنْ قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ بِمَالِي حَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو رِتَاجَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، فإنَّ عَلَيْهِ السَّبِيلَ إلى ذَلِكَ (١). فإنَّ عَلَيْهِ السَّبِيلَ إلى ذَلِكَ (١).

وأَمَّا إِذَا قَالَ: مَالِي في رِتَاجِ الكَعْبَةِ لَمْ يَجِدِ السَّبِيلَ إلى الوَفَاءِ بِذَلِكَ، لأَنَّ الرُّتَاجَ لاَ يَنْقُصُ، فَيُجْعَلُ هذَا مَالَهُ فِيهِ وكَذَلِكَ الحَطِيمُ لاَ يُهْدَمُ فَيُجْعَلُ هذَا مَالِهِ فه.

⁽١) ينظر قول مالك في المدونة ٣/ ١٧٦.

⁽٢) المدونة ٣/ ١٧٨.

⁽٣) المدونة ٣/١٧٨.

⁽٤) المدونة ٣/١٧٨.

وأَمَّا إِذَا قَالَ: أَنَا أَضْرِبُ بِمَالِي رِتَاجَ الكَعْبَةِ، أَو حَطِيمَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، أَو أَسْتَارَ الكَعْبَةِ، فَقَدْ أَلْزَمَ نَفْسَهُ السَّيْرَ إلى مَكَّةً، وكُلُّ مَنْ أَتَى مَكَّةً لَمْ يَدْخُلْهَا إلاَّ مُحْرِماً، إمَّا بِحَجُّ أَو بِعُمْرَةٍ، فَهَذَا فَرَّقَ بِينَ المَسْأَلَتَيْن.

* * *

نَمَّ الكِتَابُ، والحَمْدُ للهِ رَبُّ العَالَمِينَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الضَّحَايا إِنْ شاء الله تعالى صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَاً



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آله وسلَّم تَسْلِيمَاً

تَفْسِيرُ كِتَابِ الضَّحَايَا

* قَالَ أَحَمَدُ بِنُ خَالِدٍ: فِي سَنَدِ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ عَمْرِوِ بِنِ الحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ بِنِ فَيْرُوزِ بِنَ المَدِينِيُّ قَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ عَمْرُو بِنُ عُبَيْدِ بِنِ فَيْرُوزِ (٢). الحَارِثِ [عَنْ] (١) عُبْيدِ بِن فَيْرُوزِ (٢).

وَرَوَاهُ ابنُ وَهْبٍ، عَنْ [عَمْروِ]^(٣) بنِ الحَارِثِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ عبد الرَّحمنِ الدُّمَشْقِيِّ، عَنْ عُبَيْلِ بن فَيْرُوزِ، وذَكَرَ الحَدِيثَ^(٤)، كَمَا ذَكَرَهُ في المُوطَّأُ مالك.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على العُيُوبِ الأَرْبَعَةِ المَذْكُورَةِ في هذَا الحَدِيثِ، لأَنَّهُ لاَ يَجُوزُ أَنْ يُضَحَّى بِها، واخْتَلَفُوا فِيمَا سِوَاهَا، فَمِنْهُم مَنْ خَفَّفَهَا، ومَنْ كَرهَهَا.

⁽١) في الأصل: (بن)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) نقل قول ابن المديني: البيهقي في السنن ٩/ ٢٧٤.

⁽٣) في الأصل: (عمر) وهو خطأ.

 ⁽٤) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٦٨/٤، وابن عبد البر في التمهيد ٢٠ / ١٦٥٠ بإسنادهما إلى ابن وهب به.

⁽٥) جاء في الأصل: (يتشبه)، وأرى أن ما أثبته هو الصواب، ويريد: أنه ليس أحد يشبه النبي صلى الله عليه وسلم بحركاته وسكناته، وقد رجعت إلى كثير من الكتب التي شرحت الحديث سواء كانت لأحاديث الموطأ أو غيرها فلم أجد ما يشغي الغلة، والله أعلم.

قَالَ الأَخْفَشُ: «العَجْفَاءُ التي لا تَنْقِيُّ، هِي التِّي لاَ شَخْمَ فِيهَا ولاَ مُخَّ لَهَا، والنَّفْيُ: الشَّخْمُ والمُخُّ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: الضَّحِيَّةُ سُنَّةٌ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿ أُمِرْتُ بِالنَّحْرِ، وَهُوَ لَكُمْ سُنَةٌ (() .

والذِي يُجْزِى مُ فِي الضَّحِيَّةِ: الجَذْعُ مِنَ الضَّانِ، والنَّنِيُّ مِمَّا سِوَاهَا، وأَفْضَلُهَا المُعُزِ، العُجُولُ مِنَ الضَّانِ، وجِصْيَانهُا خَيْرٌ مِنْ إِنَائِهَا، وإِنَائُهَا خَيْرٌ مِنْ عُجُولِ المَعْزِ، وعُجُولُ المَعْزِ خَيْرٌ مِنَ الإبلِ والبَقرِ في الضَّحَايا، وأمَّا في الهَدَايَا فالإبلُ، ثُمَّ البَعْرُ، ثُمَّ الضَّانُ، ثُمَّ المَعْزُ.

ومَنْ ضَحًى بأَقَلَ مِنْ سِنَّ الجَذْعِ مِنَ الضَّاٰنِ، أَو بأَقَلَ مِنَ الثَّنِيِّ مِمَّا سِوَاهُ لَمْ تَجُزْهُ ضَحِيَّتُهُ، وأَبْدَلَها في أَيَّام النَّحْرِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: الأَضْحَى يَوْمَانِ بعدَ يَوْمِ النَّحْرِ، ولَيْسَ الرَّابِعُ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ. [قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: أَجْمَعَ على هذَا أَهْلُ المَدِينَةِ.

قالَ مَالِكُ: ولا يُضَحَّى فِيها بِلَيْلٍ، ومَنْ أَجَازَ أَنْ يُضَحَّى فِيهَا بِلَيْلِ فَقَدْ جَارَ جَوْرَا بَعِيدَا، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قالَ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيَ أَيَّامِ مَعْلُومَنتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَنْقِ ﴾ [الحج: ٢٨]، ولمْ يَذْكُر اللَّيَالِيَ.

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: لَمَّا ذَكَرَ اللهُ اللَّيَالِيَ في القُرْآنِ دَخَلَتِ الأَيَّامُ مَعَهَا، كَقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَثِيثِ لَيْلَةُ وَأَتْمَمْنَكَا بِعَشْرِ ﴾ [الاعراف: ١٤٢]، فَدَخَلَتْ هَهُنا الأَيَّامُ مَعَ اللَّيَالِي.

وقالَ في النُّسُكِ: ﴿ وَيَذْكُرُواْ أَسْمَ اللَّهِ فِي آَيَامِ مَّعْلُومَنَتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِنْ بَهِ مِن الْأَيَّامِ.

قَالَ مَالِكٌ: والأَيَّامُ المَعْلُومَاتِ يَوْمُ النَّحْرِ ويَوْمَانِ بَعْدَهُ، وليسَ اليومُ الرَّابعُ

⁽١) رواه الدارقطني (٤٧٥٠)، من حديث جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس، وجابر ضعيف الحديث.

مِنْهَا، وإنَّما هُوَ مِنَ المَعْدُودَاتِ، أَوَّلُهَا اليومُ الثَّانِي بعدَ يَوْمِ النَّحْرِ، وآخِرُهَا اليَوْمُ الرَّابعُ.

قالَ مَالِكٌ : مَنْ ضَحَّى قَبْلَ الإمَام يَوْمَ النَّحْرِ أَعَادَ أُضْحِيتَهُ فِي أَيَّام النَّحْرِ.

* وقَالَ غَيْرُهُ: لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ اَمَنُواْ لَا نُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ اللّهِ وَرَسُولِهِ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

كانَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يَحُجُ في كُلِّ عَامٍ ويَنْحَرُ الهَدِي بِمَكَّة، فَمَرِضَ عَامَاً بِالمَدِينَةِ فَلَمْ يَشْهَدِ المَوْسِمَ مَعَ النَّاسِ، قالَ نَافِعٌ: (فَأَمَرَنِي أَنْ أَشْتَرِي لَهُ كَبْشَأَ فَجِيلاً ثُمَّ أَذْبَحُهُ في المُصَلَّى، فَفَعَلْتُ)[١٧٦٣]، فَدَعَا بالحَلاَّقِ فَحَلَقَ رَأْسَهُ على حَسَب مَا كَانَ يَفْعَلُهُ بمنِي إذا حَجَّ.

[قالَ أبو المُطَرُف]: رَوَى شُغْبَةُ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ عُمَرَ بنِ مُسْلِم، عَنْ عُمَرَ بنِ مُسْلِم، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أُمُّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ذَبْحٌ يُرِيدُ أَنْ يَذْبَحَهُ، فإذَا أَهَلَّ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ فَلاَ يَأْخُذَنَّ شَغْرًا، ولاَ يَقْلِمَنَّ ظُفْراً حَنَى يَذْبَحَهُ، فإذَا أَهَلَّ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ فَلاَ يَأْخُذَنَّ شَغْرًا، ولاَ يَقْلِمَنَّ ظُفْراً حَنَى يَذْبَحَ ضَحِيَّتَهُ يَوْمَ النَّحْرِهِ (١٠)، قالَ عِمْرَانُ بنُ أَنَسٍ: سَأَلْتُ مَالِكَا عَنْ هَذَا

 ⁽١) نقل هذا التفسير عن جابر بن عبد الله والحسن، نقله عنهما العيني في عمدة القاري ١٩
 ا ١٨١، والسيوطى في الدر المنثور ٧/ ٥٤٧.

⁽٢) جاء في الأصل: (دينار) وهو خطأ.

 ⁽٣) العناق: هي الأنثى من ولد المعز، ويقال: ابن خمسة أشهر ونحوها، ينظر: عمدة القاري ٢١ /١٥٣ .

⁽٤) رواه مسلم (١٩٧٧)، من حديث شعبة عن مالك به.

الحَدِيثِ، فقالَ لِي: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي، فَقُلْتُ لِجُلَسَائهِ: قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ شُغْبَةُ، وَحَدَّثَ عَنهُ بِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي، فَقَالُوا لِي: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذُ بِالحَدِيثِ قَالَ فِيهِ: لَيْسَ مِنْ حَدِيثِي (۱).

قالَ مَالِكٌ: لاَ بَأْسَ بِحَلْقِ الرَّأْسِ، وتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وقَصَّ الشَّارِبِ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ، ولَيْسَ العَمَلُ على مَا في حَدِيثِ أُمَّ سَلَمَةَ مِنْ ذَلِكَ.

* قَوْلُهُ: (دَفَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ حَضْرَةَ الأَضْحَى ١٧٦١١، يَعْنِي: أَقْبَلَ أَنَاسٌ فُقَرَاءُ مِنْ أَهْلِ البَوَادِي إلى المَدِينَةِ أَيَّامَ الأَضْحَى فِي زَمَنِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ، فَأَمَرَ النبيُ عَلَيْ أَصْحَابَ الضَّحَايَا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ ضَحَايَاهُم لِنُلاَثَةِ أَيَّام، ويَتَصَدَّقُوا بِسَائِرِ ذَلِكَ على أُولِئكِ الفُقراءِ، فَفَمَلُوا، ثُمَّ أَبَاحَ بعدَ ذَلِكَ للنَّاسِ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْ ضَحَايَاهُم ويَدَّخِرُوا لُحُومَهَا، ويَتَصَدَّقُوا مِنْهَا إِنْ أَحَبُّوا.

قَالَ الشَّافِعيُّ: يَخْتَمِلُ قَوْلُهُ عليهِ السَّلاَمُ: «الْخَرُوا مِنَ الضَّحَايا لِنُلاَثِ، وتَصَدَّقُوا بِسَائِرِ ذَلِكَ، أَنْ يَكُونَ هَذَا مَنْسُوخَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، ويَخْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ النَّهِيُ عَنِ الاَدْخَارِ إِذَا نَزَلَتْ شِدَّةً فَيَدَّخِرُوا مِنْهَا حِينَئِذٍ لِثَلاَثٍ، ويَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ.

* قَوْلُ النبيُ ﷺ في القُبُورِ: ﴿زُورُوهَا وِلاَ تَقُولُوا هُجْرَٱۥ(١٧٦٧)، يَعْنِي: لاَ تَدْعُو عِنْدَها بالوَيْل والحَرْبِ، وتَبْكُوا وتَفْعَلُوا مَالاَ يَرْضَى اللهُ وَرَسُولُهُ.

وقَوْلُهُ: «ونَهَيْنُكُمْ عَنِ الانْتِبَاذِ فَانْتَبِذُوا » يَغْنِي: نَهَيْتُ عَنِ الانْتِبَاذِ في الدُّبَاءِ، والمُزَفَّتِ، والنَّقِيرِ، والحَنْتَمِ، ثُمَّ جَاءَتِ الرُّخْصَةُ في هذَا الحَدِيثِ بإبَاحَةِ الانْتِبَاذِ، وَحُرُمَ المُسْكِرُ.

وقالَ مَالِكٌ: ثَبَتَ نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنِ الانْتِبَاذِ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْهُ ﷺ.

قَالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الفَسَادَ يُسْرِعُ إلى مَا يَنْتَبِذُ في الدُّبَّاءِ، والمُزَفَّتِ، بِخِلاَفِ أَوَانِي الفَخَّارِ غَيْرِ المُزَفَّتِ.

⁽١) نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ٣٣٧.

قُولُ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ اللهِ عَنْ سَبْعَةِ ، البَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، والبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، ١٧٦١١.

[قالَ أبو المُطَرُّفِ]: أَخَذَ بِظَاهِرِ هَذَا الحَدِيثِ مَنْ أَجَازَ الاَشْتِرَاكَ في الضَّحَايَا والهَدَايَا، وقَالُوا: لا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِكَ الرَّجُلاَنِ في الضَّحِيَّةِ، ويُخْرِجَانِ الشَّمَن جَمِيعَا، ويَذْبَحَانِهَا ويَقْتَسِمَانِ اللَّحْمَ على قَدْرِ إِخْرَاجِهِمَا للثَمَنِ، وكَذَلِكَ الهَدَايَا، ولَيْسَ لَهُم في هذَا الحَدِيثِ حُجَّةٌ، لأَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ سَاقَ تِلْكَ الهَدَايَا مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ على سَبِيلِ التَّطُوعِ، لاَ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ أَحْدَثُوهُ في إِخْرَامِهِم، وكَانَ ذَلِكَ نَفْسِهِ على سَبِيلِ التَّطُوعِ، لاَ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ أَحْدَثُوهُ في إِخْرَامِهِم، وكَانَ ذَلِكَ الهَدْيُ الهَدْيُ قَدْ قُلْدَ وأَشْعِرَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَصُدَّهُمُ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، ومَتَى قُلْدَ الهَدْيُ وأُشْعِرَ مَنْ قَبْلِ أَنْ يَصُدَّهُمُ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، ومَتَى قُلْدَ الهَدْيُ وأُشْعِرَ مَنْ قَبْلِ أَنْ يَصُدَّهُمُ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، ومَتَى قُلْدَ الهَدْيُ وأُشْعِرَ فَقَدْ وَجَبَ نَحْرُهُ.

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: والاشْتِرَاكُ في الضَّحَايَا والهَدَايا يُوجِبُ القِسْمَةَ بينَ الشُّرَكَاءِ، والقِسْمَةُ بَيْعٌ مِنَ البِيُوعِ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ النَّسُكُ بِإِجْمَاعٍ، فَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ الاَشْتِرَاكُ في الضَّحَايَا ولاَ الهَدَايَا.

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: اسْتَحَبَّ مَالِكٌ للرَّجُلِ إذا كَانَ مُوسِرًا أَنْ يُضَحِّي عَنْ نَفْسِهِ، وعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِكَبْشِ كَبْشِ على كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُم، نَحْوَ فِعْلِ ابنِ عُمَرَ، ومَنْ ضَحَّى عَنْهُ وعَنْهُم بِكَبْشِ وَاحِدٍ أَجْزَأَ عَنْهُم، وقَدْ ضَحَّى النبيُّ عَلَيْ عنهُ وعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ بِكَبْشٍ وَاحِدٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَيُسَتَحَبُ للرَّجُلِ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أُضْحِيَتِهِ، ويُطْعِمَ الفُقَرَاءَ مِنْهَا، لقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْمِمُواْ ٱلْبَآبِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [العج: ٢٨].

* * *

نَمَّ الكِتَابُ، والحَمْدُ للهِ كَثِيرًا كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، يَتْلُوهُ كِتَابُ العَقِيقَةِ إِنْ شاءَ اللهُ تَعَالَى

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم نَسْلِيماً

تفسير العقيقة

قَالَ مَالِكٌ: الذِي يَقَعُ في نَفْسِي مِنْ شَأْنِ العَقِيقَةِ أَنَّ اليَهُودَ والنَّصَارَى يَصْنَعُونَ لأَوْلاَدِهِم شَيْئَا يُدْخِلُونَهُم فيهِ، ويَقُولُونَ: قَدْ أَدْخَلْنَاهُمْ في الدِّينِ، وأنَّ مِنْ شَأْنِ المُسْلِمِينَ الدَّبْحُ في ضَحَايَاهُم، وقَدْ عَتَّ رَسُولُ اللهِ عَلَى عَنْ حَسَنِ وحُسَيْنِ، فَيَقَعُ المُسْلِمِينَ الذَّبْحُ في ضَحَايَاهُم، وقَدْ عَتَّ رَسُولُ اللهِ عَنْ حَسَنِ وحُسَيْنِ، فَيَقَعُ في قَلْبِي مَنْ ذَبَحَ العَقِيقَةَ عَنْهُم أنَّها مِنْ شَرِيعَةِ الإسْلاَم.

وفَدْ مَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ العُلَمَاءِ يَذْكُرُ ذَلِكَ.

* قَالَ عِيسَى: لا يَجْتَزِئُ بِحَلْقِ رَأْسِ الصَّبِيِّ وَالتَّصَدُّقِ بِوَزْنِهِ فِضَّةً مِنَ الْعَقِيقَةِ، وَلَكِنْ مَنْ عَقَّ عَنْ وَلَدِهِ بِشَاةٍ، ثُمَّ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلَتْ فَاطِمَةُ بِشَعْرِ حَسَنِ وَحُسَيْنِ مِينَ حَلَقَتْهُمَا وتَصَدَّقَتْ بِوَزْنِ الشَّعْرِ فِضَّةً فَلاَ بَأْسَ بِهِ [١٨٣٩].

قَالَ: وتُذْبَعُ العَقِيقَةُ يَوْمَ سَابِعِ المَوْلُودِ، فَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُعَقَّ عَنْهُ في يَوْمِ السَّابِعِ الثَّانِي.

وقالَ ابنُ وَهْبٍ: إِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ في السَّابِعِ الثَّانِي فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُعَقَّ عنهُ في السَّابِعِ الثَّالِثِ.

* قَالَ أَبِو مُحَمَّدٍ: قَوْلُهُ "وَتُسْتَحَبُّ العَقِيقَةُ وَلَوْ بِعُضْفُودٍ"[١٨٤٣] إِنَّمَا هذَا على وَجْهِ التَّمْثِيلِ والتَّأْكِيدِ في أَمْرِ العَقِيقَةِ، ولَمْ يُرِذْ أَنْ يُعَقَّ بِعُصْفُورٍ، ولاَ تَكُونُ العَقِيقَةُ إِلاَّ مِنَ الأَنْعَامِ، لأَنَّهَا نُسُكٌ.

فَسَأَلُتُهُ عَنْ أُمِّ كُزَّزٍ الكَعْبِيَّةِ الذِي رَوَتْ عَن النبيِّ عليه السَّلاَمُ أَنَّهُ قالَ: «يُعَقُّ

عَنِ الغُلاَمِ شَاتَانِ، وعَنِ الجَارِيَةِ شَاةً اللهُ فقالَ لِي: لَيْسَ هذَا الحَدِيثُ بِثَابِتٍ، والصَّحِيخُ فيهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: ﴿ أَمِيطُوا عَنْهُ الأَذَى، وأَهْرِيقُوا عنهُ دَمَا اللهُ ، ولَمْ يَقُلْ: أَهْرِيقُوا عنهُ دَمَا اللهُ ، ولَمْ يَقُلْ: أَهْرِيقُوا عنهُ دَمَا اللهُ ، ولَمْ يَقُلْ: أَهْرِيقُوا عنهُ دَمَيْنِ .

قَالَ مَالِكٌ: الأَمْرُ عِنْدَنَا في العَقِيقَةِ أَنَهَا تُذْبَحُ يَوْمَ سَابِعِ المَوْلُودِ، وتُطْبَخُ ويَأْكُلُ مِنْهَا أَهْلُهُا، ويُطْعَمُ مِنْهَا الجِيرَانُ، ولاَ يُدْعَى لَهَا الرَّجَالُ كَمَا يُفْعَلُ في الوَلِيمَةِ.

قَالَ: وَكَانَ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ يُلَطَّخُونَ الصَّبِيِّ بِشَيءٍ مِنْ دَمِ العَقِيقَةِ، ويَجْعَلُونَ مِنْهُ في جَبْهَتِهِ نُقُطَةً.

قَالَ مَالِكٌ : وهذَا عِنْدَنَا مَكْرُوهٌ، ولاَ بَأْسَ أَنْ يُلَطَّخَ رَأْسُ الصَّبِيِّ بالخَلُوقِ.

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِصَبِيٍّ فَلُطُخَ رَأْسُهُ بِخَلُوقٍ، بَدَلاً مِنَ الدَّمِ الذِي كَانَ يَفْعَلُهُ الجَاهِلِيَّةِ بِأَوْلاَدِهِمٍ.

قَالَ مَالِكٌ: ويُسَمَّى الصَّبِيُّ يَوْمَ سَابِعِه إذا عَقَّ عَنْهُ، ولاَ يُعَقُّ عَنْ كَبِيرٍ كَمَا قَالَ أَهْلُ العِرَاقِ، وأَنَّهُ مَنْ لَم يُعَقَّ عَنْهُ في صِغَرِه أَنَّهُ يَعِقُ عَنْ نَفْسِهِ إذا كَبِرَ.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ قَوْلِ أَهْلِ العِرَاقِ: إِنَّهُ يُعَنَّى عَنِ الكَبِيرِ، فَقَالَ لِي: الصَّحِيحُ في هذَا مَا قَالَهُ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ، وقَدْ أَسْلَمَ الصَّحَابَةُ فَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ وَاحِدِ مِنْهُم أَنَّهُ عَنْ نَفْسِهِ في كِبَره.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، والحمدُ للهِ رَبُّ العَالِمِين يَتْلُوهُ كِتَابُ الدَّبَائِحِ إن شاء الله

* * *

(١) رواه أبو داود (٢٨٣٥)، وابن ماجه (٣١٦٢)، وأحمد ٦/ ٣٨١.

⁽٢) رواه البخاري (٥١٥٤)، وأبو داود (٢٨٣٩)، والنسائي ٧ /١٦٤، وابن ماجه (٣١٦٤)، من حديث سلمان بن عامر الضبي.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدِ، وعلى آلهِ وسَلَّم نَسْلِهماً تَفْسِيرُ كِتَابِ الذَّبَائِحِ، وكِتَابِ الصَّيْدِ

على بَرَكةِ الله تعَالَى

*قَوْلُ النبيِّ ﷺ للذِينَ سَأَلُوهُ عَنْ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ يَقْدِمُونَ عَلَيْنَا بِلُحْمَانِ، وذَكَرَ الحَدِيثِ إلى آخِره (١٧٨١).

[قالَ أبو المُطَرِّفِ]: إِنَّمَا أَمَرَهُم النبيُّ ﷺ بِأَكْلِ تِلْكَ اللَّحُومِ في أَوَّلِ الإسْلاَمِ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِثَالَةً يُذَكِّرُ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: والتَّسْمِيةُ بَعْدَ الذَّبْحِ لاَ تَعْمَلُ فِيمَا قُصِدَ فِيهِ إلى تَرْكِهَا، وإنَّمَا يُذَكِّى الحَيُّ ولاَ يُذَكِّى المَيْتُ، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ فِبَائِحَ أَهْلِ الكِتَابِ، ومَنَعَ مِنْ أَكْلِ فِبَائِحِ المَجُوسِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، قَالَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِنَابِ حِلَّ لَكُوْ فَبَائِحِ المَجُوسِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ، قالَ اللهُ تعالَى: ﴿ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِنَابِ حِلَّ لَكُونَ وَطَعَامُ الذِينَ أُوتُوا الْكِنَابِ حِلَّ لَكُونَ وَطَعَامُكُمْ حِلَّ لَمَّةً ﴾ [المائدة: ٥]، فَهَذَا مُبَاحٌ أَكْلُهُ إلاَّ مَا ذَبَحُوهُ لاَغْيَادِهِم وأَصْنَامِهِم فَهَذَا يُتُرَكُ أَكُلُهُ اللهِ مَعْمَ المَجُوسِ: ﴿ وَلَا تَأْصُلُوا فَي طَعَامِ المَجُوسِ: ﴿ وَلَا تَأْصُلُوا مِنَا لَهُ اللهِ مَا لَا فِي طَعَامِ المَجُوسِ: ﴿ وَلَا تَأْصُلُوا مِنَا لَهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا تَرَكَ عَبدُ اللهِ بنُ عَيَّاشٍ أَكُلِ الشَّاةِ التِّي كَانَ أَمَرَ غُلاَمَهُ بِذَبْحِهَا حِينَ قَالَ: "واللهِ لاَ بِذَبْحِهَا حِينَ قَالَ: "واللهِ لاَ أَكُلُهَا "(١٧٨٢]، فَتَرَكَ أَكُلُهَا تَنَزُّهَا عَنْهَا، ولَمْ يَكُنْ يَلْزُمُه ذَلِكَ، لأَنَّ الغُلاَمَ قَالَ لَهُ: "إِنِّي سَمَّيْتُ اللهَ".

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا تَرَكَ أَكُلُهَا مِنْ أَجْلِ عِصْيَانِهِ لَهُ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ يَتَهِمُهُ في دِينِه، فَلَمَّا لَمْ يَسْمَعْهُ يُسَمِّي اللهَ عِنْدَ الذَّبْحِ وَقَعَ في نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ التَّسْمِيةَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمْدَاً لَمْ نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ التَّسْمِيةَ عِنْدَ الذَّبْحِ عَمْداً لَمْ تُوْكَلْ، لأَنَّهُ مُسْتَخِفٌ بأَمْرِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإذا تَرَكَهَا اليَهُودِيُّ أوالنَّصْرَانِيُّ عَمْداً لَمْ يَكُنْ بأَكْلِهَا بَأْسٌ، لأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لَنا أَكُلَ ذَبَائِحِهِم وقَدْ عَلِمْنَا أَنَهُم يَكُنْ بأَكْلِهَا بَأْسٌ، لأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَدْ أَبَاحَ لَنا أَكُلَ ذَبَائِحِهِم وقَدْ عَلِمْنَا أَنَهُم يَكُنْ بأَكْلِهَ بَاللهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الذَّكَاةُ قَطْعُ الحُلْقُومُ والأَوْدَاجُ، فإنْ قَطَعَ بَعْضَهَا دُونَ بَعْضِ لَمْ تُؤْكَلْ.

وقالَ أَبوحَنِيفَةَ: الذَّكَاةُ قَطْعُ الحُلْقُومِ والوَدَجَيْنِ والمَرَيءِ، وَهُوَ العِرْقُ الْأَحْمَرُ الذِي هُوَ مَلْصُوقٌ بالحُلْقُوم(١).

ولَمْ يَعْرِفْ مَالِكٌ المَرِيءَ في الذَّكَاةِ.

قَالَ عِيسَى: الشُّطَاطُ عُودٌ مُحَدَّدُ الطَّرَفِ، والذَّكَاةُ بِهِ جَائِزَةٌ عندَ الضَّرُورَةِ.

قالَ: واللَّيطَةُ فِلْقَةُ القَصَبَةِ، والظُّرَرُ فِلْقَةُ الحَجَرِ، قالَ: فَكُلُّ مَا ذُبِحَ بهِ مِنْ هَذَا فَلاَ بَأْسَ بهِ إذا قَطَعَ الأَوْدَاجَ والحُلْقُومَ.

* قَوْلُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ حِينَ سُئِلَ عَنِ الشَّاةِ التي ذُبِحَتْ بعدَ أَنْ كَانَ أَصَابَهَا مَا يُخَافُ عَلَيْهَا مِنهُ الْمَوْتُ فَتَحَرَّكَتْ بعدَ الذَّبِحِ ، فقالَ : (إنَّ المَيْنَةَ لَتَتَحْرَّكُ الْأَنْ يُرِيدُ : أَنَّهُ إِذَا انْفَذَتْ مُقَاتِلَ الشَّاةِ بِأَيِّ شَيءِ كَانَ ، ثُمَّ ذُبِحَتْ لَمْ تُوْكَلُ ، لأَنَّ المَنْفُوذَةَ المُقَاتَلِ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ ، فَتَحَرُّكُهَا بعدَ ذَبْحِهَا لا يُبِيحُ أَكُلَهَا ، فَلَيْسَ المُخْكُمُ للحَيَاةِ ، ورَخَصَ فِيهَا أَبو هُرَيْرَةَ إِذَا تَحَرَّكَتْ بعدَ أَنْ المُحْكُمُ للحَيَاةِ ، ورَخَصَ فِيهَا أَبو هُرَيْرَةَ إِذَا تَحَرَّكَتْ بعدَ أَنْ المُحِنَّ ، وأَمَر بأَكْلِهِا ، وأَمَّا الشَّاةُ المَريضَةُ إذا ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَتْ بعدَ ذَلِكَ فَإِنّها تُوْكُلُ ، والفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ المَريضَةَ لا يُدْرَى هَلْ تَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ أَمْ لاَ ، وأَمًا الذَّكَاةُ لأَنّها وأَمًا الثَّانُ في مَوْتِهَا ، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنّها وأَمًا الذَّكَاةُ لأَنّها المَنْفُوذَةُ المُقَاتَلِ فَلاَ يُشَلُّ في مَوْتِهَا ، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنّها وأَمَّا الذَّكَاةُ لأَنّها المَنْفُوذَةُ المُقَاتَلِ فَلاَ يُشَلِّ في مَوْتِهَا ، فَلِذَلِكَ لا تَعْمَلُ فِيهَا الذَّكَاةُ لأَنّها مَنْتُهُ .

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع ٥/ ٤١، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٣٩٥.

قَالَ مَالِكٌ : إِذَا تَمَّ خَلْقُ مَا فِي بَطْنِ الشَّاةِ ونَبَتَ شَعْرُهُ، فَذَكَاةُ أُمَّهُ ذَكَاتُهُ.

[قالَ أبو المُطَرُّفِ]: يُرِيدُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ عَضْوٍ مِنْهَا مَا لَمْ يُفَارِقْهَا، فَلَمَّا عَمِلَتِ الدَّكَاةُ فِي الشَّاةِ، عَمِلَتْ فِي الذِي فِي بَطْنِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ ذَبْحُهُ إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا، لِكَي يَخْرُجَ الدَّمُ مِنْ جَوْفِهِ، فَأَمَّا إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا حَبًّا لَمْ يُؤْكَلُ إلاَّ بِذَكَاةٍ، لأَنَّ الأَمْرَ بالدَّكَاةِ قَدْ تَوَجَّه إليه، وأَمَّا إذا خَرَجَ مِنْ بَطْنِهَا قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ خَلْقُهُ فِلْ لا يُؤكَلُ، لأَنْهُ حِينَيْذِ مُضْغَةٌ ودَمَّ مُنْعَقِدٌ، والدَّمُ لاَ يُؤكَلُ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَا أَصَابَهُ الرَّجُلُ مِنَ الطَّيْرِ بِحَجَرٍ أَو بِبُنْدَقَةٍ فَخَرَقَ الجِلْدَ وبَلَغَ المُقَاتَلَ، فإنَّهُ لا يُؤْكُلُ الطَّيْرُ الذي يُرْمَى المُقَاتَلَ، فإنَّهُ لا يُؤْكُلُ الطَّيْرُ الذي يُرْمَى وَهُو يَطِيرُ فَيَسْقُطُ ثُمَّ يَمُوتُ ويُوجَدُ السَّهُمُ لَمْ يَنْفَذْ مُقَاتَلَهُ، إِذ لَعَلَّهُ مِنَ السَّقْطَةِ مَاتَ، والصَّدْمَةُ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وكَذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مَاتَ، والصَّدْمَةُ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وكَذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يُؤْكُلُ مَا أُصِيبَ بعُرْضِ المِعْرَاضِ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ لاَ يُوتَعَلُ المَّائِدُ، وَالمَعْرَاضُ: (الكسكامت) (١٠ التي يَخْبِسَهَا الصَّائِدُ (١ الكسكامت) (١٠ التي يَخْبِسَهَا الصَّائِدُ (١ أَصَابَهُ بِحَدُّهَا فَخَسَقَ (١ في يَخْبِسَهَا الصَّائِدُ، وَلَكَ الصَّيْدَ يُؤْكُلُ لاَنَّهُ مُذَكِيًّا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَا نَدً مِنَ الأَنْعَامِ الإنْسِيَّةِ واسْتَوْحَشَ لَمْ يُؤْكُلُ إِلاَّ بِذَكَاةِ الإنْسِيَّةِ، ومَا دَجَنَ مِنَ الوَحْشِ ثُمَّ نَدً واسْتَوْحَشَ أُكِلَ بِمَا يُؤْكُلُ بِهِ الصَّيْدُ مِنَ الرَّمِي وشِبْهِه، لأَنَّهُ حِينَ اسْتَوْحَشَ رَجَعَ إلى أَصْلِهِ فَهُوَ يُؤْكُلُ بِمَا يُؤْكُلُ بِهِ الصَّيْدُ.

قالَ أَبِد مُحَمَّدٍ: لَمْ يَجُزْ أَكُلُ الصَّيْدِ إِذَا فَاتَ عَنِ الصَّائِدِ ثُمَّ وَجَدَهُ يَوْمَا آخَرَ قَدْ مَاتَ وسَهْمُهُ مُثَبَّتٌ فِيهِ، لأَنَّهُ صَيْدٌ مَشْكُوكٌ في ذَكَاتِهِ، لأَنَّهُ لاَ يَدْرِي مِنْ أَيِّ شَيءِ

(٢) المعراض - بكسر الميم وسكون العين - خشبة ثقيلة أو عصا في طرفها حديد، وقد يكون بغير حديد، هذا هو الصحيح في تفسيره، ينظر: عمدة القاري ٢٥ / ٩٧.

⁽١) هكذا رسمت هذه الكلمة في الأصل، وقد بحثت عنها كثيرا في كتب الفقه المالكي وغيره ولم أجدها، ولعلها كلمة عامية كانت مستعملة في لهجة أهل الأندلس.

⁽٣) يقال خسق ـ بالسين ـ ويقال: خزق ـ بالزاي ـ يعني: ما شق وقطع، ينظر: مشارق الأنواد ١ / ٢٣٤.

مَاتَ، وقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَتَمَعَّكَ والسَّهُمُ فِيهِ لَمْ يَنْفُذْ مُقَاتَلَهُ، فَيَكُونُ تَمَعَكُهُ سَبَباً لِدُخُولِ السَّهُمِ فِيهِ، ولَيْسَ ذَلِكَ بِذَكَاةٍ، فَلَمَّا شَكَّ فِيهِ لَمْ يَجُزُ أَكُلُهُ، ولِذَلِكَ يُكْرَهُ أَكُلُ مَا صِيدَ بالسَّهُمِ المَسْمُومِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَدْرِي مَنْ قَتَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ، إِنْ كَانَ السَّيْمُ أَو السُّمُ الذي سُمَّ بهِ ذَلِكَ السَّهُمُ، وقَتْلُ السُّمُ لَيْسَ بِذَكَاةٍ، وَلِمَا يُخَافُ على آكِل ذَلِكَ الصَّيْدِ مِنَ السُّمُ الذي قَتَلَهُ لا يَقْتُلُهُ أَيْضَاً.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ الشَّغْبِيِّ عَنْ عَدِي بِنِ حَاتِم، أَنَّهُ قَالَ: "يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَرْضِي أَرْضُ صَيْدٍ، فقالَ لَهُ النبيُّ ﷺ: إِذَا أَرْسَلْتَ كَلْبَكَ المُعَلَّمَ وَسُمَّيتَ اللهُ فَكُل مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ قَتَلَ، وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ فَلاَ تَأْكُل، فإنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ على نَفْسِهِ ('')، فقالَ لِي أبو مُحَمَّدٍ: هذَا حَدِيثٌ اضْطَرَبَ فِيهِ الشَّغْبِيُّ، وفِي بَعْضِ الرُّوايَاتِ عَنْهُ "كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ اللهُ الْمُنْهُ وَاللهُ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ اللهُ الل

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: والعَمَلُ في هذَا عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ على قَوْلِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: (كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ كَلْبُكَ وإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ١٨٠٥، و١٨٠٦، وكَذَلِكَ قَالَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ: (كُلْ وإِنْ لَمْ تَبْقَ إِلاَّ بَضْعَةٌ وَاحِدَةٌ)[١٨٠٧]، وقَدْ قَالَ اللهُ في سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَلْوَبُهُنَّ مِمَّا عَلَمَ مُاللهُ وإِنْ لَمْ تَبْقَ إِلاَ بَضْعَةٌ وَاحِدَةً)[١٨٠٧]، وقَدْ قَالَ اللهُ في الكِلاَبِ: ﴿ تُعَلِمُونَهُنَّ الأَشْلاَءَ والزَّجْرَ وَالرَّجْرَ وَلَا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ وَالرَّجْرَ وَالمَانِدَ وَالرَّجْرَ وَلَا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمْ .

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وَجُهُ قَوْلِ مَالِكِ فِي الذِي يُدْرِكِ الصَّيْدَ فِي مَخَالِبِ البَازِي، أَو فِي فِي الكَلْبِ لَمْ يَنْفُذْ مُقَاتَلَهُ ثُمَّ يَتَرَبَّصُ بِهِ حَتَّى يَمُوتَ أَنَّهُ لاَ يُؤْكَلُ، إِنْمَا قَالَ ذَلِكَ لاَنَّهُ لَمَّا أَذْرَكَهُ فِي مَخَالِبِ البَازِي، أَو فِي فِي الكَلْبِ وفِيهِ حَيَاةً مُجْتَمَعَةً، فَقَدْ تَوَجَّهَتْ إليه الذَّكَاةُ، فَلَمَّا أَفْرَطَ فِيهِ الصَّائِدُ حَتَّى مَاتَ، فَقَدْ تَرَكَ

⁽۱) رواه البخاري (٥٤٨٤)، ومسلم (١٩٢٩) وغيرهما من كتب الحديث المشهورة بإسنادهم إلى عامر الشعبي به.

⁽٢) هذه اللفظة ليست في الصحيحين، وإنما جاءت في بعض السنن الأربعة وغيرها، وجاء مثلها في حديث أبي ثعلبة الخشني الذي رواه أبو داود (٢٨٥٢) وغيره، وقال العيني في عمدة القاري ٣ /٤٤: التوفيق بين الحديث بأن يجعل حديث أبي ثعلبة أصلاً في الإباحة، وأن يكون النهى في حديث عدي بن حاتم على معنى التنزيه دون التحريم.

تَذْكِيَتُهُ عَمْداً، فَلِذَلِكَ لاَ يَأْكُلُهُ، وإنَّمَا أَبَاحَ اللهُ أَكْلَ مَا لَمْ تَتَمَكَّنْ ذَكَاتُهُ مِنَ الصَّيْدِ عِنْدَ عَدَمٍ وُجُودِ السَّبِيلِ إلى ذَكَاتِهِ، لِقَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ تَنَالُهُ آيْدِيكُمْ وَرِمَا عُكُمْ ﴾ [المائدة: ١٤]، يَعْنِي: مَا يُرْمَى بالنَّبْلِ والرَّمَاحِ فَيَقْتُلُ ذَلِكَ المَرْمَى فَأَبَاحَ اللهُ أَكْلَهُ، وقالَ في الكِلاَبِ المُمَلَّمَةِ: ﴿ فَكُلُواْ مِنَا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة: ١].

قَالَ عِيسَى: فَإِذَا وَجَدَ شَيْتًا مِنْ هَذَا كُلُّهِ مَنْفُوذَ المُقَاتَلِ أَكَلَهُ.

قالَ أَصْبَغُ: مَا قَتَلَهُ الكِلاَبُ بِالصَّدمِ، أَو البُزَاةِ (١) بِالشَّدِّ مِنَ الصَّيْدِ مُبَاحٌ أَكْلُهُ عِنْدَ أَشْهَبَ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يُؤْكَلُ إلاَّ مَا أَجْرَحَتِ الكِلاَبُ أَو البُزَاةِ مِنَ الصَّيْدِ فَقَتَلَتْهُ، وأَمَّا مَا قَتَلَتْهُ بِالصَّدْمِ أَو بِالشَّدُّ لَمْ يُؤْكَلْ.

[قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَالَ أَصْبَغُ: وبِهَذَا أَقُولُ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ سَمَّاهَا في كِتَابِهِ جَوَارِحَ، فإذَا لَمْ يُجْرَح الصَّيْدُ لَمْ يُؤْكَلْ.

وقَالَ مَنْ أَجَازَ أَكُلَ صَيْدِ اليَهُودِ والنَّصَارَى لَمَّا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوثُواْ ٱلْكِتَبَ حِلُّ لَكُرُ وَطَعَامُكُمْ حِلُّ لَمُمُّ ﴾ [المائدة: ٥]، اسْتَذْلَلْنَا بِهَذَا على أَنَّ مَا صَادَ أَهُلُ الكِتَابِ حِلُّ لَنَا أَكْلُهُ.

⁽١) البُزاة - بضم الموحدة - جمع البازي، وهو ضرب من الصقور، القاموس المحيط ص١٤٦.

* روَى يَخيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابِ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «أَكُلُ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السُّبَاعِ حَرَامٌ (١٨٢١)، ثُمَّ أَوْصَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ هذَا الحَدِيثَ عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَن أَبِي إِذْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الخُشَنِيِّ، (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكُلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاع)(١).

وكَذَلِكَ رَوَاهُ ابنُ القَاسِم فِي مُوَطَّئِهِ، وأَوْصَلَ بهَذا الحَدِيثِ(٢).

قَالَ مَالِكٌ: وهذَا الأَمْرُ عِنْدَنَا.

[قالَ أبو المُطَرُّفِ]: وهذِه الرُّوَايةُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايةِ يَحْمَى بنِ يَحْمَى، لأَنَّ الحَرَامَ مَا حَرَّمَ اللهُ في كِتَابهِ، وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على تَحْرِيمِه، وَلُحُومُ السَّبَاعِ مَكْرُوهَةٌ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ، لِنَهْي رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلُّ ذِي نَابٍ مِنْهَا، ودَخَلَ مَدْخَلُهَا لُحُومُ الخَيْلِ والبِغَالِ والحَمِيرِ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [الحل: ٨].

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: عَبِيدَةُ بنُ سُفْيَانَ الذي روَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ: ﴿أَكُلُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ حَرَامٌ المِهرِينِ صَعِيفٌ (٣)، ولَذِلَكِ لَمْ يَقُلْ مَالِكٌ بِحَدِيثِ عَبِيدَةَ بنِ سُفْيانَ، لِضَعْفِ رِوَايَتِهِ، ولِمُخَالَفَةِ الأُصُولِ.

* * *

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٧١٠)، نسخة المكتبة الظاهرية.

⁽٢) موطأ مالك، من رواية ابن القاسم، بتلخيص القابسي (٧٦).

⁽٣) عبيدة بن سفيان الحضرمي المدني ثقة، وثقه النسائي وغيره، وروى له مسلم وأصحاب السنن الأربعة، ينظر: تهذيب الكمال ٢٦٤/١٩.

بابُ في جُلُودِ المَيْتَةِ، وفِيمَن يُضطَرُّ إلى أَكُلِ المَيتَةِ

أَرْسَلَ ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةً: اللهِ مَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةً: النَّهِ مَنَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ كَانَ أَعْطَاهَا مَوْلاَةٌ لِمَيْمُونَةَ زَوْجِ النبيِّ عَلَيْ، فقالَ: هَلاَّ نَتَفَعْتُم بِجلْدِهَا، وذَكرَ الحَدِيثَ إلى آخِره، وأَرْسَلَهُ (١).

ورَوَاهُ يَحْيَى بنُ يَحْيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنِ ابنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ
 عبْدِ اللهِ، عَن ابن عبَّاس، عَن النبئ ﷺ وأَسْنَدَهُ [۱۸۲۹].

وكَذَلِكَ أَرْسَلَهُ القَعْنَبِي عَنْ مَالِكِ كَمَا أَرْسَلَهُ عنهُ ابنُ بُكَيْرِ (٢).

ورَوَاهُ ابنُ القَاسِم مُسْنَدَأً عَنْ مَالِكٍ، كَمَا رَوَاهُ يَحْنَى بنُ يَحْنَى (٣).

واخْتَلَفَ فِيهِ أَصْحَابُ الزُّهْرِيِّ، فَزَادَ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ في سَنَدِ هذَا الحدِيثِ مَيْمُونَةَ، وقَالَ أَيْضَا في آخِرهِ: «أَلاَ أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَغُوهُ وانتُفَعُوا بِهِ مَيْمُونَةَ، وقَالَ أَيْضًا في آخِرهِ: «أَلاَ أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَغُوهُ وانتُفَعُوا به "(۱)، ولَمْ يَذْكُرِ (الدِّبَاغَ) في هذَا الحَدِيثِ إِلاَّ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: قِيلَ لابنِ عُيَيْنَةً: أَفِي غَيْرِكَ مِنْ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ لا يَذْكُرُ

⁽١) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٧١أ)، نسخة المكتبة الظاهرية.

 ⁽٢) لم أجام في رواية القعنبي المطبوعة، وإنما وجدت أبا العباس الداني ذكره في كتابه أطراف الموطأ ٢/ ٥٣٢ نقلا عن القعنبي في موطئه.

⁽٣) موطأ مالك، برواية ابن القاسم، وتلخيص القابسي (٥٢).

 ⁽٤) رواه مسلم (٣٦٣)، وأبو داود (٤١٢٠)، والنسأني ٧ / ١٧١، وابن ماجه (٣٦١٠)،
 بإسنادهم إلى ابن عيينة به.

في هذَا الحَدِيثِ (الدُّبَاغُ؟)، فقالَ: أَنَا سَمِعْتُ (الدَّبَاغَ) مِنَ الزُّهْرِيِّ سَمْعًا (١٠).

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: ورَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَبدُ الرَّزَاقِ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَظَاءٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَخْبَرَتْنِي مَيْمُونَةُ زَوْجُ النبيِّ ﷺ: ﴿أَنَّ شَاةً لَهُمْ مَاتَتْ، فَقَالَ النبيُ ﷺ: أَلاَ دَبَغْتُم إِهَابَهَا﴾(٢)، يعَنِي: وَانْتُفَعْتُم بهِ.

قالَ أَحْمَدُ: فِفِي هَذَا الحَدِيثِ دَلِيلٌ على أَنَّ الانْتِفَاعَ بِجِلْدِ المَيْتَةِ إِنَّمَا هُوَ بعدَ الدُّبَاغ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا رَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

* قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: الذي يأخُذُ بهِ مَالِكٌ في جُلُودِ المَيْتَةِ حَدِيثَ عَائِشَةَ:
 * أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِجُلُودِ المَيْنَةِ إذا دُبِغَتْ ١٨٣١]، يُرِيدُ: يُسْتَمْتَعُ بِها في غَيْرِ اللّبَاسِ والصَّلاَةِ بِها، وَهِي عِنْدَهُ على أَصْلِهَا غَيْرُ طَاهِرَةٍ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: في حَدِيثِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ عَنِ ابنِ وَعْلَةِ المَصْرِيُّ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ ﴿ [١٨٣٠]، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ: ﴿إِذَا دُبِغَ الإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ لا يُعْرَفُ () ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذُ بهِ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ ، لأَنَّ ابنَ وَعْلَةَ رَجُلٌ مَجْهُولٌ لا يُعْرَفُ () ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْخُذُ بهِ مَالِكٌ في جُلُودِ المَيْنَةِ إِذَا دُبِغَتْ، وَقَدْ رَوَى عنهُ ابنُ عبدِ الحَكَم أَنَّهُ قَالَ: مَنْ دَبَعَ جِلْدَ مَيْنَةٍ مُعْ فَطَعَهُ نِعَالاً لَمْ يَبِعْهُ حَتَّى يُبَيِّنَ أَنَّهُ جِلْدُ مَيْنَةٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّى جِلْدَ مَيْنَةٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يُصَلِّى بَهِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ لَا يُصَلَّى اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ لَمْ يَبِعْهُ حَتَّى يُبَيِّنَ أَنَّهُ جِلْدُ مَيْنَةٍ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يُصَلَّى بَوْدَ .

[قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: زَادَ ابنُ بُكَيْرٍ في هذَا البَابِ في مَوَطَّنِهِ حَدِيثَ مَالِكِ عَنْ عَمْهِ أَبِي سُهَيل بِنِ مَالِكِ، [عن أبيه] عَنْ كَعْبِ الأَخْبَارِ أَنَّهُ رَأَى رَجُلاً نَزَعَ نَعْلَيْهِ، فقالَ لَهُ كَعْبٌ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ، لَعَلَّكَ تَأَوَّلْتَ هَذَهِ الآيةَ: ﴿ فَآخَلَعْ نَعْلَيْكَ ۚ إِنَّكَ فَقَالَ لَهُ كَعْبٌ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ، لَعَلَّكَ تَأَوَّلْتَ هَذَهِ الآيةَ: ﴿ فَآخَلُعْ نَعْلَيْكَ ۚ إِنَّكَ

⁽١) رواه ابن المنذر في الأوسط ٢/ ٢٦٠، والبيهقي في السنن ١ / ١٥.

⁽٢) مصنف عبد الرزاق ١/ ٦٣.

 ⁽٣) ابن وعلة هو عبد الرحمن بن وعلة المصري وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما، ودوى
 حديثه مسلم والأربعة، ينظر: تهذيب الكمال ١٧/ ٤٧٨.

⁽٤) نقله قول مالك المذكور: ابن عبد البر في الاستذكار ٥/ ٥٣١.

بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوَى ﴿ له: ١٢]، ثُمَّ قَالَ لَهُ كَعْبٌ: هَلْ تَدْرِي مِمَّا كَانْتَا نَعْلاَ مُوسَى؟ إِنَّمَا كَانْتَا مِنْ جِلْدِ حِمَار مَيِّتٍ (١).

قالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أَدْخَلَ مَالِكٌ هذا الحَدِيثَ في المُوطَّأُ على الرُّخْصَةَ في الانْتِعَالِ بجُلودِ المَيْتَةِ.

[قالَ أبو المُطَرُّفِ]: كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ [أَهْلِ] (٢) الأَمْصَارِ الانْتِفَاعَ بِجُلُودِ المَيْتَةِ، واخْتَجُوا بِما رَوَاهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ، عَنْ جَرِيرٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عُكَيْم، قالَ: كَتَبَ إلينَا رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عبدِ اللهِ بنِ عُكَيْم، قالَ: كَتَبَ إلينَا رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهِ ولاَ عَصَبٍ (١).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: أَخَذَ بِهَذَا الحَدِيثِ قَوْمٌ وَحَسِبُوهُ نَاسِخًا لَإِبَاحَةِ الانْتِفَاعِ بِجُلُودِ المَيْنَةِ، واحْتَجُوا في ذَلِكَ أَيْضًا بِأَنْ قَالُوا: إِنَّ المَيْنَةَ مُحَرَّمَةٌ، فَكَذَلِكَ جِلْدُهَا مُحَرَّمٌ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُنتَفَعَ بِهِ في شَيءٍ ما.

قالَ أَخْمَدُ: وهذَا حَدِيثُ لَمْ يَرْوِه أَحَدٌ غَيْرُ عبدِ اللهِ بِنِ عُكَيْمٍ عَنِ النبِي ﷺ وَمَرَّةً يَقُولُ: كَتَبَ إلينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ [قَبْلَ مَوْتِهِ] (٥) بِشَهْرِ «الاَّ تَنْتَفِعُوا مِنَ المَيْنَةِ بِجُلُودِ بِهَابِ ولاَ عَصَبٍ»، فَاضْطَرَبتْ فِيهِ رِوَايَتُهُ، وقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ الانْتِفَاعِ بِجُلُودِ المَيْنَةِ إِذْ دُبِغَ عَنِ النبِي ﷺ، وقَدْ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إنَّها مَيْنَةٌ، فقالَ: «إنَّما حُرَّمَ أَكُلُهَا»، ثُمَّ أَبَاحَ الانْتِفَاعَ بِجِلْدِها، وَهُوَ المُبَيِّنُ عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا حَرَّمَ ومَا أَبَاحَ، وهذَا الذي عليهِ أَهْلُ المَدِينَةِ.

⁽۱) موطأ مالك، برواية ابن بكير، الورقة (۱۷۱ب) نسخة الظاهرية. قلت: وهذا الأثر رواه يحيى في موطئه (۳۳۹٦) في كتاب الجامع، باب ما جاء في الانتعال، وكان المصنف رحمه الله تعالى سهى عنه. وما كان بين معقوفتين سقط من الأصل ولا بد منه.

⁽٢) جاء في الأصل: (الأهل)، وهو خطا لا يتوافق مع السياق.

⁽٣) جاء في الأصل (عبد الله)، وهو خطأ.

⁽٤) مصنفٌ بن أبي شيبة ٨/ ٣١٤ـ ٣١٥، ورواه أبو داود (٤١٢٧)، والترمذي (١٧٢٩)، والنسائي ٧/ ١٧٥، وابن ماجه (٣٦١٣).

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة من المعجم الأوسط للطبراني ١/ ٢٥١، وسنن البيهقي ١/ ١٥.

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِيمَنِ اضْطُرَ إلى المَيْتَةِ أَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْهَا حَتَى يَشْبَعَ، ويَتَزَوَّدُ [مِنْهَا] (١)، وإذا وَجَد عَنْهَا غِنَى طَرَحَها [١٨٣٣].

وقَالَ غَيْرُ مَالِكِ: يَأْكُلُ مِنْهَا مَا يَرُدُّ جُوعَهُ ولاَ يَتَزَوَّدُ مِنْهَا.

واخْتَلَفُوا في قَاطِعِ الطَّرِيقِ إذا اضْطَرَّ إلى أَكْلِ المَيْتَةِ، فَقِيلَ: يَأْكُلُ مِنْهَا ولا يَقْتُلُ نَفْسَهُ، وقَالَ الكَلْبِي في تَفْسِيرِ قَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَمَنِ ٱضْطُلَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ [البغره: ١٧٣] فقالَ: هُوَ اللَّصُّ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ويَعْدُو علَى النَّاسِ، فَلاَ يَأْكُلُ مِنَ المَيْتَةِ إذا اضْطُرَ إليها.

وقالَ الحَسَنُ: لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ولاَ يَقْتُلُ نَفْسَهُ، ومَعْنَى قَوْلهِ تَعَالَى عندَ الحَسَنِ: فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وِلاَ عَادٍ، يَعْنِي: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ الحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ المَّحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ المَّحَسَنِ: غَيْرَ بَاغٍ فِيهَا يَأْكُلُهَا وَهُو غَنِيٍّ عَنْهَا (٣).

* * *

تَمَّ الكِتَابُ والحَمْدُ للهِ رَبُ العَالَمِين يَتْلُوهُ كِتَابُ النُكَاحِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

⁽٢) الآية في أكثر من موضع، ومنها في سورة البقرة، الآية: (١٧٣).

٣) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٥، بإسنادهما إلى الكلبي، وإلى الحسن البصري.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ النَّكَاحِ

* قَوْلُ النبيُ عَلَيْ الاَ يَخْطُبُ آحَدُكُمْ على خِطْبَةِ آخِيهِ ١٩٠٩]، قالَ مَالِكُ: إِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ رُكُونِ المَرْأَةِ إِلَى الزَّوْجِ الذي خَطَبَها ورِضَاهَا بهِ، فَجِينَفِهِ لاَ يَنْبَغِي لاَحَدِ أَنْ يَخِطَبَ المَرْأَة على خِطْبَةِ هذا الخَاطِبَ، ولَمْ يَعْنِ بهذَا الحَدِيثِ مَنْ لَمْ تَرْكَن المَرْأَةُ إِلَيهِ ولاَ رَضِيَتْ بهِ أَنْ يَخْطِبَ آحَدٌ على خِطْبَتِهِ، وقَدْ خَطَبَ مُعَاوِيّةُ وَأَبوجَهُم فَاطِمَةَ بنتَ قَيْسٍ في وَقْتِ وَاحِدٍ، فَأَتْتِ النبيَّ عَلَيْ فَأَعْلَمَتْهُ بِخِطْبَتِهِمِا وَأَبوجَهُم فَاطِمَة بنتَ قَيْسٍ في وَقْتِ وَاحِدٍ، فَأَتْتِ النبيَّ عَلَيْ فَأَعْلَمَتْهُ بِخِطْبَتِهِمِا وَأَبوجَهُم فَاطِمَة بنتَ قَيْسٍ في وَقْتِ وَاحِدٍ، فَأَتْتِ النبيَّ عَلَيْ فَأَعْلَمَتْهُ بِخِطْبَتِهِمِا وَمُورَةُ في أَيْهِما تَتَزَّوج (١)، فلمْ يُنكِرُ ذَلِكَ جَمِيعًا إِيَّاهَا في وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَشَاوَرَتُهُ في أَيُهِما تَتَزَّوج (١)، فلمْ يُنكِرُ ذَلِكَ رَسُولُ الله عَلَى وَقْتِ مَشُورَتِها لَهُ قد رَكَنَتْ إلى وَاحِد منهما، وهذَا الحَدِيثُ هُو مِثْلُ حَدِيثِهِ الآخِرِ: ولا يَسُومُ أَحَدُكُمْ على سَوْمِ منهما، وهذَا الحَدِيثُ هُو مِثْلُ حَدِيثِهِ الآخِرِ: ولا يَسُومُ أَحَدُكُمْ على سَوْمِ أَخِيهِ النَّهُ إِلَى التَسَاوُم.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ المَرْأَةَ بعدَ أَنْ قَدْ كَانَتْ رَكَنَتْ إِلَى غَيْرِهِ وَدَخَلَ بِهَا، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ الذي رَكَنَ إليه ويُعَرِّفُه بِمَا صَنَعَ، فَإِنْ حَلَّلَهُ وإِلاَّ فَلْيَسْتَغْفِر اللهَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ، ولاَ يَلْزَمُهُ طَلاَقُهَا، وقَدْ أَثِمَ.

وقالَ ابنُ وَهْبٍ: فإنْ لَمْ يَجْعَلْهُ الأَوَّلُ في حِلِّ مِمَّا صَنَعَ، فَلْيُخَلُّ سَبِيلَهَا وَيُطَلِّقُهَا، فإنْ رَغِبَ فِيها الأَوَّلُ وتَزَوَّجَها فقدْ بَرِىءَ هذا مِنَ الإيْم، وإنْ كَرِهَ

⁽١) حديث فاطعة بنت قيس هذا رواه مسلم (١٤٨٠).

⁽۲) رواه مسلم (۱٤٠٨)، وابن ماجه (۲۱۷۲)، من حديث أبي هريرة.

تَزُوِيجَهَا فَلْيُرَاجِعْهَا الذي فَارَقَها بِنِكَاحِ جَدِيدٍ، ولَيْسَ يُقْضَى عليهِ بالفِرَاقِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا خَطَبَهَا رَجُلُ سُوءٍ فَرَكَنَتْ إليهِ، ثُمَّ خَطَبَها رَجُلٌ صَالحٌ، فإنَّهُ يَنْبَغِي للوَلِيُ أَنْ يَحُضَّهَا على تَزْوِيجِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ الذي يُعَلَّمُهَا الخَيْرَ، ويُعِينُها عليهِ، وأَرْجُو أَنْ لا يَكُونَ نَهْيُ النبيِّ يَ اللهِ عَنْ أَنْ يَخْطِبَ أَحَدُكُمْ على خِطْبَةِ أَخِيهِ، إلاَّ في رَجُلَيْنِ صَالِحَيْنِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ الخِطْبَةُ - بِكَسْرِ الخَاءِ- في النُّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمُّ الخَاءِ - في النُّكَاحِ، والخُطْبَةُ - بِضِمُّ الخَاءِ - في الجُمُعَةِ وشِبْهها.

* قالَ عِيسَى: قالَ ابنُ القَاسِمِ: العَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ فِي إِبَاحَةِ تَعْرِيضِ الرَّجُلِ بِالنُكَاحِ للمَرْأَةِ المُعْتَدَّةِ، على قَوْلِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدِ الذي ذَكَرَهُ عنهُ في المُوطَّأ مَالِكُ [١٩١٢].

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولا يُوَاعِدْهَا في العِدَّةِ، فَيَقُولُ لَهَا: لا تَتَزَوْجِي غَيْرِي إِذَا انْقَضَاءِ انْقَضَاءِ عَدَّهُ الْمَوَاعَدةِ بعدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِها، فَنِكَاحُه يُفْسَخُ، دَخَلَ بِها أَو لَمْ يَدْخُلْ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ويُكُرَهُ للرَّجُلِ أَنْ يَغْتَفِلَ المَرْأَةَ إِذَا خَطَبَهَا لَيَنْظُرَ إليها مِنْ حَيْثُ لا تَشْعُرُ بهِ، لِنَلاَّ يَطَّلِعَ على عَوْرَةٍ، ولا بأسَ أَنْ يَدْخُلَ عليها بإذنِ، ويُهْدِي لهَا مِنْ مِلْكِه مَا يَسْتَجدُ بهِ هَوَاهَا.

* قولُ مَالِكِ: لَيْسَ للبِكْرِ جَوَازٌ في مَالِهَا، حتَّى تَدْخُلَ بَيْتَهَا، ويُعْرَفَ مِنْ حَالِهَا[١٩١٧].

قَالَ [أبو المُطَرُّف]: إنَّمَا هذَا في البِكْرِ اليَتِيمَةِ غَيْرِ ذَاتِ الأَبِ.

قَالَ مَالِكٌ: فإذا شَهِدَ العُدُولُ مِنْ أَهْلِ الاخْتِيَارِ لَهَا أَنَّهَا صَحِيحَةُ الفِعْلِ، حَسَنَةُ النَّظَرِ، جَازَ فِعْلُهَا في مَالِها بعدَ بِنَاءِ زَوْجِهَا بِهَا لِسَنَةٍ.

قَالَ عِيسَى: وَأَمَّا البِكْرُ ذَاتُ الأَبِ فَإِنَّهَا لا تَخْرُجُ مِنْ وِلاَيةِ أَبِيهَا حَتَّى تُنْكَحَ وإِنْ عَنَّسَتْ، وحَدُّ التَّغْنِيسِ ثَلاَثُونَ سَنَةً إلى خَمْسِ وثَلاَثِينَ، إلى أَرْبَعِينَ سَنَةً.

قالَ: فإذا أَنْكَحَها أَبُوهَا وبَقِيَتْ مَعَ الزَّوْجِ سَبْعَ سِنِينَ ولَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا في هذِه المُدَّةِ سَفَة، ولَمْ يُجَدِّدْ عليهَا أَبُوهَا ثِقَافَ الوَلاَيةِ (١) فَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ وَلاَيَتِهِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: قَالَ غَيْرُهُ: إذا أَقَامَتْ مَعَ زَوْجِهَا خَمْسَةَ أَعْوَامٍ وَلَمْ يُجَدُّد عَلَيْهَا أَبُوهَا ثِقَافَ الوَلاَيَةِ فقدْ خَرَجَتْ مِنْ وَلاَيَتِهِ بعدَ أَنْ تَكُونَ نَاظِرَةً في مَالِهَا غَيْرَ مُفْسدَةِ.

* * *

⁽١) ثقاف الولاية: أي عهدها.

بابُ اسْتِئذَانِ البِكْرِ والأَيِّمِ، وأَصْلِ مَا يَكُونُ صُدَاقاً، وإزخَاءِ السُّتُورِ

*قَوْلُ النبيُ ﷺ: «الآَيْمُ أَحَقُ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيْهَا، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ في نَفْسِهَا، وإِذْنُهَا صُمَاتُها» (١٩١٤) قالَ مَالِكٌ: هَذَا عِنْدَنا في البِكْرِ اليَتِيمَةِ أَنَّهَا لا تُزَوَّجُ إلاَّ بعدَ مَشُورَتِهَا، ويَكُونُ إِذْنُهَا في ذَلِكَ صُمَاتُهَا (١).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: لاَ خِلاَفَ في اليَتَامَى أَنَّهُنَّ لا يُزَوِّجُهَنَّ الأَوْلِياءُ حَتَّى يُسْتَأْمَرْنَ في ذَلِكَ، ولاَ يَصِحُّ في ذَوَاتِ الاْبَاءِ حَدِيثُ: أَنَّهُنَّ لا يُزَوِّجُهَنَّ آبَاؤُهنَّ إلاَّ بَعْدَ أَنْ يُسْتَأْمَرُنَ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَديثِ سُفْيَانِ بِنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ زِيَادِ بِنِ سَغْدٍ، عَنْ المُطَرُّفِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ نَافِعِ بِنِ جُبَيْرٍ، عَنْ عبدِ اللهِ بِنِ عبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الثَّيُّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيُّهَا، والبِكُرُ يَسْتَأْمُرُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ وَلِيُّهَا، والبِكُرُ يَسْتَأْمُرُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا مِنْ عَيْنَةَ فِي هذَا الحَدِيثِ، وروايَةُ نَفْسِهَا ""، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: اضْطَرَبَ ابنُ عُيَيْنَةَ فِي هذَا الحَدِيثِ، وروايَةُ

⁽۱) معنى (الأيّم أحق نفسها) أي أنها أحق بنفسها من وليها، بأن تختار من الأزواج من شاءت، فتقول: أرضى فلانا، ولا أرضى فلانا، وليس العراد أنّ عقد النكاح إليهن دون الأولياء، والأيم هي التي لا زوج لها، وهي الثيب من النساء.

⁽٢) في الأصل: عبيد، وهو خطأ.

⁽٣) رواه مسلم (١٤٢١)، وأبو داود (٢٠٩٩)، والنسائي ٦ / ٨٥، بإسنادهم إلى سفيان به . وقوله (والبكر يستأمرها أبوها) أن الاستئذان عند اكثر العلماء للأب أو الجد مندوب إليه لكمال شفقتهما، وإن كان غيرهما من الأولياء وجب الاستئذان ولم يصح إنكاحها، وقال أبو حنيفة وغيره: يدب الاستئذان في كل بكر بالغة، ينظر: التمهيد ١٩٨/٧٩، وعمدة القاري ٢٠ /١١٦.

مَالِكِ فيهِ أَصَحُّ، وعَلَيْهَا العَمَلُ بالمَدِينَةِ أَنَّ الأَبْكَارِ يُزَوَّجُهَنَّ آبَاؤُهُنَّ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ، ويُنْفَذُ ذَلِكَ عَلَيْهِنَّ (١).

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وقَدْ قَالَ مَالِكٌ في رِوَايةِ ابنِ عبدِ الحَكَمِ عنهُ: حَسَنٌ للأَبِ أَنْ يُشَاوِرَ ابْنَتَهُ البِكْرَ ابْنَتَهُ البِكْرَ فَيْرُ ذَاتِ الأَبِ فَلاَ تُزَوَّجُ إِلاَّ أَنْ يُشَاوِرَ ابْنَتَهُ البِكْرَ فَيْرُ ذَاتِ الأَبِ فَلاَ تُزَوَّجُ إِلاَّ أَنْ تَأْذَذَ فِي ذَلِكَ.

قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ: صِفَةُ اسْتِثْذَانِ البِحْرِ فِي إِنْكَاحِهَا هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهَا السَّامِعَانِ: إِنَّ فُلاَناً خَطَبَكِ على صُدَاقِ كَذَا، المُعَجَّلُ مِنْهُ كَذَا وكَذَا إلى أَجَلِ كَذَا وكَذَا، والتَزَمَ لَكِ مِنَ الشُرُّوطِ كَذَا وكَذَا، وعَقَدَ عَلَيْكِ النَّكَاحَ وَلِيَّكِ فُلاَناً، فإنْ كُنْتِ والتزَمَ لَكِ مِنَ الشُرُّوطِ كَذَا وكَذَا، وعَقَدَ عَلَيْكِ النَّكَاحَ وَلِيَّكِ فُلاَناً، فإنْ كُنْتِ رَاضِيَةً فَاصْمُتِي، وإنْ كُنْتِ كَارِهَةً فَتَكَلِّمِي، فإنْ صَمَتَتْ فَيُعْتَدُ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وأَمَّا [النَّيِّبُ] (*) فَلاَ بُذَ لَهَا أَنْ تَتَكَلَّمَ أَنَّهَا رَضِيَتْ بالنَّكَاحِ.

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: انْفَرَدَ أَبُو حَازِمٍ بِنُ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بِنِ سَعْدِ بِهَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ للرَّجُلِ: ﴿قَدْ أَنْكَحْتُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ ١٩٢٠].

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وهذَا الحَدِيثُ خَاصٌّ للنبيُ ﷺ، والدَّلِيلُ على ذَلِكَ أَنَّ تِلْكَ المَرْأَةَ قَدْ وَهَبتْ نَفْسَهَا للنبيُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وهذا خَاصٌّ لَهُ، يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَمْرَأَهُ مُوْمِنَةٌ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّيِّ ﴾ إلى قَوْلهِ: ﴿ خَالِمَكَ لَكَ مِن دُونِ وَتَعَالَى: ﴿ وَأَمْرَأَهُ مُوْمِنَةٌ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّيِ ﴾ إلى قَوْلهِ: ﴿ خَالِمَكَ لَكَ مِن دُونِ المُؤْمِنِينُ ﴾ [الاحزاب: ٥٠] قال: وشيءٌ آخَوُ أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ ولَمْ يَشْتُومِنِينٌ إِنَّ الحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُّ نِكَاحَ يَشْتَأْمِرُهَا في تَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا مِنْهُ، ولَمْ يَظْهَرُ لَنَا في الحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُّ نِكَاحَ غَيْرِهُ وَلَمْ يَعْلَى الرَّجُلِ مِنَ القُرْآنِ صُدَاقًا غَيْرِهُ وَلَا ظَهَرَ لَنَا إِنْ كَانَتْ رَضِيتْ بِمَا كَانَ مَعَ ذَلِكَ الرَّجُلِ مِنَ القُرْآنِ صُدَاقًا أَمْ لاَ، فَكَانَ ظَاهِرُ هذَا الحَدِيثِ: أَنِّي زَوَّجْتُكَهَا لأَنَّ مَعَكَ فُرْآناً، إذ لَمْ يَأْمُوهُ أَمْ لاَ، فَكَانَ ظَاهِرُ هذَا الحَدِيثِ: أَنِّي زَوَّجْتُكَهَا لأَنَّ مَعَكَ فُرْآناً، إذ لَمْ يَأْمُوهُ أَمْ لاَهُ مَعَكَ فُرْآناً، إذ لَمْ يَأْمُوهُ إِللَّا لَهُ لَا مَعَكَ فُرْآناً، إذ لَمْ يَأْمُوهُ اللَّهُ مَعَكَ فُرْآناً، إذ لَمْ يَأْمُوهُ

⁽۱) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٧٦/١٩ بأنه يمكن أن يكون لفظ (الثيب) جاء به على المعنى، وأنها جاءت مفسرة للفظ (الأيم)، قال: والمصير إلى المفسر أبدا أولى بأهل العلم، وعنى (يستأمرها) أي يستأذنها، وهذا محمول على الندب، أو على اليتيمة كما جاء في بعض طرقه.

⁽٢) في الأصل: الثايب، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

النبيُّ ﷺ بِتَعْلِيمِه إِيَّاهَا، فهذَا كُلُّه يَدُلُّ على الخُصُوصِ، ولَهِذَا لَمْ يُجِزْ أَهْلُ المَدِينَةِ النَّكَاحَ بِتَعْلِيمِ القُرْآنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ فِي هذَا الحَدِيثِ: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَماً مِنْ حَدِيدٍ» إِنَّمَا ضَرَبَهُ مَثَلاً على جِهَةِ التَّفْلِيلِ، كَمَا قَالَ في الأَمَةِ الزَّانِيَةِ: «بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ مِنْ شَعْرٍ» (١)، ولَمْ يُرِذْ أَنْ تُبَاعَ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرٍ، فَكَذَلِكَ لَمْ يُرِذْ أَنْ يَكُونَ خَاتَمَا مِنْ حَدِيدٍ صُدَاقُ امْرَأَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وأَقَلُ الصَّدَاقِ رُبْعُ دِينَارٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَقَلُّ مَا يُوجَدُ عَنِ الصَّحَابَةِ فِي مِقْدَارِ الصَّدَاقِ تَزْوِيجُ عَبِدِ الرَّحَمْنِ بنُ عَوْفٍ على زِنَةِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبِ (٢)، وذَلِكَ نَحْو رُبِعِ دَيِنَارٍ، وإنْ كَانَ قَد اخْتُلِفَ فِي تَقْدِيرِهَا.

وحَدِيثُ النَّعْلَيْنِ لا يُعْلَمُ لَهُ تَوْقِيتٌ في الصَّدَاقِ، إذ قَدْ تُجَاوِزُ قِيمَةُ النَّعْلَيْنِ الرُّبْعَ دِينَار الذي حَدَّهُ مَالِكٌ في الصَّدَاقِ.

وحَدِيثُ النَّعْلَيْنِ رَوَاهُ عَاصِمُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ: ﴿ أَنَّ امْرَأَةً تَزَوَّجَتْ بِنَعْلَيْنِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقالَ لَها: أَرَضِيتِ مِنْ نَفْسِكِ وَمَالِكِ بِهَذَيْنِ النَّعْلَيْنِ؟ (٣).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وقَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي عَاصِمٍ بِنِ عُبَيْدِ اللهِ الذِي رَوَى هذا الحَدِيثَ، ولَو ثَبَتَ حَدِيثُهُ لَمْ يَكُنْ مَنْ تَعَلَّقَ بِهِ أَسْعَدَ مِمَّن [روَى](١) حَدِيثَ الصَّدَاقِ رُبْعَ دِينَارٍ، إِذَ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرٌ لِقِيمَةِ النَّعْلَيْنِ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُجَاوِزَ قِيمَتَها رُبْعَ دِينَارٍ.

وأَمَّا حَدِيثُ ابنِ البَيْلِمَانِيِّ الذي قالَ فيهِ، أَنَّ النبيِّ ﷺ قالَ: «الصَّدَاقُ مَا

⁽١) رواه البخاري (٢٠٤٦)، ومسلم (١٧٠٣)، من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد.

⁽٢) رواه البخاري (١٩٤٣)، ومسلم (١٤٢٧)، من حديث أنس بن مالك.

 ⁽٣) رواه الترمذي (١١١٣)، وأحمد ٣/ ٤٤٥، وأبو يعلى ١٥١/١٥، من حديث عاصم بن
 عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه، قال: فذكره.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

تَرَاضَى عَلَيْهِ الأَهْلُونَ ('') ، فَهُو حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، رَوَاهُ الحَجَّاجُ بنُ أَرْطَأَةَ، عَنِ ابنِ المَيْلِمَانِيُّ، وابنُ البَيْلَمَانِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ المَيْلِمَانِيُّ، وابنُ البَيْلَمَانِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النِيُ ﷺ، ولَوْ ثَبَتَ هذَا الحَدِيثُ لَلَزِمَ مَنْ تَعَلَّقَ بهِ أَنْ يُجِيزَ النَّكَاحَ على حَبِيْ وتِبْنَةِ ومَا لاَ قِيمَةَ لَهُ إذا تَرَاضَيا بِذَلِكَ، ولَمْ يَكُنْ أَحَدٌ عَادِمَا للطَّوْلِ في صُدَاقِ الحَرَائِرِ.

وأمًّا حَدِيثُ الحَارِثِ بِنِ نَبْهَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ العَبْدِيّ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْ قَالَ: ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ بِقَلِيلٍ أَو كَثِيرٍ إِذَا تَرَاضَيْتُم وأَشْهَدْتُمْ () ، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وهذَا حَدِيثٌ لِيسَ بِثَابِتِ، إِذَ رِوَايةُ الحَارِثِ بِنِ نَبْهَانَ وأَبِي هَارُونَ العَبْدِي لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِما، ولَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، ولَوْ الحَارِثِ بِنِ نَبْهَانَ وأَبِي هَارُونَ العَبْدِي لا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِما، ولَيْسَتْ بِحُجَّةٍ، ولَوْ ثَبَتَ هَذَا الحَدِيثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ، إِذَ لاَ تَوْقِيتَ فِيهِ، وإنَّمَا فِي هذَا الحَدِيثِ إِبَاحَةً للتَقْلِيلِ والتَّكْثِيرِ، ولَكِنْ للتَّقْلِيلِ نِهَايَةٌ لا يَجُوزُ دُونَهَا، ولاَ ذَلِيلَ عَلَيْهَا إِلاَّ مِنْ غَيْرِ هذَا الحَدِيثِ.

وعِلْمُ مَالِكِ أَنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَوْقِيتِ في الصَّدَاقِ، فَأَخَذَ في ذَلِكَ بِأَقَلُ مَا بَلَغَهُ عَنْ أَحَدِ مِنَ الصَّحَابِةِ، وَهُوَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَوْفٍ، واسْتَدَلَّ على ذَلِكَ أَيْضَا مِنْ كَتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَبَاحُ عُضْوٌ مِنْهَا في رُبْعِ دِينَارٍ إِنْ سَرَقَتْ ذَلِكَ، فَوَجَبَ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَدْ يُسْتَبَاحُ عُضْوٌ مِنْهَا في رُبْعِ دِينَارٍ إِنْ سَرَقَتْ ذَلِكَ، فَوَجَبَ بِهَذَا أَلاَّ يُسْتَبَاحَ فَرْجُهَا بِأَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ.

وأَخبرنَا أَبُو عِيسَى (١)، قالَ: حَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَخْيَى (٥)، عَنْ أَبِيهِ، قالَ: مَنْ

⁽۱) رواه الدارقطني (۳۲۰۰)، والبيهقي ۷/ ۲۳۹، من حديث محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عباس، ورواه أبو داود في المراسيل (۲۱۵) عن عبد الرحمن بن البيلماني مرسلا.

⁽٢) هو عبد الملك بن المغيرة الطائفي.

⁽٣) رواه الدارقطني (٩٦ ٣٥)، من طريق شريك عن أبي هارون به.

⁽٤) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي القاضي، الإمام الفقيه المحدث، وهو ممن يروي عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى وغيره، توفي سنة (٣٦٧)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١٣٥٠.

 ⁽٥) هو عبيد الله بن يحيى بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي، الفقيه المتقن، روى عن أبيه وغيره،
 توفي سنة (٢٩٨)، ينظر: السير ٢٣/ ٥٣١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٨١٨.

نَكَحَ بِأَقَلَّ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ أُمِرَ قَبْلَ البِنَاءِ أَنْ يُتِمَّ لَهَا رُبْعَ دِينَارٍ، فإنْ أَبَى فُسِخَ نِكَاحُهُ، فإنْ دَخَلَ بِها أُجْبِرَ على تَمَام رِبْع دِينَارٍ.

قالَ: ومَنْ نَكَحَ بِقُرْآنٍ فُسِخَ قَبْلَ البَنَاءِ، وثَبَتَ بَعْدَهُ، ولَهَا صُدَاقٌ مِثْلُهَا في مِلاَثِهَا وجَمَالِهَا ومَالِهَا.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا تُرَدُّ المَرْأَةُ مِنَ الجُنُونِ، والبَرَصِ، والجُذَامِ، وَالِهَ الفَرْجِ، لأَنَّهَا عُيُوبٌ يَمْتَنِعُ بِهَا الزَّوْجُ مِنَ الوَطْءِ الذي إليهِ قُصِدَ في النُكَاحِ، فإذَا فَرَّتِ المَرْأَةُ مِنْ ذَلِكَ زَوْجَهَا، أُخِذَ مِنْهَا الصَّداقُ الذي دَفَعَهُ الزَّوْجُ إليها، ويُتْرَكُ لَهَا قَدْرَ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ، وذَلِكَ رُبْعُ دِينَارٍ، وقَدْ تُزَادُ ذَاتُ الحَالِ على رُبْعِ دِينَارٍ، لِهَا قَدْرَ مَا تُسْتَبَاحُ بِهِ، وذَلِكَ رُبْعُ دِينَارٍ، وقَدْ تُزَادُ ذَاتُ الحَالِ على رُبْعِ دِينَارٍ، يَتُرَكُ لَهَا مِنَ المَانِةِ عَشَرَةُ دَنَانِيرَ ونَحْوِهِ، ويُؤخَذُ مِنْها بَاقِي ذَلِكَ ويُرَدُّ إلى الزَّوْجِ، فِإِذَا كَانَ الذي غَرَّ بِهَا الزَّوْجَ وَلِيُهَا لَوْمَهُ عُرْمُ الصَّدَاقِ للزَّوْجِ، إلاَّ قَدْرَ مَا يَتُرُكُ لَهَا فِذَا فَي الرَّفِحِ جَمِيعُ الصَّدَاقِ، ولاَ يُتْرَكُ لَلوَلِي منهُ شَيءٍ، وإنَّمَا هذَا في الوَلِيِّ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهذِهِ المُعْرَاقِ الذي تُرَدُّ بِهِ المَرْأَةُ فَيَكُمُهُمَا الزَّوْجَ، ولَمْ هَنَ الطَّذَافِي المَرْأَةُ فَيَكُمُهُمَا الرَّوْجَ، ولَمْ هَنَ عَلَمُ مُ المَّدُونِ المَرْأَةِ وَلَمْ شَيءَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّدَاقِ، ولَمُ يَعْمُوبِ الذي تُرَدُّ الوَلِي يَعْلَمُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِهِ فَالْمَوْلِي المَرْأَةُ وَلَكَ عَلَى المَرْأَةِ المَارَاةِ أَيْضًا أَنْ تَوْدًا الوَبِلِ المَرْأَةِ وَلَمَالُولُ المَعْرُوبِ التَي رَدِّهَا هُو وَيَمُ المَالَّةِ وَيَلَامُ المَوْلِي المُولِي المَرْاةِ أَيْضَا أَنْ تَوْدً الرَّجُلَ بِمِثْلِ المُعْبُوبِ التِي رَقِيلُهُ المُعْرُوبِ التِي رَقِيلًا مَنْ فَرَدُوهُ إِنَا المَالَاقِ وَلَا مَنْ وَيَلِهَا، فَتَرُدُهُ إِنها.

سأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةً، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ [أبي حَسَّانَ وَخَلاَّسِ بنِ عَمْروٍ، كِلاَهُمَا عَنْ] عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةً، عَنِ ابنِ مَسْعُودٍ: (أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ بَوْ عَمْروٍ، كِلاَهُمَا عَنْ] عَنْهَا ولَمْ يَدْخُلْ بِها، ولَمْ يَقْرِضْ لَهَا، كانَ نِكَاحُهَا عَنْ رَجُلٍ تَقْوِيضٍ، فقالَ: إنِّي أَقُولُ فِيهَا: أَنَّ لَهَا صُدَاقاً كَصُدَاقِ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهَا، لاَ وَكُن ولا شَطَطَ، وأَنَّ لَهَا المِيرَاث، وعَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَا فَمِنَ اللهِ عَزَ وَجَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَا فَمِنَ اللهِ عَزَ وَجَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَا فَمِنَ اللهِ عَزَ وَجَلَيْهَا العِدَّةَ، وإنْ يَكُنْ صَوَابَا فَمِنَ اللهِ عَزَ اللهِ عَزَ

⁽١) ما بين المعقوفتين من المصادر، وقد سقط من الأصل.

⁽٢) من المصادر، وهو ضروري للسياق.

فَقَالُوا: نَحْنُ نَشْهَدُ عِنْدَكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى في بَرُوعَ بنتِ وَاشِقِ) (١) ، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وقَدْ أَنْكَرَهُ عَلَيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ ، فقالَ: (لاَ صُدَاقَ لَهَا، حَسْبُهَا مِيرَاثُهَا، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ حَينَ سُئِلَ عَنْ هَذِه المَسْأَلَةِ ، فقالَ: (لاَ صُدَاقَ لَهَا، حَسْبُهَا مِيرَاثُهَا، فَقِيلَ لَهُ: قَدْ قَضَى فِيهَا النبيُ ﷺ في بِرْوَعَ بِنْتِ وَاشِقٍ بِخِلاَفِ هَذِه ، فقالَ: لاَ تُصَدِّقِ الأَعْرَابَ على رَسُولِ اللهِ ﷺ).

حدَّثنا بِقَوْلِ على هذَا أَبُو مُحَمَّدِ البَاجِي (٢)، عَنْ أَحْمَدَ بِنِ خَالِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدِ البَاجِي (٢)، عَنْ أَجْمَرَنَا عَبَدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: حدَّثنا عَبَدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: حدَّثنا مُفْيَانُ القَّوْرِيُّ، عَنْ عَطَاهِ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ عليٌ بِنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢).

[قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: وَبِمِثْلِ قَوْلِ عليٌّ قَالَ فِيهَا ابنُ عُمَرَ، أَنَّ لَهَا المِيرَاثَ وَعَلَيْهَا عِدَّةُ الوُفَاةَ، ولاَ صُدَاقَ لَهَا، وعلى هذَا أَهْلُ المَدِينَةِ.

قَالَ مَالِكٌ : الذِي بِيَدِه عُقْدَةُ النُّكَاحِ هُوَ الأَبُ فِي ابْنَتِهِ البِكْرِ، والسيَّدُ في أَمَتِهِ.

وقَالَ غَيْرُهُ: الذِي بِيدِه عُقْدَةُ النَّكَاحِ هُوَ الزَّوْجُ، والذِي قَالَةُ مَالِكٌ هُوَ الصَّحِيحُ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ عُقْدَةَ نِكَاحِ بِيدِ الزَّوْجِ بَعْدَ الطَّلاَقِ، والمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ الصَّحِيحُ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ عُقْدَةَ نِكَاحِ بِيدِ الزَّوْجِ بَعْدَ الطَّلاَقِ، والمَعْنَى عِنْدَ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: ﴿ أَوْيَتَعُوا ٱلَّذِي بِيدِهِ ٩٠ [البنرة: ٢٣٧] أَنْ يَعْقِدَ النَّكَاحَ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ وَهُوَ النَّابُ والسَّيِّدُ، وعَفْوُ الأَبِ عَنْ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُ ابْنَتَهُ الغِبْطَةَ عَنْدَ زَوْجٍ آخَرَ، لأَنَّ هذَا الأَبُ والسَّيِّدُ، وعَفْوُ الأَبِ عَنْ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُ ابْنَتَهُ الغِبْطَةَ عَنْدَ زَوْجٍ آخَرَ، لأَنَّ هذَا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَق.

قَالَ عِيسَى: ولَيْسَ لابْنَتِهِ أَنْ تَتْبُعَ أَبَاهَا بِمَا عَفَى عَنْهُ الزَّوْجُ مِنْ نِصْفِ صُدَاقِهَا إِذَا طَلَّقَهَا قَبْلَ البِنَاءِ، وفِعْلُهُ جَائِزٌ عَلَيْهَا.

⁽۱) رواه أبو داود (۲۱۱٦)، وأحمد ١ /٤٤٧، والبيهقي في السنن ٢٤٦/، بإسنادهم إلى سعيد بن أبي عروبة به. والوَكْس ـ بفتح الواو وسكون الكاف النقص، والشطط: الجور، ينظر: فتح الباري ٥ /١٥٣.

⁽٢) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم القرطبي، وتقدم التعريف به.

⁽٣) لم أجده هكذاً في مصنف عبد الرزاق، وإنما وجدته في ٣٩٣/٦، و٤٧٩، عن معمر عن جعفر بن برقان عن الحكم عن علي به، وهذا لا يثبت عن علي.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ للنَصْرانِيِّةِ ولاَ لليَهُودِيَّةِ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ دُخُولِ زَوْجِهَا الذِّمِّي بِهَا صُدَاقٌ، لأَنَّ الفُرْقَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ مِنْ قِبَلِهَا، بِسَبَبِ إِسْلاَمِهَا قَبْلَ دُخُولِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ امْرَأَةٍ جَاءَتِ الفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا لا صُدَاقَ لَهَا.

* [قالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: قالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ وزَيْدِ بِنِ ثَابِتِ: الْحَالَ الْمُعَرَبِ الضَّلَاثَ عَرَسَ الْخَطَّابِ وزَيْدِ بِنِ ثَابِتِ: الْحَالَ أُرْخِيتِ السُّتُورِ فَقَدْ وَجَبَ الصَّدَاقُ ١٩٣١]، قالَ عِيسَى: تَفْسِيرُهُ إِذَا عَرَّسَ الرَّجُلُ بِالمَرْأَةِ، ودَخَلَ بِهَا، ثُمَّ طَلَقَهَا فَقَالَتْ: مَسَّنِي، وقَالَ هُوَ: لَمْ أَمَسُهَا، فَالسَّنْرُ المُرْخَى عَلَيْهَا شَاهِدٌ لَهَا، تَخلِفُ مَعَهُ، وتَأْخُذُ الصَّدَاقَ كُلَّهُ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وقَالَهُ أَيْضًا ابنُ المَوَّازِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنَا أَدِينُهَا، ولاَ يَمِينَ عَلَيْهَا، وتَأْخُذُ جَمِيعَ الصَّدَاقَ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ مَسَّهَا، فإنْ صَدَّقتِ الزَّوْجَ في قَوْلهِ: إِنَّهُ لَمْ يَطَأْهَا، كَانَ لَها نِصْفُ الصَّدَاقِ، وعَلَيْها العِدَّةُ لِخِلْوَتهِ بها، ولاَ رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا في العِدَّة.

وقالَ ابنُ وَهْبِ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: حَيْثُ مَا أَخَذَ الزَّوْجُ [في] (١) الغَلْقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ المَرْأَةِ فِي المَسِيسِ إذا ادَّعَتْهُ، كَانَ ذَلِكَ فِي بَيْتِهَا أَو فِي بَيْتِ الزَّوْجِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ دُخُولَهُ عَلَيْهَا دُخُولَ زِيَارَةٍ، فَيَكُونُ حِينَيْذِ القَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ، ويَخْلِفُ أَنَّهُ مَا وَطِنْهَا، ويُقَوَّمُ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

بابُ المَقَامِ عِنْدَ البِكْرِ والثَّيْبِ، ومَا لاَ يُخِمَعُ بَيْنَهُ مِنَ النِّسَاءِ في النِّكَاحِ

* روَى يَخْيَى بنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ، عَنْ شُفْيَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِهِ، عَنْ أُمُ سَلَمَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا لَبَهِ عَنْ أُمُ سَلَمَةً زَوْجِ النبيِّ ﷺ: ﴿أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَكِ، وإنْ لَلاَثَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا: لَنِسَ بِكِ على أَهْلِكِ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتِ سَبَّعْتُ عِنْدَكِ، وإنْ سَبَّعْتُ لِنِسَائِي،، وذَكَرَ الحَدِيثَ(١)، كَمَا ذَكَرَ مَالِكٌ في المُوطَّا أَنَا مَا لَكُ في المُوطَّا أَنَا اللهُ عَنْ المُوطَّا أَنَا اللهُ ا

وهذِه الرُّوَايةُ تُبَيِّنُ أَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ لَهَا ذَلِكَ ﷺ بَعْدَ أَنْ بَقِيَ عِنْدَهَا ثَلاَثَا، ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ثَيْبَا وعِنْدَهُ غَيْرُهَا أَقَامَ عِنْدَها ثَلاَثَا، وإذا تَزَوَّجَ بِكُرَاً وعِنْدَهُ غَيْرُهَا أَقَامَ عِنْدَها ثَلاَثَا، وإذا تَزَوَّجَ بِكُرَاً وعِنْدَهُ غَيْرُهَا أَقَامَ عُنَدَها سَبْعَا، ثُمَّ عَدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ، ولا يَحْسِبُ على النِّي أَقَامَ التي أَقَامَها عِنْدَها.

وبهذًا قالَ ابنُ القَاسِم، أنَّهُ يَبْتَدِىءُ بالقَسَم مِنَ التِّي أَقَامَ عِنْدَهَا.

قَالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: ولَمْ يَعْنِ بهَذَا الحَدِيثِ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعَا أَو ثَلَاثًا، وإنَّمَا أُريدَ بهِ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ غَيْرُهَا.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وإنَّما أُعْطِيتِ البِكُرُ سَبْعًا لِقِلَّةِ مُبَاشَرَتِهَا للرِّجَالِ، فأُزِيدَتْ في عَدَدِ الأَيَّام على النَّيْبِ التي قَدْ بَاشَرَتِ الرِّجُلَ وعَرَفَتْهُ.

⁽۱) رواه مسلم (۱٤٥٩)، وأبو داود (۲۵۲۲)، وابن ماجه (۱۹۱۷)، بإسنادهم إلى يحيى القطان به .

 « قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَدِيثُ رِفَاعَةَ بنِ سِمْوَالٍ في رِوَايةِ يحيى بنِ يحيى، وابن بُكَيْرِ عَنْ مَالِكٍ مُرْسَلٌ ١٩٤٢]

ورَوَاهُ ابنُ القَاسِمِ وابنُ وَهْبِ، عَنْ مَالِكِ، فَقَالاً فِيهِ: عَنِ الْمِسْوَرِ بنِ رِفَاعَةَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبيهِ، ولَمْ يَقُلْ غَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ في هذا الحَدِيثِ: عَنْ أَبِيهِ^(٢).

وقالَ ابنُ بُكَيْرٍ: عَنِ الزُّبَيْرِ في الأَوَّلِ ـ بالرَّفْع ـ، وقالَ في الثَّانِي: الزَّبِيرِ ـ بالفَتْحِ ـ وكَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ مَالِكُ (٣).

⁽١) موطا مالك، برواية ابن بكير، الورقة (١٣٩ب)، نسخة الظاهرية.

⁽٢) ينظر: موطا ابن وهب (٢٦٤)، ولم أجد الحديث في تلخيص القابسي لموطأ ابن القاسم، ولم أجده أيضا في مسند الموطأ للجوهري ص٥٠٣، ولا في أطراف الموطأ للدانى ٤/ ٥٥٣.

⁽٣) ينظر: أطراف الموطأ ٤/٥٥٣ـ٥٥٥، والإكمال لا بن ماكولا ٤/١٦٦.

قَالَ عِيسَى: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرَاةِ وبَيْنَ أَحَدِ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ قَرَابَتِهِا، فَمَثُلُ أَحَدَهُمَا رَجُلاً، فإنْ كَانَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ الْمَرْأَةَ فَهُو يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَهُمَا وإِنَّمَا هَذَا في قَرَابَةِ النَّسِبِ بَيْنَهُمَا في النَّكَاحِ، وإِنْ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فَلاَ تَجْمَعْ بَيْنَهُمَا، وإنَّمَا هذَا في قَرَابَةِ النَّسِبِ وَالرَّضَاعِ، فَأَمَّا الأَجْنَبِيَّاتِ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ الْمَرَأَةَ الرَّجُلِ وابْنَتَهُ مِن الْمِرَأَةِ الرَّجُلِ وابْنَتَهُ مِن الْمَرَأَةِ الرَّجُلِ وابْنَتَهُ مِن الْمَرَاةِ أَخْرَى، وقَدْ يَنْكِحُ أُمَّ الرَّجُلِ والْمَرَأَتَهُ، وهذا إذا مَثَلْتَ أَحَدُهُما رَجُلاً، لَمْ يَجِلَّ للرَّجُلِ مِنْهَا أَنْ يَنْكِحَ الْمَرْأَةَ.

* قَوْلُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الابْنَةِ إِذَا لَمْ تَكُن الابنَةُ مُسَتْ، فقَالَ: (لاَ، الأَمُّ مُبْهَمَةٌ)[١٩٥٠] لَمْ يَقُلُ: دَخَلْتَ بالأُمُّ أَو لَمْ تَذْخُلْ.

قالَ أَبو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ^(۱): المُبْهَمُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُوَ الكَلاَمُ الذي لا مَنْفَذَ لَهُ.

قَوْلُ زَيْدِ: (إِلَّمَا الشَّرْطُ في الرَّبَائِبِ)، يَغْنِي: قَوْلَهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَرَبَنَهِبُكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ ﴿ وَرَبَنَهِبُكُمُ الَّتِي فِي مُجُورِكُم مِن نِسَآ بِكُمُ النِّي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِرَ كَ فَكَلَّ جُنَاحَ عَلَيْكُمُ ﴾ [الساه: ١٣]، يَغْنِي: نِكَاحَ الرَّبِيةِ غَيْرِ المَدْخُولِ بِأُمْهَا حَلاَلٌ إِذَا طَلَّقَ أُمَّهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا.

قَالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ نَكَعَ امْرَأَةً فَلَذَّ مِنْهَا بِشَيءِ رُؤْيَةً فَمَا فَوْقَهَا أَوْ لَمْ يَتَلَذَّذُ، فَقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ أُمُّهَا، وكَذَلِكَ على أَبِيهِ وابْنهِ، وكُلُّ مَنْ نَكَعَ امْرَأَةً فَلَذَّ مِنْهَا بِشَيءٍ فَبَنَاتُهَا وبَنَاتُ بَنِيهَا حِلٌّ لَهُ.

قالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: قَالَ مَالِكٌ: ومَنْ وَطِءَ خَتَنَتَهُ^(٢) فإنَّه يَجْتَنِبُ وَطُءَ امْرَاتِه، ومَنْ تَلَذَّذَ بامْرَاةٍ حَرَاماً فَلاَ يَتَزَّوَجُ ابْنَتَهَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هَذَا خِلاَفُ مَا فِي المُوطَّأَ [١٩٥٤]، ووَجُهُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ

 ⁽١) هو إبراهيم بن محمد بن السري البغدادي، الإمام العلامة اللغوي، مصنّف كتاب
 (معاني القرآن) وغيره، توفي سنة (٣١١)، السير ١٤/ ٣٦٠.

⁽٢) الختن : هو كل من كان من أقارب المرأة.

في المُوَطَّا: أَنَّ الزِّنَا لاَ يُحَرِّمُ حَلاَلاً، وذَلِكَ أَنَّ النَّسَبَ لا يَثْبُتُ فِيهِ، وأَنَّ الحَدَّ يَجِبُ فِيهِ، وأَنَّهُ لا حُرْمَةَ لَهُ، فلِهذَا لا يُحَرِّمُ الزِّنَا حَلاَلاً.

ووَجْهُ مَا قَالَ مَالِكٌ في غَيْرِ المُوطَّأَ أَنَّ النُكَاحَ إِنَّمَا هُوَ للوَطْءِ، فإذا وَقَعَ الوَطْءُ بأَيِّ وَجْهِ وَقَعَ، وَجَبَ أَنْ يَقَعَ التَّحْرِيمُ، فإذا وَطِءَ خَتَنْتَهُ فَارَقَ امْرَأْتَهُ.

* * *

بابُ مَا لاَ يَجُوزُ مِنَ النَّكَاحِ، إلى آخِرِ بَابِ الجَمْعِ بَيْنَ الأُخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ اليَمِينِ

الشَّغَارُ مَأْخُوذٌ مِنَ المُشَاغَرَةِ، وَهُوَ: رَفْعُ الكَلْبِ سَاقَهُ عِنْدَ بَوْلِهِ، فَصَارَ عَاقِدُ النَّكَاحِ على الشَّغَارِ قَاصِدًا إلى رَفْعِ الصَّدَاقِ، وشَغَرَتْ بَلْدَةٌ لا سُلْطَانَ فِيهَا، أَي النُّكَاحِ على الشَّغَارِ مَنَ الشُّغَارِ، لأَنَّ هَوُلاَءِ إذا فَعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ رَفَعُوا بَيْنَهُمَا الصَّدَاقَ، فَتَصِيرُ الزَّوْجَةُ مَوْهُوبَةً بِغَيْرِ صُدَاقٍ، فَلِذَلِكَ يُفْسَخُ النَّكَاحُ مَتَى عُقِدَ على الشُغَارِ.

وابنُ القَاسِمِ يَسْتَحِبُ فَسْخَهُ بِطَلاَقِ، ويَكُونُ لَهَا بعدَ الدُّخُولِ صُدَاقُ مِثْلِهَا. وغَيْرُ ابنِ القَاسِم يَفْسَخُهُ بغَيْرِ طَلاَقِ.

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ فِي نِكَاحِ السِّرِّ: (لاَ أَجِيزُهُ، ولَوْ كُنْتُ تُقُدُّمْتُ فِيهِ عَهْدٌ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَعْقِدُوا نِكَاحًا فِي فِيهِ عَهْدٌ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَعْقِدُوا نِكَاحًا فِي سِرَّ لَرَجَمْتُ مَنْ فَعَلَ هَذَا.

قَالَ عِيسَى: وهذَا تَشْدِيدٌ مِنْ عُمَرَ، والحُكْمُ فيهِ إذَا وَقَعَ أَنْ يُفْسَخَ النُكَاحُ، دَخَلَ أَو لَمْ يَدْخُلْ، وكُلُّ نِكَاحٍ اسْتَكْتَمَهُ الشُّهُودُ وإن كَثَرُوا فَهُو نِكَاحُ سِرَّ، هذَا قَوْلُ ابنِ القَاسِم.

وقالَ يَخْيَى بنُ يَخْيَى: لاَ يَكُونُ نِكَاحُ سِرُّ إلاَّ مِثْلُ النُّكَاحِ الذي وَقَعَ بِعَهْدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ رَجُلٌ وامْرَأَةٌ، فأمَّا إذا شَهِدَ عَلَيْهِ شَاهِدَانِ عَدْلاَنِ فَمَا زَادَ، فَلَيْسَ بِنِكَاحِ سِرُّ.

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: قِيلَ لِمَالِكِ: أَتَأْخُذُ بِفِعْلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ

في ضَرْبِهِ طُلَيْحَةَ وزَوْجَهَا حِينَ تَزَوَّجَها في العِدَّةِ؟ [١٩٦١]، فقَالَ: لَيْسَ لِذَلِكَ حَدًّ مَوْقُونٌ عِنْدَهُ إِلاَّ بَقَدْر عِلْمِهِما بِمَا قَدْ دَخَلا فيهِ، وأَمْرُ الجَاهِلِ أَخَفُّ مِنَ العَالِمِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَوَّلُ مَنْ قَضَى بِفِرَاقِ المُتَزَوِّجَةِ فِي العِدَّةِ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِيهِ شَيءٌ عَنِ النبيِّ عَلَيْ، ولاَ قَضِيَةٌ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، وإنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا عُمَرُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا أَرَادا أَنْ يَسْتَبِيحَا الشَّيءَ قَبْلَ وَقْتِهِ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّصَاجِ حَقِّى يَبْلُغُ ٱلْكِلَابُ أَجَلَةً﴾ [البغر:: ١٣٥]، يعنِي: حتَّى تَنْقَضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النُكَاحِ فِي العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يعنِي: حتَّى تَنْقَضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النُكَاحِ فِي العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يعنِي: حتَّى تَنْقَضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النُكَاحِ فِي العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يعنِي: حتَّى تَنْقَضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النُكَاحِ فِي العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يعنِي: حتَّى تَنْقَضِي العِدَّةُ، فَمَنْ قَصَدَ إلى عَقْدِ النُكَاحِ فِي العِدَّةِ فَقَدْ فَعَلَ مَا يَقِي اللهُ عَرَّ وَجَلَّ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ يُفْسَخُ نِكَاحُهُ، فإنْ دَخَلَ بِها وَوَطِئْهَا فِي المُدَّةِ، فَعَلَ مَا فُرُقَ بَيْنَهُمَا ولَمْ يَتَزَوَّجُهَا أَبُداً، عُقُوبَةً لِمَا صَنَعَ، وتُحْرَمُ بِهِذَا الوَطْءِ على آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، ويَكُونُ لَهَا المُسَمَّى مِنَ الصَّدَاقِ، ويَثْبُتُ فِيهِ الوَلَدُ، وعَلَيْهَا العِدَّةُ، لَكَيْ وَالْعَاسِدِ.

وقالَ [أَبو](١) عُمَرَ: تَنْظُرُ إلى مَا مَضَى مِنْ عِدَّةِ الأَوَّلِ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ تَمَامَ عِدَّتِها مِنَ الأَوَّلِ، ثُمَّ تَعْتَدُّ مِنَ الثَّانِي عِدَّةً مُسْتَأْنَفَةً.

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: وَقَالَ أَصْبَغُ: الأَمْرُ عِنْدَنا فِي هَذَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّةٍ مِنْ وَفَاةٍ ثُمَّ فُرُقَ بَيْنَهُما أَنَّهَا تَنْتَظِرُ أَفْصَى الأَجَلَيْنِ، تَغْتَدُّ مِنَ الهَالِكِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَتَكُونَ مُحِدًّاةً فِي ذَلِكَ، وتَغْتَدُ^(٢) مِنَ الذي مَسَّهَا بِثَلاَثِ حُيْضٍ، تَذْخُلُ الحُيَّضُ فِي الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ والعَشَرَةِ الأَيَّامِ، لأَنَّهَا اسْتِبْرًاءٌ، فإذا انْقَضَتْ عِدَّةُ الوَفَاةِ مِنْ يَوْمٍ مَاتَ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ ثَلاَثَ حُيْضِ سَقَطَ عَنْهَا الإحْدَادُ، وخَرَجَتْ مِنْ عِدَّةِ الوَفَاةِ، ولَمْ تَحِلُ للأَزْوَاجِ حتَّى تُتِمَّ الثَّلاَثَ حُيْضٍ، فإنْ حَاضَتْ ثَلاَثَ حُيْضٍ قَبْلَ تَمَام عِدَّةِ الوَفَاةِ فإنَّها لاَ تَحِلُ للأَزْوَاجِ حتَّى تُتِمَّ الثَّلاَثَ حُيْضٍ، فإنْ حَاضَتْ ثَلاَثَ حُيْضٍ قَبْلَ تَمَام عِدَّةِ الوَفَاةِ فإنَّها لاَ تَحِلُ للأَزْوَاجِ حتَّى تَنْقَضِي عِدَّةُ الوَفَاةِ.

قالَ أَصْبَغُ: وإنْ كَانَ تَزَوَّجَهَا في عِدَّةٍ مِنْ طَلاَقِ البَتَّةِ كَانَ عَلَيْهَا ثَلاَثُ حُيْضٍ، اسْتَبْرَاءً مِنْ مَسِيسِ الآخِرِ، ونُظِرَ إلى مَا مَضَى مِنْ حَيْضِ عِدَّتِها قَبْلَ أَنْ يَغْزِلَ عَنْها

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وهو لا بد منه.

 ⁽٢) من هنا بدأت نسخة المكتبة العتيقة بالقيروان في هذا الموضع.

الثَّانِي، فإنْ كَانَ مَضَتْ حَيْضَةٌ أَو حَيْضَتَانِ بَنَتْ علَى ذَلِكَ مِنْ حُيْضِ الإسْتَبْرَاءِ، فإذا تَمَّتْ ثَلاَثُ حُيَّضٍ مِنَ الطَّلاَقِ لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ الأَوَّلُ سُكْنَاهَا فِيمَا بَقِيَ مِنْ حُيْضِ اسْتِبْرَائِهَا، وانتَقَلَتْ حَيْثُ شَاءَتْ، حَتَّى تَنْقَضِي حُيْضُ الإسْتَبْرَاءِ.

قالَ: وإنْ كَانَ طَلاَقُ الزَّوْجِ الأَوَّلِ إِيَّاهَا على سُنَّةِ الطَّلاَقِ وتَزَوَّجَتْ في العِدَّةِ فُسِخَ نِكَاحُ الثَّانِي، واسْتَقْبَلَتْ بِثَلاَثِ حُيْضٍ الإسْتِبْرَاءِ، تَبْرَثَهَا مِنْهُ ومِنْ بَقِيَّةٍ عِدَّتِها مِنَ الأَوَّلِ، فإنْ أَرَادَ الأَوَّلُ ارْتَجَاعَهَا في

بَقِيَّةِ عِدَّتِها مِنْهُ كَانَ ذَلِكَ لَهُ، ويُشْهِدُ على رَجْعَتِها، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يَذْخُلُ حَتَّى يُتِمَّ حُيَّضِ الإِسْتِبْرَاءِ مِنَ الثَّانِي.

قالَ أَصْبَغُ: فإنْ كَانَتْ قَدْ حَمَلَتْ مِنَ النَّانِي أَجْزَأَهَا الوَضْعُ مِنَ الإَسْتِبْرَاءِ، ولَمْ يُجِزْهَا مِنْ عِدَّةِ الأَوَّلِ، لأَنَّ عِدَّتَهَا مِنْهُ بالحَيْضِ، فَلاَ يَبْرَنَها الوَضْعُ، ولاَ يَبْرَأَهَا إلاَّ الحَيْضُ لأَنَّهُ الأَوَّلُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا كُرِهَ نِكَاحُ الأَمَةِ على الحُرَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُبِحْ نِكَاحَ الأَمَةِ إِلاَّ بِشَرْطَيْنِ، وَهُمَا: عَدَمُ الطَّوْلِ، وخَوْفُ العَنَتِ، فإذا رَضِيتِ الْحُرَّةُ بِدُخُولِ الأَمَةِ عَلَيْهَا كَانَ القَسَمُ بَيْنَهُمَا بالسَّوَاءِ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ الأَزْوَاجَ بالعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ، وإذا كرِهَتِ الحُرَّةُ دُخُولَ الأَمَةِ عَلَيْهَا كَانَتْ بالخَيَارِ، إِنْ شَاءَتْ فَارَقَتْهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ لِمَنْ طَلَّقَ أَمَةً ثَلاَثَا ثُمَّ اشْتَرَاهَا أَنْ يَطَأَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجَ غَيْرَهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يُبِحْ المَبْتُونَةَ لِمَنْ أَبَتِهَا إِلاَّ بَعْدَ نِكَاحِ زَوْجِ غَيْرَهُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطْئِهِ إِيَّاهَا (١) بِمِلْكِه لَهَا، وكَذَلِكَ المُسْلِمُ يَتَزَوَّجُ غَيْرَهُ، فَلِذَلِكَ لَمُ يُطَلِّقُهَا المُسْلِمُ يَتَزَوَّجُ بَعْدَهُ نَصْرَانِيًّا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، أَنَّهَا لاَ تَحِلَّ النَّصْرَانِيَّةً، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ثَلَاثًا، فَتَتَزَّوَجَ بَعْدَهُ نَصْرَانِيًّا، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، أَنَّهَا لاَ تَحِلَّ لِلْأَوْمِ إِلَيْ النَّصْرَانِيَّ إِيَّاهَا، ولا يَحِلُهَا لِزَوْجِهَا المُسْلِمِ الذِي كَانَ أَبَتَ طَلاَقَهَا (١) بِوَطْءِ النَّصْرَانِيُّ إِيَّاهَا، ولا يَحِلُهَا

 ⁽١) في نسخة (ق): وطئها بملكه إياها.

^(۲) في (ق): الذي كان طلقها.

[للأُوَّلِ](١) إلاَّ وَطْءٌ صَحِيحٌ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إذا اشْتَرَى الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ مِنْ سَيِّدِهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ، وكَانَتْ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ، لأَنَّ ذَلِكَ الجَنِينَ عُضْوٌ مِنْهَا، فَلَمَّا سَرَى إليه العِنْقُ بِمِلْكِ أَبِيهِ لِهَا صَارَتْ بِذَلِكَ أُمَّهُ أُمَّ وَلَدٍ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ فِي الْأَخْتَيْنِ: (مَنْ مَلَكَ اليَمِينَ أَحَلَّتُهُمَا آيةٌ، وحَرَّمَتُهُمَا آيةٌ)[١٩٧٤]، يَعْنِي بِالآيةِ المُحَلِّلَةِ قَوْلَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِنْ خِنْتُمْ أَلَّا نَمْيُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَامَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [الساء: ٣]، فهذِه أَحَلَّتْ مِلْكَ اليَمِينِ كُلُهِ، وأَمَّا الآيةُ المُحَرَّمَةُ فَهِي قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ الساء: ٢٣]، قالَ ابنُ سَلاَمٍ: يَعْنِي مَا قَدْ مَضَى (٢) قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وأَمَّا الآنَ فَلا الساء: ٢٣]، قالَ ابنُ سَلاَمٍ: يَعْنِي مَا قَدْ مَضَى (٢) قَبْلَ التَّحْرِيمِ، وأَمَّا الآنَ فَلا تَجْمَعُوا بَيْنَهُمَا (٣).

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ لابنِهِ في الجَارِيَةِ التِّي وَهَبَهُ إِيَّاهَا: (لا تَقْرَبُهَا، فإنِّي قَدْ رَأَيْتُ سَاقَهَا مُنكَشِفَةٌ) [١٩٨١]، يُرِيدُ: لاَ تَقْرَبُهَا للوَطْءِ، وَقَدْ فَإِنِّي قَدْ نَظَرَتُ إلى سَاقِهَا نَظْرَةَ شَهْوَةٍ، فالنَّظَرُ هُوَ أَوَّلُ أَسْبَابِ الوَطْءِ، وقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على الأَبْنَاءِ مَا وَطِئَهُ الآبَاءُ، بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُمَ مَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على الأَبْنَاء مَا وَطِئَهُ الأَبْنَاءُ، نَكَمَ مَا اللهُ عَرَّ وَجَلَّ إللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الآبَاءِ مَا وَطِئَهُ الأَبْنَاءُ، بِقَوْلِهِ عَرَّ مَعلى الآبَاءِ مَا وَطِئَهُ الأَبْنَاءُ، بِقَوْلِهِ عَرَّ مَعلى الآبَاءِ مَا وَطِئَهُ الأَبْنَاءُ، بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَحَلَيْهِ لَ أَبْنَاءُ مُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَرَّ وَجَلَّ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

وفِي قَوْلِ مَرْوَانَ مِنَ الفِقْه: أَنَّ الشَّيءَ المُحَرَّمِ يَمْتَنِعُ منهُ بِأَقَلُ سَبَبٍ، كَمَا مَنَعَ هُوَ ابْنَهُ مِنْ وَطْءِ الأَمَةِ التِّي وَهَبَهُ إِيَّاهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ نَظَرَ إلى سَاقِهَا نَظْرَةَ شَهْوَةٍ.

* * *

⁽١) من نسخة (ق)، وفي الأصل: الأول.

⁽٢) في هذا الموضع انتهت نسخة القيروان.

⁽٣) ينظر تفسير ابن أبي زمنين ١٥٢/١.

بابُ النَّهٰي عَنْ وَطْءِ إِمَاءِ أَهْلِ الكِتَابِ، إلى آخِرِ كِتَابِ النَّكَاحِ

قالَ أبو المُطَرِّفِ: لَمْ يَحِلَّ لِمُسلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَةً كِتَابِيُّ، لِنَلاَّ يَرِقَّ وَلَدُهُ لِغَيْرِ مُسلِم، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الوَلَدَ تَبَعٌ لأَمَّه في الرَّقِ، ومَنعَ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ تَزْوِيجِ أَمَةٍ يَهُودِيَّةِ أَو نَصْرَانِيَّةٍ وإِنْ كَانَتْ لِمُسْلِم بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَسَحِحَ الْمُحْصَنِينِ الْمُؤْمِنَينِ فَين مَا مَلكَتْ أَيْمَنكُم مِن فَنيَنيكُمُ الْمُؤْمِنَينَ فَي يَنجِحَ المُحْصَنينِ الْمُؤْمِنَينِ فَين مَا مَلكَتْ أَيْمَنكُم مِن فَيَينيكُمُ الْمُؤْمِنَينَ فِي اللهِ يَعْفِي اللهُ عَنْ وَجَلَّ للمُسْلِمِينَ نِكَاحَ حَرَاثِرِ أَهْلِ الكِتَابِ جَازَ وَطُهُ السَاهِ مِنْهُنَّ ، ولَمَّا أَبَاحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ نِكَاحِ المُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ الإِمَاءُ مِنْهُنَّ ، ولَمَّا مَنعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ نِكَاحِ المُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ كَالْمَاءُ مِنْهُنَ ، ولَمَّا مَنعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ نِكَاحِ المُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ كَالمَهُوسِيَّاتِ وعَبَدةِ الأَوْثَانِ ، فَقَالَ : ﴿ وَلَا لَنكِمُوا ٱلمُشْرِكَاتِ مَنْ يُولِيَ اللْمِنَا فَي الْمُعَالِقُ الْمُ الْمُعَلِقِ الْمَاءُ مِنْهُنَ بِمِلْكِ البَعِينَ .

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ سَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ: (المُحْصَنَاتُ مِنَ النُسَاءِ هُنَّ أُولاَتِ الأُزْوَاجِ، ويَرْجِعُ ذَلِكَ إلى أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ الزُّنَا)[١٩٨٦]، يُرِيدُ: أَنَّ الإحْصَانَ لا يَكُونُ بِزِنَا، ولاَ يَكُونُ إلاَّ بِنِكَاحِ.

وقالَ غَيْرُ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، ويَرْجِعُ ذَلِكَ إلى أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ حَرَّمَ النَّسَاءَ اللَّوَاتِي لاَ يَجِلُّ وَجَلَّ حَرَّمَ النِّسَاءَ اللَّوَاتِي لاَ يَجِلُّ وَطُنُهُنَّ بالنَّكَاحِ مِنَ القَرَابَاتِ أَضَافَ إليْهِنَ النَّسَاءَ المُحْصَنَاتِ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، وَطُنُهُنَّ بالنَّكَاحِ مِنَ القَرَابَاتِ أَضَافَ إليْهِنَ النَّسَاءَ المُحْصَنَاتِ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، وَطُنُهُنَّ بالنَّكَاحِ مِنَ القَرَابَاتِ أَضَافَ إليْهِنَ النَّسَاءَ المُحْصَنَاتِ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، فَجَعَلَهُنَّ مُحَرَّمَاتِ، فَلاَ يُمْكِنُ وَطْءُ ذَاتِ زَوْجٍ، إلاَّ بِزِنَا، وفِي هذَا أَيْضَا رَدُ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ فِي الأَمَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ: أَنَّ بَيْعَهَا طَلاَقُهَا، فَقَالَ سَعِيدٌ: إنَّ كُلَّ ذَاتِ زَوْجٍ

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، وهو ضروري للسياق.

لا تُوطَأُ إِلاَّ بِزِنَا، ثُمَّ اسْتَثْنَى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى مِنْ ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ السَّبَايَا، فقالَ: ﴿ إِلَا مَامَلَكَتُ أَيْمَنُكُمُ ۚ ﴾ [الساء: ٢٤].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: هُنَّ السَّبَايَا ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ بِأَرْضِهِنَّ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يُوطَنْنَ إِذَا سُبَيْنَ بَعْدَ الإِسْتِبْرَاءِ بِحَيْضَةٍ، أَو مَوْضِعِ حَمْلٍ إِنْ كَانَتْ حَامِلاً، أَو ثَلاَثَةِ أَشْهُرِ في الصَّغِيرَةِ أَو اليَائِسَةِ مِنَ المَحِيضِ، لأَنَّ السَّبْيَ يَهْدِمُ النُّكَاحَ.

قالَ عِيسَى: والإخصَانُ ثَلاَثَةٌ: إخصَانُ نِكَاحٍ، وإخصَانُ عَفَافٍ، وإخصَانُ إشلاَم.

[قالَ أَبُو المُطَرُّفِ]: فَإِحْصَانُ النُّكَاحِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ الشَّكَآهِ ﴿ السَاهِ: ٢٤]، وإَحْصَانُ العَفَافِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ مُحْصَنَتِ غَيْرَ مُسَافِحَتِ ﴾ السّاه: ٢٥]، وإحْصَانُ الإسلامِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَعِلْعَ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَسَحِحَ المُحْصَنَتِ المُوْمِنَتِ ﴾ [الساه: ٢٥].

* قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: طَعَنَ بَغْضُ النَّاسِ في حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: ﴿ أَنَّ النبيِّ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ ١٩٩٣)، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وقَالَ: إِنَّمَا رَخَّصَ النبيُّ ﷺ في المُتْعَةِ في عُمْرَةِ القَضِيَّةِ بِمَكَّةَ، وكَانَتْ عُمْرَةُ القَضِيَّةِ بَعْدَ خَيْبَرَ بِعَام.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: فَوَجْهُ الحَدِيثِ عِنْدَنَا: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ المُتْعَةِ»، فَهَذَا كَلاَمٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: «ونَهَى عَنِ الحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ بِخَيْبَرَ».

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَقَدْ حَدَّثُنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: ﴿لَمَّا قَدِمَ النّبِي ﷺ مَكَّةَ فَي عُمْرَتِهِ تَزَيَّنَ نِسَاءُ أَهْلِ مَكَّةً، فَشَكَى ذَلِكَ أَصْحَابُ النبي ﷺ إليه، فَقَالَ لَهُم: تَمَتَّعُوا مِنْهُنَّ وَاجْعَلُوا بَيْنَكُم الأَجْلَ بَيْنَكُم وبَيْنَهَا ثَلاَثاً، فَمَا أَخْسَبُ رَجُلاً مِنْكُم يَسْنَمِكُنُ مِنْ امْرَأَةٍ ثَلاَثاً إِلاً وَلاَهَا الدُّبُرِ، قَالَ الحَسَنُ: فَإِنْمَا كَانَتِ المُتَعَةِ ثَلاَثةً أَيَّام لَمْ تَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ولاَ بَعْدَهُ (١٠).

 ⁽١) رواه سعيد بن منصور في السنن ١/ ٢٥٠، عن هشيم بن بشير به، وقول الحسن خاصة رواه عبد الرزاق في المصنف ٧/ ٥٠٣.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: حدَّثنا بهذَا أبو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنْ على على على على بن عبدِ العَزِيزِ، عَنْ أبي عُبَيْدِ القَاسِم بنِ سَلاَّم.

قالَ ابنُ عُثْمَانَ: وحدَّثنا ابنُ خُمَيْرٍ (١)، عَنِ ابنِ مُزَيْنٍ، قالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: المُتْعَةُ الآنَ سِفَاحٌ لاَ نِكَاحٌ.

قَالَ عِيسَى: وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ تَمَتَّعَ الآنَ بامْرَأَةٍ عَالِمَا عَامِدًا نُكُلَ أَشَدً النُكَالَ، وكَذَلِكَ حُكُمُ كُلُّ نِكَاحٍ حَرَّمَهُ القُرْآنِ فَعَلَى مَنْ عَقَدَهُ عَالِمَا عَامِداً الحَدُ، يُجْلَدُ فِيهِ البِكُرُ مَاثَةً، ويُرْجَمُ المُحْصَنُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: المُتَعْةُ حَرَامٌ، حَرَّمَهَا النُكَاحُ والطَّلاَقُ والعِدَّةُ، وقَدْ صَعَّ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رُجُوعَهُ عَنْ قَوْلهِ بِإِبَاحَتِهَا، هذَا هُوَ المَشْهُورُ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، وسُئِلَتْ عَائِشَةٌ عَنْهَا فَقَالَتْ: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِقُرُوجِهِمْ حَنِظُونٌ ۚ إِلَّا عَلَىٓ أَنْوَجِهِمْ أَوْمَا مَلَكَتَ أَيْمَنُهُمْ ﴾ [المومنون: ٥٠]، فالمُتْعَةُ لَيْسَتْ زَوْجِيَةً، ولاَ مِلْكَ يَمِينِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا جَازَ للعَبْدِ أَنْ يَنْكِحَ أَرْبَعَ زَوْجَاتِ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبَّع ﴾ [الساء: ٣]، فَدَخَلَ في هذَا الخَطَابِ الحُرُّ والعَبْدُ.

وقالَ غَيْرُهُ: يَرْوِي عَنِ ابنِ وَهْبٍ أَنَّهُ ذَكَرَ عَنْ مَالِكِ: أَنَّ العَبْدَ لاَ يَنْكِحُ إلاَّ زَوْجَتَيْنِ، وهذَا خِلاَفُ مَا نَقَلَهُ عنهُ أَصْحَابُهُ، أَنَّ العَبْدَ لَهُ أَنَّ يَنْكَحَ أَرْبَعَ زَوْجَاتِ، مِثْلَ الحُرُّ سَوَاهٌ.

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: لَمَّا لَمْ يَجُزْ للرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَمَتَهُ الْبَدَاءُ، ولاَ للمَراةِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا عَبْدُهَا الْبَدَاءُ لَمْ يَجُزْ لَهُمَا أَنْ يَبْقَيا على نِكَاحِهِمَا إِذَا مَلَكَ أَحَدُهُمَا مَا حَبُهُ، فَمَتَى وَقَعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ وَقَعَ الفَسْخُ أَبَداً، والفَسْخُ أَبَداً في صَاحِبَهُ، فَمَتَى وَقَعَ مِلْكُ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ وَقَعَ الفَسْخُ أَبَداً، والفَسْخُ أَبَداً في النَّكَاحِ هُوَ مَا يَقَعُ بِغَلَبَةٍ ولا يَقَعُ بِالْحَتِيَادِ، فإذا أَعْتَقْتِ المَرْأَةُ زَوْجَهَا بعدَ أَنْ تَشْتَرِيهِ النَّكَاحِ هُوَ مَا يَقَعُ بِغَلَبَةٍ ولا يَقَعُ بِالْحَتِيَادِ، فإذا أَعْتَقْتِ المَرْأَةُ زَوْجَهَا بعدَ أَنْ تَشْتَرِيهِ

⁽۱) هو أبو عثمان سعيد بن خمير الرَّعيني القرطبي، الإمام الفقيه، توفي سنة (۳۰۱)، وتقدم التعريف به.

مِنْ سَيِّدِه ابْتَدَيا عَقْدَ النُّكَاحِ إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ، ولَمْ يَكُنْ في الفَسْخِ رَجْعَةٌ في العِدَّةِ، لأَنَّ الرَّجْعَةَ إِنَّمَا تَكُونُ في غَيْرِ الطَّلاَقِ البَائِنِ، وَهُو طَلاَقُ السُّنَّةِ، فهذا الذي للزَّوْج فيهِ الرَّجْعَةُ في العِدَّةِ.

قَالَ عِيسَى: لا بَأْسَ بِتَكْنِيَةِ الذُّمِّي، كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ بِصَفْوَانَ بنِ أُمَيَّةً.

وقالَ غَيْرُهُ: لا يُكْنَى اليَهُودِيُّ ولاَ النَّصْرَانِيُّ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَلْزَمَهُمُ الصَّغَارَ واللَّذُلَّ، والكُنْيَةُ هِيَ تَشْرِيفٌ للرَّجُلِ، وإنَّمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُكَنِّي عُظَمَاءَ المُشْرِكِينَ على سَبيلِ الاسْتِئلاَفِ لَهُمْ ولِمَنْ وَرَاءَهُم مِنْ عَشَائِرِهم.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: مَعَنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ لِصَفْوَانَ بِنِ أُمَيَّةَ: ﴿إِنْ رَضِيتَ أَمْرَأَ قَبِلْتُهُ، وإلاَّ [سَيَّرْتَنِي] (١) شَهْرَيْنِ (٢٠٠١] يَعْنِي: إِنْ رَضِيتَ الإِسْلاَمَ الذي أَدْعُوكَ إليه، وإلاَّ أَنْتَ آمِنْ مُدَّةً مِنْ شَهْرَيْنِ، لاَ يَعْرِضُ لَكَ أَحَدٌ مِنَ المُسْلِمينَ، وهذَا أَصْلٌ في عَقْدِ الصُّلْحِ بِينَ المُسْلِمِينَ والمُشْرِكِينَ مُدَّةً مَعْلُومَةً، علَى حَسَبِ مَا يَرَوْنَهُ مَصْلَحَةً لَهُم.

قالَ مَالِكٌ: إذا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ وَقَعَتْ بَيْنَهُمَا الفُرْقَةُ إذا عُرِضَ عَلَيْهِا الإشلاَمُ فَأَبِثُ أَنْ تُسْلِمَ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا هذَا فِي غَيْرِ الكِتَابِيَّاتِ، فَأَمَّا اليَهُودِيَّةُ والنَّصْرَانِيَّةُ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَلَمْ تُسْلِمْ هِيَ فإنَّها تَبْقَى مَعَهُ زَوْجَةً كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الإسلام، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَجُوزُ للمُسْلِمِ تَزْوِيجُ اليَهُودِيَّةِ والنَّصْرَانِيَّةِ، وأَمَّا إِذَا أَسْلَمَتِ المَرْأَةُ وزَوْجُهَا كَافِرٌ فإنَّهُ أَحَقُ بِها إِذَا أَسْلَمَ مَا دَامَتْ فِي العِدَّةِ.

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: لَأَنَّ إِسْلاَمَهُ في عِدَّتِها بِمَنْزِلَةِ رَجْعَةٍ لَهَا إِذَا طَلَّقَهَا، لأَنَّ إِسْلاَمَهُ فِعْلَةٌ، ورَجْعَتُهُ فِعْلَةٌ، فَصَحَّ بِهِما النُّكَاحُ، وبِهذَا حَكَمَ النبيُّ ﷺ في صَفْوَانَ حِينَ أَسْلَمَ بَعْدَ زَوْجَتِهِ وَهِيَ في العِدَّةِ، وفي عِكْرِمَةَ بنِ أبي جَهْلِ وزَوْجَتِهِ.

* قالَ عبدُ الرَّحمنِ: قَوْلُ النبيُّ ﷺ لِعَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ: ﴿ أَوْلِمْ وَلَوْ

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا، وفي الأصل: صرت.

بِشَاةِ ٢٠٠٦] يَقُولُ: أَطْعِمْ في عُرْسِكَ وَلَوْ شَاةً، وفِي هذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: التَّأْكِيدُ في وَلِيمَةِ العُرْس، وأَنَّ الزَّوْجَ يُؤْمَرُ بِهَا.

وقَدْ حَدَّثنا أَبُو القَاسِمِ [هِشَامُ] بنُ أَبِي خَلِيفَةَ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حدَّثنا أَبُو بِشْرِ الدُّولاَبِيُّ، قالَ: حدَّثنا أَبُو أَخْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قالَ: الدُّولاَبِيُّ، قالَ: حدَّثنا أَبُو أَخْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، قالَ: حدَّثنا شُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمَّهِ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيُّ ﷺ حدَّثنا شُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورِ بنِ صَفِيَّةَ، عَنْ أُمَّهِ صَفِيَّةَ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النبيُّ ﷺ قَالَتْ: ﴿ أَوْلَهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ على بَعْضِ نِسَانه بِمُدَّيْنِ مِنْ شَعِيرٍ ﴾ (١).

* قَـالَ أَبُـو المُطَرِّفِ: قَـوْلُ النبيِّ ﷺ: ﴿إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُم إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا الْمَارَانِ إِنَّمَا ذَلِكَ فِي العُرْسِ وَحْدَهُ، ولاَ يَنْبَغِي لأَحَدِ أَن يُدْعَا إِلِه إِلاَّ أَجَابَ، صَائِماً كَانَ أَو مُفْطِراً، فإنْ كَانَ مُفْطِراً أَكَلَ، وإنْ كَانَ صَائِماً دَعَا لَهُم ثُمَّ انْصَرَف، وإنْ كَانَ صَائِماً دَعَا لَهُم ثُمَّ انْصَرَف، وإنَّمَا أَمَرَ بالوَلِيمَةِ لِكَيْ يَشْهَدَ أَمْرَ النَّكَاحِ، وقَدْ جَاءَ في الحَدِيثِ: الْصَرَف، وإنَّمَا أَمَرَ بالوَلِيمَةِ لِكَيْ يَشْهَدَ أَمْرَ النَّكَاحِ، وقَدْ جَاءَ في الحَدِيثِ: ﴿أَعْلِنُوا هَذِهِ المَنَاكِحَ، واضْرِبُوا عَلَيْهَا بالدُّفُ (٣).

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: يَعْنِي بِالدُّفِّ هُوَ الذِي فِي صِفَةِ الغِرْبَالِ.

وقالَ ابنُ القَاسِم: مَنْ أَتَى إلى وَلِيمَةٍ فَوَجَدَ فِيهَا لَهْوَاً كالزَّمِيرِ والعُودِ فَلاَ يَدْخُلْ ولَيَنْصَرِفْ، وأَمَّا إذا كَانَ الدُّفُ والكَبَرُ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ^(١).

قالَ: ويُكْرَهُ لِمَنْ دُعِيَ إلى وَلِيمَةِ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ غَيْرَهُ، إلاَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَدْعُ مَنْ لَقِيتَ، فإذا قِيلَ لَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ الاَّ يُجِيبَ إلى تِلْكَ الوَلِيمَةِ، ومُبَاحٌ لَهُ أَنْ يُجِيبَ.

* قَالَ عِيسَى: الَّذِي وَقَعَ في نَفْسِي مِنْ مَسْأَلَةِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ أَنَّهُ آثَرَ امْرَأَتَهُ

 ⁽١) هو هشام بن محمد بن قرة بن أبي خليفة الرعيني المصري، المتوفى سنة (٣٧٦)،
 وتقدمت ترجمه فيما سبق، وجاء في الأصل: (هاشم)، وهو خطأ

⁽٢) رواه البخاري (٤٨٧٧) عن محمد بن يوسف عن سفيان الثوري به.

⁽٣) رواه الترمذي (١٠٨٩)، وابن ماجه (١٨٩٥)، من حديث عائشة، ورواه أحمد ٤/٥، من حديث عبد الله بن الزبير .

⁽٤) الكَبَر - بالتحريك - هو الطبل ذو الوجه الواحد، المعجم الوسيط ٢/ ٧٧٣.

الشَّابَّةَ على الأُخْرَى القَسْمَ لَهَا مِنْ نَفْسِهِ في المَبِيتِ خَاصَّةً [٢٠١٧]، وذَلِكَ أَنَّ الأَثْرَةَ للرَّجُلِ جَائِزَةٌ فِيمَا يُرِيدُ أَنْ يُؤْثِرَ بهِ إِحْدَى زَوْجَاتِهِ مِنْ مَالِهِ بعدَ العَدْلِ في المَبِيتِ والنَّفَقَةِ بَيْنَ زَوْجَاتِهِ، وقالَهُ ابنُ القَاسِم.

وقَالَ ابنُ نَافِع: لا أُحِبُ ذَلِكَ لاَحدٍ، إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ صَلَا لَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ صَلَا اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

قالَ أبو المُطَرُّفِ: إنَّمَا أُرْخِصَ للمُحْرِمِ في مُرَاجَعَةِ امْرَأَتِهِ إِذَا كَانَتْ في عِدَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَجْعَتَهُ كَلاَمٌ، يَقُولُ: أُشْهِدُكُم أَنِّي قَدْ رَاجَعْتُ امْرَأَتِي، ولَيْسُ هُوَ اسْتِثْنَافُ نِكَاحٍ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْضَا مُحْرِما لأَجْزَأَهُ أَنْ يُرَاجِعَ بالإشْهَادِ دُونَ الْمَسِيسِ، بِخِلاَفِ المُولِي(١) الذِي لا يَصِعُ ارْتِجَاعُهُ إلاَّ بالمَسِيسِ لِمَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ المَسِيسِ، بِخِلاَفِ المُولِي(١) الذِي لا يَصِعُ ارْتِجَاعُهُ إلاَّ بالمَسِيسِ لِمَنْ حُكِمَ عَلَيْهِ بِطَلاَقِهِا ثُمَّ رَاجَعَهَا بي عِدَّتِها فَلَمْ يَطَأَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَقَدْ بَانَتْ منهُ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ، بِحَمْدِ اللهِ، وحُسْنِ عَوْنهِ، وتَأْيِيَدِه، ويُمْنِه، وصلَّى اللهُ على مُحَمَّدِ وعلى آلهِ وسلَّم يَتْلُوهُ كِتَابُ الطَّلاَقِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

 ⁽١) يعني الذي يحلف على زوجاته أو على بعضهن بأن لا يقربهن أربعة أشهر أو أكثر،
 وسيأتي الحديث عنه في الباب القادم.



صلَّى اللهُ على مُحمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ الطَّلاَقِ

* فَوْلُ ابنِ عِبَّاسِ للذِي طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَانَةَ تَطْلِيقَةٍ: (طَلُقَتْ مِنْكَ بِثَلَاثٍ، وسَبْعٌ وتِسْعُونَ اتَّخَذْتَ آيَاتِ اللهَ هُزُواً)(٢٠٢١] يَقُولُ: تَرَكْتَ الطَّلاَقَ الذي أَمَرَ اللهُ بهِ، وتَهَاوَنْتَ بِذَلِكَ، واسْتَهْزَأْتَ بأَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، يَلْزَمُكَ مَا أَلْزَمْتَهُ نَفْسَكَ، ومَا نَطَقَ بهِ لِسَانُكَ.

قَالَ مَالِكٌ: الطَّلاَقُ الذِي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ هُوَ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ في طُهْرٍ لَمْ يَمَسَّهَا فيهِ طَلْقَةً، ثُمَّ يُمْهِلُهَا حتَّى تَحِيضَ ثَلاَثَ حُيَّضٍ، ولا يُنْبِغْهَا طَلاَقاً.

قِيلَ لَهُ: أَفَيُطَلِّقُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ طَلْقَةً؟ فَمَا أَنْكَرَ ذَلِكَ، وقَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ بهَذِه البَلْدَةِ يَفْعَلُ ذَلكَ.

* قَوْلُ ابنِ مَسْعُودِ للذِي طَلَّقَ امْرَأْتَهُ ثَمَانِي تَطْلِيقَاتِ أَنَهَا قَدْ بَانَتْ مِنْكَ بِثَلَاثٍ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: (لاَ تَلْبِسُوا على أَنْفُسِكُمْ)[٢٠٠٢]، يَغْنِي: لاَ تَخْلِطُوا على أَنْفُسِكُم، فَتَتَعَدُّوا مَا أُمِرْتُمْ بِهِ فِي الطَّلاَقِ، فإنَّهُ (كَمَا تَقُولُونَ)، يَغْنِي: يُلْزِمَكُمْ وإنْ كُنْتُمْ قَدْ تَعَدَّيْتُمْ فَطَلَّقْتُمْ بِغَيْرِ الطَّلاَقِ الذِي أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ، وَهُوَ طَلاَقُ الشَّنَة .

قَالَ الأَبْهَرِئُ: فَالطَّلاَقُ يَقَعُ بِسُنَّةٍ وَبِغَيْرِ سُنَّةٍ، لأَنَّهُ شَيءٌ يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ مِنْ يَدَيْهِ، كَمَا قَدْ يَغْتِقْ غُلاَمَهُ على غَيْرِ سُنَّةِ العِنْقِ، فَيَلْزَمُهُ عِنْقُهُ، لأَنَّهُ شَيءٌ يُخْرِجُهُ السَّيِّدُ مِنْ يَدَيْهِ، فَيَلْزمُهُ ذَلِكَ. قَالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ ثَلاَثاً في مَجْلِسٍ وَاحِدٍ.

قَالَ غَيْرُهُ: ويُؤَدَّبُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، ويُلْزِمُهُ مَا طَلَّقَ بهِ.

* [أبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ: (حَبْلُكِ على غَارِبِكِ) ٢٠٣٦ ، يَغْنِي: [اذْهَبِي] (١) حَيْثُ شِفْتِ فَقَدْ سَرَّحْتُكِ، وغَارِبُ الجَمَلِ هُوَ مُقَدَّمُهُ، مَابَيْنَ سَنَامَهِ إلى كَتِفِيهِ، فإذا رَمَى قَائِدُ الجَمَلِ خِطَامَهُ علَى غَارِبِهِ فَقَدْ سَرَّحَهُ يَذْهَبُ حَيْثُ شَاءً، فَكَذَلِكَ مَنْ قَالَ لامْرَأَتِهِ: (حَبْلُكِ على غَارِبِكِ)، فَقَدْ سَرَّحَهَا.

وكَانَ مَالِكٌ يَرَاهَا البَّئَةَ، ولا يَنْوِيهِ إلاَّ في الشَّيءِ لَمْ يَدْخُلْ بِها، إنْ كَانَ أَرَادَ طَلْقَةً وَاحِدَةً أَو أَكْثَرَ.

وكَانَ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي سَلَمَةَ يَنْوِيهِ فِي ذَلِكَ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ويَخْتَجُّ فِي ذَلِكَ ، دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، ويَخْتَجُّ فِي ذَلِكَ بأَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَالَ للرَّجُلِ: (مَا أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ: حَبْلُكِ علَى غَارِبكِ؟ فَقَالَ: أَرَدْتُ الفِرَاقَ، فَقَالَ لهُ عُمَرُ: هُوَ الذِي أَرَدْتَ).

فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: الإشْخَاصُ في النَّوَاذِلِ، لأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يُوَافِيهِ بِمَكَّةَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَيْسَ فِيمَا سُئِلَ عَنهُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هَلْ كَانَ القَائِلُ لِذَلِكَ دَخَلَ أُو لَمْ يَدْخُلْ، وإنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ القِصَّةَ كَيْفَ وَقَعَتْ، ولاَ دَلِيلَ فِيهَا على نِيَّتِهِ.

وقالَ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكِ: إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فَهِيَ البَّنَّةُ، وإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا فَهِيَ البَّنَّةُ، وإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا فَهِيَ البَّنَّةُ، وإِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلُ بِهَا فَعَسَى أَنْ تَكُونَ طَلْقَةً وَاحِدَةً إِذَا ادَّعَاهَا، ويَحْلِفُ على ذَلِكَ، وَلَو ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ ذَلِكَ مَا خَالَفْتُهُ، ولَكِنَّهُ حَدِيثٌ جَاءَ هَكَذَا.

ورَوى ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ فِيمَنْ قَالَ لأَهْلِ زَوْجَتِهِ: شَانُكُمْ بِها، أَنَّها

⁽١) في الأصل: اذهب، وهو مخالف للسياق.

للتِّي دَخَلَ بِهَا ثَلاَثُ تَطْلِيقَاتٍ، وفِي غَيْرِ المَدْخُولِ بِها وَاحِدَةٌ، ويَحْلِفُ إذا ادَّعَى ذَلِكَ باللهِ أَنَّهُ مَا أَرَادَ إِلاَّ طَلْقَةً وَاحِدَةً، ويَتَزَوَّجَهُا إِنْ شَاءَ، وتُعَدُّ عَلَيْهِ هَذِه الطَّلْقَةُ الوَاحِدَةُ، وتَبْقَى لَهُ فِيهَا طَلْقَتَانِ.

وقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ: لَو قَالَ في المَدْخُولِ بِها: نَوَيْتُ طَلْقَةً وَاحدَةً، كَانَ ذَلِكَ لَهُ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِذْ قَدْ يَحْتَمِلُ قَوْلُهُ: (شَأْنُكُمْ بِها)، أَي اخْفَظُوهَا وأَدُبُوهَا، فَلِذَلِكَ يَنُوي.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ في المَرْأَةِ المَدْخُولِ بِهَا: (أَنَّهَا تُبَانُ مِنْ زَوْجِهَا بِثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ)، إِنَّمَا قَالَهُ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلَقُ مَ تَانِّ فَإِمْسَاكُ بِمَعُوفٍ بِشَلاَثِ تَطْلِيقَاتِ)، إِنَّمَا قَالَهُ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلَقُ مَنَ تَانِّ فَإِمْسَاكُ بِمَعْهُوفِ التَّمْرِيحُ التَّطْلِيقَتَيْنِ هِي التَّمْرِيحُ التَّمْرِيحُ التَّمْلِينَ مِنْ زَوْجِهَا بِوَاحِدَةٍ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ بإِحْسَانِ، وقَوْلُ مَالِكِ في غَيْرِ المَدْخُولِ بِهَا تَبِينُ مِنْ زَوْجِهَا بِوَاحِدَةٍ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ ثُمْ طَلَقْتُمُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ مَنَ فَاللَّكُمْ عَلَيْهِنَ مِنْ عَذَةٍ نَعْنَدُونَهَا ﴾ (١) وَجَلَّ قَالَ: ﴿ ثُمْ طَلَقْتُهُوهُنَ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُ مَن فَالكُمْ عَلَيْهِنَ وَجْعَةً في العِدَّةِ، لأَنَّهَا قَدْ بَانَتْ مِنَ الذِي طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخَلَ بِها.

. . .

⁽١) وجاء في الأصل: (وإن طلقتموهن. . .) وهو خطأ.

بابُ في التَّمْلِيكِ، والإيْلاَءِ، والطُّهَارِ

* قَالَ أَشْهَبُ: قِيلَ لِمَالِكِ: أَتَأْخُذُ بِحَدِيثِ زَيْدِ بِنِ ثَابِتِ فِي التَّمْلِيكِ ٢٠٣١؟ قَالَ: لاَ آخَذُ بِهِ، ولَكِنَّهُ إذا مَلَّكَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فالقَضَاءُ مَا قَضَتْ، إلاَّ أَنْ يُنْكِرَ عَلَيْهَا فِي الوَقْتِ، ويَحْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلَكَّهَا إلاَّ وَاحِدَةً، ثُمَّ يُشْهِدُ علَى رَجْعَتِهَا، وَهُوَ قَوْلُ عِبِدِ اللهِ بِن عُمَرَ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: التَّمْلِيكُ كَلاَمٌ يَقْتَضِي جَوَاباً في الوَقْتِ، فإذا بَعُدَ مَا بَيْنَ الجَوَاب والتَّمْلِيكِ لَمْ تَنَتَفِعْ بِذَلِكَ المُمَلَّكَةُ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: روَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ في المُمَلَّكَةِ أَنَّ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا مَا لَمْ يَطَأْهَا الزَّوْجُ بَعْدَ تَمْلِيكِه إِيَّاهَا.

وقالَ أَيْضًا: إِنَّ لَهَا أَنْ تَخْتَارَ مَا لَمْ يَكُنْ يُوْقِفُهَا السُّلْطَانُ، فإِنْ وَقَفَها السُّلْطَانُ وتَرَكَتْ مَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إليهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا بَعْدَ ذَلِكَ إلى مَا جَعَلَهُ الزَّوْجُ إليهَا سَجِلٌ

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ المَرْأَةِ لِزَوْجِهَا حِينَ مَلَّكَهَا أَمْرَ نَفْسِهَا، فَقَالَتْ لَهُ: (أَنْتَ الطَّلاَقُ، فَقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: أَنْتَ الطَّلاَقُ، فَقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ لَهُ: بِفِيكَ الطَّلاَقُ، فَقَالَ: بِفِيكِ الحَجَرُ)[٢٠٣٧]، إنَّمَا أَرَادُ الزَّوْجُ بِهَذَا الْهُوْلِ مُنَاكَرَتَهَا فِيمَا زَادَتُهُ عَلَى الوَاحِدَةِ، فَحَلَّفَهُ مَرُوانُ على ذَلِكَ، وأَبْقَاهَا لَهُ زَوْجَةً، يَعْنِي بَعْدَ أَنْ أَشْهَدَ الزَّوْجُ على رَجْعَتِهَا فِي الوَقْتِ.

قَالَ القَاسِمُ بِنُ مُحَمَّدٍ: (وهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ) .

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا اسْتَحَبَّ القَاسِمُ هَذَا الفُتْيَا مِنْ مَرْوَانَ لأنَّهُ يُرْوَى غَنِ

ابنِ عبَّاسٍ في رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امْرَأَتِهِ في يَدِهَا، فَطَلَّقَتْهُ ثَلاثاً، فقالَ ابنُ عبَّاسِ: (خَطَّا اللهُ نَوْمَهَا) يَعْنِي: دَعَا عَلَيْهَا أَنْ لا يُصِيبَ المَطَرُ بِلاَدَهَا، ثُمَّ قَالَ: (أَلاَ طَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلاَثاً) (١) ، يُرِيدُ ابنُ عَبَّاسٍ: أَنَّهَا لَمَّا طَلَّقَتْهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلاَقاً حتَّى تُطَلِّقَ نَفْسَهَا ، فهذا هُوَ الاخْتِلاَفُ الذي سَمِعَهُ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ في هَذِه المَسْأَلَةِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الإِيْلاَءُ هُوَ اليَمِينُ والامْتِنَاعُ مِنْ فِعْلِ الشَّيءِ، يُقَالُ: آلى فُلاَنٌ أَنْ لاَ يَفْعَلَ كَذَا وكَذَا، إذا حَلَفَ أَنْ لا يَفْعَلْهُ.

قَالَ مَالِكٌ: ولا يَكُونُ الرَّجُلُ مُولِيَا حَتَّى يَخْلِفَ أَنْ لا يَطَأَ امْرَأَتَهُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشُهُرٍ، فَإِذَا زَادَ على ذَلِكَ كَانَ قَاصِداً إلى الضَّرَرِ، فَيُمْنَعُ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ على الفَيْعَةِ إلى الوَطءِ، والتَّمَادِي فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، فإنْ أَبَى أَنْ يَرْجِعَ إلى الوَطْءِ طَلْقَةً وَاحِدَةً، ولَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةً مَا دَامَتْ في العِدَّةِ.

* وقالَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ وسَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ: أَنْ [بانْفِضَاءِ](٢) الأَرْبَعَةِ الأَشْهُر يَقَعُ على المُولِي الطَّلاَقُ ٢٠٤٧ و ٢٠٤٨].

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ في هَذَا مَا قَالَهُ عَلَيٌّ وَابِنُ عُمَرَ أَنَّهُ يُوقَفُ بَعْدَ الأَرْبَعَةِ الأَشْهُرِ، فإمَّا أَنْ يَفِيءَ، وإمَّا أَنْ يُطَلِّقَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ، وبهِ قَالَ مَالِكُ ٢٠٤٥ الأَرْبَعَةِ الشَّهُرِ فَاللَّ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ الللَّهُ

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِذَا قَالَ المُولِى عِنْدَ تَوْقِيفِ الحُكْمِ لَهُ: أَنَا أَفِيءُ، ثُمَّ مَنَعَهُ مِنْ الوَطْءِ عُذْرٌ بَيِّنٌ كَانَ ارْتِجَاعُهُ إِيَّاهَا ثَابِتَا عَلَيْهَا فِي العِدَّةِ، فإذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَلَمْ يُصِبْهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمٍ تَزَوَّجَهَا، وُقِفَ وَبَانَتْ مِنْهُ ثُمَّ تَزُوَّجَهَا فَلَمْ يُصِبْهَا حَتَّى مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمٍ تَزَوَّجَهَا، وُقِفَ أَيْضًا، فإنْ لَمْ يَفِيءَ دَخَلَ عَلَيْهِ الطَّلاَقُ بِالإِيْلاَءِ الأَوَّلِ، ولَمْ تَكُنْ لَه عَلَيْهَا رَجْعَةً،

⁽۱) رواه عبد الرزاق ٦/ ٥٢٠، وابن أبي شيبة ٥ /٥٧، والطبراني في المعجم الكبير ٣٣٣/٩، والبيهقي في السنن ٧ /٣٤٩.

⁽٢) جاء في الأصل: مالاقضاء، وما وضعته هو المناسب للسياق.

لأَنَّ رَجْعَةُ المُولِي لا تَصِحُّ إلاَّ بالوَطْءِ، إلاَّ أَنَّ عَلَيْهَا العِدَّةَ، لِخِلْوَتِهِ بِها، ولِكَي يَدْخُلَ الزَّوْجُ الذي يَتَزَوَّجُهَا على رَحِم بَرِيءٍ مِنَ [الحَمْلِ](١).

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: لَمْ يَلْزَمْ مَنْ حَلَفَ أَنْ لاَ يَطَا امْرَأَتَهُ حَتَّى تَفْطِمَ وَلَدَها مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَلْزَمُ المُولِي، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الضَّرَرَ بِزَوْجَتِهِ، وإنَّمَا أَرَادَ مَصْلَحَةَ ابْنِهِ وَتَحَصُّنِ لَبَنُ الرَّضَاعِ لَهُ، وقَدْ كَانَ النبيُّ عَلَيْ هَمَّ أَنْ يَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ [٢٠٢١، ابْنِهُ أَنْ يَلْهُ أَنْ يَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ (٢٢٥١، والغِيلَةُ أَنْ يَطُأُ الرَّجُلُ امْرَأَةً وَهِي تُرْضِعُ، وذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ مَنْ وَطِءَ امْرَأَتَهُ مُدَّةً رَضَاعِهَا ابْنِهَا كَانَ ذَلِكَ نَقْصَاناً مِنْ قُوَّةِ الوَلَدِ، فَهَمَّ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِي تُرْضِعُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الرُّومَ وفَارِسَ يَطَنُونَ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِي تُرْضِعُ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَطْءِ التِي أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَنْ أَنْ يَنْهَى عَنْ وَلْهُ يَشِي خَالَةِ الرَّضَاعِ فَلاَ يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَعْلَقُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَعْلَقُ أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَعْلَى أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَوْلاَدَهُمْ ، فَتَرَكَ رَسُولُ اللهِ يَعْلَى أَنْ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ أَنْ يَالْمُ وَلَا يَعْمُ وَلِكَ أَنْ يَنْهُ وَلِكَ أَنْ يَلْهُمَ الْمَلِي الْمُؤْلُونَ الْمُؤْنَ الرَّهُ مَنْ وَلَا يَسُولُ اللهُ مُنْ قَرَكُ الْمُؤْنِ الْمُؤْنِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ إِلْمَا لَهُ اللّهُ وَلُولُ اللهُ وَلَا لَا لَهُ إِلَى أَوْلاَ اللهُ عَلَى اللّهُ اللهُ إِلَى أَنْ الرَّولُ وَلَا اللهُ الْمُؤْنُ اللهُ اللهُ إِلَى اللّهُ اللهُ اللهُ إِلَيْ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللْهُ الْمُؤْنُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: أَمْرُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ مَنْ قَالَ لاَمْرَأَةٍ أَخْبَيَةٍ مِنْهُ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، أَنَّهُ إِنْ تَزَوَّجَهَا لا يَطَأَهَا حتَّى يُكَفَّرَ كَفَّارَةَ المُتَظَاهِرِ (٢٠٥٧)، وإنَّمَا أَمَرَهُ بِذَلِكَ لاَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ شَرْطاً إِنْ وَقَعَ لَزِمَهُ، فَلَمَّا أَوْقَعَهُ بِتَزْوِيجِه إِيَّاهَا لَزِمَتُهُ الكَفَّارَةُ، ولَوْ قَالَ لَهَا: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِي) ولَمْ يَقُلْ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ)، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لأَنَّهُ لَمْ يَغَفِذْ فِيهَا على يَقُلْ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ)، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لأَنَّهُ لَمْ يَغْفِذْ فِيهَا على نَفْسِهِ شَرْطاً إِنْ وَقَعَ لَزِمَهُ.

وقَاسَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ قَوْلَ الرَّجُلِ لاَمْرَأَةٍ أَجْنَبِيَةٍ مِنْهُ: (إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ عَلَى كَظَهْرِ أُمِّي)، وهَذَا هُوَ القِيَاسُ الصَّحِيحُ، وإنَّمَا القِيَاسُ الفَاسِدُ مَنْ قَاسَ على غَيْرِ أَصْلٍ، ومَنْ قَالَ: لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحِ ولاَ عِنْتِي قَبْلَ مِلْكِ، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقُولَ عَيْرِ أَصْلٍ، ومَنْ قَالَ: لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحِ ولاَ عِنْتِي قَبْلَ مِلْكِ، فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لاَمْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ مِنْهُ: (أَنْتِ طَالِقٌ)، أَو يَقُولَ لِغُلاَمٍ غَيْرِه: (أَنْتَ حُرُّ)، فَهَذَا لاَيَّهُ طَلاَقٌ ولاَ عِنْقُ، وأَمَّا مَنْ عَقَدَ قَوْلَهُ بِفِعْلٍ مَا، ثُمَّ أَوْقَعَ الذِي عَقَدَ بهِ قَوْلَهُ لِمَا لَوْمَهُ مَا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَتَأَيِّهُا الذِي عَلَدَ الْوَقُوا أَوْفُوا لَوْمَهُ مَا أَلْزَمَهُ نَفْسَهُ، وقَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلًا: ﴿ يَتَأَيِّهُا اللَّذِيكَ عَامَنُوا أَوْفُوا

⁽۱) ما بين المعقوفتين اجتهدت في وضعه، وجاء في الأصل: (الشفقة) ولم أجد لها معنى فحذفتها.

بِٱلْمُقُودِ ﴾ [المالدة: ١]، فَمَنْ عَقَدَ على نَفْسِهِ عَقْدَاً لَزِمَهُ مَا عَقَدَهُ على نَفْسِهِ إذا فَعَلَ الذي حَلَفَ عَلَيْهِ.

قالَ أَبُو المُطَرَّفِ: إِذَا تَظَاهَرَ الرَّجُلُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الظُّهَارَ لَيْسَ هُوَ لِحَلِّ عُقْدَةَ نِكَاحٍ، وإنَّمَا هُوَ للكَفَّارَةِ، فَلِذَلِكَ وَجَبَتْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وهذَا بِخِلاَفِ قَوْلِ الرَّجُلِ لأَرْبَعِ للكَفَّارَةِ لَهُ: (أَنتُنَ طَوَالِقُ) أَنَّهُنَ عَلَيْهِ، لأنَّ الطَّلاَقَ هُوَ لِحَلِّ عُقْدَةَ النُكَاحِ، فَلِهَذَا يَطْلُقَنَ عَلَيْهِ، لأنَّ الطَّلاَقَ هُوَ لِحَلِّ عُقْدَةَ النُكَاحِ، فَلِهَذَا يَطْلُقَنَ عَلَيْهِ،

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: نَزَلَتْ آيَةُ الظُّهَارِ فِي أَوْسِ بِنِ الصَّامِتِ، قَالَ لِزَوْجَتِهِ خَوْلَةَ: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، فَأَتَتِ النبيَّ يَثِيَّ فَشَكَتْ ذَلِكَ إليه، وأَلَحَتْ فِي الشَّكُوى، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَدْسَمِعَ اللهُ قَوْلَ ٱلِيّ يُجْدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى الشَّكُوى، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَدْسَمِعَ اللّهُ قَوْلَ ٱلّتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِى الشَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، إلى آخر الكَفَّارَاتِ (١).

* قَوْلُ مَالِكِ: (الظُّهَارُ مِنْ ذَوَاتِ المَحَارِمِ مِنَ الرَّضَاعِ والنَّسَبِ (٢٠٦٢)، قالَ أَبو المُطَرَّفِ: مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عليَّ كَظَهْرِ أُمْي مِنَ الرَّضَاعَةِ، أَو كَظَهْرِ أُمْي مِنَ النَّاسِ وَقَعَ هَهُنا أَو كَظَهْرِ أَجْنَبِيَةٍ مِنَ النَّاسِ وَقَعَ هَهُنا الاخْتلافُ.

فَقَالَ أَصْبَعُ: لَيْسَ عَلَيْهِ ظِهَارٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ فَرْجَ الأَجْنَبِيَّةِ لَهُ حَلاَلٌ يَوْمَا مَا.

وقالَ غَيْرُهُ: يَلْزَمُهُ في الأَجْنَبِيَّةِ الظُّهَارُ، لأَنَّ فَرْجَ الأَجْنَبِيَّةِ في وَقْتِ فَوْلِهِ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَرَامٌ، كَبَعْض المُحَرَّمَاتِ مِنْ أَقَارِبهِ، فَلِذَلِكَ يَلْزَمُهُ في الأَجْنَبِيَّةِ الظُّهَارُ.

وقالَ ابنُ المَاجِشُونَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ لامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أَجْنَبِيَّةٍ، أَنَّهَا تَطْلُقُ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: القَوْلُ في هَذه المَسْأَلَةِ أَنَّ الظُّهَارَ يَلْزَمُهُ، ولاَ يَلْزَمُهُ طَلاَقٌ، لأَنَّ

⁽۱) روى حديث أوس بن الصامت جماعة من الصحابة، منهم ابن عباس، رواه أبو داود (۲۲۲۳)، والترمذي (۱۱۹۹)، والنسائي ٦/١٦٧.

الظُّهَارَ لَيْسَ هُوَ لِحَلِّ العُقْدَةِ، لأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى جَعَلَ فِيهِ الكَفَّارَةَ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (لَيْسَ على النَّسَاءِ ظِهَارٌ)[٢٠٦٣]، قالَ أبو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مُخَالَفَةً لِمَنْ يَقُولُ: إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا تَظَاهَرَتْ مِنْ زَوْجِهَا أَنَّ الكَفَّارَةَ تَلْزَمُهَا، وَحُجَّةُ مَالِكِ في ذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظْنِهِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ﴾ [المجادلة: ١٧]، ولَمْ يَقُلْ: (واللَّوَاتِي يُظَاهِرُونَ مِنْ أَزْوَاجَهِنَّ).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: اخْتُلِفَ في مَعْنَى قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُظْنِهِرُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ ، قالَ ابنُ القاسِمِ: إنَّ العَوْدَ هَهُنَا أَنْ يَعُودَ المُتَظَاهِرُ إلى الوَطِءِ الذي كَانَ قَد امْتَنَعَ مِنْهُ بِالظِّهَارِ الذي ٱلْزَمَةُ نَفْسَهُ.

وقالَ الأَبْهَرِيُّ: وَجْهُ هذَا القَوْلِ أَنَّ الظُّهَارَ هُوَ تَحْرِيمُ الوَطْءِ، فَمَنَى عَادَ المُتَظَاهِرُ إلى الوَطْءِ الذي كَانَ قَدْ حَرَّمَهُ على نَفْسِهِ فَقَدْ لَزَمَتْهُ الكَفَّارَةُ.

* وقالَ أَشْهَبُ: إنَّ مَعْنَى العَوْدَةِ هَهُنَا أَنْ يَجْمَعَ المُتَظَاهِرُ على إمْسَاكِ الذي تَظَاهَرَ مِنْهَا وإصَابَتِهَا، فَمَتَى أَجْمَعَ عَلى ذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ، وهَذا نَحْوُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَأ (٢٠٦٤).

قالَ الأَبْهَرِيُ: وَجُهُ هَذَا القَوْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَالَّذِينَ يُظُهُرُونَ مِن نِسَآيِهُمْ مُعَ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَفَبَةٍ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَا شَأْ ﴾ ، فَأَوْجَبَ الكَفَّارَةَ بِالعَوْدَةِ ، فَذَلَّ أَنَّ اللّهِ وَكُانَ العَوْدُ الوَطهُ لَجَازَ لَهُ أَنْ يَطَأَ ، ثُمَّ اللّهِ يَا أَوْجَبَ الكَفَّارَةُ بِشَيءٍ غَيْرِ الوَطْءِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ العَوْدُ الوَطهُ لَجَازَ لَهُ أَنْ يَطَأَ ، ثُمَّ تَلْزَمُهُ الكَفَّارَةُ ، فَلَمًا مَنْعَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الوَطْءِ ، وأَوْجَبَ عَلَيْهِ الكَفَّارَةَ بالعَوْدِ عُلِمَ أَنَّ العَوْدَ غَيْرُ الوَطْءِ ، فَمَتَى أَجْمَعَ [المُظَاهِرُ] (١ على إمْسَاكِ التِي تَظَاهَرَ مِنْهَا وَإِصَابَتِها فَقَدْ لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ .

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّما لَزِمَ الرَّجُلُ الظُّهَارَ في أَمَتِهِ إِذَا قَالَ لَهَا: (أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي) بِظَاهِرِ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَذِينَ يُظُهِرُونَ مِن نِسَآيِهِمْ ﴾ ،

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يكتب كاملا، وإنما كتب هكذا: (المظا).

وقالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَوْضِعِ آخَرَ: ﴿ وَلَا لَنَكِحُواْ مَا نَكُعَ وَالْكَارُكُمُ مِنَ النِّسَآهِ ﴾ الساه: ٢٢]، فَلَمَّا لَمْ يَحِلُ للرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ أَمَةً وَطِنْها أَبُوهُ بِهَذِه الآيةِ، دَخَلَتْ الأَمَةُ المُتَظَاهِرِ مِنْهَا أَمْ وَطِنْها أَبُوهُ بِهَذِه الآيةِ، دَخَلَتْ الأَمَةُ المُتَظَاهِرِ مِنْهُنَّ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إذا تَبَيَّنَ الضَّرَرُ مِنَ المُتَظَاهِرِ بامْتِنَاعِهِ مِنَ الكَفَّارَةِ وَقَفَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مَنْ تَظَاهَرَ، فَإِمَّا كَفَّرَ، وإمَّا طَلَّقَ عَلَيْهِ السَّلْطَانُ.

قالَ عِيسَى: مَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ: (كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا عَلَيْكِ مَا عِشْتُ فَهِيَ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي)، فَتَرَوَّجَ عَلَيْهَا، أَنَّهُ يُكَفِّرُ عَنْ أَوَّلِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا عَلَيْهَا، ثُمَّ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ فِيمَا تَزَوَّجَ بَعْدَ ذَلِكَ.

وقَالَ ابنُ نَافِع: كُلُّ مَا تَزَوَّجَ عَلَيْهَا لَزِمَتْهُ الكَفَّارَةُ.

قَالَ عِيسَى: وإِنْ هُوَ فَارَقَهَا ثُمَّ تَزَوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَهَا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ فِيمَا تَزُوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَهَا مَ إِلاَّ أَنْ تَرْجِعَ إليهِ بِنِكَاحِ جَدِيدٍ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ الظُّهَارُ، فإِنْ كَانَ تَزُوَّجَ بَعْدَ فِرَاقِهِ لَهَا اللَّهَارُ، فإِنْ كَانَ قَدْ طَلَقَهَا البَّثَةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَها عَلَيْهَا فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مِثْلُ الذي يَخْلِفُ بِالطَّلاَقِ إِنْ تَزَوَّجَ على امْرَأَتِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا البَّثَةَ، ثُمَّ يَنْكِحُهَا بَعْدَ زَوْجٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، إِنْ تَرَوَّجَ على امْرَأَتِهِ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا البَثَّةَ، ثُمَّ يَنْكِحُهَا بَعْدَ زَوْجٍ، ثُمَّ يَتَزَوَّجُ عَلَيْهَا، فَلاَ يَكُونُ عَلَيْهِ شَيءٌ مِنْ يَمِينِهِ، لأَنَّ العِصْمَةَ التِّي حَلَفَ فِيهَا قَد انْقَطَعَتْ بِيْنَهُمَا بِطُلاَقِهِ إِيَّاهَا البَثَّةَ.

قَالَ عِيسَى: الذي يُسْتَحَبُ للعَبْدِ أَنْ يُكَفِّرَ بِهِ فِي الظُّهَارِ الصِّيَامُ، وإِنْ أَذِنَ لَهُ سَيْدُهُ فَأَطْعَمَ إِذَا لَمْ يَقَوَ على الصِّيَامِ أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، ولاَ يُجْزِيهِ العِنْقُ، لأَنَّ الوَلاَءَ لِغَيْرِهِ.

قَوْلُ مَالِكِ: فِي العَبْدِ يَتَظَاهَرُ مِن امْرَأْتِهِ أَنَّهُ لاَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ ايَلاَهُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إلاَّ أَنْ يَتَبَيَّنَ ضَرَرُهُ، أو يَمْنَعَهُ سَيِّدُهُ الصَّوْمَ، فإذا كَانَ كَذَلِكَ ضُرِبَ لَهُ أَجَلُ العَبْدِ في الإيلاءِ نِصْفُ أَجَلِ الحُرَّ، ثُمَّ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمُ المُولِي.

وقَالَ أَصْبَغُ: إذا مَنَعَهُ سَيِّدُهُ الصَّوْمَ فَلَيْسَ بِمُضَارٍ، ولاَ يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

وقَالَ ابنُ المَاجِشُونَ: لَيْسَ لِسَيْدِه أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّيَامِ، لأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ في النَّكَاح، وهذَا مِنْ أَسْبَابِ النُّكَاح.

قَالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لَهُ الإَطْعَامُ بِمَنْعِ سَيْدِه إِيَّاهُ مِنَ الصَّيَامِ، لأَنَّهُ إِنَّمَا يُطْعِمُ مِنْ مَالِ سَيْدِه.

* * *

بابُ الخِيَارِ، وطَلاَقِ الْأَمَةِ، واللَّعَانِ، وطَلاَقِ البَكْرِ

* فِي حَدِيثِ [بَرِيرَةَ] (١٠٧١) مِنَ السُّنَنِ: إِبَاحَةُ كِتَابَةِ العَبْدِ، وإِنْ سَعَى وَسَأَلَ النَّاسَ أَنْ يُعِينُوهُ فِي كِتَابَتِه، وفِيهِ: إِبَاحَةُ بَيْعِ المُكَاتَبِ إِذَا عَجَزَ، وأَنَّ الوَلاَءَ لَمَنْ أَعْتَقَ، وفِيهِ: إِبَاحَةُ قَبُولِ هَدِيَةِ الفَقِيرِ، وفِيهِ: أَنَّ بَيْعَ الأَمَةِ ذَاتِ الزَّوْجِ لَيْسَ لِمَلَاقِ لَهَا، وأَنَّ الأَمَةِ إِذَا أُعْتِقَتْ تَحْتَ العَبْدِ أَنَّ لَهَا الخَيَارَ فِي البَقَاءِ مَعَهُ، أَو بِطَلاقِ لَهَا، وأَنَّ الأَمَةِ وَاحِدَةٍ لِمُ تُطلَقَ نَفْسَهَا بِوَاحِدَةٍ بَافِنَةٍ أَو بِثَلاَثٍ، فإنْ أُعْتِقَتْ مَعَ زَوْجَها في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِمُ يَكُنُ لَهَا الخَيَارُ، وَهِي زَوْجَتُهُ كَمَا كَانَتْ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ [للرَّجُلِ] (`` الذي جُنُّ قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ فَفَارَقَتُهُ صُدَاقٌ، لأَنَّ الفِرَاقَ جَاءَ مِنْ قِبَلِهَا، فإنْ جُنَّ بَعْدَ دُخُولِهِ عَلَيْهَا عُزِلَ عَنْهَا، وضُرِبَ لَهُ أَجِلُ سَنَةٍ لِعِلاَجِهِ نَفْسِه، فإنْ صَحَّ فِيهَا وإلاَّ فُرْقَ بَيْنَهُمَا، لِيَقْطَعَ عَنْهَا الضَّرَرَ.

قَالَ مَالِكُ : إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَاخْتَارَتُهُ لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طَلاَقاً، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لَقُول عَائِشَةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ (خَيَّرَنا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَاخْتَرْنَاهُ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلاقاً)(٣).

قَالَ مَالِكٌ: فإنِ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا طُلُقَتْ مِنْهُ بِثَلاَثِ، ولا يُكْرَهُ لَهُ عَلَيْهَا، بِخلاف التَّمْلِيك.

⁽١) جاء في الأصل: بريدة، وهو خطا.

⁽٢) جاء في الأصل: للمرأة، وهو خطأ مخالف للسياق.

⁽٣) رواه البخاري (٤٩٦٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمْ يَكُنْ لَلزَّوْجِ أَنْ يُنَاكِرَ (١) زَوْجَتَهُ فِي التَّخْيِيرِ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ فِي التَّمْلِيكِ، لأَنَّ مَعْنَى التَّخْيِيرِ التَّسْرِيحَ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى فِي آيةِ التَّخْيِيرِ: ﴿ فَنَعَالَيْنَ مَعْنَى التَّسْرِيحِ التَّخْيِيرِ: ﴿ فَنَعَالَيْنَ أُمْتِتَكُنَّ وَأُسَرِحَكُنَ سَرَاحًا جَيلاً ﴾ [الاحزاب: ٢٨]، فَمَعْنَى التَّسْرِيحِ البَّنَاتُ، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الطَّلْقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ مِعْمُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَنِ فِي الطَّلْقَةُ الثَّالِيَةُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكُ مِعْمُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ هِي الطَّلْقَةُ الثَّالِيَةُ .

وَخَالَفَ التَّخْيِرُ التَّمْلِيكَ، لأَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ لاَمْرَاتِهِ: قَدْ مَلَّكُتُكِ، أَيْ قَدْ مَلَّكُتُكِ فِيمَا قَدْ جَعَلَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ إلى مِنْ أَنْ أُطَلِقَكِ وَاحِدَةً أَو اثْنِتَيْنِ أَو ثَلاَثَ، مَلَّكُهَا فِي بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضِ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، ويَخْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلَكُهَا إلاَّ وَاحِدَةً أَو اثْنَتَيْنِ أَو ثَلاَثَ، ولَمَّا جَازَ أَنْ يَمْلِكُها فِي بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، يَمْلِكُها فِي بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ وادَّعَى الزَّوْجُ ذَلِكَ كَانَ القَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِه، ويَخْلِفُ أَنَّهُ مَا مَلَكُها إلاَّ وَاحِدَةً أَو اثْنتينِ إِن ادَّعَاهُمَا، ويُشْهِدُ على رَجْعَنِهِ إِيّاهَا، ويَشْهِدُ على رَجْعَنِهِ إِيّاهَا، ويَشْهَدُ على رَجْعَنِهِ إِيّاهَا، ويَشْهَدُ على رَجْعَنِهِ إِيّاهَا،

[أبو المُطَرِّفِ]: قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِنَا الْبَيْتُمُوهُنَّ شَيْنًا إِلَّا أَن يَعَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَإِن خِفْتُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا الْفَدَتْ بِهِ * ﴾ [البغرة: ٢٢٩]، فَمَنَعَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الأَزْوَاجَ مِنْ أَخْذِ أَمْوَالِ الزَّوْجَاتِ، إلاَّ إِذَا نَشَزَتِ المَرْأَةُ على زَوْجِهَا فَكَرِهَنْهُ، وخِيفَ عَلَيْهَا أَلاَّ تُقِيمَ حُدُودَ اللهِ فِيمَا يُلْزَمُهَا مِنَ القِيَامِ بِحَقِّه، فإذَا كَانَ ذَلِكَ فَقَدْ أَبَاحَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى للزَّوْجِ أَخْذَ مَالِهَا يُعَلِّمُهُمْ اللَّهُ وَاللّهُ لِلرَّوْجِ أَخْذَ مَالِهَا لَهُ اللّهُ وَتَعَالَى للزَّوْجِ أَخْذَ مَالِهَا فَمُ يُطَلّقُهُمَا .

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ: لاَ يَجِلُّ للزَّوْجِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ زَوْجَتِهِ عِنْدَ مُخَالَعَتِهِ إيَّاهَا إلاَّ مِثْلَ مَا أَعْطَاهَا أَو دُونَ.

فقالَ مَالِكٌ: مُبَاحٌ للزَّوْجِ أَنْ يُخَالِعَهَا بِمِثْلِ مَا أَعْطَاهَا وأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، ويجَمِيع مَالِهَا، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قالَ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفْلَاتُ بِهِ ۗ ﴾.

⁽١) معنى يناكر: أي يعادي ويخالف، ينظر المعجم الوسيط ٢ / ٩٥٢.

قَالَ أَبُو المُطْرُّفِ: لَوْ كَانَ كَمَا قَالَ غَيْرُ مَالِكِ لَكَانَتْ (فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِما فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ مِنْهُ)، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ كَانَ الخُلُّعُ مُطْلَقًا فَي كُلُّ مَا افْتَدَتْ بِهِ المَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا، وقَدْ أَمَرَ النبيُّ ﷺ ابنة السَّلُولِ أَنْ تَرُدَّ على زَوْجِهَا، وقَدْ أَمَرَ النبيُّ ﷺ ابنة السَّلُولِ أَنْ تَرُدَّ على زَوْجِهَا مَا أَعْطَاهَا وتَزِيدَهُ (١)، وقدْ أَجَازَ مِثْلَهُ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ.

قالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: المُخْتَلَعَةُ هِيَ التِّي تَخْتَلِعُ مِنْ زَوْجِهَا بِجَمِيعِ مَالِهَا، والمُفْتَدِيةُ هِيَ التِّي تُغطِي قَبْلَ والمُفْتَدِيةُ هِيَ التِّي تُغطِي قَبْلَ الدُّخُولِ جَمِيعَ الصَّدَاقِ(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: رَوَى طَاوُوسٌ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّ الخُلْعَ فَسُخٌ بِغَيْرِ طَلاَقِ، ولاَ عِدَّةَ فِيهِ)(٣).

وقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: انْفَرَدَ بِهَذا القَوْلِ طَاوُوسٌ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وأَصْحَابُ ابنِ عَبَّاسٍ كُلُّهُم يَرْوُونَ عَنْهُ أَنَّ الخُلُعَ طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ وفِيهِ العِدَّةُ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: يَجِبُ اللَّمَانُ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهِ، وَجْهَانِ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِما، وَهُو أَنْ يَدَّعِي الزَّوْجُ رُوْيَةً كالمِرْوَدِ في المَكْحَلَةِ، أَو يَنْفِي حَمْلاً يَدَّعِي قَبْلَهُ الإسْتَبْرَاءَ، والإسْتِبْرَاءُ حَيْضَةً.

وَقَالَ ابنُ المَاجِشُونَ: الإِسْتِبْرَاءُ هَهُنا ثَلاَثُ حُيَّضٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: والوَجْهُ الثَّالِثُ المُخْتَلَفُ فِيهِ هُوَ أَنْ يَقْذِفَهَا الزَّوْجُ، ولاَ يَدَّعِي رُؤْيَةً، ولاَ يُنْفِي حَمْلاً، فأَكْثَرُ الرُّوَاةِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يُحَدُّ ولاَ يُلاَعَنُ، وقَالَهُ ابنُ القَاسِمِ مَرَّةً، ثُمَّ رَجَعَ وقَالَ: إِنْ قَذَفَها أَو نَفَى حَمْلاً لاَعَنَ، ولَمْ يُكْشَفْ عَنْ شَيءٍ.

⁽١) رواه البيهقي في السنن ٧/٣١٣، من حديث ابن عباس، وهي جميلة بنت السلول.

⁽٢) المبارئة هي التي تباري زوجها قبل البناء، فتقول: خذ الذي لك واتركني

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق ٦/ ٤٨٧، وسعيد بن منصور ١/ ٣٨٤، والبيهقي في السنن ٧/ ٣١٦،
 بإسنادهم إلى طاوس بن كيسان به .

[أبو المُطَرُّفِ]: إنَّمَا قِيلَ في المُلاَعَنِ يَشْهَدُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ باللهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ بَابِ المُشَاهَدَةِ بالأَبْصَارِ أَو بالقُلُوبِ، ولَذِلَكَ ما قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ قالَ لامْرَاتِهِ: يَا زَانِيَةُ، ولَمْ يَقُلْ رَأَيْتُ، ولاَ نَفَى حَمْلاً، أَنَّهُ يُحَدُّ ولاَ يُلاَعَنُ.

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: اللُّعَانُ شَهَادَةٌ، ولاَ يُلاَعَنُ إلاَّ مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ (١).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: يُرَدُّ هذَا القُوْلَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَنْوَجَهُمْ ﴾ النور: ٢]، فَذَخَلَ فِي هذَا مَنْ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، ومَنْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ.

وقالَ أَيْضًا أَبُو حَنِيفَةً: لا يُوجِبُ اللَّعَانُ الفُرْقَةَ، حتَّى يُطَلِّقَ الزَّوْجُ بَعْدَ لِعَانِهِ، واحْتَجَ في ذَلِكَ بقِصَّةِ عُونِهِرِ العَجْلاَنِيِّ [٢٠٩٢].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ، لأَنَّ عُوَيْمِراً طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِطَلاَقِهَا، وإنَّمَا كَانَ يَحْتَجُ بِهِا لَوْ أَمَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ.

وفِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ (٢٠٩٣) بَيَانٌ لِمَذْهَبِ مَالِكِ في هذِه المَسْأَلَةِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ فَرَّقَ بَيْنَ المُتَلاَعِنَيْنِ، وأَلْحَقَ الوَلَدَ بالمَرْأَةِ، والفِرَاقُ هُوَ مَا يَقَعُ بَيْنَ الزَّوْجِيْنِ بِقَلْبِهِ لا باخْتِيَارِ، والطَّلاَقُ إنَّمَا يَقَعُ باخْتِيَارِ مِنَ الزَّوْجِ.

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: قَالَ عِيسَى: إنِّي لاَ أُحِبُ للزَّوْجِ أَنْ يُطَلِّقَ الزَّوْجَةَ على إنْرِ اللَّعَانِ كَمَا صَنَعَ عُويْمِرُ العَجْلاَنِيُّ، وإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّهُ يَكْفِي مِنْ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السُّنَةِ أَنَّ المُلاَعِنَيْنِ لا يَتَنَاكَحَانِ أَبَداً.

قَالَ مَالِكٌ: للمُسْلِمِ أَنْ يُلاَعِنَ زَوْجَتَهُ اليَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ فِي نَفْي الحَمْلِ، وَفِي الرُّوْيَةِ، لأَنَّهُ يَقُولُ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ الوَطْءِ حَمْلٌ، فَيُلْحَقُ بِي إِنْ لَمْ أَنْهِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَفِي الرُّوْيَةِ. أَنْهِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَفِي الرُّوْيَةِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: يَخْلِفُ الزَّوْجُ فِي الرُّوْيَةِ: أَخْلِفُ بِاللهِ أَنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ، لَقَدْ رَأَيْتُهَا تَزْنِي كَالْمِرْوَدِ فِي المَكْحَلَةِ، يَخْلِفُ هَكَذَا أَرْبَعَ مَرَّاتِ، ويَزِيدُ فِي الخَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَخْلِفُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتِ بِاللهِ الخَامِسَةِ: أَنْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيَّ إِنْ كُنْتُ مِنَ الكَاذِبِينَ، ثُمَّ تَخْلِفُ هِيَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِاللهِ

⁽١) ينظر: بدائع الصنائع ٣/ ٢٣٧، والمبسوط ٧ / ٤٢.

عَلَى خِلاَفِ مَا حَلَفَ بِهِ الزَّوْجُ، ثُمَّ تَزِيدُ فِي الخَامِسَةِ: أَنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، وتَحْلِفُ اليَهُودِيَّةُ والنَّصْرَانِيَّةُ حَيْثُ يُعْظِمْنَ مِنَ الكِتَابَيْنِ باللهِ كَمَا تَحْلِفُ المُسْلِمَةُ سَوَاءٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: رُوِي عَنِ ابنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ قَالَ: (إِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ امِرَأَتَهُ ثَلاَثَا قَبْلَ أَنْ عَبَّالً أَنْهُ وَاحِدَةٌ)(١)، وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ، ولَذَلِكَ قَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بِنُ عَمْرو بِنِ العَاصِ: (إِنَّمَا أَنْتَ قَاصٌ)[٢١٠٩]، أَيْ لا عِلْمَ لَكَ بِهَذِه، ثُمَّ عَبْدُ اللهِ بِنُ عَمْرو بِنِ العَاصِ: (إِنَّمَا أَنْتَ قَاصٌ)[٢١٠٩]، أَيْ لا عِلْمَ لَكَ بِهَذِه، ثُمَّ قَالَ: (الوَاحِدَةُ نُبِيئُهَا، والثَّلاَثُةُ نُحَرِّمُهَا، حنَّى تَنْكِحَ زَوْجَاً غَيْرَهُ).

* وفِي المُوطَّا عَنِ ابنِ عبَّاسٍ فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأْتَهُ ثَلاَثاً قَبْلَ أَنْ يَذْخُلَ بِهَا أَنَّهُ لا يَنْكِحُهَا إِلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، ثُمَّ قَالَ ابنُ عبَّاسٍ للذِي فَعَلَ ذَلِكَ: (إِنَّكَ أَرْسَلْتَ مِنْ لا يَنْكِحُهَا إِلاَّ بَعْدَ زَوْجَ لَكَ وَلَمْ تُمْسِكُهَا، يَقُولُ: أَبَنْتَ زَوْجَتَكَ مِنْكَ، ولَمْ تُمْسِكُهَا، وكَانَتْ في يَدَيْكَ فَضْلاً تَفَضَّلَ اللهُ بِهَا عَلَيْكَ.

* * *

⁽١) رواه الطبري في التفسير ٢/ ٥٣٧.

بابُ في طَلاقِ المَريضِ، والمُتْعَةِ، والمَفْقُودِ

قالَ عِيسَى: مَعْنَى تَوْرِيثِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ زَوْجَةَ عبدِ الرَّحمنِ بِنِ عَوْفٍ مِنْهُ
 بَعْدَ طَلاَقِهِ إِيَّاهَا [٢١١٣] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَاتَ مِنْ مَرَضَهِ ذَلِكَ الذِي طَلَّقَهَا فِيهِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا مَنعَ النبيُ ﷺ المَرِيضَ مِنَ الحُكْمِ فِي ثُلُّنَيْ مَالِهِ بِمَا بُنْقِصُ وَرَثَتُهُ مِنهُ، كَانَ أَيضًا مَمْنُوعًا مِنْ أَنْ يُذْخِلَ عَلَيْهِم وَارِثَا، وكَذَلِكَ مَنعَ النبيُ ﷺ الذي قَتَلَ وَلِيّهُ مِيرَاثَهُ، بِسَبِ مَا أَحْدَثَ مِنَ القَتْلِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لاَ يَكُونَ المَرِيضُ مَانِعًا لِزَوْجَتِهِ المِيرَاثِ بِمَا أَحْدَثَهُ مِنَ الطَّلاَقِ، ولا فَرْقَ بَيْنَ يَكُونَ المَريضُ مَانِعًا لِزَوْجَتِهِ المِيرَاثِ بِوَجْهِ، فَيُمْنَعُ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الوَجْهِ، وآخِرُ قَلْ وَارِثَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدْخُلُ فِي المِيرَاثِ بِوَجْهِ، فَلَمَّا طَلّقَ المَريضُ المُراتَةُ فِي حَالِ مَرَضِهِ أَخْرِجَ مِنَ المِيرَاثِ بِمِثْلِ ذَلِكَ الوَجْهِ، فَلَمَّا طَلّقَ المَريضُ المُراتَةُ فِي حَالِ مَرَضِهِ طَمْعًا مِنْهُ أَنْ يُخْرِجَهَا عَنْ مِيرَاثِهِ لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ ووَرِثَتُهُ، كَمَا طَمْعَ قَاتِلٌ فِي مِيرَاثِهِ فَمْ مَنْ أَجْلُ وَوَرِثَتُهُ، كَمَا طَمْعَ قَاتِلٌ فِي مِيرَاثِهِ فَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ ووَرِثَتُهُ، كَمَا طَمْعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ فَمْ مَنْ فَعْهُ ذَلِكَ ووَرِثَتُهُ، كَمَا طَمْعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ فَمْ مَنْ فَعْهُ ذَلِكَ ووَرِثَتُهُ، كَمَا طَمْعَ قَاتِلٌ في مِيرَاثِهِ فَمْ مَنْ أَعْلُ وَوَرِثَتُهُ مِنْ أَجْهِ وَحَرَمَهُ إِيَّاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: إذا طَلَقَ الرَّجُلُ الْمَرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ في العِدَّةِ، أَنَّ عِدَّتَهَا ثَلاَئَةُ قُرُوهِ، ولَهَا المِيرَاثُ مِنْهُ مَتَى مَا مَاتَ، إلاَّ أَنْ يَصِحَّ مِنْ ذَلِكَ المَرَضِ فَلاَ تَرِثْهُ.

وقَالَ شُفْيَانُ: تَرِثُهُ مَا دَامَتْ فِي العِدَّةِ (''.

وقالَ ابنُ أَبِي لَيْلَى: تَرِثُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ قَبْلَ مَوْتِهِ.

والعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ على فِعْلِ عُثْمَانَ في زَوْجَةِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفٍ.

⁽١) ينظر: المحلى ١٠/٢١٩، والاستذكار ٦/ ٣٩١_٩٩١.

قَالَ مَالِكٌ: لِكُلِّ مُطَلَّقَةٍ مُتْعَةٌ (١)، إِلاَّ المُخْتَلَعَةَ، والمُبَارِيةَ، والمُلاَعَنَةَ، والتَّي تُطَلَّقُ قَبْلَ أَنْ تُمَسَّ وقَدْ فُرِضَ لَهَا، ولَيْسَ للمُتَعَةِ عِنْدَنَا حَدٌّ غَيْرَ مَا قَالَ اللهُ عَزَ وَجَلَّ: ﴿ عَلَ ٱلْمُرْجِعِ قَدَرُمُ وَعَلَ ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُمُ ﴾ [البغرة: ٢٣٦].

قالَ إِسْمَاعِيلُ^(٢): وَلَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهَا النَّقَى والإحْسَانُ، ولَكَانَتْ مُرْسَلَةً بِغَيْر شَرْطٍ.

وقَالَ غَيْرُهُ: أَعْلَى المُتْعَةِ خَادِمٌ، وأَذْنَاهَا خَاتَمٌ، يُرِيدُ: يُمَثِّعُ بِذَلِكَ الزَّوْجُ زَوْجَتَهُ، فَيُعْطِيهَا ذَلِكَ إِذَا طَلَّقَهَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ، وزَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، وعَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ يُطَلِّقُ اللهُ اللهِ اللهِ بِنِ عَفَّانَ، وزَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ، وعَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ يُطَلِّقُ الحُرَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ أَنَّهَا لاَ تَحِلُّ لَهُ إِلاَّ بَعْدَ زَوْجِ (٢١٢٩.٢١٢٥)، وهَذَا يَرْدُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ العَبْدُ الحُرَّةَ بِتَطْلِيقَتَيْنِ أَنَّهَا لا تَبِينُ مِنْهُ إِلاَّ بِثَلاَثِ تَطْلِيقَاتٍ (٣).

قالَ أبو مُحَمَّد: جَعَلَ اللهُ الطَّلاَقَ للرِّجَالِ فقالَ: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّيُ إِذَا طَلَقَتُمُ النِسَاءَ ﴾ السلان: ١]، فالخِطَابُ للنبيِّ عَلَيْ ، والمُرَادُ أُمَّتَهُ، وجَعَلَ اللهُ العِدَّةَ للنُسَاءِ، فَلِذَوَاتِ الحَمْلِ الوَضَعُ، وللبَائِسَةِ مِنَ المَحِيضِ، واللاَئِي الحُيَّضِ ثَلاَثَةُ قُرُوءٍ، وَلِذَوَاتِ الحَمْلِ الوَضَعُ، وللبَائِسَةِ مِنَ المَحِيضِ، واللاَئِي للحُيَّضِ ثَلاَئَةُ أَشْهُرٍ، وللمُتَوفِّى عَنْهُنَ أَزْوَاجَهُنَّ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وعَشْرَا، فَصَارَ بهذَا للنَّصِ المَتْلُو الطَّلاقُ للرِّجَالِ، والعِدَّةُ للنُسَاءِ، وبهِ قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حَكَمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لامْرَأَةِ المَفْقُودِ بِفِرَاقِهِ[٢١٣٤]، لِكَي يَقْطَعَ بِذَلِكَ عَنْهَا الضَّرَرَ، وأَمَرَهَا أَنْ تَنْتَظِرَ أَرْبَعَ سِنِينَ، لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ حَامِلاً، إذا المَرْأَةُ تَبْقَى أَرْبَعَةَ أَعْوَامٍ حَامِلاً، ثُمَّ أَمَرَهَا بِعِدَّةِ المُتَوفَّى عَنْهَا

⁽١) المتعة هي ما يعطيه الزوج لزوجته المطلقة زيادة على الصداق لجبر خاطرها .

⁽٢) هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، الإمام العلامة صاحب كتاب (أحكام القرآن) وغيره، وتقدم التعريف به.

 ⁽٣) هذا هو قول الكوفيين عموما: أبي حنيفة وأصحابه والحسن بن حيّ بالإضافة إلى سفيان الثوري، ينظر: المحلى ١٠/ ٢٣٢، والاستذكار ٤٠٦/٦.

زَوْجُهَا، لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ تَحِلَّ بَعْدَ ذَلِكَ للأَزْوَاجِ، وإِنْ تَزُوَّجَتْ بَعْدَ عِدَّتِها فَلَمْ يَدْخُلْ بِها الزَّوْجُ، حتَّى قَدِمَ الغَاثِبُ، فَأَحَدُ قَوْلِي مَالِكِ أَنَّ الأَوْبَ الْأَوْلَ أَحَتُ بِها، مَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا الثَّانِي، قالَ: ويُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ فِي الأَرْبَعَةِ الأَوْفَاةِ، وتَكُونُ فيها مُحَدَّاةٌ، ولا يُورَثُ الأَعْوَامِ، وتَنْفِقُ هِيَ على نَفْسِهَا في عِدَّةِ الوَفَاةِ، وتكُونُ فيها مُحَدَّاةٌ، ولا يُورَثُ مُالُ المَفْقُودِ حتَّى يَأْتِي عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَالاً يَعِيشُهُ مِثْلُهُ.

* * *

تَفْسِيرُ الأَقْرَاءِ، والطَّلاَقِ في الحَيْضِ، وأَمْر العِدَّةِ في الحُرَّةِ والأَمَةِ

* مَعْنَى نَهْيِ النبِيِّ وَعَلِيْ عَنِ الطَّلاَقِ فِي الحَيْضِ (٢١٣٦) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ خِلاَفُ ظَاهِرِ القُرْآنِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى فِي كتابه: ﴿ يَتَأَيُّهَا النَّيُّ إِذَا طَلَقَتْدُ النِسَآةَ فَطَلِقُوهُنَ لِعَدَّنِهِ لَا لَمْ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُطَلَّقَ النِّسَاءُ فِي وَقْتِ يَبْتَدِينَ فِيهِ لِعِدَّنِهِ لَهُ اللهُ عَلَى أَنَّ الأَفْرَاءَ هِي الأَطْهَارُ، وأَمَرَ رَسُولُ اللهِ يَظِيُّ أَنْ تُطَلَّقَ المَرْأَةُ فِي طُهْرِ لَمْ تُمَسَّ فِيهِ، لِتَعْتَذَ بِهِ فِي أَقْرَائِهَا.

ومَنْ جَعَلَ الأَقْرَاءَ الحَيْضَ واحْتَجَّ في ذَلِكَ بِما رُوِي عَنِ النبيُ ﷺ (أَنَّهُ أَمَرَ الحَانِضَ أَنْ تَتُرُكَ الصَّلاَةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا)(١١)، فَلَيْسَ بِثَابِتِ، والثَّابِتُ في هَذا حَدِيثُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُطَلِّقَ في طُهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيهِ إِنْ شَاءَ.

وقَالَ الشَّافِعيُّ: فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ دَلِيلٌ على إبَاحَةِ الثَّلَاثِ في الطَّلاَقِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ لِعُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ النَّهَ الْ شَاءَ طَلَّقَ بَعْدُ، وإنْ شَاءَ أَمْسَكَ، ولَمْ يَذْكُرْ عَدَدًا مِنَ الطَّلاَقِ (٢).

قَالَ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي: يُقَالُ للشَّافِعِيُّ: النبيُّ ﷺ يُنْكِرُ على عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ الطَّلاَق، وإنَّمَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِ مَوْقِعَ الطَّلاقِ، فَعَلَّمَهُ مَوْضِعَهُ، وكَيْفَ يُوقِعَهُ، ولَمْ يُرِدْ

⁽۱) رواه أبو داود (۲۸۱)، من حديث قتادة عن عروة عن زينب بنت ام سلمة، وقتادة لم يسمع من عروة بن الزبير.

⁽٢) كتاب الأم ٥ / ١٨٠.

أَنْ يُعَرِّفَهُ عَدَدَ الطَّلَاقِ، إِذ كَانَ ابنُ عُمَرَ قَدْ أَصَابَ فِيهِ، ولاَ أَحْسَبُ الشَّافِعيِّ يَكُونُ أَعْلَمُ بِهَذَا مِنْ عُمَرَ ومِنِ ابنِ عُمَرَ، وقَدْ قَالاَ جَمِيعاً: (مَنْ طَلَّقَ ثَلاَثا فَقَدْ عَصَى الله) ('')، ولَوْ كَانَ مِنَ السُّنَّةِ إِبَاحَةُ طَلاَقِ الثَّلاثِ في كَلِمَةٍ كَمَا قَالَ الشَّافِعيُّ عَصَى الله) للمَّائِدةُ في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالى: ﴿ لَا تَدْدِى لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ لَبَطُلَتِ الفَائِدَةُ في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالى: ﴿ لَا تَدْدِى لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلان: ١]، قَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: يَعْنِي بِهِ الرَّجْعَةَ في العِدَّةِ، وأَيُّ رَجْعَةٍ تَكُونُ بَعْدَ الظَّلَاثِ؟! إِلاَّ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجَا غَيْرَهُ ('').

وقَالَ غَيْرُهُ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ لِعُمَرَ: امْرُهُ فَلْيُرَاجِعْهَا أَنَّ المُرَاجَعَةَ تَكُونُ بَعْدَ طَلاَقَهُ في غَيْرِ مَوْضِعِه، فَدَلَّ تَكُونُ بَعْدَ طَلاَقَهُ في غَيْرِ مَوْضِعِه، فَدَلَّ هَذا على أَنَّ الطَّلاَقَ يَقَعُ بِسُنَّتِهِ وبِغَيْرِ سُنَّتِهِ، وأَنَّ المُرَاجَعَةَ إِنَّما هِي للوَطْءِ، وقَدْ فَهِ عَلَى الرَّجُلُ أَنْ يُطَلِّقَ في طُهْرٍ قَدْ وَطِءٍ فِيهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُطَلَّقَةَ حِينَيْدٍ لا تَدْرِي نُهِيَ الرَّجُلُ أَنْ يُطلُق في طُهْرٍ قَدْ وَطِءٍ فِيهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُطلَّقةَ حِينَيْدٍ لا تَدْرِي بِمَا تَبْتَدِيءُ بهِ عِدَّتَهَا، إِنْ كَانَ بِالأَقْرَاءِ، أو بوضع حَمْلٍ، ثُمَّ قَالَ أَيضاً: (ثُمَّ بَعْدَ الطُهْرِ الذي وَقَعَ بَعْدَ الطُهْرِ الذي رَاجَعَهَا فِيهِ وَوَقَع فِيهِ الوَطْءَ، حتَّى تَطُهُرَ مِنْ ذَلِكَ الحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ بَعْدُ أَمْسَكَ، وإِنْ شَاءَ وَلَا شَاءَ بَعْدُ أَمْسَكَ، وإِنْ شَاءَ وَقَعَ فِيهِ الوَطْءَ، حتَّى تَطْهُرَ مِنْ ذَلِكَ الحَيْضِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ بَعْدُ أَمْسَكَ، وإِنْ شَاءَ وَلَقَعُ طَلاَقُهُ الآنَ في طُهْرِ لَمْ يَمَسَهَا فِيهِ.

قَالَ عِيسَى: ولَو أَنَّهُ حِينَ الْرَتَجَعَهَا وَهِيَ حَائِضٌ أَمْسَكَهَا حَتَّى تَطْهُرَ مِنْ تِلْكَ الحَيْضَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ولَمْ يَنْتَظِرْ أَنْ تَحِيضَ ثُمَّ تَطْهُرَ، فَقَدْ أَخْطَأَ السُّنَّة، ويَمْضِي عَلَيْهِ الطَّلاَقُ، ولاَ يُؤْمَرُ بالارْتِجَاع.

قالَ: ومَنْ طَلَّقَ امْرَأْتَهُ البَّتَّةَ وَهِيَ حَائِضٌ لَم يُؤْمَرُ بِرَجْعَتِهَا، وقَدْ حَرُمَتْ عَلَيْهِ، إلاَّ بَعْدَ زَوْجٍ، وقَدْ أَثِمَ إذا أَبَتَهَا في الحَيْضِ، ولَمْ تَعْتَدَّ بِتِلْكَ الحَيْضَةِ في عِدَّتِها، وإنَّمَا تَسْتَقْبِلُ العِدَّةَ بَعْدَ طُهْرِهَا مِنْ تِلْكَ الحَيْضَةِ التِّي وَقَعَ فِيهَا الطَّلاَقُ.

* وقالتْ عَائِشَةُ رَحِمَها اللهُ: (الأَقْرَاءُ هِيَ الأَطْهَارُ) (٢١٤٠)، قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: لَمَّا كَانَتِ المَرْأَةُ مُؤْتَمَنَةً على الحَيْضِ والحَمْلِ لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى:

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٥/ ١١.

⁽٢) ذكره إسماعيل القاضى في أحكام القرآن ص ٢٤٤_٢٤٣.

﴿ وَلَا يَمِلُ لَمُنَ أَن يَكُتُمُنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي آرْعَامِهِنَ ﴾ [البزد: ٢٢٨]، كَانَ القَوْلُ قَوْلُهَا فِيمَا الْحَيْفِ والحَمْلِ، إلا أَنْ تَدَّعِي مِنْ ذَلِكَ مَالاً يُعْرَفُ، فَإِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فَادَّعَتِ الحَمْلَ صُدَّقَتْ فِيهِ، مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الذي يُوشَكُ فِيهِ أَنَّهُ فَادَّعَتِ الحَمْلَ صُدُّقَتْ فِيهِ، مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الذي يُوشَكُ فِيهِ أَنَّهُ لَيْنَ مِنَ الذِي طَلَقها، وقُدَّرَ ذَلِكَ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ، فَلاَ يَنْفِيهِ الزَّوْجُ حِينَئِذِ عَنْ نَفْسِهِ لِنَسْ مِنَ الذِي طَلَقها، وقُدَّرَ ذَلِكَ خَمْسَةُ أَعْوَامٍ، فَلاَ يَنْفِيهِ الزَّوْجُ قَوْلَ المَرْأَةِ: إِنَّ هَذَا اللّهَ اللّهَانِ، فإذا جَاوَزَ ذَلِكَ خَمْسَ سِنِينَ لَمْ يُلْزَمِ الزَّوْجُ قَوْلَ المَرْأَةِ: إِنَّ هَذَا الحَمْلُ.

وقالَ ابنُ وَهْبٍ: قُدُّرَ ذَلِكَ سَبْعَةُ أَعْوَامٍ.

قَالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ الذي يُطَلَّقَ امْرَأْتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا لَمْ تَحِضْ مُنْذُ طَلَّقَهَا، وأَنَّهُ مَاتَ في عِدَّتِهَا، فالقَوْلُ في ذَلِكَ قَوْلُهَا مَادَامَتْ تُرْضِعُ، ولَها مِيرَاثُهَا مِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ ثَرْضِعُ، ولَها مِيرَاثُهَا مِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَمِعَ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَدْ حَاضَتْ ثَلَاتَ حُيْضٍ، فإنْ ثَبَتَ ذَلِكَ لَمْ تَرِثْهُ.

قَالَ عِيسَى: وإذا اعْتَدُّتْ المُتَوفِّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرا ولَمْ تَحِضْ فِيهَا أَنَّهَا لاَ تَحِلُ للأَزْوَاجِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ مِئْن تَجِيضُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَتُرَتَابُ بارْتِفَاعِ حَيْضَتِها، فإنَّها تَنْتَظِرُ تَمَامَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ فَقَدْ حَلَّتْ للأَزْوَاجِ، إلاَّ أَنْ تَرْتَابَ رِيبَةً مِنْ حِيثَ بَطْنٍ فَتَقْعُدَ، حتَّى تَنْقَطِعَ عَنْهَا الرَّيبَةُ، أَو يَمُرَّ بِهَا خَمْسُ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ مَاتَ رَوْجُهَا ثُمَّ تَنْكِحَ إِنْ شَاءَتْ.

قَالَ: وكَذَلِكَ تَفْعَلُ الأَمَةُ المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إذا اسْتَرَابَتْ نَفْسَهَا بارْتِفَاعِ الحَيْضَةِ أَنَّهَا تَقْعُدُ تَسْعَةَ أَشْهِرٍ، تَعُدُّ فِيهَا الشَّهْرَيْنِ والخَمْسَةَ الأَيَّامِ، ثُمَّ تَنْكِحُ إِنْ شَاءَتْ.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ أَبُو عَمْرُو بِنُ حَفْصٍ قَدَ طَلَّقَ فَاطِمَةَ بِنَتَ قَيْسٍ قَبْلَ خُرُوجِهِ في سَفَرِهِ تَطْلِيَقَتَيْنِ، فَلَمَّا وَجَّهَ إليهَا بِالطَّلْقَةِ الثَّالِثَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ يَسُكُنُ فِيهِ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ لَهَا النبئ ﷺ الانْتِقَالَ في العِدَّةِ مِنْ مَنْزِل إلى منزل يَسْكُنُ فِيهِ، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ لَهَا النبئ ﷺ الانْتِقَالَ في العِدَّةِ مِنْ مَنْزِل إلى منزل [100].

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: أَخَذَ مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ بِظَاهِرِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ،

فَرَخَّصَ لابنةِ عبدِ الرَّحمنِ في الانتِقَالِ مِنَ المَكَانِ الذِي طَلَقَها فِيهِ زَوْجُهَا، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ أَنْكَرَتْ فِعْلَ مَرْوَانَ في ذَلِكَ، وقَالَتْ لَهُ: (اتِّقِ اللهَ، وارْدُدِ المَرْأَةُ إلى بَيْنِهَا) [٢١٥٠]، تَعْنِي: البَيْتَ الذِي طَلَقَهَا فِيهِ زَوْجُهَا، فَاحْتَجَ عَلَيْهَا مَرْوَانُ لِإِي بَيْنِهَا إِلَى بَيْنِهَا اللهِ اللهِ بَعْنِي بِذَلِكَ عَائِشَةُ: أَنَّ النبيَّ عَلِي إِنَّهَا أَبَاحَ لِفَاطِمَةَ الانْتِقَالَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا مُحْجَةً فِيهِ، تَعْنِي بِذَلِكَ عَائِشَةُ: أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ إِنَّمَا أَبَاحَ لِفَاطِمَةَ الانْتِقَالَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُن المَسْكَنُ لِزَوْجِهَا، وإنَّمَا كَانَ لأَهْلِ زَوْجِهَا، وكَانَتْ قَدْ آذَتْهُم بِلِسَانِهَا، فَلِهذَا رَخِّصَ لَهَا رَسُولُ اللهِ يَنَيْهُ في الانْتِقَالِ في العِدَّةِ، فقالَ مَرْوَانُ حِينَيْدٍ: (إنْ فَلِهذَا رَخَّصَ لَهَا رَسُولُ اللهِ يَنَهُ في الانْتِقَالِ في العِدَّةِ، فقالَ مَرْوَانُ حِينَيْدٍ: (إنْ النَّهُ اللهُ اللهِ الشَّرُ فَحَسْبُكِ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرُ نَحْوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسِ عَلْقَ الْعَدَةِ، فَهَالُ مَرْوَانُ بِقَوْلِهِ هذَا: أَنَّ ابنةَ عَبْ الرَّحمنِ وَقَعَ بَيْنَهَا وبَيْنَ زَوْجِهَا مِنَ الشَّرُ نَحْوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسِ وبَيْنَ أَهْلِ زَوْجِهَا، فَلِذَاكِ نَقَلَها مَرْوَانُ مِنْ الشَّرُ نَحْوَ مَا وَقَعَ بَيْنَ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسِ وبَيْنَ أَهْل زَوْجِهَا، فَلِذَلِكَ نَقَلَها مَرْوَانُ مِنْ ذَلِكَ البَيْتِ في العِدَّةِ.

قالَ عِيسَى: لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ تَرْحَلَ المُعْتَدَّةُ مِنَ المَوْضِعِ الذي طُلُّقَتْ فِيهِ حَنَّى تَنْقَضِي عِدَّتُهَا، وأَنَّهَا إِنْ آذَتْ بِلِسَانِهَا أَهْلَ زَوْجِهَا وتَعَدَّتْ عَلَيْهِم، مُنِعَتْ مِنْ ذَلِكَ، فانْ أَبَتْ أَذَبَهَا السُّلْطَانُ، ولَمْ يُبَعْ لَها الانْتِقَالَ حَتَّى تَتِمَّ عِدَّتُهَا.

قالَ عِيسَى: والبَدَويَّةُ التي تَنتُوي حَيْثُ يَنتُوي أَهْلُهَا (١)، فَتَنْتَقِلُ بِانْتِقَالِهِم، هُمْ أَهْلُ العُمُودِ و[الشَّعَرِ] (٢) الذِين يَنتَجِعُونَ المَاءَ والكَلاَ ولا قَرَارَ لَهُم، فالمُعْتَدَّةُ مِنْهُم تَنتُقِلُ بانْتِقَالِهِم، وأَمَّا أَهْلُ القُرَى فَلاَ تَنتُقِلُ المُعْتَدَّةُ مِنْهُم بِرِحْلَةِ أَهْلِها إذا كَانَ أَهْلُ القَرْيَةِ صَالِحِينَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إِلاَّ أَنْ تَكُونَ بِكُرَا فِي خُجُورِهِم، فإنَّهُم يَرْحَلُونَها مَعَهُم.

* قالَ ابنُ وَضَّاحِ: في حَدِيثِ فَاطِمَةَ بنتِ قَيْسٍ سُنَنٌ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: أَنَّهُ لا نَفَقَةَ للمَبْتُوتَةِ، ومِنْهَا: أَنَّهُ الْعَنَّ فِيهِ، إذ لَمْ يَكُنْ لِلمَبْتُوتَةِ، ومِنْهَا: أَنَّهُ الْمَرْأَةَ الصَّالِحَةَ العَجُوزَ يَزُورُهَا الرَّجَالُ، ويُسَلِّمُونَ عَلَيْهَا، لِزَوْجِهَا، ومِنْها: أَنَّ المَرْأَةَ الصَّالِحَةَ العَجُوزَ يَزُورُهَا الرَّجَالُ، ويُسَلِّمُونَ عَلَيْهَا، كَمَا كَانَ الصَّحَابةُ يَفْعَلُونَ بِأُمْ شَرِيكِ، ولَذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي أُمْ شَرِيكِ: وتِلْكَ المُرَأَةُ كَمَا كَانَ الصَّحَابةُ يَفْعَلُونَ بِأُمْ شَرِيكِ، ولَذَلِكَ قَالَ ﷺ فِي أُمْ شَرِيكِ: وتِلْكَ المُرَأَةُ

⁽١) تنتوي يعني: تنزل حيث نزلوا.

⁽٢) جاء في الأصل: الشاد، ولم أجد لها معنى، وما وضعته هو المناسب للسياق.

يَغْشَاهَا أَضْحَابِي ١٥٥٥] فَرُبُمَا نَظَرُوا إلى فَاطِمَةً بِسَبِ دُخُولِهِم إلى أُمْ شَرِيكِ، وفِيهِ عَذَا مُبَاعَدَةُ مَا بَيْنَ الرَّجَالِ والنِّسَاءِ إذا لَمْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي المَحَارِم، وفِيهِ: إِنَاحَةُ التَّغْرِيضِ بالنَكَاحِ فِي العِدَّةِ، لِقَوْلِ النبيُ ﷺ لِفَاطِمَةً: اإذا حَلَلْتِ فَانِبنِي، وفِيه: أَنْ يُذْكَرَ مِنَ الإنسَانِ عِنْدَ المَشُورَةِ مَا يُعْرَفُ مِنْهُ، لِقَوْلِ النبيُ ﷺ: الْمَا أَبو وفِيه: أَنْ يُذْكَرَ مِنَ الإنسَانِ عِنْدَ المَشُورَةِ مَا يُعْرَفُ مِنْهُ، لِقَوْلِ النبي ﷺ: اللَّمَا أَبو وفِيه: أَنْ يُخَلِّمُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه، فَحَكَاهُ عَنْهُ أَنَّهُ ضَرُوبٌ للنِّسَاءِ، ومَنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِ حَالَةً نُسِبَ إليها، فَيُقَالُ لَمَنْ كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ: الاَيْضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه، لأَجْلِ حَالَةً نُسِبَ إليها، فَيُقَالُ لَمَنْ كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ: الاَيْضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه، لأَجْلِ حَالَةً نُسِبَ إليها، فَيُقَالُ لَمَنْ كَانَ كَثِيرَ الضَّرْبِ: الاَيْضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِه، لأَجْلِ كَثْرَةِ ضَرْبِهِ للنَّسَاءِ، وقَدْ يَذَهِ عِيبَةٌ، لأَنَّهُ قَالَها حِينَ مَشُورَةِ فَاطِمَةَ إِيّاهُ فِي مُعْلِيةٍ أَخِدِ الرَّجُلَيْنِ الذَيْنِ خَطَبَاهَا فِي وَقْتِ وَاحِدٍ، والمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنُ، فَعَلَيْهِ النُصْحُ، وفِي حَدِيثِ فَاطِمَة تَزْوِيجُ المَوَالِي القُرَشِيَّاتِ، وكَانَتْ فَاطِمَة قُرَشِيَة وأَسَامَةُ مَولَى. وأَسَامَةُ مَولَى.

قالَ [أبو](١) المُطَرِّفِ: قَالَ سُفْيَانُ: للمُطَلَّقَةِ المَبْتُونَةِ النَّفَقَةُ والسُّكُنَى على زَوْجِهَا الذي طَلَقَهَا، وشَبَّهَهَا سُفْيَانُ بالحَامِل.

وقالَ إِسْمَاعِيلُ: لَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ أَنْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُهُ مِن وُجْدِكُمْ وَلَا لُمُسَارَّوهُنَّ لِلْمُسَيِّقُواْ عَلَيْمِنَّ ﴾ [الطلاق: ١]، ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَتِ حَلِ فَأَنفِقُواْ عَلَيْمِنَّ حَقَّى يَضَعْنَ حَلَّهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦]، فإنْ كَانَتِ النَّفَقَةُ تَجِبُ كَمَا تَجِبُ السُّكْنَى لَمَا كَانَ للاختِصَاصِ مَعْنَى، فَوَجَبَ بِهَذَا النَّصُ أَنَهَا النَّي تَمْلِكُ زَوْجُهَا رَجْعَتَهَا فَلَهُ النَّفَقَةُ النَّفَقَةُ عَلَى العِدَّةِ، حَامِلاً كَانَتْ أَو غَيْرَ حَامِل.

* قالَ مَالِكٌ: إذا طَلَقَ العَبْدُ الأَمَةَ ثُمَّ عُتِفَتْ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الأَمَةِ، لاَ تَنْتَقِلُ إلى عِدَّةِ الخُرَّةِ (٢١٥٨].

وَ قَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ: إِنَّهَا تَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الحُرَّةِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

قالَ مَالِكٌ: فإنْ مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ في عِدَّتِهَا وَلَمْ تَخْتَرْ فِرَاقَهُ بعدَ عِنْقِهَا حتَّى مَاتَ، اغْتَدَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرِ وعَشْرا مِنْ يَوْم مَاتَ.

قَالَ أَبُوالمُطَرُّفِ: إِنَّمَا انْتَقَلَتْ فِي الْوَفَاةِ إِلَى عِدَّةِ الْحُرَّةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمَّا أَعْتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ كَانَ لَهَا أَنْ تَبِينَ نَفْسَهَا مِنْهُ، فَلَمَّا لَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فقدْ أَبْقَتْ نَفْسَهَا زَوْجَةً لَهُ، فَلَمَّا تُوفِّى وَهِيَ فِي عِدَّتِها لَزَمَهَا عِدَّةُ الْحُرَّة فِي الْوَفَاةِ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا جُعِلَتْ عِدَّةُ المُسْتَحَاضَةِ سَنَةً، لِتَكُونَ مِنْهَا تِسْعَةَ أَشْهُرٍ للحَمْلِ، ثُمَّ ثَلاَثَةً عِدَّةً، إلاَّ أَنْ تَسْتَرِيبَ نَفْسَهَا، فَتَفْعُدُ حَتَّى تَذْهَبَ عَنْهَا الرِّيَبَةُ إلى أَفْصَى مَا يَجْلِسُ لَهُ النِّسَاءُ في الحَمْلِ، وقِيلَ في المُسْتَحَاضَةِ التِّي تُفَرَّقُ بينَ دَمِ الاسْتِحَاضَةِ ودَم الحَيْض، أَنَّهَا تَعْتَدُ كَعِدَّةٍ غَيْرِ المُسْتَحَاضَةِ.

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: إذا أَسْلَمَتِ المَرْأَةُ وزَوْجُهَا كَافِرٌ ثُمَّ أَسْلَمَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا دَامَتْ في العِدَّةِ، وإنْ تَزَوَّجَها بعدَ زَوْجٍ لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طَلاَقاً.

[أبو المُطَرُّفِ]: قالَ أبو مُحَمَّد: لا يُلْزَمُ الطَّلاَقُ إلاَّ في النُّكَاحِ المُنْعَقِدِ على شَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، ونِكَاحُ المُشْرِكِ لا يُقَالُ فِيهِ صَحِيحٌ ولاَ فَاسِدٌ، لأَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ النُّكَاحِ مَا صَحَّ بِشَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، والفَاسِدُ مِنْهُ مَا فَسَدَ بِشَرِيعَةِ الإسْلاَمِ، فَلِهَذَا لا يُعَادُ مِنَ الطَّلاَقِ مَا وَقَعَ في حَالِ الكُفْر.

* قالَ أَصْبَغُ: إذا عَقَدَتْ امْرَأَةٌ نِكَاحَ امْرَأَةٍ فُسِخَ النّكَاحُ، وإنْ مَاتَا قَبْلَ الفَسْخِ لَمْ يَتُورِيجِ عَائِشَةَ لِبِنْتِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أَبِي بَكْرِ حِينَ زَوَّجَتُهَا وأَبُوهَا غَائِبٌ (٢٠٤٠)، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَاطَبَ الأَوْلِيَاءَ بِعَقْدِ حِينَ زَوَّجَتُهَا وأَبُوهَا غَائِبٌ (٢٠٤٠)، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَاطَبَ الأَوْلِيَاءَ بِعَقْدِ النَّكَاحِ، فَقَالَ: ﴿ وَأَنكِحُوا ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُرُ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَآلِكُمُ مَا النور: ٢٦)، وقالَ تَبَارَكُ وتَعَالَى: ﴿ فَلَا تَعْشُلُوهُنَّ أَن يَنكِعْنَ أَنْوَجَهُنَ ﴾ [البغرة: ٢٣٢]، فَخَاطَبَ وقالَ تَبَارَكُ وتَعَالَى: ﴿ وَلَهِذَا قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ المَرْأَةَ لاَ تَكُونُ [وَصِيّةٌ لِعَقْدِ] (١) النّكَاح، إلاً ذُكُورَ الأَوْلِيَاءِ، ولِهَذَا قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ المَرْأَةَ لاَ تَكُونُ [وَصِيّةٌ لِعَقْدِ] (١) النّكَاح، إلاً

ما بين المعقوفتين أصابه مسح، واستدركته من المدونة ٣/ ٢٩٦. ومعنى قوله: (إلا أن تكون وصية) يعني: إذا كان وصية جاز لها أن تستخلف من يزوّجها، ولا يجوز لها أن تباشر عقد النكاح.

أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً، فإنَّها تُقَدِّمُ رَجُلاً على عُقْدَةِ النَّكَاحِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا فَعَلَتْ [ذَلِكَ عَائِشَةُ] (١) لأَنَّهَا كَانَتْ شَيْخَةَ أَهْلِهَا، ولِمَكَانَتِهَا مِنَ النبِيُ ﷺ.

قولُ مَالِكٍ: تُمْنَعُ المُغْتَدَّةُ مِنَ [السَّفَرِ](٢) إلى الحَجُّ.

[أبوالمُطَرُّفِ]: إنَّما هذَا مَا لَمْ تُحْرِمْ بالحَجُّ، فأَمَّا إذا أُحْرِمَتْ فإنَّها تَتَمَادَى في سَفَرِهَا حَتَّى تَقْضِي [حَجَّهَا، فإذا] (٢) كَانَتْ وَفَاةَ زَوْجِهَا بَعْدَما نَفَدَتْ في سَفَرِهَا، وَكَانَتْ بِمَوضِعٍ قَرِيبٍ مِنْ بَلَدِهَا لَيْسَ عَلَيهَا في [الرُّجُوع] إلى مَنْزِلِها مَوْنَةً، فإنَّها تَرْجِعُ تَعْتَدُ في بَيْتِهَا، فإنْ كَانَ المَكَانُ الذي تُوفِّي فِيهِ زَوْجُهَا بَعِيدٌ [لا تَرْجِعُ] (١) لَهَا نَفَذَتْ لِحَجُهَا، فإذا رَجَعَتْ إلى بَيْتِهَا أَقَامَتْ فيهِ بَقِيَةً عِدَّتِهَا [....] (٥) وقَدْ بَقِي عَلَيْهَا بَقِيَةٌ مِنَ العِدَّةِ.

قالَ أبو مُحَمَّد: كَانَ بَعْضُ أَهْلِ المَدِينَةِ يَقُولُ في أُمَّ الوَلَدِ إذا [تُوفِّي عَنْها] (١) سَيْدُهَا، أَنَّهَا تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرَا، وبهِ قَالَ يَزِيدُ بنُ عبدِ المَلِكِ ٢١٩٩١].

فَسَأَلْتُهُ عَنْ رِوَايةِ مَطَرِ[الوَرَّاقِ] (٧) عَنْ رَجَاهِ بنِ حَيْوَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ، عَنْ عَمْرِهِ بنِ العَاصِي أَنَّهُ قَالَ: (لاَ تُلْبِسُوا عَلَيْنَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا، عِدَّتُهَا[عِدَّةُ المُتَوفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعْشَرَا]) (٨)، قالَ لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هذِه قِصَّةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، ولَمْ يُدْرِكُ مَطَرُ الوَرَّاقُ رَجَاءَ بنَ حَيْوَةَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين استظهرته بما يفهم من السياق، وقد مسح في الأصل.

⁽٢) ما بين المعقوفتين مسح في الأصل، واستدركته بما يفهم من السياق.

⁽٣) ما بين المعقوفتين وضعته بما يفهم من السياق، وقد أصابه المسع.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٥) أصاب المسع مقدار كلمتين، ولم أستطع استظهاره.

⁽٦) ما بين المعقوفتين لم يظهر، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

 ⁽٧) لم يظهر ما بين المعقوفتين بسبب مسحه، واستظهرته بما يتوافق مع المصادر.

^{(&}lt;sup>(A)</sup> رواه أبو داود (۲۳۰۸)، وابن حبان (٤٣٠٠)، والحاكم ٢٠٩٦، بإسنادهم إلى مطر الوراق به، وما بين المعقوفتين زيادة من سنن أبي داود وقد سقطت من الأصل.

- * وقَدْ أَنْكُرَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ فِعْلَ يَزِيدِ بن عبدِ المَلِكِ في ذَلِكَ [٢١٩٩].
 - * وقالَ ابنُ عُمَرَ: عِدَّتُها إذا تُوفِّي عَنْهَا سَيِّدُها حَيْضَةٌ وَاحِدَةٌ [٢٢٠٠].

قَالَ أَبُو حَنِيفَةً: عِدَّةُ أُمُّ الوَلَدِ إِذَا تُوفِّي عَنْهَا سَيِّدُهَا بِثَلَاثِ حُيَّضٍ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمَّا لَمْ تَكُنُ الأَمُّ وَلَدِ مِنَ الزَّوْجَاتِ المُطَلَّقَاتِ لَمْ تُؤْمَرْ إِذَا نَوْفَي سَيْدُهَا بِفَلَاثِ حُبَّضٍ، ولَمَّا لَمْ تَكُنْ مِنَ الزَّوْجَاتِ المُتَوفَّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجِهُنَّ لَمْ تُكُنْ مُطَلَّقَةً ولا مُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُها لَمْ تَكُنْ مُطَلَّقَةً ولا مُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُها أَمْ تَوْمَرْ بِعِدَةِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ مُطَلَّقَةً ولا مُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُها أَمِرَتْ أَنْ تَشْتَرِيءَ بِحَيْضَةٍ كَمَا يُفْعَلُ بِها في البَيْعِ، فَإِنْ لَمْ تَحِضْ فَثَلاَثَةُ أَشْهُرٍ، إِلاَّ أَنْ تَشْتَرِيبَ نَفْسَهَا فَتَقْعُدُ حَتَّى تَذْهَبَ الرِّيبَةُ، إِلاَّ أَنْ يَأْتِي عَلَيْهَا مِنَ الزَّمَانِ مَا لاَ تَكُونُ حَامِلاً في مِثْلِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ بَرَاءَةً لَها، وتَنْكِحُ إِنْ شَاءَتْ.

قالَ عِيسَى: إذا تَزَوَّجَتِ الأُمُّ وَلَدِ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدُها قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ حَيْضَةً، فَوَطِئُها الزَّوْجُ فإنَّها يُفَرَّقُ بَيْنَهَما، ولاَ تَحِلُّ لَهُ أَبَدَاً، وَهُوَ كَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً في عِدَّتِهَا وَوَطِئُها فِيها.

وقَالَ غَيْرُهُ: لاَ تَحْرُمُ بِذَلِكَ الوَطْءِ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ بَعْدَةٍ مِنْ نِكَاحٍ، وإنَّمَا هِيَ عِدَّةٌ مِنْ مِلْكِ اليَمِينِ.

قالَ عِسَى: على الأُمَّةِ المُتَوفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا عِدَّهُ الوَفَاةِ، لأَنَّهَا مِنَ الزَّوْجَاتِ المُتَوفِّى عَنْهُنَّ أَزْوَاجُهُنَّ، إلاَّ أَنْ عِدَّتَها في الوَفَاةِ شَهْرَانِ وحَمْسَ لَيَالِ، وعِدَّتُها في الطَّلاَقِ قُرَآنِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ القُرْءَ الوَاحِدَ لا نِصْفَ لَهُ ولا يَتَبَعَّضُ، فإنَّما عَلَيْهَا في الطَّلاَقِ قُرَآنِ، وقالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في الإماءِ: ﴿ فَمَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْسَنَتِ مِنَ الْمَاءِ: ﴿ فَمَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْسَنَتِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَصْفُ حَدُّ الحُرَّةِ كَانَتْ عِدَّتُهَا مِثْلَ نِصْفِ الْمَاءِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهَا نِصْفُ حَدُّ الحُرَّةِ كَانَتْ عِدَّتُهَا مِثْلَ نِصْفِ عِدَّةِ الحُرَّةِ .

⁽١) ينظر: المسوط ٢٥٦.

بابُ الحَكَمَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الطُّلاَقِ

قَالَ عِسَى: لَو أَنَّ رَجُلاً وامْرَأْتِهِ اشْتَكَيّا إلى السُّلْطَانِ، وكُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا هُوَ يَدَّعِي أَنَّ صَاحِبَهُ مُضِوَّ بِهِ فَلَمْ يَتَبَيَّنُ للسُّلْطَانِ مَنِ النَّاشِزِ مَنْهُمَا، والنَّاشِزُ مِنْهُمَا هُوَ المُبْغِضُ المُسِيءُ الصَّحْبَةِ لِصَاحِبِهِ، فإذا جُهِلَ ذَلِكَ مِنْ أَمُورِهِمَا وَجَبَ على السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَثَ رَجُلاً صَالِحًا مِنْ أَهْلِ الزَّوْجَةِ، وآخَرَ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ السُّلْطَانِ أَنْ يَبْعَلُهُمَا بَيْنَ ذَلِكَ الرَّجُلِ وامْرَأَتِهِ، ويُغَوضُ إليهِما أَمْرَهُمَا، فَمَا رَأَيا مِنْ فُرْقَةِ بِهِما، بَيْنَهُمَا أَو اجْتِمَاعٍ أَنْفَذَاهُ بَيْنَهُمَا، ويَنْبَغِي للحَكَمَيْنِ أَنْ يَسْأَلاَ أَهْلَ المَعْرِفَةِ بِهِما، بَيْنَهُمَا وَلَزِمَهُمَا ذَلِكَ، وإنْ رَأَيَا أَنْ يُفَوِّقَا بَيْنَهُمَا على أَلاَ يَاخُذَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَيْهِ مِوَاحِدُ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئَا فَعَلاهُ، وإنْ رَأَيَا أَنْ يُفَوِّعُهُ الْمَانُهُمَا عَلَيْهِ بِوَاحِدُ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئَا فَعَلاهُ، وإنْ رَأَيا أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنَ المَرْأَةِ شَيْئَا ويُطَلِّقَاهَا عَلَيْهِ بِوَاحِدَةٍ فَي قَوْلِ ابنِ القَاسِم.

وَقَالَ أَشْهَبُ: مَا طَلَّقَا بِهِ مِنْ وَاحِدَةٍ أُو ثُلَاثٍ لَزِمَ الزُّوْجَ.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وذَكَرَ بَعْضُ شُيُوخِنَا عَنْ مُحَمَّدِ بِنِ لُبَابَةَ (١) أَنَّهُ كَانَ إِذَا ذُكِرَ لَهُ أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِذَا شَكَا بَعْضَهُمَا بَعْضَا إلى الحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ بَعْضَهُمَا بَعْضَهُمَا أَلِى الحَكَمِ أَنَّهُ يَنْبَغِي للحَكَمِ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا أَمِينَا، أو في دَارِ أَمِينِ، ويُخْبِرُ الأَمِينُ الحَكَمَ بِمَا يَبْدُو لَهُ مِنْ أُمُورِهَما.

⁽۱) هو محمد بن عمر بن لبابة، أبو عبد الله القرطبي، الإمام الفقيه المفتي، كان من أعرف الناس باختلاف أصحاب مالك، وكان عابدا زاهدا، توفي سنة (٣١٤)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/ ١١٥٥.

فَكَانَ أَبُو مُحَمَّدِ يَقُولُ: لَسْتُ أَرَى هَذَا إِلاَّ مَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَأَبْعَثُوا حَكَمَا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ۚ إِن يُرِيدَآ إِصْلَكَا يُوَفِّقِ ٱللّهُ بَيْنَهُمَا ۚ ﴾[الساء: ٣٥].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمَّا كَانَ النُكَاحُ مِنَ الطُّيْبَاتِ التِّي أَبَاحَها اللهُ، فَحَرَّمَ ذَلِكَ أَحَدٌ على نَفْسِهِ بِقَوْلهِ: كُلُّ امْرَأَةِ أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ، لَمْ يُلْزَمْ قَائِلُ ذَلِكَ شَيءٌ، لأَنَّهُ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللهُ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحَرِّمُواْ طَيِّبَتِ مَا أَحَلُ اللهُ لَكُمْ وَلا يَعَينِها، أَو ضَرَبَ وَلا تَعْسَتُدُوّاً ﴾ إلى آخِرِ الآيةِ [المائدة: ١٨٧]، وأمَّا إذا سَمَّى قَبِيلَةً بِعَيْنِها، أَو ضَرَبَ أَجَلاً يَبْلُغُهُ عُمُرَهُ، لَزِمَهُ الطَّلاقُ فِيمَا عَيْنَ، والأَجَلُ الذي ضَرَبَهُ، إلاَ أَنْ يَضْرِبَ أَجَلاً بَعِيدًا لاَ يَبْلُغُهُ عُمُرَهُ.

[كان](١) ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: يَتَزَوَّجُ، لأَنَّهُ لَمَّا ضَرَبَ أَجَلاً بَعِيداً لا يَبْلُغُهُ عُمْرَهُ فَقَدْ قَصَدَ إلى تَحْرِيمِ مَا أَحَلَّ اللهُ، فَيُقَالُ لَهُ: اسْتَغْفِرِ اللهَ، وتَزَوَّجْ، ولاَ شَيءَ عَلَيْكَ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا حُكِمَ للمَرْأَةِ [على] (٢) العِنِّينِ بالفِرَاقِ بعدَ أَنْ ضُرِبَ لَهُ أَجَلُ سَنَةٍ يُعَالِجُ فِيهَا نَفْسَهُ، لِكَي يَقْطَعَ عَنْهَا الضَّرَرَ بامْتِنَاعِهِ مِنَ الوَطْءِ، وفِرَاقُهُ تَطْلِيقَةٌ، تَمْتَلِكُ بها المَرْأَةُ أَمْرَ نَفْسِهَا، وأَمَّا إذا حَدَثَ بالزَّوْجِ العِنَّةَ بَعْدَ دُخُولِهِ بِها وَوَطْنِهِ إِيَّاهَا، لَمْ يُفَرَّقُ حِينَيْدٍ بَيْنَهُمَا، لأَنَّهُ عَيْبٌ حَدَثَ عِنْدَها لَمْ يُغِرْهَا به الزَّوْجُ مِنْ نَفْسِهِ.

* قَالَ الأَبْهَرِئُ: أَمْرُ النبيِّ ﷺ مَنْ أَسْلَمَ وعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ، فَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا ويُفَارِقُ سَائِرُهُنَّ [٢١٧٩]، وأَمَرَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ حِينَ أَسْلَمَ وتَخْتَهُ اخْتَارَ مِنْهُنَا ويُفَارِقُ الأُخْرَى (٣)، ومَعْلُومٌ أَنَّ الاخْتِيَارَ قَدْ يَكُونُ اخْتَانِ أَنْ يَخْتَارَ وَاحِدَةً مِنْهُمَا، ويُفَارِقُ الأُخْرَى (٣)، ومَعْلُومٌ أَنَّ الاخْتِيَارَ قَدْ يَكُونُ

⁽١) جاء في الأصل: (قال) وهو مخالف لسياق الكلام.

⁽٢) ما بين المعفوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٣) رواه الترمذي (١١٢٩)، وابن ماجه (١٩٥١)، من حديث الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه.

بَيْنَ الأَوَاخِرِ والأَوَاثِلِ، ولَوْ كَانَ الاخْتِيَارُ على التَّرْتِيبِ الأُولَى فالأُولَى لَزَالَ مَعْنَى الاُختِيَارُ اللهِ عَلَى التَّرْتِيبِ الأُولَى فالأُولَى لَزَالَ مَعْنَى الاُختِيَارِ الذي أَمَرَهُ بهِ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ ا

* قَالَ عِسَى: إِنَّمَا قِيلَ لِثَابِتِ الأَحْنَفُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ مِعْوَجُ السَّاقَيْنِ، ولَمْ يَرَ عَلَيْهِ ابنُ عُمَرَ طَلاَقالَامِمِهِ، لأَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ مُكْرَهَا حِينَ خَشِيَ على نَفْسِهِ الضَّرْب، ولَمْ يَكُنْ له قَصْدٌ إلى الطَّلاَقِ بِنِيَّةٍ ولا إِرَادَةٍ، وكَذَلِكَ حُكُمُ كُلُّ مُكْرَهِ على الطَّلاَقِ لا يَلْزَمُهُ، كَمَا أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُ الكُفْرَ مَنْ أُكْرِه عَلَيْهِ، والسَّكْرَانُ بِخِلاَفِ عَلَى الطَّلاَقِ لا يَلْزَمُهُ، كَمَا أَنَّهُ لاَ يَلْزَمُهُ جَمِيعُ الأَحْكَامِ، وذَلِكَ أَنَّهُ أَذْخَلَ ذَلِكَ، وتَلْزَمُهُ جَمِيعُ الأَحْكَامِ، وذَلِكَ أَنَّهُ أَذْخَلَ السُّكْرَ على نَفْسِهِ، والقَلَمُ جَارِ عَلَيْهِ، وَهُوَ بِخِلاَفِ المَغْلُوبِ على عَقْلِهِ.

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ: إلاَّ مَا بَاعَهُ مِنْ عُرُوضِهِ فِي حَالِ سُكْرِه، فَادَّعَى حِينَ صَحَّ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَ مَا بَاعَ، ويَتَبَيَّنُ قَدْرَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَبَيْعُهُ يُنْقَضُ، ويُحَدُّ ثَمَانِينَ لِشُرِبِ الخَمْرِ.

* ورَوَى يَحْمَى عَنْ مَالِكِ في قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: (يا أَيُها النبيُّ إذا طَلَقْتُم النَّسَاءَ فَطَّلِقُوهُنَّ لِقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ) قالَ يَحْمَى: قالَ مَالِكُ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يُطَلُّقَ الرَّجُلُ امْرَأْتَهُ في كُلُّ طُهْرِ مَرَّةً ٢١٨٢١' .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَرْوِ عَنْ مَالِكِ هَذَا التَّفْسِيرَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلاَّ يَخْيَى بنُ يَخْيَى.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: كَانَ أَشْهَبُ لاَ يَرَى بَأْسَا أَنْ يُطَلِّقَ الرَّجُلُ امْرَأْتَهُ فِي كُلُّ طُهْرِ مَرَّةً مَا لَمْ يَرْتَجِعْهَا فِي خِلاَلِ ذَلِكَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُطَلِّقَهَا ثَانِيَةً، فَلاَ يَسَعْهُ ذَلِكَ، لأنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ أَنْ يُطَوِّلَ علَيْهَا العِدَّةَ، فإذا لَمْ يَرْتَجِعْهَا فلاَ بَأْسَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي كُلِّ طُهْرِ مَرَّةً.

وأَنْكُرَ هِذَا غَيْرُ أَشْهَبَ وَقَالَ: إذا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي كُلُّ طُهْرٍ مَرَّةً، وَقَعَ

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ١٥/ ٧٤: أي لا ستقبال عدتهن، وإذا طلق في طهر لم تمس فيه فهي مستقبلة عدتها من يومئذ.

بَعْضُ طَلاَقِهِ إِيَّاهَا بِغَيْرِ عِدَّةٍ كَامِلَةٍ، وذَلِكَ أَنَّهُ تَقَعُ للطَّلْقَةِ الأُولَى عِدَّةٌ كَامِلَةٌ، وتَقَعُ للطَّلْقَةِ النَّانِيَةِ مِنَ الأَفْرَاءِ قُراَنِ، وتَقَعُ الطَّلْقَةُ النَّالِثَةُ مِنَ الأَقْرَاءِ قُرَّ، فَيَقَعُ ذَلِكَ بِخِلاَفِ مَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَنَتُ يَثَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوّتُو ﴾ البنره:
بِخِلاَفِ مَا قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلْمُطَلِّقَاتُ يَثَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوّتُو ﴾ البنره:
١٢٨]، فلِهَذَا لا يَنْبَغِي أَنْ يُطَلِّقُها في كُلِّ طُهْرِ طَلْقَةً.

* قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ وأَصْحَابِهِ حِينَ سَأَلُوا النَبِيِّ ﷺ عَنِ العَزْلِ، وقَالُوا لَهُ: أَنَّا نُحِبُ العَزْلَ، وقَالَ: •مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا الْبَيِّ ﷺ عَنِ العَزْلِ، وقَالُوا لَهُ: أَنَّا نُحِبُ العَزْلَ، وقالَ: •مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لاَ تَفْعَلُوا الْعَنْ الْمَانِكُم عِنْدَ وَطْنِكُم إِيّاهُنَ، ثَفْعَلُوا الْعَنْ اللّهِ وَهِي كَائِنَةٌ ، فَدَلَ هذَا على أَنَّ مُالَدَ قَدْ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ، ولِهذَا قَالَ الفُقَهَاءُ فِيمَنْ أَقَرَّ بِوَطِ عِ أَمَتِهِ، وادَّعَا أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ عَنْها مَاءَهُ، أَنَّ الوَلَدَ لا حَقَّ بِهِ، إذ قَدْ يَغْلِبُهُ المَاءُ أَو بَعْضُهُ.

* وقَوْلُهُم: (إِنَّا نُحِبُ الأَفْمَانَ فِيهِ) (٢)، دَلِيلٌ على أَنَّ الأَمَةَ إِذَا حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدَهَا أَنَّهُ لا سَبِيلَ لَهُ إِلَى بَيْعِهَا، وقَدْ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ في أُمُ إِبْرَاهِيمَ: وَأَعْتَقَهَا وَلَدُهَا (٣)، وقَدْ قَضَى عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الأَمَةِ إِذَا حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا (٢٨٧١)، فإذَا وَضَعْتْ فِهِيَ على ذَلِكَ الأَصْلِ في مَنْعِ مِنْ سَيِّدِهَا أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ بَيْعُهَا (٢٨٧١)، فإذَا وَضَعْتْ فِهِيَ على ذَلِكَ الأَصْلِ في مَنْعِ بَيْعِها، وعلى هذَا اتَّفَقَ المُهَاجِرُونَ والأَنْصَارُ بالمَدِينَةِ، ويُذْكَرُ عَنْ عليْ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَخَّصَ بالكُوفَةِ في بَيْعِ أُمُّ الوَلَدِ، فَقَامَ إِلَيه عَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ، فقَالَ لَهُ: (يا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، رَأَيْكَ في الجَمَاعَةِ أَحَبُ إلينا مِنْ رَأَيِكَ السَّلْمَانِيُّ، فقَالَ لَهُ: (يا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ، رَأَيْكَ في الجَمَاعَةِ أَحَبُ إلينا مِنْ رَأَيِكَ وَحُدَكَ) (١٤)، وذَلِكَ أَنَّ عَلِيًا وَافَقَ أَصْحَابَهُ بالمَدِينَةِ على المَنْعِ مِنْ بَيْعِ أُمُّ الولَدِ، فَلَهُ لَا قَلْهُ أَلُهُ لَا قَالَ لَهُ عَلِيهُ أَمْ الولَدِ، فَلَا القَوْلَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح.

 ⁽۲) هذه اللفظة رواها البخاري في صحيحه (۲۱۱٦)، والبيهقي في السنن ۲/۷٤،
 وقال: فلولا أن الاستيلاد يمنع من نقل الملك وإلا لم يكن لعزلهم محبة الأثمان فائدة.

⁽٣) رواه ابن ماجه (٢٥١٦)، والبيهقي ١٠/٣٤٦، من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

 ⁽٤) رواه عبد الرزاق ٧ / ٣٩١، والبيهقي في السنن ٣٤٨/١٠، بإسنادهم إلى عَبِيدة السَّلْماني به.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ سَبْيُ بَنِي المُصْطَلِقِ الذِي سَبَاهُم رَسُولُ اللهِ عَلَيْ مِنْ عَبَدَةِ الأَوْثَانِ اللَّوَاتِي لا يَجُوزُ وَطْنَهُنَّ الآنَ بِمِلْكِ اليَمِينِ، وإنَّما أَبَاحَ النبيُ عَلَيْ وَطْأَهُنَّ لأَولِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَةِ لَأَصْحَابِهِ حِينَ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَةِ لَا صَحَابِهِ حِينَ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا نَنكِمُوا ٱلْمُشْرِكَةِ لَمَ مَنْ يُؤْمِنَ ﴾ [البغرة: ٢٢١]، يَعْنِي: المُشْرِكَاتِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الكِتَابِ، فَهَوُلاَهِ لاَ يُوطَفَى الآنَ بِمِلْكِ يَمِينٍ، ولا نِكَاحَ حتَّى يُسْلِمْنَ، لأَنَّ هذه الآيةَ حَرَّمَتْ وَطْهَ المَجُوسِيَّاتِ والوَثَنِيَّاتِ، بِخِلاَفِ الكِتَابِيَّاتِ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَقَرَّ بِوَطَءِ أَمَتِهِ ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ فَأَنْكَرَهُ وَادَّعَى العَزْلَ، أَنَّ الوَلَدَ يَلْزَمُهُ، فَإِنْ أَنْكُرَ الوَطْءَ جَمْلَةً وَاحِدَةً ونَفَى عَنْ نَفْسِهِ الوَلَدَ لَمْ يَلْزَمْهُ.

قُلْتُ لاَبِي مُحَمَّدٍ: هَلْ يَلْزَمُهُ يَمِينٌ؟ فقالَ: لاَ يَمِينَ عَلَيْهِ، وقَدْ عُرِضْتْ هذِهِ القِصَّةُ لِزَيْدِ بن ثَابِتٍ فَلَمْ يَحْلِفْ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وَجُهُ كَرَاهِيَةِ ابنِ عُمَرَ للعَزْلِ هُوَ أَنَّ المَاءَ يَكُونُ مِنْهُ الوَلَدِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، الوَلَدِ، وَأَجَازَ ذَلِكَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، والرَّلَةِ، وأَجَازَ ذَلِكَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، والسَنُ عَبَّاسٍ، وأَبَاحَهُ النبيُّ عَلَى، وقَالَ: (إنَّ الوَلَدَ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ)(١) وابنُ عَبَّاسٍ، وأَبَاحَهُ النبيُّ عَلَى، وقَالَ: (إنَّ الوَلَدَ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ)(١)

قالَ عبدُ الرَّحمنِ: إنَّما لَمْ يَجُزْ للرَّجُلِ أَنْ يَغْزِلَ عَنِ الحُرَّةِ إلاَّ بإذْنِهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا إِنَّما نُكِحَتْ رَغْبَةً في الوَلَدِ، ولَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَغْزِلَ عَنِ الأَمَةِ إلاَّ بإذنِ سَيِّدَها، لأَنَّهُ إِنَّما أَنْكَحَهُ إِيَّاهَا سَيِّدُها طَلَباً للنَّسْلِ ورَغْبَةً في الوَلَدِ.

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ تَرْكُ الطَّيبِ على المَرْأَةِ في مَوْتِ أَبِيها وأَخِيهَا بِوَاجِبٍ، وإنْ تَرَكَتُهُ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ.

* قَوْلُ زَيْنَبَ: (كَانَتِ المَرْأَةُ في الجَاهِليَّةِ إذا تُوفِّي عَنْها زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشَاً)[٢٢١٧]، تَعْنِي بالحِفْشِ: البَيْتَ الحَقِيرِ أَو الخُصِّ، (وتَلْبَسُ شَرَّ ثِبَابِهَا) حُزْناً مِنْهَا على زَوْجِهَا.

⁽١) ليس هذا بحديث، وإنما هو قول لبعض العلماء، ينظر: عمدة القاري ٤٩/١٢.

ومَعْنَى [قَوْلِهِا](): (فَتَفْتَضُّ بهِ)، يَعْنِي: أَنَّهَا كَانَتْ تُؤْتَى بَعْدَ العَامِ بِطَائِرِ أَو شَبَهِهِ، فَتَمْسَحُ بهِ جِسْمَهَا لِيُزِيلَ التَّقَلَ الذي كَانَ يَجْتَمِعُ عَلَيهَا()، والوَسَخَ في طُولِ العَامِ، فقلَّمَا كَانَتْ تَتَمَسَّحُ بشِيءِ إلاَّ مَاتَ مِنْ نَتَنِ رِيحِها، ثُمَّ تُوتَى بِبَعْرَةِ فَرَمِي [بها]() مِنْ وَرَائِها، تُريدُ بِذَلِكَ أَنَّها قَدْ رَمَتْ بالعِدَّةِ ورَاءَ ظَهْرِها كَمَا رَمَتْ بالبَعْرَةِ، فَعَوَّضَ اللهُ المُسْلِمَاتِ مِنْ هذَا كُلّه أَرْبَعَة أَشْهُر وعَشْرًا، فالذي تَجْتَنِبُهُ بالبَعْرَةِ، فَعَوَّضَ اللهُ المُسْلِمَاتِ مِنْ هذَا كُلّه أَرْبَعَة أَشْهُر وعَشْرًا، فالذي تَجْتَنِبُهُ الحَادُ على زَوْجِها المَيْتِ الطّيبَ كُلّهُ، والحُلِيَّ، والزِّينَةَ، ولا تَلْبسُ عَصْبَا، وَهِي الحَادُ على زَوْجِها المَيْتِ الطّيبَ كُلَّهُ، والحُلِيَّ، والزِّينَةَ، ولا تَلْبسُ عَصْبَا، وَهِي الحَادُ النَّيَاتِ الطّيبَ كُلَّهُ، والحُلِيَّ، والزِّينَةَ، ولا تَلْبسُ عَصْبَا، وَهِي إللهُ النَّوَادِ، النَّهُ المُسْلِمَاتِ مِنْ عَصْبَا غَلِيظًا، ولاَ مَصْبُوغَا إلاَ بالسَّوادِ، ولا تَمْتَشِطُ بما يَخْتَمِرُ في رَأْسِهَا.

واخْتُلِفَ في إِحْدَادِ الكِتَابِيَّةِ على زَوْجِهَا المُسْلِمِ، فقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: عَلَيْهَا الإِحْدَادُ.

وقالَ أَشْهَبُ وَبِنُ نَافِعٍ: لا إِحْدَادَ عَلَيْهَا إِذَا تُوفِّي زَوْجَها المُسْلِمُ، وكُلُّهم يَرُويه عَنْ مَالِكِ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، وحُسْنِ عَوْنِه، وتَأْبِيدِه ويُمْنِهِ وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمَاً يَتْلُوهُ كِتَابُ الرَّضَاعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

⁽۱) جاء في الأصل: قوله، وهو خطأ مخالف لما جاء في الموطأ، لأنه ما زال من كلام زينب بنت أبي سلمة.

⁽٢) التفل هو: تغيير الرائحة، المعجم الوسيط ١ / ٨٦.

⁽٣) جاء في الأصل: به، وهو خطا مخالف للسياق،



صَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ نَسْلِيمًا

تفسير كتاب الرضاع

* قَوْلُ عَائِشَةَ رَحِمَهَا اللهُ: اجَاءَ عَمِّي مِنَ الرَّضَاعَةِ لِيَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ، فَسَأَلَتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: إِنَّهُ عَمُّكِ، فَأَذَنِي لَه "٢٢٣٤]، وقَوْلُهَا: "إِنَّمَا أَرْضَعْنَنِي المَرْأَةُ، ولَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ"، تُرِيدُ: إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي زَوْجَةَ أَخِي هذَا الرَّجُلِ، ولمْ يُرْضِعْنِي هُوَ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْدُ: "إِنَّهُ عَمُّكِ، فَلْيَلِخُ عَلَيْكِ". الرَّجُلِ، ولمْ يُرْضِعْنِي هُوَ، فقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْنَا الحِجَابُ، قَلْيَلِخُ عَلَيْكِ". قالتُ عَايِشَةُ: "وذَلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُربَ عَلَيْنَا الحِجَابُ».

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: فِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ اللَّبَنَ الذِي يَجِدُهُ هُوَ مِنْ قِبَلِ الفَخْلِ، وأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وبِهَذَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (إِنَّ المَخْلِ، وأَنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَ للرَّجُلِ خَرَجَ مِنْ ذَكْرٍ وَاحِدٍ)، يَعْنِي: أَنَّ المَرْأَةَ التِّي أَرْضَعَتْ صَبِياً أَو صَبِيَةً لِغَيْرِهَا إِنَّمَا أَرْضَعَتْهُ مِنْ لَبَنِ زَوْجِهَا، فَصَارَ المُرْضِعُ ابنَا لهَا بِذَلِكَ الرَّضَاعَ، وصَارَ زَوْجُهَا وَالدُهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَاللَّبَنُ هُوَ لَبَنُ الفَحْل.

وكَانَ الحَسَنُ يَقُولُ: (اللَّبَنُ مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ)، وكَانَ لا يَرَى لَبَنَ الفَخلِ يَحْرُمُ، [و] (١) حَدِيثُ عَائِشَةَ رَحمَها اللهُ يَرُدُ قَوْلَهُ.

وقَوْلُها: ﴿وَذَٰلِكَ بَعْدَ أَنْ ضُرِبَ عَلَيْنَا الحِجَابُ ۗ، تَغْنِي: بعدَ أَنْ أَمَرَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى نَبِيَّهُ أَنْ يَأْمُرَ نِسَاءَهُ أَنْ يَحْتَجِبْنَ مِنْ غَيْرِ ذَوِي المَحَارِمِ بِقَوْلهِ: ﴿ وَإِذَا سَأَلَتْمُوهُنَّ مَتَكَافَتَتْكُوهُمُنَ مِن وَرَآءِ حِمَابٍ ﴾[الاحزاب: ٥٣].

⁽١) ما بين المعقو فتين زيادة يقتضيها السياق.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَجْمَعَ أَهُلُ الْمَدِينَةِ وغَيْرُهُم أَنَّ الْمَصَّةَ الْوَاحِدَةَ رَضَاعٌ.

وقَوْلُ النبيِّ ﷺ: "يَخْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَخْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ٢٢٥١] لَيْسَ فِيهِ تَوْقِيتٌ لِعَدَدِ الرَّضَاعِ، ومَنْ قَالَ بَعْدَ خَمْسِ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ونَسَبَهُ إلى القُرْآنِ، فالقُرْآنُ غَيْرُ مُخْتَلَفٍ فِيهِ، ولِذَلِكَ قالَ مَالِكٌ: لَيْسَ على هذا الحَدِيثِ العَمَلُ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وأَمَّا حَدِيثُ ﴿لا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ ولاَ الْمَصَّنَانِ ﴾ فَحَدِيثٌ مَعْلُولٌ ، يُرْوَى عَنِ [ابنِ] (١) الزُّبَيْرِ عَنِ النبيِّ ﷺ ، ولَمْ يَسْمَعْهُ ابنُ الزَّبَيْرِ مِنَ النبيِّ ﷺ ، ولَمْ يَسْمَعْهُ ابنُ الزَّبَيْرِ مِنَ النبيِّ ﷺ ، وقَدْ رُوِي أَيْضَا عَنْ أُمُّ النبيِّ ﷺ (٢) ، وقَدْ رُوِي أَيْضَا عَنْ أُمُّ الفَضْلِ ابنةِ [الحَارِثِ] (١) أَنَّهَا قَالَتْ: ([لا] تُحَرِّمُ المَصَّةُ والمَصَّتَانِ) (٥) ، وقَدْ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٢) رواه النسائي ٦/ ١٠١، وأحمد ٤ ٤، وابن حبان (٤٢٢٥)، والبيهةي في السنن ٧ / ٤٥٤، بإسنادهم إلى عبد الله بن الزبير به، ونقل البيهةي عن الشافعي أن الربيع سأله، فقال: أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال: نعم وحفظ عنه، وكان يوم توفي النبي صلى الله عليه وسلم ابن تسع سنين، ثم قال البيهةي: هو كما قال الشافعي رحمه الله، إلا أن ابن الزبير رضي الله عنه إنما أخذ هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم.

⁽٣) حديث عائشة رواه مسلم (١٤٥٠)، وأبو داود (٢٠٦٣)، والترمذي (١١٥)، والنسائي ٢ / ١٠١، وابن ماجه (١٩٤١)، وأحمد ٦ / ٩٥. قال ابن حبان ١٠ / ٤١: لست أنكر أن يكون ابن الزبير سمع هذا الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمرة أدى ما سمع، وأخرى روى عنها، وهذا شيء مستفيض في الصحابة، قد يسمع أحدهم الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسمعه بعد عمن هو أجل عنده خطرا، وأعظم لديه قدرا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فمرة يؤدي ما سمع، وترة يروي عن ذلك الأجل، ولا تكون روايته عمن فوقه لذلك الشيء بدال على بطلان سماع ذلك الشيء.

⁽٤) جاء في الأصل: الزبير، وهو خطأ، وأم الفضل هي امرأة العباس بن عبد المطلب، وهي أخت ميمونة بنت الحارث الهلالية، ينظر: الإصابة ٨/ ٢٧٦.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها، وحديث أم الفضل رواه النسائي ٦/ ١٠٠، وابن:

رُوِي أَيضاً عَنْ ابنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: (لا تُحَرِّمُ إلاَّ [سَبْعُ](١) رَضَعَات)(٢).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: فَهَذَا كُلُّهُ يُضْعِفُ حَدِيثَ: (لاَ تَحْرُمُ الْمَصَّةُ ولاَ الْمَصَّتَانِ)، وقَدْ قَالَتْ عَائِشَةُ: (لاَ تَحْرُمُ إلاَّ عَشْرُ رَضَعَاتٍ)، وأَرْسَلَتْ سَالِمَ بنَ عبدِ اللهِ إلى أُخْتِهَا أُمُ كُلْثُومٍ بنتِ أَبِي بَكْرٍ، فقالَتْ: (أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حتَّى يَذْخُلَ عليَّ أُمْ كُلْثُومٍ بنتِ أَبِي بَكْرٍ، فقالَتْ: (أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حتَّى يَذْخُلَ عليَ إذا كَبِرَ)، لِكَي تَكُونَ خَالَتُهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، فَأَرْضَعَتْهُ أُمْ كُلْثُومٍ ثَلاَتَ رَضَعَاتٍ، فَكَانَ سَالِمٌ لا يَدْخُلُ على عَائِشَةَ إلاَّ وبَيْنَهُ وبَيْنَهَا حِجَابٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمْ كُلُثُومٍ لَمْ فَكَانَ سَالِمٌ لا يَدْخُلُ على عَائِشَةَ إلاَّ وبَيْنَهُ وبَيْنَها حِجَابٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ أُمْ كُلْثُومٍ لَمْ ثَتِهَا لَهُ عَشْرَ رَضَعَاتِ [٢٣٣٩].

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (كُلُّ مَا كَانَ في الحَوْلَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ وإِنْ كَانَتْ قَطْرَةً فَهُو يُحَرِّمُ، ومَا كَانَ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ مِنَ الرَّضَاعِ فإنَّمَا هُوَ طَمَامٌ يَأْكُلُه المُرْضِعُ)[٢٢٤٢]، يُرِيدُ: أنَّهُ لاَ يُحَرِّمُ الرَّضَاعُ الذي يَكُونُ بَعْدَ الحَوْلَيْنِ كَمَا لاَ يُحَرِّمُ الطَّعَامُ.

وقالَ مَالِكٌ: مَا زَادَ على الحَوْلَيْنِ بالشَّهْرِ ونَحْوِه فَإِنَّهُ يُحَرَّمُ كَمَا يُحَرَّمُ في الحَوْلَيْنِ بالشَّهْرِ ونَحْوِه فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ أَنَّ الحَوْلَيْن، ومَا زَادَ على ذَلِكَ فلاَ يُحَرِّمُ (٣).

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَنْكُرَ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ مَالِكِ هَذه الْقَوْلَةَ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿ مَوْلِيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البغره: ٢٣٣] في الرَّضَاعِ، وقالَ: والآيةُ مُختَمِلَةٌ لِمَا قَالَ: ﴿ ﴾ وَٱلْوَلِاَتُ يُرْضِعْنَ مُختَمِلَةٌ لِمَا قَالَ: ﴿ ﴾ وَٱلْوَلِاَتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَ مُرْضِعْنَ مَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةً ﴾ دَلَّ على أَنَّهُ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يُتِمَّهَا أَنَّ

ت ماجه (۱۹۶۰)، وأحمد ٦/٣٤٠، ورواه مسلم (۱٤٥١) وغيره، بلفظ (لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجتان) والإملاجة هي المصة.

⁽١) في الأصل: سبعة، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) رواه عبد الرزاق في المصنف ٧ ٤٦٨، وذكره ابن حجر في الفتح ١٤٦/٩، وقال: أخرجه ابن أبي خيثمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها، وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٢٦٤، وقال: والصحيح عنها خمس رضعات.

 ⁽٣) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٦٣، ونسبه إلى ابن وهب عن مالك في موطئه.

الحَدِّ لَهُ دُونَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ، فَلَمَّا كَانَ للأَبَوَيْنِ الفِصَالُ مِنَ الحَوْلَيْنِ بالاجْتِهَادِ كَانَ لَهُمَا الزِّيَادَةُ على الحَوْلَيْنِ بالاجْتِهَادِ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةَ، فَصَيَّرَ الأَغْلَبَ مِنْ قِوَامِ بَدَنِ المُرْضِعِ الطَّعَامَ دُونَ اللَّبَنِ، وقدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلِيْ : «الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ اللهُ اللهِ عَلَيْ : "الرَّضَاعَةُ مِنَ المَجَاعَةِ اللهُ اللهِ اللهُ المُوضِع، فإذا كَانَتِ الزِّيَادَةُ قَرِيبَةً مِنَ الحَوْلَيْنِ وَالحَوْلَيْنِ وَلَيْنِ كَانَ الحُكُمُ مَا أَرْضَعَ في تِلْكَ الزِّيَادَةِ حُكُمَ مَا أَرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ .

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ الكُوفَةِ (٢): يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ على الحَوْلَيْنِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَيَكُونَ حُكْمَ مَا أُرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ، وَكُمْ مَا أُرْضِعَ في الحَوْلَيْنِ، والذِي قَالَهُ مَالِكٌ عليهِ أَهْلُ المَدِينَةِ.

* قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لا رَضَاعَةً لِكَبِيرٍ، وأَمَرَ الرَّجُلَ الذِي أَرْضَعَتْ زَوْجَتُهُ جَارِيتَهُ طَمَعًا مِنْها أَنْ تَصِيرَ لَهَا [ابنتَها](٣) فَتُحَرِّمَها بِذَلِكَ على زَوْجِهَا، فَأَمَرَ بِضَرْبِ زَوْجَتِهِ، لِزَعْمِهَا أَنَّهَا تُحَرِّمُ مَا لَمْ يُحَرِّمْهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى، ولا رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ [٢٢٤٨].

وقَدْ ظَنَّ أَبُو مُوسَى أَنَّ الرَّضَاعَةَ في الكِبَرِ تُحَرِّمُ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عبدُ اللهِ بنُ مَسْعُودٍ، وقَالَ: (لاَ رَضَاعَةَ إلاَّ مَا كَانَ فِي الحَوْلَيْنِ)، ومَا كَانَ مِنْهَا في حَالِ الكِبَرِ، فَلاَ يَقَعُ بِهِ التَّحْرِيمُ [٢٢٤٩].

* وقالَ أَزْوَاجُ النبيُ ﷺ في رَضَاعِ سَهْلَةَ بنتِ سُهَيْلٍ سَالِمَا حِينَ أَمَرَهَا النبيُ ﷺ فِي رَضَاعِ سَهْلَةَ بنتِ سُهَيْلٍ سَالِمَا حِينَ أَمَرَهَا النبيُ ﷺ بِذَلِكَ فَفَعَلَتُهُ، فَكَانَتْ تَرَاهُ ابناً مِنَ الرَّضَاعَةِ، فإنَّ هذَا خَاصَّ، ورُخْصَةٌ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ في رَضَاعِ سَالِم وَحْدَهُ في حَالِ كِبَرِه، وعَلَى هذَا ثَبَتَ [عَنْ](١٤) مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ الرَّضَاعَةِ التِّي تُحَرِّمُ إنَّما تَكُونُ في حَالِ الصَّغْرِ (٢٢٤٧).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: كَانَتِ العَرَبُ تَقُولُ: مَنْ وَطِءَ امْرَأْتَهُ وَهِي تُرْضِعُ في

⁽١) رواه البخاري (٢٥٠٤)، ومسلم (١٤٥٥)، من حديث عائشة .

⁽٢) ينظر: بدائع الصنائع ٦/٤، وحاشية ابن عابدين ٣/٢١١.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، ووضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

عَامَيِّ الرَّضَاعِ كَانَ نَقْصَاناً في الوَلَدِ، فَهَمَّ النبيُّ ﷺ أَنْ يَنْهَى عَنِ الغِيلَةِ [٢٢٥١]، يَغْنِي: أَنْ يَطَأَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِي تُرْضِعُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الرُّومَ وفَارِسَ تَفْعَلُ ذَلِكَ فَلاَ يَغْنِي: أَنْ يَطَأَ الرَّهُمُ الرَّهُمُ وَفَارِسَ [لَهُمْ] (١٠ حُكْمَا [مَعَ] (٢٠ يَضُرُّ أَوْلاَدَهُم فَلَمْ يَنْهِ عَنْ ذَلِكَ، فَأَوْجَبَ للرُّومِ وفَارِسَ [لَهُمْ] (١٠ حُكْمَا [مَعَ] (٢٠ أَنْهُم كُفَّارٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وكَانَتْ عَائِشَةُ زَوْجُ النبيُ ﷺ يَذْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ لِسَاءُ إِخْوَتِهَا الاَلاَا، وهَذَا أَخُواتُهَا وبَنَاتُ أَخِيهَا، ولا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَنْ أَرْضَعَهُ لِسَاءُ إِخْوَتِهَا الاَلاَا، وهَذَا خِلاَفٌ لِمَا في حَدِيثِ عُرْوَةً عَنْهَا أَنَّ الرَّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ خِلاَفٌ لِمَا في حَدِيثِ عُرْوَةً عَنْهَا أَنَّ الرَّضَاعَةَ مِنْ قِبَلِ الفَحْلِ، وقَدْ قَالَتْ للنبيِّ ﷺ: ﴿إِنَّمَا أَرْضَعَتْنِي امْرَأَةٌ، ولَمْ يُرْضِعْنِي رَجُلٌ، فقالَ الفَحْلِ، وبهذَا قَالَ أَهْلُ لَهَا: ﴿إِنَّهُ عُلَيْكِ، فَجَعَلَ اللَّبَنَ مِنْ قِبَلِ الفَحْلِ، وبهذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وأَنَّ التَّحْرِيمَ يَقَعُ بِقَلِيلِ الرَّضَاعَ وَكَثِيرِه إذا كَانَ في الحَولَيْنِ ومَا قَارَبَهُمَا.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الرَّضَاعِ بِحَمْدِ اللهِ وحُسْنِ عَوْنهِ وتَأْيِيدِه ويُمْنِه وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ تَسْلِيماً

وبِتَمَامهِ تَمَّ السَّفْرُ الأَوَّلِ، ويَتْلُوهُ في التَّالِي: كِتَابُ العِنْنِ، والمُدَبَّرِ، والمُكَاتَبِ، والبُّنُوعِ، والأَقْضِيَةِ، والشُّفْعَةِ، والقِرَاضِ، والمُسَاقَاةِ، وكِرَاءِ الأَرْضِ، والفَرَائِضِ، والجِهَادِ، والحَجِّ، والعُقُولِ، والفَسَامَةِ، والرَّجْمِ، والحُدُودِ، والفَسَامَةِ، والرَّجْمِ، والحُدُودِ، وكِتَابُ الجَامِع، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى (٣)

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، واجتهدت في وضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) جاء في الأصل: (غير)، وما وضعته هو المناسب للكلام.

⁽٣) أضاف الناسخ أو غيره نقولات كثيرة في مسائل في الذبائح والعقيقة من كتب الفقهاء المالكية، ومنهم ابن أبي زيد القيرواني في كتابه الرسالة، وجاءت هذه النقولات في ثلاث ورقات من صفحة ١٢٨ـ١٢٦، ولم أدخلها في الكتاب لعدم صلتها به.



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ كِتَابِ العِتْق

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَغْتَقَ شِرْكَا لَهُ فِي عَبْدٍ قُوَّمَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، واسْتُتِمَّ عِنْقُ جَمِيعِ العَبْدِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عُتِقَ مِنَ العَبْدِ مَا عُتِقَ، وسَوَاهٌ كَانَ عِنْقُ الشَّرِيكِ بَإِذِنِ شَرِيكِهِ، أو بغَيْر إِذْنِهِ أَنَّهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: أَهْلُ العِرَاقِ يَقُولُونَ ('': إذا لَمْ يَبْلُغْ مَالُ المُغْتِقِ ثَمَنَ العَبْدِ، فإنَّ العَبْدَ يَسْتَسْعِي النَّاسَ في فِكَاكِ رَقَبَتِهِ، واخْتَجُوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ قَتَادةُ، [عَنِ النَّصْرِ بنِ أَنَسٍ] ('')، عَنْ بَشِيرِ بنِ نَهِيكِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ النَّكُمُ قالَ: «مَنْ أَغْتَقَ شِرْكَا لَهُ في مَمْلُوكِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْصِهِ كُلَّه في مَالهِ إذا كَانَ لَهُ مَالًا في العَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوق عَلَيْهِ (").

قَالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: حَدِيثُ الاسْتِسْعَاءِ الاضْطِرَابُ فِيهِ كَثِيرٌ، وبَعْضُ الرُّوَاةِ لا يَذْكُرْ فِيهِ الاسْتِسْعَاءَ.

⁽١) ينظر: شرح فتح القدير ٤٦٦/٤.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٣) رواه البخاري (٢٤٩٢)، ومسلم (١٥٠٣)، بإسنادهما إلى قتادة به. قال ابن الأثير في النهاية ٢/ ٣٧٠: استسعاء العبد إذا أعتق بعضه ورق بعضه، هو أن يسعى في فكاك ما بقي من رقّه، فيعمل ويكسب، ويصرف ثمنه إلى مولاه، فسمّي تصرفه في كسبه سعاية. وقوله: (غير مشقوق عليه) أي لا يكلفه فوق طاقته، وقيل: معناه استسعى العبد لسيده، أي يستخدمه مالك باقيه بقدر ما فيه من الرق، ولا يحمله مالا يقدر عليه.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يَرُدُّ حُكُمَ حَدِيثِ الاسْتِسْعَاءِ حُكُمُ النبيُ ﷺ في الأَعْبُدِ السَّتَةِ الذينَ أَعْتَقَهُم الرَّجُلُ عَنْدَ مَوْتهِ، فَأَسْهَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُم، فَأَعْتَقَ ثُلْتُهُمْ، ولمْ يَأْمُرْهُم بالاسْتِسْعَاءِ في فِكَاكِ مَا بَقِيَ مِنْ رِقَابِهِم [٢٨٦٢].

قَالَ أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: وهَذِه لَفْظَةٌ جَيِّدَةٍ، يَغْنِي: أُقِيمَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالهِ، ويَدُلُّ أَيْضَاً على أَنَّهُ إِنَّمَا يُقَوَّمُ عَلَيْهِ مُغْتِقُ بَغْضِهِ، لأَنَّ المُغْتِقَ لَمْ يَجُزْ شَيْئاً، وإنَّمَا أَغْتَقَ نَصِيبَهُ مِنَ العَبْدِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى يَحْنَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَحْنَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بنِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، وَهُوَ خَطَأً، لأَنَّ الْحَسَنَ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ ٢٢٨٦٢١، والصَّحِيحُ فِيهِ: مَالِكُ، عَنْ الْحَسَنَ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ ٢٢٨٦٢١، والصَّحِيحُ فِيهِ: مَالِكُ، عَنْ يَحْنَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بنِ أَبِي الْحَسَنِ، وعَنْ مُحَمَّدِ بنِ سِيرِينَ، وهَكَذا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ وغَيْرُهُ عَنْ مَالِكٍ (٣).

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ أَغْتَقَ عَبِيدًا لَهُ عَنْدَ مَوْتِهِ لاَ مَالَ لَهُ غَيْرُهُم، فإنْ كَانُوا يَنْفَسِمُونَ على ثَلاَثَةِ أَجْزَاءٍ قُسِمُوا كَذَلِكَ، ثُمَّ كُتِبَ أَسْمَاؤُهُم في ثَلاَثَةِ بطائِقٍ، فِي كُلِّ بِطَاقَةِ اسْمَا في الجُزْءِ، ثُمَّ تُلَفُّ كُلُّ بِطَاقَةِ في طِينِ أو قِيرٍ، ويَحْضُرُ ذَلِكَ عُدُولُ مِنَ المُسْلِمينَ، ثُمَّ يُدْعَا إِنْسَانٌ فَيُغْطَاهَا، فَيَجْعَلَها في حِجْرِه، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ:

⁽۱) رواه عبد الرزاق في المصنف ٩ /١٥٠٠ عن معمر به، ورواه مسلم (١٥٠١) بإسناده إلى عبد الرزاق به.

 ⁽٢) جاء في موطا مالك بتحقيق الدكتور محمد بن مصطفى الأعظمي ١١٢٤/٥ (وعن) بدلا عن (عن) وهو خطأ.

 ⁽٣) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٢٨ب) نسخة تركيا، ولم يذكر فيه يحيى بن
 سعيد، ونقل محقق كتاب الأطراف للداني ٤ / ٥١٢ عن الخشني في أخبار الفقهاء بأن
 ذكر يحيى بن سعيد مما تفرد به يحيى بن يحيى الليثي، وأنه وهم في ذلك.

أُخْرِجْ وَاحِدَةً، فإذا أُخْرَجَها كُسِرَتِ الطَّيَنَةُ عَنْهَا، وأُعْتِقَ الجُزْءُ [الذي](١) في تِلْكَ البطَاقَةِ، ويُرَقُ الآخَرُونَ.

قالَ ابنُ القَاسِم: فإنْ كَانُوا لا يَنْقَسِمُونَ أَثْلاَثاً كُتِبَ اسْمُ كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُم وَقِيمَتُهُ في بِطَاقَةٍ، ثُمَّ يُفْعَلُ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ سَوَاءٌ، فَمَنْ خَرَجَ سَهْمُهُ أَوَّلاً عُتِقَ، ثُمَّ يُفَعَلُ بالذي يَلَيْهِ كَذَلِكَ حَتَّى يَسْتَغْرِقَ الثُلُثَ كُلَّهُ، ثُمَّ يُرَقُّ مَا بَقِيَ (٢).

وقالَ ابنُ نَافِع: لا سَهْمَانِ في الرَّقِيقِ عندَ العِنْقِ إذا كَانَ للهَالِكِ شَي مِّ مِنَ المَالِ، إِنَّما يُسْهَمُ بَيْنَهُم إذا لَمْ يَكُنْ للهَالِكِ شَي الاَّ يَلْكَ الرَّقِيقِ، كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللهِ يَنِيُّةُ في الرَّقِيقِ السَتَّةِ الذينَ أَعْتَقَهُم سَيْدُهُم عندَ مَوْتهِ، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ تَرَكَ مَالاً غَيْرَهُم، فإذا كَانَ للهَالِكِ مَالاً غَيْرَهُم لَمْ يُسْهِم بَيْنَهُم، ولَكِنْ الرَّجُلُ تَرَكَ مَالاً غَيْرَهُم مَا يَنُوبُهُ في الثُلُثِ في يَجْرِي العِنْقُ بَيْنَهُم بالحِصَصِ، فَيُعْتَقُ مِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم مَا يَنُوبُهُ في الثُلُثِ في المُحَاصَاةِ، ويُرَقُ سَائِرُ ذَلِكَ لِوَرَثَةِ المَبْتِ (٣).

أخبرنا أبو عِيسَى (٤)، قالَ: حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الأَشْجُ، عَنْ نَافعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: •مَنْ أَعْتَقَ عَبْداً تَبعَهُ مَالُهُ، إِلاَّ أَنْ يَسْتَثْنِيهِ سَيْدُهُ (٥).

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: يَعْنِي يَسْتَثْنِيهِ السيَّدُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ العِتْقِ، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ هذَا الحَدِيثِ في المُوطَّأ.

* وقالَ الزُّهْرِئُ: مَضَتِ السُّنَّةُ في العَبْدِ يُعْتَقُ أَنَّهُ يَتْبَعُهُ مَالُهُ إِذَا لَمْ يَسْتَثْنِيهِ السيَّدُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ العِثْق (٢٨٦٥).

⁽١) جاء في الأصل: التي، وهو مخالف للسياق، ولما جاء في تفسير ابن مزين.

⁽٢) نقل قول ابن القاسم ابن مزين في كتابه تفسير الموطأ، كما في النص رقم (٢٠٥).

 ⁽٣) نقل قول ابن نافع ابن مزين في تفسيره، رقم (٢٠٦)، ونقله أيضا عبد الملك بن حبيب
 في تفسيره ٢ / ٨٨.

 ⁽٤) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى الليثي القرطبي، الإمام العلامة، وهو راوي الموطأ عن
 عم أبيه عبيد الله بن يحيى، وتقدم التعريف بهما.

⁽٥) رواه أبو داود (٣٩٦٢)، وابن ماجه (٢٥٢٩)، بإسنادهم إلى الليث به.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ مَثَّلَ بِعَبْدِه مُثْلَةً فَاحِشَةً قَاصِدًاً لِذَلِكَ، عُتِنَ عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُثْلَةُ عَنْ غَيْرِ قَصْدِ إليها فَلاَ يُغْتَقُ حِينَئِذٍ عَلَيْهِ وإِنْ كَانتْ فَاحِشَةً.

قَالَ: وَلاَ يُعْتَقُ عَلَيْهِ بِمُثْلَةٍ يَسِيرَةٍ وَإِنْ قَصَدَ إليها.

قَالَ: ولا يَكُونُ الجَلْدُ مُثْلَةً، إلاَّ أَنْ يُسْرِفَ فِي ذَلِكَ فَيُغْتَقُ عَلَيْهِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: واخْتُلِفَ في السَّفِيهِ إذا مَثَّلَ بِعَبْدِه، فَقِيلَ: لا يُغْتَنُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُغْتَنُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُغْتَنُ عَلَيْهِ، وقِيلَ: يُغْتَنُ عَلَيْهِ، لاَ يُسْقِطْهُ عَنْهُ سَفَهُهُ.

* قَوْلُ النبِي عَنْقِهُ للأَمْةِ السَّوْدَاءِ التِي شَاوَرَهَا سَيْدُها في عِنْقِهَا، فقالَ لَهَا: وأَيْنَ الله ؟ فقالت: في السَّمَاءِ ١٥٧٨١، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى قَوْلُهِ: وأَعْتِفُهَا فإنَّهَا مُؤْمِنَةُ " قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: يَحْتَمِلُ هذَا الحَدِيثُ أَنْ يَكُونَ في أَوَّلِ الإسلام، مُؤْمِنَةٌ " قَالَ أَبُا عُبَيْدٍ ذَكَرَ في رِسَالَةِ الإيمَانِ (''): أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَقَامَ عَشْرَ سِنِينَ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عُبَيْدٍ ذَكَرَ في رِسَالَةِ الإيمَانِ (''): أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ أَقَامَ عَشْرَ سِنِينَ مُوْمِنَا، ثُمَّ فَرضَتِ الصَّلاةُ بِمَكَّة ، والزَّكَاةُ والصَّيَامُ والحَجُ بالمَدِينَةِ، ثُمَّ وَصَفَ اللهُ مُؤْمِنا، ثُمَّ فُرضَتِ الصَّلاةُ بِمَكَّة ، والزَّكَاةُ والصَّيَامُ والحَجُ بالمَدِينَةِ، ثُمَّ وَصَفَ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى صِفَةَ المُؤْمِنِينَ في كِتَابِهِ، فقالَ: ﴿ قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى صَفَةَ المُؤْمِنِينَ في كِتَابِهِ، فقالَ: ﴿ قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ إِنَّ اللَّهِ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى صِفَةَ المُؤْمِنِينَ في كِتَابِهِ، فقالَ: ﴿ قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ إِنَّ اللَّهِ اللهُ اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فَالإِيمَانُ قَوْلٌ بِاللَّسَانِ، وإخْلاَصٌ بِالقَلْبِ، وعَمَلٌ بِالجَوَارِحِ، وإصَابَةُ السُّنَّةِ، وفِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى في السَّمَاءِ، فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُو في كُلُّ مَكَانِ بِعِلْمِهِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا السَّمَاءِ، فَوْقَ عَرْشِهِ، وَهُو في كُلُّ مَكَانِ بِعِلْمِهِ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ مَا يَصُونُ مِن خَوْى ثَلَنَهُ إِلَا هُو رَابِعُهُم ﴾[المجادلة: ١٧]، إلى آخِرِ الآيةِ، يَعْنِي: يُجِيطَ بِهِم عِلْمَا، ويَعْلَمُ مَا يُسِرُونَ ومَا يُعْلِنُونَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ كَانَتْ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ وَاجِبَةٌ فَأَعْتَقَ غَيْرَ مُسْلِمَةٍ لَمْ تُجْزِهِ، لأَنَّ

 ⁽١) رجعت إلى رسالة أبي عبيد في الإيمان المطبوعة بتحقيق الشيخ العلامة المحدث ناصر
 الدين الألباني رحمه الله تعالى فلم أجد هذا النقل الذي ذكره المصنف.

النبيَّ ﷺ لَمْ يَأْمُرُ بِعِنْقِ السَّوْدَاءِ إلاَّ بَعْدَ صِحَّةِ إسْلاَمِهَا، فَمَنْ أَعْنَقَ في الرَّقَابِ الوَاجِبَةِ غَيْرَها، ولا بَأْسَ أَنْ يَعْنِقَ غَيْرَ المُسْلِمَةِ لَمْ تُجْزِه، وكانَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْنِقَ غَيْرَها، ولا بَأْسَ أَنْ يَعْنِقَ غَيْرَ المُسْلِمَةِ في التَّطَوُّع.

* [قالَ أَبُو المُطَرِّفِ]: أَمَرَ النبيُّ ﷺ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ أَنْ يَعْتِقَ عَنْ أُمَّهِ بَعْدَما هَلَكَتْ [۲۸۸۷]، فَدَلَّ هذَا الحَدِيثُ على أَنَّ ثَوَابَ هَذَا العِتْقِ يَجْرِي على المَيْتِ، ويُلْحِقَهُ في قَبْرِه، كَمَا قَدْ يُلْحِقُهُ دُعَاءُ وَلَدِه بَعْدَهُ، فَضْلاً مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ على عِبَادِه.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَنْ كَفَّرَ عَنْ أَحَدِ بِأَمْرِهِ أَو بِغَيْرِ أَمْرِهِ أُجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ، إلا في قَوْلِ أَشْهَبَ، فإنَّهُ قَالَ: لا يَجْزِي ذَلِكَ عَنْهُ إِذَا كَفَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِلْمِهِ، لأنَّهُ لا نِيَّةَ للحَالِفِ في تِلْكَ الكَفَّارَةِ التِّي كُفِّرَتْ عَنْهُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَسْنَدَ يَخْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامٍ بِنِ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرُّقَابِ أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ فقالَ: ﴿أَعْلَاهَا ثَمَنا ١٤ مَا يَنْهُ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ ثَمَنا ١٤ مَ وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا ١٨٩٠]، وأَرْسَلَهُ أَصْحَابُ مَالِكِ عَنْهُ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ.

⁽۱) كذا في الأصل (أعلاها) بالعين، وجاء في الموطأ: (أغلاها) بالغين، وأشار محقق الكتاب الدكتور محمد مصطفى الأعظمي إلى أنه في هامش نسخة: (أعلاها) لابن وضاح.

تَفْسِيرُ الوَلَاءِ

قالَ ابنُ مُزَيْنٍ: قالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: مَعْنَى حَدِيثِ بَرِيرَةَ (٢٨٩٣) عِنْدِي واشْتِرَاءُ عَائِشَةَ زَوْجِ النبي ﷺ لهَا وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ، إِنَّمَا كَانَتْ قَدْ عَجَزَتْ عَنْ أَدَاءِ
 كِتَابَتِهَا، فَلِذَلِكَ أَبَاحَ النبيُ ﷺ لَهَا شِرَاءَهَا (١٠).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ بَرِيرَةَ في إِجَازَةِ بَيْعِ المُكَاتَبِ وإِنْ لَمْ يَعْجَزُ عَنِ الكِتَابَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وَعَنْ هِبَتِهِ، وعَقْدُ الكِتَابَةِ هُوَ عَقْدُ الوَلاَءِ، إِلاَّ أَنْ يَعْجَزَ المُكَاتَبُ، فَلِسَيِّدِه حِينَيْذِ بَيْعُهُ إِنْ شَاءَ.

قَالَ: وَمَعْنَى قَوْلِ النبِي ﷺ لِعَائِشَةَ حِينَ أَبَى مَوَالِي بَرِيرَةَ أَنْ يَبِيعُوهَا مِنْهَا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الوَلاَءَ ، يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الوَلاَءَ ، يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَلْزَمُكِ ، لاَنَّةُ قَدْ كَانَ ﷺ قَالَ: «الوَلاَءُ لمَنْ أَعْنَقَ ».

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فَهَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ لَبْسَ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ اشْتَرَطَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّه لا يُنتَفَعُ بِشَرْطِهِ، كَمَا لَمْ يَنتَفِعُ مَوَالِي بَرِيرَةَ بِشَرْطِهِم الذي اشْتَرَطُوهُ على عَائِشَةَ، وذَلِكَ أَنَّهُ فَذَ كَانَ رَسُولُ اللهِ يَنْ نَهَى عَنْ بَيْعِ الوَلاَهِ، وعَنْ هِبَتِهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ في مُكَاتَبٍ بَاَعَهُ أَهْلُهُ مِنْ رَجُلٍ على أَنْ يُعْتِقَهُ، ويَكُونُ الوَلاَءُ للبَاعَةِ، فقالَ: الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، والشَّرْطُ بَاطِلٌ^(٢).

⁽١) ينظر تفسير الموطأ لابن مزين، رقم (١٩٧).

⁽٢) نقله ابن مزين في تفسيره، رقم (١٩٩).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزُ للعَبْدِ أَنْ يَبْتَاعَ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِه على أَنَّهُ يُوَالِي مَنْ شَاءَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ وَاهِبَا وَلاَئَهُ لِمَنْ يُرِيدُ، وقَدْ نَهَى النبيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الوَلاَءِ، وعَنْ هِبَتِهِ.

* قالَ أَبوالمُطَرُّفِ: إِنَّمَا قَضَى عُثْمَانُ بِنُ عَفَّانَ بِالوَلاَءِ بِوَلاَءِ وَلَدِ عَبْدِه الذي أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرِ، وَكَانَ لِذَلِكَ العَبْدُ وَلَدٌّ مِنِ امْرَأَةٍ مُعْتَقَةٍ قَدْ كَانَ أَعْتَقَهَا غَيْرُ الزُّبَيْرِ، وَكَانُوا أَخْرَارًا بِحُريَّةِ أُمِّهِم، يَرِثُهُم مَوَالِي أُمِّهِمٍ ما دَامَ أَبُوهُم عَبْدًا، فَلَمَّا أَعْتَقَ الزُّبَيْرُ أَبَاهُم لَحَقُوا بأَبِيهِم، يَرِثُهُم ويَرِثُونَهُ، وانتُقَلَ وَلاَقُهُم إلى مَوَالِي أَبِيهِم الذي أَعْتَقَهُم [٢٨٩٩].

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَرِثْ عَصَبةُ المُلاَعَنَةِ العَرِبيَّةِ وَلَدَهَا لأَنَّهُم خُؤُولَةً (١٠) والخؤولة لا يَرِثُونَ، ووَرِثَ وَلَدُ المُلاَعَنَةِ المَوْلَى مَوَالِي أُمَّهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُم مَوَالِيهِ، إذْ لَمْ يَصِحَّ نَسَبُهُ مِنْ أَبِهِ الذي نَفَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، فَصَارَ بِذَلِكَ مَوْلَى لِمَوَالِي أُمَّهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: رَوَى غَيْرُ يَخْتَى عَنْ مَالِكٍ فِي مَسْأَلَةٍ جَرُّ الْجَدُّ الْوَلَاءُ ('')، فَقَالَ فِيهَا: وإنَّ الْعَبْدَ كَانَ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وأَبُوهُ عَبْدٌ جَرَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ الْوَلَاءَ، وكَانَ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُما نِصْفَيْنِ (")، وهَذِه الرُّوَايةُ أَصَحُ مِنْ رَوَايةِ يَخْتَى الذي قالَ فِيهَا: جَرُّ الْجَدُّ الوَلاَء بالوَلاَء والمِيرَاثِ (١٩٠٣)، وإنَّما صَحَّتُ الرُّوَايةُ الأُولَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ وتَرَكَ جَدًّا وأَخَا كَانَ مِيرَاثُهُ بَيْنَ الجَدُّ والأَخِ الذي يَضْفَيْنِ، ويَنْفَرِدُ الجَدُّ بِجَرُّ وَلاَء مَوَالِي ابنِ ابْنِهِ إلى نَفْسِهِ، وإلى مَوَالِيهِ الذي الْمَتَّقُوهُ.

⁽١) الخؤلة، مصدر للخال، أي هم إخوة الأم، ينظر: المعجم الوسيط ١ / ٢٦٣.

 ⁽٢) جر- بفتح الجيم وتشديد الراء أي سحب الجد الولاء له، ينظر: أوجز المسالك ١٢
 /٥.

⁽٣) نسب ابن عبد البر في الاستذكار ٨/ ٤١٢ هذا القول إلى رواية مطرّف وأبي المصعب عن مالك.

تَفْسِيرُ مَسْأَلَةِ مَوَالِي بَنِي العَاصِ بنِ هِشَام حِبنَ تَنَازَعُوا فِيهَا

* هُوَ أَنَّ مَوْلَى للعَاصِ بنِ هِشَامٍ هَلَكَ وتَرَكَ أَخًا مَوْلاَهُ لأَبِيهِ، وَهُو الرَّجُلُ لِعَنِي: أَنَّهُ أَخٌ مِنْ رَبِيبَتِهِ، وتَرَكَ ابنَ أَخِ مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمَّهِ، فَصَارَ مِيرَاثُ المَوْلَى الهَالِكِ لأَخِي مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمَّهِ، وذَلِكَ أَنَّ الأَخَ المَوْلَى الهَالِكِ لأَخِي مَوْلاَهُ لاَبِي أَخِي مَوْلاَهُ لأَبِيهِ وأُمَّهِ، وذَلِكَ أَنَّ الأَخَ للأَبِ وَالأُمُّ المَاكِي المَيرَاثِ مِن ابنِ الأَخِ للأَبِ والأُمُّ المَاكِي.

تَفْسِيرُ مَسْأَلَةِ ابنِ المَرْأَةِ الجُهَنِيَّةِ

* إذا مَاتَ مَوْلَى أُمّهِ فاخْتَلَفَ وَرَثَةُ الابنِ في مِيرَاثهِ مَعَ عَصَبَةِ الأُمّ، فَقَضَى أَبَانُ للجُهَنِيْنِ بِوَلاَءِ المَوَالِي ٢٩٠٨]، وذَلِكَ أَنّهُ لَمّا مَاتَ ابنُ المَرْأَةِ الجُهنِيَّةِ الذي كَانَ قَدْ وَرِثَ أُمّةُ وَوَلاَءَ مَوَالِيهَا، مَاتَ بَعْدَهُ أَحَدُ أُولَئِكَ المَوَالِي وتَرَكَ هذَا المَيْتَ عَصَبةَ مَوْلاَتهِ الجُهنِيَّةِ، ووَرِثَةُ ابنُ مَوْلاَتهِ الذي مَاتَ قَبْلَهُ، ولَمْ يَكُنْ في وَرَثَةِ ابنَةِ عَصَبةَ مَوْلاَتهِ الجُهنِيَّةِ، ووَرِثَةُ ابنَ مَوْلاَتهِ الذي مَاتَ قَبْلَهُ، ولَمْ يَكُنْ في وَرَثَةِ ابنَةِ مَوْلاَتهِ ذَكَرٌ يَرِثُ المَوْلَى المُتَوفِّى، فَلِذَلِكَ صَارَ مِيرَاثُهُ لِعَصَبةِ مَوْلاَتهِ دُونَ وَرَثَةِ ابنِ مَوْلاَتهِ، وذَلِكَ أَنَّ النَّسَاءَ لا يَرِثْنَ مِنَ الوَلاَءِ إلاَّ ما أُعْتَقْنَ أَو أُعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ، وبذَلِكَ قَضَى عُثْمَانُ للزُّبَيْرِ بِولاَءِ مَوَالِي أُمّه، فَلَمَّا انْقَرضَ وَلَدُ الجُهنِيَّةِ الذُكُورِ وبذَلِكَ قَضَى عُثْمَانُ للزُّبَيْرِ بِولاَءِ مَوَالِي أُمّه، فَلَمَّا انْقَرضَ وَلَدُ الجُهنِيَّةِ الذُكُورِ وَبَعَهُ ولاَئهُ مَوَالِيها إلى عَصَبَتِها دُونَ بَنَاتِهَا.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: للمَرْأَةِ وَلاَءٌ مَا أُعْتِقَتْ، وعَقْلُهُم على قَوْمِهَا، وإنْ مَاتَ فَمِيرَاثُهُ لِوَلَدِهَا الدُّكُورِ ولَبِنَيهِم الدُّكُورِ، لَيْسَ للبَنَاتِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ذَكَرَ الزُّهْرِيُّ أَنَّ النيَّ ﷺ قَالَ: «المَوْلَى أَخٌ في الدُّينِ وَنِعَمَةٌ (٢)، أَحَقُ النَّاس بِمِيرَاثِهِ أَقْرَبُهُم مِنَ المُعْتِقِ (٣).

⁽۱) لَعَلَة _ بَفْتِع العَيْنُ واللام الثقيلة _ أي من أُمّ أخرى، والجمع علاّت، وبنو العلاّت: بنو أمهات شتى، ينظر: الاقتضاب ٢ / ٣٣٣.

⁽٢) نعمة: أي ولي نعمة، وهو العتق.

⁽٣) رواه سعيد بن منصور ١/٩٤، والدارمي (٣٠٤٩)، وابن مزين في تفسير الموطأ =

* قالَ مَالِكٌ: (أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ في السَّائِبَةِ (١) أَنَّهُ لا يُوَالِي أَحَداً، وأَنَّ مِيرَاثَهُ للمُسْلِمِينَ، وعَقْلَهُ عَلَيْهم)[٢٩١٢].

وقَالَ ابنُ القَاسِمِ: أَنا أَكْرَهُ عِنْقَ السَّائِبَةِ، وأَنْهَى عَنْهُ، فإنْ وَقَعَ كَانَ وَلاَؤُه لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، ومِيرَاثُهُ لَهُم، وعَقْلُهُ عَلَيْهِم (٢).

وقالَ ابنُ نَافِعٍ: لا سَائِبَةَ اليومَ في الإسْلاَمِ، ومَنْ أَعْتَقَ سَائِبَةً كَانَ وَلاُؤُهُ لَهُ (٣).

وقالَ أَصْبَغُ: لاَ بَأْسَ بِعِنْقِ السَّائِبَةِ ابْتِدَاءً، والدَّلِيلُ على إِجَازَتهِ: العِنْقُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَهُو عِنْقُ سَائِبَةٍ، وَوَلاَؤُهُ لِجَمَاعةِ المُسْلِمِينَ، هُمْ يَرِثُوهُ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ، ومَنْ أَعْنَقَ عَبْدًا مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ وجَعَلَ وَلاَؤُه لَهُ ضَمِنَ الزَّكَاةَ، ونَفِذَ عِنْقُ العَبْدِ ولَمْ يُنْقَضْ.

* * *

نَمَّ كِتَابُ العِنْقِ بِحَمْدِ اللهِ تعالى يَنْلُوهُ كِتَابُ المُدَبَّرِ بِحَوْلِ اللهِ وقُوَّتهِ

* * *

(٢١٢)، والبيهقي في السنن ١٠ / ٣٠٤، بإسنادهم إلى الزهري، وهو مرسل.

 ⁽١) السائبة هي أن يقول السيّد لعبده: أنت سائبة، يريد به العتق، ولا خلاف في جوازه ولزومه، وإنما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها في الأنعام، ينظر: أوجز المسالك ١٢ / ٢٦ .

⁽٢) نقله ابن مزين في تفسيره (٢٠٠).

 ⁽٣) نقله ابن مزين في تفسيره (٢٠١)، وابن عبد البر في التمهيد ٣/ ٧٤، وفي الاستذكار ٨
 / ٤٢٢.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ المُدَبَّرِ(١)

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: لمَّا أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على انْتِقَالِ اسْمِ المُدَبَّرِ فَسَمُّوهُ مُدَبَرًا، وَجَبَ أَنْ يَنْتَقِلَ حُكْمُهُ فِي أَنْ لا يُبَاعَ فِي حَيَاةِ مُدَبَرِه، فإن اخْتَجَّ مُخْتَجٌ فِي أَنَّ المُدَبَرَ يَجُوزُ بَيْعُهُ وَهِبَتُهُ لِحَدِيثِ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ: وأَنَّ النبيَّ عِيْ بَاعَ مُدَبَرًا، قِيلَ لِمَن اخْتَجَ بِذَلِكَ فِي بَيْعِ النبيُّ عَيْ : لَهُ دَلِيلٌ على قَوْلِنَا أَنَّهُ لاَ يَبِعُهُ سَيِّدُهُ ولا يُحَوِّلُهُ لِمَن اخْتَجَ بِذَلِكَ فِي بَيْعِ النبيُّ عَيْ إِنَّ النبي عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَ أَنَّهُ حُكُمُ النبي عَلَيْ النبي عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْعَهُ لِغَيْرِ مَعْنَى، لَمْ يَبْقَ إِلاَ أَنَّهُ حُكُمُ النبي عَيْ المَدَبَرِ اللهَوْتِ، أَو لِدَيْنِ النبي عَيْ المَدَبِر المُوتِ، أَو لِدَيْنِ النبي عَيْ جَابِر أَنَّهُ قَالَ : ولَمْ مِنْ ذَلِكَ، واخْتُمِلَ بَيْعُهُ إِيَّاهُ لِدَيْنٍ بَعْدَ المَوْتِ، أَو لِدَيْنِ النبي عَيْ المُدَبَرِ فِي عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ قَالَ : ولَمْ لَلْ المَوْتِ كَانَ على المُدَبِّرِ اللهُ وَيُرَهُ، مَعَ أَنَهُ قَدْ رُوي عَنْ جَابِرِ أَنَّهُ قَالَ : ولَمْ يَكُنْ لِمُدَبَرَهِ مَالُ غَيْرُهُ فَمَاتَ المُدَبَرِ اللهُ عَيْرُ المُدَبِرِ فِي عَنْ جَابِر الْمُوتِ اللهُ عَيْرِ المُوتِ وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ بإبطَالِ بَيْعِ المُدَبِّ فِي مَلاْ خَيْرِ القُرُونِ، فَمَا أَنْكُرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ المُدَبِّ فِي مَلاْ خَيْرِ القُرُونِ،

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ السَّيِّدِ: دَبَّرْتُ عَبْدِي، أَيْ أَنْفَذْتُ عِنْقَهُ عَنْ دُبُرٍ مِنِي بَعْدَ مَوْتِي.

⁽١) المدبر: مأخوذ من الدبر، لأن السيد أعتقه بعد مماته، والممات دبر الحياة، وقيل: لأن السيد دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه، ينظر: عمدة القاري ١٩/١٢.

⁽۲) رواه البخاري (۲۰۳٤)، ومسلم (۹۹۷)، من حديث جابر.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ في المُدَبَّرِ يَبْتَاعُ جَارِيَةً، ثُمَّ يَطَأَهَا فَتَخْمِلُ مِنْهُ وتَلِدُ، ثُمَّ يُعْتَقُ المُدَبَّرُ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِه، فقالَ: تَكُونُ الجَارِيَةُ التي وَلَدَتْ مِنْهُ في حَالِ التَّذْبِيرِ مَالاً مِنْ مَالِهِ، يُسَلَّمُ إليه إذا عُتِقَ.

وقَالَ أَيضاً: إنَّها تَكُونُ لَهُ أُمُّ وَلَدٍ إذا أُعْتِقَ بِسَببِ ذَلِكَ الوَلَدِ الذي وَلَدَتْ مِنْهُ في حَالِ التَّدْبِيرِ.

وكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي المُكَاتَبِ يَبْتَاعُ جَارِيَةٌ فَتَلِدُ مِنْهُ فِي حَالِ الكِتَابَةِ ثُمَّ يُعْنَقُ المُكَاتَبُ، فقالَ: إنَّها لا تَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ الوَلَدِ أُمَّ وَلَدٍ، وقالَ: إنَّها لا تَكُونُ لَهُ بِذَلِكَ الوَلَدِ أُمَّ وَلَدٍ.

قالَ: وحُكْمُ وَلَدِ المُدَبَّرِ ووَلَدِ المُكَاتَبِ إذا وُلِدَ لَهُمَا في حَالِ التَّذْبِيرِ والكِتَابَةِ مِنْ إِمْهِما وَلَدُّ أَنَّ حُكْمَ الوَلَدِ كَحُكْمِهِما، يُعْتَقُونَ بِعِثْقِهِما، ويُرَقُّونَ بِرِقُهِما إنْ لَمْ يُعْتَقَا.

[أبو المُطَرُّفِ]: الْحَتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ وابنِ القَاسِمِ في السيِّدِ يَقُولُ لِعَبْدِه: (أَنْتَ حُرُّ وعَلَيْكَ خَمْسُونَ)، فقَالَ مَالِكٌ: لا يُعْتَقُ إِلاَّ بِأَدَاءِ الخَمْسينَ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: هُو حُرُّ ولاَ شَيءَ عَلَيْهِ مِنَ الخَمْسِينَ، جَعَلَ ابنُ القَاسِمِ قَوْلَ السيِّدِ: (وعَلَيْكَ خَمْسُونَ) نَدَما مِنَ السيِّد، وكأنَّهُ أَلْزَمَهُ إِيَاهَا بعدَ العِنْقِ، وجَعَلَهُ مَالِكٌ كَلاَما وَاحِداً مُتَّصِلاً بَعْضَهُ بِبَعْضِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ في هَذِه المَسْأَلَةِ ما قَالَ مَالِكٌ، والنَّاسُ عِنْدَ شُرُوطِهِم الجَائِزَةِ بَيْنَهُم، فهَذَا رَجُلٌ إنَّما أَعْتَقَ عَبْدَهُ إذا دَفَعَ إليه الخَمْسِينَ التي شَرَطَها عليه (١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إذا قَالَ الرَّجُلُ في مَرَضِهِ: (فُلاَنٌ حُرٌّ، وفُلاَنٌ حُرٌّ، وفُلاَنٌ حُرٌّ،

⁽۱) ينظر كتاب التوسط بين مالك وابن القاسم لأبي عبيد القاسم بن خلف الجبيري ص١٦١، وقال: وكلا القولين له وجه في النظر، غير أن قول مالك أعلى القولين وأولاهما بالصواب عندي.

لِعَبِيدِه إِنْ حَدَثَ بِي حَدَثُ المَوْتِ)، أَنَّ هذه وَصِيَّةً أَوْصَى بِهَا، يَتَحَاصُونَ في النُّلُثِ ولاَ قُرْعَةَ بَيْنَهُم، وكَذَلِكَ لَو دَبَّرَهُم في مَرَضِهِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يُبَدًّا وَاحِدٌ مِنْهُم قَبْلُ صَاحِبهِ، و[إنَّمَا لَهُم](١) الثُلُثُ على جَمِيعِهم، فَيُعْتَثُ مِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم حِصَّتَهُ مِنَ الثُلُثِ، فإنْ لم يَدَعْ مَالاً غَيْرَهُم عُتِقَ ثُلُثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم.

* قَالَ مَالِكٌ: وإذَا دَبَّرَ الرَّجُلُ رَقِيقاً لَهُ جَمِيعاً فِي صِحَّتهِ ولَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُم فَدَبَّرَ بَعْضُهُم قَبْلَ بَعْضٍ ثُمَّ مَاتَ، بُدًّا بِعِثْقِ الأَوَّلِ مِنْهُم تَدْبِيراً، ثُمَّ الذِي يَلِيهِ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، حتَّى يَسْتَكْمِلَ الثُلُثَ [٣٠١١].

وقالَ غَيُرُه: إذا [اسْتَغُرقَتْ](٢) قِيمَةُ الأَوَّلِ جَمِيعَ الثُلُثِ عُتِنَ فِيهِ، وبَعُلُلَ تَدْبِيرُ مَنْ بَعْدَهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إذا دَبَّرَ الرَّجُلُ عَبِيداً لَهُ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ في صَحَتهِ ثُمَّ مَاتَ وَطَراً عَلَيْهِ دَيْنٌ فإنَّهُ يُبَاعُ في الدَّيْنِ الآخِرِ فَالآخِرِ إلى مَبْلَغِ الدَّيْنِ، ثُمَّ يُعْتَقُ ثُلُثُ البَافِينَ بَعْدَ مَوْتِهِ.

* قَوْلُ سَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ: (إذا دَبَّرَ الرَّجُلُ جَارِيتَهُ فَلَهُ أَنْ بَطَأَهَا)[٢٠١٧]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ سَيُّدَهَا قَدْ يَمُوتُ عَنْ غَيْرِ مَالٍ فَلاَ يُعْتَقُ مِنْهَا إِلاَّ ثُلْثُهَا، وبَقِيَ سَائِرُهَا رِقًا للوَرثةِ، وقَدْ يَمُوتُ سَيِّدُها عَنْ دَيْنِ [يَقْتَرِفهُ] أَنَّ فَتُبَاعُ فِي الدَّيْنِ ولا تُعْتَقُ، فَلِهذِه الوُجُوهِ جَازَ للرَّجُل وَطَءَ مُدَبَّرَتِهِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ومَغْنَى قَوْلِ مَالِكِ: (لا يَجُوزُ بَنْعُ خِدْمَةِ المُدَبِّرِ) (٢٠٢١، إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ إِذَا بِيعَ إلى أَجَلِ بَعِيدٍ لأَنَّهُ غَرَرٌ، إِذْ قد يَمُوتُ سَيُّدُهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فأَمَّا الأَجَلُ القَرِيبُ فَذَلِكَ جَائِزٌ، كَمَا قَدْ تُبَاعُ خِدْمَةُ العَبْدِ المُعَمَّرِ الأَجَلِ القريبِ، الأَجَلُ القريبِ، بِخِلاَفِ العَبْدِ المُعْمَّرِ الأَجَلِ القريبِ، بِخِلاَفِ العَبْدِ المُطْلَقِ الذي تَجُوزُ بإجَارَتِهِ السَّنِينَ العَشَرةِ ونَحْوِها، والفَرْقُ بَيْنَهُما

 ⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا (٣٠١١)، وجاء في الأصل: (بعض)، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٢) جاء في الأصل: (اعترقت)، وليس له معنى، وما وضعته هو المتوافق مع السياق.

 ⁽٣) في الأصل: يقترفها، وما وضعته هو المتوافق مع سياق الكلام.

أَنَّ إِجَارَةَ العَبْدِ المُطْلَقِ إِنَّمَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِ العَبْدِ، والعَبْدُ المُعَمَّرُ تَنْفَسِخُ الإجَارَةُ فِي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ فِي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ فِي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ فَي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُرَ غَرَرُ فَي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُر غَرَرُ فَي مَسْأَلَتِهِ أَكْثَر، فَلَمَّا كَثُر عَرْدُ المُدَبِّرِ فَلَكَ لَمْ يَجُزْ بَيْعُ خِدْمَتِهِ إلى أَجَلٍ بَعِيدٍ، وكَذَلِكَ تَنْفَسِخُ إِجَارَةُ خِدْمَةِ المُدَبِّرِ بِمَوْتِ سَيِّدِه إذا عُتِقَ.

قَوْلُ مَالِكِ: (في العَبْدِ يَكُونُ بِينَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُدَبِّرُ أَحَدُهُما حِصَّتَهُ أَنَّهُمَا يَتَقَوَّمَانِهِ، فإذا أَخَذَهُ الذي دَبَّرَهُ كَانَ مُدَبَّراً كُلُّهُ (٢٠٢٢].

وقَالَ فِيهِ رَبِيعَةُ: إِذَا أَخَذَهُ الذي دَبَّرَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ شَيءٌ مُدَبَّراً، وانتَقَضَ مَا فَعَلَهُ الشَّريكُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الذي قَالَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا أَقْبَسُ وأَصَحُّ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ لَهُ فِيهِ شَرِيكٌ أَنَّهُ يُقَوَّمُ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِه ويُعْتَقُ عَلَيْهِ، فَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ حِصَّةَ شَرِيكِه في العَبْدِ المُدَبَّرِ بالقِيمَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ تَدْبِيرُهُ.

وقَدْ اخْتُلِفَ أَيْضًا قَوْلُ مَالِكِ في هَذه المَسْأَلَةِ، فَرَوى عنهُ ابنُ عبدِ الحَكَمِ نَحْوَ قَوْلِ رَبِيعَةَ فِيهَا.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ في العَبْدِ المُدَبَّرِ إِذَا جَرَحَ، ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ ولَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، وعلى سَيِّدِه دَيْنٌ، أَنَّهُ يُبَدَّأُ بِعَقْلِ الجَرْحِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ، ثُمَّ يُقْضَى مِنْ شَيْدِه، ثُمَّ يُنْظَرُ إلى مَا بَقِيَ مِنَ العَبْدِ فَيُغْتَقُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ مِنْهُ، ويُرَقُ سَائِرُه للوَرْثَةِ ٢٠٢٦].

إنَّما قَالَ: (يُبَدُّأُ بِعَقْلِ الجَرْحِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَبْدَ مُرْتَهَنَّ بالجِنَايَةِ ، كَمَا يَكُونُ مُرْتَهَنَّ بِها في حَيَاةِ سَيِّدِه ، إِلاَّ أَنْ يَفْتَكُهُ سَيِّدُه بأَرْشِ الجِنَايَةِ ،

ثُمَّ قَالَ: (يُقْضَى الدَّيْنُ بعدَ ذَلِكَ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ الدَّيْنَ يُبَدَّأُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ والتَّذْبَرُ وَصِيَّةٌ، فَلِذَلِكَ بُدُّا الدَّيْنُ قَبْلُهَا، ثُمَّ يُغْتَقُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ على أَنَّهُ مِنْ مَالهِ، وتَرَكَ مُدَبَّرًا لا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ يُغْتَقُ ثُلُثُه، ويُرَقُّ سَاثِرُهُ للوَرَثةِ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (في المُدَبَّرِ إذا جَرَحَ رَجُلاً فَأَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ إلى المَجْرُوح، ثُمَّ

هَلَكَ سَبَّدُهُ وعَلَيْهِ دَيْنٌ، ولَمْ يَتْرُكْ مَالاً غَيْرَهُ، فقالَ وَرَثَتُهُ: نَحْنُ [نُسَلِّمُهُ](') إلى صَاحِبِ الجَرْح، وقَالَ صَاحِبُ الدَّيْنِ: أَنَا أَزِيدُ على ذَلِكَ)[٢٠٢٨].

قَالَ مَالِكٌ : (إذا زَادَ الغَرِيمُ شَيْئاً فَهُو اَوْلَى بِهِ)، وتَفْسِيرُ هَذِه المَسْأَلَةِ : مُدَبَّرُ فِيمَتُهُ مَانَةِ دِينَارٍ جَنَى جِنَايَةً قِيمَتُها خَمْسُونَ دِينَارَاً، أو على سَيِّدِه خَمْسُونَ دِينَارَاً، فَصَارَ الْعَبْدُ مُسْتَهْلَكَا بِقِيمَةِ الجِنَايةِ والدَّيْنِ، فَصَارَ مِلْكَا لِصَاحِبِ الجِنَايةِ والدَّينِ، فَصَارَ العَبْدُ مُسْتَهْلَكَا بِقِيمَةِ الجِنَايةِ والدَّينِ، فَصَارَ مِلْكَا لِصَاحِبِ الجِنَايةِ والدَّينِ، وَذَلِكَ وَلَمْ يَفْضُلُ مِنْهُ، ثُمَّ يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ فإذا الجِنَايَةُ مُبَدَّأَةٌ على الدَّيْنِ، وذَلِكَ أَنَّ العَبْدَ مُرْتَهَنَّ بِها، فَأَعْطِي فِي الجِنَايَةِ، ويُغْرَمُ لِصَاحِبُ الدَّيْنِ عِيمَتُهُ، إلاَّ أَنْ يَقُولَ صَاحِبُ الدَّيْنِ: عِنْدِي فِي العَبْدِ سِتُونَ ويُغْرَمُ لِمَا المَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بِيَلُونَ وينَارَا، فَيَكُونُ أَوْلَى بِهِ، لأَنَّهُ يُغْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بِيَلِ وينَارَا، فَيَكُونُ أَوْلَى بِهِ، لأَنَهُ يُغْرَمُ مِنْهَا للمَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بِيَلِ الغَيْدِ مِنْهُ المَجْنِي عَلَيْهِ الخَمْسِينَ، ويَبْقَى العَبْدُ بَيَلِ الغَيْرِيمِ، ويَسْقُطُ مِنْ ذِمَةِ المُتَوفَى عَشَرَةُ دَنَانِيرَ، تَفْضُلُ بَعْدَ الدَّيْنِ والجِنَايَةِ يُقَومُ بِها للعَبْدِ، حُجَّةٌ فِي عِنْق جُزْءِ مِنْهُ مِمَّا خَرَجَ لَهُ فِي المُحَاصَاةِ.

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى يَتْلُوهُ كِتَابُ المُكَاتَبِ، بِحَوْلِ اللهِ

* * *

⁽١) في الأصل: نسلموه، وما وضعته هو المتوافق مع الموطا.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيما

تَفْسِيرُ كِتَابِ المُكَاتَبِ

قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتَ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِم أَمَانَةً ، لِنَلاَّ عَلَيْهُمْ وَيَدُفُونَهَا إِلَى سَادَاتِهِم (١) . وَيُذُفُونَهَا إِلَى سَادَاتِهِم (١) .

قالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ فَرْضٌ على الرَّجُلِ أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ إِذَا مَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وإنَّمَا هُوَ أَمْرٌ أَذِنَ اللهُ فِيهِ للنَّاسِ.

وقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَمَاتُوهُم مِن مَالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيّ مَاتَـٰكُمْ ﴾ ، هَذا نَذْبٌ ولَيْسَ بفَرْضِ .

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: هَذَا شَيَّ خُتَّ عَلَيْهِ المَوْلَى وَغَيْرُهُ (٢).

وجَعَلَ الشَّافِعيُّ قَوْلَهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَمَاتُوهُم مِن مَالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي مَاتَلْكُمُ ﴾ فَرْضَا على سَادَاتِ المُكَاتَبِينَ، وذَلِكَ أَنْ يَضَعُوا لَهُم مِنَ الكِتَابِةِ بَعْضَها (٣).

وأَنْكَرَ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي هَذَا مِنْ قَوْلِ الشَّافِعِيُّ، وقالَ: قَلَّ مَا يَأْتِي في القُرْآنِ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٨/ ٣٧٠.

⁽٢) نقله الجصاص في أحكام القرآن ٥/ ١٨١.

⁽٣) ينظر: الأم ١/١٨.

فَرْضٌ مَعْطُوفٌ على نَدْب، ألا تَرَى إلى قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَيْتُوا لَفَحَ وَالْمُثْرَةَ يَعْ ﴾ [البنرة: ١٩٦]، فَالحَجُّ فَرْضٌ، والعُمْرَةُ سُنَّةٌ، وكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللّهَ يَأْشُرُ بِٱلْمَدْلِ وَٱلْإِحْسَنِينِ ﴾ [النعل: ٩٠]، فالعَدْلُ فَرْضٌ، والإِحْسَانُ نَدْبٌ.

قَالَ إِسْمَاعِيلُ القَاضِي: وهذا واللهُ أَعْلَمُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَاللَّهُ طَالِقَ مَثْكُ النَّهِ النَّهِ النَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ النَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وقالَ إِسْمَاعِيلُ: ولا يَجُوزُ أَنْ يَسْقُطَ مِنْ شَيءٍ مَعْلُومٍ وَهُوَ الكِتَابِةُ، بِشَيءٍ مَعْلُومٍ وَهُوَ الكِتَابِةُ، بِشَيءٍ مَجْهُولِ لا يُعْرَفُ مِقْدَارُهُ، والفُرُوضُ مَحْدُودَةٌ، وهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أَنَّ فَوْلَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَمَا تُوهُم مِن مَالِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ مَا لَكُمْ ﴾ أَنَّهُ نَذْبٌ لا فَرْضٌ، كَمَا قالَهُ مَالِكُ وإِبْرَاهِيمُ النَّخِعِيُّ وجَمَاعَةٌ سوَاهُمَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (المُكَاتَبُ عَبُدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَيْهِ شَيءٌ)[٢٩١٩]، وبهذا قالَ ابنُ عُمَرَ، وقَالَتْهُ عَائِشَةُ زَوْجُ النبيُ ﷺ، وقَالَهُ عَدَدٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

ورَوَى أَهْلُ الكُوفَةِ مِنْ طَرِيقِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: (إذا أَدَّى المُكَاتَبُ مِغْدَارَ قِيمَتِهِ مِنَ الكُونَةِ مِنَ الغُرَمَاءِ)('')، يَغْنِي: أَنَّهُ إذا عَجَزَ بَعْدَ أَنْ أَدَّى مِنْ الكِتَابَةِ مِنْ الكِتَابَةِ فَهُو غَرِيمٌ مِنَ الغُرَمَاءِ)('')، يَغْنِي: أَنَّهُ إذا عَجَزَ بَعْدَ أَنْ أَذًى مِنْ الكِتَابَةِ مِقْدَارَ قِيمَتِهِ لَمْ يَرُدُّهُ إلى السيِّدِ في الرَّقِ، وكَانَ غِريمَا مِنْ غُرَمَاءِ سَيِّدِه، يُشْعُهُ السيِّدُ بما فِيها في ذِمَّتِهِ إلى أَنْ يُؤَدِّيها إليه .

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: والعَمَلُ في هَذه المَسْأَلَةِ عِنْدِ أَهْلِ المَدِينَةِ على قَوْلِ عَائِشَةَ وابنِ عُمَرَ، فَمَتَى مَا عَجَزَ المُكَاتَبُ عَنْ أَدَاءِ بَاقِي كِتَابَتِهِ، وإن كانَ ذَلِكَ يَسِيرًا كَانَ

⁽١) رواه عبد الرزاق في المصنف ٨ / ٤١١، وابن حزم في المحلى ٩ / ٢٣٠، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٨ / ٤٣٠: هذا قول ترده السنة الثابتة في قصة بريرة من حديث عائشة وغيرها أن بريرة جاءت تستعينها في كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا، وينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في بدائع الصنائع ٤ / ١٥٣.

سَيْدُهُ بِالخَيَارِ في تَعْجِيزِه إِيَّاهُ ونَقْضِ كِتَابَتِهِ، ويَبْقَى بِيَدِه عَبْداً كَمَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُكَاتِنَهُ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (إذا هَلَكَ المُكَاتَبُ وتَرَكَ مَالاً أَكَثْرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، ولَهُ وَلَدٌ وُلِدُوا في كِتَابَتِهِ، أَو كَاتَبَ عَلْيَهِم، وُرِثُوا مَا بَقِيَ مِنَ المَالِ بَعْدَ أَدَاءِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ)[۲۹۳٠].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمْ يَرْثُهُ وَلَدُهُ الأَخْرَارُ، لأَنَّهُ مَاتَ عَبْداً، والحُرُّ لا يَرِثُ العَبْدَ، ولَمْ يَكُن مَا بَقِيَ مِنْ مَالهِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَيْهِ لِسَيْدِه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَد اسْتَوْفَى مِنْ تَرِكَتِهِ مَا قَدْ عَاقَدَهُ عَلَيْهِ فَصَارَ بَاقِي مَالهِ لِمَنْ يَسْتَعِينُ بهِ على كِتَابَيْهِ، وَهُم الوَلَدُ الذينَ وُلِدُوا لَهُ في كِتَابَيْهِ، أو كَاتَبَ عَلَيْهِم.

قَالَ غَيْرُهُ: وكَذَلِكَ حُكْمُ وَلَدِ الوَلَدِ، والإِخْوَةِ، والأَبَوَيْنِ، والجُدُودِ، في مِثْلِ هَذه المَسْأَلَةِ يأْخُذُ السَيِّدُ بَاقِي كِتَابَيْهِ مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ، ثُمَّ يَرِثُ البَاقِي مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ هَوُّلاَءِ المَذْكُورِينَ إذا كَانُوا مَعَهُ في كِتَابِةٍ وَاحِدَةٍ.

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا قُسِمَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ كِتَابَةِ ابنِ المُتَوكُّلِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ بَيْنِ ابْنَتِهِ ومَوْلاًهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا كَانَتْ وُلِدَتْ لَهُ في حَالِ الكِتَابَةِ، وبهذا قَضَى عبدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ بِحَضْرَةِ الصَّحَابةِ والتَّابِعِينَ، فَلَمْ يُنْكِرُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ [٢٩٢١].

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: أُجِيزَتْ كِتَابَةُ المُكَاتَبِ لِعَبْدِه إِذَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ فِي ذَلِكَ مُحَابَاةٌ لِعَبْدِه، وذَلِكَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بِأَقَلَ مِنْ كِتَابَتِهِ مَالَه، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ رُدَّتْ كِتَابَتُهُ مُحَابَاةٌ لِعَبْدِه، وذَلِكَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بِأَقَلَ مِنْ كِتَابَتِهِ مَالَه، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ رُدَّتُ كِتَابَتُهُ لَهُ وفيهِ ضَرَرٌ على سَيِّدِه، إذ قَدْ يَعْجَزُ هُوَ لَهُ، وفيهِ ضَرَرٌ على سَيِّدِه، إذ قَدْ يَعْجَزُ هُو عَنْ كِتَابَتِهِ، فَيُبَاعُ عَلَيْهِ حِينَيْدٍ هَذَا العَبْدُ الذي كَاتَبَهُ هُو، وأَمَّا إذا كَاتَبَهُ بِمِثْلِ كِتَابَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ولَمْ تَرْدُ كِتَابَتُهُ [فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ] (١٠).

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ مَالِكِ في مُكَاتَبٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَنْظَرَهُ أَحَدُهُمَا بِحَقَّه وأَبَى الآخَرُ أَنْ يُنْظِرَهُ ثُمَّ مَاتَ المُكَاتَبُ، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرهَا [۲۹۳۱].

⁽١) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل، واستدركته بما جاء في الموطأ (٢٩٢٧).

تَفْسِيرُ كَيْفَ يَتَحَاصًانِ فِي تَرِكَةِ المُكَاتَبِ

هُوَ أَنْ يَعْلَمَ قَدْرَ مَا بَقِيَ الذي لَمْ يُنْظِرُهُ، فَيَعْلَمُ قَدْرَ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ، ثُمَّ يُقْسِمُ ذَلِكَ المَالَ الذي تَرَكَّهُ المُكَاتَبُ بَيْنَهُمَا على قَدْرِ مَا بَقِيَ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الكِتَابَةِ مِمَّا قَلُ أو كَثُرَ. الكِتَابَةِ مِمَّا قَلُّ أو كَثُرَ.

قالَ عِيسَى: إذا انْعَقَدتِ الكِتَابَةُ بَيْنَ السَيْدِ وعَبْدِه بِحَمَالَةٍ سَقَطَتْ عَنْهُ الحَمَالَةُ، ومَضَتِ الكِتَابَةُ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ حَمِيل.

وقالَ غَيْرُهُ: لَوْ تَعَجَّلَ المُكَاتَبُ العِنْقَ بالحَمَالَةِ التي تَحَمَّلُها عنهُ الحَمِيلُ لَجَازَ ذَلِكَ، وعُتِقَ العَبْدُ، وأُتْبِعَ السَيِّدُ الحَمِيلَ بالكِتَابَةِ إِنْ عَجَزَ العَبْدُ عَنْ أَدَاثِهَا.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِذَا كَاتَبَ السَيْدُ ثَلاَثَةَ أَعْبُدِ كِتَابَةٌ وَاحِدَةً ولاَ رَحِمَ بَيْنَهُم، فَبَعْضُهُم حَمِيلاً عَنْ بَعْضِ، فإنْ مَاتَ أَحَدُهُم عَنْ مَالِ أَدَّى عَنْهُم جَمِيعَ مَا عَلَيْهِم مِنْ مَالِ المَيْتِ وعُتِقُوا، وأَتْبَعَهُم السَيْدُ بِحُصَصِهِم مِنَ الكِتَابَةِ التِّي أُدِّيثَ عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيْتِ، يَقْضِي ذَلِكَ عَلَيْهِم على قَدْرِ طَاقَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في مَالِ المَيْتِ، ولا يُنْظَرُ في ذَلِكَ عَلَيْهِم على قَدْرِ طَاقَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ مِنَ الذي ثَمَنُهُ مَانةُ دِينَارٍ، فَلِهذَا يَقْضِي على كُلُّ أَقُوى على السَّعِي في الكِتَابَةِ مِنَ الذي ثَمَنُهُ مَانةُ دِينَارٍ، فَلِهذَا يَقْضِي على كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ مِنَ الذي ثَمَنُهُ مَانةُ دِينَارٍ، فَلِهذَا يَقْضِي على كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم على السَّعِي في الكِتَابَةِ .

قَالَ: وإِذَا كَانُوا قَرَابَةً يَتَوَارَثُونَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُم عَنْ مَالٍ فَعُيَقُوا بِمَالِهِ لَمْ يُسْغِهُمْ السَّيِّدُ حِينَيْدِ بِمَا أَدًى عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيْتِ، وكَانَ فَضْلُ المَالِ الذي هَلَكَ عَنْهُم السَّيِّدِ، وإنَّمَا لَمْ يُسْغِهُمْ السَّيِّدِ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِمَا أَذَى عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيْتِ، وإنَّمَا لَمْ يُسْغِهُمْ السَّيِّدِ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِمَا أَذًى عَنْهُم مِنْ مَالِ المَيْتِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَيْتَ لُو أَعْتَقُهُم مِنْ مَالِهِ في حَيَاتِهِ لَمْ يُسْعِهُمْ بِذَلِكَ، لأَنَّهُمْ قَرَابَةٌ يَتَوَارَثُونَ، بِخِلافِ الذينِ لا يَتَوَارَثُونَ.

بابُ القِطَاعَةِ في الكِتَابةِ (١) وجِرَاحِ المُكَاتَبِ

كَرِهَ بَعْضُ النَّاسِ مُقَاطَعَةَ السَّيْدِ مُكَاتِبَهُ عَلَيْهِ، ويُسْقِطُ عَنْهُ بَعْضَهُ، مِثْلَ أَنْ يُكَاتِبَهُ بَالْفِ إلى عَشَرَةٍ أَعْوَام، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ بَعْدَ مُدَّةٍ: عَجُلْ مَائِةٌ وأَنْتَ حُرَّ، فقالَ مَنْ أَنْكَرَ هَذَا: إِنْ هذَا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ (ضَعْ وَتَعَجَّلُ)(٢)، وهذا حَرَامٌ، ولَيْسَ هُوَ كَمَا قَالَ، وإنَّمَا هُوَ إحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ السَّيِّدِ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ الكِتَابَةِ إحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ السَّيِّدِ،

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إِذَا قَاطَعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ المُكَاتَبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه، ثُمَّ عَجَزَ المُكَاتَبُ كَانَتْ رَقَبَتُهُ للذِي تَمَسَّكَ بالرَّقِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَأْخُذَ قَاطِعُ نِصْفِ مَا المُكَاتَبُ كَانَتْ رَقَبَتُهُ للذِي تَمَسَّكَ بالرَّقِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ أَنْ يَأْخُذَ قَاطِعُ نِصْفِ مَا يَعْضُلُهُ بِهِ، ويَرْجِعُ العَبْدُ بَيْنَهُمَا على حَسَبِ اشْتِرَاكِهِما فيهِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ.

قالَ: وإنْ مَاتَ العَبْدُ كَانَ مِيرَاثُهُ للذِي لَمْ يُقَاطِعْهُ، لأَنَّهُ حِينَ قَاطَعَهُ الذِي قَاطَعَهُ الذِي قَاطَعَهُ قَدْ أَخَذَ قَدْ أَخْرَجَهُ عَنْ نَفْسِهِ، وأَبْقَاهُ عَبْدًا لِشَرِيكِه، وإنْ كَانَ الذِي قَاطَعَهُ قَدْ أَخَذَ

⁽۱) القطاعة _ بفتح القاف وقيل بالكسر _ اسم مصدر قاطع، والمصدر المقاطعة، سمبت بذلك لأن العبد قطع طلب سيده عنه بما أعطاه، كأن يقول الرجل لعبده: إن جتني بعشرة دنانير إلى أجل كذا وكذا فأنت حر يقاطعه على ذلك، فإن جاء بها فهو حر، أو لأن السيد قطع له بتمام حريته بذلك، أو قطع له بعض كا كان له عنده، ينظر: أوجز المسالك ١٢/ ١٨ .

⁽٢) هذه مسالة تسمى عند الفقهاء بمسألة (ضع وتعجل) وصورتها: أن يكون لرجل على آخر دين إلى أجل مثل أن يكون عليه مائة درهم إلى شهر فيقول له رب الدين: عجل لي خمسين، وأنا أضع عنك خمسين، وهو حرام، لأنه باب من أبواب الربا، ينظر: الثمر الداني شرح رسالة القيرواني للأزهري ص٧٠٥.

أَكْثَرَ مِمَّا تَرَكَ العَبْدُ فإنَّهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِ الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ، فَيَأْخُذُ منهُ نِصْفَ مَا يَفْضُلُه بهِ، وهَذا إذا كانَ العَبْدُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإنْ قَاطَعَهُ أَحَدُهُمَا بإذنِ شَرِيكِه ثُمَّ مَاتَ العَبْدُ أَو عَجَزَ، وَكَانَ الذي لَمْ يُقَاطِعُهُ قَد اسْتَوْفَى مِثْلَ مَا أَخَذَ الذي قَاطَعَهُ أَو أَكْثَرَ كَانَ العَبْدُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وإنْ كَانَ الذي اسْتَوْفَى أَقَلَّ خُيْرَ الذي قَاطَعَهُ بَيْنَ أَنْ يَدْفَعَ إليه نِصْفَ مَا يَغْضُلُه بهِ، ويَرْجِعُ في حِصَّتِهِ مِنَ العَبْدِ، أو يَكُونَ العَبْدُ كُلُّه للذِي

لَمْ يُقَاطِعْهُ، قال: وإنَّمَا هذَا إذا عَجَزَ العَبْدُ، وأَمَّا إذا مَاتَ العَبْدُ فإنَّهُ يَسْتَوْفِي الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ مِنْ تَرِكَةِ العَبْدِ جَمِيعَ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ، وكانَ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِ المُكَاتَبِ المَيَّتِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنُ (۱).

قَالَ ابنُ نَافِعِ: إِذَا قَاطَعَ آحَدُ الشَّرِيكَيْنِ المُكَاتَبَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِه، ثُمَّ [يَغْجَزُ] (٢) المُكَاتَبُ أَو يَمُوتُ فإنَّي أَرَى أَنْ يَفْسَخَ ذَلِكَ، ويَرْجِعَ الذي لَمْ يُقَاطِعْهُ على نَصِيبهِ مِنَ المِيرَاثِ إِنْ مَاتَ العَبْدُ على نَصِيبهِ مِنَ المِيرَاثِ إِنْ مَاتَ العَبْدُ على نَصِيبهِ مِنَ المِيرَاثِ إِنْ مَاتَ العَبْدُ على مَا أَحَبُ هَذَا أَو كُرِه، ولَئِسَتْ حَالُهُ كَحَالِ على مَا أَحَبُ هَذَا أَو كُرِه، ولَئِسَتْ حَالُهُ كَحَالِ مَنْ قَاطَعَ مُكَاتَبًا بإذنِ شَريكِهِ (٣).

قَالَ عِيسَى: في مُكَاتَبَيْنِ كُوتِبا جَمِيعًا فَجَرَحَ أَحَدُهُمَا رَجُلاً جَرْحًا فِيهِ عَقْلٌ يَعْجَزُ الجَارِحُ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الجَرْحِ، فَأَدًى صَاحِبُهُ عَقْلَ ذلك الجَرْحِ، ثُمَّ عُتِفًا جَمِيعًا بِأَدَائِهِما جَمِيعً الكِتَابَةِ، فإنَّهُ يُشِعُ المُودِي الجَارِحَ بِمَا وَدَى مِنْ دِيَةِ عَقَا جَمِيعًا بِأَدَائِهِما جَمِيعً الكِتَابَةِ، فإنَّهُ يُشِعُ المُودِي الجَارِحَ بِمَا وَدَى مِنْ دِيَةِ الجَرْحِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الجَارِحُ مِنْ قَرَابَةِ المُودِي، ويَكُونُ مِثَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إِذَا الجَرْحِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الجَارِحُ مِنْ قَرَابَةِ المُودِي، ويَكُونُ مِثَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَكُهُ، فإنَّهُ لا يُسْعِفُهُ شَيءٌ بِمَا وَدَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ عِيسَى: وإِنْ جَرَحَ أَحَدُ المُكَاتِبَيْنِ صَاحِبَهُ خَطَأً ولاَ رَحِمَ بَيْنَهُمَا، فإنَّهُ يُقَالُ للجَارِحِ: أَعْقِلْ مَا جَنَيْتَ، وتَكُونَانِ على كِتَابَيْكُمَا، ويُحْسَبُ ذَلِكَ لَكُمَا مِنْ آخِرِ

⁽١) - نقل قول ابن القاسم من أوله: الإمام ابن مزين في تفسيره، رقم (١٣٨-١٤٠).

 ⁽٢) جاء في الأصل: عجز، وهو مخالف للسياق، ولما جاء في تفسير ابن مزين.

⁽٣) نقل قول ابن نافع: ابن مزين في تفسيره رقم (١٤٣_١٤٣).

الكِتَابَةِ، فإنْ أَذَاهُ كَانَا على كِتَابَتِهِما، وحُسِبَ لَهُمَا عَقْلُ ذَلِكَ الجَرْحِ، وذَلِكَ مِنَ الكِتَابَةِ، فإذا أُعْتِقَا بأَدَاءِ الكِتَابَةِ أُتَبِعَ المَجْرُوحُ الجَارِحَ بِنِصْفِ عَقْلِ ذَلِكَ الجَرْح، وذَلِكَ لِمَا قَضَى بهِ عَنِ الجَارِحِ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وهَذا إذا كَانَا في الكِتَابةِ سَوَاءٌ، فإنْ كَانَا مُخْتَلِفَيْنِ في أَدَاءِ الكِتَابَةِ فإنَّهُ يَتْبَعُ المَجْرُوحُ الجَارِحَ بِقَدْرِ مَا قَضَى عَنْهُ على حِسَابِ ما كَانَ يَقَعُ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ.

قالَ: وإِنْ عَجَزَ الجَارِحُ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ الجَرْحِ فَخَافَ المَجْرُوحُ أَنْ يَعْجَزَ بِعَجْزِ الجَارِحِ، فَأَدَّى بِهِما الكِتَابَةَ أَتْبَعَ الجَارِحِ، فَأَدَّى بِهِما الكِتَابَةَ أَتْبَعَ المَجْرُوحُ الجَارِحُ بِجَمِيعٍ عَقْلِ الجَرْحِ، فَإِنْ كَانَ الجَارِحُ مِمَّنْ يَعْتِقُ على المَجْرُوحِ إِذَا مَلَكَهُ لَمْ يُتْبِعُهُ شَيءٌ مِنْ ذَلِكَ (١).

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ الزَّوْجَانِ في كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ فَأُعْتِقَا بِسِعَايةِ أَحَدِهِما في الكِتَابَةِ لم يُتْبِعْ صَاحِبَهُ بِشَيءِ مِمَّا وَدَى عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، وأَيُّهُما مَاتَ عَنْ مَالٍ فِيهِ وَفَاءٌ بالكِتَابَةِ وَفَضْلٌ أَخَذَ السَّيِّدُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الكِتَابَةِ مِنْ مَالِ المَيْتِ، ووَرِثَ فَضْلَةَ المَالِ بالرَّقِ بَعْدَ مِيرَاثهِ الزَّوْجَ أو الزَّوْجَة، ولَمْ يَرْجِعْ على الذي أَعْتَقَ مِنْهُما فَضَيء مِمَّا عَتَقَ به مِنْ مَالِ المَيِّتِ مِنْهُما، كَمَا أَنَّ المَيِّتَ لَو كَانَ حَيًا لم يَرْجِعْ على صَاحِبهِ بِشَيءِ مِنْ ذَلِكَ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا جَازَ للسَّيِّدِ أَنْ يَبِيَعَ مَا كَاتَبَ بِهِ عَبْدَهُ مِنَ العُرُوضِ المَوْصُوفِ جَائِزٌ بالدَّنَانِيرِ المَوْصُوفِ جَائِزٌ بالدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمَ، وبالعَرْضِ المُخَالِفِ للعَرْضِ المَبِيعِ إذا قَبَضَ ذَلِكَ البَائِعُ ولمْ يَتَأَخَّرُ وَالدَّرَاهِمَ، لأَنَّهُ إِنْ أَخَرَ القَبْضَ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْن.

قالَ: فإنْ أَدَّى ذلكَ المُكَاتَبُ خَرَجَ حُرًا، وبَقِيَ وَلاَّوُهُ للذِي عَفَدَ لَهُ الكِتَابَةَ ، وذَلِكَ أَنَّ المُشْتَرِي قَدْ قَبَضَ جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، وإنْ عَجَزَ المُكَاتَبُ عَنْ أَذَلِكَ أَنَّ المُكَاتَبُ عَنْ أَدَاءِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ كَانَ عَبْدًا للذي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ ، وذَلِكَ أَنَّ المُكَاتَبَ عَبْدٌ أَذَاءِ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ الكِتَابَةِ كَانَ عَبْدًا للذي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ ، وذَلِكَ أَنَّ المُكَاتَبَ عَبْدٌ مَا بَقِي عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيءٌ ، فَلَمَّا عَجَزَ صَارَ عَبْدًا للذي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ .

⁽١) نقله بنحوه ابن مزين في تفسيره، رقم (١٤٦).

قالَ أبو المُطَرَّفِ: يَجُوزُ للسَّيْدِ أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ بِالعُرُوضِ المَوْصُوفَةِ، والدُّوَابِ المَنْعُوتَةِ، ويُنْجِمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ السَّيْدُ أَنْجُمَا مُعْتَدِلَةَ مَعْلُومَةً على حَسَبِ مَا يَتَرَاضِيَانِ بِذَلِكَ عَلَيْهِ، وإذا وَقَعَتِ الكِتَابَةُ بِعُرُوضٍ غَيْرِ مَوْصُوفَةٍ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وفُسِخَتِ الكِتَابَةُ ، وإذا قَالَ السَّيْدُ لِعَبْدِه: أَكَاتِبُكَ على عَرْضِ كَذَا، وعلى رَأْسٍ وفُسِخَتِ الكِتَابَةُ، وإذا قَالَ السَّيْدُ لِعَبْدِه: أَكَاتِبُكَ على عَرْضِ كَذَا، وعلى رَأْسٍ مِنْ جِنْسِ كَذَا، ولَمْ يَذْكُرْ لِذَلِكَ صِفَةً فإنْ لِسَيِّدِه الوسَطَ مِنْ ذَلِكَ العَرْضِ، ومِنْ ذَلِكَ الوَسَطَ مِنْ ذَلِكَ العَرْضِ، ومِنْ ذَلِكَ الوَقِيقِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إذا كَاتَبَ العَبْدُ على نَفْسِهِ وعَلَى أُمُّ وَلَدِه فَذَلِكَ انْتِزَاعٌ مِنَ السَّيِّدِ لَهَا مِنَ العَبْدِ، فَلِذَلِكَ لاَ يَطَأَهَا المُكَاتَبُ، فإنْ مَاتَ المُكَاتَبُ كَانَ لَهَا أَنْ تَسْعَى في الكِتَابَةِ، وإنْ [أَدَّتْ](١) الكِتَابَةَ لَمْ يَكُنْ المُكَاتَبُ عَلَيْها سَبِيلٌ، إلاَّ أَنْ يَتُرُوّجُها بِنِكَاح جَدِيدٍ إنْ رَضِيَتْ به، ويَكُونُ وَلاَّؤُهَا لِسَيْدِ المُكَاتَبِ.

قَالَ عِيسَى : إِذَا مَاتَ الْمُكَاتَبُ وتَرَكَ أَوْلاَداً صِغَاراً وأُمَّ وَلَدٍ، ولَمْ يَتُولُ مَالاً يُؤدُي مِنْهُ نُجُومَهُم إلى أَنْ يَبْلُغُوا السَّعْيَ فَيَسْعُوا في كِتَابَتِهِم، فإنَّ أُمَّ وَلَدِ أَبِيهِم تُبَاعُ فَيُودًى عَنْهُم مِنْ ثَمَنِهِا نُجُومَهُم إلى أَنْ يَبْلُغُوا السَّعْيَ، فإنْ أَدُّوا أُعْتِقُوا، وإنْ عَبَرُوا عَن الأَدَاءِ رُقُوا.

وقالَ ابنُ نَافِعٍ: لا تُبَاعُ لَهُم إِلاَّ أَنْ يَكُونَ في ثَمَنِهَا مَا أَنْ بِيعَتْ بهِ عُتِقُوا فِيهِ، وإلاَّ فَلاَ تُبَاعُ.

قَالَ عِيسَى: وإذا مَاتَ المُكَاتَبُ وتَرَكَ أُمَّ وَلَدِه ، ولَمْ يَثُرُكُ مَالاً وقَدْ كُوتِبَ مَعَهُ عَبُرُ وَلَدِه فَأَدُّوا بعدَ مَوْتِه كِتَابَتَهُم ، فإنَّ أُمَّ وَلَدِه مَالٌ مِنْ مَالِ المَبْتِ يَأْخُذَهَا سَيُّدُهُ ، وقَدْ كَانَ الذينَ كُوتِبُوا مَعَ سَيِّدِها المَبْتِ إذا خَافُوا العَجْزَ على أَنفُسِهِم أَنْ تُبَاعَ لَهُم ، ويَسْتَعِينُونَ بِثَمَنِهَا في كِتَابَيهِم ، فإنْ عُتِفُوا أَتْبَعَهُم السَّبُدُ بِثَمَنِها على قَدْرِ قِيمَةِ لَهُم ، ويَسْتَعِينُونَ بِثَمَنِهَا في كِتَابَيهِم ، فإنْ عُتِفُوا أَتْبَعَهُم السَّبُدُ بِثَمَنِها على قَدْرِ قِيمَةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم ، وإن اسْتَغْنُوا عَنْها وأَدُّوا عَنْ أَنفُسِهِم لَمْ تُغْتَقْ مَعَهُمْ ورَقَّن كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم ، وإن اسْتَغْنُوا عَنْها وأَدُّوا عَنْ أَنفُسِهِم لَمْ تُغْتَقْ مَعَهُمْ ورَقَّن للسَّيْدِ ، ولاَ تُعْتَقُ أُمْ وَلَدِ المُكَاتَبِ إلاَّ مَعَ سَيِّدِها ، أو مَعَ وَلَذِه ، كَانَ وَلَدُهُ مِنْهَا أُو مِنْ غَيْرِهَا .

⁽١) جاء في الأصل: (ودت) وهو كلام عامي غير فصيح.

في عِتْقِ المُكاتبِ إذا عَجْل مَا عليْهِ، وِميرَاثِ المُكَاتَب إذا مَاتَ، والوَصِيَّةِ لَهُ بِما عَلَيْهِ

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا لَزِمَ السَّيِّدُ أَنْ يَقْبِضَ مَا عَجَّلَهُ لَهُ مُكَاتِبُهُ مِنَ الْكِتَابَةِ قَبْلَ أَنْ يَجِلَّ أَجَلُهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِرْفَقَ التَّأَجُلِ فِي الْكِتَابَةِ هُوَ الْمُكَاتَبُ لَزِمَ السَّيِّدُ الْقَبْضَ، وبِهَذَا قَضَى عُمَرُ الْمُكَاتَبُ لَزِمَ السَّيِّدُ الْقَبْضَ، وبِهَذَا قَضَى عُمَرُ وعُثْمَانُ، وقَضَى به مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ على الفرَافِصَة بنِ عُمَيْرِ [٢٩٦٢]، ويُغْتَقُ حِينَيْذِ الْعَبْدُ، ويَسْقُطُ عَنْهُ السَّفَرُ والخِذْمَةُ التي يَشْتَرطُهُا عليهِ السَّيِّدُ.

قالَ أُبو مُحَمَّدِ: إنَّمَا يَسْقُطُ مِنْ ذَلِكَ عَنِ المُكَاتِبِ إِذَا كَانَ المُشْتَرِطُ تَافِهَا يَسِيرًا في جُمْلَةِ الكِتَابَةِ، وأَمَّا إِذَا كَانَتِ الخِدْمَةُ أَكْثَرَ الكِتَابَةِ لَمْ يُعْتَقِ المُكَاتَبُ، وإنَّ عَجَلَ ما عليهِ مِنَ الكِتَابَةِ، إلاَّ بِتَمَامِ الخِدْمَةِ التي بِها انْعَقَدتِ الكِتَابَةُ بَيْنَ السيّدِ والعَبْدِ.

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ عَلَيْهِ مَعَ كِتَابَتِهِ ضَحَايا، أَدَّى قِيمَتَها نَقْدَاً، لأَنَّهَا كَبَعْضِ النُّجُومِ النِّي عَلَيْهِ، فَلاَ يَتُمُّ عِثْقُهُ وإنْ عَجَّلَ مَا عَلَيْهِ، إلاَّ بأَدَاءِ قِيمَةِ الضَّحَايا التي كَانَتْ عَلَيْهِ(١).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا اجْتَمَعَ الإِخْوَةُ فِي الكِتَابَةِ، فَوُلِدَ لأَحَدِهِم وَلَدٌ، ثُمَّ مَاتَ الذي وُلِدُ لَهُ الوَلَدُ عَنْ مَالِ، أُدِّي عَنْ هَوُلاَ ِ الإِخْوَةِ بَاقِي الكِتَابَةِ مِنْ مَالِ مَاتَ الذينَ المُتَوفِّى دُونَ إِخْوَتِهِ الذينَ المَتَوفِّى دُونَ إِخْوَتِهِ الذينَ كَانَ لِوَلَدِ المُتَوفِّى دُونَ إِخْوَتِهِ الذينَ كَانُوا مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ، ولا يَبِيعُ الوَلَدُ أَعْمَامَهُ بِما وَدَى عَنْهُم مِنْ مَالِ أَبِهِ الذينَ

⁽١) نقله بنحوه ابن مزين في تفسيره، رقم (١٦٦_١٦٥).

عُتِقُوا بهِ، كَمَا أَنَّ المَيِّتَ كَانَ لا يُتْبِعُهُم بِمَا يُودِّي عَنْهُم مِنْ مَالٍ بعدَ عِثْقِهِم، وقَالهُ مَالكُ[٢٩٦٩].

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقَالَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ: إذا أَدَّى الوَلَدُ بَاقِي الكِتَابَةِ عَنْ أَعْمَامِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِه وعُتِقُوا بعدَ ذَلِكَ أَتْبَعَهُم بعدَ عِتْقِهِم بِمَا وَدَى عَنْهُم على قَدْرِ سَعَايةِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم في الكِتَابةِ.

قَالَ أَصْبَغُ: وإِنْ أَدًى عَنْهُم مِنْ مَالِ أَبِيهِ المَيْتِ لَمْ يَرْجِعْ على أَعْمَامهِ بِشَي، مِنْ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ أَبَاهُ المُتَوفَّى كَانَ لاَ يَرْجِعُ على إِخْوَتهِ بِشَي، مِمَّا يُودِي عَنْهُم مِنَ الكِتَابةِ.

قَالَ عِيسَى: إذالم يَكُنْ للمُكَاتَبِ وَلَدٌ كَاتَبَ عَلَيْهِم، ولاَ وُلِدُوا لَهُ في كِتَابَيْهِ، فإنَّ إِخْوَتَهُ يُؤَدُّونَ عَنْ أَنْفُسِهِم مَا بَقِيَ عَلَيْهِم مِنْ كِتَابَيْهِم مِنْ مَالِ أَخِيهِم المُتَوفَّى ثُمَّ يَرِثُونَ بَقِيَّةَ مَالِ أَخِيهِم المُتَوفَّى.

قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: وقَالَ ابنُ نَافِع: لا يَرِثُ المُكَاتَبُ إذا مَاتَ عَنْ فَضْلَةِ مَالِ أَحَدِ مِثَنْ كُوتِبَ مَعَهُ إِلاَّ الوَلَدُ خَاصَّةً، وأَمَّا الآبَاءُ والإِخْوَةُ وغَيْرُهُم فَلاَ أَرَى أَنْ يَرِثُوهُ، ويَكُونُ ذَلِكَ لِسَيْدِهُ(١).

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يَرِثُهُ وَلَدُهُ، وَوَلَدُ وَلَدِه، وأَبَوُهُ، وَجَدُّهُ، وإخْوتُهُ، ولاَ يَرِثُهُ مِنْ قَرَابَتِهِ مَنْ إذا مَلَكَهُم لَمْ يُعْتَقُوا عَلَيْهِ (**).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ مَالِكٌ للسيِّدِ أَنْ يَعْتِقَ مِنَ المُكَاتِبِينَ الذينَ كُوتِبُوا
 كِتَابَةٌ وَاحِدَةٌ الشَّيْخَ الذي لا رَجَاءَ فِيهِ للسَّعَايةِ، والصَّغِيرَ السِّنُ ٢٩٨٣].

وقالَ ابنُ نَافِع: لاَ يَجُوزُ للسَّيْدِ أَنْ يَغْنِقَ مِنَ المُكَاتِبِينَ صَغِيراً لا يَرْضَى أَصْحَابُهُ الذينَ كُوتِبُوا مَعَهُ، فإنْ رَضُوا بِذَلِكَ بعدَ العِنْقِ وَسَغُوا عَنْهُم في الكِتَابَةِ، وَانْ لَمْ يَرْضُوا بِذَلِكَ بَعْدَ العِنْقِ وَسَغُوا عَنْهُم في الكِتَابَةِ وإنْ لَمْ يَرْضُوا بِذَلِكَ لَمْ يُنْفَذْ عِنْقُ السَّيْدِ، لأَنَّ الصَّغِيرَ قَدْ يَكْبَرُ ويَسْعَى في الكِتَابةِ

⁽١) نقله ابن مزين عن ابن نافع في تفسيره، رقم (١٦٠).

⁽۲) نقله ابن مزین عن أصبغ عن ابن القاسم بنحوه، ینظر: تفسیر ابن مزین رقم (۱۲۱).

مَعَ الكِبَارِ، وهَذا بِخِلاَفِ الشَّيْخِ الذي لا رَجَاءً فِيهِ للسَّعَايةِ، وعِتْقُ مِثْلُ هذا يُنْفَذُ على أَصْحَابهِ المُكَاتَبِينَ مَعَهُ، وكَذَلِكَ يُنْفَذُ عَلَيْهِم عِتْقُ الصَّغِيرِ الذي لاَ رَجَاءً فِيهِ للسَّعَايةِ، ولَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِ الكِتَابَةِ مَا قَذْ يَقْوَى بهِ ذَلِكَ الصَّغِيرُ على الأَدَاءِ مَعَ أَصْحَابهِ (۱).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: إذا وَضَعَ السَّيِّدُ عَنْ مُكَاتَبِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَو المُطَالَةَ إلى آخِرِها[٢٩٩٠-٢٩٩١].

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ على المُكَاتَبِ ثَلاَثُمَاثةِ دِينَارٍ، فإنْ كَانَ سَيُّدُهُ وَضَعَ عَنْهُ المَائةَ الأُولَى نُظِرَ كَمْ قِيمَتُها لَو كَانَتْ تُبَاعُ نَقْدَا في قُرْبِ مَحَلُها وَتَأْخِيرِها، لأَنَّ آخِرَ النُّجُومِ لَيْسَ هُوَ مِثْلُ أَوَّلِهَا في القِيمَةِ على حَالِ العَبْدِ في مَلَاثهِ، وقَدْرِ قُوَّتِهِ على الأَدَاءِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ المَائةِ الأُولَى خَمْسِينَ دِينَارًا، مَلاَثهِ، وقَدْرِ قُوَّتِهِ على الأَدَاءِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ المَائةِ الأُولَى خَمْسِينَ دِينَارًا، قَمَ المَّائةِ المَائةِ المَائةِ المَائةِ النَّالِهُ وَمَن عَنْهُ النَّجُمُ الأَوْلُ كَانَ الذي وَضَعَ عَنْهُ النَّجُمُ الأَوَّلُ كَانَ الذي وَضَعَ عَنْهُ النَّجُمُ الأَوْلُ كَانَ الذي وَضَعَ عَنْهُ النَّالِيَةِ وَلَا كَانَ الذي وَلَى كَانَ أَقَلَ

في القِيمَةِ، نِصْفُ رَقَبَتِهِ، أَو النَّجُمُ [الأَوَّلُ] (٢)؟ فَيُوضَعُ ذَلِكَ في ثُلُثِ المَيْتِ، فإنْ خَرَجَ مِنَ الثُلُثِ عُتِنَ نِصْفُهُ، وإذا وَضَعَ عَنْهُ النَّجْمُ الأَوْسَطُ أَو الآخَرُ فإنَّهُ يُحْسَبُ ذَلِكَ على نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، ويَذْخُلُ في ثُلُثِ المَيِّتِ الذي هُو أَقَلُ، ولا يَذْخُلُ في ثُلُثِهِ النَّجْمُ الأَوَّلُ ولا النَّانِي ولا النَّالِثُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُهُ مِن وَلَا يَذْخُلُ في ثُلُثِهِ النَّجْمُ الأَوَّلُ ولا النَّانِي ولا النَّالِثُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصِيبُهُ مِن رَقَبَتِهِ، لأَنَّ السَّيِّدَ لَو وَضَعَ عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ لَمْ يَدْخُلُ في ثُلُثِهِ إِلاَّ الذي هُو أَقَلُ في القِيمَةِ مِنْ رَقَبَتِهِ، أَو مَا بَقِي عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ، وذَلِكَ أَنَّ الوَصَايَا تَدْخُلُ مَعُهُ، القِيمَةِ مِنْ رَقَبَتِهِ، أَو مَا بَقِي عَلَيْهِ مِنَ الكِتَابَةِ، وذَلِكَ أَنَّ الوَصَايَا تَدْخُلُ مَعْهُ، ولَيْسَ على الوَرَثَةِ في ذَلِكَ ضَرَرٌ، فإنْ كَانَ النَّجْمُ الأَوَّلُ نِصْفَهُ ولَمْ يَتُوكُ المُتَوفَّى مَالاً غَيْرَهُ، خُيرً الوَرَثَةِ في ذَلِكَ ضَرَرٌ، فإنْ كَانَ النَّجْمُ الأَوَّلُ نِصْفَهُ ولَمْ يَتُوكُ المُتَوفَّى مَالاً غَيْرَهُ، خُيرً الوَرَثَةِ بَيْنَ

⁽١) نقل قول ابن نافع هذا: ابن مزين في تفسيره (١٦٤) عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع.

 ⁽٢) جاء في الأصل: أول، وما وضعته هو المناسب للسياق، وهو الموافق لما جاء في تفسير ابن مزين.

أَنْ يُمْضُوا ذَلِكَ النَّجْمَ بِعَيْنهِ الأَوَّلِ، ويَغْتِقُوا الذي كَانَ يُصِيبُهُم مِنَ قِيمَةِ رَقَبَةِ النَّصْفَ، ويُسْقَطُ ذَلِكَ النَّجْمُ بِعَيْنِهِ، ويَكُونُ لَهُم النَّجْمَانِ البَاقِيَانِ، فإن اسْتَوفُوا ذَلِكَ فَذَلِكَ لَهُم وعُتِقَ المُكَاتَبُ، وإنْ عَجَزَ عَنِ الأَدَاءِ لَمْ يُرَقَّ مِنْهُ إلاَّ نِصْفُهُ، فإنْ فَلِكَ فَذَلِكَ لَهُم وعُتِقَ المُكَاتَبِ، وإنْ عَجَزَ عَنِ الأَدَاءِ لَمْ يُرَقَّ مِنْهُ إلاَّ نِصْفُهُ، فإنْ أَبُوا أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ عُتِقَ مِنَ المُكَاتَبِ الثُلُثُ وَوُضِعَ عَنْهُ مِنْ كُلُّ نَجْم ثُلْتُهُ، وإنْ عَجَزَ كَانَ ثُلُثُهُ حُرًّا، وثُلُثَاهُ رَقِيقًا للوَرَثَةِ، ويَكُونُ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ بِقَذْرِ مَا فِيهِ مِنَ المُحْرِيَة ().

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى يَتْلُوهُ كِتَابُ البِيُوعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

 ⁽١) نقل تفسير ابن القاسم: ابن مزين في تفسيره (١٨٣)، ثم عقب عليه بقوله: وليس في شيء من الكتب والسماعات بأتم ولا أوضح مما هي في هذا الموضع.



صلَّى اللهُ على سيِّدنا مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسلَّم تَسْلِيماً

تَفْسِيرُ البيُوع

* مَالِكٌ، عَنِ الثَّقَةِ، عَنْ كِتَابِ عَمْروِ بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّه: ﴿أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ العُرْبَانِ ٣٢٥٧١].

يُقَالُ: إِنَّ الثُّقَةَ الَّذِي [لم](١) يُسَمَّه مَالِكٌ في سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ هُوَ بُكَيْرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الأَشَجُ، ولَمْ يَرْوُه عنهُ مَالِك، ولَكِنَّهُ أَخَذَ مِنْ وَلَدِه مَخْرَمَة، فكَانَ يُكَنِّي عَنْ بُكَيْرِ ولاَ يُصَرِّحُ باسْمِهِ(١).

وقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: أَحَادِيثُ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّه مُرْسَلَةٌ، لأَنَّ عَمْراً يَرْوِيها عَنْ أَبِيهِ شُعَيْبٍ، عَنْ جَدَّه مُحَمَّدِ بِنِ عَبدِ اللهِ بِنِ عَمْرِو بِنِ لَنَّ مَعِينٍ اللهِ عَنْ جَدَّه صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْبَى بنُ مَعِينٍ المَاصِي، ومُحَمَّدٌ جَدُّ عَمْرِو بِنِ شُعَيْبٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، وقالَ يَحْبَى بنُ مَعِينٍ المَاحِيثُ عَمْرِو بِن شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدَّه صِحَاحٌ.

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: إذا انْعَقَدَ الكِرَاءُ أو البَيْعُ على حَسَبِ مَا ذَكَرهُ مَالِكٌ في حَدِيثِ العُرْبَانِ فُسِخَ جَمِيعُ ذَلِكَ، فإنْ فَاتَ كَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ، لأنَّهُ شَيِءٌ تَخَاطَرا فِيهِ، وَهُو مِنْ أَكُلِ المَالِ بالبَاطِلِ، لأَنَّهُ يَتُرُكُ له العُرْبَانِ إذا دَفَعَهُ إليه [إذا] (٣) لَمْ فِيهِ، وَهُو مِنْ أَكُلِ المَالِ بالبَاطِلِ، لأَنَّهُ يَتُرُكُ له العُرْبَانِ إذا دَفَعَهُ إليه [إذا] للهُ

 ⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

 ⁽۲) قال ابن عبد البر في التمهيد ۲۶ / ۱۷۱ : أشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن لهيعة، أو عن
 ابن وهب عن ابن لهيعة، ثم رواه بأسانيده إلى ابن وهب عن عمرو بن شعيب به .

ما بين المعقوفتين استدركه الناسخ في الحاشية لكنه لم يظهر في التصوير، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا للسياق.

يَتِمُّ البَيْعُ بَيْنَهُما أَو الكِرَاءُ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وهذَا حَرَامٌ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: العَبِيدُ والإماء صِنْفٌ وَاحِدٌ، إلاَّ ذُو النَّفَاذِ والمَعْرِفَةِ والتَّجَارَةِ مِنَ الدُّكُورِ، وذَوَاتِ الصَّنْعَةِ مِنَ الإمَاءِ، فإذا اخْتَلَفُوا فَبَانَ اخْتِلاَفُهُم جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضُهُم في بَعْضِ بِصِفَةٍ مَعْلُومةٍ، وأَجَلِ مَعْلُومٍ، فإنْ لم يَخْتَلِفُوا لم يَجْزِ مِنْهُم وَاحِدٌ باثْنَيْنِ إلى أَجَلِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَداً بِيَدٍ.

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: إِنَّمَا جَازَ للمُسْلَمِ أَنْ يَبِيعَ مَا سَلِمَ فِيهِ مِنَ الْعُرُوضِ بِصِفَةٍ وأَجَلٍ مِنْ غَيْرِ الذي سَلِمَ إليه فِيها قَبْلَ قَبْضِها، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُسْلَمَ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ الشَّيءَ، فَالمُسْلَمُ مَنْ يُعَدُّ الصَّفْقَةَ وبالصَّفَةِ، فَلِذَلكَ جَازَ لَهُ بَيْعُ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِهِ إِذَا الشَّيءَ، فالمُسْلَمُ مَنْ يُعَدُّ الصَّفْقَةَ وبالصَّفَةِ، فَلِذَلكَ جَازَ لَهُ بَيْعُ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِهِ إِذَا الشَّيءَ، ومَا كَانَ] (١) بِدَيْنِ لَم يَجُزْ، لأَنَّهُ يَدْخُلُه فَسْخُ دَيْنِ في دَيْنِ، وقَدْ نُهِيَ عَنِ الدَّيْنِ بالدَّيْنِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرَّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَثْنَى جَنِينٌ في بَطْنِ أُمَّه إذا بيعَتْ، لأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ لا يَجُوزُ)[٢٢٦٠].

قالَ عِيسَى: فإذا وَقَعَ هذا البَيْعُ فُسِخَ، فَإِنْ مَاتَتِ الأَمَةُ بِالوِلاَدةِ، أو بالحَيلاَفِ الأَسْوَاقِ، وبِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ مَضَى البَيْعُ، وكَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قُبِضَتِ الأَسْوَاقِ، وبِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ مَضَى البَيْعُ، وكَانَتْ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قُبِضَتِ الأَمَةُ على غَيْر اسْتِثْنَاهِ بِالِغَةَ بِمَا بَلَغَتْ.

قالَ: وإنْ وُلِدَتِ الْأُمَةُ وقَيِضَ مُسْتَثَنِي الجَنِينِ الجَنِينَ، فَعُيْرَ على ذَلِكَ بِحُدْثَانِ قَبْضِه إِيَّاهُ رُدَّ إلى مُبْتَاعِ الأُمِّ، وغُرِمَ قِيمَتُهَا يَوْمَ قَبْضِهَا، فإنْ فَاتَ الجَنِينُ عندَ مُسْتَنِيهِ بِشَيءٍ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ، كَانَ للبَانِعِ على المُبْتَاعِ قِيمَةُ الأُمْ يَوْمَ بَاعَهَا بلا اسْتِثْنَاء، وكَانَ للمُبْتَاعِ على البَانِعِ قِيمَةُ الجَنِينِ يَوْمَ قَبْضِهِ، ثُمَّ يَبِيعَانِ الجَنِينَ بلا اسْتِثْنَاء، وكَانَ للمُبْتَاعِ على البَانِعِ قِيمَةُ الجَنِينِ يَوْمَ قَبْضِهِ، ثُمَّ يَبِيعَانِ الجَنِينَ والأُمَّ مِنْ مَالِكِ وَاحِدٍ إِنْ عُيْرَ على ذَلِكَ قبلَ إثْغَارِ الجَنِينِ، مِنْ أَجْلِ النَّهِي الذي وَالْمُ عَلَى النَّهِي الذي جَنَى يَثْغَرَ التَّهِي الذي جَاءَ عَنِ التَّهْرِقَةِ بِينَ الأُمْ وَوَلَدِهَا الصَّغِيرِ حتَّى يَثْغَرَ ".

⁽¹⁾ ما بين المعقوفتين استدركه الناسخ بالحاشية، ولكنه لم يظهر في التصوير، ولذ اجتهدت في وضعت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٢) ينظر: الاستذكار ٧/ ٤٤_8.

قالَ: واشْتِرَاءُ الجَنِينِ في بَطْنِ أُمَّه بِمَنْزِلَةِ اسْتِثْنَاتهِ عندَ البَيْعِ، العَمَلُ فِيهِ سَواءٌ على حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ العَمَلِ في اسْتِثْنَاتهِ عِنْدَ البَيْع.

* قَوْلُ مَالِكِ: (في الرَّجُلِ يَبْتَاعُ العَبْدَ بِمِائةِ دِينَارٍ إلى أَجَلٍ ثُمَّ يَنْدَمُ البَائِعُ)، وذَكَرَ المَسْأَلَةَ إلى آخِرِ هَالرَّهُ ١٢٢٦، إنَّما جَازَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ في هَذِه المَسْأَلَةِ مِنْ أَجْلِ وَذَكَرَ المَسْأَلَةَ إلى آخِرِ هَالذي كَانَ [بَاعَهُ] (١) مِنْهُ بِعَشَرَةِ دَنَانِيرَ وبمِائةِ دِينَارٍ مَحَاهَا عَنِ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً فَجَازَ ذَلِكَ، لأَنَّ هذا كُلَّهُ ثَمَنٌ مُعَجَّلٌ، وكَذَلِكَ يَجُوزُ لَو كَانَتِ العَشَرَةُ الدَّنَانِيرَ التي يَزِيدُهُ إِيَّاهَا إلى آجَلٍ، لأَنَّهُ ابْتَاعَ العَبْدَ بِثَمَنِ، بَعْضُهُ كَانَتِ العَشَرَةُ التي مَحَاهَا عَنِ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً، وَهُو البَائِعُ مِنْهُ آخِرًا، وبَعْضُ نَقُدٌ، وَهِي المِائةُ التي مَحَاهَا عَنِ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً، وَهُو البَائِعُ مِنْهُ آخِرًا، وبَعْضُ الثَّمَنِ إلى آجَلٍ مُسَمَّى، وَهِي العَشَرَةُ التي يَزِيدُه إِيَّاهَا إلى آجَلٍ، فَسَلِمَا مِنْ ذَهَبِ الثَّمَنِ إلى آجَلٍ مُسَمَّى، وَهِي العَشَرَةُ التي يَزِيدُه إِيَّاهَا إلى آجَلٍ، فَسَلِمَا مِنْ ذَهَبِ نَقْدِ بِذَهَبِ إلى آجَلٍ، وجَازَ مَا فَعَلاَهُ.

* قالَ مَالِكُ: (فإذا نَدِمَ المُبْتَاعُ في شِرَاتهِ العَبْدَ فَسَأَلَ البَائِعَ أَنْ يُقِيلَهُ فِيهِ، ويَزِيدَهُ عَشَرَهُ دَنَانِيرَ نَقْداً، أَو إلى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ الأَجَلِ الذي اشْتَرَى إليه العَبْدَ لَمْ يَجُزْ) [٢٢٦١].

قالَ أبو المُطَرُّفِ: إنَّما لَمْ يَجُزُ هَذَا لأَنَّ البَائِعَ بَاعَ مِنَ المُبْتَاعِ مِنْهُ أَوَّلاً مِائةً دِينَارٍ له عَلَيْهِ إلى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا بِعَبْدِ وبِعَشَرةِ دَنَانِيرَ نَقْداً لِمَوَالِي أَجَلٍ دِينَارٍ له عَلَيْهِ إلى سَنَةٍ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ أَجَلُهَا بِعَبْدِ وبِعَشَرةِ دَنَانِيرَ نَقْداً لِمَوَالِي أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ السَّنَةِ، فَدَخَلَ في ذَلِكَ الدَّهَبُ بالدَّهَبِ إلى أَجَلٍ، وهَذَا رِبَا، ولو كَانَتِ الزُّيَادةُ التي يَزِيدُه إيًّاهَا المُبْتَاعُ عِنْدَ الأَجَلِ الأَوْلِ وشَرَطَ المُقَاصَّاةَ بَيْنَهُما لَجَازَ ذَلِكَ، لأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَحُطُّ عندَ الأَجَلِ مِائةً عَنْ صَاحِبِهِ، ويَدْفَعُ المُبْتَاعُ الزُّيَادةَ التي زَادَهُ إيًّاهَا في ذَلِكَ الحِينِ، ويَسْلَمَانِ مِنْ ذَهَبِ بِذَهَبِ إلى أَجَلٍ.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ مَالِكِ: (فِي رَجُلٍ بَاعَ جَارِيةٌ مِنْ رَجُلِ بِمِائةٌ دِينَارٍ إلى أَجْلٍ، ثُمَّ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ النَّمَنِ إلى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ الأَجَلِ الذي بَاعَهَا إليه أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَصْلُحُ (٢٢٦٢]، إنَّمَا لَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَائِعَ الأَوَّلِ يَأْخُذُ

⁽١) جاء في الأصل: بعد، ولم أجد لها معنى، والصواب ما أثبته.

مِانَةُ عِنْدَ الأَجَلِ ثُمَّ يَدْفَعُ مِانَةً وعَشَرَةً، فهَذا هُوَ الرُّبَا، ولَو أَنَّهُ ابْتَاعَهَا مِنْهُ بَيْسُعِينَ فِينَارًا لَجَازَ ذَلِكَ، لأَنَّ دَافِعَ المِانَةِ يَنْتَظِرُ عِنْدَ الأَجَلِ يَسْعِينَ، فَلا تُهْمَةَ فِي هَذا، وَلَو أَنَّهُ اسْتَرَاهَا قَبْلَ الأَجَلِ الذي بَاعَهَا إليه أَوَّلاً بأَكْثرَ مِمَّا بَاعَهَا بِهِ لَجَازَ، لأَنَّهُ يَدْفَعُ مِانَةً وعَشَرةَ ويَنْتَظِرُ إذا حَلَّ الأَجَلُ مِانَةً، فالرُّبا فِيهِ، فإن ابْتَاعَهَا قَبْلَ الأَجَلِ بَذْفَعُ مِانَةً وعَشَرةَ ويَنْتَظِرُ إذا حَلَّ الأَجَلُ مِانَةً، فالرُّبا فِيهِ، فإن ابْتَاعَهَا قَبْلَ الأَجَلِ بأَفَلَ مِمَّا بَاعَهَا بِهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَدْفَعُ يَسْعِينَ ويَشْتَرِي السَّلْعَةَ إلى نَفْسِهِ ثُمَّ بَانَعُهُ مِانَةً عِنْدَ الأَجَلِ، فهذا أَعْطَى تِسْعِينَ فِي مِانَةٍ، وهَذا رِبَا.

* * *

بابُ مَا جَاءَ في مَالِ المَضلُوكِ إذا بِيعَ، إلى آخِرِ عِيُوبِ الرَّقِيقِ

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: روَى [سُفْيَانُ بنُ حُسَيْنِ] (١) عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُن أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَاثِعِ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ ١٠٠٠.

* أَوْقَفَ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ في المُوطَّأُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ، على عُمَرَ، وَلَمْ يَبْلُغْ بهِ النبِيَّ ﷺ [٢٢٦٤].

وقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا أَحَدُ الأَحَادِيثِ الأَرْبَعَةِ التي أَسْنَدَهَا سَالِمٌ، وأَوْقَفَهَا نَافِعٌ على ابن عُمَرَ^(٣).

قالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لِمَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَ مَالهِ أَو جُزْءً مِنْهُ، لأَنَّ السُّنَّةَ إِنَّمَا جَاءَتْ باسْتِثْنَانهِ كُلِّه أَو تَرْكِهِ كُلِّهِ، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذا البَيْعِ

(١) جاء في الأصل: (عيبنة)، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

(٢) رواه البزار ١ / ٢٢٤، والدارقطني في العلل ٢ / ٥١، بإسنادهما إلى سفيان بن حسين به، وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلم قال فيه (عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) إلا سفيان بن حسين فأخطأ فيه، والحفاظ يروونه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحيح. قلت: وحديث ابن عمر هذا رواه مسلم (١٥٤٣) وأبو داود (٣٤٣٣)، والنسائي ٧ / ٢٩٧، وابن ماجه (٢٢١١).

(٣) قال ابن المديني: والقول فيها قول سالم، وقد توبع سالم على ذلك، نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٣ / ٢٨٢.

نُسِخَ، إِلاَّ أَنْ يَفُوتَ الْعَبْدُ بِوَجْهِ مِنْ وُجُوهِ الْفَوْتِ، فَيَكُونُ لِمُشْتَرِيه بِقِيمَتهِ يَوْم التَّاعَهُ، ويُرَدُّ الذي كَانَ اسْتَثْنَى مِنْ مَالهِ.

قَالَ عِيسَى: وأَجَازَ أَشْهَبُ أَنْ يَسْتَثْنِي المُبْتَاعُ نِصْفَ مَالِ العَبْدِ أَو جُزْءً مِنْهُ. وقالَ: لَمَّا جَازَ اسْتِثْنَاءُ جَمِيعِه جَازَ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَهُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ لِمُبْتَاعِ العَبْدِ أَنْ يَسْتَثْنِي مَالَ العَبْدِ، مَعْلُوماً كَانَ أَو مَجْهُولاً، لأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَثْنِيهِ للعَبْدِ، وَهُو يُلْغَى في الصَّفْقَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لاَ زَكَاةَ على السَّيْدِ فِيهِ، وأَنَّ العَبْدَ يَتَسرَّرُ في مَالهِ بِغَيْرِ إِذِنِ سَيْدِه، فَمَالهُ لَهُ مَا لَمْ يَنْزِعْهُ مِنْهُ السَّيْدُ، وهَذا بِخِلاَفِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ شَيْناً مَعْلُوماً ومَجْهُولاً صَفْقَة وَاحِدَة، فَهَذا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ لا يَدْرِي مَا قَدْرُ المَعْلُومِ مِنَ المَجْهُولِ الذي اشْتَرَى، فَيَذْخُلُهُ الغَرَرُ، وقَدْ نَهَى رَسُولُ اللهِ يَشِحُ عَنْ بَيْعِ الغَرَدِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: العُهْدَةُ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ مَعْلُومَةٌ فِي الرَّفِيقِ ('') ولِذَلِكَ كَانَ أَبَانُ بنُ عُثْمَانَ وهِشَامُ بنُ إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرَانِها فِي خُطْبَيْهِما (۱۲۲۱۷) ومَعْنَى تَحْدِيدِ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِي العُهْدَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ [حُمَّى] ('') الرَّبْعِ تَظْهَرُ على المَحْمُومِ فِي مُدَّةِ الثَّلاَثَةِ أَيَّامٍ، ومَعْنَى تَحْدِيدِ السَّنَةِ فِيهَا مِنْ أَجْلِ اخْتِلاَفِ فُصُولِ المَّنَةِ، فَتَخْتَلِفُ الطَّبَائِعُ الأَرْبَعُ، فَيَظْهَرُ العَيْبُ الذي هو مُسْتَكِنٌ فِي العَبْدِ أَو الطَّبَةِ فِي العَبْدِ أَو الطَّبَةِ فِي العَبْدِ أَو المَعْنِ أَخْتَ فِي العَبْدِ أَو العَمْرِ العَامِ، ورَوَى قَتَادةُ عَنِ [الحَسَنِ] ('')، عَنْ عُفْبَةَ بنِ عَامِدِ الأَمَةِ فِي أَحَدِ فُصُولِ العَامِ، ورَوَى قَتَادةُ عَنِ [الحَسَنِ] (''')، عَنْ عُفْبَةَ بنِ عَامِدِ

⁽۱) العهدة هي: تعلق المبيع بضمان البائع مدة معينة، وهي قسمان: عهدة سنة، وهي طويلة الزمان قليلة الضمان، وعهدة ثلاث، وهي قليلة الزمان كثيرة الضمان، وقال الخطابي: معناه أن يشتري العبد أو الجارية ولا يشترط البائع البراءة من العبب، فما أصاب المشتري به من عيب في الأيام الثلاثة فهو من مال البائع ويرد بلا بينة، فإن وجد به عببا بعد الثلاث لم يرد إلا ببينة، ينظر: عون المعبود ٩ / ٢٠٠-٢٠١، وأوجز المسالك ١٢ بهد الثلاث لم يرد إلا ببينة، ينظر: عون المعبود ٩ / ٢٠٠-٢٠١، وأوجز المسالك ٢٢

⁽٢) جاء في الأصل: الحمى، وهو خطأ مخالف للسياق، والرَّبعبكسر الرام وهي التي تأتي يوما وتقلع يومين، ينظر: المنتقى للباجي ٤/ ١٧٢

⁽٣) في الأصل: الحسين، وهو خطأ، والحسن هو البصري.

الجُهَنِيِّ، أَنَّ النبيِّ عِلْقُ قالَ: ﴿عُهْدَةُ الرَّقِيقِ ثَلاَثَةُ أَيَّامِ (()).

قالَ عِيسَى: إِنَّمَا تَلْزَمُ العُهْدَةُ أَهْلَ كُلُّ بَلَدٍ قَدْ عَرَفُوهَا وجَرُوا عَلَيْهَا، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَها المُبْتَاعُ علَى البَائِعِ، فَتَلْزَمُهُ في أَيِّ بَلَدٍ وَقَعَ البَيْعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ، ويُلْزَمُ البَائِعُ المُوَاضَعَةَ في التي تُوطَءُ مِنَ الإمَاءِ(٢)، حتَّى تَسْتَبْرِىءَ بِحَيْضَةٍ صَحِيحَةٍ، لِنَلاَ المُوَاضَعَةَ في التي تُوطَءُ مِنَ الإمَاءِ(٢)، حتَّى تَسْتَبْرِىءَ بِحَيْضَةٍ صَحِيحَةٍ، لِنَلاَ يُوطَءَ فَرْجٌ مَشْكُوكٌ في بَرَاءَتِهِ مِنَ الحَمْلِ.

قالَ عِيسَى: الذي ثَبَتَ عَلَيْهِ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّ البَرَاءَةَ في الرَّقِيقِ إِنَّمَا تَكُونُ في بَيْعِ السُّلْطَانِ خَاصَّةً، لاَ مِنْ أَهْلِ العِيرَاثِ ولا غَيْرِهِم.

* قالَ أبو المُطَرُّفِ: هَذَا خِلاَفُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَّا، وفِي بَيْعِ ابنِ عُمَرَ عَبْدَهُ بِالبَرَاءَةِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ كَانَ بَيْعًا مَعْرُوفاً عِنْدَهُم [٢٢٧١]، وذَلِكَ أَنْ يَتَبرَّا البَايعُ إلى المُبْتَاعِ عندَ عُقْدةِ البَيْعِ مِنْ عُيُوبٍ لا يَعْلَمُها فِي عَبْدِه أَو أَمَتِهِ، إلاَّ أَنَّ الضَّمَانَ يَلْحَقُهُ فِيمَا يَجِدُهُ المُشْتَرِي مِنَ العُيُوبِ فِي العَبْدِ أَو الأَمَةِ، فَيُلْزَمُ حِينَيْدِ البَايعُ البَيعِنُ أَنَّهُ مَا عَلِم بِمَا يَظْهَرُ مِنَ العُيُوبِ حِينَ بَاعَ، فإنْ حَلَف سَقَطَتْ عَنْهُ التَّبِعَةُ البَيمِينَ أَنَّهُ مَا عَلِم بِمَا يَظْهَرُ مِنَ العُيُوبِ حِينَ بَاعَ، فإنْ حَلَف سَقَطَتْ عَنْهُ التَّبِعَةُ البَيمِينَ أَنَّهُ مَا يُعلِم بِمَا يَظُهرُ مِنَ العُيُوبِ حِينَ بَاعَ، فإنْ حَلَف سَقَطَتْ عَنْهُ البَيمَةُ ولَهُ فِيهَا، وبهذَا حَكَمَ عُثْمَانُ على ابنِ عُمَرَ فِي العَبْدِ الذي كَانَ قَدْ بَاعَهُ بِالبَرَاءَةِ، فإباءُ ابنُ عُمَرَ مِنَ اليَمِينِ وتَنَزُّهُ عَنْهَا إِيقَاءً للشُّهْرَةِ، وخَاف أَنْ يَنْزِلَ بِهِ بَلاً أَنْ يَقُولَ ابنَ عُمْرَ مِنَ اليَمِينِ وتَنَزُّهُ عَنْهَا إِيقَاءً للشُّهْرَةِ، وخَاف أَنْ يَنْزِلَ بِهِ بَلاً أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: إنَّمَا أَصَابَهُ ذَلِكَ بِسَبِ يَمِينِه [٢٢٧١]، وهَذه مَسْأَلَةُ اختلفَ فِيهَا شُيُوخُنا، فَحَدَ ثَني بَعْضُ مَنْ لَقِيتُهُ عَنِ ابنِ لُبَابَة (٢٠ أَنَّهُ قالَ: مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ وَهُو فِيهَا صَادِقٌ فَلَمْ يَحْلِفُها أَنَّهُ مُرَائِي.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ابنُ عُمَرَ تَرَكَ اليَمِينَ إِذْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ ضَرَرَ

⁽١) ﴿ رُواهُ أَبُو دَاوِد (٣٥٠٦)، وأحمد ٤ / ١٥٠، والبيهقي ٥/ ٣٢٣، بإسنادهم إلى قتادة به ﴿

 ⁽٢) المواضعة هي أن توضع الجارية على يدي امراة عدلة حتى تحيض، فإن حاضت تم البيع فيها وضمانها مدة المواضعة من البائع والنفقة عليه، ينظر: التاج والإكليل ٤٧٨/٤.

 ⁽٣) هو محمد بن عمر بن لبابة الأندلسي، الإمام الفقيه، المتوفى سنة (٣١٤)، وتقدم التعريف به.

عَلَيْهِ فِي رَدُّ العَبْدِ إليه، ولاَ يُظَنُّ به أَنَّهُ بَاعَهُ بالبَرَاءَةِ وَهُوَ عَالِمٌ بالعَيْبِ، لأَنَّ هَذا مِنَ الغِشُّ الذي لا يَحِلُّ.

* قالَ أَبُو المُعْلَرُفِ: قَوْلُ مَالِكِ: فِيمَنْ بَاعَ عَبْداً وبِهِ عَبْبٌ فَكَتَمهُ البَائِعُ المُبْتَاعَ، ثُمَّ حَدَثَ بِهِ عندَ المُبْتَاعِ عَيْبٌ مُفْسِدٌ، فإنَّ المُبْتَاعَ بالخِيَارِ، إِنْ شَاءَ أَخَلَ فِيمَةَ العَيْبِ مِنَ البَائِعِ أَخَذَهُ، وإِنْ أَحَبُ أَنْ يَرُدُّ قِيمَةَ العَيْدِ، ويَرُدُّ مَعَهُ مَا نَقَصَ عِنْدُهُ مِنَ العَيْبِ المُفْسِدِ فَعَلَ ذَلِكَ (٢٢٧٣)، وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُمْسِكَ العَبْدَ ويَرْجِعَ بِقِيمَةِ العَيْبِ الأَوَّلِ فإنَّ العَبْدَ يُقَامُ صَحِيحًا يَوْمَ وَقَعَ البَيْعُ، فَيُقَالُ: فِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَاراً، ثُمَّ يُعَوَّمُ بالعَيْبِ القَدِيمِ فَتُوجَدُ قِيمَتُهُ أَرْبَعِينَ دِينَاراً، فَبَيْنَ القَيْبِ القَيْبِ المُفْتِرِي على البَائِع بِخُمْسِ الثَّمَنِ الذِي كَانَ دَفَعَهُ إليه كَانِناً مَا كَانَ، وإِنْ أَرَادَ المُشْتَرِي أَنْ يَرُدُ العَبْلَ بِخُمْسِ الثَّمَنِ الذي كَانَ دَفَعَهُ إليه كَانِناً مَا كَانَ، وإِنْ أَرَادَ المُشْتَرِي أَنْ يَرُدُ العَبْلَ فَيْمَ مَا حَدَثَ عِنْدَهُ مِنْ قِيمَةِ العَيْبِ المُفْسِدِ، فإنَّكَ تَعْرِفُ قِيمَتُهُ أَوْلاً وَيَمَتُهُ بالعَيْبِ القَدِيمِ مِنَ القِيمَةِ خُمْسُ جَمِيعِ الثَمْنِ، ثُمَّ يُعْوَمُ الآنَ بالعَيْبِ القَدِيمِ مِنَ القِيمَةِ خُمْسُ جَمِيعِ الثَمْنِ، ثُمَّ يُعْوَمُ الآنَ بالعَيْبِ القَدِيمِ مِنَ القِيمَةِ خُمْسُ جَمِيعِ الثَمْنِ، ثُمَّ يُعْوَمُ الآنَ بالعَيْبِ القَدِيمِ مِنَ القِيمَةِ خُمْسُ جَمِيعِ الثَمْنِ، ثُمَّ يُعْوَمُ الآنَ بالعَيْبِ القَدِيمِ وَمُو رُبُعُ القَمْنِ، فَتُوجَدُ قِيمَتُهُ ثَلَائِينَ وَمُو رُبُعُ القَمْنِ، فَتَوْمُ المُشْتَرِي مَعَ العَبْدِ رُبْعَ الثَمْنِ بَعْدَ إِسْقَاطِ خُمْسِ النَّمْنِ بَعْدَ إِسْقَاطِ خُمْسِ وَمُو رُبُعُ القَمْنِ، فَيْرَهُ المُشْتَرِي مَعَ العَبْدِ رُبْعَ الثَمْنِ بَعْدَ إِسْقَاطٍ خُمْسِ النَّمْنِ وَمُو رُبُعُ القَمْنِ، فَيْرَهُ المُشْتَرِي مَعَ العَبْدِ رُبْعَ الثَمْنِ بَعْدَ إِسْقَاطٍ خُمْسِ

قالَ: وأَمَّا إِذَا كَانَ العَيْبُ الذي حَدَثَ عندَ المُشْتَرِي خَفِيفاً، مِثْلَ الحُمَّى وَالرَّمَدِ رَدَّهُ بالعَيْبِ الأَوَّلِ، ولا يَكُونُ عَلَيْهِ لِما حَدَثَ عندَهُ مِنَ العَيْبِ الخَفِيفِ شَيءٍ.

قَالَ عِيسَى: ولَو قَالَ البَائِعُ للمُبْتَاعِ بَعْدَ أَنْ حَدَثَ عِندَهُ العَيْبُ المُفْسِدُ فَجْأَةً لِيَرُدُهُ عَلَى البَائِعُ المُفْسِدُ فَجْأَةً لِيَرُدُهُ عَلَى البَائِعِ العَيْبِ القَدِيمِ، قَالَ لَهُ البَائِعُ: إِن شِنْتَ رُدَّهُ عَلَيَّ ولا غُرْمَ عَلَيْكَ فِي الْبَائِعُ الْبَائِعُ الْبَائِعُ الْبَائِعُ الْبَائِعُ الْفَدِيمِ الذي بِعْتَهُ أَنَا مِنْكَ ولا غُرْمَ لَكُ مَا حَدَثَ عِنْدَكَ، وإِنْ شِنْتَ احْبِسْهُ بالعَيْبِ القَدِيمِ الذي بِعْتَهُ أَنَا مِنْكَ ولا غُرْمَ لَكَ عَلَيْ، فَزَعَمَ ابنُ القَاسِم أَنَّ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ عِيسَى: ولَسْتُ أَرَى أَنَا ذَلِكَ، بِلْ يَكُونُ المُشْتَرِي على البَائِعِ بِالخِيَارِ،

كَمَا قَالَ مَالِكٌ، لأَنَّهُ تَدْلِيسٌ بالعَيْبِ حِينَ بَاعَهُ، فَالمُشْتَرِي عَلَيْهِ في ذَلِكَ بالخِيَارِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّد: لَم يَخْتَلِفْ فِيمَن اشْتَرَى جَارِيَةً بِكُرَا فَوَطِئَها، ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبَا فَرَدَّها أَنَّهُ يَرُدُ مَعَها مَا نَقَصَها الإفْتِضَاضِ، وأَمَّا غَيْرُ البِكْرِ فَلاَ شَيءَ لِبَائِمِهَا في وَطْءِ المُبْتَاع لَها، لأَنَّ الوَطْءَ لا يُنْقِصُهَا كَمَا يَنْقُصُ البِكْرُ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: روَى يَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكٍ: (فِيمَنْ بَاعَ عَبْداً، أُو وَلِيدَةً، أُو حَيُواناً بِالبَرَاءَةِ، فَقَدْ بَرِاً مِنْ كُلِّ عَيْبٍ)(١).

* ورَوَى أَصْحَابُ مَالِكِ عنهُ في هَذه المَسْأَلَةِ: (مَنْ بَاعَ عَبْداً أَو وَلِيدَةُ) ١٢٧١ وَلَمْ يَذْكُروا: (أو حَيَوانا)، وذَلِكَ أَنَّ البَرَاءَةَ مِنَ العُيُوبِ الخَفِيَّةِ لا تَجُوزُ في الدَّوَابِ وشِبْهِها، ولا تَجُوزُ البَرَاءةُ إلاَّ في الرَّقِيقِ، لأَنَّ البَائِعَ قد يَتُوصَّلُ إلى مَعْرِفَةِ مَا بِعَبْدِه أَو أَمَتِهِ، ويَبْعُدُ ذَلِكَ في سَائِرِ الحَيَوانِ، فإذا بَاعَ عَبْداً أَو وَلِيدَة وَشَرَطَ البَرَاءَةَ مِنْ تَبِعَةِ العُيُوبِ فَقَدْ بَرِي، مِمَّا لا يَعْلَمُهُ، إلاَّ في الجَارِيةِ وشَرَطَ البَرَاءَةَ مِنْ تَبِعَةِ العُيُوبِ فَقَدْ بَرِي، مِمَّا لا يَعْلَمُهُ، إلاَّ في الجَارِيةِ الرَّائِعَةِ (٢)، فإنَّه لا يَعْلَمُهُ ، إلاَّ في الجَارِيةِ مِنْ وَخْشِ الرَّقِيقِ ثَمَا لا يَعْلَمُهُ ، وذَلِكَ أَنْ الحَمْلِ في الرَّائِعَةِ مِنَ الحَمْلِ ، وذَلِكَ أَنَّ الحَمْلُ في الرَّائِعَةِ مِنَ الرَّقِيقِ نُقْصَانٌ مِنْ ثَمَنِهَا، والحَمْلُ في الرَّائِعَةِ مِنَ الرَّقِيقِ نُقْصَانٌ مِنْ ثَمَنِهَا، والحَمْلُ في الرَّائِعَةِ مِنَ الرَّقِيقِ نُقْصَانٌ مِنْ ثَمَنِهَا.

قَالَ عِيسَى: عَن ابنِ القَاسِمِ: فِيمَنْ بَاعَ عَبْدَيْنِ فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ فَوَجَدَ المُشْتَرِي بِأَحَدِهِما عَيْباً أَنَّهُ يَنْظُرُ، فإنْ كَانَ المَعِيبُ وَجْهَ الصَّفْقَةِ رَدَّهُما جَمِيعاً وأَخَذَ الثَّمَنَ الذي دَفَعَهُ (٤).

⁽١) موطأ مالك، رواية ابن بكير، الورقة (٩٤ب)، نسخة تركيا.

⁽٢) يعنى: الجارية الجميلة.

 ⁽٣) الوخش: الرديء من كل شيء، والمراد هنا الجارية التي تراد للخدمة. وقد رد هذا القول ابن حزم في المحلى ٨ ٤٠٨ وقال: وهذا قول لا دليل عليه أصلا، وما نعلم أحدا سبق إليه أصلا. . . إلخ.

⁽٤) ينظر: التاج والإكليل ٤/٩٥٤.

قالَ ابنُ سَخنُونَ (١٠): وذَلِكَ أَنْ يَقَعَ للمَعِيبِ مِنَ الثَّمَنِ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الثَّمَنِ كُلِّهِ، فإنْ كَانَ المَعِيبُ أَقَلَ ثَمَناً أَو كَانَا مُعْتَدِلَيْنِ في الثَّمَنِ فإنَّما لَهُ رَدُّ المَعِيبِ وَحْدَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، أَو يَحْبِسَهُما بِجَمِيعِ الثَّمَنِ.

قالَ أبو المُطَرّف: وهَذا الحُكْمُ في مَسْأَلةِ الجَارِيةِ التي بِيعَتْ بالجَارِيَتَيْنِ،
 وتَفْسِيرُ مَالِكِ في المُوطَّأ لَها يَدُلُّ على أَنَّهُما كَانَتَا مُعْتَدِلَتَيْنِ في الثَّمَنِ [٢٢٧٦].

قال أبو المُطَرِّفِ: رَوَى هِشَامُ بنُ عُرُوةً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبِي اللهِ المُطَرِّفِ: رَوَى هِشَامُ بنُ عُرُوةً عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبي اللهُ قَالَ: (الخَرَاجُ بالضَّمَانِ) (٢٠)، ولِهَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكُ: إِنَّهُ مَنْ رَدَّ عَبْداً بِعَبْ وَجَدَهُ فِيهِ وقَدْ اسْتَغَلَّهُ أَنَّ الغَلَّةَ للمُشْتَرِي بِضَمَانِهِ إِيَّاهُ، وبِهذَا قَالَ أَهُلُ المَدِينَةِ (٢٢٧٠).

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لابن مَسْعُودٍ حِينَ ابْتَاعَ جَارِيةً مِنْ زَوْجَتِهِ على شَرْطِ أَنَّهُ يَبِيعَهَا مِنْهَا، فقالَ لهُ عُمَرُ: (لا تَقْرَبُهَا وفِيهَا شَرْطُ لأَحَدِ)[٢٢٨٠]، إنَّمَا قالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَائِمَةَ منهُ الجَارِيةَ وَضَعَتْ لَهُ مِنْ ثَمْنِهَا بَعْضَهُ، لأَنْ يَبِيعَها مِنْهَا إذا أَرَادَ بَيْعَهَا بِثَمَنِ مَجْهُولِ لا يُدْرَى أَيْقِلُ أَمْ يَكُثُرُ، ثَمَنِها بَعْضَهُ، لأَنْ يَبِيعَها مِنْهَا إذا أَرَادَ بَيْعَهَا بِثَمَنِ مَجْهُولِ لا يُدْرَى أَيقِلُ أَمْ يَكُثُرُ، وهذا مِنْ بِيُوعِ الحَرَامِ التي لا تَحِلُّ، مَتى اشْتَرَاهَا المُشْتَرِي بهذا الشَّرُطِ فَلَمْ يَمْلِكُهَا مِلْكُمَ المَثْرَي بهذا الشَّرُطِ فَلَمْ يَمْلِكُهَا مِلْكُمَا مِلْكَا تَامَّا، لأَنَّ شَرْطَ البَائِعِ بَاقٍ فِيهَا، فَلِهذا الوَجْهِ لا يَجُوزُ للمُشْتَرِي وَطُنُها، ويُفْمَخُ البَيْعُ فِيهَا مَا لَمْ يَفِتْ.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا جَازَ للرَّجُلِ أَنْ يَطَأَ مُدَبَّرَتِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّذْبِيرَ قَدْ يَرُدُّهُ

⁽۱) هو محمد بن سحنون بن سعيد، الإمام العلامة الفقيه، توفي سنة (٢٥٦)، ينظر: تراجم الفقهاء المالكية ٢ / ١٠٧٢.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٥١٠)، وأحمد ٦/ ٨٠، و١٦٦، وابن حبان (٤٩٢٧)، بإسنادهم إلى هشام بن عروة به. وقال البغوي في شرح السنة ١٦٣٨: والعراد بالخراج الدخل والمنفعة، ومعنى الحديث أن من اشترى شيئا فاستغله بأن كان عبدا فأخذ كسبه أو دارا فسكنها او أجرها فأخذ غلتها، أو دابة فركبها، أو أكراها فأخذ الكراء، ثم وجد بها عيبا قديما، فله أن يردها إلى باتعها، وتكون الغلة للمشتري، لأن العبيم كان مضمونا عليه. . . إلخ.

الدَّيْنُ أَو مَوْتُ السَّيِّدِ عَنْ غَيْرِ مَالٍ، فَلاَ يُعْتَقُ مِنْهَا إِلاَّ ثُلُثُهَا، فَلِهذَا جَازَ للرَّجُلِ وَطْءُ مُدَبَّرَتِهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: وَجْهُ تَرْكِ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ وَطْءَ الجَارِيةِ التي كَانَتْ قَدْ أُهْدِيتْ لَهُ وكَانَتْ ذَاتُ زَوْجِ (٢٢٨٤]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الزَّوْجِيَةَ كَانَتْ بَاقِيَةً بَيْنَهُا وبينَ زَوْجِهَا، ولاَ يَفْسَخُهَا نَزْعُ السَّيِّدُ إِيَّاهَا مِنْ زَوْجِها وبَيْعُهُ لَها، وهَذَا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ بَيْعَ الأَمَةِ ذَاتُ الزَّوْجِ هُوَ طَلاَقُهَا(١).

وقالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: إِنَّ بَيْعَهَا لَيْسَ بِطَلاَقِ لَهَا.

⁽۱) هذا قول لابن مسعود وابن عباس، وجماهير العلماء على خلاف قولهما، ينظر: التمهيد ۲۲ / ۱۸۶.

في بَيْعِ النخل، والعرايا، والجَوَائِحِ

* قَوْلُ النبيِ ﷺ : "مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أَبْرَتْ فَنَمَوْهَا لِلْبَائِعِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهَا المُبْنَاعُ الرَهِ النَّمْ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْ

قَالَ ابنُ المَوَّازِ: اخْتُلِفَ عَنْ مَالِكِ في شِرَاءِ الثَّمَرَةِ بَعْدَ الأُصُولِ في صَفْقَةٍ أُخْرَى وقَدْ أُبْرَتِ الثَّمَرةِ، فقالَ: (لاَ يَجُوزُ شِرَاؤُهَا قَرُبَ أو بَعُدَ، وكَذَلِكَ مَالُ العَبْدِ)، وقالَ أيضاً: إنَّه جَائِزٌ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَجُوزُ لِمُشْتَرِي النَّخِيلِ وفِيها ثَمَرةٌ مَأْبُورَةٌ أَنْ يَسْتَثْنِي نِصْفَها، لأنَّ السُّنَّةَ جَاءَتْ في اسْتِثْنَاءِهَا كُلِّها أَو تَرْكِهَا، ورُخْصَ في ذَلِكَ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وهَذَا عِنْدِي مِنْ بَيْعِ الثَّمَرةِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلاَحُهَا، فإذَا اسْتُثْنِيتْ كُلُّهَا كَانَتْ مُلْغَاةً في الصَّفْقَةِ، فَجَازَ ذَلِكَ.

قُولُ النبي عليهِ السَّلاَمُ: ﴿ لا ثُبَاعُ الثُمَارُ حتَى ثُرْهِيَ (٢٢٩٠) ، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رُهُوهَا فَإِنَّمَا يُدْخِلُ المُشْتَرِي مِنْ أَجْلِ أَنَّ رُهُوهَا فَإِنَّمَا يُدْخِلُ المُشْتَرِي على غرْرٍ ، لأَنَّه لا يَدْرِي هَلْ تَتِمُ الثَّمَرةُ أَمْ لاَ تَتِمُ ؟.

قِيلَ لِمَالِكِ: فَالحَائِطُ تُزْهِي فِيهِ النَّخْلَةُ أَيْبَاعُ ذَلِكَ الحَائِطُ؟ فَقَالَ: مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلاَّ على إجَازَتهِ، يُرِيدُ: النَّخْلَةَ التي لَيْسَتْ بِبَاكُورَةٍ (١)، وطِيبُ بَعْضِها قَرِيبٌ مِنْ بَعْضٍ.

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: مَغْنَى بَيْعِ زَيْدِ بِنِ ثَابِتٍ ثَمَرِ حِيطَانهِ عِنْدَ طُلُوعِ الثُّرَيَّا [٢٢٩٣]، يَغْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَبِيعُها إذا طَلُعَتْ [الثُّريَّا](٢) في السَّمَاءِ آخِرَ اللَّيْلِ في وَجْهِ السَّحَرِ، وَهِيَ لا تَطْلُعُ في ذَلِكَ الوَقْتِ إِلاَّ وَقَدْ بَدَا صَلاَحُ النَّمَارِ بالحِجَازِ (٣).

وقالَ مَالِكٌ: لا تُبَاعُ إِلاَّ إِذَا أَزْهَتْ، كُما قَالَ النبِيُّ ﷺ.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: أَجَازَ أَهْلُ المَدِينَةِ بَيْعُ المَقَاثِي وشِبْهِهَا ('')، كَمَا جَازَ شِرَاءُ اللَّبَنِ مِنَ المُرْضِعِ مُدَّةَ عَامَي الرَّضَاعِ، فإنْ دَخَلَ في ذَلِكَ جَائِحَةٌ وَجَبَ الرُّجُوعُ على البَائِعِ بالجَائِحَةِ، وذَلِكَ أَنَّ وَقْتَ انْقِضَاءِ ثَمَرَةِ المَقَاثِي مَعْرُوفٌ عندَ النَّاسِ، فإذا دَخَلَتُ في ذَلِكَ جَائِحَةٌ بِنَقْصِ عُلِم قُدُرَ مَا اجْتَنَى المُشْتَرِي، وقِيمَةُ ما أُجِيحَ مِنْ ذَلِكَ على البَائِع.

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: العَرَايا وَاحِدَتُها عَرِيَّةٌ، وَهِيَ النَّخْلَةُ يُغْرِيهَا صَاحِبُهَا رَجُلاً مُختَاجًا، يَهِبُ لَه ثَمَرُها عَامَاً أَو أَعْوَاماً (٥٠).

قالَ الأَبْهَرِيُّ: وَهُوَ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ يَصْنَعُهُ المُعَرِّي بِالمُعَرَّى، وجَازَ لَهُ أَنْ يَصْنَعُهُ المُعَرِّي بِالمُعَرَّى، وجَازَ لَهُ أَنْ يَصْنَعُهُ المُعَرِّي بِالمُعَرَّى، وجَازَ لَهُ أَنْ يَصْنَعُهُ أَوْسُقٍ فَدُونَهَا، لأَنَّ النبيُّ ﷺ يَشْتَرِيهَا بِخَرْصِهَا إلى الجِذَاذِ فِيمَا قَدَرُهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ فَدُونَها، لأَنَّ النبيُّ ﷺ

⁽۱) الباكورة: هي التي تسبق طيب غيرها بالزمن الطويل الذي لا يحصل معه تتابع الطيب، فهذه لا يجوز بيع الحائط بطيبها، ويجوز بيعها وحدها، ينظر: الثمر الداني ١ / ٥١٠.

⁽٢) جاء في الأصل: الثرايا، والصواب ما أثبته.

 ⁽٣) ذكر ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ١٩٣ بأن طلوع الثريا إنما يكون قبيل فصل الصيف في حدود الثاني عشر ليلة مضت من شهر أيار، وهو شهر مايو.

⁽٤) المقائي: هي الخضروات وما أشبهها من مثل البطيخ والقثاء، ومثل الجزر واللفت، وبيع المقائي ليس من الغرر، لأنه يسير والحاجة داعية إليه.

⁽٥) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ٢٨٧.

رَخُصَ فِي ذَلِكَ، وفِي شِرَاءِ المُعَرَّي العَرِيَّةَ مِنَ المُعَرَّى مَنْفَعَةً، وذَلِكَ أَنْ يَقْطَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِشِرَانهِ لها دُخُولَ المُعَرَّى إلى الحَائِطِ وخُرُوجُهُ عنه، لأنَّهُ رُبَّما اسْتَضَرَّ بِذَلِكَ المُعَرَّى، لأنَّهُ يُسْقَطُ عنهُ بِذَلِكَ قِيَامُهُ على بِذَلِكَ المُعَرَّى، لأنَّهُ يُسْقَطُ عنهُ بِذَلِكَ قِيَامُهُ على عَرِيَّتهِ، وحِرَاسَتِهَا، وجِذَاذِها، وهذا كُلُّهُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ، ولِذَلكَ جَازَ فيهِ مَا لَمْ يَجُزْ فِي البَيْعِ، وهذا يَجُوزُ للمُعَرَّى، ولِكُلُّ مَنْ لَهُ في الحَائِطِ سَبَبٌ كَسَبِ يَجُزْ فِي البَيْعِ، وهذا يَجُوزُ للمُعَرَّى، ولِكُلُّ مَنْ لَهُ في الحَائِطِ سَبَبٌ كَسَبِ المُعَرِّى، فإذا كَانَتِ العَرِيَّةُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِيعَتْ بالدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمَ نَقْداً وإلى أَجَل.

وقالَ النُّعْمَانُ: إنَّما جَازَ شِرَاءُ العَرِيَّةِ بِالثَّمَرةِ إلى أَجَلِ لأَنَّها عَطِيَّةٌ لَمْ تُغْبَضْ، وقالَ المُعَرَّى لَمَنَعَ، فَلَمَّا أَعْطَاهُ بِخَرْصِهَا تَمْراً إلى الجِذَاذِ كَانَ أَيْضاً ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الأَوَّلِ صِلَةً منهُ للمُعَرَّى، فَلِذَلِكَ جَوَّزْنَاهُ (١٠).

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: هَذَا القَوْلُ غَلَطٌّ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ العَرَايا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ المُعَرَّى شَيْئاً لا يَمْلِكُهُ، أَو يَشْتَرِي المُعَرَّى مِلْكاً قَدْ مَلَكَهُ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبِيعَهُ مَالِكُهُ؟!.

سَأَلَتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بنِ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيُ، عَنْ خَارِجَةَ بنِ زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ في بَيْعِ العَرَايا بِالتَّمْرِ وَالرُّطَبِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: ورَأَيْتُ لِبَعْض شُيُوخِنَا قَالَ: مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ أَنْ يَأْكُلَ

⁽۱) ينظر قول أبي حنيفة النعمان رحمه الله تعالى في: الحجة على أهل المدينة للشيباني ٢ / ٢٣٣، وقال: وهو قول مخالف لصحيح الأثر في ذلك، فوجب أن لا يعرج عليه.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٣٦٢)، والنسائي ٧ ٢٦٧، والبيهقي ٤ /٢٠، بإسنادهم إلى ابن وهب به، ورواه البخاري (٢٠٧٢)، ومسلم (١٥٣٩) بالتخيير، وذلك من حديث سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت عن النبي في أنه رخص في بيع العربة بالرطب أو بالتمر، ولم يرخص في غيره.

المُعَرِّي رُطَبُ العَرِيَّةِ، ويُؤَدِّي خَرْصَها تَمْراً في خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

وجَعَلَ ابنُ القَاسِمِ في العَرِيَّةِ إذا أُشْتُرِيتْ بِخَرْصِهَا تَمْراً وأَصَابَتُهَا الجَائِحَةُ أَنَّ لِمُشْتَرِيهَا الرُّجُوعَ على المُعَرِّي البَائِع لها بالجَائِحَةِ في النُّلُثِ فَمَا زَادَ.

وقالَ أَشْهَبُ: لاَ جَائِحَةُ، لأَنَّ أَصْلَهَا فِعْلٌ مُعْرُوفٌ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: مَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ في حَدِيثِ الجَائِحَةِ: ﴿ تَأَلَّى أَنْ لاَ يَفْعَلَ خَيْرَ ٱللَّهِ جُوعِ عليهِ بالجَائِحَةِ، يَفْعَلَ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الرُّجُوعِ عليهِ بالجَائِحَةِ، فَلْمَا بَلْغَ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ المُتَأْلِي، قالَ: ﴿ هُوَ لَهُ يَا رَسُولَ اللهِ ﴾، فَقِيلَ: إنَّهُ رَدَّ جَمِيعَ الثَّمَنِ الذي كَانَ قَبَضَهُ مِنْ مُبْتَاعِ الحَائِطِ مِنْهُ.

وحدَّثنا أَبو جَعْفَرِ (١)، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، عَنْ شَلَيْمَانَ بنِ دَاوُدَ، عَنِ ابنِ وَهْبٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْراً فأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فلاَ يَحِلُ لَكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِذَا بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ تَمْراً فأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فلاَ يَحِلُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مَالَ أَخِيكَ بَغَيْر شَيءٍ (٢).

قالَ أَبِو المُطَرِّفِ: هذَا حَدِيثٌ في الرُّجُوع بالجَائِحَةِ (٣).

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا لَمْ يَأْتِ فِي حَدِيثِ الجَائِحَةِ تَوْقِيتٌ لِمَا يُوضَعُ مِنْهَا وَجَبَ أَنْ يُوضَعَ مِنْهَا النُّلُثُ الذي جَعَلَهُ النبيُ ﷺ فِي حَيْرِ الكَثِيرِ، بِقَوْلهِ: «الثُّلُثُ وَالثَّلُثُ كَثِيرٌ» (١)، وقَدْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُوضَعَ مِنَ الجَوَائِحِ مَا لا بالَ له، إذ لا بُدَّ مِنْ التَّوُطِ شَيءٍ مِنَ الثَّمَرَةِ، فإذا ذَهَبَ الثُّلُثُ فَمَا فَوْقَةَ وَجَبَ الرُّجُوعُ بِذَلِكَ على البَائِع.

⁽١) هو أبو جعفر بن عون الله القرطبي، تقدم التعريف به.

⁽٢) سنن أبي داود (٣٤٧٠) عن سليمان بن داود المهري وأحمد بن سعيد الهمداني عن ابن وهب به، ورواه مسلم (١٥٥٤) عن أبي الطاهر عن ابن وهب به.

⁽٣) كرر في الأصل كلمة (حديث) مرتين، وقد حذفت أحدهما.

⁽٤) رواه البخاري في مواضع، ومنها (١٢٣٣)، ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص.

وقالَ يَخْيَى بنُ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيُّ: (لاَ جَائِحَةَ في الثُّمَارِ فِيمَا دُونَ ثُلُثِ رَأْسِ مَالِ المُشْتَرِي في سُنَّةِ المُسْلِمِينَ)(١١).

فإذا كَانَ المُجَاحُ قَدْرَ الثَّلُثِ مِنَ الجَمِيعِ فَمَا فَوْقَهُ رَجَعَ المُشْتَرِي بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَارِ فَيَنتُهِبُونَهَا جَائِحَةً، والطَّيْرُ الغَالِبُ المُفْسِدُ للتَّينِ جَائِحَةً، وسُمُومُ الحَرِّ إذا أَفْسَدَ التَّينِ وأَسْقَطَ وَرَقَهُ جَائِحَةً، يُرْجَعُ بِهَذا كُلِّه على البَائِعِ إذا كَانَ المُجَاحُ الثُّلُثُ مِنَ الجَمِيعِ فَمَا زَادَ، وإذا كَانَتِ الجَائِعِ فِيمَا فَلَ أو كُثُر، وإذا كَانَ المُشْتَرِي على البَائِعِ فِيمَا فَلَ أو كُثُر، وإذا كَانَ المُشْتَرِي على البَائِع فِيمَا فَلَ أو كَثُر، وإذا كَانَ المُشْتَرِي إنَّمَا اشْتَرَى المَاءَ المَعْلُومَ، فإذا نقصَهُ شَيءٌ مِمَّا اشْتَرَى وَجَبَ لَهُ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ مَا نقصَهُ، وفي الثَّمَارِ إنَّما يَذْخُلُ على الثَّهُ يُسْقِطُ بَعْضَهُ، فإذا سَقَطَ الرُّجُوعُ بِقِيمَةِ مَا نَقَصَهُ، وفي الثَّمَارِ إنَّما يَذْخُلُ على الثَّهُ يُسْقِطُ بَعْضَهُ، فإذا سَقَطَ مِنْهُ الكَثِيرُ، وَهُو الثُّلُثُ فَمَا فَوْقَ، فَجِينَيْذِ مِنْهُ الكَثِيرُ، وهُو الثُلُثُ فَمَا فَوْقَ، فَجِينَيْذِ يَرْجِعُ بِهِ، إلاَّ أَنْ يَسْقَطَ مِنْهُ الكَثِيرُ، وهُو الثُلُثُ فَمَا فَوْقَ، فَجِينَيْذِ يَرْجِعُ بِهِ، والمُحْكُمُ في جَائِحَةِ البَعْلِ كَالحُكُم في جَائِحَةِ المَاءِ سَوَاءٌ ().

⁽۱) رواه أبو داود (۳٤۷۲)، وسحنون في المدونة ۸ /۳۲٦، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد به.

⁽٢) جاء هنا في الأصل: (تم الجزء بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم، يتلوه بحول الله تعالى: باب ما يجوز من استثناء ثمر الحائط، بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد، وعلى آله وسلم تسليما) وهذا كله فيما يبدو من الناسخ، والكلام متصل بعضه ببعض دون هذه الزيادة، ولذا وضعته في الهامش.

ما يَجُوز مِن اسْتَثناءِ ثَمَرِ الحَائطِ إِذَا بِيعٍ، ومَا يُكُرِهُ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ^(١)

إِنَّمَا جَازَ لِمَنْ بَاعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ بِنَمَنٍ مَعْلُومِ أَنْ يَسْتَنْنِيَ مِنْهُ كَبْلاً مَعْلُوماً فِيمَا يَكُونُ قَدْرَ ثُلُثِ الجَمِيعِ فَدُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ تَبَعٌ للصَّفْقَةِ، ولاَ بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ يَكُونُ قَدْرَ ثُلُثِ الجَمِيعِ فَدُونَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ وَيَشْتِرُ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ فَلِكَ البَانِعُ على المُبْتَاعِ رَطْباً ويَابِسَا، وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ بَمِانةِ دِينَار، ويَسْتَثْنِي مِنْهُ ثَلَاثِينَ دِينَاراً كَذَا وكَذَا قَفِيزَأُ أَنَّ الْمَسْتَثْنِي مِنْهُ ثَلَاللهِ فَمَا ذُونَ مِنْ جَمِيعِ ثَمَرِ الحَائِطِ ، فإنْ أَصَابَ ثَمَرُ ذَلِكَ المَسْتَثْنَى بِفَدْرِ المَسْتَثْنَى بِفَدْرِ المَسْتَثْنَى بِفَدْرِ المَسْتَثْنَى بِفَدْرِ المَسْتَثْنَى بَعْدُر مِنَ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى بِفَدْرِ المَالْوَةُ والمُزَابَنَةُ ، لأَنَّ المُسْتَثْنَى يَكُونُ حِينَذِ مَعْلُومَ الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى يَكُونُ حِينَذِ مَعْلُومَ الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ المُسْتَثْنَى يَكُونُ حِينَذٍ مَعْلُومَ الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ مِنْ المُشْتَلَى المُسْتَثَنَى يَكُونُ حِينَذِ مَعْلُومَ الكَيْلِ مِنْ مَجْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَخْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَعْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَخْهُولِ الكَيْلِ مِنْ مَنْ المُسْتَفْقَى وَوْمَ مِنْ البَيْعِ مُ وَلَوْمَ مِنْ المَسْتِقُ مَنْ الْمُسْتَفَى وَلُولُ مَنْ البَيْعِ مَنْ البَائِعِ مَنَاللهُ المَنْ المُسْتَفَى وَوَلَوسَ النّخل مِنَ البَائِع مَل الشَمَرَةِ مَا كَانَتُ فَائِمَ مَا كَانَتُ مَا كَانَ مَا كَانَ مَالِهُ المُولِهُ مَا النَّهُ المُسْتَفَى وَالْمُولُ اللْهُ مَا النَعْمَ وَالْمَالِهُ مَلُولُ المَالِهُ المَالِعُ مَلْ المُعْرَاقِ المَالِمُ المَالِعُ مِنْ المَالِعُ اللْمُعْوِلِ المَالِعُ المَالْ المُعْرَاقِ المُولِ المَالِمُ المَالِهُ المُعْرَاقِ المُولِلُولُ

قَالَ عِيسَى: وَأَمَّا الذي يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِه ويَسْتَثْنِي لِنَفْسِهِ نِصْفَ الثَّمَرَةِ أَو ثُلُثُهَا

⁽۱) في الموطا٤ / ٨٩٩٪ (التمر) وأشار المحقق إلى أنه في نسخة أخرى (الثمر) وأن عليه علامة التصحيح، وأنه في نسخة أخرى: (الثمار)، وكل هذا يرجع ما جاء عند المصنف.

 ⁽۲) القفيز: مكيال كان يكال به قديما، ويختلف مقداره في البلاد، ويعادل تقريبا نحو ستة عشر كيلو جرام، ينظر: المعجم الوسيط ٢ / ٧٥١.

أو جُزْءً مِنْهَا فَهُو جَائِزٌ، لأنَّهُ شَرِيكٌ للمُبْتَاعِ بِقَدْرِ الجُزْءِ الذي اسْتَثْنَى مِنَ الثَّمَرةِ لِنَفْسهِ.

قَوْلُ مَالِكِ في الذي يَبِيعُ تَمْرَ نَخْلِهِ ويَسْتَثْنِي لِنَفْسِهِ تَمْرَ نَخْلَةٍ أَو نَخَلاَتٍ يَخْتَارُهَا مِنَ الحَائِطِ ويُسَمِّي عَدَدَها أَنَّهُ لا بَأْسَ بِذَلِكَ، لأَنَّةُ شَيءٌ حَبَسَهُ مِنْ حَائِطِه، وبَاعَ مَا سِوَى ذَلِكَ (٢٣٠٨].

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: لَيْسَ يُعْجِبُني هذا القَوْلُ مِنْ مَالِكِ، ولَم أَر عِنْدَهُ في هَذِه المَسْأَلَةِ حُجَّةً، ولَقَذْ أَوْقَفَنِي فِيها نَحْواً مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً يَنْظُرُ فِيهَا، ثُمَّ قَالَ: مَا أَرَاهَا إلاَّ مِثْلُ الغَنَمِ يَبِيعُهَا الرَّجُلُ على أَنْ يَخْتَارَ مِنْهَا لِنَفْسِهِ شَاةً أَو شِيَاهَا يُسَمِّيهَا ويَذْكُرُ عِذَتَها.

قَالَ ابنُ الفَاسِمِ: ولَيْسَت النَّخْلُ مِثْلُ الغَنَمِ، لأَنَّ الغَنَمَ يَجُوزُ بَيْعُهَا مُتَفَاضِلَةً، والتَّمْرَ لا يَجُوزُ فِيهَا التَّفَاضُلِ، قَالَ ابنُ الفَاسِمِ: فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا البَيْعِ أَجَزْتُهُ لِقَوْلِ مَالِكِ فِيهِ (۱).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا اسْتَثْنَى البَائِعُ لِنَفْسِهِ عَدَدَ أُصُولٍ مِنَ الحَائِطِ الذي بَاعَهُ ولَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَخْتَارَهَا جَازَ البَيْعُ وكَانَ البَائِعُ شَرِيكَا للمُبْتَاعِ بِقَدْرِ عَدَدِ تِلْكَ الأُصُولِ التي اسْتَثْنَاهَا لِنَفْسِهِ في جَمِيعِ الحَائِطِ الذي بَاعَ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الجَنِيبُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَطْيَبُ التَّمْرِ، والجَمْعُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَطْيَبُ التَّمْرِ، والجَمْعُ مِنَ التَّمْرِ هُوَ أَصْنَافٌ مُخْتَلَفَةٌ تُجْمَعُ، فَيَكُونُ مِنْهَا الطَّيْبُ والوَسَطُ والدُّونُ، وإنَّمَا نَهَى رَسُولُ الله بيجة عَامِلَهُ على خَيْبَرَ على ابْتِيَاعِ صاعٍ مِنْ جَنِيبٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ جَمْعِ لأَنَّهُ رَسُولُ الله بيجة عَامِلَهُ على خَيْبَرَ على ابْتِيَاعِ صاعٍ مِنْ جَنِيبٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ جَمْعِ لأَنَّهُ رِبًا، إذ لا يُبَاعُ التَّمْرُ بالتَّمْرِ إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ، وإنَّمَا لَمْ يَنْقُضْ تِلْكَ الصَّفْقَةَ لأَنَّهُ كَانَ

⁽۱) نقل قول مالك وتعقيب ابن القاسم عليه: أبو عبيد القاسم بن خلف الطرطوشي في كتابه التوسط بين مالك وابن القاسم في المسائل التي اختلفا فيها من مسائل المدونة ص ٩٨، وابن عبد البر في الاستذكار ٧ / ١٤٦-١٤٥، وقال أبو عبيد: وقول مالك في ذلك أولى بالصواب عندى.

ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ آيةِ الرّبا، قالَ اللهُ عزَّ وَجَلَّ فِيهَا: ﴿ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُهُوسُ أَمْوَلِكُمْ ﴾ [البنرة: ٢٧٩]، ثُمَّ عَلَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ عَامِلَهُ كَيْفَ يَصِلُ إلى أَخْذِ الطَّيْبِ مِنَ التَّمْرِ، فقالَ: "بِعِ الجَمْعَ بالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بالدَّرَاهِمِ جَنِيبَاً الار٢٣١)، يُرِيدُ: إذا لم يَكُن البَيْعُ والابْتَيَاعُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، لأَنَّهُ يَصِيرُ حِينَفِدٍ التَّمْرُ بالتَّمْرِ مُتَفَاضِلاً، وتَكُونُ الدَّرَاهِمُ بِيْنَهُما مُلْغَاةً.

قالَ أَبُو عُمَرَ: لا بَأْسَ أَنْ يَخْلِطَ التَّمْرَ وشِبْهِه بَعْضَهُ بِبَعْضِ للأَكْلِ الطَّيْبِ مَعَ الدُّونِ، وأَمَّا عِنْدَ البَيْعِ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَخْلِطَ دَنِيءٌ بِجَيِّدٍ لأَنَّهُ غِشٌّ ولا يَحِلُّ الغِشُ

* قالَ أَبُو مُضْعَبِ الزُّهْرِئُ: مَعْنَى قَوْلِ [سَعِد] (١) حِينَ سُئِلَ عَنِ البَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ، فقالَ: (أَيْتُهُمَا أَفْضَلُ ؟)[٢٣١٢]، يُرِيدُ: أَيْتُهُمَا أَفْضَلُ في الكَيْلِ، فَلِهَذَا نَهَى عنهُ إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلِ، ومَنْ بَاعَ صَاعَاً مِنْ تَمْرِ بِصَاعٍ مِنْ رُطَبٍ دَخَلَهُ التَّفَاضُلُ بِينَ التَّمْرِ، لأَنَّ الصَّاعَ مِنْ الرُّطَبِ إذا يَبَسَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَكُونُ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ لَيْسَ مِثْلاً بِمِثْلِ إذا كَانَ يَدا بِيَدٍ. بالرُّطَبِ مِثْلاً بِمِثْلِ إذا كَانَ يَدا بِيَدٍ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى قَوْلِ النبيُ ﷺ في هَذَا الحَدِيثِ: ﴿ أَيَنْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَسِسَ؟ قَالَ: نَعَمْ ﴿ هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في الرَّدُ إلى أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ في العُيُوبِ ﴿ يَسِسَ؟ قَالَ: نَعَمْ ﴿ هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في الرَّدُ إلى أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ في العُيُوبِ ﴿ وَذَلِكَ أَنَّ النبيَ ﷺ اسْتَفْهَمَ أَهْلَ النَّخْلِ عَمَّا يَعْرِفُونَهُ فَعَرَّفُوهُ .

⁽١) جاء في الأصل: (سعيد)، وهو خطا، وسعد هو ابن أبي وقاص رضي الله عنه.

تَفْسِيرُ بَيْعِ المُزَابَنَةِ، إلى آخِرِ بَابِ بَيْعِ الفَاكِهَةِ

أَصْلُ المُزَابَنَةِ في كَلاَمِ العَرَبِ: المُدَافَعَةُ، ومِنْهُ قِيلَ: زَبَانِيَةُ النَّارِ، لأَنَّهُم يَدْفَعُونَ أَهْلَهَا فِيهَا، فَصَارَ المُتَعَامِلاَنِ بِمَا فِيه مُزَابَنَةً قَاصِدِينَ إلى دَفْعِ الحَقُ الذي كَانَ يَلْزَمُهُمَا في البَيْعِ، فَمَن اشْتَرَى ثَمَراً في رُؤُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرِ كَيْلاً، أو اشْتَرى عِنْباً بِزَبِيبٍ كَيْلاً خَالَفَ قَوْلَ النبيِّ عِلَيْهِ: «التَّمْرُ بالتَّمْرِ مِثْلاً بِمِثْلٍ ويَدَا بِيَدٍ» (١) لِعَدَمِ المُمَاثَلَةِ والمُنَاجَزَةِ.

قَالَ: وَالمُحَاقَلَةُ الْمَنْهِيُّ عَنْهَا هِيَ كِرَاءُ الأَرْضِ بِالْجِنْطَةِ، وَهَذَا لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ يَذْخُلُهُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ إلى أَجَلٍ، ورَوَى جَابَرُ بنُ عبدِ اللهِ: ﴿أَنَّ النبيِّ بِطْلِتُ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ (*).

قَالَ ابنُ خَالِدٍ("): كَرْيُ الأَرْضِ بِجُزْءِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنها هِي المُخَابَرةُ، ومِنْ هَذا فِيلَ للزَّارِعِ الخبيرُ، لأَنَّهُ يُخْبِرُ الأَرْضَ بِزِرَاعَتِهِ إِيَّاهَا.

قَالَ مَالِكٌ: المُزَابَنَةُ بَيْعُ مَكِيلٍ بِجُزَافٍ مِنْ صِنْفِهِ مِمَّا لاَ يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ في الكَيْل.

* قَالَ عِيسَى: الخَبَطُ وَرَقٌ تَعْتَلِفُهُ الجَمَالُ، يُخْبَطُ لَهَا بِالفَضَاءِ فَتَأْكُلَهُ، وَالْقَضْبُ عَلَفٌ تَعْتَلِفُهُ الدَّوَابُ، والكُرْسُفُ هُوَ القُطْنُ، فإذا لَمْ يَعْلَمُ صَاحِبُ الخَبَطِ، أو القَضْبِ، أو القُطْنِ وَزْنَ ذَلِكَ ولاَ عَدَدَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فقالَ لَهُ: زِنْهُ

⁽١) رواه مسلم (١٥٨٣) و(١٥٨٤)، من حديث عبادة، ومن حديث أبي سعيد الخدري.

⁽۲) رواه مسلم (۱۵۳۵)، بإسناده إلى جابر به.

 ⁽٣) هو أحمد بن خالد بن الجبّاب القرطبي الإمام الفقيه، وتقدم التعريف به.

فِمَا نَقَصَ مِنْ كَذَا وكَذَا رَطْلاً فَأَنَا أَغْرِمُ لَكَ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، ومَا زَادَ فَهُو لِي بِسَبِ ضَمَانِي لَكَ مَا يَنْقُصُ، أو قالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي ثَوْبِهِ، كَانَ هَذَا مِنَ الغَرَرِ وَالْقِمَارِ، وَهُو مِنْ أَكْلِ المَالِ بِالبَاطِلِ الحَرَامِ الذي لا يَجُوزُ أَكْلُهُ، وتَدْخُلُهُ أَيْضَا المُزَابَنَةُ، لأَنَّهُ أَلزَمَ نَفْسَهُ كَيْلاً مَعْلُومًا أو وَزَنَا مَعْلُومًا يَضْمِنُهُ عَنْ وَزْنِ أو كَيْلِ مَجْهُولِ لا يُعْرَفُ كَيْلَةُ ولا وَزْنَهُ، ومِثْلُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ الشَّبَةُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَأَلِهِ النَّبَةُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَأَلِهِ النَّبَةُ الذي وَلاَ وَزْنَهُ، ومِثْلُ هَذِهِ المَسْأَلَةِ الشَّبَةُ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَأَلِهِ النَّبَةُ الذَّهِ مَنْ الذي يَشْبَهُ الدَّهَبُ الذي أَنْ يَلْلَ لَهُ الشَّبَةُ، والآنكُ هُو القِصْدِيرُ، والكَتَمُ هُو شَي يَشْبَهُ الدَّهَبُ الشَّعْرُ يُسَوِّدُه قَلِيلاً، والشَّبِ فَهُ اللهَ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قَالَ الْأَبْهَرِيُّ: البُّيُوعُ على أَرْبَعَةِ أَوْجُهِ: بَيْعُ الْأَغْيَانِ الحَاضِرَةِ.

وبَيْعُهَا إذا كَانَتْ غَائِبَةً على وَصْفِ السَّامِعِ، أَو وَصْفِ غَيْرِه، ولاَ يَجُوزُ النَّقْدُ في هذا إلاَّ مَا كَانَ مَأْمُوناً لا يَخْتَلِفُ كالدُّوُر والأَرْضِينَ.

والوَجْهُ النَّالِثُ: السَّلَمُ في شَيءِ مَوْصُوفِ إلى أَجَلِ مَعْلُومٍ، ولاَ يَكُونُ في شَيءِ بِعَيْنِهِ.

والوَجْهُ الرَّابِعُ: السَّلَفُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ، يَسْلِفُ الرَّجُلُ إلى بَانِعِ الفَاكِهَةِ أَو الرُّطَبِ أَو الخَبَّازِ أَو الجَزَّارِ فِي شَيءٍ مَعْلُومٍ [وَوَقْتِ] (٢) مَعْلُومٍ، وَهُوَ مِنْ نَاحِيتَهِ الارْتِفَاقُ، و[إنَّ] (١) بالإنسَانِ حَاجَةً إلى أَنَّ يَأْخُذَ لِعِيالِهِ كُلَّ يَوْمُ شَيْئًا مَعْلُومًا، ولَو أَخَذَ ذَلِكَ المُشْتَرِي كُلَّهُ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ لَفَسَدَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، ولأ

⁽۱) الشبه _ بفتح المعجمة والموحدة _ أعلى النحاس، يشبه الذهب، ينظر: شرح الزرقاني ٣ / ١٩٣٠.

 ⁽٢) البان: نوع من الشجر، سبط القوام، لين ورقه كورق الصفصاف، ويشبّه به النساء الحسان في الطول واللين، ينظر: المعجم الوسيط ١/ ٧٧.

⁽٣) ما بين المعقوفتين كتبه الناسخ في الحاشية لكنه لم يظهر في التصوير، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٤) جاء في الأصل: (إذ)، وما وضعته هو المناسب مع سياق الكلام.

تَجُوزُ هَذِه الصَّفْقَةُ إِلاَّ أَنْ يُسَمِّي قَدْرَ ما يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ فِي كُلُّ يَوْمٍ، لأَنَّهُ إذا لم يَكُن مَعْلُوماً دَخَلَهُ الغَرَرُ، إذ لا يَدْرِي البَائِعُ كَيْفَ يَدْفَعُ، ولا الْمُشْتَرِي كَيْفَ يَقْبِضُ، فإذا كَانَ مَا يَأْخُذُ فِي كُلُّ يَوْمٍ مَعْلُوماً سَلَفَا مِنَ الغَرَرِ صَعَّ البَيْعُ بَيْنَهُمَا.

قالَ عِيسَى: مَن اشْتَرَى رُطَباً مِنْ نَخْلِ مُسَمَّاةٍ كَيْلاً أَو وَزْنَا فَقَبْضَ بَعْضَ مَا اشْتَرَى ثُمَّ فَنِي الرُّطَبُ، أَو اشْتَرَى لَبَنا مِنْ غَنَمٍ مُسَمَّاةٍ كَيْلاً يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ يَوْمٍ شَيْنا مَعْلُوما فَفَنِي رُطَبُ ذَلِكَ الحَائِطِ، أَو انْقَطَعَ لَبَنُ تِلْكَ الغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي شَيْنا مَعْلُوما فَفَنِي رُطَبُ ذَلِكَ الحَائِطِ، أَو انْقَطَعَ لَبَنُ تِلْكَ الغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي المُشْتَرِي مَا اشْتَرى مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُما يَتَحَاسَبَانِ على عَدَدِ الكَيْلِ الذي قَبَضَهُ المُشْتَرِي مِنَ البَافِع، ويَرُدُ عليهِ البَافِعُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَقْبِضُهُ منهُ ولا المُشْتَرِي مِنَ البَّافِع، ويَرُدُ عليهِ البَافِعُ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، فَيَقْبِضُهُ منهُ ولا يُؤخِّرُهُ بِهِ، فإنْ أَخْرَهُ بِه دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْنِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ يُسْلِمُ في رُطَبِ حَائِطٍ بِعَيْنِهِ إِلاَّ إِذَا أَزْهَى وَصَارَ بُسْرَا، ويُشْتَرطُ أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ رُطَبا، ويَضْرِبَ في ذَلِكَ أَجَلاً لاَ يُشْمِرُ ذَلِكَ الرُّطَبُ إلى ذَلِكَ الأَجْلِ، ويُسَمِّ مَا يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ في يَوْمٍ، ويَشْرَعُ المُشْتَرِي في الأَخْذِ عندَ عَقْدِ الشَّرَاءِ، ويُقَدِّمُ رَأْسَ المَالِ أَو يُؤخِّرُهُ إِنَّ شَاءَ، لأَنَّهُ شَيِّ بِعَيْنِهِ ولَيْسَ هُوَ بِمَضْمُونٍ في الذَّمَةِ.

قالَ: ومَنِ اشْتَرَى مِنَ الرُّطَّابِ وأَصْحَابِ الحَوَانِيتِ فَيَنْقَطِعُ ذَلِكَ للشَّيءِ المُشْتَرَى مِنْ أَيْدِي النَّاسِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَوفِي المُشْتَرِي جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، المُشْتَرَى مِنْ أَيْدِي النَّاسِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَسْتَوفِي المُشْتَرِي جَمِيعَ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ، فإنَّهُ يَرْجِعُ على البَائِعِ بِحِصَّةِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ، ولَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ مَا شَاءَ مِنَ الطَّعَامِ وغَيْرِه إذا لَمْ يُؤَخُّرُهُ بهِ.

قَالَ ابنُ أَبِي زُيْدٍ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ: إِنَّهُ يَتَأَخَّرُ مَا بَقِيَ للمُشْتَرِي على البَائِع إلى السَّنَةِ المُقْبِلةِ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ: يُحَاسِبُ المُشْتَرِي صَاحِبَ الرُّطَب، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ بَقِيَّةَ رَأْس مَالِهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ طَلَبَ التَّأْخِيرَ مِنْهُمَا بالبَاقِي إلى قَابِلِ كانَ ذَلِكَ لَهُ، إلاَّ أَنْ يَجْتَمِعَا على المُحَاسَبَةِ فِيمَا قَبَضَ وفِيمَا بَقِيَ، فَيَأْخُذُ حِينَيْدٍ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ على حِسَابِ مَا قَبَضَ، أَو يَأْخُذُ مِنْهُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ أَيَّ سِلْعَةِ شَاءَ، حَاشَا الطَّعَامِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ في الطَّعَامِ اقْتَضَاءُ طَعَامٍ حَاضِرٍ مِنْ طَعَامٍ مُؤَجَّلٍ، إذْ قَدْ كَانَ لهُ أَنْ يُؤَخِّرُهُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الرُّطَبِ أَو مِنَ الفَاكِهَةِ إلى قَلِيلٍ، فَأَخَذَ مَكَانَهُ طَعَاماً مُعَجَّلاً، فَيَذْخُلَهُ طَعَامٌ بِطَعَام لَيْسَ يَدَا بِيَدٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وَكَانَ يُخَفِّفُ ذَلِكَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَا بَقِيَ للمُشلَم على البَائِعِ مِنْ ثَمَنِ يَأْخُذُ فِيهِ طَعَاماً مُعَجَّلاً، وذَلِكَ جَائِزٌ، ولَو أَخَّرَهُ بهِ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دَيْنَا بِدَيْنِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: رَوَى يَخْيَى بنُ يَخْيَى، عَنْ مَالِكِ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنْ مَالِ الرَّجُلِ المُطَرُّفِ: رَوَى يَخْيَى بنُ يَخْيَى: العَجْوَةُ، والكَبِيسُ، والعَذْقُ، فَيَسْتَثْنِي مِنْهَا البَائِعُ ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَو النَّخْلاَتِ يَخْتَارُهَا، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِهَا فَيَسْتَثْنِي مِنْهَا البَائِعُ ثَمَرَ النَّخْلةِ أَو النَّخْلاَتِ يَخْتَارُهَا، وذَكَرَ المَسْالَةَ إلى آخِرِهَا

ورَوَى ابنُ بُكَيرٍ عَنْ مَالِكِ: فَيَشْتَرِي مِنْهَا ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَو النَّخَلَاتِ^(۱)، وهَذا هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ المُشْتَرِي هُوَ الذي يُرِيدُ أَنْ يَخْتَارَها مِنْ حَائِطِ البَائِعِ، وهذا لا يَجُوزُ، لأَنَّهُ يَدْخُلَهُ التَّفَاضُلُ بِينَ التَّمْرِ، وقدْ بَيَّنَ مَالِكٌ وَجْهَ فَسَادِ هَذِه المَسْأَلَةِ في المُوطَّأ بِمَا أَغْنَى عَنْ تَفْسِيرِه هَهُنا.

* قَوْلُ مَالِكِ فِي الفَاكِهَةِ التي تَيْبَسُ وتُدْخَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ بَعْضُهَا بِبَعْضِ إذا كَانَتْ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، إلاَّ يَدا بِيَدٍ، ومِثْلاً بِمِثْلٍ، وهَذا مِنْ قَوْلهِ يَدُلُّ على أَنَّهَا إذا كَانَتْ رَطْبَةً قَبْلَ أَنْ تَيْبَسَ أَنَّهَا تُبَاعُ مِثْلاً بِمِثْلِ، كَيْلاً بِكَيْلِ ٢٣٢٩١].

وقدْ قالَ مَالِكٌ في كِتَابِ السَّلَمِ الثَّالِثِ مِنَ الْمُدَوَّنَةِ: أَنَّهُ لا بَأْسَ بالرَّطْبِ مِثْلاً بعِثْل^(۲).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إذا اخْتَلَفَتْ أَصْنَافُ الفَاكِهَةِ اليَابِسَةِ المُدَّخَرةِ جَازَ أَنْ تُبَاعَ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٠٧أ)، نسخة تركيا.

⁽٢) المدونة ٦ / ٤٠٦.

مُتَفَاضِلَةً يَداً بِيَدٍ، وأَمَّا مَا لاَ يُذَخَرُ مِنْهَا كَالقِنَّاءِ والبَطِّيخِ والتُّفَاحِ وشِبهِ ذَلِكَ، فالتَّفَاضُلُ في كُلُّ صِنْفٍ مِنْها جَائِزٌ يَدَا بِيَدٍ، ولا يَجُوزُ ذَلِكَ إلى أَجَلٍ، لأَنَّهَا لَيْسَتْ أَقُواتاً ولا تَشْبَهُ الفَاكِهَةَ التي تُذخَرَ، لأَنَّ تِلْكَ تَجْرِي مَجْرَى الأَقْوَاتِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزُ التَّفَاضُلُ في صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنْها، ولاَ تُبَاعُ إلاَّ مِثْلٍ، ويَدَا بِيَدٍ.

في بَيْعِ الذَّهَبِ والوَرقِ، والمُرَاطَلَةِ بهما^{(۱}) والصَّرْفِ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ للسَّعْدَيْنِ حِينَ بَاعَا الإِنَاءَ مِنَ الفِضَّةِ أَو مِنَ الذَّهَبِ بأَكْثَرَ مِنْ وَزْنِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ، فقالَ لَهُمَا: «أَرْبَيْتُمَا فَرُدًا»[٢٣٣٧].

قالَ أَبو المُطَرِّفِ: هَذا أَصْلٌ في رَدِّ الرِّبَا، وأَنَّهُ لا قِيمَةَ للصِّنَاعةِ في المُرَاطَلَةِ، ومَن اشْتَرَى [دمى](٢) الوَرِقِ فقد أَرْبَى، وكَانَ السَّعْدَانِ: سَعْدُ بنُ عُبَادَةَ، وسَعْدُ بنُ مَالِكِ.

وفي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الغَنَائِمَ تُبَاعُ بِأَرْضِ العَدُوَّ، وأَنَّ الإِمَامَ يُقَدِّمُ على بَيْعِهِا أَهْلَ الأَمَانةِ والثُقَةِ، ثُمَّ يَتَعَاهَدُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ صَوَاباً أَمْضَاهُ، ومَا كَانَ خَطَأَ رَدَّهُ، والرُبا لاَ يَحِلُ تَمَلُّكُهُ، و[إنَّهُ] (٣) مَتَى وَقَعَ البَيْعُ بِهِ نُقِضَ.

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ للصَّايِغِ الذي سَأَلَهُ عَنْ بَيْعِ الفِضَّةِ المَصُوغَةِ بالمَضْرُوبةِ مُتَفَاضِلَة، فقالَ لَهُ: «لا تَبِغُ ذَلِكَ إلاَّ وَزْنَا بِوَزْنِ (٢٣٣١) يُرِيدُ: أَنَّ الصَّيَاغَةَ في الفُرَاطَلَةِ.

* ولَيْسَ العَمَلُ في هَذه المَسْأَلةِ على إجَازَةِ مُعَاوِيةً لِذَلِكَ، وقدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ أَبو الدَّرْدَاءِ حِينَ رَاجَعَهُ في ذَلِكَ، حتَّى قَالَ: (لا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضِ أَنْتَ فِيهَا)[٢٣٣٦].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذِه قَوْلَةٌ شَدِيدَةٌ، وتَؤُولُ إلى مَعْنَى الهُجْرَانِ الذي نَهَى عَنْهُ

⁽١) المراطلة: هي بيع النقد بنقد من نوعه.

⁽٢) هذه الكلمة هكذا رسمت في الأصل، وقد قلبتها على أوجه كثيرة ولم أعرفها.

⁽٣) جاء في الأصل: (ان)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

رَسُولُ الله ﷺ حِينَ قالَ: ﴿لا يَحِلُّ لِمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ، (١).

فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَبِي عُمَرَ لاَبِي مُحَمَّدٍ، فقالَ لِي: هَذِه قِصَّةٌ اضْطَرَبَتْ الرُّوَايةُ فِيهَا، فَرَوَاها أَهْلُ البَصْرَةِ أَنَّها كَانَتْ بَيْنِ عِمْرَانَ بِنِ الحُصَيْنِ وبِينَ مُعَاوِيةً، ورَوَاهَا أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهَا كَانَتْ بِينَ آبِي ذَرَّ وبِينَ مُعَاوِيةً، فَاضْطَربتْ الرُّوَايةُ فِيهَا، وإنَّمَا أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهَا كَانَتْ بِينَ آبِي ذَرِّ وبِينَ مُعَاوِيةً، فَاضْطَربتْ الرُّوَايةُ فِيهَا، وإنَّمَا أَهْلُ الشَّامِ أَنَّهَا كَانَتْ بِينَ آبِي ذَرِّ وبينَ مُعَاوِيةً، فَاضْطَربتْ المُصَوْفَةُ المَصُوفَةُ المَصُوفَةُ المَصْرُوبةِ إلاَّ وَزْناً بِوَزْنِ الرِهِ المَعْرَبِ الخَطابِ: ﴿ اللهِ يَنَا لِ اللهِ عَلَى المُصَلِّدِةِ إلاَ المَاءُ طَعَامٌ غَائِبٍ بِطَعَامٍ حَاضِرٍ، بِاللّذِرْهَم، ولاَ يُبَاعُ سَيْءٍ بِنَا جِزِ المِه اللهُ المَاءُ وَخْدَهُ، فَإِنَّهُ يُرَخَصُّ فِيهِ كَالَى مِنْ صِنْفِهِ أَو مِنْ غَيْرٍ صِنْفِهِ، ولاَ يُبَاعُ شَيءٌ مِنَ العُرُوضِ بِشَيءٍ مِنْ صِنْفِهِ كَالِى مَنْ عِنْهِ وَالْمَاءُ وَخْدَهُ، فَإِنَّهُ يُرَحَصُّ فِيه مِنْ المُولِةِ إِلاَّ المَاءُ وَخْدَهُ، فَإِنَّهُ يُرَحَصُّ فِيه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ قِيمَةَ لَهُ، وَهُو مَوْجُودٌ كَثِيرٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لا رِبَا إِلاَّ فِي ذَهَبِ، أَو فِضَّةٍ، أَو مَا [بُكَالُ] (٢) ، أَو يُوزَنُ، مِمَّا يُؤْكَلُ أَو يُشْرَبُ) [٢٣٤٠] قَالَ عِيسَى: الرّبا يَقَعُ عندَ مَالِكِ فِيمَا ذَكَرَهُ ابنُ المُسَيَّبِ وغَيْرُهُ مِنَ الأَشْيَاءِ، يُعْرَفُ ذَلِكَ على حَالِ نُزُولِهَا إِذَا تَعَامَلَ الرَّجُلاَنِ بِالرّبَا.

وقالَ غيرُ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ: لا رِبَا إلاَّ في ذَهَبِ، أَو فِضَّةٍ، أَو مَا يُؤْكَلُ أَو يُشْرَبُ، مِمَّا يُكَالُ، أَو يُوزَنُ، أَنَّ المُنَاجَزَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ في الدَّهَبِ، أَو الوَرِقِ، أَو في الأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبةِ إِذَا بِيعَ بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضِ غَيْرَ مُنَاجَزَةٍ، ولاَ يَدا الوَرِقِ، أَو في الأَطْعِمَةِ، والأَشْرِبةِ إِذَا بِيعَ بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضِ غَيْرَ مُنَاجَزَةٍ، ولاَ يَدا بِيدِ فَإِنَّهُ يَصِيرُ ذَلِكَ رِبا، ولِذَلِكَ أَذْخَلَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا في بابِ المُنَاجَزَةِ، ولَمْ يَتْ فَإِنَّهُ يَصِيرُ ذَلِكَ رِبا، ولِذَلِكَ أَذْخَلَهُ مَالِكٌ في المُوطَّا في بابِ المُنَاجَزَةِ، ولَمْ يَقْصِد ابنُ المُسَيَّبِ بِقَوْلِهِ هذَا إلى ذِكْرِ شَيء مِنَ العُرُوضِ التي لَيْسَتْ مَأْكُولَةً وَلا مَشْرُوبَةً، فَيُتَأَوّلُ عَلَيْهِ إِجَازَةُ بَيْعٍ عَرْضٍ بِعَرْضٍ مِنْ صِنْهِهِ مُتَفَاضِلاً إلى أَجَلٍ، هذَا لاَ يَقُولُهُ سَعِيدٌ، لأَنَّهُ رِبا، بِسَبِ التَّاْخِيرِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَداً بِيدٍ، لأَنَّ العُرُوضَ هَذَا لاَ يَقُولُهُ سَعِيدٌ، لأَنَّهُ رِبا، بِسَبِ التَّاْخِيرِ، ويَجُوزُ ذَلِكَ يَدا بِيدٍ، لأَنَّ العُرُوضَ

⁽۱) رواه مالك (۳۳٦۵)، والبخاري (۵۷۲۷)، ومسلم (۲۵٦۰)، من حديث أبي أيوب الأنصاري.

⁽٢) جاء في الأصل: يؤكل، والتصويب من الموطأ.

لَيْسَتْ مِنَ العَيْنِ، ولا مِنَ الأَقْوَاتِ التي مَنَعَ النبيُّ ﷺ وأَصْحَابُهُ بَعْدَهُ مِنْ بَيْعِ بَعْضِهَا بِبَعْضِ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، إلاَّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، يَداً بِيَدٍ.

* قَوْلُهُ: (قَطْعُ الدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمَ مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ)[٢٣٤]، قالَ أَبو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا يَكُونَ هَذَا فِسَادًا إِذَا جَرَت الدَّنَانِيرُ والدَّرَاهِمُ بِينَ النَّاسِ عَدَداً لاَ وَرُناً، فَيَعْمَدُ أَهْلُ الفَسَادِ إليهَا يَتَقَصُّونَهَا مِنْ حَوَالِيهَا، ثُمَّ يَتَبَايَعُونَ بِهَا، ويُغْرُونَ بِهَا النَّاسَ، فَهَذَا مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ، وأَمَّا إِذَا جَرَتْ بَيْنَ النَّاسِ بِالوَزْنِ لَم يَكُنُ قَطْعُهَا مِنَ الفَسَادِ في الأَرْضِ، لأَنَّهَا تُجْمَعُ في المِيزَانِ، فَمَنْ كَانَتْ مَعَهُ دَرَاهِمُ أَو دَنَانِيرُ أَوْزَنَ مِنْ دَرَاهِمِ البَلَدِ الذي هُوَ فِيهِ، وكَانَتْ تَجْرِي عِنْدَهُم عَدَداً فَلاَ يَتَقَصَّ دَرَاهِمُ الوَيْفِةُ، ولْيَبِعْ تِلْكَ الدَّرَاهِمَ التي مَعَهُ بِذَهَبِ، ثُمَّ يَبْتَاعُ بِذَلِكَ الدَّهَبِ دَرَاهِمَ التي مَعَهُ بِذَهَبٍ، ثُمَّ يَبْتَاعُ بِذَلِكَ الدَّهَبِ دَرَاهِمَ النَّي مَعَهُ بِذَهَبٍ، ثُمَّ يَبْتَاعُ بِذَلِكَ الدَّهِمِ وَاجِدٍ، لِنَلاَ يَكُونُ بَيْنَهُمُ وشِرَاقُهُ مِنْ رَجُلِ دَرَاهِمَ النَّي مَعَهُ بِذَهِبٍ، ولا يَكُونُ بَيْنَهُمُ وشِرَاقُهُ مِنْ رَجُلِ دَرَاهِمَ النَّي مَا لَيْ يَتَعْمُ وَلِي الْفَرَاقُ مِنْ رَجُلِ وَالْحَرَافُ مِنْ رَجُلِ وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا مُلْغَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَجَازَ أَهْلُ المَدِينةِ بَيْعُ المُصْحَفِ يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْفِضَّةِ فَذْرَ ثُلُثِ ثَمَنِهِ فَأَذْنَى أَنْ يُبَاعَ بِالْفِضَّةِ نَقْداً، وكَذَلِكَ السَّيْفُ يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْفِضَّةِ مِثْلَ ثُلُثِ ثَمَنِهِ فَأَذُنَى أَنْ يُبَاعَ بِالْفِضَّةِ، وكَذَلِكَ أَجَازُوهُ في الدَّهَبِ إذا كَانَ الذَّهَبُ في المُصْحَفِ أَو ذَلِكَ أَنْ يُبَاعَ بِالدَّهَبِ نَقْداً، ولا يَجُوزُ إلى أَجَلٍ.

وأَجَازَهُ أَشْهَبُ إِلَى أَجَلِ.

وحُجَّتُهُم في إِجَازَةِ ذَلِكَ: قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «مَنْ بَاعَ عَبْداً ولَهُ مَالٌ فَمَالُهُ للبَائِعِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ ((()) وقَدْ يَكُونُ مَالُ العَبْدِ ذَهَبا أَو فِضَّةً ، وَهُو يُمَالُهُ للبَائِعِ، إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَهُ المُبْتَاعُ (()) وقَدْ يَكُونُ مَالُ العَبْدِ ذَهَبا أَو فِضَّةً ، وَهُو يُبَاعُ بِاللَّهَبِ مِنَ الفِضَّةِ أَو الشَّيْفِ مِنَ الفِضَّةِ أَو الشَّيْفِ مِنَ الفِضَّةِ أَو الشَّيْفِ مِنَ الفُضَّةِ اللَّهَبِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْلَهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

⁽۱) كذا رسمت هذه الكلمة في الأصل، ولم أجد لها معنى، وكأنه يريد أن يشتري دراهم تشابه قيمة دراهم البلد الذي هو فيه.

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣)، من حديث ابن عمر.

يَصِيرُ في الآجِلِ بَيْعُ فِضَّةٍ وعَرْضٍ نَقْداً بِفِضَّةٍ إلى أَجَلٍ، أَو ذَهَبا نَقْداً وعَرْضَاً بِذَهَبِ إلى أَجَلِ، ولاَ يَجُوزُ ذَلِكَ، لأَنَّ الدَّهَبَ بالفِضَّةِ ربَاً، إلاَّ هَاءَ وَهَاءَ.

وقَالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: إذا كَانَتِ الفِضَّةُ أو الذَّهَبُ في السَّيْفِ أو في المُصْحَفِ أَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ بِيعَ ذَلِكَ بالعُرُوضِ، يَدَا بِيَدٍ، وإلى أَجَلِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: بَيَّنَ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ أَنَّ المُنَاجَزَةَ إذا لَمْ تَكُنْ في الصَّرْفِ كَانَ ذَلِكَ رِبَاً، ولِذَلِكَ قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنهُ: (وإن السَّنْظَرَكَ إلى أَنْ يَلِجَ بَيْتَهُ فَلاَ تُنْظِرُهُ (٢٣٤٦).

ورَوَى غَيْرُ مَالِكِ حَدِيثَ عُمَرَ هَذا عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ﴿الدَّهَبُ بِالوَرِقِ رِبَا ، إِلاَّ هَاءَ وَهَاءَ ، والبُرُّ بِالبُرُّ رِبَا ، إِلاَّ هَاءَ وَهَاءَ ، والشَّعِيرُ بِالشَّعِيرُ رِبا ، إِلاَّ هَاءَ وَهَاءَ ، والمِلْحُ بِالمِلْعِ رِباً ، إِلاَّ هَاءَ وَهَاءَ ﴾ (١).

وهَكَذَا أَيْضًا رَوَاهُ عُبَادَةُ بنُ الصَّامِتِ عَنِ النبيِّ ﷺ (٢).

ومَعْنَى قَوْلهِ: ﴿هَاءَ وَهَاءً ﴾ أي: خُذْ وَاعْطِي، يُرِيدُ يَدَأُ بِيَدٍ.

قَوْلُ ابنِ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا ذَكَرَ النبيُ ﷺ في هذا الحَدِيثِ أَعْلَى الأَقْوَاتِ، وَهُوَ البُرُّ، وذَكَرَ أَقَلَ المُؤْتَدِمَاتِ وَهُوَ المِلْحُ، أَلْحَقَ العُلَمَاءُ مَا لَمْ يُسَمَّ مِنْ قُوتِ أَو البُرُّ، وذَكَرَ أَقَلَ المُؤْتَدِمَاتِ وَهُوَ المِلْحُ، أَلْحَقَ العُلَمَاءُ مَا لَمْ يُسَمَّ مِنْ قُوتِ أَو إِدَامٍ بِمَا سَمَّى مِمَّا يَشْبَهَهُ في تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ في الجِنْسِ الوَاحِدِ، وقَدْ نَهَى النبيُ يَظِيعُ عَامِلَهُ على خَيْبَرَ أَنْ يُبَادِلَ الجَمْعَ بالجَنِيبِ مُتَفَاضِلاً، فَلَمَّا لَم يَجُزُ ذَلِكَ النبي يَظِيعُ عَامِلَهُ على خَيْبَرَ أَنْ يُبَادِلَ الجَمْعَ بالجَنِيبِ مُتَفَاضِلاً، فَلَمَّا لَم يَجُزُ ذَلِكَ في الجَنِيبِ مِنْهُ بالجَمْعِ، وَهُمَا اسْمَانِ، إلاَّ أَنَهُمَا في النَّفْعِ وفِي الجِلْقَةِ مُشْتَبِهَانِ كَانَ كَذَلِكَ كُلَّ مَا أَشْبَهَ التَّمْرَ مِنَ الطَّعَامِ.

قالَ: ولَيْسَ إِفْرَادُ الشَّعِيرِ بِالتَّسْمِيةِ الذي يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ البُرِّ، وقَذَ جَمَعَ المُسْلِمُونَ بَيْنَ الضَّانِ والمَعْزِ في الزَّكَاةِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ الشَّعِيرِ والقَمْحِ أَنْ يُجْمَعَا في الزَّكَاةِ والبَيْعِ والمُبَادَلَةِ، لأَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ.

⁽١) رواه البخاري (٢١٣٤)، ومسلم (١٥٨٦).

⁽۲) رواه مسلم (۱۵۸۷).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: فإن اخْتَجَّ مُخْتَجٌّ بِمَا يُرْوَى في حَدِيثِ عُبَادَةَ: «بِيعُوا القَمْحَ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمَ»، قِيلَ لِمَن اخْتَجَّ بهِ: إنَّمَا هَذَا فُتْيَا مِنْ نَاقِلِ الحَدِيثِ، ولَيْسَ هُوَ بِثَابِتٍ، وهَذَا السُّلْتُ مُفْرَدٌ باسْمِهِ، وقَدْ حَكَمَ لَهُ بِحُكْمِ البُرُّ مَنْ يُخَالِفُنَا في الشَّعِيرِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ البُرُّ والشَّعِيرِ كَحُكْمِ البُرُّ والسُّلْتِ، وهَذَا مَا لاَ خِلاَفُ فِيهِ الشَّعِيرِ، فَكَذَلِكَ حُكْمُ البُرُّ والشَّعِيرَ صِنْفٌ وَاحِدٌ.

* قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ صَرَفَ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرَ فَوَجَدَ فِي الدَّرَاهِمِ دِرْهَما زَائِفاً فَرَدَهُ على الصَّرَافِ أَنَّهُ يَنتَقِضُ الصَّرْفُ بَيْنَهُمَا (٢٣٤٦)، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ الصَّرْفِ المُتَأْخُر بَعْضَهُ.

وقالَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ: إذا كَانَ الصَّرْفُ جَمْلَةَ دَنَانِيرَ فَوَجَدَ في الدَّرَاهِمِ زِيُوفَا، أَنَّهُ يُنتَقَصُ مِنْ ذَلِكَ الصَّرْفِ دِينَارٌ وَاحِدٌ إذا كَانَت الزَّيُوفُ قَدْرَ مَا يَقَعُ مِنَ الصَّرْفِ لَهُ دِينَارٌ، فإن كَانَت أَكْثَرَ مِنْ صَرْفِ دِينَار وَاحِدِ انتَّقِصَ مِنَ الصَّرْفِ دِينَارَانِ.

قالَ: فإنْ كَانَ قَابِضُ الدَّرَاهِم قد أَنْفَقَ الجِيَادَ مِنْها رَدَّ مِثْلَهَا مَعَ الزِّيُوفِ، وانتُقَضَ الصَّرْفُ بَيْنَهُما.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: ويُرْوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ أَجَازَ الصَّرْفَ بَيْنَهُمَا إِذَا أَبْدَلَ لَهُ الزُّيُوفَ التِّي رَدَّهَا إِلَى الصَّرَّافِ.

قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ رَاطَلَ ذَهَبا بِذَهَبِ وَكَانَ بَيْنَ الذَّهَبَيْنِ فَضْلُ مِنْقَالٍ، فأَعْطَاهُ صَاحِبُهُ قِيمَتَهُ مِنَ الوَرِقِ أَو غَيْرِهَا أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ ١٠٥١١، إِنَّمَا لَمْ يُجِزْ هَذَا لأَنَّهُ يَصِيرُ فِضَةً وذَهَبا بِذَهَب، وكَذَلِكَ لَو أَعْطَاهُ في المِنْقَالِ الرَّائِدِ عَرْضَا لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَصِيرُ عَرْضَا وذَهَبا بِذَهَب، وذَلِكَ غَيْرُ جَائِزِ، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْ قالَ: «الذَّهَبُ يَصِيرُ عَرْضَا وذَهَبا بِذَهَب، وذَلِكَ غَيْرُ جَائِزِ، لأَنَّ النبيُّ عَلَيْ قالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِنْلٍ المِنْقَالِ الرَّائِقِينَ أَو الفِطَّتَيْنِ شَي اللَّهَ مَن الذَّهَبَيْنِ أَو الفِطَّتَيْنِ شَي اللَّهَ مَن الذَّهَبَيْنِ أَو الفِطَّتَيْنِ شَي المُرَاطَلَةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ رَجَحَتْ إِحْدَى الدَّهَبَينِ أَو الفِطَّتَيْنِ فَأَرَادَ صَاحِبُ الرُّجُحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَانَ ذَهِبُ أَوْدَهُ مِنَ الرُّجُحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَعَلَيْ أَنْ يُعَلِّلُ وَعَلَيْ إِنْ رَجَحَتْ إِحْدَى الدَّهُ بَعِيرُ أَو الفِطَّتَيْنِ فَأَرَادَ صَاحِبُ الرُّجُحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَكَانَ ذَهِبُ أَعْرَادَ صَاحِبُ الرُّجُحَانِ أَنْ يُحَلِّلُ وَلَا مَا الرَّجُولُ وَكَانَ ذَهُبُ أَحِدُهِمَا أَجُودُ مِنَ الآخِو، فَجَعَلَ النَّهُ يَصِيرُ ذَلِكَ فِقَةً أَو ذَهَبا بَاكُثُرَ مِنْ وَزْنِها فَيَصِيرُ ذَلِكَ فِقَةً أَو ذَهَبا بَاكُثُورَ مِنْ وَزْنِها فَيَصِيرُ وَلَكَ رَبًا، وإذا تَرَاطَلَ الرَّجُلانِ وكَانَ ذَهَبُ أَحَدِهِمَا أَجْوَدُ مِنَ الآخِو، فَجَعَلَ فَلِكَ رَبًا، وإذا تَرَاطَلَ الرَّجُلانِ وكَانَ ذَهَبُ أَحَدِهِمَا أَجْوَدُ مِنَ الآخِو، فَجَعَلَ

صَاحِبُ الجَيِّدِ مَعَ ذَهَبِهِ ذَهَباً دُونَ صَاحِبِهِ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَخْرُجُ بِفِعْلِهِ ذَلِكَ عَنِ المَعْرُوفِ إلى حَدُّ المُكَايَسَةِ (')، فَلاَ يَصِيرُ الذَّهَبُ بالذَّهَبِ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وكَذَلِكَ يَصِيرُ إذا بَاذَلَ حِنْطَة جَيْدَة بِحِنْطَة دُونَهَا، وجَعَلَ صَاحِبُ الجَيِّدَة مِنْهُما مَعَ حِنْطَتِهِ بَعْضَة دُونَها لَمْ يَجُزْ ذَلِك، لأَنَّهُ يَصِيرُ الحِنْطَةُ بالحِنْطَة غَيْرَ مُمَاثَلَة بَعْضَها بِبَعْض، خِنْطَة دُونَها لَمْ يَجُزْ فَلِك، لأَنَّهُ يَصِيرُ الحِنْطَة وكَانَتْ الدُّونُ كُلُها في الجِهةِ الأُخْرَى جَازَ فَإِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ إحْسَاناً مِنْ قِبَلِ قَابِضِ ذَلِك، ولَوْ فَعَلَ أَيْضاً في الذَّهَبِ مِثْلَ ذَلِكَ خَازَ ذَلِك، لأَنَّهُ يَصِيرُ إحْسَاناً مِنْ قِبَلِ قَابِضِ ذَلِك، ولَوْ فَعَلَ أَيْضاً في الذَّهَبِ مِثْلَ ذَلِك جَازَ ذَلِك، لأَنَّهُ يَصِيرُ إحْسَاناً مِنْ قِبَلِ قَابِضِ ذَلِك، ولَوْ فَعَلَ أَيْضاً في الذَّهَبِ مِثْلَ ذَلِك جَازَ ذَلِك، لأَنَّهُ وَفَعَلَ أَيْضاً في الذَّهَبِ مِثْلَ ذَلِك جَازَ ذَلِك، لأَنَّهُ وَفَعَلَ أَيْضاً في الذَّهَبِ مِثْلَ ذَلِك جَازَ ذَلِك، لأَنَّهُ وَفَعَلَ أَيْفَا مَنْ مَنْ مَنْ مَا وَلَوْ فَعَلَ أَيْفَا وَالْمَاناً مِنْ قَبِلَ قَائِهُ وأَخَذَ دُونَ مَا دَفَعَ، فَصَارَ ذَلِكَ إحْسَاناً مِنْ مَنْ اللّهُ مِنْ وَبَلِ قَالَ أَنْفَا وَلَاكَ إِحْسَاناً مِنْ وَبَلِ قَالِكَ مَا وَلَوْ فَعَلَ أَيْفَا وَلِي الشَّهِ الْمَالِ وَاخْذَا دُونَ مَا وَلَوْ فَعَلَ أَيْفَا وَلَاكَ إِحْسَاناً مِنْ وَبُولُ مَا وَلَا مَا وَلَا عَالْمُ وَالْعَالِ وَاخْذَا لَاكَ الْمَالِكَ الْمُعْلَى الْمُعْرَالِكَ الْمَالِقُونَ مَا وَلُهُ فَي الْمَالِقُولُ وَاللّهُ الْمُعْلَالَةُ الْمَالِقُ وَالْمَالِقُونَ مَا وَالْمَالِقُولُ وَلَوْلَالَ الْفَالِقُولُ وَلَا مَا وَلَا مَا وَلَالَ الْمُعْرَالِكَ الْمَالَ وَلَالَا مِنْ وَلَالَالْمُولِلَ اللّهُ مَا مَا وَلَالَ الْمُولِ وَلَا مَا وَلَالَالْمُ الْمُلْكَالِلْكَ الْمُعْرَالِكَ الْمُعْلَقُولُ وَلَالْمُ وَلَالْمُ الْمُعْرَالِكُ الْمُؤْلِلِكَ الْمُلْمُ اللْمُعْرَالِكَ الْمُنْ وَلَالْمُ الْمُعْرَالِلْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُلْمِ وَالْمُعْرَالِهُ الْمُعْرَالِ لَالْمُ الْمُعَلِقُ الْمُعْلِلِلْمُ الْمُلْعُ الْمُعْرَالِكُولُولُ الْمُعْرَالِلْمُ ا

⁽١) المكايسة: هي المحاكرة والمضايقة في المساومة في البيع والشراء، وعدم السماحة فيه.

بابُ العِينَةِ وشِبْهِها، وبَيْعِ الطَّعَامِ إلى أَجَلِ

* إِنَّمَا تَرْجُمَ مَالِكُ هذا البّابِ بِبَابِ العِينَةِ اه ٢٢٥٥ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أَهْلَ المَدِينَةِ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بِالعِينَةِ في الطّعَامِ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُم يُشَارِطُ الرَّجُلَ على أَنْ يَشْتَوفِيهِ بِثَمَنِ إِلَى أَجَلِ بِأَكْثَرَ مِمَّا اشْتَرَاهُ بِهِ، فَيَصِيرُ ذَلِكُ مِنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ، فَنَهَى رَسُولُ اللهِ يَشْتُخ عَنْ ذَلِكَ، وقالَ: قَنْ ابْتَاعَ رَجُلٌ طَعَاماً واكْتَالَهُ وقالَ: قَنْ رَبُعُ طَعَاماً فَلا يَبِعْهُ حتّى يَسْتَوْفِيهِ المعترى فإذا ابْتَاعَ رَجُلٌ طَعَاماً واكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ فَقَدْ مَلَكَهُ وصَارَ في ذِمَّتِهِ البَايعِ حتّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي والدَّلِلُ على أَنَهُ في ذِمَّةِ البَايعِ حتّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي قُولُ اللهِ بَبَارَكَ المُشْتَرِي، والدَّلِلُ على أَنَهُ في ذِمّةِ البَايعِ حتّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي قُولُ اللهِ بَبَارَكَ وَانَا خَيْرُ ٱلمُنزِلِينَ ﴾ [برت : ١٥]، فَالكَيْلُ على المُشْتَرِي، فَلَمَا كَانَ الكَيْلُ عَلَيْهِ كَانَ في ذِمّتِهِ حتّى يَدْفَعَهُ إلى المُشْتَرِي وَأَمّا مَن ابْتَاعَ فِيهِ طَعَاماً جُزَافاً فَلَهُ بَيْعُهُ بِأَكْثَرَ مِمّا ابْتَاعَهُ بِه، وإن لَمْ يَنْقُلُهُ مِنْ مَكَانِهِ الذي ابْتَاعَهُ فِيهِ، طَعَاماً جُزَافاً فَلَهُ بَيْعُهُ بِأَكْثَرَ مِمّا ابْتَاعَهُ بِه، وإن لَمْ يَنْقُلُهُ مِنْ مَكَانِهِ الذي ابْتَاعَهُ فِيهِ، فَلَمَ البَانِعِ والمُشْتَرِي، فإذَا عَلِمَ البَائِعُ كَيْلُهُ ثُمْ بَاعَهُ مُجَازَفَةً وكَتَمَ المُشْتَرِي فِيهِ عِلْمُ البَائِعِ والمُشْتَرِي، فإذا عَلِمَ البَائِعُ كَيْلُهُ ثُمْ بَاعَهُ مُجَازَفَةً وكَتَمَ المُشْتَرِي كَيْلُهُ لُمْ بَاعَهُ مُجَازَفَةً وكَتَمَ المُشْتَرِي فِيهِ عَلَمُ النَائِعِ والمُشْتَرِي، فإذا عَلِمَ البَائِعُ كَيْلُهُ مُجَازَفَةً وكَتَمَ المُشْتَرِي وَلَا مُنْ مَكَانِهُ المَنْ وَمَةِ في السَلَع المَبيعَةِ.

* قالَ أَبُو مُحْمَّدِ فِي مَسْأَلَةِ الصُّكُوكِ التي كَرِهَهَا زَيْدُ بنُ ثَابِتِ [٢٣٦٠] إنَّمَا هي صُكُوكٌ مكْتُوبَةٌ تخرُجُ مِنْ عِنْدِ السُّلْطَانِ لأَقْوَامِ بأَعْيَانِهِم، فِيهَا أَعْدَادٌ مِنَ الطَّعَامِ لِكُلُ وَاحِدِ على قَدْرِ مَنْزِلَتِهِ، عَطَايَا لَهُم لَيْسَتْ أَجْراً، ولاَ عِوضَا مِنْ شَيءٍ، فَيَبْعُونَ ذَلِك الطَّعَامَ المَكْتُوبَ فِي تِلْكَ الصُّكُوكِ مِنْ قَوْم مِنَ التُجَار، فَيَنْهَضُ

المُشْتَرُونَ إلى [الهدايين] ('' فَيَقْبِضُونَ مِنْهُم تِلْكَ الأَطْعِمَةِ لأَنْفُسِهِم، فَمِنْ هَوُلاَهِ التُجَارِ مَنْ بَاعَ ذَلِكَ الطَّعَامَ الذي في تِلْكَ الصُّكُوكِ مَكْتُوبٌ مِنْ غَيْرِه بِرِبْحٍ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُ مِنَ [الهدايين]، فَسُئِلَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، فقالَ: (هَذا رِبَا)، لأَنْهُم ابْتَاعُوا طَعَاماً مَكِيلاً وبَاعُوا مِنْ غَيْرِهِم قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفُوهُ، فَرَدَّ ذَلِكَ مَرْوَانُ بنُ

الحَكَمِ وفَسَخَ البَيْعَةَ الآخِرَةَ وأَبْقَى البَيْعَةَ الأُولَى، ولَوْ أَنَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ أَخَذَهُ أَهْلُ العَطَايا على خِدْمَةِ يَخْدِمُونَها لَمْ يَجُزْ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَقْبِضُوهُ، لأَنَّهُم يَبْنَاعُونَهُ حِينَوْذٍ بِخِدْمَتِهِم فَلاَ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَقْبِضُوهُ لأَنْفُسِهِم.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً مِنْ طَعَامِ الأَرْزَاقِ أَنْ يُسْلِمَ إليه في طَعَام، ويَنُوي أَنْ يُوفِيَ الذي أَسْلَمَ إليه في الطَّعَامِ أَن يُوفِيهِ إِيَّاهُ مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ الذي ابْتَاعَهُ مِنْ طَعَامِ الأَرْزَاقِ، وإنَّما كَرِهَ ذَلِكَ لأَنَّهُ صَارَ بِنِيَّتِهِ هَذِه بَائِعًا لِطَعَام قَبْلَ قَبْضِهِ (٢٣٦٢).

وقدْ خَفَّفَ هَذا أَشْهَبُ، وكَرِهَهُ ابنُ القَاسِم.

قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا كُرِهَ أَنْ يَقْتَضِيَ مِنْ ثَمَنِ طَعَام بِيعَ إِلَى أَجَلِ طَعَام لأَنَّهُ يَصِيرُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَالطَّعَامُ بَاعَهُ مِنْهُ ثُمَّ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ آخَرَ طَعَاماً فأَحَالَ كَانَ لَهُ على رَجُلٍ ثَمَنُ الطَّعَامِ الأَوَّلِ لَم يَكُنْ بِشَمَنِ هَذَا الطَّعَامِ الذي بَاعَهُ مِنْهُ على الذي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ ثَمَنُ الطَّعَامِ الأَوَّلِ لَم يَكُنْ بِشَمَنِ هَذَا الطَّعَامِ الذي بَاعَهُ مِنْهُ على الذي كَانَ البَيْعُ والابْتِيَاعُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ بِهَذَا بَأْسٌ، وإِنَّمَا يَكُونُ طَعَاماً بِطَعَام إذا كَانَ البَيْعُ والابْتِيَاعُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ يَكُونُ طَعَاماً بِطَعَام لِيْسَ يَدَا بِيَدٍ، والثَّمَنُ بَيْنَهُمَا مُلْغَى.

⁽١) كذا رسمت هذه الكلمة في الموضعين، وقد قلبتها من أوجه مختلفة فلم أجد لها معنى، ورجعت إلى كثير من كتب الحديث والفقه، فلم أصل إلى شيء.

بابُ السُّلْفَةِ في الطَّعَام، إلى آخِرِ بَابِ الحُكْرَةِ

ورَوَى ابنُ عبَّاسٍ عَنِ النبيِّ يَثِلِغُ أَنَّهُ قَالَ: • مَنْ سَلَفَ في تَمْرٍ فَلْيُسْلِفُ في صِنْفٍ مَعْلُومٍ» (١٠).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في السَّلَمِ، فإذَا لَمْ يَحْضَرِ السَّلَمُ بالصَّفَةِ وَالكَيْلِ وَالأَجَلِ دَخَلَهُ الغَرَرُ، لأَنَّ المُشْتَرِي لاَ يَدْرِي حِينَيْدٍ مَا اشْتَرَى، ولاَ البَائِعُ مَا بَاعَ، ولاَ يَدْرِي البَائِعُ مَتَى يَدْفَعُ، ولا المُشْتَرِي مَتَى يَقْبِضُ، وكَذَلِكَ إذَا لَم يُقَدِّمُ المُشْتَرِي مَتَى يَقْبِضُ ، وكَذَلِكَ إذَا لَم يُقَدِّمُ المُشْتَرِي رَأْسَ المَالِ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْنِ، وقدْ رُخُصَ في أَنْ يَتَأَخَّرَ رَأْسُ مَالِ السَّلَم اليومَ واليَوْمَيْنِ بعدَ عَقْدِ الصَّفْقَةِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَ بَيْعُ الزَّرْعِ إِذَا يَبَسَ لأَنَّهُ قَدْ سَلِمَ مِنَ العَاهَاتِ، وَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَتِمَّ وَيَئْبَسَ فَشِرَاؤُهُ غَرَرٌ، إِذَ لاَ يَدْرِي هَلْ يَتِمُّ أَمَّ لا، ولَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ بعدَ أَنْ يَئِبَسَ على أَنْ يَكُونَ على البَائِعِ دَرْسُهُ وتَذْرِيَّتُهُ، لأَنَّهُ إِنَّمَا بَاعَ مِنْهُ الآنَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ وَهُوَ غَيْرُ مَرْفِي فَيَدْخُلُهُ الغَرَرُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا جَازَتْ الإِقَالَةُ فِي الطَّعَامِ المُسْلَمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ لأَنَّهُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ إِذَا قَبَضَ المَقِيلُ رَأْسَ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ فِيهِ ولَمْ يُؤَخِّرُهُ بهِ، فإنْ أَخَرَهُ وَعُلٌ مَعْرُوفٌ إِذَا قَبَضَ المَقِيلُ رَأْسَ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ أَوَّلاً صَارَ بَيْعُ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بِالدَّيْنِ، وكَذَلِكَ إِنْ قَبَضَ غَيْرَ رَأْسِ مَالِهِ الذي دَفَعَهُ أَوَّلاً صَارَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِي، وإذا حَلَّ أَجَلُ الطَّعَامِ المُسْلَمِ فِيهِ فَدَفَعَ الذي عَلَيْهِ السَّلَمَ الطَّعَامِ مَنْ الصَّفَةِ التي عَلَيْهِ السَّلَمَ أَنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ، لأَنَّهَا تَكُونُ حِينَيْلِ أَفْضَلَ مِنَ الصَّفَةِ التي عَلَيْهِ أَو دُونَهَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ، لأَنَّهَا تَكُونُ حِينَيْلٍ

⁽۱) رواه البخاري (۲۱۲٤).

مُبْدَلَةً، إِنْ أَعْطَاهُ أَفْضَلَ فَهُوَ إِحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ الدَّافِع، وإِنْ دَفَعَ أَذْنَى مِنَ الصَّفَةِ التي فَقَبَلَهَا وَهُوَ تَجَاوُزٌ مِنَ القَابِضِ وصَارَ ذَلِكَ مُبَادَلَةٌ فإِنْ دَفَعَ إليه مِنْ غَيْرِ الصَّفَةِ التي سَلَّم إليه فِيهَا لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ يَدْخُلُهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، ولَمْ يَكُنْ حِينَيْدِ مُبَادَلَةً.

* قالَ أَبو المُطَرِّفِ: جَعَلَ [ابنُ مُعَيْقِيبٍ] (١) الدَّوْسِيُّ وسَعْدُ بنُ أَبي وَقَّاصِ الفَّمْحَ والشَّعِيرَ صِنْفَا وَاحِدًا فِي مُبَادَلَةِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ [٢٣٧٥ ر٢٣٧٧]، فَقالًا فِيهِ مِثْلاً بِعِشْلٍ، ويَدَا بِيَدٍ، لأَنَّهُمَا صِنْفٌ وَاحِدٌ، وبِهَذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا كَرِهَ ابنُ المُسَيَّبِ لِمَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً بِدِينَارِ ونِصْفِ دِرْهَمِ أَنْ يُعْطِي مَعَ الدِّينَارِ طَعَاماً لِنِصْفِ الدِّرْهَمِ الزَّائِدِ على الدِّينَارِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دَلِكَ طَعَاماً وذَهَبا بِطَعَام، فَيَدْخُلُهُ الطَّعَامُ بالطَّعَامِ لَيْسَ مِثْلاً بِمِثْلِ، وكَذَلِكَ إِنْ أَعْطَاهُ فَي النِّصْفِ الدُّرْهَمِ طَعَاماً مِنَ الطَّعَامِ الذي ابْتَاعَهُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَهُ دَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَكْتَالَهُ دَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، فإذا دَفَعَ إليه دِينَارًا أو دِرْهَما وأَخَذَ بَقِيَّةَ دِرْهَمهِ طَعَاماً جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دِينَاراً ودَرْهَما في طَعَامٍ، وإنَّمَا تَقَعُ مثلُ هَذِه الصَّفْقَةِ في بَلَدِ جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ يَصِيرُ دِينَاراً ودَرْهَما في طَعَامٍ، وإنَّمَا تَقَعُ مثلُ هَذِه الصَّفْقَةِ في بَلَدِ لا يَجْرِي فِيهِ إلاَّ الدَّرَاهِمُ الصَّحَاحُ، وأَمَّا إذا جَرَتْ فِيهِ القِطَعُ والفُلُوسُ وَجَدَ المُشْتَرِي السَّبِيلَ إلى دَفْع دِينَارِ ونِصْفِ دِرْهَمٍ.

* قالَ أَبُو المُطَرُّفِ: وَجْهُ كَرَاهِيةِ مَالِكِ لِمَنْ سَلَمَ في طَّعَامٍ إلى أَجَلٍ مَحَلَّ الأَجَلِ أَنْ يَبِيعَ مِنَ الذي عَلَيْهِ الطَّعَامُ طَعَاماً بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ ثُمَّ يَقْبِضُ ذَلِكَ الطَّعَامَ مِنَ الذي بَاعَهُ مِنْهُ عَنْ سَلَفَهِ الذي لَهُ عَلَيْهِ ٢٣٩٠]، لأَنَّ ذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى.

⁽۱) جاء في الأصل: معيقب، والصواب ما أثبته كما في الموطا، وقال ابن عبد البر في الاستذكار ٧/ ٢١٨: هكذا روى يحيى هذا الحديث فقال فيه: عن ابن معيقيب، وتبعه ابن بكير وابن عفير، وأما القعنبي وطائفة فإنهم قالوا فيه: عن معيقيب أ. هـ قلت: وقد بني الشارح رحمه الله تعالى شرحه على رواية يحيى وابن بكير، فما أثبته هو الصحيح.

وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: رَجُلٌ سَلَّمَ إلى رَجُلٍ دِينَاراً في مُدْيٌ مِنْ قَمْحٍ إلى أَجَلٍ ('')، فَلَمَّا حَلَّ الأَجَلُ تَقَاضَاهُ إِيَّاهُ فَلَمْ يَجِدْهُ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ رَبُّ السَّلَمِ: أَبِيعُكَ مُدْياً مِنْ قَمْحِ عِنْدِي بِدِينَارَيْنِ إلى أَجَلٍ، ثُمَّ أَقْبِضُ مِنْكَ بِهَذَا المُدْيِّ عَنِ المُدْيِّ الذي سَلَّمْتُ إليكَ فِيهِ، فَصَارَ أَنْ بَاعَ مُدْيَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ، فَيَدْخُلُهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَهُ بِثَمَنِ إلى أَجَلٍ، فَيَدْخُلُهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، لأَنَّ المُدْيَّ الذي بَاعَهُ أَمَنَهُ أُخْرَى بِدِينَارَيْنِ قَدْ صَرَفَهُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، لأَنَّ المُدْيَّ اللهُ يَاعَهُ أَمَنَهُ أُخْرَى بِدِينَارَيْنِ قَدْ صَرَفَهُ [إليه] أَنْ وصَارَتِ الدِّينَارَانِ ثَمَنا للمُدْيُّ المُسْلَمِ فِيهِ، ويَدْخُلُهُ أيضاً دَراهِمُ بأَكْثَرَ مِنْهَا إلى أَجَلٍ، ويَذْخُلُهُ أَيْضاً فَسْخُ دَيْنِ في دَيْنِ، وذَلِكَ أَنَّهُ وَجَبَ لَهُ وَجَبَ لَهُ عَلَيْهِ مُذَيِّ مِنْ طَعَامِ فَفَسَخُهُ في دِينَارَيْنِ إلى أَجَلٍ، ويَذْخُلُهُ أَيْضاً فَسْخُ دَيْنِ في دَيْنِ، وذَلِكَ أَنَّهُ وَجَبَ لَهُ عَلَيْهِ مُذَيِّ مِنْ طَعَامٍ فَفَسَخُهُ في دِينَارَيْنِ إلى أَجَلٍ، وهَذَا حَرَامٌ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَحِلَّ للرَّجُلِ أَنْ يَبْتَاعَ طَعَاماً بِكَسْرٍ مِنْ دِرْهَمٍ على أَنْ يُغطِي بِذَلِكَ الكَسْرِ طَعَاماً إلى أَجَلٍ، لأَنَّهُ يَصِيرُ الطَّعَامُ بالطَّعَامِ لَيْسَ يَداً بِيَدٍ، والكَسْرُ بَيْنَهُما مُلْغَى، وأَمَّا إذا أَخَذَ طَعَاماً بِكَسْرِ دِرْهَمٍ إلى أَجَلٍ ثُمَّ دَفَعَ دِرْهَماً وأَخَذَ بِبَقِيَّتِهِ طَعَاماً لَمْ يَكُنْ بِه بَأْسٌ، لأَنَّهُ صَارَ طَعَاماً كُلَّهُ بِفِضَّةٍ.

* قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً فإنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَفْنِي مِنْهُ كَيْلاً قَدْرَ ثُلُثِ ذَلِكَ الطَّعَام المَبِيعِ فَدُونَ، فإنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الثُلُثِ لَمْ يَجُزْ [٢٣٩٦].

قَالَ عِيسَى: مَغْنَاهُ أَنْ يَسْتَنْنِي ذَلِكَ البَائِعُ قَبْلَ أَنْ يَغِيبَ المُبْتَاعُ على ذَلِكَ الطَّعَامِ مُقَاصًاتٍ مِنَ القَّمَنِ الذي بَاعَ بهِ البَائعُ الطَّعَامِ ويَكُونُ مِنَ المُسْتَثْنَى مِنَ الطَّعَامِ مُقَاصًاتٍ مِنَ القَّمَنِ الذي بَاعَ بهِ البَائعُ أَوَّلاً، فإذا وَقَعَ الاسْتِثْنَاءُ بعدَ أَنْ غَابَ المُبْتَاعُ [عَنِ] (٢) الطَّعَامِ أَو اشْتَراهُ مِنْهُ بِنَقْدِ الْوَلاً، فإذا وَقَعَ الاسْتِثْنَاءُ بعدَ أَنْ غَابَ المُبْتَاعُ [عَنِ] لأَنَّهُ بَيْعٌ وسَلَفٌ، وذَلِكَ أَنْ البَائِعَ بأَقَلَ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَهُ بهِ أَوَّلاً لَمْ يَصْلُخ، لأَنَّهُ بَيْعٌ وسَلَف، وذَلِكَ أَنْ البَائِعَ الأَوَّلَ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً ولم يَنْقُدِ الثَّمَنَ فَقَبَضَهُ المُشْتَرِي وغَابَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ابْتَاعَ الأَوَّلَ بَاعَ طَعَاماً جُزَافاً ولم يَنْقُدِ الثَّمَنَ فَقَبَضَهُ المُشْتَرِي وغَابَ عَلَيْهِ، ثُمَّ ابْتَاعَ

⁽۱) قال ابن الأثير في النهاية ٤ /٣١٠: والمدي مكيال لأهل الشام يسع خمسة عشر مكوكا، والمكوك صاع ونصف، وقيل: أكثر من ذلك.

⁽٢) جاء في الأصل: إليك، وهو خطا مخالف لسياق الكلام.

⁽٣) جاء في الأصل: على، وما وضعته هو الصحيح المناسب للسياق.

البَائِعُ مِنَ المُشْتَرِي مِثْلَ ثُلُثِ تِلْكَ الصَّبْرَةِ كَيْلاً (۱)، فَصَارَ بَيْعَا وسَلَفَا، وذَلِكَ أَنَهُ بَاعَ مِنْهُ صُبْرَةً على إِنْ أَسْلَفَهُ مِنْهَا الكَيْلَ الذي أَخَذَهُ مِنْهُ آخِرًا، وَهُوَ الثُلُثُ الذي اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الصَّبْرَةِ المَبِيعَةِ، وكَذَلِكَ إِذَا ابْتَاعَهُ مِنْهُ بِنَقَدِ بِأَقَلَ مِنَ الشَّمَنِ الذي بَاعَهُ بِهِ أَوَّلا دَخَلَهُ البَيْعُ والسَّلَفُ، لأَنَّهُ يَصِيرُ مَا يَحُطُهُ مِنْ ثَمَنِ ثُلُثِ ذَلِكَ الطَّعَامِ سَلَفَا أَسْلَفَهُ إِيَّاهُ، يَقَبْضُ مِنْهُ تِلْكَ الحَطِيطَةَ إِذَا قَبْضَ ثَمَنَ الصَّبْرَةِ قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبَضَهَا، وإذَا كَانَ هَذَا البَيْعِ فُسِخَ، فإنْ فَاتَ ذَلِكَ غُرِمَ قَابِضُ الصَّبْرَةِ قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبَضَهَا، وإذَا كَانَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ كَيْلِهَا دَخَلَتُهُ المُزَابَنَةُ، لأَنَّ الطَّعَامَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ كَيْلِهَا دَخَلَتُهُ المُزَابَنَةُ، لأَنَّ الطَّعَامَ المُسْتَثْنَى مِنَ الصَّبْرَةِ المُنَابِعَةِ مَعْلُومٍ بِمَجْهُولِ مِنْ الصَّبْرَةِ المَبْعِةِ مَعْلُومٍ بِمَجْهُولِ مِنْ الصَّبْرَةِ المَبْعِةِ مَعْلُومٍ بِمَجْهُولِ مِنْ مَنْهُ وَاحِدِ.

* قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: (لاَ حُكْرَةَ في سُوقِنَا)[٢٣٩٨]، وَوَقَعَ في غَيْرِ المُوطَّأُ مِنْ طَرِيقِ ابنِ المُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بنِ أَبي مَعْمَرٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿لاَ يَحْتَكِرُ إِلاَّ خَاطِيءٌ ۗ (٣).

قَالَ الفُقَهَاءُ: إِنَّمَا هَذَا إِذَا قَلَّ الطَّعَامُ فِي الأَسْوَاقِ وَاخْتَاجَ النَّاسُ إِلَيه، فَإِنَّ مَنِ الْحَتَكَرَ حِينَئِذٍ فَهُوَ مُضِرُّ بِالنَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيَتُبْ مِنْهُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلْيَبَعْ ذَلِكَ الطَّعَامَ مِنْ أَهْلِ الحَاجَةِ إليه بِمِثْلِ مَا ابْتَاعَهُ بهِ.

قَالُوا: وأَمَّا إِذَا كَثُرَ الطَّعَامُ في الأَسْوَاقِ وبَارَ فِيهَا فَلاَ بَأْسَ بإخْكَارِهِ حِينَيْذٍ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الأَشْيَاءِ المَأْكُولاَتِ والمَشْرُوبَاتِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (أَيْمَا جَالِبٍ جَلَبَ على عُمُدِ (1) كَبِدِه في الشَّتَاءِ والصَّيْفِ فَلْيَبِعْ كَيْفَ شَاءَ اللهُ (٢٣٩٨]، يَعْنِي بِهَذَا الذينَ يَجْلِبُونَ

⁽١) الصبرة: الكومة من الطعام، يقال: اشترى الطعام صبرة، يعني: جزافا بلا كيل أو وذن، ينظر: المعجم الوسبط ١ / ٥٠٦.

⁽٢) الحطيطة: ما يحط من جملة الحساب فينقص منه، ينظر: المعجم الوسيط ١/١٨٢.

⁽٣) رواه مسلم (١٦٠٥)، وأبو داود (٣٤٤٧)، والترمذي (١٢٦٧)، وابن ماجه (٢١٥٤)، بإسنادهم إلى سعيد بن المسيب به.

⁽٤) كذا في الأصل، وجاء في الموطا: عمود.

الطَّعَامَ إلى المَدِينَةِ مِنَ النَّوَاحِي في شِدَّةِ الحَرِّ والبَرْدِ، فَهُوَلاءِ يَبِيعُونَ كَيْفَ شَاءَ اللهُ ولا يَقَوَّهُ عَلَيْهِم الطَّعَامُ، فإنْ كَسَدَ عَلَيْهِم ولَمْ يَبِيعُوهُ كَانُوا في ضِيَافَةِ عُمَرُ حتَّى يَبِيعُوا، ولا يُقَالُ لِهَوُلاءِ كَمَا قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِحَاطِبِ بنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: (إمَّا أَنْ يَبِيعُوا، ولا يُقَالُ لِهَوُلاءِ كَمَا قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِحَاطِبِ بنِ أَبِي بَلْتَعَةَ: (إمَّا أَنْ تَزِيدَ في السَّعْرِ، وإمَّا أَنْ تَزْفَعَ مِنْ سُوقِنَا)[٢٣٩٩].

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا قَالَ هَذَا عُمَرُ لِحَاطِبِ بِنِ أَبِي بَلْتَعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِي مَعَ النَّاسِ فِي السُّوقِ كَمَا يَشْتَرُونَ، ثُمَّ كَانَ يَحُطُّ مِنْ سِغْرِ النَّاسِ، [إذ](١) كَانَ النَّاسُ يَبِيعُونَ أَرْبَعَةَ أَمْدَادٍ بِدِرْهَم، ويَبِيعُ هُوَ ثَلاَثَةَ أَمْدَادٍ بِدَرْهَم، فقالَ لَهُ عُمَرُ: إِمَّا أَنْ تَبِيعُ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وإلاَّ فَقُم مِنَ السُّوقِ.

قَالَ عِيسَى: وَكُلُّ مَنْ نَقَصَ مِنْ سِعْرِ النَّاسِ مِنَ النُّجَّارِ خَاصَّةَ الذينَ يَشْتَرُونَ فِي السُّوقِ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ أَنْ يَبِيعَ كَمَا يَبِيعُ النَّاسُ، وإلاَّ أُقِيمَ مِنَ السُّوقِ، وَهُو بِخِلاَفِ جُلاَّبِ الطَّعَامِ الذينَ يَبِيعُونَ بأَسْوَامٍ مُخْتَلِفَةٍ.

قَالَ عِيسَى: وَكَانَ رَبِيعَةُ بنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحمنِ يَرَى التَّغْرِيمَ على أَهْلِ الحَوَانِيتِ، ويَقُولُ: يَجْعَلُ لَهُم السُّلْطَانُ فَضْلاً على قَدْرِ شُخُوصِهِم في ذَلِكَ، ثُمَّ الحَوَانِيتِ، ويَقُولُ: يَجْعَلُ لَهُم السُّلْطَانُ فَضْلاً على قَدْرِ شُخُوصِهِم في ذَلِكَ، ثُمَّ يُقَوَّمُ عَلَيْهِم، فَمَنْ بَاعَ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَقَامَهُ مِنَ السُّوقِ.

وقالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ: إنْ تَعَدُّوا ذَلِكَ عَلَيْهِم بِقَدْرِ اجْتِهَادِ السُّلْطَانِ ضُرِبُوا على تَعَدِّيهم.

وذَكَرَ العَلاَءُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: ﴿ أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إلى رَسُولِ اللهِ عَلَى يَخْفِضُ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى يَخْفِضُ ويَرْفَعُ، وإنَّى لأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بلاَ مَظْلَمَةٍ قِبَلِى لاَّحَدٍ» (٢).

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) رواه أبو داود (٣٤٥٠)، وأحمد ٢ /٣٣٧، والبيهقي ٦ / ٢٩، بإسنادهم إلى العلاء بن عبد الرحمن الحُرَقي به.

بابُ في بَيْعِ الحَيَوانِ والسَّلْفِ فيهِ، إلى آخِرِ بابِ النَّهِي عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، ومَهْرِ البَغِيِّ، وحُلْوَانِ الكَاهِنِ

* أَجَازَ أَهْلُ المَدِينَةِ أَنْ يُسْلَمَ للحَيْوَانِ بَعْضُهُ في بَعْضِ إِذَا اخْتَلَفَتْ مَنَافِعُهُ، فَأَمّا الإبِلُ [فَهُيَ] () أَنْ تَخْتَلِفَ بِالرُّحْلَةِ والحُمُولَةِ، نَحْو جَمَلِ عَلَيَّ المَعْرُوفِ بِعُصَيْفِيرِ الْآبَاءِ، وإنَّمَا قِيلَ لَهُ عُصَيْفِيرُ لِعِظَمِه، فَسُمِّي بِضِدَّهِ، وكَذَلِكَ رَاحِلَةُ ابنِ بِعُصَيْفِيرِ كَانَتْ مَعْرُوفَة بِالحُمُولَةِ [٢٤٠٦]، فإذَا اخْتَلَفَتِ الإبلُ هَذَا الاخْتِلاَفُ جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَهَا في بَعْضِ إلى أَجَلٍ، وكَذَلِكَ البَقَرُ إِذَا اخْتَلَفَتْ بِالحَرْثِ والقُوَّةِ جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَهَا في بَعْضِ إلى أَجَلٍ، وإذَا اخْتَلَفَتِ الخَيْلُ بِالسُّرْعَةِ والنَّجَابَةِ يُسْلِمُ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضِ فِي الصَّفَةِ لَمْ بَعْضَ فِي بَعْضِ فِي الصَّفَةِ لَمْ بَعْضَ فِي بَعْضٍ في الصَّفَةِ لَمْ بَعْضَ هَا فِي بَعْضِ في بَعْضٍ .

* قالَ أَبو المُطرِّفِ: إذا بَاعَ الرَّجُلُ جَمَلاً بِجَمَلٍ وزِيَادَةِ دِرْاهَمٍ يَداً بِيدِ جَازَ ذَلِكَ، لأَنَّهُمَا سَلِمَا مِنَ الرَّبَا مَعَ المُنَاجَزَةِ، وكَذَلِكَ يَجُوزُ إذا تَعَجَّلَ الجَمَلاَنِ وَتَأَخَّرتِ الدَّرَاهِمُ، لأَنَّهُمَا سَلِمَا مِنَ الرِّبَا مَعَ المُنَاجَزَةِ فِي قَبْضِ الجَمَلَيْنِ، وأَمَّا وَتَأَخَّر اَحَدُ الجَمَلَيْنِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، قُبِضَتِ الدَّرَاهِمُ أَو لَمْ تُقْبَضْ، ويَدْخُلُهُ جَمَلٌ إذا تأخَّر اَحَدُ الجَمَلَيْنِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، قُبِضَتِ الدَّرَاهِمُ أَو لَمْ تُقْبَضْ، ويَدْخُلُهُ جَمَلٌ نَقْداً بِجَمَلِ إلى أَجَلِ وَزِيادة وَرَاهِمَ، فَهَذَا الرِّبا بِعَيْنِهِ، وَهُو أَنْ يَدْفَعَ شَيءٌ فِي مِثْلِهِ إلى أَجَلِ وَزِيادة وَرَاهِمَ، فَهَذَا الرِّبا بِعَيْنِهِ، وَهُو أَنْ يَدْفَعَ شَيءٌ فِي مِثْلِهِ إلى أَجَلِ وَزِيادة وَرَاهِمَ،

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لا رِبَا في الحَيَوانِ)[٢٤١١]، يُرِيدُ: إذا بِيعَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ إلى أَجَلٍ واخْتَلَفتِ بالرُّحْلَةِ والحُمُولَةِ والقُوَّةِ والحَرْثِ

⁽١) جاء في الأصل: فهو، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

والسُّرْعَةِ والنَّجَابِةِ، فإذا اخْتَلَفَتْ هَكَذا جَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَها في بَعْضِ إلى أَجَلِ إذا وُصِفَ المُسْلَمُ فِيهِ، وضُرِبَ لأَخْذِهِ أَجَلٌ.

قالَ سَعِيدٌ: (وإنَّمَا نُهِيَ مِنَ الحَيَوانِ عَنِ المَضَامِينِ، والمَلاَقِيعِ، وحَبَلِ الحَبَلَةِ).

(قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَالمَضَامِينُ: مَا فِي بُطُونِ إِنَاثِ الإبلِ، والمَلاَقِبِعُ: مَا فِي فُهُورِ الجِمَالِ) [٢٤١١].

وقالَ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ: المَلاَقِيحُ مَا فِي بُطُونِ الإِنَاثِ، وَالمَضَامِينُ: مَا فِي أَصُلاَبِ الفُحُولِ^(١).

قَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ الرَّجُلُ في الجَاهِلِيةِ يَشْتَرِي مِنَ الآخَرِ مَا فِي بَطْنِ نَاقَتِهِ قَبَلَ نِتَاجِهَا، فَنُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ بَيْعٌ مَجْهُولٌ، وكَانَ أَيْضًا بَعْضُهُم يَشْتَرِي مِنْ بَعْضٍ نِتَاجِهَا، فَنُهِيَ عَنْ ذَلِكَ، لأَنَّهُ بَيْعٌ مَجْهُولٌ، وكَانَ أَيْضًا بَعْضُهُم يَشْتَرِي مِنْ بَعْضٍ نَتَاجَ بِنَتَاجِ النَّاقَةِ، وَهُوَ حَبَلُ الحَبَلَةِ، فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ، ومِنْ أَكُلَ المَالِ بالبَاطل، لأَنْ هَذَا المَبِيعَ لاَ هُوَ مَوْصُوفٌ ولاَ هُوَ مَرْزِيٌّ.

* قال أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ يَيْعِ اللَّحْمِ بالحَبَوانِ١٢١١ مَنْ جهة عدمِ المُمَاثَلَةِ في اللَّحْمِ، إذ لاَ يَدْرِي هَلْ في هَذِه المَذْبُوحَةِ مِثْلَ مَا فِي هذه الحبّة أم لا؟، ولِهَذَا نَهَى عَنْ بَيْعِ الجَمَلِ الشَّارِفِ الذي لا يَصْلُحُ إلاَّ لِلَّحْمِ هذه الحبّة أم لا؟، ولِهَذَا نَهَى عَنْ بَيْعِ الجَمَلِ الشَّارِفِ الذي لا يَصْلُحُ إلاَّ لِلَّحْمِ بشباه أخباه، لأنَّه بِمَنْزِلَةِ اللَّحْمِ بالحَيَوانِ، ولَوْ كَانَ الجَمَلُ الشَّارِفُ مِمَّا يَصْلُحُ الْمَاهِ والحمُولَة لجاز بَيْعُهُ بِشيَاهِ أَحْيَاءَ، لأَنَّ هَذَا حَيَوانٌ بِحَيَوانٍ، ولاَ خِلاَفَ في جواد هذا.

١١٠ - ١١٥ فوا، أبي حيا في غرب الحديث ٧٠٧/١، وهو أيضًا قول عبد الملك بن حبيب الأراث في النظار غرب، المعوطا ١/ ٣٨٥/

يَدًا بِيَدٍ، إذ جَائِزٌ أَنْ تُبَاعَ ذَوَاتُ الأَرْبَعِ بِلَحْمِ الطَّيْرِ أَو بِلَحْمِ الحُوتِ مُتَفَاضِلاً يَدَأ بِيَدٍ لاَ إلى أَجَل.

* ورَوَى يَخْيَى عَنْ مَالِكِ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وعَن أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وعَن أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ [۲٤٢٢].

ورَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ (١)، وهَذا هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَيْسَ يَرْوِي عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ، وإنَّمَا يَرْوِي عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودِ الأَنْصَارِيِّ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: نَهْيُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَنْ مَهْرِ البَغِيِّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ إِجَارَةً على الزِّنَا، وقَدْ حَرَّمَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى الزِّنَا، فأُجْرَتُهُ مُحَرَّمَةٌ، وحُلُوانُ الكَاهِنُ هُوَ على الزِّنَا، وقَدْ حَرَّمَ اللهُ عَلَى الزِّنَا، فأَجْرَامٌ، وكَذَلِكَ مَا يَأْخُذُهُ المُنَجِّمُ على ما يُعْطَى الكَاهِنُ عَنِ التَكَهُّنِ، وهَذَا أَيْضَا حَرَامٌ، وكَذَلِكَ مَا يَأْخُذُهُ المُنَجِّمُ على التَّنْجِيمِ، والسَّاحِرُ على عَمَلِ السِّخرِ.

قَالَ عِيسَى: وَالْكَلْبُ الذي نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِهِ هِيَ كِلاَبُ الضَّوَارِيُ وغَيْرِها، غَيْرَ أَنَّ مَالِكَا قَدْ رَخَصَ في بَيْعِ الكَلْبِ الضَّارِي للصَّيْدِ في المِيرَاثِ إِذَا كَانَ ثَمَنُهُ لِيَتِيم، وكَذَلِكَ يُبَاعُ في الدَّيْنِ وَالْمَغْنَمِ، وإِنَّمَا يُكْرَهُ للرَّجُلِ بَيْعُهُ ابْتِدَاءً، للحَدِيثِ الذي جَاءَ فِيهِ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الكِلاَبِ.

وقالَ مَالِكٌ : مَنْ قَتَلَ كَلْبَأَ ضَارِياً لِرَجُلٍ ضَمِنَ لَهُ قِيمَتَهُ، مِنْ أَجْلِ مَنْفَعِتهِ به.

وأَنْكُرَ الشَّافِعِيُّ هَذه المَسْأَلةَ، وقَالَ لأَصْحَابِ مَالِكِ: أَنْتُم لاَ تُجْزُونَ بَيْعَ الكِلاَبِ ثُمَّ تُوجِبُونَ القِيمَةُ الكِلاَبِ ثُمَّ تُوجِبُونَ القِيمَةُ على مَنْ قَتَلَ لِرَجُلٍ كَلْبَاً، فَلاَ يَخْلُو أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ ثَمَناً للكَلْب أَو غَيْرَ ثَمَن (٢).

فقالَ لَهُ مَنْ رَدًّ عَلَيْهِ: إنَّمَا البَيْعُ هَوَ مَا يَقَعُ باتُّفَاقٍ مِنَ البَاثِعِ والمُشْتَرِي، وأَخْذُ

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٠٤)، نسخة تركيا.

⁽۲) ينظر: الأم ٧ / ۲۲۱، والتمهيد ٨/ ٤٠٠.

القِيمَةِ عَنِ الكَلْبِ المَقْتُولِ إِنَّمَا هُوَ حُكُمُ حَكَمَ بِهِ السُّلْطَانُ للمَجْنِيِّ عليهِ، عِوَضاً مِنْ مَنْفَعَتِهِ بِكَلْبِه، فَخَرَجَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْعَا مُتَّفَقاً عَلَيْهِ، وقَدْ أَجْمَعْنا نَحْنُ وأَنْتَ على المَنْعِ مِنْ بَيْعِ أُمُّ الوَلَدِ، ثُمَّ أَوْجَبْنَا فِيهَا القِيمَةَ لِسَيِّدِهَا على مَنْ قَتَلَها، وَكَذَلِكَ أَوْجَبْنَا على مَنْ قَتَلَها، فَكَذَلِكَ أَوْجَبْنَا على قَاتِلِ الكَلْبِ الضَّارِي، وكَلْبِ المَاشِيَةِ كَمَا أَوْجَبْنَاهَا في أُمِّ الوَلَدِ إذا قُتِلَتْ لِمَنْفَعَةِ سَيِّدِهَا بِها، ونَحْنُ لاَ نَقُولُ بِبَيْعِهَا.

في البَيْع والسَّلفِ، وبَيْع العُرُوضِ

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يُوجَدُ في النَّهي عَنِ البَيْعِ والسَّلَفِ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ وسَلَفٍ ١٤٢٢]. النبيِّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ وسَلَفٍ ١٤٢٢].

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ثَبَتَتْ السُّنَّةُ في بَيْعِ وسَلَفٍ أَنَّهُ لاَ يَجُوزُ، ولَمْ يَذْكُرْ في ذَلِكَ حَدِيثًا.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وذَلِكَ أَنَّ بَيْعَ الرَّجُلِ للسَّلْعَةِ مِنَ الرَّجُلِ على إِنْ سَلَفَ البَائِعُ للمُبْتَاعِ ذَهَباً، أَو وَرِقاً، أو عَرَضاً، أو على أَنْ يُسْلِفَ المُبْتَاعُ البَائِعَ مِثْلَ ذَلِكَ، فإنْ نَزَلَ ذَلِكَ فُسِخَ البَيْعُ بَيْنَهُمَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإنْ لَمْ يَعْلَمْ بِفَسَادِ ذَلِكَ حتَّى فَاتَتِ السَّلْعَةُ عندَ المُشْتَرِي بِحَوَالَةِ سُوقٍ فَمَا فَوْقَهُ نُظِرَ، فإنْ كَانَ السَّلَفُ مِنَ البَائِعُ فَلَهُ الأَقْلُ مِنَ الثَّمَنِ أَو مِنَ القِيمَةِ يَوْمَ القَبْضِ ويَرُدُّ السَّلَفَ، وإنْ كَانَ مِنَ المُبْتَاعِ فَعَلَيْهِ الأَكْثَرُ مِنَ الثَّمَنِ أَو مِنَ القِيمَةِ، وذَلِكَ أَنَّ البَائِعَ إذا قالَ للمُبْتَاعِ: أَبِيعُكَ سِلْعَتِي هَذِه بِعَشَرةِ دَرَاهِمَ على أَنْ البَافِعَ إذا قالَ للمُبْتَاعِ: أَبِيعُكَ سِلْعَتِي هَذِه بِعَشَرةٍ دَرَاهِمَ على أَنْ تَسْلِفَنِي خَمْسَةُ فَقَدْ حَطَّهُ مِنْ ثَمَنِ سِلْعَتِهِ بِفِضَّةٍ، بِسَبِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفَهُ إيّاهُ، فَصَارَ سَلَفَا جَرَّ مَنْفَعَةً، وكَذَلِكَ أَيضا إذا قالَ لَهُ: أَبِيعُكَ سِلْعَتِي بِعَشَرَةٍ على أَنْ أَسْلِفَكَ خَمْسَةً، فَقَد اسْتَزَادَ عَلَيْهِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِنْ جِهَةِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفَهُ إيّاهُ، أَسْلِفَكَ خَمْسَةً، فَقَد اسْتَزَادَ عَلَيْهِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِنْ جِهَةِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفَهُ إيّاهُ، أَسْلِفَكَ خَمْسَةً، فَقَد اسْتَزَادَ عَلَيْهِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ مِنْ جِهَةِ السَّلَفِ الذي أَسْلَفُهُ إيَّاهُ، وَمَارَ سَلَفَا جَرَّ مَنْفَعَةً، وهَذا هُو الرَّبَا بِعَيْنِهِ، ويُنْقَضُ البَيْعُ ويُرَدُّ السَّلَفُ، إلاَ أَنْ يُسْقِطُ شَرْطَهُ ويَنْفَذُ البَيْعُ، فَذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يَقْبِضِ السَّلَفَ ويَغِيبُ عَلَيْهِ وَلَمْ تَفِتِ السَّلْعَةُ، فإنْ قَبَضَ السَّلْفَ وغَابَ عَلَيْهِ فُسِخَ البَيْعُ.

قَالَ عِيسَى: الثَّيَابُ الشَّطَوِيَّةُ تَعْمَلُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى مِصْرَ يُقَالُ لَهَا شَطَا، وَهِيَ

ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ، والقَصَبِيَةُ ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ تُعْمَلُ بِتِيْس، والأثرِيْبَةُ تُعْمَلُ بَآثرِيبٍ، والقَسِيّةُ تُعْمَلُ بِهَذِه القُرَى، وَهِيَ مِنْ قُرَى مِضْرَ، وأَمَّا الرَّيقَةُ والشَّقَائِقُ هِيَ أَيضاً مِضْرَ، وأَمَّا الزَّيقَةُ والشَّقَائِقُ هِيَ أَيضاً ثِيَابٌ مِنْ كَتَّانٍ، وأَمَّا المَرْويَّةُ، والفُوْهِيَّةُ، والفُوْقُبِيَّةُ فَهِي كُلُهَا مِنْ قُطْنٍ ثَيْبَابٌ مِنْ كَتَّانٍ، وأَمَّا الهَرَويَّةُ، والمَرْويَّةُ، والقُوْهِيَّةُ، والفُوْقُبِيَّةُ فَهِي كُلُهَا مِنْ قُطْنٍ تُعْمَلُ بِكُورِ خُرَاسَانَ، وجَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَ هَذِه الثَيَابَ في بَعْضِ مُتَفَاضِلَةً، مِن تَعْمَلُ بِكُورِ خُرَاسَانَ، وجَازَ أَنْ يُسْلِمَ بَعْضَ هَذِه الثَيَابَ في بَعْضٍ مُتَفَاضِلَةً، مِن أَجْلِ اخْتِلاَفِ اغْرَاضِ النَّاسِ فِيهَا باخْتِلاَفِ صِفَاتِهَا، وكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُسْلِمَ رَقِيقَ لِكَ يَجُوزُ أَنْ يُسْلِمَ رَقِيقَ كُلُّ صِنْفِ مِنْها في غَلِيظِهِ، وغَلِيظُهُ في رَقِيقِهِ إلى أَجَلٍ مُسَمَّى لا خَتِلاَفِ لَكُلُّ صِنْفِ مِنْها في غَلِيظِهِ، وغَلِيظُهُ في رَقِيقِهِ إلى أَجَلٍ مُسَمَّى لا خَتِلاَفِ الصَّفَتَيْنِ، فإذا بِعْتَ هَذِه الأَصْنَافَ كُلَّهَا يَداً بِيَهِ جَازَ فِيهَا التَّفَاضُلُ، وَهِيَ بِخِلاَفِ الطَّعَامِ والإَدَامِ الذي لا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِيه في الجِنْسِ الوَاحِدِ.

قالَ عِيسَى: السَّبَائِبُ هِيَ الأَرْدِيةُ والعَمَاثِمُ.

* ومَعْنَى قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ حِينَ سُئِلَ عَنْ بَيْعِهَا فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهَا، فقالَ: (تِلْكَ الوَرِقُ بالوَرِقِ)[٢٤٣٠]، وفَسَرَ هَذا مَالِكُ: أَنَّ المُسْلَمَ في تِلْكَ السَّبَائِبِ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَها مِنْ المُسْلَمِ إليهِ بأَكْثَرَ مِمَّا ابْتَاعَها بهِ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِهَا فَصَارَ ذَلِكَ رِبَا، ولَو بَاعَهَا مِنْ غَيْرِه بأَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا وأَحَالَهُ بِهَا على الذي سَلَمَ إليه هُو فِيها أَوَّلاً جَازَ، لأَنَّهُ إنَّما بَاعَ ثِيَابًا مِنْ غَيْرِ الذي كَانَ هُو قَد ابْتَاعَهَا مِنْهُ وَهِيَ ثِيَابٌ قَدْ مَلَكَها بَعْدَ صَفْقَةِ السَّلَمِ فِيهَا وبِوَصْفِ البَانِعِ لها، فَلِهَذا جَازَ لَهُ بَيْعُهَا مِنْ غَيْرِ الذي ابْتَاعَهَا هُوَ مَنْ فَيْرِ الذي ابْتَاعَهَا هُوَ

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: فَسَّر مَالِكٌ فِي المُوطَّا قَوْلَ ابنِ عَبَّاسٍ فِي هَذِهِ المَسْالَةِ بِخِلاَفِ مَا يُرُوَى فِي ذَلِكَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ [٢٤٣١]، وذَلِكَ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ ذَكَرَ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: "إذا اشْتَرَى أَحَدُكُم طَعَاماً فَلاَ يَبِغهُ حتَّى يَقْبِضَهُ. قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: وأَحْسَبُ كُلَّ شَيءٍ مِثْلَ الطَّعَام لاَ يُبَاعُ حتَّى يُسْتَوفِيَ اللَّهِ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ الل

وكانَ ابنُ عُمَرَ يُجِيزُ بَيْعَ العُرُوضِ المُسْلَمِ فِيهَا والتي تُشْتَرى على الصَّفَةِ مِنْ

⁽۱) سنن أبي داود (۳٤٩٧).

قَبْلِ أَنْ تُقْبَضَ إِذَا بِيعَتْ مِنْ غَيْرِ الذي اشْتُرِيتْ مِنْهُ وَقَبَضَ البَائِعُ الثَّمَنَ وَلَمْ يُؤَخُّرُهُ، وَهِي بِخِلاَفِ الطَّعَامِ، وتَعَلَّقَ قَوْمٌ في هَذِه المَسْأَلَةِ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ فَلَمْ يُجِيزُوا بَيْعَ شَيء مِنَ العُرُوضِ قَبْلَ قَبْضِهَا كالطَّعَامِ سَوَاءً، وجَعَلُوا ذَلِكَ مِنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وإنَّمَا رِبْعُ مَا لَمْ يَضْمَنُ الذي نُهِيَ عَنْهُ في بَيْعِ الطَّعَامِ المَكِيلِ خَاصَةً قَبْلَ قَبْضِهِ لا في العُرُوضِ، وقَدْ أَجَازَ مَنْ يُخَالِفُ أَهْلَ المَدِينَةِ في هَذِه المَسْالَةِ عِنْقَ مَن اشْتَرَى عَبْداً ثُمَّ أَعْتَقَهُ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهُ، ولَيْسَ يَجُوزُ عِنْقُ مَالا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ كَمَا لا يَجُوزُ بَيْعُ مَالا يَمْلِكُهُ، فأَمَّا مَا مَلَكَهُ بالصَّفَةِ فَجَائِزٌ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

⁽١) سبق أن ذكرنا تفسير هذه الكلمة في كتاب المكاتب، باب القطاعة في الكتابة.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: إنَّمَا جَازَ أَنْ تَبَاعَ العُرُوضُ المَكِيلَةُ والمَوْزُونَةُ مُتَفَاضِلَةً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ بَدًا بِيَدٍ لأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنِ الدَّهَبِ والفِضَّةِ والأَطْعِمَةِ والأَشْرِبَةِ التي جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَمَا اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنَ العُرُوضِ ثَبَتَ النَّهُيُ عَنْ بَيْعِهَا مُتَفَاضِلَةً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، فَمَا اشْتَرَى الرَّجُلُ مِنَ العُرُوضِ جُزَافَا جَازَ لَهُ بَيْعُ ذَلِكَ قَبْلَ قَبْضِهِ بِنَقْدٍ وإلى أَجَلٍ، لأَنَّ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ بعدَ الصَّفْقَةِ، ومَا اشْتَرى مِنَ العُرُوضِ على الكَيْلِ أَو الوَزْنِ جَازَ لِمُشْتَرِيهَا بَيْعُهَا بِنَقْدٍ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا مِنْ بَاقِعِهَا، ولاَ يَبِعْهَا بِدَيْنٍ لأَنْهَا فِي ذِمِّةِ البَائِعِ لِمُشْتَرِيهَا بَنَعْهَا بِدَيْنٍ لأَنْهَا فِي ذِمِّةِ البَائِعِ الأَوِّلِ حَتَّى يَكِيلُها أَو يَزِنَهَا لِمَنْ بَاعَهَا مِنْهُ، فإنْ بَاعَهَا مُشْتَرِيهَا بِدَيْنٍ الدَّيْنِ بالدَّيْنِ، وصَارَ المُشْتَرِي لَهَا آخِرًا بِمَنْزِلَةِ المُشْتَرِي الأَوَّلِ البَائِعُ لَهَا آخِرًا بِمَنْزِلَةِ المُشْتَرِي الأَوَّلِ البَائِعُ لَهَا آخِرًا .

بابُ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعَةِ، إلى آخِرِ بَابِ بَيْعِ المُرَابَحَةِ

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: حدَّثْنَا أَبُو مُحَمَّدِ القُلْزُمِيُّ بِمِصْرَ (''، قَالَ: حدَّثْنَا ابنُ الجَارُود (''، قَالَ: حدَّثْنَا يَخْيَى بنُ سَعِيدِ الجَارُود (''، قَالَ: حدَّثْنَا يَخْيَى بنُ سَعِيدِ الجَارُود (''، قَالَ: حدَّثْنَا يَخْيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرُو، عَنْ أَبِي سَلَمةً بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: القَطَّانُ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَمْرُو، عَنْ أَبِي سَلَمةً بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: النَّا رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ في بَيْعَةٍ ('').

* قالَ أبو المُطَرِّفِ: هَذَا الحَدِيثُ عندَ مَالِكِ في المُوطَّأُ بَلاَغٌ [٢٤١٤]، وأَسْنَدُهُ القَطَّانُ عَن النبيِّ عليهِ السَّلاَمُ.

(۱) هو أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسن القُلزمي، قال ابن الطحان: يروي عن عبد الله بن الجارود النيسابوري وغيره، وسمعت منه، مات سنة (۳۸۵)، ينظر: معجم البلدان ٤/ ٣٨٨.

(٢) هو عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، نزيل مكة، الإمام المحدث الناقد، صاحب كتاب المنتقى، يروي عنه ابن عدي والطبراني وأبو حامد بن الشرقي وغيرهم، توفى سنة (٣٠٧)، ينظر: تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩٤.

(٣) جاء في الأصل: هشام، وهو خطا، وعبد الله بن هاشم هو الطوسي، المحدث الثقة، شيخ مسلم وغيره، ينظر: تهذيب الكمال ٢٣٧/١٦.

(٤) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٣٨٩/٢٤ عن شيخه المصنف القنازعي عن أبي محمد القلزمي به. ورواه ابن الجارود في المنتقى (٦٠٠) عن عبد الله بن هاشم به. ورواه النسائي ٧ / ٢٩٥، بإسناده إلى يحيى القطان به، ورواه أبو داود (٣٤٦١)، والترمذي (١٣٣١)، بإسنادها إلى محمد بن عمرو بن علقمة به، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: أَصْلُ مَا يُعْرَفُ بِهِ فِسَادُ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةِ هُوَ: أَنْ يَتَبَايَعَ الرَّجُلاَنِ بِأَمْرَيْنِ إِنْ فُسِخَتْ إِحْدَهُمَا فِي الآخِرِ كَانَ حَرَامَا، وذَلِكَ أَنْ يَقُولَ: خُذُ سِلْعَتِي بِعَشَرَةٍ نَقْدًا أَو بِخَمْسَةَ عَشَرِ إلى أَجَلٍ، أَو يَكُونَ إِنْ فُسِخَتْ أَحْدُهُمَا فِي اللَّخِرِ لَمْ يَكُنْ حَرَامًا، وكَانَ غَرَراً لا يُدْرَى مَا عَقَدَ بِهِ البَائِعُ بَيْعَ سِلْعَتِهِ، مِثْلَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: خُذْهَا بِدِينَارِ نَقْداً أَو بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ إلى أَجَلٍ، فَهَذا أَمِنَ المُخَاطَرَةَ، وَيُفْسَخُ هَذا البَيْعُ إذا وَقَعَ، إلا أَنْ تَفُوتَ السِّلْعَةُ، فَيَكُونَ على المُبْتَاعِ قِيمَتُهَا يَوْمَ وَيُضَهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا إذا كَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا على وَجْهِ المُسَاوَمَةِ مِنْ غَيْرِ إيجَابِ على وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسٌ، لأَنَّ المُشْتَرِي في أَحَدِ الثَّمَنَيْنِ بالخِيَارِ، إنْ شَاءَ أَيْضَا أَخَذَ، وإنْ شَاءَ تَرَكَ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: سَأَلْنَا مَالِكَا عَنِ الذي يَسُومُ بِالسَّلْعَةِ فَيَقُولُ صَاحِبُهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ السَّائِمُ: قَدْ أَخَذْتُهَا، فَيَقُولُ البَّائِعُ: لَمْ أَرِدْ وَجْهَ بَيْعٍ ولا أَبِيعُهَا مِنْكَ، يَخْلِفُ أَرِّدُ وَجُهَ بَيْعٍ ولا أَبِيعُهَا مِنْكَ، يَخْلِفُ أَنَّهُ مَا أَرَادَ بِهَذَا بَيْعَهَا، فإنْ لَمْ يَخْلِفْ لَزِمَهُ البَيْعُ.

قَالَ مَالِكٌ: وإِذَا قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ: بِكُمْ سِلْعَتُكَ؟ فَيَقُولُ: بِكَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: قَدْ أَخَذْتُهَا، وَلَكِنِّي أَذْهَبُ فَأَسْتَشِيرُ فِيهَا، فَيَذْهَبُ بِهَا، ثُمَّ يَأْتِيهِ بِالثَمَنِ فَيَقُولُ: لا أَبِيعُهَا، إِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنِّي على وَجْهِ المُسَاوَمَةِ، ولَمْ أَرِذْ وَجْهَ بَيْعٍ.

قَالَ مَالِكٌ: البَيْعُ لَهُ لاَزِمٌ وَهُوَ نَادِمٌ فِي بَيْعِهَا، ولَيْسَ هَذَا مِثْلُ الأَوَّلِ الذي لَمْ يُمَكِّنْهُ مِنَ السَّلْعَةِ ولاَ ذَهَبَ بهَا.

* وَجُهُ كَرَاهِيَةِ ابنِ عُمَرَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: ابِتَعْ لِي هَذا البَعِيرَ بِنَقْدِ حَتَّى ابْنَاعَهُ مِنْكَ إلى أَجَلِ الْآئِلِ اللَّهِ اللَّهُ عَمْرَ لأَنَّ الذي اشْتَرَى البَعِيرَ بِعَشَرَةِ وَبَاعَهُ مِنْكُ الذي اشْتَرَى البَعِيرَ بِعَشَرَة وبَاعَهُ مِنْهُ اثْنَتَيْ عَشَرَ، فإنْ بَاعَهُ مِنْهُ وبَنَّهُ النَّتَيْ عَشَرَ، فإنْ بَاعَهُ مِنْهُ بِعَثْلِ مَا ابْتَاعَهُ بِهِ إلى أَجَلِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، لأَنَّهُ أَسْلَفَهُ الثَّمَنَ ولَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا، بِمِثْلِ مَا ابْتَاعَهُ بِهِ إلى أَجَلِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ، لأَنَّهُ أَسْلَفَهُ الثَّمَنَ ولَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ شَيْئًا، فإذا بَاعَهُ مِنْهُ بأَكْثَرَ فُسِخَ البَيْعُ، إلاَّ أَنْ يَفُوتَ، فَتَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قَبَضَهُ فإذا بَاعَهُ مِنْهُ بأَكْثَرَ فُسِخَ البَيْعُ، إلاَّ أَنْ يَفُوتَ، فَتَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ يَوْمَ قَبَضَهُ

المُشْتَرِي، وقيلَ: إنَّ لَهُ الإثْنَتَيْ عَشَرَ، بِسَبِ ضَمَانِهِ البَعِيرَ لَو مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مِنْهُ، وأَحْسَنُ لَهُ أَنْ يَتَورَّعَ عَنْ أَخْذِ الزِّيَادَةِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: العِينَةُ المَكْرُوهَةُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: بِغْنِي سِلْعَةَ كَذَا إلى أَجَلِ كَذَا، فَيَقُولُ: مَا عِنْدِي ولَكَن ابْتَاعُهَا لَكَ بِعَشَرَةٍ وأَبِيعُكَهَا باثْنَتِي عَشَرَ، فَهَذا لا يَجُوزُ، لأَنَّهَا عُشَرَةٌ نَقْدًا باثْنَتِي عَشَرَ إلى أَجَل والسَّلْعَةُ بَيْنَهُمَا مُلْغَاةٌ.

قَالَ: وَالْعِينَةُ الْجَائِزَةُ أَنْ يَسْتَعِدً الرَّجُلُ بِالسَّلَعِ لِمَنْ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ، فَمَنْ جَاءَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَاعِدَهُ بَاعَ مِنْهُ بِنَقْدٍ وَإِلَى أَجَلٍ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأَ حَدِيثَ النَّهِي عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ (٢٤٥١).

وحدَّثنا بهِ أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ^(۱)، قالَ: حدَّثنا أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ، عَنِ ابنِ وَضَّاحٍ، عَنِ ابنِ أَبِي شَيْبَةً، عَنِ ابنِ إِذْرِيسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الأَغْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النبيِّ ﷺ: ﴿أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الغَرَرِ (^(۲)، وذَكَرَ الحَدِيثَ مُسْنَداً.

* قَوْلُ مَالِكِ فِي رَجُلِ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً على أَنَّهُ لا نُقْصَانَ على المُبْتَاعِ أَنَّهُ
 مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ والمُخَاطَرَةِ [٢٠٤٦].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا لَمْ يَكُنْ حُكُمُ فَسَادِ هَذَه الصَّفْقَةِ كَحُكُمِ البَيْعِ الفَاسِدِ الذي تَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ إِذَا فَاتَتِ السَّلْعَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَانِعَ هَذِه السَّلْعَةَ بِهَذَا الشَّرْطِ الذي تَكُونُ فِيهِ القِيمَةُ إِذَا فَاتَتِ السَّلْعَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَانِعَ هَذِه السَّلْعَةَ بِهَذَا الشَّرْطِ أَنْقَى حُكْمَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ لِلذي بَاعَهَا مِنْهُ: بِعْهَا ولاَ نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا كَانَ حُكْمُهُ بَاقِي فِيهَا كَانَ لَهُ مَا زَادَ على الثَّمَنِ الذي بَاعَها بهِ وعَلَيْهِ مَا نَقُصَ، وكَانَ لَهُ أُجْرَةُ البَاقِ فِي بَيْعِهِ إِيَّاهَا واقْتَضَائِهُ ثَمَنُهَا، وأَمَّا إذا بَاعَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ سِلْعَةً بِنَعَنِ البَاشِعِ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا واقْتَضَائِهُ ثَمَنُهَا، وأَمَّا إذا بَاعَ الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ سِلْعَةً بِنَعَنِ

 ⁽١) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن عثمان الأسدي القرطبي .

⁽۲) رواه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف ٦/ ١٣٢ عن عبد الله بن إدريس به، ورواه مسلم (۲) (۲۱۹۱)، والترمذي (۲۲۳۰)، والنسائي ٧/ ٢٦٢، وابن ماجه (۲۱۹٤)، بإسنادهم إلى عبيد الله بن عمر العُمَري به.

مَعْلُومٍ وَقَبَضَهَا المُشْتَرِي ثُمَّ سَأَلَ البَائِعُ مِنْهُ أَنْ يُقِيلَهُ فِيهَا فَأَبَى، وقالَ لَهُ: بِعْهَا ولاَ نُقْصَانُ عَلَيْكَ، فهذا لا بَأْسَ بهِ، لأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ المُخَاطَرَةِ، وإنَّمَا هَذا شَيَّ وُضِعَ لَهُ بَعْدَ البَيْعِ، ويَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْتَاطَ في بَيْعِها بأَبْلَغَ طَاقَتِهِ، فإنْ بَاعَهَا بأَقَلَّ مِنْ ثَمَنِهَا للهَّيَّ البَيْعِ، ويَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَحْتَاطَ في بَيْعِها بأَبْلَغَ طَاقَتِهِ، فإنْ بَاعَهَا بأَقَلَّ مِنْ ثَمَنِهَا بالشَّيِءِ البَسِيرِ لَزِمَ ذَلِكَ رَبَّهَا، لأَنَّهُ اثْتَمَنَهُ على ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا يُسْتَنَكَرُ اللَّهُ مُتَعَدُّ في ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يَبِيعَهَا بِمَا يُسْتَنَكَرُ [منه عَرْقَمَ مَا قَصَّرَ بهِ عَنْ ثَمَنِهَا، لأَنَّهُ مُتَعَدُّ في ذَلِكَ.

* فَسَّرَ مَالِكٌ في المُوَطَّأُ حَدِيثَ المُلاَمَسَةِ والمُنَابَذَةِ [٢٤٦٠].

ثُمَّ قَالَ في النَّوْبِ المُدْرَجِ في طَيِّهِ، والسَّاجِ المُدْرَجِ في جِرَابِهِ أَنَّهُمَا لاَ يُبَاعَا حَتَّى يُنْشَرَ، أَو يُنْظَرَ إلى مَا فِي أَجْوَافِهِما، فَإِذَا لَمْ يَشْتَرِ المُشْتَرِي ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ على يُنْشَرَ المُشْتَرِي ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ على غَرَر واشْتَرَى مَا لاَ يَدْرِي، وهَذَا خِلاَفُ مَا يُبَاعُ على البَرْنَامِجِ، لأَنَّ بَيْعَ البَرْنَامِجِ (٢) بَيْعٌ على صِفَةٍ، والبَيْعُ على الصَّفَةِ جَائِزٌ، وبَيْعُ المُلاَمَسَةِ بَيْعُ غَيْرُ مَوْضُوفِ ولاَ مَرْفِيُّ، فَصَارَ مِنْ بَيْعِ الغَرَرِ، فَهَذَا يُفْسَخُ إذا وَقَعَ مَا لَمْ يَفِتْ، فإنْ فَاتَ فَفَيه القِيمَةُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لا يَحْسِبُ البَانِعُ في رَأْسِ مَالِهِ في بَيْعِ المُرَابَحَةِ نَفَقَتُهُ على نَفْسِهِ في سَفَرِهِ، كَانَ المَالُ لَهُ، أَو أَحَذَهُ قِرَاضَاً، ولا يَحْسَبُ جُعْلُ السِّمْسَارِ، ولا أَجْرَ الشَّدْ، ولا الطَّيَّ، ولا كِرَاءَ بَيْتِ يَسْكُنُهُ، فأَمَّا كِرَاءُ الحُمُولَةِ والنَّفَقَةِ على الرَّقِيقِ فإنَّهُ يُحْسَبُ لَهُ رِبْحٌ إِلاَّ أَنْ يُرْبِحُوهُ في ذَلِكَ الرَّقِيقِ فإنَّهُ يُحْسَبُ لَهُ رِبْحٌ إِلاَّ أَنْ يُرْبِحُوهُ في ذَلِكَ كُلَّهِ بعدَ العِلْمِ بهِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ، فأَمَّا القِصَارَةُ، والصَّبْغُ، والخِيَاطَةُ فإنَّهُ يُحْسَبُ ذَلِكَ في أَصْلِ الثَّمْنِ ويُضْرِبُ عَلَيْهِ الرِّبْحَ، لأَنَّهُ زِيَادَةٌ في الثِّيَابِ، وعَيْنٌ قَائِمَةٌ فيهَا.

⁽١) جاء في الأصل: من، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽۲) كرر الناسخ جملة (بيع البرنامج) مرتين والصواب حذف أحدهما مراعاة للسياق. والبرنامج ـ بفتح الباء وكسر الميمه هو الدفتر المكتوب فيه أوصاف ما في العدل من الثياب المبيعة لتشترى على تلك الصفة لا يوقف على عينها لغيبتها في عدلها ولا ينظر إليها، ينظر: التمهيد ١٤/١٣، والشرح الكبير ٣/ ٢٤.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: مَنْ كَذَبَ فِي بَيْعِ المُرَابَحَةِ فَقَالَ: قَامَتْ عَلَيَّ بِمِائَةٍ، وإنَّمَا كَانَ اشْتَرَاها بِتِسْعِينَ وبَاعَهَا بِمِائةٍ وعَشَرَةٍ، ثُمَّ صَعَّ كَذِبُهُ بعدَ فَوَاتِ السُّلْعَةِ عندَ المُشْتَرِي أَنَّ البَاثِعَ يُخَيِّرُ، فإنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُشْتَرِي أَنَّ البَاثِعَ يُخَيِّرُ، فإنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ تَكُونَ المُشْتَرِي أَنَّ البَاثِعَ يُخَوِّرُهُ وَلَا يَكُونَ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ القِيمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّي بِيعَهَا مَعَ كَذِبِهِ فِي رَأْسِ مَالِهِ بِمِائةٍ وعَشَرَةٍ.

* قَالَ مَالِكٌ: وإِنْ أَحَبَّ ضُرِبَ لَهُ الرَّبْحُ على التَّسْعِينَ الذي هِي رَأْسُ مَالِهِ الصَّحِيحِ، وَهِيَ التَّسْعونَ مَعَ رِبْحِهَا تِسْعَةً، فإِنْ كَانَتِ القِيمَةُ أَقَلَ مِنْ تِسْعَةٍ وَلِسْعِينَ دِينَاراً لَمْ يُنَقِّصِ البَائِعُ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ الصَّحِيحِ ورِبْحِهِ، لأَنَّ المُشْتَرِي رَضِيَ بِذَلِكَ (٢٤٦٧).

قالَ أبو المُطَرِّفِ: ومَنْ غَلَطَ على نَفْسِهِ في بَيْعِ المُرَابَحَةِ، فقالَ: قَامَتْ عَلَيْ بِمِانَةِ دِينَارِ ثُمَّ بَاعَهَا بِمِانَةٍ وعَشَرَةٍ، ثُمَّ صَحَّ غَلَطُهُ وشُهِدَ لَهُ أَنْ بِمِانَةٍ وعَشَرَةٍ اشْتَرَاهَا، وقَدْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ عندَ المُشْتَرِي، أَنَّ المُشْتَرِيَ يُخَيَّرُ، فإنْ شَاءَ أَعْطَى النَّيْعَ قِيمَةَ السَّلْعَةِ يَوْمَ قَبْضَها، وإنْ شَاءَ أَعْطَاهُ الثَّمَنَ الذي البَّاعَهَا بهِ مَع رِبْجِهَا الذي وَافَقَهُ عَلَيْهِ، وذَلِكَ مِانَةٌ وإحْدَى وعِشْرُونَ دِينَارَا، إلاَّ أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ أَقَلَ الذي وَافَقَهُ عَلَيْهِ، وذَلِكَ مِانَةٌ وإحْدَى وعِشْرُونَ دِينَارَا، إلاَّ أَنْ تَكُونَ القِيمَةُ أَقَلَ مِن النَّعْمَنِ الذي اشْتَرَاهَا بهِ المُشْتَرِي، وَهُوَ عَشَرَةٌ ومِانَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْقَصُهِ مِنْ مِانَةٍ وعَشَرَةٌ ومِانَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْقَصُهِ مِنْ مِانَةٍ وعَشَرَةً ومِانَةٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْقَصُهِ مِنْ مِانَةٍ وعَشَرَةٍ والْمَنْ بَعْ على رَأْسِ مَالِ البَانِعِ الصَّحِيعِ على نَفْسِهِ، فإذا كَانَتِ القِيمَةُ أَكْثَرُ مِنْ ضَرْبِ الرَّبْعِ على رَأْسِ مَالِ البَانِعِ الصَّحِيعِ على نَفْسِهِ، فإذا كَانَتِ القِيمَةُ أَكْثَرُ مِنْ ضَرْبِ الرِّبْعِ على رَأْسِ مَالِ البَانِعِ الصَّحِيعِ على نَفْسِهِ، فإذا كَانَتِ القِيمَةُ أَكْثُرُ مِنْ ضَرْبِ الرِّبْعِ على رَأْسِ مَالِ البَانِعِ على رَأْسِ المَالِ الصَّعِيعِ على مَانَفُونِ المَسْالَتَيْنِ بِشِيءِ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ أَنَّهُ يَكُونُ بالخِيَارِ، إنْ شَاءَ المُشْتَرِي في هَاتَيْنِ المَسْالَتَيْنِ بِشَيءٍ مِنْ وُجُوهِ الفَوْتِ أَنَّهُ يَكُونُ بالخِيَارِ، إنْ شَاءَ المُنْ مَنْ مُ وَإِنْ شَاءَ وَذَها بِمَا قَالَ البَائِعُ، وإنْ شَاءَ رَدِّيَ

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: صِفَةُ بَيْعِ البَرْنَامِجِ هُوَ أَنْ يَأْتِي البَائِعُ بِثِيَابِ رَفِيعَةٍ مَطُوِيةٍ مَشْدُودَةٍ في عِدْلِ قَدْ كَتَبَ صِفَاتَهَا، وذَرْعَها، ورُقُومَهَا، فَبَبِيعُهَا مِنَ التُّجارِ على صِفَةِ مَا في كِتَابِهِ، فإذا وَجَدُوهَا على صِفَةِ الكِتَابِ الذي ابْتَاعُوهَا عليهِ لَزِمَتْهُم، وأُجِيزَ هَذَا البَيْعُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِي نَشْرِهَا على البَائِعِ ضَرَراً والبَيْعُ على الصَّفَةِ جَائِزٌ، بِخِلاَفِ مَا يَتَمَكَّنُ نَشْرَهُ وتَقْلِيبَهُ، ومَا كَانَ ذَلِكَ مُمْكِناً فِيهِ ولَمْ يُبَعْ إلاَّ بعدَ النَّشْرِ والتَّقْلِيبِ، فإنْ بِيعَ بِغَيْرِ نَشْرٍ ولاَ تَقْلِيبٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ مِنْ بَيْعِ المُلاَمَسَةِ التي نَهَى رَسُولُ اللهِ يَشِيخُ عَنْهَا.

* * *

البَيْعُ على الخِيَارِ، والدَّيْنُ في الرِّبَا، وجَامِعُ الدَّيْنِ والحَوْلِ

* قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: لَمَّا لَمْ يَكُنْ في حَدِيثِ "المُتَبايِعَانِ بالخِيارِ" [٢٤٧٣] حَدُّ لِوَقِتِ الافْتِرَاقِ يَنتُهِيانِ إليهِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَرَّقَ بِينَ عَقْدِ البَيْعِ وَسَائِرِ الْعُقُودِ التي تَلْزَمُ بِاللَّفْظِ دُونَ التَّفَرُقِ، كَمَا قالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِن يَنفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلَّ مِن سَعَتِهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِما السَمُ السَاءِ: ١٣٠]، وهَذَا افْتِرَاقٌ بالكَلاَمِ، وشَي * آخرُ أَنَّ المُتَسَاوِمَيْنَ يَقَعُ عَلَيْهِما اسْمُ المُتَبَايِعَيْنِ، كما قال ﷺ: "لا يَبغ بَعْضُكُمْ على بَيْعِ بَعْضٍ "[٢٥١٦] فَسَمَّى المُسَاوَمَة المُتَبَايِعَيْنِ، كما قال ﷺ: المُتَسَاوِمَيْنِ بالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفرَقَا على عَقْدِ بَيْعٍ، فإذا انْعَقَدَ بَيْنَهُمَا البَيْعُ لَزِمَهُمَا، وقَد اخْتُلِفَ في حَدِيثِ: "المُتَبَايِعِيْنِ بالخِيَارِ» فَفِي المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ» فَفِي المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ أَلْ المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ» فَفِي المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ أَلَ المُتَبَايِعَيْنِ بالخِيَارِ» وفي حَدِيثِ: "المُتَبايِعِيْنِ بالخِيَارِ» فَفِي بَعْضِ الرُّوَاياتِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ البَائِعِ، أَو يَتَرَادًانِ، وفِي حَدِيثِ آخَرَ: إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِعِ، أَو يَتَرَادًانِ، وفِي حَدِيثِ آخَرَ: إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِعِ، أَو يَتَرَادًانِ، وفِي حَدِيثِ آخِرَ: إذا اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانِ في ثَمَنِ السَّلْعَةِ أُحِلَفَ البَائِعُ.

* قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: فَلُو كَانَ الخِيَارُ لَهُمَا لَم يَكُنْ بَيْنَهُمَا يَمِينٌ، وكَانَ لِمَن شَاءَ مِنْهُمَا الرَّذُ دُونَ الاخْتِلاَفُ في الثَّمَنِ، والصَّرْفُ بَيْعٌ ولا خِيَارٌ فِيهِ، لِقَوْلَهِ عليهِ السَّلاَمُ: «الذَّهَبُ بالوَرِقِ رِبا، إِلاَّ هَاءَ وَهَاءَ»[٢٣٤٥].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فَالْعَمَلُ عِنْدَنا فِي البَيْعِ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ بِاللَّفْظِ، وقَدْ قالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: (البَيْعُ يَنْعَقِدُ بِاللَّفْظِ)(١)، فهذا كُلُّهُ يَدُلُّ على أَنَّهُ إِذَا انْعَقَدَ البَيْعُ أَنْ لاَ خِيَارَ فِيهِ لاَّحَدِ.

⁽١) بحثت عن قول عمر هذا ولم أجده.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكِ فِي المُتَبَايِعَيْنِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي ثَمَنِ السُّلْعَةِ، فَأَوَّلُ قَوْلَيْ مَالِكِ: أَنَّ المُبْتَاعَ مُصَدَّقٌ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الثَّمَنِ مَعَ يَمِينِه وإِنْ لَمُ تَفِتِ السَّلْعَةُ، وبِهَذَا قَالَ ابنُ وَهْبِ.

وقالَ أَشْهَبُ: إِنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ ويَتَرَادًانِ البَيْعَ وإِنْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ في يَدِ المُبْتَاعِ، يُرِيدُ: أَنَّهُ يُغْرَمُ قِيمَتُهَا بعدَ يَمِينِه.

وقالَ ابنُ القاسِمِ: إِنْ لَمْ تَفِتِ السَّلْعَةُ حَلَفَ البَاثِعُ أَوَّلاً على مَا يَدَّعِي، ثُمَّ يَكُونُ المُبْتَاعُ بِالخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ السَّلْعَةَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ البَائِعُ، وإِنْ شَاءَ حَلَفَ على مَا يَدَّعِي ثُمَّ يَرُدُهَا، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ السَّلْطَانُ البَيْعَ بَيْنَهُمَا أَنْ يَلْخُذَهَا بِمَا قَالَ البَائِعُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ لَهُ، وإذا فَاتَتِ السَّلْعَةُ بِحَوَالَةِ أَسْوَاقٍ فَمَا فَوْقَ يَاكُونُ ذَلِكَ لَهُ، وإذا فَاتَتِ السَّلْعَةُ بِحَوَالَةِ أَسْوَاقٍ فَمَا فَوْقَ يَاكُونُ فَوْلُ المُشْتَرِي يَخْلِفُ أَنَّهُ أَتَى بِمَا يَشْبِهُ ثَمَنَهَا، وإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ فَاللَّهُ وَلَ المُشْتَرِي يَخْلِفُ أَنَّهُ أَتَى بِمَا لا يَشْبِهُ مَا فَوْلُ الْمَشْتَرِي يَخْلِفُ أَنَّهُ أَنِي أَيْضًا بِمَا لا يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ، فَإِنْ أَتَى بِمَا لاَ يَشْبِهُ مَا لَا يَشْبِهُ مُ فَلْ ثَمَنِهَا (١).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ واشْتَرَطَ البَائِعُ أَو المُبْتَاعُ مَشُورَةً غَيْرِه في ذَلِكَ كَانَ لِمُشْتَرِطِ ذَلِكَ مِنْهُمَا أَيْضَا البَيْعُ أَو رَدُّهُ دُونَ مَشُورَةِ ذَلِكَ الرَّجُلِ المُشْتَرطِ اسْتِشَارَتَهُ.

وقالَ ابنُ نَافِعِ: يَلْزَمَهُمَا مَا شَرَطَا مِنْ ذَلِكَ وَلْيَسْأَلُ ذَلِكَ الرَّجُلِ المُشْتَرِطِ اسْتِشَارَتَهُ، فإنْ أَجَّازَ البَيْعَ بَيْنَهُمَا لَزِمَهُمَا، وإنْ رَدَّهُ فَهُو مَرْدُودٌ عَنْهُمَا.

* قَالَ عِيسَى: دَارُ نَخْلَةَ هِيَ دَارٌ بِالمَدِينَةِ تُبَاعُ فِيهَا البُرُودُ[٢٤٧٨].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا كَرِهَ زَيْدُ بِنُ ثَابِتٍ (ضَعْ وتَعَجَّلُ) لأَنَّهُ رِبَا، وذَلِكَ أَنَّ فَاعِلَ ذَلِكَ يَبِيعُ عَيْنًا إِلَى أَجَلِ بأَقَلَّ مِنْهُ نَقْداً، وأَمَّا إِذَا حَلَّ بِهِ أَجَلُ الدَّيْنِ فَوَضَعَ عَنْهُ صَاحِبُ المَالِ مِنْهُ فَهُوَ جَائِزٌ، لأَنَّهُ إِحْسَانٌ مِنْ قِبَلِ صَاحِبِ المَالِ وليسَ ذَلِكَ رِبَا،

⁽١) نقل أقوال مالك في هذه المسألة وأقوال أصحابه بمثل ما نقله المصنف: ابن عبد البر في كتاب الكافي ٢٢٦/٢٢٦.

ومَا لاَ يَحِلُّ للرَّجُلِ أَكْلُهُ مِنَ المُبْتَاعِ لا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُطْعَمْهُ أَهْلُهُ، ويَجُوزُ إذا تَابَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُطْعَمْهُ المُسَاكِينَ.

قَالَ عِيسَى فِي الذي يَكُونُ له الدَّيْنُ على الرَّجُلِ فإذا تَقَاضَاهُ إِيَّاهُ عَسَرَ لَهُ، فَيَقُولُ لَهُ: بِغْنِي سِلْعَةً بِثَمَنِ إلى أَجَلِ أَقْضِيكَ ثَمَنَها عَنْ هَذا الدَّيْنِ، أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَنْبَغِي، لأَنَّ ثَمَنَ السَّلْعَةِ التي بَاعَهَا رَبُّ الدَّيْنِ آخِرًا مِنَ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنُ، رَجَعَ إليه، وفُسِخَ دَيْنُهُ الأَوْلُ الذي قَدْ حَلَّ لَهُ على غَرِيمِهِ في دَيْنٍ إلى أَجَلٍ، فَصَارَ دَيْنَا في دَيْنٍ، ويُفْسَخُ البَيْعُ في هَذه السَّلْعَةِ التي بَاعَهَا رَبُّ الدَّيْنِ آخِرًا مِنَ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنُ مَا لَمْ تَفِتِ السَّلْعَةُ، فإنْ فَاتَتْ غُرمَ قِيمَتُهَا.

* قَوْلُهُ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» [٢٤٨٤]، يَغْنِي: مَطْلُ مَنْ حَلَّ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَهُوَ مَلِيءٌ
 يَمْطِلُ صَاحِبُهُ، فَهُو ظَالِمٌ، ومَنْ لم يَكُنْ مَلِينَا بِدَيْنهِ فَقَدْ عَذَرَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْلهِ:
 ﴿ وَإِن كَانَ ذُوعُ شَرَةٍ فَنَظِرَةُ إِنَى مَيْسَرَةٌ ﴾ [البغره: ٢٨٠].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: الحَوَالَةُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ نَدَبَ إليهِ رَسُولُ اللهِ بِهَوْلِهِ: «وإذا أُتْبِعَ أَحَدُكُم على مَلِيءٍ فَلْيُتْبِعْ».

والحَوَالَةُ رُخْصَةٌ مِنَ الدَّينِ، مَنْ رَضِيَ بِذِمَّةِ مُحَالٍ عَلَيْهِ فَقَدْ بَرِثَتْ ذِمَّةُ المُحِيلِ مِنَ الدَّيْنِ الذي كَانَ عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ يُقِرَّ المُحِيلُ المُحَالَ مِنْ مُعْدَمِ أَو مُغْلِسٍ فَلَهُ الرُّجُوعُ حِينَيْذٍ على غَرِيمِهِ الأَوَّلِ، إلاَّ أَنْ يَرْضَى بِذِمَّةِ هَذَا المُعْدَمِ، وَهُوَ عَالِمٌ بِعَدَمِهِ فَلاَ رُجُوعُ لَهُ على الأَوَّلِ، والحَمَالَةُ بِخِلاَفِ الحَوَالَةِ، ولِرَبُ المَالِ إذا حَلَّ أَجَلُهُ أَنْ يَأْخُذَ بِمَالِهِ إِنْ شَاءَ الغَرِيمُ، وإنْ شَاءَ الحَمِيلُ.

وقالَ أَيْضًا: لاَ يُغْرَمُ الحَمِيلُ إلاَّ في عَدَم الغَرِيمِ أو غَيْبَتِهِ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَم يُلْزَمْ مَنْ سَلَمَ في سِلْعَةِ إلى أَجَلِ أَنْ يَقْبِضَهَا قَبْلَ الأَجَلِ، لأَنَّهُ إِنَّمَا أَبْقَامًا في ذِمَّةِ البَائِعِ لَها مِنْهُ طَمَعًا في نِفَاقِهَا، إلاَّ أَنْ يَتَقَارَبَ الأَجَلُ مِثْلَ النَّوْمَيْنِ، فإنَّهُ يَلْزُمُهُ حِينَئِذٍ قَبَضَها مِنْ دَافِعَهَا إليه.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنِ ابَتَّاعَ طَعَاماً فَاكْتَالَهُ، ثُمَّ بَاعَهُ على شَرْطِ تَصْدِيقِه في الكَيْلِ، أَنَّهُ إِنْ بَاعَهُ بِنَقْدِ فَهُوَ جَائِزٌ، وإِنْ بَاعَهُ بِدَيْنِ لَمْ يَجُزْ (٢٤٨٧)،

إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ بِالنَّقْدِ لَمْ تَلْحَقْهُ في ذَلِكَ تُهْمَةٌ مِنْ قِبَلِ المُشْتَرِي في أَنْ يَتُرُكَ مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الكَيْلِ لِوَجْهِ يَنتُفعُ بهِ، لأَنَّهُ قَدْ عَجَّلَ النَّقْدَ للبَاثِع، وأَمَّا إِذَا بَاعَهُ مِنْهُ بِدَيْنٍ فَالتُهْمَةُ تَلْحَقُهُ في أَنْ يَتُرُكَ لَهُ كَيْلَ الطَّعَامِ، بِسَببِ تَأْخِيرِ النَّقْدِ وَالكَيْلِ لَهُ زِيَادَةً ونَقْصَانَ، فَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالدَّيْنِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ شِرَاءُ دَيْنِ على غَائِبٍ لأَنَّهُ مُنْتَظِرٌ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الذي عَلَيْهِ الدَّيْنِ مُفْلِسَا ولا يَدْرِي ذَلِكَ المُشْتَرِي، وكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ شِرَاءُ مَا عَلَيْهِ وإِنْ كَانَ حَاضِراً غَيْرَ مُقَرِّ بِالدَّيْنِ وإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ بِهِ بَيِّنَةٌ، لأَنَّهُ قَدْ يَدَّعِي هِبَةَ الدَّيْنِ، فالذي يَشْتَرِي ذَلِكَ يَشْتَرِي خُصُومَة، ويَدْخُلُ على غُرَر، فإذا أَقَرَّ بِالدَّيْنِ الدَّيْنِ فَي فَشِرَاءُ مَا عَلَيْهِ جَائِزٌ، فإذ كَانَ الدَّيْنُ عَيْنَا، بِيعَ بِعَرَضٍ نَقْداً، وإِنْ كَانَ عَرَضَا بِيعَ بِاللَّهُ فُلِي وَالعَرَضُ المُخَالِفُ لَهُ نَقْداً، فإنْ كَانَ إلى أَجَلٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ فُسِخَ دَيْنِ في بِالْعَيْنِ والْعَرَضُ المُخَالِفُ لَهُ نَقْداً، فإنْ كَانَ إلى أَجَلٍ لَمْ يَجُزْ، لأَنَّهُ فُسِخَ دَيْنِ في دَيْن، وإنْ كَانَ ذَهَبا لَمْ يَجُزْ بَيْعُهُ بِفِضَةٍ ولاَ ذَهَب.

فهرس الموضوعات

فحة	الموضوع الص
٥.	*تمهید
	الفصل الأول
۱۳	عَصْرُ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَاذِعيِّ
۱۳	*المبحثُ الأول: الحيّاةُ السيّاسيَّةِ
۱۹	*المبحث الثاني: الحياةُ العلميَّة
	الفصل الثاني
24	ترجمة المؤلف
40	 المبحثُ الأول: المُتَرْجِمُونَ له، والرَّاوونَ لِحَدِيثهِ ومَرْويَاتهِ
۲۸	*المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته، وولادته، ووفاته
۲.	*المبحثُ الثالث: نَشْأَتُه، وطَلَبهُ للعِلْم، وَرِخْلاَتهُ
77	*المبحث الرَّابع: مصنَّفاتهُ أن المبحث الرَّابع: مصنَّفاتهُ
۲۷	*المبحث الخامس: مَذْهبُه، وعَقِيدَتُه
۲۸	*المبحث السادس: مآثره، وثناء العلماء عليه مآثره،
	الفصل الثالث
23	شُيُوخُ أَبِي المُطَرِّفِ وتَلاَمِيذُه
٥٤	*المبحث الأول: شُيُوخه
٤٥	*المبحث الثاني: تَلاَمِيذه

الفصل الرابع

٥٩	مَرْوِيَاتُ أَبِي المُطَرِّف ومَسْمُوعَاتهُ
77	*المبحث الأول: كتب التفسير
٦٤	*المبحث الثاني: كتب علوم القرآن وفضائله
٦٥	المبحث الثالث: كتب الحديث المُسندة بالمستدة المستدة الثالث: كتب الحديث المُستدة المستدة المستدين المستدة المستدين المستدة المس
٦٨	المبحث الرابع: كتب شروح الموطأ
٦٩	المبحث الخامس: كتب علوم الحديث
٧.	المبحث السادس: كتب الفقه
۷١	المبحث السابع: كتب اللغة
	الفصل الخامس
۷۳	دِرَاسةُ تفسير الموطأ لأبي المطرف القنازعي
٧٥	المَبْحَثُ الْأُوَّلُ: وفيه مَطْلَبَانِ
٥٧	المَطْلَبُ الأَوَّلُ: إِثْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ
٧٦	المَطْلَبُ الثَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبةِ الكِتَابِ للمُؤلِّفِ
۸٠	المبحث الثاني: وفيه مَطْلَبَانِ
۸٠	المطلب الأول: منهج أبي المطرف في الكتاب
۸۲	المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المُؤلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَائِدِ
۸۲	أُولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ
۸۸	ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَرِيمِ
۸٩	ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ
	رابعاً: علم الفقه
	خامساً: عِلْمُ أُصُولِ الفِقْهِ
	سادساً: علم اللُّغَة
97	سابعاً: فوائد أخرى

41	*المبحث الثالث: مَوَارِدُ المؤلِّفِ في الكِتَابِ مَوَارِدُ المؤلِّفِ في الكِتَابِ
9,8	النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادر التي صرَّحَ بالنَّقْلِ منها
99	النَّوْعُ النَّانِي: مَصَادِرُ نَقَلَ مِنْها لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسمِ الكِتَابِ
۱۰۸	*المبحث الرابع: وفيه مطلبان
۱۰۸	المطلب الأولُ: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة
111	المطلب الثاني: مآخذُ على المُؤلِّف
۱۱۳	*المبحث الخامس: وُصف النسخة المعتمدة في التحقيق
117	*المبحثُ السَّادِس: الطَّرِيقَةُ المُتَّبَعَةِ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ
119	صُور من المَخْطُوطَاتِ المُعتمدةِ في تَخقِيقِ الكِتَابِ
	تفسِيرُ الموطَّأ
	ي . النص المحقق
179	الطَّهُور للوَضُوءِ
١٣٢	بابُ جَامِعِ الوُضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَّيْنِ والاسْتِطَابَةِ
1	بابُ افْتِتَاحَ الصَّلاَةِ
١٥٦	باب التَّأْمِينَ، والجُلُوس في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها
١٥٨	باب ما يفعلَ مَنْ سلَّمَ مِنْ رَكْعَتينِ سَاهِيا
۲۲۲	بابُ مَسَائِلِ الجُمُعَةِ إلى آخِرِها
۱۷۲	تَفْسِيرُ أَبُوَابُ الصَّلاة في رمضًان
١٧٤	بابُ صَلاَةِ اللَّيْلِ، وصَلاَةِ الوِتْرِ، ورَكْعَتِي الفَجْرِ
۱۸۲	بابُ فَضْلِ صَلاَّةِ الجَمَاعَةِ، وَإِعَادَةِ الصَّلاَةِ مَعَ الإمَّام، وصَلاَةِ الرَّجُلِ جَالِسًا
۱۸۸	بابُ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، إلى آخرِ الجَمْع بينَ الصَّلاَتَيْنَ في السَّفَرِ
194	بابُ قَصْرِ الصَّلاَةِ فِي السَّفَرِ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على الدَّابَةِ
198	بابُ مَنْ صَلَّى الضُّحَى إلى آخِرِ بَابِ القُنُوتِ في صَلاَةِ الصُّبْحِ
	بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ والإِنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على
3 • 7	النبيُّ وَ النبيُّ وَ اللهِ المِلْمُ المِلْمُ اللهِ المِلْمُلِي المِلْمُلِي المِلْمُلِي اللهِ اللهِ المِلْمُلِي المِلْمُلِي ال

۲۰۸	بابُ جَامِع الصَّلاَّةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ في الصَّلاَّةِ
Y 1 Y	بابُ الغُسْلَ للعِيدَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الاسْتِسْقَاءِ، وصَلاَةِ الخَوْفِ ٢٠٠٠٠٠
777	بابُ النَّهٰي عَنِ اسْتِفْبَالِ القِبْلَةِ لَلْحَاجَةِ، إلى آخِرِ خُرُوجِ النَّاسِ إلى المَسْجِدِ
	بابُ الوُضُوءِ لِمَنْ مَسَّ القُرْآنَ، إلى آخرِ بَابِ في القُرْآنِ
749	بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِرِ كِتَابِ الصَّلاَةِ َ

* * *



والمرابع المعارية

كالف

أَبِي ٱلمَطَّرِّفِ عَبُدُ الرَّحْمٰنِ بْنِ مَرُوانَ ٱلْقُنَازِعِيِّ اَلْقُطْبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ولدَسَنَة ٢٤١هـ وتوفي سَنَة ٢١١ه رجيمة الله يَحَالَىٰ

> حَقَّقَهُ وَقَدَّمُ لَهُ وَخَرَجَ نصُوصَهُ الأستاذ الدكتورعا مرصر صبري

> > ٱلْحِيَّ لَدُ ٱلتَّانِي

العدلالات

وَزَارِدُ الْأُوقِ افْ وَالشِّنَّ وَوْزَلْكُسْ الْمَيْةُ وَالْكُسْ الْمِيْةُ وَالْكُسْ الْمِيْةُ وَالْمُعْلَاز

طبع بتموت ظبع بتموت

الهَيِّئْ القطائِة للأوقافِ

حُقُوق الطَّبْع مَحَفُوظَة وزلارة الأوقاف والشروك الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية دولة قطر الطَبْعَة الأولى / ١٤٢٩ه - ٢٠٠٨م

فاشبمليا ثالنضيالضولي والإخراج الغني والطباعة

كَالْلِكُولُالِ سِيسِيسِ تُولِلِيِّنْظَالِبُكِ

سورسیا د مَشیق به ص . ب : ۲۲۲۸ لبشنان به بیروت به ص . ب : ۱۲/۵۱۸۸ هَاهُ : ۲۰۲۷،۱۱ ۱۱ ۹۳۳، فکل: ۲۰۲۱،۱۱ ۱۲ ۹۲۳،۰ www.daralnawader.com

بابُ في الشِّركَةِ، والتَّوْلِيةِ، وإفْلاسِ الغَرِيم

إذا بَاعَ الرَّجُلُ ثِيَاباً مُخْتَلِفَةَ الصَّفَاتِ فَاسْتَفْنَى لِنَفْسِهِ مِنْ صِنْفِ مِنْهَا عَدَداً يَخْتَارُهُ، فإنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ، مِثْلَ أَنْ يَبْتَعَ عِدْلاً فِيهِ خَمْسُونَ ثَوْباً عَشَرَةٌ مِنْ خَزْ، وعَشَرَةٌ مِنْ قُطْنٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ قُطْنٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ كَتَّانٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ قُطْنٍ، وعَشَرَةٌ مِنْ كَتَّانٍ، فَهَذا جَائِزٌ ولَهُ فَيَسْتَثْنِي البَائِعُ مِنْهَا عَدَداً عندَ الصَّفْقَةِ مُخْتَارَةً مِنْ أَحَدِ الأَصْنَافِ، فَهَذا جَائِزٌ ولَهُ شَرْطُهُ، وإذا لم يُسَمِّ مِنْ أَيِّ الأَصْنَافِ يَخْتَارُ العَدَدَ الذي اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ، فإنَّه يَكُونُ شَرِيكاً للمُشْتَرِي مِنْهُ بِقَدْرِ مَا اسْتَثْنَاهُ لِنَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ في جُمْلَةِ مَا بَاعَ مِنْ جَمِيعِ تَلْكَ الثَيَّاب.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على إِجَازَةِ الشُّرْكِ والتَّوْلِيةِ والإقَالَةِ في الطَّعَامِ وغَيْرِه قَبْلِ قَبْضِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فِعْلٌ مَعْرُوفٌ، ولَيْسَ يُوجَدُ في ذَلِكَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ عَنِ النبيِّ ﷺ، إلاَّ مَا أَرْسَلَهُ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وذَكَرَهُ مَالِكٌ في المُوطَأُ (١٠).

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَن اشْتَرَى سِلْعَةً ثُمَّ اشْتَرَكَ فِيهَا غَيْرُهُ أَنَّ النَّبِعَةَ فِيهَا على المُشَرِّكِ، إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُشَرِّكُ على الذي أَشْرَكَهُ بِحَضْرَةِ البَيْعِ في وَقْتِ الشَّرْكَةِ أَنَّ بَيْعَتَكَ فِيها على البَانِعِ الأَوَّلِ، فَيْنَفَعُهُ شَرْطُهُ، وتَكُونُ حِينَئِذٍ نَبِعَةُ المُشَرِّكِ فِيمَا يَلْحَقُهُ في السَّلْعَةِ على البَانِعِ الأَوَّلِ، وإِنْ بَعُدَ شَرْطُ المُشَرِّكِ مِنْ تَبِعَةُ المُشَرِّكِ فِيمَا يَلْحَقُهُ في السَّلْعَةِ على البَانِعِ الأَوَّلِ، وإِنْ بَعُدَ شَرْطُ المُشَرِّكِ مِنْ عَقْدِ الصَّفْقَةِ لَمْ يُنتَفَعْ بهِ، وكَانَتِ النَّبِعَةُ في ذَلِكَ على المُشَرِّكِ [٢٤٩٣]، إنَّما كَانَتِ النَّبِعَةُ على المُشَرِّكِ أَو المُؤلِي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَلَّكَةُ مَا أَشْرَكَ فِيهِ أَوَّلاً بِعَقْدِ الصَّفْقَةِ، فإذا أَشْرَكَ أَوَلاً بِحَضْرَةِ البَائِعِ الأَوَّلِ واشْتَرَطَ النَّبِعَةَ عَلَيْهِ نَفَعَهُ شَرْطُهُ، المَّشَرَكِ أَوْلاً بِحَضْرَةِ البَائِعِ الأَوَّلِ واشْتَرَطَ النَّبِعَةَ عَلَيْهِ نَفَعَهُ شَرْطُهُ،

⁽١) لم أجد هذا البلاغ في الموطأ، ولم ينسبه أحد إليه.

لأنَّهُ لَمْ يَكُنْ حِينَيْدِ مَالِكَا لِمَا أَشْرَكَ فِيهِ، أَو وَلاَّهُ مُلْكَا تَامَاً، وأَمَّا إِذَا بَعُدَ شَرْطُهُ مِنْ عَقْدِ الصَّفْقَةِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ، لأَنَّهُ قَدْ مَلَّكَهُ ذَلِكَ مِلْكَا تَامَّا، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْهُ التَّبِعَةُ، ولَمْ يَنْتَفِعْ بِشَرْطِهِ.

* قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنِ ابْتَاعَ سِلْعَةً ثُمَّ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: أَشْرِكْنِي بِنِصْفِهَا وأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ أَنَّهُ جَائِزٌ [٢٤٩٥]، يَعْنِي: إذا ضَرَبَ لِبَيْعِهَا أَجَلاً، لأَنَّهُ بَيْعٌ وإجَارَةٌ، والبَيْعُ والإَجَارَةُ جَائِزٌ أَنْ يَجْتَمِعَانِ في صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فإنْ لَمْ يَضْرِبْ لِبَيْعِهِ إِيَّاهَا أَجَلاً لَمْ يَجُزْ.

قالَ عِيسَى: فإنْ بَاعَهَا في نِصْفِ الأَجَلِ الذي ضَرَبَهُ لِبَيْعِهَا كَانَ لَهُ نِصْفُ الأَجْرَةِ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا.

وتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يُقَالَ مَا قِيمَةُ نِصْفِ هَذِه السِّلْعَةِ على اشْتِرَاطِ قِيَامِ المُشْتَرِي فِي بَيْعِهِ النَّصْفَ الآخَرِ شَهْراً، فإنْ قِيلَ: قِيمَتُهَا عَشَرَةُ دَرَاهِمَ، قِيلَ: فَمَا قِيمَتُهَا بِغَيْرِ اشْتِرَاطِ؟ فإنْ قِيلَ: اثْنَتَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا، فَبَيْنَ القِيمَتَيْنِ دِرْهَمَانِ، وَهُوَ السُّدُسِ بِغَيْرِ اشْتِرَاطِ؟ فإنْ قِيلَ: اثْنَتَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا، فَبَيْنَ القِيمَتَيْنِ دِرْهَمَانِ، وَهُوَ السُّدُسِ مِنَ الثَّمَنِ كُلِّهِ، فإذا خَدَمَهُ في بَيْعِهَا نِصْفُ شَهْرٍ وَجَبَ لَهُ مِنَ الأُجْرَةِ نِصَفْهَا، فَهَذا وَجْهُ العَمَل في هَذِه المَسْأَلةِ.

* قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: رَوَى حَدِيثَ التَّفْلِيسِ أَصْحَابُ مَالِكِ عَنْهُ مُوسَلاً (٢٤٩٧)، إلاَّ عبدَ الرَّزَاقِ فإنَّهُ أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكِ، عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النبيِّ يَثِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «أَيْمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعَاً فَأَفْلَسَ الذي ابْنَاعَهُ مِنْهُ، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِره (١).

قَالَ أَحمدُ بنُ خَالِدٍ: وأَصْحَابُ مَالِكِ لا يَذْكُرُونَ في سَنَدِ هَذَا الحَدِيثِ أَبَا هُرَيْرَةَ، وإنَّمَا يَرْوُنَهُ مُرْسَلاً عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وبِهَذَا أَخَذَ مَالِكٌ، والزُّهْرِيُّ قَبْلَهُ، كَانَا يَقُولاَنِ: صَاحِبُ المُبْتَاعِ أَحَقُّ بِمَتَاعِهِ إذا وَجَدَهُ في حَالِ الفَلْسِ، وَهُوَ في المَوْتِ أُسْوَةُ الغُرَمَاءِ.

⁽١) مصنف عبد الرزاق ٢٦٤٨.

* قَالَ أَحْمَدُ: وذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ المَوْتَ والفَلَسَ سَوَاءٌ، وأَنَّ لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ أَنْ يَأْخُذَهَا فِي الفَلَسِ، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا السَّلْعَةِ أَنْ يَأْخُذَهَا فِي الفَلَسِ، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا [رَوَاهُ] (١) ابنُ أَبِي ذِعْبٍ، عَنْ أَبِي المُعْتَمِرِ، عَنْ عُمَرَ بِنِ خَلْدَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ أَو أَفْلَسَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ فَهُوَ أَحَقُ بِهِ» (١).

قَالَ أَحْمَدُ: ولَيْسَ يُعَارِضُ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ بِحَدِيثِ أَبِي المُعْتَمِرِ الذي لَم يَرُوهِ إلاَّ ابنُ أَبِي ذَنْبِ، وقَالَ النَّسَائِيُّ أحمدُ بنُ شُعَيْبِ: ابنُ أَبِي ذِنْبِ رَجُلٌ ضَعِيفٌ (٣).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: والمُفْلِسُ في النَّظَرِ يُفَارِقُ المَيِّتَ، لأَنَّ المُفْلِسَ تَبْقَى ذِمَّتُهُ لِسَائِرِ غُرَمَائِهِ، والمَيِّتُ لا تَبْقَى لَهُ ذِمَّةٌ بعدَ مَوْتِهِ، فَلِهَذا افْتَرَقَ حُكْمَهُمَا في الحَيَاةِ والمَمَاتِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا اشْتَرَى المُفْلِسُ بُقْعَةً بِدَيْنٍ، ثُمَّ بَنَاهَا، فَطَلَبَ رَبُهَا ثَمَنَها، أَنَّهَا تُقَوَّمُ البُقْعَةُ، ويَقُوَّمُ البُنْيَانُ، والخِيَارُ في هذه المَسْأَلَةِ للغُرَمَاءِ، إِنْ أَحَبُوا أَنْ يَدْفَعُوا إِلَى صَاحِبِ البُقْعَةِ ثَمَنَ بُقْعَتِهِ ويأْخُذُونَها لأَنْفُسِهِم كَانَ ذَلِكَ لَهُم، وإلاَّ قُوَمَ البُنْيَانُ قَائِماً، فَيُعْرَفُ مَا قِيمَةُ الدَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ البُقْعَةِ بَرَاحَا لِهُم، وإلاَّ قُومَ البُنْيَانُ قَائِماً، فَيُعْرَفُ مَا قِيمَةُ الدَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ البُقْعَةِ بَرَاحَا بِلاَ بِنَاءٍ؟ فَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ لِصَاحِبِ البُقْعَةِ قِيمَةُ بُقْعَتِهِ، ويَكُونُ للغُرَمَاءِ قِيمَةُ البُنْيَانِ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُم على قَدْرِ دِيُونِهِم، وإنَّمَا أَخَذَ صَاحِبُ البُقْعَةِ جَمِيعَ ثَمَنِهِ البُنْيَانِ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُم على قَدْرِ دِيُونِهِم، وإنَّمَا أَخَذَ صَاحِبُ البُقْعَةِ جَمِيعَ ثَمَنِهِ الْأَنَّهُ وَجَدَ سِلْعَتَهُ قَائِمَةً بِعَيْنِهَا، فَكَانَ أَحَقَّ بِهَا مِنْ سَائِرِ الغُرَمَاءِ.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: رواها، وهو خطأ لا يتناسب مع السياق.

 ⁽۲) رواه ابن ماجه (۲۳٦٠)، والشافعي في الأم ٣/ ١٩٩، والدارقطني في السنن (۲۹۰۰)،
 بإسنادهم إلى ابن أبي ذئب به.

⁽٣) لم أجد تضعيف النسائي لابن أبي ذئب، وإنما وجدت أنه يوثقه، وهذا هو الصحيح، فإن ابن أبي ذئب أحد الأئمة المشهورين ممن أجمع على توثيقه، ينظر: تهذيب الكمال ٢٥ / ٦٣٠. وكان الأولى تضعيف الحديث بأبي المعتمر وهو رجل مجهول لا يعرف، بنظر: لسان الميزان ٧/ ٤٨٤.

بابُ مَا يَكُونُ مِنَ المُسَاوَمَةِ، إلى آخِرِ كِتَابِ البِيُوعِ

- * في رَدُّ رَسُولِ اللهِ ﷺ خِيَاراً مَكَانَ البَكْرِ الذي اسْتَسْلَفَهُ [٢٥٠٦] مِنَ الفِقْهِ: إَجَازَةُ السَّلَفِ في الحَيَوانِ، ورَدُّ المُسْتَسْلِفِ أَفْضَلَ مِنَ العَيْنِ الذي اسْتَسْلَفَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا على شَرْطٍ، أو عَادَةٍ جَرَتْ بَيْنَ المُسْلَفِ والمُسْتَسْلِفِ، ولا يَجُوذُ أَنْ يَرُدَّ أَكْثَرَ عَدَداً مِنَ الذي اسْتَسْلَف، وكَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَد اسْتَسْلَفَ ذَلِكَ البَكْرِ لِغَيْرِهِ، ولِذَلِكَ رَدَّهُ إلى صَاحِبهِ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةِ، ولَو اسْتَسْلَفَهُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةِ، ولَو اسْتَسْلَفَهُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةِ، ولَو اسْتَسْلَفَهُ لِنَفْسِهِ لَمْ يَرُدًّهُ مِنْ إبلِ الصَّدَقَةِ،
- * قالَ أَبو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزُ لِمَنْ أَسْلَفَ طَعَاماً في بَلَدٍ أَنْ يَشْتَرِطَ قَبْضَهُ في غَيْرِ البَلَدِ الذي أَسْلَفَهُ فِيهِ، لأَنَّهُ يَرْبَحُ في ذَلِكَ المُسْلَفِ حِمْلاَنَهُ مِنَ البَلَدِ الذي أَسْلَفَهُ فِيهِ إلى البَلَدِ الذي اشْتَرَطَ قَبْضَهُ فِيهِ، والزِّيَادَةُ في السَّلَفِ رِبَا، فَمَنْ فَعَلَ أَسْلَفَهُ فِيهِ إلى البَلَدِ الذي الذي دَفَعَهُ فِيهِ، وقَدْ قَالَ ابنُ عُمَرَ للذي سَأَلَهُ ذَلِكَ أُسْقِطَ شَرْطُهُ، وأَخَذَهُ في البَلَدِ الذي دَفَعَهُ فِيهِ، وقالَ: (شُقَ الصَّحِيفَة) [٢٥١١، عَمَّن أَسْلَفَ واشْتَرطَ الزِّيَادَةَ فَأَنْكُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وقالَ: (شُقَ الصَّحِيفَة) [٢٥١١، عَمَّن أَسْلَفَ واشْتَرطَ الذي اشْتَرطَهُ في الزِّيَادَةِ، (فإنْ أَعْطَاكَ الذي عَلَيْهِ السَّلَفَ يَعْنِي السَّلَفَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَفَ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَفَ اللهِ اللهِ عَنْ طِبِ نَفْسِ مِنْهُ فَاقْبَلْهُ)، يُرِيدُ: مَا لَمْ تَكُنْ عَادَةً جَرَيا عَلَيْهَا فَلاَ تَقْبَلْ مِنْهُ وَلِهَذَا الوَجْهِ كُوهَتْ هَدِيَّةُ المِدْبَانِ (١٠)، لأَنَّهَا زِيَادَةٌ في السَّلَفَ ، وذَلِكَ رَبَا. لأَنْهَا زِيَادَةٌ في السَّلَفَ ، وذَلِكَ رَبًا.

⁽١) المديان: هو الكثير الدَّيْن الذي علته الديون، وهو مفعال من الدَّيْن للمبالغة، ينظر: النهاية ٢/ ١٥٠.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزِ السَّلَفُ في الجَوَادِي، مِنْ أَجُلِ أَنَّ ذَلِكَ سَبَباً إلى عَارِيَةِ الفُرُوجِ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذا نُقِضَ السَّلَفُ، مَا لَمْ يَغِبِ المُسْتَسْلِفِ على الجَارِيةِ ويَطَأَهَا، فإذا وَطِئها لَزَمَتْهُ قِيمَتُهَا يَوْمَ قَبَضَهَا.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: ﴿لا تَلَقَّوُا الرُّكُبَانَ لِلْبَيْعِ ١٣٥١٦)، يُرِيدُ: لا تَلَقَّوُا جُلاَّبَ السِّلَعِ لِلْبَيْعِ، فَتَبْتَاعُونَها مِنْهُم قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا بِهَا الأَسْوَاقَ، ثُمَّ تَبِيعُونَها مِنْ أَهْلِ الأَسْوَاقِ غَالِيَةً، فَتَضُرُّوا بِهِم.

وقُولُه: «لا تَنَاجَشُوا»، يَعْنِي: لاَ تَعْطُوا فِي السَّلَعِ فَوْقَ أَثْمَانِهَا، ولَيْسَ الشُّرَاءُ مِنْ شَأْنِكُم، لِكَي يَغْتَرَّ بِذَلِكَ غَيْرُكُم مِمَّنْ يُرِيدُ الشُّرَاءَ، فَيَزِيدُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ لِزَيَادَةِ النَّاجِشِ فِي ثَمَنِهَا، فَيَضُرُّ ذَلِكَ بالمُشْتَرِي.

وقَوْلُهُ: «لاَ تُصَرُّوا الإبلِ والبَقرِ والغَنَمِ» يَغْنِي: لاَ تَثُرُّكُوا حِلاَبَها إذا أَرَدْتُم بَيْعَهَا لِكَي يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ في ضُرُوعِهَا فَتَغْظُمُ بِذَلِكَ ضُرُوعُهَا، فإذا نَظَرَ إليها المُشْتَرِي رَغِبَ فِيهَا، وزَادَ في ثَمَنِهَا، وظَنَّ أَنَّ لَبَنَها غَزِيرٌ، وهَذا غِثْ وتَذلِيسٌ، فَمَنِ ابْتَاعَ مُصَرَّاةً كَانَ بالخِيَارِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَها، وإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وصَاعَا مِنْ تَمْرِ.

وهَذا الحَدِيثُ أَصْلٌ في الرَّةُ بالعُيُوبِ في الحَيَوانِ وغَيْرِه، فإذا كَانُوا بِبَلَدٍ لاَ تَمْرَ فِيهِ أَعْطَى مَكَانَ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ صَاعَا مِنْ طَعَامٍ، ولاَ يَجُوزُ للذي تُرَدُّ عَلَيْهِ المَصْرُورَةَ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ الصَّاعَ مِنَ التَّمْرِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوفِيَهُ، لأَنَّهُ اشْتَرَى ذَلِكَ الصَّاعَ بِاللَّبِنِ المَصْرُورِ في الضَّرْعِ حِينَ بَاعَهَا مِنَ الذي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فإذا بَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ بِاللَّبِ المَصْرُورِ في الضَّرْعِ حِينَ بَاعَهَا مِنَ الذي اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فإذا بَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ مَخَلَهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفَى، وصَارَ اللّبَنُ المَحْلُوبُ مِنَ المُصَرَّاةِ في المَرَّةِ في المَرَّةِ النَّانِيَةِ الذي بهِ يَبِينُ صُرُّهَا لِمُشْتَرِيها بِلاَ ثَمَن، مِنْ أَجْلِ ضَمَانِهِ إِيَّاهَا قَبْلَ أَنْ يَرُدَّهُمَا، وهَذا يُقَوِّي حَدِيثَ «الخَرَاجُ بالضَّمَانِهِ "''، لأَنَّهُ في مَعْنَاهُ.

 ⁽١) تقدم تخريج الحديث في هذا الكتاب، بابُ مَا جَاءَ في مَالِ المَمْلُوكِ إذا بِيعَ، إلى آخِرِ عِبُوبِ الرقيق.

قَالَ عِيسَى: وَلَو جَاءَ بِاللَّبَنِ الذي طَلَبَ مِنهَا أُوَّلَ مَرَّةٍ فَرَدَّهُ مَعَهَا لَمْ يُقْبَلُ مِنْهُ، ولَزَمَهُ غُرْمُ الصَّاعِ.

قَالَ: وَلَو عَلِمَ أَنَّهَا مَصْرُورَةً بِإِقْرَارٍ مِنَ البَاثِعِ فَرَدَّهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلِبهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غُرْمُ الصَّاعِ، لأنَّهُ لَم يَخْلِب اللَّبَنِ الذي بِسَبَهِ يَلْزَمُهُ غُرْمُ الصَّاعِ.

قَالَ: وَلَو حَلَبَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ثُمَّ حَلَبَهَا الثَّانِيَةَ فَنَقَصَ لَبَنُهَا، فَظَنَّ أَنَّهُ مِن اسْتَنْكَارِ المُرْضِع، ثُمَّ حَلَبَهَا الثَّالِثَ فَتَبَيَّنَ لَهُ صُرَّهَا، فأَرَادَ رَدَّهَا فإنَّهُ يَحْلِفُ باللهِ مَا كَانَّ ذَلِكَ مِنْهُ رِضًا بِهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا ويَرُدُّ مَعَها الصَّاعَ الذي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وقِيلَ: إذا كَانَتْ كَبِيرَةً رَدَّ عَنْ كُلِّ وَاحِدةٍ حَلَبَهَا صَاعَاً مِنْ تَمْرٍ.

وَقَيِلَ: بِلْ يَرُدُّ عَنْهَا كُلُّها بعدَ حِلاَبِهِ إِيَّاهَا صَاعَاً مِنْ تَمْرٍ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي الذي يَتَلَقَى السَّلَعِ قَبْلَ أَنْ يُهْبِطَ بِهَا الأَسْوَاقَ أَنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ مِنْهُ، وتُوقَفُ للنَّاسِ في السُّوقِ، فَيَشْتَرُونَهَا بِمَا اشْتَرَاهَا بهِ، فإنْ لَم يُوجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ، فإنْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ عَنْدَهُ ولَمْ تُوجَدْ مَعَهُ وكانَ مُتَعَوِّدًا بِذَلِكَ أَدَّبَهُ السُّلْطَانُ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُتَعَوِّدًا بِذَلِكَ نَهَاهُ أَنْ يَعُودَ، وخَلَى سَبِيلَهُ.

وقَوْلُهُ: ﴿لا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ ، يَعْنِي: لا يَتَولَّى أَهْلُ الْحَضَرِ بَيْعَ سِلَعِ أَهْلِ الْبَوَادِي، لأَنَّ ذَلِكَ ضَرَرٌ على أَهْلِ الحَوَاضِرِ، وقَدْ رَوَى سُفْيَانُ، عَن أَبِي الزُّبَيْرِ، الْبَوَادِي، لأَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ قَالَ: ﴿لاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النَّاسَ يَرْزِقُ اللهُ بَعْضَهُم مِنْ بَعْضٍ (١).

قالَ ابنُ أَبِي أُويْسٍ: وهَذَا نَظَرٌ مِنَ النبيِّ ﷺ لأَهْلِ الحَاضِرَةِ على أَهْلِ البَادِيَةِ لِفَضْلِهِم عَلَيْهِم لإقَامَتِهِم (٢) الجَمَاعَاتِ، ولِعِلْمِهم بالسُّنَن.

قَالَ عِيسَى: ولا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ، [وأَمَّا إذا بَاعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ](٣) فإنَّهُ

⁽۱) رواه مسلم (۱۵۲۲)، والترمذي (۱۲۲۳)، وابن ماجه (۲۱۷٦)، وأحمد ٣ /٣٠٧، بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به.

⁽٢) من هنا تبدأ قطعة نسخة القيروان في هذا الموضع، وهي التي رمزت لها بحرف (ق).

⁽٣) ما بين المعقوفتين من (ق).

يُفْسَخُ البَيْعُ مَا لَمْ تَفِتِ السُّلْعَةُ، ويُؤَدَّبُ البَاثِعُ إِنْ كَانَ عَالِمَاً بِمَكْرُوهِ ذَلِكَ.

قالَ: وأَمَّا مَنْ بَاعَ على النَّجَشِ فَالمُشْتَرِي رَدُّ تِلْكَ السَّلْعَةِ إِنْ شَاءَ، فإنْ فَاتَتُ نُظِرَ إلى قِيمَتِهَا يَوْمَ البَيْعِ، فإنْ كَانَتِ القِيمَةُ أَقَلَّ مِنَ الثَّمَنِ الذي دَفَعَهُ المُشْتَرِي فَيهَا رَدَّ البَائِعُ على المُشْتَرِي مَا زَادَ على قِيمَةِ تِلْكَ السَّلْعَةِ.

قالَ: ومَنْ سَامَ على سَوْمِ أَخِيهِ بَعْدَ أَنْ رَكَنَ البَائِعُ إلى السَّائِمِ، فَابْتَاعَهَا السَّائِمُ الآخَرُ، فإنْ كَانَتِ السَّلْعَةُ لَمْ تَفِتْ فَلْيَعْرِضْهَا على الذي سَامَ بِهَا أَوَلاً، فإنْ أَرَادَهَا أَسْلَمَهَا إليه بالثَّمَنِ الذي اشْتَرَاهَا بهِ، وإنَّما أَمْرَهُ أَنْ يَعْرِضَهَا عَلَيْهِ، لأَنَّهُ اشْتَرَاهَا في وَقْتٍ قَدْ مُنِعَ مِنْ شِرَائِهِ إِيَّاهَا، بِسَبِ رُكُونِ البَائِعِ إلى السَّائِمِ الأَوَّلِ فأَضَرَّ بهِ.

وكَذَلِكَ لا يَنْبَغِي للمُسْلَمِ أَنْ يَسُومَ على سَوْمِ اليَهُودِيِّ أَو النَّصْرَانِيِّ عندَ رُكُونِ البَائِع إلى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، لأنَّ لَهُم ذِمَّةً، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُضَرَّ بِهِم.

ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ: ﴿ أَنَّ رَجُلاً كَانَ على عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ في عُفْدَتِهِ ضَعْفٌ، وكَانَ يَبْتَاعُ السَّلَعَ، فأَتَى أَهْلُهُ النبيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، [أُخجُرُ]('' على فُلاَنِ، فإنَّهُ يَبْتَاعُ وفِي عُقْدَتِهِ ضَعْفٌ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَنَهَاهُ عَنِ البَيْعِ، فقالَ: لاَ أَصْبِرُ عَنْ ذَلِكَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَنُهَاهُ عَنِ البَيْعِ فَقُلْ: هَاءَ، ولاَ خِلاَبَةَ ('').

* قالَ أبو المُطَرِّفِ^(٣): هَذا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ حَدِيثَ مَالِكِ في المُوطَّأ (٢٥٢٣)، إذ لِكُلِ بَاثِعِ أَنْ يَبِيعَ سِلْعَتَهُ بِمَا شَاءَ إذا بَاعَهَا مِمَّنْ يَجُوزُ مُبَايَعَتَهُ ولاَ يُنْظَرُ إلى مَا اشْتَرَى البَائِعُ في ثَمَنِ سِلْعَتِه، إلاَّ أَنْ يَقُولَ لَهُ المُشْتَرِي: بِغْنِي ولاَ خِلاَبَةَ، فَلاَ

⁽١) ما بين المعقوفتين من سنن أبي داود، وجاء في الأصل، وفي (ق): حجر.

 ⁽۲) سنن أبي داود (۳۰۰۱) من حديث قتادة عن انس به. ورواه الترمذي (۱۲۵۰)، والنسائي ۷/ ۲۰۲، وابن ماجه (۲۳۰٤)، وأحمد ۳/۲۱۷. وقوله: (في عقدته ضعف) أي: في رأيه ونظره في مصالح نفسه. وقوله: (لاخلابة) حكسر الخاء وتخفيف اللاماى: لا خديعة، ينظر: تحفة الأحوذي ٤/ ۳۸۰.

⁽٣) في ق: (ع).

يَبِعْهَا مِنْهُ حِينَئِدٍ، إلاَّ بِمَا تُسَاوِي، فإنْ فَعَلَ رَدَّهَا عَلَيْهِ وقَبَضَ مِنْهُ جَمِيعَ الثَّمَنِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ^(۱): لَمْ يَجُزُ للرَّجُلِ أَنْ يَبْتَاعَ مَا يَتَمَكَّنُ لَهُ عَدَدُهُ جُزَافَاً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الغَرَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ قَصَدَ الغَرَرَ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ نُقِضَ البَيْعُ مَا لَمْ يَفِتِ المَبِيعُ، وكَانَتْ في ذَلِكَ القِيمَةُ إِنْ فَاتَ يَوْمَ قَبَضَ ذَلِكَ المُشْتَرِي^(۱).

قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ بَاعَ شَيْناً لِغَيْرِه على وَجْهِ الجُعْلِ أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بهِ إِذَا سَمَّى الجَاعِلُ المَجْعُولَ⁽⁷⁾ لَهُ ثَمَناً يَبِيعُ بهِ سِلْعَتَهُ، فإنْ لَمْ يَتَهِيَّا لَهُ بَيْعُهَا لَم يَكُنْ لَهُ شَيِّ مِنَ الجُعْلِ الذي جُعِلَ لَهُ، وهَذَا طَرِيقُ الجُعْلِ عِنْدَ العُلَمَاءِ، ودَلِيلُهُم عَلَيْهِ قَوْلُ اللهِ مِنَ الجُعْلِ الذي جُعِلَ لَهُ، وهَذَا طَرِيقُ الجُعْلِ عِنْدَ العُلَمَاءِ، ودَلِيلُهُم عَلَيْهِ قَوْلُ اللهِ مَنَ الجُعْلِ الذي جُعِلَ لَهُ، وهَذَا طَرِيقُ الجُعْلِ عَنْدَ العُلَمَاءِ، ودَلِيلُهُم عَلَيْهِ قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلِمَن جَآءَ بِهِ مِعْلُ بَعِيمِ وَأَنَا بِهِ وَيَعِيمُ ﴾ [برسف: ٢٧]، فَلَمْ يُوَقِّتُ في الجُعْلِ أَجَلاً، وجَعَلَ لَهُ جُعْلَهُ إِذَا جَاءَ بِالصُّواعِ، فَذَلَ هَذَا على أَنَّهُ إِنْ طَلَبَهُ ولَمْ يَاتِ بهِ أَنَّهُ لاَ شَيءَ لَهُ مِنَ الجُعْلِ.

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: فالجُعْلُ خَارِجٌ مِنْ مَعَانِي الإِجَارَةِ بِوجُوهِ كَثِيرَةٍ، مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ لا أَجَلَ فِيهِ، وأَنَّ المَجْعُولَ لَهُ أَنْ يَدَعَ العَمَلَ مَتَى شَاءَ، وأَنَّه لاَ شَيءَ لَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ سَغْيهِ حَتَّى يُتِمَّ بَيْعُ الثَّوْبِ أَو الشَّيءِ الذي جُعِلَ لَهُ الجُعْلُ بِسَبِه.

قَالَ: وَالإَجَارَةُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، لاَ تَكُونُ إلاَّ في عَمَلِ مَعْلُومٍ، وأَجَلِ مَعْلُومٍ، وثَمَنِ مَعْلُومٍ، وثَمَنِ مَعْلُومٍ، ويَكُونُ للعَامِلِ مِنَ الأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَا عَمِلَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّ يَوْمٍ، والدَّلِيلُ على صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى صِحَةٍ هَذَا قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى هَنتَيْنِ عَلَى اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ قَالَ إِنْ أَنْكُونُ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ قَالَ إِنْ أَنْ أَنْكُونُ اللهِ اللهِ

⁽١) في (ق): ع.

 ⁽٢) جاء في نسخة (ق): مالم يفت المبيع (فإن فات كانت في ذلك القيمة يوم قبض ذلك المشتري)، ولا فرق بين ما جاء في هذه النسخة ونسخة الأصل إلا في التقديم والتأخير.

⁽٣) في (ق): للمجعول.

الإجَارَةُ بَيْنَ مُوسَى ووَالِدِ زَوْجَتهِ (صلَّى اللهُ عَلَيْهِما) (١) في عَمَلٍ مَعْلُوم، وأَجَلِ مُؤقَّتِ، وثَمَنٍ مَعْلُوم، وَهُوَ صُدَاقُ الزَّوْجِ، وشَرَعَ مُوسَى (ﷺ) (٢) في ذَلِكَ الوَقْتِ في الرَّعَايةِ، وهَذَا حُكْمُ مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا بِعَيْنِهِ في عَمَلٍ مَعْلُومٍ أَنَّهُ يَشْرَعُ في العَمَلِ في الرَّقْتِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ البُيُوعِ بِحَمْدِ اللهِ ونِعْمَتهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّمَ يَتْلُوهُ كِتَابُ الأَقْضِيَةِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

(١) من (ق).

⁽٢) من (ق).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الأَقْضِيَةِ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «إِنَّمَا أَنَا بَشِرٌ، وإِنَّكُم تَخْتَصِمُونَ إِليَّ (٢٦٦٣) يَعْنِي: أَنَا بَشَرٌ لا عِلْمَ لِي بِبَوَاطِنِ أُمُورِكُم التي تَخْتَصِمُونَ فِيهَا إِليَّ، وهَذا فِيمَا لَمْ يُطْلِغهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ، فَأَمَّا مَا أَعْلَمَهُ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى إِيَّاهُ فَهُوَ بَاثِنٌ فِيهِ عَنْ سَاثِرِ البَشَرِ.

وَقَوْلُهُ: "فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ ٱلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»، يَعْنِي: يَكُونَ أَفْطَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ (``، وأَجْدَلَ في كَلاَمِهِ مِنْ صَاحِبهِ الذي يُخَاصِمُهُ.

وقالَ أَبو عُبَيْدٍ: اللَّحَنُ ـ بِفَتْحِ الحَاءِ ـ الفِطْنَةُ، واللَّحْنُ ـ بَجَزْمِ الحَاءِ ـ الخَطَأُ في الكَلاَم^(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ^(٣): في هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ قَضَاءَ القَاضِي لاَ يَجِلُّ للمُقْضَى لَهُ مَالَ المُقْضَى عَلَيْهِ إِذَا ادَّعَى [عَلَيْهِ]⁽¹⁾ مَا لَيْسَ لَهُ عِنْدَهُ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلاَ تَأْكُوا أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُصَّامِ لِتَأْكُلُوا أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُصَّامِ لِتَأْكُلُوا أَمْوَلَكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُصَامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمُونَ ﴾ [البز: ١٨٨]، وقال عَلَيْ: ﴿ حُرْمَةُ مَالِ المُسْلِم

⁽١) قوله (من بعض) لا توجد في نسخة (ق).

⁽٢) غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢/ ٤٢.

⁽٣) في نسخة (ق): ع.

⁽٤) من نسخة (ق).

كَحُرْمَةِ دَمِهِ ('')، فَحَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ [المَالَ] '' كَمَا حَرَّمَ الدَّمَ، فَمَنْ أَخَذَ [مِنْ] '' مَالِ أَخِيهِ بِغَيْرِ [حَقِّهَ] '' لَمْ يَحِلَّ لَهُ، وكَانَ عَلَيْهِ [حَرَامٌ] '' ، فَالحُكُمُ مِنَ المَحْتَمِ المُجْتَهِدِ إِنَّمَا هُوَ على ظَاهِرِ الأَمْرِ لاَ على بَاطِنِه، وحَقِيقَةُ مَعْرِفَةِ الأُمُورِ النَّاطِنَةِ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَيْسَ يُزِيلُ حُكْمُ الحَاكِمِ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَاطِنَةِ إلى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَيْسَ يُزِيلُ حُكْمُ الحَاكِمِ مَا يَعْلَمُهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَعْلَالِ [و] '' الحَرَامِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ [الحَاكَمَ] '' لو عَلِمَ مَا شَهِدَ بهِ عِنْدَهُ الشَّاهِدَانِ الحَلاَلِ [و] '' الحَرَامِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ [الحَاكَمَ] '' المَحْكُومُ لَهُ أَنْ لاَ يَسْتَبِيحَ أَخْذَ أَنُ لاَ يَسْتَبِيحَ أَخْذَ مَا حَكَمَ بهِ ولا أَنْفَذَهُ، [فَكَذَلِكَ يُلْزَمُ] '' المَحْكُومُ لَهُ أَنْ لاَ يَسْتَبِيحَ أَخْذَ

ومَنْ قَالَ: إِنَّ قَضَاءَ [القَاضِي]^(٩) يَجِلُّ للمَحْكُومِ لَهُ مَا حَكَمَ لَهُ بِهِ القَاضِي لَزِمَهُ أَنْ يَقُولَ فِي رَجُلَيْنِ شَهِدا لِرَجُلِ أَنَّ ابْنَتَهُ أَمَّتُهُ، فَقَضَى لَهُ بِها القَاضِي أَنْ يَبِيحَ وَطْنَها لأَبِيهَا الذي شُهِدَ لَهُ أَنَّهَا أَمَتُهُ، ونَعُوذُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ القَوْلِ بِهَذَا.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ (''): قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ اخْتَصَمَ إليهِ مُسْلِمٌ ويَهُودِيٌّ، فَرَأَى أَنَّ الحَقَّ لليَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ بهِ)[٢٦٦٣]، فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الحَكَمَ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ أَحَدَ ('') الخَصْمَيْنِ علَى حَقَّ أَنَّهُ يَقْضِي لَهُ بهِ، ولَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُم على المَطْلُوبِ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَهُم على المَطْلُوبِ

⁽۱) رواه أحمد ۲ ٤٤٦، وأبو يعلى الموصلي ٩/٥٥، والطبراني في المعجم الكبير ١٠ /١٥٩، من حديث ابن مسعود، وإسناده ضعيف.

⁽٢) ما بين المعقوفتين من نسخة (ق).

⁽٣) من الأصل، وسقطت من (ق).

⁽٤) في (ق): حق.

⁽٥) في نسخة (ق): حراما.

⁽٦) في (ق): أو.

⁽٧) من (ق)، وفي الأصل: الحكم.

 ⁽٨) في (ق): وكذلك يلزمه.

 ⁽٩)
 في (ق): القضاة.

⁽١٠) في (ق): ع.

⁽١١) إلى هنا انتهت نسخة القيروان، وهي التي رمزت لها بحرف (ق) في هذا الموضع.

إِلَّا بِالبِّيِّنَةِ العَادِلَةِ بِعَدْلِ يُعْذَرُ إلى المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِيمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِمَا شُهِدَ بهِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا ضَرَبَ عُمَرُ البَهُودِيِّ حِينَ قَالَ لَهُ: (واللهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالحَقِّ)، لأَنَّهُ مَدَحَهُ في وَجْهِهِ، وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «احْثُوا التُّرَابَ في وُجُوهِ المَدَّاحِينَ (١).

وقالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا ضَرَبَهُ لادَّعَائِهِ مَعْرِفَةَ الحَقِّ الذي هُوَ عِنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَجِدُ في التَّوْرَاةِ أَنَّ الحَكَمَ إِذَا قَصَدَ الحَقَّ والعَدْلَ في أَحْكَامِهِ كَانَ مُوَقَّقًا مُسَدَّدَاً، صَدَّقَهُ عُمَرُ في ذَلِكَ.

قالَ أبو المُطَرِّفِ: فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ دَلِيلٌ على صَحَّةِ قَوْلِ ذَلِكَ اللهَهُودِيُ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ يَدَاوُرُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَخَمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِلَغَقِ وَلَا تَتَبِعِ ٱللهَوَى فَي بِلْفَقِ وَلَا تَتَبِعِ ٱلْهَوَى فَي بِلْفَقِ وَلَا تَتَبِعِ ٱلْهَوَى فَي حُكْمِهِ كَانَ مُوفَّقًا مُسَدَّدًا مُعَاناً بالمَلاَئِكَةِ، ومَنْ قَصَدَ البَاطِلَ في حُكْمِهِ لم يُوفَّقُ، ولَمْ يُسَدَّدُ، ولا أَعَانتُهُ المَلاَئِكَةُ.

ورَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ المُسْلِمينَ حَتَّى يَنَالَهُ، ثُمَّ غَلَبَهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ»(٢).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُهُ وَأَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ (٢٦٦٥) وذَكَرَ الحَدِيثَ، مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ: رَجُلٌ سَمِعَ رَجُلاً يُطَلِّقُ امْرَاتَهُ أَو يَعْتِقَ عَبْدَهُ، ثُمَّ جَحَدَ الطَّلاَقَ أَو العِنْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ سَمِعَهُ يُطَلِّقُ امْرَاتَهُ أَو يَعْتِقُ عَبْدَهُ أَنْ يَأْتِي الطَّلاَقَ أَو العِنْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ سَمِعَهُ يُطَلِّقُ امْرَاتَهُ أَو يَعْتِقُ عَبْدَهُ أَنْ يَأْتِي الطَّلاَقَ أَو العِنْقَ، فَوَجَبَ على مَنْ سَمِعَهُ يُطَلِّقُ امْرَاتَهُ أَو يَعْتِقُ عَبْدَهُ أَنْ يَأْتِي الشَّهَادَةِ، ولَيْسَ الشَّلْطَانَ فَيَشْهَدُ عِنْدَهُ بِمَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ، قَبْلَ أَنْ يُسْئِلُ عَنْ تِلْكَ الشَّهَادَةِ، ولَيْسَ مَذَا الحَدِيثُ فِي كُلِّ الشَّهَادَاتِ، وأَمَّا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فِي حَقِّ مِنَ الحُقُوقِ مَذَا الحَدِيثُ فِي كُلِّ الشَّهَادَاتِ، وأَمَّا مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ فِي حَقِّ مِنَ الحُقُوقِ فَدُا اللهَ أَوَاجَبٌ عَلَيْهِ أَدَاوُهَا، إذ في كِثْمَانِهَا قَطْعُ حَقً، وعَوْنٌ على ظُلْم.

⁽۱) رواه مسلم (۳۰۰۱)، والترمذي (۲۳۹۳)، وابن ماجه (۳۷٤۲)، من حديث المقداد بن عمرو.

⁽۲) رواه أبو داود (۳۵۷۵)، بإسناده إلى أبي هريرة به.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: افْتُتِحَ العِرَاقُ في أَيَّامٍ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، وكَانَ النَّاسُ بِهَا أَخْلاَطاً مِنْ قَبَائِلَ شَنَّى، فَكَانَ مِنْهُم مَنْ يَتَرَخَّصُ في شَهَادَاتِ الزُّورِ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِاً طِأْ مِنْ قَبُولِ شَهَادَةٍ غَيْرِ العَدْلِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَدْلاً رِضَا لَمْ يَكُنْ عَدْلاً رِضاً لَمْ تَجُزْ شَهَادَتُهُ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجَرَّبَاً عَلَيْهِ الكَذِبُ، ولَمْ يُظْهِرِ الكَبَاثِرَ، وكَانَ الخَيْرُ عَلَيْهِ غَالِباً جَازَتْ شَهَادَتُهُ وتَعْدِيلُهُ.

وقالَ قَوْمٌ: لاَ تَجُوزُ إِلاَّ شَهَادَةُ مَنْ فَعَلَ كُلَّ مَا أُمِرَ بهِ، وانتُهَى عَمَّا نُهِيَ عَنْهُ. قالَ أَبو عُمَرَ: وهَذِه قَوْلَةٌ شَدِيدَةٌ، والأَوَّلُ أَحْسَنُ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (لاَ تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ ولاَ ظَنِنِ)، يَغْنِي (بالخَصْمِ): الذي يُخَاصِمُ الرَّجُلَ عَنْ غَيْرِهِ، فَلاَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ، و(الظَّنِينُ): هُوَ المُتَّهَمُ الذي لاَ يُؤْمَنُ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ، كَالاَبِ لابْنِهِ، أَو الزَّوْجَيْنِ أَحَدُهُمَا للاَّخِرِ، وتَجُوزُ شَهَادَةُ الأَخِ العَدْلِ لاَّخِيهِ، إلاَّ في الوَلاَءِ، لأَنَّهُ يَجُرُّ ذَلِكَ إلى نَفْسِهِ.

قالَ ابنُ القاسِم: إذا تَابَ المَحْدُودُ قُبِلَتْ شَهَادَةُ ، لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ بَرُمُونَ الْمُحْصَنَكَ ثُمُ لَرَ يَأْتُواْ بِالْرَبِعَةِ شُهَدَاةً فَأَجْلِدُوهُمْ نَعَذِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً الْبَدُ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَحِيدٌ ﴾ [الور: ١٤٥]، وأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَسِقُونَ ﴿ إِلّا النَّينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ اللّهَ عَفُورٌ رَحِيدٌ ﴾ [الور: ١٤٥]، فَوَجَب بِهَذَا النَّصِي أَنْ تُقْبَلَ شَهَادَةُ المَحْدُودِ إذا تَابَ وأَصْلَحَ، فإذا قبلَ اللهُ عَزَّ فَوَجَب بِهَذَا النَّصِي أَنْ الوَّانِي وَجَلَ تَوْبَةً عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلْفُ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي وَجَلَّ تَوْبَةً عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلْفُ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي وَحَلَ تَوْبَةً عَبْدِه كَانَ العِبَادُ بِالقَبُولِ أَحَقَ وأَوْلَى، ولَمْ يَخْتِلْفُ أَحَدٌ فِي أَنَّ الزَّانِي وَحَلَى وَعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ، إذا تَابَ قُبِلَتُ شَهَادَتُهُ، فَرَامِيهِ بِالزِّنَا أَيْسَرُ جُومًا مِنْهُ إذا نَزَعَ عَنْ ذَلِكَ، وتَابَ، وصَلَحَتْ خَالَتُهُ.

سَأَلْتُ أَبِا مُحَمَّدٍ عَنْ مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأبي بَكْرَةً:

(تُبْ تُقْبَلُ شَهَادَتُكَ) (١) ، أَيْ: كَذُبْ نَفْسَكَ فِيمَا شَهِدْتَ بِهِ على المُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ ، وكَذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُكَ في غَيْر ذَلِكَ .

نقالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَسْتُ أَغْرِفُ مَا مَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ، لأَنَّهُ لاَ يَخْلُو أَبُو بَكُرَةً فِيمَا شَهِدَ بهِ على المُغِيرَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَادِقاً أَو كَاذِبَاً، فإنْ كَانَ كَاذِبَا فَقَد ارْتَفَعَ عَنْهُ الكَذِبُ بِتَوْبَيَهِ وصَلاَحٍ حَالِهِ، وإنْ كَانَ فِيمَا شَهِدَ بهِ عَلَيْهِ صَادِقاً، فَلاَ مَعْنَى لِمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ فَحُدَّ بِسَبَبِ شَهَادَتِهِ، ثُمَّ ازْدَادَ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْراً وصَلاَحاً أَنْ يُقَالَ لَهُ لِمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ فَحُدَّ بِسَبَبِ شَهَادَتِهِ، ثُمَّ ازْدَادَ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْراً وصَلاَحاً أَنْ يُقَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ خَيْراً وصَلاَحاً أَنْ يُقَالَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : كَذُبُ نَفْسَكَ الآنَ، وكَذَلِكَ تُقْبَلُ شَهَادَتُكُ، فَيَكُونُ قَدْ صُرِفَ مِنْ حَالَةِ الصَّلاحِ إلى حَالَةِ الفِسْقِ الذي لا تَجُوزُ شَهَادَةُ صَاحِبِهِ، واللهُ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا أَرَادَهُ عُمْرُ في هَذَا إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ.

قَالَ عِيسَى: تُفْبَلُ شَهَادَةُ المَحْدُودِ إِذَا ظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ، وصَلُحَتْ حَالُهُ، ولا يُشْئَلُ أَمْقِيمٌ هُو على مَا شَهدَ بهِ أَمْ نَازِعٌ عَنْهُ.

وقالَ قَوْمٌ: تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِلاَّ فِي مِثْلِ الشَّيءِ الذي حُدَّ فِيهِ، لأَنَّهُ يُتَّهَمُ فِي أَنْ يُحِبَّ أَنْ يَجِدَ لِنَفْسِهِ شَبِيهَا فِي مِثْلِ مَا فَعَلَهُ هُوَ أَوَّلاً، ويُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ يُحِبَّ أَنْ يَجِدَ لِنَفْسِهِ شَبِيهَا فِي مِثْلِ مَا فَعَلَهُ هُوَ أَوَّلاً، ويُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ أَنَّهُ قَالَ: (وَدَّتِ الزَّانِيَةُ أَنَّ النِّسَاءَ كُلُّهُنَّ زَوَانِي)(٢)، والقَوْلُ الأَوَّلُ هُوَ قَوْلُ ابنِ القَاسِم.

* * *

⁽۱) رواه الشافعي في الأم ١١٦/٤، والبيهقي في السنن ١٠ /١٥٢، وعلقه البخاري في صحيحه (٢٥٠٤).

⁽٢) - ذكره ابن قدامة في المغني ١٠ /١٩٠، والحطاب في مواهب الجليل ٦ /١٦١، ولم أجده في موضع آخر.

بابُ القَضَاءِ في اليَمِين مَعَ الشَّاهِدِ

* أَرْسَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ (القَضَاءِ باليَمِنِ مَعَ الشَّاهِدِ)[٢٦٧٢]، وأَسْنَدَهُ غَيْرُهُ عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ (١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ، والقَضَاءُ باليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ أَمْرٌ ثَابِتٌ بالمَدِينَةِ، الفُتْيَا عِنْدَهُمْ، والدَّلِيلُ على صَحَتِهِ قَوْلُ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبَا فَرِهَنُ مَّقْبُوضَةً ﴾ [البزه: ٢٨٣]، فَلَمَّا كَانَ القَوْلُ قَوْلَ المُرْتَهِنُ فِيمَا يَدَّعِيهِ فِي الرَّهْنِ الذي يَشْهَدُ لَهُ ويَخْلِفُ مَعَ ذَلِكَ ويَقْتَضِي، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ قَوْلَ صَاحِبِ الدَّيْنِ مَعَ شَاهِدِه فِيمَا يَدَّعِيهِ وَيَخْلِفُ ويَخْلِفُ مَعَ ذَلِكَ ويَخْلِفُ ويَعْمَلُ لَهُ ويَحْلِفُ مَعَ ذَلِكَ ويَخْلِفُ ويَعْمَلُ فَي الأَمْوَالِ خَاصَّةً.

- * قَالَ مَالِكٌ : وَلاَ يُقْضَى بِذَلِكَ في طَلاَقٍ وَلاَ عِنْقِ [٢٦٧٥].
- * قالَ: وإذا ادَّعَا العَبْدُ أَنَّ سَيَّدَهُ أَعْتَقَهُ وشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ شَاهِدٌ وَاحِدٌ حَلَفَ السَّيِّدُ أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ وسَقَطَتْ دَعْوَى العَبْدِ، وكَذَلِكَ إذا ادَّعْتِ المَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا، فَشَهِدَ لَهَا بِذَلِكَ شَاهِدٌ، حَلَفَ الزَّوْجُ أَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا، وسَقَطَتْ دَعْوَى المَرْأَةِ، غَيْرَ أَنَّهَا لاَ تَتَزَيَّنُ لَهُ، ولا يَطَأَهَا إلاَّ وَهِيَ كَارِهَةٌ لِذَلِكَ، فإنْ أَبَى سَيْدُ العَبْدِ عَنِ اليَمِينِ أَنَّهُ مَا أَعْتَقَهُ، سَجَنَهُ السُّلْطَانُ حتَّى يَحْلِفَ [٢١٧٨-٢٦٧٧].

⁽۱) رواه الترمذي (۱۳٤٤)، وابن ماجه (۲۳۲۹)، والبيهقي في السنن ۱۹۶۱، بإسنادهم إلى جعفر بن محمد به، ورواه أبو داود (۳۲۱۰)، والترمذي (۱۳٤۳)، وابن ماجه (۲۳۲۸) من حديث أبي هريرة.

وقِيلَ أَيْضًا: إِنَّهُ إِذَا أَبَى عَنِ اليَمِينِ أَنَّهُ مَا طَلَّقَهَا سَجَنَهُ السُّلْطَانُ سَنَةً، فَإِن انْقَضَتِ السَّنَةُ ولمْ يَحْلِفْ، خَلِّى بَيْنَهُ وبَيْنَهَا.

وقالَ ابنُ نَافِع: إِنْ أَبَى الزَّوْجُ مِنَ اليَمِينِ وأَضَرَّ ذَلِكَ بالمَرْأَةِ بِسَبِ طُولِ سَجْنِهِ حَكَمَ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ بِحُكْمِ المُولِي، فَيُطَلِّقُ عَلَيْهِ كَمَا يُطَلِّقُ على المُولِي بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرِ طَلْقَةً يُمَلِّكُ بِهَا أَمْرَ نَفْسِهَا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِذَا شَهِدَ رَجُلٌ وَامْرَأْتَانِ أَنَّ لِفُلاَنِ على فُلاَنِ مَالاً فَلَمْ يُوجَدُ للمَشْهُودِ عَلَيْهِ مَالاٌ يُؤَدِّي مِنْهُ مَا شُهِدَ بهِ عَلَيْهِ، إِلاَّ عَبْدَاً أَعْتَقَهُ، فإنَّ عِثْقَهُ يُنْقَضُ، ولَمْ نُعْمِلْ شَهَادَةً للمَرْأَتَيْنِ هَهُنَا في المَعْتِقِ، وإِنَّمَا عُمِلتْ في مَالِ، ثُمَّ وَجَبَ على الحَكَمِ أَنْ يَجْمَعُ على صَاحِبِ ذَلِكَ المَالِ مَالَهُ، فَلَمْ يَجِدُ مِنْ حَيْثُ يَجْمَعُهُ عَلَيْهِ الحَلْ فِي المَالِ فَنَقَضَهُ. إلاَّ مِنْ نَقْضِ العِنْقِ الذي أَحْدَثَهُ المَشْهُودُ عَلَيْهِ بِالمَالِ فَنَقَضَهُ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: لَمْ يَثْبُتْ مَالِكٌ على القَوْلَةِ التي رُويتْ عَنْهُ في المُوطَّا فِيمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ ثُمَّ أَتَى رَجُلٌ فَادَّعَى على المُعْتِقِ مَالاً، وآثْبَتَ الخُلْطَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُدَّعَى عَلَيْةِ في المُوطَّا بعدَ هَذا، فَيُقَالُ لِسَيِّدِ العَبْدِ: احْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، المُدَّعَى عَلَيْةِ في المُوطَّا بعدَ هَذا، فَيُقَالُ لِسَيِّدِ العَبْدِ: احْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، فإنْ نَكَلَ فَقَالَ: يَحْلِفُ صَاحِبُ الحَقِّ، وتُرَدُّ بِذَلِكَ عِتَاقَةُ العَبْدِ، فَلَمْ يَثْبُتْ مَالِكٌ عِلَى هَذه القَوْلَةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ تُرَدُّ عِتَاقَةُ هَذا العَبْدِ بِسَبِ نُكُولِ سَيِّدِه عَنِ اليَمِينِ التي لَزِمَتُهُ في الدَّعْوَى التي ادُّعِيتُ عَلَيْهِ، لأَنَّهُ يُتَهَّمُ في بَعْضِ العِثْقِ، وقَدْ ثَبَتَ العِنْقُ، فَلاَ يُرَدُّ بِنُكُولِ السَّيِّدِ عَن اليَمِين في هَذِه المَسْأَلَةِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ مَالِكِ فِيمَنْ نَكَحَ أَمَةً فَأَتَى سَيِّدُهَا بِرَجُلٍ وامْرَأَتَيْنِ فَشَهِدُوا أَنَّ الذي ادَّعَى على زَوْجَتِهِ كَانَ قَد اشْتَرَاهَا مَعَ غَيْرِهِ مِنَ القَائِمِ فِيهَا بِكَذَا وَكَذَا دِينَارَاً، فإنَّ الحَقَّ يَثْبُتُ على المَشْهُودِ عَلَيْهِ، وتَحْرُمُ الأَمَةُ على الزَّوْجِ، وتَحْرُمُ الأَمَةُ على الزَّوْجِ، ويَكُونُ فِرَاقَا بَيْنَهُمَا [٢٦٧٩].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا حُرِّمَتِ الْأَمَةُ في هَذه المَسْأَلَةِ على زَوْجِهَا بِثَبَاتِ الشَّهَادَةِ

أَنَّ للزَّوْجِ فِيهَا شَرِيكَا، وَلَو لَمْ يَكُنْ لَهُ أَيْضَا فِيهَا شَرِيكَا مَا جَازَ لَهُ وَطْنُهَا، لأَنَّ يُنْكِرُ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَمَةً، وإنَّمَا ادَّعَاهَا زَوْجَةً فَأَكْذَبَتْهُ البَيْنَةُ، ولَمْ تُعْمَلُ أَيْضَا شَهَادَةُ المَرْأَتَيْنِ هَهُنَا فِي الطَّلاَقِ، وإنَّمَا عُمِلَتْ فِي رَجُلَيْنِ [اشْتَرَيَا] (١) مِنْ رَجُلٍ جَارِيَةُ المَرْأَتَيْنِ هَهُنَا فِي الطَّلاَقِ، وإنَّمَا عُمِلَتْ فِي رَجُلَيْنِ [اشْتَرَيَا] فَيْ رَجُلِ جَارِيَةً بِنَمَنِ إلى أَجَلٍ ثُمَّ ادَّعَاهَا أَحَدُهُمَا زَوْجَةً، فَلَمَّا أَكْذَبَتْهُ البَيِّنَةُ وَجَبَ على الحَكَمِ بِنَمَنِ إلى أَجَلٍ ثُمَّ ادَّعَاهَا أَحَدُهُمَا زَوْجَةً، فَلَمَّا أَكْذَبَتْهُ البَيِّنَةُ وَجَبَ على الحَكَمِ فَمُنُ النَّيَاحِ الذي ادَّعَاهُ المُدَّعِي، وأَنْ يُجْمَعَ ثَمَنُ الجَارِيَةِ على بَايْعِهَا الذي شُهِدَ فُنْ فَيْ النَّكَاحِ الذي ادَّعَاهُ المُدَّعِي، وأَنْ يُجْمَعَ ثَمَنُ الجَارِيَةِ على بَايْعِهَا الذي شُهِدَ لَهُ بِثَمَنِهَا رَجُلٌ وامْرَأَتَانِ، وشَهَادَةُ النُسَاءِ لاَ تَجُوزُ فِي الطَّلاَقِ كَمَا لا تَجُوزُ فِي الطَّلاَقِ كَمَا لا تَجُوزُ فِي العَبْوِ النَّسَاءِ النَّسَاءِ اللَّهُ مِنْ الوَلاَدَةِ، وعِيُوبِ النَّسَاءِ التَي لاَ يَطُلِعُ عَلَيْهَا الرِّجَالُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: وكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ المَرْأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ شَهِدَتَا مَعَ الرَّجُلِ أَنَّ الذي افْتَرَى عَلَيْهِ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، فَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الحَدُّ عَنِ المُفْتَرِي، فإنَّمَا يَسْقُطُ ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّ شَهَادَةَ المَرْأَتَيْنِ هَهُنَا إِنَّمَا هِي في مَالٍ، وذَلِكَ أَنَّ العَبْدَ مَالٌ مِنَ الأَمْوَالِ، ثُمَّ وَجَبَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقْضِي الحَكَمُ في قُصَّةٍ أُخْرَى بَيْنَ حُرُّ وعَبْدٍ، افْتَرَى الحُرُّ على العَبْدِ فَلَمْ يُلْزَمِ الحُرُّ في ذَلِكَ حَدًّا، إذ لاَ يُحَدُّ الحُرُّ في افْتِرَائِهِ، والمَعْدُودِ.

قالَ مَالِكٌ: ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لاَ يَكُونُ اليَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ، ويُخْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُكُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَآهِ﴾ [البغرة: ٢٨٢].

قالَ: فإذَا لَمْ يَأْتِ المُدَّعِي بِمِثْلِ هَذِه البَيْنَةِ، أَو يَأْتِي بِشَاهِدَيْنِ فَلاَ شَيءَ لَهُ، ولاَ يَحْلِفُ مَعَ الشَّاهِدِ الوَاحِدِ.

* قَالَ مَالِكٌ: فَيُقَالُ لِمَنْ قَالَ هَذَا: أَرَأَيْتَ لَو أَنَّ رَجُلاً ادَّعَى على رَجُلٍ مَالاً أَنَيْسَ يَخْلِفُ أَلَيْسَ يَخْلِفُ أَلَيْسَ يَخْلِفُ أَلَيْسَ يَخْلِفُ اللَّمْوَى، فإنْ أَبَى أَنْ يَخْلِفَ أَلَيْسَ يَخْلِفُ الطَّالِبُ، ويَأْخُذُ مِنْهُ مَا يَدَّعِيهِ، فَهَذَا مَا لاَ خِلافَ فِيهِ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ أَقَرَ

⁽١) في الأصل: اشترايا، وهو خطا والصواب ما أثبته.

بِهَذَا لَزِمَهُ أَنْ يُقِرَّ بَالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الذي ثَبَتَتِ بِهِ السُّنَّةِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَصَّا فَي القُرْآنِ، كَمَا صَارَتْ هَذِه المَسْأَلَةُ المُتَقَدِّمَةُ مُجْتَمِعًا عَلَيْهَا، ولَيْسَتْ مَنْصُوصَةً فِي القُرْآنِ (٢٦٨٦).

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: والسُّنَنُ النَّابِتَةُ مُفَسِّرَةٌ للقُرْآنِ، وإنَّمَا احْتَجَّ مَالِكٌ لِهَذِهِ المَشْالَةِ في المُوطَّا، لِقُوَّةِ الاخْتِلاَفِ فِيهَا بَيْنَ أَهْلِ الأَمْصَارِ.

* * *

القَضَاءُ فِيمَنْ هَلَكَ وعَلَيْهِ دَيْنٌ ولَهُ دَيْنٌ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحَدٌ

* وَقَعَ فِي مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ، قالَ مَالِكٌ: فِي رَجُلٍ يَهْلَكُ ولَهُ دَيْنٌ وعَلَيْهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ وعَلَيْهِ دَيْنٌ للنَّاسِ فَيَأْبَى وَرَثَتُهُ أَنْ يَحْلِفُوا مَعَ شَاهِدِهِم، فإنَّ الغُرَمَاءَ يَحْلِفُونَ وَيَأْخُذُونَ حُقُوقَهُم (')، فَوَقَعَتْ فِي هَذه الرُّوَايةِ اليَمِينُ على الغُرَمَاءِ مَعَ شَاهِدِ المَيْتِ لَهُ بالدَّيْنِ الذي تُوفِّي، وَهُو قَبْلَ المَشْهُودِ عَلَيْهِ بِهِ، ولَمْ تَقَعْ على الغُرَمَاءِ يَمِينٌ فِي دَعْوَاهَمُ أَوَّلاً على المَيْتِ، وهذا الفُتْيَا مُوَافِقٌ لِتَرْجَمَةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى فِي المَوْطَأ [٢٦٨٣]، وأمَّا على حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى فِي نَفْسِ المَسْأَلَةِ، فإنَّهُ يَلْزَمُ الغُرَماءُ أَوَّلاً عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَهُ يَحْيَى فِي نَفْسِ المَسْأَلَةِ، فإنَّهُ يَلْزَمُ الغُرَماءُ أَوَّلاً أَنْ يَحْلِفُوا على دَيْنِهِم مَعَ شَاهِدِهم، ثُمَّ يَحْلِفُونَ أَيْضَا مَعَ الشَّاهِدِ الذي شُهِدَ على حَتَّ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلَةِ هُوَ الذي شُهِدَ على حَتَّ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلةِ هُوَ الذي شُهِدَ على حَتَّ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلةِ هُو الذي شُهِدَ على حَقَ المَيْتِ، فَجَوَابُ رِوَايةِ يَحْيَى بنِ يَحْيَى في هَذِه المَسْأَلةِ هُو جَوَابُ رَوَايةِ ابْن بُكَيْرِ عَنْ مَالِكِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِذَا بَقِيتُ فَضْلَةٌ بِعِدَ أَنْ أَخَذَ غُرَمَاءُ الْمَيْتِ حُقُوقَهُم، ولَمْ يَثُبُتْ عُذَرٌ للوَرثَةِ فِي [إِبَائِهِم](٢) عَنِ اليَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ على دَيْنِ [مُوَرِّئِهِم](٣) فَرُدَّتُ عُذَرٌ للوَرثَةِ فِي البَائِهِم] فَضْلَةُ المَالُ، وأَرَادَ الوَرثَةُ أَنْ يُحَلِّفُوهُ على أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمَيْتِ عِنْدَهُ مَالٌ للوَرثةِ، فإنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ على ذَلِكَ رُدَّتْ فَضْلَةُ المَالِ إلى وَرَثَةِ المَيْتِ عِنْدَهُ مَالٌ للوَرثةِ، فإنْ أَبِي أَنْ يَحْلِفَ على ذَلِكَ رُدَّتْ فَضْلَةُ المَالِ إلى وَرَثَةِ المَيْتِ فِي ذَلِكَ كَالشَّاهِدِ يَشْهَدُ لَهُم.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ الفُقَهَاءُ السَّبْعَةُ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ على أَنَّهُ لاَ يَحْلِفُ مَن

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، ورقة (١٦١أ)، نسخة الظاهرية.

⁽٢) في الأصل: إبايتهم، وما وضعته هو الصحيح.

⁽٣) جاء في الأصل: موروثهم، وهو خطأ.

أُدُّعِيَ عَلَيْهِ بِدَعْوَى إِلاَّ بَعْدَ ثُبُوتِ الخِلْطَةِ بَيْنَ المُدَّعِي والمُدَّعَى عَلَيْهِ.

وقالَ عُمَرُ بنُ عبدِ العَزِيزِ: (تَحْدُثُ للنَّاسِ أَقْضِيَةٌ بِقَدْرِ مَا أَحْدَثُوا مِنَ الفُجُورِ)(1)، يُرِيدُ بِهذا القَوْلِ: أَنَّهُ مَنْ لاَ يَتَقَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَأْتِي إلى أَهْلِ التَّهَاوِنِ، فَيَدُّعِي قِبَلِهِم حُقُوقاً طَمَعاً مِنْهُ أَنْ تَرْجِعَ عَلَيْهِ اليَمِينُ، فَيَخْلِفُ ويَأْخُذُ، أَو يَفْتَدِي مِنْهُ المَطْلُوبُ، فأَخْدَثَ لَهُم أَنْ يُثْبِتُوا الخِلْطَةَ، فإذا أَثْبَتُوهَا وَجَبْتِ اليَمِينُ على المُدَّعَى عَلَيْهِ، ولَهُ صَرْفُهَا على المُدَّعِي.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: الخِلْطَةُ تُثْبَتُ بالبَيْعِ والشَّرَاءِ والسَّلَفِ بعدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِرَارًا، وتَسْقُطُ الخِلْطَةُ في الصُّنَاع، والمُتَّهَم، والمُقِرِّ بِدَيْنِ عِنْدَ المَوْتِ.

* * *

⁽١) ذكره ابن حزم في الإحكام ٦ /١٦٤، وعزاه ابن حجر في الفتح ١٣ /١٤٤ من قول مالك.

بابُ في شهَادَةِ الصِّبْيَانِ، واليَمِينِ على المِنْبَرِ، والرَّهَن، والكِرَاءِ

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: أَجَازَ شَهَادَةَ الصَّبْيَانِ مُعَاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ، وعَبْدُ اللهِ بنُ الزُّبَيْرِ، وعَطَاءٌ، والحَسَنُ، والنَّخَعَيُّ، وجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ.

وقالَ ابنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَمَا رَأَيْتُ القُضَاةَ أَخَذُوا فِيهَا إِلاَّ بِقَوْلِ ابنِ الزُّيَرِ (۱)، فإنَّمَا جَازَتْ شَهَادَتُهُم لِحَالِ الضَّرُورَةِ، كَشَهَادةِ النِّسَاءِ في الاسْتِهْلاَلِ، وفي أُمُورِ النِّسَاءِ، وقَدْ جَعَلَ النبيُ يَشِيُّةُ العِفَاصَ، والوكاءَ دَلِيلاً على اللَّقَطَةِ، فَكَذَلِكَ شَهَادَةً السِّبْيَانِ أُجِيزَتْ لِحَالِ الضَّرُورَةِ، ولِعَدَم مَنْ يَحْضُرُهمْ مِنَ الرِّجَالِ، إذا انْفَرَدُوا بأَنْفُسِهم لا يَحْضُرُهمْ فِيهَا الرِّجَالُ، وإنَّمَا أُجيزَتْ شَهادَتُهُم لِحَفْظِ الدِّمَاءِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: فإذا شَهِدَ صَبِيًّانِ على صَبِيُّ أَنَّهُ جَرَحَ صَبِيًّا، أو قَتَلَهُ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا، ولاَ تُبَالِي كَانَ الشَّاهِدَانِ مَعَ الجَارِحِ والمَجْرُوحِ في جَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، أو كَانُوا في جَمَاعَةٍ أُخْرَى، ولا تَجُوزُ شَهَادَتُهُم لِصَغِيرٍ على كَبِيرٍ، أو لِكَبِيرٍ على كَانُوا في جَمَاعَةٍ أُخْرَى، ولا تَجُوزُ شَهَادَتُهُم لِصَغِيرٍ على كَبِيرٍ، أو لِكَبِيرٍ على صَغِيرٍ، وإنَّمَا تَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُم، خَاصَّةً إذا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا، أو يُتَخَبِّبُوا(٢)، ويَشْهَدُ على شَهَادَتِهم العُدُولُ.

⁽١) ذكره ابن حزم في المحلى ٢٠٩.

⁽٢) النخبيب هو أن يعلموا الخبّ، وهو المكر، وذلك بأن يدخل بين الصبيان كبير على وجه يمكنه من أن يلقنهم، قاله الباجي كما في التاج والإكليل ٦ / ١٧٧، وينظر: التعليق على الموطأ للوقشي ٢ / ١٨٣.

* حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةً، أَنَّ النبيَّ عَلَيْهِ قَالَ: «مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِىءِ مُسْلِم بِيَمِينِهِ حَرَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ الجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ» [٢٦٩٣]، قالَ أَبو المُطَرِّفِ: يُقَالُ في هَذا الحَدِيثِ أَنَّ أَبا أُمَامَةَ الذي رَوَاهُ عَنِ النبيِّ عَلَيْ لَيْسَ هُوَ [أَبو] (١) أُمَامَةَ البَاهِلِيُّ، وإنَّمَا هُوَ [أَبَو] (٢) أُمَامَةَ الحَارِثِيُّ مِنْ بَنِي النَّجَارِ، ولَمْ يَصِحَ لأَبِي أُمَامَةَ الحَارِثِيِّ سِمَاعٌ مِنَ النبيِّ عَلَيْهِ.

وَطَرِيقُ هَذَا الحَدِيثِ طَرِيقُ الوَعِيدِ، ولاَ تُحَرَّمُ الجَنَّةُ ويُخَلَّدُ في النَّارِ إلاَّ أَهْلُ الكُفْرِ، وقَدْ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ قَوْمٌ مِنَ المُسْلِمينَ بَعْدَ أَنِ احْتَرَقُوا فِيهَا، فَيْدْخَلُونَ الجُنَّةَ، لا خِلاَفَ بينَ أَهْلِ السُّنَّةِ في هَذَا.

ورُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ حَدِيثٍ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ فِيهِ مَعْنَى الوَعِيدِ فَهُوَ كَمَا قَالَ، ولاَ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ على التَّرْهِيبِ والتَّغْلِيظِ، لأَنَّ في ذَلِكَ إِبْطَالٌ للَمَوَارِثَةِ، وإشَارَةٌ إلى خُلْفِ الوَعْدِ الذي وَعَدَ اللهُ بهِ المُؤْمِنِينَ مِنْ دُخُولِ الجَنَّةِ، لأَنَّ اللهَ هُوَ الصَّادِقُ فِي قَوْلهِ، وكَذَلِكَ رَسُولُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ صَادِقٌ في قَوْلهِ،

وفِيهِ تَطَرَّقٌ للإرْجَاءِ في مَذْهَبهِم: الإيمَانُ قَوْلٌ.

ومَنْ دَخَلَ النَّارُ خَرَجَ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ نَبِيَّهِ، ولاَ يُخَلَّدُ مُوَحِّدٌ في النَّارِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي [عُبَيْدٍ]^(٣) لاَ لَفْظُهُ بِنَفْسِهِ.

* واليَمِينُ في المِنْبَرِ على الحُقُوقِ أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ المَدِينَةِ، ولِذَلِكَ قَضَى به مَرْوَانُ بنُ الحَكَمِ على زَيْدِ بنِ ثَابِتِ فَلَمْ يُنْكِرْهُ زَيْدٌ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ زَيْدٍ مَعْرُوفَا لأَنْكَرَهُ على مَرْوَانَ (٢١٩٥).

قَالَ مَالِكٌ: ولاَ يَحْلِفُ أَحَدٌ عِنْدَ مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ إلاَّ في رُبْع دِينَارٍ فَصَاعِدًا،

⁽١) في الأصل: أبا.

⁽٢) جاء في الأصل أيضا: أبا.

 ⁽٣) جاء في الأصل: عبيدة، وهو خطا، وقد بحثت عن قول أبي عبيد في كتاب الإيمان فلم
 أجده، فلعلّه في موضع آخر من كتبه الأخرى.

وفِي جَوَامِعِ الأَمْصَارِ يَحْلِفُ فِيهَا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدَاً، ومَا نَقَصَ مَنْ رُبْعِ دِينَارٍ حَلَفَ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ في غَيْرِ الجَامِعِ [٢١٩١].

* حَدِيثُ ﴿لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ ﴿ (٢٦٩٨] حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، ولاَ يُسْنَدُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يُقَالُ: غَلَقَ الرَّهْنُ إِذَا لَمْ يُفَكَّ (١).

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ الرَّاهِنِ للمُرْتَهِنِ: إِنْ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ إِلَى أَجَلِ كَذَا وَكَذَا، وإلاَّ فالرَّهْنُ لَكَ، هُوَ مِنْ أَكْلِ المَالِ بالبَاطِلِ، وذَلِكَ أَنَّ المُرْتَهِنَ لاَ يَدْرِي هَلْ يَصِحُ لهُ الرَّهْنُ أَو الثَّمَنُ الذي رَهَنَهُ بهِ صَاحِبُهُ، فَهَذَا مِنَ الغَرَرِ، وأَكْلِ المَالِ بالبَاطِلِ الذي لاَ يَحِلُ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا وقَبَضَ المُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَثَرَ بالبَاطِلِ الذي لاَ يَحِلُ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا وقَبَضَ المُرْتَهِنُ الرَّهْنَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ عَثَرَ

على ذَلِكَ صَرَفَهُ إلى رَبِّهِ الذي رَهَنَهُ إِيَّاهُ، وقَدْ دَفَعَ إليه رَبُّهُ مَا رَهَنَهُ بهِ، فإنْ فَاتَ عِنْدَ المُرْتَهِنُ كَانَ عَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ، ولَهُ مَا رَهَنَهُ بهِ صَاحِبُهُ، يَرْجِعُ بِذَكِكَ على الرَّاهِنِ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِذَا ارْنَهَنَ رَجُلٌ أُصُولَ نَخْلِ وقَدْ عَلِمَ أَنَهَا تُثْمِرُ فِي كُلُّ عَامٍ، فَمَتَى لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ تَكُونَ الثَّمَرَةُ رَهْنَا عِنْدَهُ مِنَ الأصولِ لَمْ تَذْخُلِ الثَّمَرَةُ فِي الرَّهْنِ وَهِي قَائِمَةٌ فِي رُوُوسِ النَّخْلِ دُونَ وَهِي للرَّاهِنِ، وقَدْ يَجُوزُ أَيْضَا أَنْ تُرْهَنُ الثَّمَرَةُ وَهِي قَائِمَةٌ فِي رُوُوسِ النَّخْلِ دُونَ الأُصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأُصُولَ مَعَ النَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْنَا مَحُوزاً، وجَنِينُ الأُصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأُصُولَ مَعَ النَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْنَا مَحُوزاً، وجَنِينُ الأَصُولِ إِذَا قَبَضَ المُرْتَهِنُ الأَصُولَ مَعَ النَّمَرَةِ، ويَكُونُ ذَلِكَ رَهْنَا مَحُوزاً، وجَنِينُ الأَصُولِ إِذَا قَبَضَ المَّرْتَهِنَ اللَّهُ لَا يُسْتَطَاعُ على قَبْضِهِ، ولا يُدْرَى طَفَتُهُ، وكَيْفَ هُو، وإنَّمَا يَكُونُ رَهْنَا كُلُّ مَا يُرَى ويُحَازُ ويُقْبَضُ، قَالَ اللهُ عَزَّ طَفَيْنَ مُقْبُوضَ، قَالَ اللهُ عَزَّ على وَبَعَازُ ويُقْبَضُ، ويُحَازُ على وجَلَّ : ﴿ فَرَهَنَ مُقْبُوضَةً ﴾ [البغرة: ٢٨٣]، فَمَتَى لَمْ يَقْبِضِ الرَّهْنُ، ويُحَازُ على الرَّهِنِ فَلَيْسَ بِرَهْنِ.

قَالَ [أَبُو](٢) المُطَرُّفِ: إِنَّمَا أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالرَّهْنِ عِنْدَ البَيْعِ والسَّلَفِ على

⁽١) غريب الحديث لأبي عبيد ٤/ ٧١.

⁽٢) ما بين المعقوفتين سقط من الأصل.

سَبِيلِ التَّوَثُقِ، وحِفْظِ الأَمْوَالِ، كَمَا أَمَرَ بالإشْهَادِ عِنْدَ البَيْعِ والسَّلَفِ لِتُخفَظَ بِذَلِكَ أَمْوَالُ البَاعَةِ، وأَرْبَابُ السَّلَفِ، ولِيَخفِظ الذي عَلَيْهِ المَالُ دَيْنَهُ، لأَنَّهُ إذا عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ بِيُنَةٌ بالحَقُ، أَو لَهُ رَهْنٌ بهِ لَمْ يُجْحَدْ مَا عَلَيْهِ مِنَ المَالِ.

إِنَّمَا صَارَتْ مُصِيبَةُ الرَّهْنِ إِذَا ظَهَرَ هَلاَكُهُ مِنَ الرَّاهِنِ مِنْ أَجْلِ أَنْ المُرْتَهِنَ لَمْ يَقْبِضُهُ عِوَضَا مِنَ النَّمَنِ الذي رَهَنَ بِهِ، وإِنَّمَا قَبَضَهُ على سَبِيلِ التَّوَثُقِ مِنْ حَقَّه الذي على الرَّاهِنِ، وأَمَّا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ هَلاَكُهُ إِلاَّ بِقَوْلِهِ فَالضَّمَانُ حِينَيْدِ على المُرْتَهِن، لأَنَّهُ مُتَهَمَّ فِيهِ، وإذا لَمْ يَقْبضُهُ على وَجْهِ الأَمَانَةِ فَيَسْقُطُ عَنْهُ ضَمَانُهُ.

إنَّما بُدُى المُرْتَهِنُ عِنْد اخْتِلاَفِهِ مَعَ الرَّاهِنِ في صِفَةِ الرَّهْنِ مِنْ (1) أَجْلِ قُرْبِ عَفْدِهِ بِالرَّهْنِ، وصَارَ الرَّهْنُ إذا حَضَرَ شَاهِدَاً للمُرْتَهِنِ بِمَا يُقَابِلُ الرَّهْنَ مِنَ الثَّمَنِ، فَلِذَلِكَ يَسْتَحِقُ مِنْ دَعْوَاهُ مَا يُقَابِلُ ذَلِكَ مِنْ ثَمَنِ الرَّهْنِ مَعَ يَمِينِهِ، ومَا زَادَ على فَلِذَلِكَ يَسْتَحِقُ مِنْ دَعْوَاهُ ، ويَحْلِفُ الرَّاهِنُ حِينَئِذِ على تِلْكَ ذَلِكَ فَهُوَ مُدَّع فِيهِ، فَلِذَلِكَ لا يُصَدَّقُ في دَعْوَاهُ، ويَحْلِفُ الرَّاهِنُ حِينَئِذِ على تِلْكَ الزُيادَةِ التي يَدُّعِيهَا المُرْتَهِنُ على قِيمَةِ الرَّهْنِ، لأَنَّهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ يَلْكَ يَلْزَمُهُ اليَمِينُ فِيمَا أَدُّعِي بِهِ عَلَيْهِ، ولَهُ صَرْفُهَا على المُدَّعِي، فإنْ لَمْ يَحْلِفْهَا بَطُلَ مَا يَدْعِهِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ^(٢): مَسْأَلَةُ اخْتِلاَفِ الرَّاهِنِ والمُرْتَهِنِ في صِفَةِ الرَّهْنِ، ومَا رَهَنَ بِهِ مُفَسَّرَةٌ في المُوَطَّأ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَذْكُرْهَا هَهُنَا [٢٧١١].

قَوْلُهُ فِي مُكْتَرِي الدَّابَةِ يَتَعَدَّى بِهَا حِينَ يَبُلُغُ بِهَا البَلْدَ الذي تَكَارَى إليهِ أَنَّ عَلَيْهِ نِصْفَ الكِرَاءِ إذا كَانَ سُوْمُ السَّيْرِ والانصِرَافِ نِصْفَ الكِرَاءِ إذا كَانَ سُوْمُ السَّيْرِ والانصِرَافِ وَاحِداً، وأَمَّا إذا اخْتَلَفَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إلاَّ قِيمَةُ مَا رَكِبَ، يُقْصَرُ حِينَيْدٍ جَمِيعُ الكِرَاءِ على السَّيْرِ والانصِرَافِ، فَمَا وَقَعَ للسَّيْرِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ على الرَّاكِبِ مَعَ الكِرَاءِ على السَّيْرِ والانصِرَافِ، فَمَا وَقَعَ للسَّيْرِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ على الرَّاكِبِ مَعَ ضَمَانِهِ لِفِيمَةِ الدَّابَةِ، [وإن] (٢) اخْتَارَ ذَلِكَ صَاحِبُهَا، وإنَّمَا يَضْمَنُهَا مُكْتَرِيهَا ضَمَانِهِ لِفِيمَةِ الدَّابَةِ، [وإن]

⁽١) من هنا تبدا قطعة نسخة القيروان في هذا الموضع.

⁽٢) في (ق):ع.

⁽٣) في (ق): إن.

لِصَاحِبِها لِتَعَدِّيهِ عَلَيْهِ فِيهَا، [ومَنْعِهِ] (١) إِيَّاهُ مِنْ مَنَافِعِهَا، وحَبْسِهَا عَنْ أَسْوَاقِهَا، فَصَارَ بِهَذَا مُتَعَدِّيًا على صَاحِبِها، [فَلِذَلِكَ أُلزِمَ ضَمَانُها له إنْ أَرَادَ ذَلِكَ ضَارَ بِهَذَا مُتَعَدِّيًا على صَاحِبِها، [فَلِذَلِكَ أُلزِمَ ضَمَانُها له إنْ أَرَادَ ذَلِكَ أَيْضَا صَاحِبُهَا] (١)، وإنْ أَرَادَ أَخْذَ كِرَاءَ مَا رَكِبها فِيهِ وَقْتَ تَعَدِّيهِ بِهَا كَانَ ذَلِكَ أَيْضَا لِصَاحِبِها.

* * *

⁽١) في (ق): فمنعه.

⁽٢) من (ق).

بابُ القَضَاءِ في المُستَكرَهَةِ، إلى آخِرِ بَابِ أَخكَامِ المُرتَدِّ

إنَّمَا قَضَى عَبْدُ المَلِكِ بنُ مَرْوَانَ للمُغْتَصَبةِ بِصُدَاقِهَا على مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِهَا الْمَانَةُ تَلَدَّذَ بِوَطْئِهِ إِيَّاهَا، وعَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ حَدُّ الزِّنَا، وهَذا إذا ثَبَتَ الغَصْبُ، وكَانَ المُدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّنْ تَلْحَقُهُ الظِّنَةُ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ (''): قَوْلُ مَالِكِ فِيمَن اسْتَهْلَكَ حَيَواناً أَو عُرُضاً أَنَّهُ يُغْرَمُ [لِصَاحِبها] ('') قِيمَةُ مَا اسْتُهْلِكَتْ لَهُ وَهُو أَعْدَلُ (٢٧٢١)، يُرِيدُ: أَنَّ القِيمَةَ في ذَلِكَ أَعْدَلُ مِنْ أَنْ يُغْرَمَ مِثْلُ مَا اسْتَهْلَكَ، وقَدْ قِيلَ: إِنَّ على المُسْتَهْلِكِ مِثْلُ الشَّيءِ الذي اسْتَهْلَكَهُ، كَمَا ضَمِنَ النبِيُ يَنْ عَانِشَةَ الصَّحْفَةَ التي كَسَرِتْهَا لأُمُّ سَلَمَةَ.

وذَلِكَ مَا حَدَّثنا بهِ أَبو عَدِيُّ المُقْرِىءُ بِمِصْرَ^(٣)، قالَ: حدَّثنا دَاوُدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ (٤)، قالَ: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ مَا أَنَ الْمُعْرَى بنُ حَمَّادٍ، قالَ: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي المُتَوكُلِ: «أَنَّ أُمَّ سَلَمَةٍ زَوْجَ النبيِّ ﷺ جَاءَتْ في يَوْمٍ عَائِشَةً بِصَحْفَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَوَضَعْتَها بينَ يَدَيْ رَسُولِ اللهِ ﷺ وأَصْحَابِهِ، فَالْتَحَفَّتُ عَائِشَةُ

⁽١) في نسخة (ق): ع.

⁽٢) في (ق): لصاحبه.

 ⁽٣) هو عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الفرج، المعروف بابن الإمام المصري، المقرىء مُسْنِد الدِّيار المصرية في زمانه، توفي سنة (٣٨١)، معرفة القراء الكبار /٣٤٦).

⁽٤) هو أبو شيبة داود بن إبراهيم بن داود بن يزيد البغدادي، نزيل مصر، المحدث الثقة، توفي سنة (٣١٠)، السير ٢٤٤/١٤.

بِكِسَائِهَا، ثُمَّ أَقْبَلَتْ فَضَرَبتِ القَصْعَةَ فَكَسَرَتْهَا فِلْقَتَيْنِ، فَجَمَعَ النبيُّ عَلَيْ الفِلْقَتَيْنِ وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، ثُمَّ جَاءَتْ عَائِشَةُ وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، ثُمَّ جَاءَتْ عَائِشَةُ بِصَحْفَتِهَا، وَوَضَعْتَها بِينَ يَدَي النبيُّ عَلَيْ وأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَكَلُوا مَا فِي صَحْفَةِ عَائِشَةَ بَعَثَ بِهَا إلى أُمِّ سَلَمَةَ، وبَعَثَ بالصَّحْفَةِ المَكْسُورَةِ إلى عَائِشَةَ»(١).

قالَ مَالِكٌ: والقِيمَةُ في هَذا في الحَيَوانِ أَعْدَلُ.

* حَدِيثُ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» [٢٧٢٦] مُرْسَلٌ في المُوطَّأ، وحَدَّثنا بهِ أَبو أَخْمَدَ النَّيْسَابُورِيُّ بِمَكَّةً (٢)، قالَ: حدَّثنا أَبو [الحُسَينِ] مُحَمَّدُ بنُ صَالِح (٣)، قالَ: حدَّثنا أَبو قُرَّةَ (٥)، عَنِ ابنِ جُرَيْج، عَنْ أَيُّوبَ قالَ: حدَّثنا أَبو قُرَّة (٥)، عَنِ ابنِ جُرَيْج، عَنْ أَيُّوبَ السَّخِثْيَانِيِّ، عَنْ عِحْرِمَة، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» (١).

وذَكَر الحَدِيثَ مُسْنَداً، وهَذَا الحَدِيثُ إِنَّمَا هُوَ فِيمَنْ بَدَّلَ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلاَمِ، لاَ فِيمَنْ خَرَجَ مِنْ يَهُودِيَّةِ إلى نِصْرَانِيَّةِ، ولاَ مِنْ نَصْرَانِيَّةِ إلى مَجُوسِيَّةٍ، فَلاَ مِنْ نَصْرَانِيَّةِ إلى مَجُوسِيَّةٍ، فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الإِسْلاَمِ إلى الكُفْرِ وأَظْهَرَهُ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فإنْ تَابَ وإلاَّ قُتِلَ، إلاَّ

⁽۱) رواه النسائي ۷/ ۷۰، بإسناده إلى حماد بن سلمة به، ورواه البخاري (۲۹۲۷)، وأبو داود (۳۵۲۷)، وابن ماجه(۲۳۳۲)، من حديث حميد عن أنس به.

 ⁽٢) هو الحسين بن علي بن محمد بن يحيى التميمي النيسابوري، المعروف بـ(حسينك)،
 الإمام المحدث الثقة، توفي سنة (٣٧٥)، السير ٢١/١٦.

⁽٣) هو محمد بن صالح السروي الطبري، ذكره السمعاني في الأنساب ٣ ٢٤٩، وجاء في الأصل: (أبو الحسن) وهو خطأ.

⁽٤) جاء في الأصل وفي نسخة (ق): حية، وهو خطأ، وأبو حُمة هو محمد بن يوسف الزَّبيدي، وهو صدوق، ينظر: تهذيب الكمال ٢٧ /٦٦.

 ⁽٥) هو موسى بن طارق الزّبيدي، وهو ثقة، روى له النسائي، وابن جريج هو عبد الملك بن
 عبد العزيز بن جريج.

⁽٦) رواه البخاري (٦٥٢٤)، وأبو داود (٤٣٥١)، والترمذي (١٤٥٨)، والنسائي ٧/ ١٠٤، وابن ماجه (٢٥٣٥).

الزُّنْدِيقَ الذي يُظْهِرُ الإِسْلاَمَ، ويُسَرُّ الكُفْرَ، وتَشْهَدُ [بِذَلِكَ عَلَيْهِ](١) البَيِّنَةُ، فإنَّهُ يُقْتَلُ ولاَ يُسْتَتَابُ، ويَكُونُ مِيرَاثُهُ للمُسْلِمِينَ فَيْثَأَ إذا قالَ: إنِّي تَاثِبٌ مِمَّا شُهِدَ بهِ عَلَيَّ، وهَذَا قَوْلُ ابنِ نَافِع.

وقَالَ ابنُ القَاسِم: بلْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ لِوَرَثَتِهِ المُسْلِمينَ.

وقالَ ابنُ بُكَيْرِ البَغْدَادِيُ (٢): قَدْ عَارَضَ مُعَارِضٌ في الزَّنْدِيقِ الذي تَأْسُرُهُ البَيِّنَةُ فَيَقُولُ: إِنِّي تَاثِبٌ، [فَيُقْتَلُ] (٣)، فَقَالَ المُعَارِضُ: هَلْ عِنْدَكُمْ كَافِرٌ أَمْ غَيْرِ كَافِرٍ؟، فإنْ كَانَ كَافِرًا فَلاَ [يَرِثْهُ] (٤) وَرَثَتُهُ [المُسْلِمُونَ] (٥)، وإنْ كَانَ غَيْرَ كَافِرِ فَلاَ يُقْتَلُ.

قالَ ابنُ بُكَيْرٍ: فَيُقَالُ لِمَنْ قالَ هَذا: قَدْ حَكَمَ النبيُّ يَثِيْرُ فِي ابنِ وَلِيدَةِ زُمْعَةَ بأَنْ أَلْحَقَهُ بِزُمْعَةَ، ثُمَّ أَمَرَ أُخْتَهُ سَوْدَةَ بنتَ زُمْعَةَ أَنْ تَخْتَجِبَ مِنْهُ لِمَا [رَأَى](٢) مِنْ شَبَهِه أَلْحَقَهُ بِزُمْعَةَ، ثُمَّ أَمَرَ أُخْتَهُ سَوْدَةَ بنتَ زُمْعَةَ أَنْ تَخْتَجِبَ مِنْهُ لِمَا [رَأَى](٢) مِنْ شَبَهِه بِعُتْبَةَ، فَهُوَ لِسَوْدَةَ أَخٌ فِي النَّسَبِ والمُوَارَثَةِ (٧)، وحُكْمُهُ فِي الحِجَابِ غَيْرُ حُكْمِ الأَخِ، فَكَذَلِكَ الزَّنْدِيقُ حُكْمُهُ حُكْمُ الكَافِرِ فِي القَتْلِ، وحُكْمُهُ حُكْمُ المُسْلِمِ فِي المَيْرَاثِ. المُسْلِمِ في المَيْرَاثِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ (٨): قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «هَلْ مِنْ مُغَرِّبةِ خَبَرٍ؟ (٢٧٢٨)، يَغْنِي: هُلْ كَانَ فِيكُم مِنْ أَمْرٍ غَرِيبٍ لا عَهْدَ لَكُمْ بِمِثْلِهِ.

⁽١) في (ق): عليه بذلك.

 ⁽۲) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي القاضي الفقيه، روى عن القاضي إسماعيل وغيره، توفي سنة (۳۰۵)، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/ ٢٠٠٠.

⁽٣) في نسخة القيروان: ثم يقتل.

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: يرثونه.

⁽٥) من (ق)، وفي الأصل: المسلمين.

⁽٦) من (ق)، وفي الأصل: أرى.

 ⁽٧) هذا حديث مشهور رواه البخاري (١٩٤٨)، ومالك في الموطأ (٢٧٣٦) وغيرهما من حديث عائشة.

⁽٨) في (ق): ع.

ثُمُ قَالَ في المُرْتَدُ المَقْتُولِ: "هَلاَ اسْتَبَّتُمُوهُ" فَلاَناً، وأَطْعَمْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمِ رَغِيفًا "، فإنَّمَا أَمْرَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ باسْتِتَابَةِ المُرْتَدُ، لأَنَّهُ أَظْهَرَ الكُفْرَ وأَعْلَنَ بِهِ وَهُوَ بِخِلاَفِ الزِّنْدِيقِ الذي يَسُرُّ الكُفْرَ ويُظْهِرُ الإسلامَ، فَلِذَلِكَ لاَ يُسْتَتَابُ، ولاَ تُفْبَلُ تَوْبَتُهُ ، لأَنَّهُ لا يُدْرَى هَلْ هُوَ صَادِقٌ فِي تَوْبَتِهِ أَمْ كَاذِبٌ، وقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي تَفْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ كَاذِبٌ، وقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ فِي اللهِ الكُفْرِ المُعْلِنِينَ بِكُفْرِهِم: ﴿ قُلُ لِللّذِينَ كَفُرُوا إِن يَنتَهُوا يُعْفَرُ لَهُم مَا قَدْ الْكُفْرِ المُعْلِنِينَ بِكُفْرِهِم: ﴿ قُلُ لِللّذِينَ كَفُرُوا إِن يَنتَهُوا يُعْفَرُ لَهُم مَا قَدْ اللهَ اللهَ اللهُ إِللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ المُعْلِنِينَ بِكُفُو اللهُ الرَّهُ اللهُ عَمْلُ اللهُ ا

وقالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ أَنْ يُطْعَمَ (٢) المُرْتَدُ في أَيَّامُ السَّيْفِ، فَرُبَّمَا كَانَ السَّيْفِ، فَرُبَّمَا كَانَ وَلِيَ مَبَا لِتَوْبَتِهِ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيفًا لِكَي يَجُوعَ، فَيَتَمَثَّلُ بِأَلَمِ الجُوْعِ أَلَمُ السَّيْفِ، فَرُبَّمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِتَوْبَتِهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: بلْ يُطْعَمُ كُلَّ يَوْمٍ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الطَّعَامِ في غَيْرِ تَفَكُّهِ، ويُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ.

وقالَ أَشْهَبُ: سُثِلَ مَالِكٌ عَنِ المُرْتَدُ هَلْ لَهُ حَدُّ يُتْرَكُ إليهِ؟ فقالَ: إنَّهُ يُسْتَثَابُ ثَلاَئَةُ أَيَّامٍ.

ثُمَّ قَالَ مَالِكٌ: لا يَأْتِي مِنَ الاسْتِظْهَارِ الأَخِيرِ، يُرِيدُ: أَنَّهُ يُزَادُ على الثَّلاَثَةِ أَيَّامِ في الاسْتِتَابَةِ.

وذَكَرَ أَبِو [مُحَمَّد] (٢) في المُرْتَدُ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ نِصْفَ شَهْرٍ.

⁽١) كذا في الأصلين، وجاء في الموطا: (أفلا حبستموه).

⁽٢) إلى هنا انتهت نسخة مكتبة القيروان في هذا الموضع.

⁽٣) جاء في الأصل: أبو داود، وهو خطأ، والصحيح ما ذكرته، ومما يدل عليه أنه ذكر أبا عمر بعد ذلك، وهذا هو منهج المؤلف في كتابه، كما أني رجعت إلى سنن أبي داود فلم أجد قولا له في هذه المسألة.

وأَفْتَى أَبُو عُمَرَ أَنَّهُ يُسْتَنَابُ شَهْراً.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وذَهَبَ عَبْدُ العَزِيزِ بنُ أَبِي سَلَمَةَ فِي المُرْتَدِّ أَنَّهُ يُقْتَلُ وإنْ تَابَ ورَاجَعَ الإِسْلاَمَ، وجَعَلَهُ كَحَدُّ لَزِمَهُ لا يَزَالَهُ عَنْهُ رُجُوعُهُ إلى الإِسْلاَمِ، لِقَوْلِ النِبيِّ ﷺ: "مَنْ غَيَرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ".

وقالَ سَخْنُونُ: لَمْ يَخْتَلْفِ الصَّحَابَةُ أَيَّامَ الرَّدَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ مَنْ تَابَ مِنْ وَرَقَبِهِ، وَلَمْ يَقْتُلُوا أَحَداً تَابَ مِنْهُم ورَاجَعَ الإسْلاَمَ، وكَفَى بِهَذَا حُجَّةً على مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُقْتُلُ المُرْتَدُ وإِنْ تَابَ، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَفُولًا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرُ لَهُم مَّاقَدْ سَلَفَ﴾.

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إذا ارْتَدَّتِ المَرْأَةُ لَمْ تُقْتَلْ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ في الجهادِ^(١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يَرُدُّ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا قَوْلُ النبِيِّ ﷺ: (مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ)، وهَذا عَامٌ فِيمَنِ ارْتَدَّ مِنَ الرِّجَالِ والنِّسَاءِ، ولَيْسَ هُوَ فِيمَنْ غَيَّر دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ بِدِينٍ سِوَاهُ مِنْ دِينِ الكُفْرِ، لأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ ضَلاَلَةٍ إلى ضَلاَلَةٍ.

⁽١) ينظر قول أبي حنيفة في: البحر الرائق ٥ / ١٣٩، وشرح فتح القدير ٦/ ٧٢.

القَضَاءُ فِيمَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ رَجُلاً فَقَتَلَها، وحُكُمُ المَنْبُوذِ

قالَ أَبُو عُبَيْدٍ: لَمَّا أَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمُّ لَرَ يَأْتُواْ فِلْهُ مَا أَنْ اللهِ عَلَيْهُ وَاللَّذِينَ يَرْمُونَ ٱللهِ مَا أَوْلَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَالتَّنَايِعُ النَّهَافُتُ، وَفِعْلُ الشَّيءِ (٢) بَغْيرِ تَثَبُّتٍ (٣).

ومَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ: أَنْ يَأْتِي الرَّجُلُ الغَيُورُ فَيَجِدُ فِي دَارِهِ بَعْضَ مَنْ لاَ يَجِبُ قَتْلَهُ إِنْ دَخَلَها، فَيَظُنُ بهِ ظَنَّ سُوءٍ فَيَقْتُلَهُ، أَو يَأْتِي وَهُوَ سَكْرَانُ فَيَقْتُلُ مَنْ لاَ يَجِبُ قَتْلَهُ، ثُمَّ يَدَّعِي بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ وَجَدَهُ مَعَ الْمَرَأْتِهِ، فَلَوْلاَ هَذَانِ السَّبَبانِ مَا كَانَ على مَنْ وَجَدَ مَعَهَا مَنْ يُزَانِيهَا قَوَدا إذا قَتَلَهُ، فإذا وَجَدَ مَعَهَا مَنْ يُزَانِيهَا فَقَتَلَهُ، عَلَى مَنْ وَجَدَ مَعَهَا مَنْ يُزَانِيهَا فَقَتَلَهُ، ثُمَ أَتَى بأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم رَأُوا ذَلِكَ مِنْهُ ومِنْهَا كالمِرْوَدِ في المَكْحَلَةِ أَنَّهُ يَشْقُطُ عَنْهُ القَوَدُ.

⁽۱) سعد هو ابن عبادة، وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم (۱٤٩٧) من حديث أبي هريرة.

 ⁽١) كذا في الأصل، وفي التمهيد ٢١/ ٢٥٧، وجاء في غريب الحديث لأبي عبيد: (الشر) بدلا من كلمة (الشيء)، وكذا في النهاية لابن الأثير ١ / ٢٠٢.

⁽٣) غريب الحديث لأبي عبيد ١/ ١٣٢ ـ ١٣٣ .

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ تَكُونَ دِيَةُ البِكْرِ فِي مِثْلِ هَذَا الْقَتْلِ على القَاتِلِ في مَالِهِ لاَ على عَاقِلَتِهِ، وذَلِكَ أَنَّ القَاتِلَ قُتِلَ مَنْ حَدَّهُ الجَلْدُ لاَ الْقَتْلُ، فَلِذَلِكَ يُؤَدِّي دِيتَهُ إلى أَوْلِيائِهِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: قَوْلُ عَلِيٌّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ: (أَنَا أَبُو حَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بَأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطِ بِرُمَّتِهِ) [٢٧٣١]، يَعْنِي: إِنْ لَمْ يَأْتِ الْقَاتِلُ بَأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ أَنَّهُم رَأُوا ذَلِكَ مِنْهَمَا كَالْمِرْوَدِ فِي المَكْحَلَةِ وإِلاَّ قُتِلَ القَاتِلُ، لأَنَّهُ مُثَّهَمٌ فِي هَذَا القَتْلِ، فإذا شَهدَتْ لَهُ البَيِّنَةُ بِرُوْيَةِ الزِّنَا ارْتَفَعَ عَنْهُ القَتْلُ، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قَوَدٌ.

وقَوْلُهُ لَهُ: (أَنَا أَبُو حَسَنٍ)، إنَّمَا قَالَهُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَعْجَبَتُهُ فِرَاسَتُهُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ، إِذْ سُئِلَ عَنْهَا فَقَالَ: (إِنَّ هَذَا لشَيءِ مَا هُوَ بَأَرْضِي)، يُرِيدُ: أَنَّ هَذِه القِصَّةَ لَوْ نَزَلَتْ بأَرْضِي وفِي نَظَرِي لَرُفِعَتْ إليَّ، فَلَمَّا أُخْبِرَ أَنَّهَا نَزَلَتْ بأَرْضِ الشَّامِ، لَوْ نَزَلَتْ بأَرْضِ الشَّامِ، قَالَ: (أَنَا أَبُو حَسَن)، ثُمَّ أَفْتَاهُ فِيهَا بالوَاجِبِ، وهَذَا مِنْ فِرَاسَةِ المُؤْمِن.

* قَالَ أَشْهَبُ: سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ قَوْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للَّذِي وَجَدَ المَنْبُوذَ فَأْتَاهُ بِهِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: (مَا حَمَلَكَ على أَخْذِ هَذِه النَّسَمَةِ؟ فقالَ: وَجَدْنُهَا ضَائِعَةٌ)[٢٧٣٣]، قَالَ مَالِكٌ: اتَّهَمَهُ عُمَرُ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهُ أَتَاهُ لِكَي يَفْرِضَ لَهُ في بَيْتِ المَالِ، فَلَمَّا قَالَ لَهُ عَرِيفُ ذَلِكَ الرَّجُلِ: (با أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ في بَيْتِ المَالِ، فَلَمًا قَالَ لَهُ عَرِيفُ ذَلِكَ الرَّجُلِ: (با أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ رَجُلٌ صَالَحٌ)، يَغْنِي: لاَ يُخَاطِبُكَ إلاَّ بالحَقُ، صَدَّقَهُ حِينَئِذٍ عُمَرُ في قَوْلِهِ، وقَالَ لَهُ: (اذْهَبُ فَهُوَ حُرِّ)، يَغْنِي: هَذَا المَنْبُوذُ حُرِّ لَيْسَ لاَحَدِ عَلَيْهِ مِلْكٌ.

وَقَوْلُهُ: (ولَكَ وَلاَؤُهُ)، يَعْنِي: أَنْتَ الذي تَتُولِّى تَرْبِيَتَهُ، والقِيَامَ بأُمُورهِ.

قَالَ أَبُو المُطَرُفِ: وَهَذِهُ وِلاَيَةُ الإِسْلاَمُ لا وِلاَيَةُ العِنْقِ، لأَنَّ النبيِّ ﷺ قَالَ: «الوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»(١).

وقَوْلُهُ: (وعَلَبْنَا نَفَقَتُهُ)، يَغْنِي: يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ مَالِ المُسْلِمِينَ.

قَالَ عِيسَى: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ دَوَّنَ الدَّوَاوِينَ، وقَسَّمَ

⁽١) تقدم تخرج هذا الحديث في باب العتق.

النَّاسَ أَقْسَامَا، وجَعَلَ على أَهْلِ كُلِّ دِيوَانِ عَرِيفاً يَنْظُرُ عَلَيْهِم، فَكَانَ الرَّجُلُ الذي وَجَدَ المَنْبُوذَ مِنْ دِيوَانِ الذي زَكَّاهُ عِنْدَ عُمَرَ لَهُ.

وفِي غَيْرِ المُوطَّأُ قَالَ: (فَزَكَّانِي عَرِيفِي) (١) فَالتَّزْكِيَةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ التَّعْدِيلِ يُقْبَلُ فِيهَا قَوْلُ الوَاحِدِ، لأَنَّهُ نَقْلُ خَبَرٍ، وخَبَرُ الوَاحِدِ مَقْبُولٌ، وإذَا كَانَتْ على سَبِيلِ التَّعْدِيلِ لَمْ يُقْبَلُ فِيهَا إِلاَّ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، لأَنَّهَا شَهَادَةٌ، ولاَ يُقْطَعُ في على سَبِيلِ التَّعْدِيلِ لَمْ يُقْبَلُ فِيهَا إِلاَّ شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ، لأَنَّهَا شَهَادَةٌ، ولاَ يُقْطَعُ في شَيء بأَقَلَ مِنْ شَاهِدَيْنِ، وهذا حُكْمُ التَّجْرِيحِ في نَقْلِ الخَبَرِ، وفي الشَّهَادَةِ بالجُرْحَةِ.

* * *

⁽۱) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما وجدته بلفظ: (فذكره عريفي لعمر) رواه البيهقي في السنن ۲۹۸/۱۰

بابُ في إلخاقِ الوَلَدِ بأبِيهِ، وحُكْمِ مِيرَاثِهِ

* قَالَ عِيسَى بِنُ دِينَارٍ: قَالَ سُفْيَانُ بِنُ عُينِنَةَ: كَانَ الزَّنَا فِي الجَاهِلَيِّةِ ظَاهِراً، وَكُنَّ الزَّوانِي لَهُنَّ رَايَاتٍ يَنْصِبْنَهَا فِي دُورِهِنَّ، فَمَنْ أَرَادَ الزَّانِيَةَ أَتَاهَا فَزَنَى بِهَا، فَيَأْتِيهَا هَذَا، وَيَأْتِيهَا هَذَا، فإذَا وَلَدَتِ الزَّانِيَةُ وَلَدَا أَلَصَقَتْهُ بِمَنْ شَاءَتْ مِنْ أُولَئِكَ فَيَأْتِيهَا هَذَا، فإذَا وَلَدَتِ الزَّانِيَةُ وَلَدَا أَلَصَقَتْهُ بِمَنْ شَاءَتْ مِنْ أُولَئِكَ النَّي وَيَكُونُ ابْنَهُ، فَلَمَّا جَاءَ الإسلامُ قَالَ النبيُ وَلَيْقَ: "مَنْ عَاهَرَ بَامْرَأَةٍ لاَ يَمْلِكُها، أُوبِحُرَّةٍ لاَ يَمْلِكُهَا فَالْوَلَدُ وَلَدُ زِنَا، لاَ يَرِثُ ولاَ يُورَثُ وَلَا يَمْلِكُها، أُوبِحُرَّةٍ لاَ يَمْلِكُهَا فَالْوَلَدُ وَلَدُ زِنَا، لاَ يَرِثُ ولاَ يُورَثُ (١٠)، وصَارَ الوَلَدُ لِصَاحِبِ الفِرَاشِ إذا ادَّعَاهُ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَيْقٍ: "الوَلَدُ لِلْوَلَدُ مِنَا الوَلَدُ إِذَا ادَّعَاهُ، وَلَكَ قَوْلُهُ عَلَيْكَ: "الوَلَدُ لِلْوَاشِ وَلَمُواشِ وَلُمُوا النَّيْدُ، أَو الزَّوْجُ .

قَالَ: وَهَذِه كَلِمَةٌ تَقُولُهَا العَرَبُ لِمَنْ طَلَبَ شَيْئَا لَيْسَ هُوَ لَهُ، تَقُولُ: بِفِيكَ الحَحَهُ.

وقالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الفُقَهَاءِ: إِنَّمَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بالوَلَدِ للفِرَاشِ مِنْ أَجْلِ ابنِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، وذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ التَّفْسِيرِ اخْتَلَفُوا في قَوْلهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [مود: ٤١]، فَرُويَ عَنِ الحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ ابنُ نُوحٍ مِنْ صُلْبِ نُوح ").

⁽۱) رواه الترمذي (۲۱۱۳)، وابن ماجه (۲۷٤٥)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وفيه ابن لهيعة، وقد توبع، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم بأن الزاني لا يرث من أبيه، كما قال الترمذي.

⁽۲) رواه عبد الرزاق في التفسير ۲/ ٣٠٦.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ ابِنُهُ لِصُلْبِهِ، ومَا كَانَ اللهُ لِيَبْتَلِي نَبِيًّا مُكَرَّمَاً في أَهْلِهِ بِمِثْلِ هَذا (``. وصَدَّقَ النبيُّ ﷺ هَذا القَوْلَ، وقالَ: «الوَلَدُ للفِرَاشِ»، يَعْنِي: هُوَ للَّذي يَمْلِكُ المَرْأَةَ مِلْكَا تَامًا، ويَفْتَرشُها عِنْدَ الوَطْءِ.

ومَعْنَى قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى في ابنِ نُوحٍ: ﴿ إِنَّهُ لِيَسَمِنْ أَهْلِكُ ۗ ، يَعْنِي: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ الذينَ وَعَدْتُكَ أَنْ أُلجِنَهُم مَعَكَ في السَّفِينَةِ، بَلْ هُوَ مِنَ المُغْرَقِينَ بِكُفْرِهِ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: فِي حَدِيثِ سَعْدِ بِنِ أَبِي وَقَاصٍ مِنَ الفِقْهِ: إِنْفَاذُ عَهْدِ المُوصِي بَعْدَ مَوْتِهِ، وإلحَاقُ الوَلَدِ بِصَاحِبِ الفِرَاشِ، والقَضَاءُ بالشَّبَهِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ لِسَوْدَةَ بنتِ زُمْعَةَ: «اخْتِجِبي مِنْهُ» أَي: اخْتَجِبي مِن ابنِ وَلِيدَةِ زُمْعَةَ، النبيِّ ﷺ لِسَوْدَةَ بنتِ زُمْعَةَ: «اخْتِجِبي مِنْهُ» أَي: اخْتَجِبي مِن ابنِ وَلِيدَةِ زُمْعَةَ، وَهُوَ أَخُوهَا لأَبِيهَا، وإنَّمَا أَمَرَهَا بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَأَى الوَلَدَ المُدَّعَا يَشْبَهُ عُتْبَةَ بنِ أَبِي وَقَاصٍ مُدَّعِيهِ، فَجَعَلَ الشَّبَةَ عِلَّةً قَضَى بِهَا، وهَذا أَصْلٌ في القَضَاءِ بالشُّبُهَاتِ.

* قَوْلُ المَرْأَةِ لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ حِينَ سَأَلَهَا عَنِ المَرْأَةِ التِي تَزَوَّجَتْ وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَتْ: (إِنَّ هَذِه المَرْأَةَ لَمَّا مَاتَ زَوْجُهَا كَانَتْ مِنْهُ حَامِلٌ، فَلَمَّا حَاضَتْ وَهِيَ فِي عِلَّةِ المُتَوفَّى مُحْنَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا) [۲۷۲۷]، تَغْنِي: ضَعُفَ وَرَقَّ، فَلَمَّا وَطِنْهَا الزَّوْجُ الذي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وأَصَابَ الوَلَدُ مَاءَ الرَّجُلِ الذي تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، وأَصَابَ الوَلَدُ مَاءَ الرَّجُلِ الذي تَزَوَّجَهَا تَحَرَّكَ الوَلَدُ فِي بَطْنِهَا، وقوي فَولَدَتْهُ تَامَّا، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ فِي ذَلِكَ، فَهَذَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ على أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولِذَلِكَ لَمْ يُنْكِرُ عُمَرُ قَوْلَ تِلْكَ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُ قَوْلَ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ المَرْأَةِ التِي أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الحَامِلَ تَحِيضُ، ولاَ أَحَدٌ مِنْ جُلَسَائِهِ، وهَذَا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الحَامِلَ لاَ تَحِيضُ (٢)، لأَنَّ الحَمْلَ ضِدُ الحَيْض، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ الحَمْلُ وَلَا الحَمْلُ مَنْ الحَمْلُ وَلَا الحَيْض، كَمَا تَحْمِلُ مَنْ الحَمْلُ وَلَا الحَمْلُ وَلَا الحَمْلُ مَنْ الْعَمْلُ وَلَا الْحَمْلُ مَا الْعَمْلُ مَا الْعَمْلُ اللَّهِ الْوَلِي الْمَامِلُ لاَ تَحِيضُ (٢)، لأَنَّ الحَمْلُ ضِدُ الحَمْلُ الْحَمْلُ الْعَمْلُ الْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمَلْ الْمُعْلَى الْمُولُ الْمَامِلُ لا تَحِيضُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمَامِلُ الْمُعْمِلُ الْمُلْ الْمُنْ الْمَامِلُ الْمُعْمِلُ الْمُ الْمُلْمُ الْمُنْ الْمُولُ الْمَامِلُ الْمُلْمُ الْمُ الْمَامِلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَامِلُ الْمَامُ الْمُلْمُ الْمُلْمِ الْمُولُ الْمَامِلُ الْمُلْمُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمَامِلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمِلْمُ الْمُؤْلِ الْمِلْمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ

 ⁽۱) هذا قول ابن عباس، رواه عبد الرزاق في التفسير ۲ /۳۰۷، ونصه: (هو ابنه غير أنه خالفه في العمل والنية).

⁽٢) هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغيره، ينظر: المبسوط للسرخسي ٢ /٢٠، والمغنى لابن قدامة ١/ ٢١٨.

المَرْأَةُ وَهِيَ حَائِضٌ إذا وُطِئَتْ، فَكَذَلِكَ تَحِيضُ وَهِيَ حَامِلٌ.

وفي هذه القِصَّةِ أَيْضاً مِنَ الفِقْهِ: طَرْحُ المُقُوبةِ عَمَّنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً في عِدَّتِهَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِتَزْوِيجِهِ إِيَّاهَا في العِدَّةِ مُخَالَفَةً مَا نَهَى اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ بِقَوْلَةِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَمْزِمُوا عُقْدَةً التِّكَاجِ حَتَى يَبْلُغَ الْكِنْتُ أَجَلَةً ﴾ البنون متا]، يَعْنِي: حتَّى تَنْقَضِي عِدَّةُ المُعْتَدةِ، وذَلِكَ أَنَّ هَذِه المَرْأَةَ تَزَوَّجَتْ في عِدَّتِهَا، فَحَكَمَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِفَسْخِ نِكَاحِها، وهذا أَصْلٌ في أَنَّ النُكَاحَ عِلَيْتِهَا، فَحَكَمَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِفَسْخِ نِكَاحِها، وهذا أَصْلٌ في أَنَّ النُكَاحَ الفَاسِدَ لاَ يُقَامُ عَلَيْهِ، ويُفْسِخُ قَبْلَ الدُّخُولِ وبَعْدَ الدُّخُولِ، وهَذا إذا كَانَ الفَسَادُ في العَقْدِ، وأَمَّا إذا كَانَ الفَسَادُ مِنْ جِهةِ الصَّدَاقِ فإنَّهُ يُفْسَخُ قَبْلَ الشَّاءِ، ويَثْبُثُ بعدَ البنَاءِ، ويَكُونُ للزَّوْجَةِ فِيهِ صُدَاقُ مِثْلِهَا على زَوْجِهَا، وفِي الفَسَادُ مِنْ القِصَّةِ لا يُلْحَقُ الوُلَدُ بِمَنْ وُلِدَ في عَصَبَتِهِ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُو، وفِيها البَنَاءِ، ويَكُونُ للزَّوْجَةِ فِيهِ صَدَاقُ مِثْلِهَا على زَوْجِهَا، وفِي أَنْ هَذِهِ القِصَّةِ لا يُلْحَقُ الوللَدُ بِمَنْ وُلِدَ في عَصَبَتِهِ أَقَلَّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُو، وفِيها أَنْ أُمُورَ النَّسَاءِ العَارِفَاتِ بأُمُورِهِنَ فِيهَا إلى قَوْلِ النَّسَاءِ العَارِفَاتِ بأُمُورِهِنَ فِيمَا لاَ مَقْلِهُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ مِنْ أُمُورِ النَّسَاءِ، وهَذَا أَصْلُ في الرَّدُ عِنْدَ المُحَكَمِ إلى أَهْلِ الصَّاعَاتِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ سُلَيْمَانَ بِنِ يَسَارٍ: (أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ كَانَ يُلِيطُ أَوْلاَدَ الجَاهِليَّةِ بِمَن ادَّعَاهُمْ في الإسْلاَم) [٢٧٣٨].

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يُلْصِقُ أَوْلاَدَ الجَاهِلِيَّةِ بِمَن ادَّعَاهُم في الإسْلاَم إذا كَانُوا لِزَنِيَّةٍ.

قالَ: وكَذَلِكَ الحُكُمُ اليومَ فِيمَن أَسْلَمَ مِنَ المُشْرِكِينَ فَادَّعَا وَلَداً لِزَنِيَّةٍ كَانَ قَدْ زَنَى بِامْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ فَادَّعَاهُ في الإسْلاَم، فإنَّهُ يُلْصَقُ بهِ ويَكُونُ ابْنَهُ، إلاَّ أَنْ يَدَّعِيهِ مَعَهُ سَيْدُ أَمَةٍ، أو زَوْجُ حُرَّةٍ، فَيَكُونُ أَوْلَى بهِ.

قَالَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ: (فَأَتَى رَجُلاَنِ كِلاَهُمَا يَدَّعِي وَلَدَ امْرَأَةٍ، فَدَعَا عُمَرُ رُضِيَ اللهُ عَنْهُ قَائِفاً فَنَظَرَ إليهِمَا)، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، ومَعْنَاهَا: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَرْضِيَ اللهُ عَنْهُ قَائِفاً فَنَظَرَ إليهِمَا)، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، ومَعْنَاهَا: أَنَّ رَجُلَيْنِ أَتَّى اللهُ عَنْهُ عَلَى مِثْلِ هَذَا أَنْ التَّعَيا وَلَدَا وَلَا أَلْ

يُدْعَا للوَلَدِ القَافَةُ (')، فَيَنْظُرُ إليهِ وإليهِمَا، فَمَنْ أَلْصَقَتْهُ بهِ القَافَةُ مِنْهُمَا لَصَقَ بهِ، ولا يُجْزىءُ مِنَ القَافَةِ إلاَّ اثْنَان عَذْلاَن.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فإذا قَالَتِ القَافَةُ لَقَد اشْتَرِكَا فِيهِ، كَانَ الحُكْمُ في ذَلِكَ أَنْ يُقَالُ للغُلاَم إذا بَلَغَ الحُلُمَ: وَالِي أَيُّهُمَا شِفْتَ، فإذا وَالَى أَحَدَهُمَا كَانَ ابْنَهُ، فإذا ادَّعيَاهُ مِنْ أَمَةٍ كَانَا قَدْ مَلَكَاهَا جَمِيعًا عُتِقَتِ الجَارِيَةُ مِنْهُمَا، وذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَدَّعِيهَا أُمَّ وَلَدٍ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ويَتَّفِقَانِ جَمِيعًا على الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ مَبْلَغَ المُوَالاَةِ، فإذا بَلَغَها وَوَالَى أَحَدَهُمَا لَمْ يَغْرَمْ لَهُ الآخَرُ نِصْفَ النَّفَقَةِ، لأَنَّهُ إِنَّما اتَّفَقَ على وَلَدٍ يَدَّعِيهِ مِنْ أَمَةٍ قَدْ مَلَكَها بِشِرَاءِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولَو مَاتَ الصَّبِيُّ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْمُوَلَاّةِ عَنْ مَالٍ، وَرِثَاهُ جَمِيعَاً.

قالَ: وَلَو مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ المُولَاةِ وُقِفَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، فإنْ وَالَى المَيْتَ أُخِذَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، فإنْ وَالَى المَيْتَ أُخِذَ مِيرَاثُهُ مِنْهُ، وإنْ وَالَى الحَيَّ أُخِذَ ذَلِكَ السَّهْمَ الذي كَانَ وَقَفَ لَهُ وَرَثَةُ ذَلِكَ الهَالِكِ، أَو بَيْتُ مَالِ المُسْلِمِينَ إنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ.

وقالَ ابنُ نَافِع: العَمَلُ في هَذِه المَسْأَلَةِ أَنْ يُقَالُ للقَافَةِ: ٱلْحِقُوهُ بِأَقْرَبِهِم بهِ شَبَهَا، ولا يُتُرَكُ وَمُوْلاَهُ أَحَدِهِمَا.

إِنَّمَا فُضِيَ في الأَمَةِ التي غَرَّتْ رَجُلاً بِنَفْسِهَا، وذَكَرَتْ لَهُ أَنَّهَا حُرَّةٌ، وتَزَوَّجَهَا وأَتَتْ بِوَلَدٍ، ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا سَيِّدُهَا أَمَةً، فأَخَذَهَا وقَضَى لَهُ بِقِيمَةِ وَلَدِهَا على الذي كَانَ تَزَوَّجَهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الوَلَدَ نَمَا في الأَمَةِ وزِيَادَةٍ، وإِنَّمَا زَادَ في مِلْكِ سَيِّدِه إِذَ كَانَ تَزَوَّجَهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الوَلَدَ نَمَا في الأَمَةِ وزِيَادَةٍ، وإِنَّمَا زَادَ في مِلْكِ سَيِّدِه إِذَ لَمَ تَخْرُجْ مِنْ يَدِهِ بِبَيْعٍ ولاَ هِبَةٍ، ولَمْ يَأْخُذِ الوَلَدَ مِنْ أَجْلِ شُبْهَةِ الزَّوْجِيَّةِ، ولَمْ يَكُنْ

⁽۱) القافة مفرد قائف، وهو الذي يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شُبَه الرجل بأخيه وأبيه، يقال: فلان يقُوف الأثر ويقتافه قيافة مثل: قفا الأثر واقتفاه، ينظر: النهاية ٤ / ١٣١.

حُكْمُ الزَّوْجِ حُكْمُ الغَاصِبِ الذي يَكُونُ وَلَدُهُ رَقِيقاً لِسَيِّدِ الأَمَةِ، وعَلَيْهِ الحَدُّ بهِ في وَطْئِهِ إِيَّاهَا (١).

* قَوْلُ مَالِكِ فِي الرَّجُلِ يَهْلَكُ ولَهُ بَنُونَ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: قَدْ أَقَرَّ أَبِي أَنَّ فُلاَنَا ابْنَهُ، أَنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لاَ يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ (٢٧٤٢]، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّسَبَ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ، والذي يَشْهَدُ أَنَّ هَذا أَخُوهُ لاَ يَثْبُتُ نَسَبَهُ بِذَلِكَ مِنْ أَبِيهِ ولاَ يَتُوارَثُ مَعَهُ، وإِنَّمَا هُوَ رَجُلٌ أَقَرَّ أَنَّ بِيدِه لِهَذا مَالاً، فَيُقَالُ لَهُ: ادْفَعُهُ إليه، وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ غَيْرَ عَدْلَيْنِ [أَقَرًا] (٢) بأخ ثَالِثِ، لَقِيلَ لَهُمَا: ادْفَعَا إليهِ مِيرَاثَهُ، ولَمْ وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ فَيُولَ لَهُمَا: ادْفَعَا إليهِ مِيرَاثَهُ، ولَمْ يَثْبُتْ بِذَلِكَ نَسَبَهُ، ولَوْ كَانَ عَدْلَيْنِ لَشَبَتُ النَّسَبُ بِشَهَادَتِهِمَا.

* * *

⁽١) نقل هذا القول عن مالك أيضا: سحنون في المدونة ٥/ ٥٤.

⁽٢) في الأصل: أقر، وهو خطأ، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

بابُ القَضَاءِ في أُمَّهَاتِ الأَوْلَادِ، وعِمَارَةِ المَوَاتِ، وحُكُم المِيَاهِ

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَا بَالُ رِجَالٍ يَطَوُونَ وَلاَئِدَهُمْ) اللهُ عَنْرِفُ سَيُّدُهَا أَنْ قَدْ أَلَمَّ بِهَا إِلاَّ أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا)، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: إِنْكَارُ الأَيْمَةِ على سَادَاتِ الإمَاءِ وَطْنَهُنَّ، وَإِبَاحَةُ الخُرُوجِ لَهُنَّ خِيفَةَ أَنْ يَدْخُلَ الشَّكُ في حَمْلِهِنَّ، وفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ وَإِبَاحَةُ الخُرُوجِ لَهُنَّ خِيفَةَ أَنْ يَدْخُلَ الشَّكُ في حَمْلِهِنَّ، وفِيهِ: أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ أَمَتِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا حَمْلٌ، فَادَّعَا أَنَّهُ عَزَلَ مَاءَهُ عَنْهَا في وَقْتِ وَطْيِهِ إِيَّاهَا، أَنَّ الوَلَدَ لَكُونُ مَعَ العَزْلِ، وقَدْ قَالَ النبيُ يَثِي حِينَ سُئِلَ عَنِ العَزْلِ: لاَحِقْ بِهِ، لأَنَّ الوَلَدَ يَكُونُ مَعَ العَزْلِ، وقَدْ قَالَ النبي يَعْمُ في وَلْمَ عَنِ العَزْلِ: هُمَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَة إلى يَوْمِ القِيَامَةِ إلاَّ وَهِي كَائِنَةٌ (١٠)، فإنْ أَنكَرَ السَّيْدُ الوَطْءَ مُما مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنة إلى يَوْمِ القِيَامَةِ إلاَّ وَهِي كَائِنَةٌ (١٠)، فإنْ أَنكَرَ السَّيْدُ الوَطْءَ جُمْلَةً وَاحِدَةً، أَو أَقَرَّ بِهِ وادَّعَى أَنَّهُ اسْتَبْرَأَهَا اسْتِبْرَاءً صَحِيحًا، ثُمَّ لَمْ يَطْأَهَا حَتَى ظَهَرَ هَذَا الحَمْلُ، ونَهَاهُ عَنْ نَفْسِهِ، لم يُلْحَقْ بهِ، ولَمْ يَلْزَمْهُ في ذَلِكَ يَمِينٌ.

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِذَا جَنَتْ أُمُّ الوَلَدِ جِنَايَةً كَانَ على سَيُّدِهَا الأَقَلَّ مِنْ قِيمَتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجِدُ السَّبِيلُ أُو مِنْ قِيمَةِ أَرْشِ الجِنَايَةِ مِنْ أَجْلِ الحُرْيَةِ التي فِيهَا، وذَلِكَ أَنَّهُ لا يَجِدُ السَّبِيلُ إلى إسْلاَمِهَا في الجِنَايَةِ مِنْ أَجْلِ الحُرْيَةِ التي فِيهَا، وذَلِكَ أَنَّهَا تَخْرُجُ حُرَّةً مِنْ رَأْسِ مَالِ سَيِّدِهَا بِمَوْتِهِ، فإذا جَنَتْ مَا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَارًا، أَو كَانَتْ قِيمَتُهَا رَأْسِ مَالِ سَيِّدِهَا بِمَوْتِهِ، فإذا جَنَتْ مَا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِينَارًا، أَو كَانَتْ قِيمَتُهَا مَا مَنَعَ مِنْ فَإِذَهُ اللّهُ عَلَى صَاحِبِ الجِنَايةِ، لأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ لَسُلّمُ إليهِ فِي الجِنَايَةِ لَوْلاً مَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، فإذا دَفَعَ إليه قِيمَتَهَا لَمْ يَظْلِمْهُ، وإنَّمَا تُقَوَّمُ أَمَةٌ بِغَيْرِ مَالِهَا.

⁽١) رواه البخاري (٢٤٠٤)، ومسلم (١٤٣٨)، من حديث أبي سعيد الخدري.

وقالَ المُغِيرَةُ بنُ عَبْدِ الرَّحمنِ (١)، وعبدُ المَلِكِ بنُ المَاجِشُونَ: إِنَّهَا تُقَوَّمُ في الجِنَايَةِ بِمَالِهَا، فإنْ كَانَتْ جِنَايَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهَا لَمْ يُلْزَمُ السَّيِّدُ غُرْمَ مَا زَادَ على قِيمَتِهَا، ولَمْ تُتُبْعْ هِيَ بِشَيءِ مِمَّا زَادَ الأَرْشُ على قِيمَتِهَا مِنَ الجِنَايَةِ وإِنْ عُتِقَتْ.

قَالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على عَاقِلَةِ سَيْدِهَا شَيءٌ مِنْ جِنَايَتِهَا، لأَنَّ العَاقِلَةَ لاَ تَحْمِلُ جِنَايَةَ العَبيدِ.

* قَوْلُ القَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ حِينَ ذَكَرَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَخَذَ ابْنَهُ عَاصِماً بَعْدَ أَنْ كَانَ طَلَّقَ أُمُّهُ، إِذْ وَجَدَهُ يَلْعَبُ مَعَ الغِلْمَانِ، فَنَازَعَتْهُ فِيهِ جَدَّةُ الصَّبِيِّ، فَتَحَاكَمَا في ذَلِكَ إلى أَبِي بَكْرِ الصِّدِيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَضَى للجَدَّةِ بِحَضَانَةِ ابنِ ابْنَتِهَا [٢٨٣٨].

ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ الجَدَّةَ أَحَقُ بِالحَضَانَةِ، وَالأُمُّ أَحَقُ بِحَضَانَةِ ابْنِهَا مِنَ الأَبِ، لِقَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ لَا تُضَكَآرَ وَلِدَهُ ۚ بِوَلَدِهَا﴾ [البغره: ٢٣٣]، يَغْنِي: لا يُنْزَعُ مِنْهَا في حَالِ الصَّغَر.

* قَالَ مَالِكٌ: إِلاَّ أَنْ تَتَرَوَّجَ، فإنَّ للأَبِ حِينَئِدٍ أَخْذُ وَلَدِهِ إِذَا دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا، إِلاَّ أَنْ يَكُونَا فِي فَيَكُونَانِ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الوَلَدِ مِنَ الأَبِ، فإنْ انتُقَلَ اللَّهِ بَلَدِ آخَرَ كَانَ لَهُ أَخْذُ وَلَدِه.

حَدِيثُ اسَيْلِ مَهْزُوزٍ ومُذَينيبٍ ، مُرْسَلٌ فِي رِوَايةٍ مَالِكِ [١٧٥٤] ومِثْلُهُ
 حَدِيثُ: امَنْ أَخْبَا أَرْضَا مَبَتَةً فَهِيَ لَهُ ، ولَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِم حَقّ ، [٢٧٥٠].

قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا هَذَا فِي فَيَافِيَ الأَرْضِ التِي لاَ تَكُونُ مِنْ حَوْزٍ وَاحِدٍ، وَحَيْثُ لاَ يَتَشَاحُ النَّاسُ فِيهَا، والعِرْقُ الظَّالِمُ: هُوَ كُلُّ مَا أُنْبِتَ لَهُ فِيهَا، وأَمَّا الْمَوَاتُ القَرِيبُ مِنَ العِمَارَةِ فَلَيْسَ لاَحَدِ أَنْ يَعْمُرَ تِلْكَ إلاَّ بِقَطِيعَةٍ مِنَ الإمَامِ، وأَمَّا المَوَاتُ القَرِيبُ مِنَ العِمَارَةِ فَلَيْسَ لاَحَدِ أَنْ يَعْمُرَ تِلْكَ إلاَّ بِقَطِيعَةٍ مِنَ الإمَامِ، وأَمَّا المَوَاتُ القَيُونِ، مَا بَعُدَ عَنْهُ فَهِيَ لِمَنْ أَحْيَاهَا، وإحْيَاءُ الأَرْضِ: حَفْرُ الآبَارِ، وإجْرَاءُ العُيُونِ،

 ⁽١) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن القرشي المخزومي المدني الإمام الفقيه،
 توفي في سنة (١٨٦)، ترتيب المدارك ٢/٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية
 ٣ ١٢٦٣/٢.

وغَرْسُ الثَّمَارِ، والبُنْيَانُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَتْ لَهُ الأَرْضُ التي أَحْيَاهَا، ولِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِه مَالاً لَهُمْ، وتُورَثُ عَنْهُم، لأَنَّهُمْ مَلَكُوهَا بإخْيَاثِهِمْ لَهَا.

قالَ ابنُ وَهْبِ: مَهْزُوزٌ ومُذَيْنِيبٌ هُمَا وَادِيَانِ مِنْ أَوْدِيةِ الْمَدِينَةِ، يُسْقَبَانِ بِالسَّيْلِ عِنْدَ نُزُولِ الْأَمْطَارِ، وكَثْرَةِ الْمِيَاهِ، فإذا حَصَلَتْ بالسَّيْلِ سَقَى مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ أَهْلُ الْحَوَائِطِ حَوَائِطَهُم، فَيَسْقِي الْأَوَّلُ حَائِطَهُ حَتَّى يَرْوِيهِ، ويَكُونُ المَاءُ فِيهِ كُلُّهُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُ فَضْلَةَ الْمَاءِ إلى صَاحِبهِ الذي يَلَيهِ، فَيَفَعَلُ في حَائِطِه نَحْوَ مَا فَعَلَ الْأَوَّلُ، يُعَمَّ بِذَلِكَ الْمَاءُ جَمِيعَ حَائِطِهِ، ويَكُونُ فِيهِ الْمَاءُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ فَعَلَ الْأَوَّلُ، يُعَمَّ بِذَلِكَ الْمَاءُ جَمِيعَ حَائِطِهِ، ويَكُونُ فِيهِ الْمَاءُ إلى كَعْبَيْهِ، ثُمَّ يُرْسِلُهُ فَعَلَ الْأَوَّلُ، يُعَمَّ بِذَلِكَ الْمَاءُ جَمِيعَ الْحِيطَانِ أَو مَا عَمَّ مِنْهَا، هَذَا تَفْسِيرُ ابنِ وَهُب.

وقالَ زِيَادُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ (۱) عَنْ مَالِكِ: تَفْسِيرُ قِسْمَةِ ذَلِكَ هُوَ أَنْ يُجْرِي الأَوَّلُ مِنْ ذَلِكَ المَاءِ في سَاقِيَةِ إلى حَائِطِهِ حتَّى يَرْوِيهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ كَذَلِكَ أَيضاً مَا بَقِيَ مِنَ المَاءِ شَيءٌ.

قَالَ: وهَذِه السُّنَّةُ فِيهِما وفِيمَا يَشْبَهَهُمَا مِمَّا لَيْسَ لأَحَدِ فِيهِ حَقٌّ مُعَيَّنٌ، فَالأَوَّلُ أَحَقُ بالتَّبْدِيةِ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، ثُمَّ الذي يَلِيهِ، إلى آخِرهِم رَجُلاً.

* قَوْلُ النبِيِّ عَلَيْ: "لاَ يُمْنَعُ فَضُلُ المَاءِ لِيُمْنَعُ بِهِ الكَلاُ المِهِ عَلَىٰ أُولِدُ: لاَ يُمْنَعُ مُاءُ آبَارِ المَاشِيَةِ التي في الصَّحَارِي، ومَنْ سُبِقَ إليها بِمَاشِيتِهِ كَانَ أُولَى بالتَّبْدِيةِ، مُاءُ آبَارِ المَاشِيَةُ ، ثُمَّ لاَ يَمْنَعُ فَضُلَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ، لأَنَّهُ إذا مَنَعَ فَضُلَةً مِنْ غَيْرِهِ امْتَنَعَ أَهْلُ المَوَاشِي أَنْ يَرْعُوا الكَلاَ الذي حَوْلَ المَاءِ، وذَلِكَ أَنَّ أَحَداً لا يَرْعَى مَاشِيَتهُ في مَكَانِ لا يَجدُ فِيهَا مَاءً، والكَلاُ النَّاسُ فِيهِ سَوَاءٌ.

* وقَوْلُهُ: «لا يُمْنَعُ نَقْعُ بِثْرِ الرو٧٧]، يَقُولُ: مَنْ كَانَتْ لَهُ بِثْرٌ فِيهَا فَضْلُ مَاءِ عَنْ سَقِي حَائِظِه، أَو زَرْعِهِ، ولَهُ جَارٌ قَد انْقَطَعَ مَاءُ بِثْرِه وقَدْ زَرَعَ عَلَيْهِ، فَلاَ يَمْنَعُ جَارَهُ

⁽۱) هو أبو عبد الله اللَّخمي، الملقب بشَبْطُون، سمع من مالك الموطأ، وله عنه في الفتاوى كتاب، وكان زاهدا، توفي سنة (١٩٣) وقيل بعدها، ينظر: جمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٤٩٠.

أَنْ يَسْقِي بِفَضْلِ مَاءِهِ، ولَيْسَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ، ولَكِنْ يُؤْمَرُ بهِ، ويُحَضُّ عَلَيْهِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ: إِنَّهُ يُؤْمَرُ بِهِ، ويُجْبَرُ عَلَيْهِ، ويُؤَدِّي إليهِ في ذَلِكَ النَّمَ

- * وقَالَ غَيْرُهُ: يُقْضَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ لِجَارِهِ بِغَيْرِ ثَمَنِ يَكُونُ عَلَيْهِ.
- * قَوْلُهُ: ﴿ لاَ [ضَررَ] (١) ولاَ ضِرَارَ ١٧٥٨) مَعْنَاهُ: أَنْ لاَ يَضُرَّ الإِنْسَانُ بِجَادِهِ ولاَ بِغَيْرِهِ، والضَّرَارُ: هُوَ أَنْ يَفْعَلَ الإِنْسَانُ شَيْئَا يَضُرُّ مِنْهُ بِنَفْسِهِ وبِغَيْرِهِ، فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ مَا يَسْتَضِرُ بهِ جَارُهُ مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ.
- * قَوْلُهُ: «لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ خَشَبَةً يَغْرِزُهَا في جِدَارِهِ»[٢٧٥] إنَّمَا هَذا مِنَ النبيِّ عَلَى طَرِيقِ الرِّفْقِ بالجَارِ لاَ على الإلْزَامِ، ولِذَلِكَ كَانَ الصَّحَابةُ يَعْرِضُونَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذْ كَانَ يُحَدِّنُهُم بِهَذا الحَدِيثِ، ولَوْ كَانَ عِنْدَهُم على الإلْزَامِ مَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِذْ كَانَ يُحَدِّنُهُم بِهَذا الحَدِيثِ، ولَوْ كَانَ عِنْدَهُم على الإلْزَامِ مَا أَعْرَضُوا عَنْهُ، فَالأَحَادِيثُ الوَارِدَةُ عَنِ النبيِّ عَلَى حَسَبِ مَا تَلَقَّاهَا أَصْحَابُهُ عَنْهُ لا على ظَوَاهِرِهَا.

قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: لَيْسَ العَمَلُ على إِجْرَاءِ مَمَرُ الخَلِيجِ في أَرْضِ مُحَمَّدِ بنِ مَسْلَمَةً بِغَيْرِ رِضَاهُ، ولاَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِمَالِ أَخِيهِ مِنْهُ إِلاَّ بِرِضَاهُ.

- وَمَعْنَى قَوْلِهِ: (نَشْرَبُ بِهِ أَوْلاً وَآخِرَاً)[۲۷٦٠] يَعْنِي: تَسْقِي بِهِ أَرْضَكَ مَتَى شِئْتَ، لأَنَّهُ سَائِرٌ فِي أَرْضِكَ.
- * قالَ عِيسَى: وأَمَّا حُكْمُهُ في تَخويلِ الرَّبِيعِ الذي كَانَ في حَاثِطِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفِ إلى نَاحِيةِ أُخْرَى مِنَ الحَاثِطِ، فإنَّهُ لَمْ يَكُنْ على عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ عَوْفِ في ذَلِكَ ضَرَرٌ [٢٧٦١].

والرَّبِيعُ: السَّاقِيَةُ التي يَجْرِي فِيهَا المَاءُ.

قَالَ عِيسَى: وأَمَّا مَالِكٌ فَلاَ يَرَى تَحْوِيلَهُ عَنْ مَوْضِعِه إلى غَيْرِه وإنْ لَمْ يَضُرَّ

⁽١) - في الأصل: ضرار، وهو خطا ظاهر.

ذَلِكَ بِصَاحِبهِ، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى بِذَلِكَ صَاحِبُ الحَائِطِ، ولاَ يُؤخَذُ مِلْكُ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِهِ، (١) مَمْنَعَ مِنْ بإذْنِهِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: ﴿لاَ يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدِ إِلاَّ بإِذْنِهِ، (١) فَمَنَعَ مِنْ حَلْبِ اللَّبَنِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبهِ، وَهُوَ يَحْلِبُ غُدُوةً، ويَرْجِعُ عَشِيَّةً، فكيف يَأْخُذُ مَا لاَ يَرْجِعُ إِذَا أَخَذَ؟!.

* * *

⁽۱) رواه البخاري (۲۳۰۳)، ومسلم (۱۷۲۰)، ومالك في الموطأ (۳۵۵۹)، من حديث ابن عمر.

القَضَاءُ في قسم الأَمْوَالِ، والحُكُمُ في الضَّوَارِي مِنَ البَهَائِمِ

* قَوْلُ النبِي ﷺ: «أَيُّمَا دَارٍ أَو أَرْضٍ قُسِمَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ على قَسْمِ الجَاهِلِيَّةِ، وأَيُّمَا دَارٍ أَو أَرْضٍ أَذْرَكَهَا الإسلامُ [ولَمْ تُقْسَمْ] (') فَهِيَ على قَسْمِ الإسلامِ (تَهُمَّ وَالْمَجُوسِ، فَمَنْ الإسلامِ (تَهُمُ ولَمْ يَقْسِمْ وَرَثَتُهُ مِيرَاتَهُمْ مِنْهُ حتَى أَسْلَمُوا، فإنَّ ذَلِكَ يُقْسِمُ بَيْنَهُمْ بِقَسْمِ الإسلامِ، وأمَّا مَنْ مَاتَ مِنَ اليَهُودِ والنَّصَارَى فَلَمْ يَقْسِمْ وَرَثَتُهُ مِيرَاثَهُمْ مِنْهُ حتَى أَسْلَمُوا ، فإنَّ ذَلِكَ يُقْسِمُ بَيْنَهُمْ مِنْهُ حتَى أَسْلَمُوا ، فإنَّ ذَلِكَ يُقْسِمُ مِنْهُ مَنْهُ حتَى البَهُودِ والنَّصَارَى فَلَمْ يَقْسِمْ وَرَثَتُهُ مِيرَاثَهُمْ مِنْهُ حتَى أَسْلَمُوا فَهُو على قِسْمَتِهِم الذي هُوَ حُكْمُ أَهْلِ دِينِهِمْ ، ولا يَزِيدُ إسلامَهُمْ في مَوَاريثِهِم شَيْنًا (').

* وقالَ ابنُ نَافِع: الحَدِيثُ عَامٌ في أَهْلِ الكُفْرِ كُلِّهِم، فَمَنْ وَرِثَ مِنْهُمْ دَارًا أَو أَرْضَا فَلَمْ يَقْسِمُوا ذَلِكَ حَتَّى أَسْلَمُوا، فإنَّ مَوَارِيشِمْ تَرْجِعُ في ذَلِكَ إلى قَسْمِ الإسْلاَم.

قالَ: فإنْ أَسْلَمَ بَعْضُهُمْ ولَمْ يُسْلِمِ البَعْضُ قُسِمَ ذَلِكَ بَيْنَهُم على قَسْمِ دِينِهِمْ، إِلاَّ أَنْ يَرْضَى مَنْ لَمْ يُسْلِمْ مِنْهُمْ بِقَسْمِ الإسْلاَمِ، فإنَّهُ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ ذَلِكَ على قَسْمِ الإسْلاَمِ"). الإسلام "".

⁽١) هذه الزيادة من الموطا.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ٥٢ .

 ⁽٣) نقله ابن عبد البر في الموضع السابق، وقال: وهذا أولى لما فيه من استعمال الحديث على عمومه في أهل الجاهلية . . . إلخ .

- * قَوْلُ مَالِكِ: (لا يُقْسَمُ البَعْلُ مَعَ النَّضْحِ) [٢٧٦٤] إنَّمَا قالَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ: انَّ القِسْمَةَ بِالقُرْعَةِ لا تَكُونُ إلاَّ في صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، والبَعْلُ والنَّضْحُ صِنْفَانِ مُخْتَلِفَانِ، فَلِذَلِكَ يُقْسَمُ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمَا على حِدَةٍ، فإنْ قُسِمًا مَعَا دَخَلَهُ الغَرَرُ، فَلِذَلِكَ لاَ فَلِذَلِكَ يَعُسَمُ كُلُّ صِنْفٍ مِنْهُمَا على حِدَةٍ، فإنْ قُسِمًا مَعَا دَخَلَهُ الغَرَرُ، فَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، وقِسْمَةُ المُرَاضَاةِ تَجُوزُ في أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ، لأَنَّهَا بَيْعٌ مِنَ البِيُوعِ، ولاَ تَكُونُ يَجُوزُ، وقِسْمَةُ المُرَاضَاةِ إلاَّ بَيْنَ المَالِكِينَ لأَنْفُسِهِم بَيْنَ الأَيْتَامِ إلاَّ بالقُرْعَةِ.
- * قَوْلُهُ: (الضَّوَارِي والحَرِيسَةُ) [٢٧٦٥] يَغْنِي بالضَّوَارِي: المَاشِيَةَ التِي قَدْ ضَرِيتْ تَأْكُلُ زُرُوعَ النَّاسِ^(١)، وكَذَلِكَ مَا [يُخْتَرَسُ]^(٢) مِنْ جَمِيعِ البَهَائِمِ يُقَالُ لَهَا حَرِيسَةٌ.

قالَ ابنُ القاسِمِ: مَا أَفْسَدَتِ المَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ على أَهْلِهِ، مُخْصَرًا كَانَ الحَائِطُ أَو الزَّرْعُ الذي أَفْسَدَتْ فِيهِ المَاشِيَةُ أَو غَيْرَ مُخْصَرٍ، قَلِيلاً كَانَ ذَلِكَ الْفَسَادُ أَو كَثِيرًا، ولَيْسَ لأَرْبَابِ المَاشِيَةِ أَنْ يَسْلِمُوهَا فِي تِلْكَ الْجِنَايةِ التِّي جَنَتْهَا، ولَا الْفَسَادُ أَو كَثِيرًا، ولَيْسَ لأَرْبَابِ المَاشِيَةِ أَنْ يَسْلِمُوهَا فِي تِلْكَ الْجِنَايةِ التِّي جَنَتْهَا، ومَا وذَلِكَ أَنَّ الْجِنَايَةَ مِنْ قِبَلِ أَصْحَابِ المَوَاشِي بِسَبِ تَضْيِيعِهِم لِحِفْظِهَا، ومَا أَفْسَدَتِ المَوَاشِي مِنْ ذَلِكَ بِالنَّهَارِ فَلاَ ضَمَانَ على أَهْلِها فِي شَيءِ مِنْ ذَلِكَ، لأَنْ على أَهْلِ المَوَاشِي حِفْظُهُا بِاللَّيْلِ. على أَهْلِ المَوَاشِي حِفْظُهُا بِاللَّيْلِ.

وقالَ أَبو حَنِيفَةَ: لاَ شَيءَ على أَرْبَابِ المَوَاشِي فِيمَا أَفْسَدَتْهُ، لَيْلاً كَانَ أَو نَهَارَا، لأَنَهَا مِنَ العَجْمَاءِ التِّي قالَ فِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ جَرْحَهَا جُبَارٌ" لاَ دِيةَ فِيهَا (٤٠).

والصَّحِيحُ في هَذَا مَا قَالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الجِنَايَةَ إِنَّمَا هِيَ

⁽۱) ضريت: أي اعتادت على أكل زرع الناس وأذيتهم بذلك، وتسمى أيضا العوادي، ينظر: الاقتضاب ٢ / ٢٦٤.

⁽٢) جاء في الأصل: يحرس، وهو خطا، والصواب ما أثبته، وينظر الاقتضاب.

⁽٣) رواه البخاري (٦٥١٤)، ومسلم (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة، وهو في موطأ مالك من رواية محمد بن الحسن عنه (٦٧٧).

⁽٤) ينظر: التمهيد ١١/ ٨٥، وأوجز المسالك ١٤٦/١٤.

مِنْ قِبَلِ أَصْحَابِ المَوَاشِي الذينَ سَرَّحُوهَا بِاللَّيْلِ، لِتَضْيِيعِهِمْ لِحِفْظِهَا حِينَ أَفْسَدَتْ مِنْ ذَلِكَ.

قالَ أَصْبَعُ: ولَيْسَ لأَهْلِ المَوَاشِي أَنْ يُخْرِجُوهَا في قُرَى الزَّرْعِ بِغَيْرِ ذَوَّادِ يَدُودُونَهَا، حتَّى يُخْرِجُوهَا عَنِ الأَجِنَّةِ والزُّرُوعِ، فإذا بَلَغُوا المَرَاعِي سَرَّحُوهَا، فَمَا شَذَّ مِنْهَا إلى الزَّرْعِ والأَجِنَّةِ كَانَ على أَصْحَابِ الزُّرُوعِ حِفْظَهَا ودَفْعَهَا عَنْ ذُرُوعِهمْ.

* قالَ عِيسَى: الذي يَقَعُ في نَفْسِي أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِنَّمَا قَطَعَ أَيْدِي رَقِيقَ حَاطِبِ (٢٧٦٧) لأَنَهُم سَرَقُوا نَاقَةَ المُزَنِيِّ مِنْ حِرْزِهَا ولَمْ يَسْرِقُوهَا مِنَ المَرْعَى، ولَيْسَ يُلْزَمُ السَّيِّدُ غُرْمَ مَا سَرَقَ عَبْدُهُ إِذَا قُطِعَتْ يَدُ العَبْدِ، وإِنَّمَا على مِنَ العَبْدِ أَنْ يُغْرَمَ قِيمَةُ السَّرَقَةِ بَعْدَ قَطْعِ يَدِه إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإلاَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وإنَّمَا على العَبْدِ أَنْ يُغْرَمَ قِيمَةُ السَّرَقَةِ بَعْدَ قَطْعِ يَدِه إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإلاَّ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وإنَّمَا يَكُونُ في رَقَبَةِ العَبْدِ مَا كَانَ مِنْ سَرِقَةٍ لاَ قَطْعَ فِيهَا، ويُخَيِّرُ حِينَيْدِ سَيِّدُهُ بِينَ افْتِكَاكِهِ يَعْمَةِ السَّرِقَةِ، وبينَ أَنْ يُسْلِمَهُ إلى الذي سَرَقَهَا مِنْهُ، وإذا قَتَلَ الرَّجُلُ جَمَلاً صَالَ عَلَيْهِ وَبَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الرَّجُلِ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ صَالَ عَلَيْهِ لَمْ يَلْزَمْهُ غُرْمَ الجَمَلِ المَقْتُولِ، وهَذَا قَوْلُ أَهْلِ المَدِينَةِ، وبِهِ قَالَ مَالِكُ (١).

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: عَلَيْهِ غُرْمُ قِيمَةُ الجَمَلِ لِصَاحِبِهِ وإنْ قَامَتْ لَهُ بَيْنَةٌ بِصَوْلَتِهِ عَلَيْهِ، لأَنَّ النبيِّ ﷺ قالَ: «جَرْحُ العُجْمَاءِ جُبَارِ»(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ في هَذَا مَا قَالَ مَالِكٌ وأَهْلُ المَدِينَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُبِيحَ للرَّجُلِ قَتَلُ الرَّجُلِ قَتْلُ الرَّجُلِ إذا أَرَادَ قَتْلُهُ فَدَفَعَهُ عَنْ نَفْسِهِ فَقَتَلهُ، ولاَ يَكُونُ عَلَيْهِ في ذَلِكَ قَوَدٌ، ولاَ يَكُونُ عَلَيْهِ، ولَيْسَتْ حُرْمَةُ المَالِ ولاَ دِيَةٌ، فَلِهَذَا سَقَطَ عَنْ قَاتِلِ الجَمَلِ ضَمَانَهُ إذا صَالَ عَلَيْهِ، ولَيْسَتْ حُرْمَةُ المَالِ أَجَلُ مِنْ حُرْمَةِ الدَّم الذي يَسْقُطُ فِيهِ عَن القَاتِل القَوَدُ، وسَقَطَتْ عَنْهُ فِيهِ الدِّيَةُ.

(۱) ينظر: الكافي لابن عبد البر ١ /٦٠٦.

 ⁽٢) هذا قول زفر من الحنفية، أما قول الإمام أبي حنيفة فهو أنه إذا صال فلا شيء عليه بقتله، ينظر: تبيين الحقائق ٢ / ٦٧ .

القَضَاءُ فِيمَا يُغطى الصَّنَّاعُ، إلى آخِرِ بَابِ الاغتِصَارِ

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِتَضْمِينِ الصُّنَّاعِ ('')، وقَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لا يَصْلُحُ للنَّاسِ إِلاَّ ذَلِكَ) ('')، لا غِنَى بالنَّاسِ عَنْهُم، وإذ لَمْ يُعْطُوا مَا اسْتَعْمَلُوا عَلَيْهِ على وَجْهِ الأَمَانَةِ فَكَانَ تَضْمِينُهُم أَصْلَحَ للعَامَةِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: يَضْمَنُ الصَّنَاعُ مَا عَمِلُوهُ، بِأَجْرٍ عَمِلُوهُ أَو بِغَيْرِ أَجْرٍ، إِلاَّ مَا قَامَتْ لَهُمْ بِهِ البَيْنَةُ العَادِلَةُ عِنْدَ هَلاَكِهِ مِنْ نَارٍ، أَو صَاعِقَةٍ، أَو حُرِقَتْ بَيْتُ الصَّانِعِ، فَيَكُونُ القَوْلُ في ذَلِكَ قَوْلَهُ، ويَخْلِفُ ويَبْرَأُ مِنَ التَّبِعَةِ في ذَلِكَ، لأَنَّهُ لَمْ نَعَدْ.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَكُنْ على لاَبِسِ النَّوْبِ الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ الصُّنَّاعُ حِينَ أَخَطَأَ بِهِ فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي لِبَاسِهِ غُرْمٌ، لأَنَّهُ لَبِسَهُ غَيْرَ مُتَعَدُّ أَخَطَأَ بِهِ فَلَبِسِهِ، وَلَو لَبِسَهُ وَهُو يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ ثَوْبِهِ لَضَمِنَهُ إِذَا أَخْلَقَهُ، فإنْ لَمْ يَخْلَقُهُ رَدَّهُ وَغَرِمَ قِيمَةَ لِبَاسِهِ إِيَّاهُ، وَانْتِفَاعِهِ بِهِ.

* حَدِيثُ النَّعْمَانِ بنِ بَشِيرِ الذي قَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ في آخِرِه: «ارْتَجِعْهُ» [۲۷۸۲]، قالَ أَشْهَبُ: قَالَ مَالِكٌ: الذي أَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِبَشِيرِ مَالٌ غَيْرَ ذَلِكَ العَبْدِ الذي نَحَلَهُ ابْنَهُ، فَلِذَلِكَ قالَ لَهُ النبيُ ﷺ: «ارْتَجعْهُ».

⁽١) رواه سحنون في المدونة ٨/٨.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن ٦ / ١٢٢، وذكر بأن أهل الحديث لا يثبتونه.

قِيلَ لِمَالِكِ: فإذا لَمْ يَكُنْ للنَّاحِلِ مَالٌ غَيْرُهُ أَيَرْتَجِعْهُ بَعْدَ النَّحْلَةِ؟ فقالَ: إنَّ ذَلكَ لِيُقَالُ، وقَدْ قُضَىَ بِهِ عِنْدَنَا بِالْمَدِينَةِ (١).

وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: إِنَّهُ لَمَّا قَالَ النبيُّ يَنِيِّةً في غَيْرِ هَذَا الحَدِيثِ: «سَاوُوا بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ» (٢)، يَغْنِي في العَطَايَا، وكَانَ بَشِيرٌ قَدْ نَحَلَ ابْنَهُ غُلاَمَا دُونَ سَايْرِ وَلَدِهِ، وأَعْلَمَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ ولَمْ يُحَرَّمْهُ، ولَوْ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرِ الصِّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ وَلَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَبِ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ وَلَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَبِ كَانَ حَرَاماً مَا نَحَلَ أَبُو بَكْرِ الصَّدِّيقِ ابْنَتَهُ عَائِشَةَ دُونَ سَائِرِ وَلَدِهِ، وإنَّما يُكْرَهُ للأَبِ كَانَ لَئِلاً يُورِثُ بَيْنَ وَلَدِهِ العَدَاوة، ويُبْغِضُونَهُ على فِعْلِهِ ذَلِكَ، إلاَّ أَنَّهُ إذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا نُهٰذَ ولَمْ يُرَدُّ.

وقالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في إِبَاحَةِ اعْتِصَارِ الرَّجُلِ مَا وَهَبَهُ ابْنَهُ، أَو نَحَلَهُ إِيَّاهُ^(٣).

* قالَ عِيسَى: قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لِعَائِشَةَ: (إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكِ جَادً عِشْرِينَ وَسْقَا مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إِذَا جَدَدْتُهُ، وَسُقَا مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إِذَا جَدَدْتُهُ، وَسُقَا مِنْ ثَمَنِ نَخْلِي إِذَا جَدَدْتُهُ، فَمَرِضَ أَبُو بَكْرٍ قَبْلَ أَنْ يَجِدَّ النَّخْلِ فَلَمْ يَكُنْ لِعَائِشَةَ مِنْ تِلْكَ النَّخْلَةِ شَيءٌ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ حَازَتُهَا فِي صَحَّةِ أَبِيهَا، وهَذَا أَصْلٌ فِي الحِيَازَةِ أَنَّ النَّخْلَةَ، أَو الْهَبَةَ، أَو الصَّدْقَةَ إِذَا لَمْ تَحُزْ مِنْ دَافِعِهَا ولَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَمْرَضَ النَّاحِلُ، الْهِبَةَ، أَو الصَّدْقَةَ إِذَا لَمْ تَحُزْ مِنْ دَافِعِهَا ولَمْ يَقْبِضْ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يَمْرَضَ النَّاحِلُ، أَو الوَاهِبُ، أَو المُتَصَدَّقُ، أَو يَمُوتُ أَنَّ ذَلِكَ لا يَنْفُذُ إِذَا كَانَ لِوَارِثٍ، فَإِنْ كَانَ فَلِكَ لِغَيْرٍ وَارِثٍ أُخْرِجَ لَهُ مِنَ الثَّلُثِ إِذَا أَوْصَى بذَلِكَ.

قَالَ عِيسَى: وَكَانَ لأَبِي بَكْرِ الصَّدِّيقِ زَوْجَةً يُقَالُ لَهَا بِنْتُ خَارِجَةً، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: (إِنَّ حَمْلَ بِنْتِ خَارِجَةَ أُرَاهَا جَارِيَةً) ، فَكَانَ ذَلِكَ كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ

⁽١) نقل هذا القول ابن عبد البر في التمهيد ٧/ ٢٣٦.

 ⁽۲) رواه سعيد بن منصور في السنن (۲۹۳) طبعة الأعظمي، من حديث يحيى بن أبي كثير مرسلا، ورواه الخطيب في تاريخه ۱۰۷/۱۱ من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

 ⁽٣) الاعتصار: هو الحبس والمنع، وقبل: الارتجاع، ويراد بها هنا الرجوع في الهبة دون عوض، يراجع: حاشية الدسوقي ٣/ ٢٧١.

رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَدَتْ لَهُ ابْنَةُ خَارِجَةَ جَارِيَةً يُقَالُ لَهَا أُمُّ كُلْنُومٍ، فَنَرَى واللهُ أَعْلَمُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ رأى ذَلِكَ رُوْيًا فَتَأَوَّلَهَا، وكَانَ مِنْ أَعْبَرِ النَّاسِ للرُّوْيَا.

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْحَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ نَحْلاً ثُمَّ يُمْسِكُونَهَا)[٢٧٨٤]، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا، يُرِيدُ عُمَرُ: أَنَّهُ مَنْ نَحَلَ ابْنَا لَهُ كَبِيرًا نَحْلاً فَلَمْ يُحِزْهَا الكَبِيرُ المَالِكُ لأَمْرِ نَفْسِهِ حَتَّى مَاتَ الأَبُ فَهِيَ بَاطِلٌ، وأَمَّا الوَلَدُ الصَّغِيرُ فَحِيازَةُ الأَبِ لَهُ حِيَازَةٌ حَتَّى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القَبْضِ لِنَفْسِهِ، وقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، ذَكَرَ ذَلِكَ مَالِكٌ عَنْهُ في آخِرِ كِتَابِ الأَقْضِيَةِ مِنَ المُوطَأَلُا ٢٨٥٠].

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: لَمْ يَجُزُ لِمَنْ وَهَبَ هِبَةً على وَجُهِ الصَّدَقَةِ، أَو لِصَلَةِ رَحِم أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَا وُهِبَ لِوَجْهِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى فَلاَ رُجُوعَ فِيهِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «الرَّاجِعُ في هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ في قَيْئِهِ» ٢٩٨٠١٬١، فأَكُلُ القَيءِ حَرَامٌ، فَكَذَلِكَ الرُّجُوعُ فِيمَا وُهِبَ لِوَجْهِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حَرَامٌ، وأَمًّا هِبَةُ الثَّوَابِ فَمَتَى لَمْ يَرْضَ مِنْهَا صَاحِبُهَا كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا، لأَنْهَا بَيْعٌ مِنَ البُيُوع.

قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ على جَوَازِ الاغْتِصَارِ فِي الهِبَةِ والنَّحْلَةِ لِمَنْ نَحَلَ وَلَدَهُ أَو وَهَبَهُ، وذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَطْلُبَ مُرَاضَاةً ابْنِهِ بِمَا يَهِبَهُ إِيَّاهُ لِيَسْتَزِيدَ مِنْ بِرِهِ لَهُ، وَهُوَ لاَ يُرِيدُ أَنْ يَنْفَذَ ذَلِكَ لَهُ، فَلَمَّا أَضْمَرَ هَذَا فِي نَفْسِهِ عِنْدَ النَّحْلَةِ أَو الهِبَةِ جَازَ لَهُ اغْتِصَارُهَا، وأَمَّا الصَّدَقَةُ والحَبْسُ فَلاَ اغْتِصَارَ فِي شَيء مِنْ النَّحْلَةِ إِنَّمَا يُورَدُ بِهِ وَجْهَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وإنَّمَا يَغْتَصِرُ الأَبُ الهِبَةَ أَو النَّحْلَةَ مِنْ وَلَدِهِ مَا لَمْ يَتَزَوْجِ الوَلَدُ عَلَيْهَا أَو الابْنَةُ، أَو يُدَايِنُ الابْنُ النَّاسَ على مَا بِيدِه مِنْ ذَلِكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا لَم يَجُزُ للأَبِ أَنْ يَغْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ ونَحْلَهُ إِيَّاهُ، وَلَذِكَ، فإذا وَقَعَ مِثْلُ هَذَا لَم يَجُزُ للأَبِ أَنْ يَعْتَصِرَ حِينَئِذِ مَا وَهَبَ ابْنَهُ ونَحْلَهُ إِيَّاهُ، لَأَنَّ النَّاسَ إِنَّمَا دَايَنُوهُ على مِلْكِهِ لِذَلِكَ، وكَذَلِكَ الزَّوْجُ إِنَّمَا رَفَعَ فِي صُدَاقِ لَانَاسَ إِنَّمَا دَايَنُوهُ على مِلْكِهِ لِذَلِكَ، وكَذَلِكَ الزَّوْجُ إِنَّمَا رَفَعَ فِي صُدَاقِ رَوْجَةِهِ، مِنْ أَجْلِ مَا نَحَلَها بِهِ أَبُوهَا، وللأُمِّ أَيْضَا أَنْ تَعْتَصِرَ مَا وَهَبَتُهُ ابْنَهَا مَا لَمْ رَوْجَةِهِ، مِنْ أَجْلِ مَا نَحَلَها بِهِ أَبُوهَا، وللأُمِّ أَيْضَا أَنْ تَعْتَصِرَ مَا وَهَبَتُهُ ابْنَهَا مَا لَمْ يَكُنِ الابْنُ يَتِيمَا، وذَلِكَ أَنَّ اليَتِيمَ لا يُوهِبُ شَيْنَا إِلاَ شَوْعَزَ وَجَلَ.

* * *

⁽١) رواه البخاري (٤٢٨١)، ومسلم (١٦١٩)، من حديث عمر بن الخطاب.

بابُ القَضَاءِ في العُمْرَى واللُّقَطَةِ واسْتِهْلاَكِهَا

* رَوَى يَخْيَى في حَدِيثِ العُمْرَى بأنَّهَا للَّذي يُعْطَاهَا: (لا تَرْجِعُ إلى الذي أَعْطَاهَا أَبُداً) [۲۷۹۷]، ولَمْ يَرْوِ أَحَدٌ في هَذا الحَدِيثِ أَبَداً إلاَّ يَحْيَى بنُ يَحْيَى .

قَالَ أَشْهَبُ: قَالَ مَالِكٌ: ولَيْسَ على حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ في العُمْرَى العَمَلُ، ولَوَدِدتُ أَنَّهُ مُحِيَ مِنَ المُوطَّأ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ هَذَا الحَدِيثِ، فَقَالَ لِي: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، ومَعْنَاهُ قَائِمٌ، وذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَعْمَرَ رَجُلاً عُمْرًا لَهُ ولِعَقِبِهِ، فَامْتَدَّ العَقِبُ فَإِنَّهُ لاَ تَرْجِعُ إلى المُعْمِرِ ولا إلى وَرَثَتِهِ مَادَامَ أَحَدٌ مِنْ عَقِبِ المُعْمَرِ حَيًّا، فَإِذَا انْقَرَضَ عَقِبُهُ رَجَعَتِ العُمْرَى [إلى] (١) المُعْمِرِ الذي كَانَ أَعْمَرَهَا إِنْ كَانَ حَيًّا، انْقَرَضَ عَقِبُهُ رَجَعَتِ العُمْرَى [إلى] (١) المُعْمِرِ الذي كَانَ أَعْمَرَهَا إِنْ كَانَ حَيًّا، وَإِنَّمَا تَجْرِي هَذَه الأَشْيَاءُ على شُرُوطٍ أَصْحَابِهَا كَمَا قالَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ لِمَكْحُولٍ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ العُمْرَى ومَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فقالَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ لِمَكْحُولٍ حِينَ سَأَلَهُ عَنِ العُمْرَى ومَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فقالَ لَهُ: (مَا أَذْرَكْتُ النَّاسَ إِلاَّ على شُرُوطِهِمْ فِيمَا أَعْطُوهُ) [٢٧٩٨].

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَنْ رَوَى: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى بالعُمْرَى للوَارِثِ» (٢)، بِغَيْرِ تَفْسِيرٍ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلِهِ، إِذْ يَجْعَلُ العُمْرَى لاَ تَرْجِعُ إلى مُعْمِرِهَا، وإلى وَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا قَالَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ: أَعْمَرْتُكَ وَعَقِبكَ، فإنَّهَا لاَ تَرْجِعُ إلى

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

 ⁽۲) رواه بهذا الفظ ابن حبان في صحيحه (۲۱۳۳)، من حديث زيد بن ثابت، ورواه بنحوه
 أبو داود (۲۵۵۹)، والنسائي ٦ / ۲۷۱، وابن ماجه (۲۳۸۱).

الذي أَعْمَرَهَا مَا دَامَ المُعْمَرُ حَيَّا، أو أَحَدٌ مِنْ عَقِبهِ، فإذا انْقَرَضُوا رَجَعَتِ العُمْرَى إلى مُعْمِرِهَا إِنْ كَانَ مَيْتَا، وأَمَّا الذي لاَ يَرْجِعُ مِيرَاثَا فَهُوَ الحَبْسُ، ولَكِنَّهُ يَرْجِعُ حَبْسَاً إلى أَقْرَبِ النَّاقِلِ بالمُخبِسِ لا إلى المُخبِسِ نَفْسِهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَمَّا الرُّقْبَى فَهِيَ الدَّارُ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ: إِنْ مِتُ قَبْلَكَ فَنَصِيبِي حَبْسٌ عَلَيْكَ، وإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَنَصِيبُكَ حَبْسٌ عَلَيَّ، فَهَذَا لاَ يَحِلُّ ويُفْسَخُ إِنْ وَقَعَ، وتَبْقَى حِصَّةُ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا لِصَاحِبِهِ كَمَا كَانَتْ أَوَّلَ مَرَّةٍ.

* قَوْلُ النبيِّ عَظِيْةً في اللَّقَطَةِ: «اغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا (٢٨٠٢)، يَعْنِي بِالعِفَاصِ: الخِرْقَةَ التِّي تَكُونُ فِيهَا اللَّقَطَةُ، وَالوِكَاءُ: الخَيْطُ الذي تُرْبَطُ بهِ.

ثُمَّ قَالَ: "عَرِّفَهَا سَنَةً، فإنْ جَاءً صَاحِبُهَا فَادْفَعْهَا إليه، وإلاَ فَشَأَنُكَ بِهَاه، يَعْنِي: إنْ جَاءً صَاحِبُهَا وذَكَرَ مَا فِيهَا مِنَ الذَّهَبِ أو الفِضَّةِ دُفِعَتْ إليه، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ يَمِينٌ، فإنْ لَمْ يَأْتِ لَهَا طَالِبٌ فَعَلَ فِيهَا مُلْتَقِطُهَا مَا يُفْعَلُ بِالوَدِيعَةِ إذا كَانَتْ عِنْدَهُ وطَالَ بَقَاءُهَا وأَيِسَ مِنْ صَاحِبِهَا، إنْ شَاءَ تَسَلَّفَهَا، وإنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وضَمِنَهَا لِصَاحِبِهَا إنْ جَاءَ، ولَمْ تَجُز الصَّدَقَةُ بِهَا.

ولَمْ يَرِدِ النبيُ ﷺ بِقَوْلهِ: «شَأَنُكَ بِهَا» أَنْ يَجْعَلَهَا مَالاً لِمُلْتَقَطِهَا إذا عَرَّفَها سَنَة، إذْ لا يَرْتَفِعُ مِلْكُ الإِنْسَانُ عَنْ مَالِهِ إِلاَّ بِهِبَةٍ أو بِعِوَضٍ.

وفَرَّقَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ بَيْنَ اللَّفَطَةِ والشَّاةِ، فَقَالَ فِيهَا: «هِيَ لَكَ، أَو لأَخِيكَ، أَو للذَّنْبِ»، ولَمْ يَقُلُهُ في لُقَطَةِ العَيْنِ، فَلِذَلِكَ افْتَرَقَ حُكْمُ العَيْنِ الذي لايُتَقَّى عَلَيْهِ الفَسَادُ. الفَسَادُ.

وقَوْلُهُ فِي الإبلِ: «مَا لَكَ ولَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وحِذَاؤُهَا»، يَغْنِي: أَنَّهَا تَصْبِرُ على المَاءِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ أَو أَكْثَرَ حَتَّى تَجِدَ السَّبِيلَ إليه، ولاَ يَضُرُّهَا العَطَشُ كَمَا يَضُرُّ سَائِرُ الحَيَوانِ.

(ومَعَهَا حِذَاؤُهَا)، يَعْنِي: أَخْفَافَهَا.

وقَوْلُهُ في الشَّاةِ: ﴿هِيَ لَكَ، أَو لأَخِيكَ، أَو للذَّنْ ِ ، يَعْنِي: إِذَا وَجَدَهَا الرَّجُلُ في الفَيَافِي وفِي البُعْدِ مِنَ القُرَى فَهِيَ لَهُ إِنْ أَرَادَهَا، فإِنْ تَرَكَهَا في ذَلِكَ المَّكَانِ أَخَذَهَا غَيْرُهُ، أَو أَكَلَتْهَا السِّبَاعُ ، وذَلِكَ أَنَّهَا لا تَسْتَطِيعُ الامْتِنَاعَ مِنَ السِّبَاعِ المَكَانِ أَخَذَهَا غَيْرُهُ، أَو أَكلَتْهَا السِّبَاعُ ، وذَلِكَ أَنَّهَا لا تَسْتَطِيعُ الامْتِنَاعَ مِنَ السِّبَاعِ كَمَا تَمْتَنِعُ مِنْهَا الإبِلُ ، فَتَذْفَعُهَا عَنْ أَذِيِّتِهَا بِأَخْفَافِهَا ، ورِكْضِهَا إِيَّاهَا ، فأَمَّا إِذَا وَجَدَ الرَّجُلُ شَاةً بِقُرْبِ قَرْيَةٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَخْذُهَا ، ولا بَأْسَ أَنْ يَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلِ مِنَ المُقِيمِينَ حَتَى يَأْتِي اللهُ بِصَاحِبِهَا ، ومَنْ وَجَدَ طَعَامًا بِقُرْبِ قَرْيَةٍ عَرَّفَهُ ، فإنْ لَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ وخَشِي عَلَيْهِ الفَسَادَ تَصَدَّقَ بهِ ،

فإنْ كَانَ مُخْتَاجَاً إليهِ أَكَلَهُ، وِلَمْ يَضْمَنْهُ لِصَاحِبهِ إِنْ جَاءَ يَطْلُبُهُ، وقَدْ وَجَدَ النبيُ ﷺ تَمْرَةُ بالمَدِينَةِ في الطَّرِيقِ، فقالَ: «لَوْلاَ أَنَّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ للنبيُ الْخَلْتُهَاهُ('')، فَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِهَا إِذْ خَشِيَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ التي لاَ تَحِلُّ لَهُ، ولَو كَانَتْ مِنْ غَيْرِ الصَّدَقةِ لأَكَلَهَا، فَلِهَذا أُسْقِطَ الغُرْمُ عَنْ أَكْلِ الطَّعَامِ المُلْتَقَطِ إِذَا أَكْلَهُ مِنْ حَاجَةٍ.

قالَ أَبُو مَحَمَّدِ: إِنَّمَا صَارَتِ اللَّقَطَةُ في رَقَبَةِ العَبْدِ إِذَا اسْتَهْلَكَهَا قَبْلَ السَّنَةِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ شَأْنُكَ بِهَا»، فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهَا تَصَرُّفَا لِمُلْتَقَطِهَا إِلاَّ بَعْدَ السَّنَةِ، فَإِذَا أَتْلَفَهَا العَبْدُ المُلْتَقِطُ لَهَا بَعْدَ السَّنَةِ كَانَتْ في ذِمَّتِهِ لاخْتِلاَفِ النَّاسِ فِيهَا، إِذْ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُبِيحُهَا لِمُلْتَقَطِهَا بَعْدَ السَّنَةِ.

* قَالَ أَبُو المُطَرُّفِ: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثَابِتَ بِنَ الضَّحَّاكِ بِإِرْسَالِ البَعِيرِ الذي وَجَدَهُ بِالحَرَّةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ أَخَذَهُ ٢٨٠٨ لِأَنَّهُ أَخْطَأَ فِي أَخْذِهِ إِيَّاهُ، وقَدْ مَنَعَ النبيُ يَ اللهِ مِنْ أَخْذِ ضَالَّةِ الإبلِ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا»، وهَذا بِخِلاَفِ العُرُوضِ، ومَنْ وَجَدَ عُرُضَا فَأَخَذَهُ وعَرَّفَهُ فَلَمْ يَجِدْ صَاحِبَهُ فَلاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ إِلى المَوْضِعِ الذي وَجَدَهُ فِيهِ، فإنْ فَعَلَ وتَلَفَ ضَمِنَهُ لِصَاحِبِهِ إِذا جَاءَ بِعَلاَمَتِهِ.

⁽١) رواه البخاري (٢٢٩٩)، ومسلم (١٠٧١)، من حديث أنس.

* ومَغْنَى قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ أَخَذَ ضَالَةٌ فَهُوَ ضَالٌ) (٢٨٠٩)، يَغْنِي: مَنْ أَخَذَ بَعِيرًا ضَاّلاً فَهُوَ مُخْطِى ، وبَقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَخَذَ مَالِكٌ في ضَوَالُ الإبِلِ أَنَّهَا تُرْسَلُ حَيْثُ وُجِدَتْ، ولَمْ يَأْخُذُ بِعَمَلِ عُثْمَانَ في بَيْعِهِ إِيَّاهَا، ودَفْعِ ثَمَنِهَا لأَضْحَابِهَا (٢٨١٠)، وفَعَلَ ذَلِكَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ، وحِفْظِ مَالِ المُسْلِمِينَ.

* * *

بابُ صَدَقَةِ الحَيِّ عَنِ المَيِّتِ، والأَمْرِ بالوَصِيَّةِ

* رَوَى يَخْيَى، عَنْ مَالِكِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَمْرو بنِ شُرَخْبِيلَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ سَعْدِ بنِ عُبَادَةَ [۲۸۱۲]، وهَذا خَطَأٌ، وَرَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ سَعِيدِ بنِ عَمْروِ بنِ شُرَخْبِيلَ بنِ سَعِيدِ بنِ عُبَادَةً (۱)، وهذا هُوَ الصَّحِيحُ في سَنَدِ هَذا الحَدِيثِ.

وقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، لأَنَّ شُرْحِبيلَ بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكُ سَعْدَ بنَ عُبَادَةَ.

* قَوْلُ سَعْدِ بِنِ عُبَادَةَ: "إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا "[٢٨١٣]، يَعْنِي: أَنَّهَا مَاتَتْ بَغْتَةً وَلَمْ تَتَصَدَّقَ عَنْ نَفْسِهَا بِشَيءِ، فَأَمَرَهُ النبيُّ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهَا، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على أَنَّ الصَّدَقَةَ تَنْفَعُ المَيِّتَ فِي قَبْرِهِ، وقَدْ ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: الحَدِيثُ على أَنَّ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، والعِلْمَ الذي الذي المَاتَ العَبْدُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاَّ مِنْ ثَلَاثٍ ، فَذَكَرَ الصَّدَقَةَ بَعْدَهُ، والعِلْمَ الذي يُنْشَرُ بَعْدَهُ مِمَّا كَانَ قَدْ عَلَّمَهُ هُوَ النَّاسَ، ودَعْوَةَ الوَلَدِ الصَّالِح (٢).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَبَاحَ النبيُّ عَلِيْ مَنْ تَصَدَّقَ على أَبَوَيْهِ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ مَاتَا أَنْ يَرِثَ ذَلِكَ عَنْهُمَا، ولَمْ يَجُزْ ذَلِكَ لِغَيْرٍ إلاَّ بِرَضَا المُتَصَدِّقِينَ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ: الرَّاجِعُ في هِبَتِهِ كَالكَلْبِ يَعُودُ في قَيْنِهِ، وقَالَ لِمَنْ تَصَدَّقَ على أَبوَيْهِ ثُمَّ مَاتًا: وقَدْ أُجِرْتَ في صَدَقَتِكَ، وخُذْهَا بمِيرَاثِكَ المُمَادِيَ.

⁽١) موطا مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٦٦)، نسخة تركيا.

⁽٢) رواه مسلم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة.

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا حَضَّ النبيُّ ﷺ على الوَصِيَّةِ لِكَيْ يَتَبَرَّأَ الإنْسَانُ مِنْ تَباعَاتٍ عَلَيْهِ، ولِكَي يُقَدِّمُ مِنْ مَالِهِ مَا يَرْجُو نَفْعَهُ وبَرَكَتَهُ فِي آخِرَتِهِ.

وقَالَ الزُّهْرِيُّ: (جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الوَصِيَّةَ حَقَّا مِمَّا قَلَّ مِنَ المَالِ أَو كَثُرَ)(١)، وبهَذا قَالَ ابنُ عُمَرَ في حَدِيثِهِ الذي رَوَاهُ مَالِكٌ في المُوطَّأُ(٢).

* بَيَانٌ بِنَسْخِ الوَصِيَّةِ وتَبْدِيلِهَا بِغَيْرِهَا لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: "مَاحَقُ امْرِىءِ مُسْلِمٍ لَهُ شَيءٌ بُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيُلْتَيْنِ إِلاَّ وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً" [٢٨١٧]، فَدَلَّ هَذا الحَدِيثُ على الأَمْرِ بالوَصِيَّةِ فِيمَا قَلَّ أَو كَثُرَ مِنَ المَالِ، وعَلَى جَوَازِ نَسْخِهَا بِغَيْرِهَا إِنْ شَاءَ ذَلِكَ صَاحِبُهَا.

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ: دَبَّرْتُ عَبْدِي، أَيْ أَنْفَذْتُ عِنْقَهُ عَنْ دُبُرٍ مِنِّي إِذَا وَلَيْتُ الدُّنيا ظَهْرِي بِخُرُوجِي مِنْهَا مَيْتَا، فَلِهَذَا لاَ يَجُوزُ الرُّجُوعُ في التَّذْبير.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: أَجَازَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَصِيَّةً مَنْ لَمْ يَبْلُغِ الحُلُمَ [۲۸۲۰]، وعَلَيْهِ العَمَلُ بالمَدِينَةِ، وأُجِيزَتْ وَصِيَّةُ السَّفِيهِ لأَنَّهَا إِنَّمَا تُنْفَذُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي وَقْتٍ لا يُخْشَى عَلَيْهِ تَلَفُ مَالِهِ، وأَنَّهُ يُؤْجَرُ فِيهَا كَمَا يُؤْجَرُ غَيْرُهُ.

* حَدِيثُ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَاصٍ [٢٨٢٤] مِنَ الفِقْهِ: فَضْلُ عِيَادَةِ المَرْضَى، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُ المَرْضَى، ويُوَاصِلُ أَصْحَابَهُ بِنَفْسِهِ، وهَذَا مِنْ مَكَارِمِ اللَّخُلاَقِ، وفِيهِ بَيَانُ أَنَّ يَدَ المُتَصَدِّقِ خَيْرٌ مِنْ يَدِ المُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، وأَنَّ الاسْتِغْنَاءَ عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ مِنَ الحَاجَةِ إليهِم، وفِيهِ أَنَّ الرَّجُلَ يُؤْجَرُ فِي نَفَقَتِهِ على عِيَالِهِ إِذَا وَنَعَالَى ذِكْرَ الوَصِيَّةَ فِي كِتَابِهِ، فَقَالَ: أَنْفَقَ عَلَيْهِم مِنْ حَلاَلٍ، وأَجْمَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى ذِكْرَ الوَصِيَّةَ في كِتَابِهِ، فَقَالَ:

⁽١) رواه عبد الرزاق في التفسير ١ /٦٨، وعنه الطبري في التفسير ٢/ ١٢١، من طريق معمر عنه، وذكره ابن حجر في الفتح ٥/ ٣٥٦ وقال: هو ثابت عنه.

⁽٢) كذا جاء في الأصل، ويبدو أن سقطا ما وقع في الأصل، وقول ابن عمر لم يرد في الموطأ، وإنما جاء في صحيح مسلم (١٦٢٧) بعد أن ذكر حديث النبي ﷺ المذكور قال عبد الله: (ما مرت على ليلة منذ سمعت رسول الله ﷺ قال ذلك وعندي وصيتي).

﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُومِى بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [الساه: ١١]، ثُمَّ بَيَّنَ النبيُّ عَلَيْهُ مُرَادَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَرَ المُوصِي أَنْ يُوصِي بِثُلُثِ مَالِهِ، فَقَالَ: «الثُلُثُ والثُلُثُ كَثِيرٌ».

ومَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ: "وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، ويُضَرَّ بِكَ آخَوُونَ " أَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَبْقَاهُ حَتَّى أُمِّرَ على العِرَاقِ، فَقَتَلَ قَوْمَا كَانُوا ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلاَمِ فَضُرُّوا بِهِ، واسْتَتَابَ قَوْمَا كَانَ يَسْجَعُونَ بِتَسْجِيعٍ مُسَيْلَمَةَ الكَذَّابِ فَتَابُوا وانتُفَعُوا بهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ في آخِرِ الحَدِيثِ: «لَكِنِ البَائِسُ سَعْدُ بنُ خَوْلَةً، يُوثِي لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةً»، قالَ عِيسَى: (البَائِسُ) كَلِمَةٌ تُقَالُ للإنْسَانِ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ مُصِيبَةٌ، وكَانَ سَعْدُ بنُ خَوْلَةً قَدْ أَسْلَمَ بِمَكَّةً قَبْلَ الفَنْحِ، ثُمَّ أَقَامَ بِهَا حتَّى مَاتَ فِيهَا ولَمْ يُهَاجِرْ مِنْهَا إلى المَدِينَةِ كَمَا كَانَ يَلْزَمُهُ، فَرَثَى لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِتَرْكِهِ الهِجْرَةَ التي كَانَتْ فَرْضَا على كُلِّ مُسْلِمٍ في أَوَّلِ الإسْلاَمِ أَنْ يُهَاجِرَ مِنْ بَلَدِهِ إِذَا الْهِجْرَةَ التي كَانَتْ فَرْضَا على كُلِّ مُسْلِمٍ في أَوَّلِ الإسْلاَمِ أَنْ يُهَاجِرَ مِنْ بَلَدِهِ إِذَا أَسْلَمَ فِيهِ إلى المَدِينَةِ، حتَّى ارْتَفَعَتِ الهِجْرَةُ عَامَ الفَتْحِ حِينَ قَالَ النبيُ ﷺ: الآ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، ولَكِنْ جِهَادٌ ونِيَةٌ "(۱).

وفِي هَذَا مِنَ الفِفْهِ: الخُوْفُ على مَنْ تَرَكَ شَيْئَاً مِنْ فُرُوضِهِ التِّي تَلْزَمُهُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَأْتِ بِهَا وَإِنْ كَانَ مُوحِّدًا حَتَّى مَاتَ على التَّوْجِيدِ، لأَنَّ الإيمَانَ قَوْلٌ، وعَمَلٌ، ونِيَّةٌ، وإصَابَةُ السُّنَّة.

* قَوْلُ مَالِكٌ في الذي يُوصِي بِثُلُثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ، ويَقُولُ: غُلاَمِي يَخْدِمُ فُلاَناً مَا عَاشَ، فإذا مَاتَ فُلاَنٌ فَغُلاَمِي حُرِّ، فَيُوجَدُ العَبْدُ ثُلُثَ مَالِ المَيِّتِ، فإنْ خَدَمَةُ العَبْدُ تُقُومً، ثُمَّ يَتَحَاصًانِ فِيهَا(٢٨٢٥).

تَفْسِيرُ ذَلِكَ: هُوَ أَنْ يُنْظَرَ إلى عُمُرِ العَبْدِ وإلى عُمُرِ المُوصِي بالرَّقَبَةِ، فَأَيُّهَما كَانَ أَقَلَ عُمُرِ مِنْ صَاحِبهِ أُقِيمَتْ خِدْمَةُ العَبْدِ تِلْكَ المُدَّة.

واسْتَحَبُّ ابنُ القَاسِمِ في ذَلِكَ تَعْمِيرَ سَبْعِينَ سَنَةٍ، يُقَالُ مَا قِيمَةُ خِذْمَةِ هذا

⁽١) رواه البخاري (١٧٣٧)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس.

العَبْدِ مُدَّةَ بَاقِي عُمُرِهِ، فَتَوْخُذُ قِيمَتُهَا ثَلاَثُونَ دِينَارَا، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ العَبْدِ، فَتَوْخُدُ قِيمَتُهَا ثَلاَثُونَ دِينَارَا، ثُمَّ يُقَالُ: مَا قِيمَةُ العَبْدِ أَو مِنْ فَتُوْخَذُ قِيمَتُهُ عُشْرُونَ دِينَارَا، فَيأْخُذُ المُوصَى لَهُ بالنِّلْأَثِقِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلاَثَةَ الأَخْمَاسِ، خِذْمَتِهِ الخَمْسِينَ، ويَأْخُذُ الذي أَوْصَى لَهُ بالخِذْمَةِ مِنْ ذَلِكَ الثَّلاَثَةَ الأَخْمَاسِ، فإذا مَاتَ المُوصَى لَهُ بالعَبْدِ خَرَجَ العَبْدُ حُرَّا بِمَوْتِهِ.

* قالَ أَبُو المُطَرِّفِ: إِنَّمَا مُنِعَتِ الحَامِلُ إِذَا دَنَا وِلاَدُهَا مِنْ أَنْ تُوصِي بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مَرِيضَةٌ في تِلْكَ الحَالِ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَمَّا آثَقَلَت ذَعُوااللّهَ مُرْبَهُمَا ﴾ [الاعراف: ١٨٥] [٢٨٢٨]، يَعْنِي: لَمَّا أُثْقِلَتْ بِحَمْلِ الولَدِ [صَارَتْ] (() مَرِيضَةٌ، وهَذَا حُكْمُ كُلِّ مَرِيضٍ أَنْ لاَ يُوصِي بِأَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِلاَّ أَنْ يُجِيزَ ذَلِكَ وَرَثَتُهُ، وإذا كَانَ الإنسَانُ صَحِيحًا جَازَلَهُ أَنْ يَفْعَلَ في مَالِهِ مَا شَاءً، إلاَّ المَرْأَةَ ذَاتَ الزَّوْجِ فَلَيْسَ لَهَا _ وإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً _ أَنْ تَهِبَ مِنْ مَالِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهِ، وذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجِ فَلَيْسَ لَهَا _ وإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً _ أَنْ تَهِبَ مِنْ مَالِهَا أَكْثَرَ مِنْ ثُلُثِهِ، وذَلِكَ أَنَّ رَوْجَهَا إِنَّمَا تَرَوَّجَها، ورَفَعَ في صُدَاقِهَا لِمَالِهَا، فإذا زَادَتْ في هِبَتِهَا على الثُلُثِ رَوْجَهَا إِنَّمَا تَرَوَّجَها، ورَفَعَ في صُدَاقِهَا لِمَالِهَا، فإذا زَادَتْ في هِبَتِهَا على الثُلُثِ رَوَّ الزَّوْجُ جَمِيعَهُ، لأَنَهَا قَصَدتْ بهِ الضَّرَرَ، وقَذْ قِيلَ: يُنْفَذُ مِنْ ذَلِكَ قَذْرُ الثُلُثِ، ويَرُدُ الزَّوْجُ مَا زَادَ على ذَلِكَ قَدْرُ الثُلُثِ، ويَرُدُ الزَّوْجُ مَا زَادَ على ذَلِكَ .

وقَالَ قَتَادَةُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَقَالَ وَلَا يَنِ اللَّا فَرَبُونَ مِعَنْ لاَ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِعَنْ لاَ وَالْدَيْنِ، وبَقِيَ الأَقْرَبُونَ مِعَنْ لاَ يَرِثُ (١٨٠).

ُ فَمُبَاحٌ للرَّجُلِ أَنْ يُوصِي لِقَرَابَتِهِ الذينَ لا يَرِثُونَهُ في حَالِ وَصِيَتِهِ بِمَا شَاءَ مِنْ وَصيَته.

وَقَالَ عَلِيُّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرُ مَالٍ فَلاَ وَصِيَّةَ لَهُ)(٣).

⁽١) جاء في الأصل: وصارت، بإضافة واو، وهو خطأ، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽۲) رواه عبد الرزاق في التفسير ۱/۸۱ عن معمر عن قتادة به، وعنه الطبري في تفسيره
 ۲۱۸/۲.

 ⁽٣) رواه عبد الرزاق في التفسير ١/ ٦٨ عن معمر عن هشام عن أبيه عن علي رضي الله عنه،
 ورواه من طريقه: الطبري في التفسير ٢/ ١٢١ .

وقالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ في قَوْلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾ ، قالَ : (مَنْ تَرَكَ خَيرًا ﴾ ، قالَ : (مَنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ ، قالَ : (مَنْ تَرَكَ خَيْرِا ﴾ ، قالَ : (مَنْ تَرَكَ خَيْرِا ﴾ ،

وقالَ غَيْرُهُ: الوَصِيَّةُ حَقٌّ فِيمَا قَلَّ مِنَ المَالِ أَو كَثُرَ (٢).

* وقالَ عَلَيْ: الْمَاحَقُ الْمِرِي لَهُ شَي * يُوصِي فِيهِ الْمَامَلِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا وَجَبَ أَنْ يُجِيزَ الْوَرَثَةَ فِيمَا زَادَ الْمُوصِي على النُلُثِ بَيْنَ إِجَازَتِهِ وَرَدُهِ، مِنْ أَجْلِ أَنْ للمُوصِي النَّصَرُّفَ فِي ثُلُثِ مَالِهِ، فَصَارَ بِذَلِكَ شَرِيكاً للوَرَثَةِ فَي جَمِيعِ الْمَالِ، فإذا عَيِّنَ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً في وَصِيّتِهِ فَكَأَنَّهُ عَاوَضَ وَرَثَتَهُ بِالذي عَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ، فَإذا أَجَازُوا ذَلِكَ نَفَذَ لِمَنْ أَوْصَى لَهُمْ بِهِ، ودَفَعَ إليهِم، وإنْ أَبُوا أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ قِيلَ لَهُم: اذْفَعُوا ثُلُثَ مَالِ الْمَيْتِ إلى أَهْلِ الوَصَايَا في وَصَايَاهُم، إذ لَهُ ضَرَرَ عَلَيْكُم في ذَلِكَ، وإذا اسْتَأذَنَ الرَّجُلُ وَرَثَتَهُ وَهُو صَحِيحٌ في أَنْ يُوصِي لِمُعْمِ وَرَثَتِهِ بِقَطِيعٍ مِنْ مَالِهِ فَأَذِنُوا لَهُ في ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ كَانَ لِمُعْمِ وَرَثَتِهِ بِقَطِيعٍ مِنْ مَالِهِ فَأَذِنُوا لَهُ في ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهِ كَانَ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَنْهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ حِينَ أَذِنُوا لَهُ في ذَلِكَ كَانُوا غَيْرَ مَالِكِينَ لِشَيءِ مِنْ الْمُوصِي مِنْ التَصَرُّفِ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، فَلِذَلِكَ يَجُوزُ عَلَيْهِم مَا لَهُ مِي مَالِهِ سَبَبٌ يَمْنَعُ المُوصِي مِنَ التَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ مَالِهِ، فَلِذَلِكَ يَجُوزُ عَلَيْهِم مَا يَا أَذَنُوا فِيهِ في حَالِ مَرَضِهِ، ولا يَكُونُ لَهُم سَبِيلٌ إلى الرَّجُوعِ في شَيء مِنْهُ.

* قَالَ عِيسَى: قَوْلُ المُخَنَّثِ في ابْنَةِ غَيْلاَنَ: "إِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعِ، وتُذْبِرُ بِثَمَانِ ٢٨٣٧]، يَغْنِي: أَنَّهَا إِذَا أَقْبَلَتْ نَظَرتَ إلى أَرْبَعَةِ أَعْكَانِ في بَطْنِهَا، فإذَا أَذْبَرَتْ صَارَتْ ثَمَانَيَةَ، أَرْبَعَةً في خَاصِرَتِهَا اليُمْنَى، وأَرْبَعَةً في اليُسْرَى، فَلَمَّا سَمِعَ النبيُ عَلَيْ وَصْفَهُ للنِّسَاءِ كَوَصْفِ ذُكُورِ الرِّجَالِ لَهُنَّ مَنَعَهُ مِنَ الدُّخُولِ على

 ⁽١) رواه عبد الرزاق في التفسير ١٩/١، عن معمر عن ابان عن إبراهيم به، ورواه من طريقه: الطبري في التفسير ١٢١/٢.

⁽٢) هذا قول الزهري، كما في تفسير الطبري ٢/ ١٣١، وقال: وأولى هذا الأقوال بالصواب ما قال الزهري.

النَّسَاءِ، ولَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ غَيْرِ أُولِي الإِرْبَةِ الذينَ أُبِيحَ لَهُم الدُّخُولُ على غَيْرِ ذَوَاتِ المَحَارِم.

ورَوَى عِكْرِمَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿ أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بِيُوتِكُمْ ﴾ (١)، يَعْنِي: المُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، لِنَلاَّ يُفْسِدَ عَلَيْكُم النِّسَاءَ.

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ سَلْمَانَ: (إِنَّ الأَرْضَ لاَ تُقَدِّسُ أَحَداً، وإِنَّمَا يُقَدِّسُ الإِنْسَانُ عَمَلَهُ (المِنْسَانُ عَمَلَهُ (المِنْسَانُ عَمَلَهُ) [۲۸٤٢]، يَعْنِي: إِنَّمَا يُطَهِّرُ الإِنْسَانَ مِنْ ذُنُوبِهِ العَمَلُ الصَّالِحُ الذي يُرَادُ بِهِ وَجْهَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: (بَلَغَنِي أَنَّكَ جُعِلْتَ طَبِيبًا تُدَاوِي)، يَعْنِي: جُعِلْتَ قَاضِيَاً تَقْضِي بَيْنَ النَّاس.

(فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِىءُ فَنِعمًا لَكَ)، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ عَالِمَا تَحْكُمُ بِالعَدْلِ فَهَنِيئاً لَكَ. (وإِنْ كُنْتَ مُتَطَبَّبًا)، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ لاَ تَعْلَمُ كَيْفَ تَحْكُمُ.

(فَاحْذَرْ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانَاً فَتَدْخُلَ النَّارَ)، يَعْنِي: اخْذَرْ أَنْ تَحْكُمَ على أَحَدِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وهَذا واللهُ أَعْلَمُ، فِيمَنْ قَصَدَ في حُكْمِهِ إلى الجَوْرِ، وقَدْ رَوَى عِلْمٍ فَتَدْخُلَ النَّارَ، وهَذا واللهُ أَعْلَمُ، فِيمَنْ قَصَدَ في حُكْمِهِ إلى الجَوْرِ، وقَدْ رَوَى بُرُيُدَةُ بِنُ [الحُصَيبِ بنِ] (٢) عَبْدِ اللهِ الأَسْلَمِيُّ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «القُضَاةُ لَلاَيَةٌ، وَاحْدٌ في الجَنَّةِ، واثْنَانِ في النَّارِ، فأَمَّا الذي فِي الجَنَّةِ فَرَجُلٌ عَرَفَ الحَقَّ فَجَارَ في الحُكْمِ، فَهُوَ في النَّارِ، ورَجُلٌ قَضَى للنَّاسِ على جَهْلِ، فَهُوَ في النَّارِ» (٣).

* قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (إِنَّ الأُسَيْفِعَ أُسَيْفِعَ جُهَيْنَةَ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ وأَمَانَتِهِ التِّي ائْتُمَنَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، وأَمَرَهُ أَنْ يَرِينَ بِذَلِكَ وَجُهَهُ، فَتَرَكَ ذَلِكَ وَرَضِيَ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ: سَبَقَ الحَاجَّ)[٢٨٤٦]، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرها.

⁽١) رواه البخاري (٥٥٤٧)، بإسناده إلى عكرمة به.

⁽٢) زيادة لا بد منها، وينظر: تهذيب الكمال ٤ /٥٣.

⁽٣) رواه أبو داود (٣٥٧٣)، والترمذي (١٣٢٢)، وابن ماجه (٢٣١٥).

قالَ ابنُ وَهْبِ: الأُسَيْفِعُ هُوَ تَصْغِيرُ أَسْفَعَ، وَهُوَ الأَسْوَدُ، وَكَانَ رَجُلاً يُشَاهِدُ مَوَاسِمَ الحَجِّ، ثُمَّ يَشْتَرِي الرَّوَاحِلَ السَّرِيعَةَ السَّيْرِ بأَعْلَى الثَّمَنِ، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ إلى المَدِينَةِ لِيُقَالَ: سَبَقَ فُلاَنُ الحَاجَّ، وهَذَا فِعْلُ أَهْلِ الرِّيَاءِ الذينَ لا يُرِيدُونَ بأَعْمَالِهِمْ وَجْهَ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى، فَلاَ تُزَكُّوا أَعْمَالَكُم عَنْدَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

وَقَوْلُهُ: (قَدْ رِينَ بهِ)، يَعْنِي: قَدْ شُهِرَ بِهِ وأَحَاطَ بهِ الدَّيْنُ.

(فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ)، يَعْنِي: دَيْنَا ثَابِتاً بِالبَيِّنَةِ.

(فَلْيَأْتِنَا نُفْسِمُ مَالَهُ بَيْنَ غُرَمَاثِهِ)، وهَذا حُكْمُ المُفْلِسِ يَكُونُ غُرَمَاؤُهُ أُسْوَةٌ في مَالِهِ على قَدْرِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: (وإِيَّاكُمْ والدَّيْنَ، فإنَّ أَوَّلَهُ هَمِّ، وآخِرَهُ حَرْبٌ)، يَغْنِي: الدَّيْنَ الذي يُسْتَدَانُ في سَفَهِ، وأَمَّا مَا يُسْتَدَانُ في طَاعَةِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فاللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى يُعِينُ على أَدَائِهِ.

* * *

نَمَّ كِتَابُ الأَفْضِيَةِ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وَسَلَّمَ. يَتْلُوهُ كِتَابُ الشُّفْعَةِ بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الشُّفْعَةِ

* [قالَ أَبوالمُطَرُّفِ] (١): رَوَى مَالِكٌ في المُوطَّا حَدِيثَ الشُّفْعَةِ مُرْسَلاً [٢١٣٣]، ورَوَاهُ عَبْدُ [الوَاحِدِ] (٢)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُرْسَلاً [٢١٣٣]، ورَوَاهُ عَبْدُ [الوَاحِدِ] (٢)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بِنِ عبدِ اللهِ الأَنْصَارِيِّ، قالَ: ﴿إِنَّمَا جَعَلَ رَسُولُ اللهِ رَبِيعَ المُدُودُ، وضُرِبتِ الطُّرِقُ فَلاَ شُفْعَةً ﴿ الشَّفْعَةَ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وضُرِبتِ الطُّرِقُ فَلاَ شُفْعَةً ﴾ (٣).

[قَالَ] ('' عَبْدُ الرَّحمنِ: هَذَا الحَدِيثُ أَصْلُ في الشُّفْعَةِ أَنَّهَا لاَ تَكُونُ فِيمَا وَقَعَتْ فِيهِ السُّفْعَةِ أَنَّهَا لاَ تَكُونُ فِيمَا وَقَعَتْ فِيهِ الحُدُودُ مِنْ رَبْعٍ، أَو أَرْضٍ، أَو عَقَارٍ، ولاَ يَكُونُ إلاَّ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ الذينَ لَمْ يَفْسِمُوا ذَلِكَ، إِنْ بَاعَ أَحَدُهُم نَصِيبَهُ كَانَ لِشُرَكَانِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ.

وَرَوَى سُفْيَانُ بِنُ عُيَيْنَةً، عَنِ إِبْرَاهِيمَ بِنِ مَيْسَرَةً، عَنْ عَمْرِوِ بِنِ الشَّرِيدِ، عَنْ أَبِي رَافَع، أَنَّ النبيِّ ﷺ قالَ: «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبهِ» (٥٠).

⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته للتوضيح، وقد وضع الناسخ بدله حرف: (ع).

⁽٢) جاء في الأصل: عبد الرحمن وهو خطأ، وعبد الواحد هو ابن زياد من رواة البخاري وغيره.

⁽٣) رواه البخاري (٢١٣٨) بإسناده إلى عبد الواحد بن زياد به، وله طرق كثيرة عن معمر وغيره، في الكتب الستة وسواها.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وكذا ما يأتي مثله بعد ذلك.

⁽٥) رواه البخاري (٦٥٧٦)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، بإسنادهما إلى ابن عيينة به.

[قال] عبدُ الرَّحمنِ: أَخَذَ قُوْمٌ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ بِظَاهِرِ هَذَا الحَدِيثِ وأَوْجَبُوا الشَّفْعَةَ للجَارِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الصَّقَبَ القُرْبَ، ولَيْسَ هَذَا الحَدِيثُ بِمُخَالِفِ للشَّفْعَةَ للجَارِ، إذ جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ للشَّرِيكِ في المَالِ جَارٌ، وَهُوَ أَصْقَبُ الجِيرَانِ، فَيَكُونُ للأَوَّلِ، إذ جَائِزٌ أَنْ يُقَالَ للشَّرِيكِ في المَالِ جَارٌ، وَهُو أَصْقَبُ الجِيرَانِ، فَيَكُونُ مَعْنَى الحَدِيثَيْنِ وَاحِداً، فَلاَ تَكُونُ الشَّفْعَةُ إلاَّ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ فِيمَا لَمْ يَقْسِمُوهُ مِنَ الرِّبَاعِ والأَرْضِينَ، وبِهذَا قَالَ ابنُ المُسَيَّبِ، وسَلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ، وأَهْلُ المَدِينَةِ، وبِهِ قَالَ مَالِكٌ.

* [قَالَ] عبدُ الرَّحمنِ: وَجْهُ قَوْلِ مَالِكِ في الشَّفِيعِ والمُشْتَرِي يَخْتَلِفَانِ في قِيمَةِ ثَمَنِ الشَّقْصِ إذا اشْتَرَى بِعِوَضِ فَقَالَ بِخِلاَفِ الْمُشْتَرِي فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الشَّقْصِ إذا اشْتَرَى بِعِوَضٍ فَقَالَ بِخِلاَفِ الْمُشْتَرِي فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الْفَيْمَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُشْتَرِي هَهُنَا مُدَّعَى عَلَيْهِ، وكُلُّ مُدَّعَى عَلَيْهِ إذا لَمْ يُشْبِتُ المُدَّعِي دَعْوَاهُ أَنَّ اليَمِينَ تَجِبُ على المُدَّعَى عَلَيْهِ [٢٦٣٦].

قالَ عِسَى بنُ دِينَارِ: مَنْ طَلَبَ شُفْعَةً فِيمَا قَدْ بِيعَ بِثَمَنِ إلى أَجَلِ ولَمْ يَكُنْ مَلِينَا ولَمْ يَجِدْ مَنْ يَتَحَمَّلُ لَهُ بالمَالِ إلى الأَجَلِ الذي بِيعَ إليهِ الشَّقْصُ الذي طَلَبَ فِيهِ الشُّفْعَة، فَلَمَّ أَيْسَرَ بالمَالِ قَبْلَ الأَجَلِ الذي بِيعَ إليهِ الشَّقْصُ الذي اللهَ اللهُ اللهُ

قَالَ: وَلاَ تَقْطَعُ شُفْعَةُ الغَائِبِ غَيْبَتَهُ وَإِنْ طَالَتْ (١).

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَن ابْتَاعِ مَا فِيهِ شُفْعَةَ لِغائِبِ رُفِعَ أَمْرُهُ إلى السُّلْطَانِ فَكَتَبَ لَهُ إلى قالَ الشَّفِيعُ على الأَخْذِ أَو إلى قاضي البَلْدِ الذي فِيهِ الشَّفِيعُ، فَيُوقِفُ القَاضِي ذَلِكَ الشَّفِيعُ على الأَخْذِ أَو التَّرُكِ، فإنْ تَرَكَ فَلاَ شُفْعَةَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ.

قَالَ ابنُ القاسمِ: ولَمْ يَجِدُ لنا مَالِكٌ في قُرْبِ البَلْدِ حدًّا.

قَالَ ابنُ القَاسمِ: وقَدْ يَكُونُ الضَّعِيفُ والمَرْأَةُ على مَيْسَرَةِ يَوْمٍ أَو أَقَلَّ فَلاَ

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره، رقم (٧٣)

يَسْتَطِيعُ النُّهُوضَ لِطَلَبِ شُفْعَتِهِ، وإنَّمَا في هَذا اجْتِهَادُ السُّلْطَانِ إذا نَزَلَ عَنْ [أَفْضَلِ مَا يَرَاهُ] (١)، وإذا كَانَ الشَّفِيعُ حَاضِراً فَالشُّفْعَةُ لَهُ إلى انْقِضَاءِ سَنَةٍ مِنْ يَوْمِ البَيْع، وعَلَيْهِ اليَمِينُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَوَقَّفُهُ عَنِ الأَخْذِ بالشُّفْعَةِ تَرْكَا مِنْهُ لَهَا، فإذا حَلَفَ أَخَذَ شُفْعَتُهُ، وللمُبْتَاعِ تَوْقِيفُ الشَّفِيعِ عِنْدَ السُّلْطَانِ، فإمَّا أَخَذَ الشُّفْعَة، وإمَّا تَرَكَهَا، فإنْ أَخَذَ الشُّفْعَة، وإمَّا تَرَكَهَا، فإنْ أَخَذَها أَخَذَها أَخَرَهُ السُّلْطَانُ بالثَّمَنِ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ ونَحْوِهَا على حَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنْ قِلَةِ المَالِ وكَثْرَتِهِ.

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنِ ابْتَاعَ مَا فِيهِ شُفْعَةٌ لِرَجُلٍ حَاضِرٍ فَأَقَامَ المُشْتَرِي بِحَضْرَةِ الشَّفِيعِ خَمْسَ سِنِينَ، ثُمَّ طَلَبَ شُفْعَتَهُ، أَنَّهُ يَخْلِفُ الشَّفِيعُ بِاللهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بالبَيْع، وأَنَّهُ لَم يَزَلْ مُجْمِعًا على الأَخْذِ بالشُّفْعَةِ، ثُمَّ تَكُونُ لَهُ الشَّفْعَةُ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحَمَٰنِ: الصَّغِيرُ الذي لاَ وَصِيَّ لَهُ على شُفْعَتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ ويَرْشَدَ، والبَحْرُ على شُفْعَتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ ويَرْشَدَ، والبَحْرُ على شُفْعَتِهَا حَتَّى تُنْكَحَ ويَبْنِي بِهَا زَوْجُهَا، ويُعْرَفَ حَالُهَا ورُشُدُهَا، فإنْ كَانَ عَلَيْهِمَا وَصِيِّ رَفَعَ المُشْتَرِي ذَلِكَ إلى القَاضِي فَكَلَّفَهُ البَيْنَةَ على أَنَّ التَّرْكَ لَهُمَا كَانَ عَلَيْهِمَا وَصِيِّ رَفَعَ المُشْتَرِي ذَلِكَ إلى القَاضِي بالتَّرْكِ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ شُفْعَةٌ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إِنَّمَا لَمْ تَكُنْ الشَّفْعَةُ فِي البَثْرِ إِذَا قُسِمَتِ الأَرْضُ وبَقِيتِ البِّثُرُ التِّي تُسْقَى بِهَا تِلْكَ الأَرْضُ المَقْسُومَةُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ غَيْرُ مَقْسُومَةٍ، وكَذَلِكَ فَخُلُ النَّخُلِ إِذَا قُسِمَتِ النَّخُلُ وبَقِيَ ذَلِكَ الفَحْلُ الذي تُذَكِّرُ بِهِ تِلْكَ النَّخِيلُ المَقْسُومَةُ، فَبَاعَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ نَصِيبَهُ مِنْ تِلْكَ البِنْرِ أَو مِنْ فَحْلِ النَّخْلِ لَمْ يَكُنْ فِي المَقْسُومَةُ، فَبَاعَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ نَصِيبَهُ مِنْ تِلْكَ البِنْرِ أَو مِنْ فَحْلِ النَّخْلِ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ شَفْسُومَةُ وإنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا يُحَدَّدُ ويُقْسَمُ، وأمَّا إذا كَانَتِ الأَرْضُ غَيْرَ مَقْسُومَةٍ فَبَاعَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الْفَحْلِ فإنَّ الشُّومَةَ في ذَلِكَ لِشُرَكَاةِ، وكَذَلِكَ النَّخِيلُ إذا لَمْ تَكُنْ مَقْسُومَةً ولَهَا فَحُلٌ النَّرْ فِي ذَلِكَ لِشُرَكَاةِ الشُّومَةُ فِي ذَلِكَ إِنْ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ الضَّعْرَ مَقْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمَالِكَ النَّرِ فإنَّ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ لِيصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ يَصِيبَهُ مِنَ الفَحْلِ فإنَّ لِشُرَكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ الْمُ الْمُ لِلَهُ الْمُعْرَالِ الْمُلْكَائِهِ الشُّفْعَةَ في ذَلِكَ إِنْ الْمُ الْمُ لَكُنْ مَقْسُومَةً في ذَلِكَ إِنْ الْمَالَالِ الشَّرَكَاةِ الشَّهُ فَي ذَلِكَ إِنْ المُنْ الْمُ الْمُعْلَى الْمُ لِلْمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِنْ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُؤْلِ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ

⁽۱) ما بين المعقوفتين ليس واضحا في الأصل، وقد اجتهدت ما رأيته مناسبا مع السياق، وينظر: الاستذكار ٧/٥٥٨.

أَحَبُّوا الأَخْذَ بِهَا، وكَذَلِكَ لاَ شُفْعَةَ في عَرَصَةِ الدَّارِ التِّي قَدْ قُسِمَتْ بِيُوتُهَا، وتُرِكَتِ العَرَصَةُ مُنتَفَعَةٌ لاَهُلِ الدَّارِ يَرْتَفِقُونَ بِهَا، فَبَاعَ أَحَدُ الشُّركَاءِ مَنْفَعَتَهُ في تِلْكَ العَرَصَةِ فَلاَ شُفْعَةَ فِيهَا لأَشْرَاكِهِ، وأَمَّا إذا لَمْ تُقْسَم البُيُوتُ كَانَتِ الشُّفْعَةُ في العَرَصَةِ إذا بِيعَتِ المَنْفَعَةُ مِنْها (۱).

* * *

نَمَّ كِتَابُ الشُّفْعَةِ بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى. يَتْلُوهُ كِتَابُ القِرَاضِ بِحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽۱) ذكر ابن عبد البر في كتاب الكافي ١ /٤٣٧ نحو ما ذكره المصنف، وكذا نقل ابن مزين نحوه عن عيسى بن دينار، ينظر: تفسيره رقم (٩٤_٩٣).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ القِرَاض

قَالَ أَبُو المُطَرِّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بِنُ مَرْوَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدِ: كَانَ القِرَاضُ في الجَاهِلِيَّةُ مَعْرُوفَا، فَأُقِرَ فِي الإسْلاَم، وصَارَ سُنَّة، وعَمِلَ بهِ عُمَرُ بنُ الخُطَّابِ، وعُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، فَأَقِرَ فِي الإسْلاَم، وصَارَ سُنَّة، وعَمِلَ بهِ عُمَرُ بنُ الخُطَّابِ، وعُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ، والصَّحَابةُ، والتَّابِعُونَ، وَهُو كَالَّذِي سَنَّ رَسُولُ اللهِ يَثِيِّةٍ في المُسَاقَاةِ سَوَاءٌ، وذَلِكَ مُسْتَخْرَجٌ بالرُّخْصَةِ مِنَ الإجَارَةِ المَجْهُولَةِ، كَاسْتِخْرَاجِ العَرِيَّةِ، وكَالشُّرْكِ، والتَوْلِيةِ والإقالَةِ في الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفِي، وهَذِه كُلُّهُا رُخَصٌ، وصَارَت كُلُّهَا والتَوْلِيةِ والإقالَةِ في الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوفِي، وهَذِه كُلُهُا رُخَصٌ، وصَارَت كُلُّهَا مُعْمُولاً بِهَا، والعَمَلُ في القِرَاضِ على مَا جَرَى مِنْ سُنَّتِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ ذَلِكَ مِنْ رُخْصَةِ القِرَاضِ إلى فَسَادِهِ.

"قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: قَالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: إِنَّمَا أَخَذَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ مِنْ وَلَدَيْهِ بَصْفَ رَبْحِ المَالِ حِينَ دَفَعَهُ أَبُو مُوسَى إليهِما سَلَفَا، وكَانَ ذَلِكَ المَالُ مِنْ مَالِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المَالِ على حَسَبِ مَا كَانَ الذي هُوَ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، فَقَاسَمَهُمَا عُمَرُ رِبْحَ ذَلِكَ المَالِ على حَسَبِ مَا كَانَ الذي هُوَ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، فَقَاسَمَهُمَا عُمَرُ رِبْحَ ذَلِكَ المَالِ على حَسَبِ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ بِعُمَّالِهِ الذينَ يَكْسِبُونَ الأَمْوَالَ في عِمَالاَتِهِمُ ٢٥٣٤١".

قَالَ عِيسَى: وَلَو لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ وَعُبَيْدُ اللهِ مِنْ جِهَةِ ضَمَانِهِمَا لِذَلِكَ المَالُ لَهُ اللهِ عَلَى أَبِيهِ عُمَرَ حِينَ قَالَ لَهُ: (أَراثُيتَ لَوْ تَلِفَ المَالُ أَلَسْنَا كُنَّا نَضْمَنُهُ؟).

⁽١) - ينظر: تفسير الموطأ لابن مزين، رقم (٣٦)، فقد نقل كلام عيسي بن دينار بنحوه.

قَالَ عِيسَى: فَكُلُّ مَنْ ضَمِنَ مَالاً بإذْ خَالِهِ إِيَّاهُ في مَنْفَعَتِهِ كَالْوَدِيعَةِ فَرِبْحُ ذَلِكَ المَالِ لَهُ، مِنْ أَجْل ضَمَانِهِ لِذَلِكَ المَالِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ جَدُّ العَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ تَاجِرًا في سُوقِ المَدِينَةِ، وَكَانَ في أَصْلُهُ عَبْداً، فَلَمَّا عَهِدَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَتَّجِرَ في السُّوقِ إلاَّ مَنْ يَفْقَهُ خَشِيَ جَدُّ العَلاَءِ أَنْ يُقَامَ مِنَ السُّوقِ، فأَخَذَ مَالاً مِنْ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ إلاَّ مَنْ يَغْرِضْ لَهُ أَحَدٌ (٢٥٣٥].

* * *

مايَجُوزُ مِنَ القِرَاضِ، ومَا لا يَجُوزُ مِنْهُ

قالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ قِرَاضَاً ويَشْتَرِطَ على العَامِلِ ضمَانَهُ إِنْ تَلِفَ، ولاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إلى العَامِلِ على أَنْ يَتَّجِرَ بهِ أَجَلاً مَا، ولاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ سِلْعَةٌ يَبِيعُهَا ويَتَّجِرُ قِرَاضَاً، ولا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَدْفَعَ مَالَهُ إلى العَامِلِ على شَيءِ مُهْمَلٍ غَيْرٍ مُفَسَّرٍ، فَهَذَا كُلَّهُ يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى قِرَاضٍ مِثْلِهِ.

قالَ عِيسَى: وأَمَّا مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى أُجْرَةٍ مِنْلِهِ فَهُوَ أَنْ يَشْتَرِطَ رَبُّ المَالِ على العَامِلِ أَلاَ يَشْتَرِي إلاَّ مِنْ فُلاَنٍ، أَو مِنْ عَمَلِ فُلاَنٍ، أَو أَنْ يَقْعُدَ بِهِ فِي حَانُوت مَا لا يَخْرُجُ مِنْهُ، أَو أَنْ يُخْرَجَ بِالمَالِ إلى بَلَد بِعَيْنِهِ لاَ يَعْدُوهُ، أَو على أَنْ يَشْتَرِي مِلْعَةَ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ تَخْلُفُ فِي شِتَاءٍ أَو صَيْفٍ، أَو يُقَارِضَهُ على أَنْ يُشْلِفَ سِلْعَةَ لَيْسَتْ بِمَوْجُودَةٍ تَخْلُفُ فِي شِتَاءٍ أَو صَيْفٍ، أَو يُقارِضَهُ على أَنْ يُشْلِف أَخَدُهُمَا الاَخْرَ مَالاً، أو على أَنْ يَبِيعَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبهِ سِلْعَةً مِنَ السَّلَعِ، أَو على أَنْ يَنْفِقَ العَامِلُ على نَفْسِهِ فِي سَفَرِهِ على أَنْ يَهِبَ أَحَدُهُمَا صَاحِبهُ هِبَةً، أو على أَنْ يُنْفِقَ العَامِلُ على نَفْسِهِ فِي سَفَرِهِ مِن المَالِ، أو عَلَى أَنْ لا يَكْتَسِي فِي السَّفَرِ البَعِيدِ، أو على أَنْ يَخْطُهُمَا جَمِيعَا، أو مَل المَاليُنِ عَلَى أَنْ لا يَخْطُهُمَا جَمِيعاً، أو يُفارضُهُ على أَنْ يَخْطُهُمَا جَمِيعاً، أو يُفارضُهُ على أَنْ يَجْعَلَ مَعَهُ حَافِظاً يَحْفَظُ عَلَيْهِ، أو يَذْفَعُ إليهِ المَالَ على أَنْ يَحُونَ وَلَاهُ إلى مِنْ رِبْحِ المَالِ، فَفِي جَمِيعِ هَذِهِ الوُجُوهِ كُلُها أَنَهَا لِصَاحِبِ المَالِ وَالنَقْصَانُ عَلَيْهِ، وللعَامِل في ذَلِكَ إذا عَمِلَ أُجْرَةُ مِثْلِهِ (١٠).

قَالَ عِيسَى: وهَذَا كُلُّه قَوْلُ ابنِ القَاسِمِ.

⁽١) فقل كلام عيسى بن دينار هذا: ابن مزين في تفسيره، رقم (٣٧)

قال: وأَمَّا أَشَهْبُ فَيَقُولُ فِي جَمِيعِ القِرَاضِ الفَاسِدِ: أَنَّهُمَا يُرَدَّانَ فِيهِ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِمَا، ويَبْطُلُ مَا عَقَدَاهُ بَيْنَهُمَا مِنْ ذَلِكَ الفَاسِدِ، وكَانَ يَقُولُ: إنَّمَا أَرَادَ القِرَاضَ واشْتَرَطَا فِيهِ مَا لاَ يَجُوزُ، فَأَبْطَلَ مِنْهُ مَا لاَ يَجُوزُ، وَرَدَّهُمَا إلى قِرَاضِ مِثْلِهِمَا(١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ يَصْلُحُ القِرَاضُ إلاَّ في العَيْنِ مِنَ النَّمَبِ والفِضَّةِ)، ثُمَّ قَالَ في آخِرِ المَسْأَلَةِ: (ومِنَ البُيُوعِ مَا يَجُوزُ إذا تَفَاوَتَ أَمْرُهُ وَتَفَاحَسْ رَدُهُ، فأَمَّا الرِّبَا فَلاَ يَكُونُ فِيهِ إلاَّ الرَّدُ أَبَدَا) [٢٥٤٤].

قالَ عِيسَى: ضَرَبَ مَالِكٌ بِهَذِه المَسْأَلَةِ مَثَلاً أَنَّ للقِرَاضِ مَكْرُوهَا وحَرَاماً، كَمَا أَنَّ للقِرَاضِ مَكْرُوهاً وحَرَاماً، فَمَكْرُوهُ القِرَاضِ هُوَ مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إذا عَمِلَ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ كَالمُقَارِضِ بالعُرُوضِ، والمُقَارِضِ على الضَّمَانِ، والمُقَارِضِ إلى أَجَلِ، فَهَذا كُلُّهُ يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ كَمَا لا يُنْقَضُ البَيْعُ في مَكْرُوهِ البَيْعِ مِنَ النَّمَنِ الذي باعَ بهِ سِلْعَتَهُ إذا كَانَ الثَّمَنُ أَقَلَّ مِنْ القِيمَةِ.

قالَ: وأَمَّا حَرَامُ القِرَاضِ فَهُو مَا يُرَدُّ فِيهِ العَامِلُ إِذَا عَمِلَ بِالمَالِ إِلَى أُجْرَةِ مِنْ رِبْحِهِ الذي كَانَ اشْتَرَطَهُ لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ البَاثِعَ في البَيْعِ الحَرَامِ مِثْلِهِ، ويُخْرَجُ مِنْ رِبْحِهِ الذي كَانَ اشْتَرَطَهُ لِنَفْسِهِ، كَمَا أَنَّ البَاثِعَ في البَيْعِ الحَرَامِ يُرْجَعُ عِنْدَ فَوَاتِ السَّلْعَةِ إلى قِيمَتِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَقَلَ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَ بِهِ سِلْعَتَهُ أَو يُمْعَرُوهِ عَنْدَ فَوَاتِ السَّلْعَةِ إلى قِيمَتِهَا، كَانَ ذَلِكَ أَقَلَ مِنَ الثَّمَنِ الذي بَاعَ بِهِ سِلْعَتَهُ أَو أَكْثَرَ، فَهَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِ مَالِكِ حِينَ ضَرَبَ المِثَالَ بِمَكْرُوهِ البُيُوعِ وحَرَامِهَا، بِمَكْرُوهِ القِرَاض وحَرَامِهِا، بِمَكْرُوهِ القِرَاض وحَرَامِهِا،

* [قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قَوْلُ مَالِكِ في الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ على الرَّجُلِ الدَّيْنُ فَيَسْأَلُهُ أَنْ يَتَرْكَهُ عِنْدَهُ قِرَاضَا أَنَّ ذَلِكَ يُكْرَهُ (٢٥٤٢].

قَالَ عِيسَى: فَإِنْ وَقَع مِثْلُ هَذَا فَالرَّبْعُ للعَامِلِ وعَلَيْهِ أَنْ يُؤَدِّي المَالَ الذي كَانَ

⁽١) نقل قول عيسى عن أشهب: ابن مزين في تفسيره رقم (٤٩)، وابن عبد البر في الاستذكار ٧/ ٤٦٩.

⁽٢) نقل كلام عيسى كله: ابن مزين في تفسيره رقم (٥٦)

عَلَيْهِ إلى رَبِّهِ، ولا رَبْحَ هَهُنَا إلى رَبُّ المَالِ، لأَنَّهُ يَصِيرُ سَلَفَا يَجُرُّ مَنْفَعَةً، وهَذا حَرَامٌ لا يَجُوزُ، وهَذا الدَّيْنُ إذا كَانَ مِنْ سَلَفٍ فَيَكُونُ سَلَفَا جَرَّ مَنْفَعَةً، وأَمَّا إذا كَانَ مِنْ بَيْعِ فَكَأَنَّهُ زَادَهُ في الأَجَلِ على أَنْ يَزِيدَهُ في مَالِهِ، فَهَذا لاَ يَجُوزُ.

قالَ ابنُ نَافِع: فِي المُتَقَارِضَيْنِ يَشْتَرِطُ أَحَدُهُمَا على صَاحِبهِ زِيَادَةً يَزْدَادَهَا، فَيَعْمَلُ العَامِلُ ويَرْبَحُ، أَنَّ مُشْتَرِطَ الزِّيَادَةَ مِنْهُمَا مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَبْطَلُها وكَانَا عَلَى قِرَاضِهِمَا الأَوَّلِ، وإِنْ أَبَى ذَلِكَ أَبْطَلْنَاهَا، وكَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا عَمِلَ، وكَانَ الرِّبْحُ لِصَاحِبِ المَالِ، والضَّمَانُ عَلَيْهِ (۱).

إِنَّمَا كَرِهَ مَالِكٌ للَعَامِلِ أَنْ يُهْدِي إلى أَحَدٍ شَيْئًا مِنْ مَالِ القِرَاضِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُتْلَفُ المَالُ في غَيْرِ مَنْفَعَةِ رَبِّهِ، وجَازَ لَهُ أَنْ يَضَعَ عَنْ بَعْضِ مَنْ بَاعَ مِنْهُ سِلْعَةً مِنْ مَالِ القِرَاضِ، لأَنَّهُ يَسْتَدِيمُ بِذَلِكَ مُعَامَلَةً مَنْ يَضَعُ عَنْهُ لِيُنْمِي بِذَلِكَ مَالَ القِرَاضِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ: لاَ يَصْلُحُ لِرَبُ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على الْعَامِلِ الزَّكَاةَ في حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ [٢٥٥١] لأَنَّهُ رُبَّمَا يَصِيرُ عَمَلُهُ بَاطِلاً، وذَلِكَ لَو أَنَّهُ أَخَذَ أَرْبَعِينَ دِينَارًا فَرَبِحَ فِيهَا دِينَارًا، ثُمَّ أَخْرَجَهُ في زَكَاةِ الْمَالِ، لَذَهَبَ عَمَلُهُ بَاطَلاً، ولَمْ يَجُزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ القِرَاضِ بَيْعٌ ولاَ سَلَفٌ ولاَ كِرَاءٌ، مِنْ أَجْلِ أَنْ رَبَّ الْمَالِ إِذَا أَذْخَلَ في القِرَاضِ شَيْئَا مِنْ هَذه الوُجُوهِ فَقَدْ قَصَدَ الزِّيَادَةَ لِنَفْسِهِ، وهَذا لاَ يَجُوزُ في القِرَاضِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذا وَقَعَ مَعَ القِرَاضِ بَيْعٌ فَأُذْرِكَ قَبْلَ العَمَلِ وَفَوَاتِ السَّلْعَةِ فَيُ فَيْخِ البَيْعُ وَالقِرَاضُ، وإذا أُدْرِكَتِ السَّلْعَةُ لَمْ تَفُتْ وقَدْ عَمِلَ العَامِلُ فُسِخَ البَيْعُ في السَّلْعَةِ، وكَانَ العَامِلُ أَجِيرًا في القِرَاضِ، وإنْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ وقَدْ عُمِلَ في المَالِ السَّلْعَةِ، وكَانَ العَامِلُ أَجِيرًا في القِرَاضِ، وإنْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ وقَدْ عُمِلَ في المَالِ فَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونَ لِبَائِعِهَا قِيمَةُ سِلْعَتِهِ، ويُرَدُ القِرَاضُ إلى أُجْرَةِ مِثْلِهِ، ويَكُونُ

⁽١) نقل كلام ابن نافع بمثله: ابن مزين في تفسيره رقم (٤٧)، وعلق عليه ابن مزين بقوله: قول ابن نافع في هذه المسالة قبل أن يعمل حسن، وبعد أن يعمل فهو أجير، وكان الربح لصاحب المال والضمان منه.

النَّمَاءُ والنُّقُصَانُ لِرَبِّ المَالِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَاعَهُ بَيْعًا على أَنْ يُقَارِضَهُ فَكَأْنَّ البَائِعَ قَدْ تَرَكَ لَهُ فَضُلاً فِي سِلْعَتِهِ مِنْ أَجْلِ القِرَاضِ، فَصَارَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ البَيْعِ والسَّلَفِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، ويَصِيرُ ذَلِكَ أَيْضاً كَأْنَّ المُقَارِضَ قَدْ زَادَ رَبَّ المَالِ فِي ثَمَنِ وذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، ويَصِيرُ ذَلِكَ أَيْضاً كَأْنَّ المُقَارِضَ قَدْ زَادَ رَبَّ المَالِ فِي ثَمَنِ السُّلْعَةِ التي بَاعَهَا مِنْهُ على أَنْ قَارَضَهُ، فَصَارَ أَنْ أَعْطَاهُ فَضُلاً فِي قِرَاضِهِ وزِيَادَةً زَادَهُ إِيَّاهَا مِنْ أَجْلِ القِرَاضِ.

قالَ ابنُ القَاسِم: وهَذِه وُجُوهُ بُيِّنَةُ الفَسَادِ (١٠).

* * *

⁽١) - نقل قول ابن القاسم بطوله: ابن مزين في تفسيره، رقم (٦٠).

بابُ القِرَاضِ في العُرُوضِ والتَّعَدِّي، ومَا لا يَجُوزُ منْ ذَلكَ

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: إذا وَقَعَ القِرَاضُ بَيْنَ المُتَقَارِضَيْنِ بالعُرُوضِ كَانَ للعَامِلِ أَجْرَهُ في بَيْعِ تِلْكَ العُرُوضِ واقْتِضَاءِ ثَمَنِهَا، ويُرَدُّ العَامِلُ إذا عَمِلَ على ذَلِكَ إلى قَرَاضِ مِثْلِهِ، ويَسْقُطُ مَا كَانَا عَقَدَاهُ بَيْنَهُمَا مِنَ التَّسْمِيةِ، لأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَكُونَ رَبُ المَالِ لَو عَلِمَ أَنَّهُ يَغْرِمُ للعَامِلِ أُجْرَتَهُ في بَيْعِ العُرُوضِ التي قَارَضَهُ بِهَا لَمْ يَرْضَ أَنْ يُقَارِضَهُ عَلَيه، فالعَدْلُ في أَمْرِهِمَا أَنْ يُرَدَّ إلى يُقَارِضَهُ على مِثْلِ ذَلِكَ الجُزْءِ الذي قَارَضَهُ عَلَيْهِ، فالعَدْلُ في أَمْرِهِمَا أَنْ يُرَدَّ إلى قِرَاضِ المِثْل يَوْمَ نَضَ المَالُ الذي بِيعَ بِهِ تِلْكَ العُرُوضِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: لاَ يَجُوزُ القِرَاضُ إلى أَجَلِ، فإذا وَقَعَ ذَلِكَ بَيْنَ المُتَقَارِضَيْنِ فُسِخَ القِرَاضُ قَبْلَ العَمَلِ، فَإذا عَمِلَ العَامِلُ بالمَالِ رُدَّ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَبَّ المَالِ إِنَّمَا دَفَعَ مَالَهُ واشْتَرَطَ الأَجَلَ، طَمَعًا مِنْهُ في نَمَاءِ مَالِهِ، ولَو عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لاَ يَجُوزُ لَمْ يَرْضَ أَنْ يُقَارِضَ العَامِلَ على مِثْلِ ذَلِكَ الجُزْءِ الذي قَارَضَهُ عَلَيْهِ، فَلِهَذا يُرَدُّ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا تَسَلَّفَ العَامِلُ مِنْ مَالِ المُقَارِضِ مَالاً فَابْتَاعَ بِهِ جَارِيَةً فَوَطِئَهَا وحَمَلَتْ فَإِنَّهَا تُقَوَّمُ عَلَيْهِ إذا كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَتْبِعَ بِقِيمَتِهَا دَيْنَا إلى مَيْسَرَةٍ، ولَسْتُ آخَذُ في هَذِه المَسْأَلَةِ بِقَوْلِ مَالِكِ: أَنَّهَا تُبَاعُ إذا لَمْ يَكُنْ للعَامِلِ مَالٌ، ويُجْبَرُ رَأْسُ [المَالِ] (١) مِنْ ثَمَنِهَا.

[قال] عَبْدُ الرَّحمن: الذي قَالَهُ مَالِكٌ في هَذه المَسْأَلَةِ هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ

⁽١) في الأصل: مال، وما وضعته هو الذي يقتضيه السياق.

شَاءَ اللهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ تَعَدَّى على مَالِ غَيْرِهِ فَابْتَاعَ بِهِ شَيْئَاً لِنَفْسِهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لاَ يَسْتَقِرُ مُلْكَهُ عَلَيْهِ إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ هَذِه الجَارِيَةُ، ويُجْبَرُ المَالُ مِنْ ثَمَنِهَا(١).

وبِهَذا قَالَ أَصْبَعُ بنُ الفَرَجِ، واحْتَجَ في ذَلِكَ بأَنْ قَالَ: إِنَّ العَامِلَ لَمَّا اسْتَسْلَفَ المَالَ مِنَ القِرَاضِ الذي كَانَ بِيَدِه وابْتَاعَ بهِ جَارِيَةً لِنَفْسِهِ قَدْ صَارَ فَارًا بالمَالِ عَنِ القِرَاضِ وَأَرَادَ مَنْفَعَةَ نَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ الجَارِيَةُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ بِقِيمَتِهَا القِرَاضِ وأَرَادَ مَنْفَعَةَ نَفْسِهِ، فَلِذَلِكَ تُبَاعُ الجَارِيَةُ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَفَاءٌ بِقِيمَتِهَا .

قالُ ابنُ القَاسِمِ: وإذا اشْتَرَى العَامِلُ جَارِيَةٌ للقِرَاضِ فَتَعَدَّى عَلَيْهَا بَعْدَ شِرَائِهِ إِيَّاهَا فَوَطِئْهَا وَحَمَلَتْ، فإنِّي أَرَى أَنْ تُبَاعَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، ويُتْبَعُ بِقِيمَةِ الوَلَدِ ذَيْنَا عَلَيْهِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ في مَالِ القِرَاضِ فَضْلٌ، فَيَكُونُ للعَامِلِ في الجَارِيةِ شَرِيكٌ يَقَدْرِ فَضْلِهِ، فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ وَطِءَ جَارِيَةً بَيْنَهُ وبَيْنَ رَجُلٍ إِنْ كَانَ مَلِيئاً قُومَتْ عَلَيْهِ، وإنْ كَانَ مَلِيئاً قُومَتْ عَلَيْهِ، وإنْ كَانَ عَدِيماً كَانَ رَبُ المَالِ بِالخَيَارِ، إِنْ شَاءَ أَخَذَ مِنَ الجَارِيةِ فَدْرَ نَصِيبه مِنْ الأُمْ إِنْ كَانَ مَلْ الوَاطِءِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ قَدْرَ نَصِيبه مِنَ الأُمْ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ النَّالُمُ وَلَا النَّصْيبه مِنَ الأُمْ وَيَنَا عَلَيْهِ، وإنَّ أَحَبَّ رَبُ المَالِ أَنْ يُبَعَ الوَاطِء مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ قَدْرَ نَصِيبه مِنَ الأُمْ إِنْ كَانَ لَهُ مِنْ فَيمَةِ الوَلِهِ مِنْ فَيمَةِ الوَلَدِ بَقَدْرِ الحِصَّةِ التي تَصِيرُ لَهُ في الأُمْ وَيَنَا عَلَيْهِ، وإنَّ أَحَبَّ رَبُ المَالِ أَنْ يُبَاعَ الوَلِدِ بِقَدْرِ الحِصَّةِ التي تَصِيرُ لَهُ في الأُمْ وَيَنَا عَلَيْهِ، وإنَّ أَحَبَّ رَبُ المَالِ أَنْ يُبَعَ الوَلِدِ فَيْنَا عَلَيْهِ، وإنَّ أَحَبَّ رَبُ المَالِ أَنْ يُبَعَلِهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ وَيَتَهُ لِ فَيمَةِ الوَلَدِ وَيَنَا عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ وَيُنَا عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ وَيُنَا عَلَيْهِ فَى ذِمَّتِهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ وَيُنَا عَلَيْهِ فَى ذِمِّتِهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ وَيَنَا عَلَيْهِ فَى ذِمِّيْهِ الْوَلَدِ وَيَنَا عَلَى المُعَلِى أَنْ قَلْمُ المُعَلِي أَنْ المُعَلِي أَنْ الْمُعَلِي وَالْمُ المُعَلِي أَنْ الْمُعَلِي وَلَا المُعْتَقِيمِ مِنْ قِيمَةِ الوَلِدِ وَيَا الْمُعْرِقِيمُ الْمُعْمِ الْمُعْمَلِ فَي فَا الْمُعْرِيمُ الْمُعْلِقِ الْمُعْمَالِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرِ الْمُعْلِقِ الْمَعْرُ لَهُ مِنْ الْمُعْلِى الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِلَالِ الْمُعْمَالِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: أَخْسَنُ مَا فِي هَذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهُ مَنْ ضَمِنَ قِيمَةَ أَمَةٍ مِنْ شَرِيكِ أُو مُقَارِضٍ لِسَبَبِ وَطْئِهِ إِيَّاهَا أَنَّهُ لاَ شَيءَ عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ، ولاَ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ مِنْ قِيمَةِ الوَلَدِ، ولاَ يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ تَضْمِينُ الأُمَّ وقِيمَةُ الوَلَدِ، وقَالَهُ أَشْهَبُ، وابنُ نَافِعٍ (٣).

 ⁽١) قال ابن مزين في تفسيره (٦٦): وقول مالك هو أصل الفقه بعينه، وهو مذهب مالك في
 كتبه، وهو الحق، وهو قول أصبغ وقال: الحق ما قال مالك وغيره باطل.

⁽٢) نقل قول ابن القاسم بطوله: ابن مزين في تفسيره (٦٧).

 ⁽٣) قال ابن مزين في تفسيره (٦٨)، وقال عقبه: وهذا الذي عليه جماعة المسلمين، وهو
 الصواب إن شاء الله.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: قَوْلَةُ ابنِ القَاسِمِ صَحِيحَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ الوَلَدَ زِيَادَةٌ في حِصَّةِ رَبُّ المَالِ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةُ في حِصَّةِ رَبُّ المَالِ مِنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ مِنَ الوَلَدِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذَا خَرَجَ العَامِلُ بالمَالِ إلى البَلَدِ القَرِيبِ واشْتَرَى بهِ السَّلَعَ كَانَتْ لَهُ النَّفَقَةُ، ولَيْسَتْ لَهُ كِسْوَةٌ، إلاَّ أَنْ تَطُولَ إِقَامَتُهُ في ذَلِكَ المَكَانِ القَرِيبِ، ويَكُونَ المَالُ كَثِيرًا، فَيَكُونُ لَهُ حِينَفِذِ الكِسْوَةُ والنَّفَقَةُ.

قالَ: وإذا أَخَذَ العَامِلُ مَالاً قَلِيلاً وسَافَرَ بِهِ سَفَراً بَعِيداً لَمْ تَكُنْ لَهُ نَفَقَةٌ ولاَ كُسُوَةٌ، لأَنَّ المَالَ يَذْهَبُ في ذَلِكَ، وإنَّمَا يُنْظَرُ في هَذا إلى المَالِ وقَدْرِ السَّفَرِ فَيَكُونُ ذَلِكَ على حَسَب مَا ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولَمْ يَجِدَّ لَنا مَالِكٌ في هَذَا حَدَّاً، ولَكِنْ تَكُونُ نَفَقَةُ العَامِلِ وكُسُوتُهُ مِنْ مَالِ القِرَاضِ قَصْدَاً.

قالَ: وإذا كَانَ المُقَارِضُ إِنَّمَا يَتَّجِرُ بالمَالِ في بَلَدِه لَمْ يَكُنْ لَهُ نَفَقَةٌ ولاَ كُسْوَةٌ (١).

قالَ مَالِكٌ: وإذا اشْتَغَلَ بَعْضَ نَهَارِهِ في السُّوقِ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَغَدَّى مِنَ المَالِ بِالأَفْلُسِ^(٢).

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: فَرَقَ مَالِكٌ بَيْنَ غُرَمَاءِ العَامِلِ وبَيْنَ غُرَمَاءِ رَبُ المَالِ إِذَا كَانَ عَلَيْهِمَا دَيْنٌ، فقالَ في غُرَمَاءِ العَامِلِ مَا قَالَهُ في الموطأ(٢٥٨١)، وقال في غُرَمَاءِ رَبُ المَالِ: إِنَّمَا يُنْظُرُ في العُرُوضِ التِّي بِيَدِ العَامِلِ، فإنْ كَانَ لِبَيْعِهَا اليومَ غُرَمَاءِ رَبُ المَالِ وأَعْظِي العَامِلُ رِبْحَهُ مِنْ ثَمَنِهَا، ثُمَّ قَضَى السُّلْطَانُ غُرَمَاءَ رَبُ المَالِ وَجُهٌ بِيعَتْ وأَعْظِي العَامِلُ رِبْحَهُ مِنْ ثَمَنِهَا، ثُمَّ قَضَى السُّلْطَانُ غُرَمَاءَ رَبُ المَالِ دِيُونَهُمْ مِنْ رَأْسِ مَالِ رَبُ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ تَفْتَرِقُ ذَلِكَ، وإلاَّ يُقَدِّرُ دِيُونَهُمْ مَنْ رَأْسِ مَالِ رَبُ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ تَفْتَرِقُ ذَلِكَ، وإلاَّ يُقَدِّرُ دِيُونَهُمْ مَنْ رَأْسِ مَالِ رَبُ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ مَنْ رَأْسِ مَالِ رَبُ المَالِ ورِبْحِهِ إِنْ كَانَتْ دِيُونَهُمْ مَنْ مَنْ مَا السَّلْطَانُ مِنْ ذَلِكَ بَرَاءَةً للعَامِلِ بِمَا حَكَمَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ على رَبُ

⁽١) نقل قول ابن القاسم في مسألة خروج العامل بالمال: ابن مزين في تفسيره (٧٠).

⁽٢) ينظر: المدونة ٨/ ٤٢١.

المَالِ، ولاَ يَخْكُمُ السُّلْطَانُ بِمِثْلِ هَذَا لِغُرَمَاءِ العَامِلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَامِلَ لاَ رِبْحَ لَهُ حَتَّى يُحَاسِبَ رَبَّ المَالِ، ويَقْبِضُ رَبُّ المَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا، فَلِهَذَا فَرَّقَ مَالِكٌ بَيْنَ غُرَمَاءِ العَامِل، وغُرَمَاءِ رَبِّ المَالِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَنْبَغِي للمُقَارِضِ أَنْ يَأْخُذَ لِنَفْسِهِ رِبْحًا مِنَ المَالِ حَتَّى يُحَصِّلَ المَالَ كُلَّهُ ويَقْبِضَهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ على شِرْكِهمَا في القِرَاضِ.

قالَ: فإنْ افْتَسَمَا رِبْحَا ولَمْ يَحْضُرْ رَأْسُ المَالِ أَو حَضَرَ ولَمْ يَقْبِضُهُ صَاحِبُهُ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ نُقْصَانٌ في المَالِ فإنَّهَمُا يَتَرَادًانِ الرِّبْحَ الذي اقْتَسَمَاهُ حَتَّى يُجْبَرَ بهِ رَأْسُ المَالِ، ولاَ يَكُونُ لَهُمَا رِبْحٌ حَتَّى يَتُمَّ رَأْسُ المَالِ (۱).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: في اخْتِلاَفِ المُتَقَارِضَيْنِ في رِبْحِ المَالِ إذا ادَّعَا أَحَدُهُمَا خِلاَفَ مَا يَدَّعِيهِ صَاحِبُهُ، وكَانَ هَذا قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ الْعَامِلُ بالمَالِ، فإنَّهُ يُرَدُّ إلى صَاحِبهِ ويَنْحَلُّ القِرَاضُ، إلاَّ أَنْ يَتَفِقَا على شَيء مَعْلُومٍ، وإذا كَانَ اخْتِلاَفُهُمَا بَعْدَ صَاحِبهِ ويَنْحَلُّ القِرَاضُ، إلاَّ أَنْ يَتَفِقًا على شَيء مَعْلُومٍ، وإذا كَانَ اخْتِلاَفُهُمَا بَعْدَ أَنْ عَمِلَ العَامِلُ بالمَالِ فالقَوْلُ قَوْلُ العَامِلِ فِيمَا يَشْبَهُ قِرَاضُ مِثْلِه مَعَ يَمِينِه.

وقالَ أَشْهَبُ: إِنْ جَاءَ العَامِلُ بِمَا لاَ يَشْبَهُ رُدَّ العَامِلُ إلى قِرَاضِ مِثْلِهِ مَعَ يَمِينِه . [قالَ] عَبْدُ الرَّحمنِ: القِرَاضُ إِنَّمَا يُلْزَمُ بالعَمَل، وَهُوَ يَشْبَهُ الجُعْلَ في عَقْدِهِ .

* * *

تَمَّ كِتَابُ القِرَاضِ بِحَمْدِ اللهِ. يَتْلُوهُ كِتَابُ المُسَاقَاةِ بِحَوْلِ اللهِ

* * *

⁽١) نقل قول ابن القاسم في هذه المسألة: ابن مزين في تفسيره (٦١)



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلم تَسْلِيمًا

تَفْسيرُ كتَابِ المُسَاقَاةِ

* [قال](() عبدُ الرَّحمنِ: أَرْسَلَ مَالِكٌ في المُوطَّا حَدِيثَ المُساقَاةِ ولمَ يُسْنِدُهُ [٢٥٩٤]، وحَدَّثنا به أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ حَنْبَلِ، عَنْ يَحْبَى بنِ سَعِيدِ القَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَخْبَى بنِ سَعِيدِ القَطَّانِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: "أَنَّ النبيَّ يَظِيَّ عَامَلَ يَهُودَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَو زَرْع "(٢).

فَذَاكَرْتُ أَبِا مُحَمَّدٍ هَذَا الحَدِيثَ، فقَالَ: لَمْ يُدْخِلْهُ مَالِكٌ في المُوطَّأُ مِنْ أَجْلِ حَدِيثِ رَافِع بنِ خَدِيجٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ المَزَارِعِ"".

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَإِنَّمَا سَاقَى النبيُّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ مِنْ أَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالجَهَادِ في سَبِيلِ اللهِ، وأَمَرَ بِخَرْصِ ثِمَارِهَا على اليَهُودِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَامَنْهُمْ عَلَيْهَا.

* قَالَ عِيسَى بِنُ دِينَارٍ: لَيْسَ العَمَلُ في المُسَاقَاةِ على فِعْلِ عَبْدِ اللهِ بِنِ رَوَاحَةَ في خَرْصِهِ على اليَهُودِ [٢٥٩٤]، ولا تَصْلُحُ القِسْمَةُ في المُسَاقَاةِ إلاَّ كَيْلاً، إلاَّ أَنْ تَخْرَفِهِ عَلَى المُسَاقِينَ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا أَنْ يَبِيعَ نَصِيبَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ، ويُريدُ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة تتناسب مع السياق، وكذا ما سوف يأتي مثله بعد ذلك.

⁽۲) سنن أبي داود (۳٤٠٨) عن أحمد بن حنبل به، ورواه البخاري (۲۲۰۳) بإسناده إلى عبيد الله به، ورواه مسلم (۱۵۵۱) عن أحمد بن حنبل به.

⁽٣) رواه البخاري (٢١٦٤)، ومسلم (١٥٤٧).

الآخَرُ أَنْ يَأْكُلُهَا ولا يَبِيعُهَا، فَيَقْتَسِمَانِهَا حِينَئِذٍ بالخَرْصِ(١).

ولَيْسَ الْعَمَلُ فِي الْمُسَاقَاةِ أَنْ تَكُونَ إِلَى غَيْرِ أَجَلٍ مَعْلُومٍ، كَمَا فِي ظَاهِرٍ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ لِيَهُودِ خَيْبَرَ: "أُقِرُّكُمْ مَا أَقَرَّكُمُ اللهُ على أَنَّ التَّمْرَ بَيْنَنَا وبَيْنَكُمْ"، ولا تَكُونُ المُسَاقَاةِ إِلاَّ لاَجَلِ مَعْلُومٍ، وَيُكْرَهُ فِيهَا مَا طَالَ مِنَ السِّنِينِ، ولا بَأْسَ بالعَشْرِ سِنِينَ فَدُونَها، وإنَّمَا فَعَلَها ويُكْرَهُ فِيهَا مَا طَالَ مِنَ السِّنِينِ، ولا بَأْسَ بالعَشْرِ سِنِينَ فَدُونَها، وإنَّمَا فَعَلَها النبيُ ﷺ لأَنَّ اللهُ أَفَاءَهَا عَلَيْهِ بَغَيْرِ قِتَالِ، فَكَانَ أَهْلُهَا له كالعَبِيدِ الذين يَجُوزُ بينَ السُّيدِ وعَبْدِه مَا لاَ يَجُوزُ بَيْنَ الحُرَّيْنِ.

قالَ ابنُ سُحنُونَ: المُسَاقَاةُ كَالإِجَارَةِ، بِخِلاَفِ القِرَاضِ، وتَلْزَمُ المُسَاقَاةِ بِالتَّعَاقُدِ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ، والقِرَاضُ كَالجُعْلِ يَلْزَمُ إذا شَرَعَ العَامِلُ في العَمَلِ، فإذا انْعَقَدتِ المُسَاقَةُ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ ثُمَّ بَدَا لأَحَدِهِمَا فِيهَا قَبْلَ العَمَلِ لَزِمَتُهُمَا جَمِيعًا على حَسَب مَا عَقَدَاهَا(٢).

* قَالَ مَالِكٌ: في العَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ فَيَنْقَطِعُ مَاؤُهَا، وذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا[٢٥٩٩].

قَالَ عَبْدُ الرَّحَمَٰنِ: ذَكَرَ ابنُ عبدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ تَفْسِيرَهَا في كِتَابِهِ، فقالَ: مَنْ سَاقَى رَجُلاً حَائِطاً فَغَارَتِ البِئْرُ، فَأَرَادَ العَامِلُ أَنْ يُنْفِقَ فِيهَا مِنْ مَالِهِ ويَكُونُ حَقَّهُ في ثَمَرةِ النَّخْلِ وتَكُونُ رَهْنَا في يَدَيْهِ حَتَّى يَسْتَوفِي نَفَقَتَهُ فَذَلِكَ لَهُ، فإنْ بَقِيتُ عِنْدَهُ وأَبِي صَاحِبُهَا أَنْ يَقْبِضَهَا ويَدْفَعُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ النَّفَقَةِ في نَصِيبِه مِنَ العَيْنِ فِنَاعَهَا الشَّرِيكُ فَلَمْ يَفِ ثَمَنها بالنَّفَقَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إلا مَا أَخْرَجَتِ الثَّمَرَةُ، ولَمْ يُشَعْ صَاحِبُهُ بِبَقِيَةِ النَّفَقَةِ، لأَنَّ العَامِلَ في المُسَاقَاةِ إنَّمَا يَعْمَلُ فِيهَا على أَنَّ لَهُ الرُيَادَة وَعَلَيْهِ النَّقُصَانُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ بَأْسَ بالبَيَاضِ القَلِيلِ في المُسَاقَاةِ أَنْ يَزْرَعَهُ العَامِلُ مِنْ

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره (١٠٥).

⁽٢) ينظر: التاج والإكليل ٥ / ١٧٦.

عِنْدِهِ، فَمَا نَبَتَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ كَانَ بَيْنَ المُسَاقَيْنِ على حَسَبِ شَرْطِهِمَا في المُسَاقَاةِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وأَجَلُّ ذَلِكَ أَنْ يُلْغِي البَيَاضَ اليَسِيرَ في المُسَاقَاةِ للعَامِلِ، ويَزْرَعَهُ لِنَفْسِهِ، فَمَا نَبَتَ فِيهِ مِنْ شَيءٍ كَانَ لَهُ، وقَدْرُ البَيَاضِ اليَسِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ النَيَاضِ اليَسِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ النَيُاضِ اليَسِيرِ أَنْ يَكُونَ قَدْرَ النَيُاضِ السَّوَادِ فَدُونَ (١٠). النُلُثِ مِنَ السَّوَادِ فَدُونَ (١٠).

قَالَ مَالِكٌ: وَكَانَ بَيَاضُ خَيْبَرَ يَسِيرَا بَيْنَ أَضْعَافِ سَوَادِهَا(٢).

قَالَ غَيْرُهُ: فَكَانَ اليَهُودُ يَزْرَعُونَ ذَلِكَ البَيَاضَ، ويُؤْخَذُ مِنْهُم شَطْرَ مَا يَنْبُتُ

قالَ عِسَى: إذا اشْتَرَطَ أَحَدُ المُسَاقِينَ على صَاحِبهِ زِيَادَةً يُزَادَهَا عَلَيْهِ، أو اشْتَرَطَ الدَّاخِلَ لِنَفْسِهِ بَيَاضاً لَيْسَ هُو تَبَعاً في المُسَاقَاةِ، أو اشْتَرَطَ رَبُّ المَالِ أَنْ يَزْرَعُ في البَيَاضِ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ أَنَّ البَدْرَ الذي يَزْرَعُهُ في البَيَاضِ على رَبُّ المَالِ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ على رَبُّ المَالِ نَفَقَةَ الرَّقِيقِ أو نَفَقَةَ بَعْضِهِمْ، أو اشْتَرَطَ العَامِلُ على رَبُّ المَالِ حِينَ عَقَدَا فِيهِ المُسَاقَاةِ، فإنَّ هَذا كُلَّة العَامِلُ على رَبُّ المَالِ رَقِيقاً لَيْسُوا في المَالِ حِينَ عَقدا فِيهِ المُسَاقَاةِ، فإنَّ هَذا كُلَّة عَيْرُ جَائِزٍ، فَإِنْ عَمِلَ العَامِلُ على هَذِه الوُجُوهِ، أو على شَيءٍ مِنْهَا فإنَّهُ يُرَدُّ إلى مُسَاقَاةِ مِثْلِه، ويَتَرَادًانِ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ اللهُ عَمِلَ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ اللهُ اللهُ عَمِلَ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ اللهُ اللهِ المُسَاقَاةِ مِثْلِهِ، ويَتَرَادًانِ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُنْ المُنْ المُسْلَقَاةِ مِنْ المَالِ وَيَعَالَ الفَضْلَ، يُرِيدُ يُسْقِطَانِ الزِّيَادَةَ فِيمَا بَيْنَهُمَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُسْلَقَاةِ مِنْ المُسْلَقَاقِ الْمُسْلَقِيلُ اللهُ المُ اللهُ الفَالِمُ اللهُ اللهُ المُلْعُلَا المُلْعِلَ

* قَوْلُ مَالِكِ: لا يَنْبَغِي لِكُلِّ مُسَاقٍ أَو مُقَارِضٍ أَنْ يَسْتَثْنِي مِنَ المَالِ، ولاَ مِنَ النَّخْلِ شَيْنَا لِنَفْسِهِ دُونَ صَاحِبهِ [٢٦٠١].

[قال] عَبْدُ الرَّحمَنِ: تَفْسِيرُ هَذَا هُوَ أَنْ يَقُولَ رَبُّ المَالِ للعَامِلِ: هَذِه عَشَرَةُ دَنَانِيرَ اتَّجِرْ لِي بِهَا خَاصَّةً على أَنْ أَذْفَعَ إليكَ مَالاً قِرَاضاً تَتَّجِرُ بِهِ وَيَكُونُ رِبْحُهُ بَيْنِي وبَيْنَكَ على وَجْهِ كَذَا وكَذَا، ويَقُولُ لَهُ رَبُّ الحَانِطِ: أَذْفَعُ إليكَ هَذَا الحَائِطَ مُسَاقَاةً على جُزْءِ كَذَا وكَذَا على أَنْ تَخْفَرَ لِي هَذِه الأُصُولَ، وثُويْرُهَا ونُجُوهَا لِي خَاصَّةً، فَهَذَا لاَ يَجُوزُ، لأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ على أَنْ يَتَّجِرَ لهُ بِعَشَرَةِ دَنَانِيرَ، أَو يَعْمَلَ لَهُ

⁽١) نقل قول ابن القاسم: ابن عبد البر في التمهيد ٦ / ٤٧٤.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد في الموضع السابق.

⁽٣) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسيره، رقم (١٠٩).

في أُصُولِهِ التِّي أَرَاهَا إِيَّاهَا بِشَيءٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ، وقَدْ يَقِلُّ ذَلِكَ مَرَّةً ويَكْثُرُ أُخْرَى، فَهَذا لاَ يَصْلُحُ، فَلَمَّا انْضَافَ هَذا الغَرَرُ إلى القِرَاضِ أَو إلى المُسَاقَاةِ فَسَدَ ذَلِكَ، فَإِذَا وَقَعَ مِثْلُ هَذا كَانَ للعَامِلِ في المَالِ قِرَاضُ مِثْلِهِ، وفِي المُسَاقَاةِ مُسَاقَاةً مِثْلِهِ، وفِي المُسَاقَاةِ مُسَاقَاةً مِثْلِهِ، ويَانُخُذُ أُجْرَتَهُ فِي [تِجَارَتِهِ](١) بِتِلْكَ الدَّرَاهِم، وأُجْرَةَ حَفْرٍ تِلْكَ الأُصُولِ ومَؤُنتِهَا.

* قَالَ عِيسَى: (سَدُّ الحِظَارِ)(٢) الذي يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَهُ على العَامِلِ هُوَ: مَا يَخْظَرُ بهِ على النَّخِيلِ مِنَ السَّيَاجَاتِ والزُّرُوْبِ، يُرْبَطُ مُاؤُهَا مِنْهَا، ومَا أَنْثَلَمَ مِنْ جَدَارِ الحَائِطِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا تَكْفِى فِيهِ النَّفَقَةُ.

قَالَ: (وَخَمُّ العَيْنِ) هُوَ: كَنْسُهَا مِنَ الحَمْأَةِ ونَحْوِهَا.

(وسَرْوُ الشَّرَبِ) هُوَ: تَنْقِيةُ مَنَابِعِ المَاءِ حَوْلَ الشَّجَرِ أَو النَّخْل.

(وإبَّارُ النَّخِيلِ) هُوَ: تَذْكِيرُهَا.

(وقَطْعُ الجَرِيدِ) هُوَ: زَبْرُ النَّخْلِ.

(وَجَدُّ [النَّمْرِ])^(٣) هُوَ: قِطَافُهَا، فَهَذَا كُلُّهُ جَائِزٌ لِرَبِّ النَّخْلِ أَنْ يَشْتَرِطَهُ على العَامِل، لأَنَّ مَنْفَعَةَ ذَلِكَ لَهُمَا جَمِيعًا [٢٦٠٢].

ولاً يَجُوزُ لِرَبِّ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على العَامِلِ ظَفِيرَةً بَيْنَهُمَا، والظَّفِيرَةُ: الصَّهْرِيجُ الذي يَجْنَمِعُ فِيهِ المَاءُ.

وكَذَلِكَ لاَ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ عَيْنَاً يَرْفَعُهَا، يَعْنِي: يُنَقِّي مَنَاهِرَهَا مِنْ وَرَائِهَا^(١)، ويَسْتَخْرِجَ مَاثَهَا.

وكَذَلِكَ كُلُّ شَيءٍ فِيهِ النَّفَقَةُ على العَامِلِ وتَبْقَى مَنْفَعَةُ ذَلِكَ لِرَبِّ المَالِ، فإن

⁽١) جاء في الأصل: تجرة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) السد ـ بالسين، ويقال: بالشين المعجمة ـ هو تحصين الجدار وسد الثُّلُمة، والحِظَار، جمع حَظِيرة، وهي العيدان التي بأعلى الحائط لتمنع من التسور عليه، ينظر: الاستذكار ٧/ ٥٢١، والاقتضاب ٢ / ٣٠٣.

⁽٣) - في الأصل: الطمر، وهو خطا، وينظر: الاقتضاب ٢/ ٣٠٤.

⁽٤) المنهر هو الخرق في الجدار يدخل فيه الماء، النهاية ٤/ ٣٦٦.

اشْتَرطَ رَبُّ المَالِ على العَامِلِ شَيْتًا مِنْ هَذا ثُمَّ عَمِلَ العَامِلُ رُدَّ إلى مُسَاقَاةِ مِثْلِهِ، وكَانَ للعَامِلِ على رَبُ المَالِ قِيمَةُ مَا يَنَالُهُ قَائِمًا مُثَبَّنًا يَأْخُذُهُ مِنْهُ.

قالَ عِيسَى: وكَذَلِكَ لاَ يَصْلُحُ لِرَبُ المَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ على العَامِلِ أَنْ يَغْرِسَ لَهُ كَذَا وكَذَا نَخْلَةً يَأْتِي العَامِلُ بِالأُصُولِ مِنْ عِنْدِه، لأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ يَزْدَادَهَا رَبُ المَالِ عَلَى العَامِلِ، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا كَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا سَقَى وعَالَجَ، وَيُرَدُ عَلَى العَامِلِ، فإنْ وَقَعَ مِثْلُ هَذَا كَانَ للعَامِلِ أُجْرَةُ مِثْلِهِ فِيمَا سَقَى وعَالَجَ، ويُرَدُ إلى مُسَاقَاةٍ مِثْلِهِ، ويُعْطَى قِيمَةُ غَرْسِهِ مَقْلُوعًا كَمَا جَاءَ به يَوْمَ غَرْسِهِ، وتَنْفَسِخُ المُسَاقَاةِ بَيْنَهُمَا (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحمنِ: المُسَاقَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ جَائِزَةٌ في الأُصُولِ كُلِّهَا مِمَّا يَتَّصِلُ ثَمَرُهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إلى آخِرِه، وكَذَلِكَ المقاثِي، والوَرْدُ، واليَاسمِينُ، ولمَ تَجُز المَسَاقَاةِ في الجَوْزِ والقَصَبِ، لأَنَّ ذَلِكَ يَأْتِي بَطْنَا بَعْدَ بَطْنٍ، بِخِلاَفِ سَائِرِ المُصُولِ (٢).

قالَ ابنُ مُزَيْنِ: قالَ عِيسَى بنُ دِينَارِ: تَفْسِيرُ مَعْرِفَةِ قِيمَةِ الأَرْضِ التَّي يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ في مُسَاقَاةِ الأُصُولِ هُوَ: أَنْ يَكُونَ للرَّجُلِ حَائِظٌ يُنْفِقُ في مَوُّنَةِ كُلَّهَا مِانَةَ دِينَارِ، وَيَبِيعُ ثَمَرَتَهُ بِمِائَتِي دِينَارِ، فَغَلَّتُهُ الآنَ مِائَةُ دِينَارٍ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ كِرَاءِ للأَرْضِ خَمْسِينَ دِينَارًا فَأَذْنَى فَالمُسَاقَاةُ فِيهِ جَائِزَةٌ، وتَذْخُلُ الأَرْضُ في المُسَاقَاةِ عِينَذِهِ، فإنْ كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ أَكْثَرَ مِنَ النُلُثِ لَمَ يَجُزْ أَنْ تَذْخُلَ في المُسَاقَاةِ، لأَنْ يَدْخُلُ ذَلِكَ كِرَاءُ الأَرْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهَذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهَذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهَذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وهَذا لا يَجُوزُ، وإذا كَانَتْ قِيمَةُ الأَرْضِ بَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا،

* لَمْ يَأْخُذُ ابنُ نَافِع بِقَوْلِ مَالِكٍ في المُوطَّأ: إنَّهُ لاَ يَجُوزُ للعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار من أوله إلى هنا: ابن مزين في تفسيره في أول كتاب المساقاة.

⁽۲) قوله: (ياتي بطنا بعد بطن) يعني حولا بعد حول، مثل النخيل والأعناب والزيتون والرمان وما أشبه ذلك من الأصول، أما المقائي والبقول ونحوها فلا تجوز المساقاة فيها، ينظر: الكافى ٢٨/٣.

⁽٣) قول عيسى بن دينار نقله ابن مزين في تفسيره، رقم (١١٦).

على رَبِّ المَالِ رَقِيقاً يَعْمَلُ بِهِ فِي الحَائِطِ لَيْسُوا فِيهِ حِينَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ [٢٦٢٠].

قَالَ ابنُ نَافِع: وَلاَ بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ عِدَّةً مِنَ الرَّقِيقِ وإنْ لَمْ يَكُونُوا في الحَاثِطِ حِينَ سَاقَاهُ إِيَّاهُ(١).

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ العَامِلُ على رَبِّ المَالِ الغُلاَمَ الوَاحِدِ والدَّابَةَ وإنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في الحَائِطِ إذا كَانَ حَائِطاً عَظِيماً، وحَكَاهُ ابنُ القَاسِمِ عَنْ مَالِكِ(٢).

[قال] عبدُ الرَّحمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: مَنْ سَاقَى حَائِطًا فالزَّكَاةُ في جَمِيعِه قَبْلَ القَسْم، وإنْ لَمْ يَكُنْ في الحَائِطِ إلاَّ خَمْسَةُ أَوْسُقِ.

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: إِنَّمَا وَجَبِتْ هَهُنَا الزَّكَاةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَجِبُ بِبُدُّو صِلاَحِ النَّمَرةِ قَبْلِ الجُذَاذِ، وفِي هَذِه الحَالِ لَمْ يَسْتَقِرَّ مِلْكُ العَامِلِ غَيْرُ الثَّمَرَةِ، وإنَّمَا يَسْتَقِرُ عَلَيْهَا مِلْكُهُ وتَتَحَصَّلُ لَهُ بالجُذَاذِ، وقَبْلَ الجُذَاذِ قَدِ اسْتَقَرَّ فِيهَا حُكْمُ الزَّكَاةِ، ولَيْسَ عَلَيْهَا مِلْكُهُ وتَتَحَصَّلُ لَهُ بالجُذَاذِ، وقَبْلَ الجُذَاذِ قَدِ اسْتَقَرَّ فِيهَا حُكْمُ الزِّكَاةِ، ولَيْسَ كَذَلِكَ الشَّرِيكَانِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا مِنَ الثَّمَرَةِ خَمْسَةُ أَوْسُقِ فَلاَ يَكُونُ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ الرَّكَاةُ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ مِلْكَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِرٌ على الثَّمَرَةِ مِنْ حِينِ تَطْلُعُ إلى الجُذَاذِ، فَلَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ فِي مِلْكِهِ، وأَحَدُهَا الجُذَاذِ، فَلَمْ يَسْتَقِرَّ حُكْمُ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ في مِلْكِهِ، وأَحَدُهَا عِلْمُهُ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ المُسَاقَاةِ، بِحَمْدِ الله وعَوْنِهِ، وصَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وعلى آلهِ وسَلَّمَ يَتْلُوهُ كِرَاءُ الأَرْض بِحَوْلِ اللهِ تَعَالَى

* * *

 ⁽۱) نقل قول عبد الله بن نافع: ابن مزين في تفسيره (۱۱۳)، وابن عبد البر في الاستذكار ٧
 ۸۳٦ .

⁽٢) - نقله ابن مزين في تفسيره (١١٣)، وقال: قول مالك أحسن.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِرَاءِ الأَرْض

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحمَنِ: أَذْخَلَ مَالِكٌ في المُوطَّأُ حَدِيثَ النبيِّ ﷺ في النَّهِي عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ مُجْمَلاً غَيْرَ مُفَسَّرٍ [٢٦٢٤]، وحدَّثنا به أَبو عِيسَى (١)، قالَ: حدَّثنا عُبيْدُ الله، عَنْ أَبيهِ يَحْيَى، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدِ، عَنْ رَبِيعَةَ بنِ أَبي عَبْدِ الرَّحمَنِ وَإِسْحَاقَ بنِ عبدِ الله، عَنْ حَنْظَلَةَ بنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ وإسْحَاقَ بنِ عبدِ الله، عَنْ حَنْظَلَة بنِ قَيْسٍ، أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ، فقالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا»، قالَ حَنْظَلَةُ: فَسَأَلْتُهُ عَنْ كِرَافِهَا بالذَّهَبِ والوَرِقِ، فقالَ: لاَ بَأْسَ به (٢).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُفَسِّرُ وَجْهَ النَّهِي عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ كَيْفَ هُو، وقَدْ رَوَى مَالِكُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ، والمُحَاقَلَةِ (٢٣١٦)، والمُحَاقَلَةُ: إكْرَاءُ الأَرْضِ بالحِنْطَةِ وشَبَهِهَا.

قَالَ عِيسَى: لاَ يَجُوزُ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بِشَيءِ إِذَا زُرِعَ فِيهَا نَبْتُ (٣). وقَالَ مَالِكٌ: لاَ تُكْرَى الأَرْضُ بشَيءِ مِمَّا يُؤْكَلُ أُو يُشْرَبُ.

⁽١) هو يحيى بن عبد الله بن يحيى القرطبي، وهو ممن يروي عن عم أبيه عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي، وتقدم التعريف بهما.

⁽٢) رواه البيهقي في السنن ٦ / ١٣٢، بإسناده الليث به.

⁽٣) نقل قول عيسي بن دينار: ابن مزين في تفسيره (١١٩).

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وذَلِكَ فِيمَا أَرَى مِنْ قِبَلِ الطَّعَامِ بالطَّعَامِ مُتَفَاضِلاً، وبَعْضُهُ بِبَعْضِ إلى أَجَلِ^(١).

قالَ: ومَنْ تَرَكَ كِرَاءَ أَرْضِهِ بِالذَّهَبِ أَو الوَرِقِ وَأَكْرَاهَا بِجُزْءِ مِمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا فَقَدْ دَخَلَ فِي الغَرَرِ المَنْهِيِّ عَنْهُ، لأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يَقِلُّ ويَكْثُرُ فَلاَ يَدْرِي قَدْرَ كَمْ يَصِيرُ لَهُ فِي كِرَاثِهَا، وكِرَاؤُهَا بِالعَيْنِ هُوَ شَيءٌ مَعْرُوفٌ لَيْسَ فِيهِ غَرَرٌ، وهَذا قَوْلُ مَالِكِ.

وقالَ ابنُ مُزَيْنِ: قالَ اللَّيْثُ بنُ سَعْدِ: إِنَّمَا يُكْرَهُ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بِشَيءٍ مِمَّا يُخْرَجُ مِنْهَا إِذَا كَانَ مَضْمُوناً على المُسْتَكْرِي، رُفِعَ أَو لَمَ يُرْفَعْ، فَأَمَّا أَنْ يُكْرِيهَا صَاحِبُهَا بِبَعْضِ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعِهِ الذي يُزْرَعُ فِيهَا نِصْفَا أَو ثُلُثاً أَو رُبُعاً ولَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَضْمُوناً على المُسْتَكْرِي، فَذَلِكَ حَلاَلٌ جَائِزٌ.

قَالَ عِيسَى: مَنْ أَكْرَاهَا بِمِثْلِ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ فُسِخَتْ كِرَاؤُهُ، فإنْ عَمِلَ على ذَلِكَ كَانَ عَمَلُهُ مِثْلَ كِرَاهِ الأَرْضِ بِالدَّهَبِ أَو الوَرقِ.

قالَ عِيسَى: وقالَ ابنُ نَافِع: لا تُكْرَى الأَرْضُ بِقَمْعٍ، ولاَ شَعِيرٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ سُلْتٍ، ولاَ بَأْسَ أَنْ تُكْرَى بِسَائِرِ ذَلِكَ على أَنْ يُزْرَعَ فِيهَا، بِخِلاَفِ مَا تُسْتَكْرَى بهِ.

قَالَ عِيسَى: مَنْ أَكْرَاهَا بِمِثْلِ مَا قَالَ ابنُ نَافِعٍ لَمْ أَفْسَخْ كِرَاثَهُ إِذَا عَمِلَ وتَمَّ عَمَلُهُ، وأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فَالكِرَاءُ مَفْسُوخٌ (٢).

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: لاَ بَأْسَ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بالثَّيَابِ والحَيَوانِ، ومَنْ أَكْرَاهَا فأَصَابَ الزَّرْعُ جَائِحَةً أَوعَاهَةً فَالكِرَاءُ لَهُ لاَزِمٌ، ولاَ تُوضَعُ عَنْهُ الجَائِحَةُ إلاَّ في المَاءِ، أَو فِيمَا اجْتِيحَ مِنْ قِبَلِ المَاءِ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ وعَوْنِهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الفَرَائِضِ بِحَوْلِ اللهِ

⁽١) - نقل قول مالك وابن القاسم: ابن مزين في تفسيره (١٣٢).

⁽٢) قول ابن مزين جاء بنحوه في تفسيره في آخر كتاب المساقاة، وكذا ما نقله عن عيسى بن دينار.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمَا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الفَرَائِضِ مِمَّا لَمْ يَقَعْ في كِتَابِ ابنِ مُزَيْنٍ

أَخْبَرنَا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ أَبِي زَيْدٍ: ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَهْلَ الْمَوَارِثِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، وقَامَتِ السُّنَةُ بِتَوْرِيثِ الأَقْرَبِ فِالأَقْرَبِ مِنَ الْعَصَبةِ، وبِتَوْرِيثِ الجَدَّةِ، ومَوْلَى النَّعْمَةِ، وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ على تَوْرِيثِ الجَدِّ أَبِ الأَبِ، واخْتُلِفَ في قَدْرِ مِيرَائِهِ، فَلاَ يَرِثُ أَحَدٌ إلاَّ بِسَبَبِ قَرَابَةٍ، أو بِوَلاَءِ عِتَافَةٍ، أو بِعِضْمَةٍ نِكَاحٍ.

وأَخْبَرِنِي أَبُو الطَّيِّبِ الجَرِيرِيُّ بِمِصْرَ^(۱)، عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الطَّبَرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: لا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إلاَّ عَشَرَةٌ، وَهُمْ: الجَدُّ وإنْ عَلاَ، والأَبُ، والابنُ، وابنُ الابنِ وإنْ سَفَلَ، والأَخُ، وابنُ الأَخِ، والعَمُّ، وابنُ العَمِّ، والزَّوْجُ، ومَوْلَى النَّعْمَةِ، وَهُوَ الذي يُنْعِمُ على عَبْدِه بالعِنْق.

قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: ويَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعُ نِسْوَةٍ: الأُمُّ، والجَدَّةُ، والابْنَةُ، وابنتُ الابْنِ، والأُخْتُ، والزَّوْجَةُ، ومَوْلاَةُ النَّعْمَةِ، وَهِيَ التِّي تُنْعِمُ على عَبْدِهَا أَو على أَمْتِهَا بالعِنْقِ، فَلاَ يَرِثُ مِنَ القَرَابَةِ غَيْرُ هَوُلاًءِ(٢).

⁽۱) هو أبو الطبّب أحمد بن سليمان بن عمرو الجَرِيري، ويقال: الحريري ـ بالحاء ـ كان فقيها على مذهب ابن جَرِير الطبري، وانتقل من بغداد إلى مصر فسكنها، وكان موجودا سنة (٣٥٢)، يراجع: تاريخ بغداد ١٧٩/٤، والأنساب ٢ /٥٢، وتوضيح المشتبه٢ / ٢٨٣.

 ⁽٢) بحثت عن كلام ابن جرير هذا في التفسير وفي تهذيب الآثار فلم أجده، ويبدو أنه في
 كتابه الآخر المسمى (اختلاف الفقهاء) ولم يطبع منه إلا جزء يسير، وهو القَدْر الذي عُشر=

* قَالَ مَالِكٌ: مِيرَاثُ البَنِينِ مِنْ آبَاثِهِم للذَّكَرِ مِثْلُ حَظُّ الأُنْثِيَيْنِ إِذَا كَانُوا رِجَالاً ونِسَاءً، ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآهُ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَامَا تَرَكُ وَإِن كَانَتْ وَحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ ونِسَاءً، ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآهُ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَامًا تَرَكُ وَإِن كَانَتْ وَحِدةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾ [الناه: ١١]، فإنْ كَانَ مَعَهُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الفَرَائِضِ وكَانَ فِيهِم ذَكَرٌ بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيَ، للولدِ الذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْبَيْنِ المُولدِ الذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْبَيْنِ [100].

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءُ فَوْقَ ٱثَنْتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكَّ ﴾ فَلَمْ يَذْكُرْ هَهُنَا كَمْ لِلاثْنَتَيْنِ مِنَ المِيرَاثِ، فَقِيلَ: إِنَّمَا أَعْطَى الاثْنَتَانِ الثُلُثَيْنِ، بِدِلاَلَةِ أَنَّ الوَاحِدَةَ إِذَا كَانَتْ مَعَ الابْنِ فَلَهَا الثُلُثُ، وَهُوَ أَقْوَى سَبَبًا مِنَ البِنْتِ، فَوَجَبَ أَلاَ تَنْقَضِي الثَّانِيَةُ مِنَ البُنْتِ، فَوَجَبَ أَلاَ تَنْقَضِي الثَّانِيَةُ مِنَ الثُلُثِ مَعَ مَنْ هُوَ مِثْلُهَا فِي القُوَّةِ، وشَي * آخَرُ أَنَّ اللهُ لَمَّا جَعَلَ للأُخْتَيْنِ الثُلُثَيْنِ مِنَ الثُلُثَيْنِ الثَّلُثَيْنِ الثَّلُثَيْنِ اللَّهُ فَقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكُّ ﴾ وكَانَتِ الأَخْوَاتُ أَبْعَدَ مِنَ البُنَاتِ كَانَ البُنتَانِ أَوْلَى أَنْ لاَ يَنْقُصْنَ مِنَ الثُلُثَيْنِ.

* قَوْلُ مَالِكِ: (إذا اجْنَمَعَ الوَلَدُ للصَّلْبِ وَوَلَدُ الوَلَدِ فَكَانَ في الوَلَدِ للصَّلْبِ ذَكَرٌ فإنَّهُ لاَ مِيرَاكَ مَعَهُ لأَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الابْنِ)[١٨٥٠]، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ: لأَنَّ ابنَ الرَّجُلِ أَقْرَبُ إليهِ مِن ابن ابْنِهِ.

* (فَإِنْ كَانَ الوَلَدُ لِلصَّلْبِ ابْنَتَيْنِ فَأَكُثْرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لا مِيرَاثَ حِينَئِذِ لِبَنَاتِ الابْنِ، إِلاَ أَنْ يَكُونَ مَعَ بَنَاتِ الابْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ المُتَوفَى بِمَنْزِلَةِ بَنَاتِ الابْنِ أَو أَسْفَلَ مِنْهُنَّ، فإنَّهُ يُرَدُ على مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ ومَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ فَضْلاً إِنْ فَضَلَ، فَيْقَتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ، للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْفَيَيْنِ)[١٨٥٠].

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ: (إِنَّ بَنَاتِ الابْنِ لا يَدْخُلْنَ مَعَ البَنَاتِ في النُلُكَنِنِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّ البَنَاتِ قَد اسْتَكْمَلْنَ النُلُكَيْنِ، وَهُوَ فَرْضُ البَنَاتِ، فَلِذَلِكَ النُلُكَيْنِ، وَهُوَ فَرْضُ البَنَاتِ، فَلِذَلِكَ لا يُدْخِلُ مَعَهُنَّ في ذَلِكَ بَنَاتُ الابْنِ، فإذَا كَانَ مَعَ بَنَاتِ الابْنِ ذَكَرٌ صَارَ لَهُ ولِمَنْ مَعَهُ في دَرَجَتِهِ ولِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ الابْنِ مَا فَضَلَ، للذَّكرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيَيْنِ، مَعَهُ في دَرَجَتِهِ ولِمَنْ فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ الابْنِ مَا فَضَلَ، للذَّكرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْتَيَيْنِ،

عليه، وليس فيه كتاب الفرائض.

فَالذَّكَرُ هُوَ الذي يَعْصِبُهنَّ، كَمَا يُعْصِبُ الوَلَدُ للصُّلْبِ البَنَاتَ، وهَذَا قَوْلُ عَلِيٌّ بنِ أَبِي طَالِبٍ وزَيْدِ بنِ ثَابِتٍ، وعَلَيْهِ أَهْلُ المَدِينَةِ.

ولاَ خِلاَفَ بَأَنَّ للأَبَوَيْنِ مَعَ الوَلَدِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، فإنْ لَمْ يَثُرُكِ المُتَوفَّى وَلَدَا، ولاَ وَلَدَ ابْنِ، ذَكَراً أَو انْثَى، فإنَّهُ يُبْدَأُ بِأَهْلِ الفَرَائِضِ فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ للأَبِ مَا بَقِيَ، إلاَّ أَنْ يَبْقَى أَقَلُّ مِنَ السُّدُس فَلاَ يُنْقَصُ مِنْهُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا يُبْدَأُ بِأَهْلِ الفَرَائِضِ قَبْلَ الأَبِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ يَسْتَحِقُونَ المِيرَاثَ بِالفَرْضِ المُجَرَّدِ، فَوَجَبَ تَبْدِيَتُهُمْ، ثُمَّ يُعْطَى الأَبُ مَا بَقِيَ، لأَنَّ فِيهِ رَحِمًا وتَعْصِيبًا، فَيُعْطَى مَا اسْتَحَقَّهُ بِالرَّحِمِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ عَنْ أَهْلِ لأَنَّ فِيهِ رَحِمًا وتَعْصِيبَ، فإذَا لَمْ يُصِبْهُ بِالتَّعْصِيبِ شَيءٌ لَمْ يُنْقَصْ مِنَ الفَرْضِ، الفَرْضِ، الفَرْضِ، بالتَّعْصِيبِ شَيءٌ لَمْ يُنْقَصْ مِنَ الفَرْضِ، وفَرْضُهُ الشَّدُسُ، فإذَا انْفَرَدَ الأَبْوَانِ بِالمَالِ كَانَ للأُمِّ الثُلُثُ وللأَبِ الثُلُثَانِ، لِقَوْلِهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَوَرِثَهُ وَلَا أَبُوانُ بَالْمُالِ كَانَ للأُمِّ الثَلُثُ وللأَبِ النَّاقِي للأَبِ بِهَذَا الظَّاهِرِ.

فإذَا كَانَ مَعَ الأَبَوَيْنِ زَوْجٌ أَو زَوْجَةٌ كَانَ للزَّوْجِ النَّصْفُ، وللأُمُّ الثُلُثُ مِمَّا بَقِيَ، ومَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ فَاللاَّبِ، ويَكُونُ للزَّوْجَةِ الرُّبْعِ، وللأُمْ ثُلُثُ مَا بَقِيَ، ومَا بَقِيَ للأَبِ، إنَّمَا كَانَ للأُمُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجٍ فَرِيضَةِ الزَّوْجِ أَو فَرِيضَةِ الزَّوْجِ مَنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْخُذُ السُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ ومَعَ الأَخْوَيْنِ، فَحُجِبَت الأُمُّ عَنِ النَّوْدِ فِي الأَبُويْنِ فَصَاعِدًا، فَصَارَ سَبِيلُهُمَا لَو أَغْنِي الأَبُويْنِ فِيمَا الثُلُثُ إلى السُّدُسِ بالوَلَدِ وبالأَبَويْنِ فَصَاعِدًا، فَصَارَ سَبِيلُهُمَا لَو انْفَرَدا بالمَالِ، وشَيءٌ آخَرُ وَهُو إنَّمَا يَبْعَلَ اللهُ عَزَ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثُ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُثُيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ الأُمُ الثُمُ أَلَا لَهُ عَزَّ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثُ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُثُيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ اللهُ عَزَ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثُ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُثُيْنِ، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ عَلَيْهِ اللْمُ أَلَا اللهُ عَزَ وَجَلَّ للأُمْ الثُلُثُ حَيْثُ جَعَلَ للأَبِ الثُلُثُ مَلْكُمْ اللهُ عَرَا لَا أَمْ الثُلُثُ عَيْثُ وَلَا لللْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَرَقِهُ إِلَيْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَرَّ وَجَلَّ للأَمْ الثُلُثُ عَيْثُ وَلَا لللْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللْهُ اللهُ المُلْ اللهُ اللهُ

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَ يَرِثُ الإِخْوَةُ للأُمْ مَعَ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الوَلَدِ، ولاَ مَعَ الرَّجُدُ يُورَثُ مَعَ الأَبِ، ولاَ مَعَ الجَدُّ شَيْعًا، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ وَإِن كَاسَ رَجُلُّ يُورَثُ مَعَ الأَبِ، ولاَ مَعَ الجَدُّ شَيْعًا، لأَنَّ اللهُ عَزَّ وَجَدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ فَإِن كَانَ الْحَانُوا أَحْثَرُ مِن صَاللةً أَوِ أَمْرَأَةٌ وَلَهُ وَأَوْدُ وَاللهُ عَلَى اللهُ مَهُنَا مَنْ لاَ وَلَدَ لَهُ ولاَ وَالِد، وَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاتُهُ فِي الثَّلُونِ ﴾ [الناه: ١٢]، والكلالة مُهْنَا مَنْ لاَ وَلَدَ لَهُ ولاَ وَالِد،

فَمَتَى كَانَ للمِيْتِ وَلَدٌ وإِنْ سَفَلَ، وَوَالِدٍ وإِنْ عَلاَ فَلاَ يَرِثُ فِيهِ إِخْوَتُهُ لأُمَّه شَيْئاً، وعلى هَذا أَجْمَعَ أَهْلُ العِلْمِ، وصَارَتْ مَنْزِلَةُ الإِخْوَةِ للأُمَّ فِي المِيرَاثِ سَوَاءٌ، لِقَوْلهِ نَعَالَى: ﴿ فَهُمْ شُرَكَا مُ فِي الثَّلُثِ ﴾، فَلِهَذا صَارَ سَهْمُ الأَخِ والأُخْتِ للأُمْ سَوَاءٌ فِي المِيرَاثِ. سَوَاءٌ فِي المِيرَاثِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا لَمْ يَرِثُ الإِخْوَةُ للأَبِ والأُمْ مَعَ الوَلَدِ الذَّكِرِ، ولاَ مَعَ وَلَدِ الاَبْنِ الذَّكِرِ شَيْئاً مِنْ قِبَلِ أَنَّ الاَبْنَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيْتِ، وَذَلِكَ أَنَّ ابْنَ الرَّجُلِ هُوَ مِنْهُ، وأَخُوهُ هُوَ وَلَدُ وَالِدِه، وشَيءٌ آخَرُ إِنَّمَا يُبْدَأُ فِي الفَرَائِضِ بِمَنْ لَهُ سَهْمٌ مُسَمَّى لاَ يَسْقُطُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ومَنْ مُسَمَّى لاَ يَسْقُطُ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ، ومَنْ يَأْخُذُ بِالتَّعْصِيبِ قَدْ يَسْقُطُ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ المَالِ شَيءٌ، فَلِهَذَا وَجَبَ تَبْدِيَةُ أَهْلِ الفَرَائِضِ قَبْلَ العَصَبَةِ، ولاَ خِلاَفَ في هَذَا بَيْنَ أَهْلِ العِلْم.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا شُرِكَ بَنُو الأَبِ والأُمِّ مَعَ الإِخْوَةِ لِلأُمِّ فِي الثُلُثِ فِي فَرِيضَةِ المُشْتَرِكَةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ المُتَوفَّى لأُمِّهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُسْتَوَى فِي مِرَاثِهِمْ، بِسَبِ أُمِّهِمْ، وهَذِه الفَرِيضَةُ تُسَمَّى الحِمَارِيَّةِ (١)، وذَلِكَ أَنَّ بَنِي الأُمِّ والأَبِ قَالُوا لِبَنِي الأُمِّ : هَبْ أَنَّ أَبَانَا حِمَارٌ أَلَيْسَتْ أُمُنَا وَاحِدَةٌ، وشَرَكَ بَيْنَهُمْ فِي هَذِه الفَرِيضَةِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ وزَيْدُ بنُ ثَابِتٍ، وبهِ قَالَ جَمَاعَةُ أَهْلِ المَدِينَةِ .

قالَ أبو بَكْرِ الأَبْهَرِيُ: إِنَّمَا لَمْ يَرِث الجَدُّ أَبُ الأَبِ مَعَ الأَبِ شَيْئاً لأَنَّ الأَبَ أَفْوَ أَوْرَبُ مِنَ الجَدِّ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ الجَدَّ يُدْلِي بالأَبِ، فَإِذا كَانَ مَنْ يُدْلِي به بَاقِياً فَهُوَ أَحَقُ بالمِيرَاثِ، وفُرِضَ للجَدِّ الشُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكْرِ، ومَعَ ابنِ الابنِ الأَبْنِ الذَّكَرِ، مِنْ أَجْلِ التَّعْصِيبِ، كَمَا يُفْرَضُ للجَدَّةِ الشُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكْرِ، ومَعَ أَبْو الشَّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكْرِ، ومَعَ الوَلَدِ الذَّكْرِ، ومَعَ أَبُولِ الشَّكُو، أَجْلِ التَّعْصِيبِ، كَمَا يُفْرَضُ للجَدَّةِ الشُّدُسُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكْرِ، وكَانَ ومَعَ وَلَدِ الوَلَدِ الذَّكَرِ الشُّدُسُ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ ذَكَرٌ، ولا وَلَدٌ ابنٌ ذَكَرٌ، وكَانَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الفَرَائِضِ، بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ المُسَمَّاةِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهَمُ، ثُمَّ كَانَ أَخْلِ الفَرَائِضِ، بُدِيءَ بأَهْلِ الفَرَائِضِ المُسَمَّاةِ فَأَعْطُوا فَرَائِضَهَمُ، ثُمَّ كَانَ الجَدْ مَا بَقِيَ، إذا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الشُدُسِ، يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْصِيبِه، فإنْ بَقِيَ للجَدْ مَا بَقِيَ، إذا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الشُدُسِ، يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَعْصِيبِه، فإنْ بَقِيَ

⁽۱) كما تسمى أيضا: الحجريّة، واليمّية، لأنهم قالوا لعمر: هب أن أباتا كان حمارا او حجرا ملقى في اليم، أي في البحر، ينظر: الاستذكار ٥/ ٥٧٩.

أَقَلُّ مِنَ السُّدُسِ لَمْ يَنْقُصْ مِنَ السُّدُسِ، لأَنَّهُ يَأْخُذُ بالوِلاَدَةِ [لاَ بالزِّيَادَةِ](١)، ولا سَبيلَ إلى تَغَيُّر فَرْضِ الوِلاَدَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَذْهَبُ مَالِكِ في الجَدِّ مَعَ الإِخْوَةِ مَذْهَبُ زَيْدِ بِنِ ثَابِتِ، يُقَاسِمُ بِهَ الإِخْوَةُ المِيرَاثَ إِذَا كَانَ المُقَاسَمَةُ خَيْراً لَهُ مِنَ النُّلُثِ وهَذَا إِذَا انْفَرَدَ الجَدُّ وَالإِخْوَةُ بِالمَالِ، أَو يُعْطِيهِ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ أَهْلِ الفَرَائِضِ، أَو السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ المَالِ، وذَلِكَ أَنَّ سَبَبَ الجَدِّ أَقْوَى مِنْ سَبَبِ الإِخْوَةِ، لأَنَّهُ يَأْخُذُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكِرِ السَّدُسُ، ولَيْسَ يَأْخُذُ الإِخْوَةُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكِرِ شَيْنَا، فَلِهذَا الوَجْهِ أُضِيفَ إلى السُّدُسُ، ولَيْسَ يَأْخُذُ الإِخْوَةُ مَعَ الوَلَدِ الذَّكِرِ شَيْنَا، فَلِهذَا الوَجْهِ أُضِيفَ إلى سُدُسِ الجَدِّ الذي يَسْتَحِقُهُ بالرَّحِمِ سُدُس اخَرُ، فَأَعْطِيَ الثُلُثُ لِتَأْكِيدِ قَرَابَتِهِ، وَوَجْهُ آخَرُ أَنَّ الجَدِّ الذي يَسْتَحِقُهُ بالرَّحِمِ سُدُس الخَدُ اللَّهِ لاَ يَحْجِبُونَهُ وَوَجْهُ آخَرُ أَنَّ الجَدِّ لَا لَهُ لِللَّهِ لاَ يَحْجِبُونَهُ وَوَجْهُ آخَرُ أَنَّ الجَدِّ لَالْبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنِ الثُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَبِ لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنْ النُلُثِ، والإِخْوَةُ للأَب لاَ يَحْجِبُونَهُ عَنْ النُلُثِ، وَالإِخْوَةُ للأَب لاَ يَخْجِبُونَهُ عَنْ النَّلُثِ، وَالإَخْوَةُ للأَب لاَ يَخْوِبُونَهُ اللَّهِ المَّاتِ لاَ المَالِي المُؤَا السَّبَبِ يَأْخُذُ الثُلُثُ .

قالَ: وأَمَّا مُقَاسَمَةُ الجَدِّ الأُخْتَ المِيرَاثَ فَيَأْخُذُ الجَدُّ الثُلُثَيْنِ والأُخْتُ الثُلُثُ الْأَخُ الجَدُّ الثُلُثُ وَهُوَ أَضْعَفُ إِذَا انْفَرَدَا جَمِيعًا بِالمِيرَاثِ، فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الأَخَ لَمَّا كَانَ يُقَاسِمُ الأُخْتَ وَهُوَ أَضْعَفُ حَالاً مِنَ الجَدِّ، وكَانَتِ الأُخْتُ تَأْخُذُ مَعَ أَخِيهَا الثُلُثَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ مَعَ الجَدُ، ولَمْ يَنْقُصِ الجَدُّ مِنَ الثُلْثَيْنِ إِذْ كَانَ أَقْوَى سَبَبًا مِنْ أَخِيهَا.

وأَمَّا مَسْأَلَةُ: (فإنَّهُ لَمَّا لَمْ يَبْقَ لَلأُخْتِ شَيءٌ تَأْخُذُه ولَمْ يَجُزْ إِسْقَاطُهَا فُرِضَ لَهَا النَّصْفُ ضَرُورَةً)، وذَلِكَ أَنَّهَا لاَ تَذْخُلُ في سُدُسِ الجَدِّ، ولاَ في ثُلُثِ الأُمِّ، ولاَ في نِضْفِ الزَّوْجِ، ولاَ بُدَّ أَنْ تُعْطَى فَرِيضَتَها، إذْ لَيْسَ في هَذِه المَسْأَلَةِ مَنْ يَمْنَعُهَا الْمِيرَاثَ، ولاَ مَنْ يَحْجِبُهَا عَنْهُ، فَأُعْطِيتْ فَرِيضَتَها، وَهِيَ النَّصْفُ، ثُمَّ تَرْجِعُ إلى المَسْأَلَةِ، فَيُجْمَعُ سَهْمُهَا وسَهْمُ الجَدِّ فَيَقْسَمُ بَيْنَهُمَا، فَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ للجَدِّ سَهْمَانِ، وللأُخْتِ سَهْمٌ.

وأَمًا مُعَادَةُ الإِخْوَةِ والأَخَواتِ الشَّقَائِقِ الجَدَّ بالإِخْوَةِ والأَخَوَاتِ للأَبِ فَيَعْنَعُونَهُ بِهِم كَثْرَةُ المِيرَاثِ، فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِخْوَةَ للأَبِ والأُمَّ يَخْتَجُونَ على

⁽١) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واجتهدت في وضعه بما يتناسب مع السياق.

الجَدِّ، فَيَقُولُونَ لَهُ: إِذَا كَانَ الإِخْوَةُ والأَخَوَاتُ للأَبِ لَو انْفَرَدُوا مَعَكَ الْيُهَا الجَدُّ اللهِ المَيرَاثِ وَلَمْ تَمْنَعُهُم المِيرَاثِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّا نَحْنُ مَعَهُمْ فَلَيْسَ تَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُورَثُوا مَعَكَ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَحْنُ مَعَهُم إلى الأَصْلِ، فَيَقُولُ: أَنتُم لاَ تَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُورَثُوا مَعَكَ، ثُمَّ نَرْجِعُ نَحْنُ مَعَهُم إلى الأَصْلِ، فَيَقُولُ: أَنتُم لاَ تَرْفُونَ مَعَنَا شَيْئًا حتى نَأْخُذَ مِنْ أَيْدِيهِم مَا كَانُوا أَخَذُوهُ مَعَ الجَدِّ، فإذَا كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةٌ رَجَعَتْ عَلَيْهِم حتَى تَسْتَكْمِلَ نِصْفَ المَالِ، فَمَا بَقِي فَالِلإِخُوةِ للأَبِ، فإنْ لَمْ يَنْقَ شَيءٌ فَلاَ شَيءٌ لَهُمْ، لأَنَّ مَوُلاَءِ يَسْتَحِقُونَ بالتَّعْصِيبِ إِذَا كَانُوا إِخُوةً أَو لَمْ يَنْقَ شَيءٌ فَلاَ شَيءٌ لَهُمْ، لأَنَّ مَوُلاَءِ يَسْتَحِقُونَ بالتَّعْصِيبِ إِذَا كَانُوا إِخُوةً أَو أَخَوَاتِ، والأُخْتُ الشَّقِيقَةُ إِنَّمَا تَسْتَحِقُ بالفَرْضِ فَكَانَتُ أَوْلَى، ولأَنَهَا أَفْرَبَ رَحِمًا، فإذَا كَانَتُ أُخْتُ شَقِيقَةٌ وأَخَوَاتُ لأَبِ فإنَّ الشَّقِيقَة تَرْجِعُ عَلَيْهِم إلى تَمَامِ النَّعُهُمْ، ومَا بَقِي لَهُمْ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا حُجِبتِ الأُمُّ الجَدَّةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الجَدَّةَ إِنَّمَا تُذْلِي بِسَبِ ابْنَتِهَا، ومُحَالٌ أَنْ تَأْخُذَ سَهْمَ مَنْ يُدْلِي بِهَا مَعَ وُجُودِهَا حَيَّةً.

ولَمْ تَرِثِ الجَدَّةُ أَمُّ الأَبِ مَعَ الأُمَّ شَيْنَا لأَنَّ الأُمَّ لَمَّا كَانَتْ تَمْنَعُ الجَدَّةَ أُمَّ الأُمِّ الْمِيرَاثَ، وَهِيَ أَفْوَى الجَدَّاتِ سَبَباً مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تُدْلِي بِالأُمِّ وَجَبَ أَنْ تَمْنَعَ الجَدَّةَ الْمِيرَاثَ، وَهِي أَفْوَى الجَدَّتَانِ ولَيْسَ التِّي هِيَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ، إِذ كَانَ الأَبُ [...](١)، فإذا اجْتَمَعَتِ الجَدَّتَانِ ولَيْسَ التِّي هِيَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ، إِذ كَانَ الأَمُّ أَفْعَدَهُمَا فَلَهَا السُّدُسُ دُونَ أُمَّ الأَبِ (١)، وإنْ مَعَهُمَا أُمُّ ولاَ أَبُ فإنْ كَانَتْ أُمُّ الأُمْ أَفْعَدَهُمَا فَلَهَا السُّدُسُ دُونَ أُمِّ الأَبِ (١)، وإنْ كَانَتْ في القُعْدَدِ سَوَاءٌ فَالسُّدُس بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا كَانَتِ الجَدَّةُ أُمُّ الأُمِّ إِذَا كَانَتْ قُعْدَاً أَوْلَى بِالشُّدُسِ مِنْ أُمُ الأَبِ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا قَدْ جَمَعَتْ قُرْبَ المَنْزِلَةِ، أَلاَ تَرَى أَنَّ ابْنَتَهَا التِّي هِيَ الأُمُّ تَمْنَعُ الجَدَّاتِ المِيرَاثَ، فَكَذَلِكَ أَمُّهَا تَمْنَعُ الجَدَّاتُ المِيرَاثَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا في دَرَجَتِهَا، إِلاَّ أَنْ يَبْعُدَ قُرْبُهَا ومَنْزِلَتَهَا، وتَقْرُبُ مَنْزِلَةُ التِّي هِيَ مِنْ جِهَةِ الأَبِ فَيَقَاوِمُ تَأْكِيدُ سَبَبِهَا قُرْبَ مَنْزِلَةِ التِّي مِنْ قِبَلِ الأَبِ، فَيْشَتِركَانِ حِينَئِذٍ في الشَّدُسِ،

⁽١) ما بين المعقوفتين كلمة لم أهتد إليها، ولعلها (متا).

⁽٢) قوله: (أقعدهما) يعني: أقربهما نسبا.

كَانَّ المَيْتَ تَرَكَ جَدَّتَهُ أُمَّ أُمُهِ، وجَدَّتَهُ أُمَّ أَبِيهِ، فَالسُّدُسُ هَهُنَا لأُمُ أُمُهِ، وإنْ تَرَكَ أُمَّ أَبِيهِ، وَأُمَّ أُمُهِ وَأُمَّ أُمُهِ، وإنْ تَرَكَ أُمَّ أَبِيهِ، وأُمَّ أُمُهِ فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ، ولا يَرِثُ غَيْرَهُمَا مِنَ الجَدَّاتِ عِنْدَ مَالِكِ، مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَصْلَ مِيرَاثِ الأَجْدَادِ والجَدَّاتِ الأَبْوَانِ، فإذا عُدِمُوا وَرِثَ اللَّذَانِ يُدْلِي مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَصْلَ مِيرَاثِ الأَجْدَادِ والجَدَّاتِ الأَبْوَانِ، فإذا عُدِمُوا وَرِثَ اللَّذَانِ يُدْلِي مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَصْلَ مِيرَاثِ الجَدَّاتُ، فَالجَدُّ أَبُو الأَبِ، والجَدَّةُ أُمُّ الأُمْ، وأُمُّ الأَبِ دُونَ مَنْ الأَجْدَادِ والجَدَّاتِ، وبهِ قَالَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ.

تَفْسِيرُ مَسَائِلِ ذَوي الأرْحَام

إِنَّمَا كَانَ الأَخُ الشَّقِيقُ أَوْلَى بِالمِيرَاثِ مِنَ الأَخِ للأَبِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الأَخَ الشَّقِيقَ أَقْوَى سَبَبًا مِنَ الأَخِ للأَبِ، لأَنَّه جَمِعَ رَحِمَا وتَعْصِيبًا، فَمَنْ جَمَعَ الشَّيْئَيِنِ أَوْلَى مِثَنْ جَمَعَ شَيْئًا وَاحِدًا.

وكَانَ الأَخِ للأَبِ أَوْلَى بالمِيرَاثِ مِنْ ابنِ الأَخِ الشَّقِيقِ، لأَنَّ أَخَا الإنْسَانِ أَقْرَبُ إليهِ مِن ابنِ أَخِيهِ.

وكَانَ ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ أَوْلَى مِنِ ابْنِ الأَخِ للأَبِ، لأَنَّهُ جَمَعَ رَحِمَاً وَتَعْصِباً.

وكَانَ ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ للأَبِ والأُمِّ، وذَلِكَ أَنَّ وَلَدَ أَخِي الإنْسَانِ أَقْرَبُ إليهِ مِنْ عَمِّهِ، لأَنَّ وَلَدَ أَخِيهِ هُوَ وَلَدُ وَلَدِ أَبِيهِ، وعَمَّهُ هُوَ وَلَدُ وَلَدِ جَدَّهِ دُونَ أَبِيهِ.

وكَانَ العَمُّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، مِنْ أَجْل أَنَّهُ أَقْوَى سَبَباً مِنْهُ، لأَنَّهُ قَد اجْتَمَعَ إليهِ القُرُبَاءُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وأُمِّهِ.

وكَانَ العَمُّ أَخُ الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أَوْلَى مِنَ العَمِّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَفْرَبُ إلى المَيْتِ وأَقْوَى سَبَبَاً.

وكَانَ ابنُ العَمَّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمِّ أَوْلَى مِنْ ابنِ العَمِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، لأَنَّهُ جَمَعَ رَحِمَا وتَعْصِيبَاً. وكَانَ ابنُ العَمِّ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أَوْلَى مِنْ عَمِّ الأَبِ أَخِي الأَبِ للأَبِ والأُمِّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ أَقْرَبُ إلى المَيْتِ، لأَنَّهُ مِنْ وَلَدِ جَدِّهِ، والآخَرُ مِنْ وَلَدِ أَبِي جَدِّهِ، وَجَدُ الإنْسَانُ أَقْرَبُ إليهِ مِنْ جَدِّ جَدِّهِ.

وكَانَ الجَدُّ أَبُو الأَبِ أَوْلَى مِن ابنِ الأَخِ للأَبِ والأُمْ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الجَدَّ يَتُوصَّلُ إليهِ بأَبيهِ أَخِي المَيْتِ، إلى المِيَّتِ بابْنِهِ، فَيَقُولُ: أَنَا أَبُو أَبِيهِ، وابنُ الأَخِ يَتُوصَّلُ إليهِ بأَبيهِ أَخِي المَيْتِ، فَيَقُولُ: أَنَا ابنُ أَخِيهِ، والأَخُ إِنَّمَا يتُوَصَّلُ بالأَبِ، فَصَارَتْ وَصْلَةُ ابنُ الأَخِ أَبْعَدَ مِنَ الجَدِّ، فَلِذَلِكَ ضَعُفَ سَبَبُهُ، وشَي ُ آخَرُ وَهُو أَنَّ أَهْلَ الفَرَائِضِ جَعَلُوا الجَدَّ مِنْ الجَدِّ، فَلِذَلِكَ ضَعُفَ سَبَبُهُ، وشَي ُ آخَرُ وَهُو أَنَّ أَهْلَ الفَرَائِضِ جَعَلُوا الجَدَّ بِمَنْزِلَةِ الأَخِ، فإذا اجْتَمَعَ الأَخُ وابنُ الأَخِ كَانَ المِيرَاثُ للأَخِ دُونَ ابنِ الأَخِ، ولا خِلاَفَ في هَذا.

* قالَ مَالِكٌ: وابنُ الأَخِ للأَبِ والأُمِّ أَوْلَى بِهَوُلاَءِ المَوَالِي مِنَ الجَدِّ
 (١٨٨٧].

وقالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: إِنَّمَا كَانَ ابنُ الأَخِ أَوْلَى بِالوِلاَيةِ مِنَ الجَدُّ، وكَانَ الجَدُّ أَوْلَى بِالوِلاَيةِ مِنَ الجَدُّ، وكَانَ الجَدُّ أَوْلَى بِالمِيرَاثِ مِن ابنِ الأَخِ مِنْ قِبَلِ لَو أَنَّ رَجُلاً هَلَكَ وَتَرَكَ وَلَداً ذُكُوراً ومَوالِي وَتَرَكَ أَبَوَيْهِ، كَانَ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَمَا بَقِيَ فَلِلْوَلَدِ، فإنْ هَلَكَ بَعْضُ المَوْلِي كَانَ مِيرَاثُ المَوْلَى لِوَلَدِه دُونَ أَبَوَيْهِ، فَكَذَلِكَ الجَدُّ أَوْلَى بِالمِيرَاثِ مِنِ النَّاخِ، وابنُ الأَخ أَوْلَى بِوَلاَءِ المَوَالِي.

* قالَ مَالِكٌ: وابنُ الأَخِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ والأُمَّ أَوْلَى مِنَ العَمَّ أَخِي الأَبِ مِنْ قِبَلِ الأَب والأُمَّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ ابنَ الأَخِ مِنْ وَلَدِ الأَبِ، والعَمَّ مِنْ وَلَدِ الجَدِّ، وَوَلَدُ الأَبِ أَوْلَى بالمِيرَاثِ، لِقُرْبِهِم مِنَ المَيِّتِ [١٨٨٥].

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: وَلَمْ يَرِثُ ابنُ الأَخِ للأُمِّ، ولاَ جَدٌّ مِنْ قِبَلِ الأُمِّ، ولاَ عَمُّ أَخَوَاتٍ للأُمِّ، ولاَ خَالٌ، ولاَ خَالَةٌ، ولاَ جَدَّةُ أُمَّ أَبِي الأُمِّ، ولاَ بِنْتُ الأَخِ، ولاَ عَمَّةٌ، لأَنَّ هَؤُلاَءِ لَبْسَ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللهِ فَرْضٌ، ولاَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ يَظِيْقُ شَيءٌ، فَلَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْطُوا شَيْنَا مِنْ جِهَةِ الاجْتِهَادِ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ بَيْنَ مَنْ يَسْتَحِقُ المِيرَاث، وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِهَوُلاَءِ ذَكَرُ نَصَّ ولا دِلاَلَةٍ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُعْطَوُا شَيْئَاً مِنَ المِيرَاثِ، وهَذَا مَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ عُلَمَاءُ أَهْلِ المَدِينَةِ.

* * *

تَمَّ كِتَابُ الفَرَائِضِ بِحَمْدِ اللهِ يَتْلُوهُ كِتَابُ الجَهِادِ بِحَوْلِ اللهِ

* * *



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الجهَادِ

قَوْلُ النبيِّ يَنْ اللهُ المُجَاهِدِ [في سَبِيلِ اللهِ] (١٠ كَمَثَلِ الصَّائِمِ القَائِمِ القَائِمِ اللهَائِمِ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ صَلاَةٍ، ولا صِيَامٍ حتَّى يَرْجِعَ المَامَانِ ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ يَظْمُ مَثَلًا للمُجَاهِدِ في سَبِيلِ اللهِ بالصِّيَامِ والقِيَامِ الذِينِ هُمَا مِنْ أَرْفَعِ الأَعْمَالِ، ولَوْلاَ مُجَاهَدة العَدُّق لَضَعُفَ الإسلامُ، وغَلَبَ العَدُقُ المُسْلِمِينَ، والجهَادُ فَريضَةٌ عَامَةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بها.

وقالَ [أبو] (٢) عُمَرَ: لَيْسَ هُوَ بِفَرْضٍ، ولاَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ، ويَجْزِي فِيهِ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ، إلاَّ أَنْ يَنْزِلَ العَدُوُ بِمَدِينَةِ المُسْلِمِينَ وَيُحَاصِرُوهُمْ، فَوَاجِبٌ عَلَى المُسْلِمِينَ نَصْرَهُمْ والدَّفْعُ عَنْهُمْ، وكَذَلِكَ طَلَبُ العِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا، ومَنْ كَانَ فِيهِ مَوْضِعٌ للإمَامَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ قُوّةُ الطَّلَبِ، ويُلْزَمُ كُلُّ مُؤْمِنْ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ أَمْر دِينِهِ مَالاً يَسَعْهُ جَهْلُهُ.

وقالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا: طَلَبُ العِلْمِ أَفْضَلُ مِنَ الجِهَادِ، ولَوْلاَ العِلْمُ مَا عُلِمَ الجهَادُ.

* فَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «الخَيْلُ لِثَلَاثَةٍ: لِرَجُلٍ أَجْرٌ، ولِرَجُلٍ سِنْرٌ، وعَلَى رَجُلٍ

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة من الموطأ.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (ابن) وهو خطأ فيما يغلب على ظني، وأبو عمر هو شيخ المصنف،
 فقيه مشهور، وقد تقدم مرارا، أما ابن عمر فلا علاقة له بالكلام المذكور.

وِزْرٌ اللهِ المِلْمُلْمُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ المُلْمُلُمُ اللهِ ال

وقَوْلُهُ: الْفَطَالَ لَهَا فِي مَرْجِ أَو رَوْضَةٍ، يَعْنِي: طَوَّلَ لَهَا حَبْلَهَا الذي رَبَطَهَا بهِ في مَرْجٍ لِتَرْعَى فِيهِ أو رَوْضَةٍ، فَالمَرْجُ: المُطْمَثَنُ مِنَ الأَرْضِ، والرَّوْضَةُ: مَا ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ فَاسْتَنَتْ شَرَفًا أَو شَرَفَيْنِ ﴾ يَعْنِي: قَطَعَتِ الحَبْلَ الذي رُبِطَتْ بِهِ ، لِكَيْ تَرْعَى ، فَجَعَلَتْ تَجْرِي مِنْ شَرَفِ إلى شَرَفِ ، فَهَذَا كُلَّهُ حَسَنَاتٍ لِصَاحِبِهَا ، لأَنَّهُ أَرَادَ بِاتَّخَاذِهَا وَجْهَ اللهِ ، والجِهَادَ في سَبِيلِهِ ، فَكَيْفَ مَا تَقَلَّبَتْ بِهَا الحَالُ كَانَ ذَلكَ لَهُ حَسَنَاتٍ .

قَالَ: ﴿ وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغَنَّيَا وَتَعَفَّفَا ۗ ، يَعْنِي: أَنَّهُ اتَّخَذَهَا لِيَسْتَغْنِي بِمَا يَكْسِبُهُ على ظُهُورِهَا عَنْ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ، ويَتَصَدَّقُ مِمَّا يَكْسِبُهُ عَلَيْهَا على الفُقَرَاءِ أَو يُنْزِيهَا على إنَاثِ الخَيْلِ لِمَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ بِلاَ أَجْرٍ يأَخُذُهُ عَلَيْهِ، فَهِيَ لِهَذَا سِتْرٌ، وَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى هَذَا.

(وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرَاً، وَرِيَاءً، ونَوَاءً لأَهْلِ الإسلام، يَغْنِي: اتَّخَذَهَا [عَدَاوَةً] (١) عَلَى أَهْلِ الإسلام، والمُنَاوَأَةُ: هِيَ المُعَادَاةُ، فَهِيَ على هَذَا وِزْرٌ، [لاَنَّهُ] (١) لَمْ يَرِدِ اللهَ بِشَيءٍ مِنْ عَمَلِهِ.

وهَذَا الحَدِيثُ أَصْلٌ في اكْتِسَابِ المَالِ وإنْفَاقِهِ، فَمَنِ اكْتَسَبَهُ مِنْ حَلاَلِ وأَنْفَقَهُ في وُجُوهِ البِرِّ، وأَطْعَمَ مِنْهُ الجَائِعَ وأَخْيَاهُ، كَانَ مَالُهُ بَرَكَةً عَلَيْهِ في آخِرَيْهِ، والذي يَكْسِبُ المَالَ مِنْ حَلَّهِ، ويُنْفِقُهُ في مَصَالِحِه، ويَتَعَفَّفُ بِهِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ هُوَ يَكْسِبُ المَالَ مِنْ حَلَّهِ، ويُنْفِقُهُ في مَصَالِحِه، ويَتَعَفَّفُ بِهِ عَمَّا فِي أَيْدِي النَّاسِ هُوَ أَيْضًا في ذَلِكَ مَأْجُورٌ، وأَمَّا مَنْ جَمَعَهُ مِنْ حَرَامٍ، وأَنْفَقَهُ في غَيْرِ طَاعَةٍ فَوِزْرُهُ عَلَيْهِ، لاسْتِبَاحَةٍ مَا حَرَّمَ اللهُ ونَهَى عَنْهُ.

 ⁽١) جاء في الأصل: (عدة)، وهو خطا، وما وضعته هو المناسب للسياق، وينظر: الاقتضاب ٨/٢.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

وقَوْلُهُ فِي آخِرِ الحَدِيثِ إِذْ سُئِلَ عَنِ الحُمُرِ، فَقَالَ: ﴿ لَمْ يُنْزِلْ عَلَيَّ فِيهَا شَيِّ إِلاَّ هَذِهِ الآيةُ الفَاذَّةُ الجَامِعَةُ: ﴿ فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرُهُ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَسَرَهُ فِي الآخِرَةِ، مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَسَرًا يَسَرَهُ فِي الآخِرةِ، وَاللهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ، وَمَنْ أَسَاءَ إليها وكَلَّفَها فَوْقَ طَاقَتِها رأى إسَأْتَهُ فِي الآخِرةِ، واللهُ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ، ويُعَذَّبُ مَنْ يَشَاءُ،

وقَوْلُهُ فِي الآيةِ: إِنَّهَا (جَامِعَةٌ فَاذَّةٌ)، يَغْنِي: مُنْفَرِدَةً فِي مَغْنَاهَا، جَمَعَتْ أَعْمَالَ البِرِّ كُلِّهَا دَقِيقِهَا وجَلِيلِهَا، وكَذَلِكَ أَعْمَالُ المَعَاصِي.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ: ﴿بَابَعْنَا رَسُولَ اللهِ عَلَى السَّمْعِ والطَّاعَةِ فِي العُسْرِ، والمُنشَطِ، والمَكْرَوِ (١٦٢٠)، قالَ أَبو عُمَرَ: هَذَا الْحَدِيثُ هُوَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [النوبة: ١١]، ثُمَّ نُسِخَ هَذَا الْحَدِيثُ هُو نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ آنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ [النوبة: ١٢]، أَنهُ نُسِخَ هَذَا بِقَوْلِهِ: ﴿ \$ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَةً ﴾ [النوبة: ١٢٢]، إلى آخِر الآيةِ.

وقَوْلُهُ فِي آخِرِ الحَدِيثِ: ﴿وَأَنَ لاَ نُنَازِعُ الأَمْرَ أَهْلَهُ ۗ، يَغْنِي: لاَ نَخْرُجَ عَلَى الأَمْرَ أَهْلَهُ ۗ، يَغْنِي: لاَ نَخْرُجَ عَلَى الأَيْمَةِ فَنْفَاتِلُهُمْ، فَالسَّمْعُ والطَّاعَةُ على المُسْلِمِينَ لِمَنْ وَلاَّهُ اللهُ أَمْرَهَمُ فَرْضٌ عَلَيْهِمْ، فإنْ عَدَلُوا فَلَهُمُ الأَجْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وإنْ جَارُوا فَعَلَيْهِمُ الوِزْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وإنْ جَارُوا فَعَلَيْهِمُ الوِزْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الشُّكْرُ، وإنْ جَارُوا فَعَلَيْهِمُ الوِزْرُ، وعَلَى الرَّعِيَّةِ الضَّرِّ عَنْهُمْ.

* وفِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «كُنَّا إذا بَايَعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ والطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: فِيمَا اسْتَطْعَتُمْ (٢٦٠١]، فَجَاءَتِ الرُّخْصَةُ في هَذَا الحَدِيثِ أَنْ لاَ يَتَكَلَّفَ الإنسَانُ لإمَامِهِ مَا يَضُرُّ بهِ في دِينِهِ، ومَا كَانَ فيهِ طَاعَةٌ للهِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ الوُقُوفُ عِنْدَ مَا يُؤْمَرُ بهِ إذا أَطَاقَ ذَلِكَ.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في كِتَابِهِ: (لَنْ [يَغْلِبَ] (١) عُسْرٌ يُسْرَيْنِ)[١٦٢١]، يَعْنِي: قَوْلَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسُرًا ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسُرًا ﴾ [النرح: ١٥٥].

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة من الموطأ.

قَالَ بَغْضُ شُيُوخِنَا: العُسْرُ المُكَرَّرُ ذِكْرُهُ هَهُنَا وَاحِدٌ، لأَنَّهُ مُعَرَّفَةٌ بالأَلَفِ وَاللاَم، واليُسْرُ الأُولُ هُوَ غَيْرُ اليُسْرِ الثَّانِي لأَنَّهُمَا نَكِرَتَانِ، والنَّكِرَةُ في كَلاَمِ العَرَبِ هُوَ شَيءٌ شَائِعٌ في جِنْسِهِ لاَ يَخُصُّ بهِ وَاحِدٌ دُونَ آخَرَ، فَلِذَلِكَ قَالَ: (لا يَغْلِبُ عُسْرٌ وَاحِدٌ يُسْرَيْنِ).

وقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ آصَبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، يَغْنِي: ﴿ آصَبِرُواْ ﴾ عَلَى طَاعَةِ اللهِ، ﴿ وَصَابِرُواْ ﴾ أَي: صَابِرُوا المُشْرِكِينَ، ﴿ وَرَابِطُواْ ﴾ ، يَغْنِي: جَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ، ﴿ وَاتَّقُواْ ٱللَّهَ لَمَلَّكُمْ تُغْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]، والفَلاَحُ: البَقَاءُ فِي الجَنَّةِ، و(لَعَلَّ) مِنَ اللهِ حَتْمٌ وَاجِبٌ.

[الله] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى نَهْي النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إلى أَرْضِ العَدُوِّ خِيفَةَ أَنْ تَقَعَ المَصَاحِفُ في أَيْدِي العَدُوِّ فَيَحْرِقُونَهَا، وإنَّمَا هَذا واللهُ أَعْلَمُ عِنْدَ قِلَّةِ لِيَعْوَشِ، وخَوْفِ المُشْرِكِينِ، وإنَّمَا عِنْدَ الكَثْرَةِ فَلاَ بَأْسَ بِحِمْلاَنِ المُصَاحِفِ في الغَزَوَاتِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: نَهْيُ النبيِّ عَلَيْهُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ والوِلْدَانِ [١٦٢٥] نَسَخَ حَدِيثَ الصَّغبِ بنِ جَثَّامَةَ الذي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ النبيَّ عَلَيْهِ عَنِ الخَبْلِ تُصِيبُ مِنْ أَوْلاَدِ المُشْرِكِينَ فَتَقْتُلُهُمْ عِنْدَ الغَارَاتِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ مَهُمْ مَنْهُمْ اللهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ مَنْهُمْ اللهِ عَلَيْهِمْ، فَمَ نَهَى النبيُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُمْ اللهَ النبي عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ والوِلْدَانِ، فَصَارَ هَذَا الحَدِيثُ نَاسِخَا لِمَا قَبْلَهُ، وبِهَذَا أَمَرَ أَبُو بَكْرِ عَنْ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ عَنْهُمْ اللهُ عَلْهُمْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ اللهُ ال

قَالَ عِيسَى: المُحَبِّسِينَ أَنْفُسَهُم الَّذِينَ نَهَى أَبُو بَكْرِ عَنْ قَتْلِهِمْ هُمُ الرُّهْبَانُ أَهْلُ الدُّيَارَاتِ، وأَهْلُ الصَّوامِعِ الَّذِينَ قَد انْقَطَعُوا عَنِ النَّاسِ، فَهُوَلاءِ يُتْرَكُونَ، ولاَ لَدُيَارَاتِ، وأَهْلُ الصَّوامِعِ الَّذِينَ قَد انْقَطَعُوا عَنِ النَّاسِ، فَهُوَلاءِ يُتْرَكُونَ، ولاَ يُعْرَضُ لَهُم جِزْيَةٌ، منْ أَجْلِ أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ عَنْ مُقَاتَلَةِ المُسْلِمِينَ، ويُتْرَكُ

⁽١) رواه البخاري (٣٠١٢)، ومسلم (١٧٤٥).

لَهُم مِنْ أَمْوَالِهِم قَدْرُ مَا يَعِيشُونَ بِهِ، وإنَّمَا فَعَلَ بِهِم أَبُو بَكْرٍ ذَلِكَ لأَنَّهُمْ لاَ شَوْكَةُ فِيهِم ولاَ مُقَاتَلَةً، وأَمَّا الَّذِينَ (فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُؤُوسِهِمْ) فَهُمُ الشَّمَامِسَةُ (() وَهَوُلاَء يُقْتَلُونَ إِذَا قُدِرَ عَلَيْهِمْ، وأَمَّا الكَبِيرُ الذي لاَ نِكَايَة عِنْدَهُ ولاَ تَدْبِيرَ فإنَّهُ لاَ يُقْتَلُ، فإذَا كَانَ مِمَّنُ يُدَبِّرُ أَمْرَ الحَرْبِ، ويُحَرِّضُ عَلَى قِتَالِ المُسْلِمِينَ فإنَّهُ يُقْتَلُ، وقَدْ قَتَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى قَتَالِ المُسْلِمِينَ فإنَّهُ يُقْتَلُ، وقَدْ قَتَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى قَتَالِ المُسْلِمِينَ فإنَّه يُقْتَلُ، وَهُوَ ابنُ عِشْرِينَ ومِائَةِ سَنَةٍ، لِتَحْرِيضِهِ وَقَدْ قَتَلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى مُقَاتِلَةِ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وقَوْلُ أَبِي بَكَرٍ: (لاَ تُخَرِّبَنَّ عَامِراً) قالَ ابنُ القَاسِمِ: إنَّمَا هَذَا فِي كُلُّ بَلَدٍ يَوْتَجِ المُسْلِمُونَ إِذَا غَنِمُوهُ البَقَاءَ فِيهَا وسُكْنَاهَا، فإنَّهُا لاَ تُخْرَّبُ، ولاَ تُقْطَعُ ثِمَارُهَا، وأَمَّا إذَا كَانَتْ مُنْقَطِعَةً عَنِ المُسْلِمِينَ فَإِنَّهَا تُخَرَّبُ مَسَاكِنُهَا، وتُقْطَعُ ثِمَارُهَا، وتُخرَقُ زُرُوعُهَا.

قَالَ: وَلاَ بَأْسَ إِذَا عَسُرَ إِخْرَاجُ الْعَسَلِ مِنَ اللُّجَجِ أَنْ يُغْرَقَ فِي الْمَاءِ، لِكَي يَخْرُجَ مِنْهُ النَّحْلُ، ولاَ يُحْرَقُ بِالنَّارِ.

* قالَ مَالِكٌ: لَيْسَ العَمَلُ على قَوْلِ عُمَرَ فِيمَنْ أَمَّنَ مُشْرِكاً فَقَتَلَهُ بَعْدَ أَنْ أَمَّنَهُ أَنَّهُ بُقْتَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَمَّنَهُ بُقْتَلُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عُقُوبَةُ، يُعَاقِبُ السُّلْطَانُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عُقُوبَةُ شَدِيدَةً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ هَذَا القَوْلَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» (٢٠)، فَلِذَلِكَ لَمْ يَرَ مَالِكٌ أَنْ يُقْتَلَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنَ المُسْلِمِينَ.

* قالَ مَالِكٌ: وقَدْ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بِالكَافِرِ إذا قَتَلَهُ قَتْلَ غِيلَةٍ أَو حَرَابَةٍ [٣٢١٥].

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الحِرَابَةُ هِيَ قَطْعُ الطَّرِيقِ، ومِنْهُ قِيلَ: قَوْمٌ حِرَابٌ إذا

⁽١) الشمامية جمع شماس، وهو من يقوم بالخدمة الكنسية، ومرتبته دون القسيس، المعجم الوسيط ١ / ٤٩٤.

⁽٢) رواه البخاري (٤٠٦٨)، ومسلم (٢٤٩٨)، من حديث أبي موسى الأشعري.

 ⁽٣) رواه البخاري (۱۱۱) من حديث على رضى الله عنه .

قَطَعُوا الطَّرِيقَ، [واسْتَبَاحُوا](١) الأَمْوَالَ والأَنْفُسَ، والغِيلَةُ: هُوَ أَنْ يَخْدَعَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ حَتَى يَأْمَنَهُ فَيُدْخَلَهُ بَيْتَا ثُمَّ يَقْتُلُهُ على مَالِهِ، فَفِي مِثْلِ هَذا كُلِّهِ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بالكَافِرِ، لأَنَّهُ نَقَضَ العَهْدَ الذي عَقَدَهُ المُسْلِمُونَ لأَهْلِ الذِّمَّةِ.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: واستباح، وما وضعته هو المناسب للسياق.

بابُ مَا يُعْطَى الرَّجُلُ في سَبِيلِ اللهِ، وجَامِع النَّفْلِ

* قَالَ مَالِكٌ: كَانَ الغَزُو إلى الشَّامِ إِذْ كَانَ ابنُ عُمَرَ يُعْطِي الشَّيءَ في سَبِيلِ اللهِ، ثُمَّ يَقُولُ للَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ: (إِذَا بَلَغْتَ بِهِ وَادِي القُرَى فَشَأْنُكَ بِهِ)[١٦٣٣]، أَي: افْعَلْ مَا شِئْتَ بِهِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لأَنَّهُ قَدْ بَلَغَ بِهِ أَوَّلَ مَوْضِعِ الجِهَادِ، فإذا بَلَغَ الرَّجُلُ بِمَا يُعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ مَالٌ بَلَغَ الرَّجُلُ بِمَا يُعْطَاهُ مِنْ ذَلِكَ مَالٌ مِنْ مَالِهِ يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ.

قَالَ عِيسَى: وأَمَّا إِذَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ الشَّيءَ لِيُنْفِقُهُ فِي الغَزْوِ فَأَنْفَقَ، ثُمَّ فَضَلَتْ مِنْ مَنْهُ فَضُلَةٌ بِيَدِه فَإِنَّهُ يَجْعَلُهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، وإِنْ أُعْطِيَ ذَلِكَ للغَزْوِ فَمَا فَضَلَ مِنْ ذَلِكَ بيدِه بَعْدِ نَفَقَاتِهِ فِي غَزْوهِ، فَهُوَ مَالٌ مِنْ مَالِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رُوِي عَنِ النبِيِّ رَبِيُّ أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ، فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَنَّهُ أَتَاهُ رَجُلٌ، فقالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَنَيْتُ لأَجَاهِدَ مَعَكَ وتَرَكْتُ أَبَوَيَّ يَبْكِيَانِ، فقالَ رَسُولُ اللهِ يَبْضُيُ الرُّجِعُ إليهِمَا فأَضْحَكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا» (١)، فَلِهَذَا الحَدِيثِ قالَ مَالِكٌ: لاَ يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ فأَضْحَكُهُمَا كَمَا أَبْكَيْتَهُمَا» (١)، فَلِهَذَا الحَدِيثِ قالَ مَالِكٌ: لاَ يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الأَبويْنِ، إلاَّ أَنْ يَفْجَأَ العَدُو مَدِينَةً للمُسْلِمِينَ ويُغِيرُوا عَلَيْهَا، فَوَاجِبٌ على النَّاسِ الخُرُوجُ إليهم للمُدَافَعَةِ عَنْهُمْ، ولاَ يُسْتأذْنُ الأَبَوَانِ في مِثْلُ هَذَا.

* قَالَ أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ: رَوَى مَالِكٌ حَدِيثَ ابنِ عُمَرَ عَلَى الشَّكَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: "فَكَانَتْ شَهْمَانُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، أَو أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، ونُقُلُوا بَعِيرًا

⁽١) رواه أبو داود (٢٥٢٨)، وابن ماجه(٢٧٨٢)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

بَعِيرَ اُهِ [١٦٣٧]، وَرَواهُ [يَخْيَى عَنْ مَالِكِ] (١) عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ: ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبَلاَّ كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سُهْمَانُهُمُ النُّهُمُ النَّنِيْ عَشَرَ بَعِيرًا، [أَو أَحَدً] (٢) عَشَرَ بَعِيرًا، ونُفُلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا .

[قال] عَبُدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّ النبيِّ يَكِيُّ إِنَّمَا نَقَلَهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الخُمُسِ، ولَمْ يُنَفِّلُهُمْ مِنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: كَانَتِ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ النَّفُلُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ: كَانَتِ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ النَّي كَانَ السَّرِيَّةُ التِّي كَانَ فِيهَا عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ عَشَرَةَ رِجَالٍ، فَغَنِمُوا مِانَةٌ وحَمْسِينَ بَعِيراً، فَللنبِي يَكِيْ فَيهَا عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ عَشَرَةَ رِجَالٍ، فَعَنْرُونَ مَقْسُومَةً على عَشَرَةٍ رِجَالٍ، فَصَارَ لِكُلُ خُمُسُهَا بِثَلاَثِينَ، البَاقِي مِانَةٌ وعِشْرُونَ مَقْسُومَةً على عَشَرَةٍ رِجَالٍ، فَصَارَ لِكُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيراً، فإذَا قُسِمَتِ التَّلاَثِينُ التِّي صَارَتُ للنَّبِي يَكِيُّ أَخْمَاسَا وَاحِدٍ مِنْ أُولَئِكَ القَوْمِ العَشَرَةِ إِلاَّ أَقَلَ مِنْ بَعِير اللهُمُ يُوافَقُ ذَلِكَ.

* قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: "ونُقَلُوا بَعِيرَا بَعِيرَا" فَوَجَبَ بِهَذَا أَنْ يَكُونَ النَّفْلُ مِنْ جُمْلَةِ الخُمُسِ لاَ مَنْ خُمْسِ الخُمُسِ، وقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ: "مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ إلاَّ الخُمُسَ، والخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ "[١٦٦٦]، يَعْنِي: أَنَّهُ يُنَفِّلُ مِنْهُ مَنْ رَأَهُ أَمْلاً لِذَلِك.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: لَيْسَ العَمَلُ بالمَدِينَةِ على قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَعْدِلُونَ البَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاهٍ) [١٦٣٨] فِي قِسْمَةِ الغَنِيمَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ قِسْمَةُ العُنِيمَةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تَجُوزُ قِسْمَةُ العُرُوضِ المُخْتَلِفَةِ التِّي تَكُونُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بالقُرْعَةِ، لأَنَّهُ غَرَرٌ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يَذْرِي عَلَى مَا يَقَعُ عَلَيْهِ سَهْمُ أَحَدُهُمْ، فَلِذَلِكَ لاَ يجُوزُ (١٤).

١) جاء في الأصل: (أبو نجب)، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) جاء في الأصل: (اثني عشر)، وهو خطأ أيضا.

⁽٣) - ينظر قوله في كتابه: الأم ٤ /١٤٣ . -

⁽٤) نقل كلام ابن القاسم: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٧)، وابن عبد البر في الاستذكار ٥/ ١٨٣

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: والدَّلِيلُ على أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي العَسْكَرِ شُرَكَاءُ في الغَنِيمَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ﴿ وَاَعْلَمُوا أَنَمَا غَنِيمَةً مِن شَيْءٍ فَأَنَّ يَلَهِ خُمُسَهُ, وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَى وَٱلْمِتَكَىٰ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ والانفال: ٤١]، وسَائِرُ الأَجْنَاسِ الأَرْبَعَةِ لأَهْلِ العَسْكَرِ، وهَذا أَصْلٌ في شِرْكَةِ الفَوْمِ بأَبْدَانِهِمْ إذا كَانُوا في عَمَلٍ وَاحِدٍ.

قالَ عِيسَى: بَيْعُ الغَنِيمَةِ بالنَّقْدِ، وقِسْمُ الثَّمَنِ في بَلَدِ العَدُو أَعْدَلُ، إلاَّ أَنْ لاَ يَجِدُوا مَنْ يَبْتَاعَهَا مِنْهُمْ بالنَّقْدِ، فَيَقْسِمُهَا الإمَامُ حِينَيْذٍ بَيْنَ أَهْلِ العَسْكَرِ بالقِيمَةِ، ولاَ يَبيعُهَا مِنَ النَّاسِ بالدَّيْنِ.

وقالَ ابنُ نَافِعِ: إذا اضْطَرَّ الإِمَامُ إلى بَيْعِهَا بِالدَّيْنِ بَاعَهَا، وكَتَبَ الثَّمَنَ على المُشْتَرِينَ حَتَّى يَخُرُجُوا إلى بَلَدِ الإِسْلاَم فَيَأْخُذُه مِنْهُمْ ثُمَّ يَقْسِمُهُ.

قالَ: وبَيْعُ الغَنِيمَةِ بأَرْضِ العَدُوِّ هُوَ الوَاجِبُ، لِأَنَّهُمْ أَوْلَى بِرُخْصِهَا مِنْ سَايْرِ النَّاسِ الذينَ لَمَ يُشَاهِدُوا غَنِيمَتَهَا.

* قَالَ مَالِكٌ فِي الأَجِيرِ إِذَا حَضَرَ القِتَالُ وقَاتَلَ: قُسِمَ لَهُ [١٦٣٩].

قالَ ابنُ القَاسِمِ: سَوَاءٌ قَاتَلَ قَبْلَ الغَنِيمَةِ أَو بَعْدَهَا فَإِنَّهُ يُقْسَمُ لَهُ إِذَا قَاتَلَ ولَو مَرَّةً وَاحِدَةً، فَإِنْ لَمْ يُقَاتَلُ ولَمْ يَحْضَرِ القِتَالَ لَمْ يُقْسَمْ لَهُ شَيءٌ مِنَ الغَنِيمَةِ.

بابُ مَالاً خُمُسَ فِيهِ، إلى آخِر بَابِ السَّلَبِ فِي النَّفْلِ

قالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا نَزَلَ العَدُوُّ عَلَى سَاحِلِ البَحَرِ وَزَعَمُوا أَنَّهُمْ تُجَّارٌ ولَمْ يَتَبَيَّنْ ذَلِكَ فِيهِم، فإنَّ الإمَامَ يَفْعَلُ فِيهِم مَا يُؤَدِّيهِ إليهِ اجْتِهَادُهُ، ومَا فِيهِ النَّظَرُ للمُسْلِمِينَ.

قَدْ قَسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَنَائِمَ أَهْلِ النَّضِيرِ بَيْنَ المُهَاجِرِينَ وأَدْبَعَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ، وذَلِكَ أَنَّ اللهُ أَفَاءَهَا عَلَيْهِ بِغَيْرِ خَيْلٍ، ولا رِكَابٍ، فَقَسَمَها على حَسَبِ مَا أَدَّاهُ إليهِ اجْتِهَادُهُ ولَمْ يُخَمِّسُهَا، فَكَذَلِكَ حُكْمُ مَا أَفَاءَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى المُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ المُشْرِكِينَ بِغَيْرِ قِتَالٍ.

قالَ: ويَكُونُ إلى الإمَامِ قَتْلُ هَؤُلاَءِ إِنْ شَاءَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا تُجَّاراً، فإِنْ كَانُوا تُجَّاراً لَمْ يُقْتَلُوا، وإِنْ أَرَادُوا الخُرُوجَ لأَخْذِ المَاءِ والزَّادِ فَلِلْمُسْلِمِينَ مَنْعُهُمْ مِنَ الخُرُوجِ إِلاَّ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ أَمْوَالِهِم بَعْضَهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تُجَّاراً فَهُمْ حَلاَلٌ لِمَنْ وَجَدَهُمْ مِنَ الْأَئِمَةِ، يَفْعَلُ فِيهِم مَا يَشَاءُ مِنَ القَتْل والسَّبِيِّ وغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحمَّدِ: أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على إِبَاحَةِ أَكْلِ طَعَامِ المُشْرِكِينَ بأَرْضِ العَدُوْ بِغَيْرِ إِذْنِ الإِمَامِ، وَرَوَى نَافِعٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ جَبْشَا غَنِمُوا في زَمَانِ النَّبِيِّ عَنْ طَعَاماً وعَسَلاً فَلَمْ يُخَمِّسُهُ رَسُولُ اللهِ بَطِيْق، وتَرَكَهُ لأَهْلِ العَسْكَرِ (()).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: إنَّمَا صُرِفَ إلى عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ فَرَسَهُ وعَبْدَهُ قَبْلَ قَسْمِ الغَنِيمَةِ (١٦٤٨) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَالُهُ ومِلْكُهُ بَاقِ عَلَيْهِ، فإذا قُسِمَ مِثْلُ ذَلِكَ ولَمْ يُعْلَمُ أَنَّهُ

⁽١) - رواه أبو داود (٢٧٠١)، وابن حبان (٤٨٢٥)، بإسنادهما إلى نافع به.

لِمُسْلِمٍ ثُمَّ وَجَدَهُ صَاحِبُهُ بَعْدَ البَيْعِ ثُمَّ لَمْ يَأْخُذْهُ إِلاَّ بِالثَّمَنِ، لأَنَّهُ بِيعَ ذَلِكَ باجْتِهَادِ الإمَامِ فَلاَ يُنْقَضُ حُكْمُهُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَحِلَّ اسْتِرْقَاقُ أُمُّ الوَلَدِ وإِنْ قُسِمَتِ الجِزْيَةُ التِّي فِيهَا، وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أُمُّ وَلَدَةٍ: ﴿أَعْتَقَهَا وَلَدُهَا ﴿''، وإذا بِيعَتْ أُمُّ وَلَدِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فِي الغَنِيمَةِ فَدَاهَا الإمَامُ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَدَاهَا سَيِّدُهَا، ويُتْبَعُ بثَمَنِهَا دَيْنَا عَلَيْهِ مُسْلِمٍ فِي الغَنِيمَةِ فَدَاهَا الإمَامُ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فَدَاهَا سَيِّدُهَا، ويُتْبَعُ بثَمَنِهَا دَيْنَا عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُفْدِيهَا بِهِ فِي الوَقْتِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ يُسَمَّى فَارِسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ شَبِجَاعَتِهِ، وإنَّمَا نَفَّلَهُ النبيُ ﷺ دِرْعَ المُشْرِكِ الذي كَانَ أَبُو قَتَادَةَ قَدْ قَتَلَهُ بَعْدَمَا بَرَدَ القِتَالُ، على سَبِيلِ الاجْتِهَادِ مِنَ النبيِّ ﷺ، وأَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِإِقْرَارِ الرَّجُلِ الذي كَانَ الدِّرْعُ عِنْدَهُ، وهَذا حُكْمُ كُلِّ مُقِرِّ لِغَيْرِهِ بِحَقِّ لَهُ فِي يَدَيْهِ أَنْ يَدْفَعَهُ إليهِ [١٦٥٤].

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: السَّلَبُ مِنَ الخُمُسِ، ويَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ مَغْنَم، وأَخْذُهُ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ مِنَ الإَمَام، ولاَ يَجُوزُ نَفْلٌ قَبْلَ الغَنِيمَةِ، وإنَّمَا قالَ النبيُ ﷺ:

همَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ " بَعْدَمَا بَرَدَ القِتَالُ، وهَذا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِيمَا مَضَى وفِيمَا يُسْتَقْبَلُ فَعَلَيْهِ مَضَى، لِقَوْلِهِ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً"، ومَنِ ادَّعَى أَنَّهُ فِيمَا مَضَى وفِيمَا يُسْتَقْبَلُ فَعَلَيْهِ إِلَّامَةُ الذَّلِلِ على ذَلِكَ، وإنَّمَا فَعَلَهُ النبيُ ﷺ بِحُنَيْنِ بَعْدَمَا بَرَدَ القِتَالُ، ويَدُلُ على أَنَّهُ لَمْ يُودُ بِهِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لاَزِمَا فِي المُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ أَعْطَى ذَلِكَ الدِّرْعَ أَبا قَتَادَةَ اللَّهُ لَمْ يُودُ بِهِ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا لاَزِمَا فِي المُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ أَعْطَى ذَلِكَ الدِّرْعَ أَبا قَتَادَةَ اللَّهُ اللهَ يَعْلَى مَثْلُ هَذَا مِنَ الخُمُسِ إِذَا رَأَى اللَّرْعَ أَبا قَتَادَةَ الإَمَامُ ذَلِكَ مَصْلَحَةً، فَالاجْتِهَادُ فِي هَذَا مُؤْتَنَفٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ يَعْيُقُ إِنَا لَكُمُ اللهَ يَعْفَى المُسْتَقْبَلِ أَنَّهُ أَنَّهُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ مَنْ الخُمُسِ إِذَا رَأَى عَنْ اللّهُ اللهَ اللّهُ اللهُ اللهُ عَلَى وَجُهِ عَنْ إِلَى عَمْ عَنْ وَعَمْ عَنْ اللّهُ اللهُ عَلَى وَلَكَ مَنْ الشَّافِعِيُ حَتَّى يَقُولُهُ الإَمْامُ، ويَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عَلَى وَجْهِ اللهَ عَلَى وَجْهِ اللْجَهَادِ "".

⁽١) رواه ابن ماجه (٢٥١٦)، من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف.

 ⁽۲) نقل كلام ابن أبي زيد القيرواني: ابن عبد البر في التمهيد ۲۲ / ۲٤٦، وفي الاستذكار ٥٦٠٦.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى قَوْلِ أَبِي قَتَادَةَ: (فَضَمَّنِي ضَمَّةٌ وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ المَوْتِ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ وَجَدَ عَضَّةَ المَوْتِ مِنْ شِدَّةٍ ضَمِّهِ ذَلِكَ المُشْرِكُ لَهُ حِينَ عَطَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ ضَرْبِ [أَبِي](١) قَتَادَةَ إِيَّاهُ بِالسَّيْفِ.

وقَوْلُهُ: (فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفَاً)، يَعْنِي: ابْتَعْتُ بِثَمَنِهِ حَاثِطَ نَخْلِ في بَنِي سَلِمَةً (١).

[يُخْتَرَفُ](٣) مِنْهُ التَّمْرُ، يُريدُ: يُجْتَنَى بِهِ التَّمْرَ.

وقَوْلُهُ: (لأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ في الإِسْلاَم)، يِغْنِي: اكْتَسَبْتُهُ في الإِسْلاَمِ، وَقَدْ قَالَ النبيُّ ﷺ لِعَمْرو بنِ العَاصِ: (نِعْمَ الْمَالُ الصَّالِحِ الصَّالِحِ) (٤). المَالُ الصَّالِحِ للرَّجُلِ الصَّالِحِ) (٤).

قالَ ابنُ القَاسِمِ لاَ بَأْسَ أَنْ يَقُولَ الإِمَامُ بَعْدَ أَنْ بَرَدَ القِتَالُ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ سَلَبُهُ، أُخْرِجُهُ لَهُ مِنَ الخُمُسِ)، إذا كَانَ ذَلِكَ مِنَ الإِمَامِ على وَجْهِ الاجْتِهَادِ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ أُحِبُ للإمَامِ أَنْ يَبْعَثَ الخَيْلَ ويَجْعَلَ لِمَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ شَيْنَا جُزْءً مَعْلُومًا مِنَ الغَنِيمَةِ، لأَنَّ في ذَلِكَ فَسَادُ نِيَّاتِ النَّاسِ، وكَرِهَهُ مَالِكٌ.

وقَالَ: لَوْ خَرَجَ قَوْمٌ في مِثْلِ هَذَا الوَجْهِ المَكْرُوهِ، فَيَخَرَجَ مَعَهُمْ رِجَالٌ لَمْ يَقْصِدُوا بِخُرُوجِهِمْ مَعَهُمْ قَصْدَ أُولَئِكَ، وإنَّمَا خَرَجَ هَوُّلاَءِ رَغْبَةٌ في الجِهَادِ، وإنَّمَا خَرَجَ هَوُّلاَءِ رَغْبَةٌ في الجِهَادِ، ونِكَايَةً للعَدُوّ، لَمْ [يَكُنْ](٥) بِخُرُوجِهِمْ مَعَهُمْ بَأْسٌ(١).

س زيادة لا بد منها.

⁽٢) سلمة - بكسر اللام - هم بطن من الأنصار ، وهم قوم أبي قتادة .

 ⁽٣) جاء في الأصل: يحترب، وهو خطا.

⁽ع) رواه أحمد ٤ ١٩٧، والبخاري في الأدب المفرد (٢٩٩)، بإسنادهما إلى عمرو بن العاص.

⁽٥) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وقد أشار الناسخ إلى سقطا ما في الهامش ولكنه لم يظهر في التصوير

⁽٦) ينظر قول ابن القاسم ونقله عن مالك في: المدونة ٣/ ٥٩.

قالَ مَالِكٌ: وقَدْ فَعَلَهُ بُكَيْرِ بنِ الأَشَجُّ حِينَ نَادَى أَمِيرَ الجَيْشِ الذي كَانَ فِيهِم بُكَيْرٌ: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلاً فَلَهُ كَذَا وكَذَا)، فَتَبَادَرَ القَوْمُ للقِتَالِ حِرْصًا مِنْهُمْ للأَخْذِ مَا قَدْ جُعِلَ لَهُمْ، فَالقَى بُكَيْرٌ سِلاَحَهُ، وامْتَنَعَ مِنَ الخُرُوجِ مَعَهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: ثُمَّ فَكَّرَ سَاعَةً وأَخَذَ سِلاَحَهُ، وقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنَّ مَا لِهَذَا خَرَجْتُ، وإِنَّمَا خَرَجْتُ ابْتِغَاءَ مَا عِنْدَكَ)، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، وكَانُوا غُزَاةً في البَحْرِ.

قَالَ مَالِكٌ: وذُكِرَ عَنْهُ أَنَّهُ اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ قَبْلَ خُرُوجِهِ إلى القِتَالِ، فَقَالَ: (إنِّي رَأَيْتُ فِي مَنَامِي أَنِّي أُدْخِلْتُ الجَنَّة، وسُقِيتُ فِيهَا لَبَنَا، ولأُجَرِّبَنَّ ذَلِكَ)، قَالَ: فَاسْتَقَاء، فَقَاءَ لَبَنَا، وكَانُوا بِمَوْضِع لاَ لَبَنَ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وهَذِه قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَشْهُورَةٌ، ويُكْرِمُ اللهُ مَنْ أَطَاعَة بِمَا شَاءَ (١).

* قالَ عِيسَى: كَانَ صَبِيعٌ يُتَّهَمُ بِرَأَي الخَوَارِجِ واَهْلِ الأَهْوَاءِ، فَسَأَلَ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ عَنِ الذَّارِيَاتِ، والمُرْسَلاَتِ، والنَّازِعَاتِ، فاَمَرَ بهِ فَضُرِبَ بِجَرَائِدِ النَّخِيلِ حَتَّى [أَدْمِي] (٢) جَسَدُهُ، فَلَمَّا هَمَّ أَنْ يَبْرَأَ أَعَادَ عَلَيْهِ الضَّرْب، فقالَ لَهُ صَبِيعٌ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فَقَتْلٌ مُرِيحٌ، وإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ دَوَائِي صَبِيعٌ: يا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ قَتْلِي فَقَتْلٌ مُرِيحٌ، وإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ دَوَائِي فَقَذُ بَلَغَنِي الدَّوَاءَ، فَخَلَّى عَنْهُ ونَفَاهُ إلى العِرَاقِ، وَكَتَبَ إلى أَبِي مُوسَى أَلاَ يُجَالِسَهُ أَحَدٌ، فَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنْ مُجَالَسَةِ، فَلَمًا حَسُنتْ حَالَهُ وظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ كَتَبَ بِذَلِكَ أَبو أَحَدٌ، فَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنْ مُجَالَسَةِ، فَلَمًا حَسُنتْ حَالَهُ وظَهَرَتْ تَوْبَتُهُ كَتَبَ بِذَلِكَ أَبو مُوسَى إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يُخْلِي بَيْنَهُ وبَيْنَ مُجَالَسَةِ النَّاسِ، فَقَالَ مُوسَى اللَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الأَنْفَالِ: مَا هِيَ؟ فأَجَابَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْهَا مَرَّةُ ابنُ عَبَّاسٍ للَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الأَنْفَالِ: مَا هِيَ؟ فأَجَابَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، مُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الأَنْفَالِ: مَا هِيَ؟ فأَجَابَهُ ابنُ عَبَّاسٍ، مُمَّ سَأَلَهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّةً اللَّهُ عَنْهَا مَرَةً اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمَالَةُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمَنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلْتِهُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُؤْلُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُولُ الْمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْمُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعُلِى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِلَةُ اللَّهُ الْمُؤْلُلُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُل

⁽۱) هذه القصة نقلها ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (۹ب) عن ابن القاسم قال: بلغني عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، فذكرها بنحوها، ورواها البيهقي في شعب الإيمان ٧/ ٥١، من طريق آخر بنحوه.

⁽٢) جاء في الأصل، وفي تفسير ابن مزين الورقة (١٢أ)، وما وضعته هو المناسب للسياق، وكذا في الإصابة ٣/٤٥٨، وفي سنن الدارمي (١٤٤): دمى جسده.

أُخْرَى سُؤَالَ [مُتَعَنَّتِ] (١)، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (مَثَلُكَ مِثْلُ صَبِيعٍ الَّذي سَأَلَ مُتَعَنَّتًا، فَضَرَبهُ عُمَرُ عَلَى ذَلِكَ) [١٦٠٥].

فَفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ سَأَلَ عَالِمَا عَنْ مَسْأَلَةٍ فَجَاوَبَهُ عَنْهَا أَنْ يَقْنَعَ بِجَوَابِهِ، ولاَ يَتَعَسَّفَ فِي سُؤَالِهِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذا وأَكْثَرَ مِنْهُ عُوقِبَ عَلَى فِعْلِهِ ذَلِكَ، وكَذَلِكَ حُكْمُ كُلُ مَنْ اعْتَرَضَ فِي سُنَّةٍ سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَصْحَابُهُ، وَوَقَفَ عِنْدَهَا أَهْلُ السُّنَةِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا بِمَا لَمْ يَقُلُهُ السَّلَفُ الصَّالِحُ أُدَّبَ حتَّى يَتُوبَ، كَمَا تَابَ صَبِيغٌ، ورَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ الخَوَارِج.

* * *

⁽١) جاء في الأصل: (معنت)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

بابُ القَسْمِ للخَيْلِ، وذِكْرِ الغُلُولِ، وبَاقِي أَبْوَابِ الجِهَادِ

حدَّثنا أَبو جَعْفِرٍ، قالَ: حدَّثنا ابنُ الأَعْرَابِيِّ، قالَ: حدَّثنا أَبو دَاوُدَ، قالَ: حدَّثنا أَبو مُعَاوِيةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، حدَّثنا أَبو مُعَاوِيةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَسْهَمَ لِرَجُلٍ وَلِفَرَسِهِ ثَلاَثَةَ أَسْهُمٍ، لَهُ سَهْمٌ، وسَهْمَانِ للفَرَسِ» (٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ في المُوَطَّأ، وقَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ هَذَا.

قَالَ: وَالبَرَاذِينُ بِمَنْزِلَةِ الخَيْلِ إِذَا أَجَازَهَا الوَالِي، وَهِيَ الْقَوِيَّةُ اللَّاحِقَةُ بالخَيْلِ في قُوَّتِهَا، وحَمْلِهَا للرَّكْضِ، فَهَذهِ يُسْهَمُ لَهَا كَمَا يُسْهَمُ للخَيْلِ^(٣).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ يَثَلِيْةِ للَّذِينَ سَأَلُوهُ أَنْ يُقْسِمَ بَيْنَهُمْ غَنِمَتَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: "لَوْ أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمَرِ تِهَامَةَ نَعَمَاً لَقَسَمْتُهُ بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلاً، ولاَ جَبَانَاً، ولاَ كَذَّاباً» [1773].

قَالَ عِيسَى: يُقَالُ لِمَا نَبَتَ فِي [...](١) جِبَالِ مَكَّةَ: السَّمَرُ، فَقَالَ ﷺ: لَوْ

⁽١) جاء في الأصل: خليل، وهو خطأ.

⁽۲) رواه أبو داود (۲۷۳۳) عن أحمد بن حنبل به.

⁽٣) نقل ابن مزين قول مالك في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٢ب).

⁽٤) توجد هنا كلمة رسمت هكذا: (شعراً)، وهي كذلك في تفسير ابن مزين، ولم أجد لها معنى، ولعلها: (صحراء)

غَنِمْتُمْ مِثْلَ عَدَدِ تِلْكَ السَّمَرِ إِبِلاً لَقَسَمْتُهَا بَيْنَكُمْ، (ثُمَّ لاَ تَجِدُونِي بَخِيلاً، ولاَ جَبَاناً، ولاَ كَذَّاباً)(١).

قالَ عِيسَى: لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ الأَنْبِيَاءِ البُخْلُ، ولاَ الجُبْنُ، وقَدْ يَكُونَ المُؤْمِنُ بَخِيلاً وَجَبَاناً، ولاَ يَكُونُ كَذَّابَاً، لأَنَّ الكَذَّبَ مُجَانِبٌ للإيمَانِ.

وقَوْلُهُ في هَذَا الحَدِيثِ: (أَذَّوُا الخَائِطَ والمِخْيَطَ)، يَغْنِي: أَدُّوا الخَيْطَ والإِبْرَةَ مِنَ الغَنِيمَةِ ومَا قَلَّ مِنَ الغُلُولِ، (فإنَّ الغُلُولَ عَارٌ، ونَارٌ، وَشَنَارٌ على أَهْلِهِ)، فَالعَارُ: العَيْبُ، والشَّنَارُ: الفَضِيحَةُ.

قَالَ عِيسَى: هَذَا كُلُّهُ كَلاَمٌ وَاحِدٌ، ومَعْنَاهُ العَيْبُ.

وَفَوْلُهُ: (شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ)، يَعْنِي: إذا أَخَذَهُ الرَّجُلُ مِنَ المَعْنَمِ عَلَى وَجْهِ الغُلُولِ، وَكَانَ فَهُوَ حَرَامٌ وإِنْ قَلَّ ثَمَنُهُ، وَمَا أَخَذَهُ الرَّجُلُ مِنَ المَعْنَمِ على غَيْرِ وَجْهِ الغُلُولِ، وكَانَ ثَمَنُهُ يَسِيرًا وكَانَ مُحْتَاجَا إليهِ، قالَ مَالِكٌ: كَالنَّعْلِ يَحْتَذِيهِ الرَّجُلُ، أَو الجِلْدُ يُعَمِّدُهُ وَعِيدَانٌ يَعْمَلُ مِنْهَا مَشَاجِبَ (٢)، فَلاَ بَأْسَ بِأَخْذِ مِثْلَ هَذَا اليسِيرِ إذا اخْتَاجَ إليه، ولَمْ يَأْخُذُهُ عَلَى وَجْهِ الغُلُولِ.

- * إِنَّمَا كَرِهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّلاَةَ على الغَالِّ إعْظَامًا مِنْهُ لِشَأْنِ الغُلُولِ، ولِكَيْ يَرْتَدِعَ بِذَلِكَ مَنْ هُمَّ أَنْ يَغُلُّ [١٦٦٧].
- * ومَعْنَى تَكْبِيرِه عَلَى القَبِيلَةِ الذي وُجِدَ العِقْدُ في بَرْدَعَةِ أَحَدِهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى المَيْتِ المَعْنَى تَكْبِيرِه عَلَى القَبِيلَةِ الذي وُجِدَ العِقْدُ في بَرْدَعَةِ أَحَدِهِمْ كَمَا يُكَبَّرُ عَلَى المَيْتِ العُلُولِ الذي كَانَ فِيهِم، المَيْتِ العُلُولِ الذي كَانَ فِيهِم، فَصَارُوا بِذَلِكَ كَالمَوْتَى الذينَ يُصَلَّى عَلَيْهِم، ويُدْعَى لَهُمْ، وهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى تَعْظِيمٍ أَمْرِ العُلُولِ.
- * [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: السَّهْمُ الغَرِبُ هُوَ الذي يُرْمَى بهِ إلى جَمَاعَةِ النَّاسِ، وَلاَ يُقْصَدُ بهِ وَاحِدٌ بعَيْنِهِ.

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (١٣٠ب)

⁽٢) المشاجب جمع مِشْجُب، وهو ما يعلَّق عليه الثياب، المعجم الوسيط ١ / ٤٨٣.

وَأَقْسَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى مِدْعَمِ أَنَّ الشَّمْلَةَ التِّي أَخَذَهَا غُلُولاً لَتَشْتَعِلُ عَلَيْهِ نَارًا لِعِلْمِهِ ﷺ بذَلِكَ (١٦٦٩).

* ولَمْ تَحِلَّ الغَنَائِمُ لِغَيْرِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ، وإِنَّمَا كَانَتِ الغَنِيمَةُ تُجْمَعُ فَتَنْزِلُ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتَحْرِقَهَا، فَأَحَلَّهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِهَذِهِ الأُمَّةِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ لَوَلَا كِنَبُّ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ اللهِ سَبَقَ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ اللهِ سَبَقَ لَمَسَكُمْ فِيمَا أَخَذُمُ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ [الانفال: ١٨] يَعْنِي: أَنَّهُ سَبَقَ مِنَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ لِهَمُ الغَنائِم، ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَكُلُواْ مِمَا غَنِمَتُمْ حَلَالًا طَتِبَا ﴾ [الانفال: ١٩]، فَكَانَتِ الغَنِيمَةُ في أَوَّلِ الإسلامِ للنبيِّ ﷺ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ يَتَعَلُونَكَ عَنِ الْأَنفَالُ لِللهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١]، ثُمَّ قَسَمَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿ ﴿ وَالْمَسْلِمِينَ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ وَفَانَ لِللهِ مُمْكُم ﴾ [الانفال: ١٤]، إلى آخِرِ الآيةِ، وصَارَتِ الأَرْبَعَةُ الأَخْمَاسِ للَّذِينَ غَنِمُوهَا، وقالَ ﷺ: "مَالِي مِمَّا أَفَاءَ اللهُ عَلَيْكُمْ إلاَ الخُمُسَ، والخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ " [١٦٦٦]، فَالخُمُسُ مَرْدُودٌ إلى عَلَيْكُمْ المُسْلِمِينَ، فَمِنْهُ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقاضِيهِم، وصَاحِبُ أَعْمَالِهِمْ مَصَالِحِ المُسْلِمِينَ، فَمِنْهُ يُعْطَى غَازِي المُسْلِمِينَ، وقاضِيهِم، وصَاحِبُ أَعْمَالِهِمْ اللّهِ لا غَنَاءَ بالمُسْلِمِينَ، وَعَنْ مَنْ يَقُومُ لَهُمْ فِيهَا.

* [قال] عَبُدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ عَبَّاسِ: (مَا ظَهَرَ الغُلُولُ فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ أَلْقَى فِي قُومٍ قَطُّ إِلاَّ كَثْرَ فِيهِمُ المَوْتُ) [١٦٧٠]، وذَكَرَ فِي قُلُوبِهِمِ الرُّعْبَ، ولاَ فَشَا الزِّنَا فِي قَوْمٍ قَطُّ إِلاَّ كَثْرَ فِيهِمُ المَوْتُ) [١٦٧٠]، وذَكَرَ الحَدِيثَ إِلَى آخِرِه، فَفِي هَذا بَيَانٌ: أَنَّ المُعَاصِي إِذَا فَشَتْ فِي النَّاسِ فَلَمْ تُغَيَّرُ كَانَ لِكُلُّ صِنْهِ مِنْهَا عُقُوبَةً يُعَاقَبُ بِهَا كُلُّ مَنْ فَشَتْ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يُغَيِّرُوهَا، لِكُلُّ صِنْهِ مِنْهَا عُقُوبَةً يُعَاقَبُ بِهَا كُلُّ مَنْ فَشَتْ فِيمَا بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يُغَيِّرُوهَا، وَوَقَدْ فَتُنَاقُ بِهَذَا أَنَّ المُعَاصِي عَلَى آهَلِهَا، فَتَكُونُ عُقُوبَةً العُقُوبَةَ فَذْ تُصِيبُ الظَّالِمَ وغَيْرَهُ إِذَا لَمْ تُغَيِّرِ المَعَاصِي عَلَى آهَلِهَا، فَتَكُونُ عُقُوبَةً للطَّالِم، وكَفَّارَةً لِغَيْرِهِ، وإذا عُمِلَتِ المَعَاصِي سِرًّا لَمْ تَضُرَّ إِلاَّ لأَصْحَابِهَا.

* قَوْلُهُ عَلَيْهُ فِيمَنْ قُتِلَ صَابِرًا مُحْتَسِبا أَنَّهُ تُكَفَّرُ عَنْهُ خَطَايَاهُ إِلاَّ الدَّيْنَ [١٦٧٦]، يَحْتَمِلُ هَذَا الحَدِيثُ وَاللهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ المَقْتُولُ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي بِهِ دَيْنَهُ فَلَمْ يَفْعَلْ حَنِّى قُتِلَ، وَمَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَلَقِيَ اللهَ وَهُو ظَالِمٌ لأَخِيهِ بِمَطْلِهِ دَيْنَهُ، وأَمَّا مَنْ كَانَ في عُسْرَةٍ وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي مِنْهُ دَيْنَهُ فَبِخِلاَفِ ذَلِكَ، وقَدْ قَالَ ﷺ: امَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِوَرَثَتِهِ، ومَنْ تَرَكَ دَيْناً فَالِيًّ ('')، فَهَذا هُوَ الدَّيْنُ الذِي لاَ يَسْتَطِيعُ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ [أَدَاثُهُ]'') إلى صَاحِبهِ، فَمَتَى قُتِلَ هَذا في سَبِيلِ اللهِ كَفَّرَ اللهُ عَنْهُ خَطَايَاهُ، وكَانَ دَيْنُهُ في ذِمَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ عَنْ [أبي] (٣) النَّضْرِ: ﴿ أَنَّ النَّفْرِ: ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ الْنَصَرَفَ مِنْ صَلاَةٍ مِنَ الصَلَوَاتِ، فَقَالَ: مَنْ هَهُنَا مِنْ يَنِي فُلاَنِ؟ فَأَجَابَهُ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ، فقالَ: إِنَّ صَاحِبَكُمْ قَدْ حُبِسَ بِدَيْنِ عَلَيْهِ دُونَ الجَنَّةِ، فإِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُقْضُوهُ عَنْهُ فَافْعَلُوا، فَفَعَلُوا، وَلَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في المُوطَّأُ هَذَا الحَدِيثَ. الحَديثَ.

وفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مَنْ أَدَّى عَنْهُ دَيْنَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ تَسْقُطُ عَنْهُ فِيهِ التَّبِعَةُ، كَمَا قَدْ يُتَصَدَّقُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ فَتَنْفَعُهُ الصَّدَقَةُ في قَبْرِهِ، ويُؤْجَرُ عَلَيْهَا.

* قَوْلُهُ فِي البَقِيعِ: (مَا عَلَى الأَرْضِ بُقْعَةٌ أَحَبُ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَبْرِي بِهَا مِنْهَا)[١٩٧٨]، يَعْنِي: مَقْبَرَةَ المَدِينَةِ، فَفِي هَذا دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى سَأَيْرِ بِقَاعِ الدُّنْيَا.

* وقَدْ تَمَنَّى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَنْ يُدْفَنَ بِالمَدِينَةِ، وأَنْ يَمُوتَ شَهِيداً [١٦٨٠]، فَأَعْطَاهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَا تَمَنَّى مِنَ الشَّهَادَةِ، ودُفِنَ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ وأَبِي بَكْرِ بِالمَدِينَةِ، وقَتَلَهُ مَجُوسِيٍّ لاَ يَحْتَجُّ عِنْدَ اللهِ بِسَجْدَةٍ سَجَدَهَا لَهُ، فَفِي هَذا دَلِيلٌ على بالمَدِينَةِ، وقَتَلَهُ مَجُوسِيٍّ لاَ يَحْتَجُّ عِنْدَ اللهِ بِسَجْدَةٍ سَجَدَهَا لَهُ، فَفِي هَذا دَلِيلٌ على أَنَّ مَنْ سَجَدَ للهِ مُؤمِنا بِهِ مُصَدِّقاً بِنَبِيهِ عَلِيهُ أَنَّهُ يَحْتَجُ بِذَلِكَ عِنْدَ اللهِ، وَلاَ يُخَلِّدُ فِي النَّارِ، وإنْ وَاقَعَ الكَبَاثِرَ، وَيَصْدُقُ هَذا قَوْلُهُ في حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: ﴿ أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ في قَلْهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلِ مِنْ إِيمَانٍ ﴾ (٥).

⁽١) رواه البخاري (٢٢٦٨)، ومسلم (١٦١٩)، من حديث أبي هريرة.

⁽٢) جاء في الأصل: أداه، وهو خطأ ظاهر.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها.

⁽٤) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٨٦أ)، نسخة تركيا.

⁽٥) رواه البخاري (٢٢)، ومسلم (١٨٤)، من حديث أبي سعيد الخدري.

و(الغَرَائِزُ): هِيَ الطُّبَاعُ التي يُطْبَعُ عَلَيْهَا ابنُ آدَمَ.

وَقُولُهُ: (والقَتْلُ حَتْفٌ مِنَ الحُتُوفِ) ، يَعْنِي: هُوَ مَنِيَّةٌ مِنَ المَنَايَا.

(والشَّهِيدُ مَنِ احْنَسَبَ نَفْسَهُ عَلَى اللهِ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ قَاتَلَ إِيمَاناً واحْتِسَابَاً حَتَّى قُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ.

* قالَ أَبُو عُمَرَ: تَرْجَمَ مَالِكُ فِي المُوطَّأُ (بَابُ مَا يُكُرَهُ مِنَ الشَّيءِ يُجْعَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ فِي عَيْرِ سَبِيلِ اللهِ اللهِ فِي عَيْرِ السَّبِيلِ اللهِ) اللهِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَلِصَاحِبهِ السَّبِيلِ ، كَمَا كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِمَنْ لَهُ نِصْفُ جَمَلٍ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَلِصَاحِبهِ السَّبِيلِ ، كَمَا كَرِهَ عُمَرُ الخَطَّابِ لِمَنْ لَهُ نِصْفُ جَمَلٍ فَي سَبِيلِ اللهِ ، وَلِصَاحِبهِ نِضْفُ الجَمَلِ اللهِ ، وَلَصَاحِبهِ نِضْفُ الجَمَلِ اللهِ ، وَلَمَا مِنْهُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِظَهْرِ جَمَلٍ وَحْدَهُ ، وَسُخَيْمَا) الجَمَلِ اللهُ عَمْرُ فِي لَفْظِهِ أَنَّهُ كَاذِبٌ ، فَقَالَ لَهُ : وَالسَّحَيْمُ نَصْغِيرُ أَسْحَمٍ ، وَهُو الأَسْوَدُ ، وَالشَّحَيْمُ تَصْغِيرُ أَسْحَمٍ ، وَهُو الأَسْوَدُ ، وَالشَّحَيْمُ تَصْغِيرُ أَسْحَمٍ ، وَهُو الأَسْوَدُ ، وَالشَّحَيْمُ مَنْ مِنْ الخَطَابِ صَحِيحَ الْفِرَاسَةِ ، جَلِيلَ القَدْرِ عِنْدَ اللهِ عَرْ وَجَلً ، وَعِنْدَ المُسْلِمِينَ .

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهِ: "إِنَّ اللهَ جَعَلَ الحَقَّ عَلَى لِسَانِ عُمَرَ وَقَلْبِهِ، (')، (وَلَمْ يَلْفَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكَا فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَجُهِ) ('')، وَوَافَقَ رَبَّهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي يَلْفَهُ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكَا فَجًا إِلاَّ سَلَكَ فَجًا غَيْرَ فَجُهِ) ('')، وَوَافَقَهُ رَبَّهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي ذَلِكَ ('')، إلى غَيْرِ مَا شَيءِ يَطُولُ الكِتَابُ بِبَعْضِ يُلاَثِ، وَوَافَقَهُ رَبُّهُ جَلَّ وَعَنْ جَمِيعِ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ مِنْ خَالاَتِ النبيِّ ﷺ مِنَ الرَّضَاعَةِ،

⁽١) رواه الترمذي (٣٦٨٢)، من حديث ابن عمر .

⁽٢) رواه البخاري (٣١٢٠)، ومسلم (٢٣٩٦)، من حديث سعد بن أبي وقاص.

⁽٣) رواه البخاري (٣٩٣)، من حديث أنس.

وَهِيَ أُخْتُ أُمَّ سُلَيْمٍ امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ، وفِي حَدِيثِها فَضْلُ غَزَاةِ البَخرِ [١٦٨٩].

قَوْلُهُ: (يَرْكَبُونَ ثَبَجَ هَذَا البَحْرِ)، يَعْنِي: يَرْكَبُونَ ظَهْرَ هَذَا البَحْرِ للغَزْوِ فِي سَبِيلِ اللهِ.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ: إِبَاحَةُ الغَزُو فِي البَحْرِ بالنَّسَاءِ، وَوَصْفُ رَسُولِ اللهِ ﷺ صِفَةَ شُهَدَاءِ البَحْرِ والبَرُ فِي الجَنَّةِ أَنَّهُمْ مُلُوكٌ على الأَسِرَّةِ.

وأَجَابَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ دَعْوَةً رَسُولِ اللهِ ﷺ لأُمَّ حَرَامٍ فَجَعَلَها مِنْ شُهَدَاءِ البَحْرِ، وَأَجَابُ البَحْرِ، فَمَاتَتْ وَدُفِنَتْ في وَذَلِكَ أَنَّهَا صُرِعَتْ عَنْ دَائِتِهَا بِقُبْرُسٍ (١) على سَاحِلِ البَحْرِ، فَمَاتَتْ وَدُفِنَتْ في ذَلِكَ المَكَانِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مُعَاذِ: (الغَزُّوُ غَزُّوَانِ)[١٦٩٣]، يَعْنِي: هُمَا غَزُّوَانِ، مُبَارَكٌ فِيهِ ومَذْمُومٌ.

(فَالَّذِي تُنْفَقُ فِيهِ الكَرِيَمَةُ)، يُرِيدُ: الذَّهَبَ والفِضَّةَ، مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ. (وَيُيَاسَرُ فِيهِ الشَّرِيكُ)، يَعْنِي: يُحْسِنَ الإنْسَانُ فِيهِ مُعَاشَرَةَ رَفِيقِه.

(ويُطَاعُ فِيهِ ذُو الأَمْرِ)، يَعْنِي: يُطَاعَ فِيهِ أَمِيرُ الجَيْشِ فِيمَا أَمَرَ مِنَ الطَّاعَاتِ، فَهَذَا الغَزْوُ بَرَكَةٌ عَلَى صَاحِبهِ كُلَّهِ، ومَا كَانَ ضِدُّ هَذَا فَهُوَ غَزْوٌ مَذْمُومٌ لاَ يَرْجِعُ صَاحِبُهُ مِنْهُ سَالِمَا مِنَ الوِزْرِ كَمَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ.

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «الخَيْلُ فِي نَوَاصِيهِا الخَيْرُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ»، يَغْنِي: الخَيْلَ المُعَدَّةِ فِي سَبِيلِ اللهِ للجِهَادِ عَلَيْهَا في نَوَاصِيهَا الخَيْرِ، وَهُوَ الأَجْرُ والغَنِيمَةُ، بِخِلاَفِ الخَيْلِ المُعَدَّةِ للفِتَنِ التِّي رُبِطَتْ فَخْرًا وَرِيَاءً ونَوَاءً لأَهْلِ الإسلامِ.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الجِهَادَ مَاضٍ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، وفِي غَيْرِ المُوَطَّأُ أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «الجِهَادُ مَاضِ مِنْذُ بَعَثَ اللهُ نَبَيَّهُ إلى آخِرِ عِصَابَةٍ مِنْ

⁽١) قبرس _ بضم أوله وسكون ثانيه ثم ضم الراء، وسين مهملة _ هي الجزيرة في بحر الروم الذي يسمى اليوم بالبحر الأبيض المتوسط، ينظر: معجم البلدان ٤ / ٣٠٥.

أُمَّتِي تُقَاتِلُ الدَّجَّالَ»(١)، فَهَذا الحَدِيثُ يُقَوِّي الأَوَّلَ أَنَّ الجِهَادَ يَبْقَى في هَذِه الأُمَّةِ إلى يَوْم القِيَامَةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي مُسَابَقَةِ النبيُ ﷺ بَيْنَ الخَيْلِ (١٦٩٦) مِنَ الفِقْهِ: رِيَاضَةُ الخَيْلِ المُعَدَّةِ للجِهَادِ، وأَنَّ المُسَابَقَةَ بَيْنَ الخَيْلِ سُنَّةٌ، وأَنَّهُ لاَ بَأْسَ أَنْ تُجْرَى فِي المُسَابَقَةِ الأَمْيَالَ.

* قَالَ يَخْيَى بِنُ مُزَيْنِ: بَيْنَ الحَفْيَاءِ وبَيْنَ الوَدَاعِ خَمْسَةُ (٢) أَمْيَالٍ، وبَيْنَ النَّنِيَّةِ ومَشْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ نَحْوٌ مِنْ مِيلٍ، وإنَّمَا قِيلَ لَهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ وَمَشْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ نَحُوُ مِنْ مِيلٍ، وإنَّمَا قِيلَ لَهَا ثَنِيَّةُ الوَدَاعِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ النبيَّ ﷺ وَدَّعَ بِهَا أَصْحَابَهُ فِي خُرُوجِهِ إلى بَعْضِ أَسْفَارِهِ (٣) [١٦٩٦].

وَجَعَلَ النبيُّ ﷺ للخَيْلِ النِّي [لَمَان تُضَمَّرُ غَايَةً في الجَرِي دُونَ غَايَةِ النَّي قَدْ أُضْمِرَتْ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُضَمَّرَةَ أَقْوَى عَلَى الجَرِي مِنَ النِّي لَمْ تُضَمَّرْ، وفي هَذِه إَضَارَةٌ إلى النَّاسِ لاَ يَسْتَوُونَ في العِبَادَاتِ، وَحَسَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ أَنْ يَتَكَلَّفَ مِنْهَا مَا يُطِيقُ ويَدُومُ عَلَيْهِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (لاَ بَأْسَ بِهِ هَانِ الخَيْلِ إِذَا دَخَلَ فِيهَا مُحَلِّلٌ) [١٦٩٧]، يَعْنِي: لاَ بَأْسَ أَنْ يَتَرَاهَنَ الرَّجُلاَنِ فَيُخْرِجُ هَذَا مِنْ مَالِهِ سَبْقاً دِينَارَا أَو مَا أَشْبَهَهُ، ويُخْرِجُ الثَّانِي مِنْ مَالِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ويُدْخِلاَنَ مَعَ أَنْفُسِهِمَا رَجُلاَ أَو مَا أَشْبَهَهُ، ويُخْرِجُ الثَّانِي مِنْ مَالِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ويُدْخِلاَنَ مَعَ أَنْفُسِهِمَا رَجُلاَ أَو مَا أَشْبَهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَمَا مِنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُعَلِّلُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُ اللَّهُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمِلُ وَاللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُولِقُ وَاللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ وَالْمُولِ وَالْمُولِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُولُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُولُ وَاللَّهُ وَالْمُولُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُولُولُولُ وَالْمُو

⁽۱) رواه الداني في السنن الواردة في الفتن ٣ / ٧٥٠ من حديث الحسن البصري مرسلا، ورواه أبو داود (٢٥٣٢) وغيره من وجه آخر عن أنس بنحوه، وإسناده ضعيف أيضا.

⁽٢) عند ابن مزين: سبعة أميال.

⁽٣) نقل ابن مزين هذا في تفسير كتاب الجهاد، الورقة (٧ب) عن يحيى بن يحيى.

⁽٤) صوبه الناسخ في الحاشية، وكذا هو في الموطأ.

قالَ مَالِكُ: وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ (١)، وإنَّمَا الذي يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِهِ سَبْقاً كَمَا يَفْعَلُ الإمَامُ، فإنْ سَبَقَ بِفَرَسِهِ كَانَ السَّبْقُ الذِي أَخْرَجَهُ الرَّجُلُ مِنْ مَالِهِ لِصَاحِبِ الفَرَسِ المُصْلِ إذا كَانَتْ خَيْلاً كَثِيرَةً، وَالمُصْلِي مِنَ الخَيْلِ هُوَ الذي يَكُونُ رَأْسُهُ عَلَى صِلَى الفَرَسِ السَّابِقِ في حِينِ جَرَى الخَيْلُ وصَلَى الفَرَسُ النَّابِقِ أَصْلَ إِلْيَبِهِ، فإذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ فَرَسٌ جَاعِلٌ على السَّبْقِ وآخَرُ، فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبْقِ الذِي كَنَ السَّبْقُ طُعْمَةً، وإنْ سَبَقَ فَرَسُ الذِي لَمْ يُخْرِجْ مِنْ مَالِهِ شَيْئَا أَخَذَ السَّبْقَ الذِي كَانَ قَدْ أَخْرَجَهُ صَاحِبُهُ (٢).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وفِي رِوَايةِ ابنِ بُكَيْرٍ سُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ سَمِعْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى .

فَقِيلَ لَهُ: مَا تَفْسِيرُهُ؟ فقالَ: أَمَّا (الجَلَبُ) فَهُوَ أَنْ يَتَخَلَّفَ الفَرَسُ عَنِ الجَرِي فِي السَّبْقِ، فَيُحْرَّكُ وَرَأَهُ الشَّيءَ يَسْتَحِثُ بهِ، فَيَزِيدُ في جَرْيهِ فَيَسْبِقُ، فَهَذَا هُوَ (الجَلَبُ)، وأَمَّا (الجَنَبُ) فَإِنَّهُ يُجْنِبُ مَعَ الفَرَسِ الذِي يُسَابِقُ بهِ فَرَسٌ آخَرُ، حَتَّى إذا دَنَى مِنْ مَوْضِعِ الغَايَةِ تَحَوَّلَ رَاكِبُهُ عَلَى الفَرَسِ المَجْنُوبِ فَسَبَقَ عَلَيْهِ وأَخَذَ الشَّرَسِ المَجْنُوبِ فَسَبَقَ عَلَيْهِ وأَخَذَ الشَّرْسِ المَجْنُوبِ فَسَبَقَ عَلَيْهِ وأَخَذَ الشَّرْسِ المَجْنُوبِ فَسَبَقَ عَلَيْهِ وأَخَذَ الشَّرْسُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في مُوطَّئِهِ هَذِه الحِكَايةِ عَنْ مَالِكِ.

⁽۱) ينظر قول مالك في كتاب: النوادر والزيادات ٣/ ٤٣٤. والمصلي سمي بذلك لأن جحفلته على صلى السابق، وهو أصل ذنبه، والجحفلة لذوات الحافر من الخيل والبغال والحمير كالشفة للإنسان، ينظر: النوادر والزيادات، والمعجم الوسيط ١٠٨/١.

⁽٢) نقل قول مالك: ابن مزين في تفسير كتاب الجهاد (١١٥).

⁽٣) لم أجد هذا النص في موطأ ابن بكير، في النسختين المختلفتين التي في حوزتي، ولكن نقله ابن عبد البر في التمهيد ١١/١٤ من رواية القعنبي، ولم أجد هذا النص في النسخة المطبوعة من هذه الرواية. والحديث رواه أبو داود (٢٥٨١)، والترمذي (١١٢٣)، والنسائي ٦/ ١١١، من حديث عمران بن الحصين، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

* قَوْلُ اليَهُودِ حِينَ خَرَجَتْ إلى النَّخِيلِ بِمَسَاحِيهَا ومَكَاتِلِهَا، والمَكَاتِلُ: القَفَفُ^(۱)، فَصَبَّحَتْهُمْ خَيْلُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا عِلْمَ عِنْدَهُمْ بِهَا، فَلَمَّا رَأَوْهَا قَالُوا: (مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسَ)، يَعْنُونَ: هَذَا مُحَمَّدٌ وَالْعَسْكَرُ، وَهُوَ الْخَمِيسُ، فَصَبَّحَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُمْ في دِيَارِهِمْ آمِنُونَ [١٦٩٩].

قَالَ عِيسَى: وَالعَمَلُ علَى أَنْ لاَ يُغَارَ عَلَى العَدُو بِلَيْلٍ.

وقَالَ مَالِكٌ: وَلاَ يُقَاتَلُ العَدُوُ حَتَّى [يُدْعَى] (٢) إلى الإسْلاَمِ، فإنْ أَبُوا مِنَ الإِسْلاَمِ مِنْهُ عُرِضَتْ عَلَيْهِم الجِزْيَةُ، فإنْ أَبُوا مِنْهَا قُوتِلُوا، إلاَّ مَنْ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ الإِسْلاَمُ، وَعَرَفُوا مَا يُقَاتَلُوا عَنْهُ، فإنَّ هَوُلاَءِ يُقَاتَلُونَ وَلاَ يُدْعَوْنَ.

قَالَ غَيْرُهُ: كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ بأَهْلِ خَيْبَرَ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ دَعَاهُمْ إلى الإسْلاَم قَبْلَ ذَلِكَ، فَأَبُوا عَلَيْهِ وَلَمْ يُجِيبُوهُ إليه.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ سَبَبُ إِخْرَاجِ عَمْرِوِ بِنِ الجَمُوحِ وعَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِهِ الْأَنْصَارِيَيْنِ مِنْ قَبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمٍ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُحُدٍ، اللَّانْصَارِيَيْنِ مِنْ قُبُورِهِمَا بَعْدَ سِتَّةٍ وأَرْبَعِينَ سَنَةً، مِنْ يَوْمٍ دُفِنَا بِالبَقِيعِ يَوْمَ أُحُدٍ، الفَّنَاةَ التِّي جُلِبَتْ مِنْ جَبِّلِ أُحُدٍ إلى المَدِينَةِ (٣)، فَوَقَعَ حَفْرُهُا بِجَنْبِ قَبْرَيْهِمَا، فَلَمَّا الفَّيْنِ عَلَيْهِمَا السَّيْلُ أُخْرِجَا مِنْ ذَلِكَ القَبْرِ، لِيُذْفَنَا في غَيْرِهِ، فَوُجِدَا لَمْ يَتَغَيَّرَا، وَهَذَا مِنْ بَرَكَةِ الشَّهَادَةِ في سَبيلِ اللهِ [١٧٠٤].

وقالَ غَيْرُهُ: فِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأَرْضَ لاَ تَأْكُلُ لُحُومَ الشُّهَدَاءِ.

* * *

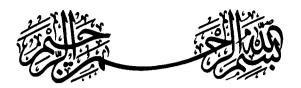
تَمْ كَتَابُ الجِهَادِ بِحَمْدِ الله وعَوْنهِ، يتلُوه كتابُ الحجِّ إن شاء الله تعالى

* * *

⁽١) القفف، هي: الزنبيل الكبير ينقل فيها التراب وغيره، ينظر: تحفة الأحوذي ٥/ ١٣١.

⁽٢) جاء في الأصل: يدعو، وما وضعته هو المناسب للسياق.

 ⁽٣) كذا قال المصنف رحمه الله تعالى وهو وهم، فإن شهداء أحد لم يدفن أحد منهم بالبقيع، وإنما دفنوا في ساحة المعركة بأحد، وهذا مما لا خلاف فيه.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الْحَجِّ لَمْ يُفَسِّرُهُ ابنَ مُزَيْنِ (١)

بابُ الغُسْل للإخرَام ومَا يَلْبَسُهُ المُحْرِمُ

حدَّ ثنا أَبُو مُحَمَّدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، قالَ: حَدَّ ثنا أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ، قالَ: حَدَّ ثنا ابنُ وَضَّاحٍ، قالَ: حدَّ ثنا عَبْدَةُ بنُ قالَ: حدَّ ثنا عَبْدَةُ بنُ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ سُلَيْمَانَ، [عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ] (٢) قالَ: حدَّ ثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ بنَ القَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ [قَالَتْ] (٣): (نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بنَ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ [قَالَتْ] (٣): (نَفِسَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بنَ أَبِيهِ بَكْرٍ بالشَّجَرَةِ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبا بَكْرٍ أَنْ يَأْمُرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلً) (١٤).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ عَائِشَةَ [١١٥٠].

قَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ يَصِحُّ للقَاسِمِ سَمَاعٌ مِنْ أَسْمَاءَ، وحَدِيثُهُ عَنْهَا في المُوطَّأ مُرْسَلٌ، والصَّحِيحُ فِيهِ كَمَا رَوَاهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَاثِشَةَ.

⁽۱) أي أن ابن مزين لم يفسره في كتابه تفسيرا مفصلا، وإنما ذكر فيه بعض المسائل، والدليل على ذلك أنه قد وصلنا جزء من تفسيره وفيه تفسيره لكتاب الحج، وقد ضمن فيه ابن مزين كثيرا من المسائل المنقولة عن أئمة المالكية.

⁽٢) زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٣) في الأصل: قال، وهو خطأ ظاهر.

⁽٤) رواه مسلم (١٢٠٩)، وأبو داود (١٧٤٣)، وابن ماجه(٢٩١١)، بإسنادهم إلى عبدة بن سليمان به .

فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: حَجُّ الرَّجُلِ بِزَوْجَتِهِ وإِنْ كَانَتْ حَامِلاً، والغُسْلُ عِنْدَ الإِهْلاَلِ بِالحَجِّ، وفي أَمْرِ النبيِّ ﷺ النَّفَسَاءِ بِالغُسْلِ عِنْدَ الإِحْرَامِ دَلِيلٌ على تَأْكِيدِ الغُسْلِ عِنْدَ الإِحْرَامِ، إِذْ يُؤْمَرُ بِهِ مَنْ لاَ يُصَلِّي، وَمَنْ تَرَكَهُ فَقَدْ أَثِمَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ فِدْيَةٌ.

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَمَّا رَوَاهُ زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ، عَنْ [ابن] (١) أَبِي وَاقِدِ اللَّيْئِيُّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِغْتُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ لأَزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ: (هَذِه، ثُمَّ ظُهُورُ المُحُصُرِ)، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ شِيعِيٌّ كَذِبٌ لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ الحُصُرِ)، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدٍ: هَذَا حَدِيثٌ شِيعِيٌّ كَذِبٌ لا يَصِحُّ، وإنَّمَا أَرَادَ بهِ نَاقِلُهُ الطَّعْنَ عَلَى عَائِشَةَ بِخُروجِهَا فِي دَمِ عُثْمَانَ، وحَجُّهَا بَعْدَ النبيُّ ﷺ، وَمَا كَانَتْ عَائِشَةُ لِتَسْمَعُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثُمَّ تُخَالِفُهُ (٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى يَحْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ، عَنْ نَافِعٍ، عَن إِبْرَاهِيمَ بِنِ عَبْدِ اللهِ بِنِ حُنَيْنٍ [١١٥٤]، وَلَمْ يَذْكُر ابِنِ بُكَيْرٍ نَافِعًا في هَذَا المُسْنَدِ، وإنَّمَا قالَ: عَنْ مَالِكِ، عَنْ زَيْدِ بِنِ أَسْلَمَ، عَن إِبْرَاهِيمَ بِنِ عَبْدِ اللهِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ (٣).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: اخْتَلَفَ ابنُ عَبَّاسٍ وَالمِسْوَرُ بنُ مَخْرَمَةَ وَهُمَا بالأَبْوَاءِ، وَهِيَ بِقُرْبِ الجُخْفَةِ، فِي المُحْرِمِ يَغْتَسِلُ مِنَ الحَرِّ، هَلْ يَغْسِلُ رَأْسَهُ أَمْ لاَ يَغْسِلُهُ؟

⁽١) زيادة لا بد منها، وهي موجودة في مصادر الحديث.

⁽۲) الحديث رواه أبو داود (۱۷۲۲)، وأحمد ٥ /۲۱۸، والبيهقي في السنن ٤ /٣٢٧، بإسنادهم إلى زيد بن أسلم به. وأشار الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٤ / ٧٤ إلى أن إسناده صحيح، وقال: وأغرب المهلب فزعم أنه من وضع الرافضة لقصد ذم أم المؤمنين عائشة في خروجها إلى العراق للإصلاح بين الناس في قصة وقعة الجمل، وهو إقدام منه على رد الأحاديث الصحيحة بغير دليل، والعذر عند عائشة أنها تاولت الحديث المذكور كما تاوله غيرها من صواحباتها على ان المراد بذلك أنه لا يجب عليهن غير تلك الحجة. . . إلخ. وقوله: (ظهور الحُصُر) منصوب على تقدير (ثم الزَمَنَ)، والحصر جمع حصير، وهو ما يفرش في البيوت، والمراد ان يلزمن بيوتهن ولا يخرجن منها.

⁽٣) موطا مالك برواية ابن بكير، الورقة (٩٥١)، نسخة تركيا.

فَأَفْتَاهُمَا أَبُو أَيُوبَ الأَنْصَارِيُّ وَهُوَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الفَرْنَيْنِ، يَعْنِي: أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ بَيْنَ عَمُودَي البَيْرِ التِّي هِيَ بالجُحْفَةِ، بأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ.

* وقالَ عُمَرُ لِيعَلَى بِنِ مُنَيَّةَ: (أُصْبُبُ عَلَى رَأْسِي، فَقَالَ لَهُ يَعْلَى: أَتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهَا بِي؟) يَعْنِي: أَتُرِيدُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ يَعْلَى بِنَ مُنَيَّةَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَحْرِمَ تَجْعَلَهَا بِي؟) يَعْنِي: أَتْرِيدُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ يَعْلَى بِنَ مُنَيَّةَ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَحْرِمَ [يَغْسِلُ] (1) رَأْسَهُ فِي غَيْرِ غُسْلِ الجَنَابَةِ، فقال له عمر: (أُصْبُب، فَلَنْ يَزِدْهُ الماءَ إِلاَّ شَعَنًا)، يَعْنِي: أَنَّ الشَّعْثُ مَأْمُورٌ بِهِ فِي الحَجِّ، فإذَا بَلَّ الشَّعْرُ بِالمَاءِ وَلَمْ يَمْشَطُ شَعَتْ عِنْدَ ذَلِكَ [100].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِتَوْكِ ابْنِ عُمَرَ رَأْسِهِ فِي غَيْرِ غُسْلِ الجَنَابَةِ إِذَا كَانَ مُخرِمَا [١١٥٧]، لأَنَّهُ مِنْ شَدَائِدِه على نَفْسِهِ، والغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مَأْمُورٌ بهِ، وَمِثْلُهُ الغُسْلُ للوُتُوفِ بِعَرَفَةَ، وَمَنْ تَرَكَهُمَا فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِذْبَةٌ.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى حَدِيثِ مَالِكِ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بِنَ عُمَرَ قَالَ: سُئِلَ النبيُ عَلَيْ مَا يَلْبَسُ مِنَ الثَّيَابِ في حَالِ النبيُ عَلَيْ مَا يَلْبَسُ مِنَ الثَّيَابِ في حَالِ إِحْرَامِهِ، فقَالَ: «لاَ تَلْبَسُوا القُمُصَ، ولاَ السَّرَاوِيلاَتِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه [١١٦٠].

سَأَلْتَ أَبَا مُحَمَّدِ عَنِ الحَدِيثِ الذي رَوَاهُ حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، [عَنْ عَمْرِهِ بنِ دِينَارٍ] (٢)، عَنْ جَابِرِ بنِ زَيْدٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمُّولُ: «السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ» (٣)، فقالَ لِي أَبو السَّرَاوِيلُ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ» (٣)، فقالَ لِي أَبو مُحَمَّدِ: انْفُرَدَ جَابِرُ بنُ زَيْدِ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وَهَذَا حَدِيثٌ لاَ يُعْرَفُ مُحَمَّدِ: انْفُرَدَ جَابِرُ بنُ زَيْدِ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ بالحِجَازِ، ولِهَذَا أَنْكَرَهُ مَالِكٌ، وجَابِرُ بنُ زَيْدِ وَبُهِدُ مَنْ أَهُلُ البَصْرَةِ، ولا يُعْرَفُ هَذَا الحَدِيثُ بالمَدِينَةِ.

⁽١) في الأصل: (يسغل)، وهو خطا ظاهر.

⁽٢) زيادة من مصادر تخريج الحديث.

⁽٣) رواه مسلم (١١٧٨)، وأبو داود(١٨٢٩)، والنسائي ٥ / ٣٣٢، بإسنادهم إلى حماد بن زيد به .

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: مَنْ لَمْ يَجِدْ مِثْزَراً وَكَانَتْ مَعَهُ سَرَاوِيلُ شَقَّهَا واتَّزَرَ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ قَطَعَ الخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ، وَمَنْ لَبِسَ خُفَّيْنِ أَو سَرَاوِيلَ مِنْ ضَرُورَةِ افْتَدَى.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ لِطَلْحَةَ حِينَ رَأَى عَلَيْهِ الثَّوْبَ المَصْبُوغَ بالمَدَرِ، والمَدَرُ: المُغْرَةُ (١)، فقَالَ لَهُ عُمَرُ: (إِنْكُمْ أَيُّهَا الرَّهْطُ، أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمُ النَّاسُ)[١١٦٤]، ثُمَّ ذَكَرَ القِصَّةَ إلى آخِرِهَا.

فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: قَطْعُ الذّرَائِعُ التِّي تُلَبُسُ على النَّاسِ، وذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَقْتَدُونَ بِعُلَمَائِهِمْ فِي كُلِّ مَا رَأَوْهُمْ يَصْنَعُونَهُ، فَمَنْ كَانَ إِمَامَا مُقْتَدَى بِهِ لَزِمَهُ مُرَاعَاةُ أَحْوَالِهِ، وتَرْكُ مَا يَلْتَبِسُ عَلَى النَّاسِ، وَأَصْلُ قَطْعِ الذَّرَائِعِ فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ: ﴿ يَتَأَيّٰهَا الَّذِيرَ عَامَنُوا لَا تَعُولُواْ رَعِنَكَ ﴾ [البزن ١٠٤]، وذَلِكَ أَنَّ البَهُودَ كَانُوا يَقُولُونَ للنبي عَلَيْ إِذَا أَرَادُوا مُخَاطَبَتَهُ: رَاعِنَا سَمْعَكَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُمْ البَهُودَ كَانُوا يَقُولُونَ للنبي عَلَيْ إِذَا أَرَادُوا مُخَاطَبَتَهُ: رَاعِنَا سَمْعَكَ، وَكَانَتْ عِنْدَهُمْ مَذْهُمْ فَلْوَ اللهِ عَلَيْ إِذَا خَاطَبُوهُ فَلَمْ يَسْمَعُ أَلُوا لَهُ بَمَنْزِلَةِ السَّبُ، وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ عَلَيْ إِذَا خَاطَبُوهُ فَلَمْ يَسْمَعُ مَذْهُمْ قَالُوا لَهُ: رَاعِنَا بِسَمْعِكَ يَا رَسُولَ اللهِ، فَأَعْلَمَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ نَبِيتُهُ عَلَيْ مَذْهَبَ الْبَهُودِ فِي هَذِهِ الكَلِمَةِ، وأَنْزَلَ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَذِيرَ عَامَنُوا لَا تَعُولُوا رَعِنَا وَعُولُوا انظُرَا لَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ تَلْبَسَ النِّسَاءُ فِي حَالَةِ الإِحْرَامِ مِنَ الثُّيَابِ المُعَصَفَّرِ بالزُّعْفَرَانِ، والمَصْبُوغِ بالوَرْسِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَنْتَفِضُ على الجِلْدِ، وَهُوَ المُعْضَى الطَّيبِ الذي نَهَى المُحْرِمُ أَنْ يَسْتَعِمَلَهُ فِي حَالَةِ إِحْرَامِهِ.

⁽۱) المغرة: طين أحمر، وهو الذي يصبغ به الثياب، والمدر ـ بالتحريك ـ قطع الطين اليابس، والمراد به: الطين الأحمر الذي يصبغ به الثوب، فيصير أحمر، ينظر: تحفة الأحوذي ٨ / ٧٥.

⁽٢) رواه الطبري ١٢ / ١٣٣ من حديث ابن عباس.

- * قَالَ مَالِكٌ: مَا فَوْقَ الذَّقْنِ مِنَ الوَجْهِ وَالرَّأْسِ لاَ يُغَطَّيهِ، كَمَا قَالَ ابنُ عُمَرَ [١١٧٢]، وَمَنْ غَطَّى وَجْهَهُ في حَالِةِ إِحْرَامِهِ وَاسْتَدَامَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ دَمٌ، فإنْ لَمْ يَسْتَدِمْ ذَلِكَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ.
- * [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ هَذَا مِنْ أَجْلِ مَا رَوَاهُ الفَرَافِصَةُ بِنُ عُمَيْرٍ أَنَّهُ رَأَى عُثْمَانَ يُغْطِّي وَجْهَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ [١١٧١]، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا مَالِكٌ فإذَا فَعَلَ المُحْرِمُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءَ اليَسِيرَ وَلَمْ يَسْتَدِمْ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، فإنِ المُحْرِمُ مِنْ ذَلِكَ الشَّيءَ اليَسِيرَ وَلَمْ يَسْتَدِمْ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، فإنِ المُتَدَامَ تَغْطِيةَ وَجْهِهِ وَطَالَ ذَلِكَ كَانَتْ عَلَيْهِ الفِذْيَةُ.

قالَ مَالِكٌ: إِخْرَامُ الرَّجُلِ في وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، وإِخْرَامُ المَرْأَةِ في وَجْهِهَا وَكَفَّيْهَا، ولا بَأْسَ أَنْ تَسْتُرَ المَرْأَةُ وَجْهَهَا إذا كَانَتْ شَابَةً، فَتُرْسِلُ المَقْنَعَةَ مِنْ أَعْلَى رَأْسَها عَلَى وَجْهِهَا إذا أَرَادتْ بِذَلِكَ السُّتْرَ مِنَ النَّاسِ(١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ عُمَرَ للمُحْرِمِ لِبْسَ المِنْطَقَةَ [١١٦٨] مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَعْقِدُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، فَصَارَ ذَلِكَ ضَرْباً مِنَ اللَّبَاسِ الذي نُهِيَ عَنْهُ المُحْرِمُ، وَرَخَّصَ ابنُ المُسَيَّبِ فِي لِبَاسِهَا للمُحْرِمِ إذا كَانَتْ فِيهَا نَفَقَتُهُ، مِنْ أَجْلِ حَاجَته إلى ذَلكَ [١١٦٩].

وقَالَ ابنُ بُكَيْرٍ في رِوَايَتِهِ: إذا جَعَلَ في طَرَفِهَا سَيْرَيْنِ يَعْقِدُ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ (٢٠)، يُريدُ: إذا لَمْ يُذْخِلِ السَّيْرَ فِي [ثَقْبِ] (٣) المِنْطَقَةِ.

* وَرَوَى يَحْيَى بِنُ يَحْيَى: إذا جَعَلَ في طَرَفَيْهَا سُيُورَةً [١١٦٩]، وَرِوَايَةُ ابنُ بُكَيْرِ أَبْيَنُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِفَةُ لِبَاسِ المُحْرِمِ المِنْطَقَةِ هُوَ: أَنْ يَشُدَّهَا لاَبِسُهَا على جِلْدِه، ولاَ يَشُدُّهَا عَلَى مِثْرَرِهِ، لأَنَّ ذَلِكَ يَشْبَهُ اللَّبَاسَ الذِي نُهِيَ عَنْهُ المُحْرِمُ.

⁽١) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١٢٣/١٥.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٦٠أ)، نسخة تركيا.

⁽٣) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستدركته من الاستذكار ٤/ ٢٢٤.

* سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بِنِ جُبَيْرٍ، عَن ابنِ عبَّاسٍ: (أَنَّ رَجُلاً وَقَصَتْ بِهِ نَاقَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الغُسلُوهُ، وكَفَّنُوهُ، ولاَ تُخَمِّرُوا وَجُهِهِ وَرَأْسِهِ، فإنَّ اللهَ يَبْعَثُهُ يومَ القِيَامَةِ مُلَبِيّاً اللهِ أَبُو مُحَمَّدِ: انْفَرَدَ بِهَذَا الحَدِيثِ ابنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وإنْ مُنَا اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَنْهُ وَخَاصٌ لِذَلِكَ الرَّجُلِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَاتَ وَقَد انْفَطَعَ عَنْهُ العَمَلُ، وَقَدْ كَفَّنَ ابنُ عُمَرَ ابْنَهُ وَخَمَّرَ رَأْسَهُ حِينَ مَاتَ وَهُوَ مُحْرِمٌ [١٧٢]، وَبِهَذَا أَخَذَ مَالِكٌ فِي المُحْرِمِ إذا مَاتَ أَنَّهُ يُغَسَّلُ، ويُكَفَّنُ، ويُغَطَّى رَأْسُهُ.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿لاَ تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرِمَةُ، وَلاَ تَلْبَسُ الْقَفَّازَيْنِ (٢)، وأَوْقَفَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمُوطَّأُ على ابنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَبْلُغْ بهِ النبيَّ ﷺ [١١٧٥].

وفِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ المَرْأَةَ إِذَا سَتَرَتْ يَدَيْهَا فِي قَفَّازَيْنِ، أَو سَتَرَتْ وَجْهَهَا وَهِيَ مُحْرِمَةٌ مِنْ غَيْر ضَرُّورَةٍ أَنَّ عَلَيْهَا الفِدْيَةَ.

* * *

⁽١) رواه مسلم (١٢٠٦)، والنسائي(٢٨٥٢)، وأحمد ١/ ٢١٥، بإسنادهم إلى هشيم به.

⁽٢) رواه البخاري (١٧٤١)، بإسناده إلى الليث به.

بابُ تَرْكِ الطِّيبِ في الحَجِّ، وَذَكْرِ المَوَاقِيتِ والإهْلَالِ

* رَوَى النَّخَعِيُّ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَأَنِّي أَنْظُرُ إلى بِيضِ الطِّيبِ في مِفْرَقِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ (١١)، وَمِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أُطَبُّبُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لإخْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُخْرِمَ، وَقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ (١١٧٨).

⁽١) رواه مسلم (١١٩٠) وغيره بإسناده إلى إبراهيم النخعي به.

 ⁽۲) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، واجتهدت بما رأيته مناسبا
 للسياق.

 ⁽٣) ما بين المعقوفتين مسح في الأصل، وقد اجتهدت بما يتناسب مع سياق ما جاء في الموطأ.

⁽٤) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، وقد استظهرته بما يتناسب مع يتناسب مع سياق الكلام.

وقَالَ [تَبَارَكَ وتَعَالَى] (١٠): ﴿ ثُمَّ لَيَقْضُواْ تَفَنَّهُمْ ﴾ [العج: ٢٩]، والتَّفَثُ هُوَ: ضِدُّ الطِّيب في حَالَةِ الإِحْرَام.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يُرَخُصْ [مَالِكٌ بَعْدَ] (٢) رَمْي جَمْرَةَ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَتَطَيَّبَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، كَمَا قَالَ سَالِمُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، النَّحْرِ أَنْ يَتَطَيَّبَ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، كَمَا قَالَ سَالِمُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ [١١٨٦]، فإنْ وَرَخَصَ في ذَلِكَ خَارِجَةُ بنُ زَيْدِ بنِ ثَابِتِ للوَلِيدِ بنِ عَبْدِ المَلِكِ [١١٨٦]، فإنْ تَطُوفَ للإِفَاضَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لِفُتْيَا نَطَيَّبُ الرَّجُلُ بَعْدَ رَمْيهِ وَحِلاقِةٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ للإِفَاضَةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيءٌ، لِفُتْيَا خَارِجَةَ بذَلِكَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: مَوَاقِيتُ الحَجُّ رُخْصَةٌ مِنَ النبيِّ ﷺ لأُمَّتِهِ وَرِفْقًا مِنْهُ بِهِمْ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قِيلَ في تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِتُوالَهُمَّ وَالْمُمْرَةَ ﴾ [البذه: المَامَهَا أَنْ يَهِلَّ بِهَا الرَّجُلُ مِنْ بَلَدِهِ وَمَسْكَنِهِ، فَرَخَصَ في ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ لأُمَّتِهِ، وَوَقَّتَ لَهُمْ مَوَاقِيتَ يَهِلُونَ مِنْهَا بالحَجِّ والعُمْرَةِ، وَلَو أَنَّ رَجُلاً خَرَجَ مُحْرِمًا بالحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِطُولِ السَّفَرِ، ولامْتِنَاعِهِ مِمَّا رَجُلاً خَرَجَ مُحْرِمًا بالحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِطُولِ السَّفَرِ، ولامْتِنَاعِهِ مِمَّا يَسْتَبِيحُهُ الحَلاَلُ [١١٨٦].

قالَ مَالِكٌ: فَلاَ يُجَاوِزُ أَحَدٌ المَوَاقِيتَ مِمَّنْ يُرِيدُ دُخُولَ مَكَّةَ إلاَّ مُحْرِمَاً بِحَجُّ أَو عُمْرَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: مَا وَجْهُ إِهْلاَلِ ابنِ عُمَرَ مِنَ الفُرُعِ وَهِيَ بَعِيدَةٌ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةَ؟[١١٨٨]، فقالَ لِي: قَصَدَ ابنُ عُمَرَ إلى الفُرُع في حَاجَةٍ عُرِضَتْ لَهُ، فَلَمَّا انْقَضَتْ قَامَتْ لَهُ نِيَّةٌ في السَّيْرِ إلى مَكَّةَ، فَأَهَلَ مِنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ، كُمَا يَفْعَلُ أَهْلُ كُلُّ بَلَدٍ مِمَّنْ هُمْ قُدًّامُ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةَ، يُهِلُونَ مِنْ مَنَازِلِهِمْ.

قُلْتُ لَهُ: فَمَا وَجْهُ إِهْلاَلِهِ مِنْ إِيلْيَاءَ، وَهِيَ مِنْ أَرْضِ الشَّامِ؟[١١٨٩] فَقَالَ لِي: إِنَّمَا أَهَلَّ مِنْهَا بِالحَجِّ مِنْ أَجْلِ الفِتْنَةِ التِّي كَانَتْ بِالحِجَازِ، وكَانَ النَّاسُ يُحِبُّونَ أَنْ

⁽١) ما بين المعقوفتين أصابه المسح، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

⁽٢) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل بسبب مسحه، واستظهرته بما رأيته مناسبا للسياق.

يُصَيُّرُوا إليهِ الخِلاَفَةَ، فَلَمَّا صَحَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ دَخَلَ في إِحْرَامِهِ، وَرَأَهُمْ أَنَّهُ في عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الآخِرَةِ، لِكَي يَسْلَمَ مِنَ الفَرِيقَيْنِ.

وأَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على أَنَّ مَنْ أَهَلَّ بِحَجُّ أَو عُمْرَةٍ مِنْ قَبْلِ مِيقَاتِهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الإِخْرَامُ.

قُلْتُ لَهُ: فَحَدِيثُ المُعَافَى بنِ عِمْرَانَ، [عن أَفْلَحِ بنِ حُمَيْدِ]، عَنِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: ﴿ وَقَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لأَهْلِ العِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ، في عِرْقٍ، نَي عَالَ لِي: الصَّحِيحُ في هَذَا تَوْقِيتُ عُمَرَ لأَهْلِ العِرَاقِ ذَاتِ عِرْقٍ، في إِيَّامِهِ افْتُتِحَ العِرَاقُ (٢).

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ جَاوَزَ مِيقَاتَهُ غَيْرَ مُحْرِمٍ مِمَّنْ يُرِيدُ الحَجَّ أَوِ العُمْرَةَ رَجَعَ إليهِ إنْ كَانَ قَرِيباً فَأَحْرَمَ مِنْهُ، وإنْ بَعُدَ وَخَشِيَ فَوَاتَ الحَجِّ أَهَلَّ مِنْ مَكَانِهِ، وكَانَ عَلَيْهِ دَمٌ لِمُجَاوَزَتِهِ مِيقَاتِهِ غَيْرٍ مُحْرِم.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا اعْتَمَرَ النبيُّ ﷺ مِنَ الجِعْرَانَةِ عَامَ الفَنْحِ حِينَ الْضِوَفَ مِنْ الْجِعْرَانَةِ، وَهِيَ في الْصَرَفَ مِنْ حُنَيْنِ لِكَيْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مُحْرِمَا، فَأَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، وَهِيَ في الْحَلُ قَرِيبٌ مِنَ الْحَرَمِ، وَكَانَ هَذا قَبْلَ فَرْضِ الْحَجِّ [١١٩٠].

* ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ العُلَمَاءُ: إِنَّهُ لاَ يَغْتَمِرُ أَحَدٌ مِنْ جَوْفِ مَكَّةً، وَقَدْ أَمَرَ النبيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ اغْتَمَرَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إلى الحِلِّ فَتَهِلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةِ النبيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ اغْتَمَرَتْ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ مَكَّةَ إلى الحِلِّ فَتَهِلَّ مِنْهُ بِعُمْرَةِ النبينَ حِلُّ وَحَرَم.

⁽۱) رواه أبو داود(۱۷۳۹) بإسناده إلى المعافى به، وما كان ما بين معقوفتين من مصادر تخريج الحديث.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٤ /٢٤٣، ورد عليه بقوله: هذه غفلة من قائل هذا القول، بل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقّت لأهل العراق ذات عرق بالعقيق، كما وقّت لأهل الشام الجحفة، والشام كلها يومئذ ذات كفر كما كانت العراق يومئذ ذات كفر، فوقّت لأهل النواحي لأنه علم أنه سيفتح الله على أمته الشام والعراق وغيرها من البلدان. . . الخ،

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الإهْلاَلُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ، إِجَابَةُ دَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْنِين مِن كُلِّ فَجَّ عَمِيقِ﴾ [العج: ٢٧]، فَذَكَر أَنَّهُمْ يَأْتُونَ مَكَّةَ رِجَالًا وَرُكْبَاناً.

ومَعْنَى (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ) أَيْ: إِجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةٍ.

ومَعْنَى: (سَعْدَيْكَ) أَيْ: مُسَاعَدَةً لَكَ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ عَلَى أَدَاءِ مَا أَوْجَبْتَهُ لَكَ عَلَى المُسْتَطِيعِينَ البَالِغِينَ الأَحْرَارِ، مَرَّةً في عَلَى المُسْتَطِيعِينَ البَالِغِينَ الأَحْرَارِ، مَرَّةً في العُمُرِ، وقَدْ سَأَلَ الأَقْرَعُ بنُ حَاسِ النبيَّ ﷺ حِينَ نزَلَ فَرْضُ الحَجِّ، فقالَ: "يَا رَسُولَ اللهِ، الحَجُّ في كُلِّ عَامٍ أَو مَرَّةً وَاحِدَةً في العُمُرِ؟ فقالَ: بَلْ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَمَنْ زَادَ فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ (١).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: السَّبِيلُ إلى الحَجِّ الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ التَّي يَأْمَنُ الإِنْسَانُ في سُلُوكِهَا على نَفْسِهَا، والزَّادُ المَبْلَغُ، والقُوَّةُ علَى الوُصُولِ إلى مَكَّة، إمَّا رَاجِلاً، وإمَّا رَاجِلاً، وإمَّا رَاكِبَا مَعَ صَحَّةِ البَدَنِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى أَشْعَثُ بنُ سَوَّارٍ، عَنِ الحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ: ﴿أَنَّ النَّبِدَاءِ النَّيْ وَالْحَلَى الطُّهُرَ بِذِي الحُلَيْفَةِ، ثُمَّ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ، فَلَمَّا عَلاَ عَلَى شَرَفِ البَيْدَاءِ أَمَلًى (٢).

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: شَرَفُ البَيْدَاءِ هُوَ الشَّرَفُ الذي قُدَّامُ ذِي الحُلَيْفَةِ في طَرِيقِ مَكَّةً، وأَنْكَرَ ابنُ عُمَرَ هَذَا الحَدِيثِ، وقَالَ: (بَيْدَاؤُكُمْ هَذِه التِّي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهَا، مَا أَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ _ يَعْنِي بالحَجِّ _ إِلاَّ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الحُلَيْفَةِ، ومَنْ قَالَ: إِنَّهُ إِنَّمَا ابْتَدَأَ الإِهْلاَلَ مِنَ البَيْدَاءِ فَقَدْ كَذَبَ، وإنَّمَا بَدَأ بالإهْلاَلِ مِنْ عِنْدِ بَابِ المَسْجِدِ حِينَ اسْتَوتَ بِهِ رَاحِلَتِهِ (١١٩٤٤).

⁽۱) رواه أبو داود (۱۷۲۱)، والنسائي (۱٦٢٠)، وابن ماجه(۲۸۸٦)، من حديث ابن عباس.

⁽٢) رواه أبو داود (١٧٧٤)، والنسائي (٢٩٣١)، بإسنادهما إلى أشعث به.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ، أَنَّ الإهْلاَلَ يَكُونُ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الحُلَيْفَةِ .

* فَوْلُ عُبَيْدِ بِنِ جُرَيْجِ لابِنِ عُمَرَ: (رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا، ثُمَّ ذَكَرَ القِصَّةَ إلى الخِرهَا، لَمْ أَرَ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، فَقَالَ: مَا هِيَ يَا ابنَ جُرَيْجٍ؟ قالَ: رَأَيْتُكَ لاَ تَمَسَّ مِنَ الأَرْكَانِ إِلاَ البَمَانِيَّيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْنِيَةِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السَّبْنِيَةِ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبغُ بِالصَّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةً أَهَلَّ النَّاسُ إِذَا رَأَوُا الهِلاَلَ وَلَمْ تَهِلَّ أَنْتَ مَكَّةً وَكُنْ النَّاسُ إِذَا رَأُوا الهِلاَلَ وَلَمْ تَهِلَّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيةِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بِنُ عُمَرَ: أَمَّا الأَرْكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ يَنْ يَكُنْ مَنْ مَنْ وَلَا البَيْنِ إِلاَّ البَمَانِيَيْنِ) (١٩٥٥) ، يَعْنِي الرُّكُنَ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ، وَالنَّهُ الْبَعَانِيَّيْنِ، يَعْنِي الرُّكُنَ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ، وَالنَّهُ وَالْكُنُ الذي يَتَصِلُ بِهِ مِنْ نَاحِيةِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَهُمَا الرَّكُنَ الذي يَتَصِلُ بِهِ مِنْ نَاحِيةِ الْيَمَنِ.

وقَوْلُهُ: (وأَمَّا النَّعَالُ السَّبْتِيَةُ)، يَعْنِي: المَخْلُوقَةَ الشَّعَرِ، (فإنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْبَسُهَا حِينَ يَتَوضَّا وَالبَلَلُ برِجْلَيْهِ).

(وأَمَّا الصُّفْرَةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَصْبَعُ بِهَا ثِيَابَهُ لاَ شَعْرَهُ)، لأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْلُغْ مِنَ الشَّيْبِ إلى أَنْ يَحْتَاجَ أَنْ يُغَيِّرَ شَيْبَهُ بِصُفْرَةٍ.

وَقَوْلُهُ: (وأَمَّا الإهْلاَلُ، فإنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَهِلُّ حَتَّى تَنْبَعَثَ بهِ رَاحِلَتَهُ)، يُرِيدُ: أَنَّهُ إِنَّمَا أَهَلَّ بالحَجِّ حِينَ شَرَعَ في عَمَلِ الحَجِّ وتَوَجَّهَ إليهِ، فَكَذَلِكَ أَفْعَلُ أَنَا إذا كَانَ وَقْتَ خُرُوجِي مِنْ مَكَّةَ لِعَمَلِ الحَجِّ أَهْلَلْتُ بهِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الذي يأُخُذُ بهِ مَالِكٌ في وَقْتِ إِهْلاَلِ أَهْلِ مَكَّةَ بالحَجُّ وَمَنْ كَانَ مُقِيماً بِهَا مِنْ غَيْرِهِم أَنْ يَهِلُّوا بالحَجُّ إِذَا أَهَلَّ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ، كَمَا قَالَ عُمَرَ لأَهْلِ مَكَّةَ: (يا أَهْلَ مَكَّةَ، مَا شَأْنُ النَّاسِ يَاتُونَ شُعْفاً وَأَنْتُمْ مُدَّهِتُونَ؟ أَهِلُوا إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلاَلَ١٢٢٢١]، يَعْنِي: أَهِلُوا بالحَجِّ إِذَا رَأَيْتُم هِلاَلَ ذِي الحِجَّةِ، وإنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ بِهَذَا أَنْ يَنَالَ أَهْلُ مَكَّةً مِنْ صُعُوبةِ الإِخْرَامِ مِثْلَ مَا يَنَالُ أَهْلُ الآفَاقِ اللّذِينَ يَهلُونَ بالحَجِّ مِنَ المَوَاقِيتِ.

- * [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيُ ﷺ: ﴿ أَمَرَنِي جِبْرِيلُ أَنْ آمُرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ ﴾ [١١٩٩]، قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: يَرْفَعُونَهَا على قَدْرٍ، ولَيْسَ عَلَيْهِمْ كَثْرَةُ الإِلْحَاحِ بِذَلِكَ.
- * [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (لاَ تُرْفَعُ الأَصْوَاتُ بالنَّلْبِيةِ فِي المَسَاجِدِ اللَّهُ فِي مَسْجِدِ مَكَةً، ومَسْجِدِ مِنَى)(١٢٠١)، قالَ أَبو مُحَمَّد: إنَّمَا خَصَّ هَذَيْنِ المَسْجِدَيْنِ بإباَحَةِ التَّلْبِيَةِ فِيهِمَا بِرَفْعِ الصَّوْتِ لأَنَّهُمَا بُيِيَا للتَّلْبِيةِ بالحَجُ والصَّلاَةِ فِيهَا، فَلِذَلِكَ لاَ تُرْفَعُ فِيهَا الأَصْوَاتُ فِيهَا، فَلِذَلِكَ لاَ تُرْفَعُ فِيهَا الأَصْوَاتُ بالتَّلْبِيةِ ولاَ غَيْرَهَا، ولِهَذَا كَرِهَ العُلْمَاءُ رَفْعَ الأَصْوَاتِ فِي المَسَاجِدِ عِنْدَ المُنَاظَرِةِ بالعَلْمِ، وَلاَ غَيْرَهَا، ولِهَذَا كَرِهَ العُلْمَاءُ رَفْعَ الأَصْوَاتِ فِي المَسَاجِدِ عِنْدَ المُنَاظَرِةِ فِي العَلْمِ، وَلَمْ تَرْفَعِ المَرْاةُ صَوْتَهَا بالتَّلْبِيةِ، لأَنَّهَا تُشْغِلُ نَفُوسَ النَّاسِ بِصَوْتِهَا بالتَّلْبِيةِ، لأَنَّهَا تُشْغِلُ نَفُوسَ النَّاسِ بِصَوْتِهَا جِينَ إخْرَامِهِمْ.

* * *

بابُ إفرَادِ الحَجِّ، وقِرَانِهِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ في الحَجِّ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: ثَبَتَ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ، وَسُمِّيتْ حَجَّتُهُ حَجَّةُ الوَدَاعِ، لأَنَّ فِيهَا وَدَّعَ النَّاسَ، وأَفْرَدَ الحَجَّ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، وعُمَرُ، وعُفْمَانُ، وأَبَاحَ النبيُّ ﷺ لأَصْحَابِهِ في حَجَّتِهِ القِرَانَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وَالتَّمْتُعِ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، وأَفْرَدَ هُوَ ﷺ.

حَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ البَاجِيُّ (')، قالَ: حَدَّثنا أَحْمَدُ بنُ [عَمْرِهِ] المَكِّي ('')، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أَبِي عُمَرَ العَدَنِيُّ ('')، قالَ: حَدَّثنا سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُزوَةَ، عَنْ عَانِشَةَ، قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ، فقالَ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ مِنْكُمْ بِحَجِّ وَعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَّ بِالحَجِّ الْنَعْعَلْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهِلَ بِعُمْرَةٍ فَلْيَفْعَلْ، قَالَتْ: وأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالحَجِّ النَّهُ.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ فِعْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في خَاصَّةِ نَفْسِهِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الْحَجَّ والْعُمْرَةِ، والتَّمَتُعَ بالعُمْرَةِ إلى الْحَجِّ والعُمْرَةِ، والإَفْرَادُ بالحَجِّ أَحَبُ إلى مَالِكِ مِنَ القِرَانِ وَمِنَ التَّمَتُع، وذَلِكَ أَنَّ الْقِرَانَ الْحَجِّ، والإِفْرَادُ بالحَجِّ أَحَبُ إلى مَالِكِ مِنَ القِرَانِ وَمِنَ التَّمَتُع، وذَلِكَ أَنَّ الْقِرَانَ

⁽١) هو عبد الله بن محمد بن إبراهيم الأندلسي الفقيه، تقدم التعريف به.

⁽٢) هو أحمد بن عمرو الخلال، أبو عبد الله المكي، شيخ الطبراني كما في المعجم الأوسط 101/1 ولم أجد له ترجمة، وذكره العزي في تهذيب الكمال ٢٦/ ٦٤٠ ضمن روى عن ابن أبي عمر العدني، وجاء في الأصل: (عمر) وهو خطأ.

⁽٣) هو محمد بن يحيي بن أبي عمر العدني شيخ الإمام مسلم وغيره، وهو صاحب المسند.

⁽٤) رواه مسلم (١٢١١) عن ابن أبي عمر العدني به .

والنَّمَتُعَ يُوجِبَانِ عَلَى مَنْ فَعَلَهَا الهَدْيَ، والهَدْيُ أَبَدَا إِنَّمَا يَلْزَمُ في الحَجُّ بِسَبِ تَوْهِيمٍ يَقَعُ في عَمَلِهِ كَسَجْدَتِي السَّهُو في الصَّلاَةِ إِنَّمَا هُوَ لِتَوهِيمٍ يَقَعُ في الصَّلاَةِ، وَالإِفْرَادُ بِالحَجِّ لاَ يَجِبُ مَعَهُ هَدْيٌ ولاَ غَيْرُه، ولِذَلِكَ التَزَمَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وعُمَرُ وعُمْرُ ، ولِذَلِكَ التَزَمَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وعُمَرُ وعُمْرَانُ، حَتَّى أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَنْهَى عَنْ أَنْ يُقْرَنَ بَيْنَ الحَجُ والعُمْرَةِ، وكَانَ عَلَيٌ يَرَى القِرَانَ مُبَاحاً عَلَى نَحْوِ مَا أَبَاحَهُ النبيُ ﷺ لأَصْحَابِهِ، وَلِذَلِكَ غَضِبَ حِينَ رَبَى القِرَانَ مُبَاحاً عَلَى نَحْوِ مَا أَبَاحَهُ النبيُ ﷺ لأَصْحَابِهِ، وَلِذَلِكَ غَضِبَ حِينَ رَاجَعَهُ في ذَلِكَ عُلْمَانُ حِينَ قَالَ لَهُ: (ذَلِكَ رَأْمِي)، فقالَ عَلَيٌّ رَحِمَهُ اللهُ حِينَذِذِ: (لَبُكَ بَحْجٌ وَعُمْرَةٍ)[١٢٠٩]، وإنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ عَلِيٌّ إِذْ خَشِيَ أَنْ تَذْهَبَ سُنَةَ القِرَانِ النبيُ يَعِينُ لأَصْحَابِهِ في حَجَّةِ الوَدَاعِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَيْسَ في قَوْلِ عَلَيٍّ: (لَبَيْكَ بِحَجُّ وَعُمْرَةً)، دَلِيلٌ لِمَنْ بَرَى إِرْدَافَ العُمْرَةِ عَلَى الحَجِّ، إِذْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَلَيٌّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا أَوَّلاً عِنْدَ إِحْرَامِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَهِلَّ أَوَّلاً بِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَرْدَفَ الحَجِّ عَلَيْهَا، وقَدْ رَوَى غَيْرُ يَحْيَى المِيقَاتِ، وَجَائِزٌ أَنْ يَهِلَّ أَوَّلاً بِعُمْرَةٍ ثُمَّ أَرْدَفَ الحَجِّ عَلَيْهَا، وقَدْ رَوَى غَيْرُ يَحْيَى عَنْ مَالِكِ في مَوْطَئِهِ مِنْ طَرِيقِ عَلَيٌ بنِ أَبِي طَالِبٍ في هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: (لَبَيْكَ عَنْ مَالِكِ في مَوْطَئِهِ مِنْ طَرِيقِ عَلَيٌ بنِ أَبِي طَالِبٍ في هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: (لَبَيْكَ بِعُمْرَةً وَحَجَّةٍ مَعَلًا][١٢٠٩] على مَعْنَى: أَنْ يَرْدِفَ الأَكْثَرَ عَمَلاً _ وَهُو الحَجِّ عَلَى الأَقَلِّ عَمَلاً ، وَهِيَ العُمْرَةُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَعْنَى قَوْلِ ابنِ عُمَرَ حِينَ أَهَلَّ بِالعُمْرَةِ مِنَ المِيقَاتِ، ثُمَّ قَالَ: (إِنْ صُدِدْتُ عَنِ البَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ [١٢١٢]، ثُمَّ قَالَ: (إِنْ صُدِدْتُ عَنِ البَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَعَنِي يَعْنِي: كَمَا صَنَعُوا مَعَهُ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ حِينَ صَدَّهُمْ المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ فَحَلُوا بِهَا مِنْ عُمْرَتِهِمْ وَنَحَرُوا وَحَلَقُوا، فَلِذَلِكَ قَالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا أَمْرُهُمَا إِلاَّ وَاحِدٌ) ، مِنْ عُمْرَتِهِمْ وَنَحَرُوا وَحَلَقُوا، فَلِذَلِكَ قَالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا أَمْرُهُمَا إِلاَّ وَاحِدٌ) ، يَعْنِي: أَمْرَ الحَجِّ والعُمْرَةِ وَاحِدٌ فِيمَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، إِمَّا بِحَجَّةٍ أَو بِعُمْرَةٍ أَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ إِحْرَامِهِ، وَيَرْجِعُ إلى بَلَدِهِ.

⁽١) هذه الرواية موجودة في موطأ يحيى في نسخة من نسخه المخطوطة كما في تعليقات المحقق، وهي موجودة في موطأ القعنبي (٥٩٥)، وفي موطأ أبي مصعب الزهري ١٧/١٤.

وَقَوْلُهُ: (أَشْهِدُكُمْ أَنِّي أَوْجَبْتُ الحَجَّ [مَعَ](١) العُمْرَةَ)، يَغْنِي: أَشْهِدُكُمْ أَنِّي قَدْ قَرَنْتُ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ بإِخْرَامِي هَذَا.

قَالَ أَبِو عُمَرَ: لَيْسَ عَلَى مَنْ أَرْدَفَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ، وَالنِّيَةُ تَكْفِيهِ.

صِفَةُ إِرْدَافِ الحَجِّ عَلَى العُمْرَةِ هُوَ: أَنْ يَهِلَّ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ مِنَ المِيقَاتِ، ثُمَّ يَبْدُو لَهُ أَنْ يَرْدِفَ الحَجَّ عَلَيْهَا، وذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُ مَا لَمْ يَطُفْ بالبَيْتِ لِعُمْرَتِهِ وَيَرْكَعْ، فإذا طَافَ وَرَكَعَ أَتَمَّ عُمْرَتَهُ، وَلَمْ يَرْدِفِ الحَجَّ عَلَيْهَا.

وَقِيلَ: إِنَّ لَهُ أَنْ يَرْدِفَ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةَ مَا لَمْ يَسْعَ، فإذا طَافَ بالبَيْتِ وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ لَمْ يَرْدِفِ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ، لأَنَّهُ قَدْ تَمَّتُ عُمْرَتُهُ.

وقالَ أَشْهَبُ: إِنَّهُ مَتَى طَافَ لِعُمْرَتِهِ وَلَو شَوْطاً وَاحِداً لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَرْدِفَ عَلَى عُمْرَته حَجَّةً.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَحَبَّ مَالِكٌ للحَاجِّ أَنْ يَقْطَعُوا التَّلْبِيَةَ يَوْمَ عَرَفَةَ عِنْدَ وَال

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: وَإِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ يَنْتَهِي غَايَةُ المُلَبِّي، إِذْ مِنْهَا دَعَى إِبْرَاهِيمُ ﷺ النَّاسَ إلى الحَجِّ، وَمَنِ التَزَمَ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ مَوْقِفِ عَرَفَةَ إلى أَنْ يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبة يَوْمَ النَّحْرِ فَلاَ مَعْنَى لَهُ، إِذْ مِنْ شَأْنِ المُلَبِّي أَنْ يُجِيبَ مَنْ دَعَاهُ حَتَّى يَنْتَهِي إليهِ، فإذا انْصَرَفَ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِتَلْبِيتِهِ إِيَّاهُ مَعْنَى.

قُلْتُ لَهُ: فَمَا تَقُولُ في حَدِيثِ وَكِيعٍ، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَخِيهِ الفَضْلِ بنِ عَبَّاسٍ: "أَنَّ النبيَّ ﷺ لَبِّى حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ المَقَبَةَ" (٢)، فقال لِي أَبو مُحَمَّدٍ: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيعٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَالعَمَلُ في قطعِ التَّلْبِيَةِ عَلَى قَوْلِ عَلَيْ بنِ أَبي طَالِبٍ وَعَائِشَةَ الذي ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْهُمَا في

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطاء وجاء في الأصل: (و).

⁽٢) رواه أبو داود (١٨١٥)، وأحمد ٢١٣/١، بإسنادهما إلى وكيع بن الجراح به.

مُوَطَّنِهِ [١٢١٥ ر١٢١٥]، وقَدْ أَنْكُرَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَى ابنِ مَسْعُودٍ تَلْبِيتَهُ بَعْدَ انْصِرَافِهِ مِنْ عَرَفَةَ، وقَالَ: (مَنْ هَذَا الأَعْرَابِيّ الجَافِي) (١)، إِنْكَارَا مِنْهُ لِتَلْبِيَتِهِ حِينَيْدٍ، وإذْ لَمْ يَصْحَب الحَدِيثَ عَمَلٌ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُهُ: ﴿ عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ (١٤٤٨) هَذَا الحَدِيثُ يُبِيعُ للرَّجُلِ أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ للدُّعَاءِ حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا تَنْزِلُ بِنَمِرَةَ مِنْ عَرَفَةَ، ثُمَّ تَحَولَتْ مَرَّةً أُخْرَى إلى الأرَاكِ فَنَزَلَتْ فِيهِ (١٢١٩)، وَنَمِرَةُ مِنْ مَوْقِفِ عَرَفَةَ مِنْ نَاحِيةِ اليَمَنِ، وإنَّمَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَنْزِلُ مَرَّةً هَهُنَا، ومَرَّةً هَهُنَا لِقَوْلِ النبِي عَلَيْهَ وَهُوَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ عَرَفَةَ مِنْ نَاحِيةِ اليَمَنِ، وإنَّمَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَنْزِلُ مَرَّةً هَهُنَا، ومَرَّةً هَهُنَا لِقَوْلِ النبِي عَلَيْهَ وَهُوَ اللهُ عَرْفَةُ كُلُهَا مَوْقِفٌ ﴾.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اعْتَمَرتْ عَائِشَةُ آخِرَ أَمْرِهَا مِنَ الجُحْفَةِ في المُحَرَّمِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ في أَوَّلِ أَمْرِهَا تَعْتَمِرُ في ذِي الحِجَّةِ، لِكَي تُوقعَ عُمْرَتَهَا في غَيْرِ العَامِ الذِي حَجَّتْ فِيهِ، وبِهَذا قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَنْ يَكُونَ الحَجُّ في عَامٍ، والعُمْرَةُ في عَامٍ أَنْ يَكُونَ الحَجُّ في عَامٍ، والعُمْرَةُ في عَامٍ أَخْرَ (٢).

[قاًل] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا أُمِرَ مَنْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَنْ يُؤَخِّرَ الطَّوَافَ والسَّعِي حَتَّى يَرْجِعَ مِنْ مِنْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَطُوفُ بِالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، إلاَّ مَنْ دَخَلَ مَكَّةَ مُحْرِمَا مِنَ الحِلِّ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ حِلْ وَحَرَم.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمَ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِفُتْيَا ابنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ بَعَثَ بِهَذَيهِ إلى مَكَّةَ أَنْ يُحْرِمَ هُوَ، ويَجْتَنِبَ مَا يَجْتَنِبُ الحَاجُّ في حَالِ إِحْرَامِهِ مِنْ إَصَابَتِهِ النَّسَاءَ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَنْحَرَ الهَدِيَ، وأَخَذَ مَالِكٌ في هَذَا بِقَوْلِ عَائِشَةَ: «أَنَّ النبيَّ بَيْخِ وَغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى يَنْحَرَ الهَدِيَ إلى مَكَّةَ، فَلَمْ يُحْرِمِ النبيُّ بَيْخُ ولا المَنْعَ مِنْ شَي عِنْ اللهَ لَهُ اللهَ لَهُ مِنْ لَبُسِ النَّيَابِ، وَوَط النَّسَاء وغَيْرِ ذَلِكَ حَتَّى نَحَرَ ذَلِكَ الهَدِيَ بَمَكُمةَ المَهْدِيَ بَمَكُمَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ / ٢٢٥.

⁽٢) ينظر: التمهيد ١١٢/١٠، و٢٠/٢٠.

قال مَالِكَ: ولا يَخَوْمُ إلاَ مَنْ أَهَلُ وَلَنَى وَشَرَعَ في عَمَلِ الحَجُّ أَوِ الْعُمَرَةِ، وَرَخُصَ مَالِكَ لِمَنْ سَاقَ هَلْمَا إلى مَكُنَّ في غَبْرِ حَجُّ أُو عُمْرَةِ أَنْ يَلْخُلْهَا غَيْرَ مُخْرِمٍ، يِجَلَافِ مَنْ قَالَ: إنْ مَنْ بَعْثَ إلى مَكُنَّ بِهَدِيُّ أَنَّهُ يَمْجَوْدُ وَيُخْرِمُ حَتَى يَنْحَرَ الهَذِي، فإذا نَحَرَيْمَكُنَّ حَلَّ هُوَ مِنْ إِخْرَامِهِ.

[قال] غَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا مُنِعَتِ الحَائِضُ مِنَ الطُّوافِ بِالنِيْتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا لاَ لَمُخْلِ المَسْجِدَ، بِسَبِ خَيْضَتِهَا، ولأَنَّ الطُّوافَ بِالنِيْتِ صَلاَةً، ولَكِنَّ اللهُ أَحَلَّ للهُ أَحَلَّ اللهُ أَخْلِ المَسْجِدَ، ولَبْسَ السَّعِيَ بَيْنَ الطُّفَا والمَرْوَةِ مِثْلَ الطُّوافِ، لأَنَّهُ في غَيْرِ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ مِثْلَ الطُّوافِ، لأَنَّهُ في غَيْرِ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ المَنْ الطُّفَا وَالمَرْوَةِ مِثْلُ الطَّفَا وَالمَرْوَةِ وَلَى الطَّفَا وَالمَرْوَةِ وَلَى الطَّفَا وَالمَرْوَةِ وَلَى الطَّفَا وَالمَرْوَةِ وَلَى اللَّهِ مِنْ الطَّفَا وَالمَرْوَةِ وَإِنْ لَمْ يَتُوضًا وَبِالوَّضُوءِ أَخْسَلُ.

بابُ ذِكْرِ العُمْرَةِ، وَمَتَى تُقْطَعُ التَّلْبِيَةُ في العُمْرَةِ، وذِكْرِ التَّمَتُعِ

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ [السِّجِسْتَانِيُّ] (' فِي مُصَنَّفِهِ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بِنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: ﴿أَنَّ النبِيَّ يَثِيِّةُ اعْتَمَرَ ثَلَاثًا ('')، وَهَذَا الحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكِ فِي مُوطَّنهِ بَلاَغٌ [١٢٣٨]".

وسَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنْ حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسِ الذي قالَ فِيهِ: وَأَنَّ النبيِّ وَعَلَمُ الْعَمْرَانَةِ، والرَّابِعَةَ التَّي قَرَنَهَا إِنَّهَا: عَامَ الحُدَيْبِيَةِ، وعَامَ القَضِيَةِ، وعَامَ الجِعْرَانَةِ، والرَّابِعَةَ التَّي قَرَنَهَا بِحَجَّتِهِ ('')، فقالَ أَبو مُحَمَّدٍ: عَائِشَةُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهذا، وَهِي التِّي رَوَتْ أَنَّ النبيِّ عَلَيْ أَفْرَدَ الحَجَّ، وأَنَّهُ لَمْ يُقُرِنْ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وإنَّمَا اعْتَمَرَ عُمَرَهُ النَّلاَنَةِ في أَشْهُرِ الحَجِّ مُخَالَفَةً مِنْهُ لأَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ الذينَ كَانُوا يُنْكِرُونَ العُمْرَةَ في شُهُورِ الحَجِّ، وَيَرْونَهَا مِنَ الفُجُورِ، فَخَالَفَهُم النبيُ عَيِّتُهِ، فَأَهَلَ بالعُمْرَةِ عَامَ الحُدَيْبِيَةِ في الحَجِّ، ويَرْونَهَا مِنَ الهُجُرَةِ، وَهِيَ العُمْرَةُ التِّي صَدَّهُ فِيهَا المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، فَوَالْمَابُهُ مُوالِ سنةَ سِتُ مِنَ الهِجْرَةِ، وَهِيَ العُمْرَةُ التِّي صَدَّهُ فِيهَا المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، وَهِي العُمْرَةُ التِّي صَدَّهُ فِيهَا المُشْرِكُونَ عَنِ البَيْتِ، وَالْمُحَدِيبِيَةِ مُن نَاجِيةِ جُدَّةَ، في طَرَفِ الحَرَم، فَحَلَّ بِهَا مِنْ إِخْرَامِهِ هُوَ وأَصْحَابُهُ، والحَدَيْبِيَةُ مِنْ نَاجِيةٍ جُدَّةً، في طَرَفِ الحَرَم، فَحَلَّ بِهَا مِنْ إِخْرَامِهِ هُو وأَصْحَابُهُ، ونَحَرُوا الهَدْيَ وحَلَقُوا، وقَاضَى أَهُلَ مَكَّةَ أَنْ يَأْتِيهِمْ في العَامِ النَّانِي، فَيُخَلُّوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ البَيْتِ، فَأَلَامُهُمْ فِي العَامِ الثَّانِي، فَي ذِي القِعْدَةِ سَنَةٍ سَبْعِ مِنَ الهِجْرَةِ، فَاعْتَمَرَ وبَيْنَ البَيْتِ، فَأَلَامُهُمْ فِي العَامِ الثَّانِي في ذِي القِعْدَةِ سَنَةٍ سَبْعٍ مِنَ الهِجْرَةِ، فَاعْتَمَرَ

⁽١) جاء في الأصل: الجستاني، وهو خطأ ظاهر.

⁽٢) رواه أبو داود (١٩٩٩١)، بإسناده إلى هشام بن عروة به.

⁽٣) - ورواه مالك أيضا (١٢٣٩) عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلا.

⁽٤) رواه أبو داود (۱۹۹۳)، والترمذي(۸۱٦)، وابن ماجه(۳۰۳)، بإسنادهم إلى ابن عباس

عُمْرَةَ القَضِيَّةِ، ثُمَّ انْصَرفَ إلى المَدِينَةِ، فَلَمَّا أَهَلَّ شَهْرُ رَمَضَانَ خَرَجَ إلى مَكَةَ بِجُنُودٍ عَظِيمَةٍ فَافْتَتَحَهَا في شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الهِجْرَةِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا إلى خُنْينِ فَسَبَى هَوَازِنَ، ثُمَّ انْصَرفَ إلى مَكَّةَ فَلَمَّا وَصَلَ إلى الجِعْرَانَةَ أَهَلَ مِنْهَا بِعُمْرَةِ في ذِي القِعْدَةِ، فَلَمْ يَعْتَمِرْ يَظَيُّ إلاَّ ثَلاَثَ عُمَرٍ وَحَجَّ حَجَّةَ الفَرِيضَةِ.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: رَخَّصَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ لِعُمَرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةً فِي العُمْرَةِ فِي شَوَّالِ وَهُوَ مِنْ شُهُورِ الحَجِّ [١٢٤١]، والمَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ مُوكَمِّ وعُمْرَتِكُمٍ، فإنَّ ذَلِكَ أَتَمَّ لِعَجِّ أَحْدِكُمْ، وأَتَمَّ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ)[١٢٥٩]، والمُسْتَحَبُ عِنْدَ لِحَجُ أَحَدِكُمْ، وأَتَمَ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَعْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ)[١٢٥٩]، والمُسْتَحَبُ عِنْدَ مَالِكِ أَنْ تَكُونَ العُمْرَةُ فِي غَيْرِ شُهُورِ الحَجِّ ، وإلى هَذَا رَجَعَتْ عَائِشَةُ آخِرَ أَمْرِهَا، فَكَانَ تَكُونَ العُمْرَةُ في غَيْرِ شُهُورِ الحَجِّ ، وإلى هَذَا رَجَعَتْ عَائِشَةُ آخِرَ أَمْرِهَا، فَكَانَتْ إذا حَجَّتْ بَقِيتْ بِمَكَّةَ حَتَّى يَهِلَّ المُحَرَّمُ ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ إلى المِيقَاتِ فَكَانَتْ إذا حَجَّتْ بَقِيتْ بِمَكَّةً حَتَّى يَهِلَ المُحَرَّمُ ، ثُمَّ تَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ إلى المِيقَاتِ فَعَلَى مِنْ مَكَةً إلى المِيقَاتِ فَتَهِلً مِنْهُ بِعُمْرَةٍ ، فَكَانَ يَقَعُ حَجَهَا في عَام ، وعُمْرَتُهَا في أَوّلِ عَام آخَرَ .

وقالَ ابنُ عَبَّاسٍ: (واللهِ مَا أَعْمَرَ النبيُّ يَظِيَّةٌ عَائِشَةً في ذِي الحِجَّةِ إلاَّ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ أَمْرَ المُشْرِكِينَ الذينَ كَانُوا يُنْكِرُونَ العُمْرَةَ في شُهُور الحَجِّ)(١).

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): اسْتَحَبَّ مَالِكٌ أَنْ لاَ يَعْتَمِرُ الرَّجُلُ في السَّنَةِ إِلاَّ عُمْرَةً وَاحِدَةً، كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ، اعْتَمَرَ ثَلاَثَ عُمَرٍ فِي ثَلاَثَةِ أَعْوَام.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَسْأَلَةُ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَاصِ والضَّحَّاكِ بنِ قَيْسٍ حِينَ تَنَاظَرا في المُتَمَتِّع، فقَالَ فِيهَا الضَّحَّاكُ^(٣): (إِنَّهُ لاَ يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلاَّ مَنْ جَهِلَ أَمْرَ اللهِ)[١٢٤٧] يُرِيدُ الضَّحَّاكُ بِقَوْلِهِ هَذَا: إنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى ذَكَرَ في كِتَابِهِ شُهُورَ

⁽١) رواه أبو داود (١٩٨٧)، وابن حبان (٣٧٦٥)، والطبراني في المعجم الكبير ١١ /٢٠، والبيهقي في السنن ٤ / ٣٤٤، عن ابن عباس بنحوه.

⁽٢) جاء في الأصل: (ع) وهي اختصار للمصنف عبد الرحمن، وقد أبدلت الرمز بالاسم كما جرت عادة الناسخ.

 ⁽٣) جاء هنا في الأصل: (أصحاب الضحاك) ولا شك أن إضافة (أصحاب) خطأ والصواب حذفها، كما في الموطأ، وكما هو سياق الكلام.

الحَجِّ للإهْلاَلِ بالحَجِّ، فقال: ﴿ الْحَجُّ اَشْهُرُّ مَعْلُومَتُ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ الْمَجَّ اللهُورُ المُحَجِّةِ اللهِ اللهُ مُرَّ كَانَ يَنْهَى عَنِ العُمْرَةِ فِي أَشُهِرِ الحَجُّ ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ لِعُمَرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةً ، فَاعْتَمَرَ فِي شُوّالٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إلى أَهْلِهِ ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ لِعُمْرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةً ، فَاعْتَمَرَ فِي شُوّالٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إلى أَهْلِهِ ، وَرَخَّصَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ لِعُمْرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةً ، فَاعْتَمَرَ فِي شُوّالٍ ، ثُمَّ رَجَعَ إلى أَهْلِهِ ، وَلَمْ يَتَمَتَّعْ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ ، وَكَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ يُفْتِي بالتَّمَتُّعِ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ ، وَكَانَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ يُفْتِي بالتَّمَتُعِ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ .

وقالَ مَالِكٌ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ في غَيْرِ المُوَطَّأَ: (عُمَرُ أَعْلَمُ النَّاسِ بِرَسُولِ اللهِ مِنْ سَعْدِ)، يُرِيدُ مَالِكٌ بِقَوْلهِ هَذَا: أَنَّ النبيَّ ﷺ أَفْرَدَ الحَجَّ وَلَمْ يَتَمَتَّعْ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ كُمَا يُتَأَوَّلُ عَلَى سَعْدٍ.

وإنَّمَا مَعْنَى قُوْلِ سَعْدِ: (قَدْ صَنَعَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ)، أَيْ: قَدْ أَبَاحَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَنَعْنَا ذَلِكَ وَنَحْنُ مَعَهُ، كَمَا قَالَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ: (قَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا مَعَهُ) (٢)، أَيْ: قَدْ أَمَرَنَا قَالَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ: (قَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنَا مَعَهُ) (٢)، أَيْ: قَدْ أَمَرَنَا بِالرَّجْمِ فَرَجَمْنَا وَنَحْنُ مَعَهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنِ النبي ﷺ أَنَّهُ رَجَمَ أَحَداً بِيَدِهِ، ولَكِنَّهُ أَمْرَ بِالرَّجْمِ فَرَجَمَ النَّاسُ، كَمَا أَبَاحَ [التَّمَتُعَ] (٣) بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، فَتَمَتَّعَ النَّاسُ وَلَمْ يَتَمَتَّعُ هُوَ، ولَكِنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ.

* قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ عُمَرَ: (وَاللهِ لأَنْ أَعْنَمِرَ قَبْلَ الحَجُ وأَهْدِي أَحَبُ الحَبُ وَاللهِ مِنْ أَنْ أَعْنَمِرَ بَعْدَ الحَجِّ فِي ذِي الحِجَّةِ) (١٢٤٨)، إنَّمَا قَالَ هَذَا لأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنْ يُغْرِنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وكَانَ أَيْضَا يَرَى التَّمَتُعَ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، يأخُذُ في يُقْرِنَ بَيْنَ الحَجُّ النَّبِيُ يَتَلِيُّ لأَصْحَابِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَصِفَةُ التَّمَتُع بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ هُوَ ذَلِكَ بِمَا أَبَاحَةُ النَّبِيُ يَتَلِيُّ لأَصْحَابِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَصِفَةُ التَّمَتُع بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ هُوَ أَنْ يَهِلَ الرَّجُلُ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ، فَيَذْخُلُ مَكَّةَ مُحْرِماً، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ سَبْعاً وَيُوكَعُ، ثُمَّ يَشْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلِقُ أَو يُقَصِّرُ ويَحِلُ مِنْ عُمْرَةِ،

⁽١) جاء في الأصل: (ما قال لي)، وهو خطأ يأباه السياق، والصواب ما أثبته.

⁽٢) رواه أبو يعلى ١ / ١٤١، وابن الجارود في المنتقى (٨١٢).

⁽٣) جاء في الأصل: (المتمتع)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

وَيَهُ فَي بِمَكَّةَ إِلَى وَقْتِ الحَجِّ، ثُمَّ يَهِلَّ بالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، فَهَذَا هُوَ التَّمَتُّعُ بالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ، وَيَكُونُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الهَدِيُ أَو الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً، لِقَوْلِهِ الحَجِّ، وَيَكُونُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ الهَدِيُ أَو الصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْياً، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَنَ تَمْنَعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى المُنْهُ فَلَ الْمَسْلِكِينَ، ﴿ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيامُ مُلَافَةِ أَيَامٍ فِي الْحَجِّ الى يَوْمِ عَرَفَةَ، فإنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ ثَلاَثَةً أَيَّامٍ بِعُدَى يَصُومَهَا مِنْ وَقْتِ يَحْرُمُ بالحَجِّ إلى يَوْمِ عَرَفَةَ، فإنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ ثَلاَثَةً أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْجُ إلى يَوْمِ عَرَفَةَ، فإنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ ثَلاَثَةً أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَهُو بِمِنَى، وَسَبْعَةً إذا رَجَعَ مِنْ مِنَى، فَهَذَا مَا يَلْزَمُ أَهُلُ الآفَاقِ في يَوْمِ النَّحْرِ وَهُو بِمِنَى، وَسَبْعَةً إذا رَجَعَ مِنْ مِنَى، فَهَذَا مَا يَلْزَمُ أَهُلُ الآفَاقِ في النَّمْ بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ مَا أَهْلِ مَكَة ، لأَنَّ اللهَ تَبَارَكَ وتَعَالَى قَالَ : ﴿ وَاللَّهُ لِللَّا اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ مَنْ اللهُ مَلْكَةً خَاصَةً .

قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ عَلَى مَكَّيِّ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ مِثْلَ مَا عَلَى غَيْرِ المَكِّيِّ مِنَ الهَدِي أَو الصِّيَامِ.

قُلْتُ لاَبِي مُحَمَّدٍ: غَيْرُ مَالِكِ يَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةَ فَحُكْمُهُمْ في النَّمَتُعِ كَحُكْمِ أَهْلِ مَكَّةَ، لاَ هَدْيٌ عَلَيْهِم وَلاَ صِيامٌ، لأَنَّهُمْ مِنْ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فقالَ لِي: القَوْلُ فِي ذَلِكَ مَا قالَ مَالِكٌ، إِنَّهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ خَاصَةً، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قالَ في كِتَابِهِ: ﴿ هُمُ الَّذِيرَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ خَاصَةً، وذَلِكَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قالَ في كِتَابِهِ: ﴿ هُمُ الَّذِيرَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ المَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مِحَلَّمٌ ﴾ [النح: ٢٥]، وإنَّمَا كَانُوا بالحُدَيْبِيَّةِ وَهِي الْمَسْجِدِ الحَرَامِ، فَلَمْ يَجْعَلْهُمْ اللهُ حَاضِرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَكَيْفَ بِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلُ مِنْ حَاضَرِي المَسْجِدِ الحَرَامِ مَنْ كَانَ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةً، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةً، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ وَرَاءِ المَوَاقِيتِ إلى مَكَّةً، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ أَيَّامٍ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قَالَ ابنُ المَاجِشُونَ (١٠): إذا قَرَنَ المَكِيُّ الحَجَ مَعَ العُمْرَةِ كَانَ عَلَيْهِ دَمُّ القِرَانِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ إِنَّمَا أَسْقَطَ عَنْ أَهْلِ مَكَّةَ الدَّمَ والصِّيَامَ في التَّمَتُّع بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ خَاصَّةٍ، لاَ في القِرَانِ بَيْنِ الحَجِّ والعُمْرَةِ (٢٠).

⁽١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون المدني الفقيه، تقدم التعريف به.

٢) نقل قول ابن الماجشون: ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٥٥.

قَالَ مَالِكٌ: لاَ أُحِبُ لِمَكِّي أَنْ يُقْرِنَ بَيْنَ الحَجُّ والعُمْرَةِ، ومَا سَمِعْتُ أَنَّ مَكْياً قَرَنَ، فإنْ فَعَلَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَدْيٌ ولاَ صِيَامٌ (١٠).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِفَةُ القِرَانِ هُو أَنْ يُلَبِّي الرَّجُلُ بِالحَجِّ والعُمْرَةِ مَعَا مِنَ المِيقَاتِ، فَيَقُولُ: (لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجَّةٍ)، وَيَبْدَأُ بِالعُمْرَةِ نِيتَّهُ، فَيَجْمَعُ بَيْنَ عَمَلِ الحَجِّ والعُمْرَةِ فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَطُوفَ طَوَافَ الإفَاضَةِ، ثُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا يَجِبُ عَلَى المُتَمَتِّعِ بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ مِنَ الهَدِي إِنْ تَيَسَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَالصِّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فِي سَفَي، ثُمَّ أُوالصَّيَامُ إِنْ لَمْ يَجِدُ هَدْيَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فِي سَفَي، ثُمَّ أُوالصَّيَامُ الخَجِّ سَفَراً آخَرَ مِنْ بَلَدِه، أو بَلَدِ في البُعْدِ مِنْ مَكَّةً مِثْلَ بَلَدِه، فَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَ الحَجِّ سَفَراً آخَرَ مِنْ بَلَدِه، أو بَلَدِ في البُعْدِ مِنْ مَكَّةً مِثْلَ بَلَدِه، فَلَمَّا جَمَعَ لِينَشِيءُ للحَجِّ سَفَراً آخَرَ مِنْ بَلَدِه، أو بَلَدِ في البُعْدِ مِنْ مَكَّةً مِثْلَ بَلَدِه، فَلَمَّا جَمَعَ لِينَشِيءُ للحَجِّ سَفَراً آخَرَ مِنْ بَلَدِه، أو بَلَدِ في البُعْدِ مِنْ مَكَةً مِثْلَ بَلَدِه، فَلَمَّا جَمَعَ لِينَ الحَجِّ والعُمْرَةِ فِي سَفَرَ وَحِدٍ وأَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ أَحَدَ السَّفَرَيْنِ وَجَبَ عَلَيهِ لِلْكَ الهَدِي أَو الصَّيَام، لأَنَّهُ أَسْقَطَ عَنْ نَفْسِهِ المُعَمِّ مِنْ مَكَةً مِنْ مَكَةً المَعْمَ الحَجِ الذي يُنْشِئُهُ مِنْ بَلَدِه، وأَهَلَ بالحَجِّ مِنْ مَكَةً مِنْ مَلَا الحَجِ الذي يُنْشِئُهُ مِنْ بَلَدِه، وأَهَلَ بالحَجِ مِنْ مَكَةً مِنْ مَكَةً اللْهُ عَلَى الحَجِ الذي يُنْشِئُهُ مِنْ بَلَدِه، وأَهَلَ بالحَجِ مِنْ مَكَةً مِنْ مَلَى الحَجِ الذي يُنْشِئُهُ مِنْ بَلَدِه، وأَهَلَ بالحَجِ مِنْ مَكَةً .

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبِيِّ عَلَيْ للمَرْأَةِ التِّي سَأَلَنْهُ عَنِ الحَجُ الذي فَاتَهَا مَعَهُ عَلَى فَقَالَ لَهَا: "اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ فإنَّ عُمْرَةً فِيهِ كَحَجَّةٍ"، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَوْفِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدِ الوَهْبِي، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ إسْحَاقَ، عَنْ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَوْفِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ عَلْدِ اللهِ، عَنْ جَدَّتِهِ أُمْ مَعْقِلٍ، قالتْ: (لَمَّا حَجَّ عِسَى بنِ مَعْقِلٍ، قالتْ: (لَمَّا حَجَّ مِسَى بنِ مَعْقِلٍ، قالتْ: (لَمَّا حَجَّ رَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى مَعْقِلٍ اللهِ عَلَى المَحجُّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَمَسُولُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أَدْخَلَ فِي المُوَطَّأَ: "اعْتَمِرِي فِي رَمَضَانَ، فَإِنَّ عُمْرَةً فِيهِ

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٣٥٥: وعلى قول مالك جمهور الفقهاء في ذلك.

⁽۲) سنن أبي داود (۱۸۸۹).

كَحَجَّةٍ ١٢٥٨) عَلَى أَنَّ العُمْرَةَ تُسْتَحَبُّ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ، ثُمَّ أَغْفَبَ بِقَوْلِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: (افْصِلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ، فإنَّهُ أَتَمَّ لِحَجِّ أَحَدِكُمْ وأَتَمَّ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَغْتَمِرَ في غَيْرِ أَشْهُرِ الحَجِّ ١٢٥٩).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُمَرَ كَانَ الإِفْرَادُ بِالحَجِّ عِنْدَهُ أَحْسَنَ مِنَ القِرَانِ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ، وَمِنَ التَّمَتُّعِ بِالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ.

قَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي تَعْجِيلِ عُثْمَانَ إِذَ كَانَ يَعْتَمِرُ فَإِذَا قَضَى عُمْرَتَهُ لَمْ يَحِطَّ عَنْ رَاحِلَتِهِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، قَالَ: (كَانَ يَكْرَهُ المَقَامَ بِمَكَّةً)(١)، وذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ تَرَكَ شُكْنَاهَا وَهَاجَرَ مِنْهَا إلى اللهِ وَرَسُولِهِ وسَكَنَ المَدِينَةَ، فَكَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَبْقَى فِي بَلْدَةٍ مَذْ تَرَكَ سُكْنَاهَا للهِ عَزَ وَجَلَّ، لِثَلاَ يَرْجِعَ فِي شَيءٍ قَدْ خَرَجَ عَنْهُ للهِ (٢).

* * *

⁽١) موطأ مالك برواية القعنبي (٦٢٨).

⁽٢) ينظر: الاستذكار ٢٧/٤.

بابُ في نِكاحِ المُخرِمِ، وحِجَامَتِهِ، ومَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ

* فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بِنِ يَسَارٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا رَافِعِ مَوْلاَهُ وَرَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ فَزَوَّجَاهُ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ (١٢٦٧)، فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: الوَكَالَةُ عَلَى النَّكَاحِ، يُوكِلُ الرَّجُلُ رَجُلَيْنِ يُزَوِّجَانِهِ الْمَرَأَةُ بِمَا رَأَيَاهُ مِنَ الصَّدَاقِ، وَيُلْزِمهُ مَا فَعَلاَ مِنْ ذَلِكَ، وفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ، بِخِلاَفِ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَّ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ يَقُولُ: إِنَّ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْكَحَ فِي حَالٍ إِحْرَامِهِ، واحْتَجَّ مَنْ رَأَى ذَلِكَ جَائِزاً بِمَا رَوَاهُ لَيُوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابنِ [عبَّاسٍ] (١٠): "أَنَّ النبيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ خَالَتُهُ وَهُو لَكُوبُ، عَنْ عِكْرِمَة ، عَنِ ابنِ [عبَّاسٍ] (١٠): "أَنَّ النبيِّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ ا

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وتَذَاكَرَ عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ وسَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ تَزْوِيجَ النبيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ، فَقَالَ عَطَاءٌ بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ، وقَالَ ابنُ المُسَيَّبِ: النبيِّ ﷺ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الحَارِثِ، فَقَالَ عَطَاءٌ بِهَا وَهُوَ حَلاَلٌ، ثُمَّ إِنَّهُمَا دَخَلاَ عَلَى صَفِيّةَ إِنَّهُ مَا دَخَلاَ عَلَى صَفِيّةَ

(۱) جاء في الأصل: القاسم، وهو خطأ ظاهر، فإن الحديث معروف عن ابن عباس،
 وميمونة أم المؤمنين هي خالته.

(۳) رواه أبو داود (۱۸٤۳)، وأحمد ٦ /٣٣٥، وابن حبان ٦ /٣٣٥، بإسنادهم إلى ميمون بن مهران به.

⁽٢) رواه أبو داود (١٨٤٤)، والترمذي(٨٤٣)، وأحمد ١ /٣٦٠، بإسنادهم إلى أيوب السختياني به. وقال ابن عبد البر في التمهيد ٣ /١٥٣: وما أعلم أحدا من الصحابة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم إلا عبد الله بن عباس.

فَسَأَلاَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلاَلٌ ودَخَلَ بِهَا وَهُوَ حَلاَلٌ، وهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ(١).

* وفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى المُحْرِمَ مِنْ أَنْ يَنْكِحَ أُو يُنْكِحَ اللهِ عَلَى المُحْرِمَ مِنْ أَنْ يَنْكِحَ اللهِ عَلَى المُحْرِمَ وَقَدْ فَسَخَ عُمَرُ نِكَاحَ مُحْرِمٍ عَقَدَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ، وَبِهَذَا أَخَذَ مَالِكُ، لأَنَّ المُحْرِمَ لاَ يَنْكِحَ، وَمَتَى نَكَحَ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ فُسِخَ نِكَاحُهُ.

* ومَغْنَى قَوْلِ مَالِكِ: (لا بَأْسَ أَنْ يُرَاجِعَ المُحْرِمُ امْرَأْتَهُ إِذَا كَانَتْ في عِدَّةٍ مِنْهُ)[١٢٧٢]، يُرِيدُ: أَنَّ الزَّوْجِيَّةَ بَاقِيَةٌ بَيْنَهُمَا مَادَامَتْ في العِدَّةِ، ولَيْسَ مُرَاجَعَتَهِ إِيَّاهَا اسْتِفْنَافُ نِكَاحٍ، وإِنَّمَا هُوَ إِشْهَادُ الزَّوْجِ عَلَى نَفْسِهِ بِاسْتِدَامَةِ النُكَاحِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنِ اخْتَجَمَ فَوْقَ رَأْسِهِ أَو فِي قَفَاهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَحَلَقَ الشَّعَرَ لِمَوْضِعِ المَحَاجِمِ افْتَدَى، وفِدْيَتُهُ صِيّامُ ثَلاَثَهُ أَيَّامٍ، أَو الطَّعَامُ سِتَّةُ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، أَو يُنْسِكُ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ البَلاَدِ، مُدَّيْنِ مُدَّيْنِ مِنْ طَعَامٍ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، أَو يُنْسِكُ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ البَلاَدِ، وَهَكَذَا يَفْعَلُ كُلُّ مَنْ أَمَاطَ عَنْ نَفْسِهِ شَيْئًا يَتَأَذَّى بِهِ وَهُوَ مُحْرِمٌ، أَو لَبِسَ ثَوْباً لِضَرُورَةٍ، أَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ، أو تَدَاوَى بِدَوَاءٍ فِيهِ طِيبٌ، فَمَنِ احْتَجَمَ ولَمْ يَخْلِقِ الشَّعَرَ لَمْ يَفْتَدِ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ حِينَ [كَانَ] (٢) بِطَرِيقِ مَكَّةً وَهُوَ غَيْرُ مُخْرِمٍ وأَصْحَابُهُ مُخْرِمُونَ ١٢٧٨١]، إنَّما كَانَ قَدْ تَرَكَ الإِخْرَامَ بَعْدَ أَنْ جَاوَزَ المِيقَاتَ مِنْ أَجْلِ رَسُولِ اللهِ يَظِيُّ كَانَ أَمْرَهُ بِتَرْكِ الإِخْرَامِ، وَوَجَّهَهُ نَحْوَ طَرِيقِ البَحْرِ المِيقَاتَ مِنْ أَجْلِ رَسُولِ اللهِ يَظِيُّ كَانَ أَمْرَهُ بِتَرْكِ الإِخْرَامِ، وَوَجَّهَهُ نَحْوَ طَرِيقِ البَحْرِ لِيَكُونَ لَهُمْ عَيْنَا، مَخَافَةَ العُدُو فَلَمَّا أَنَّهُ رَأَى الحِمَارَ اسْتَوَى على فَرَسِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ سَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُنَاوِلُوهُ رُمْحَهُ فَأَبَوُا عَلَيْهِ، مِنْ أَجْلِ إِخْرَامِهِمْ، وأَنْ لاَ يُعَاوِنُوهُ عَلَى صَيْدِ ذَلِكَ الحِمَارِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ المُحْرِمَ لاَ يُعَاوِنُ الصَّائِدَ عَلَى عَلَى طَيْهِ بَوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الرَّحُهُ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الْمُحْرِمُ لاَ يُعْفِيهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الْمَالِدَ عِرَامِهِمْ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الْمَالَةِ عَلَى الْوَلَوْلُوهُ مُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِيَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ لِرَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِيَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الْمُعْوِيْلُ الْمَحْرِمُ لَا يُعْلِيدُ لِلْكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ الْمُعْلِيدِ مِنْ الوَجُهِ مِنَ الوُجُوهِ، فَصَادَ أَبو قَتَادَةَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِيَفْسِهِ لاَ لاَعْلَاهُ لَالْمَالِهُ مِنْ الْوَالْمُوهِ الْمُؤْمِونِهُ الْمُعْولِي الْهِ الْمِنْ الْمُؤْمِولِ الْمِنْ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقِهُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمَلْ الْمُؤْمِلِهُ الْمُؤْمِ الْمُ الْمُؤْمِ الْمُومِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْم

⁽۱) رواه ابن عبد البر في الاستذكار ٤/ ٣٥٢، وصفية هي بنت شيبة، كما جاء في التمهيد ٣/ ١٥٥.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

الُمخرِمِينَ، وَبِحَدِيثهِ أَخَذَ مَالِكٌ في الصَّيْدِ إذا لَمْ يُصَدُّ للمُحْرِمِينَ وَلَمْ يَقْصِدُوا بهِ، أَنَّ أَكْلَهُمْ لَهُ حَلَالٌ، وَلَمْ يَقُلْ مَالِكٌ بإبَاحَةِ عُثْمَانَ بنِ عَفَّانَ لأَصْحَابهِ المُحْرِمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مَا صِيدِ لِمُحْرِم إذا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الصَّيْدُ قَدْ صِيدَ للمُحْرِمِ للمُحْرِمِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مَا صِيدِ لِمُحْرِم إذا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الصَّيْدُ قَدْ صِيدَ للمُحْرِمِ للأَكْلِ، وإنَّمَا قَصَدَ بِصَيْدِهِ غَيْرَ الأَكْلِ، فإنْ أَكَلَهُ المُحْرِمُ الذي صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ للأَكْلِ، وإنَّمَا قَصَدَ بِصَيْدِهِ غَيْرَ الأَكْلِ، فإنْ أَكَلَهُ المُحْرِمُ الذي صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ كَانَتْ عَلَيْهِ فِذْيَةٌ، قَدْ رَوَى عَمْرُو [عَن] (١) المُطَلِب، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ قالَ: سَمِغْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: • صَيْدُ البَرِّ لَكُمْ حَلاَلٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَو يُصَادَ لَكُمْ وَلاَنْ .

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ هُوَ نَحُو حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الذي أَبَاحَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَكُلَ مَا قَدْ صَادَهُ أَبُو قَتَادَةَ لِنَفْسِهِ لاَ لأَصْحَابِهِ المُحْرِمِينَ الذينَ لَمْ يَطِيدُوهُ وَلَمْ [يُصَدْ] (٣) مِنْ أَجْلِهِمْ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْمُ البَهْزِيِّ الذي أَهْدَى لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الحِمَارَ العَمِيْنِ المَعْبِ [١٢٨١].

وفِي حَدِيثهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ الصَّيْدَ مَالٌ للصَّائِدِ إِذَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ بِرَمْيَتِهِ، وَفِيهِ: إِبَاحَةُ قَبُولِ الهَدِيَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَلاَلٍ، وفِيهِ: أَنَّ المُحْرِمَ يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الصَّيْدِ مَا لَمْ [يُصَدْ] (1) مِنْ أَجْلِهِ، وذَلِكَ أَنَّ البَهْزِيَّ إِنَّمَا كَانَ صَادَ ذَلِكَ الحِمَارَ لِنَفْسِهِ وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ، فَلَمَّا أَهْدَاهُ لِرَسُولِ اللهِ يَنْ أَمَرَ بِقِسْمَتِهِ بَيْنَ أَصْحَابِهِ فَأَكَلُوهُ لِنَفْسِهِ وَهُو غَيْرُ مُحْرِمُونَ، وكَانَتْ قِصَّةُ البَهْزِيِّ وأَبِي قَتَادَةَ فِي بَعْضِ عُمَرِ النبِي يَنْ أَصْحَابِهِ فَأَكَلُوهُ وَهُمْ مُحْرِمُونَ، وكَانَتْ قِصَّةُ البَهْزِيِّ وأَبِي قَتَادَةَ فِي بَعْضِ عُمَرِ النبيِّ يَنْ أَصْحَابِهِ فَأَكُوهُ

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يُرْوَى عَنْ عَلِيِّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ للمُحْرِمِ أَكْلَ

 ⁽١) جاء في الأصل: (بن) وهو خطا والصواب ما أثبته، وعمرو هو ابن أبي عمرو،
 والمطلب هو ابن حنطب المخزومي، ولم يسمع من جابر.

^(۲) رواه أبو داود(۱۸۵۱)، والترمذي(۸٤٦)، والنسائي (۲۸۲۷)، بإسنادهم إلى عمرو بن أبي عمرو به .

⁽٣) في الأصل: يوصد، والصواب ما أثبته.

⁽٤) في الأصل: يوصد، وهو خطا.

لَخْمِ الصَّيْدِ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وكَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يُبِيحُ للمُخْرِمِ أَكُلَ لَخْمِ الصَّيْدِ إِذَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِهِ، ولِذَلِكَ قَالَ لأَبِي هُرَيْرَةَ حِينَ أَفْتَى المُخْرِمِينَ بِأَكْلِ لَخْمِ مَا لَمْ يُصَدْ مِنْ أَجْلِهِمْ: (لَوْ أَفْتَيْتَهُمْ بغَيْرِ ذَلِكَ لأَوْجَعْتُكَ)[١٢٨٣].

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: قَالَ مَالِكٌ: كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ قَوْلَ كَعْبِ الأَخْبَارِ في الجَرَادِ حِينَ قَالَ: (إِنَّمَا هُوَ نَثْرَهُ مُوتٍ)(١٢٨٤]، وأَوْجَبَ فِيهِ عُمَرُ الفِذْيَةَ عَلَى مَنْ قَلَهُ، لأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ، الذي يَفْدِيهِ المُحْرِمُ إذا قَتَلَهُ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: أَهْدَى الصَّعْبُ بنُ جَثَّامَةَ اللَّيْنِيُّ الحِمَارَ للنبيِّ عَلَيْهُ في حَجَّةِ الوَدَاعِ [١٢٨٩]، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا عَلِمَ بِمُرُورِ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهِ بِمَوْضِعِه الذي هُوَ مُقِيمٌ فِيهِ أَعَدَّ للنبيِّ عَلَيْهِ ولأَصْحَابِهِ هَدِيَّةً، وكَانَ فِي جُمْلَتِهَا حِمَارٌ وَحْشِيٌّ قَدْ صَادَهُ للنبيِّ عَلَيْهِ ولأَصْحَابِهِ هَدِيَّةً، وكَانَ فِي جُمْلَتِهَا حِمَارٌ وَحْشِيٌّ قَدْ صَادَهُ للنبيِّ عَلِيْهِ ولأَصْحَابِهِ، فَلَمَّا أَهْدَى إليهِ الهَدِيَّةَ والحِمَارَ رَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ المَدِيَّةَ والحِمَارَ رَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ المَدِيَّةَ والحِمَارَ رَدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ المَدِيَّةِ والحِمَارَ.

قَالَ أَشْهَبُ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: كَانَ ذَلِكَ الحِمَارُ المُهْدَى حَيًّا.

قَالَ غَيْرُهُ: وَلَو كَانَ ذَلِكَ الحِمَارُ مَذْبُوحًا لَمْ يَرُدُّهُ النبيُّ ﷺ، لأَنَّهُ كَانَ يَكُونُ لَخْمَ صَيْدٍ، قَالَ: هَذَا هُوَ المَأْمُورُ بهِ، والذي عَلَيْهِ الفُتْيَا، وإذا كَانَ حِمَارٌ قَدْ صِيدَ لِمُحْرِم لَمْ يَجُزْ ذَبْحُهُ، ولاَ أَكْلُهُ على حَالٍ.

وبِظَاهِرِ هَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِيمَا صِيدَ للمُخْرِمِينَ ثُمَّ ذُبِحَ لَهُمْ أَنَّهُ لاَ يَأْكُلُهُ مُخْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ، وهَذَا عَلَى سَبِيلِ الكَرَاهِيةِ لَهُ، وأَمَّا مَا صَادَهُ المُخْرِمُ ثُمَّ ذَبَحَهُ فَلاَ يَأْكُلُهُ مُخْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، لأَنَّهُ مَيْتَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ ذَكَاةَ المُخْرِمِ فَلاَ يَأْكُلُهُ مُخْرِمٌ ولاَ حَلاَلٌ بِوَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ، لأَنَّهُ مَيْتَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ ذَكَاةَ المُخْرِمِ للصَّيْدِ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وإنَّمَا هُوَ مَقْتُولٌ، قَالَ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا للصَّيْدِ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وإنَّمَا هُو مَقْتُولٌ، قَالَ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا للصَّيْدِ لَيْسَتْ بِذَكَاةٍ، وإنَّمَا هُو مَقْتُولٌ، قَالَ اللهُ تَبَارِكَ وتَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا للصَّيْدِ لِينَا لَهُ مُنْ أَلُهُ إِلَى الصَّغِبِ بنِ جَثَامَة حِينَ لَنَهُ إِلَيْ الصَّغِبِ بنِ جَثَامَة حِينَ رَدَّ إليهِ الحِمَارَ، لِنَلاَ يَقَعَ في نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ كَرِهَهُ مِنْ رَدَّ إليهِ الحِمَارَ، لِنَلاَ يَقَعَ في نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا رَدَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ شَيءٍ كَرِهَهُ مِنْ نَاحِيتِه، وهذا مِنْ حُسْنِ الأَدَبِ، ثُمَّ أَعْلَمَهُ أَنَّ المُخْرِمَ لاَ يَسْتَبِيحُ أَخْذَ الصَّيْدِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وفِي هَذَا أَيْضًا مِنَ الفِقْهِ: رَدُّ الهَدِيَّةِ للعُذْرِ.

بابُ الحُكمِ في قَتْلِ الصَّيْدِ، إلى آخِر بَابِ حَجِّ الرَّجُلِ عَنْ غَيْرِه

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْنُلُواْ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [الماندة: ٥٥] إلى آخِوِ الآيةِ، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: ذَكَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الكَفَّارَةَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ فِي أَعْلَى وُجُوهِ الْقَتْلِ وَهُوَ الْعَمْدُ، لِيَدُلَّ سُبْحَانَهُ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ الْعَمْدِ مِنَ الْخَطَأْ تَجِبُ فِيهِ أَيْضَا الْكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ فِي الْإِمَاءِ ﴿ فَإِذَا آحُصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِعَنْجِشَةِ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ فِي الْإِمَاءِ ﴿ فَإِذَا آحُصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِعَنْجِشَةِ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْكَفَّارَةُ، كَمَا قَالَ فِي الْإِمَاءِ ﴿ فَإِذَا آحُصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِعَنْجِشَةِ فَعَلَيْهِنَ اللّهِ عَلَى الْمُعْرَقِ مِنَ الْجَلْدِ إِذَا أَعْمَى يُبَيِّنُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ المُتَزَوِّجَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَّ بِالْجَلْدِ إِذَا أَعْلَى يُبَيِّنُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ المُتَزَوِّجَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَ بِالْجَلْدِ إِذَا أَعْلَى يُبَيِّنُ أَنَّ مَا دُونَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ المُتَزَوِّجَاتِ مِنَ الْإِمَاءِ يُحْكَمُ فِيهِنَ بِالْجَلْدِ إِذَا زَنْ يَكُونَ مَا لَوْنَ ذَلِكَ مِنْ الْمُؤْمِنِ خَطَأَ اللّهُ الْكَفَّارَةُ فِي قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأَ، والدَّيَةَ في قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأَ، والدَّيَةَ في قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأَ، والدَّيَةَ في قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأَ، والدَّيَة في قَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأَهُ واللَّهُ الْمُؤْمِنِ خَطَالًا والمُولَا واللَّهُ الْمُؤْمِنِ خَطَلَا مَا قَتَلَ مِن الْمَاءِ مِنْ الْمَاءِ الللْمُعَامِ اللْمُ اللّهُ الْمُؤْمِنِ خَلَا اللّهُ الْمُؤْمِنِ عَلْمَا واللّهُ الْمُؤْمِ الللّهُ الْمَاءِ اللللّهِ الْمَاءِ الللّهُ الْمُؤْمِلِ اللّهُ الْمُؤْمِ الللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْ

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وقَدْ سَاوَى مَنْ خَالَفَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فِي هَذِه الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ اللهُ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ الْعَمْدِ، وبَيْنَ مَا سَكَتَ عَنْهُ فِي الْخَطَأُ فِي تَحْرِيمٍ أَكْلِهِ، كَمَا قَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ [يَسْتَوِي] (') قَتْلُ الْخَطَأُ والْعَمْدِ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْقَاتِلِ كَمَا اسْتَوَى قَتْلُ الْخَطَأُ والْعَمْدِ بِأَنْ لاَ يُؤْكِلُ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ عَلَى الْقَاتِلِ كَمَا اسْتَوَى قَتْلُ الْخَطَأُ والْعَمْدِ بِأَنْ لاَ يُؤْكِلُ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ الْخَطَّابِ، وعُثْمَانُ بنُ آنِي الْحَسَنِ إِنَّ اللهِ بنُ عُمَرَ، والْحَسَنُ بنُ [أبي الْحَسَنِ] ('') النَّهْرِيُّ، والخَسَنُ بنُ [أبي الْحَسَنِ] ('') البَصْرِيُّ، وعَظَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ، وإبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ، وابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، وعَظَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ، وإبْرَاهِيمُ النَّخْعِيُّ، وابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيُّ،

⁽١) جاء في الأصل: يستوفى، وهو خطأ مخالف للسياق.

⁽٢) في الأصل: (الحسن بن الحسين) وهو خطأ ظاهر.

وَمَالِكُ بِنُ أَنَسٍ: إِنَّهُ يُخْكَمُ علَى قَاتِلِ الصَّيْدِ خَطَأْ بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، كَمَا يُخْكَمُ عَلَيْهِ فِي العَمْدِ^(۱).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: وَقَدْ أَجْمَعَ العُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الحَلاَلَ إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ فِي الحَرَمِ أَنَّ عَلَيْهِ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ، ولاَ نَصَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ، فَكَذَلِكَ حَكَمَ أَهْلُ المَدِينَةِ في قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَأْ أَنَّ على المُحْرِمِ جَزَاءً مِثْلَ مَا قَتَلَ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في كِتَابِ اللهِ تَعَالَى.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَبَاحَ النبيُّ ﷺ في رِوَايةِ ابنِ عُمَرَ للمُحْرِمِ قَتْلَ الغُوّابِ، والعَقْرَبِ، والفَأْرَةِ، والكَلْب العَقُور [١٣٠٢].

وزَادَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ في حَدِيثهِ: الحيَّةَ، والسَّبُعَ^(٢)، وإنَّمَا أَمَرَ النبيُّ ﷺ بِقَتْلِ هَذِه كُلُّهَا للأَذِيَّةِ المَوْجُودَةِ فِيهَا، وهَذَا حُكْمُ كُلُّ مَا عَدَى علَى النَّاسِ مِنَ السَّبَاعِ والطَّيْرِ أَنْ يُقْتَلَ ولاَ فِدْيَةَ فِيهَا.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: ولاَ بَأْسَ أَنْ يَفْدِي الْمَحْرِمُ سِبَاعَ الوَحْشِ العَادِيةِ بِالقَتْلِ وإِنْ لَمْ تُؤْذِه، لِلُخُولِهَا في اسْمِ الكَلْبِ العَقُورِ، وأَمَّا صِغَارُ أَوْلاَدَهَا فَلاَ تُقْتَلُ، فَإِنْ قَتَلَهَا المُحْرِمُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ في ذَلِكَ شَيءٌ، وأَمَّا صِغَارُ العَقَارِبِ، والحَيَّاتِ، والإحْدِيةِ، والفَثْرَانِ فَلاَ بَأْسَ بِقَتْلِهِنَّ، لأَنَّ صِغَارَهَا تُؤْذِي كَمَا تُؤْذِي كِبَارُهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَسْنَدَ وَكِيعُ بنُ الجَرَّاحِ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: «خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُفْتَلْنَ في الحَرَمِ»، وأَرْسَلَ أَصْحَابُ مَالِكِ هَذَا الحَدِيثَ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ وَأَرْسَلَ أَصْحَابُ مَالِكِ هَذَا الحَدِيثَ عَنْهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ

١) ينظر أقوالهم في: المحلى ٧/ ٢١٥، والاستذكار ٥ / ٨٠.

⁽٢) رواه أبو داود (١٨٤٨) وابن ماجه (٣٠٨٩)، وإسناده ضعيف.

⁽٣) ينظر: التمهيد لا بن عبد البر ٢٢ /٢٧٧، والإيماء للداني ٨٤/٥، ورواه البخاري (٣١٣٦) من حديث الزهري عن عروة عن عائشة، ورواه مسلم (١١٩٨) من حديث حماد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة به.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ بِفِعْلِ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ في نَزْعِهِ الفِرْدَانَ عَنْ بَعِيرِهِ [١٣٠٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ القِرْدَانَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ الإبلِ، كَمَا أَنَّ القَمْلَ مِنْ ذَوَاتِ بَنِي آدَمَ، فَكَمَا لاَ يَطْرَحُ الرَّجُلَ القَمْلَ عَنْ نَفْسِهِ كَذَلِكَ لاَ يَنْزِعُ القِرْدَانَ عَنْ بَعِيرِهِ، وقَدْ كَانَ ابنُ عُمَرَ لاَ يَنْزِعُ قِرَادَاً عَنْ بَعِيرِهِ، ولاَ حَلَمَةُ (١٠)، فَبِهذا أَخَذَ مَالِكٌ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَجْهُ كَرَاهِيةِ مَالِكِ للمُحْرِمِ أَنْ يَنْظُرَ فِي المِزْآةِ لَنَلاَّ يَرَى فِي وَجْهِه شَيْئاً فَيُغَيِّرُهُ، أَو يَنْتِفَ شَغْرًا مِنْ لِحْيَتِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً للفِدْيَةِ.

وأَمَّا إذا انْكَسَرَ لَهُ ظُفْرٌ فإنَّهُ يَقْطَعُهُ ولاَ شَيءَ عَلَيْهِ في قَطْعِهِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ يَتَأَذَّى بِتَرْكِهِ لَهُ وَهُوَ مَكْسُورٌ.

ورَخَّصَ لَهُ فِي أَنْ يَدْهِنَ سَاقَيْهِ وَرِجْلَيْهِ بِالبَانِ غَيْرِ المُطَيَّبِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ زَيْتُ مَا لَمْ يَقَعْ فِيهِ الطِّيبُ، فإذا طُيِّبَ ذَلِكَ الزَّيْتُ لَمْ يَدْهِنْ بِهِ المُحْرِمُ، فإنْ فَعَلَ وأَكْثرَ مِنْهُ كَانَتْ عَلَيْهِ الفِدْيَةُ التي تَلْزَمُ مَنْ أَمَاطَ عَنْهُ الأَذَى (٢).

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: لَمَّا لَمْ يَأْتِ عَنِ النبيِّ ﷺ ولاَ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ أَحَداً صلَّى عَنْ أَحَدٍ حَيْ أَو مَيِّتِ كَانَ الحَجُّ عَنِ المَيِّتِ أَو الحَيِّ ضَعِيفًا، إذْ فِيهِ صَلاَةٌ وعَمَلُ بَدَٰذٍ، لاَسِيمًا حَجَّةُ الفَريضَةِ (٣).

* وحَدِيثُ الخَثْعَمِيَةِ لَيْسَ بأَصْلٍ في هَذا، لأَنَّ أَبَاهَا لَمْ تَكُن الفَرِيضَةُ عَلَيْهِ فَطُّ، لِقَوْلِهَا للنبيِّ ﷺ: "إِنَّ فَرِيضَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في الحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي فَظُّ، لِقَوْلِهَا للنبيِّ ﷺ: "إِنَّ فَرِيضَةَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ في الحَجِّ عَلَى عِبَادِهِ أَذْرَكَتْ أَبِي شَعَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ عَلَى الرَّاحِلَةِ» [١٣١٧]، ووَجْهٌ آخَرُ يَحْتَمِلُ سُؤَالُهَا مَنْ ذَلِكَ أَنَهُ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهَا، وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، [عَنْ أَبُوبَ](١٠)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: "أَنَّ امْرَأَةٌ سَأَلَتِ النبيِّ ﷺ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بنِ يَسَارٍ، عَنِ ابنِ عبَّاسٍ: "أَنَّ امْرَأَةٌ سَأَلَتِ النبيِّ ﷺ

⁽١) حلمة _بفتحتين _ هي الصغيرة من القردان أو الكبيرة، ينظر: المعجم الوسيط ١ / ١٩٥٠.

⁽٢) نقله ابن عبد البر في الاستذكار ٤٠٨/٤.

⁽٣) ينظر: التمهيد ٩/ ١٢٤، والاستذكار ٤ / ٤١٢.

⁽٤) زيادة لا بد منها من مصادر تخريج الحديث.

فقالَتْ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَلَمْ يَحِجَّ، فقالَ لَهَا النبيُّ ﷺ: حُجِّي عَنْ أَبِيكِ،^(١).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: فَهَذَا عَلَى سَبِيلِ التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ مَالِكٌ، وَلاَ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرَ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ وَلاَ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ غَيْرَ حَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَفِيهِ بَيَانُ: أَنَّ الحَيِّ لاَ يَحُجُّ عَنِ الحَيِّ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ مَالِكُ: لاَ يَنْبَغِي لاَّحَدِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ حَيُّ زَمِنِ أُو غَيْرِه، ولاَ أُحِبُ لاَّحَدِ أَنْ يَتَطَّوَعَ بِحَج عَنْ مَيِّتٍ صَرُورَةً كَانَ المَحْجُوجُ عَنْهُ أُو غَيْرَ صَرُورَةٍ، وَلْيَتَطَوَّعُ عَنْهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يُوصِي أَحَدُ أَنْ يَحِجَّ بَعْدَ مَوْتِهِ فَيَنْفُذُ ذَلِكَ عَنِ المُوصِي، لِنَلاَّ تُبَدِّلُ الوَصِيةُ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا شَمِعَهُ ﴾ [البنرة: عَنْ المُوصِي، لِنَلاَّ تُبَدِّلُ الوَصِيةُ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا شَمِعَهُ ﴾ [البنرة: المُومِي، لِنَلاَّ تُبَدِّلُ الوَصِيةُ، لِقَوْلهِ تَعَالَى:

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي حَدِيثِ الخَثْعَمِيَّةِ مِنَ الفِقَهِ: إِبَاحَةُ الاَرْتِدَافِ عَلَى الدَّوَابُ المُطِيقَةِ، وأَنَّ صَاحِبَ الدَّابَّةِ أَوْلَى بِمُقَدَّمِهَا، وغَضُ البَصَرِ عَنِ المَرْأَةِ الشَّابَةِ، لِصَرْفِ النبيِّ ﷺ وَجْهَ الفَضْلِ عَنْهَا إلى نَاحِيةِ أُخْرَى، وإبَاحَةُ التَّطَوُّعِ الشَّابَةِ، لِصَرْفِ النبيِّ ﷺ وَجْهَ الفَضْلِ عَنْهَا إلى نَاحِيةِ أُخْرَى، وإبَاحَةُ التَّطَوُّعِ بِالحَجِّ عَنْ مَنْ لاَ يَجِبُ عَلَيهِ الحَجُّ، وفِيهِ فُتْيَا العَالِمِ وَهُوَ رَاكِبٌ، وقَدْ سُئِلَ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَهُوَ رَاكِبٌ مُسْتَعْجِلٌ، فقالَ للسَّائِلِ: (ارْكَبْ وَرَاثِي)، فَرَكِبُ وسَارَ كَمَا هُوَ، وَسَأَلَهُ فَأَفْتَاهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ: (انْزِلْ) فَنَزَلَ (٣).

رواه النسائي (٢٦٣٤) بإسناده إلى حماد بن زيد به.

⁽٢) ينظر قول مالك في: المدونة ٤ ٠٥٠١ والصرورة _ بالصاد المهملة _ هو من لم يحج قط، ينظر: النهاية ٣/ ٢٢.

⁽٣) رواه سحنون في المدونة ٤/ ٨٧، والبيهقي في السنن ٧ / ٢٠٨.

فِي المُخصَرِ عَنِ البَيْتِ بَعِدُوِّ أَو بِمَرَضٍ، إلى آخِرِ بَابِ اسْتِلاَمِ الرُّكْنِ

حُكُمُ مَنْ حَبَسَهُ العَدُوُ مِنَ المُحْرِمِينَ عَنِ البَيْتِ حَتَّى يَفُوتَ الحَجُّ أَنَّهُ يَحِلُّ مِنْ كُلُ شَيء فِي المَكَانِ الذي حُبِسَ فِيهِ، ويَنْحَرُ هَدْيَا إِنْ كَانَ مَعَهُ، ويَخْلِقُ ويَنْحَرُ هَدْيَا إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَعَلَيْهِ ويَنْحَرُ هَدْيَا إِنْ كَانَ صَرُورَةً فَعَلَيْهِ ويَنْصَرِفُ، فإنْ كَانَ حَجُّهُ هَذَا تَطَوُّعًا لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ، وإِنْ كَانَ صَرُورَةً فَعَلَيْهِ حَجَّةُ الفَرِيضَةِ، وَهَذِه السُّنَّةُ فِيمَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ بِعَدُو، وذَلِكَ أَنَّ النبيَ بَيِنَةً لَمْ مَحَجَّةُ الفَريضَةِ، وَهَذِه السُّنَّةُ فِيمَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ بِعَدُو، وذَلِكَ أَنَّ النبي بَيْخَ لَمْ يَالمُرْ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ عَامَ الحُدَيْبِيَّةِ بِقَضَاءِ العُمْرَةِ التِّي صَدَّهُ المُشْرِكُونَ فِيهَا عَنِ البَيْتِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: وَلَيْسَ عَلَى مَنْ صُدَّ عَنِ البَيْتِ فِي حَجَّ أَو عُمْرَةٍ هَدْيٌ.

وقالَ أَشْهَبُ: عَلَيْهِ الهَدِي إذا صُدَّ، كَمَا نَحَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الهَدْيَ بِاللهُدَيْبِيَةِ (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ القَاسِمِ أَصَحُّ مِنْ قَوْلِ أَشْهَبَ فِي هَذِهِ الْمَسْالَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ النبيِّ عَلَيْ إِنَّمَا نَحَرَ بِالحُدَيْبِيَّةِ الْهَدْيَ الذي كَانَ قَدْ أَشْعَرَهُ وقلَدَهُ حِينَ أَخْرَمَ مِنَ المِيقَاتِ بِعُمْرَتهِ، فَلَمَّا لَمْ يَبْلُغُ ذَلِكَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ أَمَرَ بهِ رَسُولُ اللهِ عَيْمُ فَنُحِرَ، لأَنَّهُ كَانَ هَدْيَا قَدْ وَجَبَ بِالإِشْعَارِ والتَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ اللهِ عَيْمُ فَنُحِرَ، لأَنَّهُ كَانَ هَدْيًا قَدْ وَجَبَ بِالإِشْعَارِ والتَّقْلِيدِ، وَلَمْ يَنْحَرْهُ رَسُولُ اللهِ عَيْمُ بِسَبِ الصَّدِّ، فَلِهَذَا لاَ يَكُونُ على مَنْ صُدًّ عَنِ البَيْتِ فِي حَجَّ أَو عُمْرَة بِعَدُولً هَدْيٌ، وأَمَّا مَنْ أُخْصِرَ عَنِ البَيْتِ بِمَرَضٍ مَنَعَهُ مِنَ الحَجِّ حَتَّى فَاتَهُ فَإِنَّهُ لاَ يَجِلُهُ إِلاَّ

 ⁽۱) نقل قول ابن القاسم وأشهب: ابن عبد البر في التمهيد ١٩٨/١٥، وعقب على قول أشهب بقوله: وهو قول الشافعي.

البَيْتُ يَطُوفُ بهِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَجْعَلُهَا عُمْرَةً، ويَهْدِي مَا اسْتَبْسَرَ مِنَ الْهَدِي، وذَلِكَ لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدَيِّ ﴾ [البزه: ١٩٦]، وهَذا هُوَ إِخْصَارُ العَدُوّ، ولَوْ كَانَ حَصْرُ العَدُوّ لَقَالَ: (فَإِنْ خُصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَر مِنَ الهَدِي)، وذَلِكَ أَنَّهُ يُقَالُ: حَصَرَهُ العَدُوّ فَهُوَ مَحْصُورٌ، وأَخْصَرَهُ المَرْضُ فَهُوَ مُحْصَرٌ، فالإخْصَارُ المَذْكُورُ في القُرْآنِ هُو إِخْصَارُ المَرْضِ لاَ إِخْصَارُ المَرْضِ لاَ إِخْصَارُ المَرْضِ

قالَ ابنُ القَاسِمِ: المُخْصَرُ عَنِ الحَجِّ بِمَرَضِ لاَ يَجِلُهُ مِنْ إِخْرَامِهِ إلاَّ الطَّوَافُ بالبَيْتِ والسَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، وإنْ أَقَامَ في مَرَضِهِ سِنِينَ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ والهَدْيُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حُكُمُ كُلُّ مَنْ حُبِسَ عَنِ البَيْتِ بَعْدَ أَنْ أَحْرَمَ بِحَجُّ إِذَا كَانَ حَبَسَهُ بِمَرَضٍ، أَو فَاتَهُ الوُقُوفُ بِعَرَفَةَ مَعَ النَّاسِ بِخَطَا مِنْ عَدَدِ الأَيَامِ، أَو خَفِيَ عَلَيْهِ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ فَلَمْ يُدْرِك الوُقُوفَ مَعَ النَّاسِ، وبِهذَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الأَسْوَدِ، ومَنْ كَانَ مَعَهُمَا حِينَ فَاتَهُمَا الخَطَّابِ أَبُا أَيُوبَ الأَنْصَارِيَّ، وهَبَّارَ بِنَ الأَسْوَدِ، ومَنْ كَانَ مَعَهُمَا حِينَ فَاتَهُمَا الخَطَّابِ أَبُا أَيُوبَ الأَنْصَارِيَّ، وهَبَّارَ بِنَ الأَسْوَدِ، ومَنْ كَانَ مَعَهُمَا حِينَ فَاتَهُمَا الخَجُوا، الوَّقُوفُ مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ، أَمَرَهُمْ أَنْ يَحِلُّوا بِعُمْرَةٍ، فإذا كَانَ عَامَا قَابِلاَ حَجُوا، وعَلَى كُلُّ وَاحِدِ مِنْهُم الهَدْيُ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَيْا صَامَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ فِي الحَجُّ وسَبْعَةُ إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنْيارَ بِنَ الأَسْوَدِ وأَصْحَابُهُ حَجَّةُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى مَنْ أَعْرَمُ بِحَجَّةُ التِي فَاتَتُ هَبَارُ بِنُ الأَسْوَدِ وأَصْحَابُهُ حَجَّةُ الوَدَاعِ، فَلِهُ اللّهُ مَنْ أَبِنَ الْمَوْدِ وأَصْحَابُهُ حَجَّةُ الوَدَاعِ، فَلِهُذَا أَنْ الْمُونِ عَلَى مَنْ أَحْرَمُ بِحَجُ تَطَوَّعٍ فَفَاتَهُ بِمَرْضٍ أَو بِخَطَا مِنْ عَدِد الأَيَّامِ أَنْ يَقْضِي مَا أَنْ يَعْضِي مَا أَنْ يَعْضِي مَا أَنْ يَعْضِي مَا أَنْ أَبَا أَيُوبَ وَهَبًا النَّابِ مَ عَنْدَ الْأَيْبَةُ عِنْدَ أَهُلِ المَدِينَةِ .

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَخَذَ مَالِكٌ في القَارِنِ بِفِعْلِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَطُوفُ إِذَا قَرَنَ بَيْنَ الحَجُّ والعُمْرَةِ طَوَافَا وَاحِدًا وَسَعْيَا وَاحِدًاً. وقالَ غَيْرُ مَالِكِ: عَلَى القَارِنِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ (١).

والذي قَالَهُ مَالِكٌ هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ الهَدْيَ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَى القَارِنِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ جَعَلَ عَمَلَ الحَجِّ والعُمْرَةِ وَاحِدًا، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُنْشِيءَ مِنْ بَلَدِه العُمْرَةَ سَفَراً وَعَمَلاً مِنْ طَوَافٍ وسَعْيٌ، وَلِلْحَجُّ طَوَافاً آخَرَ وعَمَلاً آخَرَ مِنْ طَوَافٍ وَسَعْيٌ، فَلَمَّا جَمَعَ العَمَلَيْنِ جَمِيعاً حِينَ قَرَنَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ في طَوَافٍ وَاحِدٍ وَسَعْيُّ وَاحِدٍ وَجَبَ بِذَلِكَ عَلَيْهِ الهَدْيُ.

* قَوْلُ النبيُ ﷺ لِعَائِشَةَ: « أَلَمْ تَرَى أَنَّ قَوْمَكِ ١٣٣١، يَغْنِي قُرَيْشَا، وحِينَ بَنُوا الكَعْبَةَ افْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ ، إلى قَوْلِهِ فِي آخِرِ الحَدِيثِ: ولَوْلاَ حِدْنَانُ قَوْمَكِ بِالكُفْرِهِ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمَّا هَمَّتْ قُرَيْشٌ فِي الجَاهِلِيَّةِ بِبِنَاهِ البَيْتِ وَتَخْدِيدِه جَمَعُوا لِذَلِكَ مَالاً مِنْ أَطْيَبِ مَكَاسِبِهِم، فَلَمْ يَثِ ذَلِكَ المَالُ بِبَنَاءِ البَيْتِ وَتَخْدِيدِه جَمَعُوا لِذَلِكَ مَالاً مِنْ أَطْيَبِ مَكَاسِبِهِم، فَلَمْ يَثِ ذَلِكَ المَالُ بِبَنَاءِ البَيْتِ مَلَوَّراً مِنْ وَرَائِهِ، وكَانَ لَهُ رُكْنَانِ وَهُمَا اليَمَانِيَّانِ، فَلَمَّا صَفَةُ بِنَاءِ إِبْرَاهِيمَ مُلَوَّراً مِنْ وَرَائِهِ، وكَانَ لَهُ رُكْنَانِ وَهُمَا اليَمَانِيَّانِ، فَلَمَّا مِنْهُ أَرْبُعَةً أَرْكَانَ، وحَجَزُوا الحِجْرَ مِنْ وَرَائِهِ، إِرَادَةً مِنْهُ السَّكُمَالَ الطَّوَافِ بِالبَيْتِ، فَبَقِي البَيْثُ كَذَلِكَ إلى أَيَّامِ ابنِ الزُّبَيْرِ، فَهَدَمَهُ مِنْهُ مِنْ مَنْ يُعْلِقُ الْمَالُ الطَّوَافِ بِالبَيْتِ، فَبَقِي البَيْثُ كَذَلِكَ إلى أَيَّامِ ابنِ الزُّبَيْرِ، فَهَدَمَهُ وَتَعَلَ ابنَ الزُّبَيْرِ، فَهَدَمَهُ وبَنَاهُ علَى صِفَةِ بُنْيَانِ إِبْرَاهِيمَ لَهُ، فَلَمَّا عَلَبَ الحَجَّاجُ عَلَى مَكَةً وقَتَلَ ابنَ الزُّبَيْرِ، فَهُو الآنَ مِنْ بُنْيَانِ الْحَجْرَ مِنْ وَرَائِهِ، فَهُو الآنَ مِنْ بُنْيَانِ الحَجَّاجُ عَلَى مَكَةً وقَتَلَ ابنَ الحَجْرَ مِن وَرَائِهِ، فَهُو الآنَ مِنْ بُنْيَانِ الحَجَّاجِ .

قالَ: وإنَّمَا مَنَعَ النبيُّ ﷺ مِنْ بُنْيَانِهِ مَا اتَّقَاهُ مِنْ إِنْكَارِ قُرَيْشِ لِذَلِكَ، فقالَ لِعَائِشَةَ: ولَوْلاَ حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَنَقَضْتُ بُنْيَانَ الكَعْبَةِ، وبَنَيْتُ البَيْتَ عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ بَنَاهُ ٩٠٠

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: مُدَارَاةُ مَنْ يُتَّقَى عَلَيْهِ تَغَيُّرِ حَالِهِ في دِينه، والرَّفْقُ بالجَاهِلِ مَال لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ في مَعْصِيةِ اللهِ.

⁽۱) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي وغيرهم، ينظر: التمهيد ٨ /٣٣٣، والمبسوط ٤/ ٢٨.

فَقُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: مَا مَنَعَ الخُلَفَاءَ بَعْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَبْنُوهُ؟ فقالَ لِي: اشْتَغَلُوا عَنْ ذَلِكَ بالجِهَادِ في سَبيلِ اللهِ، وتُرِكَ كَمَا تَرَكَ النبيُ ﷺ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: الرَّمَلُ بالبَيْتِ عِنْدَ الطَّوَافِ مَأْمُورٌ بهِ، ومَنْ تَرَكَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَىءٌ.

وقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَنْ تَرَكَهُ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً، وَكَانَ سَبَهُ مَا رَوَاهُ حَمَّادُ بِنُ زَيْدٍ، عَنِ ابِنِ عَبَّاسٍ قَالَ: فَقَدِمَ النَّبِيُ يَثِيْتُ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ وقَدْ وَهَنتَهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ، فَقَالَ المُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدِمُ النَّبِيُ يَثِيْتُ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةً وقَدْ وَهَنتَهُمْ حُمَّى يَثْرِبَ، فَقَالَ المُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدِمُ عَلَيْكُمْ قَوْمٌ قَدْ وَهَنتُهُمْ الحُمَّى، فأَطْلَعَ اللهُ نَبِيّهُ عَلَى مَا قَالُوا، فأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَوْمَلُوا إِذَا طَافُوا بِالبَيْتِ ثَلاَثَةً أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا أَرْبَعَا، فَلَمَّا رَآهُمُ المُشْرِكُونَ فَعَلُوا يَرْمَلُوا إذا طَافُوا بِالبَيْتِ ثَلاَثَةً أَشْوَاطٍ، وَيَمْشُوا أَرْبَعَا، فَلَمَّا رَآهُمُ المُشْرِكُونَ فَعَلُوا يَرْمَلُوا إذا طَافُوا بِالبَيْتِ ثَلاَثَةً أَشُواطٍ، وَيَمْشُوا أَرْبَعَا، فَلَمَّا رَآهُمُ المُشْرِكُونَ فَعَلُوا ذَلِكَ قَالُوا: هَوُلاَءِ أَجْلَدُ مِنَا وأَقْوَى اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ قَالُوا: هَوُلاَءِ أَجْلَدُ مِنَا وأَقْوَى اللهُ اللَّهُ الْمُثَالِقُولَ اللَّهُ الْمُؤْلِمُ اللْهُ اللَّهُ اللْولَاءِ اللَّهُ الْولَاءُ اللَّهُ اللْمُ اللْمُولَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: إِظْهَارُ الْجَلَّدِ وَالْقُوَّةِ عِنْدَ مُلاَقَاةِ الْعَدُّوُّ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَسْنَدَ الوَلِيدُ بنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ جَعْفَرِ بنِ مُحْمَّدِ، عَنْ أَبيهِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إذا قَضَى طَوَافَهُ بالبَيْتِ وأَرَادَ الخُرُوجَ إلى الصَّفَا اسْتَلَمَ الحَجَرَ (٢).

* وهذا الحَدِيثُ في جَمِيعِ المُوَطَّآتِ [عَنْ] (٣) مَالِكِ أَنَّهُ بَلَغَهُ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إذا قَضَى طَوَافَهُ بِالبَيْتِ (١٣٤٦).

* ومَالِكٌ يَسْتَحِبُ لِمَنْ طَافَ بِالبَيْتِ وَرَكَعَ أَنْ يَسْتَلِمَ الحَجَرَ، وكَذَلِكَ يَخْرُجَ الله السَّلِمَ السَّغِيِّ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ومَنْ تَرَكَ الاسْتِلاَمَ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، وقَدْ قَالَ النبيُ يَظِيْهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفٍ: «كَيْفَ صَنَعْتَ فِي اسْتِلاَمِ الرُّكُنِ الأَسْوَدِ؟ قَالَ النبيُ يَظِيْهُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ عَوْفٍ: «كَيْفَ صَنَعْتَ فِي اسْتِلاَمِ الرُّكُنِ الأَسْوَدِ؟ فَقَالَ: أَصَبْتَ» [١٣٤٧]، فَفِي هَذَا بَيَانُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ فَقَالَ: أَصَبْتَ» [١٣٤٧]، فَفِي هَذَا بَيَانُ: أَنَّ مَنْ تَرَكَ الاسْتِلاَمَ مَنْ غَلَبَهُ أَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ.

⁽١) رواه البخاري(١٥٢٥)، ومسلم (١٢٦٦)، بإسنادهم إلى حماد بن زيد به.

⁽٢) ينظر: التمهيد ٢٤ / ٤١٣.

⁽٣) زيادة يقتضيها السباق.

(قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَأْخُذْ مَالِكٌ بِفِعْلِ عُرْوَةَ إِذ كَانَ يَسْتَلِمُ الأَرْكَانَ كُلَّهَا فَي طَوَافِهِ بِالبَيْتِ (١٣٤٨)، وأَخَذَ في ذَلِكَ بِقَوْلِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ لَمْ يَمَسَّ مِنَ الأَرْكَانِ في طَوَافِهِ بِالبَيْتِ إِلاَّ اليَمَانِييْنِ (١١).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ للحَجَرِ: (إِنَّمَا أَنْتَ حَجَرٌ، ولَوْلاَ أَنَّى رَأَبْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَبَلَكَ مَا قَبَّلْتُكَ، ثُمَّ قَبَلَهُ ومَضَى ١٣٥٠١، يُرِيدُ: لاَ تَضُرُّ ولاَ تَنْفَعُ، وقَدْ كُنَّا نُعَظِّمُ أَمْرَ الحِجَارَةِ في الجَاهِلِيَّةِ فَهَجَرْنَا تَعْظِيمَهَا في الإسْلاَمِ، غَيْرَ أَنِي أَفْتَلُ فِي تَقْبِيلِكَ مَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثُمَّ قَبْلَهُ.

فَفِي هَذَا مِنَ الفِقْه: أَنَّ سُنَنَ النبيِّ ﷺ وأَفْعَالَهُ يُؤْتَى بِهَا كَمَا سَنَّهَا وَفَعَلَها مَا لَمْ يَنْسَخُهَا ﷺ بِغَيْرِهَا أَو يَتْرُكُهَا الخُلَفَاءُ بَعْدَهُ لِشَيءِ عَلِمُوهُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ طَافَ بالبَيْتِ بَعْدَ الصَّبْعِ أَو بَعْدَ العَصْرِ لَمْ يَرْكَعْ لِطَوَافِهِ حَنَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَو تَغْرُبَ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّهُ يَرْكَعُ مَنْ طَافَ بِالبَيْتِ فِي هَذَيْنِ الوَقْتَيْنِ (٢)، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ بَابَاه، عَنْ جُبَيْرِ بِنِ مُطْعِم، عَنِ النبيِّ عَلْقَ قَالَ: ﴿ لاَ تَمْنَعُوا أَحَدًا أَنْ يَطُوفَ بِهَذَا البَيْتِ وِيُصَلِّي، أَيَّ سَاعَةٍ كَانَ مِنْ لَيْلٍ أَو نَهَارٍ (٣).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرْوِه أَهْلُ المَدِينَةِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ: (أَنَّ ابنَ عبَّاسٍ كَانَ يَطُوفُ بَعْدَ العَصْرِ ثُمَّ يَدْخُلُ حُجْرَتَهُ، فَلاَ أَدْرِي مَا يَصْنِعُ النَّهِ عَلَى النَّهُ عَنْدَ النَّهُ عَنْدَ النِ عَبَّاسٍ مَعْلُومًا بَعْدَ الصَّبْحِ وبَعْدَ العَصْرِ لَمَعْنُ فِي المَسْجِدِ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ النبيِّ يَنِيْ عَنِ النَّيْقُ عَنِ النَّهُ عَنِ النَّهُ عَنِ النَّهُ عَنِ النَّهُ عَنِ النَّهُ عَنِ النَّمْ لَيُ المَصْرِحَتَى المَسْجِدِ، وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ النبيِّ يَنِيْ عَنِ النَّنَقُلِ بَعْدَ العَصْرِحَتَى

⁽۱) رواه البخاري(١٦٤)، ومسلم(١١٨٧).

⁽٢) هذا قول الشافعي كما في الأم ١/ ١٤٩، وينظر: التمهيد ١٣ / ٤٥.

⁽٣) رواه أبو داود(١٨٩٤)، والترمذي(٨٦٨)، والنسائي(٥٨٥)، وابن ماجه(١٢٥٤)، بإسنادهم إلى سفيان بن عيينة به .

تَغُرُبَ الشَّمْسُ، وبَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ^(۱)، فَمَنْ طَافَ بَعْدَ العَصْرِ لَمْ يَرْكَعْ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فإذا غَرَبَتْ كَانَ بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ رَكَعَهُمَا قَبْلَ صَلاَةِ المَغْرِب، وإِنْ شَاءَ أَخَرَهُمَا حَتَّى يُصَلِّي المَغْرِب، ومَنْ طَافَ بَعْدَ الصَّبْحِ رَكَعَ إذا طَلُعَتِ الشَّمْسُ.

* * *

⁽۱) ثبت هذا في أحاديث كثيرة، ومنها حديث أبي هريرة، رواه البخاري (٥٦٣)، ومسلم (٨٢٥).

بابُ وَدَاعِ البَيْتِ، وَجَامِعِ الطُّوَافِ، والسُّغي

* رَوَى القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: (أَنَّ النبيِّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ بالرَّحِيلِ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ، ثُمَّ أَتَى البَيْتَ فَطَافَ بهِ سَبْعَا، ثُمَّ خَرَجَ)(١)، وهذا لَمْ يَرْوِه مَالِكٌ فِي المُوطَأ، وإنَّمَا رَوَى قَوْلَ عُمَرَ: (لاَ يَصْدُرَنَّ أَحَدٌ مِنَ الحَاجِّ حَتَّى يَطُوفَ بالبَيْتِ، فإنَّ آخِرَ النُسُكِ الطَّوَافُ بالبَيْتِ)[١٣٦٥].

وطَوَافُ الوَدَاعِ مَأْمُورٌ بهِ، ولَيْسَ بِفَرْضٍ، والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ النبيُ ﷺ فِي صَفِيَّةَ حِينَ حَاضَتْ بَعْدَ طَوَافِهَا للإفَاضَةِ وقَبْلَ طَوَافِهَا للوَدَاعِ، فَسَأَلَ عَنْهَا فَقِيلَ لَهُ: إنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، فقالَ: (أَخْرُجْنَ)، فَلَمْ يُوجِبْ على صَفِيَّةَ طَوَافَ الوَدَاعِ إذْ مَنَعَهَا مِنْ ذَلِكَ حَيْضَتَهَا، وخَرَجَتْ مَعَ أَزْوَاجِ النبيُ ﷺ وَلَمْ تَطُفْ للوَدَاعِ، فَدَلً هَذَا عَلَى أَنَّ طَوَافَ الوَدَاعِ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وإنَّمَا الفَرْضُ طَوَافُ الإَفَاضَةِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَيْسَ العَمَلُ عِنْدَ مَالِكِ عَلَى رَدُّ عُمَرَ للَّذِي تَرَكَ طَوَافَ الوَدَاعِ، فَرَدَّهُ إليهِ مِنْ مَرَّ ظَهْرَانَ لِبُعْدِه مِنْ مَكَّةً، وذَلِكَ أَنَّ بَيْنَهُمَا مَسِيرَةَ سِتَّة عَشْرَ مِلاً، وإنَّمَا يَرْجِعُ إليهِ مَنْ إذا ذَكَرَهُ وَهُو بِقُرْبِ مَكَّةَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ في انْصِرَافِهِ إليهِ ضَرَرٌ لَهُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ لأُمُّ سَلَمَةَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وأَنْتِ رَاكِبَةٌ ال١٣٧١)، فِيهِ مِنَ الفِقْه: إِبَاحَةُ دُخُولِ البَعِيرِ المَسْجِدِ، وَطَوافُ النِّسَاءِ مَعَ الرُّجَالِ.

⁽۱) رواه أبو داود (۲۰۰۵)، بإسناده إلى القاسم بن محمد به.

وقَوْلُهَا: «فَطُفْتُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يُصَلِّي إلى جَانِبِ البَيْتِ وَهُوَ يَقْرَأُ بـ﴿الطُّورِ وكِتَابٍ مَسْطُورٍ﴾»، وفِيهِ: إبَاحَةُ الجَهْرِ في النَّافِلَةِ بالنَّهَارِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا صَلَّى إلى جَانِبِ البَيْتِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المَقَامَ حِينَيْدِ كَانَ مُلْصَقَا بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَنْقُلُهُ عُمَرُ مِنْ ذَلِكَ المَكَانِ إلى المَوْضِعِ الذي هُوَ فِيهِ الآنَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ ابنُ عُمَرَ المَرْأَةَ التِّي سَأَلَتُهُ عَنْ غَلَبَةِ الدَّمِ عَلَيْهَا، وَكَثْرَةِ خُرُوجِهِ مِنْهَا بِمَا تُؤْمَرُ بِهِ المُسْتَحَاضَةُ أَنْ تَغْتَسِلَ، وتَسْتَثْفِرَ بِنَوْب، ثُمَّ تَطُوفُ كَمَا تَفْعَلُ في الصَّلاَةِ (١٣٧٦)، وَلَو كَانَ ذَلِكَ الدَّمُ دَمَ حَيْضَةٍ لَمْ يَأْمُرْهَا بِدُخُولِ كَمَا تَفْعَلُ في الصَّلاَةِ (١٣٧٦)، وَلَو كَانَ ذَلِكَ الدَّمُ دَمَ حَيْضَةٍ لَمْ يَأْمُرُهَا بِدُخُولِ المَسْجِدِ، ولا بالطَّوافِ بالبَيْتِ، كَمَا لَمْ يَأْمُرِ النبيُّ يَثِيلِهُ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ بالطَّوافِ بالبَيْتِ، كَمَا لَمْ يَأْمُرِ النبيُّ يَثِلِهُ عَائِشَةً حِينَ حَاضَتْ بالطَّوافِ بالبَيْتِ، مَنْ أَجْلِ حَيْضَتِهَا، فَالحَائِضُ لاَ تَدْخُلُ المَسْجِد كَمَا أَنَّهَا لاَ تَصَلِّي، وَالمُسْتَحَاضَةُ تَذْخُلُهُ، كَمَا أَنَّهَا تُصَلِّي، وَالمُسْتَحَاضَةُ تَذْخُلُهُ، كَمَا أَنَّهَا تُصَلِّي، وَالمُسْتَحَاضَةُ تَذْخُلُهُ، كَمَا أَنَّهَا تُصَلِّي.

* قَوْلُ عُرْوَةَ لِعَائِشَةَ حِينَ سَأَلَهَا عَنِ السَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، وَهُو يَوْمِئْلًا حَدِيثُ السِّنِ السِّنِ السِّفَ المِنْ الْمُ يَفْقَهُ كُلَّ الفِقْهِ، وذَلِكَ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ السَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ : لَيْسَ كَمَا قُلْتَ، ثُمَّ ذَكَرَتْ أَنَّ الأَنْصَارَ كَانُوا في الجَاهِليَّةِ يُهِلُونَ لِمَنَاةَ، تَعْنِي: أَنَّهُمْ كَانُوا يُعظَمُونَ الصَّنَمَ الذي كَانَ بِمَنَاةَ التِّي هِيَ بِقُرْبِ الجُحْفَةِ حَذْوَ قُدَيْدٍ، وكَانُوا لاَ يُعظَمُونَ الطَّفَا والمَرْوَةَ، تَحَرَّجْتِ الأَنْصَارُ أَنْ يَسْعَوا بَيْنَ يُعظَمُونَ الأَصْنَامَ التِي كَانَتْ عَلَى الصَّفَا والمَرْوَةَ، تَحَرَّجْتِ الأَنْصَارُ أَنْ يَسْعَوا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الأَصْنَامِ التِي كَانَتْ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ للصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الأَصْنَامِ التِي كَانَتْ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ * إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَايِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَواعَتَمَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ الأَصْنَامِ التِي كَانَتْ عَلَيْهِمَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى الصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ أَجْلِ تِلْكَ اللَّهُ مَنْ مَجَ الْبَيْفَ الْوَاعْفَى وَالْمَرُونَ فَي الْمَالَوْلُولُونَ لِمَنْ مَعَ الْمَالَةُ مُ الْمَالُولُ وَمَعَالَ اللْعَمْ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ مِنْ شَعَائِر الحَجِ عَلَى الْهُ عَلَى الْمَالُولُ اللهُ عَلَى الْمُعَلِي الْمَالَونَ وَمَعَالَ اللّهُ عَلَى الْمَالَقُ وَالْمَوْفَ وَالْمَوْفَ لَا اللّهُ عَلَى الْمَالَقُ عَلَى الْمَالِقُ اللّهُ عَلَى السَّعْمَ بَيْنَ الصَّفَا والمَوْوَقِ مِنْ شَعَالِ اللْمَالَةِ الْمَالِقُ الللّهُ عَلَى الْمَالِقُ الْمَالَقُ اللّهُ الْمَالِقُ الْمَلْقِ الْمَالِقُ اللللّهُ اللّهُ عَلَى الْمَالِقُ الْمَالِقُ الللّهُ الْمَالِقُ الللّهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ الللّهُ اللّهُ الْمَالِقُ الْمُعَلِي اللْمَالَةُ الْمَالِقُ الْمَالِقُولُ اللّهُ الْمُنْ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالِقُلُولُولُولُولُولِ

وذَكَرَ ابنُ سَلاَمٍ مِنْ طَرِيقِ الشَّغْبِيِّ قالَ: (كَانَ عَلَى الصَّفَا الصَّنَمُ الذي يُقَالُ لَهُ: إِسَافٌ، وعَلَى المَرْوَةِ الصَّنَمُ الذي يُقَالُ لَهُ: نَائِلَةُ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسْلاَمُ وأَذْهَبَ اللهُ تِلْكَ الأَصْنَامَ كَرِهُوا أَنْ يَطُوفُوا بَيْنَهُمَا، فأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ ﴿ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ أَعْتَمَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَلَوْفَ بِهِمَا ﴾)(١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُرْوَةَ فِي الَّذِينَ كَانُوا يَسْعُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَةِ رُكْبَاناً مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ: (لَقَدْ خَابَ هَوُلاَءِ وَخَسِرُوا)(١٣٨٢)، يَعْنِي: خَابُوا مِنْ أَجْرِ السَّعِي، وخَسِرُوا ثُوَابَهُ، فَلَيْسَ يَنْبَغِي لأَحَدِ أَنْ يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ إلاَّ مَاشِيَا، فإذا لَمْ يَسْتَطِعْ المَشِي رَكِبَ.

أَوْجَبَ مَالِكٌ عَلَى مَنْ وَطِءَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِعُمْرَةٍ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ سَغْبَهُ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ أَنْ يَغْتَسِلَ ويُتِمَّ عُمْرَتَهُ، ويُبْدِلُهَا (٢)، ويَهْدِي، مِثْلَ مَا وَجَبَ عَلَى مَنْ وَطِءَ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبَةِ أَنْ يُتِمَّ حَجَّهُ الذي أَفْسَدَهُ بالوَطْءِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّهُ الذي أَفْسَدَهُ بالوَطْءِ، ثُمَّ عَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ وَالهَدِي.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الحَاجُّ أَحْسَنُ مِنْهُ للحَاجُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ يَتَقَوُّونَ عَلَى الوُقُوفِ والدُّعَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ، ولَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، ولَمْ يَصُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ (١٣٨٩)، وَوَقَفَ بالمَوْقِفِ رَاكِبَا عَلَى بَعِيرِه، وهَذَا هُوَ المَأْمُورُ بهِ لِمَنْ كَانَ لَهُ ظَهْرٌ، أَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ رَاكِبًا.

قَالَ الأَبْهَرِيُّ: الحَجُّ رَاكِبَا أَفْضَلُ مِنْهُ رَاجِلاً، وكَذَلِكَ حَجَّ رَسُولُ اللهِ رَاكِبَاً، وَنَعَلَهُ أَصْحَابُهُ بَعْدَهُ.

* * *

⁽۱) رواه يحيى بن سلام عن حماد عن داود بن أبي هند عن الشعبي به، ينظر: مختصر تفسير يحيى بن سلام لابن أبي زمنين ١/٥٦.

⁽٢) أي يبدلها بعمرة أخرى صحيحة قضاء عن عمرته التي فسدت بالوطء.

تَفْسِيرُ أَبْوَابِ الْهَدَايَا

* حَدِيثُ عَبْدِ اللهِ بنُ أَبِي بَكْرٍ: ﴿ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَهْدَى جَمَلاً لأَبِي جَهْلِ بنِ هِشَامٍ ١٣٩٧١]، هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ في المُوطَّأ، وأَسْنَدَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، وقالَ: (فِي رَأْسِهِ بُرَةً مِنْ ذَهَبٍ، يَغِيظُ بِذَلِكَ المُشْرِكِينَ) (١٠.

قَالَ أَبُو غُمَرَ: فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: هَدْيُ خِيَارِ الإِبِلِ، وَهَدْيُ الدُّكُورِ مِنْهَا، وهَذَا يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الهَدَايَا لاَ تَكُونُ إِلاَّ مِنْ إِنَاثِ الإِبل.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَبَاحَ النبيُّ ﷺ لِصَاحِبِ البُدْنَةِ أَنْ يَرْكَبَهَا مِنْ أَجْلِ
أَنَّهُ رَآهُ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِ المَشِيُ، فَقَالَ: «ارْكَبْهَا ١٣٩٨)، فقالَ: «إِنَّهَا بَدَنَةٌ ، أَيْ قَدْ
جَعَلْتُهَا للهِ وَأَخْرَجْتُهَا مِنْ مَالِي فَلاَ انْتَفِعُ بِشَيءِ أَخْرَجْتُهُ للهِ، فَرَخَّصَ لَهُ
رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي رُكُوبِهَا، مِنْ أَجْلِ مَشْقَةِ المَشِي عَلَيْهِ، فلاَ يُسْتَباحُ رُكُوبُ البَدَنَةِ
إِلاَّ مِنْ ضَرُورَةٍ، ولاَ يُشْرَبُ مِنْ لَبَيْهَا إِلاَّ عَنْ حَاجَةِ، لِنَلاَ يَرْجِعَ فِي شَيء جُعِلَ اللهِ،
ومِنْ هَذَا الوَجْهِ كُرِهَ للرَّجُلِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِشَيءٍ مِنْ صَدَقَتِهِ، أَو يَرْجِعَ فِي شَيء مِنْها.

قالَ أبو مُحَمَّد: صِفَةُ إشْعَارِ البُدْنِ هُوَ أَنْ يُشَقَّ بِالسِّكِينِ في سَنَامِ البَعِيرِ أَو النَّقْلِيدِ النَّاقَةِ مِنَ الجَانِبِ الأَيْسَرِ عُرْضاً مِنْ نَاحِيةِ رَأْسِهِ إلى ذَنَبِهِ، ومَعنَى الإشْعَارِ والتَّقْلِيدِ لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ الجَمَلِ والنَّاقَةِ قَدْ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ للهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَجَعَلَ لِذَلِكَ عَلَامَةً وَهِيَ الإشْعَارُ والتَّقْلِيدُ، فإنْ ضَلَّ البَعِيرُ المُشْعَرِ عَنْ رَبِّهِ فَوَجَدَهُ مَنْ بَلَّغَهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ بِالمَنْحَرِ فَقَدْ أَجْزَأَ ذَلِكَ عَنْ مُهْدِيهِ.

⁽۱) سنن أبي داود (۱۷٤۹).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ عَنِ الحَدِيثِ الذي يُذْكَرُ فِيهِ: «أَنَّ النَّيُ ﷺ أَهْدَى ضَأْنَا مُقَلَّدَةً» (١)، فقالَ لِي: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وتَقْلِيدُ الضَّأْنِ تَعْذِيبٌ لَهَا، لأَنَّهَا لاَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَرْعَى مِنَ الأَرْضِ، إِذْ تُمْسِكُهَا القِلاَدَةُ المُعَلَّقَةِ مِنْ عُنِقِهَا، ورُبَّمَا خَنَقَتْهَا القِلاَدَةُ، وَهِيَ بِخِلاَفِ الإبِلِ التِّي لاَ يَضُرُّهَا القِلاَدَةُ .

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَ اسْمُ صَاحِبِ هَدَايَا رَسُولِ اللهِ ﷺ ذُوَّيْبٌ، وَهُوَ وَالِدُ قَبِصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ، فَذُوَيْبٌ صَاحِبٌ وابنُهُ صَاحِبٌ [١٤١٤].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فِي حَدِيثهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ مَنْ بَعَثَ مَعَهُ هَدْي فَعَطَبَ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ أَنْ يَنْحَرَهُ ويُخْلِي بَيْنَ النَّاسِ وبَيْنَهُ يَأْكُلُونَهُ ولاَ يَأْكُلُ هُو مِنْهُ، فإنْ أَكَلَ مِنْهُ ضَمِنَهُ.

ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ قَالَ مَالِكٌ في الرَّاعِي: إنَّهُ لاَ يَضْمَنُ مَا مَاتَ مِنَ الغَنَمِ أو غَيْرِهَا إلاَّ [أنْ] (٣) يُذْبَحَ أو يُنْحَرَ، فإنْ فَعَلَ ذَلِكَ ضَمِنَ قِيمَةَ مَا تَعَدَّى عَلَيْهِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَ ابنُ عُمَرَ يُجَلُّلُ بُدْنَهُ بِأَجِلَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ، ثُمَّ يَكْسُوهَا الكَعْبَةَ إِذَا نَحَرَ البُدْنَ (١٤٠٨).

قالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَتِ الكَعْبَةُ في الجَاهِليَّةِ تُكْسَى بِجُلُودِ [الأنطاع] (١٠ يُخْرَزُ بَعْضُهَا إلى بَعْضِ ثُمَّ تُكْسَى بِهَا الكَعْبَةُ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ كُسِيتْ بالدُيبَاجِ وغَيْرِهِ، فَكَانَ ابنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ يَتَصَدَّقُ بِجِلاَلِ بُدْنِهِ، وهَكَذَا يَفْعَلُ بِأَجِلَّةِ البُدْنِ الآنَ إذا نُجْرَتِ البُدْنُ.

(١) قد ثبت في صحيح البخاري (١٦١٦) وغيره أن عائشة كانت تفتل قلائد الغنم ويبعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مكة .

(۲) هذا قول مالك وأصحاب الرأي في عدم جواز تقليد الغنم، ينظر: النمهيد ١٧ /٢٢٨، وفتح الباري٣/ ٥٤٧ .

(٢) ما بين المعقوفتين ليست واضحة في الأصل، وزدتها مراعاة للسياق.

(٤) ما بين المعقوفتين وضعته بما أراه مناسبا للسياق، وكانت اللفظة في الأصل: (الطائف) ولم أجد لها معنى. * [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ عُرْوَةُ بَنِيهِ أَنْ يَهْدُوا للهِ خَيَارَ إِبِلِهِم، ولاَ يَتَقَرَّبُوا إليه بالدُّونِ مِنْهَا [١٤١٧]، وأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا الخَيِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البنره: ٢٦٧]، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: هُوَ أَنْ يَقْصِدَ الرَّجُلُ إلى رَذَالةِ مَالِهِ، فَيُخْرِجُهُ للهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ زَكَاتِهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ كَانَ عَلَيْهِ هَدِيٌ وَاجِبٌ مِنْ جَزَاءٍ، أَو هَدْي مُتْعَةٍ، أَو شِبهِ ذَلِكَ، فَتَوَجَّهَ بهِ إلى مَكَّةَ بَعْدَ أَنْ قَلَّدَهُ وأَشْعَرَهُ فَعَطَبَ في الطَّرِيقِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إلى مَكَّةَ كَانَ عَلَى صَاحِبهِ البَدَلُ، مِنْ أَجْلِ

أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ مَحِلَّهُ، لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿ هَدَّيَّا بَلِغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ [الماندة: ٩٥]، فَمَتى لَمْ يَبْلُغْ مَحِلَّهُ أَبْدَلَهُ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ، بِخِلاَفِ هَدْي التَّطَوُّع.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَوْجَبَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى مَنْ وَطِءَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ إِنْمَامَ الحَجِّ الذي كَانَا قَدْ أَحْرَما بهِ [١٤٢١]، مِنْ أَجْلِ قَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَنِتُوا الْفَحَ وَالْفَهُوَ لِللّهِ ﴾ [البغره: ١٩٦]، ومَنَعَ اللهُ مِنَ الرَّفَثِ في الحَجِّ وَهُو إصَابَهُ النِّسَاءِ، فَلِهَذَا أُمِرَ الوَاطِءُ في الحَجِّ بإعَادَةِ الحَجَّةِ التِّي أَفْسَدَهَا، وَيُقَالُ لَهُمَا: إذا أَحْرَمْتُمَا مِنْ قَابِلِ تَفَرَقًا، خَشْيَةً عَلَيْهِمَا أَنْ يَقَعَا فِيمَا وَقَعَا فِيهِ أَوَّلاً، وعَلَى كُلُ أَحْرَمْتُمَا الهَدِي، وهَذَا إذا كَانَ وَطْنُهُ إِيَّاهَا قَبْلَ أَنْ يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبةَ يَوْمَ النَّحُر.

فإنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الذي أَكْرَهَها عَلَى وَطْنِهِ إِيَّاهَا لَزِمَهُ أَنْ يُهْدِي عَنْهَا، وعَلَيْهَا هِيَ إِعَادَةُ الحَجِّ، لا بُدَّ لَهَا مِنْهُ.

فَإِنْ كَانَ وَطَيْهَا يَوْمَ النَّحْرِ بَعْدَ أَنْ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ وقَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَفَ الإِفَاضَةِ جَبَرَ حَجَّهُ بِعُمْرَةٍ وهَدْيٍّ، ولَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

فإنْ كَانَ وَطَنِهَا في غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ ولَمْ يَكُنْ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ فإنَّهُ يَرْمِي الجَمْرَةَ ويَطُوفُ للإِفَاضَةِ، وعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِرَ ويَهْدِي، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ غَيْرَ ذَلِكَ، وإنَّمَا يَفْسُدُ حَجُّهُ إِذَا وَطِئَهَا يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبةِ. وقالَ مَالِكٌ : مَنْ وَطِءَ يَوْمَ النَّحْرِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ فَقَدْ أَفَسَدَ حَجَّهُ.

وقَالَ ابنُ أَبِي حَازِمِ (١): رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ هَذَا القَوْلِ.

يُرِيدُ: أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ بِعَرَفَةَ ثُمَّ وَقَعَ وَطْنُهُ بَعْدَ الوُقُوفِ وقَبْلَ رَمْيهِ جَمْرَةَ العَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنَّهُ يَجْبِرُ حَجَّهُ بِالعُمْرَةِ والهَدِي، وهَذه قَوْلَةٌ شَاذَّةٌ عَنْ مَالِكِ، لَمْ يَقُلْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ، بِلْ قَالُوا عَنْهُ: إِنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ أَفْسَدَ حَجَّهُ علَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ، إِلاَّ أَنْ يَقَعَ وَطْنُهُ إِيًّاهَا بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ^(٢).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَمَرَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ مَنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ بِعَرَفَةَ مَعَ النَّاسِ حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلَهُ فِي عُمْرَةٍ [١٤٢٨]، لأَنَّهُ قَدْ فَاتَهُ النَّاسِ حَتَّى ظَلَعَ الفَجْرِ وَذَلِكَ أَنَّ الوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ ويَسْعَى يَوْمَ النَّحْرِ، وذَلِكَ أَنَّ الوُقُوفَ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ، وكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُحْرِمَ لاَ يَحِلُهُ مِنْ إِحْرَامِهِ إلاَّ الطَّوَافُ والسَّعِي، مَا لَمْ يُصَدَّ عَنِ البَيْتِ بِعَدُقُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: سَأَلَ الأَسْوَدُ بِنُ يَزِيدَ عَائِشَةَ وَهُمْ بِعَرَفَةَ، فَقَالَ لَهَا: (يا أُمَّ المُؤْمِنِينَ، إذا خَفِيَ هِلاَلُ ذِي الحِجَّةِ عَنِ النَّاسِ فَوَقَعَ وُقُوفُهُمْ هَهُنَا فِي غَيْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَتْ: حَجُّهُمْ تَامًّ)(1).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ في القَارِنِ إِذَا فَاتَهُ الحَجُّ أَنَّهُ يَحُجُّ قَابِلاً قَارِناً ويُهْدِي هَدْيَيْنِ، هَدْياً لِقِرَانهِ الحَجَّ مَعَ العُمْرَةِ، وهَدْياً لَمَا فَاتَهُ مِنَ الحَجُّ [١٤٣٠].

وقَالَ سَحْنُونُ فِي المُدَوَّنَةِ: إِذَا أَفْسَدَ القَارِنُ الحَجَّ أَنَّ عَلَيْهِ ثَلَاثَ هَدَايا، هَدْيا

 ⁽١) هو عبد العزيز بن أبي حازم المدني الفقيه، ثقة روى له الستة، توفي سنة (١٨٢) وقيل سنة أربع، تهذيب الكمال ١٨ / ١٢٠ .

⁽٢) _ ينظر قول مالك هذا في: التمهيد ٧/ ٢٧١، والاستذكار ٤ / ٥٣٦.

⁽٣) جاء في الأصل: (إذا)، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٤) لم أجد هذا الأثر بعد بحث واسع عنه.

لِقِرَانِهِ أَوَّلاً، وَهَدْيَيْنِ في حَجَّةِ القَضَاءِ الوَاحِدِ لِفَسَادِ حَجَّهِ، والثَّانِي لِقِرَانِهِ الحَجَّ مَعَ العُمْرَةِ(١).

وقالَ أَبو عُمَرَ: يَخْتَمِلُ مَا فِي المُوطَّا مِنْ قَوْلهِ: (أَنَّهُ يَحُجُّ قَابِلاً قَارِناً ويُهْدِي هَدْيَئِنِ) أَنْ يَكُونَ قَدْ قَدَّمَ الهَدْيَ الذي كَانَ سَاقَهُ في حَجَّتِهِ التِّي فَاتَتُهُ وَهُوَ قَارِنْ وَنَحَرَهُ حِينَئِذٍ، ثُمَّ يَبْقَى عَلَيْهِ هَدْيَانِ في الحَجَّةِ التِّي يَقْضِيهَا، فَلاَ يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ في المُوطَّأُ ولاَ في المُدَوَّنَةِ.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى عَطَاءٌ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ فِيمَنْ وَطِءَ أَهْلَهُ بَعْدَ جَمْرَةِ العَقَبةِ وقَبْلَ أَنْ يَفِيضَ أَنَّهُ يَنْحَرُ بَدَنَةً [١٤٣٧].

* ورَوَى عِكْرَمةُ عَنِ ابنِ عَبَّاسِ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ويَهْدِي [١٤٣٣].

وذَكَرَ مَالِكٌ هَذَا عَنْ عِكْرِمَةَ في المُوطَّأ، وصَرَّحَ باسْمِهِ في هَذِه المَسْأَلَةِ، ولَمْ يَذْكُرْ مَالِكٌ اسْمَ عِكْرَمةَ في المُوطَّأ في غَيْر هَذِه المَسْأَلَةِ.

قالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: المَعْرُوفُ مِنْ قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ في هَذِه المَسْأَلَةِ مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَطَاءٌ لاَ مَا رَوُاهُ عَنْهُ عِكْرِمَةُ، وقَدْ رَوَى أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا أَفْتَيْتُ إِبِرَأَبِي](٢) قَطُّ إِلاَّ فِي ثَلاَثِ مَسَائِلَ، إِحْدَاهُنَّ الذي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ لبرأَبِي](٢) قَطُّ إِلاَّ فِي ثَلاَثِ مَسَائِلَ، إِحْدَاهُنَّ الذي يُصِيبُ أَهْلَهُ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ للإِفَاضَةِ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ويَهْدِي)، فَرِوايةُ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرِمَةَ تُبَيِّنُ أَنَّ مَا حَكَاهُ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ في هَذِه المَسْأَلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ، وأَنَّ المَعْرُوفَ عَنْهُ مَا رَوَاهُ عَنْهُ عَلَا ذَلِكَ نَحَرَ بَدَنَةً .

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ نَسِيَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ حَتَّى رَجَعَ إلى بَلَدِهِ لَزِمَهُ الرُّجُوعُ إلى مَكَّةَ للطَّوَافِ، لأَنَّ طَوَافَ الإِفَاضَةِ لاَ يَتُمُّ الحَبُّ إلاَّ بهِ، فإنْ كَانَ قَدْ طَافَ بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنْ مِنَى تَطَوُّعا وَلَمْ يَنْوِ بهِ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ نَسِيَ طَوَافَ الإِفَاضَةِ وَذَكَرَ ذَلِكَ في بَلَدِهِ أَجْزَأَهُ طَوَافُ التَّطُوعِ عَنْ طَوَافِ الإِفَاضَةِ، فَإِذَا لَمْ

⁽۱) ينظير: المدونية ٢/ ٣٨٤، ومختصير المدونية ١ /٩٣هـ٩٩٥، والنيوادر والزيادات٢/ ٤٢٤.

⁽٢) جاء في الأصل: (أبي) وهو خطأ، وينظر: التمهيد ٧/ ٢٧١.

يَطُفْ تَطُوُّعَاً ولاَ للإِفَاضَةِ رَجَعَ وطَافَ، فإنْ وَطِءَ قَبْلَ الطَّوَافِ طَافَ ثُمَّ اعْتَمَرَ وأَهْدَى.

- * قَوْلُ عَلِيٌّ وابنِ عَبَّاسِ: (إنَّ مَا اسْتَبْسَرَ مِنَ الْهَدْي شَاةٌ)[١٤٣٦].
- * ورَوَى نَافِعٌ عَنِ ابنِ عُمَرَ: (أَنَّ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الهَدْي بَدَنَةٌ أَو بَقَرَةٌ) [١٤٣٨].
- ورَوَى صَدَقَةُ بنُ يَسَارٍ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: (مَا اسْتَبْسَرَ مِنَ الهَدْي شَاةٌ)[١٤٤١].
- * وقَدْ حَلَّتْ عَمْرَةُ بنتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَوْمَ التَّرْوِيةِ مِنْ عُمْرَتِهَا، ثُمَّ أَهَلَّتْ بالحَجِّ مِنْ مَكَّةَ، ثُمَّ ذَبَحَتْ يَوْمَ النَّحْرِ شَاةً لِتَمَثُّعِهَا بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ وَهِيَ مَا السَّيْسَرِ مِنَ الهَدْي [١٤٣٩].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ بُعِثَ مَعَهُ هَدْيٌ لِيَنْحَرُهُ في حَجُّ فَنَحَرهُ في عُمْرَةٍ أَنَّهُ يَضْمِنُهُ لِصَاحِبِهِ لِتَعَدِّيهِ مَا أَمَرَ بِهِ صَاحِبِهُ.

* قَالَ مَالِكٌ: وَالنَّسُكُ يَكُونُ حَيْثُ أَحَبَّ صَاحِبُهُ أَنْ يَنْسِكَ وَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَقَدْ نَسَكَ عَلِيُ بنُ أَبِي طَالِبٍ عَنِ ابْنِهِ حُسَيْنِ بالشُّقْيَا حِينَ أَمَاطَ عَنْهُ الأَذَى وحَلَقَ رَأْسَهُ، ولَيْسَ النَّسُكُ في هَذَا كَالهَدْي الذي مَحِلَّهُ مَكَّة، لِقَوْلهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ هَذَيَا لَا اللّهُ مُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُولِ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

بابُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، إلى آخِر بَابِ الحِلاقِ، والتَّقْصِيرِ

* قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ أَخْمَدُ بِنُ عَوْنِ اللهِ، قَالَ: حَدَّثِنا ابِنُ الأَعْرَابِيِّ، قَالَ: أَخبِرِنا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثِنا [الحَسَنُ](١) بِنُ عَلَيٍّ، عَنْ أَبِي أُسَامَةً، عَنْ أُسَامَةً بِنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ جَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلاَّ عَنْ عُرَنَةَ» (١٤٤٨ عَرْنَةَ» (١٤٤٨ عَنْدُ مُسْنَدِ (١٤٤٨).

قالَ عِيسَى: بَطْنُ عُرَنَةَ هُوَ بِعَرَفَةَ بِغَرْبِيِّ جِدَارِ مَسْجِدِ عَرَفَةَ، يُقَالُ: لَو سَقَطَ ذَلِكَ الجِدَارُ مَا سَقَطَ إِلاَّ في وَادِي عُرَنَة (٢)، وهَذَا مَكَانٌ لَيْسَ يَقِفُ أَحَدٌ فِيهِ لَلدُّعَاءِ، وإنَّمَا يَرْتَفِعُ النَّاسُ عَنْهُ، وبَطْنُ مُحَسِّرٍ هُوَ وَادٍ دُونَ المُزْدَلِفَةِ، لَيْسَ يَقِفُ فِيهِ أَحَدٌ للدُّعَاءِ إذا وَقَفَ النَّاسُ صَبِيحَةً يَوْمِ النَّحْرِ عِنْدَ المِشْعَرِ الحَرَامِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى هِشَامُ بنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ ومَنْ دَانَ دِينُها يَقِفُونَ بالمُزْدَلِفَةِ بِقُزَحٍ، وَهُوَ مَوْضِعُ المَنَارَةِ، وكَانَ النَّاسُ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ، فَلَمَّا جَاءَ الإسْلاَمُ أَمَرَ اللهُ نَبِيَّةُ رَبِيْتُ أَنْ يَأْتِي عَرَفَاتَ وأَنْ يَفِيضَ مِنْهَا)، وذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَكَاضَ ٱلنَّكَاسُ ﴾ (1) [البقرة: 199].

⁽۱) جاء في الأصل: الحسين، وهو خطا، والحسن بن علي هو الخلال الحلواني، شيخ الأثمة الستة إلا النسائي، ينظر: تهذيب الكمال ٦ / ٢٦٠.

⁽٢) سنن أبي داود (١٩٣٧) عن الحسن بن علي الحلواني به، ولكن ليس فيه (إلا بطن عرنة)

⁽٣) نقل قول عيسى: ابن مزين في تفسيره، رقم (١١).

⁽٤) والحديث في صحيح البخاري(٤٢٤٨)، ومسلم (١٢١٩)، بإسنادهما إلى هشام بن عروة به.

فَالوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ مِنْ فَرَائِضِ الحَجِّ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: (مَنْ [لَمْ يَقِفْ] (١) بِعَرَفَةَ مِنْ لَبُلَةِ المُزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الفَجْرُ فَقَدْ أَدْرَكَ الحَجِّ، فإنْ فَاتَهُ الوُقُوفُ بِهَا حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجِّ يَجِلُّ بِمُمْرَةٍ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ والهَدْي) الفَجْرُ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ يَجِلُ بِمُمْرَةٍ وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ والهَدْي) [103]، هذا القَوْلُ مِنِ ابنِ عُمَرَ مُوافِقٌ لِمَا رَوَاهُ شَفْيَانُ، عَنْ بُكَيْرِ بِنِ [عَطَاء] (١٠)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ يَعْمُرِ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَجَاءَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ يَعْمُرِ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بِعَرَفَةَ فَجَاءَهُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَأَمَرُوا رَجُلاً مِنْهُم فَنَادَى: كَيْفَ الحَجُّ ، فأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً فَنَادَى: الحَبْحُ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ عَرَفَةَ فَقَدْ تَمَّ الحَجُ يَوْمُ عَرَفَة ، مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلاَةِ الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ عَرَفَة فَقَدْ تَمَ عَرَفَة ، مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلاَةِ الصُّبْحِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ عَرَفَة فَقَدْ تَمَ حَجُهُ (٢٠).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ أَهْلُ المَدِينَةِ، وَبِمَا رَوَاهُ مَالِكٌ مِنْ طَرِيقِ ابنِ عُمَرَ: (أَنَّهُ [مَنْ لَمْ يَقِفً] (٤) بِعَرَفَةَ قَبْلَ الفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ أَذْرَكَ الحَجِّ)[١٤٥٥]، ولَيْلَةُ المُزْدَلِفَةِ لَيْلَةُ النَّخْرِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ عُرُوةَ بِنِ مُضَرِّسٍ الذي ذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ أَتَى النبيَّ بَيْخَ بِالمُزْدَلِفَةِ فَسَمِعَهُ يَقُولُ: "مَنْ أَذْرَكَ مَعَنا هَذِه الصَّلاَةُ"، يَعْنِي صَلاَةَ الصَّبْحِ يَوْمَ النَّحْرِ بِالمُزْدَلِفَةِ، وَأَتَى قَبْلَ ذَلِكَ عَرَفَةَ لَيْلاً أَو نَهَارَا فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ" (٥)، فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِواتَى قَبْلَ ذَلِكَ عَرَفَة لَيْلاً أَو نَهَارَا فَقَدْ تَمَّ حَجُهُ (٥)، فَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِيهِ وَعَلَّلُوهُ، ولَمْ يَأْخُذُ بِهِ مَالِكٌ، والوُقُوفُ بِعَرَفَة يَكُونُ بِالنَّهَارِ وباللَّيْلِ، ويُجْزِى الوَّقُوفُ فِيهَا بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ، ومَنْ الوَقُوفَ فِيهَا بِالنَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ، ومَنْ دَفَعَ مِنْ عَرَفَة قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَمْ يَرْجِعْ إليهَا، ويُدْرِكُ الوَقُوفَ بِها دَفَعَ مِنْ عَرَفَة قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ فَلَمْ يَرْجِعْ إليهَا، ويُدْرِكُ الوَقُوفَ بِها

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطا، وجاء في الأصل: (من وقف) وهو خطأ.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (الأشج) وهو خطا، وبكير بن عطاء هو الليثي الكوفي، وهو تابعي ثقة، ينظر: تهذيب الكمال ٤ / ٢٤٩.

⁽٣) رواه أبو داود (١٩٤٩)، وأحمد ٤ / ٣٠٩، بإسنادهما إلى سفيان الثوري به.

⁽٤) ما بين المعقوفتين من الموطا، وجاء في الأصل: (أنه وقف بعرفة) وهو خطأ.

⁽٥) رواه أبو داود (١٩٥٠)، والترمذي (٨٩١)، والنسائي (٣٠٣٩)، وابن ماجه(٣٠١٦)، وهو حديث صحيح .

قَبْلَ الفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ المُزْدَلِفَةِ فَقَدْ فَاتَهُ الحَجُّ، ويَكُونُ عَلَيْهِ الطَّوَافُ بالبَيْتِ، والسَّعِي بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَخلِقُ بِمَكَّةَ، وعَلَيْهِ حَجُّ قَابِلِ والهَدْي (١٠).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الوُقُوفُ بالمَشْعَرِ الحَرَامِ بَعْدَ صَلاَةِ الصَّبْحِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ سُنَةٌ، وهَذا إِجْمَاعٌ إلاَّ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَقِفْ بالمُزْدَلِفَةِ مَعَ الإمَامِ فَقَذ فَاتَهُ الحَجُّ(٢).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ويُرَدُّ هَذَا القُوْلَ تَقْدِيمُ النبيُّ ﷺ ضَعَفَةَ أَهْلِهِ مِنَ المُزْدَلِفَةِ إلى مِنَى باللَّيْلِ قَبْلَ أَنْ يَقِفُوا بالمَشْعَرِ الحَرَامِ، وهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الوُقُوفَ بالمُزْدَلِفَةِ لَيْسَ بِفَرْضٍ وإِنَّمَا هُوَ سُنَةٌ، فإذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمَ النَّحْرِ فَلاَ وُقُوفَ بالمُزْدَلِفَةِ، كَمَا إذَا طَلَعَ الفَجْرُ لَيْلَةَ النَّحْرِ لَمْ يَكُنْ وُقُوفٌ بِعَرِفَةً.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا حَرَّكَ ابنُ عُمَرَ رَاحِلَتَهُ فِي بُطْنِ مُحَسِّرٍ عَلَى مَا رَوَاهُ أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: «أَنَّ النبيَّ يَتَظِيَّ أَوْضَعَ في وَادِي مُحَسِّرٍ "(")، يَغْنِي: حَرَّك رَاحِلَتَهُ فِيهِ، والإيضَاعُ: سُرْعَةُ السَّيْرِ.

قالَ عِيسَى: مَنْ بَلَغَ هَدْيَهُ مِنَى فَلْيَنْحَرْهُ، أَو يَذْبَحُ مَا يَذْبَحُ ويُعْطِيهِ المَسَاكِينَ، فإذا دَفَعَهُ إليهمْ حَيًّا فَقَدْ جَهلَ ولَيْسَ عَلَيْهِ بَدَلَهُ.

* حَدِيثُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ لِخَمْسِ لَبَالٍ بَقِينَ لِذِي القَعْدَةِ، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالبَيْتِ، وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ أَنْ يَحْلِقَ "[١٤٦٩]، وذَكَرَتِ الحَدِيثَ إلى آخِرِه.

قَالَ الفُقَهَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ: هَذَا الحَدِيثُ خَاصٌّ للَّذِينَ أَمَرَهُمْ

⁽١) ينظر: التمهيد ٩/ ٢٧٤، والاستذكار ٤/ ٥٦٨.

 ⁽۲) لم أقف على قول أبي عبيد ولم أجد أحدا نقله، وهو قول شاذ لا شك فيه، ينظر:
 الاستذكار ٤/ ٥٧٩.

⁽٣) رواه الترمذي (٨٨٦)، والنساني (٣٠٥٣)، وأحمد ٣/ ٣٠١، بإسنادهم إلى أبي الزبير المكي به، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحِلُوا مِنْ إِخْرَامِهِمْ، ويَفْسَخُوا حُجَّهُمْ فِي عُمْرَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا سَاقُوا مَعَهُم الهَدْيَ الذي يَلْزَمُ مَنْ سَاقَهُ فِي حَجِّهِ أَلاَّ يَنْحَرَهُ حَتَّى يَرْمِي جَمْرَةَ العَقَبةِ ويَحِلَّ بِمِنَى.

ومِثْلُ هَذَا الحَدِيثِ أَيْضًا حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَنَّ النبيِّ ﷺ أَمَرَ مَنْ طَافَ وسَعَى أَنْ يَحِلَّ ثُمَّ يُنْشِيءُ الحَجَّ مِنْ مَكَّةَ ﴾ (١).

وقَدْ جَاءَ بَيَانُ هَذا كُلِّه في حَدِيثِ رَبِيعَةَ [عَن] (٢) الحَارِثِ بنِ بِلاَلِ، عَنْ أَبِيهِ بِلاَلِ بنِ الحَارِثِ أَنَّهُ قَالَ: «يَا رَسُولَ اللهِ، فَسْخُ الحَجِّ لَنَا خَاصَّةً أَمْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟ فَقَالَ: لَكُمْ خَاصَّةً أَمْ لِمَنْ بَعْدَنَا؟

وقالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ أَنْ نَأْخُذَ بِكِتَابِ رَبُّنَا، فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَـلَّ قـالَ: ﴿ وَأَيْمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْمُهُرَةَ لِلَهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وأَنْ نَأْخُـذَ بِسُنَّةِ نَبِيْنَا، فَرَسُولُ اللهِ ﷺ لَمْ يَحِلَّ مِنْ حَجْهِ حَتَّى نَحَرَ الهَدْيَ بِمِنَى (١).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: فَقَوْلُ عُمَرَ هَذا وحَدِيثُ بِلاَلِ بنِ الحَارِثِ يَدُلاَّنِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَخْرَمَ بالحَجِّ لَمْ يَفْسَخْهُ في عُمْرَةٍ، ولَمْ يَحِلَّهُ مِنْ حَجِّهِ إِلاَّ طَوَافُ الإِفَاضَةِ.

وفِي حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: الْخَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، الْوَدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِالحَجِّ، وَأَهَلَّ بِالحَجِّ، أَو وَأَهَلَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ بالحَجِّ، فأمَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمَرَةٍ فَحَلَّ، وأَمَّا مَنْ أَهَلَّ بالحَجِّ، أَو جُمَعَ الحَجِّ والعُمْرَةَ فَلَمْ يَجِلُّوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِا (٥).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بِهَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ أَهْلُ المَدِينَةِ فِيمَنْ أَهَلَ بِحَجُّ مُفْرَدٍ، أَو جَمَعَ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ أَنَّهُ لاَ يَفْسَخُ حَجَّهُ في عُمْرَةٍ.

⁽١) رواه البخاري (١٦٤٤)، ومسلم (١٢٤٥).

⁽٢) جاء في الأصل: (بن) وهو خطأ، وربيعة هو ابن عبد الرحمن الرأي.

⁽۲) رواه أبو داود (۱۸۰۸) بإسناده إلى ربيعة به.

⁽٤) ينظر قول عمر رضي الله عنه في صحيح البخاري (١٤٨٤)، ومسلم (١٢٢١).

⁽۵) رواه البخاري (۱٤۸۷)، ومسلم (۱۲۱۱)، بإسنادهما إلى عروة بن الزبير به.

* وقَوْلُ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ في حَدِيثِها: (دُخِلَ عَلَيْنَا يَوْمُ النَّحْرِ بِلَحْمِ بَهَرٍ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: نَحَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَزْوَاجِهِ البَقَرَ)[١٤٦٩]، تَعْنِي: أَنَّهُ نَحَرَ الهَذي عَمَّنْ تَمَنَّعَ مِنْ أَزْوَاجِهِ بالعُمْرَةِ إلى الحَجِّ، أَو عَمَّنْ أَرْدَفَ مِنْهُنَّ الحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ كَمَا فَعَلَتْ عَائِشَةُ.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ النَّخْرِ فِي البَقَرِ، والذَّبْحُ فِي البَقَرِ مَذْكُورٌ فِي القُرْآنِ ('')، فَالذَبْحُ والنَّحْرُ فِيهَا جَائِزٌ، ومِثْلُ هَذَا الهَدْي الذي نَحَرَهُ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ عَنْ أَزْوَاجِهِ يَأْكُلُ مِنْهُ الأَغْنِيَاءُ، ويَأْكُلُ مِنْهُ مُهْدِيهِ، والذي لاَ يَأْكُلُ مِنْهُ مُهْدِيهِ هُو جَزَاءُ الصَّيْدِ، وفِدْيَةُ الأَذَى، ونَذْرُ المَسَاكِينَ، ولَهُ أَنْ يَأْكُلُ مِنْ هَذِي التَّطَوُّعِ إِذَا بَلَغَهُ مِنَى ونَحَرَهُ، أَو ذَبَحَهُ بِمِنَى، فإنْ لَمْ يَبْلُغُهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ النَّطَوُّعِ إذا بَلَغَهُ مِنَى ونَحَرَهُ، أَو ذَبَحَهُ بِمِنَى، فإنْ لَمْ يَبْلُغُهُ مَحِلَّهُ ونَحَرَهُ قَبْلَ ذَلِكَ إِنَا كَالَ مَهْدِيهِ مِنْهُ، فإنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكُلُ مُهْدِيهِ مِنْهُ، فإنْ فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكُلَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبُلُغَ مَحِلَّهُ ضَمِنَهُ، ولَذَا فَعَلَ ضَمِنَهُ، وكَذَلِكَ لَوْ أَرْسَلَهُ مَعَ غَيْرِهِ فَأَكُلَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَبُلُغُ مَحِلَّهُ ضَمِنَهُ.

* [نانَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ حَفْصَةَ حِينَ قَالَتْ للَّنبِيِّ ﷺ: "مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُوا ولَمْ تَخلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟"[١٤٧٠]، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ فِي مَذَا الحَدِيثِ: "وَلَمْ تَخلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ" إِلاَّ مَالِكٌ، والمَشْهُورُ مِنْ فِعْلِ النَّيْ ﷺ فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الحَجَّ، ولَمْ يَتَمَتَّعْ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ.

وحَدَّثني عَبْدُ اللهِ بِنُ مُحَمَّدِ بِنِ عُثْمَانَ، قالَ: حَدَّثنا أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ، قالَ: حَدَّثنا عَلَيُ بِنُ عَبْدِ العَزِيزِ، قالَ: حَدَّثنا أَبُو عُبَيْدِ القَاسِمُ بِنُ سَلاَمٍ، قالَ: حَدَّثنا يَحْيَى بِنُ سَعِيدِ القَطَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابِنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ يَحْيَى بِنُ سَعِيدِ القَطَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابِنِ عُمَرَ، عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النبيِ يَنْ فَا قَالَتْ: "يَا رَسُولَ اللهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُوا ولَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ فَقَالَ: إنِي لَبَدْتُ رَأْسِي، وقلَّدْتُ هَذِيي، فَلاَ أَحِلُ حَتَّى أَحِلُ مِنَ الحَجِّ" (٢).

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُوكَ ﴾ [البقرة: ٧١].

⁽٢) رواه البخاري (١٦١٠)، ومسلم(١٢٢٩)، بإسنادهما إلى يحيى بن سعيد القطان به.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: فَذَكَرَ عُبَيْدُ اللهِ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَنْ نَافِعٍ مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ عَنْ نَافِع: (مِنْ مُمْرَتِكَ).

وقَدْ حَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ القَلْزُمِيُّ بِمِصْرَ (١)، قالَ: حَدَّثنا أَخْمَدُ بنُ زَيْدِ المَكِي (٢)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ المَكِي (٢)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ المَكِي (٣)، قالَ: حَدَّثنا [هِشَامُ بنُ سُلَيْمَانَ] (٣)، عَن ابنِ جُرَيْج، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَر، عَنْ حَفْصَةَ: ﴿أَنَّ النبيَّ عَلَيْهُ أَنْ تَجِلً أَمْرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامُ حَجَّةِ الوَّدَاعِ، فقالَتْ حَفْصَةُ: مَا يَمْنَعَكَ أَنْ تَجِلً أَمْرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلُنَ عَامُ حَجَّةِ الوَّدَاعِ، فقالَتْ حَفْصَةُ: مَا يَمْنَعَكَ أَنْ تَجِلً يَا رَسُولَ اللهِ؟ فقالَ: إنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وقلَّذْتُ هَدْيِي، فَلاَ أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ الهَدَى (١٠).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَقُلُ ابنُ جُرَيْجٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: "مِنْ عُمْرَتِكَ" كَمَا فَالَ مَالِكٌ وعُبَيْدُ اللهِ بنُ [عُمَرَ] (٥٠)، وقَدْ يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الاخْتِلاَفُ مِنْ قِبَلِ نَافِع لاَ مِنْ قِبَلِ مَالِكٌ مَالِكُ مَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إنَّ مَالِكًا انْفُردَ بِهِ (٢٠).

⁽١) هو أبو محمد الحسن بن يحيى بن الحسن، تقدم التعريف به.

⁽٢) هو أحمد بن زيد بن مروان، كذا في التمهيد، ولم أقف له على ترجمة.

⁽٣) جاء في الأصل: (ابن هشام عن سليمان)، وهو خطا، والتصويب من التمهيد، وهشام بن سليمان هو ابن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي المكي، روى عنه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني وغيره، ويروي عن ابن جريج وغيره، وحديثه في صحيح مسلم وغيره، ينظر: تهذيب الكمال ٣٠١/٢٠.

⁽٤) رواه ابن عبد البر في التمهيد ١٥ / ٢٩٨ عن شيخه الإمام القنازعي مصنف هذا الكتاب عن الحسن بن يحيى القلزمي به .

 ⁽a) جاء في الأصل: (عبد الله) وهو خطا، وعبيد الله بن عمر هو العمري المدني الإمام المشهور.

⁽٦) رد ابن عبد البر في التمهيد كلام أبي محمد ردا قويا فقال: وزعم بعض الناس أنه لم يقل أحد في هذا الحديث عن نافع: (ولم تحل أنت من عمرتك) إلا مالك وحده، وجعل هذا القول جوابا لسائله عن معنى هذا الحديث، قال ابن عمر: فلا أدري ممن أتعجب، من المسئول الذي استحيا أن يقول: لا ادري، أو من السائل الذي قنع بمثل هذا الجواب، والله المستعان، ثم ذكر بأن هذه اللفظة قد قالها عن نافع جماعة منهم: مالك، وعبيد الله بن عمر، وأيوب السختياني . . . إلخ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ جَعْفُرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٌّ بِنِ أَبِي طَالِبِ: "أَنَّ النبيِّ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيَدِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ ١٤٧٧] هَكَذَا رَوَى يَخْيَى بنُ يَحْيى عَنْ مَالِكِ بِهَذَا السَّنَدِ، ورَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ يَحْيى بنُ يَحْيى عَنْ مَالِكِ بِهِذَا السَّنَدِ، ورَوَاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ، وأَرْسَلَهُ ابنُ وَهُبٍ، عَنْ جَعْفَرِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيَدِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ اللهِ عَنْ مَعْمَدٍ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَحَرَ بَعْضَ هَدْيهِ بِيَدِه، ونَحَرَ غَيْرُهُ بَعْضَهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ عَنْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ المَدْ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتُجِبَّ أَنْ لا يَنْحَرَ للرَّجُلِ ولاَ يَذْبَحُ لَهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ إلاَّ مِنْ ضَرَوُرَةٍ، فإنْ فَعَلَ أُجْزِأَ عَنْهُ.

* قَـوْلُ النبعِ ﷺ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ، قَـالُـوا: والمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللهِ»[١٤٧٧] وذَكَرَ الحَدِيثَ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: كَانَتْ هَذِهِ القِصَّةُ في عُمْرَةِ الحُدَيْبِيَّةِ حِينَ صَدَّ المُشْرِكُونَ النبيِّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ عَنِ البَيْتِ، فَحَلُّوا بِها، وأَمَرَهُم ﷺ أَنْ يَخْلِقُوا رُؤُوسَهُم، فَنَوقَفَ بَعْضُهُم عَنِ الجِلاَقِ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَجِينَيْذِ قالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمِ المُحَلِّقِينَ» قَالَها ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على أَنَّ جِلاَقَ الرَّأْسِ في الحَجُّ المُحَلِّقِينَ» قَالَها ثَلاَثَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ على أَنَّ جِلاَقَ الرَّأْسِ في الحَجُّ والعُمْرَةِ أَفْضَلُ مِنَ التَّقْصِيرِ، لِدُعَاءِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ للمُحَلِّقِينَ، ومَرَّةً والجَدة للمُقصِّرِينَ، والتَّقْصِيرُ؛ هُو أَنْ يُخلَقَ شَعْرُ الرَّأْسِ كُلِّهِ ويُتْرَكَ بَعْضَهُ، والجِلاَقُ: أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ كُلَّهُ بِالمُوسَى.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: دَخَلَ النبيُ ﷺ مَكَّةَ نَهَاراً، دَخَلَ مِنَ الثَّنِيَّةِ العُلْيَا التِّي الْعُلْيَا التِّي الْعُلْيَا التَّي بِأَعْلَى مَكَّةً، وَهِيَ التِّي يُقَالُ لَهَا كَذَاءُ - بالفتح - وخَرَجَ مِنَ الثَّنِيَّةِ السُّفْلَى، وَهِيَ التَّي يُقَالُ لَهَا كُذَاءُ -بالفتح - وهَذا هُوَ المُسْتَحَبُّ في دُخُولِ مَكَّةَ أَنْ يَذُخُلَهَا النِّي يُقَالُ لَهَا كُذَاءُ الطَّي السَّفَلِ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةً مِنْ طَرِيقِ الإنسَانُ مِنَ الطَّرِيقِ الأَسْفَلِ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةً مِنْ طَرِيقِ المَسْفَلِ لِمَنْ دَخَلَ مَكَّةً إلى المَدِينَةِ. المَدينَةِ، أو خَرَجَ مِنْ مَكَّةً إلى المَدِينَةِ.

⁽۱) ينظر: التمهيد ٢ / ١٠٦، فقد روى هذه الروايات.

قَالَ ابنُ نَافِعٍ: ومُبَاحٌ للرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةً مِنْ لَيْلٍ أَو نَهَارٍ، ودَخَلَها النبئ ﷺ نَهَارًا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَمَرَ مَالِكٌ مَنْ قَصَّرَ بَعْضَ شَغْرِهِ، أَو قَصَّرَ شَغْرَ امْرَأَتِهِ ثُمَّ وَطِئْهَا قَبْلَ تَمَام تَقْصِيرِ شَغْرِه كُلَّهِ أَو شَغْرِهَا كُلِّهَا أَنْ يَهْرِينَ دَمَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ثُمَّ وَطِئْهَا قَبْلَ تَمَام تَقْصِيرِ شَغْرِه كُلِّه، وذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ رَادَهُم، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ بَعْضَ نُسُكِهِ الوَاجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِي بِهِ كُلِّه، فَلِذَلِكَ وَجَبَ الدَّمُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، يَذْبَحُ شَاةً ويَتَصَدَّقُ بِهَا عَلَى المَسَاكِينِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَـوْلُ عُمَرَ: (مَنْ ضَفَّرَ فَلْبَحْلِقْ، ولاَ تَشَبَّهُوا بِالتَّلْبِيدِ) المَّذِيدِ المَعْنِي بِقَوْلِهِ: (وَلاَ تَشَبَّهُوا) أي: لاَ تَخْلِطُوا عَلَيْنَا، فإنَّ حُكْمَ التَّفْفِيرِ الحِلاَقُ كَحُكْمِ التَّلْبِيدِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي الحَدِيثِ: ﴿أَنَّ مَنْ لَبَّدَ شَعْرَ رَأْسِهِ فِي حِينِ إِخْرَامِهَ أَنَّهُ يَحْلِقُهُ إِذَا حَلَّ ('')، فَكَذَلِكَ يُلْزَمُ مَنْ ضَفَّرَ شَعْرَ رَأْسِهِ الحِلاَقُ، ولا يَجْزِيهِ التَّقْصِيرُ.

وَصِفَةُ التَّلْبِيدِ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الصَّمْغَ فَيَحِلُهُ في المَاءِ ثُمَّ يَحْمِلُهُ عَلَى شَغْرِ رَأْسِهِ، فَيَشْتَدُ ذَلِكَ الصَّمْغُ عَلَى الشَغْرِ، ويَصِيرُ كالسَّطْحِ يَمْنَعُ الغُبَارَ أَنْ يَصِلَ إلى جِلْدَةِ الرَّأْسِ، فأَوْجَبَ النبيُ ﷺ عَلَى مَنْ لَبَّدَ رَأْسَهُ الحِلاَقَ، فَكَذَلِكَ أَوْجَبَ عُمَرُ عَلَى مَنْ ضَفَّرَ شَغْرَهُ الحِلاَقَ، مِثْلَ المُلَبِدِ سَوَاءٌ.

* * *

⁽۱) رواه البيهقي في السنن ٥ / ١٣٥ من حديث ابن عمر مرفوعا قال: (من لبد رأسه للإحرام فقد وجب عليه الحلاق) وإسناده ضعيف، قال البيهقي: والصحيح من قول عمر وابن عمر.

بابُ الصَّلَاةِ فِي البَيْتِ، والصَّلَاةِ بِمِنَى وعَرَفَةَ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَمْ يَصِحِّ عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى في دَاخِلِ البَيْتِ فَرِيضَةً قَطُّ، وإنَّمَا صَلَّى فِيهِ نَافِلَةً.

قَالَ ابنُ عُمَرَ: (وكُنْتُ يَوْمَ صَلَّى فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ غَيْرَ مُتَوضِّى، فَذَهَبْتُ لَأَتَوضًاتُ ثُمُّ جِنْتُ فَوَجَدْتُ بَابَ الكَعْبةِ مُغْلَقًا) (١).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: فَلَوْ صَلَّى فِيهِ فَرِيضَةً مَا أَغْلَقَ البَابَ عَلَى نَفْسِهِ، وانْفَرَدَ فِيهَا بالصَّلاَةِ دُونَ النَّاس.

قالَ مَالِكٌ: مَنْ صَلَّى فِي البَيْتِ فَرِيضَةً أَعَادَ صَلاَتَهُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّهُ مُسْتَذْبِرٌ لِبَغْض القِبْلَةِ فَلِذَلِكَ يُعِيدُ صَلاَتَهُ فِي الوَقْتِ.

وقَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الكَعْبَةِ فَرِيضَةً أَنَّهُ يُعِيدُ (٢).

قُلْتُ لأَبِي مُحَمَّدِ: يُلْزَمُ مَنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الكَعْبَةِ فَرِيضَةً أَنْ يُعِيدَ أَبَداً، لأَنَّهُ لاَ قِبْلَةَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ يَتَوجَّهَ إليهَا، بِخِلاَفِ مَنْ صَلَّى فِي دَاخِلِ البَيْتِ إِذْ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُ القِبْلَةِ، فَقَالَ لِي أَبُو مُحَمَّدِ: بِلْ عَلَيْهِ الإَعَادَةُ فِي الوَقْتِ، لأَنَّ الكَعْبَةَ يَنْتَهِي أَعْلاَهَا إلى السَّمَاءِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ سَالِمِ بنِ عَبْدِ اللهِ للحَجَّاجِ: (إنْ كُنْتَ تُويدُ أَنْ

⁽۱) لم أجده بهذا اللفظ، ولعل المصنف ذكره بالمعنى، والحديث ثابت بنحوه في صحيح البخارى (٣٥٦)، وموطا مالك (١٤٩٢).

⁽٢) نقله ابن عبد البر في التمهيد ١٥/٣١٩.

نُصِبَ السُّنَةَ اليومَ فَاقْصِرِ الخُطْبَةَ، وَعَجُلِ الصَّلاَةَ)[١٤٩٣]، يَغْنِي: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُصِبَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ التِّي سَنَّهَا فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ فَلاَ تُطَوَّلُ في خُطْبَتِكَ، وذَلِكَ أَنَّ الحَجَّاجَ كَانَ إِذَا خَطَبَ طَوَّلَ فِي خُطْبَتِهِ، فقالَ لَهُ سَالِمٌ: افْعَلْ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ قَصَّرَ الخُطْبَةَ بِعَرَفَةَ، ثُمَّ صَلَّى وَعَجَّلَ الوُقُوفَ بَعْدَ الصَّلاَةِ لِمَوْقِفِ عَرَفَةَ للدُّعَاءِ، وصَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ.

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وَهَذَا الحَدِيثُ يَدْخُلُ فِي المُسْنَدَاتِ مِنَ الأَحَادِيثِ، لِقَوْلِ سَالِم للحَجَّاجِ: (إنْ كُنْتَ تُويدُ أَنْ تُصِيبَ السُّنَةَ) ، يُويدُ: السُّنَّةَ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَجَّتِهِ لأُمَّتِهِ.

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: وَصَعَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ للزُّهْرِيِّ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ، لأَنَّهُ شَاهَدَ هَذِه القِطَّةَ.

قَالَ عِيسَى: فِي الحَجِّ ثَلاَثُ خُطَبٍ، أَوَّلُهَا: اليَوْمُ السَّابِعِ مِنَ العَشْرِ، يَخْطُبُ الإَمَامُ بَعْدَ الزَّوَالِ بِمَكَّةَ قَبْلَ أَنَّ يُصَلِّي الظُّهْرِ، فَيُعَلِّمُ النَّاسَ كَيْفَ يَخْرُجُونَ إلى مِنَى يَوْمَ التَّرْوِيةِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا قِيلَ لليومِ الثَّامِنِ مِنَ العَشْرِ يَوْمَ التَّرْوِيةِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مِنَ كَانَتْ قَبْلَ الإسْلاَمِ لاَ مَاءَ فِيهَا، فَكَانُوا يَخْرُجُونَ مِنْ مَكَّةَ إلى مِنَى وَيَتَزَوَّدُونَ بالمَاءِ فِي القِرَابِ وَشَبَهِهَا لِيَرْوُوا مِنْهُ بِمِنَى، فَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ يَوْمُ التَّرْوِيةِ.

قَالَ عِيسَى: فإذا فَرَغَ الإمَامُ فِي ذَلِكَ اليومِ السَّابِعِ مِنَ الخُطْبَةِ بِمَكَّةَ صَلَّى صَلَّى صَلَاةَ الظُّهْرِ بالنَّاس.

قَالَ عِيسَى: والخُطْبَةُ النَّانِيَةُ يَوْمُ عَرَفَةَ إِذَا جَمَعَ الإَمَامُ بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ، يَخْطُبُ بِمُصَلَّى عَرَفَةَ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا كَيْفَ يَقِفُونَ بِمَوْقِفِ عَرَفَةَ للدُّعَاءِ، يَخْطُبُ بِمُصَلَّى عَرَفَةَ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا كَيْفَ يَقِفُونَ بِمَوْقِفِ عَرَفَةَ للدُّعَاءِ، ومَتَى يَذْفَعُونَ مِنَ المَوْقِفِ إلى المُزْدَلِفَةِ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ، وجَمْعِهِمْ بَيْنَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ بالمُزْدَلِفَةِ، ووَقُوفِهِمْ عِنْدَ المَشْعَرِ الحَرَامِ، ودَفْعِهِمْ مِنَ المُزْدَلِفَةِ المَشْعَرِ الحَرَامِ، ودَفْعِهِمْ مِنَ المُؤْدَلِفَةِ بَعْدَ صَلاَةً الصَّبْحِ، ونَخْرِهِمْ، وحِلاقِهِمْ، بَعْدَ صَلاَةً الصَّبْحِ، ونَخْرِهِمْ، وحِلاقِهِمْ،

وَطَوَافِهِمْ للإِفَاضَ، وإخْلاَلِهِمْ مِنْ إخْرَامِهِمْ، فإذا فَرَغَ الإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ هَذِه صَلَّى بِهِم الظَّهْرَ والعَصْرَ، ثُمَّ دَفَعَ بِهِمْ إلى مَوْقِفِ عَرَفَةَ.

قالَ عِيسَى: والخُطْبَةُ الثَّالِثَةُ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، يَخْطُبُ الْإِمَامُ فِي اليومِ النَّانِي بِمَسْجِدِ مِنَى قَبْلَ صَلاَةِ الظُّهْرِ خُطْبَةً يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا مَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ رَمْيِهِمْ، ومَالَهُمْ مِنَ السَّعَةِ فِي التَّعْجِيلِ مِنْ مِنَى إلى بِلاَدِهِمْ فِي اليَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ بَعْدَ رَمْيِهِم الجَمَارِ فِي ذَلِكَ اليَوْم، ويَامْرُهُمْ بِتَمَامٍ مَنَاسِكِهِمْ، ويُعَلِّمُهُمْ بِمَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ اليَوْم، ويَامْرُهُمْ بِتَمَامٍ مَنَاسِكِهِمْ، ويُعَلِّمُهُمْ بِمَا لَهُمْ فِي ذَلِكَ مِنَ الأَخْرِ، ويَفْتَتِحُ الخُطَبَ كُلَّهَا بِالتَّكْبِيرِ كَمَا يَفْتَتِحُ فِي خُطْبَةِ العِيدَيْنِ، ويَخْلِبُ فِي كُلِّ خُطْبَةِ مِنْهَا، ولِكُلُّ صَلاَةٍ بِعَرَفَةَ وَالمُزْدَلِفَةِ أَذَانٌ وإقَامَةً (١).

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: لَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ مِنْ عَرَفَةَ نَزَلَ بِالشَّعْبِ الذي بَيْنَ عَرَفَةَ وَالمُنْ دَلِفَةِ فَبَالَ ثُمَّ اسْتَنْجَى بِالمَاءِ، فَقَالَ لَهُ أُسَامَةُ: (الصَّلاَةَ يَا رَسُولَ اللهِ يَلِيُّةَ نَسِيَ صَلاَةَ المَغْرِب، فَذَكَّرَهُ بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ يَلِيُّةَ : «الصَّلاَةُ أَمَامَكَ» ، فَمَضَى حَتَّى نَزَلَ المُؤْدَلِفَةَ ، بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ يَلِيُّةَ: «الصَّلاَةُ أَمَامَكَ» ، فَمَضَى حَتَّى نَزَلَ المُؤْدَلِفَة ، فَتَوضَّأَ، وجَمَعَ بَيْنَ المَغْرِبِ والعِشَاءِ بِأَذَانِ وإقَامَةٍ لِكُلِّ صَلاَةٍ، فَصَارَ الجَمْعُ بِهَا سُنَّةً ، إلاَّ لِمَنْ تَخَلَفَ عَنْهَا لِعُذْرِ فَقَدْ رُخُصَ لَهُ أَنْ يُصَلِّي المَغْرِبَ فِي وَقْتِهَا ، وَالعِشَاء فِي وَقْتِهَا ، وَالعِشَاء فِي وَقْتِهَا ، وَالعِشَاء فِي وَقْتِهَا فِي غَيْرِ المُؤْدَلِفَةِ .

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَنْجِي بالمَاءِ عِنْدَ الحَدَثِ، وفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى السَّعَةِ فِي وَقْتِ المَغْرِبِ، لأَنَّهُ أَخَّرَهَا إلى وَقْتِ مَغِيبِ الشَّفَقِ.

 # قالَ أَبو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا أَتَمَّ عُثْمَانُ الصَّلاَةَ بِمِنَى وَلَمْ يُصَلِّهَا صَلاَةَ سَفَرٍ لأَنَّهُ كَانَ اتَّخَذَ أَهْلاً بِالطَّائِفِ، فَصَارَ كَالحَضَرِيِّ [١٥٠٥].

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا أَتَمَّهَا لأَنَّهُ قَالَ: أَنَا خَلِيفَةٌ، فَحَيْثُ مَا كُنْتُ فأَنَا فِي عِيَالِي كَالمُقِيمِ فِي أَهْلِهِ.

⁽١) نقل قول عيسى بن دينار في خطب الإمام الثلاثة في الحج: ابن مزين في تفسيره (٢٦).

وقِيلَ لَهُ أَيْضًا: إِنَّهُ إِنَّمَا أَتَمَّهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ القَصْرَ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ، فَتَرَكَ الرُّخْصَةَ والتَزَمَ التَّمَامَ الذي هُوَ الأَصْلُ، ولَوْ كَانَ القَصْرُ في السَّفَرِ فَرِيضَةً لَوَجَبَ عَلَى مَنْ أَتَمَّ الصَّلاَةَ فِي السَّفَرِ الإعَادَةَ أَبَدَاً.

وَمَالِكٌ يَقُولُ: إِنَّهُ يُعِيدُ صَلاَةَ سَفَرٍ فِي الوَقْتِ، لِكَي يُوَافِقَ المُسْتَحَبَّ مِنْ فِعْلِ النبي ﷺ، وأبي بَكْرِ، وعُمَرَ.

* * *

بابُ التَّكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، إلى آخِر بَابِ إِفَاضَةِ الحَائِضِ

قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ كَنَالِكَ سَخَرْنَهَا لَكُرْ ﴾ [العج: ٣٦]، ﴿ لِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَى مَا هَدَىكُرُ ﴾ [العج: ٣٧] لَهُ مِنْ مَنَاسِكِ الحَجِّ .

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: تَكْبِيرُ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ اليومَ الثَّانِي بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ، فَكَانَ يُكَبِّرُ أَوَّلَ النَّهَارِ رَافِعًا صَوْتَهُ، لِكَي يُشْعِرَ النَّاسَ أَمْرَ التَّكْبِيرِ، وكَذَلِكَ تَكْبِيرُهُ بَعْدَ ارْتَفِاعِ النَّهَارِ هُوَ فِي مَعْنَى التَّكْبِيرِ الأَوَّلِ، وأَمَّا تَكْبِيرُهُ عِنْدَ الزَّوَالِ فَمَعْنَاهُ لِكَي يَعْرفَ النَّاسُ أَنَهُ قَدْ خَرَجَ لِرَمْيِّ الجَمَارِ فَيَرْمُونَ ١٥١٤].

قالَ: وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ تُرْمَى الجِمَارُ فِي غَيْرِ يَوْمِ النَّحْرِ إِلاَّ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَمَنْ رَمَاهَا قَبْلَ الزَّوَالِ أَعَادَ الرَّمِي بَعْدَ الزَّوَالِ فِي أَيَّامٍ مِنَى.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (التَّكْبِيرُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي دُبُرِ الصَّلُواتِ
 مِنْ صَلاَةِ الظُّهْرِ بَوْمَ النَّحْرِ إلى صَلاَةِ الصُّبْحِ مِنْ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)[١٥١٥].

قَالَ: (وَإِنَّمَا يَأْتُمُّ النَّاسُ فِي ذَلِكَ بِإِمَامِ الحَاجِّ وَالْنَاسُ بِمِنَى)، يَعْنِي: أَنَّ أَهْلَ الآفَاقِ بِتَكْبِيرِهِمْ · الآفَاقِ يَمْتَثُلُونَ تَكْبِيرَ إِمَامِ الحَاجِّ بِمِنَى وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَيُكَبِّرُ أَهْلُ الآفَاقِ بِتَكْبِيرِهِمْ ·

وقَوْلُهُ فِي آخِرِ المَسْأَلَةِ: (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًا فَإِنَّهُ لاَ يَأْتُمُ بِهِم إِلاَّ فِي تَكْبِيرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)، قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يُرِيدُ مَالِكْ بِقَوْلهِ: (فَأَمَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ حَاجًا) أَيْ: مَنْ كَانَ قَدْ أَحْرَمَ بِالحَجِّ ثُمَّ فَاتَهُ الحَجُّ وجَعَلَ حَجَّهُ عُمْرَةً فإنَّهُ لاَ يَأْتَمُ بِأَهْلِ مِنَى فِي شَيءِ مِنْ عَمَلِ الحَجِّ إِلاَّ فِي التَّكْبِيرِ دُبُرَ الصَلَوَاتِ خَاصَّةً كَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الآفَاقِ كُلُهَا.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اسْتَحَبَّ مَالِكٌ لِمَن انْصَرَفَ اليومَ الرَّابِعِ مِنْ مِنَى إلى مَكَّةَ أَنْ يَنْزِلَ بَأَبْطَحِ مَكَّةَ، وَهُو الذي بِمَقْبَرَةِ مَكَّةَ فِي طَرِيقِ مِنَى، فَيُصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ والعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَكَذَلِكَ فَعَلَ النبيُّ ﷺ والعَصْرَ والمَغْرِبَ والعِشَاءَ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَكَذَلِكَ فَعَلَ النبيُّ ﷺ وَجِبنَ انْصَرفَ مِنْ مِنْ مِنْ إلى مَكَّةً.

* وكَذَلِكَ اسْتَحَبَّ أَيْضَا مَالِكٌ لِمَنْ مَرَّ بِمُعَرَّسِ النبيِّ بَشِخُ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ، وَهُو المُعَرَّسُ الذي فِيمَا بَيْنَ ذِي الحُلَيْفَةِ والمَدِينَةِ، فَيُصَلِّي فِيهِ مَا بَدَا لَهُ، فإنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي هَذَيْنِ الوَجْهَيْنِ جَمِيعاً فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ [١٥٢٠].

قَوْلُ مَالِكِ: لاَ يَبِتْ أَحَدٌ مِنَ الحَاجِّ لَيْلَةً مِنْ لَيَالِي مِنَى بِمَكَّةً، فإنْ فَعَلَ كَانَ عَلَيْهِ الهَدْئُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: رَخَّصَ النبيُ يَظِيَّةً لِعَمَّه العَبَّاسِ حِينَ اسْتَأْذَنَهُ فِي المَبِيتِ بِمَكَّةً لَيَالِي مِنَى مِنْ أَجْلِ السِّقَايةِ التِّي كَانَ يَنْظُرُ فِيهَا، ويَقُومُ عَلَيْهَا، ويَسْقِي شَرَابَهَا الحَاجَّ أَيَّامِ المَوْسِمِ ('')، كَمَا رَخَّصَ لِرِعَاءِ الإبلِ فِي المَبِيتِ عَنْ مِنَى لَيَالِي أَبَّامَ مِنَى مِنْ أَجْلِ ضَرُورَتِهِم وحَاجَتِهِم إلى رَغي الإبلِ، وخُرُوجِهِم بِهَا إلى المَرَاعِي التِّي مَنَى أَجْلِ ضَرُورَتِهِم وحَاجَتِهِم إلى رَغي الإبلِ، وخُرُوجِهِم بِهَا إلى المَرَاعِي التِّي بَنْعُدُ عَنْ مِنَى، وَأَمَّا مَنْ سِوَى هَوُلاءِ فَلاَ يَبِيتُوا لَيَالِيَ مِنَى إلاَّ بِمِنَى، فإنْ بَاتَ أَحَدٌ مِنَ الحَاجِّ فِي غَيْرِ مِنَى لَيَالِي مِنَى كَانَ عَلَيْهِ الهَدْي.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا وَقَفَ عُمَرُ للدُّعَاءِ حِينَ رَمَى الجَمْرَةَ الأُولَى التِّي تَأْتِي [قِبَلَ] (٢٠ مِنَى، فَتَقَدَّمَ أَمَامَهَا، وذَكَرَ اللهَ، لأَنَّهُ مَوْضِعٌ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ، وكَذَلِكَ فَعَلَ عِنْدَ رَمْيهِ للجَمْرَةِ الوُسْطَى، ولَمْ يَقِفْ عِنْدَ جَمْرَةِ العَقَبةِ حِينَ رَمَاهَا، وَهَذِهِ السُّنَّةُ المَعْمُولُ بِهَا عِنْدَ رَمِي الجِمَارِ ١٥٥٢٧].

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: إِنَّمَا اسْتَحَبَّ مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ حَصَى الجِمَارِ أَكْبَرَ مِنْ حَصَى الخِمَارِ النِّي يُرْمَى بِها، إذْ قَدْ يُخْذَفُ الْخِمَارِ النِّي يُرْمَى بِها، إذْ قَدْ يُخْذَفُ

⁽١) ينظر: صحيح البخاري (١٥٥٣)، ومسلم (١٣١٤).

⁽٢) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، وإنما استظهرتها بما يتناسب مع السياق.

بِمِثْلِ الحَبَّةِ والشُّعَيْرَةِ، وأَرَادَ مَالِكٌ بِهَذا تَعْظِيمَ أَمْرِ اللهِ فَيُرْمَى بأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَليلاً.

وسُنّةُ رَمْي الجِمَارِ أَنْ يَرْمِيهَا الرَّجُلُ مَاشِياً، وإنّمَا رَكِبَ مُعَاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ فِي رَمْيهِ إِيّاهَا حِينَ ثَقُلَ، وحَمَلَ اللّخم، وصَعُبَ عَلَيْهِ المَشْيُ [١٥٣٢].

قَالَ عِيسَى: مَنْ رُمِيتْ عَنْهُ الجِمَارُ أَيَّامَ مِنَى مِنْ أَجْلِ مَرَضِهِ وَصَحَّ في آخِرِهَا أَنَّهُ يَرْمِي مَا رُمِيَ عَنْهُ ويَهْدِي، لأَنَّهُ وَضَعَ رَمْيَهُ فِي غَيْرِ حِينِه، فَلِذَلِكَ يَهْدِي.

* قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدِ: أَخْطَأَ يَحْيى بنُ يَحْيَى فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكِ، عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكْرِ بنِ حَزْم، [عَنْ أَبِهِ] (١) أَنَّ أَبا البَدَّاحِ عَاصِمَ بنَ عَدِي أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الإبلِ"، وذَكَرَ الحَدِيثَ ١٥٣٨] فأخْطأ فِي قَوْلهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ عَاصِمَ بنَ عَدِيُ"، وإنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ بنَ عَدِيُ"، وإنَّمَا الصَّحِيحُ فِيهِ: "أَنَّ أَبا البَدَّاحِ بنَ عَاصِمَ بنِ عَدِي أَخْبَرَهُ عَنْ أَبيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الإبلِ"، وذَكرَ الحَدِيث، وكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَالِكِ كُلُّهُم (٢).

قالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدِ: وقَدْ حَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ (٣)، عَنْ [ابنِ] أَبِي غَسَّانَ (١)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرِ (٥)، عَنْ غَسَّانَ (١)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرِ (٥)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ البَدَّاحِ بنِ عَاصِمِ بنِ عَدِيْ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ أَرْخَصَ لِرِعَاءِ الْإِبلِ أَنْ يَتَعَاقَبُوا، فَيَرْمُوا يَوْمَ النَّحْرِ ثُمَّ يَدْعُوا يَوْمَا ولَيْلَةً، ثُمَّ يَرْمُونَ مِنَ الغَدِهِ (١)،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٢) نقل كلام أحمد بن خالد: ابن عبد البر في التمهيد ١٧/ ٢٥٢.

 ⁽٣) هو عبيد الله بن محمد الصنعاني، ويقال له: عبيد الكشوري، المحدث الثقة المصنف،
 توفي سنة (٢٨٤)، ينظر: الأنساب ٥/٧٧، والسير ١٣ / ٣٤٩.

 ⁽٤) هو عبد الله بن أبي غسان الصنعاني، كذا جاء المعجم الأوسط للطبراني ٥ / ١٠٥،
 واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٠٠، وما بين المعقوفتين زيادة من هذين المصدرين.

⁽٥) هو محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، أبو عبد الملك المدني القاضي.

 ⁽٦) رواه الطبراني في المعجم الكبير ١٧/ ١٧٢، بإسناده إلى عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج به.

يَغْنِي: يَرْمُوا لليومِ الذي غَابُوا فِيهِ عَنْ مِنَى للرَّعِي، ثُمَّ يَرْمُونَ عَنْ يَوْمِهِم الذي أَتُوا فِيهِ مِنْ رَغْيهِم إلى مِنَى.

قالَ أَحْمَدُ: وهَذَا الحَدِيثُ أَبْيَنُ مِنْ حَدِيثِ المُوطَّا، لأَنَّهُ لاَ يَقْضِي أَحَدُّ شَيْنَا اللَّا بَعْدَ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ، فإذَا رَمُوا يَوْمَ النَّحْرِ جَمْرَةَ [العَقَبةِ] (١) ثُمَّ غَابُوا عَنْ مِنَى البُومِ النَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ وأَتُوا اليومَ الثَّالِثِ رَمُوا عِنْدَ الزَّوَالِ عَنِ اليومِ الذي غَابُوا فِيهِ عَنْ مِنَى، وعَنْ يَوْمِهِم ذَلِكَ، فإنْ أَرَادُوا بَعْدَ ذَلِكَ الرَّمْيَ أَنْ يَتَعَجَّلُوا إلى بِلاَدِهِم كَانَ ذَلِكَ مُبَاحًا لَهُم مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، فإنْ غَابَتِ الشَّمْسُ وَهُم بِمِنَى، أَقَامُوا بِهَا حَتَّى يَرْمُوا مَعَ النَّاسِ اليومَ الرَّابِعِ عِنْدَ الزَّوَالِ، ونَفَرُوا إلى بِلاَدِهِم.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِم البَقَاءُ بِمِنَى إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي اليومِ النَّالِثِ وَهُم بِمِنَى قَبْلَ أَنْ يَتَعَجَّلُوا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ قَدْ ذَهَبَ اليومُ الذي فِيهِ رُخْصَةً النَّالِثِ وَالنَّعَجِيلِ، وحَبَسَتْهُم لَيْلَةُ اليومِ الرَّابِعِ، فَلِهَذَا لا يَنْفِرُوا مِنْ مِنَى حَتَّى يَرْمُوا اليومَ الرَّابِع. اليومَ الرَّابِع. اليومَ الرَّابِع.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَوْجَبَ مَالِكٌ الدَّمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَوْمِ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ حَتَّى غَرُبَتِ لَهُ الشَّمْسُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَضَعَ جَمْرَةَ العَقَبةِ فِي غَيْرِ الوَقْتِ الذي يُوْمَى فِيهِ، فَلَمَّا أَخَّرَهَا يَوْمَ النَّحْرِ عَنْ وَقْتِهَا وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّمُ لِذَلِكَ (١٥٤٢).

* ولَمْ يَأْخُذُ مَالِكٌ فِي هَذه المَسْأَلَةِ بِرُخْصَةِ ابنِ عُمَرَ لِصَفِيّةَ حِينَ تَخَلَّفتْ بِالمُزْدَلِفَةِ (١٥٤١)، مِنْ أَجْلِ النَّفَاسِ حَتَّى غَرُبتِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، فأَمَرَها ابنُ عُمَرَ حِينَ أَتَتْ هِيَ ومَنْ كَانَ مَعَها بالرَّمِي، ولَمْ يَرَ ابنُ عُمَرَ فِي ذَلِكَ عَلَى صَفِيّةَ ولا عَلَى مَنْ كَانَ مَعَها دَمَا، وأَخَذَ مَالِكٌ فِي هَذه المَسْأَلَةِ وشَبَهِها بِقَوْلِ ابنِ عَبَّاسٍ: (مَنْ نَسِيَ مِنْ نُسِكِه شَيْنا أو تَرَكَهُ فَعَلَيْهِ الدَّمُ ١١٥٨٥)، فَلِهَذا أَوْجَبَ مَالِكٌ عَلَى مَنْ تَرَكَ رَمْي جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَرَمَاهَا بِاللَّيْلِ الدَّمَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

* حَدِيثُ عَائِشَةَ حِينَ حَاضَتْ وَهِيَ مُحْرِمَةٌ بِعُمْرَةِ [١٥٤٧]، قالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدِ: أَخْطَأْ يَحْيَى بِنُ يَحْيَى فِي سَنَدِ [حَدِيثِهِ] (١) عَنْ عَائِشَةَ، ذَكَرَهُ عَنْ مَالِكِ عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: «حَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، وَرَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ وغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ (٢)، عَنْ مَالِكِ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَع رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الوَدَاعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَ قَالَتْ: رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الوَداعِ فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ، ثُمَ اللّهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

* قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: فَجَعَلَ يَحْيَى بِنُ يَحْيَى مَثْنَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي سَنَدِ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بِنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وأَخْطَأ في ذَلِكَ، والذي فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بِنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «قَدِمْتُ مَكَة فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بِنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: «قَدِمْتُ مَكَة وأَنا حَائِثٌ فَلَمْ أَطُفُ بِالبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُ غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بِالبَيْتِ، ولاَ بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهُرى ١٤٤٩٥] .

قالَ أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وبِهَذَا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِي المُعْتَمِرَةِ تَقْدُمُ مَكَّةَ مُوَافِيةً للحَجِّ ثُمَّ تَحِيضُ أَنَّهَا تَهِلُّ بالحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهَا، وتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَرَنَ الحَجَّ والعُمْرَةَ، ويَكُونُ عَلَيْهَا الهَدْيُ.

⁽١) جاء في الأصل: (حديث)، وما وضعته هو المناسب للسباق.

⁽٢) لم أجد الحديث في موطأ ابن بكير، وقد رجعت إلى نسختين مختلفتين هما نسخة الظاهرية ونسخة تركيا.

⁽٣) ينظر كلام أحمد بن خالد في: التمهيد ٨/ ١٩٩، و١٩ / ٢٦٤.

وَحَدِيثُ عُرُوَةً عَنْ عَائِشَةً مُخَالِفٌ لِهَذَا، لأَنَّهُ قَالَ فِيهِ: ﴿ أَنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِرَفْض العُمْرَةِ وَالإِخْلَالِ مِنْهَا ﴾ .

قَالَ أَخْمَدُ: وِكِلاَ الحَدِيثَيْنِ ثَابِتَانِ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، إِلاَّ أَنَّ حَمَّادَ بِنَ زَيْدِ أَذَخَلَ فِيهِ حَدِيثِ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ شَيْئَا يُوهَنُ بِهِ مَا خَالَفَ فِيهِ عُرْوَةُ بِنُ الزُّبَيْرِ القَاسِمَ بِنَ مُحَمَّدٍ مِنْ رَفْضِ العُمْرَةِ والإخلالِ مِنْهَا، وذَلِكَ مَا خَدْثَنا بِهِ الحَسَنُ بِنُ أَحْمَدُ (۱)، قالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بِنُ عَبْدٍ، قالَ: حَدَّثنا حَمَّادُ بِنُ رَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: ﴿ حَرَجْنَا مَعَ رَبُولِ اللهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهِلالِ ذِي الحِجَّةِ، فَقَالَ النبيُ ﷺ مَنْ شَاءَ أَنْ يَهِلَّ بِحَجُّ وَمِنْ شَاءَ أَنْ يَهِلَّ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهِلَ، فَمِنَا مَنْ أَهَلَّ بِحَجُ ، ومِنَا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ، فَلَكُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَمْرَةً وَاحَدُ اللهُ ا

قَالَ أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: فَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ بِنِ زَيْدٍ، عَنْ هِشَامِ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ عُرْوَةَ بَيَانُ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ لِعَائِشَةَ: (دَعِي عُمْرَتِكِ، وانْقُضِي رَأْسَكِ، وامْتَشِطِي) لَمْ

⁽۱) هو الحسن بن أحمد بن حبيب الكِرْماني أبو علي، نزيل طرسوس، شيخ النسائي وغيره، ومحمد بن عبيد هو ابن حساب الغُبري البصري شيخ مسلم وأبي داود وغيرهما.

⁽٢) وضع الناسخ على هذه الكلمة علامة (صح) وذلك للدلالة على صحتها.

⁽٣) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٨ / ٢٢٥، بإسناده إلى أحمد بن خالد عن الحسن بن أحمد به، ورواه البخاري (٣١١) و(١٦٩٤)، ومسلم (١٢١١)، بإسنادهما إلى هشام بن عروة

يُحَدِّثُ بِهِ عُرْوَةُ عَنْ عَائِشَةَ، وإنَّمَا قَالَ: فَحَدَّثِنِي غَيْرُ وَاحِدِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهَا: ﴿ دَعِي عُمْرَتِكِ ﴾ وهَذِه عِلَّةٌ فِي هَذا الحَدِيثِ، ولَمْ يَخْتِلَفْ فِي حَدِيثِ القَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِ النبيُ ﷺ لَها: ﴿ افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الحَاجُّ غَيْرَ الْقَاسِمِ بِنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ مِنْ قَوْلِ النبيُ ﷺ لَها: ﴿ افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُ غَيْرَ أَنْ لاَ تَطُوفِي بالبَيْتِ، ولا بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهُرِي ﴾ .

قالَ أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وبِهَذا الحَدِيثِ أَخَذَ مَالِكٌ فِي المَرْأَةِ تَقْدُمُ مَكَّةَ، وتَدُخُلَها بِعُمْرَةِ، فَتَحِيضُ قَبْلَ طَوَافِهَا بالبَيْتِ وسَعْيِهَا أَنَّهَا تَهِلُّ بالحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهَا، وتَكُونُ قَارِنَةٌ بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ.

وأَخَذَ شُفْيَانُ النَّوْرِيُّ بِمَا فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا تَرْفُضُ العُمْرَةُ (١)، وتَنْقُضُ رأَسْهَا، وتُنْشِيءُ الحَجَّ مِنْ مَكَّةَ، وتَكُونُ عَلَيْهَا بَعْدَ تَمَامِ حَجُّهَا إِعَادَةُ العُمْرَةِ التِّي تَرَكَتْهَا والهَدْيُ (٢).

قَالَ أَخْمَدُ: وَمَالِكٌ يَسْتَحِبُ لَهَا قَضَاءَ تِلْكَ العُمْرَةِ مِنْ غَيْرٍ وُجُوبٍ، وقَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: "يا رَسُولَ اللهِ، يَرْجِعُ صَوَّاحِبي بِحَجُّ وَعُمْرَةٍ وأَرْجِعُ أَنَا بِالحَجِّ، فأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بِنَ أَبِي بَكْرٍ فأَعْمَرَهَا مِنَ التَّغيم لِيُطَيِّبَ بِذَلِكَ نَفْسَهَا (٣).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: فِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ أَحَداً لا يَهِلُّ بِعُمْرَةٍ مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ، وإنَّمَا يَهِلُّ بِهَا مِنَ الحِلِّ، وأَنَّ المَرْأَةَ لاَ تَخْرُجُ إلى سَفَرٍ وإنْ قَلَّتْ مَسَافَتُهُ إلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَم مِنْهَا.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يُرْوَى عَنْ عَبْدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ أَنَّهُ قالَ: (لاَ تَنْفِرُ الحَائِضُ مِنْ

⁽١) أي: تترك التحلل من العمرة وتدخل عليها الحج فتصير قارنة، وهذا هو معنى قوله 選注 (١) (دعى عمرتك وانقضى رأسك . . . الحديث)

⁽٢) هذا هو قول أبي حنيفة أيضا، ينظر: التمهيد ٨/ ٢٢٨.

⁽٣) رواه أبو داود (۱۷۸۲)، وأحمد ٢١٩/٦، بإسنادهما إلى القاسم بن محمد عن عائشة به.

مَكَّةَ وإِنْ كَانَتْ قَدْ طَافَتْ طَوَافَ الإِفَاضَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالبَيْتِ طَوَافَ الوَدَاعِ) (١٠)، وكانَ طَوَافُ الوَدَاعِ عِنْدَ ابنِ عُمَرَ وَاجِبَا، وَلَمْ يَأْخُذْ بِهَذَا مَالِكٌ، وأَخَذَ بِهَوْلِ عَائِثَةَ: (أَنَّ المَرْأَةَ إِذَا طَافَتْ طَوَافَ الإِفَاضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا وتَتُرُكُ طُوَافَ الوَدَاعِ)، وَبِمِثْلِ هَذَا قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّهَا إذا أَفَاضَتْ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا وَتَشْرُكُ الى بَلَدِهَا إِذَا أَفَاضَتْ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا إِذْ شَاءَتْ ثَنْ إِلَى اللّهُ عَبَّاسٍ أَنَّهَا إذا أَفَاضَتْ ثُمَّ حَاضَتْ أَنَّهَا تَنْفِرُ إلى بَلَدِهَا إِذْ شَاءَتْ ثُلُومُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ بَلْدِهَا إِذْ شَاءَتْ أَنَّهُا لَنْ شَاءَتْ أَنَّهُا لَنْ شَاءَتْ أَنْهَا إِذْ الْمَافِقَةُ إِلَى المَافِقَةُ اللّهُ اللّهُ الْمُ بَلَدِهَا إِذْ شَاءَتْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَافَةُ اللّهُ اللّ

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وفِي حَدِيثِ صَفِيَّةَ بنتِ حُيَيُّ بَيَانُ هَذَا، وذَلِكَ أَنَّهَا حَاضَتْ بَعْدَما طَافَتْ طَوَافَ الإَفَاضَةِ، فَذَكَرتْ حَيْضَتَها لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: وأَحَاسِتَنَا هِي؟ المَاهِرَ مِنْ حَيْضَتِهَا، وَتَطُوفَ بِالبَيْتِ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا قَدْ أَفَاضَتْ، قَالَ: «فَاخْرُجْنَ إِذَاً».

فَبَيْنَ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ طَوَافَ الْوَدَاعِ لَيْسَ بِفَرْضٍ، وأَنَّ الفَرْضَ هُوَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ، وأَنَّ الْحَائِضَ إذا حَاضَتْ بَعْدَهُ خَرَجَتْ إلى بَلْدِهَا وتَرَكَتْ طَوَافَ الْوَدَاعِ، ولِذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ فِي حَدِيثِها: (ونَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلِمَ يَقُدِّمُ النَّاسُ الوَدَاعِ، ولِذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ فِي حَدِيثِها: (ونَحْنُ نَذْكُرُ ذَلِكَ، فَلِمَ يَقُدِّمُ النَّاسُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

ونَخْتَجُ بِذَلِكَ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ المَرْأَةَ إِذَا حَاضَتْ قَبْلَ طَوَافِ الوَدَاعِ أَنَهَا تُقِيمُ حَتَّى تَطُهُرَ ثُمَّ تَطُوفَ للوَدَاع، وكَذَلِكَ تَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ (٣).

وحَدِيثُ النبيِّ بَيَّا لِهُ يُبِيِّنُ أَنَّهَا تَخْرُجُ وتَتَرُكُ طَوَافَ الوَدَاعِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (ولَوْ كَانَ قَوْلَ الذي يَقُولُونَ حَقَّا لأَصْبَحَ بِمِنَى أَكْثَرُ مِنْ سِتَّةِ آلافِ الْمَرَأَةِ حَائِضٍ كُلُهُنَّ قَدْ أَفَضْنَ)، يَغْنِي: لَو كَانَ قَوْلَ الذي يَقُولُ: لأَبُدَّ للحَائِضِ أَنْ تَبْقَى بِمَكَّةَ حَتَّى تَطُوفَ للوَدَاعِ حَقَّا، لَبَقِيَ مِنَ النِّسَاءِ بِمَكَّةَ كَثِيرٌ، كُلُهُنَّ قَدْ أَفَضْنَ يَنتَظِرْنَ الطُهْرَ ثُمَّ

⁽۱) رواه البخاري (٣٢٣)، وكان هذا من ابن عمر في أول الأمر إلا أنه رجع عن ذلك ورخص في الخروج لهن قبل طواف الوداع، ينظر: التمهيد ١٧/ ٢٧٠.

⁽٢) رواه البخاري (٣٢٣)، وابن حبان (٣٨٩٨).

 ⁽٣) ينظر هذا القول في التمهيد ١٧/ ٢٦٩.

يَطُفْنَ بَعْدَ ذَلِكَ للوَدَاعِ، فَهُنَّ لا يَبْقِينَ لِذَلِكَ، لأَنَّ النَّاسَ قَدَّمْنَهُنَّ يَوْمَ النَّخرِ، فَطُفْنَ طَوَافَ الإفَاضَةِ خِيفَةَ حَيْضِهِنَّ فَلِهَذَا انْتُفَعَنَ بِطَوَافِ الإفَاضَةِ، وخَرَجْنَ إلى بِلاَدِهِنَّ، وتَرَكْنَ طَوَافَ الوَدَاعِ الذي لَيْسَ بِفَرْضٍ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذَكَرَ ابنُ بُكَيْرٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكِ ('': «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمِ بِنْتِ مِلْحَانَ اسْتَفْنَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ وحَاضَتْ، أَو وَلَدَتْ بَعْدَما أَفَاضَتْ يَوْمَ النَّحْرِ، فَأَذِنَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَخَرَجَتْ المه٥١٥، يَعْنِي: خَرَجَتْ مِنْ مَكَّةَ ولَمْ تَطُفْ طَوَافَ الوَدَاع.

* قالَ مَالِكٌ: (وإذا حَاضَتِ المَرْأَةُ بِمِنَى قَبْلَ أَنْ تَطُوفَ للإِفَاضَةِ فإنَّهَا تُقِيمُ حَتَّى تَطْهُرَ ثُمَّ تَطُوفَ بالبَيْتِ للإِفَاضَةِ، وَيُخبَسُ عَلَيهَا كَرِيُّهَا أَكْثَرَ مِمَّا يَخبِسُ الحَائِضَ الدَّمُ، حَتَّى تَطُوفَ طَوَفَ الإِفَاضَةِ، ثُمَّ يَخْرُجَ بِهَا إلى بِلاَدِهَا، ولَيْسَ عَلَيْهَا أَنْ تُعِينَهُ فِي العَلَف) [١٥٥١-١٥٦٠].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَمَّا الآنَ فَلاَ يُحْبَسُ عَلَيْهَا كَرِيُّهَا، ويُفَاسِخُهَا الكِرَاءَ، لِتَغَيَّيرِ الخَالِ وفَسَادِ النَّاسِ، وتَبْقَى هِيَ بِمَكَّةَ، لاَ بُدَّ لَهَا مِنْ ذَلِكَ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافَ الإَفَاضَةِ ثُمَّ تَخْرُجُ.

* * *

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (١٨٠)، نسخة تركيا.

⁽٢) ينظر شرح هذا القول لمالك في كتاب: التاج والإكليل ٣/ ١٣٨.

بابُ فِذيتَهِ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ والوَحْشِ

* رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنِ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّي، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: (أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ بِكَبْشٍ، وفِي الغَزَالِ بِعَنْزٍ، وفِي الأَرْنَبِ بِعَنَاقٍ، وفِي اليَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ)[١٥١٦]، ولَمْ يَرْوِ يَحْيَى بنُ يَحْيَى في سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ، والصَّحِيحُ كَمَا رَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ (۱).

والعَنَاقُ والجَفْرَةُ: الصَّغِيرُ مِنْ أَوْلاَدِ المَغْزِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: قَالَ مَالِكُ: لَيْسَ العَمَلُ عَلَى قَضَاءِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ فِي الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ بالعَنَاقِ والجَفْرَةِ، لأَنَّهُمَا الصَّغِيرَانِ مِنْ أَوْلاَدِ المَغْزِ، ولَيسَ الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ بالعَنَاقِ والجَفْرَةِ، لأَنَّهُمَا الصَّغِيرَانِ مِنْ أَوْلاَدِ المَغْزِ، ولَيسَ يُخْكَمُ فِي جَزَاءِ شَيءٍ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى المُحْرِمِ بِدُونِ المُسِنِّ مِنَ الضَّأْنِ، ومَا لَمْ يَنْظُمُ فِي جَزَاوُهُ ذَلِكَ، وإنَّمَا هُوَ طَعَامٌ أو صِيَامٍ، يُنْظَرُ إلى مَا يُسَاوِي المُفْدَى مِنَ الطَّعَامِ، فَيُطْعِمُ كُلَّ مِسْكِينٍ مُدًّا مِنْ طَعَامٍ بِمُدُّ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ، أو يَصُومُ مَكَانَ كُلُ مُذَي وَمَا كَامِلاً، وهَكَذا العَمَلُ فِي مِثْلَ هَذا.

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الرَّجُلُ الذَي سَأَلَ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ فَقَالَ: (إِنِّي أَجْرَيْتُ أَنَا وصَاحِبٍ لِي فَرَسَيْنِ، نَسْتَبِقُ إِلَى ثَغْرَةِ ثَنِيَّةٍ)[١٥٦٣]، يَغْنِي: أَجْرَيْنَا فَرَسَيْنِ إلى ثُلْمَةٍ فِي هَذَا الجَبَلِ، هَذَا الرَّجُلُ هُوَ قَبِيصَةُ بِنُ جَابِرِ [الأَسَدِيُ](٢)

وإنَّمَا حَكَمَ عَلَيْهِ عُمَرُ وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ بِجَزَاءِ الظُّبْيِ الذي لَمْ يَفْصِدُ إلى

⁽١) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٧٣ب) نسخة تركيا.

⁽٢) جاء في الأصل: الأزدي، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وانظر: تهذيب الكمال ٢٣/ ٤٧٢.

قَتْلِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الأَجْرَاءَ كَانَ مِنْ سَبَبهِ، فَلِذَلِكَ أُوجَبَا عَلَيْهِ الجَزَاءَ.

وقالَ ابنُ مُزَيْنٍ: عَبْدُ المَلِكِ بنُ قُرَيْبِ الذي رَوَى عَنْهُ مَالِكٌ هَذِه القِصَّةَ هُوَ الْأَصْمَعِيُّ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: لَيْسَ هُوَ الأَصْمَعِيُّ، لأَنَّ الأَصْمَعِيُّ لَمْ يُدْرِكُ مُحَمَّدَ بنَ سِيرِينَ، ولاَ رَوَى عَنْهُ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَوْجَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفِ الجَزَاءَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ خَطَأً.

ومَغْنَى قَوْلِ عُمَرَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ حِينَ سَمِعَهُ يَقُولُ: (هَذَا أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْكُمَ فِي ظَبْي حتَّى دَعَا رَجُلاً فَحَكَمَ مَعَهُ)، فكأنَّهُ [اسْتَصْغَرَهُ] نَعْ فَيْ فَيْلِ عَمْرُ مَعْنَى مَا قَالَ سَأَلَهُ: (هَلْ تَقْرُأُ سُورَةَ المَائِدَةِ؟ فَقَالَ لَهُ: لاَ)، فَيْنِينَذٍ قَالَ: (لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرُأُهَا لأَوْجَعْتُكَ ضَرْباً)، يَعْنِي: كَنْتُ أَضْرِبُكَ فَجِينَئِذٍ قَالَ: (لَوْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّكَ تَقْرُأُهَا لأَوْجَعْتُكَ ضَرْباً)، يَعْنِي: كَنْتُ أَضْرِبُكَ لِجَيْنَةٍ وَاللَّهُ القُرْآنَ بِغَيْرِ تَفَقُّهِ، ثُمَّ عَذَرَهُ بِجَهْلِهِ، وأَعْلَمَهُ أَنَّ اللهَ أَمَرَ أَنْ يَحْكُمَ فِي جَزَاءِ لِقَرَاءَتِكَ القُرْآنَ بِغَيْرِ تَفَقُّهِ، ثُمَّ عَذَرَهُ بِجَهْلِهِ، وأَعْلَمَهُ أَنَّ اللهَ أَمَرَ أَنْ يَحْكُمَ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ عَلَى مَنْ قَتَلَهُ وَهُو مُحْرِمٌ حَكَمَانِ، ويَكُونَانِ عَذْلَانِ، ولِذَلِكَ قَالَ لَهُ: (وَهَذَا عَبْدُ الرَّحْمَن بنُ عَوْفٍ).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُرْوَةَ: (فِي البَقَرَةِ مِنَ الوَحْشِ إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ بَقَرَةً، وفِي الظَّبْي شَاةً)[١٥٦٤]، وهَذَا هُوَ المِثْلُ الذي قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَجَزَآهُ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلنَّمَهِ ﴾ [الماندة: ٩٥].

* قالَ مَالِكٌ: (ولَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ فِي النَّعَامَةِ إِذَا قَتَلَهَا المُحْرِمُ بَدَنَةً، وأَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ دِيةٍ أُمَّه الحُرَّةِ)[١٥٦٧] بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ دَيةٍ أُمَّه الحُرَّةِ)[١٥٦٨]، وَوَقَعَ فِي غَيْرِ المُوَطَّأَ: (أَنَّ فِي بَيْضَةِ النَّعَامَةِ عُشْرُ ثَمَنِ البَدَنَةِ)(٢)، ولَمْ يَرْوِ هَذَا ابنُ بُكَيْرٍ، ولا يَحْيَى بنُ يَحْيَى.

⁽١) جاء في الأصل: (استقصره)، وما وضعته هو الصواب، لأن معنى (استقصره) أي: عده مقصرا، كما في اللسان ٥ / ٣٦٤٦، اما استصغره فمعناه عده صغيرا.

⁽٢) ينظر هذا القول في: الكافي ١/١٥٧.

قَالَ مَالِكٌ: الحُكُمُ أَبَداً مُسْتَأْنَفٌ فِي كُلِّ شَيءٍ قَدْ ثَبَتَ فِيهِ المِثْلُ، وفِيمَا لَمْ يُئْبُتْ فِيهِ مِثْلٌ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حُكْمُ مَنْ قَتَلَ صَيْداً وَهُوَ مُحْرِمٌ أَنْ يَقْصِدَ فَقِيهَيْنِ عَدْلَيْنِ مِنْ فُقُهَاءِ المُسْلِمِينَ، فَيُخْبِرُهُمَا بِمَا أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ، فَيُخْبِرانِهِ قَبْلَ الحُكْمِ عَلَيْهِ مِنْ فُلُقِهِ مِنْ ذَلِكَ، فإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيْ بالمِثْلِ، حَكَمَا عَلَيْهِ بِمَا يُرِيدَانِ يَحْكُمَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، فإنْ قَالَ: احْكُمَا عَلَيْ بالمِثْلِ، حَكَمَا عَلَيْهِ بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَبْلُغُهُ مَكَّةَ ويَنْحَرُهُ، أو يَذْبَعُهُ بِهَا ويُطْعِمُهُ المَسَاكِينَ، بِجَزَاءِ مِثْلِ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَبْلُغُهُ مَكَّةً ويَنْحَرُهُ، أو يَذْبَعُهُ بِهَا ويُطْعِمُهُ المَسَاكِينَ، عَمَا قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ هَدْيًا بَنِهَ الكَمْبَةِ ﴾ [المائد: ١٥٥]، وإنْ قالَ: احْكُمَا عَلَيَّ بالطَّعَامِ، فأطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينِ عَلَيَّ بالطَّعَامِ، فأطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينِ مُثَلًّ أَن يَكُونَ الطَّعَامِ، فأطْعَمَ كُلَّ مِسْكِينِ مُثَلًّ أَن يَكُونَ المُقْدَى يُسَاوِي عَشَرَةً الطَّعَامِ يَوْماً، وصَامَ لِكَسْرِ المُدُ يَوْماً كَامِلاً مِثْلَ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةً الطَّعَامِ يَوْماً، وصَامَ لِكَسْرِ المُدُ يَوْماً كَامِلاً مِثْلَ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةً الطَّعَامِ يَوْماً، وصَامَ لِكَسْرِ المُدُ يَوْماً كَامِلاً مِثْلَ أَنْ يَكُونَ المُفْدَى يُسَاوِي عَشَرَةً أَمْدَادُ ونِصْفَ مُدُ، فَاخْتَارَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ الصَّيَامَ، فإنَّهُ يَصُومُ أَحَدَ عَشَرَيَوْماً، إذ ويضفَ مُدُ، فَاخْتَارَ المَحْكُومُ عَلَيْهِ الصَّيَامَ، فإنَّهُ يَصُومُ أَحَدَ عَشَرَيَوْماً. إلا يَتَبْعَضُ صِيامُ اليَوْم.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ لِكَعْبٍ حِينَ أَمَرَ الذي قَتَلَ جَزَاءَهُ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فقالَ كَعْبٌ: (عَلَيْكَ دِرْهَمٌ) [١٥٧٣]، فقالَ لَهُ عُمَرُ: (إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ، لَتَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ)، يُرِيدُ بِقَوْلهِ: (إنَّكَ لَتَجِدُ الدَّرَاهِمَ)، أي: إنَّكَ صَاحِبُ دَرَاهِمَ تَتَسَخًا بِهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، ثُمَّ أَفْتَى عُمَرُ ذَلِكَ الرَّجُلَ أَنْ يَطْعَمَ صَاحِبُ دَرَاهِمَ تَتَسَخًا بِهَا فِي خَيْرٍ مَوْضِعِهَا، ثُمَّ أَفْتَى عُمَرُ ذَلِكَ الرَّجُلَ أَنْ يَطْعَمَ عَنِ الجَرَادَةِ التي قَتَلَهَا فِي حَالِ إِحْرَامِهِ شَيْئاً مِنَ الطَّعَامِ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ).

وقَالَ لرجُلٍ قَتَلَ جَرَادَاتِ بِسَوْطِهِ: (أَطْعِمْ قَبْضَةً مِنْ طَعَامِ)[١٥٧٢].

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَعْبٌ هَذَا هُوَ غَيْرُ كَعْبِ الأَخْبَارِ الذي جَعَلَ الجَرَادَ فِي أَوَّلِ هَذَا الكِتَابِ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ حِينَ قَالَ: (إِنَّمَا هُوَ نَفْرَهُ حُوتٍ يَنْثُرُهُ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّتَيْنِ)[١٢٨٤]، فَلَمْ يَجْعَلْ فِيهِ جَزَاءً.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَعْبٌ الْمَذْكُورُ هَهُنَا هُوَ كَعْبُ الْأَخْبَارِ، وهَذَا خِلاَفُ قَوْلُهِ

أَوَّلاً أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَحْرِ الذي لاَ جَزَاءَ فِيهِ، وجَعَلَ فِيهِ هَهُنَا الجَزَاءَ، لأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ، [فَاخْتَلَفَ](١) فِيهِ قَوْلُهُ.

وبِقَوْلِ عُمَرَ أَخَذَ مَالِكٌ فِي الجَرَادِ إِذَا قَتَلَهَا الْمحْرِمُ أَنْ عَلَيْهِ جَزَاءَ مِثْلِ مَا قَتَلَ، لأَنَّ الجَرَادَ مِنْ صَيْدِ البَرِّ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ مَالِكِ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ الجَزَرِيُ، عَنْ [ابن] أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بنِ عُجْرَةَ [١٥٧٥]، لَيْسَ يَرْوِي أَهْلُ المَدِينَةِ هَذا الحَدِيثَ إِلاَّ عَنِ الكُوفِيينَ.

وقالَ بَعْضُ النَّاسِ: هَذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلِ المَدِينَةِ يَحْتَاجُونَ فِي السُّنَنِ إلى غَيْرِهِمْ كَمَا يَحْتَاجُ غَيْرُهُم فِيهَا إليهم.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وَلَيْسَ هَذَا كَمَا قَالَ هَذَا الْفَائِلُ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مَدَنِيٌّ، وكَعْبُ بنُ عُجْرَةَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ عَيْنَ أَفْتَاهُ بِحَلْقِ رَأْسِهِ، وأَمَرَهُ بِالْفِدْيَةِ، ثُمَّ رَحَلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَعْبُ بنُ النَّبِي عَيْنَ أَفْتَاهُ بِحَلْقِ رَأْسِهِ، وأَمَرَهُ بِالْفِدْيَةِ، ثُمَّ رَحَلَ بَعْدَ ذَلِكَ كَعْبُ بنُ عُجْرَةً مِنَ المَدِينَةِ إلى الكُوفَةِ، فَحَدَّثَ بِهَذَا الحَدِيثِ فِي الكُوفَةِ، ثُمَّ رَجَعَ عُجْرَةً مِنَ المَدِينَةِ فِي الكُوفَةِ، وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّاسَ الحَدِيثُ إلى أَهْلِ المَدِينَةِ فِي السُّنَنِ والآثار.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: كَانَتْ قِصَّةُ كَعْبِ بِنِ عُجْرَةً فِي عُمْرَةِ الحُدَيْبِيَّةِ، ولَمْ يَأْمُوْهُ النبيُّ يَشِيُّ بِطَرْحِ القَمَلِ مِنْ رَأْسِهِ، وإِنْ كَانَتْ قَدْ آذَنَهُ وكَثُرَتْ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا مِنْ دَوَابُ ابن آدَمَ.

ومِنْ هَذَا الحَدِيثِ كَرِهَ مَالِكٌ أَنْ يَطْرَحَ الرَّجُلُ عَنْ بَعِيرِهِ القُرْدَانَ، لأَنَّهَا مِنْ دَوَابُ البَعِيرِ، وأَمَرَ النبيُّ ﷺ كَعْبَ بنَ عُجْرَةَ بِحِلاَقِ رَأْسِهِ لِيَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ أَذِيَّةِ

⁽١) جاء في الأصل: فاختلاف، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) ما بين المعقوفتين زيادة لا بد منها، وهو عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي التابعي الثقة الفقه.

الفَمَلِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ فَنَ كَانَ مِنكُمْ مَهِيضًا أَوْبِهِ ۚ أَذَى مِن رَأْسِهِ وَفَذِيَةٌ مِن مِيامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ شُكُو ﴾ [البغرة: ١٩٦]، يَغْنِي: مَنْ كَانَ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَحَلَقَ فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وقَدْ تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِع تَفْسِيرُ الفِدْيَةِ لِمَنْ أَمَاطَ عَنْ نَفْسِهِ شَيْنَا.

* قالَ مَالِكٌ: (لَيْسَ عَلَى المُحْرِمِ فِيمَا قَطَعَ مِنْ شَجَرِ الحَرَم شَيْئاً)[١٥٩١].

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: أَجْمَعَ أَهْلُ المَدِينَةِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ قَطَعَ مِنْ شَجَرِ الحَرَمِ شَيْئَا أَنَّهُ لاَ جَزَاءَ عَلَيْهِ، ولَكِنَّهُ أَثِمَ فِي قَطْعِهِ إِيَّاهَا وأَخْطَأ، لأَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُعْضَدَ شَجَرُ مَكَّةَ، أَيْ يُكْسَرُ أَو يُقْطَعُ.

وقالَ غَيْرُ أَهْلِ المَدِينَةِ: مَنْ قَطَعَ شَيْئَاً مِنْ شَجَرِ الحَرَمِ أَنَّ عَلَيْهِ الفِدْيةَ فِي الشَّجَرَةِ الكَبِيرَةِ على قَدْرِهَا، يُنْظُرُ إلى قِيمَةِ مَا كَسَرَ، فَيُطْعِمُ المَسَاكِينَ قَدْرَ ذَلِكَ مِنَ الطَّعَامِ(١).

* * *

⁽١) هذا قول الشاقعي وغيره، ينظر: الاستذكار ٥ / ٩٩، والقوانين الفقهية ص٩٦.

بابُ جَامِع الحَجِّ، إلى آخِرِ كِتَابِ الحَجِّ

* قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرِو بِنِ العَاصِ: "وَقَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ للنَاسِ بِمِنَى فِي حَجَّةِ الوَدَاعِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فقالَ: يَا رَسُولُ اللهِ، لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، قالَ: اذْبَحْ ولا حَرَجَ"، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى قَوْلِهِ: "فَمَا شُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَنْ شَيءٍ قُدِّمَ ولا أُخِرَ إلا قالَ: افْعَلْ ولا حَرَجَ " [١٥٩٤]، قالَ أَبو مُحَمَّد: إنَّمَا أَفْتَى النبيُ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ قَدْ وَقَعَا فِيمَنْ حَلَقَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ، وفِيمَنْ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَرْمِي، فأَمْرَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَخَرَهُ مِنْ ذَلِكَ، ولا فِذْيَةَ عَلَيْهِ.

ومَذْهَبُ مَالِكِ وفُتْيَاهُ أَنَّهُ لاَ يَحْلِقُ أَحَدٌ رَأْسَهُ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيهُ لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿ وَلا تَحْلِقُواْ رُهُوسَكُوْ حَتَّى بَبُلِهُ الْهَدْى تَحِلَمُ ﴾ [البغرة: ١٩٦]، يَعْنِي: حَتَّى يَنْحَرَ الهَدْي بِمِنَى، فإنَّ حَلَقَ أَحَدٌ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: «اذْبَحْ ولاَ حَرَجَ».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: ومَعْنَى قَوْلِ المُحَدِّثِ: ﴿فَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ شَيءِ قُدِّمَ وَلاَ أُخِرَ إِلاَ قَالَ: افْعَلْ ولاَ حَرَجَ»، يُرِيدُ: مِمَّا يَجُوزُ فِيهِ التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ، وَأَمَّا مَنْ حَلَقَ رَأْسِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبَةَ فَعَلَيْهِ الفِدْيةُ، ويُمِرُ بَعْدَ ذَلِكَ المُوسَى عَلَى رَأْسهِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنْ طَافَ طَوَافَ الإَفَاضَةِ قَبْلَ أَنْ يَرْمِيَ جَمْرَةَ العَقَبةِ يَوْمَ النَّحْرِ فَلْيَرْمِي، ثُمَّ يَحْلِقُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ.

قَالَ: ومَنْ طَافَ للإِفَاضَةِ قَبْلَ الحِلاَقِ إلاَّ أَنَّهُ قَدْ كَانَ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبةِ أَنَّهُ

يَخْلِقُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُعِيدُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ، فإنْ لَمْ يَعُدُ طَوَافَ الإِفَاضَةِ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ لأَنَّهُ قَدُ طَافَ (١).

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ للمَرْأَةِ النِّي سَأَلَتُهُ عَنِ الصَّبِيُ النَّي حَجْتْ بِهِ، فَقَالَتْ: "أَلِهِذَا حَجِّ فَقَالَ: نَعَمْ ولَكِ أَجْرٌ (١٥٩٦)، يُرِيدُ ﷺ بِقَوْلهِ: انْعَمْ"، أَيْ: إِنَّهُ يُؤْجَرُ الصَّبِيُّ عَلَى حَجِّهِ كَمَا يُؤْجَرُ فِي صَدَقَتِهِ إِذَا تَصَدَّقَ بِهَا، وعَلَى زَكَاةٍ مَالِهِ النِّي يُوصِي بِهَا قَبْلَ وَعَلَى وَصِيَتِهِ النِّي يُوصِي بِهَا قَبْلَ بُلُوغِهِ فَتُخْرَجُ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ.

ومَعْنَى قَوْلِهِ للمَرْأَةِ: "ولَكِ أَجُرً"، يَعْنِي: أَنَّهَا تُؤْجَرُ فِيمَا تَمَوَّنَهُ مِنْ مُعَاوَنَتِهَا لَهُ عَلَى أَعْمَالِ الحَجِّ، غَيْرَ أَنَّ فَرْضَ الحَجِّ بَاقِ عَلَيْهِ إِذَا بَلَغَ، وكَانَ مِنْ أَهْلِ الاسْتَطِاعَةِ، وذَلِكَ أَنْ بِبُلُوغِ الحُلُم مِنَ الصِّبْيَانِ، والحَيْضِ مِنَ النَسَاءِ تَلْزَمُهُم السَّمُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَكَاعَ ٱلْأَطْفَلُ مِنكُمُ ٱلحُدُمُ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾ [الور: ٥٠]، فلِهذا الفَرَائِضُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا بَكَاعَ ٱلْأَطْفَلُ مِنكُمُ ٱلحُدُمُ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾ [الور: ٥٠]، فلِهذا كَانَ حَجُّ الصَّبِيِّ قَبْلَ عِنْقِهِ، لأَنَّهُ لاَ يُؤدِي شَيءٌ فَبْلَ وَقْتِهِ وقَبْلَ وُجُوبِهِ، وكَذَلِكَ لاَ يُجْزِي حَجُّ العَبْدِ قَبْلَ عِنْقِهِ، لأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِطَاعَةِ سَيُدِه، ولاَ يَقْدِرُ عَلَى مَالِ يَحُجُّ بِهِ، إِذَ للسيِّدِ انْتِزَاعُهُ مِنْهُ مَتَى أَحَبَّ، وقَدْ حَجَّ النَّهُ وَقَدْ وَقَبْلُ وَجُوبِهِ، وكَذَلِكَ لاَ يُحْجُ بِهِ، إِذَ للسيِّدِ انْتِزَاعُهُ مِنْهُ مَتَى أَحَبَّ، وقَدْ حَجَّ النَّيُ وَاجِهِ ولَمْ يَحُجَ ولَدُهُ، فَلاَ يُلْزَمُ العَبْدُ الحَجَّ حَتَى يُعْتَقَ، فإذَا عُتِقَ وَقَدْ حَجَّ النَّيُ وَالْمَعُ وَالْمُورَةِ بَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَأَتِتُواللَغَ وَالْمُونَ بَيْكُ الْمَالَ مِنْهُ مَلَى الْمُعْتَى، فإذَا عُتِقَ وَقَدْ الْمَاعِةِ أَرْوَاجِهِ ولَمْ يَحُجَ ولَدُهُ مَ فَلاَ يُلْزَمُ العَبْدُ الحَجِّ حَتَّى يُعْتَقَ، فإذَا عُتِقَ وَقَدْ الْمُورَةُ لِيَّ الْمُؤْمَ لِيْقُ الْمَامُ مَا ذَخَلَ فِي شَىء مِنْ أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقْطَعُهُ حَتَّى يُتِمَّةُ عَلَى الْمُؤْمَ الْمَامُ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقُطَعُهُ حَتَّى يُتِمَّةً عَلَى الْمَامُ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقُطُعُهُ حَتَى يُتِمَّهُ عَلَى الْمَامُ الْمَامُ مَا ذَخَلَ فِي شَيء مِنْ أَعْمَالِ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقُطُعُهُ حَتَى يُتِمَّةً عَلَى الْمُؤْمَاتِهُ الْمَامُ المَقْتَلِ الْمَلَى الْمَامُ الْمُ الْمُؤْلِدِهِ الْمَامُ الْمُعُولُ الْمَامُ الْمَامُ الْمُؤْمَةُ الْمُؤْمَالُ الطَّاعَاتِ لَمْ يَقُطُعُهُ حَتَى يُعْمَلُ عَلَى الْمُؤْمَ الْمُؤْمُ الْمُ

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: انْفَرَدَ مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِحَدِيثِ المِغْفَرِ: "أَنَّ النبيِّ ﷺ دَخَلَ مَكَةَ عَامَ الفَتْح وعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ "[١٩٩٥].

وَرَوى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ المَكِّي، عَنْ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ: ﴿أَنَّ النبيِّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وعَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ، ولَمْ يَكُنْ

⁽١) نقل كلام ابن عبد الحكم: ابن عبد البر في التمهيد ٧ / ٣٧٣.

رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحْرِمًا اللهِ عَلَمَ وَهَذَا خَاصٌ لَهُ ولِمَنْ دَخَلَها مَعَهُ ذَلِكَ اليوم، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: «إِنَّ مَكَّةَ لَمْ تَحِلَّ لأَحَدِ قَبْلِي، ولاَ تَحِلَّ لأَحَدِ بَعْدِي، وإنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارِ الْأَلَ

ولِهَذا قالَ مَالِكٌ: إِنَّ أَحَداً لا يَذْخُلُ مَكَّةَ إِلاً مُحْرِماً بِحَجُّ أَو عُمْرَةٍ، وكَانَ الزُّهْرِيُ يُرَخُصُ فِي ذُلِكَ أَيضاً مَالِكٌ للحَطَّابِينَ، الزُّهْرِيُ يُرَخُصُ فِي ذَلِكَ أَيضاً مَالِكٌ للحَطَّابِينَ، وأَضْحَابِ الفَوَاكِهِ والأَطْعِمَةِ الذينَ يُكْثِرُونَ الاخْتِلاَفَ إلى مَكَّةَ، فقَالَ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَدْخُلُوهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ، لأَنَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ مِنْهُم، فَلَو أُلْزِمُوا الإِحْرَامَ كُلَّمَا جَاؤُهَا لَشُقَّ بِهِ عَلَيْهِم (٣).

إِنَّمَا أَمْرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ ابنِ خَطَلٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَمَّنْ أَهْلَ مَكَّةً بِقَوْلِهِ ﷺ وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ "، ثُمَّ قَتَلَ ابنَ خَطَلٍ لأَنَّهُ كَانَ يَهْجُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَمُؤْذِيهِ، فَكَانَ عَدُواً للهِ ولِرَسُولِهِ، وهَذا أَصْلٌ فِي إِقَامَةِ الحُدُودِ بِمَكَّةً، وهذا يَرُدُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحُدُودَ لاَ تُقَامُ بِمَكَّة ('')، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ اَمِنَا ﴾ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحُدُودَ لاَ تُقَامُ بِمَكَّة أَنُهُ القُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ اَمِنَا ﴾ [ال عران: ١٩٧]، وهذا مَنْسُوخٌ ، نَسَخَهُ نُزُولُ القُرْآنِ بِإِقَامَةِ الحُدُودِ عَلَى مَنْ أَصَابَهَا ، فَأَمَرَ اللهُ بِقَطْعِ السَّارِقِ، وجَلْدِ الزَّانِي، وقَتْلِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ القَتْلُ، ولَمْ يَخُصَ فَأَمَرَ اللهُ بِقَطْعِ السَّارِقِ، وجَلْدِ الزَّانِي، وقَتْلِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ القَتْلُ، ولَمْ يَخُصَّ فَأَمَرَ اللهُ بِقَعْةَ دُونَ بُقْعَةٍ ، ولِهَذا قَتَلَ النبيُ ﷺ ابنَ خَطَلِ بِمَكَّة .

وَهَذَا حُكُمُ كُلِّ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، أَو قَالَ: إِنَّ ثَوْبَهُ أَو إِزَارَهُ وَسِخٌ أَنْ يُقْتَلَ، وَهُوَ يُرِيدُ بِذَلِكَ كُلُه الإِزْرَاءَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ فَحُكْمُهُ القَتْلُ.

وكَذَلِكَ لاَ حَظَّ فِي شَيءِ مِنَ الفَيءِ، ولاَ سَهْمَ لِمَنْ سَبَّ وَاحِدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَرَضِيَ اللهُ عَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِهِ.

⁽۱) رواه مسلم (۱۳۵۸)، وأبو داود (٤٠٧٦)، والترمذي (۱۷۳۵)، وابن ماجه(۲۸۲۲)، بإسنادهم إلى أبي الزبير به .

⁽٢) رواه البخاري (١١٢)، ومسلم (١٣٥٥)، من حديث أبي هريرة به.

⁽٣) ينظر: التمهيد ٦/ ١٦٢ _ ١٦٣. .

⁽٤) هذا هو قول أبي حنيفة وأصحابه، ينظر: حاشية ابن عابدين ٢ ٦٢٥.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: (إذا كُنْتَ بَيْنَ الأَخْشَبَيْنِ مِنْ مِنَى اللَّذَيْنِ فِي مَشْرِقِ مِنَى وَغَرْبِها، الذي مِنَى وَغَرْبِها، الذي بَطْنُ وَادِي مِنَى بَيْنَهُمَا، (فإنَّ هُنَاكَ وَادِيَا يُقَالُ لَهُ السُّرَوُ، بهِ سَرْحَةٌ شُرَّ تَحْتَها سَبْعُونَ نَبِيًّا)، السَّرْحَةُ: الشَّجَرَةُ العَظِيمَةُ مِنْ شَجَرِ الصُّنُوبَرِ أو غَيْرِهَا.

وقَوْلُهُ: (سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيَّا)، يَعْنِي: بُشُرُوا بِالنُبُّوةِ وَهُمْ تَحْتَهَا فَسُرُّوا بِللْنَبُّوةِ وَهُمْ تَحْتَهَا فَلَكَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ مِنَى بُقْعَةٌ بِذَلِكَ، وقِيلَ: وُلِدُوا تَحْتَهَا وقُطِعَتْ سُرَرُهُمْ تَحْتَهَا، فَدَلَّ بِهَذَا عَلَى أَنَّ مِنَى بُقْعَةٌ مُبَارَكَةٌ، لاَ يَتِمُ الحَجُّ إلاَّ بإِنْيَانِهَا، وفِيهَا تُرْمَى الجِمَارُ، وتُنْحَرُ الهَدَايا، وتُحْلَقُ الرُّؤُسُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا نَهَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المَجْدُومَةَ عَنِ الطَّوَافِ بالبَيْتِ (١٦٠٣) مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تُؤْذِي النَّاسَ بِرَاثِحَتِهَا، ونَظَرِهِم إليهَا، ولِهَذا الحَدِيثِ مُنِعَ الجَذْمَاءُ مُشَاهَدَةَ الجَمْع فِي الجَوَامِع [مع] (١) النَّاس.

وقَوْلُهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ: (مَا كُنْتُ لِأَطِيعُهُ حَبًا وأَعْصِيهِ مَيْنَا)، فِيهِ بَيَانُ: أَنَّ مَنْ أَمَرَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ بأَمْرٍ أَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْتَزِمَهُ فِي حَيَاةِ الآمِرِ وبَعْدَ مَمَاتِهِ، إذْ الحَقُّ لاَ يَمُوتُ بِمَوتِ الآمِرِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَعَ فِي مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ: مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بِنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ: (مَابَيْنَ الرُّكْنَيْنِ والبَابِ المُلْتَزَمُ)(٢)، وَوَقَعَ فِي رِوَايةِ يَخْمَى بِنِ يَحْمَى: (مَا بَيْنَ الرُّكْنِ والمَقَامِ المُلْتَزَمُ)(١٦٠٤).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: رِوَايَةُ يَخْتَى بِنِ يَخْتَى فِي هَذَا صَحِيحَةٌ، وذَلِكَ أَنَّ المَقَامَ كَانَ أَوَّلاً مُلْصَفَا بِالبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يُؤَخِّرَهُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ عَنْ أَصْلِ حَائِطِ البَيْتِ إلى المَكَانِ الدي هُوَ فِيهِ اليَوْمَ، فَكَانَ المُلْتَزَمُ حِينَئِدٍ فِيمَا بَيْنَ الرُّكُنِ والمَقَامِ، فَلَمَّا المَكَانِ الدي هُوَ فِيهِ الذي كَانَ فِيهِ صَارَ المُلْتَزَمُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكُنِ والبَابَ.

⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته لمناسبة السياق معه، وجاء في الأصل: (من)، ولا أراه مناسبا.

⁽٢) موطأ مالك برواية ابن بكير، الورقة (٨١ب) نسخة تركيا.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا أَخَّرَ عُمَرُ المَقَامَ عَنْ أَصْلِ جِدَارِ البَيْتِ، وجَعَلَهُ فِي المَوْضِعِ الذي هُوَ فِيهِ الآنَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ السَّيْلُ عِنْدَ كَثْرَةِ المَطَرِ، المَوْضِعِ الذي هُو فِيهِ الآنَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ السَّيْلُ عِنْدَ كَثْرَةِ المَطَرِ، فَيَشْخُدِرُ المَاءُ مِنْ جِبَالِ مَكَّةً، ويَشُقُ صَحْنَ المَسْجِدِ فَلِهَذَا أَخَرَهُ عَنْ مَوْضِعِ السَّيْل.

وَمَعْنَى المُلْتَزَمِ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يُلْتَزَمُ الوُقُوفُ فِيهِ للدُّعَاءِ، وَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ الدُّعَاءِ، وقَدِ اسْتَحَبَّ مَالِكَ الدُّعَاءَ عِنْدَهُ، وَهُوَ بِقُرْبِ الرُّكْنِ الذي فِيهِ الحَجَرُ الأَسْوَدُ مِنْ نَاحِيةِ مَشْرِقِ الشَّمْسِ، فِيمَا بَيْنَ الرُّكْن وبَابِ الكَعْبَةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ أَبِي ذَرِّ للرَّجُلِ القَاصِدِ للحَجِّ: (هَلْ نَزَعَكَ غَيْرُهُ؟)[١٦٠٥]، يَعْنِي: هَلْ خَرَجْتَ مِنْ بَلَدِكَ لِغَيْرِ الحَجِّ، فقالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا أَخْرَجَنِي مِنْ بَلَدِي غَيْرَ الحَجِّ وطَلَبِ مَا عِنْدَ اللهِ، فقَالَ لَهُ: (اسْتَأَيْفِ العَمَلَ)، يُرِيدُ: أَنَكَ مَعْفُورٌ لَكَ، وصَرْتَ كَيَوم وَلَدَتْكَ أُمُّكَ، وهذا نَحْوِ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النبيِّ عَيْنَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ حَجَّ هذا البَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ، ولَمْ يَجْهَلْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيُومٍ وَلَدَتْكُ أَمُّكُ وَلَمْ يَجْهَلْ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيُومٍ وَلَدَتْكُ أَمُّهُ الكَلاَمَ القَبِيحَ، وإصَابَةَ كَيُومٍ وَلَدَتْكَ أَمُنُهُ اللّهُ إِلَى الكَلاَمَ القَبِيحَ، وإصَابَةَ كَيُومٍ وَلَدَتْهُ أَمُّهُ الأَخْرَام، ولَمْ يُؤْذِ أَحَداً مِنَ النَّاسِ بَيَدٍ ولاَ لِسَانٍ غُفِرَتْ ذُنُوبِهُ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَنْكُرَ الرُّهْرِيُّ حَدِيثَ الاَسْتِثْنَاءِ فِي الْحَجِّ وَلَمْ يَعْرِفُهُ [١٦٠٦]، وهَذَا الْحَدِيثُ الذِي أَدْحَلَهُ أَبُو بَكْرِ بنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عِكْرِمَةَ، عَنِ البَنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَنَّ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْرِ أَتَتِ النبيَّ يَثِيِّ فَقَالَتْ: إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ أَفَالُ لَهَا رَسُولُ اللهِ يَثِيِّةُ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَكَيْفَ أَقُولُ؟ فَقَالَ لَهَا: قُولِي: لَبَيْكَ اللَّهُمَّ لَبَيْكَ، ومَحِلِّي مِنَ الأَرْضِ حَيْثُ حَبَسْتَنِي (٢)، يَعْنِي: حَيْثُ مَا لَبَيْكَ مَرَضٌ أَو غَيْرُهُ حَتَّى فَاتَكَ الْحَجُّ أَنَّكَ تَحِلُّ مِنْ حَجَّتِكَ وتَرْجِعُ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَن: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، ولِذَلِكَ أَنْكُرَهُ الزُّهْرِيُّ وَلَمْ

⁽١) رواه البخاري (١٤٤٩)، ومسلم (١٣٥٠).

⁽٢) مصنف ابن أبي شيبة ٤٠٦/٤، والحديث في صحيح البخاري (٤٨٠١)، ومسلم (٢) من حديث عروة عن عائشة.

يَغْرِفْهُ، وقَدْ أَمَرَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ مَنْ حُبِسَ عَنِ الوُقُوفِ بِعَرِفَةَ حَتَّى فَاتَهُ ذَلِكَ أَنْ لاَ يَجِلَّهُ مِنْ إخْرَامِهِ إلاَّ الطَّوَافُ بالبَيْتِ، ولَمْ يَقُلْ لَهُ: مَجِلُكَ حَيْثُ حُبِسَت، وكَذَلِكَ فَعَلَ عَلَيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ بابْنِهِ حُسَيْنٍ حِينَ حُبِسَ بِمَرضِ حَتَّى فَاتَهُ الحَجُّ أَنْ وَكَذَلِكَ فَعَلَ عَلَيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ بابْنِهِ حُسَيْنٍ حِينَ حُبِسَ بِمَرضٍ حَتَّى فَاتَهُ الحَجُّ أَنْ يَأْتِي مَكَّةَ إذا صَحَّ، فَيَطُوفُ بالبَيْتِ ويَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا والمَرْوَةِ، ويَنْسِكُ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ مَنْ أَهَلَ بالحَجِّ أَو العُمْرَةِ بالتَّمَامِ، فقالَ: ﴿ وَأَتِنُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ بِالتَّمَامِ، فقالَ: ﴿ وَأَتِنُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةِ بَالِيَّمَامِ اللهُ مَنْ أَهَلَ بالبَحْجِ أَو العُمْرَةِ بالتَّمَامِ، فقالَ: ﴿ وَأَتِنُوا الْحَجَ وَالْعُمْرَةِ بَالتَمَامِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَمَالِ اللهُ ال

* * *

نَمَّ كِتَابُ الحَجِّ بِحَمْدِ اللهِ وحُسْنِ عَوْنهِ. يَتْلُوهُ كِتَابُ العُقُولِ بِحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽۱) ذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى منع الاشتراط في الحج أو العمرة، ينظر: التمهيد ١٥ / ١٩١.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ العُقُولِ

* أَرْسَلَ مَالِكٌ فِي المُوطَّأ حَدِيثَ الدِّيَاتِ ٢١٣٩]، وأَسْنَدَهُ سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَمْرِهِ بنِ حَزْمٍ: "أَنَّ النَّبِيِّ بَيْ كُتَبَ كِتَاباً، وبَعَثَهُ مَعَهُ إلى اليَمَنِ" (١)، وذَكَرَ القِصَّةَ عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَهَا النبيُ بَيْ وَقَوَّمَها عُمَرُ بنُ مَائِلً فِي المُوطَّأ، وجَعَلَ النبيُ بَيْ وَيَةَ النَّفْسِ مَائةً مِنَ الإبلِ، وقَوَّمَها عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فَجَعَلَها عَلَى أَهْلِ الوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ الخَطَّابِ فَجَعَلَها عَلَى أَهْلِ الدَّمِ فِيهِ مِنْ الرَّسُوخِ فِي العِلْمِ فِيمَا لاَ نَصَّ فِيهِ مِنْ دِرْهَم، وهَذَا أَصْلٌ في الاجْتِهَادِ لِذَوِي الرُّسُوخِ فِي العِلْمِ فِيمَا لاَ نَصَّ فِيهِ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ولاَ حَدِيثِ ثَابِتٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ بَيْعَ.

وجَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الدِّيَةَ فِي قَتْلِ العَمْدِ رُخْصَةً لِهَذِهِ الأُمَّةِ بِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿ فَمَنْ عُفِى لَهُ مِنْ أَخِدِ شَى ۗ فَالْبَاعُ إِلْمَعْرُوفِ وَأَدَاءً إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وتَفْسِيرُهُ عِنْدَ مَالِكِ: أَنَّهُ مَنْ أَعْطَى مِنْ أَخِيهِ شَي ٌ مِنَ العَقْلِ فَلْيُتبِعِ القَاتِلَ بالمَعْرُوفِ، وليُؤَدِّ إليه المَطْلُوبَ بإخسَانٍ، ﴿ ذَلِكَ تَغْفِيفُ مِن رَّتِكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ، يَعْنِي: أَنَّهُ خَفَّفَ وليُؤَدِّ إليه المَطْلُوبَ بإخسَانٍ، ﴿ ذَلِكَ تَغْفِيفُ مِن رَّتِكُمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ ، يَعْنِي: أَنَّهُ خَفَّفَ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةِ مَا كَانَ كَتَبهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَكَبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا ﴾ عَنْ هَذِه الأُمَّةِ مَا كَانَ كَتَبهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَكَبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا ﴾ اللهُ إلى المَعْرُوفِ وَانَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ، وجَعْلَ لِهَذِهِ الأُمَّةِ اللهُ المَائِدَةِ اللهُ عَلَى إِلَهُ إِلَى النَّهْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ، وجَعْلَ لِهَذِه الأُمَّةِ اللهُ المَائِلَةُ عَلَى التَوْرَاةِ ، ﴿ أَنَّ النَّهْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ، وجَعْلَ لِهَذِه الأُمَّةِ اللهُ المُعْلَى المَائِهُ مَنْ الْهَالِهُ الْهُ اللهُ الْهَالَةُ اللهُ اللّهُ الْهُ اللّهُ الْهُ اللهُ الْهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) رواه بطوله ابن حبان (۲۵۵۹)، والحاكم ۱/۳۹۰، والبيهقي ٤ /۸۹، بإسنادهم إلى سليمان بن داود به، وإسناده ضعيف، لأن سليمان بن داود هو سليمان بن أرقم وهو متفق على ضعفه، وقد غلط أحد الرواة في اسم والده، فقال: سليمان بن داود، ومع ضعفه فإن كثيرا من مفردات الحديث ثابت في أحاديث أخرى.

القِصَاصَ فِي قَتْلِ العَمْدِ، بِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَمَن قَيْلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيّهِ عَسُلطَنَا فَلَا يُشْرِف فِي آلْفَتْلُ النَّيْن بوَاحِدٍ. يُشْرِف فِي آلْفَتْلُ اثْنَيْن بوَاحِدٍ.

قالَ مَالِكُ: (لاَ يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الأَمْصَارِ فِي الدَّيَةِ الإبلُ، ولاَ يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ البَدْوِ الذَّهَبُ ولاَ الوَرِقُ، ولاَ يَقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الدَّهَبِ الوَرِقُ، ولاَ مِنْ أَهْلِ الوَرِقِ الدَّهَبُ ولاَ الدَّيَةِ إبلٌ مِنْ أَهْلِ الدَّهَبُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ الدَّيْنُ وَخَبَتْ عَلَيْهِ فِي الدِّيَةِ إبلٌ مِنْ أَهْلِ البَدْوِ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ مُؤَجَّلَةٍ دَخَلَهُ الدَّيْنُ بالدَّيْنِ، وذَلِكَ لاَ يَجُوزُ، ومَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ عَلَيْهِ دَنَانِيرُ فَفَسَخَها فِي دَنَانِيرَ الدَي لاَ يَجُوزُ، ولَو كَانَ هَذَا كُلُّهُ بَعْدَ أَنَّ حَلَّ أَجَلُ الدِّيةِ لَكَانَ هَذَا كُلُّهُ بَعْدَ أَنَّ حَلَّ أَجَلُ الدِّيةِ لَكَانَ جَائِزًا إذا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُنَاجَزَةً.

- * وذَكَرَ الزُّهْرِئُ أَنَّ دِيَةَ العَمْدِ فِي الإبلِ خَمْسٌ وعِشْرُونَ بنتَ مَخَاضٍ،
 وخَمْسٌ وعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ، وخَمْسٌ وعِشْرُونَ حِقَّةً، وخَمْسٌ وعِشْرُونَ جَذَعَةً
 [818].
- * وأنَّ دِيَةَ الخَطَأَ عِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ، وعِشْرُونَ بَنَاتِ لَبُونِ، وعِشْرُونَ بَنُو لَبُونِ ذُكُورَا، وعِشْرُونَ حِقَاقاً، وعِشْرُونَ جَذَاعاً [٣١٥١]، وقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ أَسْنَانِ الإبل فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ.
- * [قال](١) عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مُعَاوِيةَ بِنِ أَبِي سُفْيَانَ: (لَيْسَ عَلَى مَجْنُونِ قَوَدُ)(٢١٤٦)، وإنَّمَا جِنَايَتُهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وأَمَّا السَّكْرَانُ فإنَّهُ يُقَادُ مِنْهُ، إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّ المَجْنُونَ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ، والقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ، فَفِعْلُهُ أَبَدَا مِنَ الخَطَأ الذي لأَنَّ المَجْنُونَ مَغْلُوبٌ عَلَى عَقْلِهِ، والقَلَمُ مَرْفُوعٌ عَنْهُ، فَفِعْلُهُ أَبَدَا مِنَ الخَطَأ الذي تَحْمِلُهُ العَاقِلَةُ، وَهُو بِخِلافِ السَّكْرَانِ الذي يُؤخذُ بِمَا جَنَاهُ فِيمَا قَلَ وكَثُرَ، لأَنَّهُ هُوَ الذي أَذْخَلَ عَلَى نَفْسِهِ السَّكْرَ، والقَلَمُ جَارٍ عَلَيْهِ، فَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ القِصَاصُ إِنْ قَتَلَ، أَو يُحَدُّ إِنْ قَذَفَ حُرًّا أَو حُرَّةً.
- * قَالَ ابنُ القَاسِم: لَيْسَ العَمَلُ عَلَى تَبْدِنَةِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ المُدَّعَى عَلَيْهِم

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح، وكذا ما يأتي بعد.

الدَّمَ في أَيْمَانِ القَسَامَةِ، ولَكِنْ يَخْلِفُ أَوْلِيَاءُ المَقْتُولِ خَمْسِينَ يِمِيناً [لَمَا مَاتَ](١) المَقْتُولُ مِنْ ذَلِكَ، ويَسْتَحِقُونَ الدِّيةَ عَلَى عَاقِلَةِ الجَانِي، أَو يَقْتَلُونَ الجَانِي إِنْ شَاءُوا فِي قَتْل العَمْدِ، أَو يَأْخُذُونَ مِنْهُ الدُّيَةَ [٣١٥].

ذَكَرَ ابنُ مُزَيْنٍ عَنْ مُطَرِّفٍ (٢)، قالَ: حَدَّثنا ابنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ (٣) عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ بَدًّا المُدَّعِينَ فِي القَسَامَةِ فِي أَمْرِ الجُهَنِيِّيْنَ والسَّعْدِيِّيْنَ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وهَذَا خِلاَفُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوَطَّأَ، أَنَّ عُمَرَ بَدًا المُدَّعَى عَلَيْهِم[٣١٥٠]، والعَمَلُ بالمَدِينَةِ عَلَى تَبْدِيةِ المُدَّعِينَ للدَّمِ فِي القَسَامِةِ، وبهِ حَكَمَ النبيُّ ﷺ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا ضَمَّنَ عُمَرُ مُجْرِي الفَرَسِ الدِّيَةَ وإِنْ كَانَ مَغْلُوبَاً مِنْ أَجْلِ أَنَّ الإِجْرَاءَ كَانَ مِنْ سَبَبِهِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَضَى بِشَطْرِ الدِّيةِ عَلَى عَاقِلَةِ الجَانِي عَلَى وَجُهِ (١٠) الصُّلْحِ، كَمَا وَدَاهَا رَسُولُ اللهِ يَظِيُّ مِنْ مَالِهِ فِي قِصَّةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ سَهْلِ عَلَى وَجْهِ الصُّلْحِ (٣٢٧٥، و٣٢٧٦).

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]^(٥): قَوْلُ مَالِكٍ فِيمَنْ كَسَرَ مِنَ الإِنْسَانِ يَدَاً أَو رِجْلاً خَطَأَ فَبَرِىءَ أَنَّهُ لاَ عَقْلَ فِيهِ إِلاَّ أَنْ يَبْرَأَ عَلَى عَثْلِ، والعَثْلُ: العَيْبُ والنُّقُصَانُ، فَيَكُونُ فِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ [٣١٥٥].

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: تَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ يُنْظَرَ إلى حَالِ اليَدِ أَو الرَّجْلِ كَمْ الذي نَقَصَ مِنْ حَالِهَا الأَوَّلِ فإنْ كَانَ ثُلُثَاً فَلَهُ ثُلُثُ دِيةِ اليَدِ أَو الرَّجْلِ، وإنْ كَانَ نِصْفَا أُو أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَهُ بِحِسَابِ ذَلِكَ عَلَى الجَانِي فِي العَمْدِ، وعَلَى العَاقِلَةِ فِي الخَطَأ.

⁽١) جاء في الأصل: (لمات)، والصواب ما أثبته مراعاة للسياق.

⁽٢) مطرّف هو ابن عبد الله ابن أخت مالك، وأحد من روى الموطا عنه، وتقدمت ترجمته.

⁽٣) من هنا تبدأ قطعة مكتبة القيروان في هذا الموضع، وهذه القطعة رمزت لها بحرف (ق).

⁽٤) في (ق): معنى.

 ⁽٥) من (ق)، وفيها رمز بحرف (ع) للدلالة على المصنف عبد الرحمن، وقد أبدلته بذكر اسمه، مع إضافة (قال) للتوضيح، وكذا كل ما سيأتي من ذكر عبد الرحمن.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا كَانَ ثُلُثَ الدِّيةِ فَصَاعِدَا (١).

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: لَمْ يُلْزَمُ الطَّبِيبُ العَالِمُ بِالطَّبِ إِذَا اجْتَهَدَ فِي عِلاَجِهِ وَأَخْطَأ قَوَدٌ فِيمَا أَخْطَأ فِيهِ [٣١٥٩]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ التَّدَاوِي والخِتَانَ شَيَّ أَبَاحَتُهُ الشَّرِيعَةُ، فإذَا أَخْطَأ فِي ذَلِكَ العَالِمُ كَانَتِ الدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، إِذْ هُوَ مِنَ الخَطَأ الذي تَحْمِلُهُ العَاقِلَةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ: (إِنَّ المَرْأَةَ تُعَاقِلُ الرَّجُلَ إلى ثُلُثِ الدِّيةِ) [٢١٦١].

* وقَالَهُ أَيْضاً عُرُوةُ بِنُ الزَّبَيْرِ [٣١٦٢]، فإذا بَلَغَتِ الثُلُثَ [فَمَا] (٢) زَادَ رَجَعَتْ الله نِصْفِ عَقْلِ الرَّجُلِ، وهَذِه السُّنَّةُ المَعْمُولُ بِهَا، وذَلِكَ أَنَّ الله [جَلَ وَعَزً] (٢) لَمَّا جَعَلَ لَهَا نِصْفَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ كَانَتْ دِيَتُهَا بَصْفَ شَهَادَةِ الرَّجُلِ كَانَتْ دِيَتُهَا نِصْفَ دِيةِ الرَّجُلِ، فَهِي تَجْرِي مَجْرَى الرَّجُلِ فِي اليسِيرِ مِنَ الدِّيةِ، فإذا بَلَغَتِ نِصْفَ دِيةِ الرَّجُلِ، فَهِي تَجْرِي مَجْرَى الرَّجُلِ فِي اليسِيرِ مِنَ الدِّيةِ، فإذا بَلَغَتِ النَّكُثُ وَهِيَ فِي حَيِّرِ الكَثِيرِ رَجَعَتْ إلى دِيتِهَا، وأَمَّا إذا قَتَلَهَا رَجُلٌ عَمْداً فإنَّهُ يُقْتَلُ اللهُ وَهِي فِي حَيْرِ الكَثِيرِ رَجَعَتْ إلى دِيتِهَا، وأَمَّا إذا قَتَلَهَا رَجُلٌ عَمْداً فإنَّهُ يُقْتَلُ بِهَا، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ١٤٥]، ولِقَوْلِ النبيِّ يَعِيْد: المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ (٤).

ولَمْ يُقْتَلِ الحُرُّ بِالعَبْدِ، لأَنَّ الله [جَلَّ وَعَزَّ] (*) قالَ: ﴿ اَلْمُرُ بِالْحُرُّ وَالْمَبْدُ بِالْعَبْدِ الْعَبْدُ بِالْعَبْدُ بِالْعَبْدُ بِالْعَرْ عَلَى سَبِيلِ اللهِ اللهُ الْعَبْدُ بِاللهُ عَلَى سَبِيلِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

⁽١) هذه العبارة الأخيرة ليست موجودة في (ق).

⁽٢) من (ق)، وفي الأصل: فأزاد.

⁽٣) من (ق).

⁽٤) رواه أبو داود (۲۷۵۱)، وابن ماجه (۲۲۸۵)، من حدیث عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده.

⁽٥) من (ق).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَكُنْ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَصَابَ امْرَأْتِهِ بِجَرْحِ قَوَدٌ فِي الخَطَأ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ تَأْدِيبَهَا مُبَاحٌ لَهُ، ولَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا بِالْمَعْرُوفِ، فإنْ قَصَدَ إلى جَرْحِهَا عَمْدَا أُقِيدَتْ (١) مِنْهُ، وإنْ قَتَلَها عَمْدَاً قُتِلَ بِهَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ امْرَأَتْيِنِ مِنْ هُذَيْلِ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى (٢١٦١)، إلى آخِرِ الحَدِيثِ (٢)، فِي هَذَا الحَدِيثِ زِيَادَةٌ لِغَيْرِ مَالِكِ عَن الزُّهْرِيِّ، رَوَاهُ مَعْمَرٌ ويُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالاً في حَدِيثِهِمَا [عَنْهُ] (٢): "أَنَّهَا ضَرَبَتْ بَطْنَهَا فأَسْقَطَتْ جَنِينَا مُنَّا، ثُمَّ [مَاتَتْ] (١)، فَقَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدِ أَو وَلِيدَةٍ، وقَضَى مِينَا، ثُمَّ المَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَةِ القَاتِلَةِ، وَوَرِثَها وَلَدُهَا "(٥)، ولَمْ يَذْكُرُ مَالِكٌ فِي الحَدِيثِ: النَّرَأَةُ المَصْرُوبِةِ مَاتَتْ ، مِنْ أَجْلِ الاخْتِلاَفِ الذي فِي دِيتِهَا، وذَلِكَ أَنَّ النَّيِّ ﷺ.

ورَوَى غَيْرُ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ النبيَّ يَسِيُّ قَضَى بِدِيةِ المَقْتُولَةِ عَلَى عَاقِلَةِ الفَاتِلَةِ».

وقَصَدَ مَالِكٌ مِنَ الحَدِيثِ إلى ذِكْرِ دِيَةِ الجَنِينِ الذي أَسْقَطَتُهُ المَضْرُوبَةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لا اخْتِلاَفَ فِي أَنَّهُ قَضَى بِدِيةِ الجَنِينِ عَلَى الضَّارِبةِ، وَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللهِ تَعَالَى (٦).

ورَوَى طَاوُوسٌ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ عُمَرَ نَشَدَ النَّاسَ بِمَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الجَنِينِ يُطْرَحُ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ، فأَتَاهُ حَمَلُ بنُ مَالِكٍ فَقَالَ لَهُ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ

⁽١) في (ق): اقتصت.

⁽٢) في (ق): فذكر الحديث.

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) من (ق) وفي الأصل: مات، وهو خطأ.

⁽٥) رواه مسلم (١٦٨١) من حديث معمر ويونس عن ابن شهاب به.

⁽٦) أي على حكم ما فرضه الله عز وجل في المواريث.

فِي الجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بِغُرَّةِ عَبْدٍ، وأَنْ تُقْتَلَ المَرْأَةُ مَكَانَهَا ('')، يَعْنِي: تُقْتَلَ المَرْأَةُ القَي تَعْنِي: تُقْتَلَ المَرْأَةُ التِّي أَسْقِطَتِ الجَنِينَ.

قَالَ أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: كَانَتِ المَرْأَةُ القَاتِلَةُ قَدْ ضَرَبَتِ المَرْأَةَ المَقْتُولَةَ بِعُودِ الخِبَاءِ البَطْنَ، فَأَلْقَتْ جَنِينَهَا ومَاتَتِ المَضْرُوبةُ مِنْ ضَرْبَتِهَا، وبِهَذَا قَالَ أَهْلُ المَدِينَةِ: أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ أَحَدًا بَعَصَا فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِمِثْلِ مَا قَتَلَ بِهِ.

وأَمًا أَهْلُ العِرَاقِ فَلاَ يَرَوْنَ القِصَاصَ فِيمَا كَانَ القَتْلُ فِيهِ إِلاَّ بالحَدِيدِ خَاصَّةً (٢).

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: دِيةُ الجَنِينِ إِذَا ضُرِبَ بَطْنُ أُمِّهِ فَسَقَطَ مَيْتَأَ غُرَّةَ عَبْدٍ أَو وَلِيدَةٍ، وَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللهِ (٣).

ولا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الإبِلِ فِي ذَلِكَ إِبِلٌ، لأَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى فِيهِ بالغُرَّةِ وَالنَّاسُ يَوْمِئِذٍ أَهْلُ إِبِلِ.

وشَبَّهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَوْلَ القَاتِلِ الذي حُكِمَ عَلَيْهِ بِدِيَةِ الجَنِينِ فَقَالَ: "كَيْفَ أُغْرَمُ مَالاً أَكَلَ، ولاً شَرِبَ، ولاَ نَطَقَ، ولاَ اسْتَهَلَّ" بِقَوْلِ الكَاهِنِ الذِي يَسْجَعُ كَلاَمَهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إنَّمَا هَذا مِنْ إِخْوَانِ الكُهَّانِ"[٢١٦٨].

وقَالَ عِيسَى بنُ دِينَارٍ: إنْ شَاءَ الجَانِي أَعْطَى الغُرَّةَ، وإنْ شَاءَ أَعْطَى خَمْسِينَ دِينَارَاً، أو سِتَّمَائةِ دِرْهَم.

قَالَ: وَفِي جَنِينِ أُمُّ الوَلَدِ(١) مِنْ سَيِّدِهَا مِثل مَا فِي جَنِينِ الحُرَّةِ، وَفِي جَنِينِ

⁽۱) رواه أبو داود (٤٥٧٢)، والنسائي (٤٧٣٩)، وابن ماجه(٢٦٤١)، بإسنادهم إلى طاووس به.

 ⁽۲) ينظر قول أبي حنيفة وأصحابه في: تبيين الحقائق ٦ /١٠٠، وحاشية ابن عابدين ٦ / ٥٢٠، وفي (ق): (فلا يرون القصاص إلا فيما كان القتل فيه بالحديد خاصة)، وما أثبته من نسخة الأصل هو الصحيح، وهو الموافق لمذهب أبي حنيفة.

⁽٣) _ ينظر: التمهيد ٦/ ٤٨٦. وقوله (وهي موروثة على كتاب الله تعالى) لا توجد في (ق).

⁽٤) في (ق): الأم ولد.

الأَمَةِ عُشْرُ ثَمَنِ أُمِّةِ، لأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ، ووَلَدُهَا عَبْدٌ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ سَيِّدِهَا، فإنْ كَانَ مِنْهُ فَفَيهِ مِثْلُ مَا فِي جَنِين الحُرَّةِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ مَالِكُ: إذا قُطِعَتِ الشَّفَتَانِ كَانَ فِيهِمَا الدِّيةُ، وفِي كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيةِ، وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ اليَدَيْنِ، اليُمْنَى أَنْفَعُ مِنَ اليُسْرَى، ودِيَتُهُمَا سَوَاءٌ، ولَيْسَ العَمَلُ فِي الشَّفَتَيْنِ عَلَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ حِينَ قَالَ: (إنَّ ويَبَلُهُمَا سَوَاءٌ، ولَيْسَ العَمَلُ فِي الشَّفَتِيْنِ عَلَى قَوْلِ ابنِ المُسَيَّبِ حِينَ قَالَ: (إنَّ فِي الشَّفَةِ الشَّفْلَى ثُلُثَيْ الدِّيةِ) [٢١٧٦]، وإنَّمَا فِيهَا شَطْرُ الدِّيَةِ (١).

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ أَصَابَ عَيْنَ رَجُلٍ عَمْداً ولَهُ عَيْنٌ مِثْلُهَا فَلَيْسَ للمَجْنِي عَلَيْهِ خَيَارٌ وإنَّمَا لَهُ القَوَدُ، إلاَّ أَنْ يَصْطَلِحَا عَلَى شَيء عَنْ مَثْلُهَا فَلَيْسَ للمَجْنِي عَلَيْهِ خَيَارٌ وإنَّمَا لَهُ القَوَدُ، إلاَّ فِي الصَّحِيحِ العَيْنَيْنِ يَفْقاً عَيْنَ تَرَاضٍ مِنْهُمَا، أَو عَلَى الدِّيةِ خَمْسِمَانةِ دِينَارٍ، إلاَّ فِي الصَّحِيحِ العَيْنَيْنِ يَفْقاً عَيْنَ الأَغُورِ، فإنَّ هَذَا خَاصَّةً بالخَيَارِ، إنْ شَاءَ اسْتَقَادَ فأَخَذَ عَيْنَا بِعَيْنِهِ، وإنْ شَاءَ أَخَذَ اللَّهُ قَدْ تُرِكَ أَعْمَى وكَانَ يَبْصُرُ بِعَيْنِهِ الوَاحِدَةِ، كَمَا كَانَ يُبْصِرُ صَاحِبُ ذِي عَيْنَيْنِ.

وقالَ غَيْرُهُ: إِنَّمَا هَذَا فِي أَعْوَرٍ فَقَأَ عَيْنَ أَعْوَرٍ مِثْلَهُ، فإنْ شَاءَ اقْتَصَّ، وإلاَّ أَخَذَ دِيةَ العَيْنِ الذي يُتْرَكُ للأَعْوَرِ التِّي يُبْصِرُ بِهَا كَمَا يُبْصِرُ صَاحِبُ ذِي عَيْنَيْنِ.

قالَ عِيسَى: حَجَاجُ العَيْنِ: هُوَ العَظْمُ الذي عَلَيْهِ الحَاجِبُ، يُقَالُ لَهُ: حَجَاجٌ، وحِجَاجٌ، وحِجَاجٌ، وحِجَاجٌ، وبالكَشر(٢).

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قالَ سُلَيْمَانُ بنُ يَسَارٍ أَنَّهُ يُزَادُ فِي مُوضِحَةِ الوَجْهِ [إذا عَيَّبَتِ الوَجْهِ](٣) مَا بَيْنَهَا وبَيْنَ نِصْفِ عَقْلِ المُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ ٢١٨٧١] مِنْ أَجْلِ الجَمَالِ الذِي فِي الوَجْهِ(١).

⁽١) _ ينظر قول مالك في: المدونة ١١/ ١٩٧، وتفسير غريب الموطأ لابن حبيب ١/٤٤٣.

⁽٢) في (ق): بفتح الحاء وكسرها.

⁽٣) زيادة من (ق).

 ⁽٤) الموضحة هي الجرح الذي أفضى إلى العظم من الرأس والجبهة والخدين وغير ذلك،
 ينظر: التعليق على الموطأ للوقشى ٢/ ٢٧١.

وقالَ مَالِكٌ: يُزَادُ فِي عَقْلِهَا بِقَدْرِ مَا شَانَتْ مِنَ الوَجْهِ، ويُجْتَهَدُ فِي ذَلِكَ لأَنَّهَا رُبَّمَا عَيَّبتِ الوَجْهِ عَيْبَاً فَاحِشَا (١).

* قَالَ مَالِكٌ: وحَدُّ ذَلِكَ مِنَ الوَجْهِ الجَبْهَةُ، والصُّدْغُ، والخَدُّ، فأمَّا الأَنْفُ واللَّخيُّ الأَسْفَلُ فَلَيْسَا مِنَ الوَجْهِ فِي جِرَاحِهِمَا خَاصَّةً، وإنَّمَا هُمَا عَظْمَانِ مُنْفَرِدَانِ (٢١٩٣].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): الجَائِفَةُ: هِيَ جُرْحَةٌ تَصِلُ إلى الجَوْفِ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثْرَ.

والمأمُومَةُ: هِيَ مَا وَصَلَ إِلَى الدِّمَاعُ قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثُرَ.

والمَنْقَلَةُ: مَا طَارَ فِرَاشُهَا مِنَ العَظْم (٣).

والمُوضَحَةُ: مَا أَوْضَحَ العَظْمَ، قَلَّ ذَلِكَ أَو كَثْرَ، ولاَ يَكُونَ إلاَّ فِي الوَجْهِ، أَو فِي الرَّأْسِ.

والبَاضِعَةُ: مَا بَضَّعَ فِي اللَّحْمِ.

والدَّامِيَةُ: هِيَ التِّي تَدمَى، فإذا كَانَتِ البَاضِعَةُ والدَّامِيةُ خَطَأَ فَلاَ دِيةَ فِيهِمَا، إِلاَّ أَنْ تَبْراً عَلَى شَيْن، فَيَعْقِلُ للمَجْرُوحُ بِقَدْر ذَلِكَ الشَّيْن.

قالَ عِيسَى: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِي عَقْلِ المَأْمُومَةِ والجَائِفَةِ، فقالَ: عَقْلُهُمَا فِي العَمْدِ والخَطَأْ[فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا](١٠) عَلَى العَاقِلَةِ.

وقالَ أَيْضًا: إِنْ كَانَ لِجَانَيهِمَا عَمْداً مَالٌ فَالعَقْلُ فِي مَالِهِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَالعَقْلُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وبِهَذا كَانَ يَأْخُذُ ابنُ كِنَانَةَ (٥٠).

⁽١) ينظر: غريب الموطأ لابن حيب ١/ ٤٤٤.

⁽٢) وضع الناسخ علامة (ع) وهو اختصار لاسم المصنف.

 ⁽٣) الفراش ـ بفتح الفاء وكسرها وهي: اللحمة التي تحت العظم، المعجم الوسيط ٢
 ١٨٢/ .

⁽٤) ما بين المعقو فتين من (ق).

⁽٥) هو عثمان بن عيسى بن كنانة المدنى الفقيه، تقدم التعريف به.

وكانَ ابنُ القَاسِمِ يَقُولُ: كُلُّ مَنْ أَصَابَ مِنْ أَحَدِ شَيْئَاً مِنْ جَسَدِهِ ولَهُ مِثْلُ الذي أَصَابَ فَلَمْ يَكُنْ إلى القِصَاصِ سَبِيلٌ لِسُنَّةٍ مَضَتْ فِيهِ، فَدِيةُ ذَلِكَ عَلَى العَاقِلَةِ إذا بَلَغَ [ثُلُثُ الدَّيَةِ](١) عَمْدَاً [كَانَ](٢) أَو خَطَأُ مِثْلَ المَأْمُومَةِ والجَائِفَةِ.

قَالَ: وَكُلُّ مَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنْ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ عَمْداً مِمَّا فِيهِ القِصَاصُ إِلاَّ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مِثْلَهُ، فَلَمْ يُوجَدْ إلى القِصَاصِ سَبِيلٌ، فإنَّ عَقْلَ ذَلِكَ عَلَى الجَانِي فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أُتْبِعَ بِهِ، مِثْلُ [دِيةِ]^(٣) الرِّجْلِ، واليَدِ، والذَّكَر⁽¹⁾.

* * *

(١) من (ق)، وفي الأصل: الثلث.

⁽٢) زيادة من (ق).

⁽٣) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٤) نقل هذا النص بطوله من بداية قول عيسى بن دينار: ابن عبد البر في التمهيد ٣٦٦/١٧، ثم قال: الذي عليه جمهور العلماء وعامة الفقهاء أن العاقلة لا تحمل عمدا ولا اعترافا ولا صلحا، ولا تعقل عمدا، ولا تحمل من دية الخطأ إلا ما جاوز الثلث، وقد روى عن مالك مثل ذلك كله، وهو الصحيح في مذهبه.

بابُ عَقْلِ الْأَصَابِعِ والْأَسْنَانِ والْعَمَلِ فِي ذَلِكَ

* قَوْلُ ابنِ المُسَيَّبِ لِرَبِيعَةَ حِينَ أَكْثَرَ عَلَيْهِ فِي مَسْأَلَةِ عَقْلِ أَصَابِعِ الْمَرْأَةِ، فقالَ لَهُ: (أَعِرَاقِيٌّ أَنْتَ)[٣١٩٥]، إنَّمَا قالَ لَهُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ السُّنَّةَ الثَّابِتَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَا اغْتِرَاضَ فِيهَا، وإنَّمَا يَفْعَلُ هَذَا أَهْلُ الْعِرَاقِ.

قالَ عِيسَى: إذا قُطِعَ مِنْ يَدِ المَرْأَةِ أُصْبَعٌ كَانَ لَهَا عَشْرٌ مِنَ الإبلِ، ثُمَّ فِي الثَّانِيةِ مِثْلُ ذَلِكَ، فإذا قُطِعَتْ لَهَا الرَّابِعَةُ كَانَ لَهَا خَمْسٌ مِنَ الإبلِ، وإذا قُطِعَتْ لَهَا الرَّابِعَةُ كَانَ لَهَا خَمْسٌ مِنَ الإبلِ، وإذا قُطِعَتْ لَهَا عَشْرُونَ مِنَ الإبلِ، ولا تُضَافُ الإبلِ، وإذا قُطِعَتْ لَهَا أَرْبَعٌ فِي مَرَةٍ وَاحِدَةٍ كَانَ لَهَا عِشْرُونَ مِنَ الإبلِ، ولا تُضَافُ أَصَابِعُ إحْدَى اليَدَيْنِ إلى [أصابع](۱) اليدِ الأُخْرَى، وأصابعُ كُلِّ يَدِ عَلَى حِدَتِهَا، إلاَ أَنْ تُصَابَ بِذَلِكَ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، فإنَّهَا تُضَافُ بَعْضُهَا إلى بَعْضِ ويَعْقَلُ لَهَا ذَلكَ.

قالَ: وإذا أُصِيبَتْ أُصْبَعُ رَجُلٍ خَطَأَ كَانَ لَهُ عَشْرٌ مِنَ الإبِلِ مِنْ أَسْنَانِ دِيةِ الخَطَأُ الخَمْسِ، يأْخُذُ بَعِيرَيْنِ مِنْ كُلِّ سِنِّ.

ومَنْ أَصَابَ أَنْمُلَةَ رَجُلٍ خَطَأَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِخَمْسٍ مِنَ الإبِلِ مِنْ كُلِّ سِنُ وَاحِدٍ، فَيَكُونُ الجَارِحُ فِيهَا شَرِيكَا للمَجْرُوحِ، ويَكُونُ للمَجْرُوحِ ثُلُثا كُلِّ بَعِيرِ مِنْهَا، وللجَارِحِ الثُّلُثُ، فإذا أُصِيبَتْ لَهُ أُنْمَلَتَانِ كَانَ عَلَى الجَانِي أَنْ يَأْتِي بِعَشْرٍ مِنَ الإبِلِ، فَيَكُونُ فِيهَا شَرِيكَا مَعَ المَجْرُوحِ للجَانِي ثُلُثُ كُلِّ بَعِيرٍ، وللمَجْنِي عَلَيْهِ ثُلُثَا كُلِّ بَعِيرٍ،

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: أصبع.

قَالَ: وإذَا أُصِيبَ أُصْبَعُ رَجُلٍ عَمْداً كَانَ عَلَى الجَانِي أَنْ يَأْتِي بِثَمَانِيةِ أَبْعِرَةٍ مِنْ أَسْنَانِ العَمْدِ الأَرْبَعِ، مِنْ كُلِّ سِنُّ بَعِيرَيْنِ فَيَكُونُ للمُجْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ يأْتِي بأَرْبَعَةِ أَشْهَانِ العَمْدِ الأَرْبَعَةِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يأْتِي بأَرْبَعَةِ أَبْعِرَةٍ، فَيَكُونَانِ فِيهَا شَرِيكَيْنِ، لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ بَعِيرٍ.

* قَوْلُ سَعِيدِ بِنِ المُسَيَّبِ حِينَ ذَكَرَ قَضَاءَ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ ومُعَاوِيةً بِنِ أَبِي سُفْيَانَ فِي الأَضْرَاسِ والْحَيلَافِهِمَا فِي ذَلِكَ، فقَالَ سَعِيدُ بِنُ المُسَيَّبِ: (لَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الأَضْرَاسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَيَلْكَ الدَّيَةُ سَوَاءٌ (٢٢٠٠١، يُرِيدُ: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ كَانَ يَجْعَلُ فِي الأَصْرَاسِ عَلَى الجَانِي إِذَا قَلْعَهَا فِي كُلِّ ضِرْسٍ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ كَانَ يَجْعَلُ فِي الأَصْنَانِ خَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، حَمْسَةُ أَبْعِرَةٍ، وَالأَصْنَانُ اثْنَا عَشَرَ سِنَّا، أَرْبَعُ ثَنَايًا، وأَرْبَعُ رُبَاعِيَّاتٍ، وأَرْبَعَةُ أَنْيَاب، فَدِيةُ بَعِيمٍ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ عُمَرَ ثَمَانُونَ بَعِيرًا، وكَانَ مُعَاوِيةٌ يَجْعَلُ فِي الأَصْرَاسِ جَمِيعِ ذَلِكَ سِتُونَ ومَاثَةِ بَعِيرٍ، فقَالَ بَعِيرًا، وكَانَ مُعَاوِيةُ يَجْعَلُ فِي الأَصْرَاسِ جَمِيعِ ذَلِكَ سِتُونَ ومَاثَةِ بَعِيرٍ، فقَالَ وَالأَسْنَانِ خَمْسَةً أَبْعِرَةٍ [خَمْسَةَ أَبْعِرَةٍ] (١)، فَجِمِيعُ ذَلِكَ سِتُونَ ومَاثَةِ بَعِيرٍ، فقَالَ اللهُسَيَّبِ: (لَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الأَصْرَاسِ بَعِيرَا، وَلَى سَتُونَ ومَاثَةِ بَعِيرٍ، فقَالَ اللهُ الْمُسَتَّبِ: (لَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الأَصْرَاسِ بَعِيرَا، وَقِي الأَسْنَانِ خَمْسَا خَمْسَا فَذَلِكَ سِتُّونَ بَعِيرًا، وَفِي الأَسْنَانِ خَمْسَا خَمْسَا خَمْسَا فَذَلِكَ سِتُونَ بَعِيرًا، وَفِي اللَّسْنَانِ خَمْسًا خَمْسًا فَذَلِكَ سِتُونَ بَعِيرًا، وَفِي اللَّسْنَانِ خَمْسًا خَمْسًا فَذَلِكَ جَمِيعِ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسًا مِنَ الإَبلِ، لِقَوْلِ السَيْ مِنَ الإِبلِ، لِقَوْلِ السَيْ مِنَ الإَبلِ، وَالذِي قَالَ بِهِ مَالِكٌ أَنَّ فِي جَمِيعٍ ذَلِكَ خَمْسا خَمْسَا مِنَ الأَسْنَانِ.

قَوْلُ مَالِكِ: (لَيْسَ عِنْدَنا فِي لِسَانِ الأَخْرَسِ إِلاَّ الاَجْتِهَادُ)^(٣)، يَعْنِي بِالأَخْرَسِ النَّ الاَجْتِهَادُ) اللَّهُ مِنَ العَقْلِ الذي لاَ يَتَكَلَّمُ، فأَمَّا إِذَا كَانَ يَتَكَلَّمُ بِبَعْضَ الكَلاَمِ ويَخْرَسُ عَنْ بَعْضِهِ فَلَهُ مِنَ العَقْلِ بِقَدْرِ الذي كَانَ يَخْرُسُ عَنْهُ. بِقَدْرِ الذي كَانَ يَخْرُسُ عَنْهُ.

قَالَ عِيسَى: إذا ضَرَبَ رَجُلٌ رأْسَ رَجُلٍ فَذَهَبَ بَعْضُ بَصَرِهِ، وطَلَبَ العَقْلَ،

⁽١) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽٢) من (ق).

⁽٣) ينظر قول مالك في المدونة ١١/ ٢٠٤.

 ⁽٤) إلى هنا انتهت نسخة مكتبة القيروان العتيقة وهي المرموز لها بحرف (ق) في هذا الموضع.

الله يُعْمَدُ إلى رَجُلٍ مِنْ سِنَّهِ، بَصَرُهُ مِنْ أَوْسَطِ أَبْصَارِ ذَلِكَ السِّنَ، فَيُجَرَّبُ أَنْهَى مُنتَهَى بَصَرِهِ جُعِلَ فِي المَوْضِعِ الذي عَلاَمَةٌ، ثُمَّ يُقَاسُ بَصَرُ المَضْرُوبِ فَيُنْصَبُ لَهُ ذَلِكَ الشَّيءُ فِي المَوْضِعِ الذي النَّهَى إليه بَصَرُ الأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ يُقْعَدَ فِي المَكَانِ الذي أَقْعِدَ فِيهِ الأَوَّلُ، فإنْ أَبْصَرَ النَّهَى إليه بَصَرُ الأَوَّلُ وَإِنَّ قَالَ النَّهِيءَ كَمَا أَبْصَرَهُ الأَوَّلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، وإنْ قَالَ النَّبِيءَ كَمَا أَبْصَرَهُ الأَوَّلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، وإنْ قَالَ النَّبِيءَ كَمَا أَبْصَرَهُ الأَوَّلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْ بَصَرِهِ شَيءٌ، وإنْ قَالَ الأَبْصِرُهُ، قُرِّبَ إليهِ أَبَدَا حَتَّى يَقُولَ : قَدْ أَبْصَرُتُهُ، فَيَقُاسُ الآنَ مُنْتَهَى بَصَرِه مِن بَصَرِهُ مِن اللَّوْلِ، ويُعْرَفُ قَدْرُ تَقْصِيرِه عَنْهُ، فإنْ كَانَ ثُلُثا أَو نِصْفَا كَانَ لَهُ بِقَدْرِ ثُلُثِ الشَّيْبُاتِ فِي ذَلِكَ الثُلُثَ، أَو بِقَدْرِ نِصْفَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ نِصْفَا أَو رُبْعَا أَو مَا وَيُعْمَى عَقْلَهُ مَا لَا يُصَلِّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَمْكِنَةٍ شَتَّى ثُمَّ يَحْلِفُ عَلَى ذَلِكَ الشَّي عَلَى ذَلِكَ الشَّى عَقْلَهُ .

قَالَ: وإِنْ اخْتُلِفَ قَدْرُ بَصَرِهِ فِي هَذِه الْمَوَاضِعِ وَكَانَ اخْتِلَافَاً يَسِيراً الذِّرَاعُ ونُخُوه، أُخْلِفَ عَلَى الأقَلِّ مِنْ ذَلِكَ وعَقَلَ لَهُ النَّقْصَانُ، وإِنْ كَانَ اخْتِلاَفَا كَثِيراً لا يُشْكُّ فِي كَذِبهِ اسْتُوفِيَ بهِ وَخُوِّفَ اللهَ، فإذا بَلَغَ أَقْصَى أَمْرِهِ أُخْلِفَ عَلَى ذَلِكَ، وعَقَلَ لَهُ ذَلِكَ النَّقْصَانُ.

قَالَ: وَأَمَّا نُقْصَانُ السَّمْعِ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ أَيْضَاً إلى رَجُلٍ مِنْ سِنَّهِ مِنْ أَوْسَطِ أَهْلِ ذَلِكَ السُّنُ، فَيُفْعَلُ فِي ذَلِكَ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الفِعْلِ فِي نُقْصَانِ البَصَرِ.

قَالَ: وأَمَّا نُقْصَانُ المَنْطِقِ فإنَّهُ يُقَدَّرُ ذَلِكَ باجْتِهَادِ النَّاظِرِ إليهِ عَلَى نَحْوِ مَا يُوهَمُ إذا اخْتَبَرهُ أَهْلُ العَدْلِ والمَعْرِفَةِ أَيَّامَا، فإذَا قَالُوا: إنَّهُ لَيَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّهُ قَدْ ذَهِبَ نِصْفُ كَلاَمِهِ أَو رُبْعُهُ، وكَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ فِيمَا يَرَوْنَهُ بَيْنَا أُعْطِيَ بِقَدْرِ ذَلِكَ، فَلَنْ شَكُوا فَقَالُوا: ذَهَبَ مِنْ كَلاَمِهِ الثُلُثُ أَو الرُّبْعُ أُعْطِيَ ثُلُثُ الدِّيةِ، وكَانَ الظَّالِمُ أَعْظِيَ ثُلُثُ الدِّيةِ، وكَانَ الظَّالِمُ أَعْظِيَ ثُلُثُ الدِّيةِ، وكَانَ الظَّالِمُ أَعْظَى مَنْ حَمَلَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: إِنَّهُ يُخْتَبَرُ بِالحُرُوفِ، فإنْ سَمَّاهَا كُلُّهَا لَمْ يُنْقَصْ مِنْ كَلاَمِهِ شَيُّ وإنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِبَعْضِهَا أُعْطِيَ بِقَدْر مَا نَقَصَ كَلاَمُهُ مِنْهَا.

وَأَنْكُرَ مَالِكٌ هَذَا القَوْلَ، وقالَ: الْحُرُوفُ بَعْضُهَا أَثْقَلُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْمَنْطَقِ،

وقالَ: بَلْ يُعْطَى بِقَدْر ما قالَ أَهْلُ المَعْرِفَةِ إِنَّهُ نَقَصَ مِنْ كَلاَمِهِ (١).

قَالَ: وأَمَّا نُقْصَانُ العَقْلِ فإنَّهُ إِذَا قَالَ أَهْلُ التَّجْرُبِةِ لَهُ أَنَّهُ لَيَفِيقُ أَكْثَرُ نَهَارِهِ، فَإِفَاقَتُهُ قَدْرَ ثُلُثَيْ نَهَارِهِ، أَو ثَلاَثَةَ أَرْبَاعِ نَهَارِه أُعْطِيَ مِنَ العَقْلِ بِقَدْرِ مَا رَأَوُهُ بَاجْتِهَادِهِم، وإِنْ شَكُوا فِي ذَلِكَ احْتِيطَ لَهُ عَلَى الجَانِي، وكَانَ الجَانِي أَحَقُ مَنْ حُملَ عَلَيْه.

* إنَّمَا جَعَلَ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ فِي السِّنِّ إذا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ عَقْلُهَا تَامَّا، ثُمَّ إِنْ قُلِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ أَيْضَا فِيهَا عَقْلُهَا [٣٢٠١] مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِي السِّنِّ جَمَالاً ومَنْفَعَةً، فإذا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ فَقَدْ ذَهَبَ جَمَالُهَا، فَدِيةُ ذَلِكَ خَمْسٌ مِنَ الإبِلِ، ثُمَّ إِنْ قُلِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ خَمْسٌ مِنَ الإبِلِ، ثُمَّ إِنْ قُلِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ فِيهَا خَمْسٌ مِنَ الإبِل، لأَنَّهُ حِينَئِذٍ ذَهَبَتْ مَنْفَعَتُهَا.

بابُ جَرْحِ العَبْدِ، ودِيةِ الذِّمِّي

* قَالَ عِيسَى: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ فِي مُوضِحَةِ العَبْدِ، ومَنْقَلَتِهِ، ومَأْمُومَتِهِ، ومَأْمُومَتِهِ، وجَائِفَتِه أَنَّهَا تَجْرِي مِنْهُ فِي قِيمَتِهِ كَمَا يَجْرِي ذَلِكَ مِنَ الحُرِّ فِي دِيَّتِهِ، ومَا سِوَى هَذَا مِنْ جِرَاحِ العَبْدِ كَاليَدِ، والرِّجْلِ، والعَيْنِ فإنَّمَا فِيهِ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ العَبْدِ هَذَا مِنْ جِرَاحِ العَبْدِ كَاليَدِ، والرِّجْلِ، والعَيْنِ فإنَّمَا فِيهِ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَةِ العَبْدِ [٢٢١١].

قالَ عِيسَى: لأَنَّ المَأْمُومَةَ، والجَائِفَة، والمَنْقَلَة، والمُوضِحَة قَدْ يَبْرَأَنِ، ويَعُدْنَ إلى حَالِهِنَّ بِغَيْرِ نَقْصٍ مِنَ الجَسَدِ، وأَمَّا مَا سِوَاهُنَّ كَالْيَدِ، والرُّجْلِ، والعَيْنِ يَدْهَبُ ذَلِكَ مِنْ جَسَدِ العَبْدِ، ورُبَّمَا يَكُونَ فِي ذَلِكَ إِبْطَالُهُ، فَلِذَلِكَ يَكُونُ فِي مَا نَقِصَ مِنْ ثَمَنِهِ، يُقَامُ صَحِيحًا، ثُمَّ يُقَامُ مَعِيبًا، ثُمَّ يُغْرَمُ الجَانِي قَدْرَ مَا نَقَصَهُ مِنْ قَيمَتِهِ صَحِيحًا.

قالَ: وإذا جُرِحَ العَبْدُ خَطَأْ فَصَعَّ مِنْ ذَلِكَ الجَرْحِ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَى جَارِحِهِ شَيءٌ مِمَّا أَنْفَقَ عَلَيْهِ سَيِّدُهُ ولاَ غَيْرُهُ، إلاَّ أَنْ يَبْرَأَ عَلَى عَثَلِ ('')، فَيَكُونُ ('' عَلَى مَنْ أَصَابَهُ فِذَرَ مَا نَقَصَهُ، فإنْ كَانَ الذي أَصَابَهُ بِذَلِكَ عَمَدَ لِجَرْحِهِ أَدَّبَهُ السُّلْطَانُ بَعْدَ أَنْ يُؤخَذَ مَنْهُ قَدَمَةُ مَا نَقَصَهُ.

* قَالَ ابنُ القَاسِمِ: فِي قَوْلِ مَالِكِ فِي العَبْدِ المُسْلِمِ يَجْرَحُ اليَهُودِيَّ أَو النَّصْرَانِيَّ أَنَّ سَيَّدَ العَبْدِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَعْقَلَ عَنْهُ مَا أَصَابَهُ فَذَلِكَ لَهُ، وإِنْ شَاءَ أَنْ

⁽١) عثل - بفتح المهملة والمثلة _ أي بريء على غير استواء .

⁽٢) من هنا تبدأ نسخة (ق) في هذا الموضع.

يُسْلِمَهُ أَسْلَمَهُ بِجِنَايَتِهِ، فَيُعْطَى اليَهُودِيُّ أَو النَّصْرَانِيُّ دِيةَ جَرْحِهِ مِنْ ثَمَنِ العَبْدِ أَو ثَمَنِهِ كُلِّهِ إِن أَحَاطَ بِثَمَنِهِ [٢٢١٢].

قالَ ابنُ الفَاسِمِ: وهَذِه المَسْأَلَةُ خَطَأٌ فِي الكِتَابِ، وقَدْ كَانَ يُغْرَأُ هَكَذَا عَلَى مَالِكٍ فَلاَ يُغَيِّرُهُ، وإنَّمَا الأَمْرُ فِيهِ إذا أَسْلَمَهُ سَيِّدُهُ فِي الجِنَايةِ فَبِيعَ أَنَّ للنَصْرَانِيِّ أَو النَّهُودِيِّ جَمْيعُ الثَّمَنِ الذِي يُبَاعُ بهِ كَانَ أَقَلَّ مِنْ دِيةِ جَرْحِهِ أَو أَكْثَرَ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الصَّحِيحُ فِي هَذِه المَسْأَلَةِ مَا قَالَهُ مَالِكٌ فِي المُوطَّأ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّصْرَانِيَّ لاَ يَتَمَلَّكُ العَبْدَ المُسْلِمَ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ ثَمَنِهِ إِذَا بِيعَ أَكْثَرَ مِنْ قِيمَةِ الجِنَايةِ إذا رَادَ ثَمَنُهُ عَلَى قِيمَتِهَا، والبَاقِي يَكُونُ للمُسْلِمِينَ، ولا يَكُونُ مِنْهُ شَيءٌ للسَّلِمِينَ، ولا يَكُونُ مِنْهُ شَيءٌ للسَّلِدِ، لأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَسْلَمَهُ فِي الجِنَايةِ (١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي مُصَنَّفِهِ حَدِيثاً مِنْ طَرِيقِ عَمْرِهِ بِنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: ﴿ دِيةُ المُعَاهِدِ مِثْلُ نِصْفِ دِيةِ الحُرُّ المُسْلِمِ () وَبِهَذَا حَكَمَ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَدِينَةِ بِحَضْرَةِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ الْمُسْلِمِ () وَبِهَذَا حَكَمَ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي الْمَدِينَةِ بِحَضْرَةِ التَّابِعِينَ، وَهُوَ الْمُسْلِمِ) () وَيَتَأْوَلُ قَوْلُهُ خِلاَفُ قَوْلِ مَنْ يَقُولُ: (إِنَّ دِيةَ المُعَاهِدِ مِثْلُ دِيةِ الحُرِّ المُسْلِم) () ويَتَأْوَلُ قَوْلُهُ تَوْلُهُ مَنْ يَقُولُ: (إِنَّ دِيةَ المُعَاهِدِ مِثْلُ دِيةِ الحُرِّ المُسْلِم) () ويَتَأْوَلُ قَوْلُهُ تَعْالَى: ﴿ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمُ مَ وَبَيْنَهُ مِ مِيثَنَى فَذِيكَةً مُسَلِّمَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: هَذَا كَلاَمٌ مَعْطُوفٌ عَلَى أَوَّلِ فَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَمَا كَاكَ لِمُؤْمِنِ الْمَ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَّنًا وَمَن قَنْلَ مُؤْمِنًا خَطَكًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةً مُسَلَمَةً إِلَّى أَهْلِهِ: ﴾ ، ثُمَّ قَالَ: ﴿ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُو لِلكُمْ وَهُو مُؤْمِنُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنكَةً ﴾ ، يَغْنِي: إِنْ كَانَ المَقْتُولُ مُؤْمِناً وَهُوَ مِنْ قَوْمٍ كَفَرَةٍ أَعْدَاءِ للمُؤْمِنِينَ

⁽۱) قال ابن عبد البر في التمهيد ٩/٣٣٨: لا خلاف علمته فيه بين العلماء أن اليهودي والنصراني لا يسلم إليهما عبد مسلم بجنايته.

⁽۲) سنن أبي داود (٤٥٨٣).

⁽٣) هذا قول أبي حنيفة وأصحابه والثور وغيرهم، ينظر: الحجة لمحمد بن الحسن الشيباني 87 / ٣٦٠ والتمهيد ١٧ / ٣٦٠.

فَلاَهْلِهِ الدَّيةِ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ ولَمْ يَكُونُوا كَفَرةً، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الكَافِرَ لاَ يَرِثُ المُسْلِمَ، ويَعْتِقُ القَاتِلُ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ قَالَ [جَلَّ وَعَزً](1): ﴿ وَإِن كَانَكُ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمُ مَ وَبَيْنَهُ مَ مِيثَنَّ فَلِيكَةٌ مُسَلِّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ ﴾ ، فإنَّمَا هَذَا كُلُهُ فِي مَقْتُولِ مُؤْمِنٍ يَكُونُ مِنْ أَحَدِ الصَّنْفَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، لاَ فِي أَحَدِ مِنْ أَهْلِ الكُفْرِ.

قالَ مَالِكٌ: دِيَةُ اليَهُودِيِّ والنَّصْرَانِيُّ مِثْلُ نِصْفِ دِيةِ الحُرُّ المُسْلِمِ، ودِيةُ المَجُوسِيِّ [ثَمَانِمَاثِةِ](٢) دِرْهَمٍ، ودِيَةُ نِسَائِهِمْ كُلِّهِمْ عَلَى النَّصْفِ مِنْ دِيةِ رَجَالِهِمْ(٣).

* * *

(١) من (ق).

⁽٢) ما بين المعقوفتين من (ق)، وفي الأصل: مائة، وهو خطا.

⁽٣) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١٧ / ٣٥٩.

بابُ مَا يُوجِبُ عَلَى الرَّجُلِ العَقْلُ في مَالِهِ، ومِيرَاثِ العَقْلِ، والتَّغْلِيظِ فِيهِ

* الشُنَّةُ النَّابِتَةُ أَنَّةً لَيْسَ عَلَى العَاقِلَةِ عَفْلٌ فِي قَتْلِ العَمْدِ، [وإنَّمَا] (١) عَلَيْهِمُ عَفْلُ قَتْلِ الخَطَا عَلَى الخَطَا عَلَى المَاقِلَةِ (٢)، ولَكَنْ يَنْبَغِي لِوَلِيَّ الدَّمِ أَنْ يُشِعَ القَاتِلَ بِمَعْرُوفٍ، ويُؤَدِّي الخَطَا عَلَى العَاقِلَةِ (٢)، ولَكَنْ يَنْبَغِي لِوَلِيَّ الدَّمِ أَنْ يُشِعَ القَاتِلَ بِمَعْرُوفٍ، ويُؤَدِّي الله المَطْلُوبَ بإحْسَانِ، ولَبْسَ فِي ذَلِكَ أَجَلَّ يُحْكَمُ بهِ (٣) عَلَى أَوْلِيَاءِ القَتِيلِ، وتُورَثُ الدِّيهُ عَلَى فَرَانِضِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وتَرِثُ مِنْهَا الزَّوْجَةُ فَرْضَهَا فِي وَتُورَثُ الدِّيهُ عَلَى فَرَانِضِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وتَرِثُ مِنْهَا الزَّوْجَةُ فَرْضَهَا فِي كِتَابِ اللهِ، لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَلَايَةُ مُسَلِّمَةُ إِلَى آهَلِهِ عَنْ وَجَلَّ: ﴿ فَلَايَةُ مُسَلِّمَةُ إِلَى آهَلِهِ عَلَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ المَعْلَوْةِ وَاصَطَهْرِ عَلَيْهَ اللهِ يَعْفَى اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ المَعْلَقِ اللهِ يَعْفُلُ اللهِ يَعْفُلُ وَلِيَّهُ لِيَرِفَهُ ، فَهَذَا يُمْنَعُ مِيرَاثُهُ ، لِقَولِ النبي ﷺ : "لَكُن وَهُو مَن القَتْلِ، فَوَجَبَ القَاتِلُ الذِي يَقْتُلُ وَلِيَّهُ لِيَرِفَهُ مَنْ اللهِ اللهِ يَعْفُلُ اللهِ يَعْفُلُ اللهِ يَعْفُلُ اللهِ يَعْفُلُ اللهُ عَلَيْقُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الذَى رَمَى النَّهُ اللهُ قَقَيَلُهُ اللهُ وَحَكَمَ عَلَى الذَى رَمَى النَّهُ اللهَ عَلَى الذَى رَمَى النَهُ اللهِ قَقَيَلُهُ اللهُ اللهُ عَمْرُ اللهُ اللهُ عَمْرُ اللهُ عَلَى الذَى رَمَى النَهُ اللهِ فَقَيَلُهُ اللهُ اللهُ عَمْرُ اللهُ المُ عَلَى الذَى رَمَى النَهُ اللهِ اللهِ قَامُ اللهُ الدَّيَةِ مُعَلَقَلَةُ اللهُ الدَّيَةِ مُعَلَقَاقُهُ اللهُ الدَّي المُعْلَقَلَةُ اللهُ الل

⁽١) من (ق)، وفي الأصل: إنما.

⁽٢) قوله (تقطع) أي تنجّم وتقسّط على العاقلة .

⁽٣) في (ق): فيه.

⁽٤) من (ق).

⁽۵) رواه ابن ماجه (۲٦٤٦)، والبيهقي ٦ /٢٢٠، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

لِحُرْمَةِ الأُبُوَةِ، وأَمَرَ سُرَاقَةَ بِجَمْعِ إِبِلِ تِلْكَ الدِّيةِ ١٣٢٢٩، مِنْ أَجْلِ أَنَّ سُرَاقَةً كَانَ سَيْدَ ذَلِكَ الحَيِّ، ثُمَّ دَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى أَخِي المَقْتُولِ، لأَنَّهُ هُوَ الذِي انْفَرَدَ بِمِيرَاثِهِ، ولَمْ يَخِجِبُهُ أَبُوهُ عَنِ المِيرَاثِ، لأَنَّهُ لَمْ يَرِثُ ابْنَهُ المَقْتُولِ بِسَبِ قَتْلِهِ إِيَّاهُ، وكُلُّ مَنْ لاَ يَخِجِبُ وَارِثَا عَنْ مِيرَاثِهِ، ولَيْسَ يُقْتَلُ الأَبُ بابْنِهِ، إلاَّ أَنْ يُضِجِعَهُ الأَبُ فَيَذْبَحُهُ، فَجِينَئِذٍ يُقْتَلُ بِهِ، والأُمْ مِثْلُ الأبِ فِي هَذا، ولَكِنْ تُغَلِّطُ عَلَيْهِمَا الدَّيةُ، يَكُونُ فِيهَا ثَلاَثُونَ حِقَّةً، وثَلاَثُونَ جَذَعَةً، وأَرْبَعُونَ خَلِفَةً فِي بُطُونِهَا أَوْلاَدَهَا، وهَكُذَا حُكُمُ أَهْلِ الإبلِ في تَغْلِيظِ الدِّيةِ عَلَيْهِم.

قَالَ عِيسَى: وتَفْسِيرُ تَغْلِيظِهَا عَلَى أَهْلِ الوَرِقِ أَو الذَّهَبِ أَنْ يُنْظَرَ إِلَى قِيمَةِ [دِيةِ] أَسْنَانِ الخَطَأ، فَيُعْرَفُ مَا قِيمَتُهَا، فإنْ قِيلَ قِيمَتُهَا سِتِّمَائةِ دِينَارٍ، قِيلَ: فَمَا قِيمَةُ أَسْنَانِ التَّغْلِيظِ، فإنْ قِيلَ ثَمَانِمَائةٍ، فَبَيْنَ القِيمَتينِ مَاتَتَانِ، وَهُوَ مِقْدَارُ ثُلُثِ دِيةِ الخَطَأ، فَيُزَادُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَو الوَرقِ قَدْرَ مَا يَزِيدُهُ بِهِ التَّغْلِيظُ عَلَى دِيةِ الخَطَأ قَلَ ذَلِكَ أَو كَثُرَ، وكَذَلِكَ تُغَلِّطُ الدِّيةُ أَيْضًا عَلَى الأَبِ إِذَا جَرَحَ ابْنَهُ جَرْحَالَهُ الخَطأ قَلَ ذَلِكَ أَو كَثُر، وكَذَلِكَ تُغَلِّطُ الدِّيةُ أَيْضًا عَلَى الأَبِ إِذَا جَرَحَ ابْنَهُ جَرْحَالَهُ فِي قَصَاصٌ، كَمَا تُغَلِّطُ عَلَيْهِ الدِّيةُ فِي النَّفْس (٢).

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَتْ قِصَّةُ أُحَيْحَةَ بنِ الجُلاَحِ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَتَلَ قَرِيبَهُ طَمَعَا مِنْهُ فِي أَنْ يَرِثَهُ فَحُرِمَ مِيرَاثَهُ، لأَنَّهُ لاَ مِيرَاثُ لِمَنْ قَتَلَ وَلِيَّهُ [٢٢٣١].

قَالَ عِيسَى: قَوْلُهُ: (كُنَّا أَهْلَ ثُمَّةٍ وَرُمَّةٍ)، يَغْنِي: خَوْولَةُ المَقْتُولِ الذِينَ كَانُوا قَذْرَبُوهُ عِنْدَهُمْ، كُنَّا أَهْلُ خَيْرِهِ وشَرَّهِ، الثَّمُّ: هُوَ الخَيْرُ، والرُّمُّ: هُوَ الشَّرُّ.

(حَنَّى إِذَا اسْتَوَى عَلَى عَمَمَّهِ)، يَعْنِي إِذَا اسْتَوى وَتَمَّ وَبَلَغَ عَلَيْنَا (حَقُّ الْمُرِىءِ فِي عَمُّهِ)، أَي: غَلَبَنَا عَلَى مِيرَاثِهِ حَقَّ عَصَبَتِهِ، فَأَخَذُوا مَالَهُ وَوَجَبَتْ لَهُمْ دِيَّتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِخَوُلَةِ المَقْتُولِ مِنْ ذَلِكَ شَيءٌ، لأَنَّ الخَوُولَةَ لَيْسُوا بِعَصَبةٍ، وإِنَّمَا العَصَبةُ

⁽١) زيادة من (ق).

 ⁽۲) نقله بنحوه ابن عبد البر في التمهيد ۲۲/ ٤٣٩، ثم قال: هذا مذهب مالك وأصحابه وعامة العلماء.

مِنْ قِبَلِ الأَبِ، ولَمْ يَأْخُذْ القَاتِلُ عَمَّ المَقْتُولِ مِنْ ذَلِكَ [كُلِّه](') شَيْئَاً، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ كَانَ قَتَلَهُ عَمْدًاً، فَلِهَذا لاَ يَرِثُ قَاتِلُ العَمْدِ مَنْ قَتَلَهُ مِنْ قَرَابَتِهِ، وأَمَّا إذا قَتَلَهُ قَرِيبُهُ خَطَأْ فإنَّهُ يَرِثُ المَالِ ولاَ يَرِثُ الدَّيةَ.

وقَدْ قِيلَ: إِنَّ قَاتِلَ الخَطَأ لاَ يَرِثُ مِنْ المَالِ شَيْثَاً ولاَ مِنَ الدِّيةِ، والأَوَّلُ هُوَ قَوْلُ أَهْلِ المَدِينةِ.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: وتَشْبَهُ هَذِه القِصَّةُ قِصَّةُ الذي كَانَ قَتَلَ قَرِيبَهُ فِي زَمَنِ (٢) مُوسَى عَلَيْهِ السَّلاَمُ لِكَيْ يَرِثَهُ، فَحَكَمَ مُوسَى فِي ذَلِكَ بالقِصَاصِ، وحَرَمَ القَاتِلَ المِيرَاثَ (٢)، وبِهَذَا يُحْكَمُ فِي شَرِيعَتِنَا، وحَكَمَ بِهِ عُمَرُ فِي المُدْلِجِيِّ الذِي قَتَلَ ابْنَهُ، أُعْطِيَ دِيةُ المَقْتُولِ لأَخِيهِ.

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) في (ق): زمان.

⁽٣) دكره ابن حجر في فتح الباري ٦/ ٤٤٠.

تَفْسِيرُ بَاقِي أَبْوَابِ كِتَابِ العُقُولِ

* قَوْلُ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: "جَرْحُ العَجْمَاءِ جُبَارٌ "٢٢٣٤]، يَغْنِي: جَرْحَ البَهَائِمِ هَذُرٌ، ولا دِيَةَ فِيهَا عَلَى أَرْبَابِ البَهَائِمِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ جَرْحُهَا بِسَبَبِ قَائِدِ الدَّابَةِ، هَذُرٌ، ولا دِيَةَ فِيهَا عَلَى أَرْبَابِ البَهَائِمِ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ جَرْحُهَا بِسَبَبِ قَائِدِ الدَّابَةِ، أَوْ سَائِقِهَا، أو رَاكِبِهَا، فَيَلْزَمَهُمْ [حِينَئِذٍ] (١) ضَمَانُ مَا جَنَتِ (١) الدَّابَةُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ وَسَائِقِهَا، أو رَاكِبِهَا، وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الفُقَهَاءِ المَشْهُورِينَ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ (١). جِنَايَتِهَا كَانَتْ بِسَبَهِمْ، وهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الفُقَهَاءِ المَشْهُورِينَ مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ (١).

* قَالَ عِيسَى فِي الرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ نَزَلاً فِي البِنْرِ فَجَبَذَ الأَسْفَلُ الأَعْلَى فَخَرَّ عَلَيْهِ فَمَاتَا، فَوَجَبَتْ دِيةُ الأَعْلَى عَلَى عَاقِلَةِ الأَسْفَلِ ٢٢٣٧]، وإنَّمَا وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ دِيةُ الأَعْلَى لأَنَّ مَوْتَهُ كَانَ بِسَبَبِ الذي جَبَذَهُ، ولَمْ يَكُنْ للأَسْفَلِ الجَابِذِ دِيَةٌ ولاَ عَفْلٌ، لأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ، ولَيْسَ يَعْقِلُ عَمَّنْ قَتَلَ نَفْسَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَنْ أَمَرَ صَبِيًّا أَنْ يَفْعَلَ شَيْنًا فِيهِ غَرَرٌ فَفَعَلَهُ الصَّبِيُّ وَتَلِفَ فِي ذَلِكَ كَانَ الضَّمَانُ فِي ذَلِكَ عَلَى الآمِرِ (١)، لأنَّهُ غَرَّرَ بالصَّبِيُ، وكَانَ هَلاَكُهُ مِنْ سَبَبِهِ (٥)، وأَمَّا إذا أَمَرَ بِذَلِكَ كَبِيرًا فَهَلَكَ فِيهِ الكَبِيرُ لَمْ يَكُنْ عَلَى الآمِرِ شَيءٌ، لأَنَّ الكَبِيرَ قَدْ عَلِمَ قَدْرَ مَا أَمِرَ بِهِ، لأَنَّه إذا قِيلَ لَهُ: اطْلَعْ فِي هَذِه النَّخْلَةِ، أو أَنْزِلْ فِي الكَبِيرَ قَدْ عَلِمَ قَدْرَ مَا أَمِرَ بِهِ، لأَنَّه إذا قِيلَ لَهُ: اطْلَعْ فِي هَذِه النَّخْلَةِ، أو أَنْزِلْ فِي

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) في (ق): جنته.

⁽٣) في (ق): الفقهاء المشهورين بالمدينة.

⁽٤) في (ق): كانت الجناية على الآمر.

⁽٥) في (ق): هلاكه بسببه.

هَذا البِثْرِ (١) أَنَّهُ قَدْ يَتْلَفُ فِي ذَلِكَ، فَلِهَذا لا تَكُونُ لَهُ دِيَةٌ إِنْ هَلَكَ [فِي ذَلِكَ] (٢) عَلَى الذِي أَمَرَهُ، ولاَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، إِلاَّ أَنْ يُغَرَّرَ بِالكَبِيرِ فِيمَا قَدْ يَخْفَى عَلَيْهِ فَيَهْلَكُ فِي ذَلِكَ، فَيَكُونُ حِينَيْذٍ عَلَى الآمِرِ ضَمَانُ مَا أَصَابَهُ مِنْ دِيةِ نَفْسٍ، أَو أَرْشٍ جَرْحٍ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (عَقْلُ المَوَالِي تَلْزَمُهُ العَاقِلَةُ كَانُوا أَهْلَ دِيوَانٍ أَو مُنْقَطَعِينَ)[٢٢٤٠]، وتَفْسِيرُ هَذا: أَنَّ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ لَمَّا افْتُتِحَنْ الأَمْصَارُ فِي أَيَّامِهِ، وكَثُرَتِ الجُيُوشُ دُونَ الدَّوَاوِينِ، فَجَعَلَ جُنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ فِي الأَمْصَارُ فِي أَيَّامِهِ، وكَثُرَتِ الجُيُوشُ دُونَ الدَّوَاوِينِ، فَجَعَلَ جُنْدَ أَهْلِ الحِجَازِ فِي دِيوَانٍ، وأَهْلِ العِرَاقِ فِي دِيوَانٍ، [وأهْلِ الشَّامِ فِي دِيوَانٍ] (٢)، فإذا جَنَى أَحَدٌ مِنْ مَوَالِي أَهْلِ الدَّوَاوِينِ جِنَايَةٌ كَانَتْ جِنَايَتُهُ عَلَى أَهْلِ دِيوَانِ مَوْلاَهُ، يُؤَدُّونَها عَنْهُمْ كَمَا تَفْعَلُ العَاقلَةُ.

قَالَ: وكَذَلِكَ حُكْمُ المُنْقَطَعِينَ فِي الدَّوَاوِينِ الذينَ لَيْسُوا بِمَكْتُوبِينَ فِيهِم أَنَّهُمْ يَعْقِلُونَ عَنْ مَوَالِيهِم كَمَا يَعْقِلُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، تَعْقِلُ كُلُّ قَبِيلَةٍ عَنْ مَوَالِيهَا.

قالَ ابنُ القَاسِمُ: وكَانَ يُؤْخَذُ مِنْ أَعْطِيَاتِ النَّاسِ الذينَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الدِّيوَانِ، بِسَبِ جِنَايةٍ لَزِمَتْهُمْ مِنْ كُلِّ مَاثةٍ دِرْهَمٍ دِرْهَمٌ ونِضْفٌ فِي كُلِّ عَطِيَّةٍ يُعْطُونَهَا، ويُدْفَعُ ذَلِكَ إلى المُجْنَى عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَوفِي أَرْشَ جِنَايَتِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: ومَنْ كَانَ مَعَ غَيْرِ قَوْمِهِ فِي دِيوَانٍ فَلْيَعْقِلْ مَعَهُمْ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ دُونَ قَوْمِهِ كَمَا تَفْعَلُ العَصَبةُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَتَلَتْ حَفْصَةُ مُدَبَّرَتِهَا حِينَ سَحَرَتْهَا [٣٢٤٧]، مِنْ أَجْلِ أَنَّ السَّاحِرَ كَافِرٌ، وقَدْ قالَ النبيُّ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بالسَّيْفِ» (٤)، وقَدْ حَكَى اللهُ عَزْ وَجَلَّ عَنْ هَارُوتَ ومَارُوتَ أَنَّهُمَا يَقُولاَنِ للَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَعَلَّمَ السَّحْرَ

⁽١) في ق: هذه البئر.

⁽٢) زيادة من (ق).

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) رواه الترمذي (١٤٦٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٦٦٥)، والبيهقي في السنن ١٣٦/٨، من حديث جندب.

مِنْهُمَا: ﴿ إِنَّمَا غَنُ فِتْنَةً فَلَا تَكُفُرٌ ﴾ [البنرة: ١٠٢]، [وقَدْ] (١) قالَ اللهُ [جَلَّ وعَزَّ]: ﴿ وَلِيِنْسَ مَا شَكَرُوْا بِهِ ۚ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ ، قالَ المُفَسِّرُونَ: يَغْنِي: بَاعُوا أَنْفُسَهُمْ لَلْقَتْلِ بِتَغْلِيمِهِم السِّحْرَ وعَمَلِهِ (٢).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: والذِي يُؤْمَرُ بِهِ سَيِّدُ العَبْدِ إِذَا عَمِلَ العَبْدُ السِّحْرَ أَنْ يُرْفَعَ أَمْرُهُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَيَكُونُ السُّلْطَانُ هُوَ الذِي يَقْتُلُهُ بَعْدَمَا يَثْبُتُ ذَلِكَ عِنْدَهُ.

قَالَ عِيسَى: كُلُّ مَنْ وَجَبَ لَهُ القَوَدُ فَلَمْ يُحْكِمْ قَتْلَ قَاتِلِ وَلِيْهِ، أَو جَزَعَ لِذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مَنْ يُجْهِزُ عَلَى المَقْتُولِ إِذَا كَانَ القَتْلُ بِالسَّيْفِ، وأمَّا إِذَا كَانَ القَتْلُ بِالعَصَا فَإِنَّ الوَيْلُ حَتَّى تَذْهَبَ نَفْسُ القَاتِلِ، ولاَ بُرْرَكُ يَطُولُ فِي تَعْذِيبِهِ وَلَيَّهُ حَتَّى تَذْهَبَ نَفْسُ القَاتِلِ، ولاَ يُرْرَكُ يَطُولُ فِي تَعْذِيبِهِ ولَيَجْتِهِدْ فِي ذَلِكَ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٣): إنَّمَا وَجَبَ الحَدُّ عَلَى المُفْتَرِي قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا افْتَرَى عَلَى المُفْتَرِي قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ إِذَا افْتَرَى عَلَى المُفْتَرَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُجْلَذُ قَلَى أَحَدِ مِنَ النَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ مَعَرَّةَ الفِرْيَةِ تَبْقَى عَلَى المُفْتَرَى عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُجْلَدُ قَالِفُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الجِرَاحِ، لأَنَّ القَتْلَ بِأْتِي عَلَيْهَا، فَلِذَلِكَ لاَ يُجْرَحُ المُفْتَرِي لِمَنْ جَرَحَهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ، إلاَّ أَنْ يَعْفُوا أَوْلِياءُ النَّفْسِ لَهُ عَنْ قَتْلِهِ عَلَى أَخْذِ دِيةٍ أَو غَيْرِهَا، فَإِنَّهُ يُقْتَصِلُ مِنْهُ حِينَئِذٍ لأَهْلِ الجِرَاحِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الحُرِّ والعَبْدِ قَوَدٌ فِي شَيءٍ مِنَ الجِرَاحِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ العَبْدَ سِلْعَةٌ مِنَ السَّلَعِ، فَعَلَى مَنْ جَرَحَهُ أَو أَعَابَهُ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيمَتِهِ صَحِيحًا، ولَمْ يُقْتَلِ الحُرُّ بِالعَبْدِ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ الْحُرُّ بِالْخُرُ وَالْمَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ صَحِيحًا، ولَمْ يُقْتَلِ الحُرُّ بِالعَبْدِ لأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿ المُرُّ بِالْمُرُونِ وَالْمَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ الله المُحرِّ عَلْمَ العَبْدِ مُثْلِهِ، فَإِذَا قَتَلَ حُرُّ عَبْدًا خَطَأ وَدَى قِيمَتَهُ إلى سَيِّدِه، فإنْ قَتَلَهُ عَمْدًا أَدَّهُ السُّلْطَانُ، وأَخَذَ سَيِّدُهُ مِنْهُ قِيمَتَهُ، ويُقْتَلُ العَبْدُ بِالحُرِّ.

⁽١) زيادة من (ق)، وكذا المعقوفتين بعدها.

⁽٢) إلى هنا انقطعت نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٣) في الأصل: (ع) وهي مختصر لاسم المصنف.

⁽٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا يُقْتَلُ العَبْدُ بِالحُرِّ عَلَى وَجْهِ الارْتِدَاعِ لاَ عَلَى جِهَةِ المُمَاثَلِةِ، وقَدْ يُقْتَلُ النَبِيُ ﷺ: (لاَ يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ)، وقَدْ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ بِالكَافِرِ إِنَّا لَهُ عَزَّ إِلاَ يُقْتَلُ المُؤْمِنُ قَتْلَ غِيلَةٍ، لأَنَّ الغِيلَةَ مِنَ الفَسَادِ فِي الأَرْضِ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَتْلِ مَنْ سَعَى فِي الأَرْضِ فَسَادًا، فَلِهَذَا يُقْتَلُ بِهِ.

 # قَالَ مَالِكُ: (إذَا عُفِيَ عَنِ القَاتِلِ عَمْدَاً بَعْدَ أَنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ القَنْلُ ضَرَبَهُ السُّلُطَانُ مَانَةً وسَجَنَهُ عَامًا) [٣٢٦٣]، ولا يَنْبَغِي للسُّلُطَانِ أَنْ يَعْفُو عَنْ هَذَا الأَدَبِ، لأَنْ يَغْفُو عَنْ هَذَا الأَدَبِ، لأَنَّ فِي أَدَبِهِ ارْتِدَاعٌ لِمَنْ هَمَّ أَنْ يَفْعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ ابنُ نَافِع: مَنْ حَبَسَ رَجُلاً لِرَجُلٍ يَتْبَعَهُ فَقَتَلَهُ المُتْبَعُ، فإنْ حَبَسَهُ لَهُ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لاَ يُرِيدُ قُتْلَهُ فإنَّ السُّلْطَانَ يَقْتُلُ القَاتِلَ، ويُعَاقِبُ المُمْسِكُ بِقَدْرِ مَا يَرَى مِنَ العُقُوبَةِ بهِ. العُقُوبَةِ بهِ.

وقالَ عِيسَى: يَضْرِبُهُ مَائةً، ويَسْجِنُهُ عَامَاً.

قَالَ ابنُ نَافِع: وإنْ أَمْسَكَهُ لَهُ وَهُوَ يَرَاهُ يَطْلُبُهُ بِسَيْفٍ أَو رُمْحٍ فَقَتَلَهُ فإنَّهُمَا يُقْتَلاَنِ بهِ جَمِيعًا، لأَنَّهُمَا تَعَاوِنَا عَلَى قَتْلهِ.

[قَالَ] أَنَّهُ مُزَيْنٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: وَلاَءُ المُعْتِقِ سَائبةٍ لِجَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، هُمْ يَرثُونَهُ، ويَعْقِلُونَ عَنْهُ (٢).

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا خِلاَفُ مَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي المُوَطَّأَ عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ الدِّيةَ إِنْ قَتَلَ، فإِنْ قَتَلَ هُوَ أَحَدًا خَطَأَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيَةٌ الخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ لَهُ الدِّيةَ إِنْ قَتَلَ، فإِنْ قَتَلَ هُوَ أَحَدًا خَطَأُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيَةٌ (٣٢٧١).

ومَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ لِعُمَرَ: (هُوَ إِذاً كَالأَرْقَم إِنْ يُتْرَكْ يَلْقَمْ، وإِنْ يُقْتَلَ يَنْقَمْ)،

⁽١) ما بين المعقوفتين زيادة وضعتها للتوضيح.

لا ينظر: التمهيد ٣ /٧٣، ومعنى سائبة هي أن يقول لعبده: أنت سائبة يريد به العتق،
 ولا خلاف في جوازه ولزومه، وإنما كره مالك العتق بلفظ سائبة لاستعمال الجاهلية لها
 في الأنعام...

يَغْنِي: هُو إِذَا كَالحَنَشِ إِنْ تُرِكَ لَسَعَ، وإِنْ قُتِلَ انتَقِمَ لَهُ، نَحْوَ قِصَّةِ الأَنْصَارِيُّ الذِي قَتَلَ الحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمْحِ وخَرَّ الذِي قَتَلَ الحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمْحِ وخَرَّ الأَنْصَارِيُّ مَيْتَا لاَهُمْ وَلَا أَنْصَارِيُّ مَيْتَالاً .

يَقُولُ: فَقَدْ صَارَ هَذَا المُعْتِقُ سَائِبَةً، بِمَنْزِلَةِ الحَنَشِ إِنْ قَتَلَنِي خَطَأَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دِيةٌ، وإِنْ قَتَلْتُهُ أَنَا كَانَتْ دِيَّتُهُ عَلَى عَاقِلَتِي، والذِي قَالَ مَالِكٌ: إِنَّ عَقْلَ جِنَايةِ السَّائِبَةِ عَلَى جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ، كَمَا يَرِثُونَهُ كَذَلِكَ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، وكَذَلِكَ حُكْمُ مَنْ يُعْتَقُ مِنَ الزَّكَاة.

* * *

نَمَّ كِتَابُ العُقُولِ، والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الفَّسَامَةِ بحَوْلِ اللهِ.

* * *

⁽١) رواه مسلم (٢٢٣٦) من حديث أبي سعيد الخدري.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسيرُ كتَابِ القَسَامَةِ

* رَوَى يَخْيَى عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَهْلِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رِجَالٌ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ (٣٢٧٥)، ورَوَاهُ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكِ، عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَبِي لَيْلَى، عَنْ سَهْل أَنَّهُ أَخْبَرَهُ [هُوَ وَ](١) رَجَالٌ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ، وهَذا هُوَ الصَّحِيحُ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: أَنَّ الْمَقْتُولَ إِذَا قُتِلَ وَطُرِحَ عَلَى بَابِ قَوْمِ لَمْ يُؤْخَذُوا بِدَمِهِ، وإِنَّمَا تَعَلَّقَتْ تُهْمَةُ القَتْلِ فِي هَذِهِ القِصَّةِ عَلَى الْيَهُودِ مِنْ أُجْلِ عَدَاوَتِهِم للمُسْلِمِينَ، وفِيهِ أَيْضَا: تَبْدِئَةُ أَوْلِياءِ الدَّمِ بِالقَسَامَةِ، وتَقْدِمَةُ الأَسَنَّ عَدَاوَتِهِم للمُسْلِمِينَ، وفِيهِ أَيْضَا: تَبْدِئَةُ أَوْلِياءِ الدَّمِ بِالقَسَامَةِ، وتَقْدِمَةُ الأَسَنَّ فَلَا السَّمَ فِي ذَلِكَ وَاحِدةٌ.

وحَدَّثنا أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّثنا سَعِيدُ بنُ [خُمَيْرِ] (٢)، قالَ: حدَّثنا ابنُ مُزَيْنٍ، قالَ: حَدَّثنا مُطَرِّفٍ، عَنْ مُسْلِمٍ بنِ خَالِدِ الزَّنْجِيِّ، عَنْ عَمْرِهِ بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «البَيِّنَةُ عَلَى مَنِ ادَّعَى، واليَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، إلاَّ فِي القَسَامَةِ، فإنَّ المُبَدِّينَ فِيهَا المُدَّعُونَ (٣)، يَعْنِي: يُبدَا فِيهَا بالأَيْمَانِ المُدَّعُونَ لِلدَم.

⁽١) زيادة من التمهيد ٢٤ / ١٥١، وأطراف الموطأ للداني ٣ / ١١٨.

⁽٢) جاء في الأصل: حميد، وهو خطأ، وسعيد بن خمير، وتقدم التعريف به.

⁽٣) رواه أبن عبد البر في التمهيد ٢٠٤/ ٢٠٥، والبيهقي في السنن ٨ / ١٣٢، بإسنادهما إلى مطرف بن عبد الله به، وقال ابن عبد البر: وهذا الحديث وإن كان في إسناده لين فإن الآثار المتواترة في حديث هذا الباب تعضده.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]('): وفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بِنِ سَهْلٍ تَوَرُّعِ الإِنْسَانِ عَنْ أَنْ يَخْلِفَ إلاَّ فِيمَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ وحَقِيقَتَهُ، وَوَدَى رَسُولُ اللهِ ﷺ دِيةَ ذَلِكَ المَقْتُولِ مِنْ عِنْدِه عَلَى سَبِيلِ المَصْلَحَةِ، ومِثْلُ هَذا القَتْلِ لاَ دِيةَ فِيهِ.

وقَدْ رَوَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ: (مَنْ قُتِلَ فَادَّعَى بَعْضُ أَوْلِيَائِهِ قُتِلَ عَمْدَاً، وقالَ بَعْضُهُمْ: لاَ عِلْمَ لَنَا بِمَنْ قَتَلَهُ ولاَ نَحْلِفُ، فإنَّ دَمَهُ بَطْلٌ مَدْرٌ)(٢)، يَعْنِي: تَسْقُطُ دَعْوَاهُمْ بِنُكُولِهِمْ عَنِ الأَيْمَانِ، ومَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الدَّمَ لاَ يَسْتَحِقُ إلاَّ بِخَمْسِينَ يَمِينَاً.

قالَ الزُّهْرِيُّ: قالَ حُمَيْدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(٣): (كَانَتِ القَسَامَةُ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فأَقَرَّهَا النبيُّ ﷺ فِي الإسْلاَمِ)^(٤)، ومَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّهُ لا يُقْسَمُ فِي قَتْلِ العَمْدِ مِنْ أَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ اثْنَانِ فَصَاعِداً.

قَالَ عَبْدُ المَلِكِ^(٥): لأنَّ النبيَّ ﷺ إنَّمَا عَرَضَهَا عَلَى جَمَاعَةٍ، والجَمَاعَةُ اثْنَانِ فَصَاعِدَاً.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وتَجِبُ القَسَامَةُ أَيْضَا فِي قَتْلِ الخَطَأ، وإِنْ كَانَ لاَ يُقْتَلُ [قَاتِلُ] (١) الخَطَأ، وذَلِكَ أَنَّ الدِّيةَ لاَ تَكُونُ فِي قَتْلِ الخَطَأ حَتَّى يَكُونَ دَمَا، والدَّمُ لاَ يَسْتَحِقُ بأقَلَ مِنْ خَمْسِينَ يَمِينَا، فَلِذَلِكَ يُقْسَمُ فِي الخَطَأ كَمَا يُقْسَمُ فِي العَمْدِ.

قَالَ عِيسَى: إذَا أَدُّعِيَ القَتْلُ عَلَى جَمَاعَةٍ قِيلَ لأَوْلِيَاءِ المَقْتُولِ: اخْلِفُوا عَلَى مَنْ شِئْتُمْ مِنْهُم خَمْسِينَ بِمِينَا أَنَّ مَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ، فإذَا حَلَفُوا قُتِلَ المَخْلُوفُ عَلَيْهِ،

⁽١) جاء في الأصل: ع.

⁽٢) نقل كلام مالك مختصرا: ابن عبد البر في التمهيد ٢١١/٢٣.

⁽٣) هو حُميد بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهري المدني، تابعي ثقة، توفي سنة (٩٥)، التهذيب ٧/ ٣٧٩.

⁽٤) نقل مثله عن سعيد بن المسيب، رواه النسائي (٤٧٠٩)، وعبد الرزاق ١٠ / ٢٧.

 ⁽٥) هو عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، الإمام الفقيه صاحب الكتب ومنها الواضحة وغيرها، وتقدم التعريف به.

⁽٦) جاء في الأصل: القتل، وما وضعته هو المناسب للسياق.

ويُضْرَبُ الآخَرُونَ مَانةً مَاثَةً، ويُحْبَسُونَ عَامَاً ثُمَّ يُخْلَى سَبيلُهُمْ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَغْنِي أَنَهُمْ يَحْلِفُونَ إِنَّهُمْ ضَرَبُوهُ جَمِيعًا، وأَنَّ مَنْ ضَرَبَ فُلاَنَا مَاتَ، فإذَا كَانَ القَتْلُ خَطَأَ حَلَفُوا عَلَيْهِم أَنَّهُ مَاتَ مِنْ قَتْلِهِمْ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ دِيةَ المَقْتُولِ مِنْ عَوَاقِلِهِمْ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ المُدَّعُونَ للدَّمِ أَقَلَ مِنْ خَمْسِينَ رَجُلاً فإنَّ الأَيْمَانَ تُرَدَّدُ عَلَيْهِم، ومَعْنَاهُ: أَنَّهُ يَخْلِفُ هَذَا يَمِينَا، وهَذَا يَمِينَا، ثُمَّ يُرْجَعُ إلى الأَوَّلِ فَيَخْلِفُ، ثُمَّ الذي يَلَيْهِ، ثُمَّ الذِي يَلَيْهِ، حَتَّى تَتِمُّ الأَيْمَانُ كُلُّهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وإنَّمَا يَحْلِفُونَ مِنْهَا عَلَى قَدْرِ مِيرَاثِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الدِّيَةِ، وإذَا وَقَعَ فِي الأَيْمَانِ كُسُورًا أَتَمَّهَا أَكْبَرُهُمْ مِيرَاثاً مِنَ المَقْتُولِ، وإذا أَبَى وُلاَةُ المَقْتُولِ مِنَ الأَيْمَانِ صُرِفَتِ الأَيْمَانُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَحْلِفُ باللهِ خَمْسِينَ المَقْتُولِ مِنَ الأَيْمَانِ صُرِفَتِ الأَيْمَانُ عَلَى المُدَّعَى عَلَيْهِ، فَيَحْلِفُ باللهِ خَمْسِينَ بِمِينَا أَنَّهُ مَا قَتَلَ، ويَبْرَأُ مِنَ التَّبعَةِ.

فإنْ كَانَ المُدَّعَى عَلَيْهِمُ جَمَاعَةٌ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَمِينَاً (١).

رَوَى ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ عَنْ مَالِكِ أَنَّهُ قَالَ: تُوجَبُ القَسَامَةُ بِالشَّاهِدِ الوَاحِدِ العَدْلِ، أَو اللَّوْثُ مِنَ البَيِّنَةِ (٢)، وإنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً يُرَى المُتَهَّمُ نَحْوَ المَقْتُولِ وَقُرْبِهِ، وإنْ لَمْ يَرَوْهُ حِينَ أَصَابَهُ.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: قِصَّةُ صَاحِبِ بَنِي إِسْرَائِيلَ حِينَ أَحْيَاهُ اللهُ وَقَالَ: (قَتَلَنِي فُلاَنٌ) دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ قَوْلِ المَقْتُولِ: (دَمِي عِنْدَ فُلاَنٍ، وَهُوَ الذِي قَتَلَنِي)، ويُقْسَمُ مَعَهُ(٣).

⁽١) ينظر قول مالك في التمهيد ٢١٤/٢٣.

⁽٢) اللوث: هو ما يكون شبه الدلالة على حدث من الأحداث ولا يكون بينة تامة، وذلك مثل رؤية العدل المقتول يتشحط في دمه ويضطرب فيه والشخص المتهم بقربه وعليه أثر القتل بأن كان معه الآلة ملطخة بالدم، ينظر: الفواكه الدواني ٢/ ١٨١، والمعجم الوسيط ٢/ ٨٤٤.

⁽٣) نقله ابن عبد البر في التمهيد ٢٣ /٢١٩_٢٢٠، وقال: احتج جماعة من المالكيين =

قالَ ابنُ القَاسِمِ: ولا يَقْسِمُ فِي العَمْدِ إلاَّ اثْنَانِ فَصَاعِدَاً كَمَا أَنَّهُ لاَ يُقْتَلُ باَقَلَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ، ولِذَلِكَ لاَ يَحْلِفُ النِّسَاءُ فِي العَمْدِ، إذْ لاَ تَجُوزُ شَهَادَتَهُنَّ فِيهِ، ويَخْلِفْنَ فِي الخَطَاْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ مَالٌ، وشَهَادَتَهُنَّ فِي الأَمْوَالِ جَائِزَةٌ.

قالَ عِيسَى: الذينَ لاَ يُقْتَلُ المُدَّعَى عَلَيْهِمْ القَتْلُ بِسَبِبِ نُكُولِهِمْ عَنِ الأَيْمَانِ هُم البَنُونُ والأُخْوَةُ، فإذَا عَفَى أَحَدُهُمْ عَنِ المُدَّعَى عَلَيْهِمْ فَلاَ سَبِيلَ إلى الدَّمِ، ويَكُونُ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ إِنْصَافُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ، وهَذَا قَوْلُ مَالِكِ.

وقالَ ابنُ القَاسِمِ: لاَ يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الدِّيةِ شَيٌَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَفْسَمُوا ثُمَّ عَفَى بَعْضُهُمْ، فَأَمَّا إِذَا نَكَلَ أَحَدُهُمْ عَنِ القَسَامَةِ لَمْ يَكُنْ لِمَنْ بَقِيَ شَيءٌ مِنَ الدِّيةِ.

قالَ عِيسَى: وإذا كَانَ أَوْلِياءُ الدَّمِ مِنَ العَصَبةِ وللمَقْتُولِ بَنَاتٌ فَعَفَى أَحَدٌ مِنَ العَصَبةِ أو البَنَاتِ وأَبَى الآخَرُونَ مِنَ الغَفْرَانِ مَنْ قَامَ بالدَّمِ مِنْ هَؤُلاَءِ كَانَ أَوْلَى مِنَ النَّيْ عَفُوا عَنْهُ.

قالَ ابنُ القَاسِمِ: وإذَا رُدَّتِ الأَيْمَانُ عَلَى أَوْلِياءِ القَاتِلِ حَلَفُوا خَمْسِينَ يَمِيناً وَبَرِىءَ المُدَّعَى عَلَيْهِ، ولاَ يَحْلِفُ مِنْهُمْ أَقَلُ مِنْ رَجُلَيْنِ ثُرَدَّدُ عَلَيْهِمَا الأَيْمَانُ أَنَّ وَلِيَهُمْ مَا قُتِلَ، وإنَّمَا هَذَا إذا تَطَوَّعُوا بَحْمِلِ الأَيْمَانِ عَنْهُ، ولاَ يَخْلِفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ مَعْهُمْ بَعْضُهَا، إمَّا أَنْ يَحْلِفُوهَا كُلُّهَا أَو يَتْرُكُوهَا عَلَيْهِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لاَ يُبَرَّىءُ المُدَّعَى عَلَيْهِ مِنَ الدَّم إلاَّ أَنْ يَحْلِفَ خَمْسِينَ يَمِيناً.

* قالَ مَالِكُ: (لَوْ عُمِلَ فِي الدِّمَاءِ كَمَا يُغْمَلُ فِي الحُقُوقِ هَلَكَتِ الدُّمَاءُ، واجْتَرأَ النَّاسُ عَلَيْهَا)[٣٢٨٠]، فإذا حُكِمَ فِيهَا بِقَوْلِ المَقْتُولِ ارْتَدَعَ النَّاسُ عَنِ القَتْلِ خِيفَةَ القَوْدِ مِنْهُمْ.

لمذهب مالك في ذلك بقصة المقتول من بني إسرائيل، ثم ذكر بأنه لا معنى لذكر قتيل بني إسرائيل ههنا، وأن شريعتنا فيها أن الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون البينات، ولم نتعبد بشريعة من قبلنا.

وقالَ غَيْرُهُ: قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَكِ ﴾ [البغرة: ١٧٩]، تَأُويلُهُ: أَنَّ القَاتِلَ إذا هَمَّ بالقَتْلِ وذَكَرَ أَنَّهُ يُقْتَصُّ مِنْهُ تَرَكَ القَتْلَ الذِي هَمَّ بهِ، فَكَانَ ذَلِكَ حَيَاةٌ لَهُ.

قالَ عِيسَى: إذا ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلاً أَو وَكَزَهُ فَادَّعَى أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُخْمَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَحَمَّلَ، وتَمْضِي القَسَامَةُ عَلَى سُنَّتِهَا، وإِنْ رَمَى بِذَلِكَ خَيْرَ النَّاسِ، وأَصْدَقُ مَا يَكُونُ الرَّجُلُ إِذَا نَزَلَ بِهِ المَوْتُ، وإذا رَمَى رَجُلاً بِدَمِهِ ثُمَّ هَلَكَ ثُمَ أَنَى المُدَّعَى عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ تَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُم بِبَلَدٍ بَعِيدٍ فِي اليَوْمِ الذي زَعَمَ الهَالِكُ أَنَّهُ قَتَلَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَبْرَأُ مِنْ دَعْوَاهُ، والبَيِّنَةُ العَادِلَةُ أَصْدَقُ مِنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يُحَلِّفُ المُدَّعَى عَلَيْهِ خَمْسِنَ يَمِينَا ويَبْرَأُ مِنَ الدَّعْوَى.

قالَ: ولَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ عَدْلٍ بِعَايِنَةِ الضَّرْبِ، وشَهِدَتْ بَيِّنَةُ عَدْلٍ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُمْ بِمَوْضِعِ بَعِيدٍ، وتَكَافَأَتِ البَيِّنَتَانِ قَضَى بالتِّي شَهِدَتْ بالضَّرْبِ، إلاَّ أَنَّهُ يَكُونُ للمَشْهُودِ عَلَيْهِ عِلْمَا مِنْ إعْلاَمِ النَّاسِ لاَ يَخْفَى مَكانَهُ، فإنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ دَعْوَى المُدَّعِي.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الرَّجْمِ والحُدُودِ



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الرَّجْمِ والحُدُودِ

* حدَّننا ابنُ عُثْمَانَ، قالَ: حدَّننا سَعِيدُ بنُ [خُمَيْرٍ] (١)، قالَ: حدَّننا ابنُ مُزَيْنِ، عَنِ ابنِ القَاسِمِ، فِي حَدِيثِ عُمَرَ، قالَ: ﴿إِنَّ اليَهُودَ جَاءُوا إلى مُرْيُنِ، عَنِ ابنِ القَاسِمِ، فِي حَدِيثِ عُمَرَ، قالَ: ﴿إِنَّ اليَهُودَ جَاءُوا إلى رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَيْهُ اللهَ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى حَسَبِ مَا أَوْجَبَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنْ زَنِي أَنَّهُ يُوْجَمُ إِذَا كَانَ مُحْصَناً.

وقالَ أبو مُحَمَّدِ: كَانُوا مِنْ أَهْلِ فَدَكِ، وكَانُوا مُوَادِعِينَ للنبيِّ ﷺ، ولَمْ تَكُنْ آيَهُ الجَزْيةِ نَزَلَتْ حِينَئِذٍ عَلَى النبيِّ ﷺ، فَكَانَ يَلْزَمُهُ الحُكْمُ بَيْنَهُمْ، وإنَّمَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا أَنْ يُقَرِّرَ اليَهُودَ للنبيِّ ﷺ أَنَّهُمْ قَدْ حَرَّفُوا التَّوَرَاةَ وبَدَّلُوا مَا فِيها.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: إذا أَتَى قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الذَّمَّةِ إلى حَكَمٍ مِنْ حُكَامِ المُسْلِمِينَ بِزَانِيَيْنِ لِيَحْكُمُ عَلَيْهِمَا، والزَّانِيَانِ لاَ يَرْضِيَانِ بِحُكْمِهِ فَإِنَّهُ لاَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمَا إلاَّ أَنْ يَرْضِيَا لِيَعْكُمُ بَيْنَهُمَا إلاَّ أَنْ يَرْضِيَا الزَّانِيَيْنِ بِذَلِكَ، فإنْ رَضِيا كَانَ الحَكَمُ بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ حَكَمَ، وإنْ شَاءَ لَمْ يَرْضِيا الزَّانِيَيْنِ بِذَلِكَ، فإنْ رَضِيا كَانَ الحَكَمُ بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ حَكَمَ، وإنْ شَاءَ لَمْ يَحْكُمْ، وأَحَبُ إليَّ ألاَ يَحْكُم بَيْنَهُمَا، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ فَإِن جَايُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكُن يَضُرُّوكَ شَيْئاً وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم إِلَيْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدِيثُ ابنِ المُسَيَّبِ: (أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إلى أَبي

⁽١) جاء في الأصل: جبير، وهو خطأ، وسعيد بن خُمير تقدم التعريف به.

بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الآخَرَ زَنَى) ٢٠٣٦]، هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وإنَّمَا رَدَّهُ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وقَالاَ لَهُ: (نُبْ إلى اللهِ، واسْتَيْر بِسِنْرِ اللهِ) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَوْمِئِذٍ إليهما إقامَةُ الحُدُودِ، ولَمْ يَكُنْ إعْرَاضُ النبيُ يَظِيْ عَنْ ذَلِكَ المُقِرِّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا مِنْ جِهَةِ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزِّنَا، كَمَا تَأَوَّلَ بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ [مِمَّنَ](١) أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ كَمَا فِي ظَاهِرٍ حَدِيثِ النبيِّ ﷺ(٢).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَيُقَالُ لِمَنْ تَأَوَّلَ هَذَا إِنَّمَا أَعْرَضَ النبيُّ ﷺ عَنْ هَذَا المُقِرُّ بَعْدَ إِقْرَارِهِ مِنْ أَجْلِ مَا وَقَعَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ مَجْنُونٌ، وأَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ لِشَيءِ حَدَثَ بِهِ، ولِذَلِكَ سَأَلَ عَنْهُ، فَلَمًا أُخْبِرَ أَنَّهُ صَحِيحُ العَقْلِ، وأَنَّهُ أَقَرَّ تَاثِبًا مِنْ ذَنْبِهِ غَيْرَ فَارُّ مِنْ شَيءِ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنيا أَمَرَ بَهِ فَرُجِمَ.

* قَالَ عِسَى: قَوْلُ النبِي عَلَيْ لِهَزَّالِ: "لَوْ سَتَرْنَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ"

(٣٠٣٧)، قَالَ: كَان مَاعِزُ يَتِيماً عِنْدَ هَزَّالٍ، وكَانَ مُحْصَناً، فَقَالَ لِهَزَّالٍ: (إِنِّي زَنَيْتُ بِاهْرَأَةٍ مِنَ الحَيِّ)، فَأَمَرَهُ هَزَّالُ أَنْ يَأْتِي النبِي يَثِلِي فَيَعْتَرِفُ عِنْدَهُ بِالزَّنَا، فَأَنَاهُ فَاعْتَرَفَ، فَلَقَا أَمَرَ النبي يَثِلِي بِرَجْمِهِ وأَخْرَقَتُهُ الحِجَارَةُ هَرَب، فَلَقِيهُ عَبْدُ اللهِ بنُ فَاعْتَرَف، فَلَقَا أَمَرَ النبي يَثِلِي بَرَجْمِهِ وأَخْرَقَتُهُ الحِجَارَةُ هَرَب، فَلَقِيهُ عَبْدُ اللهِ بنُ أَنْ يَتُوبُ أَنْ يَتُوبُ أَنْ يَتُوبُ الله عَلَيْهِ اللهِ قَالَ لَهُ النبي يَثِيعُ: "يا عَبْدَ اللهِ، لَوْ تَرَكْتُهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ فَيَتُوبُ الله عَلَيْهِ الْمَوْالِ: "يا هَزَّالُ، لَوْ سَتَرْتَهُ بِرِدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ مِنْ فَيْهِ الْمَوْلُ لَهُ السَّتُوعَ عَلَى نَفْسِهِ حِينَ أَخْبَرَكَ بِمَا صَنَعَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ مِنْ لَكَ اللهِ مَنْ يُقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدُّ إِذَا أَقَرَ عِنْدَهُ كَمَا فَعَلَ بِهِ أَبُو بَكُو وعُمَرُ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وفِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنْ يَسْتُرَ الرَّجُلُ عَلَى أَخِيهِ مَعْصِيتَهُ، وأَنْ يَأْمُرَهُ بِالتَّوْبَةِ فِيمَا بَيْنَهُ وبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلً.

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ قَوْلِ المُقِرِّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنَا إِذَا رَجَعَ عَنْ قَوْلُهِ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ وَجَعَ عَنْ قَوْلُهُ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ لَعَبْدِ اللهِ بِنِ أُنَيْسٍ: "لَوْ تَرَكْتَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ"، فإذا رَجَعَ المُقِرُّ لَعَبْدِ اللهِ بِنِ أُنَيْسٍ: "لَوْ تَرَكْتَهُ لَعَلَّهُ كَانَ يَتُوبُ، فَيَتُوبُ اللهُ عَلَيْهِ"، فإذا رَجَعَ المُقِرُ

⁽١) جاء في الأصل: (من) وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) - هذا قول أبي حنيفة وأصحابه، ينظر: الاستذكار ٩/ ٢٢.

عَلَى نَفْسِهِ بِالزِّنَا عَنْ قَوْلِهِ، وقَالَ: (إنِّي مَا زَنَيْتُ)، سَقَطَ عَنْهُ الحَدُّ، إلاَّ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وقَدْ مَضَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الحَدُّ، فإنَّهُ لاَ يُقْبَلُ حِينَيْدٍ رُجُوعُهُ، لأَنَّهُ يُعَدُّ ذَلِكَ مِنْهُ نَدَمٌ.

قَالَ مَالِكٌ: يَأْمُرُ الإَمَامُ بِالرَّجْمِ، ولاَ يَتَولَى هُوَ شَيْنَا مِنْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، ويُرْجَمُ المَرْجُومُ بِحِجَارَةِ يُرْمَى بِمِثْلِهَا، ولاَ يُرْجُمُ بِالصَّخُورِ العِظَامِ، ولا يُرْفَعُ عَنْهُ حَتَّى المَرْجُومُ بِحِجَارَةِ يُرْمَى بِمِثْلِهَا، ولاَ يُرْجُمُ بِالصَّخُورِ العِظَامِ، ولا يُرْفَعُ عَنْهُ حَتَّى يَمُوتُ، ويُخْلَى بَيْنَهُ وبَيْنَ أَهْلِهِ يُغَمِّلُونَهُ، ويُصَلُّونَ عَلَيْهِ، ويَدْفِئُونَهُ، ولاَ يُصَلُّ عَلَى المَرْجُومِ، ولَمْ يَمْنَعُ مِنَ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ الإَمَامُ، وذَلِكَ أَنَّ النبيَّ يَظِيَّةً لَمْ يُصِلُ عَلَى المَرْجُومِ، ولَمْ يَمْنَعُ مِنَ الصَّلاَةِ عَلَيْهِ.

قَالَ ابنُ القَاسِم: يُرْجَمُ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ، ولاَ يُحْفَرُ لَهُ حُفْرَةً.

وقالَ أَصْبَغُ: اسْتَحِبُ الحَفْرَ للمَرْجُومِ، وذَلِكَ أَنْ يُخْفَرَ لَهُ حُفْرَةً يُذْخَلُ فِيهَا، ويُشَدُّ عَلَيْهِ التُّرَابُ، وتُتْرَكُ لَهُ يَدَاهُ يَتَقِى بِهَا عَنْ وَجْهِهِ.

قالَ عِيسَى: إذا أَقرَّتُ امْرأَةٌ حَامِلٌ عَلَى نَفْسِهَا بِالزِّنَا عِنْدَ السُّلُطَانِ صُنِعَ فِي أَمْرِهَا كَمَا صَنَعَ النبيُّ عَلَى نَفْسِهَا عِنْدَهُ بِالزِّنَا، وَهِيَ سُنَّةً سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ عَلَى يَفْسِهَا عِنْدَهُ بِالزِّنَا، وَهِيَ سُنَّةً سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْتُهُ.

وقَالَ غَيْرُهُ: إذا وَضَعَتِ الحَامِلُ المُقِرَّةُ عَلَى نَفْسِهَا بالزَّنَا اسْتَرْضَعَ الإمّامُ للمَوْلُودِ، واسْتَعْجَلَ إقَامَةَ الحَدِّ عَلَيْهَا، فإنْ لَمْ يَقْبَلِ المَوْلُودُ غَيْرَ ثَذَي أُمِّهِ أُخْرَتْ حَتَّى يَتِمَّ رضَاعَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ بِرَجْمِهَا فَتُرْجُمُ.

* قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كَانَ مَذْهَبُ الزُّهْرِيُّ أَنَّ المُقِرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنَا لا يُرْجَمُ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ بِالزَّنَا، ولَمْ يَأْخُذْ بِهِ مَالِكٌ (٣٠٣٨)، لأَنَ النبيَ ﷺ أَمَرَ أُنَيْسَ الأَسْلَمِيَّ أَنْ يَسْأَلَ المَرْأَةَ التِّي وَجَّهَهُ إليها: «هَلْ زَنَتْ أَمْ لاَ؟» فَاعْتَرَفَتْ لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فَرَجَمَهَا، ولَمْ يَأْمُوْهَا أَنْ تَعْتَرِفَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنِ اعْتَرَفَ عَلَى اللهُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى اللهُ مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ المُوافِقَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: قَوْلُ النبيِّ ﷺ للرَّجُلَيْنِ اللَّذَيْنِ تَحَاكَمَا إليه: 'الأَقْضِيَنَ بَيْنَكُمَا بِكَتَابِ اللهِ، ٢٠٤٠]، ثُمَّ قَضَى بَيْنَهُمَا بالرَّجْمِ، ولَيْسَ هُوَ فِي كِتَابِ اللهِ، فَمَعَني ذَلِكَ: لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِحُكْمِ اللهِ وفَرْضِهِ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ كِنَبَ اللهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [الساه: ٢٤]، يَغْنِي: حُكْمَ اللهِ عَلَيْكُمْ وفَرْضَهُ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: «لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ».

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَغْنَى قَوْلِه تَعَالَى: ﴿ وَيَدْرَؤُا عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتِ الْمَذْكُورَ هَهُنَا هُوَ الرَّجْمُ فِي المُخْصَنَةِ المُسْلِمَةِ.

المُخْصَنَةِ المُسْلِمَةِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: نَقْضُ الصُّلْحِ الحَرَامِ، لِقَولِ النبيِّ وَالِدِ الزَّانِي: «أَمَّا غَنَمُكَ وجَارِيَتُكَ فَرَدٌ عَلَيْكَ».

وفِيهِ: التَّغْرِيبُ عَلَى الزَّانِي الحُرِّ المُسْلِم البكرِ إذا جُلِدَ مَاثَةَ جَلْدَةٍ.

وفِيهِ: أَنَّهُ مَنْ وَجَّهَهُ الإِمَامُ لِحُكْمِ مَا أَنَّهُ يُنْفِذُ ذَلِكَ ولا إعْذَارَ فِيهِ، كَمَا يَغْذِرُ الحَاكِمُ إلى المَحْكُومِ عَلَيْهِ فِي سَاثِرِ الأَحْكَامِ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيةِ الرَّجْمِ، فَتَعَطَّلُوا حَدَّا قَذَ الرَّجْمِ، اللَّهُ بِهِ، فَيَعَوْلُ عَنِي: إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا بِالحُكْمِ بِغَيْرِ آيةِ الرَّجْمِ، فَتَعَطَّلُوا حَدًّا قَذَ أَمَرَ اللهُ بِهِ، فَيَقُولُ قَائِلٌ مِنْكُمْ: (لا نَجِدُ حَدَّيْنِ فِي كِتَابِ اللهِ)، يَغْنِي: أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لاَ نَجِدُ فِي القُرْآنِ حَدَّ البِكْرِ الزَّانِي، وحَدَّ الحُرِّ المُحْصَنِ، ثُمَّ بَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ قَائِزُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ الرَّجْمِ قَدْ نَزَلَتْ بِقَوْلِهِ: (والشَّيْخُ والشَّيْخَةُ)، يَغْنِي: النَّيِّبَ والثَّيِّبَةَ (فَارْجُوهُمَا الْمَارِبُوهُمَا إِذَا زَنِيَا، ولاَ تَشُكُّوا فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ لَمْ يَجْعَلْ عُمَرُ هَذِهِ الآيةَ مَسْطُورَةً فِي المَصَاحِفِ، وإنَّمَا أَرَادَ إِخْيَاءَ حُكْمِهَا، وإمَاتَةَ تِلاَوَتِهَا، والقُرْآنُ المَتْلُو هُوَ: مَا نَقَلَتْهُ الأُمَّةُ كَافَّةً جَمِيعَاً لاَ مِنْ طَرِيقِ الآحَادِ، ومَا قَدْ ضَمِنَ اللهُ جَمْعَهُ وقُرْأَنَهُ.

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وهَذِه الآيةُ مِمَّا نُسِخَ مِنَ القُرْآنِ خَطُّهُ وثَبَتَ حُكْمَهُ (١).

وفِي اسْتِلْقَاءِ عُمَرَ نَفْسِهِ عَلَى التُّرَابِ: تَوَاضُعُ الإمَامِ العَدْلِ، والزُّهْدُ فِي

⁽١) لم أجد هذا النقل في كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد، فلعله ذكره في كتاب آخر.

الدُّنيا، وإبَاحَةُ التَّمَنِّي بالمَوْتِ عِنْدَ خَوْفِ الإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ الفِئْنَةَ، لِقَوْلهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (واقْبِضْنِي إليكَ غَيْرَ مَفْتُونِ)، يَعْنِي: غَيْرَ مَفْتُونِ فِي دِينِه، ولا مُضَيِّع لِشَيءِ مِنْ أُمُورِ رَعِيَّتِهِ الذي هُوَ مَسْتُولٌ عَنِ العَدْلِ فِيهِم.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَجْمُ عُثْمَانَ المَرْأَةَ التِّي أُتِيَ بِهَا إليهِ، وقَدْ وَلَدَتْ لِسِنَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْم زُوِّجَتْ [٣٠٤٥] عَلَى وَجْهِ الاجْتِهَادِ فِي الحُكْمِ، والقَاضِي إذا اجْتَهَدَ فِي الحُكْمِ فَأَخْطَأ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ تَبِعَةٌ، ولا دِيةٌ فِي مَالِهِ، ولا عَلَى عَاقِلَتِه، كَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عُاقِلَتِه، كَمَا لَمْ يَرْجِمْهَا عَلَى وَجْهِ الخَطَأ الذي تَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَةِ المُخْطِيءِ، والكَفَّارَةُ عَلَى الفَاتِلِ.

وعِلْمُ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ مِنْ تَأْوِيلِ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِه القِصَّةِ مَا خَفِيَ عَلَى عُثْمَانَ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ مَالِكِ: (مَنْ عَمِلَ قَوْمَ لُوطٍ رُجِمَا جَمِيعَا الفَاعِلُ والمَفْعُولُ بهِ).

قالَ رَبِيعَةُ: وَهِيَ العُقُوبَةُ التِّي أَنْزَلَها اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقَوْمِ لُوطٍ، وبِذَلِكَ حَكَمَ أَبو بَكْرِ الصِّدِّيقِ، وبَعَثَ بهِ إلى خَالِدِ بنِ الوَلِيدِ بَعْدَ أَنْ شَاوَرَ فِي ذَلِكَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ [ﷺ](۱)، فَرأُوهُ وَرَأَهُ مَعَهُم.

قَالَ ابنُ القَاسِم: ولَوْ كَانَا عَبْدَيْنِ أَو كَافِرَيْنِ لَرُجِمَا.

وقالَ أَشْهَبُ: أَمَّا العَبْدَانِ فَيُجْلَدَانِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ، وأَمَّا الكَافِرَانِ فَيُؤَدَّبَانِ أَدَبَا مُوجِعَاً.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: جَلَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الزَّانِيَ وَالزَّانِيَةَ بِسَوْطِ بَيْنَ السَّوْطَيْنِ [٢٠٤٨]، وفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: التَّخْفِيفُ عَنِ الزَّانِي البِكْرِ، وتَرْكُ العُنْفِ [عَلَيْهِ](٢) فِي جَلْدِهِ.

١) من هنا تبدا نسخة (ق) في هذا الموضع، وما بين المعقوفتين منها.

⁽٢) زيادة من نسخة (ق).

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ يُبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ» ، يَغْنِي: مَنْ يُظْهِرُ لَنَا وَجْهُهُ، ويُقِرُّ بِحَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ](١) نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] فَنَضْرِبُهُ الحَدَّ الذي أَمَرَ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] بهِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إنَّمَا أَقَامَ أَبو بَكْرِ الحَدَّ عَلَى غَاصِبِ الجَارِيةِ البِكْرِ لإقْرَارِهِ بِوَطْنِهَا، إلاَّ أَنَّ عَلَيْهِ (٢) مَعَ الحَدُّ صُدَاقُ مِثْلِهَا، لأَنَّهُ قَدْ تَلَدَّذَ مِنْهَا، ونَفَاهُ عَنِ المَدِينَةِ (٣٠٤٩).

وهَذا أَصْلٌ فِي نَفْي الزَّانِي الحُرُّ عَنْ وَطَنِهِ بَعْدَ أَخْدِ الحَدِّ مِنْهُ، ولَمْ يَكُنْ عَلَى المَرْأَةِ الزَّانِيةِ نَفْقٌ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا عَوْرَةٌ، وأَنَّهَا إِذَا غُرِّبَتْ عَنْ بَلَدِهَا كَانَ سَبَباً [لاِتْيَانِهَا] (٣) الفَاحِشَة، وأنَّهَا لاَ تُسَافِرُ إلاَّ مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا، فَيُكَلِّفُ وَلِيُهَا فِي سَفَرِه مَعْهَا مَشَقَّةً عَظِيمَةً.

* ولَمْ يَكُنْ عَلَى العَبْدِ نَفْيٌ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الزَّنَا، لأَنَّهُ سِلْعَةٌ مِنَ السَّلَعِ، وقَلْ قَالَ النبيُ ﷺ: ﴿إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدُهَا ﴿ ٢٠٥٣]، ولَمْ يَأْمُو بِنَفْيِهَا ، وأَمَرَ بِبَنْعِهَا، وإنَّمَا نَفَى عُمَرُ العَبْدَ الذِي اسْتَكُرَهَ الوَلِيدَةَ التِّي كَانَتْ مِنْ وَلاَئِدِ دَارِ الإَمَارَةِ بَعْدَ أَنْ أَقَامَ عَلَيْهِ حَدَّ الزِّنَا ونَفَاهُ [٢٠٠٦]، لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَبْدَ رَجُلٍ (٤) بِعَيْنِهِ ، فَلِذَلِكَ نَفَاهُ ، وإنَّمَا كَانَ [مَوْقُوفَا لِخِدْمَةِ] (٥) المُسْلِمِينَ مَعَ غَيْرِه مِنَ العَبِيدِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: كُنَّ وَلاَثِدَ الإِمَارَةِ خَدَمٌ نَوْبِيَاتٍ، كَانَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ قَدْ رَتَّبَهُنَّ يَصْنَعْنَ الطَّعَامَ لأَصْحَابِ النبيِّ ﷺ، ثُمَّ يُطْعِمُهُمْ إِيَّاهُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَياشِ [بنِ أَبِي رَبِيعَةَ المَخْزُومِيِّ](١):

⁽١) من (ق)، وكذا الموضعين المشابهين بعده.

⁽٢) في (ق): ثم عليه مع الحد.

⁽٣) من (ق)، وفي الأصل: لاتباعها.

⁽٤) في (ق) عبدا لرجل.

⁽٥) من (ق)، وفي الأصل: موقفا لجماعة المسلمين.

⁽٦) زيادة من (ق).

(أَمَرَنَا عُمَرُ بِنُ الْخَطَّابِ فِي فِتْيَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَجَلَدْنَا ولاَثِدَ الإَمَارَةِ خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزِّنَا)[٢٠٥٥]، قالَ عِيسَى: هُم الذينَ جَلَدُوهُمْ بِأَيْدِيهِمْ، وكَانُوا مَعَ ذَلِكَ طَائِفَةً، لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلِيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الور: ٢].

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَنْبَغِي لِمَنْ أَمَرَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ بِإِقَامَةِ حَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَ وَعَزَّ] (١) أَنْ يُطِيعَهُ فِي ذَلِكَ، وقَدْ أَقَامَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ حَدًّا أَمَرَهُ بِإِقَامَتِهِ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ.

* قَالَ مَالِكٌ: إِذَا وُجِدَتِ المَرْأَةُ غَيْرُ ذَاتِ الزَّوْجِ حَامِلاً أُقِيمَ عَلَيْهَا الحَدُّ، إِلاَّ أَنْ تَدَّعِي أَنَّهَا أَكْرِهَتْ عَلَى نَفْسِهَا، وثَبَتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهَا بِبَيِّنَةٍ يَعْرِفُونَ مَا تَدَّعِيهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهَا حِينَئِذِ (٢٠) الحَدُّ (٣٠٥٧).

وقالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُقْبَلُ قَوْلُهَا فِيمَا تَذْعِيهِ مِنْ ذَلِكَ بغَيْرِ بَيُّنَةٍ (٣).

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يَرُدُّ هَذَا القَوْلُ قَوْلَ عُمَرَ: (الرَّجْمُ حَقُّ عَلَى مَنْ زَنَا إِذَا أَخْصِنَّ، إِذَا قَامَتِ البَيِّنَةُ، أَو كَانَ الحَمْلُ، أَو الاغْتِرَافُ) ('')، فَمَتَى وُجِدَتِ المَرْأَةُ حُبْلَى وكَانَتْ مَغْرُوفَةً بِالصَّلاَحِ، إِلاَّ أَنْ حُبْلَى وكَانَتْ مَغْرُوفَةً بِالصَّلاَحِ، إِلاَّ أَنْ يَبْبُتَ أَنَّهَا غُصِبتْ نَفْسُهَا، فَيَسْقُطُ عَنْهَا حينَذ ('' الحَدُّ.

* * *

⁽١) من (ق).

⁽٢) في (ق): فيسقط حينئذ عنها.

⁽٣) ينظر قول أبي حنيفة في شرح فتح القدير ٥ / ٢٤٦.

⁽٤) رواه البخاري (٦٤٤١)، من حديث ابن عباس عن عمر .

⁽٥) في (ق): فيسقط حينتذ عنها

بابَ الحَدِّ فِي القَذْفِ والتَّعْرِيضِ

* قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ: إِنَّمَا جَلَدَ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ العَزِيزِ العَبْدَ الذي افْتَرَى عَلَى الحُرُّ ثَمَانِينَ جَلْدَةٍ مِنْ جِهَةٍ حُرْمَةِ الحُرُّ [٣٠٦٠]، ولَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ، وإِنَّمَا عَلَى العَبْدِ نِصْفُ حَدِّ الحُرِّ، وكَذَلِكَ هُوَ فِي جَمِيعٍ أَحْكَامِهِ مِنَ الطَّلاَقِ، إلاَّ فِي كَفَّارَاتِهِ، فَحُكْمُهُ فِيهَا حُكْمُ الحُرِّ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: اخْتُلِفَ قَوْلُ مَالِكِ فِي إِجَازَةِ عَفْوِ الرَّجُلِ المَقْذُوفِ عَنْ قَاذِفِه إِذَا بَلَغَ بهِ الإِمَامَ، فَقَالَ: إِذَا أَرَادَ سِتْرًا جَازَ عَفْوَهُ عَنْهُ، وذَلِكَ أَنْ يَكُونَ المُفْتَرَى عَلَيْهِ يَخَافُ إِنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ [عَلَيْهِ]() بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ، فإذَا كَانَ كَذَلكَ فَعَفْوُهُ جَانِ ().

* وقالَ أَيْضَاً: إِنَّ لَهُ العَفْوَ عَنِ الحَدِّ وإِنْ بَلَغَ الإِمَامَ، أَرَادَ سِنْرًا أَو لَمْ يُرِدْهُ، نَخُوَ مَا كَتَبَ بِهِ عُمَرُ بِنُ عَبْدِ العَزِيزِ إلى رُزَيْقِ بِنِ حَكِيمٍ فِي الذي افْتَرَى عَلَيْهِ ثُمَّ عَفَا عَنِ المُفْتَرِي بَعْدَ أَنْ رَفَعَهُ إلى السُّلْطَانِ، فقالَ لَهُ: (أَجِزْ عَفْوَهُ)[٣٠٦١]، وأمَّا إذا كَانَ الحَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزًا (٣) لَمْ يَجُزْ للإمَامِ إذا بَلَغَهُ العَفْوُ عَنْهُ، لِقَوْلِ إذا كَانَ الحَدُّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وَعَزًا (٣) لَمْ يَجُزْ للإمَامِ إذا بَلَغَهُ العَفْوُ عَنْهُ، لِقَوْلِ النبيِّ عَلَيْ لِصَفُوانَ حِينَ عَفَا عَنْ سَارِقِ رِدَائِهِ بَعْدَ مَا بَلَغَهُ إلى النبيِّ عَلَيْ : «هَلاَ قَبْلَ النبيِّ بِهِ» (١٤).

⁽١) زيادة من (ق)، وقد شطب عليه في الأصل.

⁽٢) ينظر هذا القول في كتاب: الكافي لا بن عبد البر ١/ ٧٧٥.

⁽٣) من (ق).

⁽٤) رواه أبو داود (٤٣٩٤)، والنسائي (٤٨٧٩)، وابن ماجه(٢٥٩٥)، من حديث صفوان بن أمية.

قَالَ مَالِكٌ: ولاَ أُحِبُّ لأَحَدِ أَنْ يَشْفَعَ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ [جَلَّ وعَزَّ] ('' بَعْدَ أَنْ يَصِلَ إلى الإمَامِ، أَو بَعْدَ أَنْ يَقَعَ صَاحِبُ الحَدِّ فِي أَيْدِي الحَرَسِ، وأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إلى ذَلِكَ فَلاَ بَأْسَ بهِ، إلاَّ فِيمَنْ عُرِفَ شَرُّهُ وأَذَاهُ للنَّاسِ فَلاَ يَشْفَعُ فِيهِ ('').

قالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ﴾ [النور: ١٤]، يَعْنِي: الذينَ يَقْذِفُونَ المُسْلِمَاتِ الحَرَائِرَ العَفَائِفَ ﴿ فَأَجْلِدُوهُرْ فَنَنِينَ جَلْدَةً ﴾ ، فَنَابَ ذِكْرَ النِّسَاءِ فِي هَذِه الآيةِ عَنْ ذِكْرِ الرِّجَالِ، وهَذا مِنَ [الذِي يُحْكَمُ فِيهِ للمَسْكُوتِ] (٣) عَنْهُ بِحُكْمٍ مَا يَشْبَهَهُ مِنَ المَذْكُورِ ، فَمَنْ قَذَفَ رَجُلاً مُسْلِماً حُرَّا للمَسْكُوتِ عَلَى مَا قَالَ جُلِدَ حَدُ القَذْفِ بِالزِّنَا فَلَمْ يَأْتِ عَلَى ذَلِكَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ عَلَى مَا قَالَ جُلِدَ حَدُ القَذْفِ ثَمَانِينَ .

* وقالَ مَالِكٌ: إِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أَو وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فَلَيْسَ
 عَلَيْهِ إِلاَّ حَدٌّ وَاحِدٌ لِجَمِيعِهِمْ [٣٠٦٣].

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قالَ بَعْضُ أَهْلِ الأَمْصَارِ: إِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، أُو وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ، حُدَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدَّ الفِرْيةِ (١٠).

وقالَ أَصْبَغُ بِنُ الفَرَجِ: جَلَدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الذينَ خَاصُوا فِي أَمْرِ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا] (٥) كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمْ حَدًّا وَاحِدًا، ولَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالَهُ المُخَالِفُ لَجَلَدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَدَّيْنِ حَدَّيْنِ، حَدًّا عَنْ عَائِشَةَ [رَضِيَ اللهُ عَنْهَا]، وحَدًّا عَن الذي رَمَوْهَا بهِ.

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا حُدَّ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً حَدَّا وَاحِدَا عَنْهُمْ كُلُّهُمْ كَانَ

⁽١) من (ق).

⁽٢) ينظر قوله في: المدونة ١١ ١٧٣_١٧٣.

⁽٣) ما ببين المعقوفتين من (ق) وفي الأصل: الحكم المسكوت، وما وضعته أكثر وضوحا.

⁽٤) هذا قول للشافعي، وهو مذهب عثمان البتِّي، ينظر: الاستذكار ٩/٩٨.

⁽٥) من (ق)، وكذا المعقوفتين التاليتين.

ذَلِكَ لِكُلِّ حَدُّ تَقَدَّمَ فِيمَنْ حُدَّ لَهُ وفِي غَيْرِهِ، وكَذَلِكَ إذا حُدَّ الرَّجُلُ فِي شُرْبِ الخَمْر كَانَ ذَلِكَ لِكُلِّ زِنَا تَقَدَّمَهُ. الخَمْر كَانَ ذَلِكَ لِكُلِّ زِنَا تَقَدَّمَهُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا لَزِمَ الحَدُّ عِنْدَ مَالِكِ فِي التَّعْرِيضِ بِالسَّبُ كَمَا يَلْزَمُ بِالتَّصْرِيحِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ المُحْكُمَ فِي الأَشْيَاءِ لِمَعَانِيهَا، وذَلِكَ أَنَّ المُعْرِضَ بِالقَذَفِ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَا فِي نَفْسِهِ لاَ مَا ظَهَرَ مِنْ لَفْظِهِ، وأَصْلُ التَّعْرِيضِ بِالسَّبُ قَوْلُ قَوْمٍ أَنَّمَا أَرَادَ بِهِ مَا فِي نَفْسِهِ لاَ مَا ظَهَرَ مِنْ لَفْظِهِ، وأَصْلُ التَّعْرِيضِ بِالسَّبُ قِولُ قَوْمٍ شُعْيْبٍ: ﴿ إِنَّكَ لَأَنَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدَ ﴾ [هرد: ١٨٧]، وإنَّمَا عَرَّضُوا لَهُ بِالسَّبِ بِضِدً قَوْلُهِمْ، ولَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي اعْتِقَادِهِمْ حَلِيمَا رَشِيدَاً لاَجَابُوهُ إِلَى مَا دَعَاهُمْ إِلَيه وَصَدَّقُوهُ فِي ذَلِكَ، ومِنْهُ قَوْلُ اليَهُودِ حِينَ كَانُوا يُخَاطِبُونَ النبيِّ يَظِيَّةُ فَيَقُولُونَ لَهُ: وصَدَّقُوهُ فِي ذَلِكَ، ومِنْهُ قَوْلُ اليَهُودِ حِينَ كَانُوا يُخَاطِبُونَ النبيِّ يَظِيَّةُ فَيَقُولُونَ لَهُ: يَا مُحَمَّدُ، رَاعِنَا سَمْعَكَ، وكَانُوا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ سَبَّهُ بِالرَّعُونَةِ، فَمَنَعَ اللهُ [جَلَّ وَعَنَا سَمْعَكَ، وكَانُوا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ سَبَّهُ بِالرَّعُونَةِ، فَمَنَعَ اللهُ [جَلَّ كَانُوا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ سَبَّهُ بِالرَّعُونَةِ، فَمَنَعَ اللهُ [جَلُكَ المُؤْمِنِينَ، وأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ: ﴿ يَعَلَيْهَا ٱلنَّهُونَ لَا تَعُولُوا لَا تَعُولُوا لَا تَعُولُوا لَا تَعُولُوا لَا تَعْرَالُ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ، وأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ: ﴿ يَعَايُهَا ٱلذِيرِكِ مَا مَنُوا لَا تَعُولُوا لَا تَعُولُوا لَا تَعْولُوا الْمَوْمِنِينَ، وأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ: ﴿ يَعَاقِهُمُ اللّهُ عَلَى المُؤْمِنِينَ، وأَنْوا يُولِكُ الْمُؤْمِنِينَ، وأَنْزَلَ عَلَيْهِمْ : ﴿ يَعَلَيْهِمْ اللهِ عَلَيْهِمْ المَالِمُ عِنَا الْمَوْمِنِينَ، وأَنْوا يَالْمُؤْمِنِينَ وأَنْوا لَو المُؤْمِنِينَ وأَنْوا لَا الْمُؤْمِنِينَ وأَلُوا الْهَالِمُ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَلَوْلُوا الْهُ الْمُؤْمِنِينَ وَلِكَ الْمُؤْمِنِينَ وأَنْهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُولُولُوا الْمُؤْمِنِينَ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَا والللّهُ الْمُؤْمِلُوا الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِلُولُوا الْمُؤْمِنِينَ الْمُعْمُولُوا

* * *

(١) من (ق).

بابُ مَا لاَ حَدَّ فِيهِ، وجَامِعِ القَطْعِ، إلى آخِرِ الكِتَابِ

قَالَ ابنُ عَبْدِ الحَكَمِ: مَنْ وَطِءَ جَارِيَةً لَهُ فِيهَا شِرْكٌ أَنَّهَا إِنْ لَمْ تَخْمِلْ فَهِيَ عَلَى هَيْنَتِهَا، وكَانَ للشَّرِيكِ عَلَى الوَاطِىءِ نِصْفُ مَا نَقَصَها الوَطْءُ مِنْ ثَمَنِهَا، فإنْ حَمَلَتْ قُوْمَتْ عَلَيْهِ، وكانَ لِشَرِيكِهِ عَلَيْهِ [إذا كَانَ لَهُ مَالً]('' نِصْفُ قِيمَةِ الوَلَدِ.

وقالَ أيضًا: لاَ تُبَعْ نِصْفُ قِيمَةِ الوَلَدِ إِذَا قُوَّمَتْ (٢).

وقالَ غَيْرُهُ: إذا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ تُقَوَّمُ فِيهِ عَلَيْهِ، فإنْ شَاءَ الشَّرِيكُ أَنْ يُسَلَّمَهَا الله ويُسْبِعَهُ فِصْفَ قِيمَتِهَا كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وإنْ شَاءَ بِيَعَ لَهُ فِصْفَهُا، فإنْ نَقَصَهُ مِنْ قِيمَتِهَا شَيءٌ أَنْبَعَهُ الشَّرِيكُ بهِ دَيْنَا عَلَيْهِ، ولَمْ يُبَعِ الوَلَدُ وعَلَيْهِ العُقُوبةُ فِي وَطْنِهِ إِيّاهَا، ولا يَبْلُغُ بهِ الحَدَّ، لأَنَّهُ لاَ يَجْتَمِعُ أَبَداً حَدِّ وثُبُوتُ نَسَبٍ، وكَذَلِكَ أَيْضا يُتَاهَا، ولا يَبْلُغُ بهِ الحَدَّ، لأَنَّهُ لاَ يَجْتَمِعُ أَبَداً حَدٍّ وثُبُوتُ نَسَبٍ، وكَذَلِكَ أَيْضا يُدْرَأُ الحَدُّ عَمَّنْ وَطِءَ جَارِيةً أَحَلَّهَا لَهُ سَيْدُهَا، وتُقَوَّمُ عَلَيْهِ، ويُلْحَقُ بهِ الوَلَدُ، يَسْبِ شُبْهَةِ الهِبَةِ التِي كَانَتْ، ومِنْ أَجْلِهَا يَسْقُطُ الحَدُّ عَنِ الوَاطَىءِ، ولا تَجُوزُ بِسَبِ شُبْهَةِ الهِبَةِ التِي كَانَتْ، ومِنْ أَجْلِهَا يَسْقُطُ الحَدُّ عَنِ الوَاطَىءِ، ولا تَجُوزُ إِيقِ النِهِ، لِحُرْمَةِ الأَبُوةِ، إِيمَانَ النَّهُ ولِهُ ولِ النَّهِ عَلَيْهِ، لِحُرْمَةِ الأَبُوةِ، ولِقَوْلِ النبيِ يَثِيَّةٍ: «أَنْتَ ومَالَكَ لأَبِكَ» (أَنَّهُ اللهَ عَلَيْهِ الْوَلِهُ اللهَوْلِ النبيِ يَثِيَّةٍ: «أَنْتَ ومَالَكَ لأَبِكَ» (أَنَ

⁽۱) زیادهٔ من (ق).

⁽٢) هذه الجملة لا توجد في نسخة (ق).

⁽٣) في (ق): وطئه.

⁽٤) رواه ابن ماجه (٢٢٩٢)، وأحمد ٢٠٤/، من حديث عمرو بن شعب عن أبيه عن جده. قال ابن حبان في الصحيح ٢ / ١٤٢: معناه أنه صلى الله عليه وسلم زجر عن معاملته إياه بما يعامل به الأجنبي، وأمره ببره والرفق به في القول والفعل معا، لا أن مال الابن يملكه أبوه في حياته عن غير طيب نفس من الابن به.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إذا ادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّ زَوْجَهَا وَطِءَ جَارِيتَهَا غَصْباً، وقَالَ الزَّوْجُ: إِنَّهَا وَهَبَتْهَا لَهُ، ثُمَّ أَقَرَّتِ المَرْأَةُ بِالهِبَةِ أَنَّهُ لاَ حَدَّ عَلَى الزَّوْجِ، ولاَ عَلَى الزَّوْجِ، ولاَ عَلَى الزَّوْجِ، ولاَ عَلَى المَرْأَةِ، مِنْ أَجْلِ الغِيرَةِ، هَذَا قَوْلُ^(۱) عِيسَى بنِ دِينَارٍ.

وقالَ أَشْهَبُ: عَلَيْهَا الحَدُّ لِرَمْيِهَا إِيَّاهُ بِالزِّنَا.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى عِكْرِمَةُ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: "مَنْ وَطِءَ بَهِيمَةً فَاقْتُلُوهُ واقْتُلُوهَا" ()، هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِ () أَهْلِ المَدِينَةِ، وَقَدْ رَوَى أَبُو رَزِينَ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ عَلَى الذي يَأْتِي بَهِيمَةً حَدِّ) ()، وهَذِه الرَّوَايةُ أَصَحُ مِنْ رِوَايةٍ عِكْرِمَةَ عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ، ولِهَذَا قَالَ عُلَمَاءُ أَهْلِ المَدِينَةِ: إِنَّ البَهِيمَةَ لا تُقْتَلُ، ولا يُقْتَلُ وَاطِئُهَا.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فِي حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: "أَنَّ النبيَّ بَيْ قَطَعَ فِي مِجَنَّ قِيمَنُهُ لَلاَئَةُ دَرَاهِمَ" [٢٠٧٤]، فِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ [وَضَعَ] () نَبِيَّهُ عَلَى مِنْ كَتَابِهِ مَوْضِعَ البَيَانِ عَنْهُ، فَجَاءَتْ سُنَّةُ رَسُولَ اللهِ عَلَى المَّرْآةُ للقُرْآنِ الذي نَصَّ اللهُ السُّجَانَةُ] () فِيهِ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ () بِغَيْرِ تَحْدِيدٍ لِقِيمَةِ السَّرِقَةِ، فَلَوْ تُرِكْنَا وَظَاهِرُ الفُرْآنِ لَقَطَعْنَا كُلَّ سَارِقِ يَسْرِقُ مَا قَلَّ أَو كَثُرَ كَمَا قَالَتِ الخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ عَلَى السَّوِقِ يَسْرِقُ مَا قَلَّ أَو كَثُرَ كَمَا قَالَتِ الخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ عَلَى السَّوِقِ بَسُوقُ مَا قَلَّ أَو كَثُرَ كَمَا قَالَتِ الخَوَارِجُ، وَسُنَّةُ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى السَّوْقِ بَسُونَ مَا قَلَ أَو كَثُورَ كَمَا قَالَتِ الخَوَارِجُ، وَسُنَةُ رَسُولِ اللهِ عَلَى إِلَّا الخَوَارِجُ، وَسُنَةُ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى السَّوْقِ اللهُ عَوْلِ الخَوَارِجُ .

⁽١) في (ق): قال هذا.

 ⁽۲) رواه أبو داود (٤٤٦٤)، والترمذي (١٤٥٥)، وابن ماجه(٢٥٦٤)، وقال الترمذي: هذا
 حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس.

⁽٣) في (ق): حديث.

⁽٤) رواه أبو داود (٤٤٦٥)، والترمذي (١٤٥٥)، وقال: هذا الحديث أصع من الحديث الأول.

⁽٥) زيادة من (ق).

⁽٦) من (ق).

⁽٧) في (ق): السارقين.

* وقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لاَ يَكُونُ القَطْعُ إِلاَّ فِي عَشَرَةِ ('' دَرَاهِمَ ('')، واخْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثٍ رَوَاهُ عَنْ عَمْروِ بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّه، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: «القَطْعُ فِي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ»(").

قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: يُقَالُ لَهُ القَطْعُ فِي عَشَرَةِ دَرَاهِمَ كَمَا أَنَّ القَطْعَ فِي مَانَةِ دَرْهَمِ وَأَزْيَدَ، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنَّ قِيمَتُهُ ثَلاَثَةً وَأَزْيَدَ، وقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ: «أَنَّ النبيِّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنَّ قِيمَتُهُ ثَلاَثَةً دَرَاهِمَ النبيِّ ﷺ قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا (٤٠٠)، وقَطَعَ عُثْمَانُ فِي أُتُرُجَّةٍ قُوْمَتْ بِثَلاَثَةِ دَرَاهِمَ مِنْ صَرْفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمَا بِدِينَارٍ ١٣٠٧١].

قَالَ مَالِكٌ: وَكَانَتْ أُتْرُجَّةً تُؤْكَلُ وَكَذَلِكَ قُوِّمَتْ، وأَنَّهَا سُرِقَتْ مِنْ حِرْزٍ لاَ مِنْ شَجَرَتِهَا.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَجُهُ إِبَاثِةِ سَعِيدِ بنِ العَاصِ أَنْ تُقْطَعَ يَدُ غُلاَمِ ابنِ عُمَرَ حِينَ سَرَقَ وَهُوَ آبِقٌ الرّ ١٣٠٨]، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ عَذَرَهُ بالضَّرُورَةِ التِّي اضْطَرْتَهُ إلى السَّرِقَةِ لِمَعْنَ سَرَقَ وَهُوَ آبِقٌ آبَهُ، وقَدْ رُوِيَ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: (لاَ قَطْعَ فِي عَامِ سَنَةٍ) (٥)، لِمَغِيبِهِ عَنْ نَفَقَةِ مَوْلاًهُ، وقَدْ رُوِيَ عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: (لاَ قَطْعَ فِي عَامِ مَجَاعَةٍ، فَكَأَنَّ ذَلِكَ العَبْدُ الآبِقِ إِنَّمَا سَرَقَ مِنْ جُوعٍ، فَعَذَرَهُ سَعِيدُ بنُ العَاصِي بِذَلِكَ، وأَبَى مِنْ قَطْع يَدِهِ.

* وقالَ مَالِكٌ: (يُقْطَعُ يَدُ العَبْدِ الآبِقِ إذا سَرَقَ مَا فِيهِ القَطْعُ)[٣٠٨١]، إنَّمَا قالَ: إنَّهُ يُقْطَعُ إذا لَمْ يَقُمْ لَهُ عُذْرٌ بالحَاجَةِ.

قَالَ: وَلاَ يَقْطَعُ السَّيِّدُ عَبْدَهُ إِذَا سَرَقَ دُونَ الإِمَامِ، لِنَلاَّ يُسْقِطَ عَنْ نَفْسِهِ العِنْقَ

⁽١) إلى هنا انتهت نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٢) _ ينظر: بدائع الصنائع ٧/ ٧٧، وشرح فتح القدير ٥ / ٣٦٠.

⁽٣) ﴿ رُواهُ الطَّحَاوِي فِي شَرَّحِ مَعَانِي الْآثَارَ ٣ ١٦٣ ، بإسناده إلى عمرو بن شعيب به .

⁽٤) رواه البخاري (٦٤٠٧)، ومسلم (١٦٨٤)، بإسنادهما إلى الزهري به.

⁽٥) رواه عبد الرزاق ١٠ / ٢٤٢، وابن أبي شيبة ١٠ / ٢٧، بإسنادهما إلى يحيى بن أبي كثير عن ابن عمر به.

الذي يُلْزَمُ مِنْ مَثَّلَ بِعَبْدِه بِدَعْوَاهُ أَنَّهُ سَرَقَ، فَلِهَذا لا يَقْطَعْهُ إلاَّ الإمّامُ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: الذِي يُوجِبُ القَطْعَ عَلَى السَّارِقِ هُوَ أَنْ يَسْرِقَ مِنْ حِرْزُ، وَانْ يَأْتِي مُسْسَرًا، وأَنْ يَسْرِقَ مَا قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارِ فَصَاعِدًا، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ وَانْ يَأْتِي مُسْسَرًا، وأَنْ يَسْرِقَ مَا قِيمَتُهُ رُبْعُ دِينَارِ فَصَاعِدًا، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ مُعْهُ وكَانَ عَدِيْمَا لَمْ يُتَبَعْ بُهَا دَيْنَا، لأَنَّهُ قَدْ أُخِذَتْ يَدُهُ عِوضًا مِنَ السَّرِقَةِ، وإنَّمَا جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ جَزَاءَهُ قَطْعَ يَدِه، فَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُجَازَى بأَكْثَرَ مِمَّا جَازَاهُ الله بهِ، فَيُتُبَعُ بِقِيمَةِ السَّرِقَةِ فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنٍ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ عَدْمِهِ، ومَنْ أَلْزَمَهُ غَرِمَهَا فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنٍ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ عَدْمِهِ وَمَنْ أَلْزَمَهُ غَرِمَهَا فِي عَدَمِهِ عَاقَبَهُ عُقُوبَتَيْنٍ، وأَمَّا إذا كَانَ مَليئاً فإنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ أَنْوَ وَهُ إِنَّ كَانَتْ عَرْضاً لا تُوزَنُ ولاَ تُؤْكَلُ، أَو مِثْلُهَا مِن المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِتِلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتَفَعَ بِهَا وأَذْخَلَهَا في المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِتِلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتَفَعَ بِهَا وأَذْخَلَهَا في المَكِيلِ والمَوْزُونِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِتِلْكَ السَّرِقَةِ التِّي انتَفَعَ بِهَا وأَذْخَلَهَا في المَثَالِهُ وَالمَالِهُ وَالْحَدَالَ الْمُؤْرُونِ وَلَا مَوْلَالَهُ وَالْمَالِهُ وَالْهُ مِنْ أَجْلَ أَنَّهُ وَقَرْ مَالَهُ بِيَلْكَ السَّرِقَةِ التِي انتَفَعَ بِهَا وأَذْخَلَهَا في

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ اليُمْنَى ثُمَّ تُكُوَى بِالنَّارِ، ثُمَّ يُخْلَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ ثَانِيَةَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ ثَالِئَةَ قُطِعَتْ يَدُهُ اليُسْرَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ رَابِعَةَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ اليُمْنَى، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ بَعْدَ ذَلِكَ ضُرِبَ وَسُجِنَ.

قَالَ عِيسَى: وإِذَا أَخْطَأُ بِهِ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ أُخِذَ بِالسَّرِقَةِ فَقُطِعَتْ يَدُهُ اليُسْرَى مَكَانَ اليُمْنَى لَمْ يُعَذْ عَلَيْهِ القَطْعُ مَرَّةً ثَانِيَةً فَتُقْطَعُ يَدُهُ اليُمْنَى، وتُجْزِىءُ بِقَطْعِ يَدِهِ اليُسْرَى عَنِ اليُمْنَى، ولاَ تُقْطَعْ رِجْلُهُ اليُسْرَى، لِنَلاَ عَنِ اليُمْنَى، ولاَ تُقْطَعْ رِجْلُهُ البُسْرَى، لِنَلاَ تَذْهَبَ جَوَارِحُهُ مِنْ شِقٌ وَاحِدٍ فَيَبْقَى بِشِقٌ وَاحِدٍ، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ كَانَ ذَلِكَ تَذْهَبَ جَوَارِحُهُ مِنْ شِقٌ وَاحِدٍ فَيَبْقَى بِشِقٌ وَاحِدٍ، وإذا قُطِعَتْ يَدُ السَّارِقِ كَانَ ذَلِكَ

⁽١) جاء في الأصل: مصالحته، وما وضعته هو المناسب للسياق.

القَطْعُ لِكُلِّ سَرِقَةٍ سَرَقَهَا قَبْلَ القَطْعِ، ويُغْرَمُ قِيمَةُ كُلِّ مَالٍ سُرِقَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ.

فِي قِصَّةِ الأَقْطَعِ الذِي آوَاهُ أَبوَ بَكْرٍ مِنَ الفِقْهِ: إضَافَةُ أَهْلِ البَلاَءِ، وأَنَّهُ مَنْ رُأْيَا بِخَيْرِ ظُنَّ بهِ خَيْرٌ.

* ولَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: (وأَبِيكَ، مَا لَيْلُكَ بِلَيْلِ سَارِقٍ) ٢٠٨٩]، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: "إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بَآبَائِكُمْ ا(')، وذَلِكَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيءٍ فَإِنَّمَا يُرِيدُ تَعْظِيمَهُ، ولاَ يُعَظَّمُ غَيْرُ اللهِ (٢)، وفِيهِ: أَنَّ الضَّيْفَ إِذَا سَرَقَ مِنْ جِرْزٍ قُطِعَ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا أَوجَبَ عَلَيْهِ غُرْمَ السَّرِقَةِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَقَرَ مَالَهُ بِقِيمَةِ السَّرِقَةِ التِّي أَتْلَفَهَا.

قالَ مَالِكٌ: المُحَارِبُ: هُوَ الذِي يَخْرُجُ قَاطِعًا للطَّرِيقِ مُكَابِرًا عَلَى أَخْذِ الأَمْوَالِ عَلَى وَخْدِ الفَسَادِ فِي الأَرْض. الأَمْوَالِ عَلَى وَجْهِ الفَسَادِ فِي الأَرْض.

والمُغْتَالُ: هُوَ الذِي يَخْدَعُ الرَّجُلَ أَو الصَّبِيَّ حَتَّى يَامْنَهُ فَيُدْخِلُهُ بَيْتَا ثُمَّ يَفْتُلُهُ عَلَى مَالِهِ وِيَاْخُذُه، فَهَذِه الغِيلَةُ التِّي لاَ عَفْوٌ فِيهَا، ولاَ بُدَّ مَنْ قَتْلِ مَنْ فَعَلَ ذَلِك، وإنْ عَفَا عَنْهُ وَلِيُّ المَقْتُولِ.

وَذُو النَّائِرَةِ (^{٣)}: هُوَ الرَّجُلُ الذِي يَأْتِي إلى الرَّجُلِ فِي حَرِيْمِه فَيَقْتُلُهُ عَلَى عَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا، ويَذْهَبُ ولاَ يَأْخُذُ مَالاً، وفِي مِثْلِ هَذا يَكُونُ الفَّتْلُ أَو العَفْوُ إلى أَوْلِياءِ المَقْتُولِ، فإنْ عَفَوا عَن القَاتِل جَازَ عَفْوَهُمْ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: الذِي رَأَيْتُ مَالِكَا يَنْحُو إليهِ فِي المُحَارِبِينَ أَنَّهُ مَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ وقَدْ قَتَلَ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ، ومَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وقَدْ قَطَعَ الطَّرِيقَ ولَمْ تَطُلُ إِخَافَتُهُ

⁽١) رواه البخاري (٥٧٥٧)، ومسلم (١٦٤٥) من حديث عمر بن الخطاب.

⁽٢) قال الباجي في المنتقى ٧ /١٦٦: يحتمل أن يكون أبو بكر قال (وأبيك) على عادة العرب في تخاطبها وتراجعها دون ان يقصد به القسم.

 ⁽٣) الناثرة: هي الحقد والعداوة، مشتقة من النار، يقال: سعبت في إطفاء الناثرة، أي: في تسكين الفتنة، ينظر: اللسان ٦ / ٤٥٩٣.

وعِيَائَتُهُ فإنَّهُ يُفْطَعُ يَدُهُ وَرِجُلُهُ مِنْ خِلاَفٍ، ومَنْ أَخَذَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ، أَوْ يَقْطَعَ طَرِيقاً ضُرِبَ ضَرْباً وَجِيعاً، ونُفِيَ إلى بَلْدَةٍ يُسْجَنُ فِيهِ حَتَّى تَظْهَرَ تَوْبَتُهُ.

وقالَ عِيسَى: ويَجُوزُ للإمَامِ قَتْلُ هَذا عَلَى وَجْهِ النَّظَرِ والاجْتِهَادِ ولِيَرْتَدِعَ بِذَلِكَ (١) غَيْرُهُ. بذَلِكَ (١) غَيْرُهُ.

قالَ عِيسَى: لَيْسَ عِنْدَنا فِي تَغْزِيرِ الإمَامِ لِمَنْ وَجَبَ تَغْزِيرُهُ بالسَّوْطِ حَدُّ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ، وذَلِكَ إلى اجْتِهَادِ الإمَامِ، وقدْ كَتَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ إلى أبي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ألاَّ يَزِيدَ فِي التَّغْزِيرِ عَلَى الثَّلاَثِينَ سَوْطًا (٢)، ولأَنْ يُخْطِىءُ الإمّامُ فِي العَقُوبَةِ.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: مَنْ سَرَقَ عَبْدَاً جَاهِلاً لاَ يَعْرِفُ شَيْنَاً، أَو سَرَقَ صَبِيًا صَغِيراً مِنْ حِرْزِهِ فَإِنَّهُ يُقْطَعُ، وأَمَّا إِذَا كَانَ عَبْدَاً نَافِذَاً فِي أَمْرِهِ^(٣) فَإِنَّهُ لاَ قَطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُ، ولَكِنَّهُ يُؤَدِّبُهُ السُّلْطَانُ الأَدَبَ المُوجِعَ، وكَذَلِكَ يَفْعَلُ بالمُخَنَّثِينَ (٤٠).

قالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: (يُقْطَعُ يَدُ النَّبَاشِ، لأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى المِيِّتِ بَيْتَهُ) (٥)، يَغْنِي: دَخَلَ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ، واسْتَخْرَجَ أَكْفَانَهُ، (٦) وإنَّمَا قِيلَ للنَّبَاشِ مُخْتَفِ، لأَنَّهُ يَخْتَفِي بِفِعْلِهِ ذَلِكَ عَنِ النَّاسِ، وقالَ اللهُ: ﴿ أَلَرْ يَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِنَانًا ﴿ أَلْهُ عَنِ النَّاسِ، وقالَ اللهُ: ﴿ أَلَرْ يَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِنَانًا ﴿ أَنْهَا تَضُمُّ الخَلْقَ وَهُمْ أَخْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا للرسلان: ٢٥- ٢٦]، يَغْنِي: أَنَّهَا تَضُمُّ الخَلْقَ وَهُمْ أَخْيَاءٌ عَلَى ظَهْرِهَا، وتَضُمُّهُمْ إذا مَاتُوا وصَارُوا فِي القُبُورِ، فإذا أَخْرَجَ النَّبَاشُ الكَفَنَ مِنَ القَبْرِ وبَلَغَتْ قِيمَتُهُ رُبُعُ دِينَارِ فَصَاعِدًا قُطِعَتْ يَدُهُ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: رَوَى حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ

⁽١) من هنا تبدأ نسخة (ق) في هذا الموضع.

⁽٢) في (ق): ثلاثين سوطا، والأثر رواه ابن أبي شيبة ١٠٨/ ١٠٦_١٠٨.

⁽٣) في (ق): أموره.

⁽٤) جملة (وكذلك يفعل بالمخنثين) لا توجد في (ق).

⁽٥) رواه أبو داود (٤٤٠٩) من قول حماد بن أبي سليمان معلقا.

⁽٦) هنا في الأصل: وقال غيره، ولا توجد هذه الجملة في (ق)، وهذا هو الصحيح مراعاة لسياق الكلام.

مُحَمَّدِ بنِ يَخْيِى بنِ حِبَّانَ: (أَنَّ غُلاَمَا لِعَمَّه يُقَالُ لَهُ فُتَيْلٌ، وقِيلَ: فِيلٌ، سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطِ رَجُلٍ، فَغُرسَهُ فِي حَائِطِ سَيِّدِه)(١)، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ كَمَا ذَكَرَهُ مَالِكٌ فِي اللهُ وَطَأَلَا المُوطَأَلِ المَوطَأَلِ اللهُ عَلَى المُوطَأَلِ اللهُ اللهُ عَلَى المُوطَأَلِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَطَأَلِهِ اللهُ اللهُ وَطَأَلِهِ اللهُ اللهُ وَطَأَلِهِ اللهُ وَلَا اللهُ وَطَأَلِهِ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ وَطَأَلِهِ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلِيّا اللهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): فِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّهُ لاَ قَطْعَ فِي النُّمَارِ المَغْرُوسَةِ إذا سُرِقَتْ مِنْ حِرْزِ كَثُرتْ قِيمَتُهَا أَو قَلَّتْ، لِقَوْلهِ: الا قَطْعَ فِي [ثَمَرٍ المَغْرُوسَةِ إذا سُرِقَتْ مِنْ حِرْزِ كَثُرتْ قِيمَتُهَا أَو قَلَّتْ، لِقَوْلهِ: الا قَطْعَ فِي [ثَمَرٍ اللهَ عَلْمَ عَلَى اللهَ اللهُ ا

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وإِنْ كَثُرَ ثَمَنُهَا، ولَكِنْ عَلَى السُّلُطَانِ أَنْ يُعَاقِبَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ مِنَ العُقُوبَةِ.

وفِيهِ: بَيَانُ [العَالِمِ](٤) للإمَام إذا أرادَ أنْ يَقْضِي بِخِلاَفِ السُّنَّةِ.

وفِيهِ: رُجُوعُ الإمَامِ إلى قَوْلِ العَالِمِ إذا عَلِمَ أَنَّ الحَقَّ فِي قَوْلِهِ، كَمَا رَجَعَ مَرُوَانُ بنُ الحَكَمِ إلى مَا أُخْبَرَهُ بهِ رَافِعُ بنُ خَدِيجٍ عَنِ النبيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: الأَ قَطْعَ فِي ثَمْرٍ ولاَ كَثَرٍ»، يَعْنِي: لاَ تُقْطَعُ يَدُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الثَّمَارِ المُعَلَّقَةِ فِي رُوُوسِ فِي ثَمَرٍ ولاَ كَثَرٍ»، يَعْنِي: لاَ تُقْطَعُ يَدُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الثُمَارِ المُعَلَّقَةِ فِي رُوُوسِ الشَّجَرِ، ولاَ عَلَى مَنْ قَلَعَ كَثَراً مِنْ حَانِطٍ رَجُلٍ فَغَرسَهُ فِي حَانِطِه، والكَثرُ: الشَّمَارِ، وَهُوَ صِغَارُ النَّخْلِ، وجَمِيعُ نُقُولِ الثَّمَارِ، فَمَنْ سَرَقَها مِنْ حِرْزٍ لَمْ تُقْطَعُ الجُمَّارُ، وَهُوَ صِغَارُ النَّخْلِ، وجَمِيعُ نُقُولِ الثَّمَارِ، فَمَنْ سَرَقَها مِنْ حِرْزٍ لَمْ تُقْطَعُ يَدُهُ السَّلْطَانُ بقَدْر مَا يَرَاهُ مِنَ الأَدَبِ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَحْنُونَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ سَرَقَ شَجَرَةً أَو نَخْلَةً مِنْ دَادِ رَجُلِ فإنَّهُ يُقْطَعُ.

⁽۱) رواه البيهقي في السنن ٨ / ٣٦٢، وابن عبد البر في التمهيد ٣٠٦/٢٣، بإسنادهما إلى حماد بن زيد، ورواه ابن ماجه(٢٥٩٣) من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري به. والودي • بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية _النخل الصغير.

⁽٢) في الأصل، و(ق): ع، وقد أبدلته بذكر الاسم صريحا، كما هي عادته في مواضع كثيرة.

⁽٣) جاء في الأصل: (كثير الثمار)، وهو خطأ، والصواب ما ذكرته كما في رواية الموطأ.

⁽²) - من (ق)، وفي الأصل: العلم، وهو خطا. -

وقالَ لَنا أَبُو عُمَرَ: لاَ قَطْعَ عَلَيْهِ، واحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِحَدِيثِ رَافِعِ بنِ خَدِيجٍ.

وحدَّثنا أَبو عِيسَى يَخْيَى بنُ عَبْدِ اللهِ، قالَ: حَدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ يَخْيَى، عَنْ أَبِهِ يَخْيَى بنِ يَخْيَى، عَنِ اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عَنِ ابنِ عَجْلاَنَ، عَنْ عَمْرُو بنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدُّهِ، أَنَّ النبيَ ﷺ سُئِلَ عَنِ الشَّمَرِ المُعَلَّقِ، فقَالَ: «مَنْ أَصَابَ [مِنْهُ](١) مِنْ ذِي حَاجَةٍ فَلاَ شَيءَ عَلَيْهِ، ومَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ بِشَيء فَعَلَيْهِ غُرْمُهُ(٢) والعُقُوبَةُ، ومَنْ سَرَقَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيهِ الجَرِينُ فَبَلَغَ ذَلِكَ ثَمَنَ المِجَنَّ فَعَلَيْهِ القَطْعُ»(٣).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا الحَدِيثُ يُبَيِّنُ أَنَّهُ لاَ قَطْعَ فِي الثَّمَارِ المُعَلَّقَةِ فِي رُوُوسِ الشَّجَرِ، وإنَّ للمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ [مِنْهَا] (') مَا يَسُدُّ جُوعَهُ وإنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُهَا، ولَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّدَ مِنْ المَبْتَةِ فِي فَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ، فإذَا أَخْرَجَ مَعَهُ شَيْئًا مِنْ ثَمَرِ ذَلِكَ الحَاثِطِ الذِي أَكَلَ مِنْهُ صَارَ بِذَلِكَ مُتَعَدِّياً، فَعَلَيْهِ غُرْمُ مَا خَرَجَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ، وعَلَيْهِ العُقُوبَةُ لِتَعَدِّيهِ فِي صَارَ بِذَلِكَ ، وعَلَيْهِ العُقُوبَةُ لِتَعَدِّيهِ فِي الْحَرَاجِهِ، فإذَا وَضَعَ الشَّمَرَ فِي الجَرِينِ صَارَ مَحْرُوزَا، فَمَنْ سَرَقَ مِنْهُ مَا فِيهِ القَطَعُ الْخَوْمَةُ فَلِهَذَا يُقْطَعُ .

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: إِنَّمَا قَالَ مَالِكٌ: أَنَّ إِقْرَارَ العَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بِمَا تَقَعُ بهِ المُقُوبَةُ عَلَيْهِ جَسَدِهِ جَائِزٌ عَلَيْهِ [٢١٠٨] مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لاَ يُتَهَّمُ فِي أَنْ يُوقِعَ عَلَى نَفْسِهِ عُقُوبَةً.

فإن اغْتَرَفَ بِمَا يَسْتَضِرُّ بِهِ سَيِّدُهُ مِنْ غُرْمٍ يَغْرِمُهُ لَمْ يَجْزِ اغْتِرَافُهُ بِذَلِكَ، لأَنَّهُ يُتَهَّمُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ باغْتِرَافِهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مِلْكِ سَيِّدِه طَمَعًا مِنْهُ أَنْ يُسْلِمَهُ السَّيِّدُ فِي الجِنَايةِ التِّي أَقَرَّ بِهَا، فَلِذَلِكَ لاَ يَجُوزُ إِقْرَارُهُ إِلاَّ أَنْ يُشْبِتَ ذَلِكَ للمُقِرُّ لَهُ

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) في (ق): غرامته.

⁽٣) رواه أبو داود (٤٣٩٠)، والنسائي (٤٩٥٨)، بإسناده إلى الليث بن سعد به.

⁽٤) من (ق)، وفي الأصل: منه.

⁽۵) زیادهٔ من (ق).

بِشَاهِدَيْنِ، أَو بِشَاهِدٍ ويَمِينِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدٌ ويَمِينٌ، ثُمَّ يَكُونُ السَّيُدُ بَعْدَ ذَلِكَ بالخَيَارِ إِنْ شَاءَ افْتَكَّهُ بِقِيمَةِ جِنَايَتِهِ، وإِنْ شَاءَ أَسْلَمَهُ فِيهَا ويَكُونُ عَبْدَأ للمُجْنَى عَلَيْهِ.

* قالَ مَالِكٌ : لا قَطْعَ عَلَى المُسْتَعِير [٣١١٠].

سَأَلْتُ أَبَا مُحَمَّدِ عَنِ الحَدِيثِ الذي رَوَاهُ مَعْمَرٌ: ﴿ أَنَّ امْرَأَةُ اسْتَعَارَتْ حُلْيَا ثُمَّ جَحَدَتُهُ فَأَمَرَ بِهَا النبيُ ﷺ أَنْ تُقْطَعَ يَدُهَا ('')، فقالَ لِي: انْفَرَدَ بِهذا الحَدِيثِ مَعْمَرٌ، لَمْ يَرُوهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وقد أَذْخَلَ البُخَارِيُ فِي كِتَابِهِ حَدِيثاً أَنَّ النبيَ ﷺ قالَ: ﴿ لَا قَطْعَ عَلَى المُسْتَعِيرِ ﴾ ('')، وبِهذا قَالَ مَالِكٌ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ بِحَمْدِ اللهِ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الأَشْرِبَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

⁽١) - رواه أبو داود (٤٣٧٤) من طريق معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة به .

⁽٢) لم أجده في صحيح البخاري ولم ينسبه أحدٌ إليه، ولا أرى إلا أن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ وهم في نسبته إلى الصحيح، وقد بحثت عن هذا الحديث بهذا اللفظ فلم أجده.



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا تَفْسِيرُ كتاب الأَشْربةِ، والحَدِّ فِي الحَصْرِ

* قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: (إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلاَنٍ رِيحَ شَرَابٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَزَعَمَ أَنَّهُ شَرِبَ الطَّلاَءَ)[٣١١٦]، وذَكَرَ الحَدِيثَ إلى آخِرِه، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنَّ مَنْ شَرِبَ شَرَاباً مُسْكِراً أَنَّهُ يُحَدُّ إذا شَهِدَ شَاهِدَانِ مِن [المُسْلِمينَ](١) يَعْرِفَانِ رَائِحَةَ الخَمْر أَنَّهُ شَرِبَ شَرَاباً مُسْكِراً.

وأَنَّ الإِمَامَ يُقِيمُ الحُدُودَ عَلَى القَريب والبَعِيدِ.

وقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ مِنْ جَمِيعِ الأَشْرِبةِ، والخَمْرُ تَكُونُ مِنْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ العَسَلِ، والتَّمْرِ، والزَّبِيبِ، وإنَّمَا حُرِّمَتْ الخَمْرُ [لأَنَّهَا تُولِّلُهُ العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ، وتَصُدُّ عَنْ ذَكْرِ اللهِ، وعَنِ الصَّلاَةِ] (٢) وشَرَابُهُمْ يَومِئِذٍ فَضِيخُ العَّمْرِ، وقَدْ بَيْنَ اللهُ فِي كِتَابِهِ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا فقالَ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ اللهَ وَعَنِ ٱلصَّلَوَّةُ فَهَلَ أَنهُم مُنتَهُونَ ﴾ [المائدة: القَدْوَةَ وَٱلْبَغْضَآة فِي ٱلْخَيْرِ وَلَصَّدُكُمْ عَن ذِكْرِ اللهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوَةُ فَهَلَ أَنهُم مُنتَهُونَ ﴾ [المائدة:

قَالَ ابنُ أَبِي زَيْدِ: وأَجْمَعَتِ الأُمَّةُ عَلَى انْتِقَالِ اسْمِ العَصِيرِ إلى اسْمِ الخَمْرِ بالشُّدَّةِ الحَادِثةِ فِي العَصِيرِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى إِنَّ الشُّدَّةَ عِلَّة^(٣) التَّخرِيمِ، فَكُلَّمَا

⁽١) وقع في الأصل (المسلمان) وهو خطأ، وفي (ق): شاهدان مسلمان.

⁽٢) الزيادة من (ق).

⁽٣) في (ق) بدلا من كلمة علة: أصل.

كَانَتْ فِيهِ الشِّدَّةُ مَوْجُودَةً مِنْ جَمِيعِ الأَشْرِبةِ وَجَبَ لَهُ حُكْمُ الخَمْرِ.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (١): جَعَلَ عُمَرُ مَسْأَلَةَ إِقَامَةِ الحَدُّ فِي الخَمْرِ مَسْأَلَةَ الْمَامِةِ الحَدُّ فِي الخَمْرِ مَسْأَلَةً الْمُورَى، وأَخَذَ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عَلِي بِنِ أَبِي طَالِبٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] (١)، وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ (٢) أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ [٢١١٧]، ولَمْ يَثْبَتْ فِيهِ حَدُّ مَوْقُوفٌ عِنْدَهُ عَنِ ذَلِكَ (٢) النبي ﷺ إلا أَنَّهُ جَلَدَ فِيهِ بِالجَرِيدِ والنَّعَالِ، وجَلَدَ فِيهِ أَبو بَكْرٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] (١) أَنَّهُ جَلَدَ فِيهِ بِالجَرِيدِ والنَّعَالِ، وجَلَدَ فِيهِ أَبو بَكْرٍ [رَضِيَ اللهُ عَنْهُ] أَنْهُ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ (٥) فِي أَيَّامِ عُمَرَ عَلَى جَلْدِ ثَمَانِينَ سَوْطًا.

* قالَ ابنُ القَاسِمِ: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: يُنْبَذُ فِي الظُّرُوفِ كُلِّهَا إِلاَّ الدُّبَاءَ والمُزَفَّت، لأَنَّهُ [ثَبَتَ] (١٠ نَهْيُ النبيِّ يَظِيُّ عَنِ الانْتِبَاذِ فِيهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابنِ عُمَرَ، وأبي هُرَيْرَةَ [٢٠١٣و٣١٢٠] .

قَالَ عِيسَى: لاَ يُنتَبَذُ البُسْرُ والتَّمْرُ، ولا التَّمْرُ والزَّبيبُ جَمِيعًا.

قالَ: ولاَ يُخْلَطُ المُعَسَّلُ والسُّكُرْكَةُ، والسُّكُرْكَةُ شَرَابٌ يُعْمَلُ مِنَ القَمْحِ (^^).

قَالَ: وَلاَ بَأْسَ أَنْ يُخْلَطَ الْعَسَلُ وَاللَّبَنُ.

قالَ: ولاَ يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ العَسَلُ فِي النَّبِيسِ (٩)، لأَنَّهُمَا خَلِيطَانِ.

(١) وفي الأصل و(ق): ع.

(٢) من (ق).

(٣) في (ق): ومن وافقه عليه من الصحابة رضي الله عنهم.

(٤) م (ق)

(٥) في (ق) ثم أجمعوا.

(٦) مر (ق)

(٧) ينظر قول مالك في المدونة ١١ / ١٠٦.

(A) السكركة ببضم السين والكاف وسكون الراء-نوع من الشراب يتخذ من الدُّرة يصنعه أهل الحبشة خاصة، ويسمى أيضا الغبيراء، ينظر: مواهب الجليل ٣/ ٢٣٣ واللسان ٣/ ٤٠٤٩.

(٩) لم أعرف هذا الشراب ولم أجده إلا في كتاب النوادر والزيادات ١٤ / ٢٨٩ قال: عن ابن وهب سئل عن النبيس يجعل فيها العمل هل هو من الخليطين؟ قال: لا بأس به، والنبيس مثل الماء. قَالَ ابنُ مُزَيْنِ: رَخُّصَ أَصْبَغُ بنُ الفَرَجِ فِي شَرَابِ النَّبَابِيسِ.

قَالَ عِسَى: ولاَ يُخْلَطُ نَبِيدُ زَبِيبٍ ونَبِيدُ تَمْرٍ ثُمَّ يُشْرَبَانِ وإِنْ لَمْ يُسْكِرا، وقَدْ كَانَ ابنُ عُمَرَ يَنْبُذَ النَّبِيذَ، فَيَنْظُرُ إلى التَّمْرَةِ بَعْضُهَا بُسْرَةٌ وبَعْضُهَا رُطْبَةٌ فَيَقْطَعُهَا، ولاَ يَنْبُذُهَا كُلُهَا، كَرَاهِيةَ أَنْ يُنْبَذَ البُسْرَ والرُّطَبَ جَمِيعًا، لِنَهْي رَسُولِ اللهِ عَلَىٰ عَنِ النَّيْطِينَ فِي الانْتِبَاذِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ بَعْضَ ذَلِكَ يُهَيِّجُ بَعْضَاً.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: حَدِيثُ عَائِشَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ شُئِلَ عَنِ البِتْعِ، فقالَ: "كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامُ"[٢١٢٨].

قَالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وقَالَ فِيهِ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: أَنَا أَقِفُ عِنْدَ هَذَا الحَدِيثِ، والبِنْعُ: شَرَابُ العَسَلِ، وفِيهِ: أَنَّ كُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ، وقَدْ رَدًّ النبيُ عَلَيْهُ رَاوِيةَ الخَمْرِ التِّي أُهْدِيتْ إليهِ، وقالَ: «إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ النبيُ عَلَيْهُ رَاوِيةَ الخَمْرِ التِّي أُهْدِيتْ إليهِ، وقالَ: «إِنَّ الذي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا» (١٠).

قالَ عِيسَى (٢): شَرَابُ الفَضِيخِ هُوَ: أَنْ يُؤْخَذَ البُسْرُ فَيُهَشَّمُ ويُصَبُّ عَلَيْهِ المَاءُ، ثُمَّ يُتُرَكُ حَتَّى تَحْدُثُ فِيهِ الشَّدَّةُ صَارَ حَرَاماً. حَرَاماً.

* [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَبَاحَ مَالِكُ الانْتِفَاعَ بِأَوَانِي الخَمْرِ بَعْدَ أَنْ تُغْسَلَ مَا لَمْ تَكُنْ زِفَاقَأَ^٣، ولَمْ يَأْخُذُ [مَالِكٌ] في ذَلِكَ بِحَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ لأَنَسِ بنِ مَالِكِ حِينَ قَالَ لَهُ: (قُمْ إلى هَذِه الجِرَارِ فَاكْسِرْهَا)[٣١٣٣]، وأَمَّا الزِّقَاقُ فَتَذْخُلُهَا نَجَاسَةُ الخَمْر، فَلاَ يُنتَفَعُ بِهَا لأَنَّهَا تُفْسُدُ كُلَّمَا جُعِلَ فِيهَا.

* قَوْلُ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ [لِعُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ حِينَ طَبَخَ لَهُ الشَّرَابَ، فقَالَ فِيهِ

⁽۱) رواه مسلم (۱۵۷۸)، من حدیث ابن عباس.

⁽٢) ﴿ هَنَا فِي (قَ): وحرمت الخمر وشرابهم يومئذ فضيخ الخمر .

 ⁽٣) الزقاق، جمع زق، وهو: وعاء من جلد يجز شعره ولا ينتف للشراب وغيره، ينظر:
 المعجم الوسيط ١/ ٣٩٦.

⁽٤) من (ق).

عُمَرُ: (مَا أَرَى بِهَذَا بَأْسَاً)، فَقَالَ عُبَادَةً] (١): (أَخَلَلْتَهَا واللهِ بِا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) [٢١٣٤]، إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ [عُبَادَةً] (٢) مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اتَّقَى أَلاَّ يُبَالِغَ فِي طَبْخِهَا، فَتَبُقَى عَلَى حَالِهَا فَتَصِيرُ خَمْرًا، فَلَمَّا فَهِمَ عُمَرُ مَعْنَى قَوْلِ عُبَادَةَ بِنِ الصَّامِتِ قالَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي لاَ أَحِلُ لَهُمْ شَيْئًا حَرَّمْتَهُ عَلَيْهِمْ، ولاَ أُحْرُمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَحْلَلْتَهُ لَهُمْ)، فِي هَذَا مِنَ الفَقْهِ: أَنْ يَتَبَرَّأُ العَالِمُ مِنْ قَوْلَةٍ يَقُولُهَا إذا اتَّقَى فِيهَا فَسَادَ النَّاسِ، وكَانَ إِمَامًا يُفْتَذَى بِهِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الخَمْرَ فِي الدُّنبا ثُمَّ لَمْ يَتُبُ مِنْهَا حُرِمَهَا فِي الآخِرَةِ»[٣١٣٢] فَسَّرَهُ بَعْضُ الفُقَهَاءِ فقالَ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْسَاهَا فِي الجَنَّةِ إذا دَخَلَها فَلاَ تَجْرِي لَهُ عَلَى بَالٍ،

كَمَا قَدْ يَنْظُرُ إلى مَنْ هُوَ فَوْقَهُ فِي دَرَجَةٍ عَالِيةٍ فَلاَ يَحْسُدُهُ عَلَيْهَا، والجَنَّةُ وَرَجَاتٌ ومَنَاذِلُ، تُدْخَلُ بِرَحْمَةِ اللهِ، وتُتَبَوَّأُ مَنَاذِلُهَا بِقَدْرِ أَعْمَالِ العِبَادِ^(٣).

وقِيلَ أَيْضَاً: أَنَّ مَعْنَى هَذَا الحَدِيثِ [مَعْنَى]^(١) الوَعِيدِ، وأَنَّهُ يُخْرِمُهَا فِي وَقُتٍ دُونَ وَقُتِ، ولَوْ كَانَ يُخْرَمُهَا أَبَدًا فِي الجَنَّةِ لَكَانَتْ عُفُوبَةَ شُرْبِ الخَمْرِ فِي الدُّنيا تَتَبَعُهُ فِي الجَنَّةِ، وكُلُّ مَنْ دَخَلَ الجَنَّةَ فَقَدْ غَفَرَ اللهُ [جلَّ وعزً]^(٥) ذُنُوبَهُ.

* * *

تَمَّ الكِتَابُ والحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ، يَتْلُوهُ كِتَابُ الجَامِعِ إِنْ شَاءَ اللهُ

* * *

⁽١) ما بين المعقوفتين من (ق).

⁽۲) من (ق).

⁽٣) جملة (والجنة درجات. . . إلى آخرها) لا توجد في (ق).

⁽٤) من (ق).

⁽٥) من (ق).



صلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ، وعلى آلهِ وسَلَّم تَسْلِيمًا

تَفْسِيرُ كِتَابِ الجَامِع

* قَوْلُ النبِيِّ عَلَىٰ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِمَكَةَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ" (٣٠٠٣)، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى مَكَّةً، لِدُعَاءِ رَسُولِ اللهِ عَلَى لَأَهْلِ المَدِينَةِ بِمِثْلَيْ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِمَكَّةً، ودُعَاءُ إِبْرَاهِيمُ (١) لِمَكَّةَ أَنْ يَرْزُقُهُمْ اللهُ [جَلَّ وَعَزَ] (١) مِنَ الثَّمَرَاتِ، وأَنْ يَجْعَلَ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إليهِمْ، يَرْزُقُهُمْ اللهُ [جَلَّ وَعَزَ] (١) مِنَ الثَّمَرَاتِ، ودَعَا رَسُولُ اللهِ عَلَيْهُ لأَهْلِ المَدِينَةِ أَنْ يُبَارِكَ لَهُمْ فِي طَعَامِهِمْ المَكِيلَ بالصَّاعِ والمُدِّ _ الذِي بِهِ قِوَامُ الأَبْدَانِ المُفْتَرَضِ عَلَيْهَا الطَّاعَاتِ _ بِمِثْلَىٰ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهَا لأَهْلِ مَكَةً .

وسَمَّى اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى المَدِينَةَ دَارَ الإيمَانِ، فقالَ: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّمُو ٱلدَّارَ وَسَمِّى اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى المَدِينَةِ، ورَوَى سَعِيدُ بنُ وَٱلْإِيمَانِ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [العنو: ٩]، يَعْنِي بِهِ الأَنْصَارَ سُكَّانَ المَدِينَةِ، ورَوَى سَعِيدُ بنُ أَبِي مَوْيُرَةً، أَنَّ النبيَّ يَظِيَّةُ قَالَ: «المَدِينَةُ قُبَّةُ الإسْلاَمِ، وَدَارُ الإيمَانِ، وأَرْضُ الهِجْرَةِ، ومُبْتَدأُ الحَلاَلِ والحَرَامِ»(٣).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: واخْتَارَ اللهُ [جَلَّ وعَزًّ] المَدِينَةَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ لِمَحْيَاهُ

⁽١) في (ق): والذي دعابه إبراهيم لأهل مكة.

⁽٢) من (ق)، وكل ما سيأتي محصورا بين معقوفتين فهو زيادة من هذه النسخة .

⁽٣) رواه الطبراني في الأوسط ٥/ ٣٨٠ بإسناده إلى سعيد المقبري به، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/ ٢٩٨: وفيه عيسى بن ميناء قالون وحديثه حسن، وبقية رجال ثقات.

ومَمَاتَهُ، وجَعَلَهَا دَارَ الهِجْرَةِ إليهِ، وَهِيَ مَخْفُوفَةٌ بِالشُّهَدَاءِ، وعَلَى أَنْقَابِهَا مَلاَئِكَةٌ، لاَ يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ، ولاَ الدَّجَالُ، وبِهَا رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، ولَوْ عَلَمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ بُقْعَةً أَفْضَلَ مِنْهَا مَا دَعَا اللهَ [جَلَّ وَعَزًّ] أَنْ يُذْفَنَ فِيهَا.

وقالَ مَالِكٌ [رَحِمَهُ اللهُ]: افْتُتِحَتِ القُرَى بالسَّيْفِ حَتَّى مَكَّةَ، وافْتُتِحَتِ المَّرِينَةُ بالقُرْآنِ(١).

* قَوْلُ ابنِ عُمَرَ لِمَوْلاَتهِ حِينَ شَاوَرَتُهُ فِي الخُرُوجِ مِنَ المَدِينَةِ فَقَالَ لَهَا: (اقْعُدِي لُكُعُ) [٣٣٠٥]، يَقُولُ: اقْعُدِي يا دَانِيةَ الحَالِ، ثُمَّ أَعْلَمَهَا بِمَا للصَّابِرِ مِنَ الأَجْرِ عَلَى لأَوَاءِ المَدِينَةِ، واللأَوْاءُ: هُوَ الجُوعُ ونكَدُ الكَسْبِ(٢).

وفِي هَذا الحَدِيثِ بَيَانٌ لِفَصْلِ المَدِينَةِ عَلَى سَاثِرِ البُلْدَانِ كُلُهَا، وعَلَى المُسْلِمِ نَصِيحَةُ المُسْلِمِ المُسْلِمِ إِللهُ المُسْلِمِ إِللهُ المُسْلِمِ إِللهُ اللهُ ال

* قَوْلُ الأَغْرَابِيِّ للنبيِّ ﷺ: (أَقِلْنِي بَيْعَنِي) [٣٠٠]، يَعْنِي: أَقِلْنِي مَابَايَعْتُكَ عَلَيْهِ مِنَ البَقَاءِ مَعَكَ بالمَدِينَةِ وتَرْكِي وَطَنِي، فأَبَى عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ ذَلِكَ، فَخَرَجَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُّ [عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ المَدِينَةِ] (١٠ عَاصِياً للهِ [جَلَّ وَعَزً] ولِرَسُولِهِ فَخَرَجَ ذَلِكَ الأَعْرَابِيُ [عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ المَدِينَةِ] (١٠ عَاصِياً للهِ [جَلَّ وَعَزً] ولِرَسُولِهِ فَخَرَجَ ذَلِكَ مِنَ المَدِينَةِ كَالكِيرِ، تَنْفِي [عَنْدَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ، ويَبْقَى فِيهَا خَبُمُهُا، ويَنْصَعُ طِيبُهَا، يَعْنِي: تَنْفِي مَنْ لاَ خَيْرَ فِيهِ مِنَ النَّاسِ، ويَبْقَى فِيهَا الطَّيْبُونَ النَّاصِعُونَ، والنَّاصِعُ: هُوَ الشَّيءُ الصَّافِي النَّقِيُّ اللَّوْنِ.

قالَ أَبُو عُمَرَ: خُرُوجُ ذَلِكَ الأَعْرَابِيِّ مِنَ المَدِينَةِ () بَعْدَ هِجْرَتِهِ إليهَا شَبِيهُ بِالرُّدَّةِ، وذَلِكَ أَنَّ بَيْعَةَ النبيِّ بَيْلِيَّةِ لِلنَاسِ فِي أَوَّلِ قُدُومِهِ إلى المَدِينَةِ كَانَتْ عَلَى أَنْ لاَيْخُرُجُ أَحَدٌ عَنْهَا، فَمَنْ خَرَجَ عَنْهَا كَانَ عَاصِيَاً للهِ وَرَسُولُهِ.

⁽١) نقله ابن أبي زيد في الجامع ص١٦٧.

⁽٢) في (ق): وشدة الكسب.

⁽٤) من (ق).

⁽٥) إلى هنا انتهت نسخة (ق) في هذا الموضع.

وقالَ غَيْرُهُ: كَانَتِ الهِجْرَةُ فِي أَوَّلِ قُدُومِ النبيِّ ﷺ إلى المَدِينَةِ عَلَى كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَلَدِهِ فَرْضَا، فَمَنْ لَمْ يُهَاجِرْ إلى المَدِينَةِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وبَيْنَ المُؤْمِنِينَ مُوَالاَةٌ، وذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَاللَّذِينَ مَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُمْ مِن وَلَنيَتِهِم مِن شَيْءً حَقَّ مُهَاجِرُواْ ﴾ [الانعال: ٧٢]، فَبَقِيَ النَّاسُ عَلَى هَذا إلى عَامِ الفَتْح، ثُمَّ

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «لاَ هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ، ولَكِنْ جِهَادٌ ونِيَّةٌ، وإذا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفِرُوا» (١)، يَعْنِي: إذَا دُعِيتُمْ إلى الجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللهِ فَانْفِرُوا إليه مِنْ أَوْطَانِكُمْ، فَارْتَفَعَتْ عِنْدَ ذَلِكَ الهِجْرَةُ إلى المَدِينَةِ، وبَقِيَ فَرْضُ الجِهَادِ عَلَى جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ إلى يَوْمِنَا هَذَا.

* قَوْلُ النبِيِّ ﷺ: ﴿أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ القُرَى ﴾ [٣٣٠٧] يَعْنِي: يَفْتَتِحَ أَهْلُهَا القُرَى ، فأَقَامَ القَرْيَةَ مَقَامَ الأَهْل.

وقَوْلُهُ: "يَقُولُونَ: يَثْرِبُ"، يَعْنِي: أَنَّ النَّاسَ يُسَمُّونَهَا يَثْرِبَ، وإنَّمَا اسْمُهَا المَمْهَا المَمْيَتُ فِي القُرْآنِ يَثْرِبَ عَلَى وَجْهِ الحِكَايةِ، لِتَسْمِيةِ المُشْرِكِينَ لَهَا يَثْرِبَ قَبْلَ أَنْ يُسَمِّيهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ دَارَ الإيْمَانِ.

وقَوْلُهُ: "بِأْتِي قَوْمٌ يَبِسُّونَ"، يَعْنِي: يَحْمِلُونَ بِأَهْلِيهِم، ويُوَلُونَ الْمَدِينَةَ، ويُزَيُّنُونَ لَهُم الخُرُوجَ عَنْهَا إلى غَيْرِهَا، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلَهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَبُسَتَتِ الْجِبَالُ بَسْيراً. الوانعة: ٥]، يَعْنِي: تَسَيَّرَتِ الْجِبَالُ تَسْيراً.

وَقَوْلُهُ: "وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ"، يَعْنِي: صَبْرَهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مَعَ شِدَّةِ الْحَالِ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ خُرُوجِهِمْ عَنْهَا إلى غَيْرِهَا.

* وقَوْلُهُ ﷺ: "لَتُنْزَكَنَ المَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ، حَتَى يَدْخُلَ الكَلْبُ أَو الذَّنْبُ فَيُعَذِّي عَلَى بَعْضِ سَوَارِي المَسْجِدِ أَو عَلَى المِنْبَرِ"[٣٣١٠]، وهَذا الحَدِيثُ يَدُلُ عَلَى أَنَّ مِنْبَرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَبْقَى بِمَسْجِدِه حَتَّى تَبْقَى المَدِينَةُ خَالِيةً لاَ أَحَدَ فِيهَا يَمْنَعُ الكَلْبَ أَو الذَّنْبَ مِنْ أَنْ يَبُولَ عَلَى المِنْبَرِ، ويُقَالُ: غَدَّتِ المَرْأَةُ وَلَدَهَا -

⁽١) رواه البخاري (٢٦٣١)، ومسلم (١٣٥٣)، من حديث ابن عباس.

مُشَدَّدَةً _ إذا بَالَتْهُ، وغَدَتْهُ مُخَفَّفَةً إذا رَبَّتُهُ، وإنَّمَا يَقُولُ النَّاسُ بالمَدِينَةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ عِنْدَ شِدَّةِ الحَالِ وتَغَيِّرُ الزَّمَانِ.

* وقَوْلُهُ عَلَيْهِ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا ونُحِبُهُ" [٣٢١٣]، يَعْنِي: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّهُمْ هُوَ، وَهُم الأَنْصَارُ السَّاكِنُونُ بِجَبَلِ أُحُدٍ، وكَانُوا يُحِبُّونَ رَسُولَ اللهِ عَلَيْهِ، ويُحِبُّهُمْ هُوَ، وقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الصَحَبَّةُ للجَبَلِ نَفْسِهِ، كَمَا يَكُونُ مِنْهُ التَّسْبِيحُ، قَالَ اللهُ عَزَ وَجَلَّ: ﴿ وَإِن مِن شَيْءٍ إِلَّا يُسَيَّحُ بِجَدِهِ وَلَذِي لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: 11]، فَكَمَا يُحَبِّ الجَبَلُ كَذَلِكَ تَكُونُ لَهُ مَحَبَّةٌ، وقَدْ قَالَ النبيُ عَلِي لِجَبَلِ أُحُدٍ إِذْ تَحَرَّكَ بِهِ وَالْمَحَابِةِ: "اسْكُنْ أُحُدٌ، فإنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيّ، وصِدِيقٌ، وشَهِيدٌ ('')، وكَانَ والنبيُ عَلَيْهُ الجَبَلِ مُخَاطَبَةً مَنْ يَعْقِلُ، والنبيُ عَلَيْهُ الجَبَلِ مُخَاطَبَةً مَنْ يَعْقِلُ، والنبيُ عَلَيْ الجَبَلِ مُخَاطَبَةً مَنْ يَعْقِلُ، ونَصُرُوهُ، وقَامُوا بالإسلام.

* قَوْلُهُ يَشِيْتُ فِي المَدِينَةِ: «مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا حَرَامُ ١٣٣١٤)، قالَ ابنُ نَافِعِ: الَّلابِتَانِ هُمَا الحَرَّتَانِ، إِحْدَاهُمَا التِّي يَنْزِلُ بِهَا الجَامِعُ إِذَا رَجَعُوا مِنْ مَكَّةَ، وَهِيَ بِغَرْبِيُ المَدِينَةِ، والأُخْرَى مِمَّا تَلِيهَا مِنْ شَرْقِيِّ المَدِينَةِ، فَمَا بَيْنَ هَاتَيْنِ الحَرَّتَانِ حَرَامٌ أَنْ يُصَادَ فِيهَا طَيْرًا وغَيْرَهُ.

قالَ ابنُ نَافِع: وَحَرَّةٌ أُخْرَى مِمَّا تَلِي القِبْلَةَ مِنَ المَدِينَةِ، وحَرَّةٌ رَابِعَةٌ مِنْ جِهَةِ الجَوْفِ (٢)، فَمَا بَيْنَ هَذِه الحِرَارِ كُلُهَا فِي الدُّوُرِ مُحَرَّمٌ أَنْ يُصَادَ فِيهَا، ومَنْ فَعَلَ الجَوْفِ (٢)، فَمَا بَيْنَ هَذِه الحِرَارُ كُلُهَا فِي الدُّورِ مُحَرَّمٌ أَنْ يُصَادَ فِيهَا، ومَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَثِمَ، ولَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ جَزَاءُ مَا صَادَهُ، كَمَا يَكُونُ عَلَيْهِ فِي حَرِم مَكَّةً (٣).

* وقالَ غَيْرُهُ: لَمْ يَجْعَلْ فِي صَيْدِ المَدِينَةِ جَزَاءً عَلَى مَنْ صَادَهُ لِعِظَمِ شَأْنِهِ، كَمَا لَمْ يَجْعَلْ فِي اليَمِينِ الغَمُوسِ كَفَّارَةً عَلَى مَنْ حَلَفَ بِهَا لِعِظَمِ إثْبِهَا، فَكَذَلِكَ

⁽١) - رواه البخاري (٣٤٩٦) من حديث أنس، وفي آخره: (وشهيدان) وهما عمر وعثمان.

⁽٢) كذا جاء مثله في التمهيد ٦/ ٣١٣، وفي الاستذكار ٧/ ٥٠: مما يلي دبر المدينة .

⁽٣) نقل كلام ابن نافع: ابن عبد البر في التمهيد، وفي الاستذكار في الموضع المشار إليه انفا.

لَمْ يَجْعَلْ عَلَى مَنْ صَادَهُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ جَزَاءً عَلَى مَنْ صَادَهُ لِعِظَمِ الْإِثْمِ فِي ذَلِكَ، ومَنْ صَادَ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ صَيْداً لَمْ يَصِعُ لَهُ مُلْكُهُ، ولَذِلَكَ نَزَعَ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِ شُرَحْبِيلِ بنِ سَعْدِ النَّهَسَ الذِي كَانَ صَادَهُ فِي حَرَمِ الْمَدِينَةِ ١٣١٦١، وَالنَّهَسُ: طَيْرٌ صَغِيرٌ، فَأَخَذَهُ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِه وأَطَارَهُ، وهَكَذا يُفْعَلُ أَيضاً والنَّهَسُ: طَيْرٌ صَغِيرٌ، فَأَخَذَهُ زَيْدُ بنُ ثَابِتٍ مِنْ يَدِه وأَطَارَهُ، وهَكَذا يُفْعَلُ أَيضاً بِمَنْ صَادَهُ فِي حَرَمِ مَكَة صَيْداً أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ يَدِه، ويُسَرَّحُ إِذْ لاَ يَسْتَقِرُ مُلْكُ الصَّائِدِ عَلَيْهِ.

* قَالَ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلِ عَائِشَةَ: (كَانَ بِلاَلٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتُهُ) [٢٣١٨]، يَعْنِي: كَانَ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ الحُمَّى يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ.

قَالَ: (والإذْخِرُ والجَلِيلُ): شَجَرتَانِ طَيْبَتَانِ تَكُونَانِ بَأُوْدِيةِ مَكَّةَ.

(وشَامَةٌ وَطَفِيلُ): جَبَلاَنِ مِنْ جِبَالِ مَكَّة، فَكَانَ بِلاَلٌ يَتَمَنَّى العَوْدَةَ إلى مَكَّة، فَكَانَ بِلاَلٌ يَتَمَنَّى العَوْدَةَ إلى مَكَّة وَلَمْ مَنْ فَدَعَا النبيُ ﷺ أَنْ يُحَبِّبُ اللهُ إليهِ المَدِينَةَ وإلى أَصْحَابِهِ كَحُبِّهِمْ مَكَّةَ وأَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ، وأَنْ يُنقُلَ حُمَّاهَا إلى أَهْلِ الجُحْفَةِ، وكَانَ ذَلِكَ، وأَنْ يُنقُلُ حُمَّاهَا إلى أَهْلِ الجُحْفَةِ، وكَانَ أَهْلُ الجُحْفَةِ يَوْمِئِذٍ كَافِرِينَ، فَدَعا النبيُ ﷺ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَبْتَلِيهِم بالحُمَّى، وكَانَ دُخُولُ عَائِشَةً عَلَى بِلاَلٍ وعِيَادَتِهَا لَهُ قَبْلَ نُزُولِ الحِجَابِ.

* قَالَ الأَخْفَشُ^(۱): أَنْقَابُ المَدِينَةِ هِيَ طُرُقُهَا وَفِجَاجُهَا، فَعَلَيْهَا مَلاَئِكَةٌ يَمْنَعُونَ الطَّاعُونَ والدَّجَّالَ مِنْ دُخُولِ المَدِينَةِ (٣٣٢٠]، لِدُعَاءِ النبيِّ ﷺ أَنْ يُصَحِّحَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَلاَءِ والآفَاتِ، غَيْرَ أَنَّهَا قَدْ تَبْقَى فِي آخِرِ الزَّمَانِ يُصَحِّحَهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ البَلاَءِ والآفَاتِ، غَيْرَ أَنَّهَا قَدْ تَبْقَى فِي آخِرِ الزَّمَانِ خَالِيَةً، ويَذْهَبُ أَهْلُهَا حَتَّى يَدْخُلَ الكَلْبُ فَيَبُولُ فِي المَسْجِدِ.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: يَطَأُ الدَّجَّالُ جَمِيعَ الأَرْضِ حَاشَا المَدِينَةَ لِمَنْعِ المَلاَئِكَةِ إِيَّاهُ مِنْ دُخُولِهَا، وقَدْ يَدْخُلُ الدَّجَّالُ مَكَّةَ، ورَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِيهَا فِي مَنَامِهِ حِينَ رَأَى عِيسَى بنَ مَرْيَمَ يَطُوفُ بالبَيْتِ، فَوَصَفَهُ بِصِفَتِهِ كَمَا وَصَفَ الدَّجَّالَ بِصِفَتِهِ حِينَ رَآهُ بِمَكَّةً.

⁽١) - هو أحمد بن عمران بن سلامة البصري المتوفى سنة (٢٥٠)، وتقدم التعريف به.

 « قالَ مَالِكٌ : جَزِيرَةُ العَرَبِ : مَكَّةُ ، والمَدِينَةُ ، واليَمَنُ (١) .

يُفْعَلُ بِمَنْ سَكَنَهَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الإسْلاَمِ مِثْلُ مَا فَعَلَ عُمَرُ بِأَهْلِ فَدَكَ ونَجْرَانَ يُغْمَرُ بِمَنْ سَكَنَهَا ، لِقَوْلِ رَسُولِ الله ﷺ: ﴿لاَ يَبْقَيَنَ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ اللهِ ﷺ: ﴿لاَ يَبْقَيَنَ دِينَانِ فِي جَزِيرَةِ العَرَبِ اللهِ ﷺ: ﴿اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهُ ال

قالَ عِيسَى: كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لِعَبْدِ اللهِ بنِ عَيَّاشٍ مَا بَلَغَهُ عَنْهُ مِنْ تَفْضِيلِهِ مَكَّةَ عَلَى المَدِينَةِ، فَلِذَلِكَ قالَ لَهُ: (أَنْتَ القَائِلُ لَمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ المَدِينَةِ؟)، فقالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا عَبْدُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا مَنْكُ اللهِ عَنْ غَيْرِ مَا لَهُ عَمْرُ، وهَذِه حَيْدَةٌ عَنْ جَوَابِ سُؤَالِ عُمَرَ مِمَّا لا يُنْكِرُهُ عُمَرُ، وهذِه حَيْدةٌ عَنْ جَوَابِ سُؤَالِ عُمَرَ

، وَلَو أَجَابَهُ عَلَى لَفُظِ سُوَالِهِ فَقَالَ: هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَدِينَةِ لَضَرَبَهُ عُمَرُ بِاللَّرَّةِ، وَلَمْ يَشُكُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ فِي أَنَّ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةً، ولِذَلِكَ تَمَنَّى بَاللَّرَّةِ، وَلَمْ يَشُكُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ فِي أَنَّ الْمَدِينَةِ أَفْضَلُ مِنْ مَكَّةً، ولِذَلِكَ تَمَنَّى أَنْ يَمُوتَ فِيهَا وَيُدْفَنَ بِهَا، ولِمَا خَصَّها اللهُ بَانْ جَعَلَ فِيهَا رَوْضَةً مِنْ رِيَاضِ الجَنَّةِ، ولِذَلِكَ جَعَلَ فِيهَا قَبْرَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَمَوْضِع سَوْطٍ فِي الجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنيا ومَا فِيهَا» (٢٠)، وهَذَا كُلُهُ يَدُلُ عَلَى فَضْلِ المَدِينَةِ عَلَى مَكَّةً.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: تَلَقَّى النَّاسُ حَدِيثَ الطَّاعُونِ "إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلاَ تَقْدُمُوا عَلَيْهَا، وإذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَارَاً مِنْهُ " (٣٣٢٩) عَلَى سَبِيلِ الرُّخْصَةِ إِنْ شَاءُوا خَرَجُوا، وإِنْ شَاءُوا لَمْ يَخْرُجُوا إِذَا لَمْ يُرِيدُوا بِخُرُوجِهِم الفِرَارَ

⁽۱) نقل قول مالك: ابن عبد البر في التمهيد ١/١٧١. وقد اختلف في تحديد جزيرة العرب، ولكن رجع ياقوت الحموي في معجم البلدان ١٣٧/٢ والحميري في الروض المعطار ص١٦٣ بأن لها خمسة أقسام عند العرب في أشعارها وأخبارها: تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن، فما كان من جهة جبال السراة فهي تهامة، وصار مادون جبل السراة الحجاز، ثم تمتد بلاد نجد إلى أرض العراق والسماوة شمالا، وصارت بلاد اليمامة والبحرين وما ولاها شرقا العروض، وصار ما والاها من البلاد إلى حضرموت وعمان: اليمن.

⁽۲) رواه البخاري (۲۷۳۵) عن سهل بن سعد.

مِنَ القَدْرِ، فإذَا أَرَادَ الخَارِجُ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ بِخُرُوجِهِ الفِرَارُ مِنَ القَدْرِ لَمْ يَحِلَّ لَهُ الخُرُوجِ، لأَنَّهُ يُخَالِفُ النبيَّ ﷺ، ويُكَذُّبُ بالقَدَرِ، لأَنَّهُ يَقُولُ: إِنَّ خُرُوجِي يَدْفَعُ عَنِي مَا نَزَلَ بأَهْلِ هَذِهِ الأَرْضِ، وأَمَّا إِذَا لَمْ يُرِدْ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنَ الطَّاعُونِ، ويَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ فَمُبَاحٌ لَهُ الخُرُوجُ، وكَذَلِكَ حُكُمُ الطَّاعُونِ، ويَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ فَمُبَاحٌ لَهُ الخُرُوجُ، وكَذَلِكَ حُكُمُ الطَّاعُونِ، ويَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ فَمُبَاحٌ لَهُ الخُرُوجُ، وكَذَلِكَ حُكْمُ الطَّاعُونِ، ويَعْتَقِدُ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئُهُ فَمُبَاحٌ لَهُ الخُرُوجُ، وكَذَلِكَ حُكُمُ الطَّاعُونِ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ دُخُولَهُ لَيْسَ يَجْلِبُ حَتْفَا لَمْ يَكُنْ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ اللَّاحِلِ فِي بَلَدِ الطَّاعُونِ إِذَا أَقَرَّ أَنَّ دُخُولَهُ لَيْسَ يَجْلِبُ حَتْفَا لَمْ يَكُنْ قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ فَمُبَاحٌ لَهُ الدُّحُولُ، وهَذَا تَأُويلُ العُلَمَاءِ فِي هَذَا الحَدِيثِ.

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (سَرْعُ) الذي انْصَرَفَ مِنْهُ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ هُوَ مِنْ آخِرِ عَمَلِ السَّامِ، وذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ الوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِدِمَشْقَ انْصَرَفَ بالنَّاسِ، وكَرِهَ أَنْ يَقْدِمَ بأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَرْضَ الطَّاعُونِ، وانْصَرَفَ انصَرَفَ بالنَّاسِ، وكرِهَ أَنْ يَقْدِمَ بأَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ أَرْضَ الطَّاعُونِ، وانْصَرَفَ بهِم بَعْدَ أَنْ شَاوَرَ الصَّحَابةَ فِي ذَلِكَ، وأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ عَيْقُولُ: "إذا سَمِعْتُمْ بهِ بأَرْضِ فَلاَ تَقْدُمُوا عَلَيْهَا».

وفِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: مُشَاوَرَةُ الإَمَامِ عُلَمَاءَ المُسْلِمِينَ فِيمَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِن أُمُورِ رَعِيَّهِ، وأَخْذِه فِي ذَلِكَ بِمَا يَرَاهُ صَلاَحًا لَهُمْ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بهِ لِرَسُولِ الله ﷺ أَنْ يُشَاوِرَ أَصْحَابَهُ، فقالَ: ﴿ وَشَاوِرُهُمْ فِي ٱلْأَمْنِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: إنَّمَا أَمَرَ اللهُ بِمَشُورَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ وَخَيَّ، قالَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ: إنَّمَا أَمَرَ اللهُ بِمَشُورَتِهِمْ فِيمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ وَخَيْ، [وقَالُوا](): مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ أَسَدً رَأْيَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ولَكِنْ أَمْرَهُ اللهِ بَعْدَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ جَمَاعَةِ المُسْلِمِينَ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَعَ فِي رِوَايةِ ابنِ المُنْكَدِرِ فِي هَذَا الحَدِيثِ: "وَإِذَا وَقَعَ فِي رَوَايةِ ابنِ المُنْكَدِرِ فِي هَذَا الحَدِيثِ: "وَإِذَا وَقَعَ فِي رَوَايةِ اللَّهِ مُنْهُ، وَوَقَعَ فِي رِوَايةٍ أَبِي النَّصْرِ: "لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَارَا مِنْهُ"، وهَكذا رَوَاهُ يَحْمَى بنُ يَحْمَى رَوَايةٍ أَبِي النَّصْرِ: "لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَارَا مِنْهُ"، وهَكذا رَوَاهُ يَحْمَى بنُ يَحْمَى اللَّهُ فِرَارًا مِنْهُ"، وهَكذا رَوَاهُ يَحْمَى اللَّهُ فِرَارًا مِنْهُ"، وهَكُذا رَوَاهُ يَحْمَى اللَّهُ فَرَارًا مِنْهُ اللَّهُ فِرَارًا مِنْهُ اللَّهُ فِرَارًا مِنْهُ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ فَيْ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ فَا لَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا لَا لَهُ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا لَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الللْمُؤْمِنِ اللْمُومِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ اللْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الْمُومُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنَ الْمُؤْمِنُ ا

⁽١) في الأصل: وقال، وما وضعته هو المناسب للسياق.

قالَ أَبُو عُمَرَ: ظَاهِرُ هَذِه الرَّوَايةِ يُبِيحُ الخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ وإِنْ قَصَدَ الخَارِجُ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنْهُ، وهَذا خِلاَفُ مَعْنَى قَوْلِهِ: "لا تَخْرُجُوا فِرَارَا مِنْهُ، وَهَذَا خِلاَفُ مَعْنَى قَوْلِهِ: "لا تَخْرُجُوا فِرَارَا مِنْ وَرِوَايةُ ابنِ المُنكَدِرِ إِنَّمَا تُبِيحُ الخُرُوجِ إِذَا لَمْ يَقْصِد الخَارِجُ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنْ قَدَرِ اللهِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (١): سَأَلْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ اللَّغَةِ عَنْ رَوَايةِ يَخْيَى مِنْ طَرِيقِ أَبِي النَّضْرِ: "لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَاراً مِنْهُ"، فَقَالُوا: لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَاراً مِنْهُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ إِنْ خَرَجْتُمْ، ومَعْنَى هَذِه الرَّوَايةِ: لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَاراً مِنْهُ إِنْ خَرَجْتُمْ، وظَاهِرُ هَذِه الرَّوَايةِ تَمْنَعُ مِنَ الخُرُوجِ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ عَلَى كُلُّ حَالٍ، وَرَوى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ أَسَامَةً بنِ زَيْدٍ، عَنِ عَامِ بنِ سَعْدٍ، عَنْ أُسَامَةً بنِ زَيْدٍ، عَنِ عَلْمَ النّبِي ﷺ، وذَكَرَ الحَدِيثَ، وقَالَ فِي آخِرِهِ: "إذا وَقَعَ بَأَرْضٍ وأَنْتُمْ فِيهَا فَلاَ تَخْرُجُوا مِنْهَا لاَ يُخْرِجُكُمْ إلاَّ فِرَاراً مِنْهُ" (٢).

[قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَرِوَايَةُ ابنِ بُكَيرٍ فِي هَذَا الحَدِيثِ عَنْ مَالِكِ، عَنِ أَبِي النَّفْرِ تُوَافِقُ مَعْنَى مَا رَوَاهُ ابنُ المُنْكَدِرِ: أَنَّ الخُرُوجَ مِنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ مُبَاحٌ لِمَنْ أَرْضِ الطَّاعُونِ مُبَاحٌ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِنْ لَمْ يَرِدْ بِخُرُوجِهِ الفِرَارَ مِنَ الطَّاعُونِ، وإذَا خَرَجَ فَارَّا لَمْ يَجُزُ ذَكَ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (رُكُبَةُ)[٢٣٣٣] التِّي أَحَبَّهَا عُمَرُ وفَضَّلَ سُكْنَاهَا عَلَى الشَّامِ
هِيَ مَا بَيْنَ مَكَّةَ والعِرَاقِ فِي نَاحِيةِ الطَّائِفِ، وأَرَادَ عُمَرُ أَنَّ سَاكِنِيهَا أَطْوَلَ أَعْمَارًا
وأَسْلَمَ أَبْدَانا مِمَّنْ سَكَنَ أَرْضَ الشَّامِ، مِنْ أَجْلِ كَثْرَةِ الوَبَاءِ بالشَّامِ، ولَمْ يُرِدْ عُمَرُ
أَنَّ (رُكُبَّةَ) تَزِيدُ فِي طُولِ أَعْمَارِ أَهْلِهَا، ولَكِنْ لَمَّا قَدَّرَ اللهُ أَعْمَارَهُمْ طَوِيلَةً سَكَنَهُمْ
فِي تِلْكَ الأَرْضِ، فَأَحَبَّ عُمَرُ فِي هَذا الحَدِيثِ طُولَ البَّقَاءِ فِي الدُّنيا، والمُعَافَاة

⁽١) في الأصل رمز الناسخ بعلامة (ع)، وهي اختصار لاسم المصنف، وقد فعلت هذا في مواضع مشابهة تقدمت.

⁽٢) موطأ أبن بكير، الورقة (١٨١أ)، نسخة تركيا.

مِنَ الأَمْرَاضِ، ثُمَّ تَمَنَّى آخِرَ عُمُرهِ المَوْتَ حِينَ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الفِتْنَةَ فِي دِينِه لِنَلأَ يَذْهَبُ دِينُهُ، فقالَ: (اللَّهُمَّ كَبُرتْ سِنِّي، وانْتَشَرتْ رَحِيَّتِي فَاقْبِضْنِي إليكَ خَيْرَ مَفْتُونِ) [٢٠٤٤].

* * *

بابُ النَّهٰي عَنِ القَوْلِ بالقَدَرِ، إلى آخِرِ بَابٍ جَامِعِ القَدَرِ

* تَرْجَمَ مَالِكٌ فِي المُوطَّأُ فِي رِوَايةِ يِحْيِي عَنْهُ أَوَّلَ هَذَا البَابِ، فقالَ: (هَذَا بَابُ النَّهْيُ عَنِ بَابُ النَّهْيُ عَنِ القَوْلِ بِالقَدْرِ)[٣٣٣]، قالَ أَبُو عُمَرَ: عَلَى مَعْنَى هَذَا بَابُ النَّهْيُ عَنِ القَوْلِ بِنَفِي القَدَرِ، وتَرْجَمَهُ ابنُ بُكَيْرٍ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَالِكِ: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ القَوْلِ بِالقَدَر)(١).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ عَنِ السُّكُوتِ عَنِ الكَلاَمِ فِي الْقَدَرِ، فَقَالَ: مَنْ سَكَتَ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُقِرَّ بِالقَدَرِ فَلاَ بَأْسَ بِذَلِكَ، وإنْ سَكَتَ وَهُوَ شَاكًا الجِدَالُ فِيهِ فَمَكْرُوهٌ، وقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: (إذا ذُكِرَ القَدَرِ فَأَمْسِكُوا)(٢)، يَعْنِي: آمِنُوا بالقَدَرِ، وأَمْسِكُوا عَنِ الكَلاَم فِيهِ، والمُجَادَلةِ فِي ذَلِكَ، وهذا عَلَى ظَاهِر تَرْجَمَةِ الكِتَابِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ٣٣٣٦] يَغْنِي: غَلَبَ آدَمُ مُوسَى ٣٣٣٦] يَغْنِي: غَلَبَ آدَمُ مُوسَى بالحُجَّةِ، وأَلْزَمَهُ أَنَّ قَضَاءَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ نَافِذٌ عَلَى العَبْدِ لاَ يُنْجِيهِ مِنْهُ شَيءٌ.

وفِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: إِبَاحَةُ المُنَاظَرةِ فِي أُصُولِ الدِّيَانةِ، وإقَامَةُ الدَّلِيلِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهَا، وأَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ قَدَّرَ عَلَى العِبَادِ مَا هُمْ صَائِرُونَ إليهِ،

⁽١) موطأ ابن بكير، الورقة (١٧٩ب)

 ⁽۲) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٤٤٨)، من حديث ابن مسعود، وذكره الهيثمي
 ٧/ ٢٠٢، وقال: فيه مسهر بن عبد الملك وثقه ابن حبان وفيه خلاف وبقية رجاله رجال الصحيح.

وإنَّمَا صَحّتِ الحُجَّةُ فِي هَذه المَسْأَلَةِ لآدَمَ عَلَى مُوسَى مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ غَفَرَ لآدَمَ ذَبْبُهُ، وأَمَّا غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ فَلاَ يَخْتَجُّ عَلَى مَعْصِيةٍ بِأَنَّ يَقُولَ: (إِنَّ اللهَ قَدْ قَدَرَهَا عَلَيَّ)، إِذْ لاَ يَدْرِي كَيْفَ يَنْجُو مِنْهَا فِي الآخِرَةِ، وَلِمِثْلِ هَذَا المَعْنَى اخْتَجَّ ابنُ عُمَرَ عَلَى الذِي سَأَلَهُ عَنْ عُنْمَانَ وفِرَارَهِ يَوْمَ أُحُدٍ عَنِ العَدُوّ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: ابنُ عُمَرَ عَلَى الذِي سَأَلَهُ عَنْ عُنْمَانَ وفِرَارَهِ يَوْمَ أُحُدٍ عَنِ العَدُوّ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: (مَا عَلَى عُثْمَانَ مِنْ ذَنْبِ) (١٠، قَدْ عَفَا اللهُ عَنْهُ لِقُولُهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَعَى الْجَمَّقَانِ إِنَّمَا اللهَ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ لِقُولُهِ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ اللَّذِينَ قَوْلُوا مِنكُمْ يَوْمَ الْتَعَى الْجَمَعَانِ إِنَّمَا اللهُ عَنْهُ لِللهَ عَنْهُ لِقُولُهِ تَعَالَى: عَفَا اللهُ عَنْهُمْ أَلْ مَنْ لَمْ يَعْلَمُ هَلْ غُفِرَ ذَنْبُهُ أَمْ لَمْ يُغْفَرْ لَمْ تُقَمْ لَهُ حُجَّةٌ بِأَنْ اللهَ قَدْ قَدْرَهُ عَلَى اللهَ عَلْمُ هُلْ غُفِرَ ذَنْبُهُ أَمْ لَمْ يُغْفَرْ لَمْ تُقَمْ لَهُ حُجَّةٌ بِأَنْ يَقُولُ: (إِنَّ اللهَ قَدْ قَدْرَهُ عَلَى).

وأَذْخَلَ مَالِكٌ حَدِيثَ آدَمَ ومُوسَى حُجَّةً بِأَنَّ أَعْمَالَ العِبَادِ كُلَّهَا قَدْ قَدَّرَهَا اللهُ عَزَ وَجَلَّ، وأَنَّهُ عَلِمَهَا قَبْلَ كَوْنِهَا، بِخِلاَفِ قَوْلِ أَهْلِ البدَعِ الذينَ يَقُولُونَ: (أَفْعَالُ العِبَادِ لَيْسَتْ مُقْدُورَةً للهِ)، ويَقُولُونَ: (إِنَّ اللهَ خَلَقَ الأَشْيَاءَ كُلَّهَا غَيْرَ الأَعْمَالِ)، العبَادِ لَيْسَتْ مُقْدُورَةً للهِ)، ويَقُولُونَ: (إِنَّ اللهُ خَلَقَ الأَشْيَاءَ كُلَّهَا غَيْرَ الأَعْمَالِ)، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًا كَبِيرًا، قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المانات: ٩٦]، وقالَ: ﴿ أَلَالَهُ ٱلْخَنْلُقُ وَٱلأَنْمُ بَبَارَكَ ٱللّهُ رَبُّ ٱلْمَالِينَ ﴾ [الاعراف: ١٥٤].

* قَالَ أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: رَوَى غَيْرُ مَالِكٍ حَدِيثَ مُسْلِمٍ بِنِ يَسَادٍ، عَنْ [نُعَيْمٍ] (٢) بِنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ، بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ عَلَى شَيْلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي ٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِيَّنَهُمْ ﴾ [الاعراف: ١٧٧]، إلى آخِرِ القصَّةِ.

قَالَ أَخْمَدُ: ولَمْ يَذْكُرُ مَالِكٌ فِي سَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ [نُعَيْمَ] بنَ رَبِيعَةَ، وذِكْرُهُ فِي الْحَدِيثِ هُوَ الصَّحِيحُ، وبهِ يُسْنَدُ الْحَدِيثُ، وعَلَى رِوَايةِ مَالِكِ هُوَ غَيْرُ مُسْنَدٍ، إذْ لاَ يَتَّصِلُ مُسْلِمُ بنُ يَسَارِ بِعُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ١٣٣٣٧]،

⁽١) رواه البخاري (٣٨٣٩) بنحوه.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (مسلم) والصحيح ما أثبته، قال ابن حجر في تقريب التهذيب ٢٢/٤:
 تفرد بالرواية عنه مسلم بن يسار الجهني، ولا يعرف.

٣) قال ابن عبد البر في التمهيد ٦ /٦: وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس =

[قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وفِيهِ: أَنَّ للهِ يَمِيناً، وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ بلاَ كَيْفٍ ولاَ تَحْدِيدٍ.

وقالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: [واليَدَانِ] (١) غَيْرُ النَّعْمَنَيْنِ، لِقَوْلهِ تَعَالَى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَنْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيِّ أَسْتَكُبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ (١٠) [ص: ٧٥].

وفِي هَذا الحَدِيثِ: أَنَّ اللهَ خَلَقَ أَهْلَ الجَنَّةِ للجَنَّةِ، وأَهْلَ النَّارِ للنَّارِ، وانَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ فِي أُمَّ الكِتَابِ قَبْلَ أَنْ يَخْلِقَهُمْ، لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَذْخَلَ مَالِكٌ فِي بَابِ القَدَرِ: "تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللهِ، وسُنَّةَ رَسُولهِ (٣٣٣٨] عَلَى مَعْنَى: أَنَّهُ مَنْ تَمَسَّكَ بالكِتَابِ والسُّنَّةِ كَانَ مُوقِنَا بالقَدَرِ.

* [قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُ أَبِي سُهَيْلٍ فِي القَدَرِيَّةِ: (إِنْ لَمْ يَتُوبُوا عُرِضُوا عَلَى السَّيْفِ)، مَعْنَى هَذَا القَوْلِ: إِنَّ السَّيْفِ) [٢٣٤٢]، قَالَ مَالِكُ: (وذَلِكَ رَأْبِي فِيهِم)، مَعْنَى هَذَا القَوْلِ: إِنَّ القَدَرِيَّةَ وغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ إِذَا خَرَجُوا عَلَى إِمَامٍ عَادِلٍ يُرِيدُونَ قِتَالَهُ، ويَدْعُونَ الى السَّنَّةِ والجَمَاعَةِ، فإنْ أَبُوا أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ بِذَعْتِهِمْ ومَا هُمْ عَلَيْهِ قُوتِلُوا.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إِنَّمَا يُسْتَتَابُ مِنْ أَهْلِ البِدَعِ مَنْ أَعْلَنَ بِدْعَتَهُ، وَخَرَجَ عَلَى الاَيْمَةِ، وأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بَيْنَ أَظْهُرِ النَّاسِ غَيْرَ خَارِجٍ مِنْهُمْ، فإنَّ هَوُلاَءِ لاَ يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، ولاَ يُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، وبِهَذَا أَفْتَى النُّفَهَا، وِبَهَذَا أَفْتَى النُّفَهَا، فِقُرْطُبَةَ فِي أَصْحَابِ ابنِ مَسَرَّةً حِينَ شَاوَرَهُمْ أَمِيرُ المُؤْمِنِينَ عَبْدُ

إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة جميعا غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة... الخ، وينظر: أطراف الموطا للداني ٢٩٢/٢.

⁽١) في الأصل: والبدين، وما أثبته هو الصحيح.

٢) وينظر قول ابن أبي زيد في الجامع ص١٤٠.

الرَّحْمَنِ بنُ أُمَيَّةً فِيمَا كَانُوا قَدْ ظَهَرُوا مِنْ مَذْهَبِ ابنِ مَسَرَّةً (١)، وعَهِدَ حِينَيْدٍ إلى النَّاسِ أَلاَّ يَتَّخِذُوا مِنْهُم إمَامَا، ولاَ مُؤَذِّناً، ولاَ مُؤَدِّبَا يُؤَدِّبُ الصِّبْيَانَ، ولاَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ فِيمَا يَشْهَدُوا بهِ عِنْدَ الحَاكِمِ، وكَانَ ذَلِكَ سَنَةَ ثَلاَثٍ وأَرْبَعِينَ وثَلاَثِمَانةً.

* [قالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَوْلُهُ: «لاَ تَسْأَلُ المَرْأَةُ طَلاَقَ اخْتِهَا»[٢٣٤٤]، يَعْنِي: لاَ تَسْأَلُ المَرْأَةَ زَوْجَهَا أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَةً لَهُ أُخْرَى لِتَتَفَرَّدَ هِيَ بِزَوْجِهَا، وتُفْرِغَ صَحْفَةَ أَخْتِهَا مِنْ (٢) طَعَامِ زَوْجِهَا، فإنَّ سُؤَلَهَا ذَلِكَ لَيْسَ بِزَائِدٍ فِي رِزْقِهَا، ولاَ فِيمَا قَدْرَهُ اللهُ [جَلَّ وَعَزَّ] لَهَا، فَلاَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَضُرَّ بأُخْتِهَا، ولَتَرْضَ بِقَضَاءِ اللهِ [جَلَّ قَدَرُهُ اللهُ [جَلَّ ضَرَرَها بهَا لَيْسَ بنَافِعِهَا شَيْئَاً.

قَوْلُهُ: ﴿لاَ يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ (٣٢٤٥)، قالَ الْأَخْفَشُ: الْجَدُّ الْحَظُّ والْبَخْتُ، وكَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: إِنَّمَا يُرْزَقُ الْإِنْسَانُ بِجَدِّهِ، يُرِيدُونَ بِبَخْتِهِ، فَرَدَّ النّبِيُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَوْلَهُمْ هَذَا، وقالَ: إِنَّمَا هُوَ رِزْقُ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] لَيْسَ يُرْزَقُ أَكْبِهَ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَوْلَهُمْ هَذَا، وقالَ: إِنَّمَا هُوَ رِزْقُ اللهِ [جَلَّ وَعَزَّ] لَيْسَ يُرْزَقُ أَكْبِهَ مِنْكَ أَلْهُ وَكُنِّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُعْطِي ويَمْنَعُ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ: «الحَمْدُ للهِ الذِي خَلَقَ كُلَّ شَيءٍ كَمَا يَنْبَغِي الذي لاَ يُعْجِلُ شَيءٌ أَنَاهُ وقَدَرَهُ المُتَامِينَ ، قالَ الأَخْفَشُ: أَنَا الشَّيءِ وَقْتُهُ وبُلُوغُهُ،

⁽۱) ابن مسرة هو وهب بن مسرة بن مفرج أبو الحزم التميمي الأندلسي المالكي الحافظ صاحب التصانيف، كان فقيها محدثا مع ورع وتقوى، ولكنه كان يقول بالقدر، ونقل عنه أيضا أنه كان يقول: ليست الجنة التي خرج منها أبونا آدم بجنة الخلد، بل جنة في الأرض، توفي سنة (٣٤٦)، ينظر: السير ٥١/٥٥٦. أما أمير المؤمنين فهو الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل المرواني الأندلسي، باني مدينة الزهراء، دامت دولته خمسين سنة، وكان صاحب فتوحات كثيرة، توفي سنة (٣٥٠)، السير ١٥/١٥٥.

 ⁽٢) من هنا تبدا نسخة القيروان في هذا الموضع، وهذه النسخة هي التي رمزت لها بحرف
 (ق).

 ⁽٣) قال القاضي عياض في مشارق الأنوار ١/ ١٢٦: ورواه القنازعي بضم يعجل.

يَعْنِي: أَنَّهُ لاَ يَأْتِي شَيءٌ قَبْلَ قَدَرِ اللهِ [جَلَّ وعَزًّ] الذِي قَدَّرَهُ لِذَلِكَ الشَّيءِ أَنْ يَكُونَ فيهِ.

وقوله: «أَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»، يَعْنِي: اطْلُبُوا الحَلاَلَ بِرِفْقٍ، لأَنَّ الرَّفْقَ لَمْ يَكُنْ فِي شَيءٍ قَطُّ إِلاَّ زَانَهُ، ولاَ مُنِعَ مِنْ شَيءٍ إِلاَّ شَانَهُ، فَطَلَبُ الرِّزْقِ بِرِفْقِ أَجْمَلُ مِنْ طَلَبهِ بِعُنْفٍ.

* * *

بابُ فِي حُسْنِ الخُلُقِ، والحَيَاءِ، والغَضَب، والمُهَاجَرَةِ

رَوَى ابنُ بُكَيْرٍ عَنْ مَالِكِ، عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ، أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ مَا أَوْصَانِي بهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ وَضَعْتُ رِجْلِي فِي الغَرْزِ أَنْ قَالَ: ﴿أَحْسِنْ خُلُقَكَ للنَّاسِ (١٠).

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذا الحَدِيثُ مُرْسَلٌ، لأَنَّ يَحْيَى بنَ سَعِيدٍ لَمْ يُدْرِكُ مُعَاذَ بنَ جَبَل.

و(الغَرْزُ) هُوَ: رِكَابُ رَحْلِ البَعِيرِ، وَهُوَ مِثْلُ رِكَابِ سَرْجِ الدَّابَّةِ.

وفِي هَذا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: وُصَاةُ الإِمَامِ عَامِلَهُ بِالرَّفْقِ بِرَعِيَّتِهِ، وأَنْ يُحْسِنَ لَهُمْ خُلُقَهُ، وذَلِكَ أَنَّهُ مَنْ أَحْسَنَ (٢) خُلُقَهُ للنَّاسِ رَفَقَ بِهِمْ، ولَمْ يُؤْذِهِمْ، ولاَ تَجَبَّرَ عَلَيْهِمْ، وتَحْسِينُ الأَخْلاَقِ قَائِلاً إلى كُلِّ خَيْرٍ، والفَظَاظَةُ مَكْرُوهَةٌ، قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظَّاغَلِيظَ ٱلقَلْبِ لَانَفَشُوا مِنْ خَوْلِاً ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

* قَوْلُ عَائِشَةَ: «مَا خُيْرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ إِلاَّ أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنُ الْمُنسَانِ بِنَفْسِهِ إِلْمُمَا اللهِ عَلَى الْخِرِه، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: رِفْقُ الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ فِيمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَدِيمُ بِهِ الْعَمَلُ، وإذا حَمَّلَ نَفْسَهُ فِيمَا يُقَرِّبُهُ مِنَ اللهِ تَعَالَى، لأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَسْتَدِيمُ بِهِ الْعَمَلُ، وإذا حَمَّلَ نَفْسَهُ

⁽۱) موطأ ابن بكير، الورقة (۱۸۱أ)، نسخة تركيا، ورواه يحيى في موطئه (۳۳۵۰) عن مالك: أن معاذ بن جبل....إلخ.

⁽٢) في (ق): حسَّن.

⁽٣) من (ق)، وفي الأصل: وذكر.

المَشَقَّةُ (١) رُبَّمَا انْقَطَعَ فَلَمْ يَعْمَلْ شَيْئاً، وفِيهِ: تَرْكُ الإثْمِ، وتَرْكُ الإثْمِ أَيْسَرُ مِنْ طَلَبِ التَّوْبَةِ، وفِيهِ: العَفْوُ عَنِ النَّاسِ فِيمَا دُونَ الحُدُودِ، وإذا وَقَعَتِ الحُدُودُ، وازتَّفَعَتْ إلى الأَيْمَةِ لَمْ يَجِبْ لَهُمْ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهَا (٢)، وهَذا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاَقِ.

وهَذا الحَدِيثُ أَرْسَلَهُ مَالِكٌ، عَنِ الرُّهْرِيِّ، [عَنْ عَنْ بَرْ حُنَيْنِ، وأَسَنَدَهُ [عَبْ بُو حُنَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ حُنَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ حُنَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَغْنِيهِ "

عَلِيٌّ بِنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ المَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَغْنِيهِ "

يغْنِيهِ "

وهذا الحَدِيثُ هُو أَحَدُ الأَرْبَعَةِ أَحَادِيثُ النَّي هِي دَعَائِمُ الإسلامِ، ولِعَامَةِ والحَدِيثُ النَّي النَّي عَنْ النَّي والعَلِيثُ النَّالِثُ : قَوْلُهُ ﷺ : "الأَعْمَالُ بالنَّيَاتِ، المُسْلِمِينَ، ولِخَاصَّتِهِمْ "

ولكُلُ امْرِيءِ مَا نَوَى "

ولكُلُ امْرِيءِ مَا نَوَى "

ولكُلُ امْرِيءٍ مَا نَوَى "

والحَدِيثُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ ﷺ للذِي الْحَتَصَرَ لَهُ فِي الوَصِيّةِ: "لاَ تَغْضَبْ ".

⁽١) في (ق): مشقة.

⁽٢) في (ق): يعفوا عنها.

⁽٣) زيادة من (ق).

⁽٤) جاء في الأصل و(ق): عبد الرحمن عن عمرو، وهو خطأ.

⁽٥) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٣/ ١٣٨ بإسناده إلى عبد الله بن عمر العمري به، ورواه في المعجم الأوسط ٨ / ٢٠٢ بإسناده إلى عبيد الله بن عمر العمري عن الزهري به، وذكره الدار قطني في العلل ٣/ ١٠٨، وذكر الاختلاف فيه، ثم قال: والصحيح قول من أرسله عن على بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم.

⁽٦) في (ق) وخاصتهم، وهذا الحديث في صحيح مسلم.

⁽٧) رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وكذا الحديث بعده.

* قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: كَانَ الرَّجُلُ الذِي قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ اسْتَأْذَنَ عَلَيْهِ: • بِشْسَ ابنُ الْعَشِيرَةِ (٣٣٥٣) عُيَيْنَةَ بنَ بَدْرٍ الْفَزَارِيَّ، يَعْنِي: هَذَا بِشْسَ الرَّجُلُ (١).

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فِي هَذَا الحَدِيثِ مِنَ الفِقْهِ: أَلاَّ غِيبَةً فِي الفَاسِقِ إِذَا ذُكُرَتْ أَفْعَالُهُ، وقَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: «اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ، كَيْ ذُكِرَتْ أَفْعَالُهُ، وقِدْ جَاءَ فِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: «اذْكُرُوا الفَاسِقَ بِمَا فِيهِ، كَيْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ» (٢)، وفِي مُحَادَثَةِ النبيِّ يَتَلِيُّ لِذَلِكَ الرَّجُلِ _ الذِي قَالَ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ: "بِشْسَ ابنُ العَشِيرَةِ» وَضَحِكُهُ مَعَهُ _ رُخْصَةٌ فِي مُجَالَسَةِ مَنْ يُتَقَّى أَذَاهُ، يَذُكِلَ عَلَيْهِ: الْبَشْرَةِ، لأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِذْفَاعاً لِضُرَّهِ، وهَذَا كُلُّهُ مِنْ تَحْسِينِ الأَخْلاَقِ.

قَوْلُ سَعِيدِ بنِ المُسَبَّبِ: (فِي صَلاَحِ ذَاتِ البَيْنِ ٢٣٥١)، يَغْنِي: أَنْ يَسْعَى الإِنْسَانُ فِي الصَّلْحِ بَيْنَ مَنِ الْحَتَلَفَتْ كَلِمَتُهُمْ، وتَشَتَّتْ أُمُورُهُمْ مِنَ المُسْلِمِينَ، والسَّعِيُّ فِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ صَلاَةِ النَّافِلَةِ، ومِنْ صَدَقةِ التَّطَوُّعِ، وقَدْ أَمَرَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بالإِلْفَةِ، ونَهَى عَنِ الفُرْقَةِ، فَقَالَ [جَلَّ ثَنَاؤُهُ] (٣): ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِعَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا يَشَرَقُوا ﴾ [الناه: ١٢٨].

وقَوْلُ سَعِيدٍ: (وَإِيَّاكُمْ وَالْبَغْضَةَ، فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ)، يَغْنِي: أَنَّهَا حَالِقَةُ الدِّينِ لاَ حَالِقَةُ الشَّغْرِ، وذَلِكَ أَنَّهَا تُذْهِبُ بالدِّينِ وتُغَيِّرُهُ، ومَنْ أَحَبَّ لأَخِيهِ المُسْلِمِ مَا يُحِبُ لِنَفْسِهِ فَهُوَ مِنَ المُؤْمِنِينَ.

قَوْلُهُ: "لِكُلِّ دِينٍ خُلُقَ" [٢٣٥٩]، يَغْنِي: لِكُلِّ دِينِ شَرِيعَةٌ، "وخُلُقُ الإسْلاَمِ الحَيَاءُ"، يَغْنِي: الحَيَاءُ"، يَغْنِي: الحَيَاءُ اللهُ اللهُ [جَلَّ وَيَمْنَعُ مِنْ فِعْلِ مَا يَكْرَهُهُ اللهُ [جَلَّ وَعَمْنَعُ مِنْ فِعْلِ مَا يَكْرَهُهُ اللهُ [جَلَّ وَعَرَّأَهُ.

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٢٤ / ٢٦٢: هو عيينة بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، نسبه إلى جده الأعلى، وينظر: فتح الباري ١٨/١٢.

⁽٢) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (٢٢٠)، والعقيلي في الضعفاء ٢٠٢/، من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وقال العقيلي: ليس له من حديث بهز أصل ولا من حديث غيره، ولا يتابع عليه.

⁽٣) من (ق).

قالَ أَبُو عُمَرَ: إلاَّ فِي طَلَبِ العِلْمِ، فإنَّ الحَيَاءَ فِيهِ ضَعْفٌ، والاسْتِكْبَارُ فِيهِ مَذْمُومٌ، وقالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: مَا تَعَلَّمَ مُسْتَحِيٍّ، ولاَ مُسْتَكْبرٌ.

قَالَ عِيسَى: قَوْلُ الرَّجُلِ للنبيُ ﷺ: ﴿ عَلَّمْنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَ الْآلَاتِ]، [يَغْنِي: أَعِيشُ] (١)، وتَصْحَبَنِي الكَلِمَاتُ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: ﴿ لا تَغْضَبُ ، يُرِيدُ: أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَغْضَبْ حَسُنَتْ أَخْلاَقُهُ، وخَفَّتْ مَؤُونَتُهُ، وأَحَبَّهُ النَّاسُ.

* قَوْلُهُ: "لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ"[٢٣٦٣] يَعْنِي: لَيْسَ القَوِيُّ مَنْ يُصَارِعُ النَّاسَ فَيَعْلِبُهُمْ، "إِنَّمَا القَوِيُّ الذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ"، يَعْنِي: يَعْلِبَ نَفْسَهُ عِنْدَ غَضَبِهِ، فَيَمْنَعَهَا مِنْ إِنْفَاذِ مَا تُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَهُ.

* قَوْلُهُ: "إِيَّاكُمْ والطَّنَّ "الا المَّنِهُ عَلَيْهِ غَالِبَاً، ولاَ يَسْمَعُ مِنْهُ مَقَالَةَ نَاقِلِ عَنْهُ قَوْلَ سُوءِ، ظَنَّ سُوءِ إذا كَانَ الخَيْرُ عَلَيْهِ غَالِبَاً، ولاَ يَسْمَعُ مِنْهُ مَقَالَةَ نَاقِلِ عَنْهُ قَوْلَ سُوءِ، "فالظَّنُ أَكْذَبُ الحَدِيثِ"، وقَدْ قَالَ عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ: (مَنْ عَلِمَ مِنْ أَخِيهِ مُرُوءَةُ جَمِيلَةً فَلاَ يَسْمَعَنَّ فِيهِ مَقَالاَتِ الرَّجَالِ، ولا يَقْبَلُ إلاَّ مَا يَرَاهُ بِعَنِيهِ فِي أُمُورِ لاَ جَمِيلَةً فَلاَ يَسْمَعَنَّ فِيهِ مَقَالاَتِ الرَّجَالِ، ولا يَقْبَلُ إلاَّ مَا يَرَاهُ بِعَنِيهِ فِي أُمُورِ لاَ تَحْمِلُ تَأْوِيلاً، ومَنْ حَسُنَتْ عَلاَئِيتُهُ فَنَحْنُ [لِسَرِيرَتِهِ] (") أَرْجَا)، ثُمَّ قَالَ: (اللَّهُ إِنَّ المَحْقُ والبَاطِلِ أَرْبَعُ أَصَابِع)، وَوَضَعَ يَدَيْهِ بَيْنَ أُذُنيَهِ وعَيْنَيْهِ، فَقَالَ: (الحَقُّ أَنْ تَقُولَ: سَمِعْتُ بأُذُنيَّهِ وَعَيْنَيْهِ، فَقَالَ: (الحَقُّ أَنْ تَقُولَ: سَمِعْتُ بأُذُنيَّهِ وعَيْنَيْهِ، فَقَالَ: (الحَقُّ أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ بأُذُنيَّه، فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ الإِنْسَانُ فِي أَخِيهِ إلاً مَا يَرَاهُ بَعَيْنِهِ) (").

* وقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ المُوَطَّا: "لاتباغضوا" (٣٣٦٦) أي: لا يُبْغِضُ بَعْضَكُمْ
 بَعْضَا، ولا يُبْغِضْ بَعْضَكُمْ بَعْضَاً إلى بَعْض.

"ولاَ تَحَاسَدُوا"، يَعْنِي: لاَ تَتَنَافَسُوا فِي أُمُورِ الدُّنيا، حَتَّى يَحْسَدَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، فَيُولِّدُ ذَلِكَ بَيْنَكُم العَدَاوَةَ والبَغْضَاءَ.

⁽١) زيادة من (ق).

⁽٢) - من (ق)، وفي الأصل: لسرَّه بربه.

 ⁽٣) لم أجد هذا القول من سيدنا على فيما بحثت عنه في المصادر.

وقَوْلُهُ: ﴿ وَلاَ تَدَابَرُوا ﴾ يَغْنِي: لاَ يَغْرِضُ أَحَدُكُمْ عَنْ أَخِيهِ المُسْلِمُ بِوَجْهِهِ ﴾ ويُخسِنَ لَهُ ويُولِّيهِ دُبُرَهُ اسْتِثْقَالاً لَهُ ، بَلْ وَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهِ طَلِيقٍ ، ويُخسِنَ لَهُ خُلُقَهُ ، وقالَ ابنُ عُمَرَ: (البرُّ شَيءٌ هَيِّنٌ ، وَجْهٌ طَلِيقٌ ، وكَلاَمٌ لَيُنٌ) (١٠) .

وقَوْلُهُ: ﴿ وَلاَ تَجَسَّسُوا ﴾ ، يَغْنِي: لاَ يُرْسِلُ أَحَدُكُمْ مَنْ يَسْأَلُ لَهُ عَمَّا يُقَالُ فِيهِ مِنَ الشَّرِّ، والتَّجَسُّسُ ـ بالجِيمِ ـ : البَخثُ عَنْ أَخْبَارِ النَّاسِ، وسُوءُ الظَّنِّ بِهِم.

وقَوْلُهُ: «لاَ يَحِلُّ لأَحَدِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَبَالٍ» [قَالَ] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: هَذَا حَدٌّ مَوْقُوتٌ فِي مُهَاجَرَةِ الرَّجُلِ أَخَاهُ، ومَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الغِلِّ الذِي لاَ يَحِلُّ إِلاَّ فِي أَهْلِ البِدَعِ، أَو مَنْ يُجَاهِرُ بِالكَبَائِرِ لاَ يَسْتَحِي مِنَ اللهِ [جَلَّ وَعَزً]، ولاَ مِنَ النَّاسِ، أو ظَالِمٌ يَظْلِمُ النَّاسَ لاَ يُرَاقِبُ اللهَ [جَلَّ وَعَزً] فِيهِم، فَهُجْرَانُ هَوُلاَءِ مُبَاحٌ، وتَرْكُ مُجَالَسَتِهِم وَاجِبَةٌ، ولاَ غِيبَةَ فِيهم.

قِيلَ لِمَالِكِ: الرَّجُلُ يَهْجُرُ أَخَاهُ ثُمَّ يَبْدُوَ لَهُ فَيُسَلِّمُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ وَهُوَ مُخْتَنِبٌ لِكَلَامِهِ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يَكُنْ مُؤْذِياً لَهُ لَمْ [يَتَبَرَّءُ](٢) مِنَ الشَّخْنَاءِ حَتَّى يُكُلِّمَهُ، ويُسْقِطَ مَا كَانَ مِنْ هُجْرَانهِ أَخَاهُ.

وقالَ غَيْرُهُ: وهَذا فِي غَيْرِ الفَاسِقِ المُعْلِنِ الفِسْقَ الذِي لاَ يَقْبَلُ المَوْعِظَةَ إذا وُعِظَ، فَهُجْرَانُ هَذا مُبَاحٌ، ولاَ غِيبَةَ فِيهِ إذا ذُكِرَتْ أَفْعَالُهُ.

* وقَوْلُهُ: «انْزُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِينَا»(١٣٣٦)، يَغْنِي: اتْزُكُوا هَذَيْنِ المُتَصَارِمَيْنِ غَيْرَ مَغْفُورٍ لَهُمَا حَتَّى يَرْجِعَا عَنْ هُجْرَانِهِمَا، فإذا كَانَ الهُجْرَانُ مَانِعَا للغُفْرَانِ لَمْ يَنْبَخ للمُسَلِّمَيْنِ أَنْ يَتَمَادَيا فِيهِ فَوْقَ ثَلاَثٍ.

* * *

⁽١) رواه ابن أبي الدنيا في كتاب الصمت (٣١٦)، والبيهقي في شعب الإيمان ٦ / ٢٥٥.

⁽٢) من (ق)، وفي الأصل: يبر.

تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللَّبَاسِ والانْتِعَالِ

*قَالَ أَخْمَدُ بنُ خَالِدٍ: أَذْرَكَ زَيْدُ بنُ أَسْلَمَ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ ولَمْ يَرْوِ عَنْهُ، وحَدِيثُهُ عَنْهُ مُرْسَلٌ فِي المُوَطَّأ [٣٣٧٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَعْنَى كَسْرِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ للقِثَّاءِ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدِي النبيِّ بَيْ لِكَيْ لِكَيْ يُرِيهِ أَنَّهُ للأَكْلِ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وحُكْمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنِ يَدِي ضَيْفِه خَبْزًا أَنْ يُكَسِّرَهُ لِكَي يَرَى الضَّيْفُ أَنَّهُ للأَكْلِ وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: ومَعْنَى قَوْلِ النبيِّ ﷺ لِجَابِرٍ: امَنْ أَبَنَ لَكُمْ هَذَا الجِرُو قِنَّاءً؟ ، وسُؤَالُهُ عَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ اسْتَغْرَبَهُ فِي ذَلِكَ المَكَانِ الذِي كَانُوا فِيهِ، ولَمْ يَرِدْ بِسُؤَالهِ لَهُ عَنْهُ هَلْ هُوَ مِنْ حَلاَلِ أَوْ مِنْ حَرَامٍ؟ وحُكْمُ مَنْ وُضِعَ كَانُوا فِيهِ، ولَمْ يَرِدْ بِسُؤَالهِ لَهُ عَنْهُ هَلْ هُوَ مِنْ حَلاَلِ أَوْ مِنْ حَرَامٍ؟ وحُكْمُ مَنْ وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامٌ أَنْ يَأْكُلُ إِذَا احْتَاجَ إلى الأَكْلِ ولاَ يَسْأَلُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَبِيثَ المَكْسَبِ، فَلاَ يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ.

وكَرِهَ النبيُ ﷺ لِمَنْ يَجِد الثَيَابَ أَنْ يَلْبَسَ الخَلِقَ، ولا سِيَّما عِنْدَ مُلاَقَاةِ العَدُو، وقَدْ أَمَرَ اللهُ [سُبْحَانَهُ] (١) المُسْلِمِينَ أَنْ يَعُدُّوا للمُشْرِكِينَ مَا اسْتَطَاعُوا مِنْ قُوَّةِ، وَلِذَلِكَ دَعَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ حِينَ خَلَعَ عَنْهُ الخَلِقَ ولَبِسَ مَا تَجَمَّلَ بِهِ فَاسْتُجِيبَ دُعَاؤُهُ [فِيهِ] (٢)، وقُتِلَ فِي سَبيلِ [اللهِ جَلَّ وعَزً] (٣) شَهيدًا.

⁽١) من (ق).

⁽۲) من (ق).

⁽٣) من (ق).

يَغْنِي: إِذَا أَوْسَعُ اللهُ [جَلَّ وَعَزًّ] عَلَيْكُمْ فِي الحَلاَلِ فَأَوْسِعُوا مِنْهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ فِي اللَّبَاسِ وغَيْرِه، وعَلَى أَهْلِيكُمْ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَرَفاً.

وقَوْلُهُ: (جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ) ، قالَ ابنُ وَهْبِ: هُوَ أَنْ يَلْبَسُ الرَّجُلُ ثَوْبَيْنِ فِي الصَّلاَةِ، ويُنقِيهُمَا مِنَ الوَسَخِ، وصَلاَةُ الرَّجُلِ فِي ثَوْبَيْنِ مَأْمُورٌ بهِ، وصَلاَتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ مَا أَمُورٌ بهِ، وصَلاَتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ مَا أَمُورٌ بهِ، وصَلاَتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ مَا أَمُورٌ بهِ، وصَلاَتُهُ فِي ثَوْبَيْنِ مَا مُؤْلِ النبيِّ ﷺ حِينَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «أُولِكُلِكُمْ ثَوْبَانِ؟» (١) ، فأَجَازَ ذَلِكَ عِنْدَ العَدَم.

[قال] عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَجَازَ مَالِكٌ للرَّجُلِ(٢) لِبَاسَ الْمَلاَحِفِ^(٣) الْمُعْصَفَّرَةِ فِي البيُوتِ وفِي أَفْنِيةِ الدُّورِ، وكَرِهَ لِبَاسَهَا فِي الْمَحَافِلِ، وعِنْدَ الْخُرُوجِ إلى الأَسْوَاق.

وفِي غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: "أَنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَبْسِ القَسِيِّ، وعَنِ المُعْصَفَرِ مِنَ الثَّيَابِ فِي المُعْصَفَرِ مِنَ الثَّيَابِ فِي مَحَافِلِ الرُّجَالِ.

(1)

* * *

(١) رواه البخاري (٣٥١)، ومسلم (٥١٥)، عن أبي هريرة.

 ⁽۲) إلى هنا انتهت نسخة الأصل وهي المصورة من الخزانة العامة بالرباط، وما كان بعد ذلك إلى نهاية الكتاب فهو من نسخة القيروان.

⁽٣) الملاحف جمع ملحفة _ بكسر الميم وهي الملاءة التي يلتحف بها .

⁽٤) رواه مسلم (٢٠٧٨)، من حديث علي بن أبي طالب.

⁽٥) ما بين المعقوفتين لم يظهر في (ق)، ووضعت ما يتناسب مع السياق.

 ⁽٦) سقط عدد من الأوراق، وفيها سبعة أبواب من الموطا، وهي بقية ما جاء في كتاب اللباس، من صفحة ١٣٣٨، إلى صفحة ١٣٤٦.

[تَفْسِيرُ كِتَابِ صِفَةِ النبيِّ ﷺ](١)

* قالَ أَنَسٌ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْسَ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ "٣٤٠٣)، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالطَّوِيلِ البَائِنِ "٣٤٠٣)، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالطَّوِيلِ المُتَفَاوِتِ، وَلَمْ يَكُنْ بِالقَصِيرِ، كَانَ رَبْعَ القَامَةِ.

* وقَوْلُهُ: «ولَيْسَ بِالأَبْيَضِ الأَمْهَقِ»، يَغْنِي: لَمْ يَكُنْ بِالشَّدِيدِ البَيَاضِ الذِي يَتَوَهَّمُهُ النَّاظِرُ إليهِ بَرَصَاً مِنْ شِدَّةِ بَيَاضِهِ، وكَانَ بَيَاضَهُ مُشْرَباً بِحُمْرَةٍ.

"ولَمْ يَكُنْ بِالآدَمِ"، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ شَدِيدَ السُّمْرَةِ.

"ولا بالجَعْدِ القَطَطِ» ، يَعْنِي: الشَّدِيدَ الجُعُودَةِ.

"ولا بالسَّبِطِ"، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ مُرْسَلَ الشَّعْرِ، كَانَ وَسَطَ الخِلْقَةِ ﷺ.

وَوَصَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِيسَى بنَ مَرْيَمَ ﷺ بالصُّورَةِ التِّي خَلَقَهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ، وَرَأَهُ يَطُوفُ بالبَيْتِ [٣٤٠٥]، وهَذِه رُؤْيَةُ حَقَّ، لأَنَّ الشَّيَاطِينَ لاَ تَتَمَثَّلُ فِي صُورَةِ الأَنْبِيَاءِ، ولاَ شَكَّ فِي أَنَّ عِيسَى ﷺ فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ حَيٍّ، ويَفْعَلُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي خَلْقِهِ مَا يَشَاءُ.

وقِيلَ لِعِيسَى ﷺ المَسِيحُ مِنْ أَجْل سِيَاحَتِهِ فِي الأَرْضِ.

* وَوَصَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الدَّجَّالَ بِصُورَتِهِ، ودَلَّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ اللَّجَّالَ يَدْخُلُ مَكَّةً، ولَيْسَ يَدْخُلُ المَدِينَةَ، لأنَّ المَلاَئِكَةَ الذينَ عَلَى أَنْقَابِهَا يَمْنَعُونَهُ مِنْ دُخُولِهَا.

⁽١) ما بين المعقوفتين من الموطأ.

وَقَوْلُهُ فِي الدَّجَّالِ: «كَأَنَّ عَبْنَهُ مِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»، قَالَ الأَخْفَشُ: يَغْنِي كَأَنَّهَا عَنَبَةٌ قَدْ طَفَتْ وامْنَلاَتْ وبَرَزَتْ.

وقالَ غَيْرُهُ: «كَأَنَّهَا عَنَبَةٌ طَافِيَةٌ» ، يَغْنِي: قَدْ ذَهَبَ ضَوْئُهُا وتَغَيَّضَتْ، ومِنْهُ قِيلَ لَهُ: المَسِيحُ، لأَنَّهُ مَمْسُوحُ العَيْنِ.

* قَالَ أَخْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: أَوْقَفَ مَالِكٌ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: «خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ» وَهِيَ السُّنَّةُ التِّي الفِطْرَةِ» وَهِيَ السُّنَّةُ التِّي سَنَّهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَرَوَاهُ ابنُ عُيَيْنَةً، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، أَنَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الفِطْرَةِ»، وذَكَرَ الحَدِيثَ وأَسْنَدَهُ (١٠).

الخِتَانُ سُنَّةً فِي الرِّجَالِ، وأَوَّلُ مَنْ فَعَلَهُ إِبْرَاهِيمُ ﷺ.

وقالَ عَبْدُ المَلِكِ بنُ حَبِيبٍ: أَوَّلُ مَنْ شَابَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ، فَسَأَلَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ عَنْ مَعْنَى الشَّيْب، فَأَوْحَى اللهُ جَلَّ وَعَزَّ إليهِ أَنَّهُ وَقَارُ^(٢).

وكَرِهَ مَالِكٌ حَلْقَ الشَّارِبِ كُلَّهُ وعَابَهُ، ورَأَهُ مُثْلَةً، وقَدْ كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ إذا أَكْرَبَهُ أَمْرٌ فَتَلَ شَارِبَهُ، ولَوْ كَانَ مَحْلُوقَا مَا وَجَدَ مَا يَفْتِلُ مِنْهُ^(٣).

* * *

⁽١) رواه البخاري (٥٥٥٠)، ومسلم (٢٥٧)، بإسنادهما إلى سفيان بن عيينة به.

⁽٢) رواه ابن عبد البر في التمهيد ٢٢/ ١٣٩ من قول سعيد بن المسيب.

 ⁽٣) رواه أحمد في كتاب العلل ٢/ ٧٣، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١ /١٠٠٠ بإسنادهما إلى عبد الله بن الزبير به.

بابُ الأَكْلِ بالشَّمَالِ، والطَّعَامِ، والشَّرَاب، والعَمَلِ فِي ذَلِكَ

مَعْنَى كَرَاهِيةِ النبيِّ ﷺ عَنْ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَو يَشْرَبَ بِشِمَالِهِ (٢٤١١)	
أُجْلِ أَنَّهُ مَنْ فِعْلِ الشَّيْطَانِ، ولاَ يَنْبَغِي أَنْ يَمْتَثِلَ شَيءٌ مِنْ فِعْلِهِ، فَاليَدُ اليُمْنَى	مِن
لُلِ والشُّرْبِ والمُنَاوَلةِ، واليُسْرَى للإسْتِنْجَاءِ وشِبْهِ ذَلِكَ.	للأكأ

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «رُدُوا المِسْكِينَ ولَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ» [٢٤١٥]``																																						
		•	•																	•	 •		•	•	•		•	•	•		•		. •		. •	•	٠	•
					•												•	•						•						•		•		•		. •	•	•

[قَوْلُ أَبِي طَلْحَةَ لأَمْ سُلَيْم: (لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ] (٢) رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَعِيفًا أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ) [٣٤٣١]، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِجَازَةِ الشَّهادَةِ عَلَى الصَّوْتِ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَلْحَقَهُ مِنْ أَلَمِ الجُوعِ مَا يَلْحَقُ البَشَرِ مِنْ ضَعْفِ الصَّوْتِ، وَضَعْفِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجُوعِ، وقَالَ: ﴿إِنَّهُ بِنْسَ الضَّجِيعُ (٣)، البَدَنِ، وقَدِ اسْتَعَاذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الجُوعِ، وقَالَ: ﴿إِنَّهُ بِنْسَ الضَّجِيعُ (٣)،

⁽١) سقطت ورقة أو أكثر بعد هذا الموضع، وفيها تفسير أربعة أبواب من الموطأ، من صفحة ١٣٥٧، إلى صفحة ١٣٥٧.

 ⁽۲) ما بين المعقوفتين زدتها من الموطأ وبما يتناسب مع السياق، وذلك لضياع الورقة السابقة.

⁽٣) رواه أبو داود (١٥٤٧)، والنسائي (٥٤٦٨)، وابن ماجه (٣٣٥٤)، من حديث أبي هريرة.

فَوَجَّهَتْ حِينَثِذٍ أُمُّ [سُلَيْمٍ] (١) أَقْرَاصَاً مِنْ شَعِيرٍ لَفَتْهَا بِبَعْضِ خِمَارِهَا، وأَعْطَتْهَا أَنَسَ بنَ مَالِكِ، وطَرَحَتْ فَصْلَةَ الخِمَارِ عَلَى ظَهْرِ أَنَسٍ.

فِفِي هَذَا مِنَ الفِقْهِ: سَدُّ الرَّجُلِ خَلَّةَ أَخِيهِ إذَا عَلِمَ مِنْهُ حَاجَةٌ نَزَلَتْ بِهِ مِنْ حَيْثُ لاَ يَسْأَلُهُ ذَلِكَ، وهَذَا مِنْ مَكَارِم الأَخْلاَقِ.

وعَلِمَ النبيُ ﷺ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ يَسُرُّهُ مَسِيرَهُ إليهِ هُوَ وأَصْحَابُهُ، ولِذَلِكَ لاَقَاهُ أبو طَلْحَةَ مَسْرُوراً بهِ وبأَصْحَابِهِ، ولَيْسَ العَمَلُ عَلَى ظَاهِرِ هَذَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّ هَذَا لاَ يَخْتَمِلُهُ كُلُّ النَّاسِ، ولِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ: مَنْ دُعِيَ إلى طَعَامِ وَلِيمَةٍ أَو غَيْرِهَا فَلاَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْمِلَ مَعَهُ غَيْرَهُ، إذْ لاَ يَذْرِي هَلْ يُسَرُّ ذَلِكَ صَاحِبُ الوَلِيمَةِ أَمْ لاَ.

قَالَ مَالِكٌ: إِلاَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ: (ادْعُ مَنْ لَقِيتَ)، فَمُبَاحٌ لَهُ حِينَفِذٍ أَنْ يَحْمِلَ مَعَهُ عَيْرَهُ(٢).

وَفْي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ البَرَكَةُ فِي الثَّرِيدِ، لِفِعْلِهِ ذَلِكَ ﷺ، وفِيهِ: إبَاحَةُ أَكْلِ الطَّعَامِ المَادُومِ، والأَكْلُ حَتَّى يَشْبَعُ الإِنْسَانُ، وأَنْ لاَ يَجْلِسَ عَلَى مَائِدَةِ الطَّعَامِ الطَّعَامِ المَادُومِ، والأَكْلُ حَتَّى يَشْبَعُ الإِنْسَانُ، وأَنْ لاَ يَجْلِسَ عَلَى مَائِدَةِ الطَّعَامِ أَكْثَرَ مِنْ عَشَرَةٍ إذَا كَانُوا جَمَاعَةً، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ «اثدَّنُ لِعَشَرَةٍ»، وظَهَرَتْ بَرَكَةُ النبيِّ عَنْ فِي هَذَا الطَّعَامِ اليَسِيرِ حَتَّى شَبِعَ مِنْهُ العَدَدُ الكَثِيرُ، وهذا مِنْ عَلاَمَاتِ نَبُرَّتِهِ ﷺ فِي هَذَا الطَّعَامِ اليَسِيرِ حَتَّى شَبِعَ مِنْهُ العَدَدُ الكَثِيرُ، وهذا مِنْ عَلاَمَاتِ نَبُرِّيَةِ وَاللّهُ الْعَدَدُ الكَثِيرُ،

قَالَ أَبُو عُمَرَ: وَذُكِرَ أَنَّ النَّبِيِّ ﷺ أَكُلَّ آخِرَ القَوْمِ، وهَذَا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَقِ.

* قَوْلُهُ ﷺ: "طَعَامُ الاثْنَيْنِ كَافِي الثَّلاَثَةِ (٣٤٣٦)، يَعْنِي: أَنَّهُ مَا يَشْبَعُ مِنْهُ اثْنَانِ مِن الطَّعَامِ يَكُفِي ثَلاَثَةَ رِجَالٍ، ويَرْوَى عَنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ أَنَّهُ هَمَّ فِي سَنَةِ مَجَاعَةِ أَنْ يَجْعَلَ مَعَ أَهْلِ كُلُّ بَيْتِ مِثْلَهُمْ عَلَى سَبِيلِ المُوَاسَاةِ، وقَالَ: (إنَّ الرَّجُلَ لاَ يَهْلِكُ عَلَى نِصْفِ قُوتِهِ)(٣).

⁽١) جاء في الأصل: سلمة، وهو خطا.

⁽٢) ينظر قول مالك في: التمهيد ١ / ٢٩٠.

 ⁽٣) ذكره ابن عبد البر في التمهيد ١٩/ ٢٥، والعيني في عمدة القاري ٥ / ١٠١.

* قَوْلُهُ ﷺ: «أَوْكُوا السَّقَاءَ» [٣٤٣٣]، يَعْنِي: أَرْبِطُوا فَمَ قِرْبَةَ المَاءِ بالوِكَاءِ، والركَاءُ: الخَيْطُ الذِي يُرْبَطُ بهِ فَمُ القِرْبَةِ.

وقَوْلُهُ: «خَمِّرُوا الإِنَاءَ»، يَعْنِي:غَطُّوا إِنَاءَ المَاءِ إِذَا كَانَ فِيهِ المَاءُ بِخِزْقَةٍ أَو غَيْرِهَا، والتَّخْمِيرُ: التَّغْطِيَةُ.

وَقَوْلُهُ: «أَغْلِقُوا البَابَ» ، يَغْنِي: أَغْلِقُوا أَبْوَابَ البيُوتِ إِذَا نِمْتُمْ بِاللَّيْلِ.

"وأَطْفِئُوا المَصَابِيحَ"، يَعْنِي عِنْدَ النَّوَمِ، "فَإِنَّ الشَّبْطَانَ لاَ يَفْنَحُ غَلَقاً، ولاَ يَجِلُّ وِكَاءً، ولاَ يَكْشِفُ إِنَاءً"، وأَمَرَ بإطْفَاءِ المَصَابِيحَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّ الفَأْرَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الفَتِيلَةَ مِنَ القِنْدِيلِ وَهِيَ مَوْقُودَةٌ، فَيَكُونُ ذَلِكَ سَبَباً لِحَرْقِ البَيْتِ، وقَدْ عُرِضَ مِثْلُ هَذا بالمَدِينَةِ فَكَانَ ذَلِكَ سَبَباً لِحَرْقِ البَيْتِ ومَا كَانَ دَاخِلُهُ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي الضَّيْفِ: "جَائِزَتُهُ يَوْمٌ ولَيْلَةٌ"[٣٤٣٤]، يَعْنِي: يُكْرِمُهُ ضَيْفُهُ بِأَطْيَبِ طَعَامِهِ يَوْمَاً ولَيْلَةً، ثُمَّ يُقَدِّمُ إليهِ بَعْدَ ذَلِكَ مَا تَيَسَّرَ عِنْدَهُ.

* قالَ: "والضِّيَافَةُ ثَلاَثَةُ أَيَّام، ومَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ"، فَلاَ يَسْتَبِيحُ أَكُلَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلاَثَةِ الأَيَّام إِلاَّ مَنْ تُحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ.

قالَ ابنُ وَضَّاحِ: قَالَ سَحْنُونُ: إِنَّمَا الضِّيَافَةُ عَلَى أَهْلِ القُرَى، وأَمَّا فِي الحَضَرِ فالفِنْدِقُ يَنْزِلُ فِيهِ [المُسَافِرُ](١).

قَالَ أَبُو عُمَرَ: مِنْ مَكَارِمِ الآخْلاَقِ أَنْ يَضِيفَ الإِنْسَانُ صَدِيقَهُ فِي بَادِيةٍ كَانَ أَو حَاضِرَةٍ، وقَدْ حَضَّ عَلَى الضَّيَافَةِ خِيَارُ النَّاس، وسَلَفُ الأُمَّةِ.

وَقَالَ أَهْلُ التَّفْسِيرُ فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ ﴿ لَا يُحِبُ اللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوَّهِ مِنَ الْفَرِيا اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

⁽۱) نقل قول سحنون: ابن عبد البر في التمهيد ۲۱ /٤٣، وفي الاستذكار ۱۰ / ۲۱، وما كان بين المعقوفتين زيادة منه.

صَدِيقِهِ فَلَمْ يُحْسِنْ ضِيَافَتَهُ: إِنَّ فُلاَناً قَصَّرَ فِي أَمْرِي، فَأُبِيحَ لَهُ القَوْلُ فِيهِ ومَلاَمَتِهِ('').

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ] (٢): فِي حَدِيثِ جَابِرِ بنِ عَبْدِ اللهِ حِينَ بَعَثَهُ النبيُّ ﷺ فِي جُمْلَةِ السَّرِيَّةِ النِّي وَجَّهَهَا قِبَلِ السَّاحِلِ (٣٤٣٦)، مِنَ الفِقْهِ: مُوَاسَاةُ النَّاسِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا عِنْدَ عَدَمِ الأَقْوَاتِ، ونَظَرُ الإمَامِ فِي ذَلِكَ، وفِيهِ إِبَاحَةُ أَكْلِ مَا رَمَى بهِ البَحْرُ مَنْتَا مِنْ دَوَاتِهِ.

وقَالَ أَبُو عُمَرَ: لَمْ يَأْكُلُوا ذَلِكَ الحُوتَ المَيَّتَ عَلَى وَجْهِ مَا تُؤْكَلُ عَلَيْهِ المَيْتَةُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إليهَا، وذَلِكَ أَنَّهُمْ أَقَامُوا عَلَى ذَلِكَ الحُوتِ أَيَّامَا يَأْكُلُونَ مِنْهُ، والمُضْطَرُ إلى المَيْتَةِ إِنَّمَا يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ قَالَ عِنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ قَالَ عِنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ قَالَ عِنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ قَالَ عَنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ قَالَ عَنْهَا بِطَلَبِ المُبَاحِ مِنَ القُوتِ، وقذ

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عِيسَى ﷺ لأَصْحَابِهِ: «عَلَيْكُمْ بالمَاءِ الفَرَاحِ» [٣٤٣٩]، يَغْنِي: عَلَيْكُمْ بِشُرْبِ المَاءِ الذِي لاَ يُخَالِطُهُ شَرَابٌ غَيْرُهُ.

﴿ وَالْبَقْلُ الْبَرِّيُ ۗ ، يَغْنِي : الْبَقْلَ الَّذِي تُنْبِتُهُ الأَرْضُ بِغَيْرِ مَؤُنَةٍ وَلاَ زِرَاعَةٍ .

وَقَوْلُهُ فِي خُبْزِ البُرِّ: ﴿لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِهِ ﴾، يَعْنِي: لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِ النَّعِيمِ فِي الدُّنيا فَخُذُوا مِنْهَا بِالقَصْدِ.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: هَذَا فِي شَرِيعَةِ عِيسَى ﷺ لاَ فِي شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، لأَنَّ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى أَبَاحَ [لِهَذِه](١) الأُمَّةِ أَكُلَ الطَّيْبَاتِ مِنَ الحَلاَلِ، وقَدْ أَكَلَ النَّيْبَاتِ مِنَ الحَلاَلِ، وقَدْ أَكَلَ النَّيْ عَنْدَ أَبِي الهَيْثُمِ بِنِ التَّيْهَانِ الخُبْزَ، واللَّحْمَ، وشَرِبَ الماءَ العَذْبِ، ثُمَّ النبيُ ﷺ عِنْدَ أَبِي الهَيْثُمِ بِنِ التَّيْهَانِ الخُبْزَ، واللَّحْمَ، وشَرِبَ الماءَ العَذْبِ، ثُمَّ

⁽١) ينظر: تفسير ابن سلام باختصار ابن زمنين ١ / ١٨٢، وتفسير الطبري ٦/٦.

 ⁽٢) جاء في الأصل: (ع) وهو اختصار لاسم المصنف، وقد أبدلته بذكره الصريح مع إضافة
 كلمة (قال) للتوضيح، وكذا فعلت ما سيأتي مثله بعد ذلك.

⁽٣) رواه أبو داود (٨٣)، والترمذي(٦٩)، والنسائي (٥٩)، وابن ماجة (٣٨٦)، من حديث أبي هريرة.

⁽٤) في الأصل: هذه، وما وضعته هو الذي يقتضيه السياق.

قَالَ لأَصْحَابِهِ الذِينِ أَكَلُوا مَعَهُ: التَّسُئَلُنَّ عَنْ نَعِيمٍ هَذَا اليَوْمِ (٣٤٤٠)، يَغْنِي: تَسْأَلُونَ عَنْهُ سُؤَالَ امْتِنَانِ، لاَ سُؤَالَ حِسَابِ، ولا سُؤَالَ مُنَاقَشَةٍ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: أَذْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الحَدِيثَ فِي كِتَابِ الجَامِعِ فِي إثْرِ حَدِيثِ عِيسَى بَنِ مَرْيَمَ ﷺ، لِكَيْ يُرِي النَّاسَ تَوْسِعَةَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عَلَى هَذِه الأُمَّةِ فِي أَكْلِ طَيْبَاتِ الطَّعَامِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فِي قَوْلِ النبيِّ ﷺ لأَبِي الهَيْثُم حِينَ هَمَّ بِذَبْعِ الشَّاةِ، فَقَالَ لَهُ: «نَكُبْ عَنْ ذَاتِ اللَّرِيْ»، يَعْنِي: انْرُكْ ذَبْعَ ذَاتِ اللَّبَنِ.

فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: تَرْكُ ذَبْحِ ذَوَاتِ اللَّبَنِ التِّي يَعِيشُ أَهْلُهَا مِنْ لَبَيْهَا، وفِيهِ أَيْضًا: قُصُودُ الإخْوَانِ إلى أَبْيَاتِ إِخْوَانِهِمْ لأَكْلِ طَعَامِهِمْ عِنْدَ الحَاجَةِ إلى الطَّعَامِ، وفِيهِ: إِكْرَامُ الرَّجُلِ زُوَّارَهُ بأَطْيَبَ طَعَامِهِ، وهَذا مِنْ مَكَارِمِ الأَخْلاَقِ، وَصِلَةِ الإِخْوَانِ بَعْضَهُمْ بَعْضَاً.

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: كَانَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَكُولاً، ولَذِلَكَ أَكَلَ الصَّاعَ مِنَ التَّمْرِ، ولَعَلَّهُ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ طَعَامَا قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى أَضَرَّ بِهِ الجُوعُ ٢٤٤٢].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: النَّمْرُ إذا نُزِعَ نَوَاهُ ذَهَبَ نِصْفُهُ، وإنَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ الصَّاعِ الذِي وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْ عُمَرَ نِصْفُ الصَّاعِ، وفِي أَكْلِ عُمَرَ لِجَمِيعِه فِي مَرَّةِ وَاحِدَةً مِنَ الفِقْهِ: إبَاحَةُ الشَّبَع مِنْ أَكْلِ الطَّعَامِ الطَّيْبِ إذا كَانَ مِنْ حَلاَلٍ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ للَّذِي أَكَلَ مَعَهُ الخُبْزَ بِالسَّمِنِ: (كَانَّكَ مُقْفِرٌ) [٣٤٤١]، يَعْنِي بِالمُقْفَرِ: الذِي لاَ شَيءَ لَهُ، فَلَمَّا ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَنَّهُ لَمْ يَرَ سَمْنَا ولاَ أَكُلاَ عَلِمَ أَنَّ النَّاسَ فِي حَاجَةٍ، فَقَالَ: (لاَ آكُلُ سَمْنَا حَتَى يَحْيَا النَّاسُ)، يَعْنِي: حَتَّى يُعْنَاثُ النَّاسُ بِالحَيَا والخَصْبِ، وأَرَادَ بِهَذَا عُمَرُ أَنْ يُشَارِكَ النَّاسَ فِي ضِيقِ عَيْشِهِمْ، وهَكَذَا يَفْعَلُ [أَهْلُ](١) العَدْلِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَكُلُ الجَرَادِ مُبَاحٌ، ولِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ حِينَ

⁽١) جاء في الأصل: (إليه)، وما وضعته هو المناسب لسياق الكلام.

سُئِلَ عَنْهُ، فَقَالَ: (وَدِدتُ أَنَّ عِنْدَنا قَفْعَةً نَأْكُلُ مِنْهُ)[٣٤٤٣] يَغْنِي: لَيْتَ عِنْدَنا قَفَّة مَمْلُوثَةً مِنْ جَرَادٍ نَأْكُلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لاَ يُؤْكُلُ الجَرَادُ إِلاَّ بِذَكَاةٍ، لأَنَّهُ مِنْ صَيْدِ البَرِّ الذِي يَتَولَّدُ فِيهِ، وذَكَاتُهُ قَطْعُ أَرْجُلِهِ وأَجْنِحَتِهِ، أَو يُسْوَى فِي النَّارِ وَهُوَ حَيِّ، فإنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْنَعَ بهِ شَيْءٌ مِنْ هَذا لَمْ يُؤْكُلْ لأَنَّهُ مَيْتَةٌ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حِينَ بَعَثَ إِلَى أُمّه فِي الطَّعَامِ الذِي أَرَادَ أَنْ يُكْرِمَ بِهِ زُوَّارَهُ [٢٤٤٤]، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: إِكْرَامُ الرَّجُلِ إِخْوَانَهُ الذِينَ يَزُورُونَهُ بِطَعَامِه، وأَنْ لاَ يَحْتَقِرَ الإِنْسَانُ شَيْئاً يُقَدِّمُهُ بَيْنَ يَدَيْ إِخْوَانِهِ، وَتَوْكُ القَوْمِ الأَكْلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى الطَّعَامِ، وشُكْرُ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عِنْدَ تَوَسُّعِهِ عَلَى العَبْدِ بِنِعْمَةٍ، لَمْ يَكُنْ طَعَامَنَا إِلاَّ لَمْ يَكُنْ طَعَامَنَا الأَلْفُودَانِ وَلَمَاءُ لَيْسَ بِأَسُودَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ الأَسْوَدَانِ) والمَاءُ لَيْسَ بِأَسُودَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ الأَسْوَدَانِ) والمَاءُ لَيْسَ بِأَسُودَ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، فَعَلَبَ أَحُدُهُمَا عَلَى الآخِرِ، كَمَا قِيلَ: (سُنَّةُ العُمَرَيْنِ) يَعْنُونَ جَمَعَ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، فَعَلَبَ أَحُدُهُمَا عَلَى الآخِرِ، كَمَا قِيلَ: (سُنَّةُ العُمَرَيْنِ) يَعْنُونَ صَعْمَ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، فَعَلَبَ أَحُدُهُمَا عَلَى الآخِرِ، كَمَا قِيلَ: (سُنَّةُ العُمَرَيْنِ) يَعْنُونَ سَنَّةً أَبِي بَكْرِ الصَّدُيقِ، وعُمَرَ بَنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الغَنَمِ: (امْسَخُ الرُّعَامَ عَنْهَا)، يَغْنِي: امْسَخُ مُخَاطَهَا. وقَوْلُهُ: (أَطِبْ مَرَاحَهَا)، يَغْنِي: نَظُفِ المَوْضِعَ الذِي تَرُوحُ إليه، وتَأْوِي فِيهِ. (فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابُ الجَنَّة)، يَغْنِي: هِيَ مِنْ طَعَامٍ أَهْلِ الجَنَّةِ، قَالَ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي أَهْلِ الجَنَّةِ: ﴿ وَأَمْدَدْنَهُم بِفَكِكُهُ وَلَحْرِ مِتَا يَنْنَهُونَ ﴾ [الطور: ٢٦]، يَغْنِي بهِ: لَحْمَ

و(النَّلَةُ منَ الغَنَمِ) هِيَ: القَلِيلَةُ مِنَ العَدَدِ، والثُّلَّةُ ـ بِرَفْعِ الثَّاءِـ الجَمَاعَةُ مِنَ النَّاس.

الضَّأن.

وقَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: (لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ فِيهِ الثَّلَّةُ مِنَ الغَنَمِ خَيْرٌ مِنْ دَارِ مَرْوَانَ) ، يَغْنِي: أَنَّ الزَّمَانَ يَتَغَيَّرُ بِتَغَيِّرِ أَهْلِهِ، وَيَشْتَدُ الحَالُ حَتَّى يَكُونَ حَالُةُ الفَارِّ بِدِينِهِ المُسْتَغْنِي بالغَنَمِ اليَسِيرَةِ خَيْرٌ مِنْ حَالَةٍ مَرْوَانَ بِنِ الحَكَمِ، ولَمْ يَكُنْ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ هَذَا إِلاَّ بِعِلْم سَمِعَهُ مِنَ النبيِّ ﷺ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ ابنِ عَبَّاسِ للَّذِي سَأَلَهُ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ لَبَنِ يَتِيمِهِ،

فَقَالَ لَهُ: (إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَتَهَا ١٣٤٤٦)، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تَطْلُبُ الضَّالَّةَ مِنْهَا حَتَّى تَرُدَّهَا.

(وتَهْنَأُ جَرْبًاهَا)، يَعْنِي: تَطْلِي الجَرْبَةَ مِنْهَا بالهِنَاءِ، وَهُوَ القَطِرَانُ.

(وَتَلُطُّ حَوْضَهَا)، يَعْنِي: تُطَيِّنُ الحَوْضَ الذِي تَصُبُّ فِيهِ لِهَا المَاءَ عِنْدَ شُرْبِهَا وَتُصْلحَهُ.

(فَاشْرَبْ غَيْرَ مُضِرُّ بِنَسْلٍ)، يَعْنِي: اشْرَبْ مِنْ لَبَنِهَا مَا لَمْ يَضُرُّ شُرْبُكَ بِأَوْلاَدِهَا فَيَمْنَعَهَمْ لَبَنُهَا.

(ولا تَنْهَكُ فِي الحَلْبِ)، يَعْنِي: لاَ تَسْتَقْصِ جَمِيعَ اللَّبَنِ الذِي فِي ضُرُوعِهَا.

فَفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: أَلاَّ يَأْكُلَ الرَّجُلُ مِنْ مَالِ يَتِيمِه إِلاَّ عِنْدَ خِدْمَتِهِ إِيَّاهُ، يَأْكُلُ بِقَدْرِ مَا يُسَاوِي خِدْمَتِهِ لَهُ، لأنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ قَدْ مَنَعَ مِنْ أَكُلِ أَمْوَالِ اليَتَامَى.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ لِجَابِرِ بِنِ عَبْدِ اللهِ حِينَ رَأَهُ قَدْ الشَّرَى لَحْمَا بِدَرْهَمٍ، فَقَالَ لَهُ: (أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِي بَطْنَهُ عَنْ جَارِهِ وابنِ عَمْه الشَّمَواتِ، ويُؤْثِرَ بِطَعَامِهِ جَارَهُ وابنَ عَمْه عَمْه /۲۰۱۳]، يَعْنِي: أَنْ يَصْبِرَ عَنْ أَكْلِ الشَّهَواتِ، ويُؤْثِرَ بِطَعَامِهِ جَارَهُ وابنَ عَمْه عِنْدَ الحَاجَةِ والضَّرَوُرَةِ، ثُمَّ نَزَعَ (') بالآيةِ التِّي أُنْزِلَتْ فِيمَنْ أَذْهَبَ طَيْبَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ اللهُ الحَاجَةِ والضَّرَوُرَةِ، ثُمَّ نَزَعَ (') بالآيةِ التِّي أُنْزِلَتْ فِيمَنْ أَذْهَبَ طَيْبَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ اللهُ اللهُ الإَنْرَافِ عَلَى اللهُ المَا اللهُ المَا اللهُ اللهُ

قَالَ بَعْضُ الفُقَهَاءِ: إِذْمَانُ أَكْلِ اللَّحْمِ يُقْسِي القَلْبَ، وإغْبَابُ أَكْلِهِ هُوَ الصَّوَابُ^(٢)، وقَالَ النبيُّ يَظِيُّ لِعَلِيُّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ تَرَكَ اللَّحْمَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ تَرَكَ اللَّهُ عَلْهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ عَنْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

* * *

⁽۱) يعني استدل.

⁽٢) يعني: أكله في يوم وتركه في يوم آخر، ومنه الحديث: (زر غبا تزدد حبا).

⁽٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان ٥/ ٩٢، وإسناده ضعيف، ويصح الحديث من قول علي.

بابُ فِي لِبَاسِ الخاتمِ إلى آخِر بَابِ الطَّيرَةِ وَالرُّوْيَا

*[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَجَازَ سَعِيدُ بنُ المُسَيَّبِ التَّخَتُّمَ، وَهُوَ مِنْ فِعْلِ النَّاسِ (٣٤٥٤)، وَالمُسْتَحْسَنُ فِي لِبَاسِ الخَاتَمِ أَنْ يُجْعَلَ فِي اليَدِ الشَّمَالِ، وذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَأْخُذَ الشَّيءَ بِيَمِينِهِ فَيَجْعَلَهُ فِي شِمَالِهِ، ولا بَاسَ أَنْ يَسْتَنْجِي الرَّجُلُ عِنْدَ الغَّائِطِ وفِي شِمَالِهِ خَاتَمٌ فِي فُصِّهِ نَقْشُ اسْمِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، قَالَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنَ العُلَمَاءِ.

ورَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ نَصْرِ بِنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَنَفِيِّ، [عَنْ هَمَّام](''، عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بِنِ مَالِكِ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ الخَلاَءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ)، قالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وإنَّمَا الْمَعْرُوفُ عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، عِنْ زِيَادِ بِنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ: (أَنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمَا مِنْ ذَهَب ثُمَّ نَبَذَهُ)('').

وَهَكَذَا رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، أَنَّ النبق عَلَمَ اللهِ ال

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وَقَعَ فِي غَيْرِ [مُوَطَّأً] (٣) يَحْيَى بنِ يَحْيَى: «الرَّفْقَةُ التِّي فِيهَا الجَرَسُ لاَ تَصْحَبُهَا المَلاَئِكَةُ (١)، ولِهَذا الحَدِيثِ تَرْجَمَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ

⁽۱) زیادهٔ من سنن أبی داود.

⁽٢) سنن أبي داود (١٩)، وتكملة كلامه: (والوهم فيه من همام، ولم يروه إلا همام).

⁽٣) في الأصل: الموطأ، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٤) رواه مسلم (٢١١٢)، وأبو داود (٢٥٥٥)، والترمذي (١٧٠٣)، من حديث أبي هريرة بنحوه.

الجَامِعِ مِنْ دِوَايةِ يَحْيَى: (مَا جَاءَ فِي نَزْعِ المَعَالِيقِ وَالجَرَسِ)[٥١٥].

* قَوْلُهُ ﷺ: "لاَ تَبْقِيَنَ فِي عُنُقِ بَعِيرٍ قِلاَدَةً مِنْ وَتَرٍ إِلاَّ قُطِعَتْ (٢٤٥٦)، إنَّمَا أَمَرَ النَّبُ ﷺ بِقَطْعِهَا مِنْ أَجْلِ أَنَّ الذِي عَلَقَهَا فِي عُنُقِ بَعِيرِه أَرَادَ بِتَعْلِيقِهِ إِيَّاهَا مُدَافَعَةَ العَيْنِ، وإنَّمَا للعَيْنِ الوُضُوءُ كَمَا أَمَرَ بِهِ النبِيُ ﷺ.

ومِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بنِ أَبِي سُلَيْمَانَ الكُوفِيِّ، أَنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: ﴿ فَلُدُوا الخَيْلَ ، وَلاَ تُقَلِّدُوا الخَيْلَ ، ولاَ تُقَلِّدُوهَا إِلَى الْفِتَنِ ، الْخَيْلَ ، ولاَ تُقَلِّدُوهَا إِلَى الْفِتَنِ ، وَلَا تَوْكَبُوهَا إِلَى الْفِتَنِ ، وَلَا تَقَلَقُ فِي عُنُقِ فَرَسِهِ وَتَراً يَطْلُبُ بِهِ ، إِن قَتَلَتَ عَلَيْهِ أَحَداً وأنتَ ظَالِمُ (٢٠).

ولاً بَاْسَ بِتَقْلِيدِ الْخَيْلِ قَلاَئِدَ الْعِهْنِ إِذَا لَمْ يُرِدْ مُقَلِّدُهَا بِتَقْلِيدِه إِيَّاهَا مُدَافَعَةَ الْعَيْنِ، وإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الزِّينَةَ، ولاَ بَأْسَ بِتَعْلِيقِ الكُتُبِ التِّي فِيهَا أَسْمَاءُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَعْنَاقِ الْمَرْضَى عَلَى جِهَةِ التَّبُّرِكِ بِهَا إِذَا لَمْ يُرِدْ مُعَلِّقُهَا عَلَى لَبْسِهِ بِذَلِكَ مُدَافَعَةَ الْعَيْنِ.

* قَالَ ابنُ وَضَّاحٍ: (الخَرَّارُ)[٢٤٥٩] الذِي اغْتَسَلَ فِيهِ سَهْلُ بنُ حُنَيْفٍ هِيَ عَيْنٌ بِخَيْبَرَ.

قالَ عِيسَى: مَعْنَى قَوْلهِ: (فَلْبَطَ سَهْلٌ)[٢٤٦٠]، أَيْ: صَرَعْتُهُ الحُمَّى، فأَمَرَ النبيُ ﷺ [حِينَ](٣) أَصَابَهُ بعَيْنِهِ أَنْ يَتُوضًا لَهُ.

قَالَ ابنُ نَافِع: صِفَةُ وُضُوئِهِ هُوَ: أَنْ يَغْسِلَ العَائِنُ وَجْهَهُ، وَيَذْيهِ، وَمِرْفَقَيْهِ، وَرُكْبَتَيْهِ، وأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ، وَدَاخِلَةُ إِزَارِهِ، وَهُوَ الطَّرَفُ المُتَدَلِّي الدَّاخِلُ إلى البَدَنِ

⁽۱) لم أجده من رواية حماد، وإنما وجدته من حديث أبي وهب الجُشَمي، رواه أبو داود (۲۵۵۳)، والنسائي (۳۵٦۵)، وأحمد ٤ /٣٤٥.

 ⁽۲) نقل قول وكيع بن الجراح: ابن عبد البر في التمهيد ۱۷ / ١٦٥، ونص العبارة التي نقلها عنه: (لا تركبوها في الفتن، فمن ركب فرسا في فتنة لم يسلم أن يتعلق به وتر، يطلب به إن قتل أحدا على فرسه في مخرجه في الفتنة عليه، وهو في خروجه ذلك ظالم)

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

مِنَ المِثْزَرِ، وَيُجْمَعُ ذَلِكَ الماءُ فِي إِنَاءٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى المَعِينِ، فَإِنَّهُ يَبْرَأُ بإذنِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: إذا اتَّهَمَ بِذَلِكَ أَحَداً وكَانَ بِذَلِكَ مَعْرُوفَا قُضِيَ عَلَيْهِ بِالوُضُوءِ كَمَا فَعَلَ النبيُّ ﷺ.

قَالَ: وإنَّمَا يُسْتَرْقَى للمَرِيضِ إذا لَمْ يُعْلَمْ مَنْ أَصَابَهُ بِعَيْنِهِ، فإذَا عُرِفَ مَنْ أَصَابَهُ بهِ أُمِرَ بالوُّضُوءِ.

قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِحَاضَنَةِ ابْنَيْ جَعْفَرِ بنِ أَبِي طَالِبٍ: «اسْتَزْقُوا لَهُمَا، فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ شَيِّ الْقَدَرَ لَسَبَقَتْهُ الْعَيْنُ»[٣٤٦٢] يُرِيدُ: أَنَّ الْعَيْنَ النِّي يَكُونُ الْوَعْكُ والْمَرَضُ بِسَبَبِهَا حَقٌ، وأَنْ الرُّقَى بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ

وأَسْمَانِهِ مِمَّا يُسْتَشْفَى بهِ المَعِينُ، وهَذا إذا لَمْ يُعْرَفْ مَنْ أَصَابِهُ بِعَيْنِهِ، وأَمَّا إذا عُرِفَ أُمِرَ بالوُضُوءِ، وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

- * [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ لِعُثْمَانَ بنِ أَبِي العَاصِي: «امْسَح الوَجَعَ سَبْعَ مَرَّاتِ، وقُلُ: أَعُوذُ بعِزَّةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وقُدْرَنِهِ مِنْ شَرَّ مَا أَجِدُ ١٢٤٧٠] هَذا الحَدِيثُ أَصْلٌ فِي أَنْ لاَ يَسْتَرِقِي الإنْسَانُ إلاَّ بأَسْمَاءِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتِهِ وكِتَابِهِ، الحَدِيثُ أَصْلٌ فِي أَنْ لاَ يَسْتَرِقِي الإنْسَانُ إلاَّ بأَسْمَاءِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَصِفَاتِهِ وكِتَابِهِ، وقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بالمُعَوِّذَاتِ ويَنْفَثُ، كَمَا يَنْفَثُ آكِلُ الزَّبِيبِ وقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلْمُعَوِّذَاتِ ويَنْفَثُ، كَمَا يَنْفَثُ آكِلُ الزَّبِيبِ إِللهُ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي صَحَةِ الأَجْسَامِ، إذا رَمَى بعُجْمِهِ مِنْ فِيهِ، وهَذَا كُلُهُ يَدُلُ عَلَى الرَّغْبَةِ فِي صَحَةِ الأَجْسَامِ، وَالاَسْتِعَانَةُ باللهِ جَلَّ وَعَزَّ مِنَ البَلاَءِ.
- * [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَرِهَ ابنُ وَهْبِ أَنْ يَرْقَي اليَهُودِيُّ أَو النَّصْرَانِيُّ المُسْلِمَ، وأَجَازَهُ مَالِكٌ إِذَا رَقَا بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لليَهُودِيَّةِ التِّي كَانَتْ تَرْقِي عَائِشَةَ، فَقَالَ لَهَا: (ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللهِ جَلَّ وَعزَّ)[٣٤٧٦]، يَعْنِي: أَرْقِيهَا بِكَلَامِ اللهِ جَلَّ وَعزَّ)[٣٤٧٦]، يَعْنِي: أَرْقِيهَا بِكَلامِ اللهِ جَلَّ وَعزَّ الذِي فِيهِ الشَّفَاءُ مِنْ كُلُّ دَاءٍ.
- * قَوْلُ النبيِّ ﷺ: ﴿ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ الذِي أَنْزَلَ الأَدْوَاءَ ﴿ ٢٤٧٤]، يَدُلُّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ كُلَّ دَاءٍ قَذْ جَعَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الأَرْضِ دَوَاءَهُ، فَالتَدَاوِي مُبَاحٌ، والاسْتِرْقَاءُ مُبَاحٌ، والاكْتِوَاءُ مُبَاحٌ، وتَرْكُ ذَلِكَ كُلُّهُ مُبَاحٌ لِمَنْ تَرَكَهُ واسْتَسْلَمَ

لأَمْرِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، وَرَضِيَ بِقَضَائهِ وَصَبرَ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ كُوَى النبيُّ ﷺ سَعْدَ بنَ زُرَارَةَ (١٠)، وكَوَى سَعْدَ بنَ مُعَاذٍ حِينَ قُطِعَ عِرْقَهُ يَوْمَ الخَنْدَقِ (٢)، وَفَعَلَ عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ مِثْلَ ذَلِكَ.

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي الحُمَّى: ﴿ أَبْرِدُوهَا بِالْمَاهِ ٣٤٧٩] قَالَ أَبُو عُمَرَ: مَغْنَاهُ أَنْ يَتَبَرَّدَ الْمَحْمُومُ بِالْمَاءِ عَلَى قَدْرِ مَا يَحْتَمِلُ، إمَّا يَغْسِلُ، أَو يُرَشُ، أَو يُبَلُّلُ، أو كَيْفَ مَا احْتَمَلَ، وَيُقَالُ: (اكْشِفِ البَّاسَ رَبَّ النَّاسِ لاَ شِفَاءَ إلاَّ شِفَاءُكَ).

* قَوْلُ النبيِّ ﷺ: «لاَ عَدْوَى الرّه ١٣٤٨٣]، يَعْنِي: أَنَّهُ لاَ يَتَحَوَّلُ شَيءٌ مِنَ الأَمْرَاضِ إلى غَيْر مَنْ بهِ المَرَضُ.

وقَوْلُهُ: «لاَ هَامَ، ولاَ صَفَرَ»، يَغْنِي: لاَ تَتَطَيَّرُوا بِالْهَامِ، كَتَطَيُّرِ أَهْلِ الجَاهِلِيَّةِ بِهَا، وذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إذا نَزَلَ طَيْرُ الهَامِ عَلَى بَيْتٍ خَرَجَ مِنْهُ مَيُّتٌ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِم النبيُ يَشِيِّةٍ فِي ذَلِكَ، وكَانُوا أَيْضَا يَقُولُونَ: إذَا كَثُرَتِ الصُّفَارُ فِي جَوْفِ الرَّجُلِ قَتَلَتْهُ، فَرَدَّ رَسُولُ اللهِ يَشِيَّةٍ هَذا مِنْ قَوْلِهِمْ، وأَوْجَبَ أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الفَاعِلُ لِذَلِكَ كُلّهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ: "ولا يَجِلُّ المُمْرِضُ عَلَى المُصِعُ"، يَغْنِي: لاَ يَجِلُّ صَاحِبُ الإبلِ المِرَاضِ، أَو المَاشِيةُ المَرِيضَةِ عَلَى صَاحِبِ المَاشِيةِ الصَّحِيحَةِ، فَرُبَّمَا مَرِضَتِ الصَّحَاحُ فَيَقَعُ فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا أَنَّ بِسَبِبِ حُلُولِ صَاحِبِ الإبلِ المَرِيضَةِ عَلَيْهِ مَرِضَتْ إبلُهُ، أَو مَاشِيتَهُ، فَسَادًا بِهَذَا الظَّنَّ.

⁽۱) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ٣٢١، من حديث أنس. وسعد بن زرارة هو أبو أمامة، ويقال له أسعد، وهو النقباء ليلة العقبة، وأول من بايع النبي على ليلتنذ، وقد شهد العقبة الأولى والثانية والثالثة، وكان نقيب بنى النجار، وهو أول من صلى الجمعة بالمدينة، مات قبل بدر سنة إحدى من الهجرة وهو أول من دفن بالبقيع، ينظر: تعجيل المنفعة ١/ ٣٢.

⁽۲) رواه أبو داود (۳۸٦٦)، وابن ماجه (۳٤٩٤)، وأحمد ۳ /۳۱۳، من حديث جابر بن عبد الله.

ومَنْ غَيْرِ حَدِيثِ مَالِكِ: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ يَثَلِيْهُ قِيلَ لَهُ: البَعِيرُ الجَرِبُ يَحِلُّ بالإبلِ فَتَجْرَبُ، فَقَالَ ﷺ: فَمَنْ أَعْدَى الأَوَّلُ؟ (())، يَعْنِي: أَنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ الذِي أَجْرَبَ الأُولَى هُوَ فَعَلَ بِهَذِه مَا فَعَلَ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: (لاَ عَدْوَى).

* وقِيلَ أَيْضَا فِي تَأْوِيلِ قَوْلهِ: "لاَ يَجِلُّ المُمْرِضُ عَلَى المُصِحِّ"، أَيْ: لاَ يَجِلُّ مَنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، وقَدْ قَالَ مَنْ أَصَابَهُ جُذَامٌ مَحِلَّةِ الأَصِحَّاءِ فَيُؤْذِيهِم بِذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، وقَدْ قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمَرْأَةِ المَجْذُومَةِ التِّي كَانَتْ تَطُوفُ بالبَيْتِ: (لَوْ جَلَسْتِي فِي عَمَرُ بنُ الخَطَّابِ للمَرْأَةِ المَجْذُومَةِ التِّي كَانَتْ تَطُوفُ بالبَيْتِ: (لَوْ جَلَسْتِي فِي بَيْنِكِ كَانَ خَيْرًا لَكِ)[١٦٠٣]، وإنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ رَائِحَةِ الجُذَامِ، والنَّطْرِ إليهَا.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَمْرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بإخْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وإغْفَاءِ اللَّحَى
 [٢٤٨٦]، قالَ ابنُ أَبِي زَيْدٍ: مَعْنَى هَذا أَنْ تُعْفَى اللَّحْيَةُ، وتُوَقَّرُ، ولاَ تُقَصَّ.

قَالَ مَالِكٌ : ولاَ بَاسَ بِالأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا طَالَتْ سَرَفَاً .

وقَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، وإنَّمَا قَالُوا ذَلِكَ لأَنَّهَا إذا طَالَتْ سَرَفَا سُمِجَتْ، وخَرَجَ صَاحِبُهَا بِذَلِكَ إلى حَدِّ الشُّهْرَةِ، فإذا أَخَذَ مِنْ طُولِهَا يَسِيرًا حَسُنَ ذَلكَ.

وَأَمَّا إِخْفَاءُ الشَّوَارِبِ فَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مِنْ طَرَفِ شَغْرِ شَارِبِهِ حَتَّى يَظْهَرَ طَرَفُ الشَّفَّة، لاَ حَلْقُهُ كُلُّهُ، لأنَّ حَلْقَهُ مُثْلَةٌ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: القُصَّةُ النِّي تَنَاوَلَهَا مُعَاوِيةُ بنُ أَبِي سُفْيَانَ مِنْ يَدِ الْحَرَسِيِ كَانَتْ جُمَّةً مِنْ شَعْرِ ٢٤٨٧]، وذَلِكَ أَنَّ المَرْأَةَ رُبَّمَا جَعَلَتْ عَلَى شَغْرِهَا جُمَّةً مِنْ غَيْرِ شَغْرِهَا لِكَيْ يَرَى مَنْ يَرَاهَا أَنَّهُ شَعْرُهَا، فَكَرِهَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، مَنْ أَجْلِ أَنَّ فَاعِلَةَ ذَلِكَ لَمْ تَرْضَ بِمَا أَعْطَاهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَغَيَّرَتْ خَلْقَهَا، كَفِعْلِ مِنْ أَجْلِ أَنْ فَاعِلَةَ ذَلِكَ لَمْ تَرْضَ بِمَا أَعْطَاهَا اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَعَيْرَتْ خَلْقَهَا، كَفِعْلِ الوَاصِلَة والمُسْتَوْصِلَةً، الوَاصِلَة والمُسْتَوْصِلَة،

⁽١) رواه البخاري (٥٣٨٧)، ومسلم (٢٢٢٠)، من حديث أبي هريرة.

يَعْنِي الفَاعِلَةَ ذَلِكَ والمَفْعُولَ بِهَا، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمَا تَعَاوَنتَا عَلَى تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وقَوْلُهُ فِي الحَدِيثِ: «إِنَّمَا هَلَكَ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِه نِسَاؤُهُمْ، فِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْم عُصَاةٍ كَانَ شَرِيكَا لَهُمْ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: فَرْقُ شَغْرِ الرَّأْسِ سُنَّةٌ، وقَدْ فَرَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَغْرَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُرْسَلاً [۲٤٨٨].

 « وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِغَيْرِ السَّوَادِ، وتَرْكُ الصَّبْغِ عِنْدَهُ مُبَاحٌ لِمَنْ تَرَكَ شَعْرَهُ غَيْرَ مَصْبُوغِ [٣٤٩٧].

أَجَازَ مَالِكٌ خِصَاءَ الأَنْعَامِ، لأَنَّهُ صَلاَحٌ لِلُحُومِهَا، وإنَّمَا يُكْرَهُ خِصَاءُ الخَيْلِ، والبَغَالِ، والحَمِيرِ لأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

* قَوْلُهُ ﷺ: "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ظِلَّهِ (٢٥٠٥]، يَعْنِي: يَجْعَلَهُمُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي سِنْرِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ.

فَذَكَرَ أَوَّلَهُمْ: «الإِمَامُ العَدْلُ»، يَغْنِي: الذِي يَقْصِدُ العَدْلَ بَيْنَ خَلْقِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ فِي جَمِيعٍ أُمُورِهِمْ، ومَا هُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ، فإذَا فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ لَهُ الأَجْرُ، وعَلَى الرَّعِيَةِ الشُّكْرُ، وإذَا جَارَ عَلَيْهِمْ كَانَ عَلَيْهِ الوِزرُ، وعَلَى الرَّعِيَةِ الصَّهْرُ.

قَوْلُهُ: "وشَابِّ نَشَأ فِي عِبَادِةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ"، يَعْنِي: أَطَاعَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ وَقُتِ عَقَلَ، [وَرَاضِياً](١) عَن اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: المَحَبَّةُ فِي ذَاتِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ عَلَى المُؤْمِنِينَ فَرْضٌ، وَهِيَ مِمَّا تُعِينُ عَلَى المُؤْمِنِينَ فَرْضٌ، وَهِيَ مِمَّا تُعِينُ عَلَى التَّقَرُّبِ إلى اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

وفِي هَذَا الحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ إِخْفَاءَ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ أَفْضَلُ مِنْ إغْلَانِهَا، لِقَوْلِهِ:

⁽١) زيادة يقتضيها السياق.

ا وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا»، وأَمَّا صَدَقَةُ الفَرْضِ فَإِعْلاَنُهَا أَفْضَلُ مِنْ إِخْفَائِهَا، قَالُونُ مِنْ إِخْفَائِهَا، قَالُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُحَمَّلَةَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البنره: ٢٧١]، يَعْنِي: صَدَقَاتِ التَّطَوُّع.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: رَوَى شُغْبَةُ، عَنْ [يَعْلَى] (١١) بِنِ عَطَاءِ، قالَ: سَمِعْتُ الوَلِيدَ بِنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ قالَ: لَقِيتُ عُبَادَةَ بِنَ الوَلِيدَ بِنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ قالَ: لَقِيتُ عُبَادَةً بِنَ اللّهِ الْمُعَادِبِثَ الذِي ذَكْرَهُ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمِ بِنِ دِينَادٍ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ (٢٠)، ثُمَّ ذَكَرَ الحَدِيثَ الذِي ذَكْرَهُ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمِ بِنِ دِينَادٍ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلاَنِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بِنِ جَبَلِ ٢٥٠٧].

قَالَ أَحْمَدُ بِنُ خَالِدٍ: سَنَدُ شُعْبَةً فِي هَذَا الحَدِيثِ هُوَ الصَّحِيحُ، لأَنَّ أَبَا إِذْرِيسَ لَمْ يُدْرِكُ مُعَاذَ بِنَ جَبَلٍ، وذَلِكَ أَنَّ مَعْمَراً رَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الخَوْلاَنِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: (أَذْرَكْتُ جَمَاعَةً مِنْ أَصْحَابِ النبيِّ ﷺ، وفَاتَنِي مُعَاذُ بنُ جَبَل).

قَالَ أَحْمَدُ بنُ خَالِدٍ: وهَذَا مِمَّا يُصَحِّحُ رِوَايةَ شُعْبَةَ فِي هَذَا الحَدِيثِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَبُو إِذْرِيسَ عَنْ عُبَادَةً، لاَ عَنْ مُعَاذِ بن جَبَل.

قَالَ أَخْمَدُ: وَانْفَرَدَ أَبُو حَازِمِ بنُ دِينَارٍ عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ مُعَاذِ بِسَنَدِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْمَخْفُوظُ فِيهِ عَنِ الْوَلِيدِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي إِذْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ^(٣).

* قَالَ أَبُو عُمَرَ: الحُبُّ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والتَّزَاوُرُ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والتَّزَاوُرُ فِي اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، والمُجَالَى أَنْ القَصْدَ فِي جَمِيعِ والمُجَالَى أَنْ القَصْدَ فِي جَمِيعِ

⁽۱) جاء في الأصل: يحيى، وهو خطأ، والصواب ما أثبته، وينظر: تهذيب الكمال ٣٩٣/٣٢.

⁽٢) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده (٥٧٢)، عن شعبة بن الحجاج به.

⁽٣) رد ابن عبد البر هذه الأقوال في التمهيد ٢١ / ١٢٥، ورجح سماع أبي إدريس من معاذ، ثم وجه قول الزهري المتقدم بقوله: يحتمل أنه يريد فوت لزوم وطول مجالسة، أو فاتني في حديث كذا، أو معنى كذا. . . إلخ.

أَخْوَالِ الإنْسَانِ، والتُّؤَدَة _ أَغْنِي التَّأَنِّي فِي الأُمُورِ _ وتَرْكَ العَجَلَةِ، وحُسْنَ السَّمْتِ، يَزِيدُ الوَقَارَ، والسَّكِينَة جُزْءٌ مِنْ عِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ، وهَذِه الأَخْوَالُ كُلُّهَا مِنْ أَخْلاَقِ الأَنْبَياءِ صَلَوَاتُ اللهِ وسَلاَمَهُ وَرَحْمَتُهُ عَلَيْهِمْ، فَمَنْ كَانَتْ فِيهِ أَو كُلُّهَا مِنْ أَخْلاَقِ اللهِ جَلَّ وعَزَّ عَلَيْهَا [٣٥٠٨].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: الرُّوْيَا الصَّالِحَةُ هِيَ النِّي يُسَرُّ بِهَا مَنْ يَرَاهَا، أَو مَنْ تُرَى لَهُ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ أَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ إِدَاهَ اللَّهُ وَلَاكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّبُوَّةِ هُوَ أَنْ يَخْبَرَ صَاحِبُهَا بِأُمُورٍ رَغَائِبةٍ فَتَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، ولِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَبْسَ أَنْ يُخْبَرَ صَاحِبُهَا بِأُمُورٍ رَغَائِبةٍ فَتَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، ولِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَبْسَ أَنْ يُخْبَرَ صَاحِبُها بِأُمُورٍ رَغَائِبةٍ فَتَقَعُ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، ولِذَلِكَ قَالَ ﷺ: «لَلْبُورَةِ إِلاَّ المُبَشِّرَاتِ السَّالِةِ اللَّهُ إِلَى الطَّادِقَةَ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: فَأَمَّا الحُلْمُ فَإِنَّهُ الفَظِيعُ مِنَ الأَحْلاَمِ، يُرِيهِ الشَّيْطَانُ الرَّجُلَ المُؤْمِنَ لِيُحْزِنْهَ بِذَلِكَ، فَمَنْ رأَى مِثْلَ هَذهِ الرُّوْيَا اسْتَعَاذَ بَاللهِ جَلَّ وَعَزَّ إِذَا انْتُبَهَ مِنْ نَوْمِهِ مِنْ شَرَّهَا، وَتَفَلَ عَنْ بَسَارِهِ ثَلاَثًا، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ، وبِهَذَا أَمَرَ رَسُولُ اللهِ عَلَى مَنْ رَأَى رُوْيَا يَكْرَهُهَا أَنْ يَفْعَلَ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ: •مَنْ لَعِبَ بِالنَّرْدِ فَقَدْ عَصَا اللهَ جَلَّ وَعَزَّ وَمَزَ مُولِهُ عَلَى اللهِ عَنْ ذَكْرِ اللهِ تَعَالَى.
 وَرَسُولَهُ ﷺ (۲۵۱۸) إنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لأَنَّهُ لَعِبٌ يُلْهِي عَنْ ذَكْرِ اللهِ تَعَالَى.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: سَأَلَتْ [ابنَ أَبِي] (١٠ زَيْدٍ عَنْ صِفَةِ النَّرْدِ، فَلَمْ يَغْرِفْ صِفَتَهُ، وقالَ لِي: هُوَ لَعِبٌ لاَ يَكُونُ أَبَداً إلاَّ بِقِمَارٍ، وَكَرِهَهُ مَالِكٌ كَمَا كَرِهَ الشُّطْرَنْجِ، وَلَانِيغَالُ بِهَذَا وَالانْبِهَارُ فِيهِ مِنْ عَمَلِ الأَبْرَارِ (٢٠).

⁽۱) زيادة لا بد منها، وجاء في الأصل: أبا زيد، وهو خطأ فيما أراه، وليس هو بأبي زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى الفقيه، لأن أبا محمد لم يدركه، فقد كانت وفاة أبي زيد سنة (۲۰٦)، بينما كانت ولادته أبي محمد سنة (۲۸۳)، وينظر: تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٩٥).

⁽٢) ينظر كراهية مالك في التمهيد ١٧٩/١٣.

قَالَ ابنُ القَاسِمِ: يُخْرَجُ مِنْ دَارِهِ مَنْ أَظْهَرَ المَعَاصِي فِيهَا، وَفَعَلَ مَا يَكْرَهُهُ اللهُ جَلً وَعَزَّ وَالمُسْلِمُونَ، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا للَّذِينَ كَانُوا سُكَّاناً فِي دَارِهَا وكَانُوا يَلْعَبُونَ بِالنَّرْدِ، فَقَالَتْ لَهُمْ: (إِمَّا أَنْ تَخْرِجُوا النَّرْدَ مِنْ دَارِي، وإلاَ أَنْ تَخْرِجُوا النَّرْدَ مِنْ دَارِي، وإلاَ أَخْرَجْنَكُمْ مِنَها)[٢٥١٩].

* * *

باب فِي الاستِئذَانِ، إلى آخِرِ بَابِ الغَنَم

قَوْلُ ابنِ عَبَّاسِ وابنِ عُمَرَ: (افْتِهَاءُ السَّلاَمِ إلى البَرَكَةِ) [٢٥٢٥]، هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ.

* [قىالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَعْنَى سَلاَمِ اليَهُودِ عَلَى المُسْلِمِينَ: (السَّامُ عَلَيْكُمْ)(٢٥٢٨)، يُرِيدُونَ بِذَلِكَ: المَوْتَ عَلَيْكُمْ، فأَمَرَ النبيُ ﷺ أَضْحَابَهُ أَنْ يَرُدُُوا عَلَيْهِمْ. عَلَيْهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ، فَيَحِيقُ وَبَالُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

وَرَوَى ابنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ زُمْعَةَ بنِ صَالِحِ قَالَ: سَمِعْتُ ابنَ طَاوُوسَ يَقُولُ: (إذا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ اليَهُودِيُّ أوالنَّصْرَانِيُّ، فَقُلْ لَهُ: عَلاَكَ السَّلاَمُ)(''، أَيْ ارْتَفِعْ عِنْدَ السَّلاَم.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إِنَّمَا كَرِهَ ابنُ عُمَرَ قَوْلَ المُسَلِّمِ عَلَيْهِ: (والغَادِيَاتِ والرَّائِحَاتِ)(٢٥٣٤)، يُرِيدُ: عَلَيْكَ سَلاَمُ الطَّيْرِ التِّي تَغْدُوا فِي طَيَرَانِهَا، وتَرُوحُ، فَكَرِهَ ابنُ عُمَرَ ذَلِكَ، لأَنَّهُ خِلاَفُ مَا فَعَلَهُ النبيُ ﷺ وأَصْحَابُهُ، لأَنَّ السَّلاَمَ انتَهَى إلى البَرَكَةِ، فَالزَّيَادَةُ فِيهِ مَكْرُوهَةٌ.

ومَنْ قَالَ فِي سَلاَمِهِ: (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرِكَاتُهُ)، كُتِبَ لَهُ ثَلاَثُونَ حَسَنَةً، والمَرْأَةُ مِثْلُ ذَلكَ.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ٨ /٤٤٤، بإسناده إلى زمعة بن صالح به، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٩٣/١٧: هذا لا وجه له مع ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولو جاز مخالفة الحديث إلى الرأي في مثل هذا لا تسع في ذلك القول، وكثرت المعاني.

والانتِذَاءُ بالسَّلاَمِ مَأْمُورٌ بهِ، والرَّدُّ وَاجِبٌ، قالَ اللهُ تَبَارَكَ وتَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حُيِينُم بِنَجِيَةٍ فَحَيُّواْ بِآخْسَنَ مِنْهَا آوْ رُدُّوهَا ﴾[اناء: ٨٦]، يَعْنِي: إذا قِيلَ لَكَ: (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ)، فَهَذَا أَحْسَنُ مِثًا قِيلَ بهِ، وإِنْ قُلْتَ: (السَّلاَمُ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) كَمَا قِيلَ لَكَ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) كَمَا قِيلَ لَكَ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْكُمْ ورَحْمَةُ اللهِ) كَمَا قِيلَ لَكَ، فَلاَ حَرَجَ عَلَيْكُمْ

* قَوْلُ السَّائِلِ للنبِيُ ﷺ: "اسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي"، يَغْنِي: إِذَا أَرَدْتُ الدُّحُولَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ النبِيُ ﷺ: "انعَمْ"، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ فِي المُرَاجَعَةِ، قَالَ لَهُ: "أَتْحِبُ أَنْ تَرَاهَا عُرْيَانَةً؟ قَالَ: لاَ ١٥٣٨، فَلاَ يَحِلُ للإنْسَانِ أَنْ يَتَعَمَّدَ النَّظَرَ إِلَى شَي مِنْ عَوْرَةِ أُمِّهِ ولاَ غَيْرِهَا مِنْ قَرَابَتِهِ، وَمُبَاحٌ للرَّجُلِ أَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ زَوْجَتَهُ بِغَيْرِ اسْتِنْذَانِ، وذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَرَاهَا عُرْيَانَةً وقَدْ يَغْتَسِلُ مَعَهَا مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، ولَيْسَ يَنْبَغِي العَبِيدِ والبَالِغِينَ مِنَ الأَحْرَارِ أَنْ يَدْخُلُوا فِي الأَوْقَاتِ الثَّلَاثِ: بَعْدَ صَلاَةِ الفَجْرِ، وفِي القَائِلَةِ، وبَعْدَ صَلاَةِ العِشَاءِ إلاَّ بَعْدَ أَنْ يَسْتَأْذِنُوا، لِنَلاَ يَطَلِعُوا عَلَى عَوْرَةٍ.

[قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَلِّمَ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْنَا لَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ، لأَمْرِ اللهِ تَبَارَكَ وتَعَالَى بِذَلِكَ، وذَلِكَ قَوْلَهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُونَا فَسَلِّمُواْ عَلَى أَنفُسِكُمْ تَحِيَّـةً مِنْ عِندِ ٱللهِ ﴾ [النور: ٦١]، فَيَقُولُ الإِنْسَانُ عِنْدَ دُخُولِهِ: (السَّلاَمُ عَلَيْنَا مِنْ رَبُنَا جَلَّ وَعَزَّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرِكَاتَهُ).

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: لَمْ يَتَّهِمْ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ فِيمَا حَدَّثَهُ بهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ الاسْتِثْذَانِ، وإنَّمَا شَدَّدَ فِي ذَلِكَ عُمَرُ رَحِمَهُ اللهُ كَرَاهِيةَ أَنْ يَتَقَوَّلَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا لَمْ يَقُلُ ٢٥٤٠١].

وَسَمِعَ حَدِيثَ الاسْتَئِذَانِ مِنَ النبيِّ ﷺ أُبَيَّ بنَ كَعْبٍ، وَسَمِعَهُ أَبو سَعِيدٍ الخُذْرِيِّ مِنَ النبيِّ ﷺ. الخُذْرِيِّ مِنَ النبيِّ ﷺ.

وقالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: مَنْ سَلَّمَ فِي الاسْتِثْذَانِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يَسْمَعْ فَلاَ بَأْسَ أَنْ يَزِيدَ. وقَالَ ابنُ نَافِعِ: لاَ يَزِيدُ عَلَى ثَلاَثِ مَرَّاتٍ، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيثِ، ومَعْنَاهُ: أَنَّ المَرَّةَ الأُولَى اسْتِنْذَانٌ، والثَّانِيةَ: مَشُورَةٌ هَلْ يُؤْذَنُ لَهُ فِي الدُّخُولِ أَمْ لاَ؟، والثَّالِثَةُ: عَلاَمَةٌ للرُّجُوعِ، فَلِذَلِكَ لاَ يَزِيدُ عَلَى الثَّلاَثَةِ، وكَذَلِكَ فِي حَدِيثِ النَّيْ يَنِيدُ.

قَالَ مَالِكٌ: لاَ يُسَمَّتُ (١) العَاطِسُ إلاَّ أَنْ يُسْمَعَ مِنْهُ حَمْدَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ، كَمَا أَنَّهُ لاَ يُرَدُّ السَّلاَمُ إلاَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ ابْتِدَاءً، فَتَسْمِيتُ العَاطِسِ هُوَ مِنْ نَحْوِ سَلاَمِ المُسْلِمِ، فإذَا زَادَ ذَلِكَ أَرْبَعَا فَقُلْ: (إِنَّكَ مَضْنُوكٌ)، أي مَزْكُومٌ، والضَّنَاكُ: الزُّكْمَةُ.

* قَوْلُهُ: "لاَ تَدْخُلُ المَلاَثِكَةُ بَيْنَا فِيهِ نَمَاثِيلُ أَو تَصَاوِيرُ ١٥٤٦) يُرِيدُ: لاَ تَدْخُلُهُ مَلاَثِكَةُ الوَحِي، فأَمَّا الحَفَظَةُ فَلاَ تُزَايِلُ أَصْحَابَهَا فِي البِيُوتِ وغَيْرِهَا، قالَ اللهُ عَزَ وَجَلَّ: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلِ إِلَّا لَدَيْهِ رَفِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ن: ١٨].

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: رَخَّصَ النبيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ في امْتِهَانِ مَا كَانَ مِنَ التَّصَاوِيرِ رَقْمَا فِي ثَوْبٍ، وَتَنَزَّهَ عَنْهُ أَبُو طَلْحَةَ رَحِمَهُ اللهُ للاخْتِلاَفِ الذِي فِيهِ، ولَذِلَكِ قَالَ: (هُوَ أَطْيَبُ لِنَفْسِي)[٢٥٤٦].

وقَدْ رَوَى حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، مِنْ طَرِيقِ القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ:

*كَانَ عَلَى بَابِي سِتْرًا فِيهِ تَصَاوِيرُ، فَقَالَ النبيُ ﷺ: ٱلْقُوهُ، فَقَطَّعْنَاهُ وَجَعْلَنَا مِنْهُ
نُمْرُقَتَيْنِ، فَجَلَسَ عَلَيْهِمَا النبيُ ﷺ

*(٢)، فَجَاءَتِ الرُّخْصَةُ فِي هَذَا الحَدِيثِ فِيمَا
يُمْتَهَنُ أَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِهِ، وأَمَّا مَا كَانَ صُورَةً قَائِمَةً فَمَكْرُوهٌ إِيْجَادُهَا فِي البِيُوتِ
وغَيْرِهَا.

⁽۱) يقال: الشمت والسمت لغتان معروفتان عند العلماء، أما التشميت فمعناه: أبعد الله عنك الشماتة وجنبك ما يشمت به عليك، وأما التسميت فمعناه جعلك الله على سمت حسن ونحو هذا، ينظر: التمهيد ۲۲/۷۲۷.

⁽٢) رواه البخاري (٢٣٤٧)، ومسلم (٢١٠٧)، بإسنادهما إلى عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه به.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مَعْنَى سُؤَالِ النبيِّ ﷺ عَنِ الضَّبَابِ حِينَ جُعِلَتْ بَيْنَ
 يَدَيْهِ للأَكْلِ، فَقَالَ: «مِنْ آيَنَ لَكُمْ هَذِه؟»[٣٥٤٩]، لَمْ يُرِذْ بِسُؤَالِهِ عَنْهَا: هَلْ هِيَ مِنْ
 حَلاَلٍ أَو حَرَامٍ؟، وإنَّمَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ: كَيْفَ وَصَلُوا إليهَا؟.

وتَأَوَّلَ قَوْمٌ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالُوا: لاَ يَنْبَغِي لاَحَدِ وُضِعَ بَيْنَ يَدَيْهِ طَعَامٌ أَنْ يَأْكُلُ مِنْهُ حَتَى يَسْأَلَ: هَلْ هُوَ مِنْ حَلاَلٍ أَو حَرَامٍ؟، ولَيْسَ لَهُمْ فِيهِ حُجَّةٌ، لأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَّهِمِ الذِينَ وَضَعُوا ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِكَسْبِ الْحَرَامِ وَقَدْ سَقَوْهُ فِي ذَلِكَ الْحِينِ لَبَنَا كَانَ عِنْدَهُمْ فَشَرِبَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَهُمْ، وحُكُمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ أَخُوهُ أَو صَدِيقُهُ كَانَ عِنْدَهُمْ فَشَرِبَ قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَهُمْ، وحُكُمُ مَنْ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ أَخُوهُ أَو صَدِيقُهُ طَعَاماً أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ الذِي وَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ خَبِيثُ المَكْسَبِ فَلاَ يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ النبيُ عَيْجٍ مِنْ أَكُلِ الضَّبِ مِنْ أَجْلِ رَائِحَتِهِ، كَرِهَ أَنْ يَلْقَى مِنْ طَعَامِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ النبيُ عَيْجٍ مِنْ أَكُلِ الضَّبِ مِنْ أَخْلِ رَائِحَتِهِ، كَرِهَ أَنْ يَلْقَى مِنْ طَعَامِهِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ النبيُ عَيْجٍ مِنْ أَكْلِ الضَّبِ مِنْ أَخْلُ مَلْهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وقَوْلُهُ ﷺ لِمَيْمُونَةَ فِي جَارِيَتِهَا النِّي كَانَتْ شَاوَرَتْهُ فِي عِثْقِهَا، فقالَ لَهَا: «أَعْطِهَا أُخْتَكِ وَصِلِي رَحِمَكِ، فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكِ»، فَدَلَّ هَذَا الحَدِيثُ عَلَى أَنَّ صِلَةَ الرَّحِم أَفْضَلُ مِنَ العِنْقِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَمَرَ النبيُّ ﷺ بِقَتْلِ الكِلاَبِ المُؤْذِيةِ التِّي مَنِ اقْتَنَاهَا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ الصَّالِحِ قِيرَاطَانِ مِنَ الأُجْرِ [٣٥٥٣]، وذَلِكَ أَنَّ اتَّخَاذَهُ لَهَا سَبَبٌ إلى أَنْ يُحْرَمَ مِنَ المَعْمَلِ الصَّالِحِ مِقْدَارَ قِيرَاطَيْنِ مِنَ الأَجْرِ، وأُبِيحَ لَهُ اتَّخَاذُهَا للصَّيْدِ والمَاشِيةِ للضَّرُورَةِ إليهَا، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ المَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إليهَا، وقَدْ أَبَاحَ اللهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ المَيْتَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إليهَا،

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: أَصْلُ الفَدِيدِ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ الحَرَكَةِ، والعَمَلُ نَحْوَ مَا يَفْعَلُهُ الجَمَّالُونَ عِنْدَ سَفْيهم الجمَالَ وعِنْدَ رَحِيلِهم عَلَيْهَا.

قَالَ مَالِكٌ : وَالفَدَّادُونَ هُمْ أَهْلُ الجَفَاءِ(' ' .

* وقَوْلُهُ: «وَالفَخْرُ والخُيَلاَءُ فِي أَهْلِ الخَيْلِ»[٥٥٥]، يَعْنِي: الذِينَ يُمْسِكُونَهَا

⁽١) نقل قول مالك: الباجي في المنتقى ٧/ ٢٩٠، وابن عبد البر في التمهيد ١٤٣/١٨.

لَلْنَتَاجِ، وأَمَّا أَصْحَابُ الغَنَمِ فَهُمْ أَهْلُ سَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وذَلِكَ أَنَّهُمْ لاَ يُفَذْفِدُونَ عِنْدَ سَقْيهَا [ولاَ عِنْدَ رَحِيلِهِم](١) بِذَلِكَ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وقَوْلُهُ: "رَأْسُ الكُفْرِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ"، يُرِيدُ أَنَّهُمْ كَانُوا فِي ذَلِكَ الوَقْتِ كُفَّارًا، وإنَّمَا فُتِحَ الْمَشْرِقُ فِي أَيَّامٍ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ، وسَكَنَهُ المُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَهَابِ الكُفَّارُ مِنْهُ.

* قَـوْلُهُ: "يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ المُسْلِمِ غَنَمَا يَنبُعُ بِهَا شُعَفَ الجِبَالِ " (٢٥٥٨)، يُرِيدُ: بِرَعْيهَا فِيمَا تَشَعَّبَ مِنَ الجِبَالِ والمَوَاضِع الوَعِرَةِ.

«يَفِرُ بِدِينِهِ»، يَعْنِي: يَفِرُ مِنَ الفِتَنِ الذِي يُذْهِبُ بالدِّينِ.

وفِي هَذا مِنَ الفِقْهِ: اغْتِزَالُ النَّاسِ عِنْدَ فَسَادِ أَخْوَالِهِمْ كَيْفَمَا يُمْكِنُ الاغْتِزَالُ، لأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّين لاَ تَنْجَبِرُ.

ومَنْ رَوَى هَذِه اللَّفْظَةَ "يَتْبَعُ بِهَا شُعَبَ الجِبَالِ" فإنَّهُ يَعْنِي: أَطْرَافَ لَجِبَالِ وَأَعَالِيهَا.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: ﴿ لاَ يَحْلِبَنَ أَحَدٌ مَاشِبةَ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِهِ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: ﴿ لاَ يَحْلِبَ الْأَبْهِ اللَّهِ اللَّهِ الْأَنْهُ إِذْ نَهَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

وقَوْلُهُ: «أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْنَى مَشْرَبَتَهُ فَتَكْسَرَ خِزَانَتُهُ»، يَغْنِي: أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْنَى مَشْرَبَتَهُ فَتَكْسَرَ خِزَانَتُهُ»، يَغْنِي: أَيُحِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْنَى غُرْفَتُهُ فَيُكْسَرُ تُفْلُهَا ويُنتَقَلُ طَعَامُهُ، فَمَعْنَى هَذا: أَنْ يَكْرَه الإنسَانُ لأَخِيهِ المُسْلِمِ مَا يَكْرَهَهُ لِنَفْسِهِ، ولا يَرْضَى فِي مَالِ أَخِيهِ مَالاً يَرْضَاهُ فِي مَالِ نَفْسِهِ. نَفْسه.

بابُ الأَكْلِ عِنْدَ حُضُورِ الصَّلاَةِ، إلى آخِر بَابِ ذِكْرِ الْمَشْرِقِ

*رَوَى يَحْنَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّ النبيَّ يَثِيِّةٌ قَالَ: "إِذَا وُضِعَ طَعَامُ أَحَدِكُمْ وأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَّ يَقُمْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ عَشَائِهِ اللهِ قَالَ: "إِذَا وُضِعَ طَعَامُ أَحَدِكُمْ وأُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَّ يَقُمْ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ عَشَائِهِ اللهِ يَشْتَغِلُ نَفْسُهُ بِسَبَبِ الطَّعَامِ الذِي عَشَائِهِ اللهِ بنُ عَمَرَ يَفْعَلُ [٣٥٦٦].

 « قالَ ابنُ خَالِدٍ: رَوَى القَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكِ حَدِيثَ الفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ مَيْمُونَةَ (٢)، والصَّحِيحُ فِي النُّوطَأُ عَنْ مَالِكِ (٣٥٦٣].

ورَوَى مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الفَّأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمْنِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ جَامِداً فَٱلْقُوهَا ومَا حَوْلَهَا، وإِنْ كَانَ مَائِعًا فَلاَ تَقْرَبُوهُ (٣)، يَعْنِي: لاَ تَقْرَبُوهُ للأَكْل.

قَالَ ابنُ خَالِدٍ: وَحَدَّثنا ابنُ وَضَّاحٍ، عَنْ سَخْنُونَ، عَنِ ابنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الجَبَّارِ بنِ عُمَرَ، عَنِ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ فَأْرَةٍ

⁽۱) رواه أبو داود (۳۷۵۷)، بإسناده إلى يحيى القطان به، ورواه البخاري (٦٤٢)، ومسلم (٥٩٩)، بإسنادهما إلى عبيد الله بن عمر العمرى به.

 ⁽٢) لم أجده في موطأ القعنبي، ونقله عنه أيضا الجوهري في مسند الموطأ ص١٨٢٠.

⁽٣) رواه النسائي (٢٦٠)، وابن عبد البر في التمهيد ٩/ ٣٨، بإسنادهما إلى معمر بن راشد به.

سَقَطَتْ فِي سَمْنِ، فَقَالَ: أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ السَّمْنُ مَائِعًا؟ فقالَ: انتُفِعُوا بهِ ولاَ تَأْكُلُوهُ اللهِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: مِنْ هَذَا الحَدِيثِ أُبِيحَ الاسْتِصْبَاحُ بِالزَّيْتِ تَقَعُ فِيهِ الفَأْرَةُ فَتَمُوتُ فِيهِ إِلاَّ فِي المَسَاجِدِ، وإنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لاَ يَنْبَغِي أَنْ تَذْخُلَ النَّجَاسَةُ فِي المَسَاجِدِ.

* قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلاَمُ: "إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فَفِي الدَّارِ، والمَرْأَةِ، والفَرَسِ (٢٥٦٥)، قالَ أَبُو عُمَرَ: قَدْ يَكُونُ الشُّؤْمُ فِي هَذِهِ الأَشْيَاءِ لِقَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ، واللهُ جَلَّ وَعَزَّ أَعْلَمُ، لِقَوْلِ النبيِّ ﷺ: (لاَ عَدْوَى).

إذا لَمْ يُغْزَ عَلَيْهِ	، وَشُؤْمُ الفَرَس	غَيْرُ وَلُودٍ.	أنْ تَكُونَ	شؤم المَزأة	، مَعْمَرٌ : (ا	وقَالَ
					اللهِ جَلَّ وَ	

(7)

* * *

⁽١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٩ ٣٦: هذا الإسناد عندنا غير محفوظ، وهو خطأ، ولا يعرف هذا الحديث من حديث سالم، وعبد الجبار ضعيف جدا، ورجح البيهقي في السنن ٩/ ٣٥٤ وقفه على ابن عمر.

 ⁽٢) سقطت ورقة واحدة فيما يبدو بعد هذا الموضع، وفيها الأبواب التالية: ما يكره من الأسماء، وما جاء في الحجامة، وما جاء في المشرق، وما جاء في قتل الحيات، وهذه الأبواب في الموطأ من صفحة ١٤١٧، إلى صفحة ١٤٢٣.

[بابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الكَلاَمِ فِي السَّفَرِ، إلى آخِر بَابِ الكَلاَمِ](١)

•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	٠	•	•	•	•	•	•	•
			•					•						•			•				•	•				•																			•			
	•		•																									•		•														•				
•																																																

واليَومَ الآخِرَانِ تَطْهُرِي لَنَا أَو تُودِّعَنا، فإنْ طَهَرَتْ بَعْدَ ذَلِكَ قُبلْتَ.

* وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْنَاءِ السَّفَرِ»[٣٥٨٣]، قالَ أَبُو مُحَمَّدِ: الوَغْنَاءُ أَصْلُهُ الشَّدَّةُ، وَهُوَ الطَّرِيقُ الوَعِثُ الخَشِنُ.

"والكَاّبَةُ»: الحُزْنُ، وَهُوَ أَنْ يَنْقَلِبَ الرَّجُلُ مِنْ سَفَرِه إلى أَمْرٍ يَكْتَئِبُ مِنْهُ ويُخزِنُهُ، وَهُوَ سُوءُ المَنْظَرِ فِي الأَهْلِ والمَالِ، وذَلِكَ أَنْ يَجِلَّ بِهِمْ بَعْدَهُ مَا يَغُمُّهُ فِيهِم.

* قَوْلُهُ: «الرَّاكِبُ شَيْطَانُ «٢٥٨٦] يَعْنِي: رَاكِبَ البَعِيرِ الذِي يُسَافِرُ وَحْدَهُ عَلَى بَعِيرِه سَفَراً تُقْصَرُ فِي مِثْلِهِ الصَّلاَةُ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ، وإنَّمَا قِيلَ لِهَذا شَيْطَانُ لأَنَّهُ فَعَلَ فِعْلَ الشَّيْطَانِ الذِي يُسَافِرُ وَحْدَهُ.

وكَذَلِكَ «الرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ» لأَنَّهُمَا فَعَلاَ فِعْلَ الشَّيْطَانَيْنِ.

⁽١) ما بين المعقوفتين وضعته من الموطا، وذلك لضياع الورقة المتعلقة بأول هذا الباب وما يليه.

«والثَّلاَثَةُ رَكْبٌ»، يَعْنِي: أَنَّ سَفَرهُمْ ثَلاَثَتَهُمْ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ مُبَاحٌ، لأَنَّهُمْ يَتَعَاوَنُونَ ويُسَدِّدُ بَعْضُهُمْ بَعْضَاً، وَيَتَقَدَّمُهُمْ إِمَامُهُمْ فِي الصَّلاَةِ، وَيَكُوناَ مِنْ وَرَاثَهُ صَفَّا.

* وقَوْلُهُ: "فإنْ كَانَتِ الأَرْضُ جَدْبَةٌ فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنِقْبِهَا الرَّوْمِ الْعَنْبِ: فَأَسْرِعُوا السَّيْرَ عَلَى الدَّوَابُ ذَاتَ شَخْمٍ فَأَسْرِعُوا السَّيْرَ عَلَى الدَّوَابُ ذَاتَ شَخْمٍ وَالمُثُّ، ومَعْنَى هَذَا: لِكَيْ تَخْرُجُوا مِنَ الجُدُوبَةِ إلى أَرْضِ ذَاتِ مَاءٍ وَمَرْعَى، فإنْ كَانَتْ الدَّوَابُ ضِعَافاً فَارْتَفِقُوا ولاَ تُعَنَّفُوا عَلَيْهَا.

* قَوْلُ عُثْمَانَ: (لاَ تُكَلِّفُوا الأَمَةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الكَسْبَ)[٣٥٩٥] يَعْنِي: لاَ تَجْعَلُوا عَلَيْهَا مَرْتَبَةً تَأْتِي بِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ، لأَنَّهَا رُبَّمَا (كَسَبتْ بِفَرْجِهَا) وأَتَنَكُمُ بهِ، وذَلِكَ حَرَامٌ.

(ولاَ تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الكَسْبَ فإلَّهُ رُبَّمَا سَرَقَ) وجَاءَكُمْ بهِ، وذَلِكَ حَرَامٌ، فَلاَ تُكَلِّفُوا الكَسْبَ مَنْ لاَ يُطِيقُهُ.

(وَعَلَيْكُمْ مِنَ المَطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا)، يَغْنِي: عَلَيْكُمْ بِالحَلاَلِ، فَكُلُوا مِنْهُ واكْتَسِبُوهُ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَرِهَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ للإمَاءِ أَنْ يَتَشَبَّهَنَ عِنْدَ خُرُوجِهِنَّ بِالحَرَاثِرِ، ولِذَلِكَ قالَ لابْنَتِهِ: (أَلَمْ تَرِ جَارِيةَ أُخْتِكِ تَجُوسُ النَّاسَ فِي هَيْنَةِ خُرَةً الحَرَاثِرِ، ولِذَلِكَ قالَ لابْنَتِهِ: (أَلَمْ تَرِ جَارِيةَ أُخْتِكِ تَجُوسُ النَّاسَ فِي هَيْنَةِ خُرَةً الرَّأْسِ بِثَوْبٍ كَالحُرَّةِ، فَدَلَّ هَذَا خُرَةً النَّاسِ مُغَطِّيّةَ الرَّأْسِ بِثَوْبٍ كَالحُرَّةِ، فَدَلَّ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ الأَمَةَ تَخْرُجُ فِي حَوَاثِجِهَا [مَكْشُوفَةً] (أَ) الرَّأْسِ، وأَنَّهُ لاَ بَأْسَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ الأَمَةَ تَخْرُجُ فِي حَوَاثِجِهَا [مَكْشُوفَة] (أَ) الرَّأْسِ، وأَنَّهُ لاَ بَأْسَ بِالنَّظُرِ إلى شُعُودِ الإمَاءِ، إذْ مِنْ شَأْنِهِنَ الخُرُوجُ مَكْشُوفَاتِ الرَّؤُوسِ.

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إنَّمَا كَانَ الإمَاءُ يَخْرُجْنَ فِي حَوَاثِجِهنَّ مَكْشُوفَاتِ الرُّقُوسِ عِنْدَ صَلاَحِ أَحْوَالِ النَّاسِ، وأَمَّا حِينَ فَسَدَتْ فَلاَ يَنْبَغِي للسَّادَةِ أَنْ يُخْرِجُوهُنَّ إِلاَّ مُسْتَرَاتٍ كَالحَرَائِرِ.

⁽١) في الأصل: مكشفة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

- * [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: بَيْعَةُ الإِمَامِ العَدْلِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى سُنَّةِ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ فِيمَا اسْتَطَاعَهُ النَّاسُ مِنْ أَعْمَالِ البِرِّ، وهَكَذَا أَخَذَهَا وَسُنَّةِ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الرَّجَالِ والنِّسَاءِ، وكَذَلِكَ الْتَزَمَهَا عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ لِعَبْدِ المَعْلِكِ بنِ مَرْوَانَ حِينَ وَلِيَ الخِلاَفَةَ [٣٦٠٣، و٣٦٠٣].
- * قَوْلُهُ: "مَنْ قَالَ لأَخِيهِ المُسْلِمِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا "٢٦٠١ يَغْنِي: فَقَدْ لَحِقَ بِهَذِهِ الكَلِمَةِ إِحْدَاهُمَا، فَإِنْ كَانَ الذِي قِيلَ لَهُ: يَا كَافِرُ كَمَا قِيلَ فَهُوَ كَافِرٌ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ خِيفَ عَلَى القَائِلِ لَهُ: يَا كَافِرُ، أَنْ يَصِيرَ كَافِراً بِقَوْلِهِ كَافِرٌ، وإِذَا خِيفَ عَلَى المُسْلِمِ أَنْ يَصِيرَ كَافِراً تَسَبَّبَ أَذِيَّتِهِ لأَخِيهِ لأَخِيهِ المُسْلِمِ: يَا كَافِرُ، وإذا خِيفَ عَلَى المُسْلِمِ أَنْ يَصِيرَ كَافِراً تَسَبَّبَ أَذِيَّتِهِ لأَخِيهِ المُسْلِمِ بالقَوْلِ القبِيحِ، أَفَلَيْسَ هُو أَشَدُّ حَالاً وأَعْظَمُ وِزْراً فِيمَا يَسْتَضِرُ بهِ مِنْ قَتْلِهِ المُسْلِمِ، ومَالِهِ، وأَهْلِهِ؟!.

(1)

وفِيمَا يَكُرَهُهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ، قَالَ اللهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٧]، يَعْنِي: سَدَادًا مِنَ الإِنْفَاقِ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ فِي ذِي الوَجْهَيْنِ: "هُوَ الذِي يأْتِي هَوُلاَءِ بَوْجهِ وَهَوُلاَءِ بَوَجْهِ "[٣٦٣٣] يَعْنِي: الذِي يَكُونُ مَعَ النَّاسِ كُلِّهِمْ فِي غَيْرِ النَّاسِ عَلْدَا اللهِ جَلَّ وَعَزَّ. الحَقُّ يُدَاهِنُ هَوُلاَءِ وَهَوُلاَءِ فِي البَاطِلِ، فَهَذا مِنْ شَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ جَلَّ وَعَزَّ.

⁽۱) سقطت ورقتين أو أكثر من الأصل، وفيها سبعة أبواب من الموطأ، من صفحة ١٤٣٤، إلى صفحة ١٤٤٢.

* قَوْلُ أُمَّ سَلَمَةَ للنبيِّ ﷺ: ﴿أَنَهُلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ إِذَا كَثْرَ الخَبَثُ»[٣٦٣٥]، يَعْنِي: إِذَا كَثُرَ أَوْلاَدُ الزُّنَا.

قَالَ أَبُو عُمَرَ: يَدُلُّ هَذَا الحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الصَّالِحِينَ قَدْ يَهْلَكُوا بِهَلاَكِ أَهْلِ المَعَاصِي المُجَاهِرِينَ بِهَا، ولَكِنْ يَكُونُ هَلاَكُهُمْ شَهَادَةً لَهُمْ لأَمْرِهِمْ بالمَعْرُوفِ وَكَرَاهِيَتِهِمْ لأَفْعَالِ أَهْلِ المَعَاصِي، واللهُ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

* وَحَدِيثُ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ مَنْ غَيْرَ عَلَى أَهْلِ المَعَاصِي بِلِسَانهِ أَو بِقَلْبِهِ لَمْ يُعَدَّبُ بِعَذَابِ العَامَّةِ، إلاَّ عِنْدَ ظُهُورِ المُنْكَرِ، وغَلَبَةِ السُّفَهاءِ، فَتَكُونُ حِينَيْدٍ العُقُوبَةُ نَازِلَةً بأَهْلِ المُنْكَرِ، ويَكُونُ مَوْتُ الصَّالِحِينَ شَهَادَةً لَهُمْ، لإنْكَارِهِمْ عَلَى العُصَاةِ المُسْتَحِلِّينَ للمَحَارِمِ ٢٦٣٦]".

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ لِنَفْسِهِ: (وَاللهِ لَتَتَقِينَ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ يَغْفِرُ
 وَعَزَّ أُو لَيُعَدِّبَنَّكِ)[٣٦٣٨] مَعْنَاهُ: لَيُعَدِّبَكِ إِنْ جَازَاكِ بِعَمَلِكِ، واللهُ جَلَّ وَعَزَّ يَغْفِرُ
 لِمَنْ يَشَاءُ، ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ.

قالَ مُجَاهِدٌ: الرَّعْدُ مَلَكٌ يَزْجُرُ السَّحَابَ بِسَوْطِهِ، وتَسْبِيحِهِ، وَوَعِيدِه لأَهْلِ الأَرْض شَدِيدٌ (٢).

* قَوْلُهُ ﷺ: «مَا تَرَكْتُهُ بَعْدَ نَفَقَة نِسَائِي وَمَوْنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقة الْهَاهِ، يَعْنِي بِعَامِلهِ: عُمَّالَ حَوَائِطِه التِّي مَاتَ عَنْهَا، يُخْرَجُ مِنْ ثَمَرِتِهَا نَفَقَةُ نِسَائِهِ، ومَوُنَةُ عُمَّالِهَا، وَيَتَصَدَّقُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الفُقَرَاءِ، فَكَانَتِ النَّفَقَةُ تَجْرِي عَلَى نِسَائِهِ بَعْدَهُ مِنْ ثَمَرِ حَوَائِطِهِ إلى أَيَّامٍ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فَلَمَّا صَارَ الأَمْرُ إليهِ خَبَرَهُمْ بَيْنَ أَنْ مِنْ ثَمَرِ حَوَائِطِهِ إلى أَيَّامٍ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فَلَمَّا صَارَ الأَمْرُ إليهِ خَبَرَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَتَمَادِيْنَ عَلَى ذَلِكَ، أَو يَقْطَعْ لَهُنَّ قِطَائِمَا، فَاخْتَارَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ رَضِيَ اللهُ

⁽١) قال محمد بن عبد الحق اليفرني في كتاب الاقتضاب ٢ /٥٢٨ : (استحلوا العقوبة) أي : استوجبوا أن تحل بهم العقوبة، واستحقوا ان تحل بهم، وكذا رواه القنازعي بالقاف.

⁽٢) رواه الطبري في التفسير ١/ ١٥٠، والبيهقي في السنن ٣/٣٦٣.

عَنْهُمَا أَنْ يَقْطَعَ لَهُمَا، فَقَطَعَ لَهُمَا قَطِيعًا بِالغَابِةِ، وأَخْرَجَهُمَا عَنْ حِصْتِهِمَا عَنْ ثَمَرةِ تِلْكَ الحِيطَانِ، فَمَلَكَتَا مَا أَقْطَعَهُمَا مِنْ ذَلِكَ عُمَرُ إلى أَنْ مَاتَتَا، وَوُرِثَ ذَلِكَ عَنْهُمَا.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي صِفَةِ جَهَنَّمَ: (لَهِيَ أَسُودَ مِنَ القَارِ)[٢٦٤٨]، هَكَذا رَوَاهُ يَحْيَى، ورَوَى غَيْرُهُ عَنْ مَالِكِ: (لَهِيَ أَشَدُ سَوَاداً مِنَ القَارِ)، وَهُوَ الصَّوَابُ، لأَنَّ العَرَبَ لاَ تَقُولُ: هَذا أَسْوَدُ مِنْ هَذا، وإنَّمَا تَقُولُ: هُوَ أَشَدُ سَوَاداً.

قالَ: والقَارُ هُوَ الزُّفْتُ.

* قَوْلُهُ فِي الصَّدَقةِ الطَّيِّبةِ: «إِنَّ اللهَ جَلَّ وَعَزَّ يُرَبِّيَهَا لِصَاحِبهَا»[٣٦٥١]، هُوَ مِنْ قَوْلِ اللهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ يَمْحَقُ اللهُ ٱلرِّيَوَاوَيُرْبِي ٱلصَّدَقَاتِ ﴾ [البغرة: ٢٧٦].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: كَانَ بَيْرُحَاءُ حَاثِطًا لأَبِي طَلْحَةَ الأَنْصَارِيِّ بالمدِينَةِ، وكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْخُلُهُ، ويَشْرَبُ مِنْ مَائِهِ (٣٦٥٣].

قَالَ أَبُو عُمَرَ: هَذَا أَصْلٌ فِي الشُّرْبِ مِنْ مَاءِ الأَجِنَّةِ بِغَيْرِ ثَمَنٍ، فَتَصَدَّقَ بِهِ أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُوَ مَالٌ رَابِعٌ»، يَغْنِي: يَرُوحُ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ رَحِمَهُ اللهُ أَجْرَهُ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ، ومَنْ رَوَاهَا: «هُوَ مَالٌ رَابِعٌ» - بالبَّاءِ مُغْجَمَةٍ بِوَاحِدَةٍ تَحْتَها - فَمَعْنَاهُ: هُوَ مَالٌ كَثِيرُ الرَّبْح.

وَفِي قَوْلِ النبيُ ﷺ لأَبِي طَلْحَةَ: «اجْعَلْهُ فِي الأَقْرَبِينَ»، فِيهِ مِنَ الفِقْهِ: أَنْ يَجْعَلُ المُوصَى خَيْثُ يَرَاهُ مِنْ [سُوءِ المُوصِي حَيْثُ يَرَاهُ مِنْ [سُوءِ المُوصِي حَيْثُ يَرَاهُ مِنْ [سُوءِ المَخْبَر](١).

وفِيهِ: أَنَّ الصَّدَقَةَ المَوْقُوفَةَ تَرْجِعُ إلى قَرَابةِ المُتَصَدِّقِ بِهَا، إلاَّ أَنْ يُسَبِّلُهَا المُتَصَدِّقُ بِهَا فِي شَيءِ مِنْ وُجُوهِ البرِّ فَلاَ تُحَالُ عَنْهُ.

⁽١) أثَّر البلل على ما بين المعقوفتين فلم تظهر الكتابة، ولذا اجتهدت في وضعه.

وفِيهِ: أَنَّ [صَّدَقَةَ] (١) التَّطَوِّعِ عَلَى القَرَابَةِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ عَلَى غَيْرِ القَرَابَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَجْتَمِعُ فِي ذَلِكَ صَدَقَةٌ وَصِلَةُ رَحِم، بِخِلاَفِ الزَّكَاةِ لأَنَّهَا لِمَنْ سَمَّى اللهُ جَلَّ وَعَزَّ فِي كِتَابِهِ، وذَكَرَهُمْ فِي قَوْلَهِ تَبَارَكُ وَتَعَالَى: ﴿ ﴾ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِللهُ عَرَاةِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [النوبة: ٦٠].

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُهُ ﷺ: ﴿ لاَ تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لاَلِ مُحَمَّدٍ ﷺ [٢٦٦٥]، يُرِيدُ: بَنِي هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِم، لاَ تَحِلُّ لَهُمْ صَدَقَةُ الفَرْضِ ولاَ التَّطَوُّعِ.

قَالَ عِيسَى: يُفْرَضُ للفَقِيرِ مِنْهُمْ مِنْ جِزْيةِ أَهْلِ الذُّمَّةِ.

وكَانَ ابنُ القَاسِمِ لاَ يَرَى هَذَا الحَدِيثَ إِلاَّ فِي صَدَقَةِ الفَرْضِ خَاصَّةً، وكَانَ يَقُولُ: لاَ بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَوَالِي رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ.

إنَّمَا تَصَدَّقَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِحَبَّةِ عِنْبٍ عَلَى المِسْكِينِ الذِي سَأَلَها لِكَيْ تُري مَنْ يَحْضِرْنَهَا مِنَ النِّسَاءِ أَلاَّ تَحْتَقِرَنَّ شَيْئاً تَتَصَدَّقُ بِهِ وإِنْ كَانَ يَسِيراً [٢٦٥٦].

* فَوْلُ النبِيِّ ﷺ للذِي سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ شَيْئَا، فَقَالَ: "مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ شَيءٍ فَلَنْ أَدَخِرَهُ عَنْكُمْ "[٢٦٥٨]، يَعْنِي: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ مَالٍ فَلَنْ أَمْنَعْكُمُوهُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ الْبَدَ الْمُلْبَا خَيْرٌ مِنَ الْبَدِ السُّفْلَى ﴾، فَفِي هَذا بَيَانُ أَنْ لاَ يَسْأَلَ الإنسَانُ أَحَداً شَيْئَا إِلاَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ والضَّرُورَةِ، لأَنَّهُ إِذا كَانَتْ يَدُهُ سُفْلَى مَعَ إِبَاحَةِ المَسْأَلَةِ فَهُوَ أَحْرَى أَنْ يُمْنَعَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ غَيْرِ الضَّرُورَةِ.

* وقَوْلُهُ ﷺ لِمُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿مَا أَتَاكَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَخُذْهُ، وإنَّمَا هُوَ رِزْقٌ سَاقَهُ اللهُ جَلَّ وَعَزَّ إليكَ ١٤٠٦٠٠]، فِي هَذا الحَدِيثِ رُخْصَةٌ أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ مَا أُعْطِيهِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ولاَ تَعَرُّضِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي الحَاجَةِ.

وكَانَ مَالِكٌ يَرَى تَرْكَ مَا أُعْطِيَ الرَّجُلُ عَلَى حَقَّه [مِنَ] (٢) الصَّدَقةَ تَجِبُ إليهِ مِنْ أَحَدٍ، وإنْ لَمْ يَسْأَلُ ذَلِكَ.

⁽١) في الأصل: الصدقة، وما وضعته هو المناسب للسياق.

⁽٢) زيادة يقتضيها السياق.

* قَالَ مَالِكٌ: وقَدْ كَانَ حَكِيمُ بنُ حِزَامٍ يَأْبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مَا كَانَ يُعْطِيهِ مِنْ عَطَايَاه الوَاجِبةِ لَهُ، وكَانَ يَتَأَوَّلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنَ النبيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَنَّ خَيْرًا لأَحَدِكُمْ أَنْ لاَ يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا ١٣٦٦١].

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: وهَذا الحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَأْخُذَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَهُوَ غَنِيٌّ عَنْهُ، ولاَ يَخْتَلِفُ حَدِيثُ عُمَرَ عَلَيْهِ حِينَ كَانَ عَنْهُ، ولاَ يَخْتَلِفُ حَدِيثُ عُمَرَ وحَدِيثُ حَكِيمٍ، وفِي إشْهَادِ عُمَرَ عَلَيْهِ حِينَ كَانَ يَأْخُذَهَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَخْذَ ذَلِكَ مُبَاحٌ لَهُ، لأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، ولَوْ كَانَ التَّرْكُ خَيْرًا عَلَى الجُمْلَةِ مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ عُمَرُ، ولَعَذَرَهُ بِتَرْكِهِ إِيَّاهُ.

* [قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ الرَّجُلِ للنبيِّ ﷺ حِينَ سَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيهِ، ولَمْ يَكُنْ عِنْدَ النبيِّ ﷺ مَنْ شِئْتَ»[٣٦٦٧]، هَذَا رَجُلٌّ عِنْدَ النبيُّ ﷺ مَنْ شِئْتَ»[٣٦٦٧]، هَذَا رَجُلٌّ جَاهِلٌ، لأَنَّهُ اتَّهَمَ النبيَّ ﷺ [بالمَنْع](١) إِيَّاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ تَوَلَّى إِعْطَاءَ الصَّدَقَاتِ لَمْ يَعْدِمْ مَنْ يَلُومَهُ، وقَدْ كُنْتُ أَتَولَى إِعْطَاءَهَا بِنَفْسِي حَتَّى أُوذِيتُ فَتَرِكْتُهَا (٢).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: قَوْلُ النبيِّ ﷺ: "مَنْ سَأَلَ ولَهُ أُوقِيَّةٌ أَو عَدْلُهَا مِنَ الوَرِقِ فَقَدْ أَلْحَفَ فِي مَسْأَلَتِهِ"، والـمُلْحِفُ [هُوَ] (٣) الذِي لاَ تِحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ أَخَذَهَا [سَرَفا] (١٠)، وأمَّا مَنْ أَتَاهُ شَيءٌ عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ فَمَبُاحٌ [لَهُ أَخْذُهُ]، ومُبَاحٌ لَهُ تَرْكُهُ إِنْ أَحَبَّ ذَلِكَ.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: إِنَّمَا غَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الرَّجُلِ الذِي كَانَ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقةِ [وأَرَادَ إِبلاً] (٥) سألَهُ مِنْهَا، فَغَضِبَ وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا

⁽١) ما بين المعقوفتين ليس واضحة في الأصل، واستظهرته بما رأيته مناسبا للسياق.

⁽٢) نقل كلام مالك: ابن عبد البر في التمهيد ٤/ ٩٦.

⁽٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

⁽٤) ما بين المعقوفتين لم يظهر في الأصل، واستظهرته بما رايته مناسبا للسياق، وكذا المعقوفتين التاليتين.

⁽٥) ما بين المعقوفتين أصابه البلل فلم يظهر واستظهرته بما رايته مناسبا لسياق الحديث.

* [قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: الحِمَى الذِي اسْتَعَمَلَ عَلَيْهِ عُمَرُ هُنَيًّا هُوَ مَوْضِعٌ بِقُرْبِ المَدِينةِ، يُقَالُ لَهُ النَّقِيعُ - بالنُّونِ - وَهُوَ غَيْرُ البَقِيعِ الذِي فِيهِ المَقْبَرَةُ، وهَذَا الحِمَى هُوَ كَثِيرُ الكَلاَ، فَأَمَرَ عُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنْ يَحْفَظُ ذَلِكَ الكَلاَ، ويُقَدَّمُ للرَّعِي فِيهِ رَبُّ الصُّرَيْمَةِ والغُنَيْمَةِ.

وَالصُّرَيْمَةُ مِنَ الغَنَّمِ: هِيَ الثَّلاَّثُونَ إلى الأَرْبَعِينَ.

والغُنيْمَةُ: العَدَدُ اليَسِيرُ، فَكَانَ يُبْدَأَ بِهَوُلاَءِ فِي الرَّعِي قَبْلَ أَصْحَابِ المَاشِيةِ الكَبِيرَةِ، وإنَّمَا يَكُونَ هَذَا فِي الشَّيءِ الذِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الفُقَرَاءُ والأَغْنِياءُ مِنَ الكَلا والمَاءِ عِنْدَ الحَاجَةِ، فَيُبْدَأُ فِيهِ بِالفُقَرَاءِ قَبْلَ الأَغْنِياءِ، ثُمَّ يَكُونُ فَضْلَةُ ذَلِكَ للأَغْنِيَاءِ (٢١٧٣).

[قالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ]: اللِّفْحَةُ الصَّفِيِّ: هِيَ النَّاقَةُ الغَزِيرَةُ اللَّبَنِ.

* قَوْلُهُ ﷺ: "وأَنَا العَاقِبُ"[٢٦٧٦]، يَغْنِي: أَنَّهُ آخِرُ المُرْسَلَيْنَ، لأَنَّهُ أَرْسَلَ عَقِبَهُم أَجْمَعِينَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَنْزِلُ عِيسَى بنُ مَرْيَمَ ﷺ آخِرَ الزَّمَانِ، فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ، ولاَ يُغَيِّرُ مِنْ شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ شَيْئاً، وَيُصَلِّي خَلْفَ الإمَام مِنْ أُمَّتِهِ، وَيَتَزَوَّجُ.

* * *

⁽١) أصاب البلل مقدار ثلاث كلمات فمسحتها، ولم استطع استظهارها.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بنُ مَرْوَانَ: جَمَعَتُ هَذَا الكِتَابَ عَلَى قَدْرِ فَهْمِي، وَمَبْلَغِ عِلْمِي، وعَلَى حَسَبِ مَا ضَبَطْتُهُ عَنْ شُيُوخِي رَحِمَهُمْ اللهُ، ولَسْتُ أُحَاشِي نَفْسِي فِيهِ مِنَ الغَلَطِ، والنَّسْيَانِ، والخَطَأ.

فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ يَحْمَى بنِ إِبْرَاهِيمَ بِنِ مُزَيْنِ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو مُحَمَّدِ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بنِ خُمَيرٍ، عَنِ أَبنِ مُزَيْنِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ الأَخْفَشِ)، فَحَدَّثنِي بِهِ أَبُو مُحَمَّدِ البَاجِي، عَنْ أَحْمَدَ بِنِ خَالِدٍ^(١)، عَنْ يَحْيَى بِنِ عُمَر^(٢)، عَنِ الأَخْفَشِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (تَفْسِيرِ ابنِ نَافِعٍ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ ابنِ نَافِع.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُوطًا ابنِ بُكَيْرٍ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو مُحَمَّدٍ بنِ رَشِيقٍ، عَنْ أَبي جَعْفَرِ^(٣)، عَن ابن بُكَيْرِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنَ (المُدَوَّنَةِ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبُو بَكْرِ بِنِ أَبِي عُقْبَةً، عَنْ جَبَلَةَ بِنِ حَمُّودٍ، (٤) عَنْ سَخْنُونَ بِن سَعِيدٍ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (حَدِيثِ اللَّيْثِ)، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو عِيسَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ يَخْيَى، عَن اللَّيْثِ بن سَعْدٍ.

(١) هو ابن الجبَّاب القرطبي، الإمام الفقيه، تقدم التعريف به.

(٢) هو يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي ثم الإفريقي، الإمام العلامة الفقيه العابد، توفي سنة (٢٨٩)، ترتيب المدارك ٤/٣٥٧، والسير ٢٩/٤٦٣، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٢/١٣٥٤.

(٣) هو أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رباح المؤدب المصري مولى آل مروان،
 المحدث، توفي سنة (٢٩٦)، ينظر: فهرس ابن خير ص٨٤، وتاريخ الإسلام ٢٢/ ٧٢.

(٤) هو أبو يوسف الصدفي، الإمام الفقيه العابد، توفي سنة (٢٩٩)، ترتيب المدارك
 ٢٧١، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ١/ ٣٧٤.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ [مُصَنَّفِ] (١) ابنِ عَبْدِ الحَكَمِ، فَحَدَّثنِي بهِ أَبو جَعْفَرِ بنُ عَوْنِ اللهِ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ جَامِعٍ (٢)، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ الحَكَمِ (٣)، عَنْ أَبيهِ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُصَنَّفِ أَبِي دَاوُدَ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنِ ابنِ الأَعْرَابِيُّ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ.

ومًا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُصَنَّفِ البُّخَارِيِّ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبُو جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بِنِ السَّكَنِ (٥٠)، عَنِ الفُّخَارِيِّ. السَّكَنِ (٥٠)، عَنِ الفِرَبْرِيِّ (٢٠)، عَنِ البُخَارِيِّ.

ومًا كَانَ فِيهِ مِنْ (مُسْنَدِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ)، فَحَدَّثَنِي بِهِ أَبُو مُحَمَّدِ بنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بنِ خَالِدٍ، عَنِ ابنِ وَضَّاحٍ^(٧)، عَنِ ابنِ أَبِي شَيْبَةَ.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ ابنِ أَبِي زَيْدٍ، فَبْعَضُهُ مِمَّا سَمِغْتُهُ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، ومِنْهُ مَا أَجَازَهُ لِي مِنْ رِوَايَتِهِ^(٨).

(۱) ما بين المعقوفتين لم يظهر جيدا في الأصل، وإنما ظهرت ملامح الكلمة غير واضحة،
 ولذا اجتهدت ما رايته مناسبا.

(٢) هو أحمد بن إبراهيم بن جامع أبو العباس المصري، المحدث الصدوق، توفي سنة (٣٥١)، السبر ٢٤/١٦.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين، أبو عبد الله القرشي الأموي مولاهم المصري، الإمام العلامة الفقيه المصنف، انتهت إليه رئاسة الفقه بمصر، روى عنه النسائي في سننه، توفي سنة (٢٦٨)، ترتيب المدارك ٤ /١٥٧، تهذيب الكمال ٢٥ / ٤٩٧، وجمهرة تراجم الفقهاء المالكية ٣/١١١٣.

(٤) هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري نزيل مكة، الإمام العلامة الحافظ الزاهد شيخ الإسلام، وصاحب التصانيف، توفي سنة (٣٤٠)، السير ١٥ / ٤٠٧.

(٥) هو أبو على سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن المصرى، تقدم التعريف به .

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبري، الإمام المحدّث الثقة راوي الجامع الصحيح عن البخاري، توفي سنة (٣٢٠)، السير ١٠/١٠.

(V) هو أبو عبد الله محمّد بن وضّاح المرواني، محدّث الأندلس مع بقي بن مخلد، كان محدثا ثقة، توفي سنة (۲۸۷)، السير ۱۵/ ٤٤٥.

(^(A) قال ابن بشكوال في الصلة ٣٢٣/٢ في ترجمة أبي المطرف: ثم انصرف إلى القيروان فسمع على أبي محمد بن أبي زيد جملة من تواليفه وأجاز له سائرها.

ومَا كَانَ فِيهِ مِنْ كَلاَمِ الأَبْهَرِيِّ، وَهُوَ مِمَّا كَتْبَهُ إليَّ إِجِازَةً وَأَنَا بِمِصْرَ^(۱). ومَا كَانَ فِيهِ قَالَ أَبُو عُمَرَ، وَهُوَ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ المَلِكِ الإِشْبِيلِيُّ حِفْظُتُه عَنْهُ فِي طُولِ.....(٢)

⁽١) قال ابن بشكوال في الموضع السابق: أجاز له أبو بكر الأبهري ولم يلقه.

⁽٢) إلى هنا انتهت نسخة القيروان، وبهذا انتهى هذا الكتاب المستطاب، والله تعالى نسأل أن يغفر لمؤلفه، ويتجاوز عنه بما قدم من جهد في رعايته لكتاب الله عز وجل، وتوضيحه لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويرفعه في أعلا عليين، وأن يعفو عن محققه وقارئه بمنّه وكرمه، والحمد لله رب العالمين.

١_فهرس الآيات القرآنية. ٢ فهرس أطراف الأحاديث النبوية. ٣ فهرس أطراف الآثار. ٤_فهرس الأعلام. ٥ ـ فهرس المواضع والبلدان. ٦ فهرس الكتب الواردة في الكتاب. ٧ فهرس مصادر التحقيق والدراسة. ٨ فهرس الموضوعات.

(\$\\\$\\\$\\\$\\\$\\\$\\\$\\\$\\

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الاية، السورة ورقم الآية
101,184	_ ﴿ اَلْكُنْدُ لِلَّهِ رَبِّ اَلْعَالَمِينَ ﴾ [الفاتحة: ١]
108	ـ ﴿ إِيَاكَ نَعْبُدُوَ إِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾ [الفاتحة: ٥]
٧] ٢٥١	_ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّكَآ لَيْنَ﴾ [الفاتحة:
	_ ﴿ وَأَقِيمُواْ الصَّلَوْةَ وَوَالُّواْ الزَّكُوةَ ﴾ [البقرة: 2٣]
YYY	_ ﴿ نَمْفِرْ لَكُرْ خَطَائِكُمُ ﴾ [البقرة: ٥٨]
799	_ ﴿ إِنَّمَا غَنُ فِتْمَةً فَلَا تَكُفُرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٢]
وَلُواْ انْظُلْرْنَا وَأَسْمَعُواً ﴾	ـ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لَا تَغُولُوا رَعِنَ وَقُ
٧١٦،٦٠٣	[البقرة: ١٠٤]
٧٤٧	- ﴿ وَأَقِيمُوا الْعَمَلُوةَ وَءَا تُوا الزَّكُوةَ ﴾ [البقرة: ١١٠]
YYY	- ﴿ وَقَالُوا النَّحَٰذَ اللَّهُ وَلَدُا ﴾ [البقرة: ١١٦]
YYY	ـ ﴿ وَوَضَىٰ بِهَآ إِنَاهِـُهُ بَنبِيهِ ﴾ [البقرة: ١٣٢]
تَعَرَ فَلَاجُنَاحَ عَلَيْهِ أَن	ـ ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآبِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ أَعْذَ
٠ ٨٣٢	يَطُوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]
\TV[104:	- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكُتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّننَتِ وَالْمُدَى ﴾ [البقرة
	- ﴿ فَمَنِ أَضْطُلَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَاعَادٍ فَلَاَّ إِثْمَ عَلَيْهُ ﴾ [البقرة: ٣
	- ﴿ اَلْمُرُ بِإِلْحُرُ وَٱلْمَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ [البقرة: ١٧٨]

- ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱلْبَاعُ الْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنِ ﴾ [البقرة: ١٧٨] ٢٧٨
_ ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةٌ يَتَأُولِي ٱلْأَلْبَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٩]٢٠٠
- ﴿ إِن زَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَٱلْأَقْرِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٠] ٥٤١، ٥٤٢،
- ﴿ فَمَنْ بَدَّ لَهُ بِعَدَمَا سَمِعَمُ ﴾ [البقرة: ١٨١]١٣٠
- ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُنِبَ عَلَيْحُمُ ٱلصِّيبَامُ كَمَا كُنِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِحُمْ
[البقرة: ۱۸۳] المناسبة ا
- ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيعُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٌ ﴾ [البقرة: ١٨٤] ٢٩٠
- ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيَّ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]٠٠٠
- ﴿ فَمَن شَهِدَمِنكُمُ ٱلشَّهُرَ فَلْيَصُمْ مُنَّهُ ﴾ [البقرة: ١٨٥]٠٠٠
- ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ حَقَّ يَنَبَيَّنَ لَكُو الْغَيْطُ الْأَبْيَصُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾
[البقرة: ١٨٧]
- ﴿ ثُمَّ أَيْتُواْ ٱلْقِيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ٢٨٤ ، ٢٨٤ ، ٢٧٤
- ﴿ وَلَا تَنْأَكُلُوٓا أَمُوَاكُمُ بَيْنَكُمْ بِٱلْبَطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا فِنْ
أَمْوَالِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِرِ وَٱلنَّمْرُ لَعَلَّمُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٨]١٠٠٠ . ١٩٤
- ﴿ وَأَتِمُوا ٱلْحَجَّ وَٱلْمُهُرَةَ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١٩٦] ٤١٣، ٢٠٧، ٦٤٩، ٦٤٣، ٦٧٣، ٢٧٧
- ﴿ فَنَ تَمَلَّعَ بِٱلْمُهُرَةِ إِلَى ٱلْحَجَ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيُّ فَنَ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَتَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجّ ﴾
[البقرة: ١٩٦] ١٩٦٠ ١٩٦٠
- ﴿ فَإِنْ أَضِيرَتُمْ فَمَا اَسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدِّيُّ ﴾ [البقرة: ١٩٦]١٣٢
- ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِن زَأْسِهِ، فَفِذْيَةٌ مِن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَتْم أَوْ نُسُكُو ﴾
[البقرة: ١٩٦]١١٦
- ﴿ وَلَا غَلِقُواْ رُءُوسَكُمْ حَنَّى بَبُلُغَ الْمُدَى تَحِلَّهُ ﴾ [البقرة: ١٩٦]
- ﴿ ذَلِكَ لِمَن لَمْ يَكُنْ أَهُ لَمُ مَسَاحِرِي ٱلْمَسَجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٩٦]
- ﴿ ٱلْحَجُّ ٱشْهُرٌ مَّعْلُومَتُ مُنَ فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجَّ ﴾ [البقرة: ١٩٧] ١١٩
- ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ مِنْ حَيْثُ أَفْكَاضَ ٱلنَّكَاسُ ﴾ [البقرة: ١٩٩]

777, 187	_ ﴿ وَلَا لَنَكِعُوا ٱلْمُشْرِكَتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ ﴾ [البقرة: ٢٢١]
*10	_ ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبِعَةِ أَشْهُرٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]
۲۹۰	_ ﴿ وَلَا يَحِلُ لَمُنَ أَن يَكْتُمُنَ مَا خَلَقَ أَلَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]
٣٩٠	_ ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَتُ يَرَّبُعُنَ إِلَّانْمُسِمِنَّ ثَلَاثَةً قُرُوعٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]
مِ فَإِنْ	_ ﴿ وَلَا يَحِلُ لَكُمْ أَن تَأْخُذُواْ مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْتًا إِلَّا أَن يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّه
	خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيَا حُدُودَ اللَّهِ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيَا أَفَلَاتُ بِدُّ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]
777,777	_ ﴿ الطَّلَنُّ مَرَّتَانَّ فَإِمْسَاكُ مِعْرُونٍ أَوْتَسْرِيحُ بِإِحْسَنِّ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]
TEA	- ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ ﴾ [البقرة: ٢٣٠]
۳۸٤	_ ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِخُنَ أَزْوَجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢]
790 [7]	_ ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلَكَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَة ﴾ [البقرة: ٢٣
	ـ ﴿ لَا تُصْكَآذُ وَلِدَهُ ۚ بِوَلَدِهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣]
707, . 70	- ﴿ وَلَا تَمْ زِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاجِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِلَابُ أَجَلَةً ﴾ [البقرة: ٢٣٥]
	ـ ﴿ عَلَى الْنُوسِيعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٦]
۳٤٥	ـ ﴿ أَوْيَعْفُواْ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ۦ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]
١٨٨	- ﴿ حَنفِظُواْ عَلَى ٱلْعَبَكُوْتِ وَٱلصَّكُوْةِ ٱلْوُسْطَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٣٨]
٤١٣	ـ ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَتِ مَنَكُم ۚ إِلْمَعُهُونِ ﴾ [البقرة: ٢٤١]
757, 735	ـ ﴿ وَلَا تَيَمَّمُوا ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢٦٧]
٧٦٦	 ـ ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيٌّ ﴾ [البقرة: ٢٧١]
٧٨٠	- ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ ٱلرِّيَوْا وَيُرْبِي ٱلصَّكَ قَاتِ ﴾ [البقرة: ٢٧٦]
733	- ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْمَلُواْ فَأَذَنُواْ بِحَرْبِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩]
{ YY	- ﴿ وَإِن كَاكَ ذُوعُسْرَةٍ فَنَظِرَةً إِلَىٰ مَيْسَرَةً ﴾ [البقرة: ٢٨٠]
•	- ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُ وَأَمْرَأَتَكَانِ مِمَّن زَضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ
0.0,0.1	[البـقـرة: ٢٨٣]
0.4.899	- ﴿ وَإِن كُنتُدْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبَا فَرِهَنَّ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٤]

_ ﴿ رَبُّنَا لَا تُرْغُ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]١٤٦
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [آل عمران: ٧٧] ٣١٦
- ﴿ وَمَن دَخَلَةً كَانَ مَامِنَا ﴾ [آل عمران: ٩٧]١٧٤
_ ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِعَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواً ﴾ [آل عمران: ١٠٣]٧٤٦
- ﴿ وَسَادِعُواْ إِلَىٰ مَغْفِرَةِ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]٢٣
- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَعَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ۗ
وَلَقَدُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٥]٧٤٠
- ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَأَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]١١٠
_ ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]٧٣٦
- ﴿ يَتَأْيَهُا ٱلَّذِينَ ، امْنُواْ ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾ [آل عمران: ٢٠٠] ٨٨ ، ٨٨٥
- ﴿ فَأَنكِ مُواْمًا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱلنِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَثَ وَرُبِّع ﴾ [النساء: ٣]
- ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا نَفِلُواْ فَوَحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمُّ ﴾ [النساء: ٣] ٢٥٤
- ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآهُ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكُّ وَإِن كَانَتْ وَحِـدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ﴾
[النساء: ۱۱]
- ﴿ وَوَرِثَهُۥ أَبُواَهُ فَلِأُمِتِهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١]
- ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِسَيَةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ ﴾ [النساء: ١١]
- ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلُ يُورَثُ كَلَنَةً أَوِ أَمْرَأَهٌ ۖ وَلَهُ, أَخُ أَوْ أُخَتُّ فَلِكُلِّ وَحِدٍ مِنْهُمَا
ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَآهُ فِي ٱلثُّكُثِ ﴾
[النساء: ۱۲] ١٢٠]
- ﴿ وَلَا لَنَكِحُواْ مَا نَكُعَ مَا اِسَا وَصُمْ مِنَ ٱللِّسَاء ﴾ [النساء: ٢٢] ٣٦٩، ٣٦٩
- ﴿ وَرَبَنَهِبُكُمُ ٱلَّذِي فِي حُجُورِكُم مِن نِسَآ بِكُمُ ٱلَّذِي دَخَلْتُ م بِهِنَّ فَإِن لَمْ
تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِنَ فَكَلْجُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٤٩
- ﴿ وَحَلَنَّهِلُ أَبْنَآمِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَىٰ حِكْمٌ ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٤
. ﴿ وَأَن تَجْمَعُواْ بَيْنَ ٱلْأُخْتَكِيْنِ إِلَّا مَا قَدْسَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٣] ٢٥٥

_ ﴿ وَٱلْمُحْصَنَنَتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكُتُ أَيْمَنُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] ٢٥٦، ٢٥٠
_ ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكُتْ
أَيْمَانَكُمْ مِن فَلَيَكِيْكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء: ٢٥] ٢٥٥، ٢٥٦
ـ ﴿ فَإِذَا أَحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَحِشَةِ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَتِ مِنَ
الْعَذَابُ﴾ [النساء: ٢٥] ٢٨٦ ، ٢٢٢
ـ ﴿ فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ. وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَأَ إِن يُرِيدًا إِصْلَكَ لُوَفِقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَأْ ﴾
[النساء: ٣٥]
_ ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ. وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآةً ﴾ [النساء: ٤٨،
711]
ـ ﴿ وَإِذَا حُيِّينُم بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ أَوْ رُدُّوهَا ﴾ [النساء: ٨٦]
ـ ﴿ وَمَا كَاكَ لِمُوْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَنَحْرِيرُ رَقَبَـةِ
مُّؤْمِنَةِ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةً إِلَىٰٓ أَهْلِهِ: ﴾ [النساء: ٩٢] ١٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤
- ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَوْةَ فَلْنَقُمْ طَلَّهِكَ أَمِنْهُم مَّعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢]
_ ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذْكُرُوا ﴾ [النساء: ١٠٣]
- ﴿ فَلَا تَمِيلُوا صُلَ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةً ﴾ [النساء: ١٢٩]
- ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا يُغَينِ ٱللَّهُ كُلَّا مِن سَعَتِهِ ۗ ﴾ [النساء: ١٣٠] ٧٥
_ ﴿ وَٱلصَّلْحُ خَيْرً ﴾ [النساء: ١٢٧]
ـ ﴿ لَا يُحِبُ اللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّومِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِرً ﴾ [النساء: ١٤٨] ٥٥٠
- ﴿ يَكَأَيُّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] ٢٩٥، ٢٩٥، ٣٦٧
- ﴿ تُعَلِمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَمْكُمُ اللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّا أَسْكُن عَلَيْكُم ﴾ [المائدة: ٤]
_ ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنَبَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَمُمٌّ ﴾ [المائدة: ٥] . ٢٧٣، ٢٧٣، ٣٣١
- ﴿ وَأَمْسَحُواْ بِرُمُ وسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦]١٤٣
- ﴿ فَإِن حِكَا مُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمٌّ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَن يَضُرُوكَ شَيْئًا
وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ﴾ [المائدة: ٤٢]٧٠٧

۸۷۲، ۱۸۲	_ ﴿ وَكُنْبَنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [المائدة: ٤٥]
	_ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لَا يُحَرِّمُوا طَيِّبَنتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓ أَ﴾ [
عُمَدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ	- ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطِانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَذَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآةِ فِي ٱلْخَيْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَإ
٧٢٦	وَعَنِ ٱلصَّلَوْةِ فَهَلْ أَنَّكُم مُّنَّهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١]
	- ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ وَامَنُوا لِيَبْلُونَكُمُ اللَّهُ بِثَى وِ مِنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ وَآيْدِيكُمْ وَرِمَا مُكُمْ
דירי איזר	- ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْنُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾ [المائدة: ٩٥]
	- ﴿ هَدْيَا بَلِغَ ٱلْكُمَّبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥]
١٦٨	- ﴿ فَجَزَّآءٌ مِثْلُ مَا قَنَلَ مِنَ ٱلنَّعَدِ ﴾ [المائدة: ٩٥]
	- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِنَّا لَمَ يُذَكِّرِ ٱسْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّامُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١١٩
	_ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِنَا لَمَ يُذَكِّرُ ٱسْدُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الأنعام: ١٢١]
١٨٩	- ﴿ يَنَهِنَ ءَادَمَ قَدْ أَزَلْنَا عَلِيكُمْ لِلَاسَا يُورِي سَوْءَ تِكُمْ ﴾ [الأعراف: ٢٦]
١٨٩	- ﴿ يَنَنِيْ مَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١]
٧٤٠،٨٦	_ ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَالَٰقُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٤]
Y07 r0Y	_ ﴿ وَلَا نَبْخُسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْكِآءَ هُمْ ﴾ [الأعراف: ٨٥]
TY1	- ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَنِيْكَ لَيْلَةً وَأَتَّمَمَّنَهَا بِعَشْرٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]
نَتُ بِرَنِيكُمْ قَالُواْ	- ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيَ ءَادَمَ مِن ظُهُودِهِرْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْ
٧٤٠،٣٠٦	بَكُنُ﴾ [الأعراف: ١٧٢]
۰٤۱	- ﴿ فَلَمَّآ أَنْقَلَتَ ذَعُوا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]
107	- ﴿ وَإِذَا قُرِينَ ٱلْقُدْرَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]
097	ـ ﴿ يَسْنَكُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِّ قُلِ ٱلْأَنفَالُ بِلَهِ وَٱلرَّسُولِّ ﴾ [الأنفال: ١]
	- ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّكَةٌ ﴾ [الأنفال: ٢٥]
الأنفال: ٢٤] ١٥٠	- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسْتَجِيبُواْ يِنَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ [
	 - ﴿ قُل لِلَّذِينَ كَغَرُوٓا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْسَلَفَ﴾
717, 710, 310	[الأنفال: ٣٨]

_ ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ بِلَّهِ خُمُسَكُم وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُـرَىٰ وَٱلْمِسْنَىٰ
وَٱلْمَسَكِكِينِ﴾ [الأنفال: ٤١]٥٨٥، ٩٣٥
_ ﴿ لَوْلَا كِننَا ثِينَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [الأنفال: ٦٨] ٩٥٠
_ ﴿ فَكُلُوا مِمَّا غَيْمَتُمْ حَلَاكُ لِمَتِبًا ﴾ [الأنفال: ٦٩] ٩٥٠
_ ﴿ وَالَّذِينَ مَا مَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُمْ مِن وَلَنيتِهِم مِن شَيْءٍ حَتَّى بُهَاجِرُواْ ﴾ [الأنفال: ٧٧] ٧٣٧
_ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِرُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَةَ ﴾ [التوبة: ٣٤]
_ ﴿ ٱنفِرُوا خِفَافًا وَثِقَ اللَّهِ [التوبة: ٤١] ٥٧٩
_ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُ قَرَآء وَٱلْمَسَكِين وَٱلْمِنْمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ [التوبة: ٦٠] ٢٦٦، ٧٨١
_ ﴿ جَنَّتِ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ ﴾ [التوبة: ١٠٠]
_ ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَثُرَكِهِم بِهَا ﴾ [التوبة: ١٠٣] ٢٥٣
- ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَادًا ﴾ [التوبة: ١٠٧]
_ ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ﴾ [التوبة: ١٢٢] ٥٧٩
- ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيبَتَ دَّعُونَكُمُا ﴾ [يونس: ٨٩]١٥٦
- ﴿ إِنَّهُ لِنَسَ مِنْ أَهْلِكُ ﴾ [هود: ٤٦]١٩، ٥١٩
- ﴿ إِنَّكَ لَأَنَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ [هود: ٨٧]١١٠
- ﴿ وَٱلِمَدِ ٱلْفَسَلَوٰهُ طَرَفِي ٱلنَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ ٱلْكِيلُ إِنَّ ٱلْحَسَنَتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾
[هود: ۱۱۶] ۱۳۷
- ﴿ أَلَا تَرَوْتَ أَيْنَ أُوفِي ٱلْكَيْلُ وَأَنَا خَيْرُ ٱلْمُنزِلِينَ ﴾ [يوسف: ٥٩]
- ﴿ وَلِمَن جَآهَ بِهِ عِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ وَزَعِيدٌ ﴾ [يوسف: ٧٦]
- ﴿ يُثَنِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْفَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَبَوْةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾
[إبراهيم: ۲۷]
- ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرِ وَإِنَّا لَهُ لَمَنْ طُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ٢٣، ٩٦
- ﴿ لِنَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ [النحل: ٨] ٣٣٢
- ﴿ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴾ [النحل: ١٠] ٢٥٩

113	_ ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْمَدُّلِ وَٱلْإِحْسَانِ ﴾ [النحل: ٩٠]
	- ﴿ وَمَن قُيلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيتِهِ مَسْلَطَنَا فَلَا يُسْرِف فِي ٱلْقَتْلِ ﴾ [الإسراء: ٣٣]
	- ﴿ وَإِن مِّن شَقَّ إِلَّا يُسَيِّحُ بِجَدِهِ وَلَكِن لَّا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤]
	_ ﴿ وَلَا يَحْهَرُ بِصَلَائِكَ ﴾ [الإسراء: ١١٠]
١٩.	_ ﴿ وَلَا نَقُولَنَّ لِشَاى ، إِنِّي فَاعِلُ ذَلِكَ غَدًّا ١ ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الكهف: ٢٣-٢٤] .
377	- ﴿ لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا ﴾ [الكهف: ٣٦]
	_ ﴿ وَٱلْبَافِيَاتُ ٱلصَّالِحَاتُ ﴾ [الكهف: ٤٦]
	_ ﴿ وَإِن مِنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمَا مَّقْضِيًّا ﴾ [مريم: ٧١]
	_ ﴿ ٱلرَّحْنُ عَلَى ٱلْمَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ٨٥،
377	- ﴿ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكُ ۚ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدِّسِ طُوكِي ﴾ [طه: ١٢]
198	- ﴿ وَسَيِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ فَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَفَلْ غُرُوبِهَ ۗ ﴾ [طه: ١٣٠]
	ـ ﴿ وَأَمْرُ أَهْلُكَ بِٱلصَّلَوْةِ وَآصَطَهِ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ١٣٢]
	ـ ﴿ وَأَذِن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجَ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ كَأْنِينَ مِن كُلِّي فَج
7.9	عَمِيقٍ﴾ [الحج: ٢٧]
	- ﴿ وَيَذَكُرُواْ أَسْمَ ٱللَّهِ فِي آيَامِ مَّعْلُومَنتِ عَلَى مَا رَزَقَهُم مِّنَ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْفَدِّ ﴾
441	[الحج: ۲۸]
448	ـ ﴿ فَكُلُواْ مِنْهَا وَأَطْعِمُواْ ٱلْبَآيِسَ ٱلْفَقِيرَ ﴾ [الحج: ٢٨]
7.1	ـ ﴿ ثُمَّ لَيْقَضُواْ تَفَــُنَّهُمْ ﴾ [الحج: ٢٩]
181	- ﴿ وَلْمَظُوَّفُواْ بِالْمَيْتِ الْعَسِيقِ ﴾ [الحج: ٢٩]
10/	ـ ﴿ كَنَالِكَ سَخَّرَنَهَا لَكُرٌ ﴾ [الحج: ٣٦]
10/	ـ ﴿ لِتُكَدِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَنكُونُ ﴾ [الحج: ٣٧]١
ξ •	ـ ﴿ قَدْ أَقْلَحَ ٱلْمُؤْمِثُونَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ١-٢] ١٥٧ ، ١
	- ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوحِهِمْ حَنِظُونٌ ۞ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُمْ ﴾
40,	المؤمنون: ٥٦] المؤمنون: ٥٦]

۷۱۳	_ ﴿ وَلِيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآيِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢]
377	_ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَجَهُمْ ﴾ [النور: ٦]
	_ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَلَةَ فَاجْلِدُوهُمْ نَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَمُمْ شَهَدَةً
	أَبَدُأُ وَأُوْلَكِكَ هُمُ ٱلْفَنسِقُونَ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱقَٰهَ غَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾
٤ ٩٧	[النور: ٤-٥]
010	- ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَلَّةَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ٤٩٧،
	ـ ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ﴾ [النور: ٤]
	_ ﴿ فَأَجْلِدُ وَهُرْ نَمَنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤]
۷۱۰	 ﴿ وَيَدْرَوُاْ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَتِ إِللَّهِ إِنَّهُ لِمِنَ ٱلْكَندِبِينَ ﴾ [النور: ٧]
የ ለ٤	- ﴿ ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُرْ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُرْ وَإِمَآمِكُمْ ﴾ [النور: ٣٢]
	_ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِئنَبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنْكُمْ فَكَايَبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَءَاتُوهُم مِن
٤١٢	مَالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي ءَاتَنكُمْ ﴾ [النور: ٣٣] ١٦٠.
٦٧٢	_ ﴿ وَإِذَا بَكَاغَ ٱلْأَطْفَ لُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَنْذِنُوا ﴾ [النور: ٥٩]
٧٧٠	- ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتَا فَسَلِمُواْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ أَلَّهِ ﴾ [النور: ٦١]
174	- ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَمُ عَلَىٰٓ أَمْ بِجَامِعِ لَّمْ يَذْهَبُواْ حَتَّى يَسْتَغَذِنُوهُ ﴾ [النور: ٦٢]
	ـ ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا ۚ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِقُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾
٧٧٨	[الفرقان: ٦٧]
	- ﴿ إِنَّهُ مِن شَلْتِمَنَ وَإِنَّهُ بِسَيرِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيدِ ﴾ [النعل: ٣٠]
777	. ﴿ هَنذَا مِن شِيعَلِهِ ، وَهَلذَا مِنْ عَلُوِّهِ ۗ [القصص: ١٥]
	- ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَى حَنتَيْنِ عَلَىٰ أَن تَأْجُرُنِى ثَنَنِيَ حِجَجٌ فَإِنْ أَتَمَنتَ
	عَشْرُا فَيِنْ عِندِكً ﴾ [القصص: ٢٧]
	ـ ﴿ وَقُولُواْ ءَامَنَا مِٱلَّذِى أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنـزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾ [العنكبوت: ٤٦]
۳۷۲	. ﴿ فَنَعَالَيْنَ أُمِّيِّفَكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَيلًا ﴾ [الأحزاب: ٢٨]

_ ﴿ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُكَ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِذَةِ تَعْنَذُونَهَآ ﴾
[الأحزاب: ٤٩]
_ ﴿ وَأَمْزَأَةً مُوْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ٣٤١
_ ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَنَعًا فَسَنَكُوهُتَ مِن وَرَآءِ جِمَالٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ٣٩٣
_ ﴿ لَإِن لَّرْ يَنلَهِ ٱلْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرضٌ ﴾ [الأحزاب: ٦٠] ٢١٣
_ ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةِ فَلَا مُعْسِكَ لَهُمَّا ﴾ [فاطر: ٢] ٢٢٥
_ ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] ٧٤٠، ٨٥
- ﴿ إِنِّ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّ أَذْبُحُكَ ﴾ [الصافات: ١٠٢]
_ ﴿ يَندَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَأَحْكُمْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَتِّي وَلَا تَنَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن
سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦]
- ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيِّ أَسْتَكُمْرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾ [ص: ٧٥] ٧٤١
_ ﴿ لَهِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمُلُكَ ﴾ [الزمر: ٦٥]١٣
ـ ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر: ٤٦]٢٠١
- ﴿ وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدَتُمْ عَلَيْنًا قَالُوٓا أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيَّ أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾
[فصلت: ۲۵]
ـ ﴿ أَعْمَلُواْ مَا شِنْتُمْ ﴾ [فصلت: ٤٠]
ـ ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذَظَلَمْتُمْ أَنْكُرُ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] ٣٠٠
- ﴿ هُمُ الَّذِيرَ كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَذَى مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ يَحِلَّهُ ﴾
[الفتح: ۲۰]
ـ ﴿ لَتَذَخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الفتح: ٣٧]١٣٤
- ﴿نَنُ﴾ [ق: ١] ٢١٩
ـ ﴿ مَا يَلْفِظُ مِن فَوْلِ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨] ٧٧١
ـ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا ثُقَدِمُواْ بَيْنَ يَدَي ٱللَّهِ وَرَسُولِةٍ ۗ ﴾ [الحجرات: ١] ٢٢٢

ـ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَا ۚ فَتَبَيِّنُوٓا ۚ أَن تَصِيبُواْ فَوْمًا بِجَهَالَمْ ﴾
[الحجرات: ٦]
ـ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ فَمَا وَجَدَّنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات:
179 [٣ <u>٦</u> ٣٥
_ ﴿ وَأَمْدَدْنَاهُم بِفَاكِهَةِ وَلَحْرِيَّمَا يَشْنَهُونَ ﴾ [الطور: ٢٦] ٧٥٨
_ ﴿ أَفْتَرَبَتِ ﴾ [القمر: ١]٢١٩
- ﴿ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا﴾ [الواقعة: ٥]٧٣٢
_ ﴿ لَّا يَمَشُهُ ۚ إِلَّا ٱلْمُطَهِّرُونَ ﴾ [الواقعة: ٧٩]٢٣١
- ﴿ قَدْسَمِعَ اللَّهُ قُولَ الَّتِي تُجَدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيَّ إِلَى اللَّهِ ﴾ [المجادلة: ١] ٣٦٧
- ﴿ اَلَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسَآيِهِم ﴾ [المجادلة: ٢] ٣٦٨، ٣١٢
ـ ﴿ مَا يَكُونُ مِن غَوْيَ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]
- ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُ وَ ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَنَ مِن فَبَلِهِرٌ ﴾ [الحشر: ٩]٧٣٠
- ﴿ وَالَّذِينَ جَآءُو مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠]٢٧٣
- ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوٓ أَ إِذَا نُودِي لِلصَّلَوْةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَأَسْعَوْ أَ ﴿ الجمعة: ٩] ٢٣٢، ١٦٤
- ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ يَحْدَرُهُ أَوْ لَمُوا الفَضُّواْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ فَآيِماً ﴾ [الجمعة: ١١]١٦٧
- ﴿ يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِتَ ﴾ [الطلاق: ١] ٣٧٩، ٣٧٩، ٣٨٠
- ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجْدِكُمْ وَلَانْصَآ زُوهُنَّ لِنُصَيِّقُواْ عَلَيْهِنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] ٢٨٣
- ﴿ وَإِن كُنَّ أَوْلَكِ مَمْ لِ فَأَنْفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمَّلُهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] ٣٨٣
- ﴿ يُوفُونَ بِالنَّذِدِ وَيَخَافُونَ يَوْمَا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا ﴾ [الإنسان: ٧]٠٠٠ ٢٠٩
- ﴿ أَلَوْ يَخْمَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿ أَخَيَاهُ وَأَمْوَتًا ﴾ [المرسلات: ٢٦٢٥] ٨٩ ، ٧٧٢
- ﴿ عَسَنَ وَقُولًا ﴾ [عبس: ١] ٢٣٥
- ﴿ إِذَا ٱلنَّمَا آهُ آنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق: ١]
- ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَّكُ ﴾ [الأعلى: ١٤]
· ﴿ هَلْ أَتَنَكَ حَدِيثُ ٱلْفَنْشِيَةِ ﴾ [الغاشية: ١]١٧٠

०४९ . ९	_ ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْمُسْرِينَتُمَّا إِنَّ مَعَ ٱلْمُسْرِينُكُ ﴾ [الشرح: ٤_٥] ٥
١٥٠	- ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَا لَمَا﴾ [الزلزلة: ١]
	_ ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةِ شَرًّا يَرَهُ ۞ وَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَّةِ شَرًّا يَرَهُ ﴾
	[الزلزلة: ٨]
137	ـ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَـٰكُ ﴾ [الأخلاص: ١]

* * *

فهرس أطراف الأحاديث النبوية

طرف الحديث	تديث الصفحة	
- ائذن لعشرة	٤	٧٥٤
- أبر دوها بالماء	۲	777
ـ أتحب أن تراها عريانة	•	٧٧٠
- اترکوا هذین حتی یفینا	۸	٧٤٨
ـ اجعله في الأقربين	•	٧٨٠
- - اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم	•	۲۱.
- أجملوا في الطلب		
- أحابستنا همي		
- - احتجبي منه		
- احثوا التراب في وجوه المداحين		
ـ أحسن خلقك للناس	٤	٧٤٤
- أحيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس		
ـ أخذ رسول الله ﷺ الجزية من مجوس البحرين	۲	777
- أخر رسول الله ﷺ الصلاة		
- اخرجن إذاً	٥	770
- أخرجوا من الناد	£	095

_ أخرجوهم من بيوتكم
_ أخلصوه بالدعاء
ـ ادخروا من الضحايا لثلاث
ـ أدُّوا الخائط والمخيط
_ إذا أحب عبدي لقائي
_ إذا أحدكم الغائط
_ إذا أرسلت كلبك المعلم ٢٣٠
_ إذا اشترى أحدكم طعاماً
_ إذا أمن الإمام فأمنوا
_ إذا أنشأت بحرية
ـ إذا بعت من أخيك تمرا
_ إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن
_ إذا جاء أحدكم والإمام يخطب
_ إذا جعلت المغرب عن يمينك
_ إذا حضرت الصلاة فقدم أبا بكر
عذا حللت فأذنيني في المستمر عند المستمر عند المستمر المس
_ إذا خرج أحدكم إلى الغائط
- إذا دبغ الإهاب فقد طهر
_ إذا دعي أحدكم إلى وليمة
_ إذا ذكر القدر فأمسكوا
_ إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها٧١٢
ـ إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليها ٧٣٥
_ إذا شرب الكلب في إناء أحدكم
ـ إذا شك أحدكم في صلاته فلم يُدر
ـ إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف

_ إذا صلى الإمام جالسا
_ إذا قام أحدكم يصلي
_ إذا قال الإمام
_ إذا قلت لصاحبك أنصت
_ إذا كان يوم الجمعة كان
ـ إذا مات أحدكم عرض عليه مقعده
_ إذا مات العبد انقطع عمله إلا من ثلاث ٢٩٦، ٢٩٨
ـ إذا نهيتكم عن شيء فانتهوا
ـ إذا وضع طعام أحدكم وأقيمت الصلاة ٧٧٤
ـ إذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها ٧٣٦
ـ اذبح ولا حرج
ـ اذبحها ولن تجزئ عن أحد بعدك
ـ اذكروا الفاسق بما فيه
ـ أربيتما فردا
ـ ارتجعه۱۳۰
ـ ارجع إليهما فأضحكهما
ـ ارجع فصل
ـ أرضيت من نفسك ومالك بهذين النعلين ٣٤٢
ـ ارکبها
ـ استدنینی
ـ استرقوا لهما
ـ استقيموا ولن تحصوا
ـ أسرعوا بجنائزكم
ـ اسكن أحد، فإنما عليك نبي
ـ اشتد غضب الله على قوم

ـ اشتريها واشترطي لهم الولاء	
_ أصبت	
_ أصبح من عبادي مؤمن بي	
_ أصلاتان معا؟ اصلاتان معا	
ـ أصليت شيئا	
ـ أعتقها ولدها ۴۹۰، ۷۸۰	
ـ اعتمري في رمضان	
ـ اعرف عفاصها ووكاءها	
ـ أعطها أختك وصلي رحمك	
ـ أعقتها فإنها مؤمنة	
ـ أعلاها ثمنا	
ـ أعلنوا هذه المناكح	
ـ الأعمال بالنيات	
ــ اغسلوه وكفنوه	
ـ أفضل الصلاة صلاتكم في بيوتكم	
ـ أفطر الحاجم والمحجوم ٢٩١	
ـ افعل كما كان زسول الله ﷺ يفعل	
ـ افعل ولا حرج	
ـ افعلي ما يفعل الحاج	
ـ أفلح إن صدق ١١٥	
ـ أقرّكم ما أقرّكم الله	
_ أقطع النبي ﷺ بلال بن الحارث	
_ أكل كل ذي ناب من السباع حرام	
ـ ألا أخبركم بخير الشهداء	
_ ألا أخذوا إهابها	

TTO	_ ألا تنتفعوا من الميتة
TTE	_ألا دبغتم إهابها
177	_ ألا هلم ألا هلم
TET	_ التمس ولو خاتماً من حديد
177	_ ألم تري أن قومك
TAT	ـ أما أبو جهم فلا يضع عصاه
	_ أما إذ فاتتك هذه الحجة معنا
٧١٠	ـ أما غنمك وجاريتك فرد عليك
TY1	ـ أمرت بالنحر
V T	ـ أمرت بقرية تأكل القرى
	ـ أمرني جبريل أن آمر أصحابي
	ـ امسح الوجع سبع مرات
۲۲٦	ـ أميطوا عنه الأذي
	ـ إن أبى أن يرجع فليقاتله
	ـ أن امرأة استعارت حلياً
	- أن أم سليم بنت ملحان استفتت
	ـ إن جرجها جبار
	ـ إن الذي حرم شربها حرم بيعها
	ـ إن الرجل إذا مات انقطع عمله
	ـ إن الشمس والقمر آيتان
	- إن الله تبارك وتعالى زادكم صلاة
090	ـ إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه
	ـ إن الله عز وجل لا يمل
٧ ٨٠	- إن الله يربيها لصاحبها
\ rv	ـ إن الله يقول يوم القيامة

الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم	_ إن
النبي ﷺ اتخذ خاتما من ذهب	_ أن
النبي ﷺ احتجم وهو صائم	_ أن
النبي ﷺ اعتمر أربعا	
النبي ﷺ اعتمر ثلاثا	
النبي ﷺ أن يستمتع ٢٣٤	
النبي ﷺ أمر بالرحيل عام حجة الوداع ٢٣٧	
النبي ﷺ أمر بثلاثة أحجار	
النبي ﷺ أمر من طاف	
النبي ﷺ أمر أزواجه أن يحللن	۔ ان
النبي ﷺ أمرها برفض العمرة	_ ان
النبي ﷺ أهدى ضأنا مقلدة	
النبي ﷺ أوضع في وادي محسر	
النبي ﷺ بدأ بالصلاة قبل الخطبة	
النبي ﷺ بعث بهديه مع أبي بكر	_ أن
النبي ﷺ بعث سرية فيها عبد الله بن عمر	_ ان
النبي ﷺ تزوج ميمونة خالته وهو محرم ١٢٣	_ ان
النبي ﷺ توضأ مرة مرة١٣٥ ١٣٥ . ١٣٨	_ أن
النبي ﷺ جاء يعود عبد الله بن ثابت ٢٠١١ ٢٠٠١	_ أن
النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح	
النبي ﷺ ذهب إلى بني عوف	
النبي ﷺ ركب فرسا ١٨٥١٨٥	
النبي على الظهر بذي الحليفة	
النبي على النافلة في السفر	
النبي ع صلى في الاستسقاء	_ أن

٩٥٥	 • • •	 	 • •	• • •	منها	خرج	طر ما يا	يبر بشا	و د خ	امل يھ	ېځ عا	<u>يَنَّا</u> مي نَنِيُّ	ان النب	_
779	 	 	 	• • • •			انشقت	لسماء	ٍ إذا ا	جد في	بر پخ س	عَا مِي رَجُعِ	ان النب	 _
370	 	 	 			• • • •	ئ	للوار	لعمرى	سی باا	لخ قط	عَ <u>ا</u> ي رَجِيًّا	ان النب	i_
777	 	 	 					قتولة .	ية الم	سی بد	نج قط	<u>يَّا</u>	ان النب	i_
٧ 	 	 	 					ينار .	ربع د	لع في	پُر قط	مَيَّا مِي رَجُّةٍ	ان النب	_
۷۱۸	 	 	 	• • • •		• • • •		• • • •	مجن	لع في	خ تم	مَيَّا ي ر يَّ	ان النب	i_
٧٦٠	 	 	 .		• • •	• • • •	• • • •	لخلاء .	أراد ال	ن إذا	نج کا	مَـُــُا ي ر َجُــُـ ِ	أن النب	i_
۲۰۸	 	 	 	• • •		بن	ر رکعتی	ل الظه	لي قبإ	ن يصا	نج کا	مَثَلِ ي ر َبُطِ	أن النب	i_
440	 	 	 	• • • •			مضان .	ع في ر	بالليل	ن يطأ	نج کا	مَيَّا ي ر َجُّة	أن النب	i_
							ن		-			-		
							ر ة ركعة							
												•		
							م					-		
							العقبة					_		
							ل		-		•	_		
							جالسا				•			
							(•			
										_				
						_	ح أو يُن	_						
							إحدى		_					
373	 	 	 					عربان	بيع ال	ی عن	لا نهر	剪 。	ن النب	1_

ـ أن النبي ﷺ نهى عن بيع وسلف
ـ أن النبي ﷺ نهى عن صلاة النافلة
ـ أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة
ـ أن النبي ﷺ نهى عن لبس القسيّ ٧٥٠ ، ٧٥٠
ــ أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر ٣٥٦
ـ أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا
_ إن اليد العليا خير من اليد السفلي
ـ إن اليهود جاءوا إلى رسول الله ﷺ ٧٠٧
ـ أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى١٨٢
ـ أن جيشا غنموا في زمان النبي ﷺ
ــ أن حمزة بن عمرو قال لرسول الله 選
ـ أن خيرا لأحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا
ـ أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا ٤٣٧
ـ أن رسول الله على أسهم لرجل
ـ أن رسول الله ﷺ أمر الحائض
ــ أن رسول الله على أمر الذي أفطر في رمضان ٢٩١ ٢٩١
ـ أن رسول الله ﷺ أمر بالصلاة في مرابض الغنم٢٠١
ـ أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين
_ أن رسول الله ﷺ أهدى جملا
ـ إن رسول الله على الله قرآن
ـ أن رسول الله 越 كان إذا سكت قان رسول الله على كان إذا سكت الله على الله على الله على الله على الله
ـ أن رسول الله 越 كان إذا قضى
_ أن رسول الله 越 كان يسير في بعض أسفاره
ـ أن رسول الله ﷺ نحر بعض هديه
_ أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل ذي ناب

، ﷺ نهى عن المزابنة	۔ أن رسول الله
، ﷺ نهى عن بيعتين في بيعة	۔ أن رسول الله
ه ﷺ نهى عن كراء المزارع	
ه ﷺ أرخص لرعاء الإبل	
مرا قبلته	
وا على النبي ﷺ	
قد حبس بدین	
بان ولا ينام قلبي.	
م ففي الدار	
۱۰ ي	
المصحف إلا طاهر المصحف إلا طاهر المصحف المصص	
حل لأحد قبلي	
سی منکم	
ت له بكم لا حقون	
٠٠٠ رو لأبيك ٧١٧	
الذي أنزل	
على سبعة أحرف ٢٣١، ٢٣٢	
ك وامتشطي	
علناشلناشلنا	
ن غداً	
صواحب يوسف	
عور عب يوسف	
ي العراقات	
للها	
1 1 w	~ (} ~ ~ ~ ~ ~

٧٢١	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•			•	•	•	•	•	•	•		•	•	•	L	ŧ	÷	÷	ي	۰	ت	,	کی	Jl	2	ă.	ي.	ىد	ل	11	•	į	-
191											•									•																•							ر .	<u>.</u>	ب	أنا	İ١	•	įį	-
0 } 0																																																		
317																																																		
3.7																												•				•					ر .	لي	9	ن	ِ ر	مؤ	ال	1 4	نم		ا ز	ما	إذ	_
317																								•					. ,						ر .	لمي	•	ڹ	۸	ن	إم	مؤ	ال	1 4	نم		از	ما	إز	_
۳۰٥																																				٠ .	لير	ط	ن	نیر	ِ م	مؤ	ال	1 2	نم		ٔ ز	ما	إذ	-
٦٨٢		•																															•		ن	ų	کر	J۱	ن	ار	خو	-1	٠	مر	, 1 .	ىذ	•	ما	إذ	_
٥٢٧					•														•							•					•						٠,	بل	ائي	ىرا	إس	!	نو	، ب	ك	ىلل	A	ما	إذ	_
۷٥٣			•			•											•		•			•																		٠.	بع	ج.	ų	لف	11	س	-	ه ب	إنا	_
۱۳۸			•																											•							(بن	ز	مر	:	یر	رت	م	Ĺ	خ	و	; 4	أن	_
317	•																											•					با	ā	يتل		• }	Ļ	É,	į,	۱,	ل	٠	س.	ر	ی	را;	, 4	أن	_
441	٤	٣	٩	٣		•		•	•	•						•	•	•	•	•																	• •	ئ	يل	عا	7	لج	ليا	فا	٢	مك	ی		إن	ļ -
719											•							•		•		•														•		,	ب	ر'	ث	,	ل	کا	١(بام	أر	ų	إنإ	ļ -
179													•																•											٠	,_	ج	بن	ن	٠.		ل	ų	إنإ	ļ
491															•	•																				Ĺ	زا	۰	ال	Č	•	ن	ئو	بک	. ي	لد	لو	۱,	إن	! -
۲۰۸	•																											•							(ۣ	Н	غلو	•	اء	ور) (ىن	• (کم	راک	أر	ڀ	إنو	ļ -
۲۰۸		•																																				بع	ق	الب	ر	مز	.\	k	ت	ث	بع	پ	انح	! -
777	•	١	٦	١							•																								ڹ	سد	¥		ح	نــ	1	أو	ر	ح	نـ	; i	K	پ	إنع	ļ -
10.	•							•	•				•	•																											ي	,,,	.1	، ر	ت	در	لب	ڀ	انح	<u> </u>
17.	•			•			•					•	•	•										•		3	빵	Ę	نه	از	ل	ر ا	•	۰.	لر	نة	ų.	مذ	-	ن	۽ ب	۲	ج	<u>-</u>	بو	١	ی	٤,	'ه	١_
۱۷۸																																																		
۷٥٥																																																		
717																																																		
124	١,	•																																ار	ج	>	1	ئة	K	, د	کم	J	حا	-1	د	جا	ي	Y	•	١_

۷۵۰،۱۸۹	ـ أولكلم ثوبان؟
عض نسائه	ـ أولم رسول الله ﷺ على ب
TOA	_ أولم ولو بشاة
v &v	_ إياكم والظن
Y98	_ إياكم والوصال
{ { } { } { } { } { } { } { } { } { } {	
شربته ۵۷۲۳	ـ ایحب احدکم ان تؤتی ما
ها	ـ الأيم أحق بنفسها من ولي
ت إلى المسجد	
في الجاهلية	
£A7	
{• \	
££₹	- أينقص الرطب إذا يبس.
v٤٦	ـ بئس ابن العشيرة
السمع والطاعة ١٧٥	
بئة	
£ £ 7	
ض ويرفع	
1.4	ـ بل مرة واحدة
۲۱۰	- بني الإسلام على خمس.
£0Y	
/• ۲	ـ البينة على من ادعى
١٨٣	ـ بيننا وبين المنافقين
ETA	ـ تألى أن لا يفعل خيرا
/ { \	- ترکت فیکم أم رین

ـ تزوجني رسول الله ﷺ ونحن حلالان بسرف
ـ تقووا لعدوكم
ـ تلك امرأة يغشاها أصحابي
ـ تمتعوا منهن واجعلوا بينكم
ـ التمر بالتمر مثلا بمثل
ـ توضؤا مما غيرته النار
ـ الثلث والثلث كثير
ـ ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة
ـ ثم لا تجدوني بخيلا
ـ الثيب أحق بنفسها من وليها
ـ جائزة يوم وليلة
_ الجار أحق بصقبه
ـ جرح العجماء جبار
ـ الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه
ـ حتى تذوق عسيلتها
ـ حجي عن أبيك
ـ حد الساحر ضربة بالسيف
ـ حرمة مال المسلم كحرمة دمه
ـ الحمد لله خلق كل شيء كما ينبغي ٧٤٢
ـ الخراج بالضمان
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ٢١٢
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ حجة الوداع
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ لثنتي عشرة ٢٨٨
ـ خرجنا مع رسول الله ﷺ لخمس ليال بقين من ذي
ـ خمس صلوات كتبهن الله على العباد

17A	ـ خمس فواسق يقتلن في الحرم
	ـ خمس من الفطرة
	ـ خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه
	ـ الخيل في نواصيها الخير
٥٧٧	ـ الخيل لثلاثة
٦٥٠	ـ دخل علينا يوم النحر بلحم بقر
יירי יידור יידור	ـ دعي عمرتك وانقضي رأسك
	ـ دية المعاهد مثل نصف دية الحر المسلم
V & 0	ـ الدين النصيحة
Y E 9	ـ الدينار أربعة وعشرون قيراطأ
£07	ـ الذهب بالذهب مثلاً بمثل
٤٧٥ ، ٤٥١	ـ الذهب بالورق ربا
۳۰۷	ـ ذهبت ولم تلبس منها بشيء
٥٣٨، ٥٣٣	ـ الراجع في هبته كالكلب
vvr	ـ رأس الكفر نحو المشرق
vv1	- الراكب شيطان
YYY	- رأيت أكثر أهلها النساء
vsr vsr	ـ رأيت رسول الله ﷺ بعرفة
١٣٨	ـ رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي
VOT	ـ ردوا المسكين ولو بظلف محرق
٣٩ ٦	- الرضاعة من المعجاعة
٧٦٠	ـ الرفقة التي فيها الجرس
YVV	ـ زكاة الفطر على كل حر وعبد
T•A	- الزهد في الدنيا يريح
	- زوراها ولا تقولوا هجرا

YAV .	•	•	•			•	•	•		•			•	•	•				ن	ار	ض	u	ני	ب	فو		ر ز	لله	١,	ل	و	ر.	٥	م	نا	فر	سا	· _
. ۲۳۰																																						
۷٦٥.			•																		4	IJ	خ	ن	فح	ﯩﻠ	<u>ج</u>	ِ و	عز		الله	۰	+	ظا	ָּיה ניק	ie	<u>.</u>	
109.																																						
۲۰۲ .																																						
١٣٤ .																																						
۲۷۳ .			•																						ب	ار	کت	J١	ل	ها	1	نـ	س	~	بھ	وا	سن	_ د
976			•																														وز	ہز	مړ	لل		
۰۹۲ .			•																													ار	, ز	مز	<u>.</u>	ال	ئىر	<u>.</u>
۱۸۸ .				٠.												 ٠,	ب ىر	ىە	له	١;	5)	ı.	م	, ر	طح	۔	و،	Ĵ١	(ة	باد	لم	١	ىن	ا ء	زنا	نلو	ئية	<u>.</u>
۱۸۳																																						
TV9 .																																						
779.																																						
484																																						
141																																						
177																																						
177																																						
707																																						
779																																						
١٨٦																																						
104	٠.										•									•				۶	شا	•	11	5	با	0	بالإ	É,	ي	لنب	Η,	لمي	عب	, _
189				•																	ئر	<	, ب	ڡۣ	أب	ے	ر.	ž	م الله وسيا	پ	نبو	ال	Ĉ	مر	ت	ليـ	عب	,
077																																						
Y0 {	٠.			•																						.	بلا	ال	ي	افر	ک	ن	'ني	K;	1	باء	طه	, _
777																					ئبة	اک	, ا		نت	١,	١,	سر	لنا	Ι.	اء	<u>ر</u>	٠, ٠	مر	٠.	في	طو	, _

العائد في صدقته كالكلب١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
العجماء جبار
عرفة كلها موقف
عرفها سنة
عهدة الرقيق ثلاثة أيام قيام. عهدة الرقيق ثلاثة أيام.
غارت أمكم
غسل الجمعة واجب المناه على المجمعة واجب
فأطال لها في مرج
ي عني المنطق ال
. فإذا خشي أحدكم الصبح
. فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة.
. فإذا وجب فلا تبكين باكية .
. فاستنت شرقا
. فأما المؤمن
ـ فإن الغلول عار
- ـ فإن كانت الأرض جدبة
ن ٠ ٠ ٠ ـ فحج آدم موس <i>ی</i>
ـ فرأيت الماء ينبع من بين أصابع النبي ﷺ
ـ فسحقا فسحقا
ـ فصلوا جلوسا أجمعون
- فطفت ورسول الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت
ـ فقولوا ربنا ولك الحمد
ـ فلعل بعضكم أن يكون ألحن
ـ فلیذادن رجال <i>عن حوضی</i>
- في السن خمس من الإمل

ـ فيفصم عني
ـ فيما سقت السماء والعيون
ـ قد أجرت في صدقتك
ـ قد أجرنا من أجرت يا أم هانيء ١٩٨
ـ قد أنكحتها بما معك من القرآن
ـ قدم النبي ﷺ وأصحابه مكة
_ القضاة ثلاثة
ـ قضى رسول الله ﷺ في الجنين بغرة عبد أو وليدة
ـ قضى رسول الله ﷺ في الجنين يقتل في بطن
ـ قل ومعك روح القدس
ـ قلدوا الخيل
ـ قم يا بلال فأذن في الناس
- قولي لبيك اللهم لبيك
ـ كان آخر الآمرين من رسول الله ﷺ
ـ كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر ٢٩١
ـ كان رسول الله ﷺ ليس بالطويل البائن
ـ كان رسول الله ﷺ يقول: آمين
ـ كان رسول الله ﷺ يقوم في الجنائز
ـ كان رسول الله ﷺ ينهى عن النذور
- كانت المرأة في الجاهلية
ـ كأن عينه عنبة طافية
- كأنها عنبة طافية
- كأني أنظر إلى وبيص الطيب
ـ كتب رسول الله ﷺ كتاب الصدقة
ـ كفي بالسيف شار

ئل ابن آدم تأكله الأرض
كل شراب أسكر فهو حرام
كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن ٢٩٨،١٤٦
كل صلاة لم يقرأ فيها
كل ما أمسك عليك كلبك
كل مولود يولد على الفطرة
كنا إذا با يعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة ٩٧٥
كنا نخرج زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ ٢٧٦
كنا نسافر مع رسول الله ﷺ
كنت أطيب رسول الله ﷺ
. كنت أنام بين يدي رسول الله رئيلي
. كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟
۔ ۔ کیف نصلی علیك؟
۔ ۔
٢٤٢
ــ لا تباء الثمار حتى تناهب
ـ لا تباغضه المسابق من من من من من المسابق الم
ــ لا تبقيب فيرغنت بعب قلادة
ـ لا تحروالمصة و لا المصتان بين بين بين المصنة و لا المصتان
المناب المناب المناب المنابع ا
The state of the s
141: 1- TON 11 1: N
Contract to the first terms of the second se
ـ لا ترجع إلى الذي اعطاها ابدا. ـ لا تسأل الم أة طلاق أختها ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

ــ لا تصروا الإبل والبقر والغنم
ـ لا تصوموا حتى تروا الهلال
ـ لا تغضب
ـ لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر
ـ لا تلبسوا القمص
ـ لا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران
ـ لا تلقوا الركبان للبيع
ـ لا تمنعوا أحدا أن يطوف
ـ لا تمنعوا إماء الله مساجد الله
ـ لا تناجشوا
ـ لا تنتقب المرأة المحرمة
ـ لا جلب ولا جنب ٩٩٥
ـ لا صام ولا أفطر
ـ لا صلاة لمن لم يقرآ بأم القرآن
ـ لا صيام إلا لمن الصيام
ـ لا ضرر ولا ضرار ٢٦٥
ـ لا عدوی
ـ لأعلمنك سورة ما أنزل الله في التوراة
_ لأقضين بينكما بكتاب الله
ـ لا قطع على المستعير VYO المستعير
_ لا قطع في ثمر ولا كَثَر
_ لا نذر في معصية الله
ـ لا هام ولا صفر
_ لا هجرة بعد الفتح
_ لا يؤمَّن أحد بعدي قاعدا

٤٧٥	١.		•			•		•	•	 	•		•	٠.	•	•	•			•	٠	مف	م ب	بيا	ی	عل	•	.ک	مض	م ب	ٔ يب	_ لا	
٤٩٠	•								•	 																اد	ِ لِ	سر	ماذ	ح -	ٔ یب	_ لا	
197																																	
٥٣٧																																	
१०९																																	
۷٦٢																																	
٧٤٨																																	
۷۷۲																																	
440																																ـ لا	
7 • 8																						رة .	بلا	الم	پ	فح	کم	ندآ	أح	ال	يز	_ لا	,
448																								. }	۔ هر	ناه	,	ير.	الد	ال	ٔ یز	_ لا	,
448																																	
۲۲۷							. .													يه	أخ	٦	سو	ی '	علو	م خ	.ک	حد	ا -	٠,	، يـ	ـ لا	
۲۸۲																																	
٣٤٣															•				ل .	ليا	بة	کہ	حد	-1	ج.	ز و	ا ز	إذ	کم	مىر	' يە	_ لا	
۳۸۳													 										قه	ماز	ع د	عر	اه	عبا	2	سع	ٔ یه	_ لا	
٥٠٧													 														ن	ِ ه	الر	ىلق	ٰ يە	_ لا	
٧.,	Ĺ	٥	۸١	١																				٠.	افر	ک	ن ب	,مر	مؤ	ىتل	ٔ ية	_ لا	
۲۲٥												•									-	ئىبة	خ	۰	عار	٠ ,	کہ	شد	- İ	ىنع	ٰ يہ	_ لا	
070	-											•													اء	لم	ر ا	سإ	فض	ىنع	, تو	_ لا	
0 7 0													 													ئر	البا	٥	نقر	ىنع	ٰ يہ	_ لا	
۲۰۲												•	 								ین	لم		ال	ن	. م	حد	لأ-	ت ا	بو د	, ته	_ لا	
73																														_			
۷۳۲												•	 					ت	اند	ک	ما	ــن	ح	i,	لمی	ء	بنة	ىدى	الم	کن	تر آ	ـ لــ	
٧٥٧													 									۹.	ليو	۱۱.	مذ	۰	۰.	ن ز	عو	لن	ــا	ـ لت	,

415	•	•	•	•	. ,	•	•	•	•	•	,	•	•		•	•	•	•	•	•	,	•	•		•	•	•			•			•		نه	بيا	Ļ	فح		عل	٠.	الر	1)	کا	•	هر	و	غر	لل	١.
۷٥٢	•	•											•										•				ι	بف	٠,	u,	ö	ż		į	لله	1	ل	٠	س.	,	ت	ر ر	٠.	0	ت		•		ر .	ها	١.
141																																																			
787																																																			
789																																																			
۰٤۰																																																			
٥٧٩																																																			
۷۳٥																																																			
707																																																			
787																																																			
191																																																			
٧٣٠																																																			
۲۷۷																																																			
770																																																			
717																																																			

091																																																			
٧٠٨																																																			
777																																																			
٧٠٨																																																			
۱۸۲																																					ل	جا	ب	4	أز	۴	ک	ند	_	م ا	٨	بع	2 .	لو	_
٥٣٦																																																			
775						٠																											•			,	عف	J	با	_	با	_ م	قو	ن	ئار	ند	>	>	ا لا	لو	-
V { V			•										,		•					,								•										. 4	عا	ر	ه.	J۱	ب	بد	د	<u>.</u>	ال	ں	,,	ل	-
7 { V																																				ن	١.	a		٤	مل	i		ىل	c	ك	ىل	. 1		J	_

ليس على المسلم في عبده
ليس فيما دون خمس ذود صدقة ٢٤٧
ليس لقاتل ميراث ١٩٤
. ليس يبقى بعدي من النبوة
. ليعز المسلمون في مصائبهم
. ليعزم أحدكم على المسألة
ـ ما أدركتم فصلوا
ـ ما أدري ما يفعل بي ولا بكم
ـ ما بين لا بتيها حرام
ـ ما تركته بعد نفقة نسائي
ـ ما حق امرىء له شيء
ـ ما حق امرىء مسلم له شيء
ـ ما خير رسول الله ﷺ في أمرين ٧٤٤
_ ما شأن الناس حلّوا
ـ ما صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر ٢٢١
ـ ما على الأرض بقعة
ـ ما عليكم أن لا تفعلوا
ـ ما لك ولها معها سقاؤها
ـ ما لي أنازع القرآن
_ ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس ٩٣، ٩٣، ٩٣،
ـ ما من امرىء تكون له صلاة بليل
ــ ما من دابة إلا وهي مصيخة
ــ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة
ـ ما منعك أن تجيبني
ـ ما یکون عندی من شیء

٤٧٥	ـ المتبايعين بالخيار
ovv	ـ مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم
	ـ المدينة قبة الإسلام
۲۷۹	ـ مره فليراجعها
Y11	ـ مروا أبا بكر يصلي بالناس
۳۱٤	ـ مروه فليتكلم ويجلس
	ـ المسلمون تتكافأ دماؤهم
	ـ مطل الغني ظلم
	ـ المعدن جبار
	ـ الملائكة تصلي على أحدكم
	ـ ممن ابتاع طعاما فلا يبعه
٥٧٤	ـ من أحيا أرضا ميتة فهي له
٠ ۸۲۱	ـ من أدرك ركعة من الصلاة
٠٤٧	ـ من أدرك معنا هذه الصلاة
710	ـ من أراد أن يلغط
717	ـ من أراد أن يهل منكم بحج وعمرة فليفعل
٧٧٤	ـ من أصاب منه من ذي حاجة
	ـ من أصبح جنبا أفطر
	ـ من أعتق شركا له في عبد
۳۹۸	ـ من أعتق شركا له في مملوك
٤••	ـ من أعتق عبدا تبعه ماله
٠٠٠٠ ، ٣٢	ـ من اغتسل يوم الجمعة
. ۱۹۸، ۱۷۲	ــ من أغلق بابه فهو آمن
	ـ من اقتطع حق امرىء مسلم
v	ـ من أين لكم هذا الجرو قثاء؟

YYY	. من أين لكم هذه؟
	. من باع عبدا وله مال فماله للبائع
٤٣٥	. من باع نخلا قد أبُرت
011	. من بدل دینه فاقتلوه .
	. من ترك الجمعة ثلاث مرات
IVI	ـ من ترك الجمعة من غير عذر
	ـ من ترك اللحم أربعين يوما ساء خلقه
	ـ من ترك مالا فلورثته
	ـ من توضأ فأحسن الوضوء
	ـ من حج هذا البيت فلم يرفث
	ـ من حسن أخلاق المرء تركه ما لا يعنيه.
	ـ من حلف بيمين فرأي غيرها
	ـ من حلف على يمين
	ـ من سأل وله أوقية أو عدلها
	ـ من سلف في تمر فليسلف في صنف معلوم.
٠ ٢٩	ـ من شرب الخمر في الدنيا
107	
799	
\ A {	
	- من طلب قضاء المسلمين حتى يناله
o ۱ ۸	- من عاهر بامرأة لا يملكها
۲۰٤	- من غدا إلى المسجد
018	- من غيّر دينه فاقتلوه
YYA	- من قال لأخيه المسلم: يا كافر
١٧٢	- من قام رمضان إيمانا واحتسابا

•AV	. من قتل قتيلا فله سلبه
، يذبحه	۔ ۔ من کان عندہ ذبح یرید أن
بالحج مع العمرة العمرة	۔ من کان معه هدی فلیهلل
Y•1	- من كلام النبوة
ن إحرامه	ے من لید شعر رأسه فی حیر
V1V	ں ؛ ۔ من لعب بالنہ د
دالله عهددالله عهد	ں۔ و ـ من لم بأت بهن فلس عنا
£AV	- س مات أو أفلس
۲۹7	ـ من مات وعبله صبام
۳۱۳	- من نذر أن بطبع الله فليط
١٧٤	ـ م: هـم بحسنة فلم بعمله
• ٩٤	ــ من ههنا من بني فلان ــ من ههنا من بني فلان
٧١٨	ـ من وطء يصمة فاقتلوه. ـ
V) Y	۔ من بیدی لنا صفحته
۲٤٣	ـــ من يدعونه فأستحس له
ξ·Υ	ے من بشتری هذا المدیر . - من بشتری هذا المدیر .
٤٠٥	ن . ـ المولى أخ في الدين و نع
ر علیه	ـ المت بعذب بيكاء الحد
ي	۔ نحرنا مع رسول الله پيلانؤ
/V9	ـ نعم، اذا كثر الخث
19v	ر - نعم الرحل عبد الله
ل الصالح	- نعم المال الصالح للـ ح
١٧٣	ينعم ولك أحرب
ں محمد بن أبي بكر فأمر رسول اللہ ﷺ أبا بكر ١٠٠	
<i>ن - ست بن بي بحر ت تر رح</i> رت	۔ ۔ نکب عن ذات الدر

نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر
نهي رسول الله ﷺ عن كراء الأرض. ٠٠٠ ، ٥٦٥ . ٠٠٠ ، ٥٦٥ . ٠٠٠ وه
هاء ولا خلابة
هذا جبل يحبنا ونحبه
هذه ثم ظهور الحصر
هل عندكم من طعام
. هلا انتفعتم بجلدها.
. هلا قبل أن تأتيني به
. هلا وهبته إياه قبل إن
معمر ولبه بيد بن بن الوضوء. ١٣٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
د هم منهم
مها محرمان على ذكور أمتي
ـ هو الذي يأتي هؤلاء بوجه
ـ هو الطهور ماؤه الحل ميتته
- هو عليها صدقة ولنا هدية
ـ هو مال رابح
- هو محمد جاءنا بالبينات
- هي خير مما طلعت عليه الشمس
- هي خير مما طلعت عليه السمس
- هي لك أو لا حيك
- وإذا ابنع احدكم على مليء فليتبع
- وإذا قال سمع الله لمن حمده
- واورق رفيفهم
- واسوا السرقه
- والحقني بالرفيق الاعلى
- والذي نفسي بيده إنها لتعدل

V00	ـ والضيافة ثلاثة أيام .
، أهل الخيل	
الله ﷺ على ابني بيضاء ٢٩٨	۔ ـ واللہ ما صلی رسول
کانوا یعلمون	ـ والمدينة خير لهم لو
٣٠١	ـ والمرأة تموت بجم
هله	- ـ وأن لا ننازع الأمر أ
٧٨٣	ـ وأنا العاقب .
موض	ـ وأنا فرطهم على الـ
ىن رسول الله ﷺ	ـ وأيكم أملك لإربه .
YTV	ـ وتتمارى في الفوق
، إخواننا	ـ وددت أني قد رأيت
OVA	ـ ورجل ربطها تغنيا .
OVA	ـ ورجل ربطها فخرا.
لأهل العراق	ـ وقت رسول الله ﷺ
ورسول الله ﷺ غير متوضىء	ـ وكنت يوم صلى فيه
ىلى بعض بالقرآن	ـ ولا يجهر بعضكم ع
٠١٦،٤٠٣	ـ الولاء لمن أعتق.
هر الحجر	ـ الولد للفراش وللعا
<i>عتى ينتفع بك أقوام </i>	ـ ولعلك أن تخلف -
ط سالکا ۵۹۵	ـ ولم يلقه الشيطان ق
العتمة العتمة	
ن فإنهما يتراجعان	
ی	
ه لعله کان یتوب	ـ يا عبد الله، لو تركت
VTY	ـ يأتي قوم يبسون

118	•	•		 •					 				. ?	,	۰	٤.	,	ج	~	, ر	بي	ح	وا		, (ب	ر -	یر	6	لله	١	ول	•••	ار	. ي	_
٧٠٨																																				
711									 															ث	ثل	ال	ئ	IJ.	ٔ ذ	ئ	A	ك	زيا	ج	. ي	_
191																																				
498								 	 	•		•	•			J	۰.		ال	ن	مر	٢	حر	ب	L	٠	اخ	ض	ر'	11	ڹ	ا م	رم	~	. پ	-
۲۳٦									 			•		•								ن .	وا	قر	حتا	j	۴	قو	,	ک	نيک	,	ر ج	خ	. پ	-
14.								 	 					•	•								•					. 0	بد	بم	L	• •	ار ا	طو	. يا	-
440			•						 	•	•													. (ناز	باز	۵	۲.	K	لغ	زا	عر:	٠.	مو	. ي	-
710	•								 		•					۴	ک	ىد	- İ	٠	سر	رأ	٦	افي	، ق	ی	عا	;	از	ط	ش.	ال	ı	مة	. ي	-
777			•						 	•							٠,	بم	ر •	ج	نما	>	ز	او	۰,	, ن	K	ن	رآ	لق	il,	وذ	ز و	قر	ِ يا	_
۷۷۴			•						 								•	٠,	Į,		•	۱,	ال	م	ی ر	خ	ن	و١	ک	، ي	أز	ئ	للا	ون	. ير	_
141																			:1	_		١.		- 1	ال		٠.,		۱_		١.	. 5	1			_

* * *

فهرس أطراف الآثار

الصفحة	طرف الأثر
YOT	- - اتجروا بأموال اليتامي
TAY	
YT1	
٥٩٥	
۲٤٠	
v11	
۳٤٦	
٤٠٩	
۲۸۰	
Y11	
٧٦٩	
17	
٣٧٥	
١٧٥	
197	
V £ 9	

أرأيت لو تلف المال ألسنا
أرضعيه عشر رضعات المعلم الم
ارقیها بکتاب الله
اركب ورائي
أرواح الشهداء في المراد الشهداء في المراد الشهداء في المراد الشهداء في المراد ال
استأنف العمل
الاستواء معلوم
أشهدكم أني أوجبت الحج مع العمرة
. اصبب على رأسي
. اصبب فلن يزده الماء
. أعراقية
. أعراقي أنت
. افصلوا بين حجكم وعمرتكم
- الأقراء هي الأطهار
- اقرأ بها في نفسك يا فارسي
- أقعدي لكّع
- ألم تر جارية أختك تجوس
- إما أن تخرجوا النرد من داري
- إما أن تزيد في السعر
- أما يريد أحدكم أن يطوي
- أمرنا عمر في فتية من قريش فجلدنا
- امسح الرعام عنها
- امض في صلاتك
- أن أبا هريرة كان يصلى فيكبر
- أن ابن عباس كان يطوف بعد العصر

قدس أحدا	_ إن الأرض لا ت
يفع جهينة	
خارَجة	۔ إن حمل بيت ·
بغير طلاق	ـ أن الخلع فسخ
بلك على نصف قوته	ـ إن الرجل لا يھ
م بدعاء ولده ٢٤٣	
جل جل جل	
الصائم	
نا محمدًا ولا نعلم شيئا	_ إن الله بعث إلين
لم يكتبها علينا أن الم يكتبها على الم يكت	ـ إن الله عز وجل
ل الرجل	
<u> </u>	
يعدلون البعير	ـ أن الناس كانوا
ر من أموال المسلمين	
. مثل دية الحر المسلم	
البيت صنعنا	
ت أن يمر عليها بسعد ٢٩٨	
أمانةأمانة	ـ إن علمتم فيهم
م إليه مسلم ويهودي	
دعين في القسامة	ـ أن عمر بدّا الم
ني الضبع	
يط أولاد الجاهلية	
سفلى ثلثي الدية	
ىر ۳۸۲	
، والنساء ليتوضئون	_ إن كان الرجال

۷09.	 	 •	 •	•	 •	•		 	•	•	٠	•	 ـ إن كنت تبغي ضالتها
108.	 		 •		 			 					 ـ إن كنت تريد أن تصيب السنة
۲ ۴۸ .	 						•						 ـ إن كنت تعلم أنها التوراة
٧٤١ .	 							 					 ـ إن لم يتوبوا عرضوا على السيف
788.								 					ـ أن لها صداقا كصداق امرأة من نسائها.
١٧٤ .	 												 ـ إن لهذه القلوب شهوة وإقبالا
720.								 •					 - أن ما استيسر من الهدي شاة.
780.	 												 ـ أن ما استيسر من الهدي بدنة أو بقرة
۲٦٠.													ـ أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة
019.						•	•						 ـ إن هذه المرأة لما مات زوجها
. 110							•			•			ـ أنا أبو حسن إن لم يأت بأربعة شهداء
													- انتهاء السلام إلى البركة
													- أنشدك الله، أسحيم زق
													- إنك أرسلت من يدك
													- إنك في زمان كثير فقهاؤه
													- إنكم أيها الرهط
													- إنما الشرط في الرباثب
													- إنما أنت حجر
													- إنما ذلك وضوء النساء.
													- إنما هو نثرة حوت
													- إنما هو نثرة حوت ينثره
													- أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة
													- إنه لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله
													- أنها فضلت بسجدتين
187.													 المنها كانت تنزع خمارها

•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•		•	•					•	•	نا	ــا	وس	,	ن	ريا		2	د	ما	- 1	ك	ﻠﺘ	>	٠	ت	کنہ	, ا	نو	١.	-
	•																					٠,	ب	ار	بر	<u>.</u>	ح	ريـ	: ر	ָּ'נ	فلا	ن	مر	ن	ر.	ول	وج) ر	نو	١.	_
																											. 4	ليا	26	.5	11	ﻦ	٠,	وذ	أخ	ن ا	مر	ل	وا	i.	_
•																								•	۰	٠.	الر	4	آي	ن	ع	وا	ک	ہلا	تو	ن	i,	کہ	یا	١.	_
																								'							<u>ر</u> ت	با	•	۱,	:بر	أج	Ĺ	~(يتا	1.	_
																							٥.	بد	ک	ز	ما	<u>،</u>		ب مل	٠,	_	مل	_	_	الد	جا	٠ ل	یہ	i.	_
																																				٤,	ئے	L.	۔ لہ	1	_
																į	ينكا	الله	ے ا	J	•		,		۲	ء	ن		ذ	<u>ک</u>	;	نے	11	٠-	ما	· •	ک	اؤ	 بد	. د	_
																	•				,			_				٠.				<i>?</i>			نلّه	۱ ۱,	ز	١,	_	٠.	_
																															ل .	تلا	اد	•	ث	۱.	د قیا	، ت	•	ز	_
																														<u>.</u>	ف	أق		٠	لنا	ں لا	ث	٤٠	·		_
																																	L		. ,	. ز	الله	ľ	بط	÷	_
																																		_							
																						ـول الله بي الله عند الله عن	سول الله ﷺ	رسول الله ﷺ	اب	رابكبدهكبدهكبده	شراب	ع شراب. الرجم مد كبده ن على رسول الله ﷺ ق حقا الخبز ذا أحصن	يح شراب لية الرجم عُمد كبده ون على رسول الله على سية حقا من الخبز	الموريح شراب	النه ويح شراب الأعطية النه الرجم الكذبون على رسول الله الله الله الله الله الله الله ال	فلان ربيح شراب الأعطية عن آية الرجم الأي على عُمد كبده الكذبون على رسول الله ﷺ ق المسم المسم الوصية حقا. المنتهاء المسجد المسجد	ن فلان ربح شراب بن الأعطية وا عن آية الرجم ب على عُمد كبده يتي تكذبون على رسول الله ﷺ تك وق القامم ورق جرادة الله للفقهاء الشهنا من الخبز بت المسجد بعا	من فلان ربح شراب	ند من فلان ربح شراب عند من الأعطية المكوا عن آية الرجم الله صلاتي جلب على عُمد كبده التي تكذبون على رسول الله الله الله الله الله الله الله ال	ت من فلان ريح شراب. اخذ من الأعطية المهاكوا عن آية الرجم المهاكوا عن آية الرجم المهادة التي تكذبون على رسول الله على المهادة المي القاسم المي القاسم المن المنهاء المن أشبعنا من الخبز المن أشبعنا من الخبز المن المسجد المن المسجد المنار المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد المسجد	جدت من فلان ربح شراب ال تخذ من الأعطية ال تهلكوا عن آية الرجم الب جلب على عُمد كبده الب جلب على عُمد كبده الله التي تكذبون على رسول الله ﷺ الله الله الله الله الله الله الله الل	وجدت من فلان ربح شراب. من أخذ من الأعطية. أن تهلكوا عن آية الرجم. جالب جلب على عُمد كبده. كم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ. قبل شهادتك. خلااس أقضية. سنة أبي القاسم. الله عز وجل الوصية حقا. حن مضلة الله للفقهاء. لم تام. لد لله الذي أشبعنا من الخبز. لد لله نوءها. ربالدينار. ر بالدينار. م حق على من زنا إذا أحصن.	ر وجدت من فلان ربح شراب. كم أن تهلكوا عن آية الرجم كم أن تهلكوا عن آية الرجم با جالب جلب على عُمد كبده الأكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ. الله الله الله الله الله الله الله الل	ني وجدت من فلان ربح شراب. ول من أخذ من الأعطية. ياكم أن تهلكوا عن آية الرجم. يتهما أجعل صلاتي. يما جالب جلب على عُمد كبده. يداؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ. بالى الله. بتقبل شهادتك. لك الورق بالورق. لك سنة أبي القاسم. لك الله عز وجل الوصية حقا. محديث مضلة الله للفقهاء محمد لله الذي أشبعنا من الخبز. خل زيد بن ثابت المسجد. خل زيد بن ثابت المسجد. اينك تصنع أربعا.	اني وجدت من فلان ربح شراب. اني وجدت من فلان ربح شراب. اول من أخذ من الأعطية. اياكم أن تهلكوا عن آية الرجم. اينهما أجعل صلاتي. البر شيء هين. البر شيء هين. البر شيء هين. البر تقية المنافقة الله الله الله الله الله الله الله الل

ـ شؤم المرأة أن تكون غير ولود
ـ شق الصحيفة
ـ الشيخ والشيخة
ـ الصلاة الصلاة
ـ صلیت مع ابن عباس علی جنازة
ـ طلقت منك بثلاث طلقت منك بثلاث
ـ عليك درهم عليك درهم
ـ عليكم بالماء القراح
ـ الغزو غزوان الغزو غزوان الغزو غزوان الغزو غزوان الغزو
ـ فالمضامين ما في بطون إناث الإبل ٤٦٢
ـ فبعت الدرع
ـ فحصوا عن أوساط رؤوسهم
- فرضت الصلاة ركعتين
ـ فزكاني عريفي
- - فضمني ضمة وجدت منها
- فكانت سهمانهم اثني عشر بعيرا
- فيما بين المشرق والمغرب قبلة .
- في البقرة من الوحش
- في كل مال مستفاد الزكاة
ـ قلا رجم رسول الله ﷺ ورجمنا معه ١١٩
ـ قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه
- القضاء باليمين مع الشاهد
- قسم إلى هذه الجرار
- قمت وراء أبي بكر وعمر
- كان ابن عمر لا يصوم في السفر .
- 1

ـ كان ابن عمر يقبض أصابع يديه
ـ كان الناس يؤمرون بالأكل يوم الفطر
ـ كان بلال إذا أقلع عنه
_ كان على الصفا الصنم الذي يقال له إساف
_ كان يخطب بهذا عثمان
ـ ـ
ے ـ کانت قریش ومن دان دینها
ـ كأنك مقفر
ـ كرم المؤمن تقواه
ـ كل ما كان في الحولين من الرضاع
ـ كنا أهل ثمة ورمة
ـ لئن سمعت أحدا من اليهود يقول
ـ لا أسالنك بأرض
ـ لا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت
- لا الأم مبهمة
ـ لا آكل سمنا حتى يحيا الناس
ـ لا بأس برهان الخيل
ـ لا تأتيني وليدة يعترف سيدها
ـ لا تباع الفضة المصوغة
ـ لا تبع ذلك إلا وزنا بوزن ١٤٤٨
ـ لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين
ـ لا تحرم المصة المصتان
ـ لا تحرم الا سبع رضعات
ـ لا تحرم الا عشر رضعات
ـ لا تخبرنا، فإنا نرد على السباع

٥٨١	ـ لا تخربن عامرا
٣٥٤	ـ لا تقربها، فإني قد رأيت ساقها
٤٣٣	
197	ـ لا تقصر الصلاة إلا في سفر
vvv	
**11	
TAO	
118	
مال مال	
٤٥٩	ـ لا حكرة في سوقنا
£ £4	ـ لا ربا إلا في ذهب
113	ـ لا ربا في الحيوان
rq 7 <i>rp</i> 7	ـ لا رضاعة إلا ما كان في الحولين
V19	ـ لا قطع في عام سنة
لبیت ۱۳۷	ـ لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف با
٠٣١	ـ لا يصلح للناس إلا ذلك
Y• £	ـ لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه .
197	ـ لا يصوم أحد عن أحد
مصلي	ـ لا يقطع الصلاة شيء مما يمر بين يدي ال
	ـ لا يقولن أحدكم أم القرآن
٥٨٨	ـ لأول مال تأثلته
717	ـ لبيك بعمرة وحجة معا
٣٠٠	ـ اللحد لنا
T18	ـ لغو اليمين هو قول الرجل
179	ـ لقد خاب هؤلاء وخسروا

_ لم أر أن القبلة للصائم تدعو إلى الخير
ـ لن يغلب عسر يسرين ١٠٠٠
ـ اللهم إنك تعلم
ـ اللهم إني لا أحل لهم شيئا
ـ اللهم كبرت سني
ـ لهي أسود من القار
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۔ ـ لو أخبرتني أنك تقرأها
_ لو أدرك رسول الله على ما أحدث النساء
ـ لو أفتيتهم بغير ذلك لأوجعتك ٢٢٦
ـ لو جلستُ في بيتك كان خيرا لك
ـ لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين
ـ لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليه
ـ لو نشر لي أبواي ما تركتهماً
ـ لولا أنا حرم لطيبناه
ـ لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم به١٣٧
ـ لولا هذا الخصّ
ـ ليأتين على الناس زمان ٧٥٨
ـ ليتني لم أفعل المتني لم أفعل المنابع لم أفعل المنابع لم أفعل المنابع الم
ـ ليس بالمكس
ـ ليس على الذي يأتي بهيمة حد
ـ ليس على مجنون قود
ـ ليس في العنبر زكاة ٢٥٣
ـ ليس في المال المستفاد زكاة ٢٤٩
ـ الليل قريب

ـ ما أتاك من غير مسألة فخذه
ـ ما أحب أن أدفن بالبقيع
_ ما أدركت الناس إلا على شروطهم
ـ ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة١٧٣
ـ ما أدري ما أصنع بهذه الكرابيس
_ ما أرى بهذا بأساً
_ ما أردت بقولك
ـ ما أرى نصف صاع من برُّ
_ ما أعطى هذه أهلها
ـ ما أفتيت برأبي قط إلا في ثلاث مسائل
ـ ما بال رجال يطؤون
ـ ما بال رجال ينحلون أبناءهم
ـ ما بين الركنين والباب الملتزم
ـ ما حملك على أخذ هذه النسمة
ـ ما صدقت بموت رسول الله ﷺ
ـ ما صلاة يجلس في كل ركعة
ـ ما ظهر الغلول في قوم قط
ـ ما على عثمان من ذنب
ـ ما كنت لأطيعه حيا
ـ مثلك مثل صبيغ مثلك مثل صبيغ
ـ المحصنات من النساء هن أولات الأزواج
ـ مسح الحصباء مسحة واحدة
ـ مطرنا بنوء الفتح
ـ من أخذ ضالة فهو ضال ٥٣٧ ٥٣٧
ـ من أدرك ركعة من الجمعة

103																																	
0 { Y	•					•	•	•								ق	وز	ف	ما	ۏ	ىم	ر •	د	ئة	م	س	_	خ	<u> </u>	برا	ָז כ	مر	_
***						•	•	•								•		ر .	غر		ی	ļ	ان	بيا	مة	ر	ي	ۏ	ج.	خر		مر	_
107																																	
705																																	
۳۸۰						 													•	الله	_ ر		2	٠.	ها	۱ ا	רנ	نلا	ق	لل	,	مر:	· -
Y { Y																																	
۱۸۰																																	
787																																	
0 { 1						 																ال	ما	بر	کب	í 4	, ز	ئن	یک	م	, ز	۔ سن	· _
307						 														. ā	۔ آی	لها	لمت	_	١.	یر	یہ	ال	ئ	بلا	ٔ م	٠.	· _
Y 0 A					•	 																			له	ما	اة	ِک	<u>.</u> ز	ښه	َ م	۔ سن	- ،
171																																	
710																																	
737																																	
740																																	
0 & 1																																	
۱۷۲																																	
478																																	
۸۲۲																																	
408						 																			ئم	<u>ر</u> ک	کا	ز	H	ئىر	۱,	مذ	- ۱
113																																	
777																																	
017																													•				
017																																	

ـ هو إذاً كالأرقم
ـ هي حرم الله وأمنه ٢٣٥ ٢٣٥ ٢٣٥
ـ وأبيك ما ليلك بليل سارق٧٢١
ـ والتي تنامون عنها أفضل١٧٣
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
ـ والله لا آكلها
ـ والله لا يؤسر رجل في الإسلام
ـ والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة
ـ والله لأن أعتمر قبل الحج وأهدي
ـ والله لتتقين الله
ـ والله ما أعمر النبي ﷺ عائشة
ـ والله ما صلىٰ رسول الله ﷺ على النبي ٢٩٨
ـ والله ما كانت مراجعتي
ـ وإنما نهي من الحيوان
- وإثباكم والبغضة ٧٤٦
- وإياكم والدَّين
- وتستحب العقيقة ولو بعصفور ٢٢٥
- ودت الزانية أن النساء كلهن زواني
ـ ودد <i>ت</i> أن لنا قفعة
- وعليه أن يعود مرة ثانية
- وكانت النخل مطوقة بثمرها١٦١
- ولو كان قول الذي يقولون حقا
- ونافع يومئذ صغير
- يا أم المؤمنين، إذا خفي هلال ذي الحجة
- يا أهل مكة ، ما شأن الناس سأتون شعثا

۳۸۹			٠.				 ı	ہن	.ته	عد	بل	لق	ن	,	غو	4	، ف	ساء	لنـ	م اا	قت	طلا	,	ي إذ	النبر	4	باأي	! -
۲۱ ۸			٠.				 							•						نة .		١,	ـت	حالف	ان ــٰ	روا	بام	! -
۲۲.					٠.		 	٠.								. 3	مَالِ رسا	لله	، ا	ول	س.	ل ر	، يا	. مز	صر	، أو	بدي	<u>.</u> -
777	۰۳۰	٣					 																ں.	نباة	د ال	م ي	بقط	<u>.</u> -

* * *

فهرس الأعلام(١)

- آدم عليه السلام ٨٥، ٣٠٧.
- أبان بن عثمان بن عفان الأُمَوى ٤٢٩.
- إبراهيم الخليل عليه السلام ٢٠٩، ٦٣٣، ٧٣٠، ٧٥٢.
- إبراهيم بن عبد الله بن خُنين، أبو إسحاق المدنى ١٤٧، ٢٠١.
- إبراهيم بن محمد بن السَّريِّ، أبو إسحاق الزَّجَاج البغدادي النحوي ٣٤٩.
 - إبراهيم بن محمد رسول الله ﷺ ۲۲۲، ۳۹۰.
 - إبراهيم بن ميسرة الطَّاثفي ٥٤٥.
 - إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي ٣١٤.
- إبراهيم بن يزيد بن قيس النَّخَعي، أبو عمران الكوفي الفقيه ٢٦٠، ٢٨٠، ٣٠٠، ١٠٩، الكوفي الفقيه ٢٦٠، ٢٨٠، ٢٠٠٠.
 - أم إبراهيم مارية القبطيَّة، جارية النبي عليه السلام ٣٩٠.
 - أُبَيِّ بن خَلَف الجُمَحي ٢٣٥.
 - أُبَيّ بن كعب بن قيس الأنصاري، أبو المنذر الخزرجي ١٥١، ١٥١، ٧٧٠.
 - أحمد بن إبراهيم بن جامع، أبو العباس المصري ٧٨٥.
 - أحمد بن بشر، أبو عبد الله الوراق ٢٢٩.
 - أحمد بن أبي بكر بن الحارث، أبو المصعب الزهري المدني الفقيه ١٣٠، ٢٤٢٠

⁽١) لم أذكر الإمام مالكا لكثرة وروده في أكثر صفحات الكتاب.

- - ـ أحمد بن خالد بن موسى الوَهبي، أبو سعيد الكندي ١٩١، ٢٢١، ٦٢١.
 - ـ أحمد بن زيد بن مروان المكي ٦٥١.
 - ـ أحمد بن سليمان بن عمرو، أبو الطيب الجَرِيري ٤٦، ٥٦٧.
 - أحمد بن شعيب بن علي، أبو عبد الرحمن النسائي الحافظ ٤٨٧.
- - أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش البصري ١٨٢، ١٩٠، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٣، ٧٤٢. ٧٤٢.
 - ـ أحمد بن عمرو الخلال، أبو عبد الله المكي ٦١٢.
 - أحمد بن عون الله بن عبد الله، أبو جعفر القرطبي الفقيه، شيخ المصنف. ٤٦، ١٥٦، ٢١٨، ٢١٥، ٢٤٦.
 - أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله البغدادي، الإمام ٦٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣١٥، ٤٨٧، ٥٥٩.
 - ـ أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد بن الأعرابي الحافظ ٣١٥، ٥٥٩، ٦٤٦.

- ـ أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رباح، أبو جعفر المصري ٧٨٤.
 - ـ أُحيحة بن الجلاح ٦٩٥.
 - ـ أسامة بن زيد اللَّيْثي، أبو زيد المدنى ٦٤٦.
 - أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ٣٨٣.
- ـ إسحاق بن إبراهيم بن عباد، أبو يعقوب الدَّبَري الصنعاني ١٣٨، ٣٤٥.
 - ـ إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرْوَة المدنى ٥٦٥.
 - أسلم العدوي المدني، مولى عمر ٢٣٥.
 - أسماء بنت أبى بكر الصدِّيق ٢٢٣.
 - أسماء بني عُميس الخثعميّة ٦٠٠.
- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل، أبو إسحاق القاضي المالكي الإمام ٢٠٦، ٣٧٩، ٣٨٣.
 - إسماعيل بن رَجَاء بن رَبيعة ، أبو إسحاق الكوفي ٢١٨.
 - إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله، أبو عبد الله بن أبي أيس المدني ٤٩٠.
 - إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص ١٨٧ .
 - إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك ٢٩٨.
 - الأسود بن يزيد بن قيس النَّخَعي ١٧٤ ، ٦٠٦ ، ٦٤٣ .
 - أشعث بن سوَّار الكندي القاضى ٦٠٩.
- أشهب بن عبد العزيز ٣٧، ٩٢، ٢٠٠، ١٠٠، ١٠٩، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٥٠، ١٥٠، ١٠٩، ٢٧٧، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٨٤، ٢٥٠، ٥٥٤، ٤٧١، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٨١، ٢٢٥، ٥٥٤، ٤٧٦، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٧١، ٢٨١.
 - أَشْهَب بن عبد العزيز بن داود، أبو عمرو المصري الفقيه، تلميذ مالك.
 - أشيم الضبابي ٦٩٤.

- _ أَصْبَغ بن الفَرَج بن سعيد، أبو عبد الله المصري الفقيه .
 - ـ الأغرّ، أبو مسلم المديني نزيل الكوفة ١٣١.
 - ـ أفلح بن حميد بن نافع الأنصاري المدني ٢٠٨.
 - ـ أُمَامة بنت زينب بنت رسول الله ؟ ٢١٠ .
- ـ أمية بن خالد بن أُسِيد بن أبي العِيص الأُمَوي المكي ١٩٣.
- ـ أنس بن مالك ١٣٢، ١٣٩، ١٤٨، ١٨٥، ١٩٩، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٣٦، ٢٣٠. وأنس بن مالك ٢٣٠، ٢٣٠.
 - _ أنس بن مالك بن النَّضْر، أبو حمزة الأنصاري الخَزْرَجي، خادم رسول الله ؟ .
 - ـ أنيس بن الضحاك الأسلمي ٧٠٩.
 - ـ أوس بن الصامت ٣٦٧.
- ـ أيوب بن أبي تميمة السَّخِتْياني، أبو بكر البصري الفقيه ٢٠٨، ٢٣٠، ٢٩١، ٣١٥، المام ٣١٥، ٢٠٨، ٢٠٨.
 - ـ البَرَاء بن عَازِب بن الحارث الأنصاري الأوسى ٢٢٠.
 - الحارث بن بلال بن الحارث المزني المدني ٦٤٩.
 - ـ الحارث بن نَبُهان الجَرْمي، أبو محمد البصري ٣٤٣.
 - ـ الحارث بن هشام بن المغيرة المَخْزُومي، أبو عبد الرحمن المكي ٢٦٦، ٢٩٢.
 - ـ الحجّاج بن أرْطَاة الكوفي القاضي ٣٤٣.
 - ـ الحجّاج بن يوسف النَّقَفِي الأمير ٦٣٣، ٦٥٤، ٦٥٥.
- ـ الحسن بن أبي الحسن البصري التابعي الفقيه المحدث ٢٠١، ٣٣٦، ٣٥٦، ٣٩٣، ٣٩٦،
- الحسن بن أحمد بن حبيب، أبو علي الكِرْماني، نزيل طَرَسوس، شيخ المصنف
 - ـ الحسن بن رَشِيقن أبو محمد المصري العَسْكَري، شيخ المصنف ٢١٢ .
 - ـ الحسن بن علي بن داود، أبو على بن المطرِّز المصرى، شيخ المصنف ٢٣٥.
 - ـ الحسن بن علي بن محمد الحُلُواني، أبو على الخلاّل ٦٤٦.

- ـ الحسن بن يحيى بن الحسن، أبو محمد القُلْزُمي، شيخ المصنف ٤٨، ٤٦٩، ٢٥١.
 - ـ الحسين بن حامد بن نصر، أبو محمد المصري ٤٨، ١٨٦.
 - ـ الحسين بن على بن محمد، أبو أحمد النيسابوري، شيخ المصنف ٤٨، ٥١١.
 - الحَكَم بن عُتَيبة ، أبو محمد الكوفي الفقيه ٣٣٥.
 - الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد القرشيّة الأسديّة ١٧٥.
 - الخليل بن مرّة الضُّبَعي البصري ٢٤٩.
 - الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشي الأسدي ٤٠٤
 - الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرظي ٣٤٨
 - الصَّعْب بن جَثَّامة اللَّيشي ٦٢٦ .
 - الضحاك بن عثمان بن عبد الله القرشي الأُسَدي الحِزَامي، أبو عثمان المدني ٢٩٨.
 - الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري، أبو أنيس الأمير ٦١٨.
 - العاص بن هشام بن خالد المخزومي ٥٠٥.
 - العباس بن عبد المطلب بن هاشم، عم النبي عليه الصلاة والسلام ٢٤٩.
 - العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي المدني ٤٦٠ ، ٥٥٠
- القاسم بن محمد بن أبي بكر ١٦١، ٢٢٠، ٣١٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٢٨٦، ٤٤٥، ٥٢٤، ٥٢٤، ٥٢٤، ٥٢٤، ٥٢٤،
 - المسور بن رفاعة بن أبي مالك القرظي ٣٤٨.
 - -المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب الزهري، أبو عبد الرحمن ١،٦.
 - المسيب بن واضح السلمي الحمصي ١٣٥.
 - المُعافى بن عمران الأزدي الفهمي، أبو مسعود الموصلي ٦٠٨.
 - المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي ١٤٢.
 - المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن القرشي المخزومي المدني ٥٢٤.
 - المنذر بن مالك بن قُطَعة، أبو نَضرَة العبدي البصري ٢٨٧.
 - المنكدر بن عبد الله بن الهدير التَّيْمي المدني.
 - النَّضر بن أنس بن مالك الأنصاري، أبو مالك البصري ٣٩٨.

- النُّعُمان بن يَشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ٥٣١ .
- - ـ النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الكوفي الإمام المجتهد.
 - ـ النعمان بن مُرَّة الأنصاري الزُّرَقي المدني ٢٠٩.
 - ـ الوليد بن عبد الرحمن بن حبيب الجَارُودي، أبو العباس البصري ٧٦٦.
 - ـ الوليد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو العباس الخليفة ٦٠٧.
 - الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي ٦٣٤.
 - بَرُوع بنت وَاشِق الرُّوَاسية ٣٤٥.
 - ـ بُرَيدة بن الحُصَيب، أبو سَهْل الأَسْلَمي ٥٤٣.
 - ـ بَريرة، مولاة عائشة أم المؤمنين ٢٦٩، ٣٧١، ٤٠٣.
 - بُسْر بن مِحْجَن الدَّيْلي ١٨٣.
 - بَشِير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخَزْرَجي، والد النُّعْمان ٢٠٦.
 - بَشِير بن نَهيك، أبو الشَّعْثَاء البصري ٣٩٨.
 - ـ بَصْرَة بن أبي بَصْرَة الغِفَاري ١٧٠ .
 - بُكَير بن عبد الله بن الأُشَجَ المدنى، نزيل مصر ٤٠٠، ٤٢٤.
 - ـ بكير بن عطاء الليثي الكوفي ٦٤٧.
 - بلال بن الحارث المزنى، أبو عبد الرحمن المدنى ٢٥١، ٦٤٩.
 - ـ بلال بن رباح المؤذِّن ٢٠٥.
 - تَمِيم بن أُوْس بن خارجة، أبو رُقيَّة الدَّاري ٢٤٥.
 - ـ ثابت بن أسُلم البُنَاني، أبو محمد البصري ١٥٥.
 - ـ أبو ثعلبة الخشمي ٣٣٢.
 - ثوبان، مولى رسول الله ؟ ١٤١، ٢٩١.
 - جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدى البصرى الفقيه ٢٠٢.

- - جابر بن عَتِيك بن قيس الأنصاري ٣٠١.
 - جَبَلة بن حُمود، أبو يوسف الصَّدفي القيرواني ٧٨٤.
 - جُبِير بن مُطْعِم بن عدى القُرَشي النَّوْفلي ٦٣٥.
 - جَرير بن عبد الحميد بن قُرُط الضبي الكوفي، نزيل الرَّي قاضيها ٣٠٩، ٣٣٥.
 - جعفر بن أبي طالب الهاشمي، ابن عم النبي ؟ ٧٦٢.
 - جعفر بن إياس، أبو بشر بن أبي وَحُشيَّة البصري ٦٠٥.
 - جعفر بن محمد بن على الهاشمي، أبو عبد الله الصادق الفقيه ٤٩٩، ٦٥٢، ٦٥٢.
 - جُنْدُب بن جَنَادة، أبو ذر الغفَاري ٢٠١، ٤٤٩، ٦٧٦.
 - أبو جهل بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ٦٤٠.
 - أبو جهم بن حذيفة القرشي العدوي ٣٣٧، ٣٨٣.
 - الحارث بن بلال المزنى المدنى ٦٤٩.
 - الحارث بن نبهان الجرمي ٣٤٣.
 - الحارث بن هشام المخزومي، أبو عبد الرحمن المكي ٢٦٦، ٢٩٢.
 - حاطب بن أبي بلتعة اللخمي ٤٦٠ ، ٥٣٠ .
 - حجاج بن محمد المِصّيصي، أبو محمد الأعور ١٤٩.
 - حجّاج بن المِنْهَال الأَنْمَاطي، أبو محمد البصري ٢٢٩.
 - الحجاج بن يوسف الثقفي الأمير ٦٣٣، ٦٥٤، ٦٥٥.
 - أم حرام بنت مِلْحَان الأنصاريَّة ٥٩٥، ٥٩٦.
 - حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكِرْماني، أبو هشام العَنزي القاضي ٣١٤.
 - حسان بن ثابت بن المنذر الخَزْرَجي، شاعر النبي عليه الصلاة والسلام ٢١٥.
 - الحسن بن أحمد بن حبيب، أبو علي الكرماني، نزيل طرسوس، شيخ المصنف ٦٦٣.

- الحسن بن أبي الحسن البصري التابعي الفقيه المحدث ٢٠١، ٣٣٦، ٣٥٦، ٣٩٣، ٣٩٠،
 - ـ الحسن بن رشيق، أبو محمد المصرى العسكري، شيخ المصنف ٤٧، ٢١٢.
 - ـ حسن بن على بن أبي طالب الهاشمي، سبط النبي ﷺ ٣٢٥.
 - الحسن بن على بن داود، أبو على بن المطرز المصري، شيخ المصنف ٢٣٥.
 - ـ الحسن بن على بن محمد الحلواني، أبو على الخلال ٦٤٦.
 - ـ الحسن بن يحيى بن الحسن، أبو محمد القلزمي، شيخ المصنف ٤٨، ٤٦٩، ٢٥١.
 - ـ الحسين بن حامد بن نصر، أبو محمد المصري ٤٨، ١٨٦.
 - حسين بن على بن أبي طالب الهاشمي، السبط الشريف ٣٢٥.
 - ـ الحسين بن على بن محمد، أبو أحمد النيسابوري، شيخ المصنف ٤٨، ٥١١.
 - حفص بن مَيْسَرة العُقَيلي، أبو عمر الصنعاني ١٣٥.
- ـ حفصة بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين ١٨٠، ١٨٦، ١٨٨، ٢١٢، ٢٨٣، ٢٥٠.
 - الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكوفي الفقيه ٣٣٥.
 - حَكِيم بن حِزَام بن خُويلد الأسدى، ابن أخت خديجة أم المؤمنين ٧٨٢.
 - ـ حمّاد بن أسامة، أبو أسامة الكوفي ٦٤٦.
 - حماد بن أبي سليمان الكوفي، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه ٧٦١.
- حماد بن زيد بن دِرْهَم الجَهْضَمي، أبو إسماعيل البصري ٢٠٥، ٣٠٥، ٢٠٠، ٦٠٢، ١٦٣، ١٦٣.
 - ـ حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري ٢٠٨، ٢١٣، ٢٢٩، ٢٣٠، ٥١٠.
 - خُمْران مولى عثمان بن عفان ١٣٨.
 - حمزة بن حَبيب الزيَّات القارى، أبو عمران الكوفي ٢٣٣.
 - حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنى ٢١٢.
 - ـ حمزة بن عمرو بن عُوَيْمر الأسلمي المدني ٢٨٨.
 - حَمَل بن مالك بن النابغة، أبو نَضْلَة الهُذَلي ٦٨٢.

- . خُمُد بن عبد الرحمن بن عوف الزُّهْري المدني ٧٠٣.
- ـ خُمَد بن قبس المكي الأعرج، أبو صفوان القارىء ٢٦٠.
 - حميدبن مَسْعَدة بن المبارك البصري ٣١٤.
 - ـ حنظلة بن قيس بن عمرو الزُّرَقي المدني ٥٦٥ .
- الحولاء بنت تويت بن حبيب بن أسد القرشية الأسدية ١٧٥.
 - ـ خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدنى ٤٣٧.
 - ـ خالدبن زيدبن كُلِّيب، أبو أيُوب الأنصاري ٢٢٧، ٢٠٢.
 - ـ خالدبن الوليدبن المغيرة المخزومي، أبو سليمان ٧١١.
- خديجة بنت خُويلد بن أسد القرشيّة الأسديّة ، أم المؤمنين ١٧٥ .
 - خُشَيش بن أصرم بن الأسود، أبو عاصم النسائي ٢١٢.
 - خِلاًس بن عمرو الهَجَري البصري ٣٤٤.
 - الخليل بن مرة الضبعي البصري ٢٤٩.
 - داود بن إبراهيم بن داو د البغدادي ٥١٠ .
 - دُريد بن الصُّمّة ٥٨١ .
 - ذُؤَيْب بن قَبيصة بن ذُؤَيْب الخزاعي المدني ٦٤١.
 - ذكوان، أبو صالح السمان الزيات ١٥٦
 - -ذكوان، أبو عمرو مولى عائشة ١٧٣
 - ذو اليدين السلمى ١٥٩
- رافع بن خديج بن رافع الحارثي الأوسي الأنصاري ٧٢٣، ٥٦٥، ٥٥٩، ٣٥٩
 - ربعي بن حراش، أبو مريم العبسي الكوفي ٢٠٢
- ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أبو عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي الفقيه ٦٤٩، ٥٦٥، ٥٦٥، ٤٦٠ ،
 - رجاء بن حيوة الكندي الفلسطيني ٣٨٥
 - رجاء بن ربيعة الزبيدي، أبو اسماعيل الكوفي ٢١٨
 - رزيق بن حكيم، أبو حكيم الأيلي ٧١٤

- ـ رفاعة بن رافع ٢٤٢، ٢٤١
- ـ رفاعة بن سموال القرظي ٣٤٨
- الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير القرظى ٣٤٨.
- ـ الزبير بن العوام بن خويلد، أبو عبد الله القرشي الأسدي ٤٠٤.
 - ـ زريق بن حيان الدمشقى ٢٥٥
 - زفر بن عاصم بن عبد الله الهلالي ٢٢٥
- ـ زمعة بن صالح، أبو وهب الجندي اليماني، نزيل مكة ٧٦٩، ١٢،
 - ـ زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني ٧٦٠، ٣٤٠
 - ـ زياد بن عبد الرحمن شبطون الأندلسي ٥٢٥
- ـ زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر المدني ٧٤٩، ٦٠١، ٣٣٤، ٢٦٥، ٢٣٧، ٣٣٠. ١٥٩
- - ـ زيد بن سهل بن الأسود، أبو طلحة الأنصاري ٧٥٣، ٣٠٠، ١٦١
 - ـ زيد بن كعب البهزي ٦٢٥
 - زينب بنت جحش بن رئاب الأسدية، أم المؤمنين ٣٠٨
 - ـ سالم بن أبي أمية، أبو النضر المدني ٩٤، ٢٩٨،
 - ـ سالم بن أبي الجعد الغطفاني الكوفي ١٤١
- ـ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ٢٥٤، ٣٩٥، ٣٩٥، ٢٨٣، ٢٥٩، ٢٥٠
 - ـ سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة ٣٩٩
- ـ سحنون بن عبد السلام بن حبيب التنوخي المالكي مفتي القيروان ٧٧٤، ٥٥٥، ٦٤٣، ٢٣٧، ٢٢٧، ١٩٧
- ـ سعد بن أبي وقاص مالك، أبو إسحاق الزهري ٦١٩، ٦١٨، ٥٣٩، ٥١٩، ٤٥٧، ٣٣٠، ٣٠٠، ٢٩٨، ٢٧٩

- ـ سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة ٤٩٧
 - ـ سعدبن خولة القرشي العامري ٥٤٠
 - ـ سعد بن زرارة، ويقال أسعد، أبو أمامة الأنصاري الخزرجي ٧٦٣
- ـ سعد بن عبادة بن دليم الأنصاري الخزرجي ٥٣٨، ٥١٥، ٤٤٨، ٣١٠، ٢٠٠
 - ـ أم سعد بن عبادة، واسمها عمرة ٣١٠
- ـ سعد بن مالك، أبو سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي ٢٨٨، ٢٧٦، ٢٦٥، ٢١٨، ٧٧٠، ٦٢٨، ٤٤٨، ٣٤٣
 - ـ سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأشهلي سيد الأوس ٧٦٣
 - ـ سعيد بن أبي سعيد المقبري، أبو سعد المدنى ٧٧٤، ٧٣٠، ١٧٥
 - ـ سعيد بن أبي عروبة، أبو النضر البصري ٣٤٤
 - سعيد بن جبير الأسدى الكوفي ٦٣٤ ، ١٧٦ ، ١٧١ ، ١٧٤
 - ـ سعيد بن خمير الرعيني القرطبي ٧٠٧، ٧٠٢، ٣٥٧، ١٦٣
 - سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي ٧١٩
 - ـ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي، أبو الأعور ٣٠٠
 - سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي ٥٣٨
 - سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان الواسطي، الملقب سعدويه ٢١٨
 - سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو على بن السكن المصري الحافظ ٢١٨
 - سعيد بن عمرو بن شرحبيل الأنصاري المدني ٥٣٨
- سعید بن المسیب ۳۰۵، ۳۰۵، ۳۰۵، ۴۰۹، ۴۶۹، ۴۰۵، ۴۵۹، ۲۵۱، ۲۶۱، ۲۶۱، ۲۶۱، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۸۲، ۲۸۲، ۲۰۲، ۲۰۷.
 - سفيان بن حسين بن حسن الواسطى ٤٢٨.
- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي الإمام المجتهد ٦٦٤، ٦٣٥، سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي الإمام المجتهد ٦٦٤، ٢٠٢، ٢٨٣
 - سفيان بن عبد الله بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي ٢٦٢

- ـ سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي ٧٩٦، ٧٥٢، الله عينة بن أبي عمران الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي ٧٩٦، ٧٥٢، ١٥٣، ٢٩٧، ٢١٧
 - ـ سلمان الفارسي، أبو عبد الله ٥٤٣
 - ـ سلمة بن دينار، أبو حازم المدني التمار الأعرج القاص ٧٦٦، ٣١٤، ٢٠٠، ٢٠٢
 - _ سليك الغطفاني ١٦٧
 - ـ أم سليم بنت ملحان بن خالد الأنصارية، والدة أنس بن مالك ٧٥٣، ٦٦٦
 - ـ سليمان بن أرقم، أبو معاذ البصري ٣١٤، ٣١٣
- سليمان بن الأشعث، أبو داود السجستاني الحافظ ٢٦، ٢٥٩، ٣٦٣، ٢٨١، ٣٨٢، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٤، ٢٨١، ٢٨٤، ٥١٣، ٢١٥، ٢٥٩، ١٩٥، ١٩٥، ٢١١، ١٢١، ١٢١، ١٢٠، ٢٢١، ٧١٠.
 - ـ سليمان بن برد بن نجيح، أبو الربيع المصري ٣١١
 - ـ سليمان بن داوود الخولاني، أبو داوود الدمشقي الداراني ٦٧٨
 - ـ سليمان بن داوود بن حماد المهري، أبو الربيع المصري ٦٧٨، ٣٧٨، ٤٣٨
 - ـ سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقى الكبير ٣٢٠
- ـ سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الأعمش الكوفي ٢١٨، ٢٦٠، ٢١٨، ١٦٧،
 - ـ سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة ٦٨٤، ٦٢٩، ٦٢٣، ٥٢٠، ٢٥٤
 - ـ سماك بن حرب بن أوس، أبو المغيرة الكوفي ٢٨١
 - ـ سمرة بن جندب بن هلال الفزاري ١٧١
 - سُمَى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ١٥٦.
 - سهل بن أبي حَثْمَة بن ساعدة الأنصاري الخزرجي المدنى ٢٢١.
 - ـ سهل بن بيضاء القرشي ٢٩٨.
 - ـ سهل بن خُنيف بن واهب الأنصاري الأوسى ٧٦١.
 - ـ سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخَزْرَجي السَّاعِدي ٢٥٠، ٢٨٤، ٣٤١.
 - ـ سَهْلة بنت سُهَيل بن عمرو العامريَّة ٣٩٦.

- سهيل بن بيضاء القرشي ۲۹۸.
- _ سَودة بنت زُمْعة بن قيس العامريَّة القرشية ، أم المؤمنين ٥١٢ .
 - ـ سويد بن النعمان بن مالك الأنصاري ١٣١ .
 - ـ شُبَابة بن سوَّار المدائني ١٨٦.
 - ـ شباك الضبّى الكوفى ٢٨٠.
 - ـ شُرَحبيل بن سعيد، أبو سعد المدنى ٥٣٨، ٧٣٨.
 - أم شريك الأنصاريّة ٣٨٢.
- شعبة بن الحجَّاج بن الورد، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، الإمام الحافظ ١٧٧، ١٨٦. ١٨٦.
 - شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر و بن العاص، والدعمرو ٤٢٤.
 - شَقِيق بن سَلَمة الأسدي، أبو واثل الكوفي ٢٨١.
 - شيبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشي ٢٣٥.
 - صالح بن إدريس المقرىء ٢٣٢، ٢٣٣.
 - صالح بن خوَّات بن جبير الأنصاري ٢٢١.
 - صبيغ الحنظلي ٥٨٩.
 - صدقة بن يَسَار الجَزَري ٦٤٥.
 - صُدَيّ بن عَجْلاَن، أبو أمامة الباهلي ٥٠٦.
 - الصعب بن جثامة الليثي ٦٢٦ .
 - صفوان بن أميَّة بن خلف القرشي الجُمَحي ٢٦٦، ٣٥٨، ٧١٤، ٧٢٠.
 - صفيّة بن حُييّ بن أخطب الإسرائيلية، أم المؤمنين ٦٣٧، ٦٦٥.
 - صفيَّة بنت أبي عبيد بن مسعود الثقفيَّة زوج ابن عمر ١٩٥.
 - صفيّة بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة العبدرية ١٦٦ .
 - ضُبَاعة بنت الزُّبير بن عبد المطلب الهاشمية ، بنت عم النبي على ١٧٦.
 - طاووس بن كَيْسان اليماني ٢٦٠ ، ٣٧٣.

- - _ طلحة بن عبد الملك الأيلى ٣١٣.
 - ـ طلحة بن عبيد الله بن عثمان النَّيمي، أبو محمد المدني ٢٠٣.
 - طلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التّيمي المدني، نزيل الكوفي ٢٨٣.
 - ـ عائذ الله بن عبد الله، أبو إدريس الخَوْلاني ٣٣٢، ٧٦٦.
- - عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التَّيمية ، أم عمران ٢٨٣.
 - عاصم بن أبي النَّجُود الأسّدي الكوفي، أبو بكر المقرىء ٢٣٣.
 - عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العَدَوي المدني ٣٤٢.
 - عاصم بن عمر بن الخطاب العُمَري المدنى ٥٢٤.
 - ـ العاص بن هشام بن خالد المخزومي ٤٠٥.
 - ـ عامر بن سعد بن أبي وقّاص الزهري المدني ٧٣٧.
 - ـ عامر بن شَرَاحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي ٢٢٧، ٢٩٩، ٣٣٠، ٦٣٨.
- ـ عامر بن عبد الله بن الجراح القرشي، أبو عُبيدة بن الجراح الفِهْري أمين هذه الأمة ٣٠٠، ٢٧٢.
 - عبّاد بن تميم بن غزيّة الأنصاري المازني المدنى ٢١٤، ٢٢٤. .
- عُبَادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخَزْرَجي ١٥٣، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ٤٥١، ٤٥١، امك، ٧٦٦، ٧٢٨، ٤٥١،
 - العياس بن عبد المطلب ٢٤٩.

- ـ عباس بن محمد بن العباس المصرى ٢١٢ .
- عبد الأعلى بن حماد النَّرسي، أبو يحيى البصرى ٥١٠ .
 - عبد الجبار بن عمر الأيلى ٧٧٤.
 - ـ عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ٣٨٤، ٦٦٣
 - عبد الرحمن بن أبي بكرة نفيع الثقفي البصري ٢٧٩
- عبد الرحمن بن أبي ليلي الأنصاري المدنى ثم الكوفي ٦٧٠، ٣٧٦
 - عبد الرحمن بن البيلماني، مولى عمر ٣٤٣
- عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو الحارث الأموي، أخو مروان ٣٨٢
 - عبد الرحمن بن الزبير القرظى ٣٤٨
 - عبد الرحمن بن سهل بن زيد بن كعب الأنصاري الحارثي ٦٨
 - عبد الرحمن بن عسيلة ، أبو عبد الله الصنابحي المرادي ٢٤٤
 - عبد الرحمن بن عمرو، أبو عمرو الأوزاعي الفقيه ٢٤٢، ١٤١
 - عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري ٦٣٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٥، ٣٤٣، ٣٤٢، ٦٦٧

- عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد المدني ٢٠٠ عبد الرحمن بن الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الداخل الأموى ١٣
 - عبد الرحمن بن مهدي بن حسان، أبو سعيد البصري الحافظ ٢٠٢
 - عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدنى ١٩١، ١٧٣، ١٦٦
 - عبد الرحمن بن وعلة المصرى ٣٣٤
 - عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني ٤٦٠
 - ـ عبد الرحمن بن يعمر ٦٤٧
- عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الصنعاني ۲۸۸، ۲۱۵، ۲۱۷، ۲۱۲، ۱۳۸، ۱۳۸، ۲۸۵، ۶۸۵، ۳۴۶
 - عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدنى ٦٤٣

- عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة بن الماجشون المدني، نزيل بغداد ٥١٤، ٣٧٠، ٣٧٠ ٣٦٧، ٣٦٢، ٣٦٢، ١٤٩
- عبد العزيز بن علي بن محمد بن إسحاق بن الإمام أبو عدي المصري، شيخ المصنف. ٥١٠، ٢٦٣، ٤٩
 - عبد الكريم بن مالك ، أبو سعيد الجزري ٦٧٠
 - عبد الله بن أبي بكر الصديق التيمي ٦٤٠
 - عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري القاضي المدني ١٦٠
 - عبد الله بن أبي غسان الصنعاني ٦٦٠
 - عبد الله بن إدريس بن يزيد الأودي، أبو محمد الكوفي ٤٩٧
 - عبدالله بن أنيس ٧٠٨
 - عبد الله بن بابا المكى ٦٣٥
 - عبد الله بن ثابت الأنصاري الأوسى ٣٠١
 - عبد الله بن حنين الهاشمي المدنى ٦٠١
 - عبد الله بن خَطُل ٦٤٧
 - عبدالله بن دينار العدوى، أبو عبد الرحمن المدني ١٣٥
 - عبدالله بن ذكوان، أبو الزَّناد المدنى ١٦٦، ١٩١، ٤٧١
 - عبد الله بن رَوَاحة بن ثعلبة الخَزْرَجي الأنصاري الشاعر ٥٥٩
 - عبد الله بن الزّبير بن العوّام القُرَشي الأسّدي ٥٠٥
 - عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني ١٣٨، ٢٢٤
 - عبدالله بن سَلاَم، أبو يوسف الإسرائيلي ١٧٠
 - عبد الله بن صالح بن محمد، أبو صالح كاتب الليث ١٦٦، ١٦٧، ١٩٢
 - عبدالله بن طاووس بن كيسان اليماني، أبو محمد ٧٦٩
 - عبد الله بن عامر بن يزيد الشامي المقرىء ٢٣٣

- عبد الله بن عبد الحكيم ٣٤، ١٧١، ٢٠٠، ٢٩٠، ٣٣٤، ٢٤٧، ٣٤٩، ٣٢٣٠. ٣٦٤، ٣٧٣، ٢٥١، ٢٥٤، ٤٥١، ٥٤٥، ٢٥٥، ٥٧٥، ٧٠٧.
 - عبد الله بن عبد الحكيم بن أعين المصري الفقيه
- - عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ
 - عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٥٠٥
 - عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذَلي ٣٤٤
 - ـ عبد الله بن عثمان بن عامر، أبو بكر الصدِّيق الأكبر خليفة رسول الله ﷺ
 - عبد الله بن عُكَيم الجُهني، أبو معبد الكوفي ٣٣٥
 - عبد الله بن على بن الجارود النيسابوري ٤٦٩

- 305, 155, 355, 045, 214, 214, 144, .34, 234, 254, 344.
 - ـ عبد الله بن عمرو الأنصاري السّلمي ٩٩٥
 - ـ عبدالله بن عمرو بن العاص بن واثل السَّهمي ٣٧٥، ٢٤٤
 - ـ عبدالله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي ٣٢٧، ٧١٢
 - ـ عبدالله بن غنَّام بن أوس البياضي ١٤٨
- عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي المدني ٣٤٠
 - عبد الله القارى ٢٤٥
 - ـ عبدالله بن قيس، أبو موسى الأشعري ٧٢٢، ٧٧٠
 - عبد الله بن قيس، ابن أم مكتوم ٢٣٥
 - عبدالله بن كثير المكى المقرىء ٢٣٣
 - عبدالله بن مالك ابن بُحَينة ، أبو محمد ١٥٩
 - عبدالله بن المبارك المروزي، أبو عبد الرحمن الحافظ ٣١٢
- عبد الله بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر بن أبي شيبة العبسي١٤٣، ٣٠٥، ٣٠٥، ٤٧١
 - عبدالله بن محمد بن إبراهيم، أبو محمد الباجي، شيخ المصنف ٤٩، ١٩١، ٣٤٥.

V·3: 3/3: •73: 373: A73: P33: •03: 303: •73: 073: 7P3: VP3: PP3: ••0: (•0: 7*0: 7*0: 7*0: 7*0: A70: A70: P70: •60: P00: (A0: FA0: YA0: PP0: (•F: 7*F: 0*F: F*F: P*F: (/F: Y/F: 7*F: 3/F: Y/F: 3*F: 3*F: 0*F: 7*F: 3*F: A3F: •0F: 30F: F0F: A0F: P0F: (*F: YFF: AFF: AFF: *YF: (/YF: YYF: 0*Y: YPF: FPF: *Y*) Y*V: Y*V: P*V: YY* 7*V: 3/Y: P/Y: 0*Y: YYY: 3*Y: 3*Y: 0*Y.

- عبد الله بن مُحَيريز بن جُنَادة الجُمَحى المكى ١٧٨
 - عبد الله بن مرَّة الهَمْدَاني الخَارِفي الكوفي ٣٠٩
- ـ عبد الله بن مسعود ۱۵۶، ۱۷۶، ۱۹۲، ۲۱۳، ۲۵۳، ۲۸۰، ۳۰۳، ۳۱۳، ۳۶۳، ۲۲۱، ۳۲۱.
- ـ عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِي، أبو عبد الرحمن البصري ١٦٠، ١٨٠، ٢٨٥، ٣٣٣، ٦٢٢
- - ـ عبد الله بن نافع المدنى الصائغ، أبو محمد المدنى
 - ـ عبد الله بن هاشم بن حيان، أبو عبد الرحمن الطُوسي ٤٦٩
- - ـ عبد الله بن وَهْب بن مسلم، أبو محمد المصري
 - _ عبد الملك بن المغيرة الطائفي ٣٤٣
 - ـ عبد الملك بن حبيب السُّلَمي، أبو مروان الأندلسي الفقيه ١٤٠، ٢٧٣، ٧٤٦

- ـ عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو محمد المكي ٢١٧، ٣٣٤، ٣٣٨، ٥١١، ٦١٤
 - عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة المَاجِشُون الفقيه ٥٢٤ ، ٦٢٠
 - عبد الملك بن قُريب الأصمعي ٦٦٨
- ـ عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي، أبو الوليد المدني ثم الدمشقي الخليفة ١٥٥٠
 - عبد الواحد بن زياد العبدي البصري ٥٤٥
 - ـ عبدة بن سليمان المروزي ٦٠٠
 - عبدة بن عبد الرحيم بن حسان المزوري ٢٣٥
 - عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك، أبو معاذ ٢١٩
 - عبيد الله بن أبي جعفر المصري الفقيه ٠٠٠
 - عبيد الله بن جريح التيمي المدني ٦١٠
 - عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهُذلي المدني ٢٢٩، ٣٣٣، ٥٩١
 - عبيد الله بن عبد المجيد، أبو على الحَنفي البصري ٧٦٠
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني، أبو عثمان الفقيه الحافظ ٥٥٩
 - عبيد الله بن محمد الكَشُوري ٦٦٠
 - عبيد الله بن يحيى بن كثير الليثي القرطبي الفقيه ٣٤٣، ٠٥٦٥، ٥٦٥، ٧٢٤
 - عبيد بن فيروز الشَّيْباني، أبو الضحاك الكوفي ٣٢٠
 - عَبِيدة بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي المدنى ٣٣٢
 - عَبِيدة بن عمرو السَّلْماني المرادي، أبو عمرو الكوفي ١٨٨، ٣٩٠، ٤١٢
 - عتبة بن أبي وقاص بن أهيب القرشي الزُّهري، أخو سعد ١٩٥٥
 - عثمان بن أبي العاص الثقفي الطائفي ٧٦٢
 - عثمان بن عفان ۸۱، ۹٦، ۱۳۷، ۱۲۸، ۱۶۹، ۱۲۵، ۱۹۶، ۲۳۲، ۲۲۸، ۲۲۸،
 - 307, 777, 177, 307, 577, 3.3, 0.3, 373, 830, 1.5, 115,
 - 375, 775, 117, 217, 777.

- عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأُموي، أمير المؤمنين، ذو النورين ١٢٠
 - ـ عثمان بن عيسى بن كَنَانة، أبو عمرو المدنى الفقيه ١٥٨، ١٦٥
 - ـ عثمان بن محمد بن إبراهيم، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي ٢٦٠
 - ـ عثمان بن مظعون بن حبيب الجُمَحي ٣٠٧
 - ـ عدي بن حاتم الطّائي ٣٣٠
 - ـ عَدِيّ بن الخيار بن عدي النوفلي ٢١٢
- - ـ عروة بن مُضَرِّس الطائي ٦٤٧
- ـ عطاء بن أبي رَبَاح، أبو محمد المكي الفقيه ١٣٨، ٢١٧، ٣٣٤، ٥٠٥، ١١٤، ٦٤٤، ٦٢٧، ٦٢٣
 - ـ عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخُرَاساني ٢٩١
 - _ عطاء بن السَّائب الثقفي الكوفي ٣٣٤
 - ـ عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني ١٥٩، ٢٤٤، ٢٦٥
 - _ عقبة بن عامر الجُهَني ٢٩٩
 - ـ عقبة بن عمرو، أبو مسعود البَدْري ٢٠٢، ٢٦٢
 - _ عكرمة بن أبي جهل بن هشام المخومي ٣٥٨
- ـ عکرمة، أبو عبد الله مولی ابن عباس ۱۶۲، ۲۸۱، ۲۸۱، ۲۹۱، ۵۱۱، ۵۱۳، ۵۱۳، ۵۱۳، ۵۱۳، ۵۲۳، ۵۲۳
 - _ علقمة بن أبي علقمة المدني ١٦٠
 - ـ أم علقمة بن أبي علقمة المدنيّة ١٦٠
 - ـ على أبو الحسين القاضي ١٨٦

- - علي بن حسين بن على بن أبي طالب الهاشمي، زيد بن العابدين المدني ٧٤٥
 - علي بن حمزة الكسائى المقرىء النحوي ٢٣٣
 - علي بن داود، أبو المتوكل النَّاجي ١٠٥
 - علي بن زياد التُّونسي ٢٥٦، ٢٥٦
 - على بن سعيد بشير الرازى ١٨٦
 - على بن عبد الرحمن المُعَادي الأنصاري المدنى ١٥٧
 - علي بن عبد العزيز البَغُوي ٢٥٠
 - علي بن عبد الله البارقي الأزدى ١٧٧
 - علي بن عبد الله بن جعفر، أبو الحسن المديني
 - عمارة بن جُوين، أبو هارون العبدي ٣٤٣
 - عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، ربيب رسول الله ﷺ ٦١٨، ٦١٩

- ـ عمر بن خَلْدَة الأنصاري المدنى القاضى ٤٨٧
- ـ عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأُموي، أمير المؤمنين ١٦٩، ٧١٠، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٠٥، ٩٠٢، ٧١٤
 - عمر بن مسلم بن عمارة بن أُكيمة اللَّيْشي الجَنْدَعي المدنى ٣٢٢
 - عمران بن أنس، أبو أنس المكى ٣٢٢
 - ـ عمران بن الحُصَين بن عبيد الخزاعي، أبو نُجَيد ١٥٩، ٤٤٩
 - عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراة الأنصارية المدنية الفقيهة ٦٤٥، ٦٤٨
 - ـ عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، أبو عثمان المدنى ٦٢٥
 - ـ عمرو بن الجَمُوح بن ويد الأنصاري السَّلَمي ٩٩٥
 - عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري، أبو أيوب المصري ٣٢٠
 - عمرو بن حزم بن زيد الأنصاري ٢٣١، ٦٨٧
 - عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم ٢٠٢
 - عمرو بن الشريد، أبو الوليد الطائفي ٥٤٥
- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي ٤٢٤، ١٩٢، ٧٠٢
 - ـ عمرو بن العاص بن واثل السهمي ١٨٧، ٣٧٣، ٣٨٥، ٥٨٨، ٦٧٢، ٢٧٤، ٧٢٤
 - عمرو بن مَزْثد، أبو أسماء الرَّحَبي الدمشقي ٢٩١
 - عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني المدني ١٩٧
 - عويمر العجلاني ٣٧٤.
 - عويمر، أبو الدرداء الأنصاري ٢٤٣، ٤٤٨.

γΥη, ΓΥΥη, •ΛΥη, ΓΛΥη, ΡΛΥη, ΡΛΥη, Υ•3, 3/3, 0/3, γ/3, Λ/3,
P/3, 373, ΛΥ3, ΡΥ3, •Υ3, ΓΥ3, ΥΥ3, •33, Υ33, 033, Ρ33,
Λο3, •Γ3, ΥΓ3, 0Γ3, ΓΓ3, Γγ3, γγ3, ΓΛ3, •Ρ3, ΛΡ3, Γ/0,
Λ(0, •Υ0, ΓΥ0, •Υ0, ΥΥ0, •30, Υ30, Γ30, Ρ30, •00, Γ00,
Υ00, Ρ00, ΓΓ0, ΥΓ0, ΨΓ0, 0Γ0, ΓΓ0, Λγ0, •Λ0, ΨΛ0, 0Λ0,
PΛ0, ΓΡ0, ΥΡ0, ΡΡ0, Γ3Γ, Λ3Γ, 00Γ, Γ0Γ, •ΓΓ, ΨΛΓ, 3ΛΓ,
ΦΛΓ, ΛΛΓ, ΓΡΓ, 0ΡΓ, ΥΡΓ, ΡΡΓ, •Υ, ΨΥ, 0·Υ, Γ·Υ, Λ·Υ,
Τ/Υ, •ΥΥ, ΥΥΥ, ΛΥΥ, ΧΥΥ, 3ΨΥ, 0ΨΥ, Υ3Υ, ΓΓΥ, ΓΛΥ, ΓΛΥ.

- عيينة بن بدر الفزاري ٢٦٦، ٧٤٦.
 - فاطمة الزهراء ١٩٨.
- فاطمة بنت قيس الفهرية ٣٣٧، ٣٨١، ٣٨٢.
 - الفضل بن العباس بن عبد المطلب ٦١٤ .
 - فيروز الديلمي ٣٨٨.
- -القاسم بن سلام، أبو عبيد ٢٧٠، ٣٥٦، ٤٠١، ٤٣٦، ٤٩٤، ٥٠٥، ٥١٥، ٦٥٠
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ١٦١، ٢٢٠، ٣١٣، ٣٦٤، ٣٨٦، ٣٨٦، ٣٨١، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٨١،
 - **قبيصة** بن جابر ٦٦٧ .
 - قبيصة بن ذؤيب ١٥١، ٣٨٥، ٦٤١.
 - قتادة بن دعامة السدوسي ٢٦٢، ٢٨٨، ٣٤٤، ٣٩٨، ٥٤١.
 - أبو قتادة الأنصاري ٢٨٨، ٥٨٧، ٦٢٤.
 - كثير بن الصلت ٢٠٦.
 - کثیر بن فرقد ۲۷۷ .
 - أم كرز الكعبية ٣٢٥.
 - أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ٣٩٥.
 - كريب بن أبي مسلم الهاشمي ١٧٦ .

- ۔ کعب بن *عجر*ة ۲۷۰ .
- _ كعب بن ماتع الأحبار ١٦٩، ١٧٠، ٢٣٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ١٢٦، ١٦٩.
 - ـ أبو لبابة الأنصاري ٣١٨.
 - _ لباية بنت الحارث أم الفضل ٣٩٤.
- ـ الليث بن سعد ٧٧٧ ، ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٦٠ ، ٤٤٥ ، ٥٦٥ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ، ٧٢٤ .
 - أبو ليلي بن عبد الله ٧٠٢.
 - ـ ماعز بن مالك الأسلمي ٧٠٨.
 - ـ مجاهد بن جبر المكي ٦٤٠، ٧٧٩.
 - ـ محجن بن أبي محجن الديلي ١٨٣ .
 - ـ محمد بن إبراهيم المواز ١٥٢، ٤٣٥.
 - _ محمد بن أحمد بن حماد، أبو بشر الدولابي ٢٠٢.
 - ـ محمد بن أحمد بن خالد بن الجباب ٥١، ١٣٨.
 - محمد بن أحمد بن عبد الله ٥١٢ .
 - ـ محمد بن إدريس الشافعي ١٥٩، ٤١٢.
 - ـ محمد بن إسحاق الفروي ١٩١.
 - _ محمد بن إسحاق بن يسار ٦٢١ .
 - ـ محمد بن إسماعيل البخاري ٦٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢١٨، ٧٢٥.
 - ـ محمد بن بشار بندار ۲۰۲.
 - ـ محمد بن أبي بكر الصديق ٣٤٧.
 - ـ محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمروبن حزم ٦٦٠.
 - ـ محمد بن ثور الصنعاني ٦٦٠.
 - ـ محمد بن جرير الطبري ٧٠، ٢٣٣، ٥٦٧.
 - ـ محمد بن جعفر بن الزبير ٢٩٥.
 - ـ محمد بن حرب الخولاني ٢٣٥.
 - ـ محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير ٢٦٠.

- ـ محمد بن زبان بن حبيب ٢٣٥ .
- محمد بن السائب الكلبي ٥٩٤، ٧٣٧.
 - ـ محمد بن سحنون ٤٣٣ ، ٧٢٣ .
- ـ محمد بن سيرين ١٥٩، ١٨٨، ٣٩٩، ٦٦٨.
 - محمدين صالح ٥١١.
 - محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ٤٨٧ .
 - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ٣٧٦.
 - محمد بن عبد الرحيم صاعقة ٢١٨ .
 - محمد عبد الله بن الزبير ٣٥٩.
 - محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ٧٨٥ .
- محمد بن عبد الله الأبهري ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٨٨، ٣٢٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٠. ٤٤٤، ٢٥٥، ٥٧٥، ٣٩٠.
 - محمد بن عبيد البصري ٦٦٣.
 - محمد بن عجلان ۱٤٧ ، ۷۲٤ .
 - محمد بن على الباقر ٢٥٢.
 - محمد بن عمر بن لبابة القرطبي ٣٨٧.
 - محمد بن عمرو بن حزم ٦٧٨ .
 - محمد بن عمرو بن علقمة ٤٦٩.
 - محمد بن عوف الحمصي ٦٢١.
 - محمد بن قيس القاضي ٢٤٠.
 - محمد بن مسلم بن تدرس ۲۱۳ ، ۳۲۶ ، ۴۳۸ ، ۱۳۵ ، ۱۲۷ ، ۱۷۳ .

- . ٧٧٤ . ٧٦٦ . ٧٦٠ . ٧٤٥
 - _ محمد بن مسلمة الأنصاري ٥٢٦.
 - ـ محمد بن مسلمة المخزومي ١٤٢.
- ـ محمد بن المنكدر بن عبد الله التيمي المدني ٧٣٧.
 - ـ محمد بن وضاح القرطبي الحافظ ٢٢٤، ٣٠٩.
- ـ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة . ٦١٢ .
- ـ محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري المدنى ١٧٨، ٧٢٣.
 - ـ محمد بن يوسف بن مطر الفربري ٢١٨ .
 - ـ محمد بن يوسف، أبو حمة الزبيدي ١١٥.
 - ـ محمود بن الربيع بن سراقة الخزرجي المدني ١٥٣.
- ـ مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو المسور المدني ٤٢٤.
- ـ مروان بن الحكم ٢١٨، ٢٨٥، ٣٥٤، ٣٦٥، ٣٨١، ٣٨١، ٧٥٨.
 - ـ أبو مريم الحنفي ٢٣١.
- ـ مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي ١٨٦، ٢٦٠
 - ـ مسعود بن أوس بن زيد، أبو محمد البدري ١٧٧ .
 - ـ مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدى الكوفي ٧١٨.
 - ـ مسلم بن خالد الزنجي المكي ٧٠٢.
 - ـ مسلم بن عبدالله، أبو حسان الأعرج البصري، ويقال الأحرد ٣٤٤.
 - ـ مسلم بن قرط ۱۳۳.
 - مسلم بن يسار البصرى، أبو عبد الله المكى الفقيه ٧٤٠.
 - ـ المسور بن رفاعة القرظي ٣٤٨.
 - ـ المسور بن مخرمة ٦٠١.
 - ـ المسيب بن واضح السلمي ١٣٥.
 - ـ مسيلمة الكذاب ٢٣١.
 - ـ مطربن طهمان الوراق، أبو رجاء الخراساني، نزيل البصرة ٢٣٩، ٣٨٥.

- ـ مطرف بن عبد الله بن خطب المخزومي ٦٢٥.
 - المطلب بن عبد الله بن حنطب ٦٢٥ .
- ـ معاذ بن جبل بن عمرو، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي ١٩٠، ١٩١، ٢٦٠، ٧١٢، ٧٤٤.
 - ـ المعافي بن عمران الأزدى ٦٠٨.
 - ـ معاوية بن أبي سفيان ٢٤٨، ٢٤٨، ٤٤٩، ٥٠٥، ٢٠٦، ٢٧٩، ٦٨٨، ٧٦٤.
 - ـ أم معقل ٦٢١ .
 - ـ أبو المعتمر بن عمرو ٤٨٧.
 - معمر بن راشد ۱۳۸ ، ۲۲۵ ، ۲۸۸ ، ۳۹۹ ، ۵٤٥ ، ۲۸۲ ، ۷۷۵ ، ۷۷٤ .
 - معمر بن عبد الله بن نافع العدوى، وهو ابن أبي معمر ٤٥٩.
 - معن بن عيسي بن يحيى الأشجعي، أبو يحيى المدني ١٦٠.
 - ابن معيقب الدوسي ٤٥٧.
 - المغيرة بن شعبة ١٤٢.
 - المغيرة بن عبد الرحمن القرشي ٥٢٤.
 - مكحول الشامي، أبو عبد الله الفقيه ١٥٣.
 - مليكة الأنصاري ١٩٩.
 - المنذر بن مالك ٢٨٧.
 - منصور بن صفية العبدري الحجبي المكي ٢٠٢، ٣٥٩.
- منصور بن المعتمر بن عبد الله السُّلَمي، أبو عتاب الكوفي ۱٤١، ۲۰۲، ۳۰۰۹، ۳۵۲، ۳۳۵.
 - موسى بن طارق، أبو قُرَّة الزَّبيدي القاضي ٥١١.
 - موسى بن العباس الخُرَاساني ٢٢٩.
 - موسى بن عمران، نبي الله تعالى وكليمه، عليه السلام ٦٩٦.
 - ميمون بن مِهْران الجَزَري، أبو أيوب ٦٢٣.
 - ميمونة بنت الحارث الهلاليّة، أم المؤمنين ١٧٦، ٣٣٣، ٦٢٣.

- ـ نافع بن جبير ٣٤٠.
- ـ نافع بن أبي نُعَيم المقرىء المدنى ١٧٣ ، ٢٣٣ .
- ـ نافع بن مالك بن أبي عامر الأصحبي، أبو سهيل المدني ٣٣٤، ٧٤١.
- ـ نافع مولی ابن عمر ۱۶۲، ۱۸۰، ۲۰۸، ۲۲۹، ۲۳۰، ۲۳۷، ۳۱۵، ۴۱۰، ۵۰۹، ۵۰۹، ۵۸۵، ۸۸۵، ۲۸۵، ۲۰۱، ۲۰۲، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۵۱، ۷۶۶
 - نَصْر بن على الجَهْضَمي ٧٦٠.
 - ـ النضر بن أنس بن مالك ٣٩٨.
 - النعمان بن بشير ٥٣١ .
- النعمان بن ثابت، أبو حنيفة ٨١، ١٥٩، ١٧٨، ٢٩٥، ٣٢٨، ٣٧٤، ٣٨٦، ٤٣٧، ٢٨٦، ٤٣٠. ١٥٤. عام، ٥١٥، ٣٨٠، ٢٨١.
 - نُعيم بن رَبيعة الأزدي ٧٤٠.
 - نُعيم بن عبد الله المدنى، يعرف بالمُجْمِر ٢٤٥.
 - ـ نُعَيم بن أبي هند الأشجعي ١٨٦ .
 - نُفَيع بن الحارث بن كَلَدة، أبو بَكْرَة الثَّقَفِي ٤٩٧، ٤٩٨.
 - ـ هاروت وماروت ۲۹۸.
 - ـ هاشم بن عتبة بن أبي وقاص الزهري المدني ٢٨١.
 - ـ أم هانيء بنت أبي طالب الهاشمية ١٩٨
 - هبَّار بن الأسود بن المطلب القرشي الأسدي ٦٣٢.
 - هبة الله بن أبي عقبة ، أبو بكر التميمي القيرواني الفقيه ٥٢ .
- - هزَّ ال بن يزيد بن ذناب بن كليب الأسلمي ٧٠٨.
 - ـ هُزَيل بن شُرَحبيل الأودي الكوفي ٣٠٤، ٣٠٥.

- ـ هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد المخزومي المدني، والي المدينة ٤٢٩.
 - ـ هشام بن حسَّان الأزدي القُردوسي، أبو عبد الله البصري ١٨٨.
 - هشام بن حَكِيم بن حِزَام بن خُوَيلد بن أسد القُرشي الأُسَدي ٢٣٢.
- ـ هشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي المكي ٦٥١.
- ـ هشام بن عروة ۸۹، ۱۰۷، ۱۳۳، ۱۶۰، ۱۷۵، ۱۸۸، ۲۰۳، ۲۲۹، ۲۸۸، ۴۰۲، ۲۳۳، ۱۲۷، ۲۲۸، ۲۶۲، ۳۲۳.
 - هشام بن محمد أبو القاسم بن أبي خليفة المصري، شيخ المصنف ٥٢، ٣٥٦.
 - هشيم بن بشير الواسطى ٢١٩، ٣٥٦.
 - همام بن يحيى بن دينار العَوْذي البصري ٧٦.
 - هند بنت أبي أميَّة المخزومية، أم سلمة، أم المؤمنين ٣٢٢، ٥١٠، ٦٣٧.
 - وكيع بن الجرَّاح بن مَلِيح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي ٦١٨، ٦٢٨.
 - الوليد بن عبد الرحمن البصري ٧٦٦.
 - الوليدين عبد الملك الخليفة ٦٠٧.
 - الوليد بن مسلم القرشي ٦٣٤ .
 - وهب بن مَسَّرة الأندلسي الفقيه ٧٤٢.
- یحیی بن إبراهیم بن نرین ۲۸، ۲۷، ۳۰۶، ۳۵۳، ۳۵۳، ۳۵۹، ۴۲۱، ۲۲۱، ۹۵۳، ۳۵۷، ۲۲۱، ۹۵۳، ۲۵۹، ۴۵۱.
 - يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري ٢٩٠.
- يحيى بن سعيد بن فرُّوخ القطان، أبو سعيد البصري الحافظ ١٤٧، ٢١٠، ٢٦٧، ٢٦٧، وحيى بن سعيد بن فرُّوخ القطان، أبو سعيد البصري الحافظ ٢١٥، ٢١٠، ٢١٧.
 - يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي ١٧٨، ٤٣٩.
- يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا البصري، نزيل إفريقية، المفسّر الحافظ ٢٧٦، ١٧٨.

3A7, AA7, 717, 777, 777, 377, A37, 773, 733, 773, 700, 710, A70, 3P0, AP0, 10F, 30F, FFF, VFF, AFF, AFF, 6VF, PTV, 33V, 3AV.

- ـ يحيى بن عمر بن يوسف الأندلسي ٧٨٤.
- ـ يحيى بن أبي كثير الطَّائي، أبو نصر اليِّمَامي ١٤١.
- ـ يحيى بن مَعِين بن عَوْن الغَطَفاني، أبو زكريا البغدادي الحافظ ٤٢٤.
 - ـ يرفأ مولى عمر بن الخطاب وخادمه ١٩٩.
 - ـ يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب القرشي الأموي الأمير ٥٨.
- ـ يزيد بن الأصم البَكَّائي، أبو عوف ابن أخي ميمونة أم المؤمنين ٦٢٣.
 - ـ يزيد بن رُومان، أبو روح المدني ١٥٠.
- ـ يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموى، أبو العباس الخليفة ٣٨٥، ٣٨٦.
 - ـ يعلى بن عطاء العامري، ويقال اللَّيثي، الطَّائفي ٢٠٢.
 - _ يعلى بن منية ٦٠٢.
 - ـ يوسف بن إبراهيم، أبو يعقوب النَّجيْرَمي البصري ٥٣، ٢٢٩.
 - ـ يوسف بن عبد الله بن سَلاَم الإسرائيلي، أبو يعقوب المدنى ٦٢١ .
 - ـ يونس بن يزيد، أبو زيد الأيلي ٢٧٠، ٣١٢، ٤٣٧، ٦٨٢.
 - ـ أبو يونس مولى عائشة ٢٨٤، ٢٨٥.

* * *

فهرس المواضع والبلدان(۱)

709	•
	- إفريقية
1·V	
	ـ إيلياء .
عة	- بئر بضاء
YVY	ـ البحرين
op/, P33, Y•F	ـ البصرة
710,718 317,017	- البطيحاء
099,098,٣٠٠	- البقيع .
189	- البلاط
قدس ۱۷۰، ۲۲۷	- بيت الما
٧٨٠	- بيرحاء
Y•4	
£ 17	ء - تنيس .
اع ۷۹۰	
٧٣٣،٩٩	- جبل أح

⁽١) لم أذكر (مكة) ولا (المدينة) لكثرة ورودهما في الكتاب.

ـ الجحفة
ـ جزيرة العرب
ـ الجعرانة ٢٠٨، ٦١٧، ٦١٨
ـ الحجاز ۲۰۲، ۲۷۵
ـ الحديبية ٢٣١، ٦٢٠، ١٦٢، ١٣٢، ٢٥٢، ٢٥٢، ١٧٠
ـ الحفياء
ـ حنين
ـ الخرار ١٦٨، ٧٦١
ـ خيبر ٢٥٦، ٣٥٦، ٤٤١، ٢٥١، ٢٩١، ٩٥٥، ٢٦١، ٩٩٥
ـ دار الإيمان
ـ دار نخلهٔ ٤٧٦
_ دمشق
ـ ذات الجيش
ـ ذات عرق
ـ ذو الحليفة
ـ رکبة
ـ الركن
- ريم
_ الزوراء
ـ سرغ
ـ سرف
ـ الشام ٥٢٦، ٢٧٦، ٢٧٢، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٥، ٧٠٢، ٩٦٢
ـ شامة
ـ الصفا
ـ الطائف

٧٣٤	U -
١٧٠	ـ طور سيناء
	ـ العراق
315 . 775 . 785 . 705 . 775 . 015 . 775 . 735	ـ عرفة
181	- عرن ة
YY	- عسفان
1·V	ـ العقبة
170	ـ العقيق
۲۱۸	- العوالي
۷۲۰،۷۰۷	- - فدك
1·V	ـ الفرع
۲۲۸، ۲۰۲	- قب اء
٠٩٦	- قبرس
۲۰۱	- القبلية
17A	- قديد
	- قرطبة
707	
707	- کُداء
101, 201, 187, 713, .VF	- الكوفة
אדר, אדר, פאר, אפר, אור, פרר	- المروة
737, V37, 007, 707, A07	- المزدلفة
٦٢٠	- المسجد الحرام
oqv	
Y•4	
707.711	. مسجد منی

۲۳۷												•										•			•				•	•				•		•		•	•			•		Ž	Ě	پ ا	ج	الن	ر ا	جا	٠		-
700	•		ι:	٤.	٨																										•										•				٢	را	>	ال	,	ئىد	٠.	ال	-
701	•	()	٦,	٧	•	. (0	١	•		۱	٤	٦	٩	1	٤	۲	•	۰ (٩	•	۲	۲,	•	٥	6	١	۲۱	۲ '	٩	٤	۲	١	۲	,	٠ '	٢	• '	1	٤	١.	٨	٦						ر	صر	ما	_
098		•						i	•				,									•	•																		•		•			نة	٠.	مد	ال	٠.	غبر	مأ	_
709								•																																								کة	<u>ر</u>	٥	نبر	ما	_
770	•	١.	•	١	٨			•					,						•						•	•																			•				٢	تز ،	مل	ال	-
777	•		٦	٦	١	,	(٦	٥	•)	•	٦	1 8	<u> </u>	٩			ι'	۲	•				,																	•			•						ی	مذ	-
٥٨٤						•							•	•		•			•							•			•										•												بد	نج	-
٥٣٧							•				•	,	•					•								•		•											•											ان	ورا	نج	-
۷۸۲	•														•																						•						•						•	Ĉ	قي	الن	۱ ـ
٩٨٥)															•							•		•				•					•					•			•					ر	مر	لـ	ا ر	دي	وا	- ا
781		Ĺ	٦	٤	7							•				•									•										•					•			•				ىر	و۔	~	٠ ر	دي	وا) -
0 7 0																																																					
070																																																					
٧٢١	•	(٦	۲.	• 1						,								•											•	•					•															ب	ب ر	፤ .
., 4			Ų		, ,	,																																														1	ı

* *

فهرس الكتب التي نص على ذكرها المصنف^(١)

الصفحة	اسم الكتاب
ي عبيد القاسم بن سلام	-الإيمان، لأبي
٧٨	
بن نافع ۲۸٤	
ن إبراهيم بن مزين	- تفسیر یحیی ب
بن سعد ً	- حديث الليث
حنون بن عبد السلام ۲۸۷، ۲۶۲، ۲۸۲ عبد ۲۸۲، ۷۸۲	- المدونة، لسم
شیبة م۸۷	
بد الحكم ٥٨٧	- مصنف ابن ع
ري	
اود السجستاني ١٩٢، ٦٩٢، ٧٨٥	
سم ت۳۲۲	۔ - موطأ ابن القا
بكير ٧٨٤	

⁽١) لم أذكر موطأ يحيى لكثرة وردوه في الكتاب.

فهرس مصادر التحقيق والدراسة

- ١- الآثار المروية في الأطعمة السرية والآلات العطرية، لابن بشكوال، تحقيق محمد
 ياسر الشعيرى، مكتبة أضواء السلف، الرياض.
- ٢- أبو الوليد ابن الفرضي القرطبي، وكتابه الألقاب، إعداد أحمد اليزيدي، وزارة
 الأوقاف المغربية.
 - ٣_ أحكام القرآن، للجصاص، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٤- الاستذكار، لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لا بن عبد البر، تحقيق حسان عبد المنان ومحمود قيسية، دار النداء، بيروت.
- ٥- الاصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق على محمد البجاوي، دار الجيل،
 بيروت.
- ٦- أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق أحمد بن سعد
 حمدان، دار طيبة، الرياض.
- ٧- الاقتضاب في شرح غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لليفرني التلمساني،
 تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثينين، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ٨- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب،
 لابن ماكولا، تحقيق محمد بن يحيى المعلمى، دار المعارف العثمانية، بالهند.
 - ٩_الأم، للإمام الشافعي، المكتبة العلمية، بيروت.

- ١٠ ـ الأماكن، أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، للحازمي، تحقيق وتعليق العلامة حمد الجاسر، إدارة مجلة العرب، الرياض.
- ١١ـ الإمام مالك وأثره في علم في علم الحديث النبوي، لمشعل الحدادي، دار غراس، الكويت.
 - ١٢-الأنساب، للسمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ۱۳- أوجز المسالك إلى موطا مالك، للكاندهلوي، تحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم في دمشق.
- ١٤- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر، تحقيق الدكتور صغير أحمد حنيف، مكتبة طيبة، الرياض.
- 10- الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا، للداني، تحقيق رضا الجزائري، وعبد الباري عبد الحميد، دار المعارف بالرياض.
 - ١٦-الإيمان، لأبي عبيد، تحقيق الألباني، الدار الأرقم بالكويت.
 - ١٧-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، دار الكتاب العربي، بيروت
- البدور الزاهرة في القراءات المتواترة العشرة، لعبد الفتاح القاضي، دار السلام،
 القاهرة.
- ١٩- برنامج شيوخ القاسم التجيبي، تحقيق عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب في ليبيا وتونس.
 - ٢٠-بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، دار الكتاب العربي بمصر.
- ٢١-البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عذارى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ٢٢ التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق، طبع بهامش مواهب الجليل للحطاب.
 - ٢٣ـ تاريخ الإسلام، للذهبي، تحقيق عمر التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.
 - ٢٤ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 - ٢٥ـ تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق العمروي، دار الفكر، بيروت.

- ٢٦ تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
 - ٧٧ ـ تبيين الحقائق، للزيلعي، دار الفكر، بيروت.
- ٢٨ تحفة الأحوذي في شرح جامع الترمذي، للمباركفوري، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.
 - ٢٩ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٣٠ تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه، لمحمد بن عبد الله التليدي، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- ٣١ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض،
 وزارة الأوقاف المغربية.
- ٣٢ التعليق على الموطأ، للوقشي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض
- ٣٣ تغليق التعليق، لابن حجر، تحقيق الدكتور سعيد القزقي، دار عمار، والمكتب الإسلامي في بيروت.
 - ٣٤ تفسير ابن أبي زمنين، وهو مختصر لتفسير يحيى بن سلام، مكتبة الفاروق بمصر
 - ٣٥ تفسير ابن كثير، مكتبة الفتح بالشارقة.
 - ٣٦ـ تفسير الطبري، دار المعرفة، بيروت.
 - ٣٧ تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية.
- ٣٨ـ تفسير الموطأ، لابن مزين، مخطوط، منه نسخة ناقصة في مكتبة القيروان العتيقة، وفي خزانتي مصورتها.
- ٣٩ تفسير غريب الموطأ، لابن حبيب، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، بالرياض.
 - ٤- تفسير عبد الرزاق، تحقيق الدكتور مصفى مسلم، مكتبة الرشد، بالرياض.
- ا ٤- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار المعرفة بالدار البضاء.

- ٢٤ ـ التكملة لكتاب الصلة ، للقضاعي ، دار الجيل ، بيروت .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر، تصحيح وترقيم
 السيد عبد الله هاشم اليماني بالمدينة المنورة.
- ٤٤ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر، وزارة الأوقاف
 المغربية.
- ٥٤ تنوير الحوالك على موطأ مالك، للسيوطي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي،
 مصر.
 - ٤٦ تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٤٧ تهذيب المدونة، للبراذعي، تحقيق الدكتور محمد الأمين ولد محمد سالم بن شيخ، دار البحوث الإسلامية في دبي .
- ٤٨ التوسط بين مالك وابن القاسم، لأبي عبيد القاسم بن خلف الجبيري، تحقيق مصطفى باجو، دار الضياء في طنطا.
- ٤٩- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - •٥-الثمر الداني شرح رسالة القيرواني، للأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت
- ١٥- الجامع، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٥٢- جامع الترمذي، تحقيق العلامة أحمد شاكر للمجلدين الأوليين، ثم أكمله غيره، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
 - ٥٣-جامع العلوم والحكم، لابن حجر، دار المعرفة، بيروت.
- 04- جامع بيان العلم وفضلة، لابن عبد البر، تحقيق الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام.
- 00- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، للحميدي، الدار المصري للتأليف والترجمة.

- ٥٦ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، بالهند.
- ٥٧_ جمهرة الفقهاء المالكية، للدكتور قاسم سعد، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، دبي.
- ٥٨_ حاشية ابن عابدين، المسماة: رد المحتار على الدر المختار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
 - ٩٥ الحجة على أهل المدينة، للشيباني، دار عالم الكتب، بيروت
- ٦٠ حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الهجري الخامس، لخالد الصمدي، وزارة
 الأوقاف المغربية.
 - ٦١ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، دار الفكر، بيروت.
- ٦٢ دراسات في مصادر الفقه المالكي، للدكتور ميكلوش موراني، دار الغرب الإسلامي.
- 77_ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.
 - ٦٤ ـ سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مصر.
 - ٦٥ سنن أبي داود، تحقيق عزت عبيد الدعاس، حمص، سوريا.
 - ٦٦ ـ سنن الدارقطني، تصحيح وترقيم السيد عبد الله هاشم يماني، بالمدينة المنورة.
 - ٦٧ السنن الكبرى للبيهقي، دائرة المعاراف الإسلامية، بالهند
 - ٦٨ ـ سنن النسائي، ترقيم عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.
- ٦٩ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة،
 بيروت.
 - ٧٠ شجرة النور الزكية، لمخلوف، دار الفكر، بيروت.
 - ٧١ شرح السنة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٧٢ الشرح الكبير على مختصر خليل، للدردير، دار الفكر، بيروت.
 - ٧٣ شرح فتح القدير، للكمال ابن الهمام، دار الفكر، بيروت.

- ٧٤ شرح معاني الآثار، للطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ٧٥ شعب الإيمان، للبيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٦ صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وحسين أسد، مؤسسة الرسالة.
- ٧٧ صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
 - ٧٨ صحيح البخاري، مع شرحه فتح الباري.
- ٧٩- صحيح مسلم، نحقيق محمد قؤاد عبد الباقي، مصطفى البابي الحلبي في القاهرة.
 - ٨٠ الصلة، لابن بشكوال، الدار المصري للتأليف والترجمة.
 - ٨١ الضعفاء، للعقيلي، تحقيق عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٢ طبقات القراء، المسمى: معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق صالح مهدي عباس، وبشار عواد، وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
 - ٨٣-العبر في خبر من غبر، للذهبي، تحقيق فؤاد سيد، والمنجد، الكويت.
 - ٨٤ العلل، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن السلفي، مكتبة طيبة، الرياض.
- ٨٥ عمدة القاري بشرح صحيح البخاري، للعيني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٨٦ عون المعبود في شرح سنن أبي داود، للعظيم آبادي، المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.
 - ٨٧_غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٨ غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
 - ٨٩-الغنية، للقاضي عياض، تحقيق محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب.
- ٩- غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، لابن بشكوال، تحقيق عز الدين السيد وولده محمد كمال الدين، عالم الكتب، بيروت.

- ٩١ ـ فتح الباري بشرح صيح البخاري، لابن حجر، المكتبة السلفية بالقاهرة.
- ٩٢ فهرسة ابن عطية الغرناطي، تحقيق محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ٩٣_ فهرسة شيوخ ابن خير، دار الآفاق، بيروت.
 - ٩٤ الفواكه الدواني، للنفزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت
 - ٩٥ القاموس المحيط، للفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٩٦ القبس في شرح موطأ الإمام مالك، لابن العربي، تحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي.
 - ٩٧ القوانين الفقهية، لابن جزى الكلبي، دار العلم للملايين، بيروت.
 - ٩٨ الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر، مكتبة الرياض الحديثة.
 - ٩٩ لسان العرب، لابن منظور، دار الشعب، بالقاهرة.
 - ١٠٠ ـ المبسوط، للسرخسي، دار المعرفة، بيروت.
 - ١٠١_المحلى، لابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
 - ١٠٢ محمد بن وضاح القرطبي، للدكتور نوري معمر، مكتبة المعارف بالرباط.
- ١٠٣ مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجرى، للحسين بن محمد شواط، الدار العالمية للكتاب الإسلامي بالرياض.
 - ١٠٤ ـ المدونة، لسحنون بن عبد السلام، تحقيق السيد على الهاشمي، في أبو ظبي .
 - ١٠٥ المستدرك على الصحيحين، للحاكم النيسابوري، الهند.
 - ١٠٦ المستغثين بالله، لابن بشكوال، مصر.
 - ١٠٧ ـ مسند أبي يعلى، تحقيق حسين أسد، دار المأمون، دمشق.
 - ١٠٨_ مسند أحمد، الطبعة الميمنية بالقاهرة.
 - ١٠٩ المسند الجامع، جمع بشار عواد معروف وغيره، دار الجيل بيروت.
- ١١٠ مسند الموطأ، للجوهري، تحقيق طه بوسريع ولطفي الصغير، دار الغرب الإسلامي.

- ١١١ـ مشارق الأنوار، تحقيق البلعمشي أحمد يكن، طبع وزارة الأوقاف المغربية.
 - ١١٢ مصنف ابن أبي شيبة، الدار السلفية بالهند.
- ١١٣ـ مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١١٤ المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد محمد حسن شراب، دار القلم في دمشق، والدار الشامية في بيروت.
 - ١١٥_معالم الإيمان، للقيرواني، دار الغرب الإسلامي.
- ١١٦ معجم الأمكنة الواردة ذكرها في صحيح البخاري، لسعد جنيدل، دارة الملك عبد العزيز بالرياض.
 - ١١٧ـ معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
 - ١١٨ المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، وزارة الأوقاف العراقية.
 - ١١٩ معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة .
 - ١٢٠- المعجم الوسيط، لمجموعة من علماء اللغة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- ١٢١ المغانم المطابة في معالم طابة، للفيروزآبادي، تحقيق جماعة من المحققين، مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة.
- ۱۲۲- المغجم المفهرس، لابن حجر، تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بدوت.
- ١٢٣ـ المغرب في محاسن حلي المغرب، لأبي سعيد المغربي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة.
 - ١٢٤ المغني، لابن قدامة المقدسي، مكتبة الرياض الحديثة.
- ١٢٥ المقتنى في سرد الكنى، للذهبي، تحقيق محمد صالح مراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنهرة
- ١٢٦ـ المنتقى، لابن الجارود، تحقيق عبد الله البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- ١٢٧ ـ المنتقى شرح موطأ مالك، لأبي الوليد الباجي، دار الفكر العربي، بيروت.
 - ١٢٨_ مواهب الجليل، للحطاب، دار الفكر، بيروت
- 1۲۹_ الموطأ، رواية ابن القاسم، بتلخيص القابسي، تحقيق الدكتور السيد محمد علوى مالكي، دار الشروق، جدة.
- ١٣٠ الموطأ، رواية ابن بكير، مخطوط، نسخة مصورة من الظاهرية، ومن المكتبة
 السليمانية في استنبول
 - ١٣١ـ الموطأ، رواية ابن زياد، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر.
- ١٣٢ الموطأ، رواية أبي مصعب، تحقيق بشار عواد ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٣٣_ الموطأ، رواية القعنبي، تحقيق عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ١٣٤ الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، دار زايد لأعمال الخيرية
- 1٣٥ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
- ١٣٦ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق الطناحي والزاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- ١٣٧ النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني، تحقيق جماعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
 - ١٣٨_الوافي بالوفيات، للصفدي، بيروت.
- ۱۳۹_ وفيات المصريين، لابن الطحان، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة، بالرياض.
 - ١٤٠ وفيات المصريين، للحبال، تحقيق محمود الحداد، دار العاصمة

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة
* تمهيد
الفصل الأول
عَصْرُ أَبِي المُطَرِّفِ القُنَازِعِيِّ
* المبحثُ الأول: الحيّاةُ السيّاسيّةِ ١٣ ١٣ ١٣
* المبحث الثاني: الحياةُ العلميَّة ١٩
الفصل الثاني
ترجمة المؤلف
 المبحثُ الأول: المُتَرْجِمُونَ له، والرَّاوِينَ لِحَدِيثِهِ ومَرْويَاتِهِ
* المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته، وولادته، ووفاته ٢٨
* المبحثُ الثالث: نَشْأَتُه، وطَلَبَهُ للعِلْمِ، وَرِخْلاَتُهُ
* المبحث الرَّابع: مصنَّفاتهُ
* المبحث الخامس: مَذْهبُه، وعَقِيدَتُه
* المبحث السادس: مآثره، وثناء العلماء عليه ٢٨
الفصل الثالث
شُيُوخُ أَبِي المُطَرُّفِ وتَلاَمِيـُه
* المبحث الأول: شُيُوخه ١٥٠

٥٤	* المبحث الثاني · تلأمِيذه
	الفصل الرابع
	مَرْويَاتُ أَبِي المُطَرِّف ومَسْمُوعَاتِهِ
٠ ٢٢	* المبحث الأول: كتب التفسير
78	* المبحث الثاني: كتب علوم القرآن وفضائله
٠٠	* المبحث الثالث: كتب الحديث المُسْنَدة
٠ ۸۲	* المبحث الرابع: كتب شروح الموطأ
	* المبحث الخامس: كتب علوم الحديث
٧٠	* المبحث السادس: كتب الفقه
٧١	* المبحث السابع: كتب اللغة
	الفصل الخامس
	دِرَاسةُ تفسير الموطأ لأبي المطرف القنازعي
٧٥	* المَبْحَثُ الأوَّلِ: وفيه مَطْلَبَانِ
٧٥	المَطْلَبُ الأَوَّلِ: إِنْبَاتُ اسْمِ الكِتَابِ
	المَطْلَبُ النَّانِي: تَوْثِيقُ نِسْبَةِ الكِتَابِ للمُؤلِّفِ
۸۰	* المبحث الثاني: وفيه مَطْلَبَانِ
۸۰	المطلب الأول: منهج أبي المطرف في الكتاب
AY	المَطْلَبُ الثَّانِي: مَسْلَكُ المُؤلِّفِ في اسْتِخْرَاجِ الفَوَاثِدِ
۸۲	أولاً: مسائلُ في العَقِيدَةِ
۸۸	ثانياً: تَفْسِيرُ القُرْآنِ الكَوِيمِ
۸۹	ثالثاً: عُلُومُ الحَدِيثِ
97	رابعاً: علم الفقه
97	خامساً: علْمُ أُصُولِ الفقْهِ

سادساً: علم اللُّغَة
سابعاً: فوائد أخرى
* المبحث الثالث: مَوَارِدُ المؤلِّفِ في الكِتَابِ
النَّوْعُ الأوَّلُ: المصادر التي صرَّحَ بالنَّقْلِ منها
النَّوْعُ النَّانِي: مَصَادِرُ نَقَلَ مِنْها لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ باسمِ الكِتَابِ
* المبحث الربع: وفيه مطلبان
المطلب الأول: قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّة
المطلب الثاني: مآخذُ على المُؤلِّف١١١
* المبحث الخامس: وُصف النسخة المعتمدة في التحقيق ١١٣
* المبحثُ السَّادِس: الطَّرِيقَةُ المُتَّبَعَةِ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ
صُور من المَخْطُوطَاتِ المُعتمدةِ في تَحْقِيقِ الكِتَابِ
تفْسِيرُ الموطَّأ
النص المحقق
الطَّهُور للوَضُوءِ
بِلْ جَامِعِ الوُّضُوءِ، إلى آخرِ بابِ المَسْحِ على الخُفَيْنِ والاسْتِطَابِةِ ١٣٣
بابُ افتِتاحِ الصَّلاَةِ
باب التَّأْمِينِ، والجُلُوسِ في الصَّلاةِ، والتَّشَهُّدِ فيها١٥٦
باب ما يفعل مَنْ سلَّمَ مِنْ رَكْعَتين سَاهِيا
بابُ مَسَائِلِ الجُمُعَةِ إلى آخِرها
تَقْسِيرُ ابْوَابِ الصَّلاَةِ في رَمَضَانَ
بابُ صلاةِ اللَّيْلِ، وصَلاَةِ الوتْر، ورَكْعَتِي الفَجْر ١٧٤
بابُ فَضْلِ صَلاَّةِ الجَمَاعَةِ، وَإَعَادَةِ الصَّلاَّةِ مَعَ الْإِمَامِ، وصَلاَةِ الرَّجُلِ جَالِسَاً ١٨٢
بابُ الصَّلَاةِ الوُسْطَى، إلَى آخِرِ الجَمْعِ بينَ الصَّلاَتَيْنِ في السَّفَرِ

191	بابُ مَنْ صَلَّى الضُّحَى إلى آخِرِ بَابِ القُنُوتِ في صَلاَةِ الصُّبْحِ
3 • 7	بابُ النَّهِي عَنِ الصَّلاَةِ والإنْسَانُ يُرِيدُ حَاجَتَهُ إلى آخِرِ بَابِ الصَّلاَةِ على النبيُّ عَلِي .
۲ • ۸	بابُ جَامِع الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ التَّرْغِيبِ في الصَّلاَةِ
Y 1 V	بابُ الغُسْلِ للعِيدَيْنِ، إلى آخِرِ بَابِ الاسْتِسْقَاءِ، وصَلاَةِ الخَوْفِ
**	بابُ النَّهْيَ عَنِ اسْتِقْبَالِ القِبْلَةِ لَلْحَاجَةِ، إلى آخِرِ خُرُوجِ النَّاسِ إلى المَسْجِدِ
771	بابُ الوُضُوءِ لِمَنْ مَسَّ القُرْآنَ، إلى آخرِ بَابِ في القُرْآنِ
739	بابُ سُجُودِ القُرْآنِ، إلى آخِرِ كِتَابِ الصَّلاَةِ ۚ
٤٨٥	بابُ في الشُّرْكَةِ، والتَّوْلِيةِ، وَإِفْلاَسَ الغَرِيمَ
٤٨٨	بابُ مَا يَكُونُ مِنَ المُسَاوَمَةِ، إلى آخِرِ كِتَابِ البِيُوعِ
٤٩٤	تَفْسِيرُ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ
٤٩٩	بابُ القَضَاءِ في اليَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ
٥٠٣	القَضَاءُ فِيمَنْ هَلَكَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ وَلَهُ دَيْنٌ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ
0 • 0	بابٌ في شَهَادَةِ الصِّبْيَانِ، واليَمِينِ على الْمِنْبَرِ، والرَّهَنِ، والكِرَاءِ
٥١٠	بابُ القَضَاءِ في المُسْتَكْرَهَةِ، إلى آخِرِ بَابٍ أَخْكَام المُرْتَدُ
010	القَضَاءُ فِيمَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ رَجُلاً فَقَتَلَها، وحُكُمُ المَنْبُوذِ
٥١٨	بابٌ في إلخاقِ الوَلَدِ بَأَبِيهِ، وحُكْم مِيرَاثِهِ
٥٢٣	
۸۲٥	
١٢٥	القَضَاءُ فِيمَا يُعْطَى الصُّنَّاعُ، إلى آخِرِ بَابِ الاغْتِصَارِ
	بابُ القَضَاءِ في العُمْرَى واللُّقَطَةِ واسْتِهْلاَكِهَا
	بابُ صَدَقَةِ الحَيِّ عَنِ المَيِّتِ، والأَمْرِ بالوَصِيَّةِ
	تَفْسِيرُ كِتَابِ الشُّفْعَةِ
	تَفْسِيرُ كِتَابِ القِرَاضِ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
	مابَجُوزُ مِنَ اَلْقِرَاضِ، ومَا لا يَجُوزُ مِنْهُ

000	بُ القِرَاضِ في العُرُوضِ والتَّعَدِّي، ومَا لا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ
٥٥٩	برو ي پ سرگيتاب المُسَاقَاةِ
٥٦٥	
٠١٧	——————————————————————————————————————
ov8	
٥٧٧	ريرسيني دري
OAT	رَبُرُ مِنْكُونِ لَنْجُلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، وجَامِعِ النَّقْلِ
٥٨٦	· • بيشى،توجل في مبييل عليه وجويع بمصل ابُ مَالاَ خُمُسَ فِيهِ، إلى آخِرِ بَابِ السَّلَبِ في النَّقْلِ
٥٩١	بُ الْقُسُمِ لَلْخَيْلِ، وَذِكْرِ الْغُلُولِ، وبَاقِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ. ابُ الْقَسْمِ لَلْخَيْلِ، وذِكْرِ الغُلُولِ، وبَاقِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ.
7	
1	رَيْرُونِي مِكْتِجِ مُكْتِجِ مُكَتِّجِ مُكَتِّجِ مُكْتِجِ مُكَتِّجِ مُكْتِهِ الْمُحْرِمُ
1.1	بُ مِنْ الْمُعْدِ فِي الْمُحَجِّ، وَذِكْرِ الْمَوَاقِيتِ والْإِهْلاَلِ
717	بِهُ رَبِّ يَبِ عَيْ مَعَجِ، وَيَرَوْ الْعَوْالِيكِ وَالْمُ التَّلْبِيَةُ فِي الْحَجِّ
	به ورِرِيه عنه ويِرَابِوِ، وَمَتَى تُفْطَعُ التَّلْبِيَةُ في العُمْرَةِ، وذِكْرِ التَّمَّا
ع ۱۲۳	مَّ بِرَ بِسَمْرُونِ وَصَى تَقَطَّعُ اسْتَبِيَّةً فِي الْعَمْرُونِ وَقِيْلُو النَّطِ بِالْ فِي نِكَاحِ المُحْرِمِ، وحِجَامَتِهِ، ومَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ الصَّــ المُرَادِينَ
غَنْ و	بِهِ بِي حَمْعِ مَصْعَرِمٍ، وَحِجَامَدِهِ، وَمَا يَاكُلُ مِنْ لَحَمِ الطَّهِ ^{بالُ ال} مُكُمْ ِ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ، إلى آخِرِ بَابِ حَجُّ الرَّجُلِ عَنْ عَ خَدَالُهُ مَا يَعْ مَا يَعْ الرَّجُلِ عَنْ عَالَمَ عَنْ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلْ عَالَمَ عَلْ عَلْ عَالَمَ عَلْ ع
غيرِه	مِ الْمُخْصُدِ عَنِ النَّهِ مِنْ أَلْصَيْدِهِ إِلَى الْحِيرِ بَالِ تَحْجُ الرَّجُلِ عَنْ مَ فِي الْمُخْصُدُ عَنِ النَّهُ مِنْ أَنَّ أَنِي مَا أَنَّهُ أَنِي الْحِيرِ بِالْسِيَّةِ مِنْ النَّالِيَّةِ الرَّ
رمِ الوقي ۲۳۷ ۲۳۷	فِي المُنْحُصَرِ عَنِ البَيْتِ بَعِدُو ۚ أَو بِمَرَضٍ، ۚ إِلَى آخِرِ بَابِ اسْتِا بابُ وَدَاعِ البَيْتِ، وَجَامِعِ الطَّوَافِ، والسَّغْيِ
	تَعْسِيرُ أَبُوابِ الْهَدَايَا تَعْسِيرُ أَبُوابِ الْهَدَايَا
717	بابُ الوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، إلى آخِرِ بَابِ الحِلاَقِ، والتَّقْصِيرِ
705	بابُ الصَّلَاقِ فِي البَيْتِ، والصَّلاَةِ بِمِنَى وعَرَفَةَ
704	بابُ التَّكْبِيرِ أَيًّامَ التَّشْرِيقِ، إلى آخِرِ بَابِ إِفَاضَةِ الحَاثِضِ الْمُ الْمُنْ التَّشْرِيقِ، إلى آخِرِ بَابِ إِفَاضَةِ الحَاثِضِ الْمُ الْمُنْ أَلْمُنْ الْمُنْ ا
11V	بابُ فِذْيَةِ مَا أُصِيبَ مِنَ الطَّيْرِ والوَحْشِ
177	بالُ جَامِعِ العَجُ ، إلى آخِرِ كِتَابِ الحَجُّ
** * * * * * * * * * * * * * * * * * * *	تا ما ما المحمد

٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	تَفْسِيرُ كِتَابِ العُقُولِ
٠٨٧	بابُ عَقْلِ الأُصَابِعِ والأَسْنَانِ والعَمَلِ فِي ذَلِكَ .
191	بابُ جَرْحَ العَبْدِ، ُودِيةِ الذِّمْي
ثِ العَقْلِ، والتَّعْلِيظِ فِيهِ	بابُ مَا يُوَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ العَقْلُ في مَالِهِ، ومِيرَاه
14V	تَفْسِيرُ بَاقِي أَبْوَابِ كِتَابِ العُقُولِ
V•Y	تَفْسِيرُ كِتَابِ القَسَامَةِ
V•V	تَفْسِيرُ كِتَابِ الرَّجْم والحُدُودِ
٧١٤	بابُ الحَدِّ فِي القَذْفِ والتَّعْرِيضِ
٧١٧	بابُ مَا لاَ حَدَّ فِيهِ، وجَامِع القَطْع، إلى آخِرِ الكِتَابِ
٧٢٦ ٢٢٧	تَفْسِيرُ كتابِ الأَشْرِبةِ، وَالحَدِّ فِي الخَمْرِ
٧٣٠	تَفْسِيرُ كِتَابِ الجَامِعِ
لَقَدَرِ ٧٣٩	بابُ النَّهْي عَنِ القَوْلِ بِالقَدَرِ، إلى آخِرِ بَابِ جَامِعِ اا
اَجَرَةِ ٧٤٤	بابٌ فِي حُسْنِ الخُلُقِ، والحَيَاءِ، والغَضَبِ، والمُهَا
V 8 9	تَفْسِيرُ أَبْوَابِ اللِّبَاسِ والانْتِعَالِ
٧٥١	تَفْسِيرُ كِتَابِ صِفَةِ النبيِّ ﷺ
فِي ذَلِكَ ٧٥٣	بابُ الأَكْلِ بالشَّمَالِ، والطُّعَامِ، والشَّرَابِ، والعَمَلِ
٧٦٠	بابٌ فِي لِبَاسِ الخَاتَمِ إلى آخِرِ بَابِ الطِّيرَةِ وَالرُّؤيَا ۗ.
٧٦٩	بابٌ فِي الاسْتِئْذَانِ، إلى آخِرِ بَابِ الغَنَمِ
مَشْرِقِ ٧٧٤	لَابُ الأَكْلِ عِنْدَ خُضُورِ الصَّلاَةِ، إلى آخِرِ بَابِ ذِكْرِ ال
لكَلاَمِ ٢٧٧	ابُ مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الكَلاَمِ فِي السَّفَرِ، إلى آخِرِ بَابِ ا
•	

فهارس الكتاب

244	•	•			•		•	•	•	•		•	•		•						•									•	,	•	•					2	نیا	رآ	الق	١,	ت	ŀ,	الأ	ں	ر س	فهر	1	ŀ
۸٠١																																																		
AYA		•			•			•		•			•	•							•	•		•		•		•	•		•		•			•	•						ز	ָּטׁ,	الأ	ل	۳.	74	į	ŀ
138		•				,								•	•	•												•				•		•		•				•		٢	K	ع	الأ	ن	۳,	4	, 1	ŀ
۸۷۳				,			•				•	•	•			•			•	•					•	•		•		•	•						ن	دار	بل	ال	, و	ع	ۻ	وا	لم	١	سر	H	ف	*
AVV	,		,															•			•			,	فر	٠	م	۱.	ال	L	A	ر•	کہ	ذ`	_ ر	لم	ء	J	صر	، نا	ني	ال	٠	_	لک	١,	سر	H	ف	*
۸٧٨	١	•		•	•			•									•					•	•	•		•	•					2	نہ	ام	.را	لد	را	,	یز	عقر	٠.	ال	ر.	اد	م	A (مر	۱,۰	نه	*
۸۸۷	1	•				•	•	•		•		•				•		•		•					•	•	•	•				•		•	•	•	•		•	ت	مار	وع	٠.	وخ	۰,	31	س	ر.	نه	4

ڹۮٙ؞ؖڡٞؠ۫ڣؾؖ ڣڵٳڸۿؽؘۻؙٳڸڣۘڟۭڗۣ؊ڸڵۅۊٙٳڣٛۥ۠ؽ

السوقف: علامة فارقة في مسيرة الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في محالات التعليم والصحة، والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله، وما زالت المساجد والمعاهد والمستشفيات تقف شاهدة على عظمة وأهمية الوقف عبر تاريخنا المحيد.

وفي هذا السياق من العطاء والتواصل الإنساني قمدف الهيئة القطرية للأوقاف التي أعلن عن إنشائها بالقرار الأميري رقم /٤١/ لسنة /٢٠٠٦م/ إلى إدارة الأموال الوقفية، واستثمارها على أسس اقتصادية، وفق ضوابط شرعية بما يكفل نماءها، وتحقيق شروط الواقفين، وتعد الأوقاف إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني، سواء من ناحية النشأة والقدم، أو الاختصاصات المناطة ها

وانطلاقاً من النهضة الوقفية المعاصرة تم توسيع نطاق الوقف، وتنويع مصارفه من خلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية .. إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخير، وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنوات الصرف والإنفاق المساهمة في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

وأما المصارف الستة فهي:

- 1 ـــ المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة.
 - ٢ ـــ المصرف الوقفي لرعاية المساجد.
- ٣ ـــ المصرف الوقفي لرعاية الأسرة والطفولة.
 - \$ المصرف الوقفي للرعاية والتقوى.
 - المصرف الوقفي للرعاية الصحية.
- ٣ ـــ المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية.

فانطلاقا من الإيمان العميق بدور العلم الشرعي، والثقافة الإسلامية بشكل حاص، والعلوم التطبيقية بشكل عام في تقدم الأمة وتطورها، جاء إنشاء المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية؛ ليكون رافداً غنياً للعطاء الثقافي والعلمي ضمن نطاق اختصاصاته، وأبرز مثال في إطار أعمال وإنجازات هذا المصرف رحلات العمرة للمتميزين؛ إلى جانب إقامة العديد من الدورات العلمية.

ولا ننسى الإشارة إلى الدور المهم الذي نفض به الوقف تاريخاً في تنشيط الحركة العلمية والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات والمعاهد وغيرها، ليصنع بذلك حضارة أفادت منها الإنسانية جمعاء.

اهـــدافه:

١ - تشجيع ودعم إقامة الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية.

٢ ــ الحث على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقبي الإنسان ونمو المجتمعات.

٣ ــ نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء بمستوى العاملين في هذا الجال.

٠ وسائله:

العارض والمراكز الثقافية الدائمة والموسية.

٢ - دعم وإنشاء المكتبات العامة.

٣ ــ دعم تنظيم الدورات التدريبية التأهيلية لتنمية المهارات والقدرات في مختلف المجالات العلمية والثقافية.

وبالله التوفيق